

# الوضوء

لِلشَّيْخِ ابْنِ هِدَايَةَ اللَّهِ أَبِي بَكْرٍ الْمُصَنِّفِ (١٠١٤هـ)

## شرح المحرر

فِي فَقَرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ)

لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

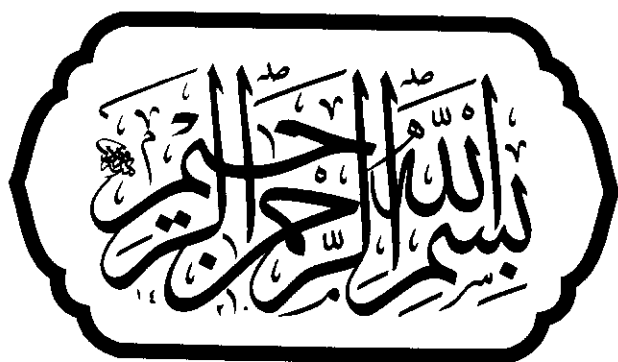
لِلدَّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمَلِّاحِ مُحَمَّدٍ الْآفَرَزْدِيِّ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى نِهَايَةِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

ذَوِ احْسَانٍ لِلنَّشْرِ وَالنَّوْزِعِ

الوضوء شرح المحرر



# الوضوح

لِلشَّيْخِ ابْنِ هِدَايَةِ اللَّهِ أَبِي بَكْرٍ الْمُصَنِّفِ (١٤٠١هـ)

شرح المحرر

فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (٢٠٤هـ)

لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ (٨٢٠هـ)

دِرَاسَةٌ وَمُتَحَفِّقٌ

الدُّكْتُورُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمَلِّاحِ مُحَمَّدٍ الْأَزْمُرْدِي

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الْوُضُوحِ، الظَّهَارَةُ، التَّيْمُ،  
الْحَيْضُ، كِتَابُ الصَّلَاةِ إِلَى الْمَعْفُوتَاتِ

مؤلف: أبو بكر بن هداية الله - ١٠١٢ ق. هـ  
 الوُضُوح شرح المحرر في فقه الإمام الشافعي  
 للشيخ ابن هداية الله أبو بكر المصنف  
 دراسة وتحقيق: عبدالله ابن الملا محمود الأرمني  
 طو نشر احسان، ١٣٢٢ ق - ٢٠٢١ م  
 الرقم الدولي: ٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٦٠٣-٣

المؤلف: راضي قزويني، عبدالكريم بن محمد ٦٢٣ ق.  
 المحرر في فقه الإمام الشافعي - نقد وتفسير فقه شافعي  
 المؤلف: عبدالله بن هداية الله  
 رقم بئلي ديوان: ٢٩٧  
 شماره كتابخانه: ٥٨٥٠٦٦٢

٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٥٨٠-٧:١ ج  
 ٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٥٨٠-٥:٣ ج  
 ٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٥٨٠-٩:٥ ج  
 ٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٦٠٢-٦:٨ ج  
 ٩٧٨-٦٠٠-٣٤٩-٦٠٣-٣:٣ ج



دار احسان للنشر والتوزيع

## الوُضُوح شرح المُحَرَّر (المجلد الأول)

المؤلف: الشيخ ابن هداية الله أبو بكر المصنف الجوري  
 دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالله ابن الملا محمود الأرمني (مع الإفادة من تحقيقات المحققين)  
 راجعه وصحّته: د. آرش احمدي. د. أبو بكر أحمدي. د. سارا قادري  
 التصميم: أميد مقتس - فرزانه هاشملو  
 الناشر: دار احسان للنشر والتوزيع  
 المطبعة: مهارت  
 العدد المطبوع: ١٠٠٠ مجموعة  
 الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ ق ٢٠٢١ م - ١٤٠٠ هـ ش.  
 الرقم الدولي: ٩٧٨٦٠٠٣٤٩٠٥٨٠٧  
 الرقم الدولي للمجموعة: ٩٧٨٦٠٠٣٤٩٦٠٣٣

طو نشر احسان: طهران، طهران، شارع نظام آباد، طهران، مبنى فروزان، رقم ٤٠٦  
 هاتف: ٩٨٧١٦٦٩٥٤٤٠٤ + وسمو المراسلة: ١١٤٩٥٣٨٥  
 www.nashr-ahsan.com

جميع الحقوق محفوظة  
 لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه دون إذن مكتوب من الناشر أو المؤلف



## الإهداء

إلى معلم البشرية الذي اصطفاه الله تعالى فجعله هاديا ومبشرا ونذيرا، ومنّ سبحانه وتعالى علينا ببعثه فجعله لنا سراجا منيرا: سيدنا محمد ﷺ.

ثم إلى خريجي مدرسته الذين صاروا أئمة هداة وقادة دعاة، فنشروا نور الإسلام: أصحابه الكرام ﷺ.

وإلى من حذا حذوهم من علماء الأمة فتعلّموا وعلموا واجتهدوا ففقهوا وبيّنوا العقيدة الإسلامية وشريعته.

وإلى روح العلماء المغمورين أمثال الشيخ أبي بكر المصنف، الجنود المجهولين الذين تغرّبوا ليتعلّموا، ثم رجعوا إلى قومهم فدافعوا عن الشريعة والعقيدة، وقاوموا هجمات الإلحاد والانحراف إلى أن توفاهم ربهم إلى رحمته.

وإلى روح شيوخه الذين تشرّفت بالأخذ عنهم، وكثير منهم كانوا يتمنون طبع كتاب الوضوح، ومنهم الشيخ محمد المصنفي المريواني والشيخ السيد عارف الخورمالي رحمهم الله تعالى.

وإلى روح والدي الذي علّمني وربّاني ووجّهني إلى أن أكون من حملة هذا الدين ودعائه، فاستشهد قبل أن يرى منّي ما يسره جدا، رحمه الله تعالى وتقبّله شهيدا.

وإلى والدي رحمه الله وأسكنها الفردوس التي ضحّت في سبيل أولادها بكلّ ما تقدّر، وما زالت تسعفني بما في وسعها من العون والدعاء، وعاهدتني منذ طفولتي أن أكون من قراء القرآن ومعلّميّه.

وإلى أمّ أولادي الذين هم بفضل الله تعالى بعدد شهور السنة، وقد عاونتني على تربيتهم على العمل الصالح والعلم النافع والحمد لله، وفسيحت لي بذلك مجال التفرّغ للدراسة حتى بعد كهولتي.

أقدم هذا الجهد المتواضع

عبد الله محمود الأرمردي



## فهرس الموضوعات

شكر وامتنان .....	١٣
كلمة الناشر .....	١٧
مقدمة المحقق والمعلق للطبعة الأولى .....	٢١
الملحقات .....	٢٧
قائمة بأسماء من حققوا جزءا من كتاب الوضوح .....	٣٠
ترجمة المصنف أبي القاسم الرافعي .....	٤٧
أولاً: ترجمة المصنف الرافعي والتعريف بكتابه .....	٤٧
(ب) تلاميذ الإمام الرافعي .....	٦٢
(ج) جهود الإمام الرافعي وفضله .....	٦٥
(د) ثناء العلماء عليه .....	٦٨
(هـ) مصنفات الامام الرافعي .....	٦٨
ثانياً: التعريف بكتابه «المحرر» .....	٧٥
عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف .....	٧٥
ترتيب الكتاب وأهميته بين كتب الشافعية .....	٧٧
اعتناء العلماء بكتاب (المحرر) .....	٨٠
النسخ المعتمدة للمحرر .....	٨٣

٨٥	ترجمة حياة الشارح والتعريف بكتابه
٨٥	اسمه وكنيته ولقبه العلمي وشهرته ولقبه الشعري (تخلّصه)
٩٢	نسبه وأسرته وأولاده وزوجاته
٩٥	مذهبه الاعتقادي والفقهّي ومسلكه وموطنه
٩٦	الحالة السياسيّة في عصر الشارح
١٠٥	الحالة الاجتماعيّة في عصره
١٠٦	الحالة العلميّة في عصره
١١٠	المدارس السيّارة
١١٣	دراسته ورحلاته العلميّة ومصادر العلم بهما
١١٣	مصادر المعلومات عن دراسته ورحلاته
١١٧	رحلاته العلميّة:
١١٨	شيوخه وتلاميذه وزملاؤه ومعاصروه من العلماء
١٢٥	جهوده العلميّة ومؤلفاته
١٣٩	منهجه في تأليف الوضوح وما يؤخذ عليه
١٤٧	نبذة ممّا كتب عنه
١٥١	التعريف بكتابه الوضوح ونسخه المخطوطة
١٥١	اسم الكتاب وصحّة نسبته إلى المؤلّف
١٥٢	نسخ الوضوح المخطوطة
١٥٨	قيّمته العلميّة



١٥٩.....	مصادره وسبب تأليفه
١٦٣.....	سبب تأليفه
١٦٣.....	وأخيرا منهجي في التحقيق وأسباب صعوبته
١٦٧.....	من أسباب صعوبة إنجاز هذا التحقيق بصورة كاملة
١٦٨.....	ختام الكلام من المحقق:

١٧١.....	مقدمة الوضوح
١٧٤.....	سبب تأليف الكتاب
١٧٧.....	بيان مصادر الشرح

١٨٥.....	مقدمة المحرّر
١٨٦.....	شرح مقدمة المحرّر
٢٠٠.....	كلمة محقق الوضوح

٢٠٥.....	كتاب الطّهارة
٢١٥.....	تعريف الماء المطلق
٢٣٥.....	المياه المكروهة
٢٣٧.....	حكم استعمال ماء البحر
٢٤٢.....	قاعدة في بيان معرفة الجديد والقديم
٢٤٩.....	حكم القلّتين
٢٦٨.....	أحكام الأواني
٢٧٤.....	فرعان:

٢٧٥.....	أسباب الحدث وما يحرم على المحدث
٣٠١.....	آداب الاستنجاء
٣١٠.....	حكم الاستنجاء
٣٢٢.....	فروض الوضوء
٣٤٣.....	سنن الوضوء
٣٦١.....	المسح على الخفين
٣٧٥.....	أسباب وجوب الغسل
٣٨٣.....	ما يحرم على الجنب
٣٨٦.....	أركان الغسل
٣٨٩.....	سنن الغسل

## ٣٩٩..... فصل في بيان النجاسات

٤٢٩.....	كتاب التيمم
٤٥٧.....	ما يتيمم به
٤٦٣.....	أركان التيمم
٤٧٦.....	سنن التيمم
٤٨٥.....	ما يستباح بالتيمم

٤٩٩.....	كتاب الحيض
٤٩٩.....	تعريف الحيض لغةً واصطلاحاً
٥٠٥.....	ما يحرم على الحائض

٥١١.....	تعريف الاستحاضة وأحكامها
٥١٦.....	الفرق بين الحيض والاستحاضة
٥١٧.....	أقسام المستحاضة وأحكامها
٥١٨.....	القسم الأول: المبتدأة المميّزة
٥٢١.....	القسم الثاني: المبتدأة غير المميّزة
٥٢٥.....	القسم الثالث: المعتادة الذاكرة للقدر والوقت، غير المميّزة
٥٢٧.....	القسم الرابع: المعتادة، الذاكرة للقدر والوقت، المميّزة
٥٢٩.....	القسم الخامس: المعتادة، الناسية للقدر والوقت، غير المميّزة
٥٣٩.....	القسم السادس: الحافظة للوقت دون القدر، غير المميّزة
٥٤٠.....	القسم السابع: الحافظة للقدر دون الوقت، غير المميّزة
٥٤١.....	كيفية غسل المعتادة
٥٤١.....	بيان قولي السحب والتلفيق
٥٤٣.....	حكم دم الحامل
٥٤٥.....	أحكام النفاس

٥٤٨.....	كتاب الصلاة
٥٥٠.....	مواقيت الصلوات الخمس
٥٦٤.....	طرق معرفة الوقت
٥٦٦.....	فصل: في من يجب عليه أداء الصلاة أو قضاؤها
٥٧٤.....	متى يكون فعل الصلاة أداءً أو قضاءً؟
٥٧٥.....	المقدار الموجب للصلاة من وقتها
٥٧٧.....	الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها

الأزمنة والأمكنة المستثنيات عن كراهة الصلاة	٥٨١
قضاء الصلوات	٥٨٥
الأذان والإقامة	٥٨٦
شروط الأذان	٥٩٧
شروط المؤذن	٥٩٨
الأذان أفضل أو الإمامة؟	٦٠٢
والحكمة في عدم تأذين رسول الله ﷺ	٦٠٢
شروط الصلاة	٦١٢
(فصل: في أركان الصلاة)	٦٣٦
(فصل) في شروط الصلاة	٧٥٦



## شكر وامتنان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي منّ عليّ بالقدره على بذل الجهد في سبيل العلم وإنجاز هذا العمل وبأن أعدّ لي أعواناً محسنين وأصدقاء مخلصين يوجهونني ويساعدونني كلما احتجّت إلى ذلك، أرى لزوماً عليّ أن أشكر من صميم قلبي كلّ من مدّ لي يد العون وساعدني في إخراج هذا الكتاب إلى النور وإظهار جزء من تراثنا الدفين، ولا أستطيع إحصاءهم بسهولة، فأخصّ بعضاً منهم، جزاهم الله تعالى جميعاً خير الجزاء، وكثّر أمثالهم.

أخصّ بالثناء والشكر من وافق على استثنائي من شرط العمر، ففتح عليّ بذلك باب تحقيق أمنيّتي هذه الذي كان مسدوداً بوجهي، نور الله تعالى ضريحه وأسكنه بفضله الفردوس الدكتور عدنان الدليمي رحمه الله، والشيخ مصطفى محمود البنجوني بارك الله في عمره الذي زكّاني عنده.

وأخصّ بالدعاء والشكر كلّاً من الدكتور محسن عبد الحميد والدكتور مصطفى البنجوني، الذين استجابا لطلبي ورفعاه إلى من فتح لي باباً من الخير كنت أراه لي بعيد المنال جزاهم الله خيراً وبارك في عمرهم.

وأخصّ بالذكر والشكر أساتذة كلّية الإمام الأعظم وجميع العاملين فيها الذين لم تُعقهم الموانع، ولم تشنّ عزّهم القويّ المخاوف مع كثرتها، والمشرف على رسالتي الدكتور محمد دفيش الجميلي الذي أبدى لي ملاحظات قيّمة، والمشرف على أطروحتي

البروفسور الدكتور جمال باجلان الذي لم يأل جهداً في توجيهي مدة سنتين كاملتين وكان من نتيجة جهوده العظيمة وملاحظاته القيمة الحصول على درجة الامتياز في الأطروحة، وفقهم الله وبارك في جهودهم، وصانهم من كل مكروه.

وأعضاء لجنة مناقشة أطروحتي، ومدير الدار الوطنية للمخطوطات والعاملين فيها، ومدير مكتبة أوقاف السليمانية والعاملين فيها، والسيد عثمان المفتي المشرف على مكتبة والده الشيخ رشاد المفتي رحمته الله في أربيل، الذين لقيت منهم كامل العون وكل تسهيل ممكن، جزاهم الله خيراً وبارك في جهودهم.

وأصدقائي المخلصين كلاً من: الشيخ محمد علي القرداغي والدكتور عثمان الهاشمي والدكتور صلاح الدين السنگاوي والدكتور صباح محمد البرزنجي الذين تفضلوا عليّ بقراءة رسالتي للماجستير وإبداء الملاحظات.

وزملائي في الدراسة كلاً من الشيخ د. أحمد الشافعي والشيخ د. محمد عبد الله البنجوني، والشيخ محمد نالي والشيخ د. عزيز حافظ الذين لم أكن أجزؤ على التقديم للدراسة لولا تشجيعهم وعونهم ومساندتهم.

والشيخ هاوکار والشيخ عبد الحميد محمد أمين في السليمانية والدكتور محمد عبدي في مهاباد والشيخ السيد سليمان في بيرانشهر الذين استفدت من مكتباتهم كثيراً، والمتقلين إلى رحمة الله تعالى كل من: السيد طيّب عارف نجل شيوخ المرحوم الشيخ السيّد عارف الخورمالي الپير خضري، الذي أبدى لي كل ما أمكنه من العون وأعارني مخطوطات مكتبته بسخاء ورحابة صدر وكرم، والسيد رشاد محمد الطويلي، والشيخ صديق عبد الرحيم نجل شيوخ المرحوم عبد الرحيم ميرزا الذي ساعدني مشكوراً بما كان في وسعه، والشيخ الشهيد محمد السنگاوي الذي اشترى لي مصدراً من مصادر تحقيق الوضوح وقدمه إليّ جزاهم الله تعالى خيراً.

والمحققين للوضوح الذين قدّموا إليّ نتائج جهودهم لاستفيد منها في هذا التحقيق، وخاصة الدكتور شيروان ناجي الشهرزوري حيث كان له الفضل الكبير بعد الله تعالى في إعداد ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي مصنف المحرر.

وولديّ د. محمود ود. علي ونسيبي د. كاوه فرج سعدون الذين لم تُعقهم الدراسة والوظيفة عن مساعدتي في طبع الكتاب وأموره الفنية.

ويطيب لي أن أقدم شكري لمؤسسة نشر إحسان ومديره وللدكتور آرشد الأحمدي والدكتور أبوبكر الأحمدي الذين بذلوا ما وسعهم لإخراج الكتاب بصورة مقبولة. أقدم لهؤلاء الأفاضل جميعاً أطيب التّناء وأوفى الشكر، وأحسّ تجاههم بكامل الامتنان، وأدعو لهم بخير الدنيا والآخرة، جزاهم الله تعالى أحسن الجزاء وهياً لهم من يُعينهم في كلّ أمورهم، ووهبهم ما يريدون من الخير. آمين

عبدالله محمود الآرمري





## كلمة الناشر

يُعدُّ التراث الإسلامي مفخرة من مفاخر الإنسانية جمعاء، وكنزاً معرفياً زاخراً بالعلوم والمعارف والقيم والآداب والفنون.

وهذا التّراث، تراث متجدّد ومتسام ومتنوع، متجدّد في تناوله لقضايا حيّة متجذّرة في أعماق النّفس الإنسانيّة وتطلّعاتها المستقبلية، ومتسام فوق النزعات الجزئية والفتوية والتجزئية المفرقة للأسرة الإنسانية الواحدة، ومتنوع بحسب مجالات الفكر ومستوياته ومدياته واهتماماته، إنه تراثٌ يحمل في جوهره خصائص خلوده وتجده المستمر.

وبما أنّ التراث تجسيد لعبقرية الأمة ونبوغها في إدراك ذاتها وأداء رسالتها في مرحلة متطورة وزاهرة من تاريخها وأن الحاضر لا يمكن أن يترقى ويزهو إلّا باستلهاام هذا التراث وإحياء جوانبه المشرقة، فإنّ دار إحسان للطباعة والنشر والتوزيع لتشرّف باكتشاف صفحات زاهية من رشحات عقول علماء الأمة ومفكرها، ومن ثم طبعها ونشرها، كي تتعرف الأجيال الجديدة على أصالة التراث الإسلامي وغناه وتجده وتنوّعه وعمقه الإنسانيّ، وآته ملائم لكل العصور والمجتمعات، في حلة قشبية ولائقة.

إنّ عملية إحياء التراث وتحقيق كنوزه المعرفية هي من صميم اهتمامات مؤسستنا التي آلت على نفسها أن تظل وفيّة لجوهر الرسالة المحمدية والتراث الذي خدم هذه الرسالة بأيّ لغة من لغاتها الحيّة وفي أيّ بقعة من بقاع العالم الإسلامي، إيماناً منا بضرورة التّواصل مع المنتج الفكري والحضاري الإسلامي المتوافق مع الفطرة السويّة

والعقل المنفتح على آيات الآفاق والأنفس المبثوثة في الكتابين العظيمين (الوحي و الكون)، هذا المتزوج الذي أسهم فيه وبدرجات متفاوتة كل الشعوب المسلمة المنضوية تحت لواء التوحيد والتي كانت على عهد قريب حاملة مشاعل الثقافة والحضارة لبني الإنسان قاطبةً دونما تمييز وتفریق بين أجناسها وأعراقها.

إنّ مسؤولية العلماء والمفكرين ومن ينشط في ميدان النشر والطباعة في التنقيب والبحث عن هذه الكنوز التراثية ونشرها وتوزيعها على نطاق واسع، لعظيمة بمقدار عظمة انتمايهم إلى أمة «إقرأ»، كما أنّها من الخطورة بمكان بحيث لا يجوز التقصير والتكاسل ولا الاسترخاء فيها. وقد آن الأوان لنهضة مدروسة ومنهجية قائمة على توظيف طاقاتنا وإمكاناتنا المادية والمعنوية تصل حاجتنا المتجددة بما لدينا من تراث خالد مقوم للهوية وما يمكن إنجازه من فكر ومعرفة وحضارة تواكب التطور الهائل الحاصل في شتى الميادين وعلى كافة المستويات.

من هنا نوجه خطابنا إلى أهل العلم والفكر وكل من له إسهام ثقافي وفكري في مجال من المجالات الحية المتصلة بالتراث واستنطاق مكنوناته ومبثوثاته ونفص الغبار عن مخطوطاته، أن يتعاونوا معنا ويدلّوا بدلّوهم ويشاركونا في مشروعنا هذا، شاكرين ممتنين لهم وحافظين كذلك حقوقهم الماديّة والأدبيّة والمعنويّة، إذ بهذا التعاون والتآزر والتآلف يثمر المشروع ويتكامل وينمو بإذن الله.

ومن هذا المنطلق نقدم لكم هذا الكتاب القيم الوضوح شرح المحرّر المديح العلامة الإمام الشيخ ابن هداية الله أبو بكر المصنف، الذي يمثل نتاجاً معرفياً ضمن المجموعة التراثية الرائعة، ويشهد لصاحبه بالفضل والسبق والتألق.

والكتاب يُعدُّ مصدراً فقهياً رائداً للفقهاء والباحثين في المذهب الشافعي في ذروة عطائه ويعكس كثيراً من الحقائق الاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بعصره في بقعة من بقاع العالم الإسلامي «کردستان» وقد عكف عليه من بعده العلماء والمفتون سبياً أحفاده الذين ورثوا علمه وفضله وأدبه. وكان الحصول على نسخة منه من أعز الأمان بالنسبة إليهم. فكانوا يتداولونه ويتباهون بدراسته... رغم ندرة نسخه وصعوبة

الحصول عليها... وفي السنوات الأخيرة إنبرى لدراسته وتحقيقه نخبة من العلماء الفضلاء وفي مقدمتهم العالم الفاضل الشيخ الدكتور عبدالله ابن محمود الأرمردي على اساس نسخه المعتمدة والموثوقة، فأنجزوا تحقيق الكتاب بأقسامه وأجزائه وطلبوا من مؤسستنا «دار إحياء التراث العربى» طباعته كمجموعة متكاملة متناسقة فليتنا طلبهم بكل فخر واعتزاز وآلينا على أنفسنا أن نخدم المؤلف والكتاب حسب المواصفات المطلوبة في أيامنا هذه، آخذين بنظر الاعتبار أهمية الكتاب ومكانة المؤلف وجهد المحققين، متحملين مسئولية إخراجهم في إطار منهجية موحدة فشكلنا لجنة علمية مختصة تولت المراجعة والتدقيق وتوحيد التوثيق والتعليقات الواردة فيه وغايتنا في كل هذا أن ينجز العمل في أتم صورة ممكنة ويخرج الكتاب في أبهى حلة طباعية لائقة... وبعد تهيئة المستلزمات الكافية لطباعته، تم طبع الكتاب في هذه الصورة وها نحن نقدمه للعلماء والباحثين وطلبة العلم في المراكز البحثية والجامعات راجين من المولى عز وجل أن يتقبله ويجعله في ميزان حسنات المصنف الكبير وكل من أسهم في إحيائه من المحققين والمدققين والنساخ... وأن يرزقنا الله حسن النية وإتقان العمل وثواب الآخرة. والله عند حسن الثواب.

دار إحياء التراث العربى والنشر والتوزيع



## مقدمة المحقق والمعلق للطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواهب الذي لا تحصى نعمه، ولا تنقطع عطاؤه وكرمه، الكريم الذي يفيض النعم ثم يزيدها لمن شكرها بفضلها العميم، ومن فضله خلق الإنسان في أحسن تقويم، وأرسل الأنبياء والرسل فهداه بهم إلى صراطه المستقيم، وأنزل الكتاب والميزان ليُعرف بهما دينه القويم، ويُستقى منهما منهاجه الحكيم، والصلاة والسلام على أفضل رسل الله خاتم النبيين، المبعوث رحمةً للعالمين، الذي بلغ الرسالة وبَيَّن الكتاب أتمَّ تبليغ وأكمل تبیین، سيّدنا محمد القائل: من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وعلى آله وصحبه حملة العلم وحماة الدين، الدعاة الهداة المهديّين، وعلى إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وعلى ورثته الذين ساروا على نهجه من العلماء العاملين المجتهدين، وعلى أمته ومجبيي دعوته الغرّ المحجلين، وعلى كل من سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإن العلم النافع هو السبب في الدارين للتشريف والتكريم، والعمل به هو الموصول إلى النعيم المقيم، ورقى الإنسان فيه إنما هو بالتعلم والتعليم، ودوام نفعه ووصوله إلى الأجيال إنما يكملان بالتأليف والترقيم، فمن فضله سبحانه وتعالى أن أودع في الإنسان حبَّ الاستطلاع في الكون وكشف خيَّاته، ثم نور له السبيل بكتبه ورسالاته، وأمره

بالنظر في ملكوته وآياته، وجعل في كلّ جيل علماء مخلصين، يأخذون ما وصل إليه علمُ أسلافهم الصالحين، ويعلمونه مَنْ عندهم من الطلاب الراغبين، ويحفظون جهودهم وجهود شيوخهم بالتعليم والتدوين، ويبتهدون في استخراج أحكام الأمور المستجدة من أدلتها للسائلين والمستفتين، فحفظ سبحانه وتعالى بذلك الناس من التيه والضلال، وحمل كلّ العلوم النافعة - ولا سيما الفقه - من النسيان ووقى به جهود العلماء من الضياع والإهمال، وكان الفقهاء (رحمهم الله) تعالى سباقين في هذا المضمار لشرف معلومهم وعلو همهم فسلوكه، فدوّنوا ما أخذوه عن شيوخهم من العلوم وشرحوه، وألفوا في ما وصل إليه اجتهادهم من المسائل المستجدة ووضّحوه، فزاد بذلك وعمّ خيرُ السابقين واللاحقين، واستطاع الناس أن يأخذوا ما يحتاجون إليه من الأحكام في كل عصر وحين.

ومن هؤلاء الفقهاء شيخُ شيوخنا: الشيخ حسن البير خضري، المشهور عندنا - نحن الأكراد - بـ (أبي بكر المصنف)، والمعروف في البلاد العربية بـ (ابن هداية الله الحسيني)، الذي نشر في مناطق كردستان عقيدة أهل السنة والجماعة ودافع عنها، ودرّس فيها العلوم الشرعيّة وصنّف فيها، ومن أعماله العظيمة شرحُ كتاب (المحرّر) في فروع الفقه على المذهب الشافعي، للإمام أبي القاسم الرافعي، الذي خلّد به ذكر كثير من الفقهاء السابقين، وخلّد ذكر كثير من مؤلفات المتقدمين، وأبقى مآثر وآثارا لللاحقين، وسمّى شرحه الذي كان موضع إعجاب من قرأه من الشيوخ بـ (الوضوح)، فكانوا يتحسّرون على عدم ظهوره مطبوعاً، ويحاولون في سبيل ذلك وإن لم يصبر طلبهم مسموعاً.

ومنهم الشيخ محمد الخال قاضي السليمانية في الستينات من القرن الميلادي الماضي، والمتوفى في (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، حيث نشر مقالاً في مجلة المجمع العلمي الكردي المجلد الأول العدد الأول لسنة (١٩٧٣م)، وسنقل بإذنه تعالى نص كلامه عند بيان قيمة الكتاب العلمية، وشيخه السيد عارف الخورمالي البيلنكي (ت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)، الذي كتب حواشي على نسخة منه نسخها بيده، وحاول طبعه فلم يجد الأسباب اللازمة لأمنيته وفقد من يلبي طلبه، والنسخة موجودة في مكتبة نجله السيد طيب عارف، جزاه الله خيراً على ما أبدى لنا من المساعدة.

ومن نعم الله سبحانه وتعالى على الوفيرة، وآلائه التي وهبها لي الكثيرة، أن جعلني من طلبة العلوم الشرعية، وغرس في نفسي حبَّ حضور حلقاتها الدراسية، وهياً لي ولأقراني علماء موسوعيين جامعين يدرسوننا علوما نحن بحاجة إليها، ويرشدوننا إلى كتب في كل علم هم دارسوها ومطلعون عليها، (رحمهم الله) وجزاهم، وجعل الجنة مثواهم، وكان من جللتهم شيخي السيد عارف الخورمالي البيلنكي طيب الله ثراه، حيث كان جامعاً للعلوم العقلية والنقلية، خبيراً بالكتب والرسائل الكثيرة في العلوم الشرعية، وتشرفنا بدراسة الفقه الشافعي في حلقات درسه، وحينما كان يدرّسنا منهاج الطالبين للإمام النووي كان يستشهد في توضيحه بنصوص شرحة تحفة المحتاج للهيتمي، وكان يتحسر على الوضوح لابن هداية الله المريواني شرح المحرر للرافعي، ويتمنى لو يطبع ذلك الشرح ويكون مصدراً لمقارننا للفقه الشافعي، وقد حاول بعض الجهد للحصول على نُسخ الوضوح فلم يجد ما يُغنيه، وشرع في استنساخ ما وجد من مخطوطات الوضوح فلم يمهله الأجل أن يكمل ما يتغيه، فتكوّنت لديّ كغيري من طلبه العلم الرغبة في رؤية هذا الكتاب مخرجاً إلى النور بما يستحقّه من العناية، بقيت حسرة وفاة شيخي دون أن يرى الوضوح مطبوعاً في ذهني، واستقرّ حبُّ تحقيق الوضوح في خاطري، إلى أن وفّقني الله سبحانه وتعالى في أواخر عمري لما كنت أتمناه منذ شبابي من نيل شهادة البكالوريوس في العلوم الشرعية، وأنعم الله تعالى عليّ بالقبول في الدراسات العليا في كلية الإمام الأعظم ببغداد ثم زاد تبارك وتعالى فضله عليّ بقبولي في مرحلة الماجستير في الكلية نفسها، زادها الله رقياً وعلواً، ووفّق الله العاملين فيها لكل خير وبارك في جهودهم، وساندهم لخدمة العلوم الإسلامية جميعاً، وكان من متطلبات نيل هذه الدرجة: كتابة بحث جدير في مسألة جديدة، أو تحقيق مخطوطة تراثية مفيدة، فتذكّرت ما كان شيوخنا (رحمهم الله) يتمنّونه من أن يظهر كتاب الوضوح مطبوعاً، وينال ما نالته تحفة المحتاج لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي من الاشتهار والانتشار والإفادة، فكانوا يقارنون الوضوح به، ويرون أنّ فيه مثلاً ما في التحفة وزيادة، ففكرت في أن أحاول - بتحقيق قسم منه - جلب الأنظار إلى تحقيق ما كان شيوخنا يحبّونه، فقدمت الاقتراح إلى مجلس كلية الإمام الأعظم في بغداد، ووافق

أعضاؤه مشكورين على ذلك، فجزاهم الله خيراً، ووقفهم لخدمة الإسلام، وأبقى الكلية مناراً للدعوة إلى الله، وإحياء السنة النبوية، ونشر العلم.

فاقترحت تحقيق أول حصة من مخطوطة الـوضوح من بداية الكتاب إلى كتاب الصلاة، والحمد لله حصلت الموافقة عليه، وبدأتُ بالبحث عن نُسخ كتاب الـوضوح فحصلتُ على عدد منها في بغداد والسليمانية، وجلبتُ نظر بعض الباحثين لتحقيق بقية حصصه فوافقني في ذلك عددٌ منهم بلغ عددهم أخيراً ثمانية وعشرين باحثاً.

ولما وُفقني الله بعد ذلك لدراسة الدكتوراه اقترحت تحقيق حصة أخرى منه وحصلت الموافقة عليه، ولكنه رُفض بعد إكمالهِ من أحد الخبراء ساعده الله بذريعة عدم توالي الفصول وعدم اكتمال نصاب لوحات المخطوطة التي كانت تبلغ (٨٧) لوحة، فاقترحت تحقيق حصة أخرى من الكتاب من أدب القضاء إلى نهاية كتاب الـوضوح فحصلت الموافقة عليه بفضل الله، فقدّر الله تعالى بحكمته أن يكون تحقيقُ بداية الـوضوح ونهايته وحصص أخرى منه في ثنايا الكتاب من نصيبي وحدي فحصلت الموافقة عليها، وأكملتُ تحقيقها وقُبل بدرجة الامتياز بعون الله تعالى.

ثم تذكرتُ رغبة شيعي الراحل في طبع الـوضوح، وعزمتُ متوكلاً على الله أن أعمل لإعداد الكتاب كاملاً للطبع، وشاورتُ الباحثين الذين حققوا حصصاً منه فوافق جُلُّهم وفرحوا بالاقترح وقدّموا لي نُسخ بحوثهم مشكورين، فرأيت أنه قد بقيت أجزاء منه لم تحقّق بعد، منها من كتاب الصلاة إلى صلاة الجماعة، ومن بداية صلاة الخوف إلى نهايتها، ومن كتاب القسامة ودعوى الدم وكتاب أهل البغي وكتاب الردة وكتاب حد الزنا وكتاب حد القذف إلى حد السرقة، فحققت الأجزاء غير المحققة وعلّقت على المواضع التي رأيتها بحاجة إلى التوضيح والتعليق، وأفدتُ في ذلك من تحقيق الباحثين الذين وهبوني نُسخ بحوثهم، وها هو الكتاب بفضل الله تعالى جاهزٌ للطبع ينتظر أيادي المحسنين.

ومما فرّح القلب وقوى الأمل في تحقيق ما كان يأمله شيوخنا أن جماعة من طلاب الماجستير والدكتوراه وكاتبني بحوث الترقية قام كل واحد منهم بتحقيق قسم منه،



ووافقت مجالس كلياتهم على ذلك، مما ساعد على أن يكْمُلَ تحقيقه ويطلع كلّه محققاً بإذنه تعالى، وقد سجّلت أسماءهم وأسماء جامعاتهم و كلياتهم وأقسامها والجزء الذي حققوه من الوضوح، ونوعية رسائلهم في ملحقات الكتاب.

ومما زاد من فرحي تقديرُ عالم فاضل من أسرة الشيخ المصنف لعملي - أنا العبد الفقير - وعمل إخواني من الذين يقومون بتحقيق أجزاء الوضوح، باسمه ونيابةً عن أسرة المصنّفين، وهو الشيخ السيّد محمد المصنّفي، من أحفاد الشيخ أبي بكر المصنّف، ومن الشيوخ المعمرين في بلدة (مريوان)، في إيران، وهو والد الشيخ محمود المصنّفي، الذي كتب ترجمة موجزة عن حياة جدّه الأكبر: مؤلّف الوضوح، وقد أفادنا كثيراً في معرفة الشيخ المصنف وكتابة نبذة عنه، جاء ذلك في رسالة بتوقيع الشيخ المصنّفي الوالد، تتضمّن غبطتهم بما نقوم به، وأنّ عملنا هذا سعيٌّ في تحقيق أمنيّة طالما كانوا يتمنّونها، وقد أثبتُّ صورة رسالته ضمن الملحقات داعياً لهذا الشيخ الجليل برحمة رب العالمين وغفرانه إذ توفي بتاريخ (١٣٩٥) الهجرية الشمسية، الموافق (١٤٣٨) الشمسية القمرية و (٢٠١٧) الميلادية، ومع الأسف لم يرَ تحقيق أمنيّته بطبع الوضوح، أدعو الله العليّ القدير أن يفرّج روحه الطاهرة بتحقيقها الآن، وأدعو لنجّله العالم النبيل بدوام العزّة والسلامة، وأنا العاجز الفقير - إذ أقدرُ مشاعر بيت المصنّفين وأشكرهم على حسن ظنّهم - أتضرّع إلى الله سبحانه وتعالى أن أكون أنا وزملائي أهلاً لما أقدمنا عليه، وأن يُرينا الحقّ ويرزقنا اتّباعه، وأن يكون الكتابُ المحقّق مفيداً، ويكون سبباً لدوام جريان هذه الصدقة لمؤلّفه، ولكلّ من يقوم بخدمته بوجهٍ من الوجوه.

وحينما عُقد مؤتمرٌ في بلدة مريوان من قبل محبي الشيخ أبي بكر المصنف لتكريمه وكان لي شرف الحضور وإلقاء كلمة ذكرت فيها جمع أجزاء الوضوح وقرب تهيؤها للطبع، وكان الشيخ عبد الرحمن اليعقوبي مدير دار نشر الإحسان في طهران من الحاضرين أبدى رغبته في طبع الكتاب في دار نشره فوكلتُ طبعه إليه فقام فورَ إكمال جمع أجزاء الوضوح بالعمل في مستلزمات الطبع جزاءه الله خيراً ووفقه.

وإني إذ حققتُ أجزاء من كتاب الوضوح بأبوابه وتفريعاته، وفتحتُ الباب على الراغبين

في تحقيقه بكامل مجلّداته، وسعيت في إعداده للطبع بتوفيق رب العالمين وفتوحاته، أكمل إلى العلماء ذوي الاختصاص الحكمَ الفاصلَ في مزيّته على التحفة أو مساواته، وإلى القراء الدارسين أولي المواهب الكلامَ في مزاياه ومحسّناته، مع اعترافي بأنّ الفضل للمتقدّم، وآته لم يترك الأولون للآخرين إلا يسيرا، ومع اعتقادي بأنّ هذين الكتابين - تحفة المحتاج والوضوح - لا يُعني أحدهما عن الآخر، وأنّ في كلّ واحد منهما خيرا كثيرا.

ومن الجدير بالذكر أن ترجمة الشارح وسيرته الذاتية لم تكن مكتوبة بالتفصيل من قبل، وفي قسم الدراسة من رسالة الماجستير حاولتُ أن أجمع شيئا منها من كتب التراجم والطبقات، ومن أفواه الشيوخ المعمرين، ولكن لم يكن ما جمعته مشتملا على تفاصيل سيرته لعدم الحصول عليها، ولم يزد زملائي الذين تابعوني في تحقيق الوضوح على ما كتبته شيئا مهماً؛ لعدم كشف مصادر ومراجع غير ما حصلتُ عليها، إلا ما كان من الشيخ عمر محمد البيدوي من إبداء ملاحظات وأفكار لا أوافقها على بعضها جزاء الله خيرا، فمن أراد الاطلاع على تفاصيل حياة الشارح يمكنه قراءة ترجمة الشارح هنا أو في قسم الدراسة من رسالتي أو من رسائل زملائي وأطروحاتهم، ومن حصل على شيء لم نسجّله فليُسعفني به متفضلا أو يُقدّمه إلى دار نشر إحسان مشكورا حتى نُضيفه إلى ما سجلنا ويكون شريكنا في الأجر بإذن الله تعالى.

وقد سجلت بعد تحقيق كل جزء من هذا الكتاب أرقام المخطوطات التي فيها ذلك الجزء ورقم الصفحات، وأبدي استعدادي لتقديم المخطوطة لكل من عنده استعداد لتقديم خدمة لهذا الكتاب لغرض تسجيلها في الطبقات اللاحقة وسجلت أدناه رقم هواتفي لمن يريد الاتصال بي لذلك الغرض، وعندني الإيميل والاتساب وبقية أدوات الاتصال الحديثة، ورقم هواتفي:

١- ٠٧٥٠١١٢٤٦١٥

٢- ٠٧٧٠٢٤٥٣٢٤٢

عبد الله محمود



الملحق الأول: صورة رسالة أمرة المصنفين الذي كتبها وكالة عنهم نقيهم الشيخ السيد محمد المصنفي، من الشيوخ المعمرين في (مريوان):

۱ نه مردن ۱۳۶۶ هـ  
 ما موصتایا بی به پرتز غه ریکه بوان به لیلو لینه ده پراست  
 کردنه وه و تو پرتز نینه وهی [الوضوح] ی زانای پای به رز  
 [مه لدا بوکبری مصنفن جو پری] به تا مبه ت ما موصتایا مه لا  
 عبدللی جدار تایی . وله پرتی ته و لیه وه به پرتزانی دیکه  
 به ناوی غوموسه رجهم بنه ماله ی [مصنّف وه] مانده  
 نه بنشینان عه زرده که بن و سه برکه و بنیان له کاری پرتزی  
 خرمه ت کردن به که له پور و تایی کورده واری له جوای  
 که و ره بونده جدار بن . کوکوتائی و بی که سی کورده و به تایی  
 بنه ماله ی جوای تیا و اتی ده یان ساله ی چاپ کردن به ره مکه  
 خوالی خوشبو [مه لادوبه کر] ی کردیوه باری سه رشابو ویدی  
 که مبه ی زمانان و سولوله یه کمان بویه دی هاتن تیا واته کا  
 به دی ته ده کرد هه تاله چن لادو و بیجان که جه تیا بن هر که  
 له تدیه که وه چاکلی مه ردایه تیان لی کرده به لادو له چن لادو  
 لغ [تحقیق] [الوضوح] تیه هم کچون . بویته ی بنه ماله بوه  
 بویه لی و هتیزی له نا و مان . بویه تیان خوشی بویه تو  
 نه نامه یه وه سی خوشنیا بن تلیخ و موثرده ی دلخوشی  
 بنه ماله ی مصنفان بن عمر که بن و تیا ارامانه چاوه روان  
 به زو پی چاپ کردن به ره سی پره بنی تیه و که بنی الوضوح  
 بن . به خدای که و ره تان نه سیر بن و پرتز و سیدوی دوباره  
 بونده بنین [و قیل عملوا منی لیه عملکم و رسوله و المؤمنون]  
 له حیاتی غوموسه ماله ی مصنف و مه لاسید محمد مصنف

ترجمتها: بسم الله العظيم رأس سنة (١٣٤٦) الهجرية الشمسية

الشيوخ الكرام المشتغلون بتحقيق (الوضوح) للعالم العالي الرتبة: (الملا أبي بكر المصنف الجوري)، وخصوصا الشيخ الملا عبدالله الجوارثاني، وبواسطته الأعزاء الآخرون. باسمي وباسم بيت المصنف نبارك جهودكم، ونسأل الله العظيم التوفيق لكم في عملكم المبارك: خدمة الدين والتراث الديني الكردي<sup>(١)</sup>.

سوء حظ الكرد وفقدان العون لهم - وخاصة بيت (الجوري) - جعلنا أمنية طبع آثار (الملا أبي بكر) عبثا ثقيلا كئذا نتذكره دائما، ولم نكن نرى منجدا لتحقيق أمنياتنا، إلى أن سمعنا من طرق عدة أن كل واحد منكم شمر عن ساعد الجحد، وبدأتم من أجزاء عدة في تحقيق (الوضوح)، فصار ذلك لنا - أفراد البيت - بسمه شفاهنا وقوة قلوبنا، ولهذا أحببنا أن نقول لكم: سلّمت أيديكم، ونقدم لكم بشري سرور بيت المصنف، ونتنظر بفارغ الصبر طبع ثمار جهودكم وكنز الوضوح، نستودعكم الله العظيم، ونكرّر إرسال السلام والاحترام. ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾. عن نفسي ونيابة عن بيت المصنف:

الشيخ السيد محمد المصنفي التوقيع

(١) حفظا للأمانة ترجمت الرسالة هكذا، وإلا فالكتاب تراث إسلامي قبل أن تكون تراثا كرديا.

## قائمة بأسماء من حققوا جزءاً من كتاب الوضوح

تحقيقات المجلد الأول من المخطوطة ويشتمل على ربيع العبادات:

- ١- الباحث الفقير إلى الله تعالى عبد الله محمود الأرمردي، من مقدمة كتاب الوضوح إلى كتاب الصلاة، من بداية المخطوطة المرقمة: (٧٧١٢) إلى الورقة: (٤١) منها/ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم.
- ٢- أيضاً حقق عبد الله محمود إكمالاً لتحقيق الوضوح من بداية كتاب الصلاة إلى صلاة الجماعة من الورقة المرقمة: (٤١) إلى الورقة المرقمة: (٩٥) فبلغت الورقات المحققة في هذه الحصة: (٥٥) ورقة. رقم الهاتف: ٠٧٧٠٢٤٥٣٢٤٢ و ٠٧٥٠١١٢٤٦١٥.
- ٣- وحققت السيدة فريال أحمد من صلاة الجماعة إلى صلاة الجمعة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم الجامعة، من الورقة: ٩٥- إلى (١٢١). ٠٧٥٠٤٦١٨١٢٢.
- ٤- وحقق الشيخ بلال الأرييلي من صلاة الجمعة إلى صلاة الخوف: ١٢١-١٣٣. وترك مبحث صلاة الخوف. ٠٧٥٠٤٩٧٧٩١٣.
- ٥- من بداية صلاة الخوف إلى نهايتها، صار تحقيقها على عاتقي وقد حققتها بفضل الله تعالى.
- ٦- وحقق الشيخ صباح رسول الشارستيني كلية الإمام الأعظم، من صلاة العيدين إلى كتاب الزكاة، (١٣٧-١٥٨). ٠٧٧٠١٥٦٥٦٩٤.
- ٧- وحقق د. عمار علي محمد، جامعة سان كليمنتس كتاب الزكاة / من (١٥٧)- (١٨٢) رسالة ماجستير. ٠٧٥٠٤٧٣٠٥٨٦.

- ٨- وحقق الشيخ نظيف حمه حسين كتاب الصوم إلى (كتاب الحج)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السليمانية من الورقة (١٨٢) إلى الورقة (١٩٧). ٠٧٥٠١٠٣١٠٥٣.
- ٩- وحقق الشيخ ياسين حكيم، كتاب الحج / من الورقة (١٩٧) إلى (٢١٢) رسالة ماجستير.
- ١٠- وحقق د. محسن جلال / جامعة سان كليمنتس / كتاب الحج كاملاً (٧٧١٢) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإمام الأعظم الجامعة. ٠٧٧٠١٥٤٣٨٣٢.
- تحقيقات المجلد الثاني من المخطوطة ويشتمل على كتاب البيع إلى كتاب النكاح:
- ١١- وحقق الشيخ حسين علي الموصل، جامعة الموصل، من كتاب البيع / إلى فصل في التولية / رسالة ماجستير. رقم الهاتف ٠٧٧٠٣٠٤٥٦٣٦.
- ١٢- وحقق الفقير عبدالله محمود إسماعيل / كلية الإمام الأعظم / من فصل في التولية إلى كتاب التفليس (٢١ ص) جزءاً من حصة أطروحة مرفوضة قدمها إلى كلية الإمام الأعظم.
- ١٣- وحقق الشيخ كامل عزيز عبد الله، جامعة الخرطوم / كتاب التفليس والحجر، رسالة ماجستير. ٠٧٧٠٢١٥٢٠٥١.
- ١٤- وحقق الشيخ أبوبكر رسول محمد الصديقي / جامعة سان كليمنتس / كتاب الصلح، وكتاب الإقرار. ٠٧٥٠١٢٠٥٢٤٦.
- ١٥- وترك بين تحقيق الشيخ الصديقي والشيخ البيذويي كتاب الحوالة مع الأسف ولم ندر به في وقته. فحقق الدكتور حسن محمد البشدر، وقدمه كبحت ترقية. ٠٧٥٠٤٦٤٠٠٩٧.
- ١٦- وحقق الشيخ عمر محمد عمر، جامعة سان كليمنتس كتاب الضمان وكتاب الكفالة وكتاب الشركة. ٠٧٥٠١١١٦٤٦٣.
- ١٧- وحقق الشيخ رضا عبد الكريم سعيد، جامعة سان كليمنتس / كتاب الوكالة / رسالة ماجستير.
- ١٨- وحقق الشيخ سعد جمال / سان كليمنتس / قسم الفقه وأصوله / كتاب العارية وكتاب الغصب.

- ١٩- وحقق د. عمر مصطفى أمين من كتاب الشفعة إلى كتاب الإجارة (٢٩) صحيفة تقريبا. ٠٧٥٠٣١٦٤١٤٥
- ٢٠- وحققت السيدة نرمين رحمن حمه صالح / جامعة بغداد من كتاب الإجارة إلى كتاب اللقطة. ٠٧٧٠٢٢٩٦١٠٠
- ٢١- وحقق د. ميكائيل عمر / الجامعة الإسلامية / كتاب اللقطة وكتاب الوصايا / رسالة ماجستير. ٠٧٧٠١٥٨٣٠٠٧
- ٢٢- وحقق د. صلاح نجيب، كلية الإمام الأعظم- كتاب الفرائض، أطروحة دكتوراه. ٠٧٧١١٤٢٥٩٦٩

#### تحقيقات المجلد الثالث من المخطوطة:

ويشتمل على ما بقي من الوضوح من كتاب النكاح إلى نهاية الوضوح:

- ٢٣- أيضاً حقق الفقير عبدالله محمود / كلية الإمام الأعظم / من كتاب الوصايا إلى كتاب النكاح (٦٥ ص).
- ٢٤- وحقق الشيخ أحمد محمد درويش، جامعة ابن سينا/ من كتاب النكاح إلى كتاب الصداق / رسالة ماجستير. ٠٧٧٠١٥٦٦٣٦٤
- ٢٥- وحقق د. بختيار نجم الدين الجامعة الإسلامية / من كتاب الصداق إلى كتاب الطلاق / رسالة ماجستير. ٠٧٧٠١٩٢٤٦٣١ ٠٧٥٠١٢٤٥٥٥٤
- ٢٦- وحقق د. فاضل محمود قادر، الجامعة الإسلامية / من كتاب الطلاق إلى كتاب العدة / أطروحة دكتوراه. ٠٧٧٠٢٢٠١٢٦٨
- ٢٧- وحقق الشيخ كاظم علي توفيق، الجامعة الإسلامية / من كتاب العدة إلى كتاب الجراح / رسالة ماجستير. ٠٧٧٠٢٢١٥٠٨٧ ٠٧٥٠١٥١٢٧٢٠
- ٢٨- وحقق د. كامل عزيز من كتاب الجراح إلى كتاب القسامة. أطروحة دكتوراه. ٠٧٧٠٢١٥٢٠٥١



٢٩- محمد أحمد بابكر/ جامعة السليمانية/ كلية العلوم الإنسانية/ من القسامة إلى كتاب الردة/ بحث ترقية. ٠٧٧٠١٤٦٤٥٥٩ - ٠٧٥٠١١٨٠٥٩١

٣٠- أيضا حقق الفقير عبد الله محمود حصة كان المفروض أن يحققه الشيخ صلاح عباس/ كلية الحكمة/ قسم الشريعة / من كتاب القسامة ودعوى الدم وكتاب أهل البغي وكتاب الردة وكتاب حد الزنا وكتاب حد القذف إلى حد السرقة، وكان مزكاه عندي الشيخ الدكتور محمد الشثوي، وبعد ثلاث سنوات من أخذ الحصة تبين لي أنه لم تحصل للشيخ صلاح الموافقة على تحقيقه فردّ المخطوطة إلى مزكاه، ولكن المزكاه أخفاها ولم يخبرني.

وهذه الحصة تبدأ في المخطوطة ذ من اللوحة (٥١٠١) وتنتهي في اللوحة (٥١٤٢)، وفي (٣١٧٣) من اللوحة (٧٦٧-٧٨٣)، وفي مخطوطة قم من اللوحة (٥٠-٧٠) أي: حوالي عشرين ورقة كبيرة.

٣١- وحقق الشيخ ديارى أحمد كاكه حمه (الشيخ صلاح كاني بانكه) / الجامعة الإسلامية من حد السرقة إلى كتاب السير/ رسالة ماجستير. ٠٧٥٠١٧٢٧٧٩١

٣٢- وحقق د. أكرم بايز محمد/ جامعة بغداد/ من كتاب السير إلى كتاب أدب القضاء. (١٠٥) صحيفة. ٠٧٧٠٢٢٩٣٩٩٤ - ٠٧٥٠١٥٤٠٢٩٤

٣٣- أيضا حقق الفقير عبد الله محمود من كتاب أدب القضاء إلى نهاية كتاب العتق. وذلك نهاية كتاب الوضوح.

فبلغ مجموع الحصص (٣٣)، وعدد الباحثين المحققين (٢٧).



بداية ٢٨٣



نهاية ٢٨٣



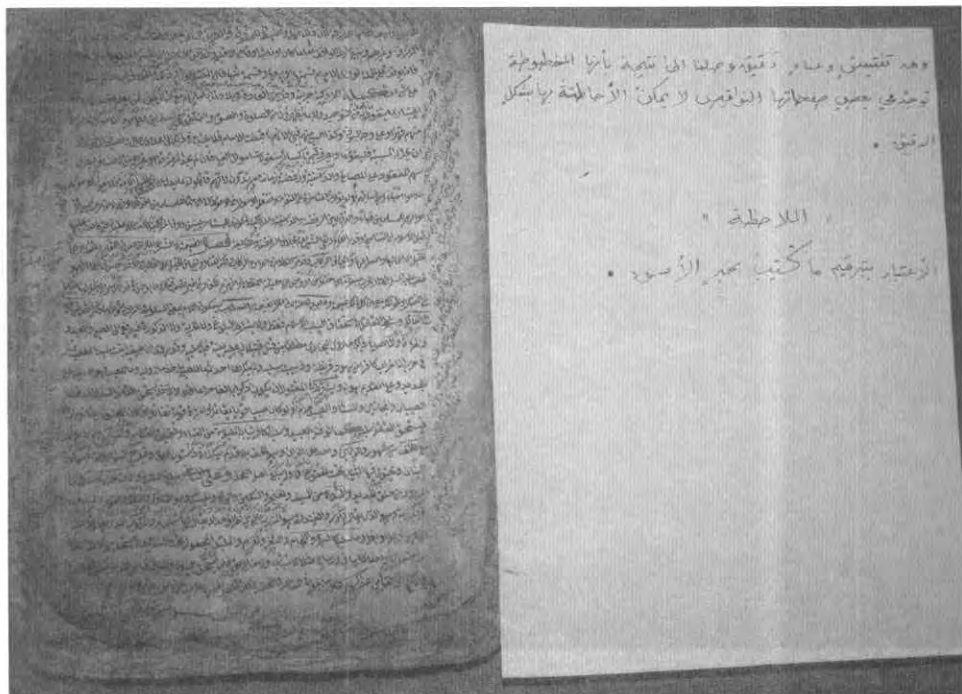




بداية ٢٧٢٦



نهاية ٢٧٢٦



بداية ٣١٧٠



نهاية ٣١٧٠



بداية ٣١٧١

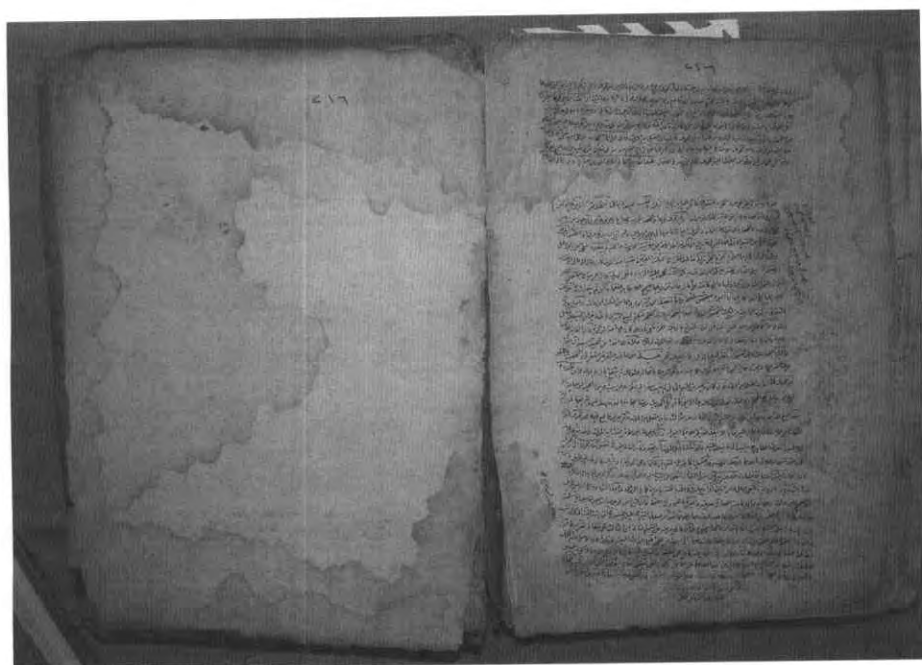


نهاية ٣١٧١



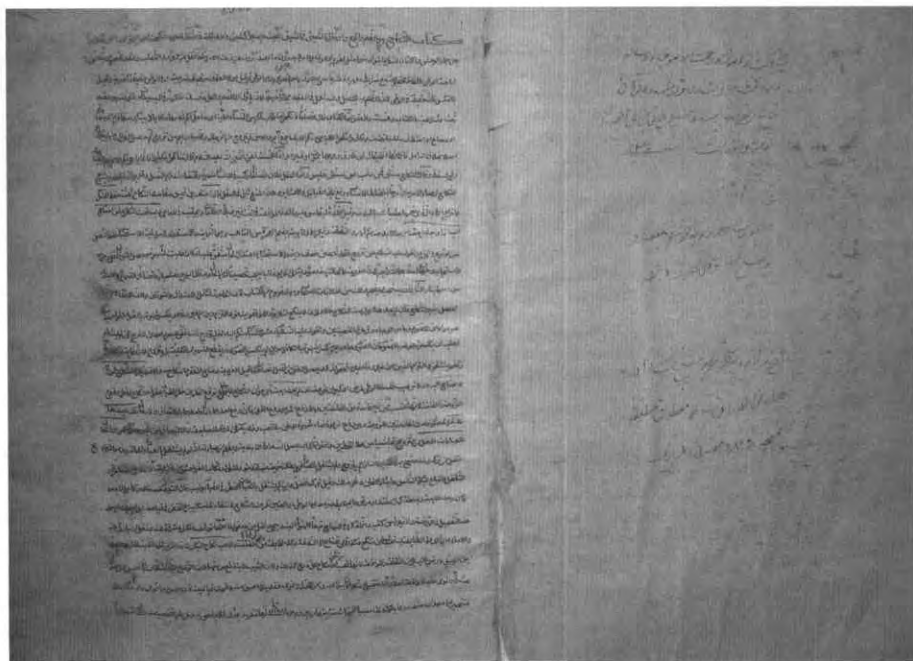


بداية ٣١٧٢

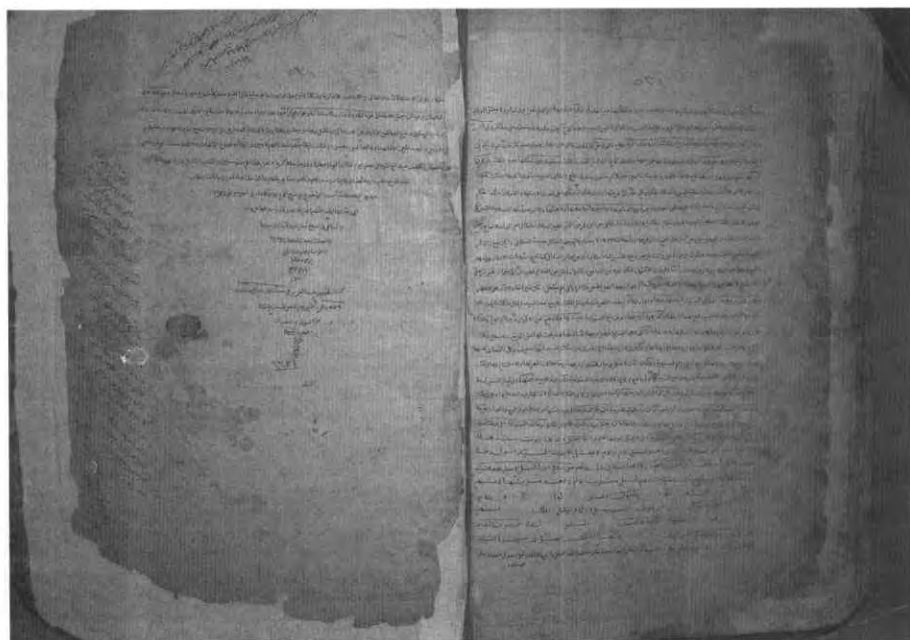


نهاية ٣١٧٢

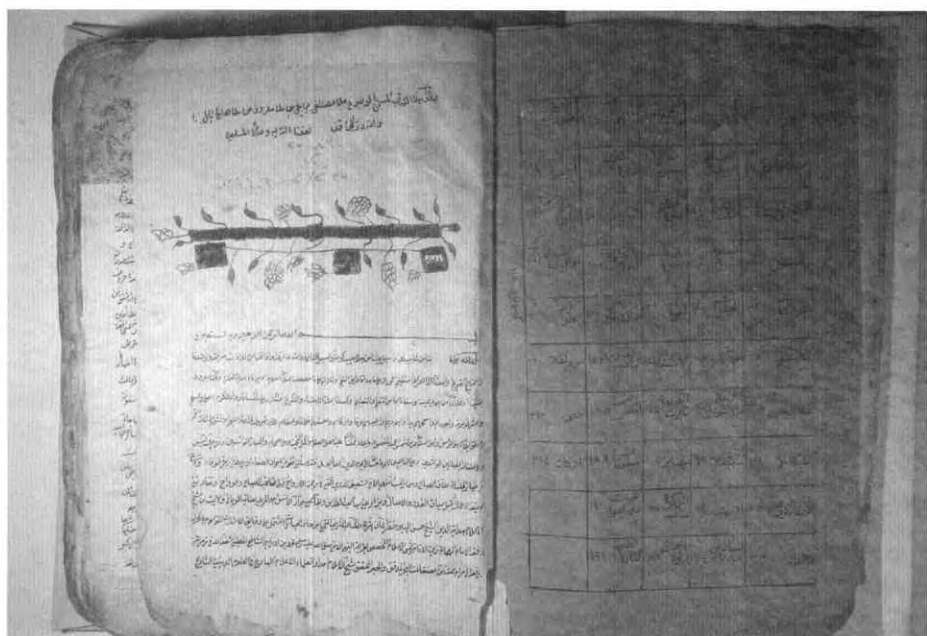




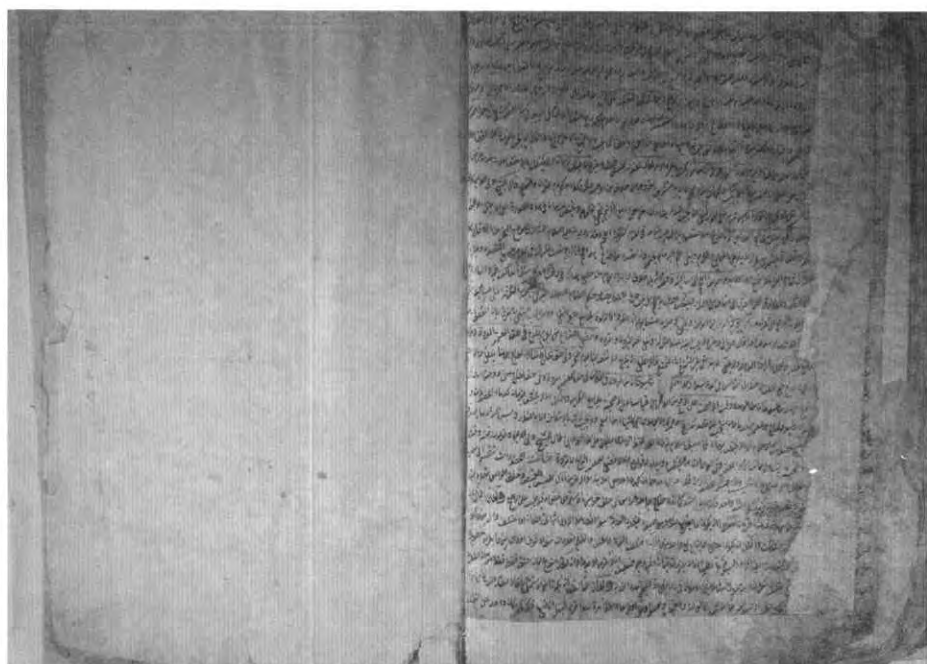
بداية ٣١٧٣



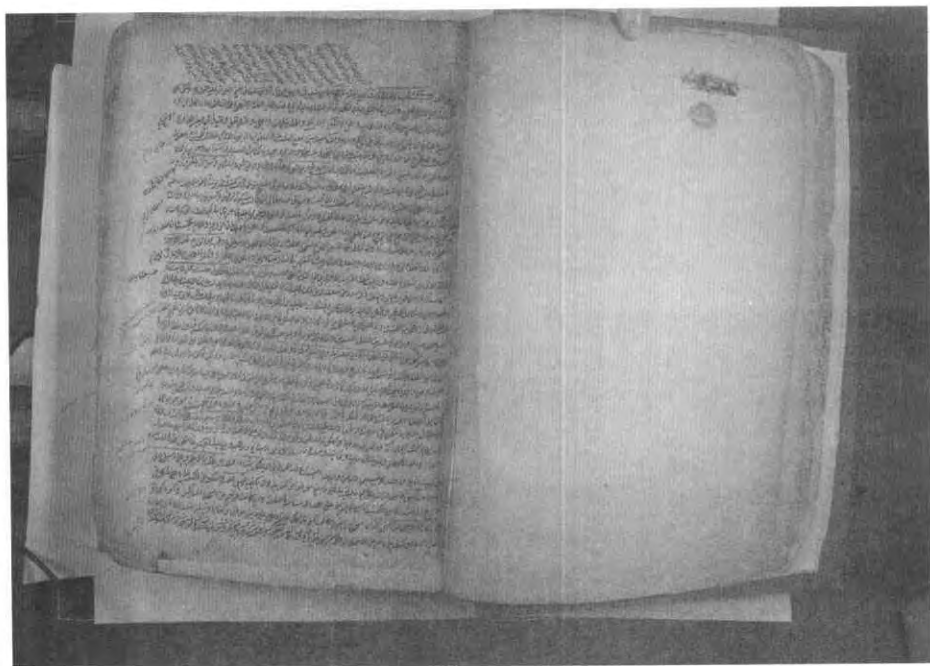
نهاية ٣١٧٣



بداية ٧٧١٢



نهاية ٧٧١٢



بداية ٣٢٨٠٨



نهاية ٣٢٨٠٨



مخطوطة بيرانشار بداية



مخطوطة بيرانشار نهاية



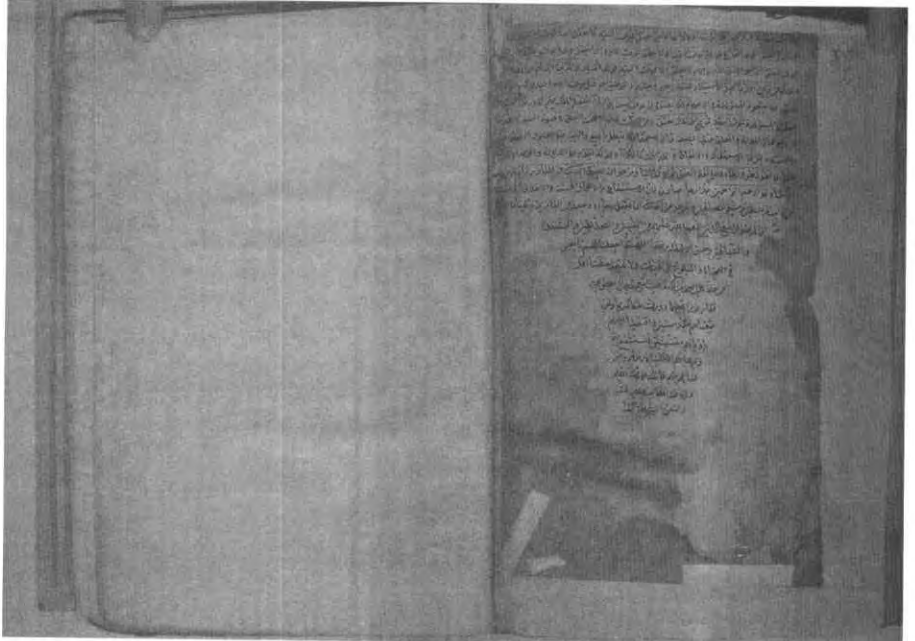
خطوط مكتبة الخال بداية



خطوط مكتبة الخال نهاية



خطوط مكتبة قم بداية



خطوط مكتبة قم نهاية

## ترجمة المصنف أبي القاسم الرافعي والشارح أبي بكر المصنف والتعريف بكتابه

### أولاً: ترجمة المصنف الرافعي والتعريف بكتابه

من الواضح أنه من دأب تحقيق أي كتاب مركب من متن وشرح أن يُترجم فيه للمصنف والشارح كليهما، ولكن المصنف الإمام الرافعي أشهر من أن يعرف من قبلي، فكان رأيي أن لا أفصل في ترجمته وكذلك فعلت في رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه بتوجيه من مشرفيهما، ولكن مسؤولي مؤسسة نشر إحسان المنفذين لطبع كتاب الوضوح أصرّوا على أن يترجم لمصنف المحرر ترجمة مفصلة تليق بشأن الرافعي مؤلف متن كتاب الوضوح، ولم يثبهم تعللي بأن مؤلفات الرافعي المطبوعة المحققة قد وشيت وزينت كلها بترجمة مفصلة أو موجزة من قبل المحققين، علاوة على أن كتابه التدوين في أخبار قزوين بمثابة ترجمة له ولمن يتعلق به، واستدلوا أيضاً بأن ترجمة الرافعي شاهد تأريخي على نشاط علماء السنة والمذهب الشافعي وانتشار مذهبهم في قزوين والأقاليم المحيطة بها في فترة طويلة جداً من الزمن، فلم أجد بداً من إعداد ترجمة مفصلة له، ثم رأينا كتابة تفصيل في التعريف بكتاب المحرر تكميلاً للفائدة وكذلك لم أقم بإعداده في تحقيقاتي لأجزاء الوضوح.

ولقد كان لصديقي الدكتور شيروان الحاج ناجي الشهرزوري الفضل الكبير في ترجمة

الرافعي والتعريف بكتابه المحرر حيث إنه قام بتحقيق كتاب الدعوى من الوضع وترجم للإمام الرافعي ترجمة مفصلة وعرف المحرر تعريفا مفصلا بعنوان "حياة الإمام أبي القاسم الرافعي وجهوده العلمية" كبحث نشرها في مجلة كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد العدد: (٣٠)، شعبان (١٤٣٣ هـ - ٣٠ حزيران ٢٠١٢ م) ووافق على الاقتباس منها في عملي هذا، فترجمة الرافعي والتعريف بالمحرر بالتفصيل أكثرهما مقتبس من رسالة الدكتور شيروان ناجي الشهرزوري بموافقتة فجزاه الله خيرا وبارك في جهوده.

وفي الترجمة هذه بيان هذه المطالب: اسمه واسم والده وأجداده، وكنيته، ولقبه وشهراته ومولده ونسبه ونسبته، والعلماء من أسرته، وأولاده وشيوخه وتلاميذه ومناصبه التي شغلها ومؤلفاته وجهوده العلمية ووفاته ومدفنه.

### اسمه واسم والده وأجداده:

اسمه عبد الكريم، واسم والده محمد، واسم أجداده: عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين بن رافع.<sup>(١)</sup>

وكنيته: أبو القاسم، ولقبه إمام الدين.<sup>(٢)</sup>

لقبه: فقد لقب بـ «بابويه».

شهراته: هي: الرافعي القزويني الشافعي، فقد اشتهر بالرافعي، وفي هذه النسبة ثلاثة أقوال: أحدها أنها نسبة إلى رافع بن خديج ؓ مولى النبي ﷺ وهذا أرجح الآراء عند الإمام الرافعي.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: «التدوين في أخبار قزوين» المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣ هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م). - دار الكتب العلمية (٣٣٨/١).

(٢) ينظر: المعين في طبقات المحدثين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة: الأولى (١٤٠٤) - دار الفرقان - عان - الأردن (١٩٤).

(٣) حيث قال في كتابه «التدوين في أخبار قزوين»: (٣٣١/١): «ويقع في قلبي أنا من ولد أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، وفي التواريخ ذكر جماعة من ولده، منهم إبراهيم بن علي الرافعي، ولم أسمع ذلك من أحد ولا رأيته إلى الآن في كتاب، والله أعلم بحقائق الأحوال».



والثاني أنه نسبة إلى رافعان قرية من قرى بلاد قزوين.

والثالث: أنها نسبة إلى أحد أجداده واسمه رافع، والرابع: أنها نسبة إلى أبي رافع مولى النبي<sup>(١)</sup> واشتهر بالقزويني نسبة إلى قزوين<sup>(٢)</sup>، واشتهر بالشافعي؛ لكونه من أعلام مذهبه. مكان ولادته: ولد بقزوين.

وزمان ولادته على الراجح سنة: (٥٥٥هـ = ١١٦٠م).<sup>(٣)</sup>

أسرته:

أولاً والده:

اسمه: كان في أول الأمر «رافع» موافقاً لإسم جده الأكبر، ثم بدّله بـ (أحمد) ثم استقر اسمه على «محمد».

وكنيته: أبو الفضل؛ رعاية لإسم جده الفضل بن حسين، فهو أبو الفضل محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن بن الحسين الرافعي. وولادته: ولد سنة (٥١٣هـ) أو (٥١٤هـ).<sup>(٤)</sup>

ونبذة من حياته: نشأ والد الإمام الرافعي يتيماً حيث توفي أبواه وهو صغير، واحتضنه جده من قبل أمه الشيخ الزاهد أبو ذر (رحمهم الله)، وأخذ العلم منذ صغره من مفتي البلدة أبي بكر ملكداد بن علي العمركي، وبعد وفاة شيخه بدأ بالسفر لتحصيل العلم، وسافر إلى الري سنة (٥٣٠هـ) وعاد إلى قزوين بعد سنة، ثم خرج إلى بغداد في سنة (٥٣٦هـ) وسمع من كبار فقهاءها، ثم رحل إلى نيسابور وطوس وآمل وغيرها، ثم عاد

(١) سير أعلام النبلاء ط الرسالة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط - الطبعة: الثالثة (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) مؤسسة الرسالة (٢٢/٢٥٢)، رقم (١٣٩).

(٢) بلدة تقع في الشمال الغربي من إيران بين طهران وزنجان، فتحها الله على يد البراء بن عازب في عهد عثمان بن عفان ﷺ ينظر: ويكيبيديا دانشنامه آزاد. والتدوين (٦١/١).

(٣) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/٣٣٠).

(٤) ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩٧/٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٣/٣٧٧)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه (١/٣٣٠)، وطبقات الشافعية، لأبي بكر المصنف (٢١١).

إلى قزوين سنة (٥٣٩هـ) وبدأ بالتدريس فيها إلى أن توفي سنة (٥٨٠هـ).

وقد ترجم الإمام الرافعي لشيخ والده في كتابه التدوين وقد بلغ عددهم (١٠٩) شيخاً، وذكر أسماء الكتب التي أخذها منهم، أشهرهم: محمد بن يحيى وأبو منصور ابن الرزاز وملكداد بن علي وأبو علي بن الشافعي وغيرهم.

أما الذين تفقهوا عليه فخلق كثير منهم أبناؤه الثلاثة وخالاهم محمد وعمر، كما ذكرهم الرافعي في «التدوين»<sup>(١)</sup>.

### مصنفاته:

ذكر الإمام الرافعي في كتابه «التدوين في أخبار قزوين» أن لوالده مصنفات كثيرة في مختلف المجالات<sup>(٢)</sup>، وأهم هذه المصنفات:

١- التحصيل في تفسير التنزيل: وهو كتاب كبير يتضمن التفاسير المشهورة، ووجوه القراءات وعللها، وما يتعلق بالنظم والمعنى، وشحنها بالأحاديث وحكايات المشايخ.  
٢- الحاوي الأصول من أخبار رسول الله ﷺ: ضمَّنه معظم أحاديث الموطأ للإمام مالك، ومسند الشافعي، والصحيحين والسنن الأربعة.

٣- تحفة الغزاة ونزهة الهداة.

٤- فضائل الشهور الثلاثة.

٥- جمع الأخبار الواردة في تلقين المحتضر.

وكذلك له كتاب الأربعين، وله تعليقات في الأصول، ومختصر في الخلاف، وغير ذلك<sup>(٣)</sup>. وقال الإمام الرافعي في وصفه: «كان ﷺ فقيهاً مناظراً فصيحاً حسن اللهجة صحيح العبارة جيّد الإيراد، يستعين في المناظرة بالأمثال السائرة، ويأتي بالاستعارات

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) لم نجد في فهرس الكتب والمخطوطات هذه العناوين، وليست مطبوعة أيضاً، بل ذكره الامام الرافعي نفسه في كتابه «التدوين» فقط. ينظر: التدوين (١/١٢٨).

(٣) لمزيد من التفاصيل، ينظر: التدوين (١/٣٧٧) وما بعدها.

المليحة، وكان مفتياً مصيباً محتاطاً في الفتيا متكلماً محققاً في قواعد الكلام، ماهراً في تطبيق المنقولات وحكايات المشائخ التي يشكل ظاهرها على قواعد الأصول، وأما علوم الكتاب والسنة فهي منه لا ينكر حفظه وتبحره فيها، فكان جيّد الحفظ في كل باب حتى في الأمثال والأشعار والتواريخ والنوادر. (١) (٢)

### وفات والده:

توفي والد الإمام الرافعي رحمه الله في اليوم السابع من شهر رمضان (٥٨٠هـ) وقد رثاه ابنه الإمام الرافعي بقصيدة طويلة، وقال فيها:

ما للنوائب لا حللن وما لي يحللن في بأس من الترحال  
كسرت حناياها حنين كقدها قدي لما يرشقنه بنبال  
ولو أتى الدهر الخؤون محرقاً مضني كأني في عداد ذبال  
لكنني لا نور في أمري وما بعد اشتعال الرأس حل قذالي  
وصبا إلى رفض الأفاضل جانباً ما شاب شوم دبورهم بشمال (٣)

### وثانياً والده الإمام الرافعي:

اسمها: صفية بنت الإمام أسعد الركاني.

وأما: أي: جدة الإمام الرافعي - زليخا بنت القاضي إسماعيل بن يوسف، قال الإمام الرافعي عنها في كتابه «الأمالي»: «كانت فقيهةً تراجعها النساء، فتفتي هن لفظاً وخطاً، سيما فيما يُتَوَهَّن وَيَسْتَحْيَن منه، كالعدة والحيض». (٤) (٥)

فأمّها أخذت العلم والحديث عن طريق الإجازة من مشايخ أصبهان وبغداد ونيسابور. قال الإمام الرافعي: «ولا أعرف امرأة في البلد كريمة الأطراف في العلم مثلها». (٦)

(١) ينظر: المصدر نفسه (١/ ١١٥).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (١/ ١٧١).

(٣) البدر المنير، لابن الملحق (١/ ٤٨٧).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٤٨٧).

### وثالثاً خال الإمام الرافعي:

هو أبو عبدالله، محمد بن أسعد بن أحمد الزاكاني القزويني، تفقه بقزوين مدة على والده وعلى والد الإمام الرافعي وأحمد بن إسماعيل - خال والد الإمام الرافعي - وأبي الفضل الكرجي، وابن البطي وآخرين ورحل إلى «أصبهان» و«همدان» لأخذ العلم، وتولى قضاء همدان مدة وتوفي سنة (٥٨٩هـ) (١).

### ورابعاً أخو الإمام الرافعي:

ذكر أصحاب التراجم أن الإمام الرافعي كان له أخوان:

أولهما: أبو حامد، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الكريم الرافعي. ولد سنة (٥٦٠هـ) تفقه على والده وأخيه الأكبر أبي القاسم الرافعي وشيوخ بلده، وكان يلزمه في السفر والحضر، وكان مهتماً باللغة العربية والفقه وحفظ كتاب الوسيط للغزالي، وكان يلقيه على أخيه على ظهر القلب، وقد أصيب بمرض في دماغه وأدى إلى اختلال عقله وبقي على حاله (٢٣ سنة) إلى أن توفي سنة (٦١٥هـ) ورثاه أبو القاسم الرافعي وترجم له في كتابه «التدوين» (٢).

والثاني: أبو الفضائل محمد بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، سمع الحديث من أبيه، وأجاز له: ابن البطي، ورحل إلى أصبهان والري وأذربيجان، واستوطن ببغداد، وولي مشاركة النظامية وأوقافها، ونفذ رسولاً إلى بعض النواحي، وكتب الكثير بخطه من الفقه والحديث والتفسير والأدب، وتوفي في سنة (٦٢٨هـ) (٣).

وذكر الإمام الرافعي في «التدوين» أنه خرج عنهم وكان عمره خمساً وعشرين سنة، وقال: «وفاتني التمتع ببقياه ورياء والاستعانة به في الأبواب العلمية وغيرها، والفرقة فرقتان: فرقة بالموت وفرقة في الحياة، وقد تعدت الثانية أصعب من الأولى؛ لأنها في مظنة التلاقي والمعالجة، صبرنا الله على ما ينوب...» (٤)

(١) ينظر: التدوين (٧٨/١)، وطبقات المفسرين للدواودي (٨٩/٢)، رقم (٤٥٢).

(٢) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (٣٨٥/١).

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (٦٧/١).

(٤) التدوين في أخبار قزوين (٣٨٥/١)، وينظر: البدر المنير (٣٤٤/١).

## وخامساً أولاد الإمام الرافعي:

والذي وجدناه من بين كتب التراجم أن للإمام الرافعي ولداً وبنتاً:

أما ولده: فاسمه: محمد، ولقبه: عزيز الدين، وقد أخذ العلم عن والده وروى عنه الأحاديث<sup>(١)</sup>.

وأما بنته: ذكر بعض المؤرخين أن الإمام أبا القاسم الرافعي كان له بنت، تزوّجها رجلاً من مشايخ «قزوين» وأولدها أولاداً كثيرة<sup>(٢)</sup>.

## وسادساً أحفاد الإمام الرافعي:

لم يذكر أصحاب التراجم في كتبهم فقيهاً أو عالماً من نسل الإمام الرافعي باستثناء ما قال ابن الملقن: "وقرأت على الشيخ صلاح الدين - أبقاه الله - قال: رأيت بدمشق سنة أربعين وسبعمائة امرأة حضرت عند قاضي القضاة تقي الدين السبكي عجمية، فصيحة اللسان، ذكرت أنها من نسل الإمام الرافعي، وكانت تحفظ «عقيدته» التي صنفها، فقرأت منها قطعة، وهي عقيدة بديعة على طريقة أهل السنة، بعبارة فصيحة على عادته (رحمة الله عليه)"<sup>(٣)</sup>، وهذا يدل على أنَّ له أحفاداً كما أشرنا إليه.

## وسابعاً أقارب الإمام الرافعي العلماء:

ذكر الإمام الرافعي في كتابه: «التدوين في أخبار قزوين» سيرة بعض أقاربه وأخبارهم، ومن أشهرهم:

١. محمد بن محمود بن محمد الفضل الرافعي، فقيه حافظ للقرآن، قال أبو القاسم الرافعي: «أجاز له جماعة من شيوخ والذي بتحصيله ﷺ، وكان والده والدي ابني عم»<sup>(٤)</sup>.
٢. أبو بكر بن محمود بن محمد الفضل الرافعي ابن عم والد الإمام الرافعي، ولي

(١) متأتي ترجمته.

(٢) نقله ابن الملقن عن أبي سعد النسوي في «تاريخ خوارزم شاه» ينظر: البدر المنير (١/ ٣٣٦).

(٣) البدر المنير (١/ ٣٣٦).

(٤) التدوين في أخبار قزوين (١/ ١٧٥).

الاحتساب بقزوين ثم بالري، وبها قتل في بعض الفتن بعصبة جماعة من أهل البدعة.<sup>(١)</sup>

٣. محمد بن عبد العزيز بن عبد الملك بن الفضل الرافعي ابن عم والد الإمام الرافعي، وكان يعمل عند السلطان وكان له جاه ومال، وقُتل بسببه مظلوماً، وحفظ أكثر القرآن وحصل طرفاً من الفقه والفرائض والحساب.<sup>(٢)</sup>

٤. محمود بن محمد بن الفضل الرافعي أحد بني عم والد الإمام الرافعي، وكان فيه فتوة وجلادة، وكان يعرف شيئاً من الفقه والكلام.<sup>(٣)</sup>

### وثامناً موطن الإمام الرافعي:

ولد الإمام الرافعي في مدينة «قزوين» وهي إحدى المدن الكبرى من بلاد فارس القديمة<sup>(٤)</sup>، واختلف العلماء في تسميتها على آراء، منها:

- قيل أنها سميت باسم من بناها وذلك كهمدان وأصبهان، قالوا: سُميا باسم أخوين، وهكذا قزوين.<sup>(٥)</sup>

- وقيل: إنها كانت تسمى: «كشوين» بالفارسية فعربت، ومعناه: الحد المنظور إليه، أي: المحفوظ، وهو المشهور في بلاد فارس، وقيل: غير ذلك.<sup>(٦)</sup>

### وفي كيفية بنائها وفتحها آراء، نجملها فيما يأتي:

فالمشهور أن المدينة بناها سابور ذو الأكتاف<sup>(٧)</sup>، وقيل: سابور بن أردشير أول ملك

(١) ينظر المصدر السابق (١/ ٢٨٥).

(٢) ينظر ترجمته في: التدوين في أخبار قزوين (١/ ١١٠).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٢١).

(٤) قال ياقوت الحموي: «قزوين... مدينة مشهورة بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً وإلى أبهر اثنا عشر فرسخاً وهي في الإقليم الرابع طولها خمس وسبعون درجة وعرضها سبع وثلاثون درجة» أما اليوم فهي إحدى المحافظات الرئيسية في إيران، وتقع في غربها. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٤٢).

(٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (٢/ ١).

(٦) ينظر: فتوح البلدان، للبلاذري (ص ١٩٣)، والتدوين في أخبار قزوين (١/ ١٥).

(٧) هو سابور ذو الأكتاف بن هرمز بن نرسي بن بهرام بن بهرام بن هرمز بن سابور بن أردشير، أحد أكاسرة الفرس، تقلد الملك بعد أبيه هرمز، وكان صغيراً، وعرف بحسن فهمه وتدبيره، وفي أيامه غزا الروم، فقتل من

الساسانيين. <sup>(٣)</sup> أما فاتحها فالمشهور <sup>(٤)</sup> أن أول من غزا مدينة قزوين: البراء بن عازب <sup>(٥)</sup> وذلك في سنة (٢٤هـ).

ويقال أن موسى بن الهادي دخل مدينة قزوين في أيام خلافة سيدنا عثمان بن عفان، متذكرا. <sup>(٦)</sup>

ثم عُمر البلاد على يد المسلمين، ففي زمن الحجاج بن يوسف الثقفي <sup>(٧)</sup> بنى مسجد التوث. أو الثور، وفي زمن خلافة هارون الرشيد، أمر الخليفة ببناء المسجد الجامع وحوانيت، ووقفها على مصالح المدينة، وأصبح مركزا للعلم والعلماء منذ فتحه إلى زمن الإمام الرافعي وإليه ينسب جماعة من العلماء، وذكر الإمام كثيرا منهم في كتابه «التدوين في أخبار قزوين».

ففي «قزوين» ولد الإمام الرافعي ونشأ بها، وأخذ العلم من كبار مشايخ عصره في

أهلها ومسى سببا كثيرا وبني عدة مدن منها سومس. أو شوش. ونيسابور ومدائن وقزوين والسند وسجستان.. وبقي في ملكه إلى أن هلك، ودام حكمه (٧٢ سنة)، وخلفه أخوه أردشير بن هرمز، وقال الطبري: «إن سابور ضري يقتل العرب ونزع أكتاف رؤسائهم إلى أن هلك وكان ذلك سبب تسميتهم إياه: «ذا الأكتاف».

(١) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/ ١٤)، ومعجم البلدان، لياقوت الحموي (٤/ ٣٤٢).

(٢) ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير (١/ ٤٧٠).

(٣) الصحابي الجليل: أبو عمارة، البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري، أسلم صغيرا، ولم يشارك في بدر ولا في أحد؛ لصغر سنه، وأول مشاهدته الخندق، وشهد مع سيدنا عليّ الجمل وصفين والنهروان.. وعلى أرجح الأقوال أنه هو الذي فتح قزوين، ومسنده (٣٠٥) حديثا، وفي الصحيحين (٢٢ حديث).. توفي سنة ٧٢هـ أو ٧١هـ. ينظر: الاستيعاب (ص ١٠٨)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٩٤)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٧٨).

(٤) ينظر: التدوين في أخبار قزوين: (١/ ١٤)، وفتح البلدان (٢/ ٣٩٤).

(٥) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي، كان والده من سادات ثقف وأشرافهم، ولد بالطائف (سنة ٤١هـ) سمع التفسير والحديث من ابن عباس وأنس وأبي بردة وأبي موسى الأشعري وعبد الملك بن مروان وغيرهم، وروى عنه مالك بن دينار وثابت البناني وقيصة بن مسلم وغيرهم، وكان شاعرا خطيبا فصيح اللسان فبدا حياته بانخراطه في سلك الجندية في سن (٢٥)، واتصل بروح بن زنباع وهو مستشار لعبد الملك بن مروان، وبسببه قلده عبد الملك أمر عسكريا وأعجب بشجاعته وإخلاصه لذا رفع منزلته عنده، وتولى ولاية مكة وعراق وخراسان وسجستان وغيرها، وهو الذي أمر بعض العلماء بوضع منهج لتلقيط وتشكيل القرآن، وكان مهتماً بالعمران وبناء المدن وإنشاء سك للعملة الإسلامية، والجهاد والدعوة وتنظيم الرعية إلى أن توفي سنة ٩٥هـ، للمزيد ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٤٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٢٩٨)، والحجاج المقتدى عليه، للدكتور محمود زيادة: (ص ٩) وما بعدها.

قزوين، وقام بالتدريس فيها إلى أن توفي، ولم يذكر أصحاب التراجم أنه خرج منها سوى مرة واحدة، وذلك لتأدية فريضة الحج، وفي سفره هذا ألف كتابا في خواطر سفره وسماه: «الإيجاز في أخطار الحجاز»، وذكر الإمام الذهبي في «السير»: «أن الإمام الحافظ عبد العظيم المنذري التقى بالإمام الرافعي بالمسجد النبوي بالمدينة المنورة وأخذ عنه العلم»<sup>(١)</sup>.

### وتاسعا حياة الامام الرافعي العلمية:

(١) شيوخه: لقد أخذ الإمام الرافعي الفقه والعلم من كبار العلماء في عصره، وصرح في كتابه «التدوين في أخبار قزوين» بأسمائهم عندما نقل عنهم رواياتهم وأخبارهم، فعبر بالفاظ التحمل والأداء المعروفة لدى أهل الحديث، فقال: قرأت أو أخبرنا أو حدثنا أو حدثني وكثيرا ما قال: أنبأنا، ومع هذا لم يذكر أصحاب التراجم شيوخه إلا قليلا وبشكل موجز، إلا أنني وجدت في كتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن (٨٠٤هـ) مقدمة مفصلة في حياة الإمام الرافعي، فذكر فيها مجموعة من العلماء والشيوخ الذين أخذ عنهم، سمعا وإجازة، فأذكر جملة من الشيوخ الذين أخذ عنهم الإمام استعانة بما ذكره ابن الملقن وما وجدت من كتابه «التدوين في أخبار قزوين»<sup>(٢)</sup>، وكُتب التراجم الذين ترجموا لهؤلاء الشيوخ.

١. والد الإمام الرافعي<sup>(٣)</sup>: محمد بن عبد الكريم - سبقت ترجمته - وقد صرح بكونه شيخه الإمام الرافعي أكثر من مرة، بل جُلَّ منقولاته ورواياته في كتابه «التدوين» عن طريق والدته، وعندما ترجم لأبيه قال: «فممن درس عليه وسمع منه بقزوين بنوه الثلاثة... عبد الكريم ومحمد وعبد الرحمن وخالاهم محمد وعمر...» وقال في

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠٠).

(٢) ومن الجدير بالذكر أن الإمام ابن الملقن اعتمد في ذكر أسماء شيوخ الإمام الرافعي على ما ذكره الإمام في كتابه: «الأربعين» و«الأمالي»، ولم يذكر أنه أخذه من كتابه «التدوين» لعله لم يقف عليه.

(٣) ينظر: التدوين (١/ ١٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/ ٣٣٠)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (ص ٢١١).



«الأربعين»: "أخبرني والذي بقراءتي عليه سنة تسع وستين وخمسمائة" (١).

٢. أبو الخير الطالقاني (٢): أحمد بن إسماعيل بن يوسف الطالقاني القزويني الشافعي، ولد سنة (٥١٢هـ) وهو خال والددة الإمام الرافعي وأبوها من الرضاع أيضاً كما ذكره الرافعي في «الأمالي» ونقل عنه ابن الملقن في «البدر المنير»، تفقه الطالقاني على ملكداد بن علي العمركي ومحمد بن محمد الفقيه وسمع من أبي عبد الله الفراوي، وآخرين، وحدث عنه: أبو البقاء إسماعيل بن محمد المؤدب، والموفق عبداللطيف، وبنوه الثلاثة كلهم باسم محمد وآخرون. وكان كثير العبادة والصلاة، دائم الذكر، وهو ثقة في روايته، وكان إماماً في المذهب والخلاف والأصول، وصنف كتاب «التيان في مسائل القرآن» ورجع إلى قزوين سنة ثمانين، وبقي فيها إلى أن توفي سنة (٥٩٠هـ) كما صرح به الرافعي في ترجمته له، وقيل سنة (٥٨٩هـ).

٣. أبو حامد بن أبي الفتوح (٣): عبد الله بن أبي الفتوح بن عمران، من أقران والد الإمام الرافعي، تفقه على محمد بن يحيى وأبي المحاسن يوسف بن بندار الدمشقي، وتفقه على يده جماعة من العلماء منهم: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الكثير، وابن أخيه عبد الحميد بن عبد القديم بن أبي الفتوح والإمام الرافعي حيث قال عنه في «التدوين»: "قرأت عليه جامع أبي عيسى الترمذي بتمامه..."، وتوفي سنة (٥٨٥هـ).

٤. أبو بكر الشحاري (٤): عبد الله بن إبراهيم بن عبد الملك بن محمد الشحاري القزويني، ولد سنة: (٥٢٥هـ) سمع من الإمام أحمد ابن إسماعيل، وأجاز له أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن الخطيب وإبراهيم بن أحمد بن محمد المروودي، ووالد الإمام الرافعي. وترجم له الإمام في «التدوين».

(١) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/١٢٧)، والبدر المنير (١/٣٢١).

(٢) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/٢١٥)، وسير أعلام النبلاء (٢١/١٩١)، و (٢٢/٢٥٢)، ومروءة الجنان، للرافعي (٢/١١٩)، والبدر المنير (١/٣٢١)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٣٣٩)، وكشف الظنون (١/٣٤١).

(٣) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/٤٠٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، والبدر المنير (١/٣٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٠١).

(٤) ينظر: التدوين في أخبار قزوين (١/٤٠٢).

٥. أبو سليمان الزبيري<sup>(١)</sup>: أحمد بن حسويه بن حاجي أبو سليمان الزبيري، الملقب بمعين الدين. ولد سنة (٤٨٠هـ) كان شيخاً معترفاً من أعيان قزوین، وكان أحد شيوخ والده أيضاً، وألف كتاب «الإرشاد» و «فضائل قزوین»، وقال الرافعي عنه: «وأجاز لي رواية مسموعاته كلها...»، وتوفي سنة (٥٦٤هـ).

٦. أبو العلاء الهمذاني<sup>(٢)</sup>: الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمد العطار الهمذاني، ولد سنة: (٤٨٨هـ) شيخ همذان، وإمام العراقيين في القراءات. وله باعٌ في التفسير والحديث والأنساب والتواريخ، وكان حافظاً متقناً، سمع بأصبهان من أبي علي الحداد، وبيغداد من أبي القاسم بن بيان وأبي علي بن نيهان، وسافر إلى خراسان وسمع بها من أبي عبد الله الفراوي، وروى عنه عبد القادر بن عبد الله الرهاوي، ويوسف بن أحمد الشيرازي، وأولاده: أحمد، وعبد البر، وفاطمة، وصنّف كتباً كثيرة منها: «العشرة» و «المفردات» و «الوقف والابتداء» و «معرفة القراء» و «زاد المسافر»... توفي سنة (٥٦٩هـ).

٧. ابن البطي<sup>(٣)</sup>: محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان أبو الفتح ابن أبي القاسم الحاجب المعروف بابن البطي، محدّث بغداد في وقته، ولد سنة (٤٧٧هـ) وكان شيخاً صالحاً محباً للحديث صدوقاً أميناً، وسمع من أبي الفضل بن ناصر الحافظ وعبد الخالق بن أحمد بن يوسف، ومالك بن أحمد البانياسي وآخرين، وأخذ عنه ابن عساكر وابن الجوزي وابن الاخير، والحافظ عبد الغني وآخرون. توفي سنة (٥٦٤هـ)<sup>(٤)</sup>.

٨. أبو نصر الماوراء النهري<sup>(٥)</sup>: حامد بن محمود بن علي أبو نصر الماوراء النهري،

(١) ينظر: التدوين (١/ ٢٢١)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

(٢) ينظر: الكامل في التأريخ (١١/ ١٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠)، والوافي بالوفيات (٤/ ١١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١)، والأعلام (٢/ ١٨١).

(٣) ينظر: التدوين (١/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٨١)، و (٢٢/ ٢٥٢)، والوافي بالوفيات (١/ ٣٨١)، وطبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

(٤) ونبّه إلى أن الإمام الذهبي ذكر أن الإمام الرافعي أخذ عنه إجازة وليس سماعاً، بينما صرح ابن السبكي وابن الملقن بسماعه منه صراحة. ولم ينقل الإمام الرافعي عنه في «التدوين» وذكر أن خاله محمد أخذ عنه ببغداد.

(٥) ينظر: التدوين في أخبار قزوین (١/ ٣٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠١)، والبدر المنير (١/ ٣٢١).

الخطيب إمام متقن سمع من الأستاذ أبي إسحاق الشحاذي التلخيص لأبي معشر المقرئ وغيره، ونقل عنه الإمام الرافعي إجازة، وترجم له في كتابه: «التدوين».

٩. أبو الكرم الهاشمي البغدادي<sup>(١)</sup>: سمع من قاضي المارستان، وهبة الله الحريري، روى عنه ابن النجار، والديشي، توفي سنة (٦٠٠هـ).

١٠. شهدار بن شيرويه<sup>(٢)</sup>: أبو منصور شهدار بن شيرويه بن شهدار بن شيرويه بن فناخسرو بن خسر كان، يرجع نسبه إلى عبد الرحمن بن عبد الله، صاحب رسول الله ﷺ، وهو ابن المؤرخ أبي شجاع شيرويه الهمداني صاحب «الفردوس وتأريخ همدان».

ولد أبو منصور سنة (٤٨٣هـ)، وكان محدثاً عارفاً بالأدب، سمع من أبيه ورحل معه إلى أصبهان وإلى بغداد، وسمع أيضاً من أبي الفتح عبدوس بن عبد الله ومكي بن منصور الكرجي وغيرهم، وسمع منه ابنه أبو مسلم أحمد المتوفى سنة (٦٢٥هـ) وأبو سهل عبد السلام السرقولي وآخرون. وألف رسالة في «فضل العلم وآدابه» و«الفردوس الكبير»، وتوفي أبو منصور سنة (٥٥٨هـ).

ملاحظتان: أولاً: اختلط لدى بعض أهل التراجم كالصفدي في «الوافي بالوفيات» وابن الملقن في «البدر المنير» أن أبا منصور هو الذي ألف كتاب «الفردوس»، والصحيح أن الإمام أبا الشجاع شيرويه ألف كتاب «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب»<sup>(٣)</sup>، أما ابنه فقد قام بتخريج أسانيد كتاب والده وسماه: «الفردوس الكبير».

وثانياً: أن الإمام الرافعي أخذ من أبي منصور شهدار بن شيرويه بن شهدار إجازة، ونقل عنه في كتابه: «التدوين».

(١) ينظر: البدر المنير (١/٣٢٢).

(٢) ينظر: التدوين (١/٣٦٠)، ووفيات الأعيان (٢/٢٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٩/٢٩٤)، و (٢٠/٣٧٥)، و (٢٢/٢٦٠)، والوافي بالوفيات (٥/٢١٥-٢٢٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/٧١)، والبدر المنير (١/٣٢١)، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شهبة (١/٣٠٥)، و شذرات الذهب (٤/١٨٢)، وهدية العارفين (١/٤١٩)، ومعجم المؤلفين (٤/٣٠٩).

(٣) طبع هذا الكتاب بدار الكتب العلمية، سنة (١٩٨٦م)، في خمسة أجزاء، بتحقيق: سعيد بن يسري زغلول.

١١. أبو زرة المقدسي<sup>(١)</sup>: طاهر بن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الحاجي الرازي الهمداني، ولد سنة (٤٨١هـ) بالري ونشأ بها ثم انتقل مع أبيه إلى همدان واستوطنها، وتفقه على محمد بن الحسين المقومي و عبد الرحمن بن محمد الدوني وآخرين، وأخذ عنه أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وأبو الفرج بن الجوزي و عبد الله بن محمد بن قدامة المقدسي ونصر بن الحصري وغيرهم، توفي سنة (٥٦٦هـ)، ونقل عنه الإمام الرافعي في «التدوين» في فضائل وخصائص قزوين، لكن بلفظ: (أنبأنا)، وهذا دليل على أنه لم يسمع منه بل أجازه.

١٢. علي بن عبيد الله الرازي<sup>(٢)</sup>: ولد سنة (٥٠٤هـ) ذكره الإمام الذهبي وابن الملقن، وصرح الإمام الرافعي بسماحه منه في كتابه «التدوين» عندما ترجم لمحمد بن القاسم بن هبة الله الخليلي، وترجم له ترجمة طويلة وقال: «وكان يسود تاريخاً كبيراً للري فلم يُقض له نقله إلى البياض وأظن أن مسودته قد ضاعت بموته ومن مجموعه كتاب الأربعين الذي نباه على حديث سلمان الفارسي عليه السلام المترجم لأربعين حديثاً، وقد قرأته عليه بالري لسنة أربع وثمانين وخمسة، قرأت عليه الأربعين بتمامه وأيضاً الغيلانيات بروايته، ثم قال: «ولئن أطلت عنه ذكره بعض الإطالة فقد كثير انتفاعي بمكتوباته وتعاليقه فقضيت بعض حقه بإشاعة ذكره وأحواله رحمه الله تعالى»، توفي سنة (٥٨٥هـ).

١٣. أبو الكرم الهمداني<sup>(٣)</sup>: علي بن عبد الكريم الهمداني، ذكره الإمام الذهبي، لكن لم نجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ المتداولة.

١٤. محمد بن عبد الكريم الكرّجي<sup>(٤)</sup>: أبو الفضل، محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي الكرّجي، سمع من أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي الكرّجي ومن محمد بن حامد بن كثير، والأستاذ الشافعي ابن داود وآخرين، وسمع

(١) ينظر: التدوين (١٢/١)، وسير أعلام النبلاء (٥٠٣/٢٠)، والبداية والنهاية (٢٦٤/١٢)، وطبقات

الشافعية الكبرى (٤٠١/٤)، والبدر المنير (٣٢٢/١).

(٢) ينظر: التدوين (١٦٩/١)، وسير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٢)، والبدر المنير (٣٢١/١).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٢٢).

(٤) لم يذكر أصحاب التراجم أن الكرّجي من شيوخه، لكن صرح الإمام بسماحه منه في كتاب «التدوين». ينظر:

التدوين (١١٢/١).

منه والد الإمام الرافعي، والرافعي نفسه، حيث قال في ترجمته: "وقد لقيتُه وسمعت منه «فضائل قزوین» للخليل الحافظ بقراءة والدي عليه بروايته عن القاضي إسماعيل بن عبد الجبار عن الخليل وأجاز لي جميع مسموعاته"، توفي سنة (٥٦٠هـ).

إضافة لما ذكرناه، ذكر ابن الملقن: أسماء أخرى لم نجد تراجمهم في كتب التراجم والرجال والطبقات، لذا نكتفي بذكر أسمائهم فقط <sup>(١)</sup>:

١. الواقد بن خليل الحافظ، جد الزيري لأمه.
٢. الليث بن سعد الكشميهني الهمداني.
٣. عبد الواحد بن علي بن محمد <sup>(٢)</sup>.
٤. علي بن المختار بن عبد الواحد العربي.
٥. علي بن سعيد الحبار.
٦. مبارك بن عبد الرحمن.
٧. محمد بن أبي طالب - أو طالب - ابن بلكويه الضرير المقرئ العابد <sup>(٣)</sup>.
٨. محمد بن أحمد النيسابوري.
٩. يحيى بن ثابت البقال.
١٠. أبو عبد الله محمد بن النجار الحافظ صاحب: ذيل تاريخ بغداد.
١١. رجب بن مذكور بن أرنب.
١٢. عبد العزيز الخليل الخليلي <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر أسماءهم في: البدر المنير (١/ ٣٢١ - ٣٢٢).

(٢) ورد في كتب التراجم عدة أشخاص بهذا الاسم، لكن أقربهم لزمن الإمام الرافعي، شخصان:

أحدهما: الواحد بن علي بن محمد بن حمويه الجويني، أحد مشايخ التصوف، ولد سنة (٥٢٩هـ) وتوفي بالري سنة (٥٨٨هـ) والثاني: عبد الواحد بن علي بن محمد بن فهد، البغدادي، ابن العلاف. سمع منه أبو الفتح بن البطي. أحد شيوخ الإمام الرافعي. الأنف ذكره، توفي سنة: (٤٨٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٦٠٤)، ومختصر تاريخ الدينبي (١/ ٢٦٨).

(٣) ذكره الإمام الذهبي أنه من شيوخه أيضا، ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢).

(٤) ذكره الإمام الذهبي فقط. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٢).

## (ب) تلاميذ الإمام الرافعي:

ذكر أصحاب التراجم أعلاماً من الفقهاء تتلمذوا على يد الإمام الرافعي، ولا شك أنهم كثرة، لكن لم يدوّن إلا القليل منهم، فوجدنا، من بين الكتب المتداولة والمعتمدة التي بين أيدينا ستة<sup>(١)</sup>، هم:

١- ولده عزيز الدين محمد<sup>(٢)</sup>: ذكر الإمام الذهبي وابن الملقن أن عزيز الدين محمد ابن الإمام الرافعي سمع من أبيه، وقال ابن حجر في ذكر إسناده لرواية كتاب «العزيز شرح الوجيز» للإمام الرافعي: «وأبنا أبو هريرة ابن الذهبي إجازة عن أبي المجمع إبراهيم بن محمد بن حمويه الجويني عن عزيز الدين محمد ابن الإمام أبي القاسم الرافعي عن أبيه به وبهذا الإسناد..» لكن لم نجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ الموجودة لدينا.

٢- الحافظ زكي الدين المنذري<sup>(٣)</sup>: هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة، أبو محمد المنذري الدمشقي ثم المصري الشافعي، ولد بمصر سنة (٥٨١هـ) كان عالماً بالفقه والتاريخ واللغة، وكان صالحاً زاهداً.. تفقه على أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد القرشي، وأبي الحسين بن يحيى النحوي، وأبي عبد الله الأرتاحي، والإمام الرافعي، وآخرين. وأخذ عنه ابنه محمد، والدمياطي، والشريف عز الدين وأبو الحسين ابن اليونيني، والفخر إسماعيل بن عساكر، وابن دقيق العيد، وآخرون. رحل إلى الأسكندرية وبيت المقدس ودمشق والمدينة المنورة... درس بالجامع الظافري بالقاهرة... وصنف تصانيف كثيرة منها: مختصر صحيح مسلم، ومختصر سنن أبي داود

(١) ذكر الشيخ أبو بكر المصنف في مقدمة كتابه «الوضوح شرح المحرر» أن الإمام ابن الصلاح الشهرزوري (٦٤٣هـ) أحد تلاميذ الإمام الرافعي، لكن تبعنا هذا الموضوع وتفحصناه في معظم كتب التراجم والطبقات كسير أعلام النبلاء ووفيات الأعيان وطبقات الشافعية الكبرى وطبقات الشافعية لابن الصلاح والنووي وابن قاضي شهبة وحتى طبقات المصنف لم يذكروا ولم يلمحوا بأن أحد تلاميذ الإمام الرافعي هو ابن الصلاح أو أحد أساتذة الإمام ابن الصلاح هو الإمام الرافعي، لذا لم نأت به كأحد تلاميذ الإمام الرافعي.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٠١)، والبدر المنير (١/٣٢١).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٢٣٦)، والوفاء بالوفيات (٦/٢٠٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٨٧)، والبدر المنير (١/٣٢٣)، والأعلام (٤/٣٠)، وكشف الظنون (١/٤٠٠).

وسماه «المجتبى»، وكتاب الترغيب والترهيب<sup>(١)</sup>، والتكملة لوفيات النقلة، والأربعين في الأحكام، وشرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، ورسالة في الجرح والتعديل<sup>(٢)</sup>، وعمل اليوم والليلة، والمعجم المترجم وغيرها. توفي سنة (٦٥٦هـ). ذكر الذهبي وابن الملقن أن الإمام الرافعي كان أحد شيوخ الحافظ المنذري، وساق الذهبي رواية عنه في ذلك وقال: «أخبرنا إسحاق بن إبراهيم المقرئ، أخبرنا عبد العظيم الحافظ سنة خمس وخمسين، حدثنا الشيخ أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني لفظاً بمسجد رسول الله ﷺ...»<sup>(٣)</sup>

٣. أبو الثناء الطاووسي<sup>(٤)</sup>: أبو الثناء محمود بن أبي سعيد بن محمود بن الناصح القزويني الطاووسي، ذكر الإمام الذهبي وابن الملقن أنه روى وأخذ عن الإمام الرافعي إجازة، وذكره الحافظ ابن حجر عندما ذكر سنده في رواية كتاب «العزیز شرح الوجيز» للإمام الرافعي فقال: «أخبرنا به الإمام أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن العز عبد الحميد المقدسي إذناً مكاتبة عن الفخر عثمان بن محمد التوزري إجازةً مكاتبة من مصر عن إبراهيم بن محمد الوافي مشافهةً بدمشق إن لم يكن سماعاً ولو لبعضه قال الأول: أنبأنا عبد العزيز بن عبد العلي السكري وعبد الهادي بن عبد الكريم القيسي قالاً: أنبأنا أبو القاسم الرافعي إجازة، وقال الثاني: أنبأنا أبو الثناء محمود بن أبي سعيد بن محمود بن الناصح القزويني إجازة أنبأنا الرافعي...»، ومع هذا لم أجد ترجمته في كتب التراجم والتواريخ.

٤. أبو الفتح القيسي<sup>(٥)</sup>: هو عبد الهادي بن يحيى بن عبد الكريم بن علي بن عيسى

(١) وهو كتاب عظيم الفائدة شرحه جماعة وعلقوا عليه، منهم الإمام الحافظ ابن حجر، وعلق عليه البرهان الناجي، وشرحه الفيومي... طبع أكثر من مرة، منها ما نشرها دار الكتب العلمية في أربعة أجزاء بتحقيق إبراهيم شمس الدين. سنة (١٤١٧هـ).

(٢) طبع من قبل مكتبة دار الأقي في الكويت، بتحقيق عبدالرحمن عبدالجبار سنة (١٤٠٦هـ).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٥).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٣)، والبدر المنير (١/٣٢٣)، والمعجم المفهرس لابن حجر (٢/١٤٠).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٣)، والبدر المنير (١/٣٢٣)، وذيل التقييد (٢/١٦١)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/١١٢)، وشذرات الذهب (٥/٣٣٣).

بن تميم القيسي المقرئ الخطيب معين الدين أبو الفتح خطيب المقياس بمصر. ولد سنة (٥٩٧هـ) أخذ وسمع من عبد الله بن محمد البرمكي والقاضي أبي علي الحسن الوزان وقرأ القراءات بالسبعة على أبي الجود وسمع من قاسم بن إبراهيم المقدسي وجماعة وأخذ عنه أبو بكر بن أبي شامة، وأحمد بن أحمد بن الحسين الأزدي وغيرهم. توفي سنة (٦٧١هـ)، وذكر الإمامان الذهبي وابن الملحق: أنه أخذ عن الإمام الرافعي إجازة.

٥. ابن السكري<sup>(١)</sup>: فخر الدين عبد العزيز بن قاضي القضاة<sup>(٢)</sup> عماد الدين عبد الرحمن، المعروف بابن السكري، ولد سنة (٦٣٨هـ) روى عن جده لأمه الشيخ بهاء الدين ابن الجمیزی وعن والده الشيخ فخر الدين ابن السكري، وحدث بالقاهرة ودمشق، روى عنه البرزالي والذهبي.. وكان خطيباً في جامع الحاكم ومدرسا في مشهد الحسين.. توفي سنة (٧١٤هـ أو ٧١٣هـ) وكان عمره (٧٤) سنة، نقل عن الإمام الرافعي إجازة كما صرح به الإمامان الذهبي وابن الملحق.

٦. أبو العباس الخوي<sup>(٣)</sup>: شمس الدين أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي قاضي القضاة، ولد سنة (٥٨٣هـ)، أخذ الفقه على يد الإمام الرافعي. كما ذكره ابن السبكي. والكلام والأصول على الإمام فخر الدين الرازي فيما قاله بعضهم: وسمع بدمشق من ابن الزبيدي وابن الصلاح وغيرهما.

سمع منه تاج الدين بن أبي جعفر وأبو عمرو بن الحاجب والجمال محمد بن الصابوني وغيرهم.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٣)، والوفاء بالوفيات (٦/٤٣٦)، والبدر المنير (١/٣٢٣)، وحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (١/١٢٩)، وشذرات الذهب (٦/٣١).

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد العلي بن علي المصري قاضي القضاة عماد الدين أبو القاسم ابن السكري، ولد سنة (٥٥٣هـ) وتفقّه على الشيخ شهاب الدين الطوسي، وله حواش على الوسيط مفيدة، ومصنّف في مسألة الدور، توفي سنة (٦٣٤هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٣٢)، وطبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شعبة (١/٣٩١).

(٣) خوي بخاء معجمة مضمومة وواو مفتوحة وياء مدينة من أذربيجان من أقاليم تبريز. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/٦٤)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٤٥)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٣٨٧)، وشذرات الذهب (٥/٤٢٢).



وكان فقيهاً أصولياً مناظراً من أذكى المتكلمين، وأعيان الحكماء والأطباء، وله مؤلفات في الأصول والنحو والجدل، توفي سنة (٦٣٧هـ).

### (ج) جهود الإمام الرافعي وفضله:

لما وضع الإمام الشافعي أسس مذهبه وألف مؤلفات عديدة في أصول وفروع الفقه، قام أصحابه وتلاميذه بنشره وتدرسه وإفثائه، كما أنهم قاموا بتخريج المسائل حسب تلك الأسس، والاجتهاد فيما فاته الإمام، وألفوا مؤلفات وكتبوا كتابات متنوعة ومتفرعة لنصرة مذهب الشافعية في أنحاء العالم الإسلامي آنذاك، ومرت أربعة قرون من وفاة الإمام الشافعي إلى ظهور الإمام الرافعي. ومن الطبيعي أن يوجد بين هذه الجهود والمؤلفات موافقات ومخالفات في التخريجات والاجتهادات والاستنباطات، لذا أصبحت الحاجة ملحة لجمعها بعدما كانت مبعثرة، وتهذيبها وتنقيحها بعدما كانت شائبة ومطولة، فبرز في مطلع القرن السابع الهجري الإمام الرافعي فقام بجهود وافر وعظيم، وذلك بتجديد مؤلفات الشافعية وجمعها وتنقيحها وترتيبها حسب أسلوب ومسلك تتميز بالدقة والتحقيق والتدليل، فألف في ذلك مؤلفات كثيرة ونافعة - سيأتي تفصيلها - وصرف جل جهده في الفقه: فقد ألف ثلاثة تأليفات بثلاث مستويات، فألف «العزیز شرح الوجیز» ككتاب مطول ومقارن في المذهب الشافعي، وهذا يمثل المستوى الأعلى للقارئ والدارس ولمن أراد التبحر في مذهب الإمام الشافعي. وألف «الشرح الصغير» ككتاب متوسط في المذهب، وهذا يمثل المستوى الوسط لطلاب ومتبعي المذهب الشافعي، وألف «المحرر» ككتاب مختصر ومهذب في المذهب، ويمثل المستوى الأدنى، لذا نرى أن فضل الإمام الرافعي فيما بذله لخدمة الشريعة الإسلامية وفقهها كان عظيماً وجليلاً على الأمة الإسلامية بشكل عام وعلى أتباع مذهب الإمام الشافعي بشكل خاص، على علماءهم وعوامهم، مجتهدهم ومقلدهم، كبيرهم وصغيرهم، فهو بحق محرر ومحقق للمذهب الشافعي، وفي ذلك قال الإمام النووي: «وكانت مصنفات أصحابنا (رحمهم الله) في نهاية من الكثرة فصارت منتشرات، مع ما هي عليه من الاختلاف في الاختبارات، فصار لا يحقق المذهب من أجل ذلك إلا أفراد من الموفقين

الغواصين المطلعين أصحاب الهمم العاليات، فوفق الله سبحانه وتعالى - وله الحمد - من متأخري أصحابنا من جمع هذه الطرق المختلفة، ونقح المذهب أحسن تنقيح، وجمع منتشره بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات، وهو الإمام الجليل المبرز المتضلع من علم المذهب أبو القاسم الرافعي ذو التحقيقات، فأتى في كتاب «شرح الوجيز» بما لا كبير مزيد عليه من الاستيعاب مع الإيجاز والإتقان وإيضاح العبارات.<sup>(١)</sup>

وتابع الأئمة من بعده مسلكه ومنهجه في التهذيب والتنقيح، أمثال الإمام النووي والأذرعي والإسنوي وابن السبكي وأبي زكريا الأنصاري وابن حجر الهيتمي والرملي وباقي شراح المنهاج والمحرر والشرح الكبير والروضة، بل ذهب الإمام ابن حجر الهيتمي إلى أبعد من ذلك فيرى أن المعتبر في كتب الشافعية كتب الإمام الرافعي والنووي من بعده دون غيرهما، فقال في «التحفة»: «إن الكتب المقدمة على الشيخين لا يعتمد شيء منها إلا بعد مزيد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتابع كتب متعددة على حكم واحد؛ فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد؛ ألا ترى أن أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ولا يؤصلون إلا على طريقته غالباً، وإن خالفت سائر الأصحاب فتعين سبب كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما، وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عمن قبلهم وهكذا: أن المعتمد ما اتفقا عليه، أي: ما لم يجمع متعقبو كلامهما على أنه سهو، وأنى به.»<sup>(٢)</sup>

ومع أن الإمام الرافعي عمدة المحققين في الفقه، وكرّس معظم جهوده في تهذيب المسائل الفقهية وتحقيقها، فمع ذلك كان محدثاً بارعاً وسمع من مجموعة من المحدثين في زمانه، وروى عنه جماعة منهم الحافظ المنذري صاحب «الترغيب والترهيب»، وألف الرافعي في ذلك مؤلفات منها شرح مسند الإمام الشافعي، وكذلك كتاب الأربعين،

(١) روضة الطالبين (١/١١٢).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر (١/١٥٠).

وفي مكانته في الحديث قال الإمام الذهبي فيما نقله ابن قاضي شعبة عنه: "ويظهر عليه اعتناء قوي بالحديث وفنونه في شرح المسند."<sup>(١)</sup>

وكذلك كان مؤرخاً متقناً وألّف في تأريخ بلده موسوعة تاريخية لم يؤلف مثله وسماه: «التدوين في أخبار قزوين».

وكتب في أخبار سفره إلى الحجاز كتاباً سماه: «الإيجاز في أخطار الحجاز». إضافة إلى ما ذكرناه كان الإمام الرافعي يجيد الشعر، وأنشد قصائد وأشعاراً حسب ما تأثر به من الأحداث وفي مناسبات مختلفة، وأمثال ذلك:

قال في صدق العبودية لله: <sup>(٢)</sup>

سَمَنِي بِمَا شِئْتَ وَسَمِ جِبْهَتِي      بِاسْمِكَ ثُمَّ اسْمِ بِأَسْمَائِي  
فَسَمَّنِي عَبْدُكَ أَفْخَرُ بِهِ      وَيَسْتَوِي عَرْشِي عَلَى الْمَاءِ

وقال في رحمة الله عز وجل لعباده: <sup>(٣)</sup>

أَقِيمَا عَلَى بَابِ الرَّحِيمِ أَقِيمَا      وَلَا تَنْيَا فِي ذِكْرِهِ فَتَهِيمَا  
هُوَ الرَّبُّ مَنْ يَقْرَعُ عَلَى الصَّدْقِ بَابَهُ      يَجِدُهُ رَوْوفاً بِالْعِبَادِ رَحِيمَا

وقال في حمد الله تعالى في اليسر والعسر: <sup>(٤)</sup>

إِنْ كُنْتَ فِي الْيَسْرِ فَاحْمَدِ مِنْ حَبَاكَ بِهِ      فَلَيْسَ حَقّاً قَضَى لَكِنَّهُ الْجُودُ  
أَوْ كُنْتَ فِي الْعُسْرِ فَاحْمَدِ كَذَلِكَ إِذْ      مَا فَوْقَ ذَلِكَ مُصْرُوفٌ وَمَرْدُودُ  
وَكَيْفَمَا دَارَتْ الْأَيَّامُ مَقْبَلَةً      وَغَيْرُ مَقْبَلَةٍ فَالْحَمْدُ مَحْمُودُ

وغير ذلك، حتى أنه لو جمع ما أنشده في كتبه وكتب أصحاب التراجم والتواريخ لكان له ديوان في الشعر كالإمام الشافعي وغيره.

(١) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شعبة (١/٣٩٤).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٠٣).

(٣) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٣٩٥)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (ص ٢٢٠)، وشذرات الذهب (٥/١٠٨).

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٠٣).

## (د) ثناء العلماء عليه

فإمام بهذا القدر والرفعة وبتمكنه وتضلعه في علوم الشريعة المختلفة، كان له فضل على الذي يأتي من بعده وسار على مسيره، لذا بقي اسمه وشاع صيته، ولم يحمد كما طفق أسماء آلاف العلماء والكتاب في عصره، وعلمه يصول ويجول في العالم الإسلامي جيلا بعد جيل، من يومه إلى يومنا هذا، لذا قالوا في شأنه أقوالا حسنة، من أمثالها: قال ابن الصلاح: "أظن اني لم أر في بلاد العجم مثله، كان ذا فنون حسن السيرة جميل الأمر صنف شرح الوجيز في بضعة عشر مجلدا لم يشرح الوجيز بمثله."<sup>(١)</sup>

وقال النووي: "إنه كان من الصالحين المتمكنين، وكانت له كرامات كثيرة ظاهرة."<sup>(٢)</sup>

وقال الإسني: "فإنك إذا استقرأت مصنفاتي كتب الشافعية المطولة وجدت الرافعي أكثرهم اطلاعا على المصنفات، ثم إنّه كان رحمه الله شديد الثبوت والاحتراز في النقل لا يُطلق نقلا عن كتاب إلا إذا رآه فيه، فإن لم يقف عليه من كلامه عزاه إلى حاكمه عنه أو أتى بصيغة (عن) فيقول: وعن الكتاب الفلاني كذا..."<sup>(٣)</sup>

وقال ابن قاضي شعبة: "وإليه يرجع عامة الفقهاء من أصحابنا في هذه الأعصار في غالب الأقاليم والأمصار، ولقد برز فيه على كثير ممن تقدمه وحاز قصب السبق فلا يدرك شأوه إلا من وضع يديه حيث وضع قدمه."<sup>(٤)</sup>

## (هـ) مصنفات الامام الرافعي

ألف الإمام الرافعي عدة كتب قيمة ونافعة، وتناول الفقهاء معظمها من بعده واعتمدوا عليها في مجال التعليم والتدريس، وهذه الكتب موزعة على أربعة أنواع من العلوم الشرعية، الفقه والتأريخ والحديث والتفسير.. فأهم الكتب التي صدرت عنه، وقد ذكرها أصحاب التراجم وغيرهم هي:

(١) سير أعلام النبلاء: (٢٢/٢٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى: (٤/٤٠٢).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٢/٥٦٢).

(٣) المهات، للإسني (١/١٣١).

(٤) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شعبة (١/٣٩٣).

## ١- (التدوين في أخبار قزوين)<sup>(١)</sup>

ألف الإمام الرافعي كتابا في معرفة بلده وفضله وأخباره وسماه: «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين» وقال في مقدمته: "... قد كان يدور في خلدي أن أجمع ما حضرنى من تاريخ بلدي ووقع في السنة الناس قبل شروعي..."، وبعد ذكر أنواع التأليف في التاريخ ذكر الإمام مضامين الكتاب وتقسيماته فقال: "... رأيت أن أصدّره بأربعة فصول: أحدها في فضائل البلدة وخصائصها، وثانيها في اسمها، وثالثها في كيفية بنائها وفتحها، ورابعها في نواحيها وأوديتها وقنيها ومساجدها ومقابرها، ثم أتبع هذه الفصول بذكر من وردها من الصحابة والتابعين؛ أجمعين، ثم أندفع في تسمية من بعدهم، والله الموفق." <sup>(٢)</sup>

## ٢- (العزیز فی شرح الوجیز)<sup>(٣)</sup>

ويسمى بـ «الشرح الكبير» أيضاً، وزاد البعض لفظ «الفتح» على عنوان الكتاب. وهكذا أورده الذهبي. وذلك من باب التورع؛ حيث إنّ العزیز من صفات الله تعالى، قال ابن السبكي: "وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزیز مجردا على غير كتاب الله فقال: فتح العزیز في شرح الوجیز..." <sup>(٤)</sup>

وهو شرح مفصل لكتاب «الوجیز» للإمام الغزالي، وفي مكانة الكتاب.

قال النووي في الروضة: "... قد أحسن الامام الرافعي ﷺ في ما حققه، ولخصه، وأتقنه، واستوعبه في هذا الكتاب، ويسر الاحتواء على متفرقات المذهب ونفائس خفاياه على المفتين والطلاب... واعلم أنه لم يصنف في مذهب الشافعي ﷺ ما يُحصّل

(١) عنون أصحاب التراجم كتابه بهذا العنوان، مع أنه سماه «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين» وطبع بدار الكتب العلمية بتحقيق: عزيز الله العطاري، في سنة: (١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م). وينظر نسبته في كشف الظنون (٣٨٢/١).

(٢) مقدمة كتاب «التدوين في أخبار قزوين» (٧/١).

(٣) نسب هذا الكتاب للإمام الرافعي بإجماع أصحاب التراجم الذين ترجموا له، وقد طبع الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود في ثلاثة عشرة مجلداً.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٠٠).

لك مجموع ما ذكرته أكمل من كتاب الرافعي ذي التحقيقات، بل اعتقادي واعتقاد كل منصف أنه لم يوجد مثله في الكتب السابقة ولا المتأخرات في ما ذكرته من هذه المقاصد المهمة.<sup>(١)</sup>

وقال ابن الصلاح: "لم يشرح الوجيز بمثله"<sup>(٢)</sup>.

ومدح الإمام الاسنوي كتاب (العزیز) ببیتين وقال:<sup>(٣)</sup>

يا من سما إلى نيل العلى ونحى إلى العلم العزيز الرافعي  
قلد سمي المصطفى ونسيه والزم مطالعة العزيز الرافعي

واعتنى العلماء بهذا الكتاب تلخيصا وتعليقا وتحريجا:

فمن حيث اختصاره وتلخيصه:

- فقد اختصره بنفسه، وسماه «الشرح الصغير» - سيأتي ذكره.

- واختصره أيضاً وسماه «المحرر» سيأتي الكلام عنه مفصلاً.

- واختصره النووي أيضاً وسماه (روضة الطالبين)<sup>(٤)</sup> واشتهر بين أهل العلم أكثر من

(١) روضة الطالبين، للنووي (٥٣٤/٨).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٧٨٤/٢).

(٣) ينظر: المهمات، للإسنوي (٩٣/١).

(٤) وهذا الكتاب: من أشهر كتب الشافعية، وقد اهتم فقهاء الشافعية به تعليقا وحاشية واختصارا وشرحا، فكتب عليه عمر بن أبي الحزم الكتاني (٧٣٨هـ) حاشية وناقش فيه النووي في بعض المسائل، ورده من بعده ابن السبكي بحاشية أخرى، وكتب أيضا ابن جماعة (٨١٩هـ) وسماه نكت على الروضة، وكتب السيوطي (٩١١هـ) كتابات كثيرة فمنها: حاشية كبرى سماها «أزهار الفضة»، وحاشية صغرى سماها «النبوع فيما زاد على الروضة من الفروع»، ثم اختصره وسماه «العنبر»، ثم نظمه وسماه «الخلاصة»، ثم شرح هذا النظم وسماه «رفع الخصاصة». واختصره شرف بن عثمان العزي (٧٩٩هـ) وزاد عليه تعليقات وسماه «المختصر»، واختصر «الروضة» أيضا كل من: جمال الدين الشريشي (٧٦٩هـ) وحمد بن عبد المنعم المعروف بابن السبعين (٧٤١هـ) وشهاب الدين الأذري (٧٨٣هـ) وشهاب الدين الرملي (٨٤٤هـ) وأبو القاسم الأصبهاني (٧٥١هـ) وسراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ) وشرف الدين ابن المقرئ (٨٣٦هـ) وسماه: «روض الطالب»، وعلق عليه الإسنوي (٧٧٢هـ) مع «فتح العزيز» وسماه «المهمات»، وغير ذلك، وقد طبع «روضة الطالبين» أكثر من مرة، أجودها وأكثرها نفعا ما طبعه دار الفكر في (١٢ مجلدا) ومعها حواشي

أصله مع أنه قلما خرج عن تخريجات وترجيحات الإمام الرافعي، ومع هذا لكل منهما مزايا ومساوي، وذكر الإمام الإسني في مقدمة كتابه «المهمات» جملة من ذلك.<sup>(١)</sup>  
 واختصره إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (٦٥٥هـ) وسماه «نقاوة فتح العزيز».  
 واختصره ابن عقيل عبدالله بن عبدالرحمن المصري العقيلي (٧٦٩هـ).

### ومن ناحية الحواشي والتعليقات:

- علق عليه محمد بن أحمد المعروف بابن الربوة وسماه «الدر العظيم المنير في شرح إشكال الكبير».

- وعلق على «العزيز» و«الروضة» معا، الإمام الإسني (٧٧٢هـ) وسماه «المهمات».<sup>(٢)</sup>  
 وعلى كل من يدرس الكتابين - العزيز والروضة - أن يهتمَّ بهما ويقرأ ما في مضمونهما؛ فإن فيهما استدراكات جيدة وتعليقات مفيدة لا يستغني عنها طالب العلم ولا الدارس لمذهب الإمام الشافعي.

- وعلق عليه أيضاً شمس الدين محمد بن محمد الأسدي القدسي (٨٠٨هـ) وسماه «الظهير على فقه الشرح الكبير».

الروضة لسراج الدين البلقيني وابنه عبدالرحمن البلقيني (٨٢٤هـ) وصالح بن عمر (٨٦٨هـ)، وطبعة دار الكتب العلمية مجرّداً عن الحواشي في (٨ مجلدات) ينظر: المهمات (١/٧٦)، والمداخل إلى مذهب الإمام الشافعي (ص ٥٢٦).  
 (١) ينظر: المهمات، للإسني (١/٩٩) وما بعدها.

(٢) من بين حواشي والتعليقات التي كتبت على «العزيز» و«الروضة» هذا الكتاب قد اهتم العلماء به اهتماماً بالغاً، فمن ذلك: علق عليه شريف عز الدين الدمشقي (٨٧٤هـ) وسماه «تنها»، وعلق عليه أيضاً أحمد بن العماد الأقفهسي (٨٠٨هـ) وسماه «التعليق على المهمات» وعلق عليه أيضاً الحافظ العراقي (٨٠٦هـ) وسماه «مهمات المهمات»، وقام علاء الدين مغلاطي بن قليج الحنفي (٧٦٢هـ) بترتيبه على أبواب الفقه، وعلق عليه أيضاً سراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ) وسماه «معرفة الملهمات برد المهمات»، وقام باختصار «المهمات» جماعة من الفقهاء فمنهم: أبو زرعة ابن الحافظ العراقي (٧٢٦هـ)، وابن الوكيل (٧٩١هـ)، وشمس الدين محمد الصرخدي (٧٩٢هـ)، وتقي الدين أبو بكر الحصني (٨٢٩هـ) وسماه «تلخيص المهمات»، والقاضي تقي الدين أحمد بن شعبة الدمشقي (٨٥١هـ) وسماه «التكت على المهمات»، وسراج الدين عمر بن محمد اليمني المعروف بالفتي، وسماه «مهمات المهمات»، وشرح المهمات شرف الدين عيسى بن عثمان الغزي (٧٩٩هـ) وسماه «مدينة العلم»، وغير ذلك... وطبع المهمات بدار ابن حزم في (١٠ مجلدات)، واعتنى به وعلق عليه أبو الفضل الدمياطي وذلك في سنة (٢٠٠٩م). ينظر: كشف الظنون (٢/١٩١٤)، ومقدمة المهمات للإسني (١٠١/٧٧).

## ومن الناحية اللغوية:

ألف أحمد بن محمد المقرئ الفيومي (٧٧٠هـ) كتاباً في غريب ألفاظ العزيز وسماه «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير».<sup>(١)</sup>

## ومن ناحية تخريج الأحاديث:

قام بتخريج أحاديث جماعة من العلماء، أشهر كتبهم:

- «تخريج أحاديث الرافعي» لشهاب الدين أبي الحسين أحمد الحسامي الديماطي (٧٤٩هـ).
  - «تخريج أحاديث الرافعي» لمحمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي المعروف بابن النقاش (٧٦٣هـ).
  - «تخريج أحاديث الرافعي» للقاضي أبي عمر عبد العزيز بن محمد ابن جماعة الكتاني (٧٦٧هـ).
  - «الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز» لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ).
  - «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للإمام عمر بن علي المعروف بابن الملتن (٨٠٤هـ) وقد اختصره بنفسه وسماه «خلاصة البدر المنير»، ثم انتقاه في جزء مختصر وسماه «منتقى خلاصة البدر المنير».<sup>(٢)</sup>
  - «تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، وهذا الكتاب من أشهر كتب التخريج وأنفعها، وذلك لما فيه من المزايا والفوائد، لكن في الأصل هو مختصر لكتاب «البدر المنير» مع إضافة فوائد وتعليقات الكتب الأخرى.<sup>(٣)</sup>
  - «نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ).
- وغير ذلك من مؤلفات في تخريجه وتلخيصه وتعليقه...

(١) وقد طبع الكتاب عدة مرات منها طبعة دار الكتب العلمية في جزأين بمجلد واحد من (٦٧٨) صفحة لعام (١٩٩٤م).

(٢) طبع هذا الكتاب بدار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض، بتحقيق: مصطفى أبو الغيث وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، في (٩ أجزاء) الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). ينظر: علم تخريج الحديث (ص ٩٨).

(٣) تلخيص الخبر (١/ ١١٥)، طبع بدار الكتب العلمية في أربعة مجلدات بتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض.



٣. (الشرح الصغير)<sup>(١)</sup>

وهو شرح للوجيز أيضاً، لكن أقل حجماً ومحتوى من «العزیز»، وصنفه بعد تصنيف العزیز، قال ابن قاضي شعبة: «الشرح الصغير وهو متأخر عن العزیز ولم يلقيه ولم يقف عليه النووي»<sup>(٢)</sup>، لكن الشيخ أبابكر المصنف وقف عليه ونقل عنه أيضاً في شرحه للوضوح. أما سبب تصنيفه، يقال: أن بعض الفقهاء قصدوا أن يختصر «الشرح الكبير»، فبلغ ذلك الإمام الرافعي، فخاف أن يفسده عليه بالتغيير، فقام باختصاره، ونقل عنه العلماء من بعده.<sup>(٣)</sup>

٤. (شرح مسند الشافعي)<sup>(٤)</sup>

قال حاجي خليفة: «شرح - أي مسند الشافعي - الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي عقب الشرح الكبير، وابتدأ في رجب سنة اثنتي عشرة وستمائة في مجلدين...»<sup>(٥)</sup>

وقال الإسني: «منها - أي من كتب الإمام الرافعي - شرح مسند الإمام الشافعي وهو مجلدان ضخمان قال في أوله: ابتدأت في إملائه في رجب سنة ثنتي عشرة وستمائة وهو عقب فراغ الشرح الكبير.»<sup>(٦)</sup>

(١) حقق أكثر من ثلثه على شكل رسائل ماجستير في جامعة الجنتان اللبنانية، إلا أنه لم يطبع بعد، وحصلنا على نسخة مخطوطة له، ومحفوظة في مكتبة عبدالله بن عبيد هويدي الفلاسي رقم التصنيف (١٠ / ٢)، وتتكون من (٨٧) ورقة، ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (ص ٥٢٣).

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن قاضي شعبة (١ / ٣٩٥).

(٣) ينظر: البدر المنير (١ / ٣٣٠).

(٤) وقد سبق شرحه من قبل الإمام ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) وقال في مقدمة كتابه: «لم أر في ما وقفت عليه أو سمعته يقضي أن أحداً تصدى لشرح مسند الشافعي رحمه الله... وهو كتاب مشهور بين العلماء مروى ثابت الإسناد متصل...» ينظر: الشافعي في شرح مسند الشافعي (١ / ١٥)، وقد طبع هذا الكتاب بدار الرشد في خمسة مجلدات بتحقيق: يامر أحمد سليمان.

(٥) ينظر: كشف الظنون (٢ / ١٦٨٣).

(٦) ينظر: المهيات (١ / ٩٦).

٥. (الإيجاز في أخطار الحجاز)<sup>(١)</sup>

دَوَّن الامام الرافعي ما عرض له من خواطر في سفره إلى الحج في هذا الكتاب، قال ابن السبكي: ذكر أنه أوراق يسيرة ذكر فيها مباحث وفوائد خطرت له في سفره إلى الحج، وكان الصواب أن يقول: «خطرات أو خواطر الحجاز، ولعله قال ذلك والخطأ من الناقل».<sup>(٢)</sup>

## ٦. (المحمود في الفقه)

قال ابن السبكي: «كتاب المحمود في الفقه لم يتمه ذكر لي أنه في غاية البسط وأنه وصل فيه إلى أثناء الصلاة في ثمان مجلدات».<sup>(٣)</sup>

وقال ابن قاضي شهبة: «كان قد شرع قبل الشرح الكبير في شرح على الوجيز أبسط من المذكور سماه الشرح المحمود وصل فيه إلى أثناء الصلاة في مجلدات ثم عدل عنه وقد أشار إلى تلك القطعة في العزيز في كتاب الحيض في مسألة المتحيرة».<sup>(٤)</sup>

## ٧. (سواد العينين في مناقب الغوث أبي العلمين)

ذكره صاحب إيضاح المكنون، وهدية العارفين.<sup>(٥)</sup>

## ٨. (أربعون حديثاً)

ذكره الذهبي في «السير».<sup>(٦)</sup>

٩. (الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة)<sup>(٧)</sup>

وهي ثلاثون حديثاً أملاها بأسانيداً عن شيوخه على سورة الفاتحة وتكلم

(١) نسبه إليه ابن السبكي في طبقاته (٤/ ٤٠٠)، والزركلي في الأعلام (٤/ ٥٥)، والباباني في هدية العارفين (١٧٦/ ٢).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٤٠٠).

(٣) المصدر نفسه (٤/ ٤٠٠).

(٤) وذكره الإسنوي في المهملات (١/ ٩٦)، وابن قاضي شهبة في طبقاته (٢/ ٧٦).

(٥) ينظر: إيضاح المكنون (٤/ ٣٠)، وهدية العارفين (٢/ ١٧٦)، وطبع هذا الكتاب بالقاهرة بمطبعة بولاق سنة

(١٣٠١ هـ - ١٨٨٣ م).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٢٥٣).

(٧) ينظر كشف الظنون (١/ ١٦٤).

عليها. وأكمل كتابتها في ربيع الأول، سنة اثنتي عشرة وستمائة.

#### ١٠. (التذنيب فوائد على الوجيز)<sup>(١)</sup>

وهي تعليقات على كتاب «الوجيز» للإمام الغزالي، ألّفها الإمام بعد فراغه من الشرحين الكبير والصغير كما بيّنه في مقدمته ورّبه على مقدّمة وسبعة فصول.<sup>(٢)</sup>

#### ١١. (المحرر في فروع الشافعية)

وهي من أشهر كتب الإمام الرافعي بل يعدّ من أهم وأشهر المختصرات في فقه الإمام الشافعي. إضافة إلى ذلك ذكر الإمام السيوطي والأدنوي، أنّ الإمام الرافعي ألف كتابا في تفسير القرآن، لكن لم يذكر اسم الكتاب.<sup>(٣)</sup>

هذا ختام ما وصلنا إليه في التعريف بالمصنف الرافعي، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

### ثانياً: التعريف بكتابه «المحرر»

#### عنوان الكتاب ونسبته إلى المؤلف:

- اسم الكتاب: المحرر<sup>(٤)</sup> في فروع الشافعية.

وبهذا العنوان شاع الكتاب بين أهل العلم، وقد ألح الإمام الرافعي في مقدمة كتابه إلى

(١) طبع هذا الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق أحمد فريد المزيدي، سنة: (٢٠٠٤م).

(٢) ينظر: التذنيب في الفروع. طبع بجانب الوجيز (ص ٥٣٥).

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي (١/ ٦٠)، وطبقات المفسرين للأدنوي (١/ ٢٢٥).

(٤) هناك عدة مؤلفات بأسم «المحرر» فأشهرها:

- المحرر: لأبي علي الحسين بن القاسم الطبري الشافعي (٣٥٠هـ) وهو أول كتاب صنف في الخلاف المجرد.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي أحمد المحاربي، عبد الخالق بن عطية (٥٤٢هـ).

- المحرر: لأبي البركات، عبد السلام بن عبد الله بن الحضير بن محمد علي بن تيمية الحنبلي، جد الإمام ابن تيمية

(٦٥٣هـ) وهو كتاب فقه معتمد في الفقه الحنبلي وله عدة شروح.

- المحرر في الحديث: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (٧٤٤هـ).

- المحرر في النحو: لعمر بن عيسى الهرمي (٧٠٢هـ). ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦١٢) وما بعدها، ومعجم

المؤلفين (٩٣/ ٥ = ٢٢٧)، و (٣٠٣/ ٧).

ذلك العنوان وقال: "... واستوقفك لما يمت به من نظم مختصر في الأحكام محرر عن الحشو والتطويل، مخمّر التفریع والتأصيل، وأرغب إليك في تسهيل هذا المحرر..."<sup>(١)</sup>

سبب تسمية المحرر بهذا الاسم:

وقد سمي بهذا الاسم؛ لقلة ألفاظه مقارنة بينه وبين «الوجيز للغزالي» و «التهذيب لأبي إسحاق الشيرازي».

والمحرر في اللغة بمعنى: المهذب المتقى<sup>(٢)</sup>.

صحة نسبته لمؤلفه الإمام الرافعي:

لا خلاف بين أصحاب التراجم<sup>(٣)</sup> وكذلك فقهاء الشافعية على أن كتاب «المحرر» ألفه الإمام الرافعي ومن أقوالهم في ذلك:

- قول النووي في مقدمة المنهاج: "وأتقن مختصر «المحرر» للإمام أبي القاسم الرافعي رحمته الله ذي التحقيقات، وهو كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، معتمد للمفتي وغيره من أولي الرغبات، وقد التزم مصنفه رحمته الله أن ينص على ما صححه معظم الأصحاب ووفى بما التزمه وهو من أهم أو أهم المطلوبات..."<sup>(٤)</sup>

قول صاحب «كشف الظنون»: "المحرر في فروع الشافعية: للإمام أبي القاسم: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني المتوفى في حدود سنة (٦٢٣)، وهو: كتاب معتبر مشهور بينهم..."<sup>(٥)</sup>

\*\*\*

(١) المحرر بتحقيق: محمد حسن (ص ٧)، وبحقيق أبو يعقوب نشأت بن كمال (٨٣).

(٢) ينظر: تحفة المحتاج (١/١٣٣).

(٣) ينظر: شلرات الذهب (٥/١٠٧)، والأعلام للزركلي (٤/٥٥).

(٤) مغني المحتاج، للشربيني (١/١٠١).

(٥) كشف الظنون، لحاجي خليفة (٢/١٦١٢).

## ترتيب الكتاب وأهميته بين كتب الشافعية

من المعلوم أن كل كتاب نافع له أهميته ودوره في نشر العلم وتقوية لمعرفة البشرية وله تأثيره على قارئه ومتبعه هذا من جانب، ومن جانب آخر أنه يكمل ما قبله ويمهد الطريق لما بعده.. وفي كل علم من العلوم اللغوية أو الشرعية مجموعة من المؤلفات ألف في تعريف وتوضيح مبادئ تلك العلوم، وقد تختلف فيما بينها من حيث النوعية أو العلم الذي اعتنى به، ومن حيث طريقة تأليفه والمسلك الذي يتبعه في إيضاح وتخريج المعلومات، ومن حيث الحجم والقوة العلمية فيه... فكتاب «المحرر» للإمام الرافي يعد أحد كتب الفقه المعتمدة في فقه الشافعية ومختصراً نافعا لمن أراد أن يتعلم الفقه من خلال أصول وأسس المذهب الشافعي.

عاش الإمام الرافي في زمن التقليد والتعصب المذهبي حيث تراجعت الأمة الإسلامية عن الاجتهاد والإبداع، ومن أبرز معالم تلك الفترة أن معظم المؤلفات الفقهية أصبحت إما اختصاراً للمؤلفات سابقة، أو شرحاً لمتن كتاب آخر.. والمعلوم لدى المعنيين أن كتاب «المحرر» كتاب مختصر ومهذب في الفقه الشافعي، لكن هل هو مختصر لكتاب محدد أم هو كتاب مستقل بذاته؟ ففي هذا اختلف الفقهاء والمحققون على آراء:

■ الأول: أنه مختصر لكتاب «الوجيز»<sup>(١)</sup> للإمام الغزالي، وعلى هذا فالإمام الرافي شرح الوجيز بشرحين: «الشرح الكبير والشرح الصغير» ولخصه أيضاً وسماه: «المحرر»،

(١) وهو كتاب جليل ألفه الإمام الغزالي، وهو مختصر لكتاب «الوسيط» للإمام الغزالي نفسه وهو = أيضاً مختصر لكتاب «السيط» للغزالي أيضاً، وقد اعتنى بشرحه واختصاره الأئمة الأعلام وذلك لغاية دقته وإتقانه وقد قيل فيه: لو كان الغزالي نبياً لكان معجزته «الوجيز» فمن أهم اختصارات الوجيز وشروحه: «الخلاصة» - اختصره الإمام الغزالي نفسه، وقيل: أن «الخلاصة» مختصر له «النهاية» لإمام الحرمين، وقيل: مختصر «المزني»، ثم اختصره تاج الدين عبد الرحمن بن منعة الموصلي (ت ٦٧١ هـ) وسماه: «التعجيز في مختصر الوجيز»، واختصره الإمام سراج الدين عمر بن محمد الزبيدي، وسماه: «الإبريز في تصحيح الوجيز»، ومن أهم شروحه: شرح الإمام أبي حامد محمد بن إبراهيم السهيلي الحاجري (٦١٠ هـ)، وشروحه الإمام الرافي بشرحين، وسماه: «الشرح الصغير» و«فتح العزيز إلى شرح الوجيز» وعلق عليه الرافي أيضاً بكتاب سماه: «التذنيب» وقد طبع «الوجيز» بعدة طبعات منها ما طبعت دار الكتب العلمية في مجلد واحد ومعه التذنيب للرافعي بتحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي سنة (٢٠٠٥م) ينظر: سلم المتعلم المحتاج إلى معرفة رموز المنهاج (١/ ٢٠).

وإلى هذا ذهب البجيرمي في حاشيته على منهج الطلاب والشيخ سليمان الجمل في كتابه المسمى بـ «حاشية الجمل على المنهج»<sup>(١)</sup>، وفي ذلك قال البجيرمي: "...قوله: «الذي عبر به المحرر» هو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من النهاية لإمام الحرمين؛ ولهذا سماها بعض الفقهاء أمّا؛ لأخذها من الأم وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للغزالي»<sup>(٢)</sup>، وصحح هذا الرأي جماعة من المحققين في عصرنا<sup>(٣)</sup>.

■ الثاني: أنه كتاب مستقل، وليس مختصراً لكتاب آخر، وبذلك قال ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» وقال: «وتسميته - أي كتاب المحرر - مختصراً؛ لقلة لفظه، لا لكونه ملخصاً من كتاب بعينه»<sup>(٤)</sup>.

■ الثالث: أنه مختصر لكتاب «الخلاصة» للإمام الغزالي، وإلى هذا ذهب الشيخ عبدالله بن حسين بلفقيه (١٢٦٦ هـ)<sup>(٥)</sup>، وأيده الدكتور محمد الزحيلي حيث يقول: "أما السلسلة الأصلية فتابعته تطورها من الخلاصة للغزالي فجاء الإمام الرافعي، وهو محقق المذهب وشيخه، فاختصر «الخلاصة» في كتابه «المحرر» فاختار الأقوال الراجحة، والآراء المعتمدة، وصوّب الكثير من آراء الغزالي وترجيحاته»<sup>(٦)</sup>.

■ فالناظر والدارس «للمحرر والوجيز والخلاصة» يجد تقارباً ملحوظاً بينها في العبارات والصياغة، لأن تلك الكتب مأخوذة من كتاب «نهاية المطلب» لإمام الحرمين، ومع هذا الجزم بأن «المحرر» خلاصة لكتابي «الوجيز» أو «الخلاصة»

(١) حاشية الجمل على المنهج (١/٦٣).

(٢) حاشية البجيرمي على المنهج (٤/١٣٣).

(٣) وإلى هذا ذهب كل من صاحب «سلم المتعلم المحتاج» والدكتور عبد العظيم الديب في مقدمة تحقيقه لكتاب «نهاية المطلب» لإمام الحرمين» والدكتور أكرم يوسف القواسمي في رسالته للدكتوراه «المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي» والدكتور مرتضى المحمدي في رسالته للدكتوراه أيضاً باسم «المدخل إلى أصول الإمام الشافعي»... وغيرهم.

(٤) تحفة المحتاج: (١/٣٥).

(٥) ينظر: مطلب الإيقاظ في الكلام على شيء من غرر الألفاظ (ص ١٣٦).

(٦) مجلة التراث العربي - دمشق، العدد (٢٢)، السنة السادسة كانون الثاني سنة (١٩٨٦ م)، عنوان البحث: «الغزالي الفقيه وكتابه الوجيز» كنه الدكتور: محمد الزحيلي.

- يحتاج إلى أدلة قاطعة، مع تقديري لهؤلاء العلماء الأفاضل لم أجد مسوغاً لهم في ذلك، بل رأيت أثناء هذا البحث أن كتاب «المحرر» مختصر لكتاب «العزیز» في شرح الوجيز المشهور بالشرح الكبير» للإمام الرافعي نفسه، وذلك لجملة من الأدلة:
- لم ينص الإمام الرافعي في مقدمة كتابه «المحرر» على أن كتابه مختصر من «الوجيز» أو «الخلاصة»، ولو كان مختصراً لأحدهما لذكره في مقدمته أو في مكان آخر، كما ذكر أن كتابه «العزیز» شرح لكتاب «الوجيز» للإمام الغزالي<sup>(١)</sup>.
  - لم ينص أحد من شراح «المحرر» و «المنهاج» للنووي على أن «المحرر» مختصر من «الوجيز» أو «الخلاصة» ولو كان كذلك لذكره.
  - لم يذكر أحد من أصحاب التراجم والطبقات والتواريخ وكتب الفهارس أن كتاب «المحرر» مختصر «للوجيز» أو «الخلاصة».
  - وما يدل به على أن المحرر مختصر لكتاب «العزیز» أنه لو تأملت في عبارات الكتاتين وقارنت بينها لوجدت أن درجة التشابه كبيرة بين «المحرر» و «العزیز» في الصياغة والتعبير مما يجعلك تجزم بأن «المحرر» أصله من «العزیز»، وهذا الأمر يقودنا إلى مسألة أهم وهي ترتيب وتسلسل كتب الشافعية وموقع كتاب «المحرر» فيها، فأصل كتب الشافعية يرجع إلى «الأم» للإمام الشافعي، فقام صاحبه الإمام المزي بإختصاره، وسمي باسمه «مختصر المزي».
  - وشرح واختصر مختصر المزي في أكثر من كتاب، فأهمها:

(١) قال الإمام الرافعي في مقدمة «العزیز»: «إن المبتدئين بتحصيل المذهب من أبناء الزمان قد تولعوا بكتاب الوجيز للإمام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي (قدم الله روحه) وهو كتاب غزير الفوائد، جم العوائد... واستحقاق صرف الهمة إليه والاعتناء بالاكباب عليه والاقبال، والاختصاص بصعوبة اللفظ ودقة المعنى لما فيه من حسن النظم وصغر الحجم، وإنه من هذا الوجه محجوب إلى أحد أمرين: إما مراجعة غيره من الكتب وإما شرح يذلل صعابه: ومعلوم أن المراجعة لا تتأتى لكل أحد وفي كل وقت وأنها لا تقوم مقام الشرح المعنى لإيضاح الكتاب، فدعاني ذلك إلى عمل شرح يوضح فقه مسائله فيوجهها، ويكشف عما انغلقت من الألفاظ ودق من معاني ليغتنمه الشارعون في ذلك الكتاب المخصوصون بالطبع السليم، ويعينهم على بغيتهم ويتنبه الذين غيره أولى بهم لما ذهب عليهم من فقه الكتاب ودقائقه واستصعابه عليه فيكشف لهم أنهم حرموا شيئاً كثيراً ولقبته «بالعزیز» في شرح الوجيز...» العزیز (١/ ١٠).

- التعليقة لأبي حامد المروزي (٣٢٦هـ)<sup>(١)</sup>.
- والتعليقة لأبي طيب الطبري (٤٥٠هـ)<sup>(٢)</sup>.
- والتعليقة للقاضي الحسين (٤٦٢هـ)<sup>(٣)</sup>.
- ونهاية المطلب في دراية المذهب: ألفه إمام الحرمين (٤٧٨هـ).
- وقام الإمام الغزالي باختصار «مختصر المزني» وسماه «الخلاصة»، وأيضاً قام باختصار «نهاية المطلب» وسماه «البيسط» ثم قام باختصار «البيسط» وسماه «الوسيط» ثم اختصر «الوسيط» وسماه «الوجيز» وقام عدة علماء باختصاره وشرحه - سبق الكلام عنه - فمن بين أهم شروحه: «العزیز» للإمام الرافعي.
- واختصره الإمام الرافعي بنفسه وسماه «المحرر» وكما قلنا سابقاً: للمحرر شروح ومختصرات فأشهرها «منهاج الطالبين» للإمام النووي، وشرح واختصر «منهاج الطالبين» بما يصعب حصره، ومن أهم مختصراته «منهج الطلاب» لأبي زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) واختصره محمد بن أحمد الجوهري (١٢١٥هـ) وسماه: «نهج الطالب»<sup>(٤)</sup>.
- وبهذا الترتيب والتسلسل نظمثن إطمئناناً كبيراً في صدق هذه الكتب وما فيها من المعلومات القيمة، كما نتأكد أن التسلسل التألفي لم ينقطع منذ الإمام الشافعي إلى يومنا في التأليفات الفقهية لمذهب الإمام الشافعي. والله أعلم.



### اعتناء العلماء بكتاب (المحرر)

قد اعتنى بشرح المحرر واختصاره مجموعة من الأئمة الأعلام فمن ذلك:

- 
- (١) اختصره الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٤٦٧هـ) وسماه «التنبيه».
  - (٢) اختصره الإمام أبو إسحاق الشيرازي (٤٦٧هـ) أيضاً وسماه «المهذب» وشرح الإمام النووي «المهذب» وسماه «المجموع».
  - (٣) اختصره الإمام البيهقي (٥١٦هـ) وسماه «التهذيب».
  - (٤) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٧٥).



## أولاً: شرح المحرر:

١- المقرر في شرح المحرر: للمحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٤هـ) لكنه لم يكمله بل شرح منه جزءاً يسيراً.<sup>(١)</sup>

٢- كشف الدرر في شرح المحرر: للقاضي شهاب الدين أحمد بن يوسف السندي الحصفكي الكردي (٨٩٥هـ) حيث التزم فيه بذكر الخلاف بين الأئمة الثلاثة مع تنقية مذهبه، وبيان خلاف الترجيح بين الرافعي والنووي وما عليه الفتوى. وفرغ منه: في سنة (٨٨٢هـ).<sup>(٢)</sup>

٣- شرح المحرر: ألفه شرف الدين علي بن عبدالله الشيفتي الشيرازي (٩٠٧هـ).<sup>(٣)</sup>

٤- الوضوح شرح المحرر: للشيخ أبي بكر المصنف، وهو ما نحن بصدد تحقيق الجزء منه، وسيأتي ذكره مفصلاً بإذن الله تعالى.

٥- شرح المحرر للرافعي<sup>(٤)</sup>: لنور الدين علي بن يحيى الزيايدي المصري الشافعي (١٠٢٤هـ)<sup>(٥)</sup> وسيأتي ترجمته.

٦- فتح البر بشرح المحرر: لمحمد بن السيد عبد الرسول بن قلندر الحسيني البرزنجي الشهرزوري (١١٠٣هـ) صاحب كتاب (الإشاعة في أشرار الساعة).<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي (ص ٤٩)، وفهرس الفهارس (١/ ٣٣٦)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (١/ ٧)، وقد توجد نسخة مخطوطة ناقصة في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد وتحت رقم (١٥٧٤٨).

(٢) ينظر: شذرات الذهب (٨/ ٤٣٨)، والأعلام (١/ ٢٧٥)، وخلاصة الأثر (١/ ٧)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢١٠)، وهدية العارفين (١/ ٧٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام الشافعي (١/ ٣٧).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٦١)، ومعجم المؤلفين (٧/ ١٣٦).

(٤) وقد رأينا نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف في السليمانية وتحت رقم (٣٠٦) لكنها ناقصة، وأرخت بسنة (١٠٩٦هـ).

(٥) ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٦١)، وكشف الظنون (٢/ ١٦١٢)، وخلاصة الأثر (٢/ ٢٤٢).

(٦) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٠٦).

## ثانياً: مختصرات المحرر

١- الإيجاز<sup>(١)</sup>: لتاج الدين تاج محمود بن محمد الأصفهندي (٨٠٧هـ) وهو كثير الفوائد مشتمل على ما حواه المحرر مع زيادات لطيفة...<sup>(٢)</sup>

٢- منهاج الطالبين: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ).

٣- التحرير: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الباجي المصري (٧١٤هـ).<sup>(٣)</sup>

٤- واختصره أيضاً الحسن بن رمضان بن حسن القرمي حسام الدين الياضي (٧٤٦هـ).<sup>(٤)</sup> هذه جملة من أسماء الشروح والمختصرات لكتاب «المحرر» للإمام الرافعي كما ورد في كتب التراجم والفهارس.<sup>(٥)</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام الرافعي لم يقم بشرح «المحرر» وليس له كتاب باسم «الوضوح» هذا بإجماع أصحاب التراجم وأصحاب الفهارس بخلاف صاحب كتاب «معجم المؤلفين» حيث قال في ترجمة الإمام الرافعي: «... من تصانيفه: فتح العزيز على كتاب الوجيز للغزالي في ستة عشر مجلداً، شرح المحرر وسماء الوضوح وكلاهما في فروع الفقه...»<sup>(٦)</sup>، وهذا خطأ، والصواب أن «الوضوح شرح المحرر» من مؤلفات الإمام أبي بكر المصنف - كما سيأتي - وأن الإمام الرافعي ألّف كتابه «المحرر» بعد تأليفه للشرح الكبير والصغير، وهذا بإجماع أهل التراجم والتواريخ وطبقات الشافعية ممن ترجموا للرافعي سوى صاحب معجم المؤلفين.. والله أعلم.

(١) وقد رأينا شرحاً لهذا الكتاب، ألفه: علاء الدين الحكيم وسماه (شرح إيجاز المحرر)، وتوجد منه نسختان مخطوطتان في مكتبة الأوقاف في السلبيانية تحت رقم (٦٥٨، ٢٦٠)، لكن كلا النسختين ناقصتان في آخرهما وناسخهما مجهول.

(٢) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٦٥)، وكشف الظنون (٢/١٦١٢)، ومعجم المؤلفين (٣/٨٧)، والضوء اللامع (١/٤٩٠)، وإنباء الغمر (١/٣٠٥).

(٣) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٢٣٤)، وكشف الظنون (٢/١٦١٢)، ومعجم المؤلفين (٧/٢٠٨)، وهدية العارفين (١/٣٨٠)، والوافي بالوفيات (٢/٧)، وفوات الوفيات (٣/٧٤).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/١١٧).

(٥) وقد رأينا حاشية لمحمد العمري المرشدي على قسم الفرائض على متن المحرر، وقد توجد نسختين برقم (٢٦٩، ٢٨٢٧) في مكتبة الأوقاف في السلبيانية.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين (٦/٣).

## النسخ المعتمدة للمحرر

لكتاب المحرر نسخ مخطوطة متعددة ومتشرة بين المكتبات الوطنية والمركزية في بلدنا العراق وسائر البلاد الإسلامية.

وأما نسخه المطبوعة فقد تم طبعه بتحقيق محمد حسن سنة (١٤٢٦هـ)<sup>(١)</sup>، وتم طبعه أيضاً بتحقيق أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري من قبل مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بجمهورية مصر تحقيقاً دقيقاً وطبعة منقحة الطبعة الأولى لسنة (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م) في مجلدين، وأيضاً حقق في جامعة أم القرى رسالة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه للطالب: محمد عبد الرحمن بن الشيخ محمد علي سلطان العلماء، سنة ١٤١٨هـ وذلك من أول الكتاب إلى نهاية المعاملات، وقسمه الآخر من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب، حققه الطالب: محمد بن حسن بن عبد الله العمران، لنيل شهادة الدكتوراه في نفس الجامعة سنة ١٤٢٠هـ<sup>(٢)</sup>.

وقد سجل النسخ المخطوطة المشهورة منها أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري في تحقيقه للمحرر (٦٤-٧٠)، وعددها (٧٧) نسخة.

---

(١) طبعته دار الكتب العلمية في مجلد واحد ضمن (٥٤٣ صفحة)، وقد اعتمد المحقق على نسخة مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية المرقم (١٤٤٦)، لكن مع الأسف كان تحقيقه ضعيفاً وسقيفاً وفيه أخطاء نحوية وعلمية ومطبعة.

(٢) مع الأسف الشديد لم نحصل على كلا الرسالتين.



## ترجمة حياة الشارح والتعريف بكتابه

اسمه وكنيته ولقبه العلمي وشهرته ولقبه الشعري (تخلصه)

الشارح هو: أبو بكر وأبو يوسف السيد حسن بن هداية الله بن بداية بن يوسف جان، يصل نسبه إلى السيد محمد الزاهد المعروف ببير خضر الشاهوي من السادة الحسينيين.

اسمه: ورد في كتب التراجم أن اسمه: "حسن"<sup>(١)</sup>، وهو قد سمي نفسه بهذا الاسم في منظومته في مدح الرسول الكريم حيث يقول كما نقل عنه بابا مردوخ الروحاني:

يارب از فضل وجود [و] احسانت بر حسن جرم و معصيت بخشای<sup>(٢)</sup>

وكذلك في بيت آخر منها:

عيب ونقص (حسن) بپوش به فضل كه عجب نيست اين ز لطف بدیع<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: بنه ماله‌ی زانیاران باللغة الكردية، تأليف الشيخ عبدالكريم المدرس (ت ١٤٦٥ هـ - ٢٠٠٥ م) (٤٩٦)، إعداد وإشراف: محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى، مطبعة شفيق - بغداد (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م).

(٢) تاريخ مشاهير الكرد باللغة الفارسية، للشيخ بابا مردوخ الروحاني: الشيخ إسماعيل «بابا شيخ» الشهير بابا مردوخ والمتخلص بـ «شيوا» (ت ١٣٦٧ هـ.ش) = (١٤١١ هـ.ق - ١٩٩٠ م) الطبعة الثانية (١٣٨٢ هـ.ش = ١٤٢٤ هـ.ق)، انتشارات سروش - طهران، ولا يوجد هذا البيت في طبع المنظومة لسنة (١٣٧٧ هـ.ش).

(٣) منظومة «آفتاب» التي تدعي أسرة المصنفين نسبتها إلى جدّهم الشارح المطبوعة سنة (١٣٧٧ هـ.ش - ١٤٢٠ هـ.ق)، (ص ٢٥).

وورد في في بعضها أن اسمه: "محمّد"<sup>(١)</sup>، وجمع بينهما بابا مردوخ الروحاني في كتابه: «تأريخ مشاهير الكرد»<sup>(٢)</sup> بأن اسمه "محمّد حسن"، وهذا هو الراجح؛ لأنّ هذا النوع من التسمية بالأسماء المركّبة من علمين شائع عند الكرد خاصة، فيُلحِقون اسم سيدنا محمد ﷺ بأسماء أخرى ويجعلون المركّب علماً، مثل: محمّد علي، ومحمّد كريم، وهكذا.

كنيته:

له كنيّتان عند الكرد: أبو بكر، وأبو يوسف، ولكنه اشتهر بالكنية الأولى<sup>(٣)</sup> فيقال: الملاّ أبو بكر المصنّف، أو: أبو بكر الشاهويّ، أو: أبو بكر الحسيني. واشتهر عند الإخوان العرب وفي العالم الإسلامي بابن هداية الله، أو بابن هداية.

لقبه:

عند الكرد خاصة اشتهر بلقب "المصنّف"، ووجهُ اشتهاره بهذا اللقب كثرةُ تصنيفاته<sup>(٤)</sup> - ولو لم نطلع إلا على القليل منها - كما كان شيوخنا (رحمهم الله) يرون ذلك، أو أنّه مارس التأليف إلى جانب تدريس العلوم خلافاً لبعض الشيوخ الكرد الذين صبّوا جلّ اهتمامهم على التدريس والتعليم، أو لأنّه كان يؤلّف باللغتين العربية والفارسية وكأنّه عربيّ قحّ أو فارسيّ أصيل، كما يراه بعضُ الكتاب المحدثين.<sup>(٥)</sup>

شهرته:

اشتهر بنسب عديدة مثل: «الپير خضري»، أو «الپير خضرائي»، أو «الگوراني»، أو

(١) ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا البغدادي، (ت ١٣٣٩هـ)، مطبعة دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، (٧/٢)، و(٢/٢٦١).

(٢) ينظر: تأريخ مشاهير الكرد، «باللغة الفارسية»، للشيخ بابا مردوخ الروحاني (١/١٦٨).

(٣) المصدر السابق والصحيفة السابقة نفسها.

(٤) ينظر: مقدمة «الشرعيات»، لمستورة الكردستانية (ت ١٢٦٤هـ)، لمحقّقه، د. نويد النقشبندى، دار آراس، - أربيل (٢٠٠٥م)، ط. (١) : (ص ٧).

(٥) المصدر السابق والصحيفة نفسها، وستأتي أسماء مؤلفاته بإذن الله تعالى في بيان حياته العلمية.

«الشهرزوري»، أو «الجوري»، أو «المريواني»، أو «الشاهوي»<sup>(١)</sup>.

### لقبه الشعري (تخلصه):

وجعل اسمه: (حسن) وشهرته: (ابن هداية) تخلصين شعريين له، فيقول في منظومة (آفتاب) في مناجاة رب العالمين وفي مدح النبي ﷺ:

عيب ونقص (حسن) بيوش بفضل كه عجب نيست اين زلطف بديع<sup>(٢)</sup>

أي: استر عيب (حسن) ونقصه بفضلك؛ إذ ليس ذلك ببعيد عن لطف بديع السماوات والأرض. ويقول في خاتمة كتابه: «سراج الطريق»<sup>(٣)</sup> بعد الدعاء إلى الله تعالى، والتوسل بذاته تعالى وصفاته وسير رسله عليهم الصلاة والسلام وطاعات أوليائه وحسناتهم - ومنهم الخلفاء الراشدون - يسأله أن يدخل جميع المؤمنين الجنة ثم يقول:

پس آنکه بی نوا (ابن هدايت) رسان از مقدم ايشان به جنت<sup>(٤)</sup>

أي: ثم أوصل المسكين (ابن هدايت)، بـ [بركة] قدومهم إلى الجنة.



(١) تسميته بالـ «پير خضري» لأن آبائه وأجداده سكنوا في قرية «پير خضران» التابعة لسنندج، وهي ضمن مجموعة قرى «كزماسي». وسمي بالـ «شاهوي» لأنه من أولاد السيد محمد الزاهد المعروف بـ «پير خضر الشاهو». و«شاهو» اسم جبل في منطقة «كزماسي» قرب قرية من «پير خضران»، وكان اسمه قبل مجيء «پير خضر»: «گنجويه»، وكان اسم القرية «قتلوآباد».

وسمي بالـ «گوراني»؛ لأن أكثرية أهالي المنطقة التي عاش فيها كانوا من عشيرة «گوران». وسمي بالـ «شهرزوري» لأن منطقة «مريوان» التي عاش فيها كعالم كانت تابعة لولاية «شهرزور» في عصره. ووجه تسميته بالـ «چۆري» ظاهر؛ لأنه ﷺ تعالى عاش في قرية «چۆر» التابعة لمنطقة مريوان أو آخر عمره، وبها توفي ودفن في جبل تابع لحدود القرية المذكورة.

ينظر: «نور الأنوار» للسيد عبد الصمد (ص ٩٨)، و(ژيناهرى زاناياى كورد له جيهانى ئيسلامى) لمحمد صالح الإبراهيمي، الطبعة الأولى، مطبعة المهارة - طهران، (١٣٦٤ هـ)، (ص ٨١-٨٢).

(١) منظومة (آفتاب) (ص ٢٥).

(٢) كتاب في التصوف باللغة الفارسية في خمسين بابا، توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليمانية، رقم (٥١٣٧)، وقد طبع في إيران مرتين.

(٣) «سراج الطريق» الطبعة الأولى (١٣٧٨ هـ - ١٩٩٩ م) (ص ٤٢).

## محل وتاريخ ولادته ووفاته

تاريخ الولادة: ذهب إسماعيل باشا البغدادي إلى أنه ولد سنة (٩٠٩ هـ)<sup>(١)</sup>، فعلى هذا قد عمّر شيخنا (١٠٥) سنوات، ووافقه الشيخ الراحل عبدالكريم المدرّس (ت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م) تغمّده الله برحمته في كتابه: «علماؤنا في خدمة العلم والدين»<sup>(٢)</sup>.

يقوّي هذا الرأي أنّ نجله الملاّ عبد الكريم أقام على التدريس في حياة والده في مدرسة «جزّز»، ويظهر أنّه إنما اقتصر الشيخ المصنّف على التأليف وفوّض التدريس إلى نجله بسبب تقدّمه في السنّ.

بينما الشيخ المدرّس نفسه يذكر في كتابه الآخر: «بنه مالهى زانياران» أنّه ولد حوالي سنة (٩٤٠ هـ)، فعلى هذا يكون قد عمّر (٧٤) سنة.

ولا يؤيّد الشيخ محمود المصنّف هذا للرأي، بل يعدّه محلّ نظر، مستدلّاً بأنّ الشيخ (ابن هداية) قد ابتدأ بتدريس العلوم في مسجد السور في مريوان في سنة (٩٣٧ هـ)، أي: قبل تاريخ ولادته على هذا الرأي الثاني بثلاث سنين.<sup>(٣)</sup>

## محل الولادة:

اختلف المترجمون في مكان ولادته، فالكاتب المعاصر يحيى المظهري يذكر أنّه ولد في منطقة «كوماسي» في قرية «بيرخضران»<sup>(٤)</sup>. ويؤيّد ذلك السيّد محمود المصنّف من

(١) ينظر: هدية العارفين وأثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، (ت ١٣٣٩ هـ)، - دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٢/ ٢٦٠).

(٢) ينظر: كتاب (علماؤنا في خدمة العلم والدين) للشيخ الراحل عبد الكريم المدرّس، ت ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عني بنشره محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة - بغداد (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، (ص ٣١٩).

(٣) ينظر: «بنه مالهى زانياران» (ص ٤٩٦).

(٤) ينظر: «بيوگرافي ملاّ أبو بكر مصنف» للسيّد محمود المصنّف، ترجمة حياة للشارح نشر في مريوان، سنة (١٣٨١ هـ - ش - ١٤٢٣ هـ - ق): (ص ١).

(٥) كان اسم القرية: «قتلواآباد»، فلما انتقل السيّد محمد الزاهد إليها وشوهدت منه كرامات سمي هو بـ (بيرخضر شاهو) واشتهرت القرية بـ (بيرخضران). ينظر (نور الأنوار)، (ص ٩٨)، و «علامة الدهر النودشي»، تأليف وتحقيق: يحيى المظهري، الطبعة الثانية (١٣٨٤ هـ - ش): (ص ٤٢).



أحفاد الشيخ المصنّف في رسالة ترجمته له.<sup>(١)</sup>

والشيخ الراحل عبدالكريم المدرس أخذ من أنّه حفيد لعالم شهير هو الملاًّ بداية، والملاًّ بداية أخ شقيق للملاًّ إلياس مالك قرية «كه لاني» في منطقة «كه لاتهرزان» التابعة لولاية «سنندج» أنّ الظاهر أنّه ولد في تلك القرية، أو في قرية قريبة منها.<sup>(٢)</sup> والراجح الرأي الأول، يؤيد ذلك أنّه اشتهر بالپير خضرائي، وأنّ أحفاده أعلمُ بمكان ولادة جدّهم.

### تأريخ الوفاة:

الشائع الراجح أنّه توفي سنة (١٠١٤ هـ = ١٦٠٥ م)، وهو المذكور في كتاب «معجم المؤلفين»<sup>(٣)</sup> و«كشف الظنون»<sup>(٤)</sup> و«الذريعة إلى تصانيف الشيعة»<sup>(٥)</sup> و«الأعلام» للزركلي.<sup>(٦)</sup>

روایتان غير صحيحتين حول تأريخ وفاته:

١. جاء في كتابي: «مشاهير الكرد» و«علامه دهر: النودشي» رواية تدعى أنّ تأريخ وفاة الشيخ هوسنة (٩٩٤ هـ)<sup>(٧)</sup>، ولا دليل عند الراوي إلاّ بيتين فارسيّين ينسبان إلى الشيخ المصنّف المترجم له، ويرى هو أنّ الشيخ أخير كرامةً بقرب موته، ولذلك فقد أنشد هذين البيتين سروراً بما ينتظره من لقاء المحبوب، وأنّ في البيتين إشارةً إلى سنة وفاته بحساب الجمل، وهما:

- (١) المالك هنا بمعنى صاحب الأراضي، وقد كان من دأب الأمراء هبة بعض الأراضي للعلماء وإعطاؤها لهم إقطاع فملك كما حصل لپير خضر الشاهوي من قبل الأمير مقرّب الدين، وللشيخ المصنّف من قبل (هه لَو خان) الأردلاني.
- (٢) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (ص ١٥٦).
- (٣) ينظر: معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت (٧٣/٣).
- (٤) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٦١٣/٢) تأليف: مصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- (٥) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لأقا بزرك الطهراني: (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، -: دارالأضواء، بيروت: (٣٥/٩).
- (٦) ينظر: الأعلام: لخیر الدين الزركلي، (ت ١٤١٠ هـ)، الطبعة الخامسة، مطبعة: دار العلم للملایین،: (٧١/٢)، و(٧٤٩/٢).
- (٧) ينظر: تأريخ مشاهير كرد، باللغة الفارسية (١٦٨/١).

چنان بر روی جانم پر گشادند بجانم وصل جانان مژده دادند  
ملك تشریف حاضر کرد آن دم رقم زد بر وفاتم: "خير مقدم"<sup>(١)</sup>

ومعناهما: فتحو الباب بوجه روجي بحيث بشر وروحي بوصال المحبوب.  
سيادة الملك حَضَرَ آنذاك، وكتب على موتي: "خير مقدم"

وجه الدلالة في نظر الراوي: أن جملة: "خير مقدم" تساوي بحساب الجمل: (٩٩٤)<sup>(٢)</sup>، وهذا استدلال ضعيف نشأ - والله أعلم - من معنى: "رقم زد"، الموهوم أن الرقم هنا بمعنى العدد، وليس كذلك؛ فإن "رقم زدن" المصدر للفعل: "رقم زد" بمعنى الكتابة لا التقييم، فالإشارة إلى التأريخ في البيتين لا تبدو قوية.

زد على ذلك أن البيتين لم يعرف نسبتهما إلى الشيخ المصنف في آثاره<sup>(٣)</sup>، فالخبر منقطع، والدلالة ضعيفة.

٢- والكاتب المؤرخ إسماعيل باشا البغدادي يذكر: أنه توفي سنة (٩٩٩ هـ) ولا يذكر مستندا لما ذكره.<sup>(٤)</sup>

والصحيح - والله أعلم - هو الرواية الأولى، أي: أن وفاته كانت في سنة ١٠١٤ هـ، وعلى ذلك دليلان:

الدليل الأول: أن الشيخ المصنف قال في الوضوح في باب الوكالة بعد شرح قول المحرر: "(وجوازه في العقوبات كالقصاص وحدّ القذف)"، قال: "وعبارته قاصرة عن

(١) علاوة على وجود البيتين في ذبك الكتابين توجد ورقة مخطوطة قديمة في مكتبة محمد علي القرداغي برقم: (٦٣٧)، تتضمن البيتين بخط جميل.

(٢) هذا الحساب يعتمد على جعل كل حرف من حروف الهجاء رمزا للعدد خاص، بترتيب هذه الكلمات: أبجد هوژ حطّي كلّمّن سَعَفَص قَرَشْت تُخَذْ ضَطْغُ، فمن ألف (أبجد) حتى ياء (حطّي) للأحاد، ومن (كلّمّن) حتى (سَعَفَص) للعشرات، ومن (قَرَشْت) إلى ضَطْغُ) للمئات، ويجمع الأعداد المشار إليها بالحروف فيكون الحاصل تاريخا لواقعة معينة، بيانه أن خ=٦٠٠، وي=١٠، و.ر=٢٠٠، و.م=٤٠، وق=١٠٠، و.د=٤، و.م=٤٠، و.ر=٦٠٠+١٠+٢٠٠+٤٠+١٠٠+٤+٤=٩٩٤.

ينظر: كتاب دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمّد نكري، تحقيق عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الطبعة: الأولى، (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - (٦/٤ - ٧).

(٣) ينظر: بيوغرافي ملا أبو بكر مصنف، الصحيفة الأولى.

(٤) ينظر: إيضاح المكنون: (٦٠/١)، وهديّة العارفين (٢/٢٦٠).

حكم عقوبات الله تعالى، وهو أنه يجوز للإمام التوكيل في استيفائها؛ لأمرهم الحدادين به من لدن عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وهو يوم عرفة سنة ست وألف ١٠١هـ<sup>(١)</sup>. فتبين من هذا النص الموجود في نسخ الربع الثاني من الوضوح كلها أن الشارح كتب هذه العبارة في سنة ست وألف<sup>(٢)</sup>.

والدليل الثاني: ما رواه المحبّي في كتابه: «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» عن الشيخ إبراهيم بن حسن الكردي «الغوراني الشاراني» نزيل المدينة المنورة (ت ١١٠١هـ) نقلاً عن كتابه: «الأمم لإيقاظ الهمم» في تأريخ وفاته حيث يقول: «وكانت وفاته في سنة أربع عشرة بعد الألف رحمه الله تعالى<sup>(٣)</sup>»، والشيخ إبراهيم المذكور خريج المدرسة (الجوزية) التي أسسها الشيخ المصنّف، وهو تلميذ نجل الشيخ وابنه الأكبر الشيخ عبد الكريم (الجوزي)، وهو أعرف من المرحوم إسماعيل باشا بحياة شيخه ووالده، وهو قريب العهد بالشيخ المصنّف حيث ولد في سنة (١٠٢٥هـ) أي: بعد وفاة الشيخ المصنّف بإحدى عشرة سنة، وفرغ من تأليف الكتاب المذكور: «الأمم» سنة (١٠٨٥هـ)<sup>(٤)</sup>، أي: بعد وفاة الشيخ بإحدى وسبعين سنة<sup>(٥)</sup>.

(١) وقد أثبت صورة الصحيفة التي فيها تلك العبارة من إحدى نسخ الوضوح في الملاحق؛ إثباتاً لما أراه صحيحاً.  
(٢) يقول الشيخ محمود المصنفي في (بيوگرافی... ص ١): «إن الشيخ المصنّف قد سجّل في كتابه: «تذكرة السلاطين» الحوادث المتعلقة بسنة (١٠٠٣هـ)».  
(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمولى محمد أمين المحبي، (ت ١١١١هـ)، (١٢٨٤هـ)، دار صادر- بيروت (١/ ١١٠).

(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ليوסף إليان سركيس (ت ١٣٥١هـ)، طبعة سنة (١٤١٠هـ) مطبعة بهمن - قم، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي (٢/ ١٥٨٧).

(٥) وأيضاً وجدت في مجلة المجمع العلمي الكردي: ج ١، السنة الأولى (١٩٧٣م)، (ص ٦٤٨-٦٧٦) مقالاً للشيخ محمد الخال (ت ١٤١٠هـ) يبين فيه المخطوطات الموجودة في مكتبته ويقول: كتب في الصفحة الأخيرة من المجلد الثاني من كتاب الوضوح «ثم الربع الثاني من كتاب الوضوح في شرح المحرر يوم العشرين من جمادى الآخرة سنة سبع وألف من الهجرة النبوية في قرية (ميهره بان)، مع توارد الهموم وتعاقب الغيوم، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، اللهم اغفر لمؤلفه وكتبه وآبائهما وأولادهما وجميع المسلمين، آمين». ويضيف الشيخ الخال: ثم يقول الكاتب: «ثم الربع الثاني من كتاب المحرّر ليلة الجمعة سنة ستين وأربع وألف، كتبه علي بن حسين بن علي بن حسين» ثم يقول الشيخ محمد الخال: والظاهر أن التعقيب الأول للمصنّف والثاني للكاتب إ.هـ. فيظهر أن الشيخ المصنّف كان حيّاً في سنة (١٠٠٧هـ)، ومن الجدير بالملاحظة أن المقصود بـ (ميهره بان) الذي بمعنى الدود هو مدينة (مريوان)، وقد عبر عنها بعض الكتاب بـ (مرويان) أي: وجوه كالقمر، ينظر: «ولآته كهت» باشر بناسه» تأليف الملا جميل (الروژ به يانی)، الطبعة الأولى، (٢٠٠٥)، الناشر: دار آراس - أربيل (ص ١٠٣).

### محل الوفاة والدفن:

توفي الشيخ المصنّف في قرية «جور» التابعة لمنطقة مريوان في كردستان/ إيران، ودفن في جبل «قهله بهرد»، في الجانب الجنوبي من القرية المذكورة<sup>(١)</sup>، التي تبعد عن بلدة (مريوان) بـ (٢٤) كيلو متراً<sup>(٢)</sup>. رحمه الله تعالى.

### نسبه وأسرته وأولاده وزوجاته:

نسبه: اسم والده وجده: اسم أبيه السيد هداية الله، ولذا سمي بابن هداية، وبابن هداية الله الحسيني. واسم جده الملاً بداية، وقد سقط اسم جده (الملاً بداية) من بعض شجرات الأنساب لأحفاده، سهواً، وذكر مكانه جده الأكبر: السيد يوسف جان، كما في شجرة نسب السيّد حسن (الچۆري) في كتاب: (بنه مآلهي زانياران)<sup>(٣)</sup>.

فهو - كما ذكرنا - ابن السيّد هداية الله، ابن السيّد بداية<sup>(٤)</sup>، ابن السيّد يوسف جان، ابن السيّد يعقوب جان، ابن السيّد هداية الله، ابن السيّد محمد جان، ابن السيّد يوسف جان، ابن السيّد محمد جان، ابن السيّد حسين، ابن السيّد حسن، ابن السيّد محمود، ابن السيّد جعفر، ابن السيّد بايزيد، ابن السيّد محمد زاهد المشهور بـ «پير خضر الشاهوي»<sup>(٥)</sup> الذي

(١) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (١٥٨)،

(٢) ينظر: «ژيانوهري زاناياني كورد له جيهاني ئيسلامي دا» - تاريخ حياة العلماء الأكراد في العالم الإسلامي - باللغة الكردية (ص ٨٠)، و (بيوگرافی ملا أبوبكر مصنف): (ص ١).

(٣) ومن الجائز القول بأن الشيخ عبد الكريم المدرّس تفرد بذكر (الملاً بداية) كجدّ للشيخ المصنّف وتبعه من كتب عن نسبه بعده من أمثال الشيخ محمد علي القرداغي في مجلة المشكاة العدد الأوّل، السنة الأولى، (١٤١٥ هـ/ ٢٠٠٥ م) مثلاً. ينظر: (بنه مآلهي زانياران) (ص ٥٠٦).

(٤) لم أجد اسم السيد بداية في سلسلة أجداده إلا في كتاب: «نور الأنوار في كرامات ذراري السيد المختار ﷺ»، تأليف السيد عبد الصمد التوداري الذي توفي أواخر القرن الحادي عشر الهجري، طبع مطبعة الفردوسي، الطبعة الأولى، سنندج - إيران (ص ١٠٠)، وكتاب «الشيخ معروف النودهي» لمحمد الخال، (ص ١٢)، وكتاب: (علماؤنا في خدمة العلم والدين)، للشيخ عبد الكريم المدرّس: (ص ١٥٨)، أما في بقية المصادر فمحذوف (السيد بداية الله) وذكر: السيد حسن ابن السيد هداية الله ابن السيد يوسف جان....

(٥) هو السيد محمد الزاهد ابن السيد محمود المدني ابن السيد جعفر، لقبه ظهير الدين، ويصل نسبه كما ذكرنا إلى الإمام جعفر الصادق، عرف بالصلاح والتقوى، واشتهر عند الأكراد بـ «پير خضر الشاهوي»، هو أول من قدم إلى كردستان من عائلته، كان مريداً للشيخ عمر السهروردي، ومعاصراً للأمير مقرب الدين حاكم (كنجويه) التي

يصل نسبه إلى الإمام عليّ النقي بن الإمام محمد التقي بن الإمام عليّ الرضا<sup>(١)</sup>، فهو علويّ من السادة الحسينية.

أسرته: وهو قد نشأ في أسرة علمية علميّة حظيت باحترام الناس وتقديرهم بسبب اتباع الخلف منهم نهج سلفهم في تقوى الله تعالى والدعوة إليه، ونشر العلوم الشرعية وتعلّمها وتعليمها، يشهد بذلك ألقاب أجداده: جان والسيد والبير والسلطان والإمام، وكلّها ألقاب تشريفية للسادة، يأخذها منهم من نال إعجاب الناس بتقواه وعلمه وصلاحه، وقد اشتهرت الأسرة باسم: (الپير خضريين)، وهم أسرة كثيرة الأفراد انتشروا في أنحاء العراق وإيران بكثرة، وظهر فيهم علماء كبار، من أمثال:

العلامة السيد حسن (الجزري) من أحفاد الشيخ المصنف (ت ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م)<sup>(٢)</sup>.  
وشيخي العلامة: السيد عارف أبوبكر البيلنكي الخورمالي/ السليمانية (ت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م).

والقاضي: الشيخ محمد الخال/ السليمانية (ت ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م). وشيخي العلامة المجاهد: الشيخ عثمان عبد العزيز/ حلبجه، (ت ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، وغيرهم، تعمّد هم الله برحمته أمين.

## أولاده:

توجد في المصادر المتوفرة لديّ أسماء ستة من أبنائه وهم:

١- الملا عبد الكريم الشاهوي مؤلف «الواضح في التفسير» في ثلاث مجلّدات وصل فيه إلى سورة النحل، وكتاب «إنذار الإخوان»<sup>(٣)</sup> في الموعظة، وكان نزيل المدينة المنورة

سمّيت بعدد (بواوه) في عصر السلاجقة، ومن ثمّ يرجّح أنّ تاريخ قدومه ما بين سنة ٦٠٠ هـ إلى ٦٤٠ هـ، واختبره الأمير مقرّب الدين بأمور ظهر منها تقواه وصلاحه، فقدّم له قرية (قوتلوآباد) التي سمّيت بعدد (پير خضران)، لا يعرف تاريخ وفاته تحديداً، وهو جد السادات البير خضريين. ينظر: نور الأنوار في كرامات ذراري السيد المختار، باللغة الفارسية، للسيد عبد الصمد التوداري (ص ٩٦-٩٧).

(١) ينظر: بنه مالهى زانياران، (ص ٥٠٦)، شجرة نسب السيد حسن الجوري، أحد أحفاد الشيخ المصنّف.

(٢) ينظر لترجمة حياته: بنه مالهى زانياران، (ص ٥٠٢-٥٠٦).

(٣) يقول الشيخ محمد علي القرداغى: توجد نسخة من هذا الكتاب، ربّما فريدة، في مكتبة الشيخ محمد الخال في السليمانية، ويقول: قد أعدّدته للطبع، وينظر: هدية العارفين (١/ ٦١٢).

لمدة، وقام بالتدريس في حياة أبيه في مدرسة (جور)، وتمن أخذ عنه العلوم وتخرج على يديه: الملا إبراهيم حسن نزيل مكة المكرمة، صاحب كتاب «الأمم لإيقاظ الهمم» كما سبق ذكره، توفي الملا عبد الكريم سنة (١٠٥٠ هـ).<sup>(١)</sup>

٢- الملا يوسف جان. ٣- الملا محمود جان. ٤- الملا محمد. ٥- الملا حسين<sup>(٢)</sup>، هؤلاء هم المعروفون عندنا من أبناء الشارح. ٦- السيد عبد الغفار.

• وقد عثر الكاتب العالم المنقّب في تاريخ العلماء الأكراد الشيخ محمد علي القرداغي في ثنايا مخطوطات الدار العراقية للمخطوطات على اسم ابن سادس له باسم السيّد عبد الغفار، من خلال الكتب التي نسخها السيّد عبد الغفار بخطّ يده وذكر في آخرها اسمه ونسبه، ويقول الشيخ القرداغي: "كان عالماً سكن المدينة المنورة فترة لا ندري للتعليم أم للتدريس، وترك آثاراً خلال بقاءه هناك، منها: حواشٍ دونها على تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل، توجد المجموعة المشتملة عليها في الدار العراقية برقم: (٥٠٨٩)، وسمعت أن للسيّد عبد الغفار هذا أحفاداً وذرية كثيرين يسكنون اليمن، وهم يعرفون صلتهم بكردستان، وينوون زيارتها للتعرف على أقرانهم من قرب"<sup>(٣)</sup>. انتهى.

ولم أحصل على مصدريين أو ينفي وجود بنات له.

زوجاته: ذكر الشيخ عبد الكريم المدرس أنّ الشيخ المصنف كان معاصراً لـ (بير ميكائيل الجاف)<sup>(٤)</sup>، وذكر أنّ الشيخ المصنف: تزوج من بنته واسمها «جيهان»، وولد له منها: الشيخ عبد الكريم والملا يوسف جان والملا محمود جان<sup>(٥)</sup>. ولكن الشيخ المدرس

(١) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين (٣١٩)، وهدية العارفين (٦١٢/١)، وخلاصة الأثر (٤٧٤/٢).

(٢) والابن الخامس: (الملاح حسين) ذكره الشيخ عبد الكريم المدرس فقط، وقال: سمعت اسمه من الملا محمد امين مدرّس كاني سنان. ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، (١٥٨).

(٣) جاء ذلك في مقال مفصل بعنوان: "عالم من كردستان" بقلم الشيخ محمد علي القرداغي نشر في مجلة المشكاة، مجلة تصدرها نقابة الأشراف الهاشميين في العراق، العدد الأول، السنة الأولى، (١٤١٥ هـ / ٢٠٠٥ م).

(٤) (الپير ميكائيل) من نسل أمير المؤمنين عثمان ؓ، ومن أسرة خادم السجادة المشهورة، نزل أجداده غربي إيران في منطقة (جوانرود) في قرية (دهودان)، ثم نزحوا إلى (كؤيسنجهق وكركوك) وغيرها من المناطق الكردية، ينظر: (بنه مآلهی زانیاران)، (ص ٦٠٥-٦٠٧).

(٥) المصدر نفسه: (ص ٦٠٥)، و (بيوگرافی ملا أبو بكر مصنف) الصحيفة (٣).

نفسه يقول في كتابه: «يادى مهردان»: إنَّ پير ميكائيل هاجر إلى منطقة جوانرو في سنة (٧٣٨هـ.ق)<sup>(١)</sup>، أي: إنَّ صهر الشيخ المصنّف عاش قبل ختته بمائة وإحدى وسبعين سنة! وهذا تناقض عجيب لا يدفعه إلّا كون الخطأ من الناسخ.

ولم أجد مصدراً يوضح لي هذا الإشكال، ولم أحصل في المصادر على معلومات عن زوجاته غير ذلك.

## مذهبه الاعتقادي والفقهّي ومسلكه وموطنه

مذهبه الاعتقادي: مذهب أهل السنة والجماعة<sup>(٢)</sup>، يبدو ذلك من كتاباته وأشعاره.

ومذهبه الفقهّي: شافعي، وكتابه الوضوح في الفقه الشافعي أكبر شاهد على ذلك.

وقد أخطأ في حقّه في ما قرأتُ عنه (أغا بزرگ الطهراني) في كتابه: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، حيث عدّه من علماء الشيعة، بغير دليل سوى أنّ نسخة مخطوطة من كتابه: «رياض الخلود» موجودة في مكتبة المجلس بطهران<sup>(٣)</sup>، ولو فكر في كنيته «أبي بكر» لما خطر بباله خاطر يوهّم تشييعه، بل لو قرأ شيئاً من خاتمة كتابه هذا لما اجترأ على ما ادّعاه؛ فإنَّ الشيخ يقول فيها في التوسّل إلى الله سبحانه وتعالى بأعمال أوليائه بعد التوسّل بأسمائه الحسنی وصفاته العُلى:

بصدق بوبكر صديق أكبر    بعدل باهر و شوكات عمر  
بحلم وافر عثمان عفّان    بعلم مرتضى آن شیر یزدان

كما أخطأ في بيان موطنه الدكتور ناجي معروف في كتابه: «عروبة العلماء»، حيث لم يُصب في شرح نسبه: (الكوراني) وذكر أنّ (الكوراني) منسوب إلى (كوران): قرية من قرى إسفرايين، واستشهد بكلام اللُّباب في شرح كلمة: (الكوراني)، وبقول الحموي في معجم البلدان في مادة (الكوران).

(١) يادى مهردان (٧/١).

(٢) لم أجد في آثاره ما يبيّن كونه أشعريّاً أو ماتريديّاً.

(٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لأغا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩هـ): (١١/٣٢٤).

ومع أنه نقل كلام المجبّي في خلاصة الأثر في الشيخ المصنف، إلا أنه لم يجلب نظره نسبه الأخرى: (الكردى).

بينما هو منسوب إلى (گورن)، وهي من العشائر الرئيسية الكردية، ذكرها شرفخان البدليسي في كتابه: «شرفنامه» فقال: «هذا، وتنقسم الطوائف والجماعات الكردية من حيث اللسان واللغة والآداب إلى أربعة أقسام كبيرة: القسم الأول هم (الكرمانج). والقسم الثاني هم (اللُر = لور). والقسم الثالث هم (الكلهر). والقسم الرابع هم (الگورن = الجوران).

كما ذكرها المحامي عباس العزاوي (ت ١٩٧٠م) فقال: أما فروعهم الكبرى فهي: كرمانج، لُر، كلهر، كوران، وهناك فروع أخرى تدخل ضمن هذه الفروع<sup>(١)</sup>. ومسلكه: التصوف، وكتاباه سراج الطريق ورياض الخلود دليلان على تصوّفه، بل سراج الطريق يدلّ على كونه من زعماء التصوّف وخبرائهم، فموضوعه رموز الطائفة الصوفية وإشاراتهم. وموطنه: الذي أمضى حياته فيه هو المناطق الكردية، كما تبين في المطلب الثاني من البحث الأول.

\*\*\*

## الحالة السياسية في عصر الشارح

عاش الشيخ أبو بكر المصنف في بداية القرن العاشر الهجريّ إلى نهايته أو بداية القرن الحادي عشر الهجري، على الاختلاف المذكور في تاريخ وفاته<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «شرفنامه» ترجمة محمد علي عوف، ط. (٢)، مطبعة دار الزمان، دمشق - سورية، = (٢٠٠٦)، ١/ ٥٨-٥٩، و«عشائر العراق» تأليف عباس العزاوي (ت ١٩٧٠م): (١/ ١٤١).  
(٢) سبق بيان الاختلاف في تاريخ وفاته، وأن الراجح أنه ولد (٩٠٩هـ)، وتوفي (١٠١٤هـ)، فعلى هذا فقد عثر قريباً من (١٠٥) سنوات قمرية.



## وكان معاصرا من السلاطين العثمانيين كلاً من:

السلطان بايزيد الثاني (ت ٩١٨هـ - ١٥١٢م)، والسلطان سليم الياوز (ت ٩٢٠هـ - ١٥٢٠م)، والسلطان سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ - ١٥٦٦م)، والسلطان سليم الثاني (ت ٩٨٢هـ - ١٥٧٤م)، والسلطان مراد الثالث (ت ١٠٠٤هـ - ١٥٩٥م)، والسلطان محمد الثالث (ت ١٠١٢هـ - ١٦٠٣م)، والسلطان أحمد الأول (ت ١٠٢٦هـ - ١٦١٧م).<sup>(١)</sup>

وعاصر من شاهات ايران الصفويين كلا من: الشاه إسماعيل (ت ٩٣١هـ - ١٥٢٤م)، والشاه طهماسب (ت ٩٨٦هـ - ١٥٧٨م)، والشاه محمد خدا بنده (ت ٩٩٦هـ - ١٥٨٧م) والشاه عباس المسمى بالكبير (ت ١٠٣٩هـ - ١٦٢٩م)، وعاصر من الأمراء الأردلانيين كلا من: (بيگه بهگ) الذي حكم من (٩٠١هـ - ١٤٩٥م) إلى (٩٤٢هـ - ١٥٣٥م)، و (مأمون بهگ)، إلى (٩٤٧هـ - ١٥٤٠م)، و (سورخاب بهگ) إلى (٩٤٩هـ - ١٥٤٢م)، و سلطان علي إلى (٩٧٥هـ - ١٥٦٧م)، و (بساط بهگ) إلى (٩٨٦هـ - ١٥٧٨م)، و (تيمورخان) إلى (٩٩٨هـ - ١٥٨٩م)، و (هه لؤرخان) الذي كان أميراً من (٩٩٨هـ) إلى (١٠٢٢هـ - ١٦١٣م) أو (١٠٢٤هـ)، ومن أمراء بابان كلاً من: مير بوداق الأول، ومير رستم، ومير بوداق الثاني ابن بير رستم، وبير نظر، وسليمان وحسين بن سليمان، وخضر بهك، ومن أمراء بدليس كلاً من الأمير شرفخان الأول صار أميراً سنة (٩٤٠هـ - ١٥٣٣م)، والأمير شمس الدين الذي صار أميراً سنة (٩٤٢هـ - ١٥٣٦م)، والأمير شرف خان مؤلف كتاب «شرفنامه» الذي صار أميراً سنة (٩٨٦هـ - ١٥٧٥م) وكان حياً سنة (١٠٠٥هـ - ١٥٩٦م).<sup>(٢)</sup>

ولمعرفة الحالة السياسية في عصره يجب أن نجسّم أمام أعيننا أن الشرق الأوسط

(١) ينظر: البوم العثمانيين، ليلماز ده ده أوغلو، ترجمة محمد جان، - الدار العثمانية للنشر، (١٣٩٧هـ - ١٩٧٦م)، (١/١٩٧ - ٢١٣ - ٢٦١ - ٣٨١ و ٢/٢٦٩)، وتاريخ الدولة العثمانية، لشكيب أرسلان (ت ١٩٤٦م)، ط ١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، (٧٤٣ - ٧٤٤).

(٢) ينظر: شرفنامه، تأليف شرف خان البدليسي (ت ١٠١١هـ) ترجمه من الفارسية إلى العربية محمد علي عوني، ط ١ (١٩٨٥م)، ط ٢ (٢٠٠٦م)، الناشر: دار الزمان (ص ٣٨٥ - ٤١١)، وشرفنامه باللغة الكردية ترجمة عبد الرحمن شرفكندی، الطبعة الأولى، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، مطبعة النعمان - النجف (ص ٥٥١)، وكتاب: «میزووی نموده آن»، تأليف مستورة الكوردستانيه (ت ١٢٦٤هـ) باللغة الفارسية، ترجمه إلى الكردية عبد الرحمن شرفكندی (هزار) (ت ١٤١٦هـ) الطبعة الأولى، دار آرامس - أربيل، (ص ٤٢ - ٤٦).

آنذاك كان مقسماً بين الامبراطوريتين العثمانية والأيرانية، وكما أن الحكومة العثمانية تبنت المذهب السنّي وكانت تدافع عنه، فقد كانت الامبراطورية الأيرانية تتبنى المذهب الشيعي وتعمل لفرضه ونشره، وكانت في صراع مستمرّ وقتال كان يتجدد بين الفينة والفينة، وكانت منطقة كردستان مسرح كثير من هذه الصراعات والحروب، بسبب موقعها الاستراتيجي - حيث شكّلت الحدّ الفاصل بين الدولتين المتحاربتين - وموقعها الإقتصاديّ بسبب خصوبة أراضيها.

وكانت المنطقة التي يسكنها الأكراد مقسّمة بين إمارات كردية كثيرة: منها: الإمارة البابانية والإمارة الأردلانية، والإمارة الموكورية، والإمارة السورانية، وإمارة بدليس.<sup>(١)</sup> وعاش الشيخ المصنّف غالباً في منطقة حكم الإمارة الأردلانية، وكانت المنافسة بين الإماراتين الكبيرتين: البابانية، والسورانية منها - لغرض فرض السيطرة على بعض المناطق والمدن والبقاع المتاخمة لحدود سيطرتها - قائمة، وكانت الحروب بينهما غير نادرة، وكانت تتجدّد حسب تضارب المصالح. كما أن أفراد الأسرتين الحاكمين كانوا في صراع مستمرّ لغرض التربّع على كرسيّ الإمارة، وفرض السلطة والاستئثار بها. زد على ذلك الروح الاستقلالية الطموح الهائجة في ضائير الأكراد، والطبع الاستعباديّ الاستعماريّ المتقد في نفوس الحكام الترك والفرس، كلّ هذه الأمور وغيرها جعلت المنطقة الكردية - موطن الشيخ المصنّف - ميدان القتال وساحة النزال ومسرح الكوارث والحروب، فكانت حكّام الدولتين العظميين - مع إيقاد نار الحروب بين الدولتين - يضرّبون الأمراء الكرد بعضهم ببعض، ويحتّون الأخ على محاربة أخيه ونزع السلطة عنه، أو ابن العمّ على قتال ابن عمّه وأخذ الإمارة منه قهراً، فكانت إحدى الدولتين الكبيرتين تناصر أميراً كردياً وتمدّه بجيش جرار ليغزّو به كردستان ضدّ قريبه - لاخذ بزمام الحكم، فتزول سلطة الأمير القديم، ويتربّع الأمير الجديد على كرسيّ الإمارة،

(١) أسماء لإمارات كردية كانت موجودة في عصر الشيخ المصنّف كلّ واحدة في منطقة. ينظر: كتاب: «ميزووي نهرده لأن»، تأليف مستورة الكوردستانيه: (ص ٤٢-٤٦)، وكتاب «ميرايه تي بابان» تأليف نوشيروان مصطفى، الطبعة الثانية، (١٩٩٨م)، الناشر: (چاه مهنى خاك)، (ص ٤٠).

فيلوذ المهزم بالدولة الأخرى لتسانده عسكرياً ومادياً إلى أن تزول السلطة القائمة، ويُطاح بالأمير المتسلط، وتعود الكرة تلو الكرة مما يتسبب في تشريد الناس وقتلهم وتخريب بيوتهم ونهب ثرواتهم، ولا تمر سنوات إلا وتتجدد المسرحية وتكرر النتائج، فلا تقرّ عيون الحكّام الكبار باستقلال الأمانة الكردية أو حيادها، بل كانوا يريدونها تابعة لهم خاضعة لإرادتهم، وما إن أحسّوا بقوة هذا الأمير أو ذاك إلا دبّروا ضده مكيدة، وحاكوا حوله مؤامرة تُطيح بحكمه، أو تضطرّه إلى التبعية والانقياد.

### نأتي بمثال واحد لتتضح الصورة المأساوية:

(ههلو خان) الأردلاني<sup>(١)</sup> الذي كان والياً على مناطق سسندج، ومريوان، وههورامان، وكههور، وشهرزور، منذ سنة (٩٩٨هـ)<sup>(٢)</sup> بدأ بإعمار منطقة حكمه وإصلاح الرعيّة وتقوية الجيش وبناء المدارس الكثيرة - ومن جملة ما بناه منها مدرسة «مسجد سور» في مريوان التي درّس فيها الشيخ المصنف لسنوات، وستكلم عليها عند الكلام على الحالة العلمية في عصره - فأجبه الناس وساد الأمن في منطقة حكمه، وكان يعمل على مهادنة السلطان العثماني المعاصر له: السلطان مراد الثالث، والشاه عباس الصفويّ المسمّى بالكبير، ليحول دون صيرورة المنطقة ساحة المعركة بين الدولتين المتنازعتين، ولكن لم يرقّ لشاه إيران هذا الحياد وذلك الاستقلال النسبيّ، فبدأ من سنة (١٠١٩هـ) يحوّل ضده مؤامرات، ولمّا لم يُجِدْه نفعاً تحرّض أعداء «ههلو خان»

(١) هو ابن سلطان علي بيك من أمراء الأسرة الأردلانية، صار أميراً بعد مقتل أخيه (تيمورخان) سنة (٩٩٨هـ)، واستمرت إمارته إلى سنة (١٠٢٥هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص ٢٣٤-٢٣٦).

(٢) شهرزور: اسم لإقليم واسع كما هو اسم لعاصمته التي كانت قرب (خورمال الحالية)، قال الحموي في معجم البلدان لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت. ٦٢٣هـ): دار الشعر العربي، (٣/ ٦٩) - شهرزور: بالفتح ثم السكون وراء مفتوحة بعدها زاي وواو ساكنة وراء، وهي في الإقليم الرابع طولها سبعون درجة وثلاث وعرضها سبع وثلاثون درجة ونصف وربع، وهي كورة واسعة في الجبال بين إربل وهمدان أحدثها زور بن الضحاك، ومعنى شهر بالفارسية المدينة، وأهل هذه النواحي كلهم أكراد، قال مسعر بن مَهْلَهْل الأديب: شهرزور مدينتان وقرى فيها مدينة كبيرة وهي قصبتهما في وقتنا هذا يقال لها: نيم ازاري، والمراد هنا الإقليم، وينظر للموضوع: ميژووي نهمده لأن = تاريخ أردلان، باللغة الكردية، بقلم السيدة ماه شرف خانم (مستورة الكردستانية)، (ت ١٢٦٤هـ) ترجمه من الفارسية عبد الرحمن شرفكندي = (ههزار الموكورياني) (ت ١٣٦٩هـ.ش - ١٤١٦هـ.ق)، الطبعة الأولى (٢٠٠٢ م)، - مؤسسة تاراس - أربيل (ص ٥٢، ٥٣).

من رؤساء العشائر وتقويتهم - حيث اندحر هجوم «حسين خان اللورستاني» رغم إمداده من قبل الشاه بعشرة آلاف من الجنود وانهمزت القوات الحكومية في هجوم آخر عليه شرّ هزيمة - جاء الشاه بنفسه يقود جيشاً جرّاراً بقصد إزاحته، وحينما نصحه ناصحوه من خبراء المنطقة بأنّ هزيمة الجيش الصفوي في هذه المرّة تعني انهيار الدولة الصفوية - لجأ إلى الحيلة والدهاء، وأدّعى رغبته في صداقة «هه لؤخان»، وأرسل إليه مفاوضين ووسطاء تمّن يشق بهم «هه لؤخان» باقتراح عقد الصداقة، طالبا أن يكون ابنه «خان أحمد خان» قائدا ومشاوراً عند الشاه، وحينما تمّ الوفاق ونقّذ، وأحسّ الشاه بمقدرة «خان أحمد خان» القيادية والسياسية، جعله ختناً له، فزوَّج أخته: «ززين كلاه» منه، لتكميل مستلزمات خطّته باطنياً، وكرمز لصدق المودة ظاهراً، وفي سنة (١٠٢٢ هـ = ١٦١٣ م) أمّد الشاه هذا الابنَ بجيش عظيم، وأرسله لينزع السُلطة من والده!، ففعل الابنُ ختَنُ الشاه ما طُلِبَ منه، وأرسل أباه مكبّلاً إلى العاصمة ليعفو عنه الشاه !

كلّ ذلك لأنّ الشاه كان يعلم ولاء «هه لؤخان» القلبي للخلافة العثمانية بدافع من تدينّه، وبتوجيه من صديقه في الله: الشيخ أبي بكر المصنف صاحب كتاب الوضوح، فيدري أنّ «هه لؤخان» سيكون عائقاً أمام مطامعه ونيّته الخبيثة في الهجوم على العراق وتحديدًا من منطقة «کردستان» أولاً، كما أظهرت الوقائع ذلك فيما بعد.

وحينما فُتح البابُ على مصراعيه لفرض إرادة الشاه على ولاية أردلان نتيجة تولية «خان أحمد خان» مكان أبيه، وعزل (هه لؤخان) عن السُلطة في سنة (١٠٢٥ هـ)، حرّض الشاه «خان أحمد خان» للاستيلاء على منطقة «بلباس» الخاضعة للدولة العثمانية وأمّده، فهاجم عشيرة بلباس القاطنة في منطقة (پيرانشهر) = (خانّه) التابعة لإيران، وسيطر على المنطقة وهزم «البلباس»، وحينما تمّت سيطرته على تلك المنطقة هاجم كزيه وحرير ورواندوز والعمادية، واستولى عليها، ثمّ توجه إلى الموصل وفرض سيطرته عليها، وبعد أربعين يوماً من ذلك توجه نحو «كركوك» واستولى عليها، ولم يكتفِ بذلك؛ بل وصل بجيشه إلى بغداد إلى أن قدّم له أهلها الطاعة، وأخضع كلّ هذه البلاد

لحكمه باسم صهره الشاه الصفوي، واستغرقت حملاته تلك سبع سنوات، فعل فيها ما كان يروق لشاه إيران ولم يكن الشاه نفسه يستطيع تحقيقها.

لم تقف المأساة عند هذا الحد، فكان لـ «خان أحمدخان» من أخت الشاه: «زرين كلاه» ابن باسم «سرخاب به گ»، يبدو منه مخائل الذكاء الخارق والشجاعة الفائقة، فوسوس أعداء (خان أحمد خان) في أذن الشاه الجديد «الشاه صفي» الذي تولّى الحكم بعد الشاه عباس، أن هذا الشاب يُتوقع أن يكون شاه إيران بعد خاله، فاقنن بخطورته على التاج والملك فأمر بـسمل عينيه!

وحينما بلغ الخبر «خان أحمد خان» أصيب بنوع من الهستيريا لمدة سنة كاملة. وبعد إفاقته أراد أن يأخذ بشأره من الشاه، فتحالف مع الدولة العثمانية ضدّه وحاربه، ولكنه أصيب بهزائم منكرة على أيدي الجيش الصفوي أفقدته الإمارة والحكم، ومات غربيا في مدينة الموصل سنة (١٠٤٦هـ).<sup>(١)</sup>

فمن المؤكد أن القارئ يزداد حيرةً وعجبا حين يرى أن هذا القائد لم يرحم حتّى والدّه بل تأمر عليه بأمر الشاه الصفوي، ولم يراعِ ولاءه المذهبيّ للخلافة العثمانية، بل حاربها بأمره، ولكنه لم يسلم من كيد الشاه وبطشه بمحض رغبة، وتحقّق على يديه ما كان يخافه أبوه الحكيم من رجوع المناطق الكردية إلى كونها ساحات قتال ومحارق موتٍ جلٍّ وقودها الأكراد، ومن تعرّض الأكراد إلى القتل، ونهب الأموال، وخراب البيوت، في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

نأخذ من هذه الصور تدهور الحالة السياسية في عصر المؤلف في المنطقة التي كان يعيش فيها، واحترق أهالي المنطقة بنيران الحروب، وتعرّض ثرواتهم للنهب والسلب بين حين وآخر على أيدي الجيش العثماني ومن يواليهم، أو على أيدي جيش القزلباش وعملائهم.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: شرفنامه، لشرف خان البديسي، (١٥٤٣-١٦٠٤م)، ترجمه إلى اللغة الكردية (هه زار الموكورياني)، (ص ٢١٢-٢١٩).

(٢) القزلباش، أي: أصحاب الرؤوس الحمر، اسم للقبائل التركمانية التي كانت تناصر الجيش الصفوي في استيلائه على الحكم في إيران، ثم صار اسماً للجيش الأيراني في عهد الصفويين، ينظر: (فرهنگ معین) قاموس فارسي-فارسي، للدكتور محمد معین (ت ١٣٥٠هـ.ش = ١٣٩١هـ.ق)، الطبعة الثانية، (١٣٨٤هـ.ش = ١٤٢٦هـ.ق)، طهران. إيران، وتاريخ الأكراد، لمستورة الكردستانية (ت ١٢٦٤هـ)، الطبعة الأولى، أربيل، (٢٠٠٥م).

وقد سجّل شيخنا المّلاّ أبو بكر المصنف في كتابه: "رياض الخلود"<sup>(١)</sup>، جانباً من المآسي التي شاهدها في معظم مراحل عمره - ومنها مرحلة إمارة تيمور خان المليثة بالحروب والفتن - في أبيات باللغة الفارسية حيث يقول فيها:

در آن دم کین معانی روی بنمود	ز هجرت تُو صد وهشتاد و تُو بود
زمان پُرفتَن، عهد ثُر آشوب	نه دانش مقصد ونه علم مرغوب
تو گوئی هر دم از چرخ مقوَس	غم و اندوه باریدی به هر کس
خصوصاً بنده را در کوهساری	دهی بود از ولات برکناری
گاهی از ظالمان اهل اسلام	بغارت می شدی هر صبح و هر شام
گاهی از جور مأمور قزلباش	نهان می گشتم اندر شعب (ههرتاش) <sup>(٢)</sup>
در این آشفتنگی و تیره حالی	محیطی دیدم از تألیف خالی <sup>(٣)</sup>

وترجمتها:

في الوقت الذي توجّهت إلّی هذه المعاني كانت السنة التسعمائة والتاسعة والثمانون من الهجرة.

عهد مليء بالفتن وعصر مليء بالاضطراب، لم يكن العلم مطلوباً ولا المعرفة مرغوبة.

كنت تتصوّر كلّ لحظة من الفلك المقوَس أنّه يمطر همّ والغمّ على كلّ شخص.

لا سيما أنا الضعيف في جبل كانت لي قرية منعزلة عن المدينة.

أحياناً من ظلّمة أهل الإسلام كانت تُنهب في كل صباح ومساءً.

(١) توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم: (٥١٣٧، ن ١٢١٨)، ونسخة أخرى في مكتبة السيد طيب نجل شيخني السيد عارف (الچويزي البيلنكي الخورمالي) في السليمانية، تفضل مشكوراً بإعارتها لي لمدة، والتاريخ الذي يذكره المصنف في هذه الأبيات يصادف حكومة تيمور خان التي استمرت من سنة (٩٨٦هـ) إلى سنة (٩٩٨)، ينظر: شرفنامه باللغة العربية (١٤٨/٢)، وتاريخ أردلان، (ص ٤٤).

(٢) في نسخة مكتبة شيخني السيد عارف رحمته الله: (شدي پنهان بهر شعب و بهر تاش)، أي: كان يخفي في كل شعب وفي كل صخرة.

(٣) وكذلك توجد هذه الأبيات في كتاب (تاريخ مشاهير كرد) باللغة الفارسية للسيد بابا مردوخ روحاني (ص ١٦٩).

أحيانا من ظلم المأمورين القزلباش كنت أختفي في شعب (هه رتاش).  
في هذا الاضطراب وهذه الحالة المظلمة وجدتُ بيئة خالية من التأليف.

ولئن كان بعض المناطق تصاب بفتن وحروب مدمرة بسبب موقعها - ومنها المناطق الكردية - فقد كانت بلاد شاسعة من أرض الإسلام تنعم بالسلم والرفاه، وتعيش في النعمة والرخاء، وكان انعدام المجالات والفرص في بعض المناطق بسبب الحروب - تجبرها مواتها في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال: كانت الحجاز ومصر وحريم دار السلطنة العثمانية آنذاك عامرات بالتجارة والعلم، بعيدات عن الحروب المدمرة، وكان الانتقال بين كل بلاد الدولة العثمانية ميسرا، مما سهّل تبادل العلوم وانتشارها، وانتقال العقول المفكرة إلى المناطق العامرة الآمنة - ومنها المناطق الثلاث التي ذكرت - بدون عائق.

يشير إلى ذلك شيخنا الشارح في ثلاثة أبيات منسوبة إليه، يبيد فيها إعجابه بسيادة الأمن والاستقرار في دار الخلافة وما حولها وفي الحجاز، واستيلاءه من الفتن والاضطرابات في كردستان.

وتلك الأبيات حصلتُ عليها من يد الأخ المخلص المجده في إحياء التراث الإسلامي الشيخ محمد علي القرداغي جزاه الله خيراً، والنسخة الأصلية موجودة عنده، وقد أثبتُ صورتها في نهاية هذه المقدمة، والأبيات هي:

بملك روم كش رخت اقامت	بمال و جاه اگر داری هوایی
به یثرب روترا [اگر شوق] دین است	که بهتر نیست [از او هیچ جای]
اگر نه دین نه دنیا تُست مطلوب	منه بیرون ز کردستان تو پایی

أي: اجلب إلى مملكة الروم<sup>(١)</sup> متاع إقامتك إذا كانت لديك رغبة في المال والجاه.  
واذهب إلى يثرب إذا كنت مشتاقا إلى الدين فلا يوجد مكان خير منه.

(١) القصد بملك الروم في الأبيات تركيا الحالية وما حولها، حيث كانت مركز الدولة العثمانية، وكانت فيها دار السلطنة - أي: العاصمة - آنذاك.

وإذا كنت لا تريد لا الدين ولا الدنيا فلا تضع قدماً خارج كردستان.<sup>(١)</sup>

وخلاصة القول أن الشيخ ابن هداية عاش معظم عمره في زمن صراع حاد بين الدولتين الصفوية والعثمانية على تملك البلاد باسم الدفاع عن المذهب.

وكانت المنطقة التي يسكنها تتداول بين سلطة العثمانيين والصفويين نتيجة انتصار أحد الطرفين على الآخر، إلا أن الصراع خفّ جزئياً وأن المناطق الكردية صارت شبه مستقلة لمدة، - في حياة الشيخ المصنّف - بسبب سياسة (ههلوخان) الحيادية، إبان إمارته من (٩٩٨هـ) إلى (١٠٢٢هـ)، وبسبب توجيه الملا إدريس البدليسي<sup>(٢)</sup> للدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثاني (ت ٩٨٢هـ - ١٥٧٤م) إلى أن توكل إدارة الأقاليم الكردية وحفظ أمنها إلى الأمراء المحليين الذين يدين لهم الأكراد بالحب وتربطهم بهم أواصر القرابة، وكانت نتيجة هذا المشروع هزيمة الدولة الصفوية في معركة (چالدران)، في سنة (٩٢٠هـ - ١٥١٤م)<sup>(٣)</sup>، فساد الأمنُ نسبيّاً حتى في المناطق الواقعة تحت سيطرة الدولة الصفوية. وما نشب في تلك الفترة من حروب ونزاعات نتيجة مؤامرات الدولتين وصراعات الأقارب على نزع السلطة، فتلك كانت أقلّ مدّة وأخفّ خسارة وأضيق مدى من الفتن والحروب السابقة.

(١) بعض الكلمات في الآيات أصابها الأَرَضَة، وضعتُ في مكانها ما تراءى لي أنه المكتوب، ووضعت بين قوسين معقوفتين هكذا: [ ].

(٢) هو المولى إدريس بن حسام الدين، مؤلف كتاب: «الإباء عن مواقع الوباء»، كان موقفاً لديوان بعض أمراء العجم، فلما قامت فتنة الصفويين ارتحل إلى الدولة العثمانية فأكرمه السلطان بايزيد، وقُدِّمَ خدمات جليلة إلى الخلافة العثمانية، منها تأليف كتاب باسم «هشت بهشت»، في تاريخ السلاطين العثمانيين، ومنها توجيه السلاطين الذين عاصروه بما فيه خير الدولة والأمة، فوجه السلطان سليم إلى تولية الأمراء الكرد الأفضاء إدارة المناطق الكردية فجمعهم تحت راية السلطان، وانتزع كل أمير كردي ولايته الموروثة من برائن الصفويين، وساد السلم في المنطقة، إلى أن تغيّرت النوايا فغيّر الله تعالى ما كانوا فيه، توفي المولى إدريس في أوائل سلطنة السلطان سليمان القانوني، (٩٣٠هـ - ١٥٢٤م)، ينظر: شرفنامه باللغة العربية، ترجمة محمد علي عوفي (١/ ٣٨٩ - ٣٩٠) وباللغة الكردية، ترجمة ههزار (ص ٥٢٤)، وعلماؤنا (ص ٨٧)، و«مشاهير الكرد وكردستان» باللغة العربية، لمحمد أمين زكي بك، السليمانية، (٢٠٠٥م)، الناشر: (بنكهى زين)، (٢/ ١١١)، ومعجم المؤلفين، (٢/ ٢١٧).

(٣) العراق في التاريخ، تأليف لجنة من العلماء، طبع بغداد (١٩٨٣م)، (ص ٥٦٨)، وتاريخ مردوخ = باللغة الفارسية، تأليف آية الله الشيخ محمد مردوخ الكردستاني، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ ش - ١٤٢١هـ ق)، الناشر: نشر كارنط - طهران: (ص ٢١٩).



وقد عادت الفتن والحروب إلى ضراوتها واتساعها بعد تنحية «مه لؤ خان» كما ذكرنا قبل، ولكن كان ذلك بعد وفاة الشيخ المصنف.

وتبدو آثار هذه الكوارث والمآسي واضحة في مقدمة كتاب الشيخ المصنف «رياض الخلود» وفي أشعاره.

## الحالة الاجتماعية في عصره

ومع كل هذه الفتن والحروب والدمار والخراب، كان ممّا يضمند الجراح وينسي الكثير من الهموم، ويجبر جزءاً من النقص الموجود، أنّ المنطقة كانت عامرة بالمدارس، زاخرة بالكتب، مشرقة بالعلماء، وكانت الثقافة الإسلامية سائدة، والأخلاق الإسلامية متبعة بين شرائع المجتمع، والالتزام بالمبادئ الإسلامية سائداً لدى غالبية الناس.

وكانت المناطق المتجاورة وثيقة الاتصال ببعضها، لا يعترف أهلها بالحدود المصطنعة المفروضة قهراً من قبل المتسلطين.

وكانت خصوبة الأرض ومهارة الأكراد في الزراعة، وحرية التجارة وعدم فرض القيود على الصناعات الموجودة آنذاك، تؤدّي إلى سدّ الخلل وجبر النقص وتكفل بنوع من العيش الكفاف وتأمين الحد الأدنى من الحياة الهنيئة، لولا الحروب المدمرة التي كانت تحرق الأخضر واليابس، وتتسبّب في مجاعات لم تكن نادرة، وكان الناس فيما بينهم متواسين، ولمساعدة الضعفاء متسابقين، ولم يكن الأمراء والولاة الجدد يجربون ما بناه خصمهم المطّاح به، بل كانوا يكملونه ويسعون في الزيادة عليه. ومن الأحداث الاجتماعية الهامة في عصره تبني الصفويين للمذهب الشيعي وجعله المذهب الرسمي في إيران،<sup>(١)</sup> ممّا فتح باب الخلاف والفرقة، وقد أدّى ذلك إلى اختفاء المذهب الشافعي من بلاد فارس وقد كان المذهب السائد في تلك المنطقة.

وإن صمد معظم الأكراد بوجه الهجمة وظلّوا متمسكين بعقيدتهم ومذهبهم

(١) بدأ ذلك من سنة (٩٠٧هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص ٢١٧).

الفقهي،<sup>(١)</sup> بفضل وجود علماء وأمرء مخلصين، وبقيت مدارس العلوم الشرعية في المنطقة حاملة منار عقيدة أهل السنة ناشرة للمذهب الشافعي.

وخلاصة الكلام: أن التمسك بمبادئ الدين الإسلامي، والإخلاص لشعائره ورموزه، كانا السمة الأساسية للمجتمع، وكان للعلماء دورهم الفعال في توجيه الحكام والعامة، وإن اضطروا في بعض الأحيان إلى مماشة الحكام المخطئين والأمرء المستبدين، ولكن الكلمة الفاصلة والخطاب المسموع كان لهم في جلّ الأمور، يقوم بالتوجيه الصائب ذوو الأهلية، منهم: الشيخ الشارح الذي وجّه «هه لوخان» إلى سلوك سبيل الحياد تجاه الدولتين القويتين، والولاء القلبي للسلطان العثماني.

والملاّ إدريس البديسي (ت. حوالي ١٥٢٠هـ) الذي وجّه الدولة العثمانية بقيادة السلطان العثماني السلطان سليم الثاني إلى تولية الأمرء والحكام المحليين في مناطقهم، وبذلك ساد في برهة من الزمن السلم والهدوء النسبي، وإن أدّى بعد ذلك سياسة «خان أحمد خان»، وسلوكه الموالي للصفتين المخالفة لسياسة أبيه، وأمورٌ أخرى إلى إذكاء نار الفتن من جديد.<sup>(٢)</sup>

### الحالة العلمية في عصره

تتجلّى جودة الحالة العلمية في عصره بوجود حركة التأليف وقيام مدارس عالية المستوى فيه، ووجود علماء بارزين معاصرين له في غالب البقاع الإسلامية، ومدارس فريدة في نوعها وتوفّر مصادر قيمة للعلوم في المناطق الكردية في عصره:

فمثلا في مجال الفقه الشافعي قام أربعة من معاصريه كلّ واحد منهم بشرح قيم للمنهاج للإمام النووي، وهم:

- شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) وسماه «تحفة المحتاج بشرح المنهاج».

(١) ينظر: تاريخ مردوخ (ص ٢١٧).

(٢) ينظر: تاريخ أردلان (٦٢-٦٨).

- والخطيب الشريني: شمس الدين محمد بن أحمد (ت ٩٧٧هـ) وسماه «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج».
- وشمس الدين الرملي: محمد بن أحمد بن حمزة (ت ١٠٠٤هـ)، وسماه «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج».
- وشرف الدين محمود بن الحسين المصري (ت ٩٧٦هـ) صاحب «إرشاد المحتاج في شرح المنهاج».<sup>(١)</sup>
- كما قام الشارح المصنّف بشرح أصل المنهاج: «المحرّر» وسماه «الوضوح»، الذي نحن بصدد تحقيقه.

وكما ذكرنا في الحالة الاجتماعية، فلم تُعق الحروب والنزاعات الحركة العلمية، ولم تُحل دون قيام المدارس، وعمارة المساجد، وتأليف الكتب، وإقامة حلقات تدريس العلوم في المدن وحتى في القرى.

فالولاة والأمراء كانوا يهتمون بنشر العلم ودعم العلماء، والإنفاق على طلبة العلم، وصرف المال في جلب الكتب وتكثير نسخها، وإقامة مكتبات مليئة بالكتب المفيدة في أنواع العلوم، فلم يكن الولاة محتلين ينوون تخريب البلاد وتذليل العباد، بل كانوا بحق مالكي البلد وخادمي أهله، وكانوا يرون أنفسهم مكلفين بعمارتها وإصلاحه، وبالمحافظة على قيمه ومبادئه الرفيعة.

وحرمة المساجد والمدارس كانت مصونة حتى في أوقات الحروب، والعلماء وطلبة العلم كانوا يتمتعون بحصانة عرفية، يذهبون حيث يريدون، ويسكنون أين يشاءون، ويأخذون من الحكام وأفراد الشعب كامل الدعم والعون، ويحظون عندهم بوافر الاحترام والتقدير.

والباحث في تاريخ مكتبات كردستان يتعجب من كثرة المصادر المخطوطة التي كانت موجودة

(١) ينظر: طبقات الشافعية للشيخ المصنف ابن هداية الله، تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨١).

في تلك الحقبة ووجدت بعدها في مكتبات قلعة جوالان<sup>(١)</sup>، وسندج<sup>(٢)</sup>، وصاوجبلاغ<sup>(٣)</sup>. كما أتي أعجب من كثرة المصادر التي يذكرها الشيخ المصنف ويُحِيل عليها أثناء شرح المحرّر هذا الكتاب الذي حققناه، وهي من الكثرة بحيث يصعب عدّها، ومن الندرة بحيث لا يمكن الآن الحصول عليها، على الرغم من كثرة المكتبات ووفرة الكتب ويُسر النقل والمواصلات الآن- كما سأبيّنه بإذنه تعالى أثناء بيان منهجي في التحقيق- وذلك أوضح دليل على النهضة العلميّة الموجودة آنذاك.

وما كان توفّر المصادر والكتب حينئذٍ إلا ثمرةً لاهتمام الخيّرين بتهيئة مستلزمات النشاط العلميّ لكل الدارسين، ومن جملة الخيّرين وفي مقدّمهم الأمراء والحكّام، فصارت هذه السنة الحسنة عرفاً سائداً.

فحكّام الإمارة الأردلانية سهّلوا في مريوان للشيخ الشارح الحصول على المصادر الكثيرة النادرة التي استفاد منها في شرحه هذا.<sup>(٤)</sup>

كما أنّ البابائيّين مثلاً كانوا يجلبون الكتب من الأقطار الأخرى إلى قلعة جوالان والسلليانية، وينفقون في تكثير نسخها بسخاء، ويجعلونها وقفاً في سبيل الله تعالى ليستفيد منها العلماء والطلاب، وأحياناً كانوا هم يدرّسون العلوم،<sup>(٥)</sup> حيث كانوا هم من

(١) قلعة جوالان كانت قصبة كبيرة قبل بناء مدينة السلليانية، وصارت منذ أن تأسست الإمارة البابانية مركزاً لتلك الإمارة، إلى أن نقلت عاصمة الإمارة إلى السلليانية سنة (١١٩٩هـ - ١٧٨٤م)، وكانت مدينة العلم والعلماء، تقع شبالي مدينة السلليانية، والآن هي قرية صغيرة تابعة لقضاء شهر بازار التابع لمحافظة السلليانية. ينظر: كتاب «الشيخ معروف النودهي»، للشيخ القاضي محمد الخال (ت ١٤١٠هـ)، الطبعة الأولى (١٣٨١هـ - ١٩٦١م)، دار مطبعة التمدن-بغداد (ص ١٤).

(٢) مدينة في غربي إيران، أغب سكانها من الأكراد، بناها سليمان خان الأردلاني سنة (١٠٤٦هـ)، ينظر: تاريخ مردوخ (ص ٧٠).

(٣) مدينة في الشمال الغربي من إيران، يسمّى الآن: «مهاباد»، ينظر: المصدر نفسه- الصحيفة نفسها، يظهر ذلك من فتاوى العلماء ومؤلفاتهم.

(٤) وقد سرد الشيخ المصنّف كثيراً من مصادر بحثه في مقدّمة الوضوح. ينظر: مقدّمة الوضوح.

(٥) فعلى سبيل المثال عبد الرحمن باشا بابان قد بنى من جملة ما بناه في السلليانية مسجداً= ومدرسة في محلة دركزين، وحبس عليه وعلى المدرسة أوقافاً كان المدرّسون والطلبة يستفيدون من ريعها، ومع ذلك كان هو يقوم بتدريس العلوم فيها كلها منحت له الفرصة، واسم المسجد الآن مسجد الشيخ بابا علي، ينظر: كتاب التعريف بمساجد السلليانية ومدارسها، للشيخ محمد القرزجي، طبع مطبعة النجاح-بغداد، (١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م) (ص ١٨)، وتجد في مكتبة أوقاف

خريجي المدارس الشرعية، وكانوا يرسلون أولادهم إلى تلك المدارس لكسب العلوم والمعارف، وكان للعلماء دور بارز في توجيه المجتمع والإصلاح بين الناس، وكانت المدارس الملحقه بالمساجد المصدر الوحيد للعلوم والمعارف في كثير من المناطق، وقد أدت خدمات جليلة، ونشرت الثقافة الإسلامية، وساهمت في توعية الحكام والأمراء وتوجيههم، وجعلتهم يلتزمون بأحكام الشريعة في جلّ القضايا والأمور، ومنعت الانحراف الفكري والخلقي حتى في ظروف الجدل والقتال.<sup>(١)</sup>

ويدلّ وجود معاصريه من العلماء الكبار: - من أمثال أبي السعود العمادي، صاحب تفسير «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» في تفسير القرآن على مذهب النعمان<sup>(٢)</sup>، و يوسف الأصم<sup>(٣)</sup>، صاحب تفسير «منقول التفاسير»، و وجود مدارس عامرة بالمدرسين من أمثالهم، وبالطلاب من أمثال بابا رسول البرزنجي - من تلاميذ

السليمانية عددا من الكتب النادرة المخطوطة تشهد على جهود الأمراء في خدمة العلوم واهتمامهم وتقديرهم ومما جلب نظري منها شرح للمحرر كالوضوح الذي نحن بصدد تحقيقه، كته نور الدين المصري علي بن يحيى الزّيادي (ت ١٠٢٤ هـ) أي: هو معاصر للشيخ المصنّف تقريبا - رقم المخطوطة في مكتبة أوقاف السليمانية (٣٠٦)، وعدد أوراقها (١٨٥) ورقة، وتوجد في أولها ورقة هي وثيقة وقيمة بخط سليمان باشا وختمه تتضمن أنّه وقف الكتاب على العلماء المستفيدين لإتقانه الراغبين المتنافسين في قراءته وإقراءه، وجعل نظره لنفسه ما دام حيّا ثمّ لأولاده وأحفاده ثمّ لأعلم السادة وأوفرهم صلاحا وأخشاهم لله وأتقاهم له، وخطه جميل، والجلدير بالذكر أن محمد علي القرداغي يقول في كتابه: «يوژاندنه وهی میژووی زانایانی کورد له ږیگه ی دهسته ته کانیانه وه» باللغة الكردية (٣/ ١٠٠): إن إسم الكتاب هو: المقرر في شرح المحرر، فالوثيقة هذه وأمثالها تظهر مدى اهتمام الأمراء في كردستان بنشر العلوم، ولهذا أثبت صورتها ضمن الوثائق في الصفحات الأخيرة من قسم الدراسة.

(١) أخذت معظم هذه المعلومات من شيوخه عن شيوخهم.

(٢) هو محمد بن محمد بن مصطفى الرومي، مفسر شاعر سريع البديهة والجواب، من شيوخه والده والمولى سعدي جلبي، ومن مؤلفاته إرشاد العقل السليم في التفسير، تحفة الطلاب في المناظرة، توفي (٩٨٢ هـ - ١٥٧٥ م) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (عبد الحّي بن أحمد)، (ت ١٠٨٩ هـ) تحقيق محمد الأرناؤوط، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ)، (١٠/ ٥٨٠ - ٥٨٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٥٩)، وكشف الظنون (١/ ٦٥).

(٣) هو يوسف بن محمد الصفرائي، الكردي الشافعي، الشهير بالأصم، من شيوخه مولانا إلياس البروزي، والشيخ عبد الكريم الكوركه دهري، ومن تلاميذه الملا رسول الذكي والملا عبد الكريم الخالدي، ومن مؤلفاته: المسائل والدلائل في فروع الفقه، منقول التفاسير في تفسير القرآن، مخطوط وقد قام عدد من الطلبة الدراسات العليا بتحقيق أجزاء منه، وحاشية على شرح الأنموذج، وحاشية على حاشية العصام للجامي، وحاشية على شرح الشمسية لقره داود. توفي سنة (١٠٠٢ هـ - ١٥٩٤ م)، ينظر: إيضاح المكنون (٢/ ٥٨٤)، وهدية العارفين

(٢/ ٥٦٥)، ومعجم المؤلفين (١٣/ ٣٢٩)

الشيخ المصنّف - على وجود نشاط علمي في عصره في منطقته، وعدم ركود الدراسة والتأليف فيه.

وسياقي بإذن الله تعالى ذكر نبذة عن معاصريه من العلماء مع ذكر شيوخه وتلاميذه.

## المدارس السيارة

ولا يفوتني أن أذكر مظهراً آخر من مظاهر اهتمام أفراد الشعب بالعلوم وخاصة بالعلوم الشرعية، وهو إقامة المدارس السيارة بين العشائر الرحل، فعلاوة على إقامة المدارس الملحقة بالمساجد على نفقة المحسنين من أهل القرى والمدن التي كانت سنة متبعة وعرفاً سائداً، كانت إقامة المدارس السيارة من قبل بعض العشائر الرحل معروفة كمظهر آخر من مظاهر التفاني في خدمة العلم والدين.

وقد سنّ هذه السنة الملك المظفر أبو سعيد كوكبري<sup>(١)</sup>، صاحب أربيل، فانتشرت في عصره بين قبائل بلباس والسهرائين وغيرهم، ثم أخذت منطقة شهرزور هذه الحالة المفيدة عنهم، وانتشرت المدارس السيارة بين القبائل الرحل فيها، فقد كانوا يقومون بتهيئة مستلزمات هذه المدارس من الخيام والأثاث والراحلة، وينفقون عليها وعلى المدرّسين بسخاء وإعزاز، مما جعل الطلبة والمدرّسين يرحلون معهم أينما رحلوا، ويستمرّون بالدراسة والتعلّم أينما حلّوا، ويسIRON بخيامهم مع العشائر إلى المشتى والمصيف والمترّبع، وكان ذلك العمل النبيل سبباً في انخراط أبناء العشائر الرحل أيضاً

(١) هو ابن زين الدين علي بن تكتكين أحد الاجواد والسادات الكبراء والملوك الأجداد له آثار حسنة وقد عمر الجامع المظفري بسفح قاسيون، وكان قد همّ بسياسة الماء إليه من ماء بذيرة فمنعه المعظم من ذلك واعتل بأنّه قد يمر على مقابر المسلمين بالسفوح، وكان يعمل المولد الشريف في ربيع الأول، ومات ليلة الجمعة رابع عشر رمضان سنة ثلاثين وست مئة، وعمل في تابوت، وحمل مع الحجاج إلى مكة، فاتفق أن الوفد رجعوا تلك السنة لشحة الماء، فدفن بالكوفة، وعاش اثنتين وثلاثين سنة. ينظر: البداية والنهاية تأليف ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)، تحقيق علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، (١٣/ ١٥٩-١٦٠)، وسير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الطبعة الحادية عشرة (١٤٢٢هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت (٣٣٧/ ٢٢)، ووفيات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر (ابن خلكان) (ت ٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور يوسف علي والدكتورة مريم قاسم، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (٣/ ٥٣٤-٥٤٠)، رقم (٥٤٧).

في سلك التعلم، وفي انتشار القراءة والكتابة وبثّ الفضيلة والمعرفة بين أبنائهم، فضلاً عن الأجر الجزيل عند الله تعالى بمشيئته، وحسن الذكر وترقي أولادهم على الأخلاق الإسلامية والثقافة الدينية نتيجة تعايشهم مع الطلبة والمدرّسين.<sup>(١)</sup>

وقد وردت أسماء بعض من هذه المدارس في المخطوطات المحفوظة، ومن هذه المدارس مدرسة نجد «هؤرين»<sup>(٢)</sup>، ومدرسة نجد «شيتي» في منطقة «پشدر».<sup>(٣)</sup> واستمرت هذه السنة الحسنة بين العشائر الرحل إلى عهد قريب.<sup>(٤)</sup>



---

(١) ينظر: كتاب التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها: (ص ٧٦ و٧)، وكتاب: شهرزور- السليمانية، اللواء والمدينة، تأليف: المحامي عباس العزاوي، (ت ١٩٧٠م)، راجعه وعلق عليه محمد علي القرداغي، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م)، الناشر: السالمي للطباعة الحديثة (ص ١٥٤).

(٢) ينظر: المخطوطة المرقمة (٢٠٤٥٦)، الدار العراقية للمخطوطات، نقلا عن هامش كتاب «شهرزور- السليمانية».

(٣) ينظر: المخطوطة المرقمة (٢٢٩٩٨) الدار العراقية للمخطوطات، نقلا عن المصدر نفسه.

(٤) فكان الشيخ الملا «كاكه حه مه» المتوفي سنة (١٩٦١م)، والملقب عند الاكراد بـ «المعلم الكبير» من مدرسي المدارس السيارة الدائرة بين الرحل من أبناء عشيرة الجفاف، وكانت المنطقة التي ينتقلون فيها في المشتى والمربيع ممتدة من بعقوبة إلى الحدود الإيرانية. ينظر: هوية كركوك الثقافية، لمحمد علي القرداغي، الطبعة الأولى، أربيل، دار آراس، (٢٠٠٤م).





## دراسته ورحلاته العلمية ومصادر العلم بهما

### مصادر المعلومات عن دراسته ورحلاته:

حينما تصفّحت كتب الطبقات والتراجم للبحث عن حياة الشيخ المصنّف لم أجد ما يتعلق به إلا النزر اليسير فتذكّرت ما يقوله إحسان عباس في مقدّمة تحقيقه لكتاب «طبقات ابن سعد»: "وأنّه لمن المفارقات أن ترى الشخص الذي حفظ لنا الصفات الخلقية والخلّقيّة وأدقّ المظاهر أحياناً عن حياة الأشخاص، لا تجد من يكتب عنه ترجمة موضّحة!"<sup>(١)</sup>

فالمفارقة نفسها تنطبق مع - الأسف - على الشيخ الشارح المصنّف، حيث أنّه كتّب كتابين في طبقات العلماء وأحوالهم وتراجمهم، وسجّل فيها أسماء أكثر الكتب الفقهية في المذهب الشافعي التي كانت موجودة في عصره في هذين الكتابين مع أسماء مؤلّفيها، ولكنّه لم يكتب عن نفسه ولا عن مؤلّقاته، ولا عن دراسته ورحلاته، فصرنا لا نعرفه ولا نعرف من مؤلّقاته إلّا ما هو كالشمس لا تسترها غريبال الحوادث، ولم تحرقها نار الكوارث، ولم يصلنا من ترجمة حياته إلّا النزر اليسير، ولا من أسماء مؤلّقاته التي منحت لقب المصنّف ما يعادل هذا اللقب إلّا بتأويل بعيد.

---

(١) ينظر: مقدّمة تحقيق د. إحسان عباس لطبقات: أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري، (ت ٢٣٠ هـ)، دارصادر - بيروت، (ص ٦).

وأَسباب هذا الضياع وذلك النسيان: إمّا الحروب والكوارث التي كانت تعصف بكل شيء في ذلك العصر، وإمّا أنه لم يكن من عادة الشيوخ الأكراد الاهتمام بتسجيل هوياتهم بصورة مفصلة، تاركين ذلك لمن يأتي بعدهم، كيلا ينقص ذلك أو يضيع أجرهم. ومن الجدير بالذكر أنّ الحالة الغالبة أن التأليف لم ينل ما يستحقّه من الاهتمام عند كثير منهم ما ناله التدريس وتربية الطلاب والدعاة، وكانوا مشغوفين بالاستفادة من كتب الأقدمين سعيًا في جريان صداقاتهم واستمرار ثوابهم، وتيمّنا بهم، وإذا اقتضى الأمر كتابةً فكانوا يكتفون بالتعليق على كتب الأسلاف وشرحها أحيانًا، وهم كانوا مكتفين بذلك وراضين، ولسان حالهم يردّد ما قاله المفتي الزهاوي:

عاق تدريسي عن التأليف لكن ما أنا من فضل ربي متأسف  
من تلاميذي ألفت كتابًا كل سطرٍ منه في العلم مؤلف<sup>(١)</sup>

ولئن سنّ الشيخ المصنف سنّة كثرة التأليف والتصنيف في عصره بين العلماء الأكراد، واهتمّ بتسجيل أسماء العلماء الأقدمين وأسماء مؤلفاتهم، فتلك كانت حالة نادرة أكسبته لقب المصنّف ويُنسب عليها ويترحم عليه بها، ولكنّه - كما يبدو - حرّمنا من تسجيل نبذة عن حياته وعن أسماء مؤلفاته، وحتى عن شيوخه الذين تلقّى عنهم علومه، فكيف بأسماء تلاميذه الكثيرين الذين تلقّوا عنه العلوم؟ وكذلك تلاميذه الكثيرون، كان جلّ همهم تلقّي العلوم وتدرّسها لتلاميذهم، ولم يهتموا ظاهراً بتسجيل ذكريات أنفسهم، ولا ترجمة حياتهم أو حياة شيوخهم. ولا يعني ما قدّمته أيّ أجرؤ على نقد الشيخ وأمثاله - ولا تلاميذهم - على ذلك؛ لأنهم أولاً: اشتغلوا بالأهمّ وتركوا المهمّ، وثانياً: من الجائز أن يكونوا قد كتبوا في ذلك، ولكنّه ضاع في ما ضاع من تراثنا بسبب السلب والنهب في الحروب التي نالت المناطق الكردية حصّة الأسد منها.

(١) كتاب «مفتي زه‌هاوى» باللغة الكردية، تأليف الشيخ محمد الخال (ت ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م)، سنة الطبع (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م)، مطبعة المعارف - بغداد (ص ١٠٣)، وكتاب «محمد فيضي الزهاوي» لمحمد علي الفرداعي، الطبعة الأولى، أربيل، دار آراس، (٢٠٠٤ م).

وقد حصلتُ على وثيقة مخطوطة قديمة تؤيد ذلك وتثبتها، زودني بها الشيخ محمد علي القرداغي مشكورا، وكتب في ذلك مقالا مفصلا نشره في مجلة «رامان»، العدد (١١٦)، تشرين الثاني (٢٠٠٧م)، ص (٨٩-٩٦)، ومضمونها: أن أسناد الأملاك والوثائق والسجلات والمكتبة المتعلقة بالسيد حسن ابن هداية الله المشهور بالملأ أبي بكر المصنف تلفت أو تعرضت للتهزي، ومنها سند وقف قرية «پرخضران» على طريقة إقطاع التملك الموقع بتوقيع الأمير مقرب الدين، تقول الوثيقة: ... فجذدت الوثيقة لإسقاط دعاوى المعاندين عند الحاجة، وكان التجديد في سنة (١٢٢١هـ)، [أي: بعد (٢٠٧) سنة من وفاة الشيخ المصنف.

ثم قرأت في كتاب «فه توكه ي مه لاي خه تن»، وجريدة «يه كگرتو» معلومات تؤكد وجود أباد خيشة تنصيرية تهدف إلى طمس معالم الثقافة الإسلامية في المنطقة، وإلى إبعاد الناس عن الإسلام، ومحو ما يقوي ارتباط هذا الشعب العريق في الإسلام بدينه الذي قبله ووجد فيه سعادته وفخره، وتستعمل تلك الأيادي بواسطة مرتدين مأجورين كل الوسائل في سبيل ذلك، ومنها تهريب المخطوطات وإخفاؤها أو إبادةها، ثم اختلاق مخطوطات يدرج فيها افتراءات وأكاذيب، ثم إيصالها إلى أشخاص لا خبرة لهم لينشروها، ومن القريب جداً إلى الحقيقة أن تكون آثار المصنف ابن هداية اختطفتها هذه الأيادي الأثيمة، كما يقول الشيخ محمود المصنفي في ترجمته لحياة جدّه<sup>(١)</sup>.

فإذا أردنا أن نعرف شيئا عن علم من أعلامنا من أمثال الشيخ المصنف، ما بقي لنا إلا أن نفتش في بدايات المخطوطات أو خواتمها أو في ثناياها، علنا نجد اسمه مدرسا في مدرسة، أو تلميذا عند شيخ، أو ناسخا لكتاب، أو كاتباً لرسالة أو كتاب، حتى

(١) وخطى أصحاب هذه الحملات الخيشة خطوات مع الأسف، منها ما يشير إليه السيد محمود المصنفي وهو قيام عميل للحركات التنصيرية بجمع مخطوطات نادرة لعلماء ومؤرخين كبار من أهل المنطقة وإخفائها، وكتابة ترجمة منظومة للإنجيل باللغة الكردية ونشرها، واختلاق أبيات ووثائق ورسائل كردية مزورة تسيء إلى الإسلام، ثم محاولة نشرها بين الأكراد من قنوات أخرى = لا تظهر الأيادي الخيشة من خلالها، ينظر: كتاب «فه توكه ي مه لاي خه تن» فتوى الملا الخطي، تأليف حسن محمود حه مه كهریم، ط. (١)، (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٥م)، وجريدة (يه كگرتو)، العدد (٥٨٤)، ١١/٤/٢٠٠٦م، «بابه تنی فه نغال کردنی کورد»، مقال لعبد الله نجم الدين، نشر: پرژه ی تیشک، التسلسل (٤)، وينظر: (بيوگرافی ملا أبوبكر مصنف) - (ص ٥).

نحصل على نبذة من أحواله، أو نعثر على إشارات إليها هنا وهناك، أو نجتمع ما تلقاه بعض ذوي المواهب من أفواه المعتمدين فسجله ونشره:

كما فعل شيخنا الراحل الشيخ عبد الكريم المدرس تغمده الله برحمته في كتبه: علمنا في خدمة العلم والدين، وبنه مآلهى زانياران، ويادى مهردان.

وكما فعل الشيخ محمود المصنفي، وهو عالم معاصر من نسل الشيخ المصنف، حيث ألّف رسالة باللغة الفارسية في سبع صفحات كبار باسم: «بيوگرافی ملا أبوبکر مصنف چۆری» أي: ترجمة الملا أبو بكر المصنف «الچۆری»، وسجل في الصحيفة الأخيرة منها أسماء بعض المصادر التي استقى منها معلوماته، بصورة مجملة، بدون الإشارة إلى دور نشرها ولا مجلداتها وصحائفها<sup>(١)</sup>، أو ترقب ما يظهر من أحوال العلماء ومؤلفاتهم على أيدي بعض المتقّبين في المخطوطات والمستندات من أمثال الشيخ محمد علي الفرداعي، وفقهم الله للتعريف بأسلافنا الصالحين، وإحياء مآثر علمائنا الأعلام، آمين.

دراسته:

نشأ الشيخ المصنف في أسرة عريقة في العلم معروفة بالصلاح والإصلاح، ورث العلم عن آبائه<sup>(٢)</sup>، فكان أبوه من العلماء، وكذا جدّه، فبدأ دراسته على يد والده الشيخ هداية الله، وجده السيد الملا بداية أولاً، ثم ذهب إلى الشيخ معين الدين «الكاكوزيه كهرابي»<sup>(٣)</sup>.

(١) وقد ذكر كاتب الرسالة أسماء مصادر بحثه ومراجعته مجملاً، وهي: ١- سراج الطريق، للمصنف الجوري، مطبوع بإشراف: ميرزا الهورامي، ٢- علمنا في خدمة العلم والدين للشيخ المدرس، ترجمه إلى الفارسية: أحمد حوارى نسب، ٣- تاريخ مشاهير كورد، تأليف بابا مردوخ الروحاني، ٤- مقالة بابا شيخ الحسيني التي قرئت في مؤتمر «فرزانگان»، ٥- نور الأنوار للسيد عبد الصمد توداري، نسخة مخطوطة، ٦- المذكرات البعثرة، للملا عبد الله شيدا، ٧- تاريخ مردوخ، ن. انتشارات غريقي، ٨- بنه مآلهى زانياران للشيخ عبد الكريم المدرس، ٩- تاريخ جديد أورمان، للملا عبد الله شيدا، ١٠- منظومة «أفتاب» للمصنف «الچۆری» طبع بإشراف السيد محمد المصنفي، ١١- رياض الخلود، تحت الطبع، ن. نشر إحسان، ١٢- «بؤكوردستان» تأليف (هه زار)، ١٣- لغتنامه دهخدا، تأليف: علي أكبر دهخدا ١٤- مقالة باباي باينچوب، ١٥- بحر الأنساب سادات.

(٢) ينظر: «بنه مآلهى زانياران»، (ص ٤٩٦)، و: علمنا في خدمة العلم والدين، (ص ١٥٦).

(٣) اسمه الشيخ رضا ابن الشيخ موسى ابن الشيخ يوسف الزكريائي الخالدي الشافلي، أخذ من العلوم حظاً وافراً، وأخذ الإجازة العلمية من شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، له كتاب نفيس باسم «مسلك المسالك» في الطرق النقشبندية والقادرية والشاذلية والرفاعية والكبروية والخلوية وغيرها. ينظر: نور الأنوار (ص ٦١-٦٢)، و «بنه مآلهى زانياران» (ص ١٠٧-١٠٨)، و ترجمة حياة الملا أبي بكر المصنف بقلم محمود المصنفي (ص ٢).

ثم تجوّل في مدارس كردستان على عادة الطلبة فذهب إلى «قهلعه چوالان»، فتتلمذ في المدرسة الموجودة هناك، ثم ذهب إلى بغداد، وبعد مدّة رجّع إلى المناطق الشمالية العراقية، ومنها إلى منطقة «موكوريان»، ثم ذهب إلى مدينتي «دياربكر» و «هيزان»، واستفاد من علم المفتي أبي السعود الأمدي (ت ٩٨٢هـ)، ثم سافر إلى البلاد الإسلامية البعيدة بدافع من طموحه إلى الترقّي في العلوم والمعارف، فذهب إلى الشام وهناك سمع الحديث الشريف، وذهب إلى مصر واستفاد من علماء الأزهر، ثم ذهب إلى الحجاز وحجّ البيت وأقام بالمدينة المنورة مدّة، ثم رجّع إلى كردستان حوالي سنة (٩٣٧هـ).

### رحلاته العلمية:

وحينما حصل على مقدّمات العلوم الشرعية عند هؤلاء الثلاثة تجوّل في مدارس كردستان على عادة الطلبة وعرفهم<sup>(١)</sup>؛ إذ كانوا يعدّون التنقل من مدرسة إلى أخرى، والتنوّع في المدرسين وزملاء الدراسة - من أسباب اكتمال الشخصية والنضوج الفكري والعلمي.

فذهب إلى «قهلعه چوالان»، فتتلمذ في المدرسة الموجودة هناك، ثم ذهب إلى بغداد، وبعد مدّة رجّع إلى المناطق الشمالية العراقية، ومنها إلى منطقة «موكوريان» فنشأت صداقة حميمة وعلاقة وطيدة بينه وبين زميله في الدراسة: الملا أحمد المجلّي<sup>(٢)</sup> - بضم الميم وفتح الجيم - وكان إعجابه به باعثاً لأن يرسل الشيخ المصنّف نجله الملا عبد الكريم بعدما شبّ إلى مدرسة زميله هذا ليتتلمذ على يديه. واشتهر المجلّي بعد بالشيخ الكردي الأشنوي، وتوفّي في أوائل القرن الحادي عشر الهجري.

(١) ينظر: «بنه مالهى زانياران»، الأمر العلمية باللغة الكوردية (ص ٤٩٦)، وعلماؤنا في خدمة العلم والدين باللغة العربية (ص ١٥٦).

(٢) نسبة إلى مجلّ اسم قبيلة كردية، وقيل: إلى مجلّان اسم قرية، ينظر: خلاصة الأثر: (٢/ ٤٧٤)، و مشاهير الكرد (١/ ١٨٠).

ثم ذهب إلى مدينتي «دياربكر» و «هيزان»<sup>(١)</sup>، واستفاد من علم المفتي أبي السعود الأمدي (ت ٩٨٢ هـ).<sup>(٢)</sup>

ثم سافر إلى البلاد الإسلامية البعيدة بدافع من طموحه إلى الترقّي في العلوم والمعارف،<sup>(٣)</sup> فذهب إلى الشام وهناك سمع الحديث الشريف، وذهب إلى مصر واستفاد من علماء الأزهر،<sup>(٤)</sup> ثم ذهب إلى الحجاز وحج البيت وأقام بالمدينة المنورة مدة.<sup>(٥)</sup> ثم رجع إلى كردستان حوالي سنة (٩٣٧ هـ).<sup>(٦)</sup>

## شيوخه وتلاميذه وزملاؤه ومعاصروه من العلماء

### شيوخه:

لم أجد أسماء شيوخه حتى في المصادر والمراجع التي تحدثت عن دراسته، إلا اسم أبيه الشيخ هداية الله، وجدّه الشيخ بداية، والشيخ معين الدين «الكاكوزي كهريايي»<sup>(٧)</sup>،

(١) ذكر الشارح في «سراج الطريق» الطبعة الأولى (١٣٧٨ هـ - ش ١٩٩٩ م) (ص ١٦٥): أنه كان مقبلاً بهيزان مدة، وفي (ص ١٨٩): «أنه كان مع جمع من الإخوان الصادقين بهيزان»، وهيزان الحالية كانت تسمى في القديم: «حيزان» بالحاء المهملة، ويسمّيه المؤرّخون الكرد: «خيزان» بالحاء المعجمة وهي مدينة ومنطقة تابعة لدياربكر، قريبة من «سعد»، وجزء من إيالة «بدليس»، كانت فيها أسرة حاكمة باسم أمراء خيزان، منهم الأمير داود، الذي حكم فيها (٣٩) سنة، وبنى فيها مسجداً ومدرسة باسم «الداودية»، توفي سنة (٩٢٦ هـ)، ودياربكر منطقة واسعة قرب دجلة إلى بلاد الجبل المشرف على نصيبين، واسم مدينة تسمى في القديم: «آمد»، ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٩٤)، و«تاريخ مشاهير كرد» (٣/ ٣٢٧-٣٢٨)، وترجمة الملا أبي بكر المصنف لمحمود المصنفي (ص ٢)، وشرقاؤه لشرف خان البدليسي (ت ١٦٠٣ م)، ترجمة «هزار» الموكورياني: (ص ٢٧١).

(٢) ينظر: بيوغرافي ملا أبوبكر مصنف جزري، الصحيفة (٢).

(٣) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين (ص ١٥٦).

(٤) ينظر: المصدر السابق، الصحيفة نفسها، وبنه مالهى زانباران، (ص ٤٩٦)، ومن المؤسف أن الشيخ المدرس رحمه الله تعالى لم يسجل اسم شيوخه في الشام ومصر والحجاز، ولم أحصل لحد الآن على مصدر يبيّن لي ذلك.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق عادل نويض لكتاب طبقات الشافعية للشيخ أبي بكر المصنف (ص ٦)، طبع مطابع سرفي برس-بيروت-لبنان، منشورات: دار الآفاق الجديدة، بيروت سنة الطبع (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م).

(٦) ينظر: بيوغرافي ملا أبوبكر (ص ٢)، ولكن الشيخ المدرس يذكر في «بنه مالهى زانباران» (ص ٤٩٦): أنه رجع إلى كردستان حوالي سنة (٩٧٠ هـ)، وجمال بابان يقول في مقال له نشر في جريدة العراق العدد (٤٥٧١): «إنّ ذهابه للحجاز وإقامته بالمدينة المنورة كانا في سنة (٩٧٠ هـ).

(٧) سبقت ترجمته عند الكلام على بدء دراسة الشيخ المصنف.

والمفتي أبا السعود محمد بن محمد محي الدين الأمدي (٨٩٦-٩٨٢هـ)<sup>(١)</sup>، صاحب تفسير: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».

ومع أن الشيخ محمود المصنفي وغيره من مترجمي حياته كتبوا أسماء بعض المدارس التي تتلمذ فيها، لكنهم لم يسجلوا أسماء المدرسين، ولعدم تحديدهم لسنة دراسته في المدارس المذكورة يصعب تحديد المدرس الذي كان يدرس فيها حينذاك.

وهو أيضاً في الوضوح في كتاب الخلع في فصل: إذا علّق الزوج الطلاق بإعطاء المال يقول: "سألت أستاذي"، ولا يذكر شيئاً يدلنا على معرفته.

تلاميذه: مع كثرة مدة تدريسه للعلوم وكثرة من تتلمذ عنده وتخرج على يديه، لم أجد إلا أسماء هؤلاء الأعلام:

١- نجله الأكبر الملا عبدالكريم المعروف بالشاهوي، صاحب التفسير الذي وصل فيه إلى سورة النحل، أخذ العلم عن والده، ثم رحل بأمر والده إلى الشيخ أحمد المجلي ودرس عنده إلى أن تخرج على يديه وأخذ منه الإجازة العلمية، ثم عاد إلى «جزّير» في حياة أبيه، وأقام فيها مدرّساً، ورحل إلى مهاباد، ومنها إلى مدينة «وان» في تركيا الحالية، وألف تفسيره «الواضح» هناك، ورحل إلى قرية «باش قهلا» وعاش هناك سنوات، ثم رجع إلى منطقة «مريوان»، وبقي في «جزّير» إماماً ومدرّساً إلى أن توفي سنة (١٠٥٠هـ).<sup>(٢)</sup>

٢- السيد بابا رسول البرزنجي الملقّب بالكبير، (ت ١٠٥٦هـ)، قرأ عليه كتاب جمع الجوامع في أصول الفقه، وكتاب الوضوح في الفقه، وتخرج على يديه، وأخذ عنه الإجازة العلمية، وأشاد الشيخ المصنّف بعلمه وتقواه،<sup>(٣)</sup> فرجع إلى برزنجة واستقرّ بها مدرّساً ومرشداً.<sup>(٤)</sup>

٣- ٤- ٥- أبناءه الآخر كلّ من: الملا يوسف جان، والملا محمود جان، والملا حسين،

(١) ينظر: تاريخ مشاهير كرد (١/ ١٥٩)، وبيوگرافی ملا أبوبکر مصنف جزّیری (ص ٢).

(٢) ينظر: علماءنا في خدمة العلم والدين، (ص ٣١٨-٣١٩)، وبنه مآلهی زانیاران، (ص ٥٠١)، ولم أجد في المصادر مكان حفظ هذا التفسير.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر (٢/ ٤٧٤)، وبنه مآلهی زانیاران، (٢٩٩-٣٠٠)، وعلماءنا في خدمة العلم والدين (ص ١٠٧).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١٠٧-١٠٨)، والفصول في معرفة عبد الرسول لمحمد بن عبد الرسول، مخطوطة موجودة في مكتبة الشيخ محمد علي القرداغي.

والسيد عبد الغفار، أما الملا محمود جان فقد مات في شبابه قبل أن يصير عالماً ومدرساً.<sup>(١)</sup>

ولم نحصل على تفصيل حياة ابنه السيد عبد الغفار.<sup>(٢)</sup>  
هؤلاء كل الذين وجدتُ أسماءهم من تلاميذه، ومن المؤكد أن مدة تدريس الشيخ المصنّف الأكثر من (٦٠) سنة قد تخرّج فيها عشرات العلماء، إن لم نقل: المئات، وقد قال الشاعر في رثائه<sup>(٣)</sup> على سبيل المبالغة:  
”صده زارمه لاش كرد به موده پريس“، أي: جعل مئة ألف من الملاي مدرّسين.

### زملاؤه ومعاصروه من العلماء

تقدّم في بيان الحالة العلمية في عصره ذكر أربعة من العلماء الكبار المعاصرين له من غير المناطق الكردية الذين قاموا بشرح المنهاج للنووي كما قام هو بشرح أصله المحرر، وهم: الشيخ ابن حجر الهيتمي، والشيخ محمود المصري، والشيخ محمد الخطيب الشربيني، والشيخ شمس الدين الجمال الرملي صاحب النهاية.  
فشيخ الإسلام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، يختلف الراون في نوع العلاقة بينهما:

فمنهم من يقول: كان شيخ الإسلام الهيتمي شيخه، ويقرّب هذا الرأي أنّ المصنّف يذكره في الوضوح في مسائل ذكر التلميذ لشيخه، فيقول: قال الشيخ في شرح الإرشاد<sup>(٤)</sup>،

(١) ينظر: به مالهى زاناران، (ص ٥٠١).

(٢) وأخيراً حصل الشيخ محمد على القرداغي الخبير في المخطوطات على اسم مؤلف للشيخ عبد الغفار نجل الشيخ أبي بكر المصنّف باسم «حاشية على أنوار التنزيل» في فهرس مخطوطات علوم القرآن في مكتبات العراق، تأليف أسامة، رقم المخطوطة: (٥٠٨٩) وهي محفوظة في دار المخطوطات العراقية، وهي (٢٣٢) ورقة، وأخبرني بذلك مشكوراً.

(٣) وسيأتي جزء من قصيدة هذا الشاعر الرثائية عند الكلام في نبذة مما كتب عن الشيخ المصنّف.

(٤) جاء ذلك في (ص ٢٩٧) من رسالة الماجستير.



أو: وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(١)</sup>، أو: ذكره صاحب الإرشاد<sup>(٢)</sup> والشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.  
ولكنه يذكره مرّات بدون لفظ الشيخ<sup>(٤)</sup>، وهذا يجعلني لا أجزم بكونه شيخاً له؛ إذ لا يذكر التلميذ شيخه هكذا.

والشيخ شرف الدين محمود بن الحسين المصري المتوفى سنة (٩٧٦هـ) صاحب "إرشاد المحتاج في شرح المنهاج"، ذكره الشارح ابن هداية في طبقاته، ولا يذكر لقاءه به، ولم أجد من يذكره غيره.<sup>(٥)</sup>

والخطيب الشربيني: محمد بن محمد القاهري الشافعي هو مؤلف كتاب مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، توفي سنة (٩٧٧هـ)، ولم أجد ما يثبت لقاءهما، أو تعارفهما. وكذلك شمس الدين الجمال الرملي: محمد بن شهاب الدين أحمد الأنصاري المتوفى (١٠٠٤هـ) الذي كان يلقب بالشافعي الصغير، صاحب نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. وتقدّم أيضاً ذكر المفسر أبي السعود الآمدي صاحب تفسير «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».

ووجدنا من أسماء معاصريه من العلماء من المناطق الكردية أوزملائه في الدراسة هذه المجموعة:  
١. الملا أحمد المجلّي، وقد ذكرنا ذلك في مبحث رحلاته العلمية، توفي في أوائل القرن (١١) الهجري.<sup>(٦)</sup>

٢. زين الدين البلاطي، يوجد اسمه في سلسلة إجازة الكثيرين من علماء المنطقة

(١) ذكر ذلك في القسم الذي حققته عشر مرات: فعلى سبيل المثال يقول: "ويجب استحضار قصد فعل الوضوء كما في الصلاة، أشار إليه الإمام، وأفتى به الشيخ ابن حجر".

(٢) صاحب الإرشاد بمجتم: ابن المقرئ (ت ٨٣٧هـ)، وابن قاضي شهبة (ت ٨٧٤هـ)، وشرف الدين محمود المصري (ت ٩٧٦هـ).

(٣) جاء ذلك في آخر رسالة الماجستير.

(٤) كما في (ص ٢٨٣)، يقول: وابن حجر في شرحه، وفي (ص ٢٩٩): كما نقله ابن حجر عن الأم، وفي (ص ٣٣٤): قال ابن حجر ناقلاً عن....

(٥) طبقات ابن هداية تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨١).

(٦) ينظر: تاريخ مشاهير كرد، لبابا مردوخ (١/ ١٨٠).

وخرجي المدارس الشرعية، تخرّج على يديه العلامة: حيدر الأول الماوراني.<sup>(١)</sup>

٣- الشيخ يوسف الأصمّ، صاحب تفسير «مقول التفاسير»، و«المسائل والدلائل» في الفقه. (ت ١٠٠٢هـ).

ومن الملفت للنظر أني وجدت حاشية على الوضوح باسم يوسف الأصمّ، مما يبيّن اهتمام علماء عصر المصنّف بكتابه: الوضوح في عصر مؤلفه، المتوفى سنة (١٠٠٢هـ) رحمه الله تعالى.<sup>(٢)</sup>

٤- العلامة حيدر الأول الماوراني الحريري، توفي سنة (١٠٣٦هـ)، أو بعد الألف بقليل.<sup>(٣)</sup>

٥- الشيخ محمد الكردي المشهور بصائم الدهر، (ت ١٠١٤هـ).<sup>(٤)</sup>

٦- الملا موسى الباني التوكلي.<sup>(٥)</sup>

٧- الملا حسن بن محمد بن حسن الزبياري السورجي<sup>(٦)</sup>، ذكره الشيخ المصنف في مقدمة الوضوح، ودعاه، وذكر أنّه كان من ضمن الذين شاورهم في تأليف الوضوح وشجّعوه على ذلك.

٨- الشيخ ولاية ابن الشيخ هداية ابن الشيخ حسن البير خضرائي، ذكره الشيخ

(١) ينظر: علماؤنا، (ص ١٨٠)، وهو من العلماء المغمورين الذين كانت لهم جهود، فلم أجد تفاصيل ترجمته في المصادر التي حصلت عليها.

(٢) المصدر السابق (١/١٦٥).

(٣) ينظر: مشاهير الكرد (١/١٨٢)، وعلماؤنا (ص ١٨٠).

(٤) ينظر: خلاصة الأثر (٣/١٠٥)، ؟ وعلماؤنا (٤٩٢-٤٩٣).

(٥) ولد سنة (٩٥٠هـ)، وتوفي سنة (١٠٢٧هـ)، كما كتب بعده على ظهر مخطوطة المصحف الشريف التي نسخها هو، وأكمل كتابتها سنة (٩٨٣هـ)، وهي محفوظة عند الشيخ فاتح ابن السيد جميل، من أحفاده، وينظر: «بنه مآلى زانياران»، (ص ٥٤٣).

(٦) الشيخ المذكور جاء ذكره في كتاب: تاريخ مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني: أنّه عاش في أواسط القرن الحادي عشر الهجري وله مؤلفات: منها حاشيته على شرح عصام الدين بن محمد الإسفرائيني على فرائد الفوائد في معاني الاستعارات لمولانا أبي القاسم الليثي السمرقندي، توجد نسخة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم (٣١٢٣). ينظر: تاريخ مشاهير الكرد (١/١٨٩)، بابا مردوخ الروحاني السندجي، طبع سنة ١٣٨٢هـ (ش) = طهران - مطبعة سروش (١/١٨٩-١٩٠). ولكن يبدو من كلام المصنف أنّه معاصر له، ففي هذا التحديد لسنوات حياته شيء إلا أن يكون الشيخ الزبياري قد عاش بعد الشيخ «الجزري» قريبا من نصف قرن.

في مقدمة الـوضوح من الذين سألوه تأليف هذا الشرح، وذَكَرَ صداقتها الحميمة، وتسابقهما في مقامات التصوف.<sup>(١)</sup>

٩- الأمير شرف خان البدليسي (ت ١٠١١هـ؟) مؤرخ أديب سياسي، من مؤلفاته: «شرفنامه»، تاريخ للإمارات الكردية إلى عصره باللغة الفارسية، وقد ترجم إلى لغات عديدة: منها: اللغتان العربية والكردية<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

---

(١) يقول في مقدمة الـوضوح في تعداد من حشوه على تأليفه: منهم الأخ الشفيق الذي يراكنني في رجة....، هو المؤيد بعناية الرباني، ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضرائي، إهد. ولكنني لم أحصل على ترجمته.

(٢) ينظر: تاريخ مشاهير كرد (٣/٢٢٦).



## جهوده العلمية ومؤلفاته

### جهوده العلمية

الكلام على جهوده العلمية يتطلب الإطلاع على تدريسه وفتاواه، ونشاطاته في الإصلاح والوعظ والخطابة والتوجيه، وكما لا نقدر أن نجد أسماء من درّسوا عنده وتخرّجوا على يديه، كذلك لا يمكن أن نعرف شيئاً كثيراً عن جهوده العلمية بدون الحصول على معلومات عن مراحل تدريسه، وعن خطبه وفتاواه ومقالاته ونشاطاته في مضمار العلم، أو نبحت في ما كتب عنه في الكتب والمجلات والمقالات المتعلقة بالشيخ المصنّف.

ولئن ضاع الكثير من أخباره ونُسي جُلُّ نتاجاته وأعماله فلن نحفى كلها، وسيظهر بعض معالمها لكُلِّ من يبحث عن هذا العلم، وتأتينا زوايا المكتبات وسطور المخطوطات بما يحكي صورةً مشرقةً عنه.

وجهوده العلمية تنقسم إلى جهود علمية جزئية كإصدار فتوى وتحقيق موضوع خاص، وجهود علمية عامة.

فمن جهوده العلمية الخاصة فتوى بشأن السجادة النبوية الموجودة عند أسرة خادم السجادة، وهم موجودون بكركوك وبغداد، فتوجد رسالة باسم «تاريخ السجادة النبوية» بقلم علي خادم السجادة، وقد نشرت الرسالة في كركوك سنة (١٣٥٦هـ)، وعندى نسخة منه، تؤيد الرسالة صدق نسبة السجادة المذكورة إلى سيدنا عثمان ؓ، وأن السجادة أهديت

إليه من الرسول الكريم ﷺ حينما رجع من الحبشة، وأنَّ العائلة التي تقوم بخدمة السجّادة هم من أحفاد سيّدنا عثمان.

وكانت السجّادة حين صدور الفتوى من الشيخ المصنّف تحت رعاية الشيخ عبد القاسم. ويقول كاتب الرسالة الشيخ علي خادم السجّادة: "توجد لديّ فتوى بتوقيع الشيخ أبي بكر المصنّف، وإنّ الوثيقة مختومة بختمه، وهذا نصّ نقش الختم باللغة الفارسية: دارد شرف سلسله از شاه ولايت الواثق بالله أبو بكر هدايت

أي: عنده شرف الانتماء إلى ملك الولاية الواثق بالله أبو بكر [بن] هداية. وقد كتب الشيخ المدرّس في كتابه: «بنه مألّهى زانياران» نبذة عن تلك الأسرة، وعن تلك السجّادة.<sup>(١)</sup>

ومنها: ما وجدته أنا العاجز القليل البضاعة في ورقة مخطوطة تنسب محتواها إلى الشيخ أبي بكر المصنّف<sup>(٢)</sup>، وقد أفادني حينما كنت مشغلاً بتحقيق الجزء المقرّر عليّ تحقيقه من كتاب الوضوح، حيث كنت أرى في النسخ الثلاث التي حصلت عليها أخطاء نحوية شككت في تبخّر الشيخ في النحو، لكن وجدت أنّ بعض الأخطاء لا يناسب مؤلّف كتاب مثل الوضوح. ثم وجدت بعد ذلك في شرحه هذا للمحرّر مسائل نحوية وصرفية في غاية الدقّة مثل: الردّ على الاعتراض على اشتقاق لفظ «الكتاب» من «الكتب»، بتقسيم الاشتقاق إلى الأصغر والأكبر<sup>(٣)</sup>.

وإعراب «ما» في "ميتة ما لا نفس له سائلة"<sup>(٤)</sup>، والإشارة إلى الخلاف بين النحاة في إعراب «اللهم»، وأنّ الراجح أنّ أصله: «يا الله».<sup>(٥)</sup> وبين مرجع الضمير في قول المصنّف الرافعي: "وما تنجّس بغيره".<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الكتاب المذكور (ص ٦٠٣-٦١١).

(٢) توجد هذه الورقة ضمن مجموعة خطية في مكتبة أوقاف السلطانية برقم (٧٢٢٩)، وفيها كتاب تنقيح العبارات في توضيح الاستعارات للشيخ معروف النودهري البرزنجي.

(٣) في (ص ٨٥) من رسالة الماجستير.

(٤) في (ص ١٢٢) من رسالة الماجستير.

(٥) في (ص ١٦٨) من رسالة الماجستير.

(٦) في (ص ٢٥٦) من رسالة الماجستير.

وإعراب جملة: "فغسل الصحيح والتميم كما ذكرنا".<sup>(۱)</sup>

وإعراب جملة: "وفي التيمم لشدة البرد الأصح أنه يقضي".<sup>(۲)</sup>

فلاح لي دقة الشارح الفائقة في علوم اللغة العربية، وتبين لي براءته من الأخطاء النحوية الكثيرة في النسخ.

ثم حصلتُ على الورقة المذكورة وفيها أبيات منسوبة إليه باللغة الفارسية في بيان أقسام الحال تدلُّ على إحاطته بالمسائل الدقيقة في النحو، كتب في أولها: "من كلام أبو بكر مصنف رحمته الله"، وهذا نصّها:

گر تو از من آی: [نگو] خواهی پرسى قسم حال

بر شمارم يك به يك چون بلبل شیرین مقال

قسم أول منتقل گویندش ارباب خرد

زانکه فی الواقع پذیرد انتفاء امتثال

قسم ثاني را مؤکّد دان که ضدّ أول است

زانکه باشد لازم ذی الحال تغییرش محال

قسم ثالث را مقدّر دان که هنگام کلام

هست تقدیر حصولش وقت گفتن در خیال

قسم رابع بهر ذی الحال است تأثیر صفت

موطئه خوانند نامش نیکویان نیکو حال

قسم خامس از تداخل یافت نامش اشتقاق

زانکه باشد بی گمان ذی الحال او معمول حال

قسم سادس را مرادف دان که اندر آمدن

می شود تردیف دیگر حال از روی مثال

قسم سابع دائمه خوانندش آی نیکو پسر

زانکه باشد از صفات الله دائم بی زوال

نحویا! (ابن هدایت) را بخیری یاد کن

زانکه نبود آفتاب عمر هرگز بی زوال

(۱) في (ص ۲۸۲) من رسالة الماجستير.

(۲) في (ص ۳۱۷) من رسالة الماجستير.

فوجدته يقسم الحال إلى سبعة أقسام ويعرفها بدقة، مما يدل على اطلاعه على دقائق علم النحو، ثم وجدت أمثلة الأقسام السبعة في ظهر الصحيفة توضيحها. وهذه ترجمة الأبيات أضمت إليها الأمثلة:

إذا كنت تريد - أيها الصالح - أن تسألني عن أقسام الحال فيها أنا أعدّها لك واحدا واحدا مثل العندليب الحلوى الكلام.

القسم الأول أصحاب العقل يسمونها الحال المتقلّة، وهي التي تقبل في الواقع انتفاء الشخوص - أي: الدوام -، نحو: جاءني زيد راكبا.

القسم الثاني: المؤكّدة - فاعلم - وهو ضدّ القسم الأول؛ لأنه لازمٌ لذي الحال وتغييره محال، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

القسم الثالث: الحال المقدّرة، فهي مقدّر حصوله وقت التكلّم في الذهن، جاءني الذي معه صقر صائداً به غدا.

القسم الرابع: تأثير صفة الحال موجّه إلى ذي الحال<sup>(٢)</sup>، فالأخيار الصالحون يسمونها الحال - الموطّئة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾.

القسم الخامس: اشتقّ اسمها من - مائة - التداخل، «الحال المتداخلة»؛ لأنّ ذاحالها معمول لحال آخر - دون ريب - نحو جاءني زيد يقوم غلامه مجروحاً رأسه.

القسم السادس: الحال المترادفة فاعرفها؛ لأنّها حين تأتي تكون رديفاً لحال أخرى في المثال، نحو رأيت زيدا قائما عالما.

(١) والحال المؤكّدة هي التي تنجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو زيد معروف، وهو الحق بيننا. المفضل (٩٢/١)، فما ذكره الشيخ بيان لبعض أو صافها وليس تعريفاً لها، والحال المؤكّدة قسيان: مؤكّدة لعاملها ومؤكّدة لصاحبها: فالمؤكّدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿لَا مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾، وقولك: جاء الناس قاطبة أو كافة أو طراً، والمؤكّدة لعاملها كقولك جاء زيد أتيا وعاث عمرو مفسداً وقول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَاهُ الْجُتَّةَ لِلشَّقِيقِينَ قَرِيبًا﴾. شرح شذور الذهب (٣١٩/١).

(٢) الحال الموطّئة وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾. مغني اللبيب (٦٠٥/١)، فهذا أيضاً بيان بعض اللوازم وليس تعريفاً.



القسم السابع: ويسمونها الدائمة أيها الولد الطيب؛ لأنه تكون من صفات الله الدائم الذي لا يفنى.<sup>(١)</sup>

(ثم يقول:) يا نحوي! اذكر «ابن هداية» بخير؛ لأنه لا يوجد شمس عمر أبدا بدون زوال. إ.هـ.

فأعجبني دقته في جمع المسائل ونظمها، وتيقنت أن تلك الأخطاء سهو من النساخ، ولا سيما حين وجدت في نهاية المجلد الأول من النسخة المرقمة: (٢٧٢٥) عبارة:

”تم الفراغ من كتابة هذه الكتاب! المسمى بكتاب وضوح، من مصنفات مولانا أبو بكر! بن هداية الله نور الله صريحهما، ومعنا همتها!، على يد تراب الأقل!... ابن شيخ حسين! ابن شيخ أحمد! ابن شيخ أويس! المنسوب إلى حسين الشهيد في كربلا، بلغهم الله غايت! ما يتمناهم! في مسكن باقية! في عيشة راضية، لاتسمع فيها لاغية، في ليلة السبة!، في ليلة ست وعشرين!، في شهر ربيع الأول!، في ليلة ست وعشرين!، سنة ألف ومائة وسة!، وثلاثين من هجرة النبوية المصطفوية!“ (كذا)

ومعاذ الله أن يكون قصدي من نقل هذه الكلمات على صورتها الإملائية في المخطوطة الخط من قدر جهود الكاتب. جزاه الله خيرا، أو التقيص من شأنه. ﷺ ورفع درجاته، وهو معذور؛ حيث أنه نسخها حينما كان طالب علم، ذكر ذلك الشيخ المدرس في كتابيه: علماؤنا، وبنه مالهى زانياران،<sup>(٢)</sup> وإنما قصدي هو إراءة ما لا يقته من التعب في إرجاع الجمل والكلمات إلى صورتها الإملائية المعاصرة، والتحقق من أن الأخطاء الموجودة. والتي لم أستطع تصحيح بعضها. سهو من النساخ. ساعهم الله.، والمصنف ابن هداية منها بعيد.

وهذه حال النسخة المعتمدة عندي التي رجحتها على النسختين الأخريين؛ لوجود

(١) نحو وكان الله قادرا، وهذا إنما يستقيم مثالا على جعل كان تامة، ولا تخفى دقة الموضوع، ولكن المثال من عتس كتب رمزه: اراقي.

(٢) ينظر: علماؤنا في خدمة العلم والدين، ١٣١١-١٣٢٢، حيث قال: حيث استنسخ مخطوطاته في سنوات (١١٤١هـ) و(١١٤٢هـ) و«بنه مالهى زانياران»، (١٨٩-١٩١)، حيث قال ما معناه: والمخطوطات التي بقيت بعده وكتبها أيام طلبه للعلم في حوالي (١١٤٣هـ).

مقدمة الكتاب بخط الناسخ وتاريخ النسخ فيها، فكيف بالنسختين الآخرين ؟

ثم وجدتُ في جريدة العراق / العدد / (٤١٥٧)، لسنة (١٩٨٩م) مقالا للكاتب المحامي جمال بابان بعنوان: "أسرة الملا أبي بكر والحفيد المتبحر في العلوم" يذكر فيه: "زار سنة (٩٧٠هـ - ١٥٦٢م) بيت الله الحرام، وهناك التقى بابن حجر، ثم زار المدينة المنورة، وبقي هناك حوالي سبع سنوات، فاختير مفتيا ورئيسا لعلماء الحجاز." ولا يذكر السيد «جمال بابان» مصدرا لهذه المعلومات إلا المخطوطة التي تلقاها من الشيخ محمد الخال قاضي السليمانية سابقا (ت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م)، ولم أجد لها بهذه الصيغة في مصدر آخر، فإن صحَّ ما كتبه فهو دليل آخر على تفوق الشيخ ابن هداية، ومثال ملفت للنظر من جهوده العلمية العامة.

ومن جهوده العلمية العامة أيضا: قيامه بالخطابة والوعظ والتدريس، بدأ الشيخ تلك الجهود من سنة (٩٣٧) عندما رجع إلى قومه بعد إكمال الدراسة وسكن في منطقة مريوان، فعرف الناس تفوقه العلمي وصلاحه، وذاع صيته وكثر مريدوه، وطلب منه (بيگه بهگ) الأردلاني<sup>(١)</sup> أن يدرّس في المدرسة التابعة لـ «مسجد سور» في قصبة مريوان، وكان الأمير حمزة الباباني قد بنى المسجد والمدرسة قبل قرن حينما كان حاكم المنطقة، وجدد «هلوخان» بناءه، فقبل اقتراحه وصار إماما وخطيبا ومدرّسا في المسجد المذكور؛ لأنّ العرف كان جاريا بأن يكون مدرّس المدرسة التابعة للمسجد هو الإمام والخطيب في المسجد المتبوع، ولا سيما إذا كان المدرّس ذا موهبة فائقة مثل الشيخ المصنف «الجوّري»، - ولا يزال هذا العرف سائدا في المدارس الأهلية في المناطق الكردية - ويقع المسجد المذكور غربيّ جبل مشرف على بحيرة «زربار»، قرب قرية «بهرقه لا» في منطقة «مريوان»، فظلّ الشيخ على هذه الحالة وبقي مدرّسا فيها ثمان عشرة سنة.<sup>(٢)</sup>

ومن جهوده العلمية العامة أيضا: إقامة مدرسة علمية في قرية «وشكين» الحالية التي

(١) بيوگرافی ملا أبوبکر مصنف، (ص ٣)، ولكن الشيخ عبد الكريم المدرس ينسب الطلب إلى «هلوخان» في الكتابين: علماؤنا في خدمة العلم والدين (ص ١٥٧)، و «بنه مآلهی زانیاران»، (ص ٤٩٧).

(٢) ينظر: بيوگرافی ملا أبوبکر مصنف، (ص ٢).

كانت تسمى آنذاك بـ «مووشه له»، ففي سنة (٩٥٥هـ) انتقل إلى تلك القرية، وهي تقع بين «ههورامان» و «ميريوان»<sup>(١)</sup>، واشتغل فيها بالتدريس والتأليف.

ويبدو أن «هه لوخان» قد زاد إعجابه به واعتقاده في صلاحه وتقواه؛ إذ وهب له الأراضي الزراعية في تلك القرية، وأقام هناك مدرسة يقصدها الطلبة، فصرف الشيخ ريعها على نفسه وعياله ومدرسته.<sup>(٢)</sup>

ومنها إقامة المدرسة في قرية «جور»، ففي سنة (٩٦٢هـ) تعرّضت قرية «وشكين» إلى الإنهيار الأرضي، ففرّق سكّانها في قرى المنطقة، وانتقل الشيخ إلى «جور» الواقعة غربي جبل «قه له به رد» في المنطقة نفسها<sup>(٣)</sup>، فوّهه الحاكم الأردلانيّ القرية<sup>(٤)</sup>، وبنى الشيخ فيها بيته ومسجدا ومدرسة، وأحيا أراضيها الزراعية ثم وقفها.

وهذا نصّ الوثيقة الوقفية: «بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله الذي له الملك أبدا، والحمد لله حمد من يحمد سرمدًا، والصلاة والسلام على حبيبه الذي لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وجنده.

أما بعد فيقول أبو بكر الحسن بن هداية الله الپيرخضري: وقفتُ قرية «جور» على أولادي فأولاد أولادي وأولادهم وأحفادهم، ليصرفوا منافعتها على أنفسهم وعلى من عليهم نفقتهم وعلى ورّادهم وطلّابهم وفقراء المسلمين والعلماء والصلحاء، ربّنا تقبل منّا آمين».<sup>(٥)</sup>

ومن الملفت للنظر أن الشيخ المصنف كما يظهر في الوثيقة لم يقف الأراضي على أولاده الذكور فقط، مع أن ذلك كان سنة سيئة متبعة، ارتكبتها أسلافه ساعهم الله، ومنهم

(١) ينظر: المصدر نفسه (ص ٤).

(٢) ينظر: (علماءنا في خدمة العلم والدين) (ص ١٥٦)، وبنه مالهى زانباران (ص ٤٩٧).

(٣) ينظر: بيوگرافی ملا أبوبكر مصنف، الصحيفة الرابعة.

(٤) يذكره الشيخ محمود المصنفي في ترجمة الشيخ المصنف (ص ٥)، ولكن الشيخ عبد الكريم المدرس يقول في بنه مالهى زانباران (ص ٤٩٨): «ثم استبدل أراضي القرية المذكورة بقرية جور في المنطقة نفسها»، ويقول السيد عبد الصمد في نور الأنوار، (ص ١٠٠): إن قرية «جور» وهبت للشيخ المصنف من قبل «هه لوخان» و «ولدخان».

(٥) توجد نصّ هذه الوقفية بخط الشيخ أبي بكر المصنّف في أواخر كتابه: رياض الخلود.

الشيخ زكريا الشافلي، فأنه وقف قرية «كاكوزكريا» والقرى الأخرى التي اشتراها في سنة (٦٧٥هـ) على أولاده الذكور، وبرّر عمله هذا بأنه رغبة في بقاء الإحسان، وليس بقصد حرمان الإناث،<sup>(١)</sup> وفي هذا دليل على ورع الشيخ المصنف وسموّ فكره.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ المصنّف نظم قصائد باللغة الفارسية لعة الأدب والمراسلات في عصره في منطقته، وكتب باللغتين العربية والفارسية مؤلفاته، وتظهر براعته في اللغة العربية في الوضوح، ولكن لم أجد له قصائد عربية<sup>(٢)</sup>.

واستمرّ ﷺ في التأليف والتدريس وإرشاد المسلمين وتربية أسرته على الدين والعلم، واضطرّ في السنوات الأخيرة من عمره المبارك أن يغادر القرية المذكورة ويتوجّه إلى قرية «سوّله» في منطقة قرداغ في العراق، بسبب هجوم قوات القزلباش على منطقة «مريوان»<sup>(٣)</sup>، ثمّ رجع إلى قريته ومدرسته بعد تهذئة الأوضاع.<sup>(٤)</sup>

ومّا يدلّ على علوّ همّته وسعة أفقه الفكري أيضاً: أنّه أوصى لمن بعده أن لا يخاطبوا ولا ينادوا أولاده وأحفاده بألقاب العلويين من السيد والبير وأمثالها شهرة لهم، وأن يكتفوا بلقب: «مه لا»، - الذي يدلّ عند الأكراد على التفوق في العلوم الشرعية - تشجيعاً لهم على تحصيل العلوم، واعتقاداً منه بأنّ المجد الحقيقيّ هو اكتسابها.<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: بنه ماله زانياران (ص ٩٧).

(٢) يقول الشيخ محمد علي القرداغي: في الدار الوطنية للمخطوطات مخطوطة برقم (٦/٢١٤٦١) قصيدة لمولانا أبي بكر المصنف يعارض بها قصائد لشعراء مشهورين مثل: دهلوي وطار ونسيم على الوزن والقافية أنفسهم، كتبها شخص باسم أحمد في قرية ماوران سنة (١٢٢٣هـ)، ومخطوطة برقم (١١٤٦٨) فيها أبيات له ضمن مجموعة كتبها أحمد بن فقي ولي نوتشي الأصل سنة (١١٢٩)، وبالرقم (١٦٦٤٩) فيها أشعار له. ينظر: المشكاة العدد (١) السنة الأولى: (ص ١١٨).

(٣) يقول الشيخ محمود المصنفي في بيوگرافی ملا أبوبكر مصنف، (ص ٥) بعد ذكر حوادث سنة (٩٦٢هـ) واستقرار المصنف في قرية «چۆر»: كان ذلك نتيجة نشوب الحرب بين الجيش الصفوي وحكام (هورانمان)، إ.هـ، ولكن الراجح عندي أن ذلك كان قبل رحيله إلى القرية المذكورة، وكان بسبب هجوم الجيش الصفوي في عهد الشاه طهماسب على مريوان وشهرزور في سنة (٩٥٦هـ) بقصد إلقاء القبض على «القاس ميرزا» أخي الشاه طهماسب الذي خرج عليه، ينظر: شرفنامه باللغة العربية (١٤٨/٢) وتاريخ أردلان باللغة الكردية (ص ٤٤).

(٤) ينظر المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

(٥) ينظر: بنه ماله زانياران: (ص ٤٩٩-٥٠٠).

## مؤلفاته:

ومن جهوده العلمية العامة التي أكسبته لقب «المصنف» مؤلفاته، وسبق الكلام على تأكيد تلف مكتبة المصنف ومخطوطاته بعد وفاته بحوادث غير مرغوبة، من خلال وثيقة خطية، ويجوز أن يكون هذا هو السبب في اختفاء نسخة المؤلف وعدم الحصول على معلومات عن تلاميذ الشارح وشيوخه، حتى شيخه المجيز له لا يعرف، وكذا مجازوه.

وقد نجا من التلف نتيجة اهتمام المهتمين ما كان عند غيره وفي غير مكتبته من مؤلفاته، وهو:

١. كتاب «الوضوح» شرح المحرّر للإمام أبي القاسم الرافعي القزويني، وسيأتي ذكر نُسخه المخطوطة التي حصلتُ عليها وأماكن وجودها، وأنَّ المصنّف ذكر في كتاب الوكالة منه أن يوم كتابته هو يوم عرفة سنة ست وألف، ولم أجد في الكتاب ما يبين تاريخ انتهائه من التأليف.

٢. «طبقات الشافعية»، كتاب سجّل فيه أسماء كثير من العلماء الشافعيين، وذكر نبذة عن حياتهم، وتواريخ وفاتهم، ثم ذكر أسماء كثير من كتب الفقه الشافعي في عصره وأسماء مؤلفيها، وقد طبع إلى الآن ثلاث مرّات:

- طبع في بغداد سنة (١٣٥٦هـ - ١٩٣٦م) في مطبعة نعيان الأعظمي رحمته الله وتحت إشرافه، ولكنها طبعة مليئة بالأخطاء، وقد طبع معها طبقات الفقهاء للشيرازي بالكيفية نفسها.

- وطبع في بيروت سنة (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) بتحقيق الدكتور عادل نويهض، الناشر: دار الآفاق الجديدة، - بيروت - لبنان، وهذه الطبعة أحسن من الطبعة البغدادية.

- وطبع في بيروت على النسق نفسه بتحقيق خليل الميس: نشر: دار القلم، الطبعة الأولى، ولم تسجّل فيه سنة الطبع.

٣. «سراج الطريق»، كتاب في التصوّف باللغة الفارسية في خمسين باباً، توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السلطانية برقم: (٥١٣٧)، وذكر في مقدّمته أنّه كتبه سنة

أربع وثمانين وتسعمائة<sup>(١)</sup>، وسجّل الناسخ تاريخ نسخها سنة (١٢١٨هـ)، وقد طبع في إيران مرّتين.

٤- (رياض الخلود)، كتاب باللغة الفارسية في الأدب والقصص والمواعظ، رتبها على ثمانية أبواب تشبّها بأبواب الجنّة، على نهج كتاب «گلستان» للشيخ مصلح الدين سعدي الشيرازي (ت ٦٩١هـ).

توجد نسخة مخطوطة منه في مكتبة أوقاف السليمانية برقم (٢٧٢٩١)، وفيها تاريخ تأليفه، وهو سنة (٩٨٩هـ)، وتاريخ نسخها سنة (١٢٢٤هـ) وطبع في إيران.

٥- «سراج التاريخ»، باللغة الفارسية، وكما يبدو من اسمه كتاب تأريخ يبيّن النهضة الإسلامية وحيّة الرسول الكريم ﷺ من ولادته إلى وفاته، والفتوحات الإسلامية، ويحتوي على مطالب مفيدة عن المناطق والإمارات الكردية إلى القرن السابع الهجري<sup>(٢)</sup>.

٦- منظومة في مدح الرسول الكريم ﷺ باللغة الفارسية باسم (آفتاب)، أي: الشمس، مؤلّفة من (٢٨) قصيدة

بعدد حروف الهجاء، الأبيات محبوكة الطرفين، أي: كلّ بيت يتدئ بحرف من حروف الهجاء وينتهي بالحرف نفسها.

فالقصيد الأولى تتدئ أبياتها بالحرف (الف) وتنتهي بها، والقصيد الثانية تتدئ وتنتهي أبياتها بالحرف (ب)، وهكذا.

كانت أمثال هذه المنظومات تقرأ على لحن تواشيح، وتحفظ للمشاعرة التي كانت دائرة في مجالس الطلبة في أيام العطل أو لياليها ترفيها للنفوس، وتشجيداً للأذهان، واختباراً لقوّة الحفظ.

(١) سراج الطريق، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ) الناشر: مطبعة (قائم) - سنج (ص ١٢).

(٢) ينظر: بيوگرافی ملا أبوبکر مصنف، الصحيفة (٤).

يقول في القصيدة الأولى منها:

آفتاب رخ تو نور هدی      طلعت شرح نصّ (کَرَمنا)  
افتاده به خاک درگاهت      جبهه ساکنان أرض وسما  
آدم ار دم زمهر تو نزدی      کی زدی دم ز (عَلَم الأسما)  
از همه کائنات مقصودی      گفت: (لولاک) قادر دانا  
آیت شرح صورتت (یاسین)      کاشف سرّ سیرت (طاها)  
ابروان تو (قاب قوسین) ند      رمزی از قرب تُست (أو أدنی)

ثم يُکرّر عقب کل قصيدة:

یا نبی ﷺ ردّ مکن بضاعت ما      سعی فرمای در شفاعت ما<sup>(۱)</sup>

وترجمتها: شمس وجهک نور الهدایة، مُحِیّاک شرح لنصّ (کَرَمنا).

واقعون على تراب بابک ساکنان الأرض والسماء.

لوم لم یذكر آدم محبتک - کیف کان ینال (عَلَم الأسماء)؟

مقصود من جمیع الکائنات، قال لك القادر الحکیم: (لولاک).

علامة على انشراح وجهک (یس)، کاشف لسرّ خلقتک (طه)

(قاب قوسین) وصف حاجیک، (أو أدنی) رمز لقربک.

یا رسول الله ﷺ لاتردّ بضاعتنا، وتفضل بالاجتهاد في الشفاعت لنا.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المحققين شكّ في نسبة هذه المنظومة إلى الشيخ ابن هداية، ويرى أنه من نظم الشيخ حسن المولان آبادي، ولكن المهتمين بالسيرة الذاتية لابن هداية من أسرته مصرّون على نسبتها إليه.

(۱) الرسالة المطبوعة في انتشارات کردستان - ستنج - ایران، المتضمنة لمنظومتين: ۱- (آفتاب عالم و نور خدا)، و ۲- (أي شدة مخلوق ز نور خدا) المنظومتان كلاهما باللغة الفارسية، الأولى ينسب للشيخ أبي بكر المصنف، والثانية للشيخ معروف النودهي، الطبعة الأولى (۱۳۷۷ هـ.ش)، وتوجد الأبيات في الصحيفة (۸) منها.

٧. «تذكرة السلاطين»، كتاب ذكر فيه أحوال سلاطين منطقة «هه ورامان»، ولم يبق الآن عنه إلا اسمه، ولكن نقل عنه كاتبان:

أحدهما: الملا عبدالله «شهيدا» في كتابه: «تاريخ جديد اورامان» باللغة الفارسية، واعتبره مصدر كتابه الأساسي، وعده من مؤلفات ابن هداية، ودليلا على سعة معرفته الدقيقة بتاريخ المنطقة من لدن عصر «بهمن» بن «إسفنديار».

والثاني: مظفر البهمن سلطاني، في مقدمة كتاب في تاريخ (هه ورامان)، ذكر الكتاب المذكور وقال: «إن الخائنين النفعيين باعوا الكتاب المذكور لأحد عملاء بريطانيا مقابل مبلغ كبير من المال.»<sup>(١)</sup>

٨. كتاب: «أسماء الرجال الناقلين عن الشافعي والمنسوبين إليه»، مخطوطة موجودة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٦١٦٤)، نقل عنه عمر رضا كحالة في كتابه: «معجم المؤلفين» في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال: في هامش ترجمة أبي إسحاق المروزي (٤/١)، وفي بيان مصادر ترجمة الخطيب البغدادي (٣/٢).

وطبق المعلومات التي حصلت عليها من المكتبة الظاهرية بدمشق: يوجد هذا الكتاب في مجموعة خطية برقم (٦١٦٤)، عدد صفحاتها: (٧٠) صحيفة، القياس: (١٥×٢٠) سم، عدد الأسطر: (٢٥)، النسخ: أبو بكر بن حسين الحسيني العلوي، تاريخ النسخ: (٩٧١هـ)، أي: إنّ هذه النسخة قد نسخت في عصر المؤلف، الخط: نسخي، البداية: رسالة بعنوان: «أسماء الرجال الناقلين عن الشافعي وأسماء كتبهم»، (٢٢) صحيفة، وفي نهاية المجموعة: كتاب: «طبقات الشافعية»، أو: «طبقات المصنف»، (٤٨) صحيفة. ٩. رسالة صغيرة في علم الحساب، توجد نسخة مخطوطة منه في الدار الوطنية

(١) ينظر كتاب: «تاريخ جديد اورامان» باللغة الفارسية تأليف مظفر البهمن سلطاني، (كاتب معاصر) الطبعة الأولى ١٣٨٦ (هـ.ش-١٤٢٨هـ.ق)- طهران، ولم أحصل على كتاب الملا عبدالله شهيدا، وإنما نقلت المعلومات المأخوذة منه عن: بيوگرافی ملا ابوبکر مصنف، (ص ٤)، وسبق أن أشرنا إلى أنه: قد تعرضت المنطقة الكردية إلى حملات خبيثة تصيرية، من أساليبها تغير الأكراد من الإسلام بتشويه تاريخه، ونهب المخطوطات التي تحتوي على الحقائق التاريخية، ودس مخطوطات مزورة تتضمن تشويه ماضي الأمة الإسلامية، ومن المؤسف أن منفذي هذه الحملات الخبيثة خطوا خطوات مخزية.



للمخطوطات - بغداد، برقم (٢٢٩٠٥ / ١)، ناسخه: عبد العزيز بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز البردرشي الباني، تاريخ النسخ: (١٢٩٦ هـ)، ومكان النسخ هو مدينة (سابلاغ) = مهاباد الحالية.

١٠- وأخيراً حصل الشيخ محمد على القرداغي الخبير في المخطوطات على اسم مؤلف آخر للشيخ أبي بكر المصنف باسم «الدرر اللامعة في إشكال بعض الآيات الساطعة» في فهرس مخطوطات علوم القرآن في مكتبات العراق، تأليف أسامة، رقم المخطوطة: (٧١٦٣) ضمن مجموعة وهي الرقم الأول منها، وهي (٢٠٤) ورقة، وأخبرني بذلك مشكوراً.

ولم أجد بعد بحث كثير إلا هذه المجموعة من كتبه، ومن نتائج أفكاره، وهي وإن دلت على غزارة علمه وصفاء قريحته فلا أظن أنها كل ما كتبه، فصيته المشهور وتلقيه عند الجميع بالمصنف يدلان على وجود كتب ونتائج أخرى له، وقد تُبديها الأيام إن شاء الله تعالى بجهود المخلصين واهتمام الخيِّرين.

وما قمت به مع زملائي مع ندرة الوسائل وقلة الخبرة يؤمل منه أن يكون باعثاً لذوي الهمم العالية والمواهب الوفيرة على إكمال النقص وإتمام المشروع.





## منهجه في تأليف الوضوح وما يؤخذ عليه

منهجه:

منهج المؤلفين إنما يعرفه بدقة أمثالهم، ولسنا من أمثال أبي بكر المصنف، ولكن توجد سمات بارزة يدركها الكثيرون، وحسب ما أدركته فإن منهج المؤلف في هذا الشرح يمتاز بهذه الأمور:

١- يأتي بمتن المحرّر جملة جملة، بعد ذكر مقدّمة لها إن اقتضى الأمر، وإذا كان في العبارة إيهام ذكره ورفع.

٢- يبيّن المعاني اللغويّة أولاً، ثم المعاني الاصطلاحية للمفردات المستجدة.

٣- يأتي بالاعتراض على الموضوع، وأحياناً ينقله عن مصدر، ثم يردّ هو عليه.<sup>(١)</sup>

٤- يستعمل رموز العلماء القدامى ومصطلحاتهم مثل: تأمل، وفتأمل، وفليتأمل، وتدبّر، للإشارة إلى دقة المقام وضعف الجواب وقوته، وقد فكرت فيها فعجزت عن إدراك كثير مما أشار إليه بها، وظهر لي بعض منه.

٥- من المصطلحات التي استعملها في الترجيح: "وهو الأصحّ الأقوى المختار"،<sup>(٢)</sup> وذلك صيغة ترجيح لم أره لغيره.

(١) كما في (ص ٨٥) من رسالة الماجستير.

(٢) كما في (ص ١٩٥) من رسالة الماجستير.

٦. ينقل آراء العلماء في مواضع ويؤيدها أحيانا، ويردّ عليها أحيانا، وأحيانا ينقل الرد عليها، وهو منصف في كلّ ذلك لا يبدو عليه تعصّب لمذهب.<sup>(١)</sup>

٧. يرشد إلى ما يجمع بين المذاهب ويقول: خروجا من الخلاف مثلا كما في الخلاف في نية رفع الحدث أو استباحة مفتقر إلى طهر لدائم الحدث، وفي المقدار الواجب مسحه من الرأس، وفي وجوب الموالة في الوضوء.<sup>(٢)</sup>

٨. يوفق بين الآراء والنقول المختلفة في المذهب كما في نقل جواز الاستنجاء بالمقابس وعدم جوازه عن الشافعي.<sup>(٣)</sup>

٩. تارة ينقل الآراء ويسكت عنها: من هذا النوع الأخير ما ينقله عن صاحب الإرشاد في الردّ على الإمام النووي قوله: "إنّ دعوات الأعضاء في الوضوء لا أصل لها"، ونصّه: "واعترض عليه صاحب الإرشاد بأنّه إذا أراد أنّه لا أصل لها في الأحاديث فكثير من المستحبات كذلك؛ لأنّ بعضها مروى عن الصحابة وبعضها عن التابعين وبعضها عن الأئمة المجتهدين، فيلزم أن لا يكون للكلّ أصل، وإن أراد أنّه لا أصل لها في كلام السلف فهو ممنوع، فيثبت استحبابها."<sup>(٤)</sup>

ثم يسكت عن التأيد أو الردّ.

١٠. يوجد بعد اسم الرسول الكريم ﷺ في أكثر المواضع: "ﷺ" بدل: "ﷺ": فيجوز أن يكون ذلك من منهج الشارح، لما هو شائع من أن الصلاة والسلام متى افترقا اجتماعا ومتى اجتماعا افترقا، ويحتمل أن يكون من النسخ اختصاراً لللفظ.

ووجدت في عبارته لفظ: "عليه الصلاة والسلام" في مسألة جمع الماء المستعمل.

وأحيانا لم يكتب الصلاة والسلام بعد ضمير الرسول الكريم، فيجوز أن يكون ذلك

(١) كما في: (ص ٢٢٨) من رسالة الماجستير قسم التحقيق في الاعتراض على شمول التدفق لمنّي المرأة، وفي (ص ٣٠١) في المسح إلى الكوعين.

(٢) كما في (ص ١٨٢)، و (ص ١٩١)، و (ص ٢٠٧) من رسالة الماجستير على الترتيب.

(٣) كما في: (ص ١٧٢) من رسالة الماجستير.

(٤) كما في: (ص ٢٠٩) من رسالة الماجستير.

منهجه وأن يكون خطأً من النسخ، لكن وجدت: الترضية بعد اسم بعض العلماء، وصيغة الترحيم بعد اسم بعض الصحابة، والظاهر أن ذلك خطأً من النسخ.

١١- يستعمل تبعاً لمؤلف المحرر لفظة «الكتاب» لمجاميع مترابطة من مسائل الفقه، ويقسمها إلى فصول لا إلى أبواب، ولا يعنون المجموعة الأولى من مسائل الكتاب هذا بلفظة: «فصل».

١٢- له مصطلح مثير للنشاط باعث على الاستطلاع، وهو أنه إذا وصل إلى المسألة الأخيرة قبل الفصل الجديد أو الموضوع الجديد يبدأ المسألة بقوله: «خاتمة»، وكأنه خطيب يجتذ نشاط السامعين، أو مدرّس يشحذ هم الطلبة.

١٣- يستعمل بعد إمّا التي للتقسيم تارةً «إمّا»، وهو استعمال شائع، وتارةً «أو»، وهو جائز غير شائع.<sup>(١)</sup>

١٤- في التعاريف اللغوية والاصطلاحية يؤخر لفظتي: «لغة»، و«شرعاً» عن التعريف، إذا لم يسبقهما لفظة: «في»، بينما يقدّمهما عليه أحياناً، فمثلاً: يقول في تعريف الطهارة: «والطهارة بالفتح: النظافة والنزاهة عن الأقدار، لغةً، وفي الشرع: عبارة عن رفع الحدث وإزالة النجس وما في معناهما».

ويقول في تعريف الحدث:

«وهو: - وجود الشيء بعد أن لم يكن - لغةً، و- أمر مقدّر قام بأعضاء الشخص يمنع صحة الصلاة وما في معناها - شرعاً».

وأما إذا كانا مسبوقين بلفظ: «في» فيؤخرهما عن التعريف أبداً، فيقول مثلاً في تعريف الغسل:

(١) الشائع في استعمال «إمّا» التي للتقسيم التكرار، وقد يستغنى عن إمّا الثانية بأو. كقراءة من قرأ «وإنا أو إياكم لإما على هدى، أو في ضلال مبین»، وهو في الشعر كثير، كقول الشاعر: وقد شقني أن لا يزال يروعي... خيالك، إما طارقاً، أو مغادياً، وقد يستغنى عنها أيضاً بإن الشرطية، مع لا النافية، كقول الشاعر: فإما أن تكون أخي، بصدق... فأعرف منك غثي، من سميني. وإلا فأطرحني واتخذني... عدواً أنقيك وتثقيني. ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٤ أو ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - مطبعة جامعة قار يونس (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م)، والجنى الداني في حروف المعاني، لابن أمّ قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، (١/ ٩٠).

”الغسل في اللغة: سيلان الماء على الشيء، وفي الشرع: ما يأتي“<sup>(١)</sup>.

١٥- يبيّن محلّ الخلاف ويحرّر محلّ النزاع عند الخلاف في مسألة، مثلاً كما في نقض الوضوء بمسّ فرج آدمي<sup>(٢)</sup>، وفي طهورية الماء المستعمل في فرض الطهارة،<sup>(٣)</sup> وفي قيام غسل الرأس مقام مسحه في الوضوء.<sup>(٤)</sup>

١٦- يؤصّل المسائل الخلافية، أي: يبين المسائل المتفرعة عن المسائل المختلف فيها، مثلاً كما في الخلاف في اتّخاذ الإناء المصنوع من الذهب والفضة،<sup>(٥)</sup> وفي انتقاض الوضوء بالخارج من الثقبّة المفتحة تحت المعدة أو فوقها.<sup>(٦)</sup>

١٧- في بيان أوجه الخلاف إذا كان الخلاف الضعيف مقابلاً للقول الجديد فيعبر عنه بـ«والقديم»، كما في بيان مقابل قول الرافعي: فالمستعمل ليس بطهور على الجديد، وفي بيان مقابل الجديد في تحريم الإناء المتّخذ من الذهب والفضة.<sup>(٧)</sup>

وإذا كان مقابلاً للأصحّ أو الظاهر أو الأظهر فيعبر عنه بـ«والثاني» كما في بيان مقابل قول الرافعي: ”وكذا إن طرح فيه حصّ أو تراب ولم يوجد التغير لم يطهر في أصحّ الوجهين“.<sup>(٨)</sup>

وإذا كان هناك قول آخر فيعبر عنه بـ«والثالث» كما في الخلاف في طهورية الماء المستعمل في وضوء الحنفي الذي لا يعتقد وجوب النية في الوضوء.<sup>(٩)</sup>

١٨- في كثير من المواضع لا يؤثّر الفعل إذا كان الفاعل مؤثّراً غير حقيقي، مثل:

(١) ينظر: الصحيفة: (٢٢١) من رسالة الماجستير.

(٢) ينظر: الصحيفة: (١٥١) من رسالة الماجستير.

(٣) ينظر: الصحيفة: (١١١) من رسالة الماجستير.

(٤) ينظر الصحيفة: (١٩٢) من رسالة الماجستير.

(٥) ينظر: الصيفة: (١٣٧) من رسالة الماجستير.

(٦) ينظر: الصيفة: (١٤٤) من رسالة الماجستير.

(٧) في (ص ١١١) من رسالة الماجستير. و(ص ١٣٦) منها.

(٨) ينظر: الصحيفة: (١٢٠) من رسالة الماجستير.

(٩) الفقرات الثلاث الأخيرة (١٥ و ١٦ و ١٧) أفادنيها أحد الفضلاء من أعضاء لجنة المناقشة الدكتور ظاهر

”يعود الطهارة“ و”لا يعود الطهارة“، ولا محذور في ذلك نحوياً، ويجوز أن يكون من النسخ، إلا إن ورود ذلك بكثرة وفي النسخ التي حصلت عليها يقوِّي كونه منهجاً للشيخ المصنف، وإن كان ورود الأخطاء النحوية الظاهرة المتفق على كونها خلاف قواعد النحو في تلك النسخ بكثرة يقوِّي كونه من النسخ.

١٩. يذكر بمناسبة المقام ما شاهده من لطائف الوقائع وعجائبها، أو سمعه من أناس موثوقين.<sup>(١)</sup>

### ما يؤخذ عليه:

مع كل المزايا التي يحتوي عليها هذا الشرح فهو من أعمال البشر فلا يخلو من أمور كان الأولى غيرها، ومنها:

١- ينقل المسائل عن الكتب بدون ذكر مؤلفيها، وينقل عن المؤلفين بدون ذكر الكتب، ويذكر أسماء الأعلام بدون كنية أو شهرة، أو يذكر شهرة بدون ذكر ما يعينها، وكثيراً ما يشترك اثنان أو أكثر في اسم أو كنية أو شهرة، وذلك يجعل عمل التحقيق والتوثيق صعباً عسيراً.

٢- يذكر متون الأحاديث أحياناً رواية بالمعنى، فيجد الباحث صعوبة في تحريجها، كما في الحديث المروي في كتاب التيمم مثلاً، بلفظ: ”يكفيك التراب“، والموجود في كتب متون الحديث غيره، مثل: ”إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشَرَ سِنِينَ“.<sup>(٢)</sup>

٣- كذلك ينقل عن المصادر والعلماء بالمعنى: ولا يتقيد بلفظ الكتاب الذي ينقل عنه، وذلك يجعل البحث عن المواضيع في مصادرهما صعباً: مثلاً ينقل عن العزيز<sup>(٣)</sup>: ”أن الماء المستعمل ماء مطلق منع من استعماله تعبداً، والذي فيه: ”أن المستعمل مطلق“، ولكن من الجائز أن ذلك كان موجوداً في نسخته.

(١) منها ما حكاه في الوضوح في باب الغصب فصل: وطء الجارية المغصوبة عن علم بالتحريم يوجب الحد...

(٢) كما في الصحيفة: (٣١٨) من رسالة الماجستير.

(٣) كما في الصحيفة: (٩٥) من رسالة الماجستير.

٤- ينقل المواضيع غالباً بدون ذكر لفظ: "انتهى" وأمثاله كما هو المتعارف، فلا تعرف نهاية كلام المنقول عنه، ويزيد صعوبة التحقيق عدم الحصول على المصدر الذي نقل عنه أحياناً، أو عدم ذكر الشارح له أحياناً.

٥- ينقل عن المتقدمين أموراً لا دليل عليها مما ليس من المسائل الفقهية، فيبني عليها المسائل تارةً، ويسكت عنها تارةً أخرى، أو يعلّق عليها بما يتضمّن التسليم بها.

فمثلاً: ينقل بصيغة التمرّض: "قيل: إنّما ألحق الجراد بالسّمك لأنّه مخلوق من بيض السّمك، فإن السّمك يضعه عند الشطوط، فلمّا كانت السنة غير مطيرة لم يبلغ الماء إليه، فلم يضيّعه الله، فيخلق منه الجراد" (١)، ثم يعقّب عليه فيقول: "وهذا من بدائع قدرته" (٢) ومثلاً: ينقل عن القاموس: "السّلق: المرأة التي تحيض في الدبر!"

فيبني على المسألة: هل يجوز للزوج غشيانها أو لا؟ (٣)

٦- يضع عناوين لمواضيع تأتي ضمن شرحه، ويهمل وضع العنوان لمواضيع مهمّة في شرحه وفي المحرر.

٧- يستعمل "وأفتى به" في مسائل ذكره مؤلّف كتاب فقهيّ في مؤلّفه بدون سبق سؤال، فمثلاً: يقول عن الإمام الشافعيّ رحمه الله: "وصنف الكتب الجديدة، وأفتى بها" (٤)

ويقول مثلاً في مبحث نية الوضوء: "ويجب استحضار قصد فعل الوضوء..." وأفتى به الشيخ ابن حجر (٥)، وتلك المسألة لا توجد في فتاواه، وإنّما في فتح الجواد بشرح الإرشاد من مؤلّفاته.

ومحلّ النظر أنّ الفتوى والفتيا - كما هو معلوم - عبارتان عن ذكر الحكم المسؤول عنه للسائل (٥).

(١) (ص ٢٤٣) من رسالة الماجستير.

(٢) (ص ٣٥٨) من رسالة الماجستير.

(٣) في (ص ١١٥) من رسالة الماجستير.

(٤) في: الصحيفة: (١٨٢) من رسالة الماجستير.

(٥) التعاريف (١/ ٥٥٠).



وهذه المأخذ لا تقلل من علو قدر الشيخ الشارح ولا تحط من قيمة الكتاب، وخاصة إذا لوحظ عصر التأليف ومكانه، وما كان عند المؤلف من إمكانيات، ولا سيما في اصطلاحه، فكما قال العلماء: "لا مشاحة في الاصطلاح"، فجزاه الله خير الجزاء.

\*\*\*



## نبذة مما كتب عنه

• ذكره اسماعيل باشا البغدادي الباباني فقال:

الكوراني: السيّد أبو بكر محمد ابن السيّد هداية الله الحسينيّ الكورانيّ الشاهوي الكرديّ الشافعيّ الشهير بالمصنّف، ولد سنة (٩٠٩)، وتوفي سنة (٩٩٩) تسع وتسعين وتسعمائة.

له من التصانيف: «رياض الخلود»، فارسيّ في تصوّف والأخلاق، في مجلّد. «سراج الطريق»، فارسيّ في تصوّف. «الوضوح» في شرح المحرّر للقزويني، من فروع الشافعية، ثلاث مجلّدات.

وذكره علي أكبر دهخدا<sup>(١)</sup>، فقال:

«أبوبكر الكورانيّ» ابن هداية الله، أحد العلماء الإيرانيين من القوم الأكراد. ملقب بالمصنّف. له شرح المحرّر في الفقه، وتأليف آخر باللغة الفارسية. إ.هـ. وهذا الكلام يدلّ على كثرة تأليفاته باللغة الفارسية.

• وذكره خير الدين الزركلي<sup>(٢)</sup> فقال:

---

(١) عالم إيرانيّ (ت ١٣٤٤ هـ - ش ١٩٦٦ م) له أكبر معجم مطبوع باللغة الفارسية، ذكر ذلك في معجمه: «لغتنامه» الطبعة الثانية (١٣٧٧ هـ - ش ١٩٩٩ م)، الناشر: جامعة طهران، (١/ ٥٩٩).

(٢) مؤلّف كتاب الأعلام، قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين (ت ١٣٩٧ هـ).

”المصنّف (١٠٠٠-١٠١٤ هـ = ١٦٠٥-١٦٠٠ م) أبو بكر بن هداية الله المريواني (الكوّراني) الكردي: من فقهاء الشافعية ومؤرّخيهم، لقّب بالمصنّف؛ لكثرة تصانيفه، أقام مدةً بالمدينة المنورة، وتوفّي بقرية (جّور) في (مريوان) الكردستانية الإيرانية، من كتبه: (طبقات الشافعية - ط) يعرف بطبقات المصنّف، و (شرح المحرّر) ثلاث مجلّدات/ فقه، وله كتب بالفارسية: منها: (سراج الطريق)، و (رياض الخلود)“.

• وذكره المحبّي<sup>(١)</sup> فقال:

”السيد أبو بكر بن السيد هداية الله الحسيني «الكوّراني» الكردي المشهور بالمصنّف، ذكره الأستاذ الكبير العالم العلم، ابراهيم بن حسن الكردي - نزيل المدينة المنورة - في كتابه: «الأمم لإيقاظ الهمم» في ترجمة المشائخ الذين روى عنهم، فقال: إمام علامة له مؤلفات كثيرة، منها شرح المحرّر في الفقه في ثلاث مجلّدات انتفع به أهل تلك البلاد، وله كتابان بالفارسية: أحدهما: «سراج الطريق» يشتمل على خمسين باباً، والآخر: «رياض الخلود»، ويشتمل على ثمانية أبواب، وكان من أولياء الله تعالى، كثير الاجتماع بالخضر - على نبينا وعليه السلام -، وعن أخذ عنه وعليه تخرّج ولده الملا عبد الكريم شيخ الملا ابراهيم المذكور، وكانت وفاته في سنة أربع عشرة بعد الألف رحمه الله تعالى“.<sup>(٢)</sup>

وفي الختام اسجّل قصيدة رثاء باللغة الكردية، وجدها الباحث المنقّب: الشيخ محمد علي القرداغي في مخطوطات الدار الوطنية برقم (١٦٢٩)، لشاعر مجهول، ويقول الشيخ محمد علي: تاريخ نظمها يعود إلى أكثر من أربعمئة سنة، كما أنّ تاريخ نسخها يعود إلى أكثر من ثلاثمئة سنة، وقد نشرها في مقال له في مجلة (رهنگين)<sup>(٣)</sup>. كما سجّلها في كتابه: «بووژاندنه وهی میزوی زانیانی کورد» أي: إحياء تاريخ العلماء الكرد.<sup>(٤)</sup>

(١) محمد الأمين بن فضل الله الحنفي الحموي الأصل، صاحب كتاب خلاصة الأثر في تراجم أعيان القرن الحادي عشر جمع فيها تراجم (١٨٢٩) شخصاً من مشاهير القرن الحادي عشر، توفي سنة (١١١١ هـ). ينظر: اكتفاء القنوع بيا هو مطبوع: (٣٠٧/٢)، وهدية العارفين: (١/١٠٤ و٣٦٦).

(٢) ينظر: هدية العارفين، (٢/٨٤)، والأعلام (٢/٧١)، وخلاصة الأثر (١/٧٠).

(٣) مجلة «رهنگین» العدد (٤٨).

(٤) «بووژاندنه وهی میزوی زانیانی کورد له ڕینگێ دهستخهت کاتیانهوه» باللغة الكوردية (٣/٢٠٧-٢٠٩).

وهذا نصُّها:

ياران. په‌ی دنیا، یاران. په‌ی دنیا  
 چه‌یف موده‌ر ريسان دوکان هؤر چنیا  
 نه مانگ شهر یفه‌ن نه وه‌قت عیده‌ن  
 به‌یدی بگره‌ومی به‌ فیراق به‌رز  
 که‌سی چؤن که‌رؤ وه‌فا په‌ی دنیا  
 سه‌ید کؤچش کرد قاپی عیلم ژه‌نیا  
 به‌یدی بگره‌ومی شین سه‌یده‌ن  
 هه‌نیش کی مه‌دؤ ته‌فسیر وانان دهرز؟

إلى أن يقول:

فه‌قیان مه‌تم باهی سه‌رده‌وه  
 سه‌ده‌زار مه‌لاش کرد به‌ موده‌ر ریس  
 کؤربام چه‌ دیده (ئینو هیدایه‌ت)  
 مه‌ساییح چه‌نی (ته‌فسیری ئه‌نوار)  
 خه‌زینه‌ی پر گه‌نج خوا به‌رده‌وه  
 جه‌ شام تا شیراز وینه‌ش نه‌بی که‌س  
 وه‌نه‌ش ده‌بی که‌شف چه‌دیس وئایه‌ت  
 گشت نه‌وه‌ر موات به‌ حوکم جه‌بیار

ثم يقول بعد (٦) أبيات:

ماواش به‌هه‌شت بؤ (جنات النعيم)  
 سه‌رده‌نه‌ش عیلم به‌عه‌بدولکه‌ریم

وترجتها:

يا للأصحاب! بالدينا، يا للأصحاب! بالدينا، كيف يثق أحدٌ بالدينا؟  
 يا للأسف! المدرّسون سدّوا حجراتهم، حين رحل السيّد أغلق باب العلم.  
 لا الشهر مباركٌ ولا الوقت عيد، تعالوا نبيك! ماتمّ السيد.  
 تعالوا نبيك بصوت عالٍ، فمن الآن من يدرّس طلاب التفسير؟  
 الطلبة متحسرون، لهم آهات باردة، الكنز المملوء جواهر توفاه الله.  
 جعل مائة ألف من الشيوخ مدرّسين، لم يكن مثله من الشلم إلى (شيراز).  
 عمت عيني، يا (ابن هداية)، كان يكشف عنده الأحاديث والآيات.  
 المصاييح مع تفسير الأنوار، كان يدرّسها كلّهما حفظاً بحكم الجبار.  
 لتكن الجنة مأواه: (جنّات النعيم)، أودع العلم إلى عبد الكريم.

تظهر أهمية هذه الأبيات في أنها تشير إلى مكانة الشيخ المصنف وجهوده، وإلى شعور الناس بعظم مصيبة رحيله، وإلى حلول ابنه الأكبر: الملا عبد الكريم محله في التدريس ونشر العلم.

ويقصد الشاعر بـ«مه سايبح»: كتاب «مصايبح السنة» للبغوي، ويقصد بـ«ته فسير ته نوار»: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، يشير إلى أن مدرسة المصنف كانت تدرّس فيها العلوم الأساسية بجدّ، ومنها: تفسير القرآن الكريم و شروح الحديث الشريف.

## التعريف بكتابه الوضوح ونسخه المخطوطة

اسم الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف.

كتاب الوضوح هذا شرح كتاب المحرّر للرافعي في الفقه الشافعي، من تأليفات الشيخ محمد حسن بن هداية الله الشاهوي، الذي عاش من (٩٠٩هـ) إلى (١٠١٤هـ)، وكان هذا الشرح متداولاً للدراسة في المناطق الكردية، وكانت نسخها الخطية متوفرة، فلما ظهرت الطباعة وانتشرت فيها نُسخُ تحفة المحتاج، لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي مزينة ومذيلة بحواشي عبد الحميد الشرواني وابن قاسم العبادي، ونسخُ إعانة الطالبين، لمحمد شطا الدمياطي، ومغني المحتاج، للخطيب الشريني، وغيرها من كتب الفقه الشافعي، وسهّل الحصول عليها، ولم يُطبع هذا الشرح كما طبعت تلك، اختفى الوضوح من بين الكتب المنهجية المتداولة في المدارس، وبقيت الرغبة في دراستها في ضمائر شيوخنا، وظلّ الحثّ على طبعها على ألسنتهم المباركة، ووصّوا به تلاميذهم قبل وفاتهم، ولكن لم يتحقّق ذلك إلى الآن، وأرجو أن يكون مقبولا لدى علماء العصر وأساتذة الفقه، ويفرح بذلك أرواح شيوخنا رحمهم الله تعالى.

ونسبته إلى الشارح ابن هداية أظهر من الشمس؛ وأشهر من جود حاتم؛ فقد ذكره الشارح في مقدمة الشرح فقال: "وناويا أن أَسْمِيَه بعد إتمامه بـ (الوضوح)، وداعيا أن يسهّل لنا الله أبواب الفتوح".

ويذكره من ضمن مؤلفات الكوراني السيد أبو بكر محمد بن السيد هداية الله الحسيني الكوراني الشاهوي الكردي الشافعي الشهير بالمصنف إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٢/ ٢٦٠) فيقول: "الوضح في شرح المحرر للقزويني من فروع الشافعية ثلاث مجلدات.

ويذكره الكاتبان: علي الرضا قره بلوط - أحمد گوران قره بلوط في فهرسهما الكبير المسمى: معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)» (الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) الناشر: دار العقبة، قيصري - تركيا: (١/ ١٤٣) من مؤلفات أبو بكر بن هداية الله الكوراني المريواني الحسيني الفقيه الشافعي المؤرخ المعروف بالمصنف المتوفى بإيران سنة: (١٠١٤ هـ / ١٦٠٥ م)، وذكره غيرهم من ضمن مؤلفاته، ولم ينسبه أحد إلى غيره.

### نسخ الوضح المخطوطة:

حصلت بعد جهد كثير على خمس عشرة (١٥) نسخة من مخطوطة الوضح وعلى معلومات عنها:

١- النسخة المرقمة (٢٧٢٥) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، اسم الناسخ: الشيخ جامي ابن الشيخ حسين، وقد فرغ الكاتب من نسخه سنة (١١٣٦ هـ)، عدد ورقاتها: (١٧٣) ورقة، مساحة الورقات: ٢٣×٣٢ سم، وفي كل ورقة (٣٣) سطرا، وفي كل سطر أكثر من ثلاثين كلمة غالباً، وهي من النسخة النادرة التي فيها تاريخ النسخ ومقدمة الكتاب كاملة بخط ناسخ الكتاب، وهو الشيخ جامي التكيي القرداغي. ولذلك قدرمزت إليها برقمها.

٢- النسخة المرقمة (٢٧٢٦) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، تاريخ نسخها (١١٠٦ هـ)، ورمزت إليها برقمها في المكتبة.

٣- النسخة المرقمة (٧٧١٢) الموجودة في الدار الوطنية للمخطوطات ببغداد، ويدل ما كتب في الصحيفة الأولى منها على أنها جُلبت من مكتبة أسرة (جلي زاده) في (كويه)، وقد سجّل



على المايكرو فيلم برقم: (١٣٨١)، الناسخ مجهول، عدد ورقاتها: (٢٢٣) ورقة ذات وجهين، أي: (٤٤٦) صحيفة، مساحة الصحيفة: (٢٠×٣٠) سم، عدد الأسطر في كل صحيفة: (٢٧) سطرا، عدد الكلمات (٣٤) كلمة أو أكثر، الخط: نسخي، والصحيفة الأولى والثانية منها تالفتان، وقد جددتا بخط جميل، والصحيفة الثالثة منها رُمت لأن بعضها حُرم، ومع وجود مقدّمة الكتاب في الصّحيفتين المجدّتين وعدم تلف الصحيفة الأخيرة منها، إلا أنّها لم يسجل فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ورمزت إليه برقمها.

٤- النسخة المرقمة: (٣١٧٠) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، فيها من كتاب قسم الفياء والغنيمة إلى أواخر كتاب الشهادات، عدد ورقاتها (١٩٦) ورقة، مخروم الأول والآخر، ليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، بخط جيد وعليها تعليقات مفيدة. ٥- النسخة المرقمة: (٣١٧١) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية، الناسخ مجهول، عدد ورقاتها: (١٧٤) ورقة، وفي كل ورقة (٣٠) سطرا، مساحة كلّ ورقة: ٢٥×٣٠ سم، سقطت منها الصفحة الأولى المتضمنة لمقدّمة الكتاب، وكذلك الصحيفة الأخيرة من المجلّد الأول في محرّمات الإحرام، ولا يعرف تاريخ نسخه، فرمزت إليه برقمها.

٦- النسخة المرقمة: (٣١٧٢) الموجودة في المكتبة نفسها، تاريخ نسخها: (١٢٢٨هـ)، ورمزت إليها برقمها.

٧- النسخة المرقمة: (٣١٧٣) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

الناسخ: عبدالعزيز الحسيني. تاريخ النسخ: (١٢٥١هـ).

عدد صفحاتها: (٥٣٢) صحيفة. قياس الصفحات: ٢٢×٣٤ سم.

عدد الأسطر: (٣٠) سطرا في كل صحيفة. التسلسل: (٦٦/٧).

تبدأ من كتاب النكاح وفيها من كتاب النكاح إلى نهاية كتاب الوضوح<sup>(١)</sup>.

رمزت إليها برقمها في مكتبة أوقاف السليمانية.

٥- النسخة المرقمة (٣٢٨٠٨) الموجودة في المركز الوطني للمخطوطات.

(١) ينظر: فهارس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السليمانية (١٠٣/٥).

الناسخ: ابراهيم بن عيسى بن سليمان المشهور بسكو، تاريخ النسخ: (١٠٤٣هـ).  
عدد الصفحات: (٢٤٤) = (٤٨٨) صحيفة. عدد الأسطر: في كل صحيفة (٢٥) سطرا تقريبا.  
تبدأ المخطوطة من كتاب النفقات إلى نهاية الوضوح. رمزت إليها في هذا التحقيق برقمها في الدار الوطنية.

وهي نسخة مفيدة مهمة حيث إن الفاصل بين وفاة الشارح ونسخ الكتاب هو (٢٩) سنة؛ لأن تاريخ وفاته هو سنة (١٠١٤هـ)، وتاريخ نسخها: (١٠٤٣هـ)، والأخطاء والسقطات فيها أقل من النسخ الأخرى، وكان أكثر دقة في النسخ، وخطه أجود من أكثر النسخ الأخرى نسبيا.

٦- النسخة المرقمة: (٢٤٧٤٠) الموجودة في المركز الوطني للمخطوطات ببغداد.

الناسخ: سمى نفسه فلان ابن شيخ مصطفى ابن شيخ عيوضي. تاريخ النسخ: (١١٣٦).  
عدد الأسطر: (٣٣) سطرا في كل صحيفة.

تبدأ من كتاب الجراح وتنتهي بباب إلحاق القائف.

لم أتأكد من عدد أوراقها: لعدم ترقيمها<sup>(١)</sup>.

ورمزت إليها برقمها في الدار الوطنية

٧- النسخة الموجودة في مكتبة استنساخ سوران في أربيل المصورة من نسخة مكتبة الشيخ إسماعيل في أربيل، وقد تلف أوراق منها من بداية المجلد الأول، ومن بداية المجلد الأخير ومن نهايته.

الناسخ وتاريخ النسخ مجهولان نظرا لتلف صحائف من أول المجلد ومن آخره، تاريخ نسخ المجلد الثاني منها هو سنة: (١٠٦٣هـ).

تبدأ من كتاب الإيلاء، وتنتهي في كتاب العتق، عدد الصحائف الموجودة: (٤١٠).

عدد الأسطر في كل صحيفة: (٢٦) سطرا.

(١) لم أحصل في المركز الوطني على فهرس مفصل لمخطوطات الوضوح، وأدلت في جمع بعض المعلومات عنها على مشاهدتي شخصيا، ولا يفوتني هنا الشكر والدعاء للقائمين على إدارة المركز جزاهم الله خيرا.

٨- النسخة المرقمة (٢٥٣٤٢) الموجودة في الدار الوطنية للمخطوطات ببغداد، تبدأ من كتاب البيع وفيه إلى نهاية كتاب الوديعة، مخروم الأول والآخر، وليس فيها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، وعدد ورقاتها (١٧٤) ورقة.

٩- نسخة بخط شيخي السيد عارف الخورمالي موجودة في مكتبة عائلته.

الناسخ: شيخي السيد عارف (ت: ١٩٧٥م).

قياس الصفحات: ٢٠×٣٣ سم.

عدد الأسطر في كل صحيفة: (١٨) سطرا. فيها كتاب الوضوح كاملاً في أحد عشر مجلدا. قابل شيخي نسخته على نسخ لا يذكرها ولا يذكر أماكن وجودها، وتوجد في بعض المواضع مقابلة نسختين وثلاث نسخ، مما يدل على حصوله على أكثر من نسخة ولو لمجلد واحد، وعلّق عليها تعليقات اقتبسها من تحفة المحتاج لابن حجر ونهاية المحتاج للرملي وكتب فقهية أخرى أو من بنات أفكاره، وهذه النسخة وإن لم تكن قديمة قدم النسخ الأخرى ولكنها أفادتني في تصحيح بعض الأخطاء وفي قراءة بعض الكلمات المستعصية وفي إثبات بعض اللفظات والمقاطع الساقطة من بعض النسخ، ولكنها مع ذلك مليئة بالسقطات، كتب شيخي في نهاية كتاب قسم الصدقات أنه حصل على أجزاء الوضوح غير مرتبة، فنسخ ربع العبادات بعد نسخ الأرباع الثلاثة الأخرى، وتبلغ مجلدات هذه المخطوطة أحد عشر مجلداً متوسط الحجم.

آخرتها نظراً لعدم قدم تاريخ نسخها، وإلا فهي أحسن من سابقتها.

انتهى من نسخها في الخمسينات من القرن الماضي الميلادي، ثم اشتغل بالتعليق عليها إلى أن انتقل إلى رحمة الله في: (٢/ ١٢ / ١٩٧٥م).<sup>(١)</sup>

وهذه النسخ كلها مع نفاسة بعضها وندرته عندنا لا تخلو عن الخلل والنقص، فأردت أن أختار في عباراتها عند الاختلاف ما يظهر أنه الأوفق بالمقام، والأقرب إلى

(١) المعلومات عن نسخة شيخي نتائج مشاهدتي الشخصية للنسخ في مكتبة عائلة الشيخ، أو مأخوذة من المقابلة الشخصية لنجله السيد طيب السيد عارف جزاه الله خيراً وكان عوناً له كما كان عوناً لي في هذا التحقيق.

مراد المصنف، مع الإشارة إلى وجود تفاوت النسخ بهذين القوسين: [ ].

١٠- نسخة أخرى في مكتبة شيخي السيد عارف، ضاعت من بداية المجلد الأول أكثر من (٩) ورقات، وورقات آخر من نهايته من أواخر كتاب الزكاة، الناسخ مجهول، لتلف أواخر المجلدات الثلاث وبداياتها، فلم تفدني هاتان النسختان في التحقيق، ولا سيما أن الأخطاء في نسخة أربيل هي ما في النسخ الأخرى التي وجدتها وأكثر منه.

١١ و ١٢- وقد حصلت على صورة نسختين نادرتين أهداهما إلي الدكتور محمد العبدلي من مهباد جزاه الله خيراً ووفقه، وهما موجودتان في مكتبة قم الإيرانية، إحداهما برقم (١٢٠) تبدأ من كتاب النكاح وتنتهي بنهاية كتاب النفقات، وتحتوي على قرابة (١٥٥) ورقة بخط جيد جداً ليس فيها اسم الناسخ وفي نهايتها: تم الربع الثالث من كتاب الوضوح.. وحسن توفيقه ويليه ربع الرابع إلى آخر الكتاب في غرة ربيع الأول سنة سبع وألف، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، والظاهر أنه من عبارة الشارح وليس الناسخ.

والنسخة الأخرى من مكتبة قم أيضاً لم يسجل عليها رقم، وفيها من كتاب الجراح إلى نهاية كتاب الوضوح، تاريخ نسخه (١١١٣)، ولم يسجل فيها اسم الناسخ، وتحتوي على (٢٠٤) ورقة بخط جيد جداً.

١٣- وحصلت على صورة نسخة أخرى نادرة من مكتبة أسرة الشيخ عبد الله الذليلاني في منطقة بيرانشهر (خان) الإيرانية بوساطة الشيخ السيد سليمان مدير المدرسة العلوم الشرعية في بيرانشهر جزاه الله وورثة الشيخ عبد الله خيراً، وفيها ما يشبه شرح مقدمة المحرر للشارح، وليس فيها مقدمة الوضوح.

١٤- وحصلت على النسخة المرقمة (٦٥٦) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية وكانت في القديم من كتب مكتبة بيارة، ولكنها لم تجد نفعاً كثيراً بسبب رداءة الصورة.

١٥- وكانت توجد في مكتبة الخال خمس مجلدات من كتاب الوضوح، ذكرها القاضي محمد الخال الراحل في مقال في مجلة المجمع العلمي الكردي، العدد الأول السنة الأولى: (ص ٦٤٨-٦٤٩)، وقد وجدت أرقام ثلاث نسخ منها في فهارس مكتبة

أوقاف السليمانية، حيث كانت المخطوطات المذكورة كلّها مودعة في مكتبة الأوقاف لمدة، ولا أدري كيف استُردت إلى مكتبة الخال؟ وتلك الأرقام هي: (ب ٩/١٠٠)، و(ب ٩/١٠١)، و(د/٥٩).

وأخيرا أخفى ورثته المجلدات إلا واحدة منها رُدّت إلى مكتبة أوقاف السليمانية وقد حصلتُ على صورتها وأفادتنني كثيرا في تصحيح العبارات وإثبات سقطات النسخ الأخرى، وقد رمزت إليها بحرف الحاء أو بالخال.

هذا، وتوجد نسخ أخرى من كتاب الوضوح، وهي الأرقام (٢٩٦٦٦)، و(٣٦١٢٨)، و(٢٢٩٢٧)، في الدار الوطنية للمخطوطات، والرقم ص (٨٢٢) س (٤٢٧) في المكتبة القادرية ببغداد.

ومن الجدير بالذكر أن نسخ الوضوح بعضها مرتّبة في أربعة مجلدات على حسب أرباع الفقه عند الشافعية: العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، والحدود والدعوى والبيّنات والأفضية، وبعضها مرتّبة في ثلاثة مجلدات: المجلد الأول للعبادات، والمجلدان الآخران لبقية أبواب الفقه.

وفي كل الأحوال فكتاب الفرائض غير مدرج في المجلدات هذه، بل مكتوب في مجلد آخر لوحده، إلا في النسخة المرقمة (٣١٧٢) الموجودة في مكتبة أوقاف السليمانية.

وتوجد ثلاث نسخ سواها من كتاب الفرائض نسخت منفردة عن الوضوح:

إحداها: محفوظة في مكتبة جامعة صلاح الدين برقم (١٣١) الصحيفة الأولى منها ساقطة، وفي الصحيفة الأخيرة ذكر تاريخ النسخ سنة (١٠٥٩) من الهجرة النبوية، وإذا كان هذا التاريخ صحيحا فسيكون الناسخ قد نسخته بعد خمس وأربعين سنة من وفاة الشارح، فهي أقرب النسخة المتوفرة إلى عصر الشارح، وقد شُطب اسمُ الناسخ. والثانية: مأخوذة من مكتبة السيد نعمان الحسيني في مدينة سنندج قام بنشرها السيد محمد المصنفي رحمه الله تعالى الذي كان من سلالة الشارح كان ينشرها ليقوم أحد بطبعها، ليس عليها تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ، مع أنها مكتوبة بخط جميل وقليلة الأخطاء.

والثالثة: موجودة في مكتبة أوقاف السليمانية ضمن مجموعة برقم (٢٦٧٥-٢٦٧٨) عدد الورقات (٦١) من القطع الصغير، اسم الناسخ حيدر بن محمد بن سليمان بن رسول بن علي بن حسين المشهور بسلكي، ليس عليه تاريخ النسخ ولا اسم الناسخ.

### قيمه العلميه

حينما كنّا طلاب علم كنا نسمع من شيوخنا إبداء التحسّر على عدم طبع كتاب الوضوح، فنشأ في ذهن كثير منّا حبّ هذا الكتاب والرغبة في قراءته، أو في السعي لطبعه، من هؤلاء الشيخ محمد الخال قاضي السليمانية في الستينات من القرن الميلادي الماضي، والمتوفى في الثمانينات منه، حيث كتب مقالاً نشره في مجلة المجمع العلمي الكردي قال فيه بعد بيان مجلّدات الوضوح المخطوطة الموجودة في مكتبته:

”وبالجملة فإن علماء كردستان كالشيخ نجيب القرداغي، والشيخ عبد الرحمن البنجويني، والشيخ عمر القرداغي أطبقوا على أن هذا الشرح أحسن وأفيد من تحفة ابن حجر بكثير، لأن أدبه يشبه أدب الغزالي في السلاسة والسهولة، غير أنّه لم يطبع لحدّ الآن، بالرغم من مرور أربعة قرون على تأليفه، وترقّب العالم الإسلامي لطبعه ونشره، ولنا وطيد الأمل من رئاسة المجمع العلمي الكردي وأعضائه المحترمين أن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل تسهيل هذه المهمة العظيمة خدمةً للعلم والعلماء“ إ.هـ<sup>(١)</sup>.

أقول: وها قد مضى على اقتراحه أكثر من نصف قرن ولماً..

وذكر المحامي جمال بابان في مقال له نقلاً عن مخطوطة عنده بخط الشيخ محمد الخال:

”إن الملاً «أبا بكر المصنف» هو من علماء القرن العاشر الهجري، والذي كان صنواً [كذا] لمفتي ديار مكة المكرمة: «ابن حجر» الشارح لمنهاج النووي في الفقه الشافعي في كتاب «التحفة»، و«الملا أبو بكر» شَرَحَ أصل المنهاج في الفقه الشافعي باسم «الوضوح»

(١) كان ذلك في سنة (١٩٧٣م)، وضمن المقال المفصل نشره في مجلة المجمع العلمي الكردي المجلد الأول العدد الأول لسنة (١٩٧٣م).

في أربعة مجلدات كبيرة، أي: إن كتابه أكثر وضوحاً وأوفر شرحاً من تحفة ابن حجر، إلا أنه لم ير الكتابُ النورَ مع الأسف، وأنه ما يزال مخطوطة في مكتبة حفيده الراحل الشيخ محمد الخال، ويرجع تاريخها إلى أكثر من أربعمئة سنة، وهو مصدر يفيد رجال الدين كما يفيد رجال القانون، إ.هـ.<sup>(١)</sup>

والذي نحسّ به أنه وتظهر قيمته العلمية في سهولة ألفاظه، وغزارة مادته العلمية، وأنه فقه مستدلّ، ويحاول المصنف أن يوفق بين المذاهب في ما يمكن التوفيق فيه، لا يتعصّب لمذهب، واسع الاطلاع على أقوال العلماء، ويتناول القضايا التي كانت موضع اهتمام الناس وقت تأليفه، مثل حدود سواد العراق في المناطق الكردية التي حدّدها المصنف ابن هداية في الوضوح<sup>(٢)</sup>، وتبليغه لحكام (هه ورامان) أنهم ليس لهم حقّ في شبر من الأراضي الزراعية من قُلة جبل «بالنگان» إلى منتهى جبل «سورين»، فليست تلك الأراضي ملكاً لأحد، والفلاحون مالكون لما ينتجون، ذكر ذلك في كتابه: سراج التاريخ.<sup>(٣)</sup>

## مصادره وسبب تأليفه

مصادره:

مصادر المصنف في هذا الشرح كثيرة والتي ذكرها في المقدمة من هذه المصادر بلغت (٤٠) كتاباً، لم أحصل على أكثرها.

وهذه هي المصادر التي حصلت عليها:

- (١) ينظر: جريدة العراق العدد (٤٧١٥) لسنة (١٩٨٩م)، مقال لجمال بابان بعنوان: "أسرة الملا أبو بكر المصنف والحفيد المتبحر: المرحوم (الخال)".
- (٢) ينظر: الصحيفة (٢٤٢) من المجلد (٣) من نسخة مكتبة الشيخ اسماعيل في أربيل، وينظر: به مالهى زانياران: (ص ٤٩٩).
- (٣) نقلاً عن: بيوگرافی ملا أبو بكر مصنف (ص ٥-٦)، وهذا الحكم ليس خاصاً بتلك البقعة كما توهمه عبارة السيد محمود المصنفي، بل يشمل كل أراضي سواد العراق، ومنطقة «هه ورامان» في ضمنها، فحجته ﷺ أن هذه الأراضي من سواد العراق وهو وقف لبيت المال، فيجب أن توجر تلك الأراضي إلى الفلاحين مقابل أجره تعود إلى بيت مال المسلمين ينظر: به مالهى زانياران: (ص ٤٩٩).

- ١- نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبد الملك الجويني (ت ٤٧٨هـ). طبع محققاً.
- ٢- التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، حصلت على نسخة منه.
- ٣- الوسيط، للإمام الغزالي (ت ٥٥٠هـ)، مطبوع، حصلت على نسخة محققة منه.
- ٤- البسيط لحجة الإسلام الغزالي. مطبوع.
- ٥- البيان شرح المذهب للشيرازي، لأبي الخير يحيى بن سالم اليماني (ت ٥٥٨هـ)، مطبوع.
- ٦- العزيز للإمام أبي القاسم الرافعي (ت ٦٢٣هـ) مطبوع طبعتين.
- ٧- روضة الطالبين للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبوعة ومحققة.
- ٨- التبيان في آداب حملة القرآن، له أيضاً، مطبوع
- ٩- التحقيق له أيضاً، مطبوع
- ١٠- عجالة المحتاج، للشيخ سراج الدين عمر بن علي (ابن الملقن) (ت ٧٧٣هـ)، مطبوع ومحقق.
- ١١- النجم الوهاج في شرح المنهاج للشيخ كمال الدين الدميري (ت ٨٠٨هـ)، مطبوع ومحقق.
- ١٢- المهتمات للشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، مطبوع.
- ١٣- كفاية النبيه في شرح التنبيه لابن الرفعة.

وهذه أسماء المصادر التي لم أحصل عليها من بين المصادر التي ذكرها الشارح في المقدمة:

- ١- الشافي للشيخ أحمد بن محمد أبي العباس ابن القاص الجرجاني الروياني الطبري (ت ٣٣٥هـ).
- ٢- الرونق للشيخ أبي حامد الإسفرائيني (ت ٤٠٦هـ)، الذي سَمَّاهُ الشارح في مقدمة الكتاب بالعراقي.
- ٣- تجريد الأدلة، لم أجده ولا اسمه، ولعله تحرير الأدلة، وهو للمحاملي (ت ٤١٥هـ).
- ٤- الكشف للشيخ أبي حاتم القزويني الروياني (ت ٤٤٠هـ).



- ٥- العدة للشيخ أبي المكارم الروياني، (ت. قبل ٤٥٠هـ)، الذي سَمَّاه المصنّف في مقدمة الكتاب بالدمشقي.
- ٦- الذخائر للشيخ بهاء الدين المُجَلِّي<sup>(١)</sup> (ت ٥٤٩هـ)، أو (٥٥٠هـ).
- ٧- الإقليد لدرء التقليد، نسبة المصنّف ابن هداية في آخر طبقاته إلى ابن العفريس (ت ٣٦٢هـ)، وهو لتاج الدين الفزاري (ت ٦٩٠هـ).
- ٨- جواهر البحر للشيخ نجم الدين القمولي (ت ٧٢٧هـ).
- ٩- العمدة للشيخ تقي الدين السبكي (ت ٧٣٠هـ).
- ١٠- هادي النبيه في شرح التنبيه، نسبة الشارح إلى سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، (ت ٨٠٥هـ)، وهو لابن الملقن، (ت ٧٧٣هـ).
- ١٢- غنية المحتاج للشيخ شهاب الدين الأذرعِي (٧٨٣هـ).
- ١٣- الحازم نسبة الشارح للشيخ نجم الدين ابن الرفعة، ولم أجد ولا اسمه، إلا أن يكون الصواب: «الخادم»، وهو خادم الرافعي والروضة في الفروع لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وليس لابن الرفعة.<sup>(٢)</sup>
- ١٤- الديباج في توجيه المنهاج للشيخ أبي الحسن بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ).
- ١٥- خلاصة الأئمة الأربعة لشيخ الإسلام أحمد بن حجر المكي (ت ٩٧٤هـ).
- ١٦- الإرشاد للشيخ شرف الدين محمود المصري (ت ٩٧٦هـ)، ذكره الشارح في المقدمة، وأشاد به في طبقاته.

هذه هي المصادر التي ذكر الشارح أسماءها في المقدمة.

وقد نقل عن كتب أخرى كثيرة لم يذكرها في المقدمة، منها:

(١) القاضي بهاء الدين أبو المعالي المجلي بن نجا المخزومي الاسيوطي الاصل، توفي في ذي القعدة سنة تسع وأربعين وخمسة، ومجلّي: بجيم مفتوحة ولا م مشددة مكسورة، ونجا: بالنون والجيم. طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق خليل الميس، بيروت-لبنان (١/٢٥٤).

(٢) ينظر: كشف الظنون (١/٤٩١)، و (١/٦٩٨).

- ١- الأم، للإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ).
  - ٢- مختصر إسماعيل المزني (ت ١٧٥هـ).
  - ٣- ومختصر يوسف البويطي (ت ٢٣١هـ).
  - ٤- ومختصر حرملة بن يحيى (ت ٢٤٣هـ).
  - ٥- التجريد لأبي القاسم، القاضي (ابن كج) (ت ٤٠٥هـ).
  - ٧- الشرح الصغير للإمام الرافعي (ت ٦٢٣) على وجيز الإمام الغزالي (ت ٥٥٠هـ).
  - ٨- الينابيع لابن الرفعة، (ت ٧١٠هـ).
  - ٩- شرح الحاوي الصغير للشيخ علاء الدين علي بن مجد الدين إسماعيل القونوي (ت ٧٣٩هـ).
  - ١٠- تذكرة النبيه، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، في تصحيح التنبيه للإمام النووي، المطبوع مع التصحيح المذكور بتحقيق الدكتور محمد عقله الإبراهيم، الطبعة الاولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) - مؤسسة الرسالة - بيروت، وقد حصلت على هذا المصدر بعد بحث طويل في الانترنت قناة (Google) المكتبة الوقفية، فتجدد تعجبي من كيفية حصول الشارح على هذه المصادر النادرة في مريوان في عصره.
- وذكر مصادر لا توجد الآن عندنا مثل التجريد لابن كج، وموضح السبيل، والتجربة النظامية، وشرح العجلي، وتجربة الروياني، وجواهر البحر، وكتاب العنوان، وحاشية المطالع، والتبصرة، واستعمل مصادر غيرها كما يبدو من نقوله في الكتاب.
- ولم أحصل من هذه المجموعة الأخيرة إلا على الأم، ومختصر المزني، وتذكرة النبيه، وإحياء العلوم، والوجيز، والمجموع، وبحر المذهب، وفتح الجواد، والأنوار، ولعدم حصولي على أكثر مصادر الشرح لم أتمكن من إيضاح بعض المبهات في الشرح، مثل قوله: "قال بعضهم" ونحوه.

## سبب تأليفه

وقد بين الشيخ أبو بكر المصنف سبب تأليف الكتاب في المقدمة بآته التماس جمع من أصدقائه منه أن يشرح المحرر، وقد ذكر بالاسم اثنين منهم يعرف أحدهما وله مؤلفات، وهو الملا حسن الزبياري الذي سبقت ترجمة له موجزة جدًا عند الكلام على معاصريه من العلماء، ولم أحصل على تاريخ وفاته، والآخر ووصفه الشيخ المصنف بالأخ الشفيق، وذكره في ثانيا مؤلفاته بأخي، وذكره في المقدمة باسم: ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضرائي، فمثلا يقول في كتاب اللقطة من الوضوح: "كنت أنا وأخي نصطاد في جبل «گنجويه» فرأينا دباً ترعى مع جروها فذهبنا مخفيين لنرميها بالنشاب، فإذا عقاب مرّ فوقها، فرأت ظلّه، فحملت على الظلّ لتأخذه، فأخذت الأرض التي مرّ عليها الظلّ فلم تجد شيئاً في يدها، فرجعت مغاضبة مغايظة وأخذت تضربها وتهسها، فقلت: يا أخي! هي تفعل بولدها ما ترى، فكيف بنا لو وقعنا في قبضتها؟ فرجعنا.

ولا يعرف شيء عن ترجمة حياته لحد الآن.

## وأخيراً منهجي في التحقيق وأسباب صعوبته

## منهجي في التحقيق:

١- تحرير نصّ الكتاب وتصحيح أخطائه من خلال النسخ المتوفرة لديّ، أو الكتب المتعلقة به التي حصل عليها، وكما ذكرت من قبل، فقد كانت النسخ مليئة بالأخطاء النحوية الكثيرة، مثل عدم موافقة الفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والضمير ومرجعه، في التذكير والتانيث، ومخالفة الصفة لموصوفها فيهما وفي الإفراد والتثنية والجمع، ومع الأسف كأنّ النسخ أخذت من بعضها، ومن قرأها أيقن بأن التواطؤ على الخطأ من جمع محصورين واقع ومحقق، فقررت أن أصلح الأخطاء النحوية مع عدم الإشارة إليها في الهامش، وكان عوني آتي حصلت على نسخة محققة من العزيز للإمام الرافعي شرح الوجيز لحجة الإسلام الإمام الغزالي، فوجدت تقارباً بين بعض العبارات فيهما، فأصلحت بعض

الأخطاء على ضوء عبارة العزيز، والشيخ الشارح قد أشار في مقدّمة الكتاب إلى أنّ العزيز من مصادر شرحه، بل ذكره في مطلع أسماء مصادر بحثه.

٢. إرجاع نصّ الكتاب إلى الطريقة الإملائية المتعارف عليها الآن، والإشارة إلى الاختلافات المجدية بين النسخ.

٣. شرح الغريب وتوضيح المبهم إن وجدا.

٤. عزو الآيات الكريمة إلى سورها، وبيان رقمها، وكتابة الآية بتماها في الهامش، إن كان الموجود في الكتاب بعضها.

٥. تخريج الأحاديث الشريفة مع بيان درجتها من القبول بالرجوع إلى كتب التخريج. خرّجت الأحاديث والآثار أول ورودها في الكتاب ولم نذكر بعد ذلك: سبق تخريجه إلا نادرا.

٦. وضع قوسين مزهريتين في مقدمات الآيات الكريمة ونهاياتها هكذا: []. ووضع قوسين نصف دائريتين في مقدمات الأحاديث الشريفة وقوسين كذلك في نهاياتها، هكذا: «»، لتتميّز نصوصها عن متن المحرّر المحاط بقوسين فقط، هكذا: (). وتميّز متون الآيات والأحاديث و متن المحرّر باللون الغامق، وفي كثير من الأحيان لم نكتب تمام الآية الكريمة لأن هذا الكتاب موضوع للعلماء، ومن البعيد جدا أن يحتاج الفقيه والعالم إلى ذكر تمام الآية.

٧. توثيق النقول ببيان مواضعها في مصادرهما إن حصلنا عليها.

٨. وضع العناوين للمواضيع المهمّة التي لم يضع المؤلف ولا الشارح لها عنوانا، تسهيلا للباحث عنها، وخصصنا لها هاتين القوسين: []، وهذان القوسان في صلب الكتاب تشيران أيضاً إلى سقوط ما بين القوسين في نسخ أو أكثر من نسخ الوضوح. واكتفينا بهما عن ذكر النسخة التي وقع السقط فيها؛ لأن السقطات كثيرة جدا في النسخ، وذكر الخلافات الكثيرة في النسخ الوفيرة يزيد كثيرا من حجم الكتاب ولا يفيد ذكرها في الهامش فائدة.

ونرجو أن يكون عملنا هذا مقبولا؛ فإنّا فعلنا ذلك تكميلا للإيضاح، وتسهيلا

للبحث عنها، وإذا لم نشر في الهوامش إلى أنها من زيادتنا؛ فذلك اعتمادا على ما ذكرناه هنا، فكلّ عنوان محاط بقوسين معقوفتين فهو من زيادتنا.

٩- ترجمة الأعلام، وقد ترجمت -أنا وإخواني المحققين- أكثر الأعلام الموجودة في الوضوح، وإن كان بعضهم من المعروفين؛ تبرّكا بذكرهم، وكثير من الأعلام ذكروا في الكتاب بشهرة فقط أو باسم فقط، أو بكنية فقط، وذلك جعل ترجمتهم صعبة؛ لوقوع الاشتراك في الاسم أو الشهرة أو الكنية، كما أنّ أسماء كثيرة كانت مكتوبة بالتحريف فصحّحناها على ضوء المصادر ثم كتبنا ترجمة أصحابها، وقد ترجمنا للأعلام عند ذكر أسمائها أول مرة في الكتاب ولم نذكر بعد ذلك: "سبقت ترجمته" إلا قليلا.

وقد عجزنا عن ترجمة بعض الأعلام: مثل القبيعي، وأبي زيد الهملاني، والزورقي، وصاحب زاد المسير، -في الفقه ظاهرا-<sup>(١)</sup>، وعلي بن المنذر، والظاهر أنها محرّفة في النسخ، وعجزنا عن تصحيحها، فكتبنا في الهامش بإزاءها متحسّرا: "لم أجد ترجمته"، أو ما يفيد معناه.

وقد أفدنا كثيرا في معاني الكلمات من المصباح المنير، جزى الله مؤلفه خيرا وجميع المؤلفين للكتب المفيدة.

حين ذكر المصادر ذكرنا اسم المؤلف والمحقق ودار النشر ورقم الطبعة عند ذكرها في الكتاب أول مرة فقط وفي فهرس المصادر.

وعجزنا بعد بذل ما في وسعنا من الجهد عن الحصول في المعاجم على معنى: "التمتوز"، و"صفر البلوط"، و"حيلة الشجر"، و"الريم"، ومعنى جملة: "إلا أن المدرج فيه إلى الإسقاء يخصه بنوع من العسر"، و"عمرأة مشرك"، ومعنى جملة: "وليس خلاف الأولى؛ لمواظبته عليه السلام على جوازه".

كما عجزنا عن توثيق بعض النقول بسبب عدم الحصول على مصادرها،

١٠- إبداء الملاحظة إن كان الموضوع يقتضي ذلك، وقد وقعت أخطاء في نسبة الكتب

(١) نسب الشارح في خاتمة كتابه في تعداد كتب المذهب الشافعيّ كتابين باسم زاد المسير ومودع البيان إلى السلمي، ولا ندري من هو السلمي.

إلى أصحابها، وفي أسماء بعض الأعلام، وفي بعض العبارات، فاستفدنا من المصادر في تصحيحها، وغالبا أشرنا في الهامش إلى الكتاب الذي أخذنا منه التصحيح.

كثيرا ما كان السقط في نص آية كريمة أو حديث شريف أو نقل من مصدر موجود لم نشر إلى السقط وصححنا النص فقط، وفي كثير من المواضع أدرجنا اسم السورة ورقم الآية الكريمة في صلب الكتاب بفونت أصغر من فونت المتن ولم نخصص له هامشا؛ حذرا من تكبير حجم الكتاب.

١١. عمل فهارس للمواضيع وأسماء الأعلام.

١٢. كتابة ما تحتاج العبارة إليه ووظن أنه سقط من النسخ سهوا، وجعله بين معقوفتين هكذا: [ ].

١٣. وضع علامات الترقيم المتعارف عليها الآن، ليسهل فهم معنى العبارة على القارئ.

١٤. نظرا لكثرة الأخطاء المتكررة والسقطات الكثيرة في النسخ كلها استعملنا طريقة عدم اعتبار نسخة معينة منها النسخة المعتمدة، بل سجلنا منها ما رأينا أنه الصواب والأقرب إلى الصحة في صلب النص، مع الإشارة إلى الاختلاف بين النسخ في الهامش. فالسقطات الواضحة في النسخ أدرجناها في صلب الكتاب بين قوسين ولم نشر في الهامش إلى النسخة التي فيها السقط؛ حذرا من تكبير حجم المجلد بمعلومة غير ضرورية وأشرنا إليها بوضع هذين القوسين حولها [ ].

والأخطاء البينة البديية أهملناها وأثبتنا العبارة الصحيحة ولم نشر إلى مصدرها ولا إلى الفروق بين النسخ فيها، تحاشيا عن تكبير حجم الكتاب بلا فائدة.

وكذلك كانت توجد خلافاً كثيرة بين النسخ، وبعضها خطأ وعدم المناسبة فيها واضحان، فلم نسجل الخلاف وجعلنا الذي يبدو منها صحيحا بين قوسين، وخصصنا لها قوسين معقوفتين هكذا: [ ].

وقد اتبعنا منهجا في هذا التعليق والتحقيق يجوز أن لا يوافقنا عليها بعض العلماء،

ولكن اتبعناها بغية الاختصار وحذرا من كبر حجم المجلدات، لاسيما المجلد الأول. ووجدنا بيتين في الصحيفة الأولى من مقدّمة الوضوح، ولم نجدتهما في الدواوين والكتب، وقد أنكر أحد الأساتذة من أعضاء لجنة مناقشة رسالتي كونها بيتي شعري؛ استنادا إلى مخطوطة سقط فيها مقطع من كلّ بيت. والظاهر أنّهما من نظم الشارح نفسه.

### من أسباب صعوبة إنجاز هذا التحقيق بصورة كاملة:

١- المصادر التي ذكرها الشارح بعضها مفقودة أو غير مطبوعة ولا يمكن الحصول عليها.

٢- الشارح رحمه الله تعالى يذكر المصادر شبه مبهمّة أحيانا كثيرة، وينقل عن أشخاص بدون ذكر مؤلفاتهم، وعن كتبٍ أسماؤها مشتركة بين أكثر من كتاب وبدون ذكر مؤلفيها.

٣- الشارح ينقل بالمعنى كثيرا مما يجعل الحصول على المسألة صعبا حتى ولو وُجد المصدر.

٤- أحيانا كثيرة يوجد الخلط والخطأ في أسماء الأعلام أو المصادر.

إضافة إلى أن نساخ النسخ التي حصلنا عليها جزأهم الله خيرا لم يكونوا قريبين من عصر الشارح، والظاهر أنّهم لم يحصلوا على نسخة خالية من الأخطاء فلم تكن تلك النسخ بالمستوى المطلوب.

ومن الجدير بالملاحظة وجود أخطاء شائعة بدئية في جميع النسخ التي حصلنا عليها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- الضميري بدل: الصيمري.

٢- أبو سعيد ابن القاضي، بدل: أبو العباس ابن القاص.

٣- ابن شريح بدل: ابن سريح.

٤- علي بن المنذر بدل: ابراهيم بن المنذر.

٥- أبو بردعة الجرجاني، ففي مواضع ينقل الشارح عن شخص باسم أبي بردعة الجرجاني!، وبحث فوجدت انه أبو زُرعة.

حتى في نصوص الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة كانت توجد أخطاء من النساخ. وينقل عن الجرجاني، والجرجانيون كثيرون، ولم أظفر بما يوضح لي قصده، وكذلك عن الروياني. والمحقق والمعلق العبد الفقير إلى الله تعالى عبد الله الأرمردي حين يقدم نتائج جهوده يعترف بقصوره وقلة بضاعته، فإن كان فيه ما يفيد وينال رضاكم فذاك فضل من الكريم المنان ونعمة منه، وثمرة دعاء الشارح ابن هداية، وبركة عمل الإمام الرافعي ونتيجة جهودهما، وإن كان غير ذلك فهذا ما كان في وسعه ولم يأل جهداً ولم يذخر وسعاً، وليكن ما عمله مع قلة بضاعته جلباً لهم ذوي القدرات العلمية والمواهب العالية إلى أن يبذلوا جهدهم ويحققوا ما كان يرغب فيه شيوخنا.

وإذا وجد فيه القارئ الكريم ما يحتاج إلى تصحيح أو تعديل - ومن المؤكد وجود ذلك - فليفضل على الباحث بإبلاغه فيستحق شكره ودعائه بالخير والأجر، أو ليصلحه بكرمه فينال الأجر من الله تعالى.

### ختام الكلام من المحقق:

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الله ابن الملا محمود الأرمردي محقق هذا الكتاب:

أولاً: لم أحصل على مقدمة المحرر هذه في مخطوطات المحرر التي حصلت عليها، بل كلها كانت تبدأ بكتاب الطهارة، وإنما وجدتها في تحقيق المحرر للدكتور محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وفي تحقيق المحرر للشيخ أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري.

ثانياً: أيضاً لم أحصل في نسخ الوضوح على شرح ابن هداية لمقدمة المحرر إلا في نسخة بيرانشهر المتعلقة بمكتبة ورثة الشيخ عبد الله الذليلاني، وكما يبدو قد ضاعت صحيفة أو أكثر منها تتضمن بعضاً من هذا الشرح المكتوب بصورة الحاشية وليس بصورة الشرح، ولم يسجل في نهاية صفحات شرح المقدمة لا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وفي نهاية المجلد الأول من المخطوطة سجل اسم الناسخ ولم يسجل تاريخ النسخ ولا مكانه، وعلى هذا فهذا الشرح يُشكُّ في أنه من الوضوح.

ومما يوجب غلبة الظن أنه من الوضوح ضمه إليه في المخطوطة وإن كان في صحيفتين



لوحدهما، وأن تعبيره يشبه أسلوب شارح الوضوح في مقدمته، وخاتمته يشبه خاتمة الوضوح.

ومن دواعي الأسف أن نسخة بيرانشهر لم يدرج فيها مقدمة الشارح للوضوح، بل بُدئ فيها بعد هذا الشرح لمقدمة المحرّر بشرح كتاب الطهارة.

وقد سجل محقق المحرر الشيخ أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، شرحين آخرين لمقدمة المحرر، وجدهما في نسختين من مخطوطات المحرر، وهما أيضاً لم يُنسبا لأحد من العلماء في كلتا المخطوطتين.

والمرجوّ من المحسنين الذين عندهم بقية هذا الشرح الذي سجلته في بداية المجلد الأول إذا كان هذا هو شرح ابن هداية لمقدمة المحرر، أو نصّ الشرح إذا لم يكن هذا هو، أو عندهم معلومات جديدة عن نسخ الوضوح التي لم أحصل عليها، أو عن شيوخ الشارح أو عن تلاميذه أو عن مؤلفاته التي لم تسجل إلى الآن أن يسعفونا بها أو يخبرونا نحن أو مؤسسة نشر إحسان بمكان وجودها حتى نتعاون جميعاً في ضمها إلى هذا الشرح أو إلى ترجمة حياته وتكميله بها.

وأخيراً: أعتذر عن الأخطاء والهفوات فقد لاقيت صعوبات في قراءة النصوص وكتابتها ولم أجد من في وسعه أن يعينني إلا أولادي وفقهم الله وهم كانوا مشغولين بأعمالهم ودراساتهم فلم يكن في وسعنا إلا إخراجه بهذا الشكل وهذه الصورة، عسى أن يوجد بعدي من في وسعه خدمة هذا الكتاب بأحسن مما فعلنا عسى الله تعالى أن يقيض من يُخرجه في صورة أجمل وأجود.

وأخيراً إذ أقدم لأهل العلم نتيجة جهدي وجهد إخواني الذين قاموا بتحقيق أجزاء منه أرجو أن تنال إعجابهم أو يحظى بالقبول، مع أنني أعترف بعجزتي ولا أدعي لنفسني البعد عن الخطأ والزلل، ولا لعملي وعمل إخواني البراءة من النقص والخلل، فالكمال لله تعالى وحده، بيد أنني لم أدخر جهدي، واستفرغت وسعي، ولا أبتغي إلا خدمة الفقه والتراث الإسلامي، والله من وراء القصد.

وأرجو أن ينال جهدي وجهد إخواني مرضاة رب العالمين ثمّ قبول العلماء ويكون سبباً

لسرور روح المصنف والشارح ومحبّيهما، وننال به بفضل الله تعالى وتوفيقه المغفرة والجزاء، وربنا ولي ذلك.

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَیَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشَرُّكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (التوبة: ١٠٥).

## مقدمة الوضوح

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه ثقتي]

[أحمد الله] على ما أسأل لنا من شأيب<sup>(١)</sup> نعمه، [وأسبل]<sup>(٢)</sup> علينا من جلايب<sup>(٣)</sup> كرمه، [وسبل]<sup>(٤)</sup> لنا من [رذاذات] عارفته<sup>(٥)</sup>، وأذاقنا من لذاذات<sup>(٦)</sup> معرفته، وأرشدنا إلى [النهج القويم]، وهدانا إلى الصراط المستقيم<sup>(٧)</sup>.

فحمدا له [ثم حمدا له] على ما هدانا طريق النعم  
[وأشكره على ما] خصصنا [به] بسلامة الفطرة، وميّزنا بإصابة الفكرة<sup>(٨)</sup>،

- 
- (١) الشأيب جمع شؤبوب، الدفعة من المطر وغيره، أبو زيد: المطر يصيب المكان ويخطئ الآخر. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور ٦٣٠-٧١١هـ الطبعة الأولى، الناشر: دار صادر، بيروت: (١/٤٧٩)، مادة: (شأب).  
(٢) أسبل الإزار: أرخاه، و. الدمع: أرسله. (القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت٨١٧هـ)، المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان: (٢/٤٠٣). والإسبال هنا مجاز عن التكثير.  
(٣) الجلاب ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء وقال ابن فارس: الجلاب ما يغطي به من ثوب وغيره، و الجمع الجلايب. (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، ت٧٧٠هـ)، - المكتبة العلمية - بيروت: (١/١٠٤). والجلايب هنا مجاز عن النعم الشاملة المحيطة.  
(٤) سبّلت الثمرة، بالتشديد: جعلتها في سبل الخير. (المصباح المنير: (١/٢٦٥) والتسبيل هنا مجاز عن الإباحة.  
(٥) العرف والعارفة والمعروف ضد النكر وهو كل ما تعرفه النفس من الخير وتسأبه وتطمئن إليه. لسان العرب: (٩/٢٣٦)، مادة: (عرف)، واصطلاحا: هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول من قول أو فعل، ينظر: التعريفات (١/١٩٣).  
(٦) اللذة واللذابة واللذيد واللذوي،.. الأكل والشرب بتّمة وكفاية. (لسان العرب ٣/٥٠٦)، مادة: "لذذ".  
(٧) المقصود بالنهج القويم والصراط المستقيم دين الله تعالى وشرعه.  
(٨) سلامة الفطرة وإصابة الفكرة من إضافة الصفة إلى الموصوف، والمصدر بمعنى الصفة المشبهة في الأول واسم الفاعل في الثاني: الفطرة السليمة والفكرة المصيبة، أي: خصنا سبحانه على بهاتين التعمتين.

وكحلنا<sup>(١)</sup> ببرد<sup>(٢)</sup> يقينه، ونحلنا من جود [يمينه]، وسقانا بكأس التعلم والتعليم، وكسانا بحلة<sup>(٣)</sup> الاجتباء<sup>(٤)</sup> والتكريم.

فشكراً له ثم شكراً له على ما كسانا رداء الكرم<sup>(٥)</sup>

[وأصلي] وأسلم على أشرف البرية وأجودهم، وأسمحهم يدا وأجودهم<sup>(٦)</sup>، وأطيبهم عرقاً وأزكاهم<sup>(٧)</sup>، وأحسنهم أخلاقاً وأصفاهم، الذي تهرول بإرادته الشجر<sup>(٨)</sup>، وانشق

(١) كحلت الرجل كحلا من باب قتل، جعلت الكحل في عينه، المصباح المنير: (٥٢٦/٢).

(٢) البرود بالفتح كحل فيه أشياء باردة، النهاية في غريب الحديث والأثر تأليف الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م): دار الفكر-بيروت-لبنان: (٢٩٣/١).

(٣) قال خالد بن جنية: الحلة رداء وقميص وتماها العمامة، لسان العرب: (١٧٢/١١)، مادة: حلل.

(٤) الاجتباء: الاختيار. لسان العرب: (١٢٨/١٤).

(٥) هذا المقطع والذي قبله لم يكتب في بعض النسخ كبيتين بل كجملتين هكذا: فحمداله على ما هدانا طريق النعم، و: فشكرا له على ما كسانا رداء الكرم، ولم أعثر إلى الآن على قائلها، وإذا كانا بيتين فأغلب الظن أنها من نظم الشارح ابن هداية.

(٦) لفظ "أجود" في الموضعين أفعل تفضيل، الأول من "الجودة"، وهي ضد الرداءة، والثاني من الجود بالضم، وهو بمعنى الكرم، ينظر: لسان العرب: (١٣٥/٣)، و (١٣٥/٣)، مادة: جود.

(٧) أركى اسم تفضيل من (الزكاة) بمعنى الصلاح والطهارة والنماء والبركة، المصدر نفسه (٣٥٨/١٤)، مادة زكا.

(٨) يشير المصنف إلى ما جاء في الحديث الشريف: ١. «عن ابن عمر قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فأقبل أعرابي فلما دنا منه قال رسول الله ﷺ: أين تريد؟ قال: إلى أهلي، قال: هل لك إلى خير؟ قال ما هو؟ قال: تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله: قال هل من شاهد على ما تقول؟ قال ﷺ: هذه السمرة، فدعاها رسول الله ﷺ وهي بشاطئ الوادي، فأقبلت تحذ الأرض خذاً حتى كانت بين يديه فاستشهدا ثلاثاً فشهدت أنه كما قال، ثم رجعت إلى منبتها، ورجع الأعرابي إلى قومه وقال: إن يتبعوني أتيتك بهم وإلا رجعت إليك فكنت معك». رواه ابن حبان في صحيحه: (٤٣٤/١٤)، رقم: (٦٥٠٥)، ورواه أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، من طبرية الشام، (٣٠٦هـ)، في المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الثانية، (١٤٠٤هـ) - مكتبة العلوم والحكم - الموصل: (٤٣١/١٢)، رقم: (١٣٥٨٢)، ورجاله رجال الصحيح، ورواه أبو يعلى والبزار.

[بإشارته] القمر<sup>(١)</sup>، [وأنطق بكلامه] أهل الرمس<sup>(٢)</sup>، وأهل لسلامه قرص الشمس، محمد المقصود [بإيجاد] الممكنات<sup>(٣)</sup>، عليه أفضل الصلوات [وأكمل التحيات]، وعلى أصحابه وأنصاره [المواسين]، وعشيرته<sup>(٤)</sup> من [آل ياسين]<sup>(٥)</sup>، وعلى خلفائه الميامين<sup>(٦)</sup> الراشدين، وعلى التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين.

(١) يشير إلى حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي رواه البخاري (محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) في صحيحه: (٣/ ١٣٣٠)، رقم: (٣٤٣٧)، الطبعة الثالثة، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - اليمامة - بيروت: (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، ونصه: ٢- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ٢- «إنشق القمر على عهد رسول الله ﷺ شقتين فقال رسول الله ﷺ: اشهدوا».

(٢) الرمس - بفتح الراء -: من معانيه القبر، ينظر: القاموس المحيط (٢/ ٢٢٨)، والمعنى: أن أهل القبور - أي: الموتى - كلموه أو شهدوا بصحة كلامه، وهذا والله أعلم إشارة إلى ما جاء في سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (١٨١- ٢٥٥ هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ط. الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت، (١٤٠٧ هـ) (١/ ٤٦)، رقم الحديث: (٦٧)، ونص الحديث: ٣- عن أبي سلمة قال: «كان رسول الله ﷺ يأكل الهدية ولا يقبل الصدقة، فأهدت له امرأة بخير شاة مصليّة وتناول منها، وتناول منها بشرى البراء، ثم رقع النبي ﷺ يده ثم قال: إن هذه تحبني أنها مسمومة»، الحديث، ورواه ابن سعد في طبقاته الكبرى عن طرق (٢/ ٢٠٠). والحديث مرسل.

(٣) إشارة إلى ما اشتهر على الألسن باسم الحديث والقديم! ٤- «لولاك لولاك لما خلقت الأفلاك»، وهو موضوع لم يرد بهذا اللفظ، بل ورد بلفظ: «لولاك ما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار»، ولفظ: «لولاك ما خلقت الدنيا»، والروايات الثلاث كلها ضعيفة الإسناد واهيته، ينظر: كشف الخفاء، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢ هـ)، تحقيق أحمد القلاش، الطبعة: الرابعة (١٤٠٥ هـ)، - مؤسسة الرسالة - بيروت، (٢/ ٢١٤)، رقم الحديث: (٢١٢٣)، واللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، لمحمد بن خليل بن إبراهيم المشيشي الطرابلسي (ت ١٣٠٥ هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الطبعة: الأولى، (١٤١٥ هـ)، - دار البشائر الإسلامية - بيروت - (١/ ١٥٤)، رقم: (٤٥٢) و (٤٥٣) وسلسلة الأحاديث الضعيفة لناصر الدين الألباني: (١/ ٤٥٠).

(٤) في (٧٧١٢): «وغرته»، والظاهر أنه عرّف إماماً من «وعشيرته» كما في (٢٧٢٥) و (ش)، وإماماً من «وعترته»، وعتره الرجل أخص أقاربه، وعتره النبي ﷺ بنو عبد المطلب، وقيل: أهل بيته الأقربون وهم أولاده وعلي وأولاده، وقيل: عترته: الأقربون والأبعدون منهم. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٣/ ١٧٧)، مادة: (عتر).

(٥) آل ياسين: آل محمد ﷺ، ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (١١٧٣- ١٢٥٠ هـ)، الطبعة الثانية، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت: (٤/ ٤١٣ و ٤٧٤)، (١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م).

(٦) والميامين جمع ميمون بمعنى مبارك، من اليُمن، يقال: يُؤمن الرجل على قومه ولقومه فهو ميمون، ينظر: المصباح المنير (٢/ ٦٨٢).

## سبب تأليف الكتاب

أما بعد فقد سألتني نفر من إخوان الصفاء<sup>(١)</sup>، ورهط من زمرة الوفاء، وشرذمة<sup>(٢)</sup> من خيار الجلساء، حلاف<sup>(٣)</sup> الصباح وسمار<sup>(٤)</sup> المساء منهم الأخ الشفيق<sup>(٥)</sup> الذي يراكضني في رَحبة الأرواح<sup>(٦)</sup>، قبل تعاقب الصبّاح والرواح، ويقارنني صحيفة الأعمال قبل تساوق<sup>(٧)</sup> الغدوّ والآصال، ويزارعني سباسب<sup>(٨)</sup> القدس<sup>(٩)</sup>، ويقاسمني جوائز الأنس<sup>(١٠)</sup>، هو المؤيد بعناية الرباني<sup>(١١)</sup>، ولاية بن شيخ الإسلام هداية الله بن الشيخ حسن البير خضراني<sup>(١٢)</sup> -

(١) في (٧٧١٢): "إخوان الصفا"، وما في (١) هو المناسب للجمع، والصفاء، بالمدّ ويقصر: ضدّ الكدر، والخلوص، ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد المعروف بالمرتضى الزبيدي، (ت ١٢٠٥هـ) مكتبة الحياة - بيروت: (٢١٠/١٠)، مادة: (ص.ف.و).

(٢) والشرذمة بالكسر القليل من الناس القاموس المحيط (١/١٤٥٤)، مادة: (ش.ر.م).

(٣) لم يجم في كتب اللغة حُلاف جمع حليف بمعنى المعاهد، بل جمعه حلفاء، فالظاهر أنّه "خُلان جمع خليل بمعنى الصديق المخلص.

(٤) السمار: هم القوم الذين يسمرون بالليل، أي: يتحدثون... يقال: سمر القوم يسمرون، فهم سمار وسامر. النهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/٣٩٩-٤٠٠)، باب السين مع الميم، مادة: (سمر).

(٥) الشفيق: الناصح الحريص على صلاح المنصوح، لسان العرب (١٠/١٩٧)، مادة: (ش.ف.ق)، وما في (١) يشبه الشفيق بالقاف، ولكن يبدو من اسم أبيه أو جدّه - على اختلاف النسخين - أنّه ليس المراد أخوة النسب حتى يكون شقيقاً، بل الصداقة والمحبة، وقد ذكر في كتابه: (سراج الطريق ورياض الخلود) عن أخ له ولكن لم يذكر اسمه هناك، ينظر: مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني (١/١٦٩).

(٦) لم أحصل على مقدمة الكتاب إلّا في نسختين، وفي كليهما: "رحبة الأرواح"، ولا يظهر معناه، والظاهر أنّه "جنة الأرواح" وهي عبارة عن تنوير الأرواح بحقائق العلم في حضرة الشهود الأقدس، كما في: التعاريف، = لمحمد عبد الرؤوف المناوي، (٩٢٥-١٠٣١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ)، - دار الفكر المعاصر، دمشق: (١/٢٥٦). ومّا يؤيد ذلك أن الشارح من المتصوفة، وله كتاب في التصوف باسم سراج الطريق.

(٧) هذا في (٧٧١٢)، والذي في (٢٧٢٥): "قبل سياق" كما في النص أعلاه، وما في (١) هو المناسب لمقابله قبل: (تعاقب).

(٨) السباسب جمع سبب، بمعنى المقازة والأرض القفر: البعيدة التي لا ماء بها ولا أنيس: لسان العرب: (١/٤٦٠).

(٩) القدس: طهارة دائمة لا يلحقها نجس باطن ولا رجز ظاهر التعاريف للمناوي: (١/٥٧٥).

(١٠) في هامش (ب) تفسيره الجوائز بالخلعة. والأنس: مشاهدة جمال الحضرة الإلهية في القلب، وهو جمال الجلال، المصدر نفسه: (١/٥٧٥)، والأنس والقدس من مصطلحات التصوف، يقصد أنّها قرينان في طي مراحل العرفان والتصوف.

(١١) الظاهر حذف موصوف، أي: بعناية المرشد الرباني، وفي (ب): "هو المريد بعناية الرباني".

(١٢) نسبة إلى بير خضران، قرية من قرى منطقة كوماشي التابعة لولاية سنندج من محافظات غربي إيران كان

أن أشرح الكتاب الشريف المتحليّ بزخارف العبارات، المشتمل على دقائق الإشارات، الموسوم بالمحرّر في فقه الإمام الهمام زين الأنام وشمس الإسلام المخصّص بقراءة النبيّ الأميّ ﷺ<sup>(١)</sup> محمد بن إدريس الشافعي<sup>(٢)</sup> المطلبيّ شفّعه الله تعالى في زمّرته، [ورفعه] إلى مرام همّته، من مصنّفات [البحر المدقّق، والخبز المحقّق]، شيخ الإسلام، مدار العلماء الأعلام، البارع في العلوم الدينية، الشارع في المكاشفات<sup>(٣)</sup> اليقينيّة، كفى لفضله الأزهرّي أنّ من تلاميذه ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> والحافظ المنذريّ<sup>(٥)</sup>، أبي القاسم: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي، ذي الخاطر العاطر والفهم الثاقب، والمفاخر والمناقب رفعه الله مكانا عليا، وجعل له في الفرديس نديا، فعظمني ذلك؛ لِقلة بضاعتي، [وقلة نزاهتي]، فرأيت

اسمها في القديم قتلوا آباء ولما انتقل ملكه الى جد المصنف السيد محمد زاهد تغير اسمها إلى بيرخضران، ينظر: نور الأنوار، (ص ٩٩)، وكتاب سراج الطريق، تأليف الشيخ المصنف، الطبعة الأولى (١٣٧٨ هـ. ش. ١٤٢٠ هـ. ق)، مطبعة القائم - سنجند - انتشارات كردستان، إشراف: الميرزا الهورامي: (ص ١٤٣).

(١) الحصر إضافي، أي: بالنسبة إلى سائر الأئمة الأربعة.

(٢) نسبة إلى شافع أحد أجداده، لقي شافع رسول الله ﷺ وهو مترعر، وأبوه السائب كان صاحب راية بني هاشم يوم بدر فأسر وفدى نفسه ثم أسلم، وهو ابن عم رسول الله ﷺ وابن عمته وابن خالة علي بن أبي طالب، لأن أم جده السائب الشفاء بنت الأرقم بن هاشم، وهي أخت عبد المطلب، وأم الشفاء هي خليدة بنت أسد بن هاشم، ينظر: طبقات المصنف ابن هداية طبع بيروت، (ص ١١-١٤)، وتاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت. ٤٦٣ هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٧ هـ)، (٢/ ٥٤-٧٠) رقم الترجمة: (٤٥٤).

(٣) المكاشفة مصطلح للصوفية، عرّفه الغزالي حجة الإسلام محمد بن محمد (أبو حامد) (ت ٥٥٠ هـ)، في إحياء علوم الدين، طبع دار المعرفة - بيروت - لبنان: (١/ ٢٩)، فقال: هو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتركيبته من صفاته المذمومة وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة كان يسمع من قبل أسماها فيتوهم لها معاني مجملة غير متضحة فتتضح إذ ذاك....

(٤) هو الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن الكردي الشهرزوري (٥٧- ٦٤٣ هـ)، من شيوخه والده، ومن تلاميذه ابن خلكان، ومن مؤلفاته: معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح، إمام في الفقه والتفسير والحديث وعلم الرجال، توفي بدمشق رحمه الله تعالى، ينظر: وفيات الأعيان، ١٣/ ٢١٢، رقم الترجمة: ٤١١، وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م)، رقم الترجمة: (١٢٢٩)، (٤/ ٤٢٨)، وطبقات (ابن هداية الله): (٢٢٠-٢٢١).

(٥) هو المحدث الفقيه، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، زكي الدين أبو محمد الحافظ المصري، (ت ٦٥٦ هـ)، من شيوخه الرافعي، وابن المفضل المقدسي ومن تلاميذه ابن دقيق العيد، ومن مؤلفاته: شرح التنبيه للشيرازي. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٣٨٧) رقم، (١٨٧).

نفسى كواحد عند [الفيلق] الجرّار<sup>(١)</sup>، وكقاعد عند [السّحوق]<sup>(٢)</sup> الجبار، وكأعزل في [عريس]<sup>(٣)</sup> الأسد، وكأفيل<sup>(٤)</sup> في تلفات الأغوار والأنجاد<sup>(٥)</sup>، وكهائم خلفه الحويّة<sup>(٦)</sup> في [المعامي المجهل]<sup>(٧)</sup>، وكنائم وُضِع في مرامي فُتات الهوائل<sup>(٨)</sup>، لكن ما وجدت من مرامهم [مرّدًا]<sup>(٩)</sup>، ولا لشملمهم مبدًا<sup>(١٠)</sup>، فاستخرتُ الله العظيم، وشاورتُ زمرة من صلحاء الزمان، وحزبا من أوتاد الدوران<sup>(١١)</sup> منهم ملاذ أرباب الأصول<sup>(١٢)</sup>، وملجأ أصحاب العقول، [الحبر] الكامل والعالم الفاضل حسن بن محمّد بن حسن الزبياري ثم السورجي<sup>(١٣)</sup> زاده الله توفيقا، وحشره مع الصديقين وحسن أولئك رفيقا.

(١) الفَيْلَقُ الجَيْشُ الْعَظِيمُ؛ وعسكر جرار: كثير، وقيل: هو الذي لا يسير إلا زحفا؛ لكثرة. لسان العرب: (٣١١/١٠)، و (١٣٠/٤) مادة: جرر. وفي (ش): الفليق.

(٢) ونخلة سحوق: أي: طويلة، والجبار من النخل: هو الذي فات اليد، لسان العرب: (٣١٢/١٠) مادة: سحق، (١١٥/٧).

(٣) العريس: الشجر الملتف يكون مأوى الأسد، المعجم الوسيط، للجنة في مجمع اللغة العربية، دار الدعوة. إستانبول- تركيا، (١٤١٠هـ=١٩٨٩م)، (٥٩٢/٢).

(٤) والأفيل: الفصيل وصغار الإبل. لسان العرب: (١٨/١١) مادة: أفل.

(٥) والتلفّة بسكون اللام: الهضبة المنبوعة التي يغشى من تعاطها التلف، والأغوار: جمع غور، ما انخفض من الأرض، والنجد: ما غلظ منها وأشرف وارتفع واستوى، المصدر السابق: (١٨/٩) مادة: تلف، و (٣٤/٥) مادة: غور، و (٤١٣/٣) مادة: نجد.

(٦) الهائم: المتحير، لسان، ١٢/١٢٦، والحويّة: تأنث حوي أو واحدة، وحوي خبت: طائر، قال الشاعر: حويّ خبت أين بثّ الليلة؟، أو تصغير حيّة للتهويل مثل دويبة عند من يرى إشتقاق الحيّة من حوى كما في لسان العرب: (٣٠٠/١٥).

(٧) والمعامي: الأرض التي لا عبارة بها، القاموس المحيط: (٣٦٩/٤)، وفي (٧٧١٢): "الموامي"، وهي المفاوز كما في لسان العرب (٣٠٠/١٥)، مادة: مومي، والمجاهل اسم زمان ومكان، أرض مجهل: أي: لا يبتدى فيها. القاموس المحيط (٣٦٤/٣)، مادة: جهل.

(٨) الرمل المائل: ما تآثر منه، لسان العرب: (٢٦٤/٧)، وفتات الشيء: ما تكسر منه، لسان العرب: (٢٦٤/٢).

(٩) ورده ردّا ومرّدًا: صرفه، القاموس: (٣٦٠/١)، مادة ردد، أي: ما وجدت صرفا لمرامهم ومقصدهم..

(١٠) الشمل: الإجماع، وفرّق الله شمله: أي: ما اجتمع من أمره، لسان العرب (٣٦٤/١١)، مادة: شمل، والتبديد: التفريق، يقال: شمل مبدّد، لسان العرب (٧٨/٣)، مادة: بدد. والمبدّد: التفريق. بدّه يبدّد: بدّد: قرّقه. ينظر: المصدر نفسه: (٧٩/٣) المادة نفسها.

(١١) أوتاد البلاد: رؤساؤها. القاموس المحيط (٣٥٦/١).

(١٢) الأصول: القواعد، والمقصود بأصحاب القواعد: العلماء.

(١٣) الشيخ المذكور جاء ذكره في كتاب: تاريخ مشاهير الكرد، تأليف: بابا مردوخ الروحاني: أنه عاش في



فَسَوِّرُونِي<sup>(١)</sup> في ذلك أن: أوقد للإخوان هذه الشموع، وَزَفَّ للأقران هذه الشموع<sup>(٢)</sup>، فشرعت فيه مستعينا بالله الكريم، ومعتمدا على إغماض العيون. الجساسة<sup>(٣)</sup> عن العيوب الدساسة<sup>(٤)</sup>، وناويا أن أسميه بعد إتمامه بالوضوح، وداعيا أن يسهل لنا الله أبواب الفتوح.

## بيان مصادر الشرح

ثم ما يسر الله تعالى لي في هذا الكتاب من تحقيق<sup>(٥)</sup> المسائل وترجيحها<sup>(٦)</sup>، وبيان

أواسط القرن الحادي عشر الهجري وله مؤلفات: منها حاشيته على شرح عصام الدين بن محمد الإسفرائيني على فوائد الفوائد في معاني الاستعارات لمولانا أبي القاسم الليثي السمرقندي، توجد نسخة منه في مكتبة أوقاف السلطانية برقم: (٣١٢٣)، ينظر: تاريخ مشاهير الكرد: (١/ ١٨٩)، بابا مردوخ الروحاني السندجي، طبع سنة (١٣٨٢ هـ ش) = طهران - مطبعة سروش: (١/ ١٨٩ - ١٩٠). ولكن يبدو من كلام المصنف أنه معاصر له، ففي هذا التحديد لسنوات حياته شيء إلا أن يكون الشيخ الزبياري قد عاش بعد الشيخ (الضوري) قريبا من نصف قرن. ولم أحصل على ترجمته المفصلة، والزيارة اسم لعشيرة من أهم عشائر هدينان كما أنه اسم للمكان الذي تسكن فيه تلك العشيرة، ينظر: كتاب: عشائر كردستان، الجزء الثاني، لصديق الدمولوجي، مراجعة: عبد الفتاح بوتاني، الطبعة الأولى (ص ٨٢)، رابطة كاوا للثقافة الكردية - بيروت - لبنان، وكردستان العراق - أربيل، (٢٠٠٢)، والسورجيون عشيرة كبيرة جدا تسكن من وسط الزاب الزابالكبير إلى رواندوز، ينظر: عشائر كردستان بقلم مهرداد ر. ايزادي، ترجمة: معصوم ماني - باران سندي، (٤/ ١٩٠)، والظاهر أن مراد المصنف بإثبات النسبتين للشيخ حسن أنه سكن أولا في منطقة الزيارة ثم انتقل إلى منطقة السورجين.

(١) (شوروني) شكله شيخه السيد عارف الخورمالي (ت ١٣٩٤ هـ) - في حاشيته على مخطوطة الوضوح، (ص ٢)، الموجودة في مكتبة نجله الكريم: السيد طيب - مجردا من باب المغالبة بمعنى غلبوني في المشاورة، ويؤيده أنه جاء قبله في (ب): (وشاورت زمرة من صلحاء الزمان...)، وباب المغالبة يبنى على وزن: (فاعلتُه ففعلتُه أفعُلُه)، "شاورت"، وفي (ب): "فشعر روعي في ذلك أن أوقد"، ولا يلائم قوله: شاورت....

(٢) جاء "الشموع" في المقطعين، ولكنه في الأولى بضم الشين جمع شمع بفتحها، وهو موم العسل الذي يستضاء به، وفي الثانية بفتحها مفرد بمعنى الجارية اللعوب الضحوك، ينظر: لسان العرب: (٨/ ١٥٨) مادة شمع، وفي (ب): "وزف للأقران هذه الشموع"، ولا تظهر له معنى مناسب مقبول.

(٣) جس الشخص بعينه، أي: أحد النظر إليه، لسان العرب، (٦/ ٣٨)، مادة: جس، فالجساسة، أي: الحادة النظر. (٤) والدس: الإخفاء، والدساسة حية صماء تندس تحت التراب اندساسا أي تندفن، لسان العرب (٦/ ٨٢ - ٨٣)، مادة: دس، أي: معتمدا على أن يغمض الناس عيونهم الحادة عن عيوب كتابي الخفية.

(٥) التحقيق: إثبات المسألة بدليلها. التعاريف للمناوي: (١/ ١٦٤)، والتعريفات: لملي بن محمد بن علي (السيد الشريف الجرجاني ٧٤٠ - ٨١٦ هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان (١٤٠٥ هـ: ٧٥/١).

(٦) في (أ): "أو ترجيحها"، وما في (ب) أنسب بالمقابلات مثل: وتحرير العبارات وتنقيحها...

الأقوال والوجوه<sup>(١)</sup> وتوجيهها، وتحرير<sup>(٢)</sup> العبارات وتنقيحها، وحلّ الإشارات وتشريحها، قلّما كان سائلاً من ثمّدي<sup>(٣)</sup>، وجارياً من [وُكدي]<sup>(٤)</sup>، بل فرائد منتظمة من العزيز<sup>(٥)</sup> الذي عزّ مثله في المذهب - للمصنّف رحمة الله تعالى عليه، وزهر<sup>(٦)</sup> [مؤلّفة] من روضة الرياض<sup>(٧)</sup> للشيخ يحيى بن شرف النووي<sup>(٨)</sup>، وتحقيقات مبيّنة من التحقيق والبيان، له، وحلّى مكلّلة من الرونق للشيخ أبي حامد العراقي<sup>(٩)</sup>،

(١) الأقوال والوجوه من مصطلحات الشافعية، فالأقوال عبارة عما وصل إليه اجتهاد الإمام الشافعي، وقد يكون له أكثر من قول في القديم أو في الجديد، أوفي القديم والجديد،... والوجوه عبارة عن آراء أصحاب الشافعي التي استنبطوها من قواعده وخزّجوها على أصوله، وقد يكون الوجهان لشخص واحد وقد يكونان لشخصين، ينظر: المجموع شرح المذهب للشيرازي، للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي - مطابع المختار الإسلامي - دار السلام - القاهرة (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م): (١/١٠٧).

(٢) التحرير: التهذيب وأخذ الخلاصة، التعريف: (١/١٦٣).

(٣) الثمّد بفتح فسكون أو ففتح: الحفرة يكون فيها الماء القليل، النهاية: باب الثاء مع الميم، (١/٢٢١)، .

(٤) الوُكديضم الواو وسكون الكاف: السمي. القاموس المحيط، فصل الواو: (١/٤١٧)، وفي (٢٧٢٥): "من ركدي".

(٥) العزيز أو فتح العزيز من مؤلفات الإمام الرافعي مؤلف المحرر، فهو شرحّ الوجيز للإمام الغزالي شرحين: شرحاً موجزاً أسماه الشرح الصغير وشرحاً مبسوطاً أسماه العزيز في شرح الوجيز، وقد تورّع البعض أن يطلقوا العزيز مجرداً على غير كتاب الله تعالى، فسّمّوه فتح العزيز، والظاهر أن الرافعي قصد بلفظ "العزيز" ما يقصد بلفظ "النادر أو النفيس" مثلاً كما يشير إلى ذلك الشارح بقوله: "الذي عزّ مثله في المذهب"، ولا وجه لهذا التورّع، فقد سمى المحدثون الحديث الذي رواه راويان أو ثلاثة باسم "الحديث العزيز". ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: (٤/٤٠٠)، وأصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، للدكتور يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى، دار

المعرفة - بيروت - لبنان، (١٤٢٤هـ): (ص ٢٦٤).

(٦) الزهرة تَوَزُّ كل نبات والجمع زَهْرٌ، لسان العرب (٤/٣٣١)، وفي (١): "زهرة مؤلّفة"، وما في (ب) أنسب.

(٧) الروضة، أو روضة الطالبين، كتاب في الفقه اختصر فيه الإمام النووي العزيز شرح الوجيز وزاد عليه مسائل تسمى زوائد الروضة. ينظر: الخزانة السنية من مشاهير الكتب الفقهية لأئمتنا الشافعية تأليف: عبد القادر بن عبد المطلب المُنْدِيلِي الأندونسي (١٣٢٣-١٣٨٥هـ)، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) - مؤسسة الرسالة - ناشرون - بيروت - لبنان: (ص ٥٢ و ٥٦).

(٨) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، من شيوخه: كمال الدين إسحاق المغربي وأبو الحسن سلال الأربلي، ومن تلاميذه: علاء الدين أبو الحسن العطار، والقاضي محيي الدين يحيى الشيباني، ومن مؤلفاته الكثيرة الكتب الثلاثة التي ذكرها الشارح، وهي: الروضة، والبيان في آداب حملة القرآن، و"التحقيق" وهو كتاب في الفقه وصل فيه إلى باب صلاة المسافر، توفي سنة (٦٧٦هـ)، ودفن بـ (نوى)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٤٧١) رقم: (٤٧٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية، طبع بيروت (٢٢٥-٢٢٧).

(٩) هو شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن أحمد (أبو حامد) الإسفرايني شيخ الشافعية ببغداد، ويعرف بابن أبي طاهر، ولد سنة (٣٤٤هـ)، من شيوخه: أبو الحسن بن المرزبان تفقه عليه فلما توفي لازم الداركي، وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم

ودلائل مسندة من البيان للشيخ أبي الخير يحيى اليميني<sup>(١)</sup>، وتعليلات معدة من العدة للشيخ أبي المكارم الدمشقي<sup>(٢)</sup>، وقاضيات مُصلّية<sup>(٣)</sup> من الكشف للشيخ أبي حاتم القزويني<sup>(٤)</sup>، ودرر مسلكة من الجواهر للشيخ نجم الدين

حتى انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا، ومن تلاميذه: الماوردي وأبو علي السنجي، ومن مؤلفاته: تعاليق في شرح المزني في نحو خمسين مجلداً، وكتاب مطول في أصول الفقه، ومختصر في الفقه سبّاه الروتق، توفي سنة (٤٠٦هـ) ببغداد، رحمه الله تعالى ينظر: طبقات ابن هداية الله ط بيروت ص (١٢٧-١٢٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٣٨٢)، رقم الترجمة: (٢٧١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/١٩٣-١٩٧)، رقم: (١١١)، ولم أجد من سبّاه عراقياً غير الشارح.

(١) البيان من شروح المذهب، والشارح هو الشيخ أبو الخير وقيل: أبو الحسين وقيل: أبو زكريا وقيل: أبو الحسن وقيل: أبو العلاء، يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد العمراني الباني، ولد في قريته: مصنعة سَير سنة (٤٨٩هـ)، من شيوخه الإمام أبو الفتوح العمراني والإمام زيد بن عبد الله اليفاعي، ومن تلاميذه ابنه أبو الطيب طاهر (ت ٥٨٧هـ) شيخ ابن سمره، ومحمد بن موسى بن الحسين، ومن مؤلفاته أيضاً الزوائد وغرائب الوسيط ومختصر إحياء العلوم، توفي بقرية ذي السفال من اليمن مبطوناً، سنة (٥٥٨هـ=١١٦٣م). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢١٥)، رقم (١٠٣٧)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (ص ٢١٠)، وتهذيب الأسماء واللغات للإمام النووي (ت ٦٧٧هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، ط. الأولى، دار الفكر-بيروت، (١٩٩٦م)، (٢/٥٥٣)، رقم: (٩١٠).

(٢) صاحب العدة ليس أبا المكارم الدمشقي، وإنما هو أبو المكارم الروياني عبد الله بن علي. كما جاء في طبقات المصنف ذكره المصنف في طبقاته من أعيان الخمسين الأولى من المائة الخامسة من الهجرة. أو إبراهيم بن علي. كما جاء في هدية العارفين. وهو ابن أخت صاحب البحر أبي المحاسن، وأما أبو المكارم الدمشقي فهو القاضي وحيد الدين أسعد بن الحظير، وهو حنبلي المذهب ولم يسجل له كتاب باسم العدة، ولو سجل له لما صلح مصدرها هذا الشرح، ينظر: هدية العارفين (١/٩)، ويوجد كتاب آخر باسم العدة من تأليف أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري وضعه شرحاً على إبانة الفوراني، توفي الحسين الطبري حوالي (سنة ٤٩٥هـ)، ينظر: طبقات ابن هداية، ط. بيروت: (ص ٢٠٩) وطبقات الشافعية الكبرى: (٣/٢٧)، رقم: (٣٩٣).

(٣) سيف قاضب، أي: قطاع، أو لطيف دقيق، لسان العرب (١/٦٩٧) مادة (قضب)، ويُقال: أصْلَتِ السَّيْفَ إذا جَرَّدَهُ من غِمدِهِ.... (النهاية في غريب الحديث: (٣/٤٥) باب الصاد مع اللام، مادة: (صلت).

(٤) هو الشيخ محمود بن الحسن بن محمد الأنصاري الطبري، يصل نسبه إلى أنس بن مالك رضي الله عنه، أحد أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، من مدينة أمل طبرستان تفقه بها ثم قدم بغداد، من شيوخه ببغداد الشيخ أبو حامد الإسفرائيني والقاضي أبو بكر الباقلاني، ومن تلاميذه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، درس ببغداد وأمل وتوفي بأمل، من مؤلفاته أيضاً الحيل، والكشف، وتجريد التجريد على التجريد الذي ألفه رفيقه المحامي، (ت ٤٤٠هـ) على ما ذكره المصنف ابن هداية في طبقاته، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٣/٢٦٣) رقم: (٥٣٦)، وطبقات (ابن هداية)، طبع بيروت: (ص ١٤٥-١٤٦).

القَمُولي<sup>(١)</sup>، وكنوز مختومة من الذخائر للشيخ بهاء الدين المُجَلِّي<sup>(٢)</sup>، ومُعْجَلَات طَيِّبَة من العُجَالَة للشيخ سراج الدين بن المَلَقَّن<sup>(٣)</sup>، وحُزَم<sup>(٤)</sup> مجتمعة ومُكفَيَات مُغْنِيَة - من [الخادم]<sup>(٥)</sup> والكفاية للشيخ نجم الدين بن الرفعة<sup>(٦)</sup>، ومعتمدات

(١) هو الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد بن مكّي بن ياسين القرشي المخزومي الشافعي القمولي المصري، من أهل قُمُولَة في صعيد مصر في البر الغربي من عمل قوص، (٦٥٣-٧٢٧هـ=١٢٤٧-١٣٢٧م) من مؤلفاته البحر المحيط شرح الوسيط للإمام الغزالي، وجواهر البحر، كان من الفقهاء المشهورين ولم يرحل يفتي ويدرس إلى أن توفي رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٦/٥)، رقم: (١٣٠٠)، ومعجم البلدان: (٣٩٨/٤). (٢) المُجَلِّي هو الشيخ القاضي مجليّ. بضم الميم وفتح الجيم. بن جميع. بضم الجيم وفتح الميم. بن نجا المخزومي المصري، تفقه على أصحاب الشيخ أبي نصر المقدسي، وتولى قضاء الديار المصرية، من مؤلفاته: الذخائر في فروع الشافعية، والعمدة في أدب القضاء، وإثبات الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، كان من كبار الفقهاء، توفي (٥٥٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٧٨-١٧٩) رقم (٩٧٨)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (ص ٢٠٦) وكشف الظنون (١/٨٢٢).

(٣) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (ابن النحوي) المعروف بابن الملقن، الأنصاري الشافعي، كان من أكابر العلماء بالحدِيث والفقه وتاريخ الرجال، من مؤلفاته: عجالة المحتاج على المنهاج الذي ذكره المصنف، ومنها الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء واللغات، والعقد المذهب في طبقات الشافعية، قال ابن هداية: توفي سنة (٧٧٣هـ) وقال عقق طبقاته عادل نويض: بل سنة (٨٠٤هـ)، ينظر: طبقات ابن هداية ط. بيروت (٢٣٦-٢٣٥)، وهدية العارفين: (١/٧٩١)، ومعجم المؤلفين: (١/٦).

(٤) الحُزَمَة: ما جمع وربط من كل شيء، ج. حُزَم، المعجم الوسيط (١/١٧١)، أي: مسائل مربوطة مجتمعة. (٥) في (٢٧٢٥) بدل: "الخادم": (الحازم)، والظاهر ما في النسخة: (٧٧١٢)، وتوجد فارقة بين الخادم والكفاية تفصلهما عن بعضهما، وعلامة ابتداء الكلام على الكفاية، وهما ضرورتان لرفع الإشكال؛ فإنّه إذا كان المقصود بـ (الخادم) خادِم الرافعي والروضة فهو لبدر الدين الزركشي الذي تأتي ترجمته بعد قليل، كما في كشف الظنون: (١/٦٩٨)، أو للإسنوي كما يذكره الشيخ المصنف في طبقاته، تحقيق خليل الميس، المطبوع مع طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي - دار القلم - بيروت: (١/٢٨٩)، فيقول: "وخادم العزيز والروضة، وطبقات أصحاب الشافعي للإسنوي، إل. هـ. وإلا فلم أجد كتابا باسم الحازم في دليل المؤلفات، فالخادم لم يذكر مؤلفه، أو ذكر وسقط في النسخ.

(٦) هو الشيخ نجم الدين أبو يحيى، أو: أبو العباس - أحمد بن محمد بن علي، ابن الرفعة، كان فريد عصره في الفقه والخلاف والأصول، تفقه على أصحاب ابن العطار، ومن تلاميذه السبكي والذهبي، من مؤلفاته كفاية النبيه في شرح التنبيه، والمطلب العالي في شرح الوسيط، والنفائس في هدم الكنائس، (ت ٧١٠هـ أو ٧٣٥هـ)، ينظر: طبقات ابن السبكي (١٣-١٤) رقم: (١٢٩٨)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة، أبي بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، ط. (١)، عالم الكتب - بيروت (١٤٠٧هـ)، (٢/٢٩٣) وطبقات ابن هداية، ط. بغداد (ص ٨٨) وط. بيروت (٢٢٩-٢٣٠).

للمتتبي<sup>(١)</sup> من العُمدة للشيخ تقي الدين السبكي<sup>(٢)</sup>، [وبدايات] للمُبتدي<sup>(٣)</sup> من بداية المحتاج<sup>(٤)</sup> للشيخ بدر الدين الزركشي<sup>(٥)</sup>، ومُهَمَّات للدين من المُهَمَّات للشيخ جمال الدين الأسنوي<sup>(٦)</sup>، وبوارق لليقين من النجم الوهاج للشيخ كمال الدين الدُميري<sup>(٧)</sup>، وتُحَف للمُحتاجين من تحفة المحتاج<sup>(٨)</sup> للشيخ شهاب الدين

(١) المتتبي من مصطلحات طلبة العلوم الشرعية، وهو من أشرف على إكمال المواد المقررة للدراسة منها، فيكون مؤهلاً لأخذ الإجازة العلمية.

(٢) هو: الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف الأنصاري الخزرجي الفقيه المحدث الحافظ المفسر، ولد بسُك بمصر، سنة (٦٣٨هـ)، من شيوخه ابن الرفعة، ومن تلاميذه ابنه تاج الدين صاحب طبقات الشافعية الكبرى، من مؤلفاته أيضاً الابتهاج في شرح المنهاج، ومختصر طبقات الفقهاء، وتي قضاء الشام (سنة ٧٣٩هـ)، ورجع إلى القاهرة بسبب المرض وتوفي فيها (سنة ٧٥٦هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية، طبع بيروت: (٢٣٠-٢٣١)، وهدية العارفين: (١/ ٧٢٠).

(٣) في (٢٧٢٥) بدل "للمبتدي": "للمنور". والمبتدي من بدأ في تحصيل مقدمات العلوم الشرعية.

(٤) قد حصل الخطأ في نسبة الكتاب لأن كتاب بداية المحتاج من مؤلفات بدر الدين ابن قاضي شعبة (ت ٨٧٦هـ) لا بدر الدين الزركشي، وقد حصل الخطأ نفسه في كتاب طبقات المصنف فأصلحه محققه: عادل نويهض في طبعة بيروت (ص ٢٤٢)، بينما أهمله مشرف طبعة بغداد: نعمان الأعظمي.

(٥) هو الإمام محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين أبو الحسن الزركشي، فقيه أصولي محدث، من شيوخه الشيخ جمال الدين الأسنوي والشيخ سراج الدين البلقيني، ومن تلاميذه شمس الدين البرماوي، من مؤلفاته الديباج في توجيه المنهاج، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، توفي سنة (٧٩٤هـ = ١٣٩٢م)، ينظر: طبقات المصنف (ابن هداية) طبع بيروت (٢٤١-٢٤٢)، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص ٧٦) تأليف الإمام رضي الدين أبي البركات محمد بن أحمد بن عبد الله الغزي الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، الطبعة الأولى، دار إين حزم-بيروت (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).

(٦) الشيخ عبد الرحيم بن حسن بن علي، جمال الدين أبو محمد أو أبو الحسن الإسنوي القرشي الشافعي، ولد بأسنا. وهي مدينة بأقصى الصعيد سنة (٧٠٤هـ)، من شيوخه: تقي الدين السبكي، ومن تلاميذه: سراج الدين بن الملقن، ومن مؤلفاته: المهملات، وكتاب الطبقات، والأشباه والنظائر، درس بمدارس القاهرة وتوفي بها سنة (٧٧٢هـ). ينظر: بهجة الناظرين: (٢٠٠-٢١١)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت: (٢٣٦-٢٣٧).

(٧) الشيخ أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدُميري المصري، (ودميرة بفتح أوله وكسر ثانيه قرية قرب دمياط)، ولد في حدود سنة (٧٥٠هـ)، من شيوخه: جمال الدين الإسنوي، وبهاء الدين السبكي، تخرج ومهر في الفنون، من مؤلفاته النجم الوهاج، وحياة الحيوان الكبرى، ولي تدريس الحديث بالقبة الركنية بالقرب من باب النصر، توفي سنة (٨٠٨هـ)، ينظر: بهجة الناظرين (١٠٠-١٠١)، وطبقات المصنف، ط. بيروت (٣٦-٣٧).

(٨) المکتوب في النسختين: (٧٧١٢) و(٢٧٢٥): "تحفة المحتاج"، وإذا كان المقصود تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج فهو لابن حجر الهيتمي، وإذا كان المقصود تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج فهو لابن الملقن، فالأولى أن يبدل بـ "قوت المحتاج" أو "غنية المحتاج".

الأذرعى<sup>(١)</sup>، وميّنات للمسترشد من الإرشاد للشيخ محمود المصري<sup>(٢)</sup>، ومداواة للغليل<sup>(٣)</sup> من الشافى للشيخ أبى العباس الجرجاني<sup>(٤)</sup>، وهداة للسبيل من هادى النيه للشيخ سراج الدين بن حسن البلقينى<sup>(٥)</sup>، ومخلّصات لإخوان الصفاء من الخلاصة لختم المتأخرين: الشيخ أحمد بن حجر المكى رحمهم الله تعالى أجمعين<sup>(٦)</sup>.

(١) هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان بن عبد الواحد، أبى العباس، كان إماما جليل القدر، ولد سنة (٧٠٨هـ) بأذرعات الشام، من شيوخه المزي والذهبي، تفقه بالقاهرة، شرح المنهاج شرحين: (قوت المحتاج)، و (غنية المحتاج) وله أيضا (المتوسط)، كتاب حافل على الرافعى والروضة، توطن بحلب ودرّس بها بالأسدية، توفي (سنة ٧٨٣هـ)، ينظر: تحفة الناظرين (ص ٧٤-٧٦)، وطبقات ابن هداة طبع بيروت (ص ٢٣٧-٢٣٨).  
(٢) هو الشيخ شرف الدين محمود بن الحسين المصرى ذكره الشيخ المصنف فى طبقاته وقال: "كان فقيها زاهدا شديدا الاحتراف فى النقل والترجيح، له تصانيف جيدة منها "إرشاد المحتاج فى شرح المنهاج"، وهو = كتاب كثير الفوائد قليل الوجود، وقد وقفت عليه إلى كتاب العدة، مات ﷺ (سنة ٩٧٦هـ) وكذلك ذكره فى كتابه المخطوط "أسماء الناقلين عن الشافعى والنسوين إليه" (١/ ٧٠)، كما جاء فى هامش معجم المؤلفين (١٢/ ١٦٠)، ويوجد كتاب آخر باسم: إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج أو إلى شرح المنهاج لأبى الفضل بدر الدين محمد بن قاضى شهبة المتوفى سنة (٨٧٤هـ)، فيبدو أن للشيخ محمود المصرى أيضا كتابا بالإسم نفسه، ينظر: طبقات المصنف، طبع بغداد: (ص ٩٣) وطبع بيروت: (ص ٢٤٣-٢٤٤).

(٣) فى (٧٧١٢): "مداواة للغليل"، وفى (٢٧٢٥): "مداوات للغليل"، (كذا)، ولعله "مداواة للغليل"، أو: "مداواة للغليل"، فالغليل المريض، القاموس المحيط: (٤/ ٢١) فصل العين، والغليل حرّ العطش، ولسان العرب: (١١/ ٤٩٩)، مادة: غلل.

(٤) القاضى أحمد بن محمد بن أحمد أبى العباس المعروف بابن القاص الطبرى الروبانى، من شيوخه القاضيان أبى الطيب والماوردى وتفقه على أبى إسحاق الشيرازى، كان قاضيا بالبصرة ومدّرّسا بها، من مؤلفاته التحرير، والبلغة، والمعاينة، والشافى، توفي سنة (٣٣٥هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات ابن هداة طبع بيروت: (ص ١٧٨-١٧٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٩١) رقم (٢٧٢)، وهدية العارفين (١/ ٨٠)، وشذرات الذهب: (٤/ ١٩١).  
(٥) هو الشيخ أبو حفص أو أبو صالح، عمر بن رسلان، من مؤلفاته تصحيح المنهاج، والملمات يردّ المهات، توفي سنة (٨٠٥هـ)، رحمه الله، ومن الجدير بالملاحظة أن هادى النيه ليس من مؤلفات سراج الدين البلقينى، وإنما هو من مؤلفات سراج الدين بن الملقن أبى حفص عمر بن على بن أحمد السابقة ترجمته. ينظر: هدية العارفين: (٢/ ١٧٣)، وكشف الظنون: (١/ ٤١١).

(٦) يؤخذ من صيغة الترحم أن الشيخ ابن حجر مات قبل الشيخ المصنف، وهو كذلك، فإن ابن حجر توفي سنة (٩٧٤هـ)، والشيخ المصنف كان مشتغلا بكتابة الوضوح سنة (١٠٠٤هـ) كما تبين من عبارته فى كتاب الوكالة من الوضوح، وقد سبق الكلام على ذلك فى الرد على روايتين فى تاريخ وفاته، ولا يعارض ذلك كونها معاصرين، وأن يكون شيخ الإسلام شيخا للشيخ الشارح.

وفيه من الوسيط ما يُقْلُ شِكَّةٌ<sup>(١)</sup> الشك، ومن البسيط<sup>(٢)</sup> ما يُكِلُّ طَبَّةُ الفك<sup>(٣)</sup>، ومن نهاية الإمام<sup>(٤)</sup> ما لا ينتهي إليه النُّهى، ومن تجريد الأدلة<sup>(٥)</sup> ما يُرشد به إلى

(١) القُلُّ: التَّلْم في السَّيف. لسان العرب: (١١/٥٣٠)، قُلُّ، والشَّكَّةُ: السَّلَاحُ. لسان العرب: (١٠/٤٥٢)، شكك. (٢) الوسيط والبسيط كلاهما من مؤلفات حجة الإسلام الغزالي زين الدين محمد بن محمد بن محمد، ولد بطوس سنة (٤٥٠هـ)، لازم شيخه إمام الحرمين حتى صار أنظر أهل زمانه، ومن مؤلفاته الكثيرة أيضا الوجيز وإحياء العلوم، رحل إلى نيسابور وبغداد والحجاز وبلاد الشام ومصر ثم عاد إلى طوس مقبلا على التصنيف ونشر العلم، توفي بطوس سنة (٥٥٠هـ). ينظر: طبقات ابن السبكي الكبرى: (٣/٤١٦-٥٣٦) رقم: (٦٩٤)، وطبقات ابن هداية، طبع بيروت: (ص ١٩٢).

(٣) هذا في النسخة: (ب)، وفي (أ): "يلك"، والأولى والله أعلم: "يُكِل"، وهو بضم الياء أي: يجعل قليلا، كَلَّ السيف يُكِلُّ قليلا فهو قليل إذا لم يقطع، النهاية (٤/٣٥٣). و"طَبَّةُ السيف": حدّه، لسان العرب (١٥/٢٢)، أي: ما يجعل حدّ اللسان قليلا.

(٤) الإمام إذا أطلق في كتب الشافعية مفردا يقصد به إمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجَوْنِي، ولد (٤١٩هـ)، من شيوخه والده، قرأ الفقه عليه، ثم أبو القاسم الإسكافي، قرأ= الأصول عليه، ومن تلاميذه الإمام الغزالي، ومن مؤلفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب، والغياثي، توفي والده وله عشرون سنة فأقعد مكانه للتدريس، خرج من نيسابور وأقام ببغداد مدة، ثم خرج إلى مكة فأقام بها أربع سنين مجاوراً يدرّس ويفتي ويبحث في العبادة، ثم عاد إلى نيسابور ودرّس بالمدرسة النظامية بها، سُمّي إمام الحرمين لأتاه حينما كان بمكة كان إماما بها ودخل المدينة زائرا وقُدِّم القوم هناك عشرة أيام، وحينما توفي بنيسابور سنة (٤٧٨هـ) كان له أربعمئة تلميذ. ينظر: طبقات ابن السبكي: (٣/١٥٩-٢٠١) رقم (٤٧٧)، وطبقات الشارح ط. بيروت: (١٧٤-١٧٦)، والفوائد المكية في ما يحتاجه طلبة الشافعية، للسيد علوي بن أحمد السقّاف (١٢٥٥-١٣٣٥هـ)، (ص ٤١)، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية للكتور د. علي جمعة، اط. الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر: (١٤١٢هـ= ٢٠٠٤م): (٥٢).

(٥) الموجود في النسختين الكاملتين: (٧٧١٢) و (٢٧٢٥): "تجريد الأدلة"، والظاهر: "تحرير الأدلة"، وصاحب (تحرير الأدلة) هو المحامي أو ابن المحامي الفقيه: هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الضبي (٣٦٨-٤١٥هـ= ٩٧٨-١٠٢٤م)، من شيوخه: أبو حامد الإسفرائيني، ومن تلاميذه: أبو بكر الخطيب، ومن مؤلفاته أيضا: المقنع والمجموع ورووس المسائل وعدّة المسافر واللباب، فقيه شافعي بغدادي المولد والوفاء، ينظر: الفهرست، لمحمد بن إسحاق (أبو الفرج) ابن النديم (ت ٣٨٥هـ)، سنة النشر: (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، دار المعرفة-بيروت، (١/٣٢٥)، وطبقات تاج الدين السبكي (٢/٣٧٧-٣٧٨) رقم: (٢٦١)، وطبقات الشافعية لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، دار الفكر، بيروت-لبنان، (٣٦٥)، رقم (١٠٢٨)، ووفيات الأعيان: (١/٩٦) رقم (٢٧)، والأعلام للزركلي: (١/٢١١)، وطبقات ابن هداية - ط. بيروت. (١٣٢).

أهدى، ومن الإقليد<sup>(١)</sup> ما يُفتح به المغلق، ومن التهذيب<sup>(٢)</sup> ما يُقيد به المطلق. والمرجو من فيض واهب العقل، ومن عطاء ميسر [النقل]، أن يكون هذا الشرح عمدةً للطالبين، وتحفةً للراغبين، لمن أراد تدريس المحرّر والبحث عن دقائقه، وتتبع إشارات والكشف عن حقائقه؛ لأنه مستوعب لما يتعلّق به، ومتعرّض لما يتوجّه عليه. ومثير<sup>(٣)</sup> لما يرد على الكتاب، وخائض في ما تيسر<sup>(٤)</sup> من الجواب، وربما يروم الرد على ما أورده مما وقع خلاف الصواب، وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت، ولا أبغى إلا وجه الله في ما ألّفت. فهو حسبي وعليه التكلان، وهو الموقف لطريق البيان.

[تمت. لا إله إلا الله. محمد رسول الله].

- (١) الإقليد لدرء التقليد شرح على التنبيه من مؤلفات تاج الدين الفزاري عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء المعروف بالفركاح الفزاري، فقيه الشام وشيخها، تلقى علماً كثيراً وتوقى في نقله الخطأ فأصاب أجراً كبيراً. من شيوخه شيخ الإسلام العز بن عبد السلام وابن الصلاح، وابن عبد الدائم وابن أبي اليسر وغيرهما، وتفقه على والده، وكان ملازماً للشغل بالعلم. ومن مؤلفاته أيضاً شرح وركات إمام الحرمين في أصول الفقه، وشرح قطعة من التعميز، وله على الوجيز مجلدات، توفي سنة: (٦٩٠هـ) وهو على تدريس المدرسة البادرية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣٢٨/٤) رقم: (١١٦٠)، وطبعة القاهرة، (٣١٢/٩)، رقم (١٣٤٠).
- ملاحظة: نسب المصنف رحمه الله في أواخر طبقاته - طبع بيروت - تحقيق عادل نويهض (ص ٢٥٠) - كتاب الإقليد إلى الزوزني، وهو ابن العفريس أبو سهل أحمد بن محمد الذي سماه المصنف "الدوري" صاحب جمع الجوامع، الكتاب الذي جمعه من جميع كتب الشافعية، ونقل عنه الرافعي وابن الصلاح، ونقل عن ابن الصلاح النووي، توفي ابن العفريس سنة (٣٦٢هـ) رحمه الله تعالى أجمعين، ينظر: طبقات ابن هداية: (٩٠)، والأعلام: (٢٠١/١).
- (٢) صاحب التهذيب هو الشيخ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي المعروف بابن القراء تارة وبالقراء أخرى، والبغوي منسوب إلى بغشور وبغ كلاهما اسم لبلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة، من شيوخه: القاضي حسين ومن تعليقه حَقص كتاب التهذيب في فقه الإمام الشافعي، وعلى أحمد بن عبد الملك أبي صالح النيسابوري محدث وقته بخراسان، ومن تلاميذه: أخوه الحسن بن مسعود البغوي، وعبد الرحمن بن عبد الله أبو محمد النهي، وعمر بن الحسن والد الإمام الرازي، ومن مؤلفاته: مصابيح السنة، ومعالم التنزيل، والتهذيب، ومعجم الشيوخ، توفي بمرور سنة (٥١٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي: (٤٨/٤ - ٥٠) رقم: (٧٦٧)، وطبقات المصنف طبع بيروت: (ص ٢٠٠-)، و(الأنساب)، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت ٥٦٢هـ) تقديم وتعليق عمر البارودي، ط. الأولى (١٤٠٨هـ) مطبعة دار الجنان، الناشر: دار الجنان - بيروت، (١/٣٧٤).
- (٣) الظاهر: «مثير» بالثاء المثلثة، أي: مثير لاعتراضات يرد على الكتاب.
- (٤) هذا في (٣١٧١) "وهو المناسب، وفي (٧٧١٢) و(ش): "في ما يقيد"، أو: "في ما يفيد".



## مقدمة المحرّر<sup>١</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

سبحانك اللهم وبحمدك، أسبحك بكبرياتك واعتلائك، وأحمدك على وفور نعمائك والآثك، وأصلي على محمد الذي اصطفيته من أنبيائك، وأخدمته الملائكة، واسألك أن تجعلني مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، وأستوفقك لما يمتُّ به من نظم مختصر في الأحكام محرّر عن الحشو والتطويل، ناصّ على ما رجحه المعظم من الوجوه والأقويل، مفرّغ في قالب مهذب الجملة والتفصيل، مخمّر التفريع والتأصيل، وأرغبُ إليك في تسهيل هذا المحرّر على محصّليه بفضلِكَ العظيم، وفي تقبّله مِنِّي إنَّكَ أنتَ السميع العليم.

---

(١) ألفت نظر القراء والدارسين والعلماء الكرام إلى أن مقدمة المحرّر لم تكن مكتوبة في نسخ المحرّر الخطية التي حصلت عليها، كما أن مقدمة الوضوح لم تدرج في أغلب نسخ الوضوح، وقد طبع المحرّر والحمد لله طبعين فيهما المقدمة فأخذتها منهما، وقد وجدت في نسخة بيرانشهر من الوضوح شرحاً لهذه المقدمة مضمومة إلى الوضوح، ولم ينسب لأحد وأغلب الظن أنه لصاحب الوضوح فضممت إليه، وإن لم يكن على نهج الشرح المتعارف بل على نهج الحاشية والمامش.

## شرح مقدمة المحرر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه توكلت وبه ثقتي.

الحمد لله كثيراً على إفضاله، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين.

أما بعد فهذه ألفاظ كتبتُها وكلمات ألَفْتُها، لشرح ديباجة المحرر للإمام الرافعي رحمه الله بالتماس بعض الإخوان واقتراح جماعة من الخلان، معتذرا من نقصه غاية الاعتذار؛ إذ لم أكن من فرسان هذا المضمار، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين)

أقول مستعينا بالله: إنما ابتدأ المصنف رحمة الله عليه بالبسملة؛ تيمنا وتأسيا بكتاب الله المجيد، وعملا بقول سيد المرسلين ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ»<sup>(١)</sup>. وأما الكلام في أنها آية من كل سورة أم لا؟ فلا تعلق لغرضنا، فتركنا ذكره.

والباء في «(بسم الله)» متعلق بمحذوف تقديره: باسم الله أكل أو أشرب أو أسافر أو أذبح أو نحو ذلك.

والحاصل أن كل من يسمّي في ابتداء فعله فهو مضمر للفعل الذي جعل تسميته مبدأ له، والأولى أن لا يقدر «أبتدئ» كما قدر بعضهم؛ لأنه لا يدلّ على تلبّس الفعل كله باسم الله. فافهم.

ولو وجدت القرينة الدالة على الفعل الخاصّ فلا يقدر الفعل العامّ؛ لأن العام إنما يقدر عند عدم القرينة المخصصة.

(١) مسند أحمد شاكراً: (٣٩٥ / ٨) رقم: (٨٦٩٧)، وأخرجه الخطيب البغدادي عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ب (بسم الله الرحمن الرحيم) أقطع، ورواه بهذا اللفظ أيضاً: الرهاوي في الأربعين من طريق الخطيب. ينظر: الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، المحقق: أحمد مجتبى - دار العاصمة - الرياض: (٩٧/١).

وإنما قدر الفعل المتعلق به مؤخراً؛ ليدل على التخصيص، كما في إياك نعبد، وبسم الله مجريها.

وقدم في إقرأ باسم ربك؛ للاهتمام بالقراءة هناك، لأنها أول سورة نزلت على الأصح. وقيل: باسم ربك متعلق بإقرأ الثاني فلا نقض.

والباء في "بسم الله" إما للاستعانة وإما للملابسة أو المصاحبة، وكسرت؛ لمناسبة عملها.

والاسم مشتق من السمو وهو العلو، سمو بكسر السين وضمها، فحذف آخره كما في يد ودم، وزيد في أوله همزة الوصل؛ لتلايقع الابتداء بالساكن، وفيه نظر؛ لأن أصله سمو بكسر السين وضمها كما ذكرنا، فلا يلزم الابتداء بالساكن لو لم تزد همزة الوصل. فافهم.

ومنهم من لم يزد همزة في أوله، وعليه قول الشاعر: باسم الذي في كل سورة سُمُّه<sup>(١)</sup>.

وفي الاسم أربع لغات: اسم بكسر الهمزة وضمها، وسم بكسر السين وضمها.

ويحذف ألف الاسم من بسم الله؛ رعاية لحكم الدرج لكثرة الاستعمال، بخلاف إقرأ باسم ربك، ولا مع غير الباء نحو: في اسم الله.

ثم الكلام في أن الاسم هو عين المسمى أو غيره مشهور، وفيه بحث طويل لا يليق ذكره بما نحن فيه، فعدلنا عنه خوف الإطناب.

والله أصله: إلاه، من ألّه بكسر اللام إذا تحيّر؛ لأنّ الأوهام تتحيّر في معرفته، ولهذا كثر الضلال.

(١) ينسب لرؤية بن العجاج، وقامه:

باسم الذي في كل سورة سُمُّه قد وَرَدَتْ على طريق تَعَلُّمِهِ  
أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهُ... وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ

والمعنى أرسل فيها الراعي ملتبساً بذكر اسم الله بازلاً حال كونه يشوقه إليها باعفائه من العمل وجبسه عن الإبل ثم إرساله فيها، فذلك البازل يقصد بها طريق يعرفه وهو طريق الضراب. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: مذيلاً بحاشية (الاتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ): (٤/١).

وقيل: من ألهت إلى فلان أي: سكنت إليه، فكأن الخلق يسكنون إليه ويطمثون بذكره.

وقيل: من ألهت إليه أي: فزعت؛ لأن العباد يفزعون إليه في الشدائد، ويلجأون إليه في الحوائج. وقيل: من أله بفتح اللام أي: عبد؛ لأنه المستحق للعبادة دون غيره.

وقيل: أصل الإله: الولاه، وأبدلت الواو من الهمزة، من الوكّه وهو ذهاب العقل والتحيّر من شدة الوجد.

وجوّز سيبويه أن يكون أصله لاهاً من لاة إذا استتر، فعلى الأوّل يكون أصله إلهاً كما ذكرنا فأدخلت عليه الألف واللام ثم حذفت الهمزة؛ تخفيفاً فأدغمت اللام فصار: الله.

وقيل: حذفت الهمزة وعوّض عنها حرف التعريف.

وقال في الصحاح: لو كان عوضاً لما اجتمعنا مع المعوّض عنه في قولهم: "الإله" في قول الشاعر: معاذ الإله أن تكون كظبية<sup>(١)</sup>.

وعلى قول سيبويه أدخلت عليه الألف واللام ثم أدغمت.

وقال الغزالي: "وكل ما ذكر في اشتقاقه وتعريفه تعسف وتكلف"، وبه قال الخليل وجماعة<sup>(٢)</sup>.

ثم اعلّم: أن الإله اسم جنس يقع على كل معبود حق أو باطل، لكن غلب استعماله في المعبود بالحق كالنجم للثريا والبيت للكعبة.

وأما الله فهو اسم للموجود الحق الجامع لصفات الإلهية المنعوت بنعوت الربوبية، المتفرد بالوجود الحقيقي، يوصف ولا يوصف به، وتفخيم لاهه سنة إذا لم يكن قبله كسرة.

(١) تمامه: معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ريرب

ولكنها زادت على الحسن كله كما لا ومن طيب على كل طيب

البيان للبعث بن حريث في محبته أم السلسيل. ينظر: تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل مذيلًا بحاشية الانتصاف: (٥/١).

(٢) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجاهي - الجفان والجاهي - قبرص، الطبعة: الأولى، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م): (ص: ٦١).

قوله: (الرحمن الرحيم) كلاهما من رَحِمَ بكسر الحاء يَرْحَمُ بفتحها رحمةً.

والرحمة: العطف والحنوّ، وهي في حقّه تعالى عبارة عن إنعامه على خلقه، وإضافة الخير عليهم. من إطلاق السبب وإرادة المسبب.

وفيها مبالغة، أي: هو ذو رحمة تامة عامة متوالية.

وفي الرحمن ما ليس في الرحيم من المبالغة، ولذلك قالوا: يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا.

وأيضاً الزيادة في البناء لزيادة المعنى، هكذا ذكر في الكشف<sup>(١)</sup>.

ويوافقه كلام الغزالي فإنه قال: مفهوم الرحمن نوع من الرحمة، هي أبعد من مقدورات العباد، وهي ما يتعلق بالسعادات الأخروية، فالرحمن هو العطوف على العباد بالإيجاد أولاً، وبإلهاداية إلى الإيمان وأسباب السعادة ثانياً، والإسعاد في الآخرة ثالثاً، والإنعام بالنظر إلى الوجه الكريم رابعاً، هذا كلامه.

وقال صاحب المعالم<sup>(٢)</sup>: الرحمن هو الرازق في الدنيا على العموم، والرحيم هو العافي في الآخرة على الخصوص، ولذلك قيل: يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة، فتأمل في ما بين الكلامين.

ثم اعلم: أن الرحمن لا يستعمل في غير الله تعالى؛ لأنه من الصفات العالية، بخلاف الرحيم فإنه قد يطلق على غيره، وأما قول الكفار لمسيلمة الكذاب: يا رحمن اليمامة، وقول شاعرهم: "وأنت غيث الورى لا زلت رحماناً" فمن تعنتهم في الكفر.

والخلاف في صرف الرحمن وعدمه مذكورٌ في كتب النحو.

وإنما قدم الرحمن على الرحيم وإن كان القياس الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ لأن الرحمن لما كانت المبالغة فيه أكثر لأنه يدل على جلائل النعم وأصولها كما مر ثم أردفه الرحيم ليدل على برة رقايتها<sup>(٣)</sup>، فهو من باب التتميم والتكميل.

(١) تفسير الزمخشري = الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: (٦/١).

(٢) لم أجده في معالم السنن للخطابي، ولا في معالم التنزيل للبخاري ولا أدري قصد الشارح بالمعالم.

(٣) كذا في النسخة، ولا يظهر لي الصواب.

وقال الغزالي: إنما قدمه؛ لأنه أخص من الرحيم، ولذلك لا يسمى به غير الله، فهو قريب من اسم الله الجاري مجرى العلم، بخلاف الرحيم؛ فإنه قد يطلق على غيره كما مر، أيضاً قد جمع الله بينهما دون الرحيم فقال: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الإسراء: ١١٠)، فكان أولى بالتقديم. والله أعلم بالصواب.

قوله: (سبحانك) التسييح: التنزيه، وقولهم: سبحان الله معناه: تنزيه الله، كأنه قيل: أبرئ الله من السوء براءة، وهو منصوب على المصدر، قال: سَبَّحْتُ الله تسييحاً و سبحاناً، ومعنى سبحانك: أنزه تنزيهاً لك، وأبعدك من السوء، وأصفك بالبراءة عن جميع ما لا يليق بذاتك وصفاتك وأسمائك وأفعالك من الشريك والصاحبة والولد وسائر النقائص وجميع سمات الحدوث.

وقال الغزالي في شرح أسماء الله تعالى الحسنى: «هُوَ المنزه عن كل وصف يُدركه حس أو يتصوره خيال أو يسبق إليه وهم أو يختلج به ضمير أو يقضي به تفكير، ولست أقول منزّه عن العيوب والنقائص فإن ذكر ذلك يكاد يقرب من ترك الأدب فليس من الأدب أن يقول القائل: ملك البلد ليس بحائك ولا حجام فإن نفي الوجود يكاد يوهم إمكان الوجود وفي ذلك الإيهام نقص، بل أقول القدوس هُوَ المنزه عن كل وصف من أوصاف الكمال الذي يظنه أكثر الخلق كما لا في حقه، فكما أنه منزّه عن أوصاف نقصهم كذلك منزّه عن أوصاف كماله، بل كل صفة تُتصور للخلق فهو منزّه عنها وعما يشبهها ويماثلها»<sup>(١)</sup>.

(قوله: "اللهم") أصله: يا الله، فحذف حرف النداء وأبدل عنها، وربما يجمع بين المبدل والمبدل منه في ضرورة الشعر قول الراجز: غفرت أو عذبت يا الله<sup>(٢)</sup>، وقيل: أصله: "الله أم"، وهو أمر من أم يؤم إذا قصد، ومعناه: يا الله أقصدنا، وفيه تعسف قوله: (وبحمدك) قال النووي: ومعناه: وبِحمدِك سبِّحتك ومعناه: بتوفيقك لي

(١) المقصد الأسنى: (ص: ٦٨).

(٢) هذا المصراع استشهد به في كتب النحو والتفسير ولم نثر على ما سبقه ولا على ما بعده ولا على إسم الشاعر.

وَهَذَا نَيْكَ وَفَضْلِكَ عَلَيَّ سَبَّحْتُكَ لَا بِحَوْلِي وَقُوَّتِي فَفِيهِ شُكْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النُّعْمَةِ وَالْإِعْتِرَافُ بِهَا وَالتَّفْوِيزُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كُلَّ الْأَفْعَالِ لَهُ، هذا كلامه. <sup>(١)</sup>

ويمحتمل أن يكون المعنى: أتلبس بحمدك، كما قرره شارح البخاري في قوله «سبحان الله وبحمده». <sup>(٢)</sup>

ويمحتمل أن يكون الواو للحال، تقديره: أسبّحك حالكوني حامدا لك ومتلبسا بحمدك على هذه النعمة وعلى جميع النعم؛ لأنه لولا إنعامك عليّ بالتوفيق واللفظ الممكن لم أتمكن من التسبيح والطاعة. وهذا الوجه قريب مما قاله النووي.

فإن قيل: قد أجمع العلماء على استحباب تقديم الحمد في ابتداء التصانيف، بل في ابتداء كل أمر؛ للاقتداء بالقرآن المجيد، ولقوله «كل أمر ذي بال لم يبدأ بالحمد فهو أقطع» <sup>(٣)</sup> أي: ناقص، ولأنّ الحمد قيد للنعمة الحاصلة وسبب لزيادتها؛ قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ مَنَّكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم: ٧)، ولما في الابتداء بالحمد من أداء شيء من الحقّ الواجب عليه وهو شكر النعمة.. الكتاب... منها، والمصنف خالف هذا الإجماع وقدم التنزيه؟

قلنا: إنما قدّمه؛ لأنه أراد أن يجعل تنزيه ذات الله عن كل سوء وسيلة لقبول حمده، ولهذا تصرّع إليه بعد التنزيه فقال... بالمقصود فقال: «وبحمدك».

وقال الغزالي: التقديس مقدم على التوحيد، والتوحيد على الحمد.

وقال النووي في شرح مسلم: المراد بالحمد لله ذكر الله تعالى وقد جاء في رواية بذكر الله تعالى. <sup>(٤)</sup> هذا كلامه.

وهذا الجواب أحسن من الجواب الأول، وهو بعينه جواب عن السؤال المشهور،

(١) شرح النووي على مسلم: (٢٠٢/٤).

(٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (ت: ٧٨٦هـ) - دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان، طبعة أولى: (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م) طبعة ثانية: (١٤٠١هـ - ١٩٨١م): (١٨٥/٢٢).

(٣) سنن ابن ماجه: (٦١٠/١) رقم: (١٨٩٤) بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ».

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: (١٠٨/١٢).

وهو: أنه إذا ابتدئ بالبسملة فات الابتداء بالحمدلة، وإذا ابتدئ بالحمدلة فات الابتداء بالبسملة، فلا يمكن العمل بالحديثين معا. فتأمل.

والحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم، سواء تعلق بالفضائل كالشجاعة، أم بالفواضل كالسخاوة.

والشكر فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان، وقد جمعها الشاعر في قوله:

أفادتكم النعماء مني ثلاثةٌ يدي ولساني والضمير المحجّب<sup>(١)</sup>

فمورد الحمد للسان وحده، ولكن يتعلق بالنعمة وغيرها، ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ولكن متعلقه النعمة فقط، فبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنهما يتصادقان على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان، ويصدق الحمد على الوصف بالعلم والشجاعة، ويصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

وقوله ﷺ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ»<sup>(٢)</sup>، إشارة إلى أن مورد الحمد وهو اللسان أعلى الموارد وأجلّها، ولهذا قال ﷺ: «مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ»<sup>(٣)</sup>.

والحمد نقيضه الذم، والشكر نقيضه الكفران.

وأما المدح فهو الثناء باللسان على الجميل الاختياري وغيره، فهو أعم من الحمد مطلقا، إذ يقال: مدحتُ اللؤلؤَ على صفائها، ولا يقال: حمدتها.

وقول صاحب الكشاف: "الحمد والمدح أخوان"<sup>(٤)</sup> معناه أنهما متقاربان في المعنى؛ لأنهما مترادفان، وأن بينهما اشتقاقا كبيرا.

(١) البيت بلا نسبة في الكشاف للزخشي: (٧/١) وتفسير ابن كثير: (٢٣/١)، والدر المصون: (٦٣/١)،

وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٣٦/١)

(٢) مصنف عبد الرزاق: (٤٢٤/١٠)، رقم: (١٩٥٧٤)، والأدب للبيهقي: (ص: ٢٩٣) بلفظ: «الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ عَبْدٌ لَمْ يَحْمَدْهُ» ثم قال: هَكَذَا جَاءَ مُرْسَلًا بَيْنَ قَتَادَةَ وَمَنْ قَوْفَهُ، وشعب الإيمان للبيهقي:

(٢٣٠/٦) رقم: (٤٠٨٥).

(٣) تمة الحديث السابق.

(٤) الكشاف: (٨/١).



وبين المدح والشكر عموم وخصوص من وجه؛ إذ يتصادقان في الثناء باللسان في مقابلة الإنعام، ويصدق المدح بدونه في صورة اللؤلؤة، ويصدق الشكر بدونه في الثناء بغير اللسان في مقابلة الإنعام.

ثم اعلم أن ما ذكرنا من معنى الحمد والشكر إنما هو المعنى اللغوي لهما.

وأما حقيقة معنى الحمد فهو معنى الشكر اللغوي، أي: فعلٌ يُنبئُ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه، وأما معنى الشكر الحقيقي فهو: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله، وبهذا المعنى ورد قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ (سبا: ١٣).

وقال الغزالي: الشكر هو معرفة النعمة من المنعم، والفرح الحاصل بإنعامه، والقيام بها هو مقصود المنعم ومحبوته.

قوله: (أسْبَحْكَ) يحتمل أن يكون إخبارا كما هو أصله، ويحتمل أن يكون إنشاء، وقد مر معنى التسبيح.

وإنما كرره لأنه أراد التصريح بالتسبيح من قِبَل نفسه، لأن الأول إنما دل على أن الله سبحانه قدوس، ولم يدل صريحا على أن المصنف سَبَّحَهُ بنفسه، فهو كاليان للأول، ولهذا حذف حرف العطف.

قوله: (بكبريائك) أي: بسبب كبريائك، ومعناه: أسْبَحْكَ لأنك مستحق للتسبيح لأنك متَّصف بالكبرياء.

ويحتمل أن الباء للاستعانة، فيكون المعنى: أسْبَحْكَ باستعانة كبريائك، كما ذكره النووي في قوله: ويحمدك.

والكبرياء هو: الترفع عن الانقياد.

وقال الغزالي: الكبرياء عبارة عن كمال الذات، وهو يرجع إلى شيئين:

أحدهما: دوامه أزلا وأبدا، والثاني: أن وجوده هو الذي يصدر عنه وجود كل موجود.

قال في الصحاح: الكبرياء: العظمة<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أنها مترادفان.

ومقتضى قوله ٨ حكاية عن الله تعالى: «الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعَظَمَةُ إِزَارِي»<sup>(٢)</sup> أن صفة الكبرياء فوق صفة العظمة، كما أن رتبة الرداء أعلى من رتبة الإزار، وكلام صاحب الكشف مصرّح بخلافه فإنه قال: «الفرق بين العظيم والكبير، أن العظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكأن العظيم فوق الكبير، كما أن الحقير دون الصغير»<sup>(٣)</sup>، هذا كلامه.

ويمكن حمل الحديث على هذا بأن يقال: الإزار ألزم للشخص وأخصّ به، فتكون مرتبته أعلى.

وقال الغزالي: كأنّ الكبير يرجع إلى كمال الذات، والجليل إلى كمال الصفات، والعظيم يرجع إلى كمال الذات والصفات جميعا.

قوله: (واعتلانك) أي: بعلوكم، قال في الصحاح: استعلى وعلّا بمعنى واحد، يقال: فلان عليّ أي شريف رفيع<sup>(٤)</sup>، ويقال: علا أي: تكبر<sup>(٥)</sup>.

قال الغزالي: العلوّ إما درجات محسوسة كالأجسام الموضوعة بعضها فوق بعض، وإما في الرتبة المعقولة، وهذا الثاني هو المراد بعلوّه تعالى؛ فإن الموجودات لا يُمكن قسمتها إلى دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ في العقل إِلَّا وَيَكُونُ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنْ دَرَجَاتٍ أَقْسَامُهَا حَتَّى لَا يَتَصَوَّرَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَهُ دَرَجَةٌ، وَذَلِكَ هُوَ الْعَلِي الْمُطْلَق.

قوله: (وأحمدك) إما إخبار أو إنشاء كما مر مثله، وقد ذكرنا معنى الحمد، وإنما أعاده المصنف؛ للتصريح بالحمد من قبل نفسه، كما بيّنا في قوله: "وأُسَبِّحُكَ". ولأن هذا الحمد حقيقي؛ لكونه في مقابلة النعمة حيث قال: (على وفور نعمائك)، بخلاف الأوّل؛ فإنه يحتمل اللغوي والحقيقي. قوله: (على وفور نعمائك) أي: تمامها وكمالها، والوفور:

(١) الصحاح: (١٩٨٨/٥).

(٢) مسند أحمد مخرجا: (٤٧٣/١٤).

(٣) الكشف: (٥٣/١).

(٤) الصحاح: (٢٤٣٥/٦) ونصه: "وفلان من عليّة الناس، وهي جمع رجلٍ عليّ، أي شريف رفيع".

(٥) الصحاح: (٢٤٣٧/٦).

التمام، والنعماء بفتح النون جمع نعمة بفتح النون وكسرهما، قال الغزالي: كل خير ولذة وسعادة بل كل مطلوب ومؤثر فإنه يسمى نعمة<sup>(١)</sup>.

والآلاء واحدها ألا بالفتح، وقد يُكسر ويكتب بالياء، مثاله معى وأمعاء.

قال السيد في حاشية المطالع<sup>(٢)</sup>: الآلاء والنعماء مترادفان لغة، وكل منهما يشمل النعم الظاهرة والباطنة، إلا أنه قد يقتضي المقام تخصيص أحدهما بالظاهرة والآخر بالباطنة، هذا كلامه. ويدلّ عليه كلام الصحاح فإنه قال: الآلاء: النِعَمُ<sup>(٣)</sup>.

وإضافة الوفور إلى النعماء والآلاء كالإضافة في جُرد قطيفة، وتقديره: أحمّدك على نعمائك وآلائك الوفرة الكاملة الشاملة.

قوله: (وأصلي) حمد الله أولاً ليقيد به النعم الحاصلة ويستجلب به المترقبة منها، ثم صلى على خير الورى ليتوصل بالصلاة عليه إلى الفوز بالمطلوب، لأنه بصدد الاستفادة من الله تعالى لما هم به، ومعلوم أنّ الاستفادة القابل من المبدأ يتوقف على مناسبة بينهما، لأن نفس الانسان منغمسة في العلائق البدنية، مكدرة بالكدورات الطبيعية، وذات المفيض جلّ جلاله في غاية التنزه عنها، فوجب الاستعانة في الاستفادة منه بمن له جهة التجرد والتعلق وهو سيد المرسلين، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (الشرح: ٤)، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (الكهف: ١١٠)، فلهذا توسل المصنف في استحصال العلم والعمل بالصلاة عليه، والثناء بما هو أهله، ولأن الله تعالى قرن ذكره بذكره في القرآن المجيد، قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾: معناه: لا أذكر إلا ذكرت معي، فقرن المصنف بينهما؛ للتأسي، وللعمل بهذه الآية، والصلاة في اللغة: الدعاء، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٣)، أي: أدعُ لهم.

قوله: (محمّد) اسم مفعول من التحميد، وهو أبلغ من الحمد، ويقال لمن كثرت خصاله الحميدة: محمد ومحمود.

(١) إحياء علوم الدين: (٩٩/٤).

(٢) السيد هو العلامة المحقّق زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني الحنفي، من مؤلفاته المطالع، توفي بشيراز في ربيع الآخر سنة ست عشرة وثمانائة. ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٣٨٨/٢) رقم: (٣١٩٩).

(٣) الصحاح: (٢٢٧٠/٦).

قال الشاعر: "إلى الماحِدِ القَرَمِ الجَوَادِ المَحْمَدِ."<sup>(١)</sup>

وسمّي نبياً ﷺ محمداً لكثرة خصاله المحموده، أي: ألهم من سمّاه به أن يكون كذلك، فسّمّاه به.

قوله: (الذي اصطفيته) صفة محمد ﷺ أي: اخترته، والاصطفاء: الاختيار والاحتباء، وأصله من الصفوة، وهي الخالص.

قوله: (من أنبيائك) جمع نبى، وهو فاعل بمعنى مفعّل بفتح العين، من أنبأ بمعنى: أخبر، لأنه مُخْبَرٌ من الله تعالى، أو بمعنى مفعّل بكسر العين، أي: مُنْبِئٌ للناس وغيرهم بما جاءه من الله تعالى، وأصله: الهمزة.

ويجوز أن يكون أصله الواو، فيكون بمعنى الرفيع، من النبوة وهي الرفعة. والفرق بينه وبين الرسول: أن الرسول من جمّع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه، والنبى الذي ليس برسول هو من لم ينزل عليه كتاب، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى... (قوله: الملائكة) كذا في النسخة ويظهر فيه ترك وسقط وعدم انسجام مع سجع الجمل السابقة، والظاهر من الأسجاع السابقة: «الملائك».

قوله: (والأقاول) [من قوله: (الملائكة) إلى هنا ضاعت صحيفة أو صحيفتان من المخطوطة وبقي في الصحيفة الموجودة تعليق لا يظهر لي تعلقه بالمتن وهو]:... في مقام الحرمة لمعنى لا يجوز، وقد يستعمله بمعنى الكراهة وترك الأدب، ولفظ الاحتياط قد يستعمل للوجوب، وقد يستعمله للندب، ولفظ كذلك و"كذا" قد يجيء لتخصيص الخلاف بما بعده، وقد يجيء لتخصيص شرط بما بعده، وقد يجيء لعدم تعلق المسألة بالبحث، وستقف على جميع ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: (مفرغ في قالب) التفرغ: الصب، يقال: فرغ الماء في الإناء، وأفرغته أي: صببته فيه.

(١) الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم، دمشق: (١/ ٣٧).

والقالب: قالب الخف وغيره، والقالب أيضا: ما يصب في الحلي وغيره ليكون المصبوب فيه على حسب ما يراد، بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه.

ومعناه: أن هذا المختصر مصبوب في قالب الحاجة، فإنه جاء بحمد الله تعالى على قدر الحاجة من غير زيادة وتطويل يُمل، ولا نقصان واختصار يُحُل، فكان كالشيء المصبوب في القالب.

قوله: (مهذب الجملة والتفصيل) التهذيب: التنقية والتوضيح، يقال: رجل مهذب أي: مطهر الأخلاق، وكلام مهذب أي: منقى موضح.

والمراد بالجملة هنا: الضوابط الإجمالية بقرينة إيرادها في مقابلة التفصيل، والتفصيل: هو إيضاح الضوابط بالتفريعات عليها، واستنباط الأحكام منها.

والمعنى: أن هذا المختصر قواعده وضوابطه مع تفريعاتها موضحتان، لا خفاء في شيء منهما، مثال ذلك: قوله في كتاب الصلاة: "لا تجب الصلاة إلا على مسلم بالغ عاقل طاهر"، فهذا هو الجملة، وقوله: "فأما الكافر إلخ..." هو التفصيل. ويحتمل أن يكون المراد من الجملة التركيبات، ومن التفصيل المفردات، فيكون المعنى: إني وضحت تركيب هذا المختصر ومفرداته - يعني: لغاته وألفاظه المفردة - فلا يرى فيه تركيب مغلق ولا لغة وحشية غير مشهورة، وهو إشارة إلى بلاغة كلامه وفصاحة كلماته.

ويحتمل أن يكون المراد من الجملة المجمال، - وهو ما لا تتضح دلالاته على المراد - ومن التفصيل: المبيّن - وهو ما اتضحت دلالاته عليه، يعني: أن مجمل هذا المختصر ومبيّنه موضحتان. وتحقيق المجمال والمبيّن في علم الأصول.

قوله: (مخمر التفريع والتأصيل) التخمير: التغطية، يقال: خمر فلان وجهه وإناءه أي: غطاه وستره، وهذا المعنى لا يناسب هذا المقام إلا بتكلف، والتخمير أيضا: العجن، والتفريع: جعل الشيء فرعاً. والتأصيل: جعل الشيء أصلاً، فمعناه: أني جعلته فرعاً أي: حكماً شرعياً - يعني: الحكم الذي أوردته في هذا المختصر - وما جعلته أصلاً أي: دليلاً من الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والقياس والإجماع وأوردته في أوائل الأبواب، فلذلك أصول وفروع قد خمرتها أفكار العقلاء وعجنتها أذهان الفقهاء، ولم أورد فيه

شيئا من الأصول والفروع الغريبة والضعيفة والمفسوخة وغيرها مما هو غير مقبول عند العلماء.

ويحتمل أن يكون قوله: "نَحْمَرُ" من التخمير بمعنى التحسين والإشهار، يقال: شاةٌ نَحْمَرَةٌ إذا كان رأسها أبيض وسائر جسدتها أسود، أو من التخمير بمعنى التكثير، يقال: دخل فلان في خُمَارِ الناس - بضم الخاء وفتحها أي: في كثرتهم.

أو من التخمير بمعنى الترويح والتطبيب، يقال: وجدت خمرة الطيب أي: ريحه.

أو من التخمير بمعنى جعل الخميرة في العجين، أو من التخمير بمعنى الاستعباد والتذليل، وكل ذلك ظاهر بأدنى تأمل.

ويحتمل أن يكون المراد من التفریع والتأصيل هو المعنى الأول من المعاني التي ذكرناها في تفسير الجملة والتفصيل. فتأمل.

وإنما قدم التفریع على التأصيل؛ لرعاية السجع.

قوله: (وأرغب إليك) أي: أتضرّع إليك، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ (الشرح: ٨)، وقال الشاعر: وإلى الذي يُعطى الرغائبَ فارغب، أي: تضرّع<sup>(١)</sup>.

والتسهيل: التيسير، وهو ضدُّ التعسير، والمعنى: أسألك يا ربَّ راغباً في تيسير هذا المختصر المسمَّى بالمحرَّر على من يشتغل بتحصيله ودرسه.

وأشار المصنف بهذا الكلام إلى أن علَّمَ هذا الكتاب من بين الأوصاف المذكورة هو لفظ "المحرَّر"؛ لما فيه من مدح الكتاب ومن استحقاق قبوله في الدارين؛ وذلك؛ لدلالته صريحاً على التجرد عن الحشو والتطويل، -وضمننا على خلوه عن شوائب الرياء والسمعة، وعلى خلوصه لله عزَّ وجلَّ، ولهذا عقبه بالتماس القبول من الله تعالى بقوله:

(وفي تقبُّله منِّي)؛ لأن العمل مهما كان أخلص لله تعالى كان رجاءُ القبول فيه أكثر، ومثله قولُ حنَّةَ عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُعَرِّضَةً فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ (آل عمران: ٥٣)، فتقبَّل الله

(١) تمامه: ومتى تُصبك خصاصة فارح الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب.

البيت من الكامل، وهو لشمس بن توبل في ديوانه: (ص ٣٧٧). المعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م): (١/ ٤٤١).

دعاءها، فتفاءل المصنف بذلك وسمى كتابه محرّرا ودعا بقبوله، لعل الله يتقبله منه بقبول حسن كما تقبلها منها بقبول حسن.

قوله: (بفضلك العظيم) الفضل هو: ابتداء الإحسان بلا علّة، وقد ذكرنا معنى العظيم، أي: أسالك يا ربّ تسهيل هذا الكتاب على من يريد تحصيله بفضلك العظيم الذي الذي تختصّ به من تشاء بلا منّة، وإحسانك الجسيم الذي تُفيضه على من تشاء بلا علّة.

قوله: (وفي تقبله منّي) هو عطف على قوله: "في تسهيل"، والتقبل بمعنى القبول. أي: أتضرّع إليك راغبا منك قبول هذا المحرّر منّي، والرضا به، إنك تسمع وتحيب، ودعاء المؤمنين لديك لا ينجب.

قوله: (إنك أنت السميع العليم) أي: السميع لدعائي العليم بنيتي.

قال الغزالي: "هُوَ الَّذِي لَا يَعْزُبُ عَنْ إدْرَاكِهِ مَسْمُوعٌ وَإِنْ خَفِيَ<sup>(١)</sup>".

والسمع في حق الله تعالى: وهو صفة أزلية تنكشف بها كمال صفات المسموعات.

والعليم: هو الذي يحيط علمه بكل شيء، والعلم في حقه تعالى: صفة أزلية تنكشف المعلومات بها عند تعلقها بها.

وهما من الصفات السبعة الأزلية التي هي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام.

وقد اقتبس المصنف هذا الدعاء من دعاء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام إذ يرفعان القواعد من البيت حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٧)، وتفاءل به؛ ليجعل الله له لسان صدق في الآخرين كما جعل لها ذلك، وليكون كتابه دستورا للراغبين وقبلة للطلالين، وتهوى إليه أفئدة الناس كما جعل البيت كذلك، وليقبل الله عمله كما قبل عملهما، ولهذا قال الغزالي<sup>(٢)</sup>: "الأفضل أن يدعو الشخص بالدعوات المذكورة في القرآن".

وعلى لفظ القرآن نختم كلامنا، ونستشفع به أن يُحسن الله ختامنا، والحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على أشرف الخلق المبعوث بالحق محمد النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته صلاة تُثَقِّننا من النيران، وتُحِلُّنا على الجنان، وتسليماً يُنجينا من العقاب، وتُخَلِّصنا من العذاب، والحمد لله رب العالمين.

## كلمة محقق الوضوح

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الله ابن الملا محمود الأرمردي محقق هذا الكتاب:

أولاً: لم أحصل على مقدمة المحرر هذه في مخطوطات المحرر التي حصلت عليها، بل كلها كانت تبدأ بكتاب الطهارة، وإنما وجدتها في تحقيق المحرر للدكتور محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وفي تحقيق المحرر للشيخ أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري.

ثانياً: أيضاً لم أحصل في نسخ الوضوح على شرح ابن هداية لمقدمة المحرر إلا في نسخة بيرانشهر المتعلقة بمكتبة ورثة الشيخ عبد الله الذليلاني، وكما يبدو قد ضاعت صحيفة أو أكثر منها تتضمن بعضاً من هذا الشرح المكتوب بصورة الحاشية وليس بصورة الشرح، ولم يسجل في نهاية صفحات شرح المقدمة لا اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وفي نهاية المجلد الأول من المخطوطة سجل اسم الناسخ ولم يسجل تاريخ النسخ ولا مكانه، وعلى هذا فهذا الشرح يشك في أنه من الوضوح.

ومما يوجب غلبة الظن أنه من الوضوح ضمه إليه في المخطوطة وإن كان في صحيفتين لوحدهما، وأن تعبيره يشبه أسلوب شارح الوضوح في مقدمته، وخاتمته تُشبه خاتمة الوضوح.

ومن دواعي الأسف أن نسخة بيرانشهر لم يدرج فيها مقدمة الشارح للوضوح، بل بدئ فيها بعد هذا الشرح لمقدمة المحرر بشرح كتاب الطهارة.

وقد سجل محقق المحرر الشيخ أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، شرحين آخرين لمقدمة المحرر، وجدَّهما في نسختين من مخطوطات المحرر، وهما أيضاً لم يُنسبا لأحد من العلماء في كلتا المخطوطتين.



والمرجو من المحسنين الذين عندهم بقية هذا الشرح الذي سجلته هنا إذا كان هذا هو شرح ابن هداية لمقدمة المحرر، أو نصُّ الشرح إذا لم يكن هذا هو، أو عندهم معلومات جديدة عن نسخ الوضوح التي لم أحصل عليها، أو عن شيوخ الشارح أو عن تلاميذه أو عن مؤلفاته التي لم تسجل إلى الآن أن يسعفونا بها أو نجبرونا بمكان وجودها حتى نتعاون جميعا في ضمها إلى هذا الشرح أو إلى ترجمة حياته وتكميله بها.

وأعتذر عن الأخطاء والهفوات فقد لاقيت صعوبات في قراءة النصوص وكتابتها ولم أجد من في وسعه أن يعينني إلا أولادي وفقهم الله وهم كانوا مشغولين بأعمالهم ودراساتهم فلم يكن في وسعنا إلا إخراجهم بهذا الشكل وهذه الصورة، عسى أن يوجد بعدي من في وسعه خدمة هذا الكتاب بأحسن مما فعلنا وفوق كل ذي علم عليم.

ومن الجدير بالملاحظة: أن تحقيق كتاب الطهارة إلى كتاب الصلاة كان من تحقيقي قدمته إلى كلية الإمام الأعظم رسالة ماجستير، وفي إعداد الكتاب للطبع هذبتة ولخصته وحذفت بعض تعليقاتي ومقابلاتي للنسخ، أرجو أن ينال جهدي مرضاة رب العالمين وقبول العلماء ويكون سببا لسرور روح المصنف والشارح ومحبهما، وأنال به بفضل الله تعالى وتوفيقه المغفرة والجزاء، وربنا وليُّ ذلك.



## كتاب الطهارة وكتاب التيمّم وكتاب الحيض<sup>١</sup>

- 
- (١) يشتمل هذا الجزء بعد مقدمة المحرر ومقدمة الوضوح على كتاب الطهارة، وكتاب التيمّم وكتاب الحيض. وهذه الكتب الثلاث تبدأ في أربع مخطوطات أفدت منها:
- ١- المخطوطة (٣١٧١) تبدأ من اللوحة الأولى المرقمة (٠٠٨٩٩) وتنتهي في اللوحة (٠٠٩٣٧) (ظ).
- ٢- (٢٧٢٥) تبدأ من اللوحة المرقمة (٢) وتنتهي في اللوحة (٣٨) (و).
- ٣- المخطوطة (٧٧١٢) تبدأ من اللوحة الأولى المرقمة (٠٠٠١) وتنتهي في اللوحة (٠٠٤٢) (ظ).
- ٤- (و المخطوطة) التي حصلت عليها من مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني في منطقة پیرانشهر تبدأ في الجزء الأول منها من اللوحة المرقمة (٤٢٩٢) وتنتهي في اللوحة (٤٣٨٨).



## كتاب الطّهارة

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين]

(كتاب الطّهارة) قال بعض الفقهاء<sup>(١)</sup>: الكتاب مشتقّ من الكتب<sup>(٢)</sup>، وهو الضم والجمع، يقال للجماعة [الجند] كتيبة لاجتماعها، وللخط بالقلم كتابة لاجتماع الحروف والكلمات.<sup>(٣)</sup>

ثم هو إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كنسج اليمن وضرب الأمير، كأنّه قيل: المكتوب للطهارة والمكتوب للصلاة ونحو ذلك.

وهو في اصطلاحهم اسم لجنس<sup>(٤)</sup> من الأحكام ونحوها<sup>(٥)</sup> مشتمل على أنواع مختلفة

---

(١) منهم الإمام النووي في تهذيب الاسماء. ينظر: تهذيب الاسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (٣/ ٢٨٩).

(٢) سيأتي مقابله ويصرح به الشيخ المصنّف بعد قليل.

(٣) يجوز أن يكون من تكملة نقل الشارح من بعض الفقهاء، وأن يكون من كلامه هو، فمن صعوبات تحقيق هذا الكتاب أن المصنّف لا يذكر نهاية النقول.

(٤) الأولى: اسم جنس لجملة من الأحكام.

(٥) مثلاً إذا قدرنا في "كتاب الطهارة" لفظ "أحكام" فأحكام الطهارة جنس مشتمل على أنواع مختلفة من وجوب الوضوء والغسل والتيمم وكونها سبباً لإباحة الصلاة والطواف مثلاً وشروطاً لصحتها، والوجوب والسبب والشرط أحكام، وأمّا إذا لم نقدر شيئاً فالطهارة مشتملة على الوضوء والغسل والتيمم وتطهير النجاسة، وهي ليست بأحكام لأنّ الحكم عند الأصوليين خطاب الله المتعلق بفعل المكلف، وعند الفقهاء أثر ذلك الخطاب وهي ليست واحدة منها وإنما هي مشابهة لها في الإحتياج إليها لنيل الثواب ودرء العقاب.

كالطهارة المشتملة على مياه وآنية ووضوء وغسل وغيرها<sup>(١)</sup>.

ويعبر عن هذه الأنواع الداخلة فيه تارةً بالباب: كغالب كتب العراقيين وتارةً بالفصل: كغالب كتب الخراسانيين<sup>(٢)</sup>.

ويراد بالباب: ما يدخل منه إلى المقصود، وبالفصل: الحاجز بين تلك الأنواع<sup>(٣)</sup>.

ونقل في الإرشاد<sup>(٤)</sup> عن الشيخ أبي حيان<sup>(٥)</sup> وغيره: أن قول من قال: "الكتاب مشتق

(١) الطهارة لها وسائل، كالمياه والآنية والإجتهد، ولها مقاصد، كالوضوء والغسل والتميم وإزالة النجاسة، فالمياه والآنية في كلام المصنف مثالان للوسائل، والوضوء والغسل مثالان للمقاصد.

(٢) العراقيون إحدى الجماعتين اللتين إعتنا بنقل مذهب الشافعي رحمته الله واشتهرتا به وزعيمهم القاضي حسين، سكنوا بغداد وما والاها ولهذا اشتهروا باسم "العراقيين"، والخراسانيون هم الطائفة الأخرى التي اشتهرت بنقل مذهب واعتنت به وزعيمهم القفال المروزي، سكنوا مئذناً أربعة في خراسان وهي مرو ونيسابور وبلخ وهراة ولهذا اشتهروا باسم "الخراسانيين"، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ٢٦٦- ٢٢٧)، هذا، والمصنف الشارح تبع في هذا الكتاب طريقة الخراسانيين أسوة بالرافعي، فقسّم الكتب - ومنها كتاب الطهارة - إلى الفصول، لا إلى الأبواب.

(٣) أوضح من عبارة الشيخ المصنف عبارة أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، (ت ١٠٩٥ هـ)، حيث قال: والكتاب في عرف الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكم متعاطفين في عامة القرآن، والكتاب علم جنس لطائفة من ألفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحته في الغالب، إما أبواب دالة على الأنواع ومنها فصول دالة على الأصناف، وإما غيرها، وقد يستعمل كل من الأبواب والفصول مكان الآخر، والكل علم جنس، ولو كان المراد بيان الأنواع يختار الكتاب على الباب، ولو كان المراد بيان النوع الواحد يختار الباب على الكتاب. ينظر: كتابه: الكليات، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م)، مؤسسة الرسالة - بيروت (١/ ٧٦٧).

(٤) ملاحظة: ذكر الشارح في المقدمة كتاب "الإرشاد" وأنه من تأليف الشيخ شرف الدين محمود المصري، ويوجد كتاب باسم الإرشاد في اختصار الحاوي تأليف الشيخ شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الزبيدي اليمني (٧٥٥-٨٣٧ هـ)، توفي يزيد من أرض اليمن، وقد شرح ابن حجر الهيتمي المكي إرشاد ابن المقرئ شرحين، وكثيراً ما يحيل الشارح عليهما، ينظر: كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) الحنفي الرومي (١٠١٧-١٠٩٧ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٣ هـ - ١٩٩٧ م) (٢/ ١١٧٥) وهدية العارفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩ هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت (١/ ٢١٦) والأعلام، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٧ هـ) الطبعة الخامسة (١٤١٠ هـ)، دار العلم للملايين (٧/ ٢٨٣).

(٥) هو الشيخ أثر الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الشافعي النحوي (٦٥٤-٧٥٤ هـ)، نزله القاهرة، من مؤلفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن، والأنور الأعلى في اختصار المحلى، والارتشاف، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١ هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الخلو الناصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ (٥/ ١٥٥-١٧٠) رقم (١٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٢).

من الكتب“ لا يصح؛ لأن المصدر لا يشتق من المصدر<sup>(١)</sup>، بل الأولى أن يقال: الكتاب والكتب مصدران يدور معناهما على الجمع والضم.

وهذا هو المقابل لقولنا: ”قال بعض الفقهاء“.

ولك أن نجيب: <sup>(٢)</sup> بأن هذا إذا أريد الاشتقاق الأصغر، وهو: رد لفظ إلى آخر؛ لموافقته في حروفه الأصلية ومناسبته في المعنى، أما إذا أريد الاشتقاق الأكبر - وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقاً <sup>(٣)</sup> فإنه يجوز؛ لأنه باب واسع؛ ألا ترى أنهم ذكروا في البيع أنه مشتق من مَدَّ الباع <sup>(٤)</sup> مع أن البيع يائي والباع واوي؟!، وكثيراً ما يقع مثل ذلك في كلامهم <sup>(٥)</sup>.

(١) هذا إذا كانا مجردين أو مزيدين، أما إذا كان أحدهما مجرداً والآخر مزيداً فيجوز اشتقاق المزيد فيه من المجرد، ينظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر، - مكتبة الثقافة الدينية (١/ ١٠٤)، وشرح التصريف لسعد التفتازاني (ت)، مطبوع في سنة (١٣٦٦ هـش - ١٩٨٧ م) ضمن جامع المقدمات، اثنا عشر كتاباً في النحو والصرف والمنطق بمطبعة خورشيد - تبريز - إيران (ص ٧٠).

(٢) جواب من الشارح، فقول الشافعية: ”وقد يجاب“ و”إلا أن يجاب“ و”لك أن نجيب“ جواب من القائل، ينظر: الفتح المبين في مصطلحات الفقهاء والأصوليين أ.د. إبراهيم الحفناوي، الطبعة الأولى دار السلام مصر، القاهرة (١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، (١٦٦).

(٣) الاشتقاق ثلاثة أنواع: الصغير والكبير والأكبر، فالاشتقاق الصغير اعتقاد أن لفظاً معيناً مأخوذ من لفظ آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها كاشتقاق يكتب من كتب، والاشتقاق الكبير اعتقاد وجود العلاقة بين لفظين لمناسبتها في المعنى والحروف الأصلية دون الترتيب كما بين جبد والجذب، والاشتقاق الأكبر اعتقاد وجود علاقة بين لفظين لمناسبتها في بعض الحروف الأصلية كما في ثَلَبَ والثلم، ينظر: الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني (٣٩٢ هـ - ١٠٠١ م)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت (٢/ ١٣٤)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (٩١١ هـ - ١٥٠٥ م)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، دار الكتب العلمية - بيروت - (١/ ٢٥٧)، وشرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ) على جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (٧٧١ هـ)، مطبعة مصطفى محمد بمصر (١٣٥٤ هـ)، (١/ ٢٨٦)، ودستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) الطبعة الأولى، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحوص (١/ ٨٣)..

(٤) الباع و البوع و البوع: مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما، الأخيرة هذلية. لسان العرب، مادة: (ب و ع) (٨/ ٢١)، والمبدع (٤/ ٣).

(٥) فمثلاً قال ابن مفلح الحنبلي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله (ت ٨٨٤ هـ) في كتابه: المبدع في شرح المنع، طبع سنة: (١٤٠٠ هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت (٤/ ٣): واشتقاقه من الباع في قول الأكثر - منهم صاحب المغني والشرح -؛ لأن كل واحد يمدّ بابه للأخذ والإعطاء. إ.هـ.

والطهارة بالفتح: النظافة والنزاهة عن الأقدار، لغة<sup>(١)</sup>، قال الله تعالى:

﴿وَطَهَّرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

وبالضم: هي بقية الماء الذي تطهر به، كما قاله في المحكم<sup>(٣)</sup>.

وفي الشرع: عبارة عن رفع الحدث وإزالة النجس وما في معناهما، كالتلث ووضوء المجدد وطهارة المستحاضة والمتميم ونحوها، فهي طهارات لا ترفع حدثاً ولا تزيل نجساً، لكنها لما وقعت بنية القربة صارت في معنى الفعل الواجب<sup>(٤)</sup>، هكذا قال أصحابنا المتقدمون<sup>(٥)</sup>.

واعترض عليهم الشيخ تقي الدين السبكي<sup>(٦)</sup> قال: "ما ذكره حد للتطهير لا للطهارة؛ إذ الطهارة أثر التطهير، فكان ينبغي التعبير بالارتفاع والزوال؛ لأن "طهر الذي اشتقت منه الطهارة لازم، والرفع والإزالة فعل الشخص"<sup>(٧)</sup>، مع أن الطهارة

(١) المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٩٥)، والقاموس الفقهي (ص: ٢٣٣)، والمطلع على أبواب المنع، تأليف أبي عبد الله: محمد بن أبي الفتح البعلي الخنبلي، تحقيق: محمد بشير الأدلبي، (١٤٠١-١٩٨١م)، المكتب الإسلامي - بيروت (٥/١)، وتهذيب الأسماء: (٣/١٧٨).

(٢) تمام الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ (الحج: ٢٦).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي الرسمي المعروف بابن سيده، (ت ٤٥٨هـ - ١٠٦٥م)، تحقيق: عبد الحميد هندواي، الطبعة الأولى (٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية - بيروت (٤/٢٤٦)، مادة: (ط هـ ر).

(٤) ينظر: المجموع (١/١٢٣). ودقائق المنهاج، لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: إياض أحمد الفوج (١٩٩٦) - دار ابن حزم - بيروت (١/٣١).

(٥) كالنوي في المجموع (١/١٢٣)، والمتقدمون والمتأخرون من مصطلحات الشافعية، يقصد بهم أصحاب الأوجه غالباً، فإذا أطلق هذان اللفظان في كلام الشيخين الرافي والنوي فالمراد بالمتقدمين: من كانوا قبل الأربعمئة الهجرية، والمتأخرين: من كانوا بعدها، وإذا أطلقا في كلام من بعدهما فالمراد بالمتقدمين: من كان بعد الشيخين، والمتأخرين: من كانوا بعدهما، ينظر الفتاوى الفقهية الكبرى، طبع دار الفكر (٤/٦٣) وتحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، (٣/٤٥).

(٦) هو الشيخ علي بن عبد الكافي، صاحب العدة والإبتهاج والفتاوى، ولم أحصل على مصدر قوله هذا في مؤلفاته. (٧) أي: وهما متعديان، الحدث إذا قام بالفاعل ولم يتعد إلى المفعول به يسمى لازماً، وإذا تعدى إلى المفعول به يسمى متعدياً، والرفع والإزالة متعديان من الفاعل الذي هو الماء إلى المفعول به وهو البدن والأعضاء، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري: (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) دار الفكر - سوريا (٢/١٤٥).



قد توجد بحيث لا فعل بالكلية كانقلاب الخمر خلاً، وإن ما لا يرفع حدثاً ولا يُزيل نجساً ليس في معنى ما يفعل ذلك، فكيف يلحق به؟“

وأجيب: بأن الطهارة والرفع من باب إطلاق الأثر وإرادة المؤثر، كما هو المتعارف، وبأن إطلاق الطهارة على التثليث والأغسال المسنونة من المجاز الصوري والتشبيه، وعلى التيمم ووضعاء دائم الحدث من المجاز الغائي بعلاقة الإباحة، وكذا على الخل المنقلب والجلد المدبوغ.<sup>(١)</sup>

«قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

ابتداء المصنف بهذه الآية إما للتبرك [والاقتداء] بالشافعي فإنه كان من دأبه إذا كانت في الباب آية تلاها، أو خبر رواه، أو أثر حكاه، ثم رتب عليه مسائل الباب؟ وإما للاستدلال.

فإن كان [للاول] فلا مشاحة، وإن كان [لثاني] فقد يرد عليه أن من قاعدة النظر تأخير الدليل عن المدلول، وقد عكس، فما وجهه؟

الجواب: أن هذا الدليل من القواعد الكلية المنطبقة على غالب مسائل الكتاب، والدليل إذا كان بهذه المثابة كان تقديمه أولى؛ لينطبق على جزئياته.

وصدّر بعض سلف الأصحاب<sup>(٣)</sup> الكتاب بقوله تعالى:

(١) المجاز لفظ مستعمل في معنى غير ما وضع له اللفظ أولاً لعلاقة مع قرينة، والعلاقة إذا كانت المشابهة بين المعنيين يسمى المجاز استعارة وإذا كانت غير المشابهة يسمى المجاز مرسلًا، وحاصل الجواب أنه يوجد مجاز إما مرسل إذا قلنا إن إطلاق الطهارة على التطهير من إطلاق الأثر على المؤثر كإطلاق الدخان وإرادة النار، وإما استعارة إن قلنا: إن إطلاق الطهارة على الأغسال المسنونة والتثليث لشبههما بالطهارة في الصورة، وعلى التيمم ووضعاء دائم الحدث وانقلاب الخمر خلاً واندباغ جلد الميتة لشبههما بها في أن كلاً منهما تنتج عنه الإباحة، ينظر: مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، دار الفكر - قم (ص ٢١٩)، وأصول السرخسي: أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٩٠هـ) - دار المعرفة - بيروت (١/ ١٧١)، وشرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (٧٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) تحقيق: زكريا عميرات (١/ ١٢٨).

(٢) تمام الآية الكريمة: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَوْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا يَكُ يَدْعُو رَحْمَةً وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان: ٤٨).

(٣) لعل مقصوده بهذا السلف هو الشيخ أبو إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) في كتابه: التنبية، ينظر: التنبية في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار الأرقم، بيروت - لبنان (ص ٧٦).

﴿وَيُزِيلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>

وعدل المصنف منها إلى ما أتى به؛ لأنه يفيد أن الطهور غير الطاهر.

وجه الاستدلال؛ أن قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً﴾ يدل على كون الماء طاهراً؛ لأن الآية سيقّت في معرض الامتنان، ويستحيل أن يمنّ الله تعالى علينا بغير طاهر<sup>(٢)</sup>، فوجب حمل قوله: "طهوراً" على معنى زائد، وهو التطهير، والتأسيس خير من التأكيد.<sup>(٣)</sup>

(ولا يجوز رفع الحدث) وهو وجود الشيء بعد أن لم يكن، لغة، وأمر مقدّر [قام] بأعضاء الشخص يمنع صحة الصلاة وما في معناها، شرعاً. وقد يطلق على الموجب، كما صرح به النووي<sup>(٤)</sup>. وهو ينقسم إلى: الأصغر، وهو ما يوجب الوضوء فقط. والمتوسط، وهو ما يوجب الغسل من الجماع أو الإنزال. والأكبر، وهو ما يوجب الغسل من حيض أو نفاس<sup>(٥)</sup>. وإذا أطلق فالمراد به الأصغر غالباً.

(ولا إزالة النجاسة) وهي من النجس بفتح النون والجيم.

وهو الشيء المبعد، لغة، قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَرُ، آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾<sup>(٦)</sup>،

(١) تمام الآية الكريمة: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ اللَّعَاسُ أَنَّهُ وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يُطَهِّرُكُمْ بِهِ، وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلَيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ (الأنفال: ١١)

(٢) فيه أن قوله تعالى: ﴿يُطَهِّرُكُمْ بِهِ﴾ أيضاً في معرض الامتنان فتفيد أيضاً أن الطهور غير الطاهر، أشار إلى ذلك الشيخ ابن حجر في تحفة المحتاج (١/ ١٠٩) في شبهة هذا المبحث. ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج تحقيق الشيخ عبد العزيز الخالدي، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

(٣) التأسيس: إفادة معنى لم يكن حاصلًا قبل، والتأكيد: إعادة المعنى الحاصل قبله، ينظر: التعريفات (١/ ٧١).  
(٤) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، ط. (١)، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، (١/ ١٧). وفي روضة الطالبين تحقيق فؤاد بن سراج عبد الغفار، تعليقات الشيخين الألباني والعميمين، نشر المكتبة التوفيقية - القاهرة - مصر (١/ ٢٢٥)، حيث يقول: الحدث يطلق على ما يوجب الوضوء، وعلى ما يوجب الغسل.

(٥) زيادة الحدث في القسمين الآخرين باعتبار زيادة ما يحرم بهما، ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/ ١١٠)، ط (١)، (١٤١٦هـ)، دار الكتب.

(٦) تمام الآية الكريمة: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّبَرُ، آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَءُوا السَّجْدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَلَيْهِمْ هَذَا وَإِنْ خَفَسَتْ عَلَيْهِمْ فَسَوْفَ يُعَذِّبُكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، إِنَّ شَكَاةَ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٢٨).

أي: مبعدون عن الحق. وعين قذرة تمنع صحّة نحو الصلاة، شرعاً<sup>(١)</sup>. وسيجيء طرف منها في فصل النجاسات<sup>(٢)</sup>.

وهي تنقسم إلى: المخففة، كبول الصبيّ قبل أن يطعم سوى اللبن. والمتوسطة، كالروث. والمغلظة، كالكلب.

(إلا بالماء)، أما حصر رفع الحدث فيه؛ فلقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: ٤٣). فأوجب التيمم عند فقد الماء، فدل على أنه لا يشارك الماء في ذلك شيء من المائعات. وما روي: «أنه ﷺ تَوَضَّأَ بِالْبَيْزِ لَيْلَةَ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup> فضعيف، بل منقطع على ما قاله الشيخ ابن حجر<sup>(٤)</sup>؛ -لأنّ من رواه أبا زيد<sup>(٥)</sup>، وهو مجهول العدالة في رجال الحديث.

(١) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١٧/١).

(٢) ويأتي بعدها بيان طرق تطهير المتنجس الخمسة.

(٣) رواه أبو يعلى الموصلي (أحمد بن علي بن مثنى)، (٢١٠-٣٠٧هـ) في مسنده، تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)، (٨/٥٥٩)، مسند عبد الله بن مسعود ﷺ، رقم (٥٠٤٩).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ط (١)، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، دار الفكر - بيروت، (١٢/١١٣)، رقم: (٤٧١) نقلاً عن غيره من المحدثين، والدراية في تحقيق أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليامي المدني. دار المعرفة - بيروت: (١/٦٣). والمنقطع ما سقط من إسناده واحد، ومنه ما ذكر في إسناده مبهم، كرجل أو شيخ، وكيف يصح الحديث وقد قال ابن مسعود: «لم أكن ليلة الجنّ مع رسول الله ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ»، كإني صحيح مسلم، رقم: (١٥٢-٤٥٠)، وينظر: المعيار، في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي استشهد بها الفقهاء، لتاج الدين علي بن عبد الله الأزدي البريزي (ت ٧٤٦هـ) تحقيق خلدون الباشا، الطبعة الأولى، دار الإصلاح - سورية - دمشق، (٢٠٠٦م): (١٧/١)، و (٦٤/١).

(٥) المعروف عنه أنه مولى عمرو بن حريث، وأنه شيخ يروي عن ابن مسعود، ولا يعرف من أبوه ولا بلده، ولا يعرف بصحبة ابن مسعود. نصب الراية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت ٦٧٢هـ) تحقيق محمد يوسف البنوري (١٣٥٧هـ) - دار الحديث - مصر (١/١٣٧).

ونقل عن ابن المنذر<sup>(١)</sup> والغزالي<sup>(٢)</sup> الإجماع على اشتراط الماء في [رفع] الحدث.

وأما حصر إزالة النجاسة فيه؛ فبالقياس والنقل:

أما القياس: فهو إنما انحصر رفع الحدث في الماء؛ لما فيه من الرقة واللطافة والقوة الدافعة وصفاء الجوهر ما ليس في غيره من المائعات، مع عموم وجوده وقلة مؤنته، فأولى أن ينحصر فيه إزالة النجاسة بجامع المانع، بل هو في الفرع أقوى منه في الأصل؛ بدليل جواز التيمم للحدث دون إزالة النجاسة، فيكون القياس من أعلى أنواع الجلي<sup>(٣)</sup>.

وأما النقل؛ فلما روي: «أنه ﷺ قال حين بَالَ ذُو الْخَوِصِرَةِ التَّمِيمِيَّ<sup>(٤)</sup> في المسجد: صُبُّوا

(١) الموجود في النسخ الثلاث: "علي بن المنذر"، ولعل العبارة الصحيحة: "عن ابن المنذر" وأصابتها تحريف النساخ. وابن المنذر هو أبو بكر النيسابوري، محمد بن إبراهيم بن المنذر، نزيل مكة، الجامع المتمكن من علمي الفقه والحديث، الفقيه صاحب التصانيف. من شيوخه: محمد بن إسحاق الصائغ، ومحمد بن ميمون. ومن تلاميذه أبو بكر بن المقرئ، ومحمد بن يحيى عمار. ومن مؤلفاته: كتاب الإشراف في اختلاف العلماء، والمبسوط، والإجماع، والاختلاف، وله تفسير كبير، توفي بمكة المكرمة سنة (٣١٨هـ)، لم يتقيد في الاختيار بمذهب أحد بعينه، ولم يكن يتعصب لأحد ولا على أحد، ومع ذلك فهو معدود من أصحاب الشافعي، ينظر: طبقات السبكي (٧٧/٢)، رقم (١١٨)، وتهذيب الأساء (٢/٤٨٥)، رقم (٧٤١)، وطبقات الشافعية، لأبي بكر المصنف (الحسن بن هداية الله)، (١٠١٤هـ)، تحقيق: د. عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان (١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، ومطبعة نعمان الأعظمي - بغداد (١٣٥٦هـ - ١٩٣٦م)، وتحقيق خليل الميس، مطبوع مع طبقات الفقهاء - دار القلم - بيروت. طبع بيروت (٥٩)، والخازن السنية (ص ١٦٣)، ومن العجيب أن اسمه في طبقاته أيضا قد أصابه التحريف فكتب: "أبو بكر إبراهيم بن المنذر".

(٢) ينظر: الإجماع، لابن المنذر أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق: د. = فؤاد عبد المنعم أحمد، الطبعة الثالثة، (١٤٠٢هـ)، دار الدعوة، الاسكندرية (١/٣٢)، والوسيط، تأليف حجة الإسلام الغزالي، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى، دار السلام - القاهرة، (١٤١٧هـ)، (١٠٩/١).

(٣) في النسخة (ب): "من الأعلى الجلي"، وكلاهما مناسبان، وأركان القياس هنا هكذا: المقيس النجاسة، المقيس عليه الحدث، الجامع كون كل منهما مانعا من صحة الصلاة، الحكم حصر الإزالة في الماء، وفي (ب) من الأعلى الجلي، ومن تعاريف القياس الجلي أنه: قياس يعلم عدم تأثير الفارق فيه بين الأصل والفرع، ينظر شرح المحلّي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (٢/٣٤٠-٣٤١).

(٤) البائل في المسجد مختلف فيه هل هو ذو الخوصرة أو الأقرب بن حابس؟ وذو الخوصرة مختلف فيه هل هو التميمي أو البياني؟، فإن ذا الخوصرة اثنان: أحدهما تميمي، وهو ذو الشدة خارجي وليس بصحابي، والثاني بياني، وهو الصحابي البائل في المسجد، ينظر: الديباج على صحيح مسلم لأبي الفضل السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (٨٤٩-٩١١هـ) تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان - الخبر - السعودية، (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م)، (٢/٥٧)، رقم (٢٨٤)، والإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجادي، الطبعة الأولى،

عليه ذنوباً من الماء»<sup>(١)</sup>، والماء حيث أطلق بلا قيد يراد به العاري عما يخرج به عن الإطلاق، فيكون المأمور به ماءً مطلقاً، والمأمور لا يخرج عن الأمر إلا بامتنال ما أمر به.

والنص على الماء؛ إما للخواص التي ذكرنا، كما اختاره حجة الإسلام<sup>(٢)</sup>، وإما تعبد<sup>(٣)</sup> لا يعقل معناه، كما قاله الإمام<sup>(٤)</sup>.

وكان الأولى أن يقول - بعد قوله: "ولا إزالة النجاسة" -: "ونحوهما"؛ ليتناول الأغسال المسنونة، وغسل الميت، ووضوء دائم الحدث، وغسل المجنونة والذميمة لتحل للزوج؛ فإنها طهارات لا ترفع حدثاً ولا تُزيل نجساً، وإنها لا تُجزئ إلا بالماء. اللهم، إلا أن يقال: إن المفهوم لاعموم له<sup>(٥)</sup>، فيصدق بصورة: وذلك في إزالة الطيب من بدن المحرم؛ فإنه يجوز بكل مائع. وعبارته شاملة للأرض التي أصابها نجاسة وذهب أثرها بالشمس والريح، أو أصاب أسفل الخف نجساً فذلكه في الأرض، وفيه كلام يأتي في الصلاة<sup>(٦)</sup>.

دار الجليل - بيروت (١٤١٢ هـ) (٢/ ٤١١) رقم: (٢٤٥٢ و ٢٤٥٣)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت (١٠/ ٤٣٩). وحواشي الشرواني والعبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، ضبط وتصحيح محمد عبد العزيز الخالدي: (١/ ١١٣)، وفيض القدير (٢/ ٥٧٣)، لعبد الرؤوف المناوي، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٥٦ هـ).

(١) رواه البخاري، رقم (٢٢١)، ورواه مسلم بن الحجاج القشيري في صحيحه، رقم (٩٩ - ٢٨٤)، ولفظ مسلم: «أن أعرابياً قام إلى ناحية في المسجد فبال فيها، فصاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: دعوه، فلما فرغ أمر رسول الله ﷺ بذنوب فضب على بوله».

(٢) هو الإمام الغزالي صاحب البسيط والوسيط والوجيز، وهذا الاختيار موجود في الوسيط (١/ ١١٢).

(٣) في (ب) و (ج): "تعبدني لا يعقل معناه"، وما في (أ) أنسب؛ لأنه خبر للنص، وهو فعل الله تعالى، وكذلك التعبد.

(٤) ينظر: نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨ هـ)، الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، تحقيق أ. د. عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج - بيروت - لبنان (٧/ ١)، وفي (١/ ١٩) نقله عن الإمام الشافعي، ولكن يبدو من عبارته أنه استشكله.

(٥) اختلف الأصوليون في عموم مفهوم المخالفة: فقال الغزالي: لا عموم له، وقال الفخر الرازي: له عموم، ينظر: المحصول في علم الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن عمر (فخر الدين الرازي)، (٦٠٦ هـ) ط. الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤٢٠ هـ)، (١/ ٣٢٨).

(٦) مراده المغفوات التي تذكر في شروط الصلاة عند ذكر شرط طهارة الثوب والبدن والمكان.

وأثر شراح المنهاج: <sup>(١)</sup> لفظة: "يُشترط" على تعبير المصنف بـ "لا يجوز"، وقالوا: "لا يلزم من عدم الجواز الاشتراط".

ولك أن تقول: قد ذكر في شرح المذهب أن لفظة "يجوز" تستعمل تارة بمعنى الحل، وتارة بمعنى الصحة، وتارة بمعناها، وهذا الموضع ما يصلح للأمرين <sup>(٢)</sup>. ففي الحل والصحة في غير الماء مستلزم لاشتراط الماء لهما.

ولهم أن يعترضوا: بأن لفظة "يُشترط" تقتضي توقُّف الرفع والإزالة على الماء، ولفظة "لا يجوز" مترددة بين تلك المعاني ولا قرينة، فالتعبير بـ "يُشترط" أولى.

ولك أن تقول بمنع التردد: لأنه إن حُمل المشترك على جميع معانيه عموماً - كما قاله بعض الأصوليين على اختيار الشافعي - فظاهر، وإلا فحمله على جميعها هنا بقرينة السياق والتبويب <sup>(٣)</sup>.

وزد عليه: بأنَّ تعبير الكتاب يدلُّ على نفي الجواز بغير الماء بمنطوقه، وتعبير المنهاج إنما يدلُّ على ذلك بالواسطة، وهو أن الإتيان بالعبادة على غير وجهها حرام؛ للتلاعب، فتعبيرُ الكتاب أولى <sup>(٤)</sup>.

وخرج بقوله: "إلا بالماء" التراب في التيمم؛ فأنه مبيح لا رافع، وأدوية الدباغ؛ فأنها

(١) المنهاج هنا هو منهاج الطالبين في فقه الإمام الشافعي، تأليف شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، اختصر فيه المحرر للإمام عبد الكريم الرافعي وزاد عليه، وقد بارك الله تعالى في جهده، فأخذ العلماء واعتبروه من مصادر المذهب الشافعي، وشرحوه وشرحوه كثيراً؛ فمنها "تحفة المحتاج" لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي، و"قوت المحتاج" و"غنية المحتاج" للأذري، و"مغني المحتاج" للشربيني، وغيرهم كثير.

(٢) أي: الذي يصلح.

(٣) المشترك اللفظي لفظ له أكثر من معنى موضوع له بسبب تعدد الوضع، كالقراء للحيض والطهر، والعين للباصرة والجارية والنقد، وصح عند الشافعية إطلاقه على معنيين مثلاً معاً، وخاصة في النفي، كأن تقول: ما عندي عين وتريد نفي عين الماء والنقد، وعنده المشترك ظاهر في كلا المعنيين عند التجرد عن القرينة، وإذا وجدت قرينة تدل على كلا المعنيين كما هنا فأولى بالجواز. ينظر: شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (١/ ٢٩٥-٢٩٧).

(٤) من شراح المنهاج المرجحين لتعبير النووي شمس الدين محمد بن أحمد الرملي (ت: ١٠٠٤هـ) في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، طبع سنة (١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م)، (١/ ٥١ و ٥٢)، لكن الشيخ شهاب الدين ابن حجر الهيتمي يقول بعد مقارنة منصفة: "ففي كل من العبارتين مزية خلافاً لمن أطلق ترجيح هذه ولمن أطلق ترجيح تلك، فتأمل". ينظر: تحفة المحتاج بتصحيح محمد عبد العزيز الخالدي، ط. دار إحياء (١٤١٥هـ)، (١/ ١١٢).

محيلة لا مزيلة على ما سيأتي<sup>(١)</sup>، والإستجمار بالأحجار، فأنّه تخفيف، معفوٌّ عن أثر النجاسة، لا إزالة.

قال الشيخ جمال الدين الإسنيّ: ودعوى الاستحالة في الدباغ لا يدفع الإيراد<sup>(٢)</sup>.

(ويشترط فيه بعد الطهارة)- ليصلح رافعا ومزيلا - (وصفان): أحدهما (أن يكون مطلقاً)؛ ليندرج تحت النصوص الآمرة باستعمال الماء والمجوّزة له؛ لأنّ صفة الإطلاق لازمة للفظ الماء ما لم يقيد، فيخرج المقيّد بالإضافة ونحوها بمفهوم الصفة<sup>(٣)</sup> في الماء المأمور به في النصوص، وإن لم يتقلّ تصرّيح به<sup>(٤)</sup>.

### تعريف الماء المطلق

(وهو الذي يقع عليه اسمُ الماء بلا إضافة)، كالماء النازل من السماء، وهو المطر وذوب الثلج والبرد، والنابع من الأرض، وهو ماء العيون والآبار والأنهار والبحور، والماء النابع بين أصابع رسول الله ﷺ وهو أشرف المياه<sup>(٥)</sup>.  
أما الماء النازل من السماء؛ فتدلّ له الآية المارّة. ويدلّ للنابع من الأرض؛ قوله ﷺ:

- 
- (١) في طرق تطهير المنتجس.  
(٢) نقل بالمعنى كعادة الشارح الغالبة من المهمات في شرح الروضة والرافعي للشيخ جمال الدين عبد الرحيم الإسني (ت: ٧٧٢هـ)، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) - دار ابن حزم - بيروت لبنان (٨/٢).  
(٣) الصفة من أقسام مفهوم المخالفة، وهو لفظ مقيد للفظ آخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية، فهو أعم من التعت النحوي، ينظر: شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه لتاج الدين السبكي (١/ ٢٥٠-٢٥١)، ومراده بالصفة هنا: الإطلاق.  
(٤) الضمير في "به" راجع إلى المفهوم.  
(٥) كما جاء في الحديث الشريف المتفق عليه الذي رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٣٧٩) ولفظه: «فوضع يده في الإناء فجعل الماء يقور من بين أصابعه»، ولفظ مسلم: «أن النبي ﷺ دعا بقاء فأتي بقَدَحٍ رَحراح فجعل القوم يتوضؤون» إلخ الحديث، ومسلم في صحيحه، رقم (٤) - (٢٢٧٩)، وفي كلا الصحيحين بدون الجملة الأخيرة، وجاءت الجملة الأخيرة من الحديث في السنن الكبرى للبيهقي، لأحمد بن حسين بن علي بن موسى، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، (١٤١٤هـ = ١٩٩٤م)، (٣٨٤-٤٥٨هـ)، (٤٣/١)، رقم الحديث (١٩١) ثم قال البيهقي: هذا أصح ما في التسمية.

«البحر هو الطهور مأؤه»<sup>(١)</sup>، «وأنه ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

ويدلّ للماء النابع من بين أصابع النبي؛ ما روى البيهقي عن أنس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، وَقَالَ: تَوَضَّؤُوا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ الْمَاءُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّأَ كُلُّهُمْ، وَكَانُوا نَحْوًا مِنْ سَبْعِينَ».

(فماء الورد والشجر ليس بطهور)؛ لخروجه عن الإطلاق؛ من حيث إنه لا يذكر إلا بالإضافة.

وليس ذكر الإضافة لبيان الاختصاص، وإنما هو للتمثيل؛ إذ المقيّد بصفة، كماء دافق<sup>(٣)</sup>، أو بلام العهد، كقوله ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»<sup>(٤)</sup> أي: المنى، كالمضاف.

(١) رواه الإمام الشافعي في الأم (٧/١)، ولفظه: «سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحَرَ وَمَعَنَا الْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ فَلَا تَوَضُّأَ بِهِ عَطِشْنَا، أَتَتَوَضَّأُ بِأَمْرِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: هُوَ الطَّهَوْرُ مَأْوُهُ الْحِلُّ مِيتُهُ»، ورواه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥هـ) في سننه، رقم الحديث (٨٣)، وسكت عنه، ورواه محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في سننه، رقم (٦٩)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ومن منهج الشارح رواية الحديث بالمعنى، فلم أجد في متون الحديث "البحر هو الطهور"، بل: "هو الطهور" بدون لفظ "البحر".

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧١/١)، رقم (١٩١)، ورواه الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في مسنده، مؤسسة قرطبة- مصر، مسند أبي سعيد الخدري (٣/٨٦)، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٦٦)، وأشار إلى الإضطراب في سننه، ورواه الترمذي في سننه، رقم (٦٦)، ورواه الدارقطني في سننه، (٢٩/١)، رقم (١٠)، ورواه غيرهم، وفي إسناده إضطراب، وفي الحكم على الحديث خلاف، فصحه أحمد، وحسنه الترمذي، وأعله ابن القطان بجهالة روايه عن أبي سعيد واختلاف الرواة في اسمه واسم أبيه، ولكن روي من حديث أبي هريرة وسهل بن سعد وجابر، ونقل عن الدارقطني أنه غير ثابت، ولم يذكر ذلك في سننه، وقال ابن الملقن: نفى الدارقطني ثبوته مردود بقول هؤلاء، ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية: (١/٥٦) رقم (٤٥)، وتلخيص الحبير: تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٢٥هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم الباني المدني، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ=١٩٦٤م)، (١٣/١)، والمحرر في الحديث: تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، الجماعيلي - تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم، جمال حمدي الذهبي، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، دار المعرفة، لبنان / بيروت (١/٨٣)، وخلاصة الأحكام في مهات السنن وقواعد الإسلام، تأليف: أبي زكريا، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، مؤسسة الرسالة - بيروت (١/٦٥). وخلاصة البدر المنير (٧/١)، رقم (٢)،

(٣) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (الطارق: ٦).

(٤) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه رقم (١٣٠)، ولفظه: «عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا رَأَيْتِ الْمَاءَ، فَغَطَّتْ أُمَّ سَلَمَةَ - تَعْنِي وَجْهَهَا - وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا؟» ورواه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري مسلم في صحيحه، رقم (٣١٣).



وقيد بعضهم الإضافة بكونها لازمة؛ ليدخل المضاف إلى مقره أو ممّره، كالبرّ والنهر.

ولك أن تقول: إن المضاف إلى البرّ مثلاً وإن كان مقيّداً، لكنه يُطلق عليه اسم الماء بلا قيد؛ لكون التقييد غير لازم، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه، وإنما يحتاج إلى التقييد في جانب النفي<sup>(١)</sup>، كقولنا: غير المطلق هو المقيّد بقيد لازم.

ومنهم من يفسّر المطلق بالباقي على أوصافه الخلقية<sup>(٢)</sup>، ليدخل فيه الماء الملح والأجاج خلقةً، وكذا التّن والمتغير والزّوج أصلاً، ولهذا قال الشافعي رحمه الله في المختصر<sup>(٣)</sup>: "كل ماء من بحر عذب أو مالح [فالتطهر] به جائز"<sup>(٤)</sup>.

ويرد على التفسيرين المتغيّر لطول المكث، وبالمجاورة، وبما يعسر صون الماء عنه؛ فإنّه ظهور كما يأتي وإن منع التغير إطلاقاً الاسم عليه - وغيرُ باقٍ على أوصافه الخلقية. وكذا يرد الماء المستعمل إذا لم يتغير؛ فإنّه مطلق مُنَع من استعماله تعبّداً، كما صرح به المصنف في العزيز<sup>(٥)</sup>.

(١) عبارة النسخ الثلاث التي حصلت عليها: "في جانب النفي"، وعبارة مغني المحتاج في نظير الموضوع: "في جانب الإثبات"، لعل الشارح ابن هداية يقصد بجانب النفي: نفي الإطلاق، أي: قولنا: "غير المطلق"، ومراد الخطيب الشربيني بالإثبات: إثبات اللزوم، أي: قولنا: "بقيد لازم".

(٢) كالغزالي في الوسيط (١/١١٣)، والرافعي في ط: دار الفكر، (١/٨٣)، ومنهم من جمع بين التعريفين كالقفال سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي (ت ٣٣٦هـ) في حلية العلماء (١/٥٦) حيث قال: "...بالماء المطلق على أي صفة كان من أصل الخلقة".

(٣) المختصر اسم كتاب لخصه كل من المزني وحرمله والبيهقي من علم الإمام الشافعي، ينظر: الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء والأصوليين (ص ١٤٦)، نقلاً عن الفوائد المكية (ص ٣٥)، والخزائن السنية (ص ٨٨-٩٠)، (٧٧١٢) اللوحة، (١٠٠٣).

(٤) وعبارته: وقال الشافعي: فكل ماء من بحر عذب أو مالح أو برّ أو سماء أو برد أو تلج مسخن وغير مسخن = فسواء، والتطهر به جائز. ا.هـ. مختصر المزني الطبعة الثانية، (١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م)، دار المعرفة - بيروت - لبنان: (ص ١)، ويظهر من هذا ما سبق في بيان منهج الشيخ المصنف من عدم دقته رحمه الله في نقل النصوص باللفظ، واعتماده على النقل بالمعنى والمضمون.

(٥) لم أجد في العزيز للإمام الرافعي (ت ٦٢٣هـ) السابقة ترجمته (ص: ٥١.٥٠) التصريح بأن المنع من استعمال الماء تعبداً، وإنما وجدت فيه التصريح بأن المستعمل مطلق، وذلك في العزيز ط. دار الفكر (١/٢٣١) وتحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، (٢/٣١٤)، وهذا أيضاً من شواهد عدم اهتمام الشيخ المصنف بالنقل الحرفي، بل الذي يعنيه هو النقل بالمعنى، وسبق بيان ذلك ضمن بيان منهجه في التأليف وما يؤخذ عليه.

وكذا الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة [ولم يتغير]؛ فإنه لا تجوز الطهارة به مع أنه يقع عليه اسم الماء بلا إضافة، ولم يخرج عن أوصافه الخلقية.

وقد يجاب: عن المتغير لطول المكث ونحوه بمنع كونه مطلقاً، وإنما أعطي حكم المطلق للضرورة.

وعن المستعمل بأنه غير باق على أوصافه الخلقية؛ لأنّ منها القوة الدافعة، وقد سلبت منه بالاستعمال على ما سنبين.

وعن القليل بأنه لا يقع عليه اسم الماء بلا قيد، بل يتّصف بالنجس، والنجس ليس من أوصاف الماء.

(وكذلك)، غير طهور (ما تغيّر بمخالطة ما يستغنى عنه بحيث لا يسمّى ماءً إلا بالإضافة إلى ما غيّرته)؛ لكثرة وتفاحش التغيّر به، (كماء الزعفران والدقيق)، وإن كان ألف قِلّة؛ لأنّ النصوص الواردة في طهورية الماء متعرّضة لاسمه عارياً عن التقييد والإضافات، وهذا لا يسمّى ماءً إلا مضافاً، فلا يندرج تحت النصوص.

ولا فرق بين التغيّر الحسيّ والتقديريّ، على الأصحّ، حتى لو خالطه مائع يوافقه في الصفات قدّر بمخالف وسطٍ للماء، فإن غيّرهُ سلّب الطهورية، وإلا فلا.

وعن الصيمري<sup>(١)</sup>: أنه لا عبرة بالتغيّر التقديريّ؛ لأنّ الخليط - والحالة هذه - مغلوب.

وقيل: (٢) لا يضرّ التغيّر الحسيّ أيضاً ما لم يغلب الخليط الماء.

(١) هو القاضي أبو القاسم عبد الواحد بن حسين الصيمري، وصيمر بوزن قيمر بلدة من ديار الجبل وخوزستان أو نهر من أنهار البصرة، قال النووي: الثاني أظهر، من شيوخه أبو حامد المروزي وأبو الفياض محمد بن الحسن البصري، ومن تلاميذه الماوردي، من مؤلفاته الإيضاح، والقياس والعلل، توفي حوالي سنة (٣٨٦) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م)، (١٧ / ١٤)، رقم (٦) وطبقات الفقهاء للشيرازي، ط. بيروت (١٢٩)، وطبقات الفقهاء الشافعية، للإمام أبي عمرو عثمان (إبن الصلاح) (٥٧٧-٦٤٣ هـ)، وإستدراك الإمام النووي، تنقيح الإمام أبي الحجاج المزي (٦٥٤-٧٤٢ هـ)، تحقيق محمد علي نجيب، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م)، (٢ / ٥٧٥) رقم (٢١٦)، وتهذيب الأسماء (٢ / ٥٤٢).

(٢) مقابل للأصح، ولم أجد القائل في المصادر التي حصلت عليها.

ثم إطلاق الكتاب شامل لمسألة ابن أبي الصيف<sup>(١)</sup>، وهي: أنه لو صبَّ ماءً متغير بما لا يُستغنى عنه على ماء لا تغير فيه بالكيفية سلب الطهورية إن تغير به؛ لأنه تغير المصبوب فيه بما يُستغنى عنه، وهي مسألة غريبة يُمتحن بها الطلبة: يقال: ماء ان يصحُّ التطهر بكل منهما انفراداً ويمتنع إذا اجتمعا.

والمراد بما يُستغنى عنه الماء: ما يمكن صونه عنه من غير مشقة، ولهذا نقول: لا يضرُّ التغير بأوراق الأشجار المتناثرة بنفسها، وإن كانت ربيعية<sup>(٢)</sup> وتفتت واختلطت بالماء على الصحيح، وقيل: يضرُّ مطلقاً.

وقيل: تضرُّ الربيعية؛ للزوجتها دون الخريفية؛ لأنَّ طبعها صار كطبع الخشب مع أن وجودها أعم، فالاحتراز عنها أشقُّ. والخلاف فيما إذا حصلت بسببها عفونة في الماء، وإلا فعلى ما يأتي في المجاور، وفيما إذا لم يطرح فيه، فإن طرح فأصحَّ الطريقين القطعُ بسلب الطهورية. ويستثنى عن المتغير بالمستغنى عنه المتغيرُ بالملح المائي؛ فإنه لا يضرُّ - على المذهب - وإن تفاحش التغير به؛ بناءً على أنه تجوز الطهارة بالماء الذي ينعقد منه الملح.

فرع: الماء المترشح عن [بخار] الماء عند الغليان غير طهور على الأصح؛ لأنه لا يسمّى ماءً على الإطلاق<sup>(٣)</sup>، وصحح النووي في زوائد الروضة أنه طهور، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

(١) هو ابن أبي الصيف بالصاد المهملة، وهو الشيخ محمد بن إسماعيل بن علي المعروف بابن أبي الصيف اليميني الشافعي، فقيه الحرم الشريف بمكة المكرمة، من مؤلفاته: بلغة المسافر في منهج الأكابر، والنكت على التنبيه، وزيادة الطائفت، أقام بمكة يدرس ويفتي إلى أن توفي سنة (٦٠٩هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، (٢٦٢/٤)، رقم الترجمة (١٠٧٠)، وكشف الظنون (٤٩٣/١)، وهدية العارفين (٢٠٦/١)، وطبقات ابن الصلاح تذييل الإمام النووي وتهذيب المزني وتحقيق محيي الدين نجيب (٨٤٤/٢)، إلا أن المحقق سجل تاريخ وفاته بـ (٦١٩هـ) تبعاً لابن قاضي شعبة في طبقاته.

(٢) الربيعية: الأوراق التي تثبت في الربيع، والربيع فصل من فصول السنة بين الشتاء والصيف، ينظر: المعجم الوسيط (٣٢٥/١) مادة: (ر ب ع). ويظهر بالمقابل معنى الأوراق الخريفية

(٣) لعل مراد المصنف رحمه الله عدم تسميته ماء وقت التقطير أو قبله، وإلا فلو جمع منه ملء إبريق مثلاً فلا أحد ينكر أنه ماء.

(٤) زيادات الروضة: المسائل التي زادها الإمام النووي على العزيز، وأصل الروضة: المسائل التي في العزيز، والروضة تحملها. ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، للدكتور علي جمعة، ط. الأولى، دار السلام - القاهرة - مصر (١٤١٢هـ = ٢٠٠٤م)، (ص ٥٢)، وروضة الطالبيين (١٤٤/١)، وكذلك رجّحه في المجموع، طبع دار الفكر - بيروت (١٩٩٧م)، (١٤٨/١)، ولم يبين الشيخ المصنف وجه ضعفه إلا ما ذكره قبل من عدم تسميته ماء، وهو غير مسلم، والمطر النازل من السماء يستعمله تعالى الجارية هو المجتمع من بخار الماء، فالراجع ما ينقله الشارح عن زوائد الروضة، وإن ضعفه الشارح، والله أعلم.

(ولا بأس بالتغير بنفسه لطول المكث)، وإن تفاحش؛ لعدم إمكان صون الماء عنه. وقد روي: «أنه ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ بَشْرٍ بُضَاعَةٌ»<sup>(١)</sup>، وكأنَّ ماءها نَقَاعَةُ الْحَنَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

وذلك التغير لا يمكن أن يكون بالنجاسة؛ وإلا لما تَوَضَّأَ به، فبعد ذلك لا يخلو إما أن يكون بنفسه أو بشيء طاهر. فإن كان الأوَّلُ صحَّ المدعى، وإن كان الثاني فكذلك؛ لأنَّ تغييره بنفسه أهون من تغييره بغيره<sup>(٣)</sup>، فإذا لم يقدرح الثاني فأولى أن لا يقدرح الأوَّل.

(١) بضم الباء الموحدة وأجيز كسرهما وبالضاد المعجمة، وحكي بالصاد المهملة، وهي بشر معروفة في المدينة، والمحفوظ في الحديث الضم، ينظر: معجم البلدان المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٩٥ م)، (١/ ٢٩٩).

(٢) جملة "وكانَّ ماءها نَقَاعَةُ الحناء" ليست جزءاً من هذا الحديث، ولم يرد ذلك في بشر بضاعة من طريق ثابت، وإنما ورد في بشر ذروان التي من ضمن المياه المكروهة. ينظر: تلخيص الخبير (١/ ١٣٧)، رقم الحديث (٢). ملاحظة: ظاهر الروايات المتعلقة ببشر بضاعة كانت توهمني شبهها، فراجعت بعض المصادر فزال والحمد لله تعالى بذلك تلك الشبهة وهي: ١- توضح الرسول الطاهر المتطهر من بشر تغير ماؤه بسبب إلقاء النجاسات فيها! ٢- إقدام أهل خير القرون على إلقاء النجاسات في هذا البئر أو سكوتهم عليه وهم من هم في رعاية النظافة والتحرز عن القذارة. ٣- ظاهر خبر الصادق المصدوق «الماء لا ينجسه شيء» ونحن نرى تنجس المياه عياناً. وبعد مطالعة المصادر المدرجة أسماؤها في آخر التعليق وغيرها تبين لي: أولاً: - أنَّ بشر بضاعة كانت كثيرة الماء بحيث لم يكن ماؤها يتغير بطرح بعض الأشياء فيها. وثانياً: - أنَّ إلقاء النجاسات فيها لم يكن عمداً من أشخاص مؤمنين وإنما كان بسبب السيل، حيث إن موقع البئر كان في منحدر أسفل وأحياناً كانت السيول تجرف إليها بعض النجاسات، وربما كان من فعل السفهاء أو المنافقين المفسدين. وثالثاً: - أنَّ صيرورة الماء كنقاعة الحناء لم تكن في بشر بضاعة، وإنما كانت في بشر آخر وبسبب طول المكث لا إلقاء النجاسات، وبشر بضاعة لم يتغير ماؤها وإنما كان تخرج بعض الصباحابة واستفسارهم بسبب إلقاء بعض النجاسات فيها أحياناً. ورابعاً: - أنَّ الألف واللام في الحديث الشريف "الماء لا ينجسه شيء" للعهد، أي: الماء الذي بهذه الكيفية من الكثرة بحيث لا يتغير بوقوع النجاسات فيها، أو يضم إليه الاستثناء الوارد في بعض الروايات: "إلا ما غيَّرَ = طعمه إلخ"، أو يخصص بالأحاديث الأخر التي ورد فيها مضمون هذا الاستثناء. ينظر للتوثيق والتخريج: إختلاف الحديث (٨/ ٤٩٩)، للإمام الشافعي رحمه الله، وعون المعبود، لشمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، ط. (٢)، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٥هـ)، (١/ ٨٩) وتحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي (١/ ٢١٢)، تأليف الحافظ أبي العلا محمد عبدالرحمن المباركفوري (ت. ١٣٥٣هـ)، ط. (١)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان (١٤١٩هـ = ١٩٩٨ م) (١/ ٢١٣)، ومختصر المزني (ص ٩)، والمجموع (١/ ١٢٨).

(٣) أي: أسهل من جهة الاحتراز؛ لأنَّ التغير بنفسه أقل من تغييره بغيره، وأكثر وقوعاً، فقد تَوَضَّأَ هو بالتغير بغيره فأولى أن يجوز التوضؤ بالتغير بنفسه، فيكون دلالة الحديث من فحوى الخطاب، فلا تذهب غلى أنَّ ذلك مخالف لما ذكره أولاً؛ فإنَّ ذلك من الأمارات الخطائية، فلا يلزم وقوعه. الملا أبوبكر المصنّف. بهامش نسخة مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني: اللوحة: (٤٢٩٧).

وإذا لم يكن بسبب ظاهر ووجدنا الماء متغيراً أخلنا التغير على طول المكث.

وإن كان - كما إذا رأينا بهيمة تبول في ماء ثم وجدناه متغيراً وجوزنا أن يكون التغير بطول المكث وأن يكون بالبول - فالمنصوص عن الشافعي رحمته الله، الحكم بنجاسة الماء؛ إحصاءاً على السبب الظاهر<sup>(١)</sup>.

(ولا بالتغير تغيراً لا يمنع وقوع الاسم عليه، وهو التغير القليل)؛ لأن التغير إذا لم يكن بحيث يخرج الماء عن الإطلاق لم يخرج منه عن مورد النصوص الآمرة باستعماله، مع أن النسائي<sup>(٢)</sup> روى عن أم هانئ<sup>(٣)</sup> أنها قالت: «اغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هو وميمونة في إناء واحد من قَصْعَةٍ فيها أَثَرُ عَجِينٍ»<sup>(٤)</sup>. هذا ما رجحه الخراسانيون.

وقيل يضرّ ويسلب به الطهورية، كالتغير بالنجاسة يسلب الطهارة سواء كان قليلاً أو فاحشاً، وهو ما يقتضيه إطلاق العراقيين، وبه قال القاضي الحسين<sup>(٥)</sup>،

(١) الأم للإمام الشافعي (٢٠٤هـ)، تدقيق وتخريج أحمد عبيدو عناية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م)، (٥٤/١).

(٢) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن الخراساني: أحمد بن شعيب بن علي، من شيوخه يونس بن عبد الأعلى وإسحاق بن راهويه، ومن تلاميذه: أبو علي النيسابوري وأبو القاسم الطبراني، ومن مؤلفاته: السنن الكبرى، وعمل اليوم والليلة، كان أفقه مشايخ مصر وأعلمهم بالحديث، توفي سنة (٣٠٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/١٣٤)، رقم (٦٧)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١١٥/١).

(٣) هي بنت أبي طالب بنت عم الرسول ﷺ وأخت أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، اختلف في إسمها بين فاختة وعاتكة وفاطمة، والأول أشهر، توفيت بعد السنة الأربعين من الهجرة رحمة الله تعالى، ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٥٩٦/٤) (٤٦/٨).

(٤) رواه الإمام أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، في السنن الكبرى له، رقم: (٢٣٧)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٨/١)، رقم (١٧)، والحديث لا يثبت، وليس فيه حجة، لأنه ليس فيه ذكر = التغير، لينظر: التحقيق في مسائل الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الشهرستاني (٥٩٧هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، (٤٥/١).

(٥) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي، شيخ الشافعية، من أصحاب الوجوه، من شيوخه أبو بكر القفال المروزي، ومن تلاميذه أبو سعيد المتولي والبنغوي، من مؤلفاته: التعليق الكبير والفتاوى، توفي سنة (٤٦٢هـ)، هذا، وإذا ذكر القاضي مطلقاً في كتب متأخري الخراسانيين وكتب الغزالي ونحوها فالمراد به القاضي حسين، وإذا ذكر مطلقاً في كتب متوسطي العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المروروذي. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٦٠)، رقم (١٣١)، وتهذيب الأسماء (١٦٧-١٦٨)، رقم (١٢٥).

والقفال<sup>(١)</sup>، والشيخ أبو محمد<sup>(٢)</sup> من المرازمة<sup>(٣)</sup>، وتعارض نصُّ المختصر والأم<sup>(٤)</sup> فيه. قوله: "وهو التغيُّر القليل" تنصيصٌ على ما تضمَّنه الحكم؛ لبيان تسميته في اصطلاحهم، أو إشارةً - إلى ما اغتفره السلف - بلام العهد، تقديره: هو التغيُّر القليل الذي لا يُيالي به السلف.

(ولا بالمتغيُّر بالطين والطُّحلب)؛ لمشقة الاحتراز، مع أن أهل العرف لا يمنعون من

(١) يوجد ثلاثة من أعلام الشافعية كنيتهم أبو بكر وشهرتهم القفال، أحدهم: أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، القفال المروزي، إمام طريقة خراسان (٣٢٧-٤١٧ هـ = ٩٣٨-١٠٢٦ م) من مؤلفاته شرح فروع ابن الحداد، وشرح المختصر في الفقه، لقَّب بالصغير فرقا بينه وبين القفال الشاشي، وثانيهم: هو القفال الشاشي الكبير: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل، إمام عصره بإ وراء النهر، من شيوخه ابن سريج، ومن مؤلفاته شرح رسالة الشافعي، لقَّب بالكبير للفرق بينه وبين القفال المروزي ولقَّده [وللفرق بينه وبين الثالث منهم الآتية ترجمته]، يتكرر ذكره في كتب التفسير والحديث والأصول والكلام والجدل ويوجد ذكره في كتب الفقه للمتأخرين من الخراسانيين، توفي بشاش سنة (٣٣٦ هـ)، رحمه الله تعالى، وثالثهم: هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر، فخر الاسلام الشاشي، القفال، الفارقي، المعروف بالمستظهري (ت ٥٠٧ هـ). ولد بميا فارقين - أشهر مدينة بديار بكر - فقيه شافعي. كان حافظا لمقاعد المذهب وشوارده. وتفقّه علي القاضي أبي منصور الطوسي، ثم قدم بغداد ولازم أبا إسحاق الشيرازي. إنتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره. تولى التدريس بالمدرسة النظامية بمدينة بغداد واستمر إلى أن مات، من تصانيفه: «حلية العلماء في مذاهب الفقهاء»؛ صنفه للخليفة المستظهر بالله؛ ولذلك يلقب هذا الكتاب بالمستظهري، و«المعتمد» وهو كالشرح للكتاب المذكور؛ والترغيب في المذهب، والشافي في شرح مختصر المزني. ينظر: تهذيب الأسماء (٥٥٦/٢)، رقم (٩٢٦)، وطبقات (ابن هداية)، طبع بيروت: (ص ٨٨) و(ص ١٣٤-١٣٥)، وينظر للمسألة: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط (١)، (١٩٨٠ م)، - مؤسسة الرسالة / دار الأرقم، بيروت، عمان (١/٦٦).

(٢) الشيخ ركن الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، والد إمام الحرمين، نسبة إلى جوين قرية من قرى نيسابور، من شيوخه ابن يعقوب الأبيوردي، وأبو الطيب الصعلوكي، ثم القفال المروزي، لازمته حتى برع في العلوم، ومن تلاميذ نجله إمام الحرمين عبد الملك، وإسماعيل بن أحمد النوكاني، من مؤلفاته تفسير كبير، وكتاب الفروق، والسلسلة، وشرح الرسالة، والتبصرة، والتذكرة، ومختصر المختصر، جلس من سنة (٤٠٧ هـ) في نيسابور للتدريس، والفقوى، توفي سنة (٤٠٨ هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ١٠١-١١٤) رقم (٤٤٠)، وطبقات الشارح (المصنف الجوري) ط. بيروت (ص ١٤٤-١٤٥) وط. بغداد (ص ٤٨) وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨)، رقم (٢٤٠).

(٣) سبق بيان المراد بالعراقيين والخراسانيين، والمرازمة من الخراسانيين؛ لأنَّ مرو إحدى مدن خراسان الأربعة التي أقام فيها الخراسانيون.

(٤) قال الإمام الشافعي رحمه الله في الأم (الطبعة الثانية، مطبعة دار المعرفة-بيروت-لبنان، = ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م) (٧/١): ما مؤداه: التغير بالخليط إذا كان قليلاً لا يخرج عن الطهورية إذا وقع فيه بنفسه، وإن طرح فيه سلب الطهورية إذا غيّر الماء.... وإذا تغير بمجاور أو بها في مقره وعمره من المخالط لم يخرج عن كونه طهوراً، إهـ..، وأنا لحد الآن أقلب صفحات مختصر المزني ولا أجد ما يتعارض مع ذلك، فلعلّه في مختصر حرملة أو البويطي.

إيقاع اسم الماء المطلق عليه، فلو أخرج الطحلب وجفَّ ودُقَّ ناعماً وطُرِح فيه ضرّ، على ما صرَّح به النووي في شرح المهذب وغيره<sup>(١)</sup>.  
والطحلب العَرْمَضُ<sup>(٢)</sup> الأخضر الذي يعلو الماء متراكماً بعضه على بعض، ويقال له: ثور الماء أيضاً<sup>(٣)</sup>.

(وما يكون في مقرّ الماء وممرّه)، كالزرنِخ<sup>(٤)</sup>، والكبريت<sup>(٥)</sup>، وحجارة النُورة<sup>(٦)</sup>؛ لعدم إمكان صون الماء عن ذلك، والاسم لا يسلب عنه عرفاً.  
وليس المرادُ بحجارة النُورة المحترقة بالنار<sup>(٧)</sup>، بل حجارة رخوة فيها خطوط إذا جرى عليها الماء انحلت فيه، نَبّه عليه الإمام في النهاية في كتاب الحجّ<sup>(٨)</sup>. والمراد بالتغيّر هنا التغيّر الفاحش<sup>(٩)</sup>.

(١) المجموع (١٥١-١٥٢)، وفتح الجواد (٢١/١).

(٢) في كل النسخ: "الغرمض" بغير معجمة وصاد مهملة، والذي في معاجم اللغة: "العرمض" بعين مهملة وصاد معجمة فأصلحت الكلمة.

(٣) "ثور الماء وثور الماء" [بالمثناة والمثلثة]، الطحلب والثور والعَرْمَضُ والغَلَقُ وثور الماء بالمثلثة، وثور الماء بالمثلثة: خضرة تعلو الماء الآسن، وهي نباتات بسيطة لا زهرية غير مميزة إلى سوق وأوراق أو جذور، منها الأخضر والبنّي والأحمر والأزرق، تعيش في الماء العذب والملح وفي الأرض الرطبة، بالكردية: قهوزه. ينظر: المصباح المنير: مادة: (ت وز)، ومادة: "(ث ور)"، ولسان العرب (٤/١٠٨)، وتاج العروس (١٨/٤٣١)، والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار، تحقيق / مجمع اللغة العربية - دار الدعوة (١/٥٥٣).

(٤) الزرنِخ: حجر منه أبيض وأحمر يشبه الفلزات، له بريق الصلب ولونه، مركباته سامة تستخدم في الطب. المعجم الوسيط (٣٩٣).

(٥) الكبريت عنصر لا فلزي ذو شكلين بلورين وثالث غير بلوري، نشيط كيميائياً وينتشر في الطبيعة سريع الاشتعال. المعجم الوسيط (٧٧٣).

(٦) النورة حجر الكلس، - أخلط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر، المعجم الوسيط (٩٦٢).

(٧) إذ لا تكون حينئذ في مقرّ الماء وممرّه.

(٨) هو إمام الحرمين، قال في نهاية المطلب (٤/٣٢١): فإذا طبخت خرجت عن أن تكون أحجاراً، فلا يجزئ الرمي بها، وهي نورة.

(٩) لأن التغير الغير الفاحش هو القليل الذي سبق بيان حكمه في قوله: تغيّر لا يمنع الاسم لقلته.

ولو أخرج الزرنيخ ونحوه ودُق وطُرح فيه وغيره ضرَّ على الأصح<sup>(١)</sup>.

(وكذلك المتغير بما يجاوره)، من غير خلط وامتزاج، (كالعود والدهن، وبالتراب الذي يطرح فيه، على أصح القولين):

أما في المجاور؛ فلأن هذا النوع من التغير تروّج<sup>(٢)</sup>، ولا يسلب إطلاق اسم الماء عليه، فأشبه التغير بجيفة ملقاةً بقربه، بجامع عدم الاختلاط.

والثاني: يضرّ؛ لأنّه تغَيَّرَ بملاقي الماء، فأشبه التغير بما يخالطه، وبالقياص على النجاسة، فإنّه لا فرق في سلب الطهوريّة فيها بين المجاور والمخالط<sup>(٣)</sup>.

وفي معنى الدهن الشمع والكافور<sup>(٤)</sup> الصلب، لا ما يذوب في الماء؛ فإنّه خليط كالدهن<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ أبو علي<sup>(٦)</sup> في شرح التلخيص: ولا فرق في العود والدهن بين ما كانا طيّبين أو غيرهما، وهو قضية إطلاق الشرحين والروضة<sup>(٧)</sup>.

(١) الأصح هنا بمعنى الراجح سواء كان قولاً أو وجهاً؛ لأنّ الإمام النووي وصف القول بضره بالمشهور، وهو من القولين أو الأقوال، ومقابلته وجه ضعيف على مصطلحه، والأصح في مصطلحه من الأوجه أو الوجهين، والمصنف غير متفق معه في اصطلاحاته؛ لعدم الاتفاق عليها قبل النووي، فتراه يذكر في المحرر أصحّ القولين وأظهر الوجهين، نَبّه على ذلك الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري (ت ٩٧٧هـ)، في مغني المحتاج - الطبعة الأولى، دار المعرفة - بيروت - لبنان (١٤١٨هـ)، (١/٣٤) و (١/٣٦).

(٢) التروّج: تغَيَّرَ الرائحة، تروّج الشيء: أخذ ريح غيره لقربه منه المعجم الوسيط: (٣٨٠).

(٣) المجموع للإمام النووي: (١٥١-١٥٢).

(٤) الكافور: شجر من الفصيلة الغارية يتخذ منه مادة شفافة بلورية الشكل يميل لونها إلى البياض، رائحتها عطرية، وطعمها مرّ. وهو أصناف كثيرة. المعجم الوسيط: (٧٩٢/٢).

(٥) الكافور نوعان: نوع يذوب في الماء، فهو خليط، ونوع لا يذوب في الماء، وحكمه حكم المجاور. ينظر: الروضة: (١٤٢/١).

(٦) أبو علي الحسين بن شعيب بن محمد السنجي المروزي، فقيه مرو في عصره، من شيوخه أبو بكر القفال المروزي والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، أول من جمع بين طريقتي الخراسانيين والعراقيين، شرح تلخيص ابن القاص وفروع ابن الحداد، وسنح بكسر السين قرية من قرى مرو، توفي بمرور سنة (٣٩٠هـ) ودفن بجانب قبر أستاذه القفال. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٣-٢٦) رقم (٣٩٠)، وطبقات (ابن هداية) ط. بيروت: (ص ١٤٢).

(٧) المراد بالشرحين شرح الإمام الرافعي على الوجيز في الفقه للإمام الغزالي: أحدهما: العزيز، شرحه به شرحاً مبسوطاً، ولذا سمي بالشرح الكبير، وله عليه شرح أصغر منه وأخصر اشتهر بالشرح الصغير، ينظر: كشف الظنون (٢/٢٠٣) وينظر: روضة الطالبين (١/١٤٢)، والعزيز طبع دار الفكر (١/١٢٣) حيث يقول: وفي معنى العود الدهن والشمع وما لا يختلط بالماء.



ومنهم من قال: المراد بالعود ما هو يتبخَّر به، جرياً على ظاهر قول الشافعيّ في المختصر. <sup>(١)</sup>  
قال الشيخ شهاب الدين الأذرعّي: وليس ذكر الطيب في كلام الشافعيّ وغيره قيداً،  
كما ظنّه ظان، بل الحصول التغيّر به غالباً.

والمراد بالدهن: ما يدفن فيه: كالأكردا يدفنون الزُّبد في الحياض فيترّوح منه <sup>(٢)</sup>،  
والمخلوق فيه: كالنفط والقار، <sup>(٣)</sup> والمطروح فيه: <sup>(٤)</sup> كما في القناديل التي يطرح فيها الماء  
ثم يصبُّ عليها الزيت، هكذا مثله في الإرشاد. <sup>(٥)</sup>

أما في التراب المطروح فيه <sup>(٦)</sup>؛ فلأنّ التغيّر الحاصل به ليس إلا الكدورة، وهي  
لا تسلُّب إطلاق اسم الماء؛ ولأنّ الشرع أمر بالتعفير <sup>(٧)</sup> في ولوغ الكلب، فلو كان

(١) مختصر المزي الطبعة الثانية (١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م) (ص ٩)، حيث يقول فيه: وإن وقع في الماء القليل ما لا  
يختلط به مثل العنبر... إلخ.

(٢) مياه العيون في بلاد الأكردا باردة جداً غالباً، فكانوا يستفيدون من برودتها لحفظ المواد الغذائية السريعة  
الفساد وتطبيخها وبقائها بصورة مطلوبة، فكانوا يدفنون الزبد واللبن والجبن وأمثالها في الحياض الباردة في أواني  
مغلقة أو في الأوطاب ويستعملونها وقت الحاجة، كما يستفيد الناس من الثلجة الآن، وإلى هذا يشير الشارح.

(٣) النَّفط: مزيج من الهدروكربونات يحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام أو قطران الفحم الحجري، وهو  
سريع الاشتعال وأكثر ما يستعمل في الوقود، المعجم الوسيط (٢/ ٩٤١)، والقار: الرّفت، وهو مادة سوداء صلبة  
تسيلها السخونة تتخلّف من تقطير المواد القطرانية. المعجم الوسيط (١/ ٣٩٥)، و (٢/ ٧٦٦).

(٤) الضائرت في "فيه" في المقاطع الثلاث للماء.

(٥) ملاحظة: يحيل الشارح إلى الإرشاد وإلى شرح الإرشاد، فأمر شرح الإرشاد هين، لأن هذا الإرشاد هو إرشاد  
ابن المقرئ إسماعيل بن أبي بكر اليماني (ت ٨٣٧ هـ)، وقد شرحه شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي شرحين: فتح  
الجواد والإمداد، وأما الإحالة على الإرشاد فمن الصعب فهم المقصود بالتحديد، حيث إن الإرشاد كما يحتمل  
إرشاد ابن المقرئ السابق ذكره، كذلك يحتمل إرشاد المحتاج إلى توجيه المنهاج وهو كتاب لابن قاضي شهبة محمد  
ابن أبي بكر أبي الفضل بدر الدين الأسدي (ت ٨٧٤ هـ)، ويحتمل كتاباً آخر باسم الإرشاد نسبة الشارح في طبقاته  
إلى الشيخ شرف الدين محمود بن حسين المصري ويمدحه بصفات يبدو منها إعجابه به، وكتابته ويقول: توفي  
سنة (٩٧٦ هـ)، ولحدّ الآن لم أر من يذكره غيره، ينظر: كشف الظنون (٢/ ١٨٧٥)، وهدية العارفين (٢/ ٢١٢)،  
وطبقات (إين هداية) طبع بيروت (٢٤٣-٢٤٤).

(٦) عطف على قوله: "أما في المجاور".

(٧) في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٨٠)، ولفظه: «أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال:  
ما بالهم وبإل الكلاب؟، ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم وقال: إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع  
مرّات وعفّروه الثامنة في التراب». والتعفير: ذلك الإناء أو نحوه بالعفر، أي: التراب الذي يياضه ليس بخالص  
وذلك في نجاسة المغلظ. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد عبد الرؤوف المناوي- دار الفكر المعاصر، دار  
الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠، تحقيق: د. محمد رضوان الداية (١/ ١٨٨).

الطرح يسلب الطهورية لما أمر به.

لا يقال: إنه يرد عليه السدر؛ فإنّ الشرع أمر به في غسل الميت مع أنّه يسلب الطهورية كما سيأتي؛ لأنّا نقول بمنع اتحاد الحكم، فإنّ الأمر ثمة للنظافة وتماسك البدن، وهنا للتطهير.

والثاني: <sup>(١)</sup> أنّه يضّر؛ لأنّه تغير بمخالط ما يستغنى عنه، فأشبهه التغير بالزعفران. ومحلّ الخلاف في غير غسالة الكلب، وحيث لم ينته إلى الخروج عن اسم الماء، فإن صار طيناً ضرّ قطعاً. صرح به في الشرح الصغير تبعاً للحاوي الكبير <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

ثم إعادة الباء في التراب مشعر بأن التراب مخالط، وفيه وجهان في النهاية <sup>(٣)</sup>، مبنيان على حدّ المخالط.

وفيه وجوه: أحدها: الخليط هو الذي إذا طرح في الماء لم يتميّز أحدهما عن الآخر، والمجاور خلافه.

والثاني: إن الخليط [ما] لا يمكن فصله، والمجاور هو الذي يمكن.

والثالث: إن المرجع فيهما العرف، واستحسنه في الإرشاد.

فعلى الأول التراب مخالط، وعلى الثاني مجاور.

واحترز بقوله: "يطرح" عن التراب الذي ألقته الريح فيه؛ فإنّه من صور ما لا يمكن الاحتراز عنه، وعن التراب الذي يكون مع الماء أصلاً كالقدر من نفسه؛ فإنّه لا يضّر، جزماً.

وقيد في العزيز <sup>(٤)</sup> الطرح بالقصد؛ احترازاً به عن التراب الذي طرح على جانب الماء قصداً فسقط فيه، وعمّا يطرحه الصبي والمجنون.

(١) من القولين في التغير بالمجاور.

(٢) سبق بيان المراد بالشرح الصغير والشرح الكبير، والحاوي الكبير كتاب مفصل في الفقه شرح لمختصر المزني من تأليف أبي الحسن علي ابن حبيب الماوردي البصري (٤٥٠هـ)، وانظر لهذه المسألة الحاوي الكبير، تحقيق: أ.د. محمد بكر إسماعيل، وأ.د. عبد الفتاح أبو سنة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) (١/٥٤).

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/١٠).

(٤) العزيز شرح الوجيز، طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/١٤٣)، وطبع دار الكتب العلمية (١/٢٣).

قال الإسنوي: " وفيهما نظر، والمتجه أن ذلك يضر<sup>(١)</sup> ". انتهى.

أي يجعل المسألة على الخلاف، لا أنه يضر على الإطلاق، كما يوهن<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فالصواب حذف هذا القيد، كما في الكتاب<sup>(٣)</sup>.

ثم حكاية الخلاف في التراب وجهان على ما صححه المصنف في العزيز، والنووي في الروضة<sup>(٤)</sup>.

ولعله في الكتاب تبع المراوزة<sup>(٥)</sup>؛ فإنهم حكوه قولين<sup>(٦)</sup>.

فرع: المتغير بالشار الساقطة فيه غير طهور، قطعاً.

وكذا المتغير بالمني، على الأصح؛ لأنه مخالط.

وقيل: طهور؛ لأنه لا يمتاز<sup>(٧)</sup> كالدهن.

[والحجوب] إذا انمحلت<sup>(٨)</sup> في الماء فخليط<sup>(٩)</sup>، وإلا فمجاور.

- 
- (١) مخطوطة المهمات الموجودة في المكتبة القادرية برقم (٤٥٩) فقه، الورقة (٥٣) وجه.
- (٢) أي: يوهن أنه يضر الماء ويخرجه عن الطهورة، بل يضر التأكد من الحكم ويجعل الحكم على الخلاف.
- (٣) يقصد به المحرر الذي حذف فيه لفظة: "قصداً".
- (٤) العزيز (١/١٤٣) ط. دار الفكر، و (١/٢٣) ط. دار الكتب العلمية - بيروت، وروضة الطالبين، ط. المكتبة التوفيقية (١/١٤٣).
- (٥) المراوزة هم: أصحاب الإمام الشافعي من أهل مرو، وهم قسم من الخراسانيين، ولكن يعبر عن الخراسانيين بالمراوزة، لأن أكثرهم من مرو وما والاها، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/٢٢٧).
- (٦) ينظر: تحفة المحتاج (١/٧٤-٧٥) و (١/٨٠)، و (١/١٤٤-١٤٥)، وينظر تعليقنا على قول المصنف: ولو أخرج الزرنيج الخ.
- (٧) اختلفت النسخ التي حصلت عليها في هذه اللفظة: فحتى في النسخة المعتبرة أصلية (أ): "لا يمتاز"، وفي (ب) لا يكاد يتنزع، وفي (ج) لا يكاد يمتاز، وفي (د): "لا يكاد يمتاز" وكلها غير واضحة، والصحيح - والله أعلم -: "لا يكاد يتنزع" بالشديد، كما في الحاوي الكبير (١/٥٤)، أو: لا يكاد يتنزع، أي: لا يكاد يتحل في الماء، كما في بحر المذهب لأبي المحاسن، عبد الواحد بن إسحاق الروياني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق أحمد عزو عناية، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، (١٤٢٣هـ)، (١/٥٦)، وفي هامش (د) تعليق من نبي بن حسن يقول: الأولى حذف لا من "لا يكاد يمتاز".
- (٨) في (ج) صحح "انمحلت ب" اختلقت. والأولى: انحلّت، كما في الحاوي الكبير (١/٥٣).
- (٩) قوله: "فخليط" أي: الماء المتغير بها غير طهور بلا خلاف كالتغير بالخليط. وقوله بعد: فمجاور، أي: الماء المتغير بها في طهوريته وجهان الخ.

(ويكره الطهارة بالمشمس) وكذا استعماله في البدن والأكل والشرب؛ تنزيهاً<sup>(١)</sup> على أصحّ الطريقتين؛ لما روى الشافعي عن عمر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْاِغْتِسَالَ بِهِ، وَقَالَ: أَنَّهُ يُوْرِثُ الْبَرَصَ»<sup>(٣)</sup>.

واعتقده<sup>(٤)</sup> الشافعي من حيث أَنَّهُ خبر لا تقليداً، ورواه الدار قطني مرفوعاً<sup>(٥)</sup>.

(١) المكروه تنزيهاً هو فعل المكلف إذا كان تركه أولى من فعله في نظر الشارع ولم يمنع من فعله، والمكروه تحريماً هو فعل المكلف إذا كان تركه أولى من فعله في نظر الشارع ومنع من الفعل بدليل ظني، والفرق بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه أن الأولى تقتضي الإثم، والثانية لا تقتضيه، والفرق بين كراهة التحريم والحرام أن كراهة التحريم ما ثبت بدليل يحتمل التأويل، والحرام ما ثبت بدليل قطعي لا يحتمل التأويل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ينظر: أنيس الفقهاء، لأمر علي القانوني، (ت ٩٧٨)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى، دار الوفاء-جدة (١٤٠٦هـ)، (١/ ٢٨٠)، وشرح التلويح على التوضيح، تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) والتنقيح والتوضيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧هـ)، (١/ ٦٦)، وإعانة الطالبين، حاشية السيد محمد شطا البكري الدمياطي (ت ١٣١٠هـ) على فتح المعين، تأليف زين الدين المليباري (ت ٩٨٧هـ)، طبع المطبعة الميمنية بمصر، سنة (١٣٠٦هـ) (١/ ١١٦).

(٢) أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين رضي الله عنه، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم بعد (٤٠) رجلاً و (١٠) نسوة فظهر الإسلام بمكة، روى عن الرسول ﷺ (٥٣٩) حديثاً، اتفق البخاري ومسلم على (٢٦) حديثاً منها، طعن واستشهد سنة (٢٤هـ) وكانت مدة خلافته عشر سنين (٥) أشهر و (٢٠) يوماً، رحمه الله، ينظر: الاستيعاب ليوסף بن عبد الله المعروف بابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، دار الجليل-بيروت، (١٤١٢هـ)، (٣/ ١١٤٤) رقم (١٨٧٨)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٣٢٤)، رقم (٤٣٦). (٣) الأم ط. الأولى (١٤٢٥هـ)، (١/ ١٤)، الطبعة (٢)، دار المعرفة - بيروت - (١٣٩٣هـ)، (٣٠١)، وعبارته: قال الشافعي: عن جابر بن عبد الله أن عمر كان يكره الاغتسال بالمشمس وقال إنه يورث البرص»، وفي الأثر ثلاث علل: ١- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى متروك، ٢- صدقة بن عبد الله ضعيف جداً، ٣- أبو الزبير معروف التدليس وهنا الرواية بالنعنة، لينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ١٤٩)، وسيأتي دفاع المصنف عن حجية هذا الأثر. (٤) الأولى: والله أعلم، "واعتمده"، لأن المسألة فقهية وليست اعتقادية، أفادنيه مشكوراً فاضل من العلماء.

(٥) الدارقطني هو الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، من محلة دار القطن ببغداد، من شيوخه أبو بكر بن مجاهد وأبو سعيد الإصطخري، ومن تلاميذه الحاكم والشيخ أبو حامد الإسفرائيني، من مؤلفاته كتاب السنن وكتاب العلل، توفي ببغداد (٣٨٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩-٤٦١)، رقم (٣٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣٧٢)، رقم (٢٢٩)، والحديث في سنن الدارقطني: علي بن عمر أبي الحسن (٣٠٦-٣٨٥هـ) تحقيق السيد عبد الله هاشم السبائي المدني (١٣٨٦هـ)، (= ١٩٨٥م) - دار المعرفة - بيروت = (٣٨/ ١) رقم (٣٠٢)، ولفظ الحديث رقم (٢): «دخل عليّ رسول الله ﷺ وقد سخنت ماء في الشمس فقال: لا تفعل يا محمراء فإنه يورث البرص»، ثم قال: غريب جداً، خالد بن إسماعيل متروك، ولفظ الحديث رقم (٣): «نهى رسول الله ﷺ أن يُتوضَّأَ بالماء المشمس أو يُغتَسَلَ بِهِ، وقال: أَنَّهُ يُوْرِثُ الْبَرَصَ»، وأشار إلى ضعف إسناده.

وعن ابن عباس أنه قال: «من اغتسل بياض متشمس فأصابه وَضَحٌ فلا يلومنَّ إلا نفسه»<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذا الطريق، الكراهة مشروطة بشرطين:

أحدهما: أن يجري التشميس في الأواني المنطبعة، وهي كل ما تحمّل الطرق كنحو النحاس<sup>(٢)</sup>، فلا يكره [المتشمس] في الحياض والبرك والخزف؛ وذلك لأن الشمس إذا أثّرت في المنطبع<sup>(٣)</sup> انفصلت منه أجزاء تعلو الماء مثل الهباء<sup>(٤)</sup>، فإذا لاقت البدن تولّد منها المحذور. ويستثنى من المنطبعة إناء الذهب والفضّة؛ لصفاء جوهرهما، على الأصح<sup>(٥)</sup>.  
والشرط الثاني: أن يتفق ذلك في البلاد المفرطة في الحرارة دون الباردة والمعتدلة؛ فإنّ تأثير الشمس فيها ضعيف.

ولا فرق بين أن يقع هذا اتفاقاً أو قصداً— عند القائلين بهذا الطريق؛ إذ المحذور لا يختلف بالقصد وعدمه.

والطريق الثاني: أنّه لا تقف الكراهة على خوف المحذور؛ لإطلاق النهي، والتعرض للمحذور إشارة إلى حكمته، فلا يشترط حصولها في كل صورة، وعلى هذا فيطرد الكراهة في كل إناء منطبع وغيره، واعتذر أصحاب هذا الطريق عن ماء الحياض والبرك بتعدّد الاحتراز.

والطريق الأول هو الأقرب إلى كلام الشافعي؛ فإنّه قال: ولا أكره الشمس إلا من جهة

(١) سيدنا عبد الله بن عباس ولد بالشعب بثلاث قبل الهجرة، ضمه النبي ﷺ إليه وقال: «اللهم علمه الكتاب»، رواه البخاري في صحيحه، رقم (٦٨٤٢)، فكان يسمى ترجمان القرآن، توفي بالطائف سنة (٦٨هـ). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٤١)، رقم (٤٧٨٤). هذا، وحديث ابن عباس هذا ضعيف الإسناد، ينظر: تلخيص الحبير (٢١/ ١) رقم (٦)، وخلاصة البدر المنير، تأليف الشيخ عمر بن علي (ابن الملقن) الأنصاري (ت. ٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، سنة الطبع (١٤١٠هـ) - مكتبة الرشيد - الرياض (٩/ ١)، رقم (٦).

(٢) لعل هذا احتراز عن الأواني الزجاجية والخزفية التي كانت موجودة آنذاك ولا تصاب بالصدأ، والآن اكتشفت معادن لا تصدأ، فحكمها حكم الزجاج والخزف وإن تحمّلت الطرق، والله أعلم.

(٣) هذا دليل على أن المواد المنطبعة الموجودة آنذاك كانت كلها تصدأ بالرطوبة إلا الذهب والفضّة واستثناهما المصنف.

(٤) الهباء في الأصل: ما ارتفع من تحت سنايك الحيل، والشيء المنبت الذي تراه في ضوء الشمس. النهاية (٥/ ٢٢٤).

(٥) مقابله هو الطريق الثاني الذي يذكره الشارح.

الطب أي: إنما أكرهه شرعاً حيث يقتضي الطبُّ محذوراً فيه، هكذا فسّره في العزيز<sup>(١)</sup>، وهذا يقتضي أن تكون الكراهة شرعية<sup>(٢)</sup>، وهو المشهور عند الأصحاب، كما قاله في شرح المهذب<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: إنّها إرشادية، واختاره طائفة: منهم الغزالي<sup>(٤)</sup>، وابن الصلاح<sup>(٥)</sup>.  
ومن فوائد الخلاف: أنّه يُثاب على الترك إن قلنا: شرعية، وإلا فلا.  
وأ أنّه لو تعيّن استعماله: إن قلنا: إرشادية كره، وإن قلنا: شرعية، فلا؛ للتضاد<sup>(٦)</sup>.  
وإنما لم نقل بتحريم الشمس وإن قلنا: أنّه مضرّ، كشرب السمّ؛ لأنّ ضرره مظنون، بخلاف شرب السمّ؛ فإنّه محقق.  
وقيل: إن الشمس لا يكره، وهو مذهب الأئمة الثلاثة<sup>(٧)</sup>، واختاره النووي في شرح المهذب<sup>(٨)</sup>، وقال في التنقيح: أنّه الصحيح<sup>(٩)</sup>، وقال في الفتاوى: إن الأثر والحديث ضعيفان<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) الأم، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)، (١٣/١). العزيز ط. دار الفكر، (١٣٥/١)، وط. دار الكتب العلمية - بيروت (٢١/١).  
(٢) الكراهة الشرعية طلب الشارع ترك فعل من المكلف لا على وجه الإلزام فيرتب على امتثاله المدح عاجلاً والثواب آجلاً، والكراهة الإرشادية طلب الشارع ترك فعل من المكلف ليرتب على الامتثال المنافع الدنيوية فقط، فلا يترتب عليه ثواب ولا عقاب، ينظر: البحر المحيط تأليف: بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دار الكتب (١/٣٩٥).  
(٣) ينظر: المجموع (١/١٣٥).  
(٤) ينظر: إحياء علوم الدين (١/١٤٤)، والوسيط (١/١٣١)، قال فيه: "نعم، في الشمس كراهية من جهة الطبّ" إ.هـ.  
(٥) ينظر: شرح مشكل الوسيط لأبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٣٤هـ)، مطبوع بهامش الوسيط، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) - دار السلام (١/١٣١).  
(٦) بين حكميه، حيث المفروض أنّه مكروه بسبب الشمس واجب استعماله بسبب التعيين.  
(٧) ينظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعل بن سليمان المرادوي أبي الحسن (ت ٨٨٥هـ)، - دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي: (١/٢٤)، ولكن المعتمد عند الحنفية كراهته، ينظر: شرح فتح القدير، لكهال الدين محمد بن عبد الواحد (ت ٨٦١هـ)، الطبعة الثانية - دار الفكر - بيروت (١/٣٦) وكذا عند المالكية، وهذا ما نقله ابن فرحون عن مالك. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تأليف: محمد عرفه الدسوقي - دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد عlish: (١/٤٩).  
(٨) ينظر: المجموع للإمام النووي (١/١٣٣) حيث يقول: فحصل من هذا أن الشمس لا أصل لكراهته إلخ.  
(٩) ينظر: التنقيح للنووي (ت ٥٠٥هـ)، مطبوع بهامش منته: الوسيط للغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - مصر (١/١٣١).  
(١٠) فتاوى النووي ترتيب ابن العطار (ت ٧٢٤هـ) تحقيق محمود الأرناؤوط، ط. الأولى، (١٤١٩هـ)، دار الفكر - دمشق، (٩-١٠).

وانتصر الأصحاب للأول: بأن الأثر قد رواه الدار قطني بإسناد آخر صحيح<sup>(١)</sup>. وما قاله في شرح المهذب: "إن أئمة الحديث اتفقوا على جرح إبراهيم بن محمد بن [أبي] يحيى<sup>(٢)</sup> من رواة الأثر إلا الشافعي فإنه وثقه<sup>(٣)</sup>" - غير مرضي؛ لأنه وثقه غير الشافعي جماعة: منهم: عبد الملك بن جريج<sup>(٤)</sup> أول مصنف في الإسلام، وابن عدي

(١) الدار قطني سبقت ترجمته في، وهو روى الحديث في سنته بإسنادين: أحدهما برقم (٣) في (١/٣٨) ونصه: ... عن عائشة قالت: «نهي رسول الله ﷺ أن يتوضأ بالماء الشمس أو يغتسل به وقال: أنه يورث البرص». ثم قال: عمرو بن محمد الأعشم منكر الحديث ولم يروه عن فليح غيره ولا يصح عن الزهري. هـ. ويوجد عنده إسناد آخر برقم (٤) في (ص ٣٩) ونصه: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أسخت ماء في الشمس فقال النبي ﷺ: لا تفعل يا حمير، فإنه يورث البرص» ثم عقب عليه: خالد بن إسماعيل متروك. هـ. ويجوز أن يكون رواه بإسناد آخر لم أجده مع كثير بحث، وينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف: (١/٥٨)، وتنقيح تحقيق أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة: الأولى (١٩٩٨م)، - دار الكتب العلمية - بيروت (١/٤٤) (٢) هو الفقيه المحدث أبو إسحاق الأسلمي المدني، أحد الأعلام، روى عن الزهري وابن المنكدر، حدث عنه الشافعي وابن جريج، وهو من شيوخ الشافعي، تركه جماعة وضعفه آخرون للرفض والقدر، كان الشافعي يمشيه ويدلسه فيقول: أخبرني من لا أتهم، واسم أبي يحيى: سمعان، توفي سنة (١٨٤هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٨٧٤هـ) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت (١/٢٤٦-٢٤٧)، رقم (٢٣٣)، والمغني في الضعفاء لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي أيضاً، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، (١/٢٣) رقم (١٥٧)، وطبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط. الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣هـ)، (١/١١٠-١١١)، رقم (٢٢١).

(٣) المجموع (١/١٣٣)، أقول، ما قاله الإمام الشافعي فيه ليس بثوئيق، بل نفي للأنهزام عنده بالكذب، وقد حط عليه بذلك بعضهم، ولو كان عنده ثقة كما ينبغي لقال فيه "أخبرني الثقة" كما كان يقول في غيره، دون "أخبرني من لا أتهم"، وهو مبني على حسن الظن في الظاهر، فقد روى الربيع قال: سمعت الشافعي يقول: كان قدريا، ومبني - والله أعلم - على حسن الاعتقاد في شيخه، قال ابن الجوزي: "وقد روى عنه الشافعي، قال أبو حاتم بن حبان: جالسه في حال الصبا فحفظ عنه، فلما دخل مصر في آخر عمره وصنف لم تكن كتبه معه، فأودع كتبه أحاديث من حفظه، فروى عنه فترة يكتفي عنه ولا يسميه. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار عزراوي، الطبعة الثالثة، دار الفكر - بيروت (١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م)، (١/٢١٧-٢٢٤)، وطبقات المدلسين (١/٥٢) لأبي الفضل ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق د. عاصم بن عبد الله الفيروني، الطبعة الأولى مكتبة المنار - عمان (١٤١٣هـ = ١٩٩٣م)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٤٧).

(٤) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي القرشي بالولاء، رومي الأصل، مكّي المولد والوفاة، أبو الوليد أو أبو خالد، الفقيه المحدث (٨٠-١٥٠هـ = ٦٩٩-٧٦٧م)، من تلاميذ عطاء، لازمته (١٧) سنة، أول من صنف التصانيف بمكة، من تصانيفه تفسير القرآن، وكتاب السنن في الحديث. ينظر سير أعلام (٦/٣٢٥)، رقم (١٣٨)، وهدية العارفين (١/٦٢٢)، هذا وتوثيق ابن جريج أيضا ليس بالقوي فقد كان يهرجه ويدلسه علما منه بأنه غير موثوق عند الآخرين، يسميه تارة بأبي الذئب وتارة بإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء يغير كنية جده تدليسا. ينظر: الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٧٩هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، ط. الأولى، دار الكتب العلمية -

صاحب «الكامل فيالضعفاء»<sup>(١)</sup>، بل لو لم يوثقه إلا الشافعي لكان حجة.

ولا يضر الشافعي ومن تبعه تضعيف غيره آياه<sup>(٢)</sup>. على أنه قد صح أن رسول الله ﷺ قال:

«دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>(٣)</sup>، والأثر والحديث وإن لم يثبتا فقد حصل بهما ريب.

وقيل: إن شهد عدلان أنه يتولد منه محذور كره، وإلا فلا، واختاره السبكي.

وقيل: يكره للنساء دون الرجال. وقيل: لكل أبيض وأشقر، لا أسمر.

وفي كراهة أكل ما طبخ به أوجه: ثالثها: الفرق بين أن يكون الطعام مائعا فيكره، وإلا فلا. وحيث قلنا بالكراهة فهل يزول بالتبريد؟ فيه وجهان:

الأظهر في الشرح الصغير بقاؤها، ولم يتعرض في العزيز للمسألة، وصحح النووي في الروضة زوالها<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من بنى الوجهين على الخلاف في أن الكراهة شرعية أو إرشادية:

بيروت، (١٤١٠هـ)، (١/٥١)، ولسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن الحجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق دار المعرفة النظامية-الهند، ط. الثالثة، (١٤٠٦هـ=١٩٨٦م)، مؤسسة الأعلمي-بيروت (١/٩٦)، رقم (٢٢٦).  
(١) الإمام أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن مبارك بن القطان الجرجاني (ت ٨٩٠هـ-٩٧٦م)، علامة الحديث ورجاله، كان يعرف في بلاده بابن القطان وعند علماء الحديث بابن عدي، من شيوخه أبو يعلى الموصلي ومحمد بن يحيى المروزي، من مؤلفاته الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة، والانتصار على مختصر المزني من فروع الشافعية، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٤)، رقم (١١١)، فيقول في إبراهيم بن محمد بن يحيى في كتابه (الكامل) (١/٢١٧-٢٢٤)، رقم (٦١): "روى عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ومندل ويحيى بن أيوب وهؤلاء أقدم منه موتا وأكبر سناً، (...)، وقد نظرت في أحاديثه وسبرتها وفتشت الكل عنها فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه ومن قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله، وهو ممن يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي وابن الإصهاني وغيرهما "إ.هـ. هذا ولا يفوتنا أن توثيق ابن عدي وإن أفاد في تزكية إبراهيم المدني فلا يفيد في تقوية الأثر، لأن فيه ثلاث علل: إحداها فيه، فصدقة ضعيف جداً، وأبو الزبير مدلس.  
(٢) كفى بالإمام الشافعي توثيقاً، ولكن التوثيق هنا يفيد ابن أبي يحيى ولا يفيد الأثر، لأن فيه ثلاث علل إحداها فيه فقط، والأخريان في الراوي عنه والراوي عن الراوي عنه، فإن سلم من إحداها بقيت اثنتان، ينظر: الأم (١/١٤) وخلاصة البدر المنير (١/١٤٩).

(٣) الحديث مروى عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: حفظت من رسول الله ﷺ: «دع ما يريبك. إلخ الحديث» و"يريبك" يقرأ بفتح الياء من رابه يريبه ريبة أي: جعله يشك، وبالضم من أرابه يريبه بالمعنى نفسه، ينظر فتح الباري (٤/٢٩٣)، رواه الترمذي في سننه رقم (٢٥١٨)، وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي في سننه، رقم (٥٣٩٧)، (٥٧١١)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٥/٣٣٥)، رقم (١٠٦٠١)، وانظر: نصب الراية (٢/٤٧١).

(٤) سبق بيان الشرح الصغير والشرح الكبير المسمى بالعزيز وأنها للرافعي على المحرر، وينظر: روضة الطالبين (١/١٤٢).



إن قلنا بالأول بقيت بعد التبريد، وبالثاني فلا.

واعلم: <sup>(١)</sup> أنه لا كراهة في المسخن بالنار بالإجماع. وما نُقل عن مجاهد <sup>(٢)</sup> لا يقدح في الإجماع <sup>(٣)</sup>.

ثم لا فرق بين أن يكون التسخين في المنطبع أو غيره، والفرق: أن للنار قوةً وتأثيراً في إذهاب الأجزاء المنفصلة التي يتولد منها المحذور، بخلاف الشمس.

فرع: تكره الطهارة بشديد السخونة والبرودة إلا أن يضيق الوقت ولم يجد غيره.

ولا كراهة في استعمال ماء زمزم، على ما صرح به النووي في زيادات الروضة <sup>(٤)</sup>، وأما قول العباس <sup>(٥)</sup>: «لَا أُحِلُّ الْمُغْتَسِلَ، لَكِنْ لِشَارِبٍ» <sup>(٦)</sup>، فمحمول على ما إذا قلَّ

(١) لفظة يؤتى بها للدلالة على شدة الاعتناء بها بعده. مصطلحات الفقهاء والأصوليين (١٦٦).

(٢) مجاهد بن جبر شيخ القراء والمفسرين أبو الحجاج الأسود المكي، روى عن: ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، تلا عليه جماعة، منهم: ابن كثير الداري وأبو عمرو بن العلاء، حدث عن عكرمة وطاووس وعطاء وهم من أفرانه، توفي حوالي سنة (١٠٨هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٩٩)، رقم (١٧٥).

(٣) حيث زعم جمع منهم مجاهد أن المسخن بالنار مكروه، وعدم قدح خلافه في الإجماع؛ لما روي أن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كان يسخن له الماء فيستعمله والصحابّة يعلمون ذلك منه، ولا ينكرونها، ولأنه ليس من عصر الصحابة حتى يضطرّ خلافه في انعقاد الإجماع، على أحد الوجهين عند أصحاب الشافعي، أولاً أنه ليس له دليل على ما ذهب إليه، على كلا الوجهين، ينظر: الحاوي الكبير (١/٤١)، وحلية العلماء (١/٥٩)، والمجموع (١/٩١)، والمغني لشمس الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) تحقيق: د. محمد شرف الدين ود. السيد محمد لسيد وأ. سيد إبراهيم، دار الحديث - القاهرة، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، (١/٤١).

(٤) روضة الطالبين (١/١٤٢).

(٥) أبو الفضل العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كان إليه سقاية الحاج وعمارة البيت، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، قيل: أسلم بعد بدر، وقيل: قل الهجرة، وكان يكتنم إسلامه، هاجر قبل الفتح، وشهد الفتح وثبت يوم حنين، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ) ينظر: الإصابة (٣/٦٣)، رقم (٤٥١٠)، وتهذيب الأسماء (١/٢٤٤)، رقم (٢٨٢).

(٦) تمامه كما جاء في الروايات: «جَلَّ وَبِلَّ»، رواه ابن أبي شيبة أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (١٥٩-٢٣٥هـ) في مصنفه، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت - مكتبة الرشيد - الرياض: (١/٤١) رقم (٣٨٥)، ولفظه: «عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَا أُحِلُّهَا لِمُغْتَسِلٍ يَغْتَسِلُ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ لِشَارِبٍ وَمُتَوَضِّعٍ جَلَّ وَبِلَّ»، ولكن لفظه في المجموع (١/١٣٧): «لأنه جاء عن العباس: "لَا أُحِلُّهُ لِمُغْتَسِلٍ وَهُوَ لِشَارِبٍ حَلَّ وَبِلَّ" ثم قال النووي: ولم يصح ما ذكره عن العباس، بل حكى عن أبيه عبد المطلب، ولو ثبت لم يميز ترك النصّوص به، وأجاب أصحابنا بأنه محمول على أنه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشاربين. اهـ. وقوله: "جَلَّ وَبِلَّ" الحل بالكسر الحلال ضد الحرام، النهاية (١/٤٢٩)، والبل المباح وقيل: الشفاء، النهاية (١/١٥٤).

الماء لكثرة الشاربين. وعن الروياني<sup>(١)</sup> كراهة إزالة النجاسة به.

ومنع الماوردي<sup>(٢)</sup> الاستنجاء به؛ لحرمته<sup>(٣)</sup>. [و] قال الصيمري: إنه خلاف الأولى.

واعترض بعضهم بأنه لو قيل بالكراهة أو التحريم فيه لزم أن يقال في النيل والفرات أيضاً؛ لأنهما من أنهار الجنة<sup>(٤)</sup>، ولا قائل به، وكونه من منبع شريف لا يمنع الاستعمال، كعين سلوان<sup>(٥)</sup> بالقدس ومياه سائر الحرم.

ولك أن تقول: القائل بالكراهة أو التحريم غير ناظر إلى شرف المنبع ليلزمه القول بما ألزمتموه، بل ينظر إلى أن للماء خصوصيةً ينفرد بها، وهي كونه يُقتات بها كالطعام، كما

(١) الظاهر أن مراده صاحب البحر القاضي أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، لأنه خصه باسم الروياني في عناوين طبقاته مثلاً: (ص ١٥٨ وص ١٩٠)، ولد في رويان بضم الراء بلدة بناحية طبرستان سنة (٤١٥هـ)، من شيوخه والده إسماعيل بن أحمد وجده أبو العباس أحمد الطبري صاحب الجرجانيات، من مؤلفاته: بحر المذهب، والخلية، والكافي، وكلها في فروع الفقه الشافعي، استشهد بأيدي الملاحدة بجامع أمل يوم الجمعة سنة (٥٠٢هـ). ينظر سير أعلام النبلاء (١٨/٦٤) رقم: (١٦٢)، ووفيات الأعيان (٣/١٦٩) رقم: (٣٩٠)، وطبقات (إبن هداية) ط. بيروت (ص ١٩٠)، ولكنني لم أجِد ذلك في بحر المذهب، بل وجدت فيه التنفيذ لقول من يرى كراهة الغسل والوضوء به، وذلك في (١/٥٢)، إذن فالمراد به هنا الروياني الجند صاحب الجرجانيات، وقد سبقت ترجمته عند بيان المصنف مصادر الوضوح في مقدمته.

(٢) قاضي القضاة أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، من شيوخه أبو القاسم الصيمري بالبصرة، وأبو حامد الإسفرائيني، درس ببغداد سنين كثيرة، وله مصنفات في أنواع العلوم، منها: الأحكام السلطانية في السياسة الشرعية، والحاوي الكبير شرح مفصل لمختصر المزني، توفي ببغداد سنة (٤٥٠هـ) عن عمر (٨٦) سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٦٤)، رقم (١٦٢)، ووفيات الأعيان (٣/١٦١)، رقم (٣٩٠)، وطبقات (إبن هداية) ط. بيروت (ص ١٣١) وط. بغداد (ص ٥١-٥٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٣٢-٢٤٧)، رقم (٥١١)، وينظر للمسألة: الحاوي الكبير (١/١٦٧).

(٣) وستأتي من المصنف الإجابة على هذا بأن حرمة الماء غير مانعة من استعماله، كما في الماء النابع من بين أصابعه الشريفة ﷺ.

(٤) وردت أحاديث صحيحة في أن دجلة والفرات وسيحان وجيحان من أنهار الجنة، منها في صحيح البخاري، رقم (٣٢٠٧)، ونصه: «في أصلها أربعة أنهار نهران باطنان ونهران ظاهران، فسألت جبريل فقال: أما الباطنان ففي الجنة، وأما الظاهران النيل والفرات»، في صحيح مسلم رقم (٢٦٤-١٦٤)، وفي تأويلها قولان: أحدهما: أن الأحاديث على ظواهرها وأن هذه الأنهار مادة من الجنة لا يعلم كنهها إلا الله، وثانيها: أن الإيثار عمّ بلادها، وأن الأجسام المتغذية بها صائرة إلى الجنة. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/١٦٧) رقم (٢٨٣٩)، ط. (٢)، (١٣٩٢هـ) - دار إحياء التراث العربي، بيروت، وفتح الباري (٢/٢١٤)، رقم (٣٦٧٤)، والديباج (٦/١٨٦)، رقم (٢٨٣٩).

(٥) عين سلوان عين نضاجة بالقدس الشريف يتبرك ويستشفى بها، يروى في شأنها قصص وروايات ضعيفة. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، علي بن هبة الله الشافعي (ت ٥٧١هـ) تحقيق: علي شيري، - دار الفكر - بيروت (١٤١٥هـ)، (١/٢٢٢)، ومعجم البلدان (٣/٢٤١).

أشار إليه النبي ﷺ في خبر أبي ذر رضي الله عنه <sup>(١)</sup> فيلحق في الاحترام بالمطعمات.

## المياه المكروهة

ويكره استعمال ماء أبار الحجر <sup>(٢)</sup>، وهي ديار ثمود، إلا بئر ناقة <sup>(٣)</sup>؛ لما في صحيح البخاري: «أنه ﷺ نهي عن استعمال آبار الحجر، وأمرهم أن يهرقوا ما استقوا منها وأن يطرخوا العجين» <sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «أن يعلفوا الإبل العجين» <sup>(٥)</sup> فيكون استعمال هذه المياه حراماً أو مكروهاً، صرح به النووي في شرح المذهب <sup>(٦)</sup>، واعتمده الشيخ كمال الدين الدميري في النجم الوهاج <sup>(٧)</sup>، والشيخ محمود المصري في إرشاد المحتاج <sup>(٨)</sup> وغيرهما. وألحق الشيخ أبو صالح سراج الدين البلقيني <sup>(٩)</sup> بذلك ماء قوم لوط، وهي بركة

(١) أبو ذر الصحابي الجليل، اسمه على أصح الروايات جُنْدُب بن جَنَادَة، من السابقين في الإسلام، قيل أنه خامس من آمن بالنبي ﷺ، رجع بعد ذلك إلى قومه بأمره ﷺ إلى ما بعد غزوة أحد، قال فيه الرسول ﷺ «يرحم الله أبا ذر يعيش وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده»، (ت ٣١هـ)، أو (٣٢هـ). ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٦٥٢)، رقم (٢٩٤٤)، والإصابة (٧/ ١٢٥)، رقم (٩٨٦٨)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٥١٣)، رقم (٧٨١)، والحديث المذكور في الكتاب رواه مسلم رقم (١٣٢) - (٢٤٧٣)، ولفظه: «قال: إنها مباركة، إنها طعام طعم».

(٢) الحجر اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام، قال الإصطخري: الحجر قرية صغيرة قليلة السكان وهو من وادي القرى على يوم، وبها كانت منازل ثمود، وبها بئر ثمود التي قال الله فيها وفي الناقة: ﴿لها شرب ولكم شرب يوم معلوم﴾. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٢٢١).

(٣) يقصد ببئر ناقة بئر أفي الحجر كانت ترده ناقة صالح ﷺ في يومها وتضع رأسها فيها يقال لها: بئر الناقة فما ترفع رأسها حتى تشرب كل ماء فيها، فلا تدع قطرة، ينظر: معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ) تحقيق: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط: الرابعة، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م) - دار طيبة للنشر والتوزيع (٣/ ٢٥٠)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٢١).

(٤) صحيح البخاري، رقم (٣٣٧٨) ولفظه: «فأمرهم أن يطرخوا ذلك العجين ويهرقوا ذلك الماء»

(٥) صحيح البخاري، رقم (٣٣٧٩).

(٦) المجموع (١/ ١٣٨).

(٧) النجم الوهاج في شرح المنهاج، تأليف كمال الدين الدميري: أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى (هـ ٨٠٨)، عني به جمع من المحققين، الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م)، دار المنهاج - بيروت - لبنان (١/ ٢٣٢).

(٨) سبقت ترجمته، وابدينا ملاحظة حول نسبة هذا الكتاب إليه.

(٩) صاحب تصحيح المنهاج، والملمات برد المهمات، له ولد فقيه اسمه صالح فكناه (ابن هداية) بأبي صالح، سبقت ترجمته.

عظيمة في ديارهم، تخرج منها الجمرة، قال [القباعي]<sup>(١)</sup>: كرهته إلا للدواء.

وماء بئر ذروان<sup>(٢)</sup> التي وُضِعَ السحرُ فيها لرسول الله ﷺ؛ قال: لأن الله تعالى مسحَ ماءها حتى صار كنفقاة<sup>(٣)</sup> الحناء، ومسحَ طلع النخل التي حولها حتى صار كروؤوس الشياطين<sup>(٤)</sup>. وماء بئر برهوت، وهي بئر بحضر موت بأرض اليمن فيها أرواح الكفار<sup>(٥)</sup>، وقد صحَّ أنه ﷺ قال: «خَيْرُ بئرٍ في الأرض زمزمُ، وَشَرُّ بئرٍ في الأرضِ بَرهوتُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ب): "قال القباعي"، ولم أتوصل إلى ترجمة القباعي ولا القباعي.

(٢) الظاهر أنه معطوف على "ماء قوم لوط" فيكون من ملحقات البلقيني، ولذا ذكر بعده "قال" أي: قال البلقيني، ومنه يظن أن المعطوفين بعده من كلام البلقيني، لا التفرع الذي بعدهما ولم أحصل على مؤلفات البلقيني. هذا. وذروان يروى بفتح الذال المعجمة وسكون الراء المهملة أو فتحها - والسكون أقوى - بئر في عقيق المدينة لبني زريق، ينظر: معجم البلدان (١/٢٩٣)، وفتح الباري (١٠/٢٢٧)، رقم (٥٤٣٠).

(٣) نقاعة كل شيء: الماء الذي يُقَع فيه، القاموس المحيط (٣/٩٣).

(٤) جاء ذلك في أحاديث: منها ما رواه البخاري: رقم (٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٦١٦٣)، والشافعي في الأم (١/٢٥٦)، الطبعة الثانية، دار المعرفة - بيروت - لبنان (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

(٥) جاء ذلك في صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد، (أبي حاتم البستي ت. ٣٥٤هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط، (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م)، (٧/٢٨٣)، رقم (٣٠١٣)، ونصه: وحديثي رجل عن سعيد بن المسيب «عن عبد الله بن عمرو قال: أرواح المؤمنين تجتمع بالجابتين، وأرواح الكفار تجمع ببرهوت، سبخة بحضر موت»، قال أبو حاتم رحمه الله: هذا الخبر رواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن قسامة بن زهير عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً، الجابتان: ظاهرتان، وبرهوت من ناحية اليمن، إ.هـ، ورواه أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، في مصنفه: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية (١٤٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت (٥/١١٦)، رقم (٩١١٨)، عن علي موقوفاً، وجاء في تفسير ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية - صيدا (١٠/٣٢٩٦)، رقم (١٨٥٧٤)، وفي (أخبار مكة)، لمحمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق (أبو الوليد)، (ت ٢٢٣هـ)، تحقيق رشدي الصالح ملحق، دار الأندلس - بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م)، (٢/٤٣)، رقم (١١١٠)، وقال الألباني في تحقيقه على كتاب (الآيات البينات في عدم سماع الأموات على مذهب الخفية السادات، لنعمان خير الدين أفندي آلوسي زاده، الطبعة الرابعة - المكتب الإسلامي - بيروت (١/٩١)، وأما فقرة أرواح الكفار فلم ترد في حديث مرفوع وإنها هي آثار موقوفة ساقها ابن القيم: (١٠٦ - ١٠٧٩) وكلها ضعيفة الإسناد، نعم وقع مرفوعاً في مؤلف لأبي سعيد الخراز كما في "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٤/٢٢١) لكن الخراز هذا صوفي مشهور بيد أنه في الرواية غير معروف، أنظر "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/٢٠٩).

(٦) الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١/٩٨)، رقم (١١١٦٧)، وفي المعجم الأوسط لأبي القاسم = سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٠٦هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني (١٤١٥هـ)، دار الحرمين - القاهرة (٤/١٧٩)، رقم (٣٩١٢)، و (٨/١١٢)، رقم (٨١٢٩)، ثم قال: (٤/١٧٩): لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي حرة إلا محمد بن مهاجر ولا عن محمد بن مهاجر إلا مسكين بن بكير تفرد به الحصين بن أحمد بن أبي شعيب، ولكن جاء في الترغيب والترهيب، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري

وماء أرض بابل؛ لما في سنن أبي داود<sup>(١)</sup>: «أَنَّ عَلِيًّا َ خَرَجَ مِنْ أَرْضِ بَابِلَ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهَا»، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّهَا أَرْضٌ مُلْعُونَةٌ»<sup>(٢)</sup> فإذا المياهُ المَكْرُوهُة ثمانية: الشمس، وشديد السخونة، وشديد البرودة، وماء ديار ثمود إلا بئر ناقة، وماء ديار قوم لوط، وماء بئر بَرّهوت، وماء بئر ذروان، وماء أرض بابل.



## حكم استعمال ماء البحر

ولا كراهة في استعمال ماء البحر؛ للحديث المشهور<sup>(٣)</sup>، وكرهه عبدالله بن عمر<sup>(٤)</sup>، وعبدالله بن عمرو بن عاص<sup>(٥)</sup>، قالوا: «إِنَّهُ طَبَقُ النَّارِ»<sup>(٦)</sup>، ولم يتابعهما أحد من

(ت) ٦٥٦هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١٧هـ)، (٢/ ١٣٥)، رقم (١٨١٣): «ورواته ثقات». وقال أبو الحسن نور الدين الهيثمي المصري علي بن أبي بكر سليمان الشافعي (ت ٨٠٧هـ) في مجمع الزوائد (٣/ ٢٨٦): رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات وصححه ابن حبان.

(١) سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود السجستاني الأزدي، نسبة إلى سجستان: الإقليم المتاخم لبلاد الهند، محدث البصرة، من شيوخه إسحاق بن راهويه، ومن تلاميذه الترمذي والنسائي، صاحب السنن المشهور باسمه جمع فيها (٤٨٠٠) حديث، ووعد بأن ما فيه ضعف شديد يبينه، توفي سنة (٢٧٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣)، رقم (١١٧)، وطبقات الشافعية الكبرى (١/ ٤٨٧)، رقم (٦٣).

(٢) سنن أبي داود، رقم (٤٩٠)، ورواه البيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٤٥٢)، رقم (٤١٥٨). وفي إسنادهما أبو صالح، سعيد بن عبد الرحمن، قال الشيخ ابن حجر العسقلاني في (تغليق التعليق): (٢/ ٢٣٢): «ذكره ابن يونس وقال: ما أظنه سمع من علي». ب.هـ، وقال في فتح الباري (١/ ٥٣٠): في إسناده ضعف.

(٣) الحديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، الذي سبق تحريجه، في الاستدلال على طهوية ماء البحر.

(٤) أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المكي ثم المدني َ، أسلم وهو صغير ثم هاجر مع أبيه لم يحتلم، واستصغر يوم أحد، روى علماً كثيراً عن النبي ﷺ وعن غيره من الصحابة َ، وروى عنه جمع فائق الكثرة شهد الخندق، وهو من أهل بيعة الرضوان ومن كان يصلح للخلافة فعين ذلك يوم الحكمين مع وجود مثل الامام علي وسعد فاتح العراق ونحوهما. ينظر: طبقات الحفاظ (١٤) و العبر في خبر من غير، لشمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسوي زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ٦١)، والإصابة (١/ ٣٣٨)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٤/ ١٤٢) توفي سنة (٧٣ أو ٧٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٠٣-٢٣٩)، رقم (٤٥).

(٥) عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، هو الإمام العابد أبو محمد، أسلم قبل أبيه، حمل عن النبي ﷺ علماً جماً وكتب عنه بإذنه، روى عن جمع من الصحابة وحديث عنه كثيرون، (ت ٦٥هـ) بمصر، ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤-٩٤)، رقم (١٥).

(٦) حكى هذا الأثر عنها الترمذي في جامعه: (١/ ١٠١)، وابن المنذر في الإشراف، ينظر: المجموع (١/ ١٣٤).

(٧) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما رواه أبو داود في سننه: (٦٣)، رقم (٢٤٨٩)، ولفظه: «فإن تحت البحر ناراً وتحت

فقهاء الأمصار، كيف؟ وقد روى الدار قطني بإسناد حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءَ الْبَحْرِ فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ»<sup>(١)</sup>.

تنبيه<sup>(٢)</sup>: سكت المصنف عن غير الماء إذا تشمس، كالزيت والدهن، وينبغي أن يكون أولى بالكراهة، لأن سريان الدسم في البدن أشد من الماء، ذكره البلقيني، ولك أن تقيس عليه سائر المائعات للشرب.

(و) الوصف (الثاني أن لا يكون الماء مستعملاً، فالمستعمل ليس بظهور على الجديد)؛ إذ لم ينقل عن أحد من السلف<sup>(٣)</sup> أن يجمع الماء للاستعمال ثانياً، ولو جاز لفعل؛ كي لا يحتاج إلى التيمم مع القدرة على الماء، ولو فعل لنقل.

(إذا كان مستعملاً في فرض الطهارة)، إشارة إلى أن المختار في تعليل سلب الطهورية انتقال المانع إلى الماء، فيورث بسببه كلة<sup>(٤)</sup>، كالألة المستعملة في الشيء الحسي (وقيل: إن المستعمل في عبادات الطهارة في معناه)، أي: معنى المستعمل في

النار بحرأ، ووجدت في سنن البيهقي الكبرى (٣٣٤/٤)، رقم (٨٤٤٨): ٣٢- «عن عبد الله بن عمرو أنه قال: ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا من جنابة؛ إن تحت البحر ناراً ثم ماء ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنبار»، ثم قال البيهقي: هكذا روي موقفاً، ووجدت في تحفة الأحوذى (٢٣٩/١)، أن ابن عمرو قال: "هو نار"، وقد أوله أبو بكر بن العربي بأنه أراد به طبق النار لأنه ليس بنار في نفسه، إ.هـ. وأوله غيره بأن مراده أنه صار يورث المرض، وبلغف: «طبق جهنم» في كشف الخفاء (٣٣١/١)، رقم (٨٨٣)، والحديث بألفاظه ضعيف الإسناد باتفاق الأئمة، ويعارضه الحديث الصحيح: «هو الظهور ماؤه». ينظر: تلخيص الخبير (٢٢١/٢)، وخلاصة البدر المنير (٣٤٤/١).

(١) روى الدار قطني، هذا الحديث في سنته (٣٦/١)، رقم (١٢)، والشافعي في الأم، تحقيق أحمد عبيدو، طبع دار إحياء التراث العربي (١١/١)، رقم (٢)، وفي إسناده مقال، فكان الأولى الاحتجاج بالحديث المشهور: «هو الظهور ماؤه»، ينظر: البدر المنير (٣٧٤/١)، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت. ١٢٥٠هـ)، تخريج وتعليق محمد صبحي حسن حلاق، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت (٥٦/١) وفيض القدير (٢٢٥/٦).

(٢) التنبيه لغة: الإيقاظ، واصطلاحاً: عنوان البحث اللاحق الذي تقدمت له الإشارة بحيث يفهم من الكلام السابق إجمالاً. سلم المتعلم المحتاج، للسيد أحمد ميقري شميلة الأهدل (ت. ١٣٩٠هـ)، بهامش النجم الوهاج للمديري، ط. الأولى، (١٤٢٥هـ)، دار المنهاج - جدة: (١٤١/١).

(٣) السلف من زمان أبي حنيفة إلى زمان محمد بن الحسن، والخلف من زمانه إلى زمان شمس الأئمة الحلواني، والمتأخر من زمانه إلى زمان الحافظ البخاري. الملا أبو بكر المصنف. بهامش النسخة "ذ" اللوحة: (٤٣٠١).

(٤) كل السيف والبصر وغيره من الشيء الحديد - بكل كلاً وكلة وكلالة وكلولة وكلولاً: لم يقطع. لسان العرب (١١/٥٩١).

الفرض، بناء على أن العلة في سلب الطهورية تأدي [العبادات] به.  
**فعلی الأول:** المستعمل في مسنونات الطهارة-كالكرة الثانية والثالثة، والمضمضة، والاستنشاق، وتجديد الوضوء، والأغسال المسنونة- طهور<sup>(١)</sup>، دون المستعمل في غسل كافرة عن حيض أو نفاس لتحل لزوجه المسلم، لانتقال المانع به؛ فإنه ليس المراد بالفرض ما يلحق الإثم بتركه، بل بالمعنى الأعم، وهو: ما لا بد منه، ولهذا نقول: إن ما استعمله الصبي غير طهور، وكذا ما استعمله البالغ لصلاة النفل. كذا قاله المصنف<sup>(٢)</sup>.  
 واعترضه الإسنوي على إلحاق وضوء البالغ لصلاة النفل بوضوء الصبي، فإن البالغ يأثم بالترك؛ إذ لو صلى بلا وضوء أثم، إجماعاً<sup>(٣)</sup>، وسبقه إلى هذا الاعتراض بعض شراح الحاوي الصغير<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى عليك أنه وهم فاحش؛ فإن مراد المصنف إلحاقه بوضوء الصبي بمعنى أنه لا بد منه في حقه للصلاة، وإن لم يأثم بترك النفل، كما لا يأثم الصبي بترك الفرض، ولم يرد أنه لو ترك الوضوء لصلاة النفل لم يأثم؛ فإن هذا لا يتخلل ذو رشد.  
 على أنه يمكن أن يقال: البالغ إذا صلى النفل بلا وضوء لم يأثم على ترك الوضوء، وإلا

(١) لأنه لم يوجد مانع حتى ينتقل إلى الماء فيسلب الطهورية.

(٢) العزيز شرح الوجيز، طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/ ١١٠)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ١٣).

(٣) مخطوطة المهات الموجودة في الكتبة القادرية برقم (٤٥٩) فقه، الصحيفة (٥٠) وجه. والمهات (٢/ ١٥-٦).

(٤) الحاوي الصغير اسم كتاب في الفقه الشافعي لنجم الدين بن عبد الكريم القزويني (ت ٦٦٥هـ)، من الكتب المتبعة، ولجزالة أسلوبه ومتانة مضمونه فقد شرح عليه عدة شروح:

١- شرحه أحمد الجاربردي ولم يكمله.

٢- شرحه ضياء الدين عبد العزيز الطوسي (ت ٧٠٦هـ) وستاه مصباح الحاوي ومفتاح الفتاوي.

٣- شرحه بهاء الدين السبكي محمد بن عبد البر المصري (ت ٧٧٧هـ).

٤- شرحه ابو عبد الله محمد بن محمد بن محمد المعروف بالصدر الشيعي (ت ٧٤٧هـ).

٥- شرحه يحيى بن عبد اللطيف القزويني علاء الدين الطاوسي (ت ٧٧٥هـ).

٦- شرحه أحمد بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ).

٧- شرحه حسن الأسترباذي ركن الدين (ت ٧١٥هـ)،

٨- شرحه عثمان بن عبد الملك الكردي المصري (ت ٧٣٨هـ) وغيرهم.

ولا أدري المقصود للمصنف الجوري من بين هؤلاء الشراح.

لكان واجباً<sup>(١)</sup>، وإنما الإثم على تهاونه وتعاطيه العبادة الفاسدة التي لم يأذن الشرع فيها. وعلى الثاني: يكون الحكم بالعكس<sup>(٢)</sup>، وعليهما يخرج [حكم] الكرّة الرابعة والأغسال [المقترحة] للنظافة والتبريد.

وإذا توصّأ الخنفي وغيره ممن لا يعتقد وجوب النية في الوضوء ففي سلب الطهوريّة ثلاثة أوجه: أصحها: أنّه يسلب؛ لنقل المانع بالنسبة إلى اعتقاد المتوصّئ. والثاني: لا؛ نظراً إلى اعتقادنا.

والثالث: إن نوى فنعم، وإلا فلا. وقوله: ليس بطهور، أي: لا يستعمل في حدث ولا خبث، كذا قاله الغزالي، وصحّحه المصنف<sup>(٣)</sup>.

وقيل: المستعمل في الحدث يرفع الخبث وعكسه<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف في طهارته عندنا، خلافاً لأبي يوسف<sup>(٥)</sup>.

لنا: أن الصحابة فمن بعدهم كانوا لا يحترزون عما يتقاطر منه على أثوابهم فدلّ على طهارته. هذا هو الكلام في الجديد.

والقديم أنّه طهور، لأن صيغة فعول لما يتكرر منه الفعل كالقتول والشتوم، ولأنّه باق على إطلاقه فكان طهوراً كما لو غُسل به ثوبٌ طاهرٌ.

(١) لأن الواجب هو ما يلحق المكلف الإثم بتركه.

(٢) قوله: "وعلى الثاني" مقابل لقوله السابق "فعلى الأول" أي: إذا قلنا: إن العلة في سلب طهورية الماء تأدي العبادة به، وقوله: "يكون الحكم بالعكس" أي: المستعمل في غسل كافرة عن حيض أو نفاس لتحل لزوجها المسلم طهور، لعدم تأدي العبادة به، والمستعمل في مسنونات الطهارة غير طهور لتأدي العبادة به.

(٣) الوسيط (١١٦/١)، والعزيز شرح الوجيز (٩٧/١) ط. دار الفكر، و (١٤/١) ط. دار الكتب العلمية.

(٤) المصدر السابق (١١١/١) ط. دار الفكر، و (١٤/١) الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، والبيان للعمراني (٤٤/١).

(٥) هو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، من شيوخه الأعمش وحجاج بن أرطاة وعلى رأسهم أبو حنيفة الذي لزمه أبو يوسف وبرع به في الفقه ورعاه الإمام خير رعاية، ومن تلاميذه محمد بن = الحسن الشيباني ومعل بن منصور وهلال الرأي، كان إماماً في الفقه عالماً بالحديث والتفسير، بلغ من رئاسة العلم بها لا مزيد عليه، كان قاضي الآفاق ووزير الرشيد، توفي سنة (١٨٢) أو سنة (١٦٩) - على الاختلاف بين المؤرخين - رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٩-٥٣٥/٨) رقم الترجمة (١٤١)، وينظر للمسألة: كتاب بدائع الصنائع، تأليف علاء الدين الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي - بيروت (١٩٨٢م)، (٦٦/١)، حيث يقول: وأبو يوسف روى عنه - أي عن الإمام أبي حنيفة - أنّه - أي الماء المستعمل - نجس نجاسة خفيفة يقدر فيه بالكثير الفاحش، وبه أخذ.



ولا خلاف أن محلّ الخلاف فيها إذا انفصل ولو من يد إلى يد أو من اللحية إلى الصدر، فما دام الماء متردداً على المحلّ لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة إليه باتفاق القولين للضرورة، ولهذا لو كان على موضعين من بدنه نجاسة وصب الماء على أعلاهما ومرّ وانحدر إلى الأسفل طهراً جميعاً، نبّه عليه البغوي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى.

فرع<sup>(٢)</sup>: لو غمس المحدث عن الحدث يده في الإناء بعد غسل الوجه بنية الاغتراف لم يصير مستعملاً.

وإن أطلق أو نوى رفع الحدث، أي: قصد أن تنغسل يده بالانغماس عن الحدث، فمستعمل. وفي الإطلاق وجه<sup>(٣)</sup>.

قال النووي في الروضة<sup>(٤)</sup>: إنّه لو غسل رأسه بدل مسحه كان الماء مستعملاً. والأصحّ خلافه؛ لأنّه بتلاقي أول جزء من الماء يسقط الواجب ولو على شعرة، فيكون الزائد غير مستعمل في فرض، على أنّه لو قدر الجزء الملاقي أولاً بمخالف وسط - لم يؤثّر؛ لقلّته.

(وإذا جمع الماء المستعمل حتى بلغ قلّتين فأصحّ الوجهين أنّه يعود طهوراً)؛ لأنّه لو لم يعد إلى الطهوريّة لقبل النجاسة، وقد قال ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ حَبْتًا»<sup>(٥)</sup>؛ ولأن الماء النجس المتفرق إذا جمع ولا تغير به يعود طهوراً فالمستعمل أولى؛ لأن النجاسة أقوى في المنع

(١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت. ٥١٦هـ)، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١٤١٨هـ)، (١/١٧٢ و ١/١٩٩)، و (١/٣٤١).

(٢) الفرع لغة: ما ابتنى على غيره، واصطلاحاً: اسم لألفاظ مخصوصة مشتملة على مسائل غالباً. سلم المتعلم المحتاج (١/١٣٩).

(٣) قطع به البغوي أنّه لا يصير مستعملاً في ما إذا أطلق، لأنّه لم ينتقل به مانع ولم تؤدّ به عبادة. ينظر: روضة الطالبين (١/١٤١).

(٤) روضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية (١/١٤١). ولفظه: «ولو غسل رأسه بدل مسحه فالأصح أنه مستعمل كما لو استعمال في طهارته أكثر من قدر حاجته».

(٥) سنن الترمذي، رقم (٦٧)، وسنن أبي داود، رقم (٦٣)، وسنن البيهقي الكبرى (١/٢٦٠)، رقم (١١٦٣)، وصححه الأئمة كابن خزيمة وابن حبان، ينظر: إرواء الغليل، في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ الألباني، الطبعة الثانية، مطبعة المكتب الإسلامي - بيروت (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م)، (١/٦٠)، رقم (٢٣)، وخلاصة البدر المنير (١/٨)، رقم (٤).

من الاستعمال؛ ولأنه صار إلى حالة لو كان عليها في الابتداء لم يتأثر بالاستعمال، فإذا عاد إلى تلك الحالة سقط حكم الاستعمال.

والثاني: <sup>(١)</sup> لا يعود؛ لأن وصف الاستعمال لا يزول بالاجتماع ولأن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال، فأشبهه ماء الورد، وهذا ما اختاره ابن شريج <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

## قاعدة في بيان معرفة الجديد والقديم

اعلم أن الشافعي رحمه الله هو خير الأمة وخير الأئمة أبو عبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن سائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد المناف. ولد رحمه الله بغزة من الشام <sup>(٣)</sup> على الأصح، وقال الواقدي <sup>(٤)</sup>: بعسقلان <sup>(٥)</sup>،

(١) أي: الوجه الثاني في جمع المستعمل، ودليله القياس على مثل ماء الورد، ينظر: الروضة (١/١٤١)، والتهذيب (١/١٧٢).  
(٢) في كل النسخ التي حصلت عليها "ابن شريج"، والصواب "ابن شريج" لأن ابن شريج شيخ القراء والمفسرين ليس بصاحب وجه في المذهب الشافعي، وقد راجعت كتباً في المذهب في المسألة هذه وأماها التي ورد فيها هذا الاسم فوجدت أنه ابن شريج، فقررت أن أصلح الخطأ وأبدله بابن شريج، وكذا في بقية المواضع التي فيها ابن شريج في الوضوح. وهو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي القاضي، من مؤلفاته: التقريب بين المزي والشافعي. من شيوخه أبو داود السجستاني، وأبو القاسم الأنطاقي. ومن تلاميذه أبو القاسم الطبراني الحافظ وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه. ولي القضاء في بادئ أمره بشيراز، وبالأخرة سمر على باب بغداد ليحجر على ولاية القضاء فامتنع. بلغت مصنفاته أربعمائة مصنف، منها ما ذكرنا، والرد على ابن داود في القياس، والخصال، والغنية كلاهما في الفروع، توفي ببغداد سنة (٣٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان (١/٨٩) رقم (٢١) وطبقات ابن السبكي (٢/١٦-٢٩)، رقم (٨٦) وطبقات ابن هداية ط. بيروت: (٤١-٤٢)، وينظر لمعرفة رأي ابن شريج في هذه المسألة المجموع (١/٢١٠).

(٣) غزة بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح: موضع في الإقليم الثالث طولها من جهة المغرب أربع وخمسون درجة وخمسون دقيقة وعرضها (٣٢) درجة بديار جذام من مشارف الشام على ساحل البحر، وبها قبر هاشم بن عبد مناف، ينظر: معجم البلدان (٤/٢٠٢)، والروض المعطار في خبر الأقطار، تأليف: محمد بن عبد المنعم الحيمري (ت ٧٢٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط. (٢)، (١٩٨٠م) - مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت (١/٤٢٨).

(٤) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ولاء، الواقدي المدني الأصل ببغداد المسكن والوفاة (١٣٠-٢٠٧هـ) ولي القضاء من قبل المأمون، له مؤلفات كثيرة في التاريخ والسيرة، منها أخبار مكة، أزواج النبي ﷺ، تاريخ الفقهاء، وغيرها كثير، ذكر ابن خلكان تضعيفه من قبل العلماء، وخاصة في تاريخ الوقائع فتوح البلدان. ينظر: تاريخ بغداد (٣/٢١٢) رقم (١٢٥٥)، وفيات الأعيان (٤/١٥٨)، رقم (٦٤٤)، وهدية العارفين (٢/١٠).

(٥) عسقلان: بفتح أوله وسكون ثانيه ثم قاف وآخره نون وعسقلان في الإقليم الثالث من جهة المغرب (٥٥) درجة وعرضها (٣٣) درجة، وهي مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين. ينظر: معجم البلدان (٤/١٢٢).

وقال ابن بكار<sup>(١)</sup>: باليمن، وقال النقيب<sup>(٢)</sup>: بمنى<sup>(٣)</sup> - سنة خمسين ومائة.

ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين، ونشأ بها وحفظ القرآن، ثم سلمه أبوه<sup>(٤)</sup> إلى المسلم مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته، من باب الأضداد<sup>(٥)</sup>، وأذن له المسلم في الإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة، ورحل إلى الإمام مالك بن أنس<sup>(٦)</sup> بالمدينة ولازمه مدة.

ثم توفي مالك فقدم هو بغداد سنة خمس وتسعين ومائة، فأقام بها سنتين، فاجتمع

(١) القاضي أبو عبد الله الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي الزبيري، عالم نسبه أخباري، ولد بالمدينة سنة (١٧٢هـ - ٧٨٩م)، وتي قضاء مكة المكرمة. من شيوخه سفيان بن عيينة، وعمه مصعب بن عبد الله الزبيري، ومن تلاميذه أبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو القاسم البغوي، ومن مؤلفاته الكثيرة: أنساب قريش وأيامها، نواذر المدنيين، وغيرهما، ورد بغداد وحدث بها، من شيوخه سفيان بن عيينة وعمه أبو عبد الله الزبيري، توفي بمكة وهو قاض عليها سنة (٢٥٦هـ = ٨٧٠م) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١١-٣١٥) رقم الترجمة (١٢٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٥٨) رقم الترجمة (٢٤٠)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٦٧) رقم (٤٥٨٥)، ومعجم المؤلفين (٤/ ١٨٠) وطبقات المصنف، طبع بيروت (ص ١٢)، مع ملاحظة أن المصنف كتب في طبقاته بدل "إبن بكار" "الزوزني".

(٢) الذي في النسخ: "وقال النقيب" والذي في طبقات المصنف طبع بيروت، "وقال في التنقيب" والتنقيب اسم كتاب في شرح المهذب لمحمد بن معن المعروف بالصيدلاني شمس الدين أبي عبد الله (ت. ٦٤٠هـ) كما في معجم المؤلفين (١٢/ ٤٢).

وعبارة كتاب: (طبقات الشافعية)، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (٧٧٢هـ)، طبع دار الفكر (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) في الموضوع نفسه (ص ٨): "وقيل: ولد بمنى، حكاه ابن معن في التنقيب"، وظاهر أن عبارة الوضوح كانت شبيهة بتلك، فغيره النسخ.

(٣) منى بكسر والتثوين في درج الوادي الذي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم. ينظر: معجم البلدان (١٩٨/ ٥).

(٤) يبدو أن أمه هي التي قامت بهذا الأمر. ومات أبوه وهو صغير فحملته أمه إلى مكة وهو ابن سنتين لئلا يصيب نسبه، نظر: البداية والنهاية لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (التوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: علي شيري، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، (١٠/ ٢٧٥) - دار إحياء التراث العربي (١٠/ ٢٧٥).

(٥) الشيخ أبو خالد مسلم بن خالد المخزومي بالولاء، فقيه مكة، من شيوخه الزهري وابن أبي مليكة وابن جريج، ومن تلاميذه الحميدي والإمام الشافعي، توفي سنة (١٨٠هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٧٨)، رقم (٢٢).

(٦) مفتي المدينة المنورة أبو عبد الله الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة وأحد أئمة المذاهب المتبوعة، من تابعي التابعين، من شيوخه نافع مولى ابن عمر وربيعة الرأي والزهري، ومن تلاميذه الأوزاعي والشافعي ويحيى بن سعيد، ضرب سبعين سوطان من أجل فتوى لم ترق للسلطان سنة (١٤٧هـ)، من مؤلفاته: الموطن ورسالة إلى هارون الرشيد، توفي بالمدينة المنورة ودفن فيها سنة (١٧٩هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨)، رقم (١٠٠)، وتاريخ بغداد (٤/ ٥٠٣)، رقم (٥٥٠)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٣٨٧-٣٨٨)، رقم (٥٤١).

عليه علماء بغداد، وأخذوا منه العلم، ورجع كثير منهم من مذاهبهم إلى قوله<sup>(١)</sup>، وصنّف بها الكتب القديمة، وهي: الأمالي، ومجمع الكافي، وعيون المسائل، والبحر المحيط.

ورواتها أربعة: الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>، وأبو الحسين الزعفراني<sup>(٣)</sup>، وأبو محمد الكرايسي<sup>(٤)</sup>، وأبو ثور المدلي<sup>(٥)</sup>.

(١) منهم أبو ثور، كان على مذهب أهل الرأي حتى قدم الإمام العراق فتبعه وترك مذهبه. وفيات الأعيان (٥٣/١)، رقم (٢).

(٢) أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي الأصل، إمام المذهب وصاحب المسند. ولد في بغداد، أو في مرو وحمل إلى بغداد سنة (١٦٤هـ). من شيوخه الشافعي، وسفيان بن عيينة، دعي إلى القول بخلق القرآن أيام المعتصم العباسي فلم يجب فضرب وحبس سنة (٢٢٠هـ)، ولكنه صبر وصمد على المحنة، وبقي إلى أن مات المعتصم، فلما ولي الواثق منعه من الخروج من داره إلى أن أخرجه المتوكل وأكرمه ورفع المحنة في خلق القرآن، من تلاميذه البخاري ومسلم وولده صالح وعبد الله، توفي ببغداد سنة (٢٤١هـ) ودفن بباب حرب. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧-٣٥٨)، رقم (٧٨)، وفيات الأعيان (٨٧/١)، رقم (٢٠).

(٣) أبو علي وأبو الحسين الحسن بن محمد بن الحسين الصباح الزعفراني البغدادي المشهور بابن الصباح أيضاً، منسوب إلى الزعفرانية قرية قرب بغداد، من شيوخه سفيان بن عيينة والشافعي، لازمه حتى تبحر في العلوم، وهو أثبت رواة مذهبه القديم، ومن تلاميذه أبو داود والترمذي، والأرجح أنه مات حوالي سنة (٢٦٠هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٢٦٢)، رقم (١٠٠)، وفيات الأعيان (٢/٦٠)، رقم (١٥٧)، وطبقات الفقهاء للإمام جمال الدين إبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣-٤٧٦هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ=١٩٨١م)، - دار الرائد العربي - بيروت - لبنان (ص ١٠٠)، وطبقات ابن هداية ط. بيروت (٢٧).

(٤) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكرايسي، نسبة إلى الكرايس جمع كرباس على غير القياس وهي الثياب الغليظة، كان يبيعها فنسب إليها، محدّث فقيه أصولي عالم بالرجال، من شيوخه إسحاق الأزرق، والشافعي تفقه به، ومن تلاميذه عبيد بن محمد البزاز، ومحمد بن علي فستقة. من مؤلفاته أساء المدلسين، وكتاب الإمامة، توفي (٢٤٥هـ=٨٥٩م). ينظر: سير أعلام (١٢/٧٩-٨٢)، رقم (٢٣)، وطبقات ابن هداية ط. بيروت (ص ٢٦).

(٥) ملاحظة: ورد في النسخ الثلاث: "أبو ثور المدلي"، ولم أجد مصدراً يدلني على المراد بتلك النسبة، وقد ذكره الشارح بهذه الشهرة في كتاب البيع، مبحث (بيع المبيع قبل القبض) أيضاً، ولم يذكره بها في طبقاته في الترجمة له. وإنما ذكره كغيره بشهرة (الكلبي)، وهو الفقيه أبو ثور ويقال: أبو عبد الله أيضاً، إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي، معدود من أصحاب الإمام الشافعي ومن نقلة مذهبه القديم ولكنه كان ذا مذهب مستقل، من شيوخه سفيان بن عيينة والإمام الشافعي، ومن تلاميذه أبو داود وابن ماجه، من مؤلفاته كتاب المناسك وكتاب الصلاة جمع فيها بين الحديث والفقه، وأكثر أهل أرمينية وآذربيجان كانوا يتفقون على مذهبه، مات ببغداد شيخاً سنة (٢٤٠هـ أو ٢٤٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشيرازي ط. بيروت: (ص ١٠١)، وفيات الأعيان (١/٥٣)، رقم (٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٧٤)، رقم (١٥)، وطبقات (ابن هداية)، طبع بيروت (ص ٢٢-٢٣).

ثم خرج إلى مكة، ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة، فأقام بها شهراً.  
فلما قتل الإمام موسى الكاظم<sup>(١)</sup> خرج إلى مصر فلم يزل بها ناشراً للعلم.  
وصنف الكتب الجديدة، وأفتى بها، وهي: الأم، على الأصح، والإملاء، والمختصر،  
والرسالة، والكنوز، والكافل، والجامع الكبير.

ورواؤها على ما قال الروياني<sup>(٢)</sup> سبعة: [أبو] إبراهيم المزني<sup>(٣)</sup>، والربيع بن  
سليمان المرادي<sup>(٤)</sup>، والربيع بن سليمان الجيزي<sup>(٥)</sup>، وأبو يعقوب: يوسف بن يعقوب

(١) هو أبو الحسين العلوي موسى الكاظم ابن الإمام جعفر الصادق، مدني نزيل بغداد، من أئمة المسلمين،  
ولد سنة (١٢٨هـ) بالمدينة المنورة، فأقدمه المهدي العباسي بغداد وردة، ثم قدم في صحبة الرشيد إلى بغداد سنة  
(١٧٩هـ) وحجسه بها إلى أن توفي في محبسه، فلما مات بعثوا إلى جماعة من عدول الكرخ فأشهدوه على موته،  
ودفن في مقابر الشونيزية سنة (١٨٣هـ)، وله مشهد عظيم ببغداد. ولكن كيف ثبت للمصنف مقتله؟ وما العلاقة  
بين مقتله سنة (١٨٣هـ) - إن سلمنا ما جاء في وفيات الأعيان من أنه مات مسموماً - وبين رحيل الشافعي إلى  
مصر سنة (١٩٩هـ)؟. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٧٠-٢٧٤)، رقم (٦٩٨٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ٥٠٣-  
٥٠٤)، رقم (٧٤٦)، وطبقات ابن هداية، ط. بيروت (١٣).

(٢) بحر المذهب (١/ ٢٥).

(٣) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري، صاحب الإمام وأعرفهم بطريقه وفتاواه، من شيوخه نعيم  
بن حماد، والشافعي، ومن تلاميذه أبو القاسم الأنطاقي، وزكريا بن يحيى الساجي شيخ البصرة، من مؤلفاته:  
الجامع الكبير، والجامع الصغير، ومختصر المختصر، والمنثور، ولد سنة (١٧٥هـ) وتوفي سنة (٢٦٤هـ) ينظر: سير  
أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٢) رقم (٨٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٢٠) رقم (٩٣)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت  
(ص ٩٧)، وطبقات المصنف ط. بيروت (ص ٢٠-٢١).

(٤) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، شيخ المؤننين بجامع القسطنطين، صاحب الإمام وناقل  
علمه، من شيوخه عبد الله بن وهب، ومن تلاميذه أبو داود، وابن ماجه، عمّر طويلاً واشتهر وازدحم عليه  
أصحاب الحديث، توفي سنة (٢٧٠هـ). ينظر: سير أعلام: (١٢/ ٥٨٧)، رقم (٢٢٢)، وطبقات الشيرازي  
ط. بيروت (ص ٩٨)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٢٤).

(٥) أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود الأزدي ولاء المصري الجيزي، صاحب الإمام، لكنه قليل الرواية عنه،  
ولذا فإذا أطلق النقل عن الربيع فالمراد الربيع المرادي لا هو، من شيوخه ابن وهب والشافعي، ومن تلاميذه أبو  
داود والنسائي، والجيزة التي نسب إليها بلدية قبالة مصر يفصل بينها عرض النيل، والأهرام بالقرب منها، توفي  
بالجيزة ودفن بها سنة (٢٥٦هـ). ينظر: سير أعلام (١٢/ ٥٩١)، رقم (٢٢٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٤٤) رقم  
(٢٣٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٢٥)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٠٠).

البُوطي<sup>(١)</sup>، وحرملة<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن [عبد الله بن] عبد الحكم<sup>(٣)</sup>، وعبد الله بن الزبير المكي<sup>(٤)</sup>. وزاد بعضهم يونس<sup>(٥)</sup> بن عبد الأعلى.

قال الشيخ جمال الدين الإسنوي في المهمات: والظاهر أن الشافعي رجع عن كل ما قاله في القديم إلا أن ينص على وفقه في الجديد، وروي: أنه غسل الكتب القديمة

(١) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب البوطي، وبوط قرية من أعمال الصعيد الأدنى بديار مصر، من شيوخه عبد الله بن وهب و الشافعي، ومن تلاميذه الترمذي، وإبراهيم الحري، ناب عن الشافعي في التدريس بعد وفاته، سعى به أصحاب الجاه إلى المعتزلة والخليفة العباسي أنه ممن يقول بقدم القرآن، فدعي وامتنح ولم يجب، فحبس فاستقام على الحق إلى أن توفي في السجن سنة (٢٣١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٨) رقم (١٣)، وتاريخ بغداد (١٤/٣٠٢-٣٠٥)، رقم (٧٦١٣)، ووفيات الأعيان (٥/٤٢٤) رقم (٨٣٥)، وطبقات ابن هداية. ط. بيروت (١٦-١٨).

(٢) الفقيه المحدث أبو حفص أو أبو عبد الله أو أبو نجيب حرملة بن يحيى بن عبد الله الشجبي المصري، نجيب - يضم التاء -: نسبة إلى امرأة. من شيوخه ابن وهب والإمام الشافعي، ومن تلاميذه مسلم وابن ماجه، ومن مؤلفاته: المختصر والمبسوط المشهوران باسمه، كان أكثر أصحاب الشافعي اختلافاً إليه واقتباساً منه، توفي سنة (٢٤٣هـ) أو (٢٤٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٨٩)، رقم (٨٤)، ووفيات الأعيان (٢/٥٢-٥٣)، رقم (١٥٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (ص ٢٢)، طبقات الشيرازي ط. بيروت (٩٩).

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ابن أعين المصري. من شيوخه أشهب من أصحاب مالك، والشافعي، لما قدم مصر صحبه وتفقه به، ومن تلاميذه النسائي وابن خزيمة، حمل في المحنة إلى بغداد ولم يجب إلى ما طلب منه ولكنه ردة إلى مصر، وانتهت إليه وإلى المزي الرئاسة فيها. انتقل قبل وفاة الشافعي بشهرين إلى مذهب مالك. توفي (٢٨٦هـ) أو (٢٩٦هـ)، ودفن مع أبيه وأخيه عبد الرحمن إلى جانب الشافعي. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٤٩٧-٥٠١)، رقم (١٨١)، ووفيات الأعيان (٤/٤٤)، رقم (٥٧١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٦٧)، رقم (١٣)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٣٠-٣١)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (٩٩).

(٤) هو الحافظ أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله - وقيل: عيسى بن عبد الله - القرشي الأسدي المعروف بالحميدي بضم الحاء المهملة، الفقيه شيخ الحرم، من شيوخه سفيان بن عيينة والإمام الشافعي، ومن تلاميذه أبو زرعة الرازي وأبو حاتم، رحل مع الشافعي من مكة إلى بغداد ومنها إلى مصر، ولازمه حتى مات، فرجع إلى مكة ليفتي لأهلها إلى أن توفي حوالي (٢٢٠هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٦١٦)، رقم (٢١٢)، وطبقات الشافعية، للإسنوي (١١)، وطبقات الشافعية لأبي بكر المصنف (٩٩-١٠٠).

(٥) هو أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصديقي، والصديقي بفتح الصاد وكسر الدال المهملتين نسبة إلى صدف بكسر الدال وهي قبيلة من حير نزلت مصر، من شيوخه ابن عيينة والشافعي، ومن تلاميذه ابن خزيمة وابن جرير، انتهت إليه رئاسة العلم في مصر، توفي سنة (٢٦٤هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٣٤٨-٣٥١) رقم (١٤٤)، ووفيات الأعيان (٥/٥٩٦) رقم (٨٥٣)، وطبقات الشيرازي (٩٩)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٢٨)، والأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ) الطبعة الأولى، دار الجنان-بيروت (١٤٠٨هـ).

وقال: لا أجعل في حلٍّ من روى القديم عني، ولهذا قال الإمام: لا يحلّ عدّ القديم من المذهب<sup>(١)</sup>.

وقال الماوردي: غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الحديد إلا الصداق فأنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة من قال شيئاً ثم قال بخلافه فليس لمقلّده إلا العمل بالمؤخر.

أما المسائل التي عدّوها وجعلوها مما يفتى به على القديم فسيبه: أن جماعة من المنتسبين بمذهب الشافعي بلغوا رتبة الاجتهاد فوجدوا أن القديم فيها أظهر دليلاً من الجديد، فأفتوا به بناء على ظهور الدلائل، غير ناسيين إلى الشافعي.

قال في شرح المذهب: وعلى هذا فمن ليس أهلاً للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد، وإنما يفتي بالقديم من كان أهلاً للتخريج والاجتهاد ويبين فيقول: هذا رأيي، ومذهب الشافعي كذا وكذا. [انتهى]<sup>(٣)</sup>.

قلت: "المختار جواز الإفتاء بما أفتوا به لغير المجتهد بناء على فتواهم؛ لأن مذهب المفتي لا ينقطع بالموت، على ما مرّ<sup>(٤)</sup> في القواعد الأصولية". وهذا كله في قديم لم يعضده حديث لا تعارض له، فإن اعتضد بذلك فهو مذهب الشافعي؛ لما روى عنه

(١) المهمات في شرح الروضة والرافعي لجمال الدين عبد الرحيم الإسني (المتوفى: ٧٧٢ هـ) اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، أحمد بن علي - (مركز التراث الثقافي المغربي - الدار البيضاء - المملكة المغربية)، (دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م)، (٩/ ٢٢٦) وينظر: نهاية المطلب (المقدمة/ ١٦٥)، والبرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق: د. عبد العظيم محمود الديب - الطبعة الرابعة (١٤١٨ هـ)، - الوفاء - المنصورة - مصر (٢/ ٨٩٣) قال فيه: "على أنا لا نحسب الأقوال القديمة من مذهب الشافعي فإنه رجع عنها جديداً والمرجوع عنه لا يكون مذهباً للراجع". إ.هـ.، ونظيره في التلخيص في أصول الفقه، له أيضاً، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)، دار البشائر الإسلامية - بيروت (٣/ ٤١٧).

(٢) الحاوي الكبير (٩/ ٤٥٢).

(٣) المجموع للنووي (١/ ١١٠)، وطبع دار الفكر (١/ ٦٨).

(٤) المكتوب في النسخ الثلاث: "على ما مر"، والظاهر: "على ما تقرر"، إذ لم يسبق منه الكلام على القواعد الأصولية.

البويطيّ أنّه قال: "حيث صحّ الحديث فهو مذهبي"<sup>(١)</sup>.

وقولهم: إن القديم مرجوع عنه وليس بمذهبه، محلّه في قديم نصّ في الجديد على خلافه، أما القديم الذي لم يتعرّض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فإنّه مذهبه رحمه الله، نبّه عليه النووي في شرح المذهب<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان في الجديد قولان فالعمل بآخرهما؛ لأنّ المجتهد لا يخالف ما قاله أولاً إلاّ بدليل أقوى مما استدللّ به للأول، فإن لم يعلم المتأخّر فيها رجّحه الشافعيّ، وإن قالهما في وقت ولم يرجح شيئاً - وذلك قليل - أو لم يعلم هل قالهما معا أو مرتباً؟ لزّم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية<sup>(٣)</sup>، فإن أشكل توقّف.

وفي ما إذا قالهما في وقت، لو عمل بأحدهما فهل هو إبطال للآخر؟ قال المزني: نعم<sup>(٤)</sup>. وقال غيره: لا، بل يكون ترجيحاً لما عمل به، وهو الأصح. ولم يتفق ذلك للشافعي إلا في ست عشرة مسألة<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) لم أحصل على مؤلفات البويطيّ، ولكنه ورد في مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، تأليف: أبي شامة المقدسي: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، (١٤٠٣هـ)، - مكتبة الصحوة الإسلامية - الكويت - (١/ ٥٩): قال أبو بكر الأثرم: "كنا عند البويطيّ فذكرت حديث عمار في التيمّم فأخذ السكّين وحته من كتابه وجعله ضربة وقال: هكذا أوصانا صاحبنا: إذا صبح عندكم الخبر فهو قولي".

(٢) المجموع (١/ ١١٠).

(٣) مثال ذلك ما جاء في المجموع للإمام النووي (٣/ ٣٣): حكى أبو ثور عن الشافعي أنّ لها - أي للمغرب وقتين، يمتدّ ثانيهما إلى مغيب الشفق، وقال: فمن أصحابنا من جعله قولاً ثانياً.

(٤) لم أجده في مختصر المزني، ونقله عنه الماوردي في الحاوي الكبير (١٧/ ٣٣٦).

(٥) الظاهر أن اسم الإشارة راجع إلى ما يفهم من قوله: "قالهما في وقت ولم يرجح شيئاً"، لا إلى قولين عمل بأحدهما، ولم أحصل على مصدر بين المسائل الست عشرة أو السبع عشرة. وهذا الموضوع موجود بالإيجاز نفسه في فتاوى ابن الصلاح: تقي الدين أبي عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن الكردي الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، الطبعة: الأولى (١٤٠٧) - مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب - بيروت (١/ ٦٠)، القول في أحكام المفتين، المسألة ١٥.



## حكم القلتين

(فصل: إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ أو أكثر لم ينجس بملاقاة النجاسة). القُلَّة: الدنّ الكبير، وسيأتي بيان القلتين.

وقوله: "أو أكثر" تصريحٌ بتناول الحكم على الزيادة؛ لأن التقييد بالعدد لا يدلُّ على الحكم في الزيادة عليه، لا نفيًا ولا إثباتًا<sup>(١)</sup>، وإنما لم ينجس هذا المقدار؛ لما روي أَنَّهُ ﷺ قال: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ حَبْنًا»، ويروى: «نَجَسًا»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى "لم يحمل" أي: لم يقبله بل يدفعه، كما يقال: طبع الكريم لا يحتملُ حمة الضيم<sup>(٣)</sup>، وهواء الصيف لا يقبل غمة الغيم<sup>(٤)</sup>.

فعلم من مفهوم مخالف الحديث أن ما دون القلتين يقبله، وهو معتبر عندنا<sup>(٥)</sup>.

(لكن) استدراك عن قوله: لم ينجس، (إن تغير) الماء الذي بلغ قُلْتَيْنِ (بها) أي:

(١) لأنه مفهوم الموافقة، وشروطه أن لا يكون المعنى الذي من أجله شرع الحكم في المسكوت عنه أقل مناسبة للحكم من المنطوق فيه، والزيادة على العدد المذكور من المسكوت عنه فلا يدل التقييد به على الحكم فيه بنفس التقييد، ولكن هنا يدل على وجود الحكم في الزيادة بدليل، وهو أن المسكوت عنه وهو الزيادة على القلتين أولى بالحكم وهو عدم قبول الخبث من المنطوق به وهو القلتان، ينظر: البحر المحیط لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) - دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت (٣/ ١٢٥)، والمحصل في علم الأصول لأبي عبدالله محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (١/ ١٩٢).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٦٣)، رقم (١١٧٢)، ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ نَجَسًا وَلَا بَأْسًا»، ورواه عبدالرزاق في مصنفه (١/ ٧٩)، رقم (٢٥٨) ورواه الشافعي في مسنده باب ما خرج من كتاب الوضوء، (ص: ٧)، رقم (٢) وفي إسناده مقال. ينظر: تلخيص الخبير (١/ ١٨-١٩)، والتمهيد (١/ ٣٣٥).

(٣) العبارة موجودة في النجوم الزاهرة (٧/ ٣١٣) نقلًا عن المقالة السادسة عشرة من كتاب أطباق الذهب للعلامة شرف الدين عبد المؤمن الأصفهاني، والحمّة عند العامة: إبرة العقرب والزنبور ونحوهما وإنما الحمّة سم كل شيء يلدغ أو يلسع. كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال (٣/ ٣١٣)، والضميم: الظلم. تاج العروس (٨/ ٣٧٦). والحمّة بالتخفيف: سمّ العقرب، وأراد هنا: ضرر الظلم. منه. هامش. ذ. اللوحة (٤٣٠٥).

(٤) وَالْغَيْمُ: الْمُنْزَنُ، وَالسَّحَابُ مِنْ أَسْمَاءِ الْغَيْمِ، الْوَاحِدَةُ غَمَامَةٌ. غريب الحديث لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥هـ]، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الطبعة: الأولى (١٤٠٥) - جامعة أم القرى - مكة المكرمة: (١/ ١٧).

(٥) أي: مفهوم المخالفة حجة بشروطه عندنا معاشر الشافعية، وهو هنا مفهوم العدد "قلتین"، ينظر: جمع الجوامع بشرح المحلى (١/ ٢٥١).

بملاقاة النجاسة: إما حساً - إن كانت النجاسة تخالف الماء في الصفات، - وإما فرضاً إن كانت توافقه فيها - (فهو نجس)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «الماء طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ»<sup>(١)</sup>، ففاس الأصحاب اللونَ على الطعم والريح، مع أنه جاء ذكر اللون في بعض الروايات<sup>(٢)</sup>.

وقضية إطلاقه نجاسة الكل بتغير البعض، وهو ما قطع به بعض الأصحاب كصاحب الإيضاح والبلقيني وابن عبدان<sup>(٣)</sup>، والأصح أنه: إن كان الباقي قلتين فلا ينجس بالمتغير؛ إذ المتغير بالنجاسة لا يزيد على عين النجاسة، ولأن الحكم بنجاسة بحر بتغير شيء منه من الساحل بعيد، وإن لم يكن الباقي قلتين فهو نجس. (ثم إن زال التغير) أي: الحسي أو الفرضي (بنفسه) من غير معالجة (لطول المكث) أو إصابة الهواء حساً أو فرضاً (أو بقاء) طاهر أو نجس (طهر) أي: عاد إلى الطهورية؛ لزوال المانع، وهو التغير بالنجاسة<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أحصل علي هذا اللفظ في المصادر إلا في المعجم الكبير للطبراني الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - مكتبة العلوم والحكم (١٠٤/٨) رقم (٧٥٠٣) بلفظ: «الماء لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ».

(٢) جاء ذلك في سنن ابن ماجة تأليف محمد بن يزيد (ابو عبد الله) القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت (١٧٤/١) رقم (٥٢١) بلفظ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»، وفي سند رواياته رشدين، وهو ضعيف، وقال أبو عبد الله الشافعي هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله، وقال أبو حاتم الرازي: الصحيح أنه مرسل، ينظر: مجمع الزوائد (٢١٤/١)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لأبي الفداء لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، الطبعة الأولى (١٤٠٦)، دار حراء - مكة المكرمة (٢٥٥/١).

(٣) هو أبو الفضل عبد الله بن عبدان بن محمد بن عبدان، شيخ همدان ومفتيها، له: شرح العبادات، وشرائط الأحكام، والمجموع والمجرد، من شيوخه أبو حفص الكتاني وابن لال، ومن تلاميذه الماوردي، توفي سنة (٤٣٣هـ). ينظر: طبقات السبكي (٩٦/٣)، رقم (٤٣٢)، و(٦٥/٥) الترجمة ٢٣١ من طبعة الحلبي (١٣٨٦هـ/١٩٦٧م، وطبقات ابن الصلاح، وتهذيب النووي (٥٠٦/١) رقم (١٨٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (١٤٣)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (١٢٥)، وشنذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، تخريج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، (١٦٠/٥).

(٤) بشرط أن يكون أكثر من قلتين، وبه قطع الجمهور. المجموع (١٨٤/١).

وقال الاصطخري<sup>(١)</sup>: لا يظهر إلا بوارد عليه؛ كما لا ينجس إلا بوارد عليه<sup>(٢)</sup>، وهو وجه شاذ<sup>(٣)</sup>.

(وإن طرح فيه) أي: في الماء الذي تغير بالنجاسة (مسك) لزوال [الرائحة]، أو خلل لزوال الطعم، (أو زعفران)، لزوال اللون (فلم يوجد التغير) أي: لم يظهر ظاهراً، ولم يقل: "لم يبق"؛ احترازاً عن الكذب؛ إذ الزوال غير متحقق، (لم يظهر)؛ إذ قد يكون التغير باقياً مغلوباً بالمطروح غير محسوس.

وإنما قيدنا المسك بزوال الرائحة والزعفران بزوال اللون والخلل بزوال الطعم؛ تنبيهاً على أنه لو زال الطعم عند طرح المسك، والريح عند طرح الزعفران، واللون عند طرح الخل مثلاً - طهر.

(وكذا إن طرح فيه) أي: في الماء المتغير بالنجس (جص) غير مطبوخ<sup>(٤)</sup> (أو تراب و لم يوجد التغير) بعد الطرح (لم يظهر) الماء (في أصح الوجهين) إذ يحصل بهما الكدورة وهو من أسباب الستر فيكون الحكم كما في الزعفران.

والثاني: تعود الطهورية؛ لأن التراب وما في معناه لا يغلب الأوصاف الثلاثة.

وأجيب بالمنع؛ لأن التراب يغلب الأوصاف، أمّا على اللون والرائحة فظاهر، و أمّا على الطعم؛ فلأن عفونة التراب قسم من الطعوم المؤثرة، فلا بدّ له من أثر عند حصوله.

(١) فقيه العراق الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري الشافعي، منسوب إلى إصطخر، كورة من كور فارس، من شيوخه عباس بن محمد الداودي، ومن تلاميذه الدار قطني، من مؤلفاته أدب القاضي والأقضية، وكتاب الفرائض الكبير وكتاب الشروط والوثائق، أحد أصحاب الوجه، درس ببغداد، وولي القضاء بأماكن منها مدينة قم، توفي سنة (٣٢٨هـ) ودفن بباب حرب. ينظر: طبقات السبكي (٢/ ١٧١-١٨٧)، رقم (١٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٥٠) رقم (١٠٤)، وطبقات المصنف ط. بيروت (٦٢)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (١١١)، ووفيات الأعيان (٢/ ٦٠)، رقم (١٥٨).

(٢) أي: لا بطول المكث، أو الشمس، أو الريح. قال: لأنه شيء نجس فلا يظهر بنفسه، ينظر: المجموع (١/ ١٨٤)، ومقتضاه: أن الماء الذي يرد عليه الماء المتنجس ينجس، فلا يظهر به المتنجس.

(٣) ووجه الشذوذ: أن سبب النجاسة التغير، فإذا زال طهر، لقوله ﷺ: إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس، وإن زال بأخذ بعضه طهر بلا خلاف بشرط أن يكون الباقي بعد الأخذ قلتين. المجموع (١/ ١٨٤)، والحاوي الكبير (١/ ٣٣٧)، وينظر للفرق بين الوارد والمورد عليه: المجموع (٢/ ٦٢١)، والحاوي الكبير (٢/ ٢٥٨).

(٤) وجه التقييد بالمطبوخ أن غير المطبوخ مجاور وليس خليطاً.

والخلاف إنّها هو في حال الكدورة، أمّا إذا صفا فإن كان التغيّر باقياً فهو نجس قطعاً، وإلا فطاهر قطعاً.

(وإن كان الماء دون قُلْتين نجس بملاقاة النجاسة، تغيّر أو لم يتغيّر)؛ لفهوم الحديث المذكور<sup>(١)</sup>، سواء كانت النجاسة جامدة أو مائعة.

وقال أبو العباس الروياني<sup>(٢)</sup>: لا ينجس الماء ما لم يتغيّر، قليلاً كان أو كثيراً، لقوله ﷺ: «خَلَقَ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ [أَوْ طَعْمَهُ] أَوْ رَائِحَتَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وأجيب: بأنّه مطلق محمول على المقيد، وهو قوله: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ»، الحديث.

(فإن صُبَّ عليه) أي: على الماء المتنجس (ماء) طاهر أو نجس، وكوثر به (حتى بلغ قُلْتين ولا تغيّر) موجود (فيه عاد طهوراً) للحديث المذكور، هذا وإن كان يفهم من قوله في أول الفصل، إلا أنّه ذكره لترتب حكم ما بعده عليه، وهو قوله: (وإن كوثر) الماء المتنجس (بماء طهورٍ ولم يبلغ قُلْتين فأظهر الوجهين أنّه لا تعود الطهارة)؛ إذ النصّ قد ناوله بالتنجيس لقلّته، والقلّة باقية، فهو متناول بعد.

(والثاني: تعود الطهارة دون الطهورية)؛ لأنّ الماء الثاني يكون غاسلاً للماء الأول. ولا بدّ عنده من شروط:

- (١) الذي مرّ بتخرجه، ولفظه: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَبْثَ»، ومفهومه أنّه إذا لم يبلغها حمل الحبث.
- (٢) وهو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الروياني، صاحب كتاب الجرجانيات وجدّ صاحب البحر أبي المحاسن الروياني.
- (٣) المكتوب في النسخ "خلق الماء" ولا يتبين هل الفعل مبني للفاعل أو للمفعول، وهذا من منهج المصنف في رواية الحديث بالمعنى، وقد ورد بلفظ: "خلق الله" مع الاستثناء في كتب التخرّيج فقال العسقلاني في تلخيص الخبير: "لم أجده هكذا وقد تقدم في حديث أبي سعيد بلفظ إن الماء طهور لا ينجسه شيء وليس فيه خلق الله ولا الاستثناء". إ.هـ. ورواه بدون خلق الله لكن مع الاستثناء ابن ماجه في سننه، رقم (٥٢١)، بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»، قال العسقلاني: "في إسناده طريف بن شهاب، وهو ضعيف متروك. إ.هـ. ورواه البيهقي في سننه الكبرى (٢٥٩/١)، رقم (١١٥٧)، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ»، ورواه بإسناد آخر برقم = (١١٦٠) في (٢٦٠/١). ثم قال: والحديث غير قويّ إلا أنّا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغيّر خلافاً. انتهى. وهذا إشارة إلى ما قاله الإمام الشافعيّ حيث قال: ما قلت من أنّه "إذا تغيّر طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجساً" يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، وهو قول العامة لا أعلم بينهم خلافاً. اهـ. يعني أن الاستثناء ثابت بالإجماع وليس بهذا الحديث الضعيف الإسناد. ينظر: اختلاف الحديث للشافعي المطبوع مع كتاب الأم (٥٠٠/٨)، وتلخيص الخبير (١٤/١).

الأول: كون الوارد طاهراً كما قيّد به المصنف.

والثاني: كونه أكثر من المورد عليه، ووارداً عليه لا العكس.

والثالث: أن لا يكون في مجموعهما نجاسة جامدة، فإن انتفى شرط منها فهو نجس باتّفاق الوجهين.

فرع: شرط المكاثرة الانضمام دون الاختلاط، حتى إن ضمّ ماءً كدرٌ إلى ماءٍ صافٍ وبلغا قلتين وفيهما نجاسة طهراً، وإن كانا متميّزين بعددٍ، وعندى فيه تردّد؛ إذ المعنى في عدم تنجّس الماء الكثير الراكد أن أجزاءه يتقوّى بعضها ببعض ويتعاضد، فتندفع النجاسة، والمحسوس هنا خلاف المقدّر.<sup>(١)</sup>

(ويستثنى عمّا ذكرنا) أي: عن مضمون ما ذكرنا من الحكم بنجاسة الماء بملاقاة النجس (ميتةٌ ما لا نفس لها سائلةٌ فلا تنجّس الماء في أصحّ القولين)؛ للحديث الوارد في الذباب<sup>(٢)</sup>، وقيس عليه كلّ ما لا نفس لها سائلة.

والتقييد بالماء على سبيل الغلبة، أو لأنّ الكلام فيه، وإلّا فسائر المائعات كذلك<sup>(٣)</sup>.

وما في قوله: "ميتةٌ ما" في محل الجرّ بإضافة الميتة إليه، أي: ميتته لا تنجّس الماء، احتراز به عن إماتته فيه؛ فإنّها تنجّس المائع إلّا إذا تولّد الإماتة ممّا أمر به الشارع، كإغماس الذباب في الطعام<sup>(٤)</sup>.

واعلم أن العفو من الشارع إنّما ورد على عين الميتة لتعسّر الاحتراز لا غير، حتّى لو أخذ الذباب الميتة في المائع بملعق مثلاً ولم يُغسل وغمس فيه ثانياً نجّسه؛ لأنّه رخصة،

(١) فالمقدّر أي: المفروض في المسألة أن يتقوّى أجزاء الماء بالاختلاط، والمحسوس بالمشاهدة عدم الاختلاط.

(٢) أي: نص الحديث: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كلّ ثم ليطرحه، فإنّ في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء»، رواه البخاري، رقم (٣١٤٢)، وابن حبان في صحيحه (٥٣/٤)، رقم (١٢٤٦).

وقوله ﴿فإنّ في أحد جناحيه الخ﴾، يحتمل معنيين: أحدهما: الداء ما يعرض للنفس من التكبر عن أكله، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع، والآخر الداء هو السمّ كما جاء في بعض الروايات، والدواء هو الشفاء كما جاء أيضاً في بعض الروايات. ينظر: فتح الباري (١/٢٥١).

(٣) أي: لا تنجّس بوقوع ميتة ما لا نفس له سائلة فيها، وإن كانت تنجّس بوقوع غيرها من النجاسات فيها قلتين كانت أو أقل، بخلاف الماء.

(٤) أي: الذي ندب إليه في الحديث الشريف الذي مرّ لفظه وتخريجُه قبل قليل.

وفي الرخص لا يتجاوز النصوص<sup>(١)</sup>. ومن هذا يعلم أن طرحها فيه ينجّسه بلا شبهة. والقول الثاني: تنجّسه؛ بالقياس<sup>(٢)</sup> على سائر الميتات.

والمراد بالنفس السائلة الدم الذي يخرج بفتح إبرة ونحوها.

ويشترط حصوله من نفسه لا من غيره بالمصّ. فيدخل في الحكم القمل<sup>(٣)</sup>، والبرغوث<sup>(٤)</sup>، والخنفساء<sup>(٥)</sup>، والتمتوز المستكنّ في البيوت والجحور الذي يشب وثبة<sup>(٦)</sup> وثبة<sup>(٧)</sup>، والزنبور بأنواعه، والنحل<sup>(٨)</sup> وما يضاهاها من الهوام<sup>(٩)</sup>.

وأما الضفدع والسرطان وما أشبههما وإن لم يكن لبعض منها دم سائل لكن غير متناولة بالنص ولا متشابهة بالذباب في تعسّر الاحتراز، فلا ضرورة لإدخالها فيه. واعلم أنّه إذا تفتّت الميتة في المائع، أو تغيّر لكثرتها - فهو نجس باتفاق القولين.

(وفي قول يستثنى أيضاً) كما يستثنى ميتة ما لا نفس لها سائلة (ما لا يدركه الطرف) أي: الحسّ الباصرة؛ لقلّته من (النجاسات) الغير المعفّوة، كنقطة بول أو خر يسيرة، وهو الذي رواه المزني عن المختصر<sup>(٩)</sup>، واختاره الغزالي، وقال: إن انتهت القلّة إلى حدّ

(١) لم أجد النص في كتب القواعد، ولكن جاء ذلك في المغني لابن قدامة (٦١/٤) بلفظ: "والرخصة لمعنى خاص لا تثبت مع عدمه"، وجاء في البحر المحيط (٥٢/٤): "نص الشافعي في البويطي على امتناع القياس فقال في أوائله: لا يتعدى بالرخصة مواضعها، وقال في الأم: لا يقاس عليه.

(٢) لعل المراد بالقياس هنا اندراج الفرد تحت الحكم العام لا القياس المصطلح عليه في الأصول، لأن ميتة ما لا نفس له سائلة داخل في الميتة منصوص، ولا قياس في المنصوص.

(٣) إن قرئ بفتح القاف وسكون الميم فهو جمع قملة، وهي حشرة تتولد على البدن عند دفعه العفونة إلى الخارج، وإن قرئ بضم القاف وفتح الميم وتشديد هاء فهي دويبة من جنس القردان إلا أنّها أصغر منها تركب العير عند الهزال، وشيء يقع في الزرع ليس بجراد يأكل السنبلة وهي غضة قبل أن تخرج، وربما تكون هي التي تسمى الآن "النطاط". ينظر: المعجم الوسيط (٧٦١).

(٤) ضرب من صغار الهوامّ عضوض شديد الوثب، جمعه براغيث. المصدر السابق (ص ٥٠).

(٥) حشرة سوداء مغمدة الأجحة أصغر من الجعل، متنته الريح. المصدر نفسه (ص ٢٦٠).

(٦) لم أجد تعريفه في المعاجم المتوفرة لدي.

(٧) في (ج): "والنمل"، وهو أيضاً محتمل.

(٨) و الهوامّ: ما كان من خشاش الأرض نحو العقارب وما أشبهها، الواحدة هامة لأنها تهم أي تدبّ. لسان العرب (١٢/٦٢١).

(٩) الأولى: "عن الشافعي في المختصر"، ففي مختصر المزني، الطبعة الثانية، دار المعرفة (ص ٨): "وإذا وقع في الإناء.. أو أي نجاسة كانت مما يدركه الطرف فقد فسد الماء ولا تجزئ به الطهارة".

لا يُدرك مع مخالفة لونه للون ما يتصل به فهو معفو عنه. [انتهى]<sup>(١)</sup>؛ لأنه حيثئذ مثل ما تحمله الرياح من النجاسات وتثبتها بالثياب، وإن لم تنته إلى ذلك الحد لم يعف عنه لا في المياه ولا في الثياب.

والأصح عند المحققين أنها كالتي يدركها الطرف، وهو المروي عن الإمام والأئم<sup>(٢)</sup>.

وللأصحاب سبعة طرق: أحدها: تؤثر في الثوب والماء. والثاني: لا تؤثر فيهما.

والثالث: طرد القولين فيهما. والرابع: تؤثر في الماء، وفي الثوب قولان. والخامس: تؤثر في الثوب، وفي الماء قولان. والسادس: تؤثر في الماء دون الثوب بلا خلاف والسابع: تؤثر في الثوب دون الماء بلا خلاف. والأصح منها: الثالث، وهو: طرد القولين فيهما. ومن المسائل القديمة التي يفتى بها: أنه لو وقعت نجاسة جامدة في ماء راكد يجوز الاعتراف بدون التباعد عن الجوانب؛ لأن كلاً طهور للحديث المذكور، ولا معنى للمنع من استعمال الطهور.

والجديد: أنه يجب التباعد تنزيهاً [عن النجاسة]؛ لأن ما دون القلتين لو كان وحده لكان نجساً، فكذلك لو كان معه غيره.

وأجيب: بأن قوة الاجتماع أقوى من قوة الانفراد.

فلو قلنا بالجديد فيجب التباعد المذكور بقدر القلتين في الأبعاد الثلاثة، فلا يكفي أن يبعد في البحر بقدر شبر على أخذ العمق في الحساب، وإن كان الماء في موضع منبسط تباعد في الطول بقدر ما يبلغ قلتين في ذلك العمق، وإن كان قلتين بلا زيادة فلا يجوز الاعتراف.<sup>(٣)</sup>

ولو قلنا بالقديم فيجوز الاعتراف كيف شاء؟، أين شاء؟ إذا كان زائداً على قلتين، وإن لم يكن زائداً على قلتين فيؤخذ دفعة واحدة، فإن بقي النجاسة في الباقي كان المأخوذ وباطن الإناء طاهرين، وإن أخذ النجاسة انعكس الحكم، لكن لو تقطر شيء

(١) الرسيط (١/١٦٧)، والوجيز (١/١١٣-١١٤)، وكلام حجة الاسلام فيها ينتهي هنا.

(٢) الأم، تحقيق أحمد عبيدو عناية (١/٢١).

(٣) إذ بالاعتراف ينقص عن القلتين فينجس ما اغترفه وما بقي.

من المأخوذ في الباقي نجسه، ولو أخذت النجاسة أولاً فطرحت اندفعت المشقة<sup>(١)</sup>.  
(والجاري كالراكذ) في تنجسه بملاقاة النجاسة إن لم يبلغ كل جرية قلتين (على  
الجديد)؛ لإطلاق الحديث المأثور<sup>(٢)</sup>.

والجرية معبرة بتعبيرين:

قال بعضهم: هي الدفعة المتلولة<sup>(٣)</sup> عند الجري، وهذا اختيار محمود القزويني.  
وقال بعضهم: هي في طول النهر قدر ما يحاذي طرفي النجاسة إلى حافتي النهر، وفي  
العرض من إحدى حافتي النهر إلى الأخرى بالاستواء من وجه ذلك الماء إلى العمق.  
وهذا معنى قول الأردبيلي<sup>(٤)</sup> في الأنوار<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم: يؤخذ قدر عمق النهر من الطول ويضرب في عرضه - كأن كان عمقه  
ثلاثة أذرع مثلاً، ويؤخذ من طوله ثلاثة أخرى فيضرب في عرضه، فإن كان عرضه  
خمسة أذرع تكون الجرية ثلاثين، وقس على هذا سائر المقادير قلّة وكثرة - فإن بلغ  
الحاصل من ذلك الضرب<sup>(٦)</sup> قلتين فهي جرية، وقد ناولها الحكم فلا تنجس بالملاقاة،  
وإلا فتنجس. وهذا اختيار صاحب التهذيب<sup>(٧)</sup>.

(١) في المجموع (١/ ١٩٤): قال أصحابنا: ويستحب له أن يخرج النجاسة أولاً ثم يغمس الدلو؛ ليكون طهوراً بلا خلاف.  
(٢) وهو قوله ﷺ: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»، والمعنى: أنه يدفعه ولا يقبله، فدل أن ما دون القلتين يقبله.  
(٣) في تهذيب اللغة (١٥/ ٢٤٤): «ويقال للماء الكثير يحمل منه المفتح ما يسعه فيضيق صنوره عنه من كثرتة  
فيستدير الماء عند فمه ويصير كأنه بلبل آتية: لولب. قلت: لا أدري أعربي أم معرب غير أن أهل العراق أولعوا  
باستعماله، إ.هـ.

(٤) جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي، فقيه محدث من أهل أردبيل يأخذ ببيجان. من مؤلفاته شرح مصابيح  
السنة للبخوي، والأنوار لأعمال الأبرار. توفي (٧٧٩هـ). ينظر: كشف الظنون (١/ ١٩٥)، ومعجم المؤلفين  
(١٣/ ٢٦٦)، والأعلام (٨/ ٢١٢).

(٥) حيث قال فيه: ولو كثر الماء الجاري: بأن تبلغ كل جرية - وهي ما يقابل جانبي النجاسة إلى حافتي النهر -  
قلتین ووقعت فيه نجاسة ولم يُعَيَّر حساً ولا فرضاً فطهور إ.هـ. ينظر: الأنوار لأعمال الأبرار تأليف جمال الدين  
يوسف الأردبيلي (ت. ٧٧٩هـ)، طبع مطبعة مصطفى محمد بمصر (١/ ١٠)، وهذا تعريف المتولي صاحب التتمة،  
وَبَيَّنَهُ قُطْبُ الدِّينِ الرَّازِي بِأَن يُفَرِّضَ خَطَّانِ مَسْتَقِيمَانِ مِنْ حَافَتِي النَّجَاسَةِ وَيَخْرُجَانِ إِلَى حَافَتِي النَّهْرِ فَمَا بَيْنَ الْحَطِّينِ  
هُوَ الْجَرِيَةُ. الغرر البهية (١/ ٣٦)

(٦) ضرب العددين: تكرار أحدهما بعدد أفراد العدد الآخر.. معجم لغة الفقهاء (١/ ٢٨٣)

(٧) التهذيب (١/ ١٥٩) ولم أجد تحديد الجرية فيه، فلعل ذلك في مؤلفاته الأخرى.



(وفي القديم قول: أن الجاري لا يتنجس إلا بالتغير) إذا ورد على النجاسة؛ لأن الماء والحالة هذه - عامل، والقوة للعامل كالماء الذي [تزول به النجاسة] وينفصل عن المحل غير متغير. كذا علّله المصنف<sup>(١)</sup>.

وفيه نظر؛ إذ يفهم منه أنه طاهر غير طهور، وليس كذلك؛ إذ لو لم نحكم بنجاسته فهو طهور؛ لأنه ما نقل مانع إليه، بخلاف الغسالة، وهو اختيار طائفة من المحققين كعلي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>، وعبدالله بن عباس، وحذيفة بن اليمان<sup>(٣)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(٤)</sup>، وسفيان بن عيينة<sup>(٥)</sup>، وسفيان بن مالك الثوري<sup>(٦)</sup>، وجعفر بن محمد الصادق<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من كبار التابعين. وهذه المسألة مما يفتى بها على القديم.

- (١) ينظر: العزيز طبع دار الفكر (١/ ٢٣١)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٥٦-٥٧).
- (٢) أبو الحسنين، ابن عم الرسول ﷺ أسلم وهو لم يبلغ الحلم، وترى في بيت النبوة، قال في حقه الرسول ﷺ: «أقضاكم علي». ولي الخلافة خمس سنين إلا سيرا، قتل سنة (٤٠هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (٣١٥-٣٢٠)، رقم (٤٢٩)، والاستيعاب (٣/ ١٠٨٩-١١٣٣) رقم (١٨٥٥)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٦٤)، رقم (٥٦٩٢).
- (٣) أبو عبدالله حذيفة بن اليمان الأزدي صاحب سر رسول الله ﷺ في المنافقين ومن كبار أصحابه، وهو الذي بعثه ﷺ يوم الخندق لينظر إلى قريش فجاء بخبر رحيلهم. من أعيان المهاجرين ومن نجباء أصحاب الرسول ﷺ. شهد هو وأبوه أحدا، فاستشهد أبوه قتله المسلمون خطأ فتصدق بدينه على المسلمين، له في الصحيحين (١٢) حديثاً، توفي بعد سنة (٣٦هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (١/ ١٥٨)، رقم (١١٤)، وسير أعلام (٢/ ٣٦١)، رقم (٧٦). وتاريخ بغداد (١/ ٧٣)، رقم (١١)، والاستيعاب (١/ ٣٣٥)، والإصابة (١/ ٣٦٢).
- (٤) إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، أبو عمران التابعي، من شيوخه خاله الأسود بن يزيد والقاضي شريح، لم يثبت له سماع عن أصحاب رسول الله ﷺ توفي سنة (٩٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٢٠-٥٢٩)، رقم (٢١٣)، وطبقات الشيرازي ط. بغداد (٩٦).
- (٥) أبو محمد سفيان بن عيينة، ولد سنة (١٠٧هـ) بالكوفة سكن مكة، وقدم بغداد. أدرك نيقاتاً وثمانين نفساً من التابعين من شيوخه الزهري وعمرو بن دينار، ومن تلاميذه يحيى القطان والشافعي، توفي سنة (١٩٨هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤)، رقم (١٢٠)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٧٣)، رقم (٤٧٦٤).
- (٦) ليس ابن مالك، وإنما اسم أحد أجداده (ملكان بن ثور)، ولعل ذلك تسبب في هذا الخطأ من النساخ، فهو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله شيخ الإسلام، مصنف كتاب الجامع، المجتهد المجمع على إمامته، توفي سنة (١٦٢هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، رقم (١٢)، وتاريخ بغداد (٩/ ١٥٣)، رقم (٤٧٦٣)، وطبقات الشيرازي (ص: ٦٥).
- (٧) الإمام شيخ بني هاشم أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر، ولد سنة (٨٠هـ) بالمدينة، من شيوخه أبوه، وجده القاسم بن محمد بن أبي بكر من تلاميذ نجله الإمام موسى الكاظم، والإمام أبو حنيفة النعمان، ومسلم بن خالد شيخ الإمام الشافعي توفي سنة (١٤٨هـ) ودفن بالبقيع. ينظر: سير أعلام (٦/ ٢٥٥-٢٧٠)، رقم (١١٧)، ووفيات الأعيان (١/ ٣٠٧)، رقم (١٣١).

وإذا قلنا بنجاسته تفريعاً على الجديد فلا يظهر بمفارقة عن النجاسة وإن بلغ ألف قلة في الامتداد، لأن أجزاء الماء الجاري متفصلة، إذ كل جرية تطلب أمامها وتهرب عن خلفها فلا يتعاقد بعضها ببعض بخلاف الراكد.

وقال الإسني وتابعوه<sup>(١)</sup>: الخلاف في النجاسة الجامدة، حتى لو وقع في الماء الجاري نجاسة مائعة ولم تغيره فهو طاهر بلا خلاف؛ إذ السلف لم يحترزوا عن الأنهار الصغيرة<sup>(٢)</sup>؛ فإنهم [كانوا] يستنجون على شطوطها ولا يُعدّون<sup>(٣)</sup> ذلك تنجيساً لمياهها. (والقلتان) المذكورتان (خمسائة رطل بالبغداديين على ظاهر المذهب<sup>(٤)</sup> تقريباً).

والأصل فيه أنه ورد في الخبر: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ بِقَلَالٍ هَجَرَ»<sup>(٥)</sup> الحديث، فلما سمع الشافعي رحمه الله بذلك راجع ابن جريج فسأله عن قلّالٍ هجر. قال ابن جريج: كل قلة منها تسع قربتين أو قربتين وشيئاً، فاحتاط الشافعي رحمه الله فعَدَّ الشّيء نصفاً، إذ لو كان فوق النصف لقال: تسع ثلاث قرب إلا شيئاً، على ما هو المتعارف بين أهل اللسان، فجعلتها خمس قرب، وكل قربة مائة رطل. وهذا ظاهر المذهب<sup>(٦)</sup>.

(١) منهم الرافعي والنووي، ينظر: المجموع (١/١٩٦) والعزیز (١/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) مخطوطة المهات المرقمة (٤٥٩) فقه في المكتبة القادرية الصحيحة (٦١) وجه.

(٣) ينظر: المهات (٢/٦٨)، والمجموع (١/١٩٦)، والعزیز طبع دار الفكر (١/٢٢٤-٢٢٥).

(٤) ظاهر المذهب: الحكم المستنبط الذي لا نص عليه من الإمام مع جواز غيره. ينظر: معجم لغة الفقهاء للدكتور محمد القلجعي، والدكتور حامد صادق قنيسي، الطبعة الثانية، دار النفائس - الطهران، (١٤٠٨ هـ = ١٩٩٨ م)، (٢٩٥)، والرطل العراقي (١٢٨) درهما وأربعة أسباع درهم، وهو يساوي (٤٠٧) غرامات وخمسة أعشار غرام. ينظر: المصدر نفسه (٢٢٣).

(٥) الأم الشافعي (٤/١) ومختصر المزني (٩/٨)، ولفظه: «أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً»، وقال في الحديث: «بِقَلَالٍ هَجَرَ». وفي إسناده شيخ الشافعي مسلم بن خالد عليه كلام، لكن وثقه يحيى بن معين والحاكم وابن حبان ووثقه. ومن ضعفه لم يبين سبب ضعفه، والقاعدة أن التضعيف لا يقبل بدون بيان السبب. وللحديث شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن عدي في الكامل وقال: وقوله في متن هذا "من قلّال هجر" غير محفوظ، ولم يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة عن محمد بن إسحاق. ينظر: الكامل (٦/٣٥٨)، وخلاصة البدر (٢/١٠٤).

(٦) مقابله قول أبي عبد الله الزبيري وغيره، وعلى ظاهر المذهب هذا فالقلتان بالوزن المتري المستعمل الآن في أكثر البلاد مائتا كيلو غرام وستمئة غرام، وبالكيل المتري مائتا لتر وثلاثة أحاس اللتر، ينظر: الفتح المبين (٢٢٧).

وقال أبو عبدالله الزبيري<sup>(١)</sup>: ستمائة رطل. واختاره القفال والغزالي<sup>(٢)</sup>.

وقيل: ألف رطل، وهو اختيار [أبي زيد]<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>.

وعلى الظاهر<sup>(٥)</sup> بالمساحة في المربع: ذراع ورربع في الأبعاد الثلاثة، وفي المدور: كالبرر ذراعان عمقاً وذراعان عرضاً<sup>(٦)</sup>.

وإنما اعتبر التقريب دون التحديد؛ لأن القلّة وردت على القربة بالتقريب، وحمل الشافعي الشيء على النصف احتياطاً، ومعلوم أن القلال أيضاً تتفاوت، وعلى هذا فيتسامح بنقصان القدر الذي لا يظهر بنقصانه تفاوت.

(١) يوجد علمان باسم أبي عبدالله الزبيري، ويفرق بينهما بالمكنى والبصري، فالبصري هو الزبيري بن أحمد بن سليمان بن عبدالله بن عاصم. كان أحد الفقهاء على مذهب الإمام الشافعي، والظاهر أنه هو المراد هنا لأنه صاحب وجوه غريبة في المذهب. من شيوخه: داود بن سليمان المؤدب، ومحمد بن سنان القزاز. من تلاميذه النقاش صاحب التفسير، وعلي بن هارون السمسار. من مؤلفاته: الكافي في الفقه، وكتاب التنبيه، وكتاب ستر العورة، وكتاب الإمارة، توفي حوالي سنة (٣٢٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩-٢٦٠) رقم (٢٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧)، رقم (٢٦)، وطبقات السبكي (٢/ ٢١٧)، رقم (١٨٥)، وطبقات (إبن هداية) ط. بيروت (ص ١٤-١٥)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (١٠٨)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٧٢-٤٧٣)، رقم (٤٦٨٦)، والثاني: هو أبو عبدالله المكنى القاضي الزبيري بن بكار بن عبدالله، من نسل الزبيري بن العوام عليه السلام، ولهذا يسمى بالزبيري س. ت. وينظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٣١١-٣١٥)، رقم (١٢٠)، وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٨)، رقم (٢٤٠)، وتاريخ بغداد (٨/ ٤٧٢)، رقم (٤٦٨٥).

(٢) المراد هنا: القفال المروزي الذي يسمّى، لما في الروضة (١/ ١٤٨) والمجموع (١/ ١١٥)، والوسيط (١/ ١٧٠). (٣) وهو شيخ الإسلام محمد بن أحمد بن عبدالله الفاشاني المروزي، من شيوخه أبو إسحاق الشيرازي، ومن تلاميذه القفال المروزي. كان حافظاً للمذهب وله فيه وجوه غريبة، توفي بمرور (٣٧١هـ). ينظر: طبقات (ابن هداية) ط. بيروت (٩٦-٩٧)، وفيات الأعيان (٤/ ٥٣)، رقم (٥٨١).

(٤) أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي، صاحب التصانيف الفائقة، منها: التمهيد والكافي والإستيعاب. المعروف أنه مالكي، لكنّه كان كثيراً ما يميل إلى مذهب الشافعي، وتوفي في (٤٦٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣-١٦٣)، رقم الترجمة (٨٥)، وقد بحث في كتبه الثلاثة: الكافي والتمهيد والاستذكار فلم أجد اختياره هذا، ووجدت أنه يرجّح عدم تحديد الماء الكثير، وأن الماء لا يفسد إلا بما ظهر فيه من النجاسة، ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ٣٣٠).

(٥) والأقوال المخالفة لظاهر المذهب تزيد المساحة عند أصحابها بنسبة زيادة مقدار القلتين فيها.

(٦) وبالكيل الحالي: اللترات، الخمسمائة رطل تساوي (٣٧٥) مدّاً وهي تساوي (٩٤) صاعاً، وبما أن الصاع يساوي ثلاثة لترات تقريباً، ف (٩٤) صاعاً تقرب من (٢٨٢) لتراً، أي ما يقرب من ثلاثة براميل كل برميل مائة لتر. ينظر: الفقه المنهجي (٢/ ٤٠).

قال النووي: الأشهر أنه يعفى عن نقص رطلين. وقيل: ثلاثة، وقيل: مائة<sup>(١)</sup>.

وفي وجه: يعتبر القدر بالتحديد، كالنصب جمع نصاب<sup>(٢)</sup>.

فرع: إذا وجدنا في ماء نجاسة وشككنا هل هو قلتان أم لا؟ قال صاحب الحاوي: إنه نجس؛ لأن النجاسة متيقن والكثرة مشكوك فيها، فالحكم للمتيقن، وتبعه جماعة. وقال يحيى بن شرف النووي: الصواب الجزم بطهارته؛ لأن الأصل طهارة الماء، وشككنا في نجاسته بمنجس، ولا يلزم من النجاسة التنجيس<sup>(٣)</sup>.

(والاعتبار بالتغير بالطاهر) أي: بالشيء الطاهر في الماء القليل والكثير (و) الشيء (النجس) في الماء الكثير (بأحد الأوصاف الثلاثة: اللون والطعم والرائحة)؛ لأن مدار الطهارة أو الطهورية على كون الماء مطلقاً باقياً على صفته الخلقية، وظهور واحد من الصفات ينافيه.

ولا يشترط اجتماع الثلاثة، وهو في النجاسة مجمع عليه، وأما في الطاهر ففي الأصح<sup>(٤)</sup>.

وهذا التغير في الشيء الذي يخالف لونه لون الماء - طاهراً أو نجساً - ظاهر.

و[أما] في الشيء الذي يوافق لونه لون الماء، فيقدر في النجس خلافه الأشد كالزعفران لوناً، والمسك زكاءً، والخل طعماً. وفي الطاهر خلافه الوسط، كالعصير لوناً، والخل العافن أو المزّ طعماً، وماء الورد المتوسط الرائحة فيحاً.

تذنيب<sup>(٥)</sup>: ماء البئر كغيره في قبول النجاسة، إلا أن [المستدرج] فيه إلى [الاستقاء]<sup>(٦)</sup> يخصه بنوع من العسر.

(١) روضة الطالبين (١/١٥٧).

(٢) النصاب بكرم النون: قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة. تحرير ألفاظ التنبيه (١/١٠٢).

(٣) الحاوي الكبير (١/٣٤٣)، وروضة الطالبين (١/١٥٨).

(٤) الإجماع لابن المنذر (١/٣٣)، والمجموع (١/١٥٢).

(٥) التذنيب جعل شيء عقب شيء لمناسبة بينهما بغير احتياج إلى أحد الطرفين. التعاريف (١/١٦٨).

(٦) واستقى من النهر والبئر.. استقاء: أخذ من مائها. لسان العرب (١٤/٣٩٣)، وهذا العبارة لا تدل دلالة واضحة على مقصود الشيخ المصنف، وعبارة: "العزیز شرح الوجیز ط العلمیة (١/٥٣): "لكن ضرورة النزح للاستقاء منها قد يخصص لضرب من العسر"، وبين عبارة العزیز والوضوح تشابه، ولعل الإشكال نتج عن تصرف النساخ.

فإن تنجّس وهو قليل لم ينزح، إذ قعر البئر يبقى نجساً، وقد تنجّس الجدران بالنزح أيضاً، بل يترك إلى أن يزداد ويبلغ قلتين إن تَوَقَّع الازدياد، وإلاّ كوثر بقاء من الخارج. وإن تنجّس - وهو كثير - بالتغيّر فيترك إلى أن يزول التغيّر بطول المكث أو بازدياد الماء أو بتكثيره من الخارج.

وإن لم تغيّر النجاسة لكن تفتّت فيه - كما لو تمعّط فيه شعر فأرة مثلاً - فالماء على طهارته، ولكن يمنع الانتفاع به، لاختلاط أجزاء النجاسة بالماء. فينبغي أن ينزح كلّه ليخرج الشعور مع الماء، فإن تعدّر نزح الكلّ نُزِحَ منه بقدر ما يغلب على الظنّ أنّ النجاسة قد خرجت معه بجميع أجزائها، فبعد ذلك إن رئي شعراً فيها يستقى لم يخف الحكم<sup>(١)</sup>، وإلاّ فظهور؛ إذ لا تُتَيَقَّن فيه النجاسة بل لا تُظَنّ.

(فصل: من اشتبه عليه ماء طاهر بقاء نجس يجتهد) على أصحّ الأوجه<sup>(٢)</sup>.

(ويتطهّر) بعد الاجتهاد (بما غلب على ظنّه طهارته) بحكم الاجتهاد<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ الطهارة شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل إليه بالاجتهاد، فوجب الاجتهاد فيه عند الاشتباه، كالقبلة. وفي وجه<sup>(٤)</sup>: يستعمل ما شاء منهما بلا اجتهاد؛ إذ نجاسته غير معلومة عنده، فالأصل طهارته.

وأجيب بأنّ أصل الطهارة متروك بيقين النجاسة.

وفي وجه: إذا ظهر له مرجّح لجانب الطهارة وسبق إليه وهمّه فله استعماله بلا اجتهاد<sup>(٥)</sup>.

(١) على ضوء الخلاف بين القول القديم المفتى به والقول الجديد المازين.

(٢) وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله. المجموع شرح المذهب مع تكملة السبكي والمطيعي، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) - دار الفكر (١/٢٣٣).

(٣) الاجتهاد هنا بمعنى استعمال الفكر في تحريّ الحقيقة، أو بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال، وليس بالمعنى الأصولي، أي: است فراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنّ بحكم شرعيّ. ينظر: التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني تحقيق: إبراهيم الأبياري الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت (١/٢٣)، رقم (٢٤).

(٤) حكاة الخراسانيون. ينظر: المجموع (١/٢٣٤).

(٥) ولا ظنّ، حكاة الخراسانيون وصاحب البيان. المجموع (١/٢٣٤)، والبيان (١/٥٨)، لكنّ العمراني قال: وهذا ليس بشيء، لأنّ الظنّ لا يكون إلا عن أمانة.

وللاجهتهد هنا شروط:

الأول: أن يكون بعلامة كأثر قدم الكلب، أو ابتلال طرف الإناء، أو اعوجاجه، أو نقصان الماء، أو غير ذلك.

والثاني: أن يكون للعلامة مجال<sup>(١)</sup> في المجتهد فيه، كالثياب والأواني.

والثالث: أن يتأكد الاجتهاد باستصحاب أصل فيه، كالطهارة والطمهورية.

والرابع: أن يكون بين شيئين حكماً أو حساً.

وإنما قلنا: "حكماً" ليدخل فيه ما لو تلف أحد الإناءين فأنه يجوز الاجتهاد؛ لجواز أن يظهر علامة النجاسة في التالف أو علامة الطهارة في الباقي، وما لو وقع شيء من أحد الإناءين في الآخر، فللذي وقع فيه حكم التالف<sup>(٢)</sup>.

والخامس: أن يكون المجتهد مسلماً. انتهى.

وإذا توضأ بمظنون الطهارة ثم علم نجاسته بنفسه أو بإخبار عدل حرّ أو عبد أو صبيّ أو امرأة - أعاد الصلاة وغسل المصاب من ثوبه أو بدنه.

(ولا فرق بين أن يقدر على ماء يتيقن طهارته أو لا يقدر)، حتى يجوز له الاجتهاد بين المشتبهين ولو كان على شطّ النهر؛ بالقياس على جواز ترك الماء المقطوع بطهارته ووضوء المظنون، كما إذا وجد ماء كثيراً أو ماء قليلاً في بركتين لا يعرف وقوع النجاسة فيهما، فأنه يجوز له التوضؤ من القليل وإن احتمل أنه نجس.

وفي وجه: لا يجوز له الاجتهاد ما لم يعجز عن الوصول إلى اليقين كما لا يجوز الإجهاد في الأحكام الشرعية مع وجود النصّ.

وأجيب بالفرق: بأنّ هناك لا يكون جهة الصواب ليوصل إليها بالاجتهاد، فيكون الاجتهاد عبثاً، وهنا جهة الصواب محققة يمكن الوصول إليها، وهي طهارة أحد

(١) المجال مكان الجنولان والتردد، أي: أن يتصور وجود العلامة المميّزة بين المشتبهين، بخلاف مذكاة المسلم ومذكاة المجوسي فلا علامة يميّز بينهما.

(٢) أي: يعتبر به في الاجتهاد، ولا يستعمل في الطهارة مثل التالف؛ لأنّه نجس، إمّا بالاجتهاد أو بوقوع بعض مظنون النجاسة فيه.

الإنءاءين، وبأنّ في الإعراض عنهما إعراضاً عن المال، وهو سفه.

(ولا فرق بين الأعمى والبصير على الأصح) من القولين؛ لاشتراكهما في بعض الأمارات، كإدراك - اعوجاج الإنءاء، واضطراب الغطاء، وابتلال طرف الإنءاء - باللمس، ولأنّه أمر دينيّ له في الجملة فيه قوّة لا يجوز حرمانه عنه.

والثاني: لا يجوز له الاجتهاد؛ إذ البصر أقوى تأثيراً في الإدراك، وقد انتفى.

وعلى هذا فيقلّد مسلماً، على الأصح، وكذا لو تحيّر في نظره، عند القول الأول<sup>(١)</sup>.

(وإن اشتبه عليه ماء وبول، أو ماء وماء ورد لم يجتهد، على أظهر الوجهين).

أمّا في صورة الماء والبول؛ فلاّته اشتباه [في مباح] ومحذور الأصل، فهو كما لو اشتبه عليه محرم بأجنبيّة.

وأمّا في الماء وماء الورد؛ فلاّان العمل بالاجتهاد عمل بالظن، فلا يرتكب إلا إذا كان متقوّياً بأصل الطهارة والظهورية، وهنا ليس كذلك. ولو كان بدل ماء الورد الماء المستعمل لجاز؛ إذ له أصل في الظهورية.

والثاني: إنّه يجتهد؛ لتوقع ظهور العلامة في الطهور منهما والعمل بها.

والفتوى على أنّه لا يجتهد (بل يريقهما، أو يريق أحدهما في الآخر)؛ دفعاً للقضاء عن نفسه؛ إذ لو لم يريقهما أو أحدهما في الآخر وصلّى بالتيمم قضى؛ لوجود الماء الطاهر يقيناً.

(ويتمّم في الصورة الأولى) أي: في صورة الماء والبول. (وفي الثانية) أي: في صورة الماء وماء الورد (يتوضأ بهذا مرّة وبهذا مرّة)؛ ليتيقّن له استعمال الطهور ويدفع تردّد النية، بأن يأخذ غرفة من هذا وغرفة من هذا ويغسل بهما شقي وجهه من غير اختلاط، ثم يغسل وجهه بتمامه بهذا مرّة وبهذا مرّة.

وقيل: لا بدّ له من التثليث في غسل الأعضاء؛ لاحتمال تقديم ماء الورد فتكون الكرّة الثانية مزيلاً له فحكمه حكم الغسالة ويحصل له الوضوء بالكرّة الثالثة. قال الإصطخري: هذا هو المتّجه.

(١) من القولين في حكم إجهاد الأعمى، وهو عدم الفرق بينه وبين البصير، فيقلّد مسلماً عند التحيّر، وعلى الثاني يقلّد مسلماً مطلقاً.

(وإذا استعمل ما ظنّ طهارته) بحكم الاجتهاد (فينبغي) أي: يستحبّ (أن يريق الآخر)؛ دفعاً لتغيّر الاجتهاد.

(وإن لم يفعل وتغيّر اجتهاده لم يعمل ب) الاجتهاد (الثاني على النصّ الظاهر) للإمام الشافعي في الإملاء. (ولكن يتيمم ويصلي)؛ لأنه إما أن يغسل ما أصابه الماء الأوّل من بدنه وثيابه أو لا يغسله:

فإن غسله لزم نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهو غير جائز، وإن لم يغسله فيكون مصلّياً مع النجاسة يقيناً، ولكن له أن يصلي بالوضوء الأوّل ما لم يحدث، فإذا أحدث نظر:

إن بقي من الماء الأوّل شيء يعيد الاجتهاد، فإن أدّى اجتهاده إلى طهارة الأوّل أيضاً فله الوضوء به و الصلاة بلا إعادة، وإن أدّى [إلى] طهارة الثاني فلا يستعمل واحداً منها.<sup>(١)</sup>

وفي قول<sup>(٢)</sup>: يجوز العمل بالاجتهاد الثاني؛ بالقياس على تغيّر الاجتهاد في القبلة، و قال: أنّها قضية مستأنفة، فلا يؤثّر فيه الاجتهاد الماضي، وعلى هذا فلا بدّ من غسل جميع المواضع التي أصابها الماء الأوّل أولاً، ثم يتوضّأ بعد ذلك. فإنّ من على بدنه نجاسة لا يكفيه الغسلة الواحدة لإزالة النجاسة و الوضوء جميعاً، على الأصحّ.

ولا تجب عليه إعادة واحدة من الصلاتين على هذا القول<sup>(٣)</sup>.

(ولا يجب عليه قضاء هذه الصلاة) أي: الصلاة الثانية المؤدّاة بالتيمم عند وجود ذلك الماء (على أصحّ الوجهين)، تفرّيعاً على النصّ الظاهر؛ إذ هو ممنوع من استعمال ذلك الماء، وليس هو طاهراً بيقين، فوجوده كعدمه.

والثاني: يجب عليه القضاء؛ إذ معه ماء طاهر بحكم الاجتهاد.

(١) نقل المزي عن الشافعي: ولكن يصلي بالتيمم ويعيد كل صلاة صلاًها بالتيمم، وكذا نقل حرمله عنه أنّه لا يتوضّأ بالثاني. المجموع (١/٢٤٢).

(٢) القائل هو أبو العباس بن القاض، ينظر: المجموع (١/٢٤٢) قال ابن سريج هذا الذي نقله المزي لا يعرف للشافعي، وقد غلط المزي على الشافعي، والذي يجيء على قياس الشافعي أنّه يتوضّأ بالثاني كالقبلة واتفق جمهور أصحابنا المصنفين في الطريقتين على أن الصواب والمذهب ما نقله المزي وحرمله، وأن ما قاله أبو العباس ضعيف. المجموع (١/٢٤٢).

(٣) المجموع (١/٢٤٣).



وفيما إذا بقي من الأول شيء لو تيمّم بلا اجتهاد وجب القضاء إن كان الباقي كافياً لطهارته، وإن لم يكن كافياً فوجهان: الأظهر القضاء أيضاً.

(وإذا أخبر بنجاسة الماء اعتمد على قول المخبر)، سواء أخبره بعد استعماله إياه أو قبل الإستعمال، وسواء كان المخبر واحداً أو اثنين (إذا كان ممن تقبل روايته) من حرّ أو عبد أو امرأة؛ لأنّ سبيل الإخبار عن نجاسة الماء وطهارته سبيل الرواية، ولا شكّ في أن كلّ واحد منهم مقبول الرواية بشرط العدالة، ومن يقبل روايته يعتمد إخباره. وفي الصبيّ المميّز قولان أو وجهان: أحدهما أنّه يقبل، وبه قال جمهور العراقيين، وهو الأظهر عند المصنّف<sup>(١)</sup>.

والثاني: لا يقبل، وبه قال الشيخ إبراهيم [المروزي]<sup>(٢)</sup> وتابعوه، واختاره النووي<sup>(٣)</sup>. والفتوى عليه.

(١) العزيز شرح الوجيز (١/٧٣) "وهل يقبل قول الصبي المميز؟ فيه وجهان" بدون ترجيح، ولكن ورد في المجموع (١/٢٢٨): "وفي الصبي المميز وجهان: الصحيح لا يقبل، وبه قطع الجمهور كما قطع به المصنّف. والثاني: يقبل؛ لأنه غير متهم، حكاه جماعات من الخراسانيين وصاحب البيان.... وقال البغوي: هو الأصح". هـ. وهو في التهذيب (١/٦٩)، وهذا يخالف لما ذكره الشارح هنا.

(٢) الظاهر أن مراد الشارح هو المروزي؛ لأنه المشهور بأرائه في المذهب الشافعي، قال النووي: "وحيث يطلق أبو إسحاق في المذهب فهو المروزي ويوجد علمان في المذهب الشافعي كلاهما باسم إبراهيم وبكنية أبي إسحاق، ولكن أحدهما مروزي والآخر مروزي أو مروروزي. فأبو إسحاق المروزي هو إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي، إمام عصره في الفتوى والتدريس من شيوخه ابن سريج، ومن تلاميذه أبو زيد المروزي ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني، والفصول في معرفة الأصول أقام ببغداد مدة يدرس ويفتي، ثم ارتحل إلى مصر في آخر عمره، توفي هناك سنة (٣٤٠هـ) ودفن بالقرب من قبر الشافعي. ينظر: وفيات الأعيان (١/٥٤) رقم (٣)، وطبقات الشيرازي ط. بيروت (ص ١١٢)، وتاريخ بغداد (٦/١٠) رقم (٣٠٤٠)، وطبقات الشافعية لابن هداية ط. بيروت (ص ٩٦). وأبو إسحاق المروزي هو إبراهيم بن أحمد بن محمد، الفلخاري المروزي، من شيوخه الحسين النيهي، وأبو المظفر السمعاني، قتل شهيداً بمرور (٥٣٦هـ). ينظر: طبقات ابن الصلاح (١/٣٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٠)، رقم (٧٢١)، وتاريخ بغداد (٦/١٠)، رقم (٣٠٤٠)، وطبقات المصنّف ط. بيروت (ص ٢٠٤) وط. بغداد (ص ٧٦).

ملاحظة: في الفرق بين المروزي والمروروزي: توجد بلدتان باسم "مرو" بينهما أكثر من خمسة أيام:

١. مرو الشاهجان، والنسبة إليها "مروزي" بالزاي على خلاف القياس إذا كان المنسوب هو الشخص، و"مروي" في الشباب على القياس- ٢. "مروالروذ" والنسبة إليها "مروروزي" أو "مروزي بتشديد الراء، وأبو إسحاق (ت ٣٤٠هـ) ولد بمرو الشاهجان، فهو مروزي، والمتوفى سنة (٥٣٦هـ) ولد بفلخار من قرى مرو الروذ، فهو مروروزي أو مروزي ينظر: وفيات الأعيان (١/٥٤) رقم (٣)، و (١/٩٢) رقم (٢٣)، وطبقات (ابن هداية) ط. بيروت (ص ٣٥)، إلا أنّه قال: بين المدينتين ثلاثة أيام.

(٣) روضة الطالبين (١/١٧٦).

وأما قول الأعمى فيقبل مطلقاً، خلافاً لأبي زيد [الهمداني]<sup>(١)</sup>.

(وبين سبب النجاسة)، عطف على قوله: "إذا كان ممن تقبل روايته".

أي: إنما يعتمد قول المخبر إذا كان ممن يقبل روايته وبين سبب النجاسة؛ إذ المذاهب مختلفة في أسباب التنجيس، كالحنفي مثلاً يعتقد نجاسة سؤر السباع<sup>(٢)</sup>، وليس بنجس عند الشافعي<sup>(٣)</sup>.  
(أو كان) المخبر (ممن يُعلم أنه لا يحازف)<sup>(٤)</sup>، أو - في "أو كان" - للترديد، أي: لا بدّ بعد أن كان المخبر مقبول الرواية من أحد الأمرين: إمّا تبين [سبب] النجاسة، أو العلم بكونه غير مجازف.

والمراد بكونه غير مجازف أن يكون عارفاً بأسباب النجاسة موافقاً في المذهب، فحينئذ لا يحتاج إلى التبيين؛ إذ خبره يفيد الظنّ بالنجاسة، و الظنّ في الأخبار كافٍ.  
ثم إن كان الإخبار عن نجاسة أحد الإناءين فلا بدّ أن يعلم أنّه يخبره بالتعيين أو الإبهام.  
ولو أخبره بنجاسة أحدهما ثم التبس عليه فهو كما لو تيقن نجاسة أحدهما، فيجتهد كما مر<sup>(٥)</sup>.  
خاتمة: الشيء الذي لا تُتَيَقَّن طهارته ولا نجاسته ولكنّ الغالب في مثله النجاسة هل نحكم بطهارته أم لا؟

فيه قولان: أحدهما: لا نحكم بطهارته بل هو نجس؛ لأنّ الظاهر كون الفرد المعين من الغالب.

(١) في (ب) و (ج): "خلافاً لأبي زيد الهملواني" ولم أجد ترجمة مفصلة لأبي زيد الهمداني، ولا لأبي زيد الهملواني، إنّما وجدت في طبقات المصنّف (١/ ٢٩٠)، تحقيق خليل الميس، طبع بيروت تسمية صاحب الأنوار بالهملاواني، حيث يقول في تعداد كتب المذهب الشافعي: ومنها الأنوار والأزهار كتابان جليلان للإمام عز الدين يوسف الأردبيلي الهملواني، ووجدت في الإكمال (٤/ ٣٣١): "ومحمد بن سليم أبو زيد الهمداني الناطعي الكوفي سمع أبا إسحاق روى عنه حسين بن أبي العوام السبيعي، ذكره ابن عقدة"، وهو راوٍ، وليس فقيهاً.

(٢) لمعرفة رأي الحنفية في نجاسة سؤر السباع ينظر: المبسوط للرخسي (١/ ٤٩)، حيث يقول: ولنا ما روي: «أن ابن عمر وعمر وبن العاص رضي الله عنه وردا حوضاً فقال عمرو بن العاص: يا صاحب الحوض أترد السباع ماءكم هذا؟ فقال ابن عمر رضي الله عنه: يا صاحب الحوض لا نخبرنا». فلولاً أنّه كان إذا أخبر بورود السباع يتعذر عليهم استعماله لما نهاء عن ذلك. إهـ..

(٣) الأم ط. (٢) دار المعرفة (١/ ٥)، وط. دار إحياء (١/ ٢٢)، وفيه: "وعرق كل دابة طاهر، وسؤر الدواب والسباع كلها طاهر إلا الكلب والخنزير". قال الربيع: "وهو قول الشافعي".

(٤) وجازف في كلامه: أرسله إرسالاً من غير روية. المعجم الوسيط (١٢١).

(٥) من أول الفصل إلى هنا.

وأظهرهما: أنه طاهر؛ عملاً بالأصل. وذلك كثياب مدمني الخمر وأوانيهم، وثياب القصابين والصبيان الذين لا يحترزون عن النجاسة، وطين الشوارع والمقابر المنبوشة، وثياب الكفار المنهمكين في النجاسة وأوانيهم.

وروي: أنه ﷺ «حمل أمانة بنت أبي العاص<sup>(١)</sup> في صلاته»، متفق عليه<sup>(٢)</sup>، وروي: «أنه توضأ [من مزادة امرأة مشركة]»<sup>(٣)</sup>، رواه الدارمي<sup>(٤)</sup>، وحسنه ابن حبان<sup>(٥)</sup>.

(١) هي بنت بنت رسول الله ﷺ زينب، تزوج بها علي بن أبي طالب، وولد له منها أولاد، وعاشت بعده حتى تزوج بها المغيرة بن نوفل، فتوفيت عنده بعد أن ولدت له يحيى بن المغيرة. توفيت في عهد معاوية، ولم ترو شيئاً. ينظر: الإصابة (٥٠٢/٧)، وسير أعلام النبلاء (١/٣٣٥)، رقم (٧١).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٥١٦)، ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٤٥٣).  
(٣) في (١): «من المرأة مشرك»، وفي (ب) و (ج): «من امرأة مشرك»، ولم أجد في سنن أبي محمد الدارمي هذه العبارة ولا ما يشبهها، ولم أحصل على كتب أبي سعيد وأبي الفرج الدارميين، ولم أجد هذا النص في كتب الحديث، والعبارة الموجودة فيها أثبتتها في صلب الكتاب.

(٤) الدارمي الفقيه، أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد الدارمي البغدادي. من شيوخه: الشيخ عبد الحامد، أبو الحسن الأردبيلي. ومن تلاميذه: الحافظ أبو بكر الخطيب وأبو علي الأهوازي. ومن مؤلفاته: جامع الجوامع، والإستذكار، صنف هذا الكتاب في صباه، ومودع البدائع جمع فيه منقولات المذهب. انتقل من بغداد إلى الرحبة فسكنها مدة، ثم انتقل إلى دمشق فأقام بها إلى أن توفي سنة (٤٤٨)، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٤٦١ - ٤٦٤)، رقم (٣٣٦)، وطبقات (ابن هداية) (١٤٩-١٥٠)، وطبقات الشيرازي (١٢٨)، ط. بيروت.

والدارمي الحافظ اثنان: ١- أبو سعيد الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد، صاحب المسند، (ت ٢٨٠هـ)، ٢- أبو محمد الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، صاحب السنن، والتفسير، (ت ٢٥٥هـ)، ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٢/٥٣٤)، رقم (٥٥٢)، و (٢/٦٢٢)، رقم (٦٤٨)، وتكرر ذكر الشارح شهرات بدون أسماء ومؤلفات، مما يجعل فهم المقصود بها صعباً.

(٥) عبارة الحديث في النسخ التي حصلت عليها: «من المرأة مشرك» أو: «من امرأة مشرك»، والعبارة الصحيحة التي يحتملها السياق هي: ما في تحفة الأحوذى (١٤٥/٥)، وهو: «من مزادة امرأة مشركة»، ففي الصحيحين ما معناه: «أنهم كانوا في سفر مع رسول الله ﷺ فعطشوا فأرسل من يطلبون الماء، فجاءوا بامرأة مشركة على بعير بين مزادتين من ماء، فدعا النبي ﷺ بإناء فأفرغ فيه منها ثم قال فيه ما شاء الله ثم أعاده إلى المزدتين وسدّ أفواههما من الأعلى وفتح مصبي الماء لكل مزادة من أسفل، ونودي في الناس: إسقوا واستقوا، فشرّبوا حتى رَوّوا، ولم يدعوا إناء ولا سقاء إلا ملّؤوه، وأعطى رجلاً أصابته جنابة إناء من ذلك الماء وقال: أفرغه عليك، ثم أمسك عن المزدتين وكأتهما أشدّ امتلاءً ممّا كانتا، وأعطى المرأة ما جمعا من الطعام والثياب، ثم أسلمت المرأة هي وقومها بعد فترة»، وهذا مختصر مفاد الحديث الذي رواه البخاري، رقم (٣٣٧)، ورواه مسلم، رقم (٦٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٤/١٢١)، و (٤/١٢٥)، ولم أجد فيه التحسين.

وفي الحديث المعجزة الظاهرة للرسول الكريم ﷺ، نعم، ليس فيه تصريح بأنه ﷺ توضأ منه، لكن الظاهر توضؤه منه لكون الماء كثيراً، وإن لم يتوضأ منه فقد أعطى الذي أصابته الجنابة بعضاً من هذا الماء ليغتسل به، ففيه الحجة على طهارة إناء المشرك. ينظر: المجموع (١/٨٧)، والبيان (١/٣١٨)، وفتح الباري (١/٤٥٢).

وروي: «أن عمر رضي الله عنه [توضاً من جرّ نصراني]»، رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

ويشترط كون غلبة الظنّ في النجاسة مستندة إلى الغالب لا إلى الرؤية، حتى لو رأى ظبيّة تبول في ماء كثير [وهو بعيد منه، فجاءه] ووجدّه متغيّراً، وشكّ في أنّ التغيّر [حاصل] من البول أو من غيره؟ فهو نجس. نصّ عليه الشافعي<sup>(٢)</sup>. وقس عليه ما يشابهه.

## أحكام الأواني

(فصل: كلّ إناء طاهر يجوز استعماله في الطهارة منه، وفي الأكل والشرب وغيرهما) من التزيين به والتطيب منه.

[فقوله]: "كلّ إناء طاهر يجوز استعماله" يفهم منه أنّ كلّ إناء نجس لا يجوز استعماله، ويفهم أيضاً شمول الحكم في كلّ إناء طاهر، فيرد على الأول ما لو وسع إناء نجس قلتين، فإنّه يجوز استعماله مع أنّه نجس، وعلى الثاني الإناء المتخذ من جلد آدمي، فإنّه يحرم استعماله مع أنّه طاهر، وكذا الإناء المغصوب.

وأجيب عن الأول: بأنّ فيه تفصيلاً: وهو أنّه لا يجوز استعماله في غير الماء من المائعات، وفي الماء أيضاً إذا كان قليلاً، فيخالف حكمه حكم سائر الأواني، فلا يرد به النقض عند الإطلاق.

وعن الثاني: بأنّه نادر لا ينتقض به الحكم، كالشواذ الواقعة بخلاف القواعد.

وعن الثالث: بأنّ تحريمه ليس من حيث الإنائيّة، بل لمعنى آخر وهو: استعمال ملك الغير عدواناً.<sup>(٣)</sup>

(إلا إذا كان) - استثناء عن شمول الحكم - أي: كلّ إناء يجوز استعماله إلا إذا كان ذلك

(١) في السنن الكبرى (٣٢/١)، رقم (١٢٧)، ولفظه: «أنّ عمر رضي الله عنه توضاً من ماء نصرانية في جرّة نصرانية»، وقال في المجموع (٣١٩/١): صحيح، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح، وذكره البخاري بمعناه تعليقاً.

(٢) الأم، طبع دار إحياء التراث العربي (١٤٢٠هـ) (٥٤/١).

(٣) ينظر: أسنى المطالب للشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، طبع دار الكتاب الإسلامي (٢٧/١)، ومغني المحتاج (٦٠/١).

الإناء الطاهر (متّخذاً من الذهب أو الفضة، فأنّه يحرم استعماله على الجديد) المنصوص عليه في الإملاء؛ لاقتران الوعيد فيه بالنار في قوله ﷺ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَتَجَرَّجُرُ فِي جَوْفِهِ نَارُ جَهَنَّمَ»<sup>(١)</sup> أي: تغلي و تقور و تتحرّك. وعلى القديم يكره استعماله كراهة تنزيه؛ لأنّ سبب النهي السرف و الخيلاء و انكسار قلوب الفقراء، ومثل هذا المعنى لا يفضي إلى التحريم.<sup>(٢)</sup>

ويستوي في المنع - تحريماً على الجديد و تنزيهاً على القديم - الرجال و النساء؛ لأنّ معنى الخيلاء شامل فيهما، وإن جاز لهنّ التحلي بالذهب و الفضة، كما يحرم عليهنّ افتراش الحرير مع أنّه لا يحرم عليهنّ لبسه.

وقوله: "يحرم استعماله" شامل لجميع وجوه الاستعمال، بعضها متناول بالنص: كالأكل و الشرب وبعضها مقيس عليهما: كالتوضؤ و التطيب بماء الورد فيهما، و التبخر في مجمرتهما<sup>(٣)</sup> إن احتوى عليها<sup>(٤)</sup>، لا إن أتاه الرائحة من بُعد<sup>(٥)</sup>، وكذا تزيين البيوت و الحوانيت و المجالس بهما، إذا قلنا: إنّ حرمة الاستعمال؛ لعين الذهب و الفضة، لا لمعنى فيهما، وهو الأصحّ.

(والظاهر) من الوجهين (أنّه لا يجوز اتّخاذه) أي: [اتّخاذ إناء] الذهب و الفضة (أيضاً) كما يحرم استعماله؛ إذ كلّ ما يحرم استعماله يحرم اتّخاذه كآلات الملاهي. قيل بمنع القياس؛ لوجود الفارق، وهو: أنّ آلات الملاهي يتشوّق النفس إلى استعمالها بخلاف الأواني.

وأجيب بمنع المقدّمة؛ بأنّا لا نسلم أنّ الأواني لا يتشوّق النفس إلى استعمالها، بل الواجد لها يلتذّ باستعمالها.

(١) صحيح البخاري، رقم (٥٦٣٤)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠٦٥). ولفظه: «الذي يشرب في آية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم»

(٢) بل النهي عن السرف و الخيلاء يوجب التحريم كما أوجب تحريم الحرير؛ إذ المعنى فيهما واحد، وسيأتي من المصنف تعليل التحريم بهما. ينظر: المجموع (٣٠٥/١).

(٣) المجمرة: الإناء الذي توضع فيه النار و البخور. لسان العرب (١٤٤/٤).

(٤) أي: جلس حول المجمرة وقريباً منه، إذ ذلك هو الذي يعدّ استعمالاً في العرف.

(٥) إذ لا يعدّ ذلك استعمالاً للمجرة عرفاً. ينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١٩٦/١).

والثاني: يجوز اتّخاذُه؛ إحياءاً للمال وخوفاً من تفرّقه. وأجيب: بأن لو كان الاتّخاذ مباحاً لكان وجوب الزكاة فيهما على القولين<sup>(١)</sup> في الحليّ المباح، مع أنّه لا قائل بالخلاف، بل وجوب الزكاة فيهما مقطوع به، فكيف لا<sup>(٢)</sup>؟.

وبنى على هذا الخلاف جواز الاستتجار لاتّخاذها، وغرامة الصنعة على كاسرها: إن قلنا بجواز الاتّخاذ جاز الاستتجار ووجب الغرم، وإلا فلا.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه لا يحرم) الإناء (المتخذ من الجواهر) أي: الأعيان (النفيسة) أي: الثمينة (كالياقوت) والزبرجد<sup>(٣)</sup>، والفيروزج، والعقيق، والبلّور<sup>(٤)</sup> وغيرها؛ بناء على أنّ تحريم الذهب والفضّة لعينهما، كاختصاصهما بتقويم الأشياء بهما، وتعلّق حقّ<sup>(٥)</sup> المعدن بهما، وجعلهما رأس مال القراض، لا لمعنى فيهما، فلا يقاس عليهما شيء آخر من الجواهر، ولأنّ الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد [نصّ] بالتحريم فيها.

والثاني: يحرم؛ بناءً على أنّ تحريم الذهب والفضّة لمعنى فيهما وهو الخيلاء والسرف، فيقاس عليهما ما يضايهما في ذلك المعنى. وأجيب بتقدير التسليم بأنّ نفاسة التبرين يعرفها كافّة الناس فيظهر المعنى عندهم، ونفاسة سائر الجواهر لا يعرفها إلا الخواصّ، فلا وجه للقياس؛ لوجود الفارق<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: القول بوجوب الزكاة فيها بناءً على الحرمة، وبعدم وجوبها فيها بناءً على حل الاتّخاذ.

(٢) أي: فكيف لا يحرم اتّخاذها وقد وجب فيها الزكاة باتفاق؟.

(٣) الياقوت: حجر من الأحجار الكريمة، وهو أكثر المعادن صلابة بعد الماس، ويتركب من أكسيد الألمنيوم، ولونه في الغالب شفاف مشرب بالخمرة أو الزرقة أو الصفرة، ويستعمل للزينة، واحده ياقوتة والجمع يواقيت، والزبرجد: حجر كريم يشبه الزمرد، وهو ذو ألوان كثيرة أشهرها الأخضر المصري والأصفر القبرصي، ينظر: المعجم الوسيط (١٠٦٥)، و (٣٨٨).

(٤) الفيروزج: حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كلون السماء أو أميل إلى الخضرة، يتحلّى به، والعقيق: حجر كريم أحمر يصنع منه الفصوص، يكون باليمن وبسواحل البحر المتوسط، والبلور: حجر أبيض شفاف، ونوع من الزجاج. المعجم الوسيط (ص ٦١٦-٦٩).

(٥) أي: زكاة المعدن وهو ربع العشر.

(٦) المجيب هو الرافعي، ينظر العزيز طبع دار الفكر (٣٠٣/١)، وطبع دار الكتب العلمية (٩٢/١).

(والممّوءة) أي: الإناء الذي ممّوء بهما أو بأحدهما وهو من غيرهما<sup>(١)</sup>، عطف على "المتخذ" في قوله: "ولا يحرم المتخذ..." [إلى آخره] "أي: لا يحرم الممّوء كما لا يحرم المتخذ من الجواهر النفيسة.

والخلاف جارٍ فيه أيضاً: فإن قلنا: التحريم لعين الذهب والفضّة فلا يحرم، وإن قلنا: التحريم لمعنى فيهما فيحرم.

وتقوية وجه الجواز أنّه وإن كان معنى الخيلاء معتبراً فيه، لكن [لا يكاد]<sup>(٢)</sup> يخفى، فلا يلتبس بالتبرين<sup>(٣)</sup>.

ومحلّ الخلاف فيما إذا لم يحصل منه بالعرض على النار متممّول<sup>(٤)</sup>، وإن كان يحصل فهو حرام، باتّفاق الوجهين.

(والمضبّب) أي: الإناء الذي ضبّب، أي: رُمّ (بالذهب والفضّة: إن كانت ضبّة كبيرة) بمراجعة العرف (وفوق قدر الحاجة) بمعاينة الحسّ (حرم استعماله)، أي: استعمال ذلك الإناء المضبّب؛ لظهور الزينة، ووجود عين الذهب والفضّة.

(وإذا كانت ضبّة صغيرة ويقدر الحاجة لم يحرم) ولم يكره أيضاً؛ لما روي: «أنّ لرسول

(١) ممّوء الشيء: طلاه بهاء الذهب أو الفضة وما تحت ذلك حديد أو شبهه، ومنه قولهم: "ممّوء". المغرب في ترتيب المعرب لناصر الدين أبي الفتح الشهير بالمطرّزي (ت ٦١٠هـ) (٢/٢٧٩).  
(٢) الظاهر "يكاد يخفى" أو هذا على القول بأن دخول النفي على كاد لا يجعله نفياً، بل هو في النفي إثبات مطلقاً، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، (البقرة: الآية ٧١)، وإلى هذه القاعدة أشير في بيتين من الشعر، وهما:

(أ) نحويّ هذا العصر ماهي لفظة ؟ جرت في لساني جرهم وثمود

إذا استعملت في صورة النفي أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الطبعة الأولى، = مؤسسة الصادق - طهران (١٣٧٨هـ.ش)، (٢/٨٦٨).

(٣) التبران: الذهب والفضّة، فالنبر من الدراهم والدنانير ما كان غير مصوغ ولا مضروب. الزاهر (١/٢٠٠).

(٤) تممّول: اتخذ مالا، وممّوءه غيره، "...، فقول الفقهاء: "ما يتممّول" أي: ما يعدّ مالا في العرف. المصباح المنير (٢/٥٨٦).

اللَّهُ ﷻ قَدْ حَا مِنْ عِيدَانِ مُضَيَّبًا بِالْفَضَّةِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ حَلَقُهُ قَصْعَتِهِ مِنَ الْفَضَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَلِكَ قَبِيعَةُ سَيْفِهِ<sup>(٣)</sup>.

(وإن كانت الضبة كبيرة وهي بقدر الحاجة، أو) كانت (صغيرة زائدة على قدر الحاجة لم يحرم، في أصح الوجهين) أما في الصورة الأولى؛ فإنها هي لاستدعاء الحاجة إياها، لا للترتين. وأما في الصورة الثانية؛ فلصغرها وقدره معظم الناس على مثلها.

وهذا هو الأصح عند الإمام والغزالي<sup>(٤)</sup> والشيخ أبي حامد<sup>(٥)</sup>، ومع هذا فهم قائلون بكرهاتها.

والثاني: أنه يحرم فيها. أما في الأولى؛ فلكر الضبة وافتتان الناظرين بها كأصل الإناء.

(١) لم أجد هذا اللفظ في كتب متون الحديث، والذي رواه أبو داود في سننه ليس فيه التضييب بالذهب، فلفظه: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَدْحٌ مِنْ عِيدَانٍ تَحْتَ سَرِيرِهِ يَبُوءُ فِيهِ بِاللَّيْلِ»، سنن أبي داود، رقم (٢٤).

(٢) مثل ابن الملقن في خلاصة البدر المنير لكون حلقة قصعة الرسول ﷺ من فضة بحديث البخاري في حلقة قدحه ﷺ، ففتشت فوجدت في النهاية في غريب الحديث: (٢٠/٤) أن القدح ما يؤكل فيه، وهو في صحيح البخاري، رقم (٥٦٣٨) بلفظ: «عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، قَالَ: رَأَيْتُ قَدْحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَتَسَلَّسَلَهُ بِفَضَّةٍ، قَالَ: وَهُوَ قَدْحٌ جَيِّدٌ عَرِيضٌ مِنْ نُضَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: «لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْقَدْحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَهُ».

(٣) سنن الترمذي، رقم (١٦٩٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صُدْرَانَ أَبُو جَعْفَرٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا طَالِبُ بْنُ حُجَيْرٍ، عَنْ هُوْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ مَزِيْدَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ قَالَ طَالِبُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِضَّةِ؟ فَقَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ السَّيْفِ فِضَّةً. قال الترمذي: وفي الباب عن أنس. وهذا حديث غريبٌ وَجَدُّهُ هُوْدُ: اسْمُهُ مَزِيْدَةُ الْعَصْرِيُّ. وسنن الترمذي، رقم (١٦٩١) بلفظ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. ثم قال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. والقبيعة هي التي تكون على رأس قائم السيف وطرف مقبضه، وقيل: ما تحت شارب السيف مما يكون فوق الغمد، وقيل: هي التي فوق المقبض. وينظر: تلخيص الجبير (١/٥٢)، رقم (٤٩).

وينظر: خلاصة البدر (١/٢٥)، رقم (٥٢).

(٤) نهاية المطلب (١/٤٠)، والوسيط (١/٢٤٢).

(٥) أبو حامد كنية للقاضي أبي حامد المروزي وللشيخ أبي حامد الإسفرائيني ولحجة الإسلام الغزالي، فإذا قيل: القاضي أبو حامد فهو المروزي القاضي أحمد بن بشر بن عام، من شيوخه أبو إسحاق المروزي، ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني وكتاب الجامع، سكن البصرة وأخذ عنه علماءها، توفي سنة (٣٦٢هـ). ينظر: طبقات المصنف ط. بيروت (ص ١٢٧)، وإذا ذكر الشيخ أبو حامد فهو الإسفرائيني أحمد بن محمد.



وأما في الثانية؛ فلاّته للترتين؛ إذ الزيادة على قدر الحاجة لا تكون إلا للترتين.  
 وإطلاق الكتاب يقتضي تحريم الكبيرة الزائدة على قدر الحاجة قطعاً، وهو كذلك.  
 ثم اعلم بأنّ الجمهور لم يفرّقوا بين ضبّة الذهب و ضبّة الفضة، بل أطلقوا القول  
 فيهما، وتبعهم المصنّف<sup>(١)</sup>.  
 وجزم بتحريم ضبّة الذهب جماعة مطلقاً، منهم: الشيخ أبو إسحاق الشيرازي<sup>(٢)</sup>،  
 وصاحب الحاوي، والشيخ أبو العباس الجرجاني، والشيخ أبو الفتح نصر المقدسي<sup>(٣)</sup>،  
 والعبدري<sup>(٤)</sup>، ونقله صاحب التهذيب عن العراقيين<sup>(٥)</sup>.  
 قال يحيى بن شرف النووي: هذا هو الأصحّ الصحيح المختار<sup>(٦)</sup>، لأن الخبر ورد

(١) كما هنا، وفي العزيز - طبع دار الفكر بهامش المجموع (١/٣٠٨).

(٢) جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق الشيرازي الفيروزي، من شيوخه أبو الطيب  
 الطبري وأبو القاسم الكرخي، ومن تلاميذه أبو العباس الجرجاني، ومن مؤلفاته اللمع وشرح اللمع في أصول  
 الفقه والمذهب والتنبية وطبقات الفقهاء، توفي ببغداد سنة (٤٧٦هـ). ينظر: طبقات السبكي (٢/٤٨٠-٥٠٩)،  
 رقم (٣٥٧)، ووفيات الأعيان (١/٥٤) رقم (٥)، وطبقات المصنف ط. بيروت، (ص ١٧٠). وينظر: المذهب  
 في فقه الإمام الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) - دار الفكر - بيروت  
 (١٢/١)، والحاوي الكبير (١/٨٠).

(٣) الشيخ نصر بن إبراهيم بن نصر أبو الفتح المقدسي، شيخ الشافعية في عصره بالشام، من شيوخه سليم الرازي  
 وهبة الله بن سليمان، ومن تلاميذه أبو الفتح نصر الله المصيصي وأبو الحسن السلمي. ومن مؤلفاته: كتاب الانتخاب  
 الدمشقي، والحجة على تارك المحجة، وشرح الإشارة التي صنفها شيخه سليم الرازي، والكافي والمقصود، وهو  
 المعروف قديماً بابن الخياط وعند المتأخرين بالشيخ أبي نصر. أقام بيت المقدس مدة ثم قدم دمشق فسنّها وعظم شأنه  
 بها، توفي سنة (٤٩٠هـ) ودفن بمقابر باب الصغير. ينظر: طبقات السبكي (٣/٢٨٨)، رقم (٥٥٣).

(٤) هو أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن البغدادي الشافعي المعروف بالعبدري، منسوب إلى بني = عبد الدار  
 لأنّه منهم، من شيوخه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي وأبو بكر الشاشي، من مؤلفاته مختصر الكفاية في خلافيات العلماء،  
 من بلاد الأندلس من أهل ميورقة، فلما جاء بغداد ترك مذهب شيخه ابن حزم وبرع في المذهب الشافعي حتى صار  
 من أصحاب الوجوه، توفي ببغداد سنة (٤٧٣هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٢٥-٢٢٦)، رقم (٥٠٤)،  
 وطبقات ابن هداية ط. بيروت (ص ١٨٣) وط. بغداد (ص ٦٥)، ومعجم المؤلفين (٣/٢٣٣).

(٥) التهذيب (١/٢١٢-٢١٣).

(٦) لفظ: "المختار" في الروضة بمعنى: الأصح في المذهب. ينظر: الفتح المبين في تعريف مصطلحات الفقهاء  
 والأصوليين (ص ١٦٣).

في تحريم الإناء منهما و التضييب بهما، - فخالفنا في الفضة لما ورد في خبر القبيعة<sup>(١)</sup> والحلقة<sup>(٢)</sup>، فبقي الذهب بحاله في التحريم<sup>(٣)</sup>.

(والأشبه) من الوجهين (أنه لا فرق بين أن تكون الضبة في محل الشرب والاستعمال) بحيث يلاقي فم الشارب أو يده كشفة الإناء وقبضته (أو غيره) من سائر أجزائه؛ إذ لو كان التحريم لعين الذهب والفضة فلا فرق، وإن كان [لمعنى فيهما] فكذلك، وهذا هو الأظهر عند الغزالي وشيخه عبد الملك الجويني<sup>(٤)</sup>.

ولا يقال عليهم: إن الشارب على الضبة متناول بالنص؛ لأننا نقول: لفظ النص إنما هو المنع عن الشرب في آية الضبة لا على الضبة، فإذا لا يتناوله النص. والثاني: أنه يحرم؛ لكونه في محل الاستعمال فهو كالإناء عينه، وهذا هو المرجح عند العراقيين، وقالوا: إنه أشبه بكلام الشافعي في المختصر من رواية المزني<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

## فرعان:

الأول: قال صاحب التهذيب: إنه يجوز اتخاذ سلسلة ورأس للإناء؛ لأنهما منفصلان لا يستعملان<sup>(٦)</sup>. وفي تعليقه نظر؛ إذ هما مستعملان بحسبهما تبعاً للإناء، ولو سلمنا عدم الاستعمال لا نسلم

(١) في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره، ولفظه: «كانت قبيعة سيف رسول الله من فضة»، وسبق تخريجه.

(٢) في الحديث الذي رواه البخاري: «أن قَدَحَ النبي انكسر، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة»، وسبق تخريجه، ويوجد حديث يجمع بين القبيعة والحلقة رواه النسائي في سننه الكبرى (٥/٥٠٨)، رقم (٩٨١٣) عن أنس قال: «كانت نعل سيف رسول الله ﷺ من فضة، وقبيعة سيفه فضة، وما بين ذلك حلقة فضة»، قال النووي في المجموع (١/٢١٣): جميع الحديث على شرط أبي داود والترمذي فهو حديث حسن، بعد أن أفاد أن أبا داود والترمذي رواها منه: «كانت قبيعة سيف رسول الله ﷺ من فضة»، ينظر: سنن أبي داود، رقم (٢٥٨٣ و ٢٥٨٤) وسنن الترمذي، رقم (١٦٩١). (٣) في المجموع (١/٣١٢) الترجيح بلفظ: والمختار فقط، ولم أجد ترجيحاً له بهذا التعبير في مؤلفاته التي حصلت عليها.

(٤) نهاية المطلب (١/٤١)، والوسط (١/٢٤٢).

(٥) حيث ورد في مختصر المزني كتاب الطهارة باب الآنية، ط. دار المعرفة (١): «وأكره المضرب بالفضة لئلا يكون شارباً على فضة».

(٦) التهذيب (١/٢١٣).

جواز الاتخاذ بدون الاستعمال، وقد عرفت<sup>(١)</sup>، ومن العجب أن الجمهور قد تابعوه فيه<sup>(٢)</sup>!.  
والثاني: قال المصنف في الشرح الصغير: وفي المكحلة وظرف الغالية<sup>(٣)</sup> وجهان:  
أحدهما: تجويز اتخاذ مثل هذا الظرف واستعماله، لأن قدره يحتمل ضبة الشيء،  
فكذلك وحده.

وأظهرهما: المنع؛ لأنه حينئذ يسمى إناءً فيدخل تحت النهي.

\*\*\*

## أسباب الحدث وما يحرم على المحدث

(فصل: أسباب الحدث أربعة)، الأسباب جمع سبب، وهو ما يتوصل به إلى الشيء،  
فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة.

والحدث حيث أطلق بلا وصف الصغير والكبير يراد به ناقض الوضوء، وهو المراد ههنا.<sup>(٤)</sup>  
وحصول الحدث عندنا<sup>(٥)</sup> بأربعة أشياء: (أحدها خروج الخارج من السيلين): القبل  
والدبر (على أي صفة كان) من عين أو ريح، معتاد أو غيره، وذلك بالإجماع<sup>(٦)</sup>، وكذا  
بالنص، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا  
تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٧)</sup>. وقوله ﷺ في المذي<sup>(٨)</sup>: «يَنْضَحُ فَرَجَهُ

(١) في قوله: والظاهر من الوجهين أنه لا يجوز اتخاذه..... كما يحرم استعماله.

(٢) منهم النووي، كما في المجموع (٣١٦/١).

(٣) الغالية: نوع من الطيب مركب من مسك وعبر وعود ودهن، وهي معروفة. النهاية (٣٨٣/٣).

(٤) والحدث الاصغر: ما يوجب الوضوء. والحدث الأكبر: ما يوجب الغسل. معجم لغة الفقهاء (١٧٦/١).

(٥) وأما أسبابه عند غيرنا فكثيرة، فمثلا عند الحنابلة هي هذه الأربعة، والردة والقيء الفاحش والدم الفاحش،  
والدود الفاحش يخرج من الجروح، وأكل لحم الجوزور، وشرب لبنه في رواية عندهم، وغسل الميت عند الأكثرين  
منهم، ينظر: المغني لابن قدامة (٢١٤-٢٤٧).

(٦) الإجماع لابن المنذر (٣١/١).

(٧) جاءت هذه الجملة في آيتين: إحداها (النساء: ٤٣) والثاني (المائدة: ٦).

(٨) في المذي ثلاث لغات: مذي بإسكان الذال وتخفيف الياء ومذي بكسر الذال وتشديد الياء ومذي بكسر  
الذال وتخفيف الياء الساكنة، وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور، وربما  
لا يحس بخروجه، ويشترك فيه الرجل والمرأة. ينظر: تهذيب الأسماء (٣١٣/٣).

بالماء، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ: «الوضوءُ مِمَّا خَرَجَ»<sup>(٢)</sup>، فدخل فيه الريح؛ إذ هو مِمَّا يخرج. وقد صرح به في حق من شك في انتقاض وضوئه، قال: «لا وضوء إلا من صوتٍ أو ريح»<sup>(٣)</sup>.

وخروج الريح من قُبُلِ النساءِ ليوسة الطبع، أو من قُبُلِ الرجلِ للأدرة ناقض للوضوء؛ بالقياس على الدبر بجامع الخروج، وبظاهر [قوله] ﷺ: «الوضوءُ من الخارج»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «مِمَّا خَرَجَ».

(نعم، خروج المنيّ يُوجِبُ الجَنَابَةَ دونَ الحدثِ) عند الجمهور، خلافاً للقاضي أبي الطيب<sup>(٥)</sup>، فإنَّ عنده المنيّ يوجب الحدثين: الأصغر؛ لكونه خارجاً، والأكبر؛ لكونه منياً.

وقال الجمهور: كلُّ ما يوجب أعظم الأثرين المتجانسين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه؛ كما أنَّ موجبات الحدِّ لا توجب التعزير<sup>(٦)</sup>، وزنى المحصن لا يوجب الجلد<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٣/٣٤٨)، رقم (١١٠١) و(١١٥٦)، وهو متفق عليه بمعناه من رواية أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام، قال: كنت رجلاً مذاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ لِمَ كان ابنته، فسأل فقال: «توضاً، وأغسل ذكرك» رواه البخاري رقم (٢٦٩)، ومسلم، رقم (٣٠٣) بلفظ: «توضاً وانضح فرجك».

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/١١٦) عن ابن عباس، رقم (٥٦٦)، قال: وروي أيضاً عن علي بن أبي طالب من قوله، وروي عن النبي ﷺ، ولا يثبت. ينظر: المجموع (٨/٢).

(٣) رواه الترمذي في جامعه (١/١٠٩)، رقم (٧٤)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) لم أجد هذا اللفظ في كتب التخريج ومتون الحديث التي حصلت عليها.

(٥) القاضي أبو الطيب الطبري طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أحد حماة المذهب، عنه أخذ العراقيون، والعراقيون إذا أطلقوا لفظ القاضي يعنونَه. ولد بآمل طبرستان سنة (٣٤٨هـ). من شيوخه أبو الحسن الماسرجسي وأبو الحسن الدار قطني والقاضي ابن كج. ومن تلاميذه الخطيب البغدادي وأبو إسحاق الشيرازي. ومن مؤلفاته شرح مختصر المزني والتعليق الكبرى. استوطن بغداد بعد تفقّه فدرّس وأفتى وولي القضاء ولم يزل قاضياً إلى أن مات سنة (٤٥٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٦٣-٨٦)، رقم (٤٢٣)، وطبقات الشيرازي ط. بغداد (١٠٦-١٠٧) وط. بيروت، تحقيق عادل نويهض (١٢٧-١٢٨)، وطبقات المصنف ط. بغداد (ص ٥١) وط. بيروت، تحقيق عادل نويهض (ص ١٥٠-١٥١).

(٦) العزيز (١/١٥٥)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/١٤٩)، والقاعدة: ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه.

(٧) المنشور في القواعد، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (أبي عبد الله) (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت (٣/١٣١).

قيل: فيه نظر لشمول التعليل على الحيض أيضاً<sup>(١)</sup> مع أنّه لا قائل به.

و أوجب بمنع القياس للفارق، وهو أنّ الحيض يمنع صحة الوضوء مطلقاً فلا يجامع الوضوء، بخلاف المنّي، فإنّه يجامعه في الجملة. كفي صورة سلس المنّي، فيجوز إفراده بحكم. و النفاس كالحيض.

و فائدة عدم النقض عدم احتياجه إلى الوضوء حالة الاغتسال، و عدم الحنث لو حلف: إنّي متوضّئ.

و عدّ صاحب الإيضاح<sup>(٢)</sup> من الفوائد أيضاً: جواز صلوات مفروضة بتيّمم واحد عند فقد الماء، ولم يجوّزه الجمهور؛ لثبوت الجنابة المانعة لذلك، وقد صرح المصنف في الشرح الصغير: [بأنّه] بجب على الجنب إعادة التيمم لكل صلاة مفروضة و إن لم يحدث.

والجنابة المجردة عن الحدث يحصل بصور: بإنزال المنّي، أو بالاحتلام قاعداً، أو بإتيان البهيمة، وإتيان المحارم والذكران، وما لو لفّ ذكره وجامع، فإنّه تحصل الجنابة لحصول المحاذاة<sup>(٣)</sup>. وإن لم ينزل. على الأصحّ، ولا حدث للحائل.

(وإذا انسدّ السبيل المعتاد) أي: القبل و الدبر، أو أحدهما، و قيل: المراد الدبر فقط، إذ المتدافع في القبل لا يتصاعد، (وانفتحت ثقبه تحت المعدة) مراد الأصحاب بـ "تحت المعدة": ما تحت السرة، [و بـ "ما فوقها": السرة] وما يحاذيها وما فوقها. (فالخارج منها حدث أيضاً) كمن المعتاد (إن كان) الخارج (معتاداً) من بول أو غائط؛ لأنّ الإنسان لا بدّ له في مطّرد العادة من منفذ يخرج منه الفضلات التي يدفعها الطبيعة، فإذا انسدّ ذلك قام المنفتح مقامه، وليس فيه خلاف.

(وكذا) ينتقض بالخارج منه (إن لم يكن معتاداً) كالدود و الدم و الحصاة و النواة و

(١) فإن الحيض أيضاً يوجب الحدث الأكبر فيلزم أن لا يوجب الحدث الأصغر.

(٢) هو القاضي أبو القاسم الصيمري. س. ت. عند بيان حكم الطهارة بهاء زمزم.

(٣) يقصد محاذاة الختانين المعبر عنها بالالتقاء.

الريح (في أصح الوجهين)؛ لأنّه منفذ يتنقّض الطهارة بالمعتاد إذا خرج منه فكذلك بغيره كالفرج الأصلي، ولئلا يلزم اختلاف الأثرين في أصل واحد.

والثاني: لا يتنقّض به الوضوء؛ لأنّا إنّما جعلناها كالأصلية فيما لا بدّ للإنسان من دفعه وهو المعتاد؛ لاستدعاء الضرورة، ولا ضرورة في خروج غير المعتاد. وأجيب بما ذكرنا: من أنّه يلزم اختلاف الأثرين في أصل واحد، وهو خلاف مقتضى القانون<sup>(١)</sup>.

(وأما الثقبه المنفتحة فوق المعدة والمعتاد منسدّ، أو تحتها) أي: تحت المعدة (و) السبيل (المعتاد منفتح فالخارج منها ليس يحدث في أصحّ القولين) أمّا في الأولى؛ فلأنّ ما يخرج من فوق المعدة أو ممّا يحاذيها ليس ممّا يدفعه الطبيعة الإنسانية بالإحالة؛ لأنّ ما تحيله تدفعه من الأسفل، فهو بالقيء أشبه.

وأما في الثانية؛ فلأنّ غير الأصلية إنّما يُعطى حكم الأصلية لضرورة احتياج الإنسان إلى مسلك، فيقوم المنفتح عند انسداد الأصلية مقامها، ولا انسداد هنا. والثاني: أنّ الخارج منها حدث:

أمّا في الأوّل؛ فلأنّ النجاسة الخارجة ممّا يليقها الطبع، ولا بُدّ في أن يحوّلها إلى الأعلى أو الأسفل. وأجيب: بأنّ ذلك حكم بالشكّ على خلاف الأصل؛ إذ الأصل عدم الإلقاء إلى الأعلى عند انفتاح المعتاد، والأصل لا يزال بالشكّ.

وأما في الثاني؛ فلاّته في حيّز الأصلية يمكن الانصباب إليها مع انفتاح المسلك المعتاد فينقّض بالخارج منها.

وأجيب: بأنّ الأصل والحالة هذه عدم الانصباب، فلا ترتكب غير الأصل بلا ضرورة.

وقوله: (كالفصد والحجامة) تمثيل لعدم الإنتقاض واقع في مظنة الدليل، وفيه إيماء على إستحباب الوضوء في الصورتين.

ويفهم من قوله: "وانفتحت" أنّ حكم الثقبه الخلقيّة ليس كذلك، وهو كذلك؛ إذ لا

(١) القانون: عبارة عن المعنى الكلّي المنطبق على جزئياته عند تعرّفها منه. سلّم المتعلّم المحتاج، مطبوع مع النجم الوهاج (١/١٤١).

تفصيل في الخلقيّة بل ينتقض بما خرج منها، سواء كانت تحت المعدة أو فوقها.  
تذنب: إذا جعلنا الثقبه كالأصلية هل يجوز الاقتصار فيه على الحجر أم لا؟ فيه ثلاثة أوجه أو أقوال:

أظهرها: عدم الجواز؛ لأنّه نادر والاقتصار على الحجر خلاف القياس فلا يناط به.  
وثانيها: يجوز؛ لأنّه منفذ ألحق بالسبيلين في الانتقاض فكذلك فيه.  
وأجيب: بأن هناك ضرورة مستدعية إلى اللاحاق، وهنا ليس كذلك فلا قياس للفارق.  
وثالثها: يفرق بين ندرة الخارج وغيره فلا يجوز في الندرة ويجوز في غيرها.  
وأجيب: بأنّه يلزم تفريق الحكم في أصل واحد، وهو غير جائز كما هو [مقرّر] في الأصول<sup>(١)</sup>.  
وهل يلزم الغسل في الإيلاج فيها؟ وجهان: أصحّها: لا، وكذا لا ينتقض الوضوء بمسّها؛ لعدم دخولها تحت [النصوص]، ولا يحرم النظر إليها إذا كانت فوق السرة أو [في] محاذاتها، ولا المهر بالإيلاج فيها، وقيل: يجب.

(السبب الثاني زوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم) فيه بحثان: لفظي ومعنوي: أما اللفظي: "فهو أنّ العقل: جوهر<sup>(٢)</sup> لطيف<sup>(٣)</sup> مودع في النفس<sup>(٤)</sup> به يدرك الحسن والقبح.

وقيل: غريزة<sup>(٥)</sup> يتبعها العلم

(١) بحث في كتب الأصول وكتب القواعد الفقهية فلم أجد مصدراً يبين هذه القاعدة.  
(٢) الجوهر: أحد قسمي الممكن، وهو الموجود لا في موضوع، أي: الذي لا يتبع تحيزه تميز شيء آخر. ينظر: البدر العلاء في كشف غوامض المقولات، للملا علي القرطبي (ت ١٢٩٥هـ) شرح المقولات للشيخ عمر ابن القرداغي (ت. ١٣٥٥هـ). طبع المطبعة العربية-بغداد (ص ٦).  
(٣) اللطيف يطلق على خمسة معان: الأول: سهل التشكل، الثاني: رقيق القوام، الثالث: قابل الانقسام إلى أجزاء صغيرة جداً، الرابع: سريع التأثير عن الملاقي، الخامس: الشفاف. ا.هـ. دستور العلماء (٣/ ١٢٢).  
(٤) اختلف العلماء والمفكرون في تعريف النفس والروح والنسبة بينهما، والحق أنّ النفس الحيوانية التي هي حقيقة الروح شيء استأثر الله بعلمه ولم يطلع عليها أحداً من خلقه. ينظر: التعاريف (١/ ٣٧٧-٣٧٨)، وكتاب الكليات (١/ ٨٩٧).

(٥) والغريزة: الجبلة والطبيعة التي يخلق الله عليها العبد دون أن يكتسبها. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي - المكتبة العتيقة ودار التراث (٢/ ١٣٢).

بالضروريات<sup>(١)</sup> عند سلامة الآلات<sup>(٢)</sup>.

وقيل: جوهر يدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعي رحمه الله: العقل آلة التمييز<sup>(٤)</sup>.

والجنون: مرض يصيب القلب يذهب الشعور مع بقاء القوة في الإنسان.

وهذا معنى قول الغزالي حيث قال: الجنون زوال ينسلب به خاصية<sup>(٥)</sup> الإنسان.

والإغماء: آفة تعرض في النفس الحيوانية<sup>(٦)</sup> تذهب الشعور مع فتور الأعضاء بحيث

لا يبقى لدفعها اختيار.

والسكر: خبل يحصل في النفس الناطقة - أي: المدركة للأشياء القابلة للاستعداد -

بسبب خارجي بحيث يباشر صاحبه ما لا يليق به من غير شعور تام.

والنوم: آفة تصيب الحس المشترك<sup>(٧)</sup> بسبب بخار<sup>(٨)</sup> يصعد من الطبيعة يسترخي بها

أعضاؤه مع بقاء دفعها إختياراً.

وأما البحث المعنوي فهو: أن المصنف رحمه الله جعل زوال العقل معنى شاملاً للجنون

(١) الضروريات: المعلومات التي لا يحتاج العقل في تسليمها إلى دليل.

(٢) فتح الجواد (١/ ٧٨)، وشرح العقائد النسفية للفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ط. سنة (١٣٠٤هـ) (ص ٣١) وهذا تعريف للعلم على أنه عرض.

(٣) تاج العروس (٣٠/ ٢٠)، والكلبيات (١/ ٦٧)، وشرح العقائد النسفية للفتازاني (٣١-٣٢)، وهذا تعريف له على أنه جوهر.

(٤) حيث قال: فَذَقْتُمْ جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِذَا غَابُوا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى صَوَابِ الْاجْتِهَادِ، مِمَّا قَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، بِالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَ فِيهِمْ، الْمُمِيزَةَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَأَضْدَادِهَا). الرسالة للشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ/ ١٩٤٠م، - مكتبة الحلبي، مصر (١/ ٢٣).

(٥) خاصية الإنسان: الإدراك السليم والتصرف المستقيم، ولم أجد/ مصدر هذا النص في كتب الغزالي، لكنه قال في إحياء علوم الدين (٣/ ٩): "ومن هذه الجملة يتبين أن خاصية الإنسان العلم والحكمة"

(٦) النفس الحيوانية: هي الجوهر الحامل لقوة الحياة والحس والحركة الإرادية. التعريفات (١/ ٣١٢)، وتقابلها النفس الناطقة وسيعرفها الشارح.

(٧) الحس المشترك: القوة التي ترسم فيها صور الجزئيات المحسوسة، فالحواس الخمس كالجواسيس لها. التعاريف (١/ ١١٧)، رقم (٥٧٨).

(٨) لعل هذا البخار الذي قرره الحكماء والأطباء القدامى يسمى اليوم: الهورمون.



والإغماء والنوم والسكر، ورتّب الأصحاب اختلال العقل على المراتب التي أشرنا إليها<sup>(١)</sup>، فإطلاقه قريب من الحقيقة، وتقييدهم أوفق لقضيّة العرف<sup>(٢)</sup>. وبالجملّة<sup>(٣)</sup> ما ذكر من أسباب الاختلال ناقض للوضوء؛ لحصول الذهول ويشترط في انتقاض الوضوء بالسكر أن لا يبقى معه شعور، أما النشوة وهو ابتداء السكر، والثمل وهو انتهاءه، فلا يتقضان.

وفي وجه: إن السكر لا يتقضى الوضوء مطلقاً، ذكره صاحب البيان<sup>(٤)</sup>. وهو ضعيف مخالف للإجماع<sup>(٥)</sup>.

والنوم الناقض هو الذي يستحكم بحيث يمنع الإنسان من معرفة ما يجري بين يديه، لا الغفوة<sup>(٦)</sup>، والنعاس<sup>(٧)</sup>، وحديث النفس<sup>(٨)</sup> والسّنة<sup>(٩)</sup>، وقيل: النوم حدث لعينه

(١) أي: جعل الأصحاب المراتب من أقسام اختلال العقل مطلقاً لا زواله، فالنوم مثلاً لم يعدّوه من زوال العقل، يدل عليه ما في الحاوي الكبير (١/ ١٨٢): "والغلبة على العقل هو القسم الثالث من أقسام ما يوجب الوضوء وإنما وجب منه الوضوء لأن زوال العقل أغلظ حالاً من النوم... فمن الأصحاب البغوي، فعبر في التهذيب (١/ ٣٠٠) عن الثاني من نواقض الوضوء بالغلبة على العقل، ومنهم الروائي، قال في بحر المذهب (١/ ١٦٥): "والثاني: الغلبة على العقل" بل الشافعي نفسه رحمه الله جعل المراتب من أقسام اختلال العقل لا زواله. فقال: "والنوم غلبة على العقل فمن غلب على عقله بجنون أو مرض مضطجعاً كان أو غير مضطجع وجب عليه الوضوء". إ.هـ. الأم، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ) - دار المعرفة - بيروت (١/ ١٢)

(٢) يقصد بإطلاق المصنف جعل المراتب من أقسام زوال العقل، وهي من الأعلى إلى الأسفل: الجنون، الإغماء، السكر، النوم، وقد ذكرها المصنف الشارح وعرفها، والحقيقة بمعنى الواقع ونفس الأمر، يعني أن كل المراتب من أقسام زوال العقل. ويقصد بتقييد الأصحاب جعل المراتب المذكورة من أقسام اختلال العقل بالكلية أو بالاختلال الجزئي. ووجه الأوقية أن العرف لا يعدّ النائم مثلاً زائلاً العقل بل مختلّ جزئياً.

(٣) مصطلح للشافعية يستعمل في التفصيل. ينظر: الفتح المبين (ص ١٦٦).

(٤) البيان للعمري (١/ ١٧٩).

(٥) يقصد إجماع الشافعية، في المجموع (٢/ ٢٨).

(٦) الغفوة: النوم الخفيف، النهاية (٧٠٦)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٠).

(٧) ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي العين ولا تصل إلى القلب. التعاريف (١/ ٧٠٣).

(٨) حديث النفس: ما يرد على الفكر عفواً من غير عمد، ويستقر في النفس دون أن يترجح للإنسان فيه جانب الفعل ولا جانب الترك. معجم لغة الفقهاء (ص ١٧٧).

(٩) السنة: مجال النعاس في العينين قبل أن يستغرق الحواس ويخامر العقل. والنوم ما وصل من النعاس إلى القلب فغشيه. التعاريف (١/ ٤٠٦).

لا يحتاج إلى التفصيل كسائر الأحداث، وأُستدِلَّ بقوله ﷺ: «مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(١)</sup>. والجمهور على أن حصول الحدث بالنوم لمعنى فيه، لا لعينه<sup>(٢)</sup>، وحلوا الحديث على النوم المزيل للشعور.

والدليل على أن النوم المزيل للشعور ناقض قوله ﷺ: «وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَإِذَا نَامَتْ عَيْنَاهُ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»<sup>(٣)</sup>، وفيه إشارة إلى أن النوم لا يؤثر إذا أُمن من الاستطلاق، ولهذا قال المصنف مستثناً: (إلا إذا نام قاعداً ممكناً مقعده على الأرض) أو مستقرّاً آخر؛ إذ يؤمن من استطلاق الوكاء إذا نام على هذه الحالة. وروي أنه ﷺ قال: «لا وضوء على مَنْ نَامَ قَاعِداً، إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً؛ فَإِنْ مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً اسْتَرَحَتْ مَفَاصِلُهُ»<sup>(٤)</sup>، وروي: «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ فَلْيَنَامُونَ قُعُوداً ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ»<sup>(٥)</sup>.

والمراد بالتمكين أن يكون منفذاً الخروج مستقرّاً بحيث يؤمنُ خروجُ الشيء عند الذهول. وإطلاق الكتاب يقتضي عدم الفرق بين الأشخاص، وليس كذلك؛ إذ لو كان الشخص مفترط الهزال وممكن عظمي إتيته من الأرض وبقي تجاف لا يؤمن معه من الخروج انتقض وضوؤه. ذكره [القاضي] أبو العباس الروياني<sup>(٦)</sup>.

ولا فرق بعد ما نام ممكناً بين أن يكون مستنداً إلى شيء أو لا يكون، [وأن يكون]

(١) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٠٣) ولفظه: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «وَكَاءُ السَّهِّ الْعَيْنَانِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» وحسنه ابن الصلاح والنووي وضعفه ابن عبد البر. ينظر: خلاصة البدر المنير (١٥٢/١)، رقم (١٥٤).

(٢) الحاوي الكبير (١/١٨١)، والمجموع (٢/٢٣).

(٣) مسند أحمد، رقم (١٦٩٢٥)، عن معاوية رضي الله عنه بلفظ: «إِنْ الْعَيْنَيْنِ وَكَاءُ السَّهِّ فَإِذَا نَامَتْ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ»، وسنن أبي داود، رقم (٢٠٣) عن علي بن أبي طالب، والمعجم الكبير للطبراني (١٩/٣٧٢)، رقم (٨٧٥)، ومسند أبي يعلى (١٣/٣٦٢)، رقم (٧٣٧٢)، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم ضعيف لا اختلاطه. ينظر: مجمع الزوائد لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت. ٨٠٧هـ)، دار الريان-القاهرة-بيروت، (١٤٠٧هـ) (١/٢٤٧)،

(٤) رواه أبو داود: في سننه، رقم (٢٠٢)، ثم قال أبو داود: قوله: «فَإِنَّهُ إِذَا نَامَ اسْتَرَحَتْ مَفَاصِلُهُ» هذا حديث منكر. ورواه الدارقطني في سننه (١/١٥٩)، رقم (١٠) ثم قال: تفرد به أبو خالد عن قتادة، ولا يصح.

(٥) رواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (٣٧٦).

(٦) جد صاحب البحر، ومصنف الجرجانيات، الشهير بابن القاص، أحمد بن محمد الروياني الطبري.

الإسناد بحيث لو سُئل لسقط أو لا. وعن الشيخ أبي محمد<sup>(١)</sup>: «أنّه إن كان [بحيث لو سئل لسقط انتقض وضوؤه.

(السبب الثالث حصول اللبس بين بشرّي الذكر والأنثى اللذين لا محرمية بينهما وهما في محل الشهوة)، اللبس هو الجسّ باليد، ثمّ أستعير في كلّ التقاء حاصل بين بشرتين بلا حائل، وهو ناقض للوضوء عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نَسْئِمْ الْنِسَاءَ فَلَمْ يَحْذُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾<sup>(٢)</sup>، عطف اللبس على المجيء من الغائط ورّبّ عليها الأمر بالتيمم عند فقدان الماء، فدلّ على كونه حدثاً كالمجيء من الغائط، سواء كان بشهوة أو غيرها، عمداً أو سهواً.

واحترز بقوله: «بين بشرّي الذكر والأنثى» عن الخنثى مع أحدهما أو مع الخنثى؛ فإن اللبس بينهما غير ناقض لاحتمال التوافق.

وبقوله: «لا محرمية بينهما» عن المحرمين، وسيأتي الخلاف فيها، وبقوله: «هما في محل الشهوة» عن الصغيرين أو صغير وكبير، ويأتي على الإثر<sup>(٣)</sup>.

(وكما يحدث اللامس يحدث الملموس، في أصحّ القولين)؛ لاستوائهما في اللذة، كما أن الفاعل والمفعول يستويان في حكم الجماع.

والثاني: لا ينتقض الملموس لما روي: أنّ عائشة رضي الله عنها قالت: «أصابت يدي أخصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة، فلما فرغ من صلاته قال: أتاك شيطانك»<sup>(٤)</sup>، ولو انتقض وضوء الملموس لما أتمّ صلاته.

(١) الشيخ ركن الدين يوسف بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، والد إمام الحرمين.

(٢) في آيتين كريمتين: (النساء: ٤٣)، و (المائدة: ٦)، وقد تقدم تمامهما.

(٣) جثث في أثره بفتحيتين وإثره بكسر الهمزة والسكون أي تبعته عن قرب: المصباح المنير (٤/١).

(٤) لم أجد هذا اللفظ إلا في كتاب المراسيل من تاليف ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق شكر الله نعمة الله، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة-بيروت (١٣٩٧هـ) (١/١٥٤)، رقم (٥٦٣)، وليس فيه الجزء الأخير من لفظ الكتاب، أي: «أتاك شيطانك» فيقول: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بكار بن بلال عن سعيد بن بشر عن يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة رضي الله عنها «أنّها افتقدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا هو في المسجد، فوضعت يدها على أخصّ قدميه وهو يقول: أعود برضاك من سخطك، وذكر الحديث» قال أبي: عيسى هذا شيخ له، لا أدري أدرك عائشة رضي الله عنها؟، وروى مسلم في صحيحه نحوه في المعنى، رقم (٤٨٦)، ورواه ابن حبان في صحيحه، باب صفة الصلاة (٥/٢٥٨)، رقم (١٩٣٢)، ورواه النسائي في سننه، رقم (١٦٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١/١٢٧) باب (١٥٠)، رقم (١٥٠)، وابن ماجه في سننه، رقم (٣٨٤١).

وأجيب: بأن الحديث محمول على أن بينهما حائلاً.

ثم اختلفوا في الملموس منها ؟:

منهم من قال: الملموس هي المرأة وإن وجد فعل اللمس منها، والرجل لامس<sup>(١)</sup>.

ومنهم من قال: إن اللامس من وجد منه فعل اللمس رجلاً كان أو امرأة، والملموس الآخر.

قال المصنف في الشرح الكبير والصغير: إن الثاني هو المشهور الأصح<sup>(٢)</sup>.

(والأصح) من الوجهين (أنه لا أثر) في نقض الوضوء (للمس الشعر والظفر و

السن)؛ لأن الالتذاذ بهذه الأشياء إنما هو بالنظر دون اللمس، أو [معظمه] بالنظر.

والثاني: له أثر كسائر أجزاء البدن، بالقياس على استوائها مع البدن في الحل والحرم

و وقوع الطلاق بالإضافة إليها.

وأجيب: بأن علة الاستواء هناك شمول الجزئية على الطرفين وقد حصل، وهنا مظنة

الشهوة والتلذذ، وقد انتفى في أحد الطرفين، فلا قياس للفارق.

(ولا) أثر (للمس المحرم) على أصح القولين<sup>(٣)</sup>، سواء كانت [المحرمة] من النسب

أو الرضاع أو المصاهرة؛ لأن المحرم ليست [في] مظنة الشهوة بالنسبة إليه، فهو كما لو

مس الرجل الرجل<sup>(٤)</sup>.

والثاني: له أثر لإطلاق الآية<sup>(٥)</sup>.

وأجيب: بأن الآية معللة بمعنى، وهو مظنة الشهوة، وقد انتفى هنا بالنسبة إلى اللامس.

(و) لا للمس (الصغيرة) في أصح الوجهين، إذا لم تبلغ حد الاشتها، لأنها ليست في مظنة

[الشهوة]، فلمسها كلمس المحرم.

(١) وجه ضعيف حكاه القاضي حسين وغيره. ينظر: المجموع (٢/ ٣٣).

(٢) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٤)، ولم أحصل على الشرح الصغير.

(٣) المجموع (٢/ ٢٩-٣٠). والمحرم من يحرم نكاحه رجلاً كان أو امرأة، ويقال هو ذور رحم محرم، ومحرم-

بفتح الميم وراء محففة، وبضم الميم وتشديد الراء وهي من ذوات المحارم، هذا هو المحرم لغة، ثم زيد في ذلك

شرعاً كونه مسلماً بالغاً عاقلاً محرماً على التأييد. المطلع على أبواب المنع (١/ ١٦٣).

(٤) ينظر: المذهب في فقه الإمام الشافعي، تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)-

دار الفكر - بيروت (١/ ٢٤)، وأما المحرمة على التأييد يلعان أو وطء شبهة أو بالجمع: كأخت الزوجة وبنتها قبل

الدخول، والمحرمة لمعنى فيها كالمتردة والمجوسية والمعتدة فينقض لمسها بلا خلاف. المجموع (٢/ ٣١).

(٥) أي: الآية الكريمة: ﴿أَوْ لَا مَسْتُمْ النَّسَاءُ﴾ (النساء: ٤٣) و (المائدة: ٦).

والثاني: له أثر لإطلاق الآية، وقد أجيب في المحرم. واعلم: أن الخلاف في المحرم من القولين، كما أشرنا إليه، وفي الصغيرة من الوجهين، ولم يذكره المصنف إيجازاً، ولا بد من معرفته؛ لبيان قوة الأقوال وضعف الوجوه.

والقول بعدم النقض بالمحرم [هو] من أقوال القديم المفتى بها<sup>(١)</sup>

فرع: إذا أبن عضو من كبيرة ففي نقض الوضوء به وجهان:

أحدهما: كالمتمصل بالقياس على الذكر المقطوع.

وأجيب: بأنه لا يقال [لمن لمس] العضو المبان: إنه لمس المرأة، فلا [يتناوله] النص، بخلاف مس الذكر المبان، فإنه يسمى ذكراً بعدد، فلا يخرج عن مورد النص.

والأصح أنه لا ينتقض به؛ لأنّ اللمس حدث لظاهر الآية<sup>(٢)</sup>، وفهم من جهة المعنى اعتبار الوقوع في مظنة الشهوة وإن لم يعتبر نفس الشهوة، ولمس المبان ليس في محلّها. وفي لمس الميتة الكبيرة أيضاً وجهان كالوجهين في العضو المبان، إلا أنّ الأصحّ فيها الانتقاض، كوجوب الغسل بالإيلاج في فرجها.

(والسبب الرابع مسّ الذكر من نفسه أو غيره بالراحة) أي: يبطن الكف (أو بطون الأصابع) لما روت بسرة بنت صفوان<sup>(٣)</sup> أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ إِلَى ذَكَرِهِ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَائِلٌ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: على الجديد أيضاً، وهذا على ما قاله الماوردي في الحاوي الكبير (١/ ١٨٨). وينظر: المجموع للنووي (٢/ ٣١).

(٢) الآية الكريمة: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْجَعًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَبَسَ مِنُ الْنِسَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (النساء: ٤٣).

(٣) بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بنت أخي ورقة بن نوفل، من السابقات في الإسلام ومن المبايعات، ولها هجرة. روت عن النبي ﷺ، روي لها (١١) حديثاً. ينظر: الإصابية (٧/ ٥٣٦)، رقم (١٠٩٣)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٦٠٠)، رقم (١١٦١).

(٤) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٣٠٣)، فصل في مسّ الفرج، رقم (٤٢)، ورواه الترمذي في سننه: رقم (٨٢) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني وكلهم عن بسرة بنت صفوان.

(٥) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٦٩)، رقم (٤٣٩) عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ، قال الإمام النووي في المجموع (٣٩-٤٠): وفي إسناده ضعف لكن يقوى بكثرة طرقه، انتهى، ورقم (٤٤) عن جابر بن عبد الله ؓ عن النبي ﷺ، ورواه الحاكم محمد بن عبد الله (أبو عبد الله) النيسابوري (٣٢١-٤٠٥ هـ) في المستدرک، تحقيق مصطفى

وفُسِّرَ الإفضاءُ ببطن الكف والأصابع.

وإن مَسَّ ببطن أصبع زائدة نظر: إن كانت على استواء الأصابع فهي كالأصلية، وإن لم تكن في استواء الأصابع فلا.

ولو كانت له كَفَان، فإن تساوتا في العمل فبأيتهما مَسَّ انتقض الوضوء.

وإن كانت إحداها عاملة دون الأخرى فالحكم للعاملة: كذا ذكره الروياني، وتبعه المصنف في الشرحين<sup>(١)</sup> والنووي في الروضة.

وأطلق بعضهم الخلاف في اليد الزائدة مطلقاً.

(وكذا فرج المرأة) أي: حكم فرج المرأة كحكم ذكر الرجل في المَسِّ بالنسبة إليها؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لِلرِّجَالِ، أَرَأَيْتَ النِّسَاءَ؟»، قال: «إِذَا مَسَّ إِحْدَاكُنَّ فَرْجَهَا فَلْتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>.

والمراد بالفرج ملتقى الشفرتين على المنفذ<sup>(٣)</sup>، لا المستطیع<sup>(٤)</sup> المستدير.

(وكذا حلقة الدبر على الجديد) المنصوص عليه في المختصر من رواية المزني<sup>(٥)</sup>.

- والمراد بها ملتقى المنفذ، - وذلك؛ لأنها متناولة بالنص في قوله ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ»<sup>(٦)</sup>، إذ اسم الفرج شامل لكلا السواتين،

عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٤١١هـ)، عن بسرة بهذا اللفظ (٢٢٩/١) رقم (٤٧٢) وقال بعد سياق سنده: صحيح ثابت ورواه البيهقي في السنن الكبرى والدارقطني في سننه.

(١) بحر المذهب (٩٢/١)، و (١٧٨/١) والعزیز (٤٠/٢)، وروضة الطالبين (٢٢٣/١).

(٢) رواه الدارقطني في سننه (١٤٧/١)، رقم (٩) وفي إسناده عبد الرحمن العمري قال الدارقطني: ضعيف، قال النووي: وأما حديث عائشة فضعيف، وفي حديث بسرة كفاية عنه، فإنه روي «مس ذكره»، وروي «من مس فرجه». المجموع (٣٩/٢).

(٣) المجموع (٤٢/٢)، و (٤٤/٢) وأسنى المطالب (٥٧/١).

(٤) لم أجد في المعاجم "المستطیع" بلفظه، ولكن مادة (ط.و.ح.) و (ط.ي.ح.) فيها معنى الذهاب والاختفاء، ففي تاج العروس (٥٩٠/٦): "طاح يطوح ويطيح طوحاً: هلك أو أشرف على الهلاك، وكل شيء ذهب وفني فقد طاح، يطيح، طوحاً وطيحاً: لغتان وقيل: طاح: سقط وكذلك إذا تاه في الأرض إنتهى.

(٥) مختصر المزني (١/٣-٤).

(٦) سبق تحريجه فهو جزء من الحديث السابق المروي عن عائشة رضي الله عنها الذي قال النووي: في حديث بسرة كفاية عنه.

وبالقياس على القبل بجامع كونها منفذي الحدث.

وعلى القديم لا ينتقض الوضوء بمسه؛ لأنّ الأخبار وردت في القبل، وهو الذي يفضي مسّه إذا كان على سبيل الشهوة إلى خروج المذي وغيره فأقيم مسّه مقام خروج الخارج، بخلاف الدبر.

وأجيب: بأن النقض هنا مبنيّ على هتك الحرمة، لا على ما استدلّ به، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى، والهتك في الدبر أقوى ممّا في القبل.

(دون فرج البهيمة)، هذا استثناء عن حكم الجديد، أي: مسّ فرج المرأة بالنسبة إليها ناقض على الجديد، لا مسّ فرج البهيمة بالنسبة إليهما؛ كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه، ولأنّ مسّ إناث البهائم ليس بحدث بالنسبة إلى الرجل، فكذلك مسّ فرجها بالنسبة إليهما.

وعلى القديم مسّ فرجها كمسّ فرج آدمي؛ لظاهر قوله ﷺ: «من مسّ الفرج الوضوء»<sup>(١)</sup>. ولأن فرج البهيمة كفرج آدمي في حكم الإيلاج فكذلك في حكم المسّ. والخلاف في القبل لا في الدبر؛ لأن القديم لا يلحق دبر آدمي بالقبل، فدبر البهيمة بالطريق الأولى.

(ولا أثر) في نقض الوضوء (للمسّ بما بين الأصابع)؛ لخروجها عن الكفّ، وعليه نصّ الشافعيّ رحمه الله<sup>(٢)</sup>، وأطبق الأئمة على ترجيعه<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٤٧٧): «فَلَعَلَّ مِنْ رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى»، لكن روى الطبراني في المعجم الكبير (١٩٣/ ٢٤)، رقم (٤٨٥) عن بسرة ؓ بلفظ: «عن بسرة أخبرتهم أنّها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مسّ الفرج»، وقال في خلاصة البدر المنير: (١/ ٥٥): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي أَكْبَرِ مُعَاجِمِهِ مِنْ رَوَايَةِ بَسْرَةَ بِلَفْظِ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ وَسَنَدُهُ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ. يُنْظَرُ لِلْمَسْأَلَةِ: الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ (٢/ ٤٧)، وتلخيص الحبير (١/ ١٢٧)، رقم (١٦٨)، وشرح محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ) على موطأ الإمام مالك، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ١٣٢).

(٢) الأم، طبع دار إحياء التراث العربي - بيروت - سنة (١٤٢٠ هـ)، (١/ ٧٥).

(٣) منهم أبو علي بن أبي هريرة، والغزالي، والقفال المستظهر الحاوي الكبير (١/ ١٩٧)، والوسيط (١/ ٣٢١)، وحلية العلماء (١/ ١٥٠).

وفي وجه: ينتقض به؛ لاستوائه مع الكفّ في اللمس بالشهوة.

(وبرؤوسها) أي: لا أثر في نقض الوضع للّمس برؤوس الأصابع؛ لأنّها خارجة عن السمّت، ولا يعتمد على المسّ بها وحدها لإرادة معرفة ما يعرف باللمس من اللين والخشونة وغيرهما.

وفي وجه ينتقض بها؛ لأنّها من جنس بشرة الكفّ، ويعتاد المسّ بها بالشهوة وغيرها. والمراد برؤوس الأصابع موضع الاستواء بعد المنحرف الذي يلي الكفّ، فأنّه من الكفّ بلا خلاف.

وعلى الأوّل باطن الكفّ هو المنطبق إذا وضعت إحدى الراحتين على الأخرى مع تحاميل يسير. والتقييد بقولنا: "مع تحاميل يسير" ليدخل فيه المنحرف الذي ذكرنا، وطرف اليد أي: حرفها.

وعند الوجه الثاني: باطن الكفّ من الأظفار إلى الزند<sup>(١)</sup>.

(وأظهر الوجهين أنّ فرج الميت) ذكراً كان أو أنثى (وفرّج الصغير كفرج الحيّ) أي: حكم فرج الميت كحكم فرج الحيّ في نقض الوضع، (والكبير) أي: حكم فرج الصغير كحكم فرج الكبير في النقض.

أما فرج الميت؛ فلبقاء الحرمة وشمول الاسم عليه، وأما فرج الصغير؛ فشمول الاسم. والثاني: لا ينتقض بها: أما فرج الميت فلزوال الحياة ورفع التكليف وخروجه عن مظنة الشهوة.

وأجيب: بأن زوال الحياة لا يستلزم هتك الحرمة، ورفع التكليف إنما هو عن الممسوس، ومظنة [الشهوة] غير معتبرة في المس.

(١) الزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، مذكر، والجمع زنود. المصباح المنير (١/٢٥٦).



وأما فرج الصغير؛ فلما روي: «أنه ﷺ مسح زُوبَةَ الحَسَنِ أو الحُسَيْنِ (عليه السلام)»<sup>(١)</sup>، لم يُروَ أنه توضأ.

وأجيب: بأن عدم رواية التوضؤ لا يستلزم عدم النقض؛ لجواز اطلاع الراوي على المسح وعدم اطلاعه على التوضؤ.

فإن قلت: إن الأئمة قدرّجّحوا من الخلاف في مسائل المسح الوجه الناظر في وقوعه في محل الشهوة ومظنتها، حتى قالوا: لا ينتقض الطهارة بلمس المحرم والصغيرة، وهنا عكسوا وقالوا: ينتقض الوضوء بفرج الميت والصغيرة، فما الفرق؟

قلت: إن اللمس والمسّ متقاربان في أمر الشهوة وحصول الخلاف إذا وقع في غير مظنة الشهوة، إلا أن الشافعي رحمة الله عليه نظر في المسّ إلى شيء آخر إذا كان الممسوس فرج الغير، وهو أنه بالمسّ هاتك حرمة الممسوس فرجّه فحكم بانتقاض وضوئه؛ منعاً له من ذلك، ولهذا لا نحكم بنقض وضوء الممسوس فرجّه؛ لأنه لا هتك منه، بخلاف الملموس؛ حيث انتقض وضوؤه لشمول معنى الشهوة، وكأنّ الهتك أرجح المعنيين عند الشافعي، فالنظر إليه أولى، ألا يرى أنه علّل عدم النقض بفرج البهيمة وقال: لأنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها؟

(وأن الذكر الأشلّ) أي: المتقبض الذي لا ينسبط أو المنبسط الذي لا يتقبض (واليد الشلاء) خلقياً كان أو عارضياً (كالصحيحين) في انتقاض الوضوء على الأظهر؛ لوقوع الاسم عليهما، فيتناولهما النصّ.

(١) لم يحمى بلفظ "زوبية" وإنما جاء "زبيبة" تصغير زب على غير القياس لأنه مذكر، لأنه من أعضاء البدن الذي هو فرد فلا يعتبر مؤنثاً، ومعناه الذكر، وذكر الصبي بلغة اليمن، كما في المصباح المنير (١/ ٢٥٠)، والحديث رواه البيهقي في سننه (١/ ١٣٧)، رقم (٦٣٧)، بلفظ: «كنا عند رسول الله ﷺ فجاء الحسن فأقبل يتمرغ عليه فرفع عن قميصه وقبل زبيته»، ثم قال: وإسناده غير قوي، وليس فيه أنه ﷺ لم يتوضأ، إنتهى، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٥١)، رقم (٢٦٥٨) وكذلك في (١٢/ ١٠٨)، رقم (١٢٦١) بلفظ: «أريت النبي ﷺ فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبيته»، من رواية قابوس بن أبي ظبيان وقابوس بن أبي ظبيان ضعفه النسائي، وأنكر ابن الصلاح على الغزالي هذا السياق، والغزالي تبع الإمام في النهاية، وقال ابن الصلاح: وليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين، إنما هو عن الحسن بفتح الحاء مكبراً، ولكن سراج الدين بن الملقن قال: وقد ظفرت بحمد الله برواية الحسين مصغراً في المعجم الكبير للطبراني - وهو في المعجم الكبير (٣/ ٥١)، رقم (٢٩٥٨). ثم قال: "وإذا تقرر أنه ليس في الحديث أنه ﷺ صلى عقب ذلك فلا يستدل به على عدم النقض". ينظر: البدر المنير (٢/ ٤٧٩)، رقم (١٧)، وتلخيص الحبير (١/ ١٢٧) رقم (١٦٩)، وخلاصة البدر (١/ ٥٥-٥٦)، رقم (١٦٤).

والثاني: لا ينتقض إذا كان الشلل من الطرفين، وكذا إن كان من أحدهما؛ لأن الذكر الأشلّ خارج عن مظنة الشهوة، واليد الشلّاء خارجة عن العمل، فكالزائدة الغير العاملة. وأجيب في الذكر، بأن الجانب الأقوى في المسّ هتك الحرمة، وهو باق بل هنا أشدّ، وفي اليد بمنع القياس؛ لأنّ هناك إنما يعتبر العمل؛ لتحقق زيادة الزائدة لا لكون العمل شرطاً في الانتقاض.

(وأن محلّ الحبّ) أي: محلّ الذكر المجبوب الذي لا يبقى شيء من أصله (كالشاخص) أي: [القائم] الغير المقطوع، في حكم الانتقاض به؛ لأنّ مسّه مظنة خروج الخارج منه، فأشبهه الشاخص.

وفي وجه: أنّه لا ينتقض به؛ لأنّ مسّ محلّ الذكر لا يسمّى مسّ الذكر.

وحكم الذكر [المبان] كالتصلّ على الأصحّ؛ لشمول الاسم عليه.

والثاني: لا؛ لخروجه عن مظنة الشهوة. <sup>(١)</sup>

اعلم أن كلّ ما ذكرنا في متيقّن الذكورة والأنوثة.

وأما الخنثى: فإنّ مسّ من نفسه أحد فرجه لم ينتقض؛ لاحتمال الزيادة.

وإنّ مسّها جميعاً انتقض؛ لأنّه إن كان رجلاً فقد مسّ ذكره، وإن كان امرأة فقد مسّت فرجها.

وإنّ مسّ رجل ذكره انتقض وضوؤه؛ إذ لا يخلو عن مسّ أو لمس؛ لأنّه إن كان رجلاً فقد

مسّ ذكره، وإن كان امرأة فقد لمسها. وإنّ مسّت امرأة فرجه انتقض وضوؤها لذلك المعنى. <sup>(٢)</sup>

هذا إذا لم يكن بين الخنثى والماسّ محرمية، وإن كان فلا انتقاض. <sup>(٣)</sup>

وإنّ مسّ الرجل فرجه لا ينتقض وضوؤه؛ لاحتمال كونه رجلاً والممسوس ثقبه زائدة.

وإنّ مسّت المرأة ذكره فكذلك؛ لاحتمال كونه امرأة والممسوس سلعة <sup>(٤)</sup> زائدة.

والضابط: أنّ الواضح إذا مسّ منه ما له انتقض، وإنّ مسّ ما ليس له فلا.

(١) وخالف ذكر الميت؛ لاختلافهما في الحرمة. الحاوي الكبير (١/ ١٩٥).

(٢) أي: أنّه لا يخلو من مسّ للفرج إذا كان أنثى، أو لمس للبشرة إذا كان ذكراً.

(٣) لاحتمال أن يكون ذكراً والفرج يعتبر سلعة زائدة.

(٤) السلعة: خراج كهنة الغدة تحرك بالتحريك. قال الأطباء: هي ورم غليظ غير ملتزق باللحم يتحرك عند تحريكه، وله غلاف وتقبل التزيد لأنها خارجة عن اللحم، ولهذا قال الفقهاء: يجوز قطعها عند الأمن. المصباح المنير (١/ ٢٨٥).

ولو أن خنثيين مسَّ أحدهما من صاحبه الفرجَ والآخر الذكرَ انتقض وضوء أحدهما لا بعينه، لكن يصح صلاة كل واحدٍ منهما وحده؛ لأنَّ بقاء طهارته ممكن. لما فرغ المصنّف من بيان أسباب الحدث شرع في بيان حكم الحدث، أي: ما يتعلق منعه بحصوله، فقال:

(ويحرم على المحدث الصلاة) أي: المحدث ممنوع من الصلاة، لا تصح منه<sup>(١)</sup>، ويكفر إن صلى متعمداً، عند جماعة من المحققين، إلا إذا كان ذا منصب وأحدث في خلال الصلاة بين الجماعة وأتمّ صلاته استحياءً، فأنه لا يكفر، قاله [ابن] العماد<sup>(٢)</sup> في فصوله. وقال بعضهم: لا يكفر إلا إذا كان عن استخفاف<sup>(٣)</sup>.

وكون الصلاة بلا وضوء كبيرة متفق عليه<sup>(٤)</sup> ذلك لقوله ﷺ: «لا صلاة إلا بالطهارة»<sup>(٥)</sup>. (ويحرم عليه الطواف)؛ لقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله تعالى أباح الكلام فيها»<sup>(٦)</sup>.

(١) واتفق علماء الأمة أن الصلاة لا تجزي إلا بها وإذا وجد السبيل إليها الأوسط، لابن المنذر (١٠٧/١).  
(٢) أحمد بن عماد الدين، أبو العباس شهاب الدين المعروف بابن الهائم، من كبار العلماء بالرياضيات من مؤلفاته الفصول المهمة في ميراث الأمة، والكفاية في الفرائض، مصري المولد والنشأة، انتقل إلى القدس واشتهر فيها، ومات (٨١٥هـ) ينظر: الأعلام (١/٢٢٦)، والخزائن السنية (ص ١٦٥).  
(٣) هذا الترجيح يخالف ما ذكره النووي في الروضة، حيث قال: "واختلفوا فيمن صلى بغير وضوء متعمداً أو مع ثوب نجس أو إلى غير القبلة. قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر إن لم يستحلّه والله أعلم" ينظر: روضة الطالبين (٧/٢٩٥).

(٤) بين المسلمين، المجموع (٢/٧٨).  
(٥) متفق عليه بالمعنى: رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٣٥)، ولفظه: «عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ، قال رجل من حضرموت: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: فسأه أو ضراط». ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٢٤) بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور»، من رواية ابن عمر رضيهما، ورقم (٢٢٥) بلفظ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» عن أبي هريرة رضيه، وليس في أحدها لفظ الكتاب.

(٦) رواه الحاكم في المستدرک، رقم (١٦٨٦) و(١٦٨٧) عن ابن عباس وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة اهـ. ورواه ابن حبان في صحيحه (٩/١٤٣)، رقم (٣٨٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٨٥)، رقم (٩٠٧٤)، وفي (٥/٨٧)، الأرقام (٩٠٨٥-٩٠٨٨)، وقال في شأنها النووي: وحديث «الطواف بالبيت صلاة.. الحديث» رواه البيهقي وغيره من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ بإسناد ضعيف، والصحيح عندهم أنه موقف على ابن عباس. ينظر: المجموع (٢/٧٧).

واعلم أن ظاهر الحديث يدلّ على أن الطائفتين المحدث والمصليّ المحدث متساويان في الإثم، إلا أن الأصحاب فرّقوا بينهما وقالوا: إنّ إثم المصليّ المحدث أكثر من إثم الطائفتين المحدث، وحملوا الحديث على تسويتها في عدم الصحة، ورجحوا جانب الصلاة بوجه آخر، وهو أن تاركها يستحقّ القتل دون تارك الحجّ، وكذا يحرم عليه سجدة الشكر وسجدة التلاوة.

(و) يحرم عليه (حمل المصحف ومسه) أما الحمل؛ فلشموله على المسّ المنصوص عليه مع زيادة المعنى، وهو الإقلال<sup>(١)</sup>، ولهذا قدّمه على المسّ في بعض النسخ، وإلا فالمسّ أولى بالتقديم. وأما المسّ، فلقلّقه تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩)، وقوله ﷺ لحكيم بن حزام: «لَا تَمَسَّ المصحفَ إِلَّا طاهراً»<sup>(٢)</sup>. وروى أنّه قال: «لَا يَحْمِلُ المصحفَ وَلَا يَمَسُّهُ إِلَّا طاهرٌ»<sup>(٣)</sup>.

قال محمد بن الهيثم<sup>(٤)</sup>: إنّ من فضائل الفرقان على سائر كتب الأنبياء صلوات الله

(١) الإقلال: الحمل والرفع، استقله حمله ورفع كقله وأقله. القاموس المحيط (٤١/٤)

(٢) حكيم بن حزام - بكسر الحاء المهملة بعدها زاي على وزن كتاب - هو ابن خويلد بن أسد القرشي الصحابي رضي الله عنه. كانت خديجة عمته، والزبير ابن عمه، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه ولد في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة عاش ستين سنة في الجاهلية وستين سنة في ظهور الإسلام ظهوراً فاشياً، توفي بالمدينة سنة (٥٤ هـ) رحمه الله تعالى ينظر: الإستهيعاب (١/٣٦٢)، باب حكيم، وسير أعلام النبلاء (٣/٤٤) رقم (١٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/١٦٩) رقم الترجمة (١٢٧)، ومشارك الأنوار (١/٢٢٢)، وتاج العروس (٣١/٤٨٣).

(٣) رواه الحاكم في المستدرک (٣/٤٣٩) كتاب الفضائل، باب (٨٦)، رقم (٦٠٥١)، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. اهـ. ورواه الدار قطني في سننه (١/١٢٢)، رقم (٦) بلفظ: «لا تمس القرآن إلا وأنت على طهر»، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٣/٢٠٥)، رقم (٣١٣٥)، وإسناده ضعيف. ينظر: المجموع (٢/٧٧)، وتلخيص الخبير (١/١٣١)، رقم (١٧٥).

(٤) جملة "لا يحمل المصحف" لا يعرف في كتب الحديث التي حصلت عليها، ولم يرد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات، وأما ذكر المسّ ففيه الأحاديث الماضية من حكيم بن حزام وغيره، قاله شيخ الإسلام العسقلاني في تلخيص الخبير (١/١٣٢)، رقم (١٧٦)، وقال الشيخ ابن الملقن في خلاصة البدر المنير: "لا يحمل المصحف ولا يمسّه إلا طاهر" غريبة، أي: لا أعرف راويه.

(٥) محمد بن الهيثم، ذكره المصنف في هذا الكتاب مرات: مرة ههنا ومرة باسم "المفسر الكامل محمد بن الهيثم" في فصل بيان النجاسات، وذكره مرتين في كتابه الآخر: سراج الطريق، الطبعة الأولى (١٣٧٨ هـ. ش - ١٤٢٠ هـ. ق)، الناشر: مطبعة القائم - سندج، الباب الخمسين (ص ١١٠ وص ١٧٨)، وجاء اسمه في حاشية الشمني على كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للفاضل عياض (ت ٥٤٤ هـ)، (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م) - دار

عليهم أنه لا يجوز للمحدث والجنب مسّه، بخلاف كتب سائر الأنبياء.

(ويستوي فيه) أي: في المصحف، لأجل منع المحدث [من مسّه] (السطور) المكتوبة (والبياض خلالها) أي: خلال السطور، (و) (البياض (على الحواشي) لأن اسم المصحف يقع على كل ذلك وقوعاً واحداً.

ولا فرق فيها بين أن يكون المسّ في حالة الاتصال أو الانفصال؛ لأنها أجزاء المصحف سواء كان عليها شيء من القرآن أو لم يكن.

(وكذا الجلد)؛ لأنه صار كاجزاء من المصحف؛ بدليل دخوله في مطلق البيع، فيحرم مسّه منفصلاً كان أو متصلاً؛ إذ الحرمة باقية بعد الانفصال كشعر العورة وعضو المرأة.

وفي وجه: لا يحرم مسّه في حالة الانفصال إلحاقاً بكيسه وجراب<sup>(١)</sup> فيه المصحف، وأجيب بمنع القياس للفارق.

(و) كذا (الخريطة) أي: كيسه الذي يكون فيه؛ وقاية له وصيانةً لحرمة، (والصندوق) - بفتح الصاد وضمها - المتخذ من الخشب، وقد يتخذ من الجلد ويسمى غلافاً، (وفيها المصحف، في أصح الوجهين)؛ لأنها متخذان للقرآن منسوبتان إليه فاقتضى [التعظيم] أن لا يمسّهما إلا على الطهارة إذا اشتملتا على القرآن.

والثاني: لا يجرم؛ لأن الشواهد واردة في المصحف، وهما غير المصحف<sup>(٢)</sup>.

وعبارة المصنّف كالصريح فيما ذكرنا في الجلد من أن الحرمة لا تزول بالانفصال؛ ألا ترى أنه قال في مجرى الخلاف: وفيها المصحف، ولم يقل: وفيها المصحف، راجعاً إلى الكل؟

الفكر - بيروت - لبنان (١/ ٢٥١). وذكر من متأثر السلطان محمود بن سبكتكين أنه كان يجب مجالسة العلماء والمحدثين، وكان ممن مجالسه منهم محمد بن الهيثم، وقد جرى بينه وبين ابن فورك مناظرات بين يديه في مسألة العرش، ذكرها ابن الهيثم في مصنف له، فمال السلطان إلى قوله ونقم على ابن فورك كلامه وأمر بطرده لموافقته لرأي الجهمية ينظر: البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) - دار الفكر، عام النشر (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) (١٢/ ٣٨).

(١) والجواب وعاء من إهاب الشاء لا يرعى فيه إلا يابس. لسان العرب (١/ ٢٥٩).

(٢) واختاره الروياني في مس الصندوق، وأما حمل الصندوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريره. المجموع (٢/ ٨٠).

فمن تأمل في المتن وكان منصفاً يتحقق له ما فهمنا منه.

وكذا يفهم من قوله في الكبير<sup>(١)</sup> حيث قال: ”وفي الخريطة والصندوق والعلاقة<sup>(٢)</sup> إذا كان فيها المصحف وجهان“ بعد ما أجرى الخلاف في الجلد مطلقاً.

وقال بعض الشارحين: حرمة الجلد إنما هو قبل الانفصال، فإذا انفصل فله حكم الخريطة، ومع ذلك قال: ويستثنى من الجلد المدبوغ للاستنجاء جلد المصحف بعد الانفصال؛ لأن الحرمة باقية بعد فبقي التردد.

(والأصح) من الوجهين (أنه يلحق بالمصحف ما كتب لدراسة القرآن منه كاللوح) الذي يكتب للصبيان؛ لأنه أثبت فيه القرآن للتعلم منه ولدراسته فيه، فهو بالمصحف أشبه. والثاني: لا يلحق؛ لأنه كالمسودة التي تتخذ وسيلة ولا يعنى بها، فلا يقصد بإثباته الدوام. وأجيب: بأن قصد الإثبات للدوام ليس شرطاً في التعظيم، بل الشرط قصد القرآن وقد حصل.

(دون غيره) أي: يلحق بالمصحف ما كتب لدراسة القرآن منه دون ما كتب لغير دراسة القرآن منه (كالدنانير) والدراهم الأحدية<sup>(٣)</sup>، والثياب المطرزة بالقرآن، والحيطان المنقوشة به، (وكتب التفسير والفقه) والأصولين<sup>(٤)</sup>؛ لما روي: « أَنَّهُ ﷺ كَتَبَ كِتَاباً إِلَى هِرَقْلَ<sup>(٥)</sup>، وكان فيه: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، ولم يأمر الحامل بالمحافظة على الطهارة؛ ولأن هذه الأشياء لا يقصد بإثبات القرآن فيها قراءته فلا يجري عليها أحكام القرآن، ولهذا يجوز هدم الجدار المنقوش به، وأكل الطعام المكتوب عليه. والثاني: أنها كالمصحف في حرمة المسّ والحمل؛ تعظيماً للقرآن.

(١) العزيز ط دار الفكر (١٠٢/٢).

(٢) علاقة السوط: ما في مقبضه من السير، وكذلك علاقة القدح والمصحف والقوس لسان العرب (١٠/٢٦١).

(٣) بفتح الهمزة والحاء: دراهم مكتوب فيها قل هو الله أحد إلى آخرها وكانت في أوائل الإسلام، ينظر: تهذيب الاسماء (٣/٣٦٣)، والمجموع (٦/٥٥).

(٤) يقصد أصول الدين أي: العقيدة، وأصول الفقه.

(٥) هرقل على وزن خنْدَف وعلى وزن دمشق: ملك الروم لسان العرب (٢/٨٢).

(٦) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٧)، ورواه مسلم، رقم (٧٤) - (١٧٧٣).

وفهم من إطلاق الكتاب أنه لا فرق في التفسير بين أن يكون القرآن أكثر أو لا، وبين أن يكون مميّزاً بغلظ الخطّ أو بالحرمة أو لا.

وذهب إلى التفصيل بعض الأصحاب وقال: إن كان القرآن أكثر حرم قطعاً، وإلا فالوجهان<sup>(١)</sup>.

ومنهم من قال: إن ميّز القرآن بالخطّ حُرْم قطعاً، وإلا فالوجهان<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: "ومقتضى هذا الكلام - أي نسبة التفصيل إلى البعض - أن الأصحّ أنه لا يحرم إذا كان القرآن أكثر، وهذا منكر، بل الصواب القطع بالتحريم؛ لأنه وإن لم يسمّ مصحفاً ففي معناه. وقال: وقد صرح بهذا صاحب الحاوي وآخرون، ونقله صاحب البحر عن الأصحاب." <sup>(٣)</sup>

(و) الأصحّ (أنه لا يجوز قلب الأوراق بالخشبة)؛ لأنه حمل بعض المصحف مقصوداً؛ فإنّ الورقة بحمله تنقلب من جانب إلى جانب. <sup>(٤)</sup>

والثاني: أنه يجوز؛ لأنه لم يحمل المصحف ولم يمسه وقد حافظ على شرط التعظيم. قال النووي: هذا هو الراجح، وبه قطع العراقيون. <sup>(٥)</sup>

ولا يجوز أن يلف يده بكُمّه أو خرقة ويمسه، قطعاً، عند الجمهور، <sup>(٦)</sup> وقيل: فيه وجهان <sup>(٧)</sup> ويجوز أن يكتب القرآن على شيء من غير مسّه ونقله على الأصح. ويجوز حمل التوراة والإنجيل وما نسخت تلاوته في المصحف، على الصحيح.

(و) الأصحّ (أنه يجوز حمل المصحف في الأمتعة) إذا لم يكن المصحف مقصوداً بالحمل؛

(١) قطع هذا الدارمي وغيره، المجموع للنووي (٢/ ٨٢).

(٢) القاضي حسين وصاحبه المتولي والبعوي قطعوا بهذا، ينظر: المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

(٣) الحاوي الكبير (١/ ١٤٦)، وبحر المذهب (١/ ١٣٦)، وروضة الطالبين (١/ ٢٣٩).

(٤) ورجحه الخراسانيون، لأنه حمل الورقة وهي بعض المصحف. المجموع (٢/ ٨٠).

(٥) المصدر نفسه (٢/ ٨٠).. لأنه غير حامل ولا ماسّ روضة الطالبين (١/ ٢٣٨).

(٦) منهم الماوردي والمحاملي في المجموع وإمام الحرمين والغزالي والرويان وغيرهم وفرقوا بينه وبين العود: بأن الكتم متصل به وله حكم أجزائه في منع السجود عليه وغيره، بخلاف العود، قال إمام الحرمين: ولأن التقلب يقع باليد لا بالكلم المجموع (٢/ ٨٠).

(٧) القائل هو الدارمي الفقيه، أبو الفرج، محمد بن عبد الواحد البغدادى، صاحب الاستذكار وجامع الجوامع، شدّ عن الأصحاب فقال: "إن مسّه بخرقة أو بكُمّه فوجهان" ينظر: المجموع للنووي نقلاً عن إمام الحرمين (٢/ ٨٠).

لأن المنع من الحمل إنما هو للإخلال بالتعظيم، ولا إخلال والحالة هذه.  
والثاني: لا يجوز؛ لأنه حامل للمصحف، وحكم الحمل لا يختلف بين أن يكون هو  
المحمول أو يكون محمولاً مع غيره. ألا يرى أنه لو حمل نجاسة في صلاته لم تصحّ صلاته  
سواء حملها وحدها أو مع غيرها؟؛ وألا ترى أنه لا يجوز حمله في الصندوق مع أنه غيره؟.  
وأجيب عن القياس الأول: بأن عدم صحة الصلاة يتعلق بعين النجاسة لا بمعنى فيها.  
وذلك لا يختلف باختلاف أحوال النجاسة، وعدم صحّة مسّ المصحف إنما يتعلّق بمعنى  
فيه وهو الإخلال بالتعظيم. وذلك يختلف باختلاف الأحوال كما عرفت في نقش القرآن  
على الحيطان ونحوها.

وعن القياس الثاني: بأن الصندوق تبع للمصحف، وهنا عكسه، فلا قياس في الصورتين للفارق.  
(و) الأصحّ (أنه لا يُمنع الصبيان) المميّزون (من مسّ المصحف في حال الحدث)؛ لأنّ  
تكليفهم باستصحاب الطهارة ممّا تعظم فيه المشقة.

والثاني: أنهم يُمنعون؛ لأن البالغ إنما يُمنع منه؛ لتعظيم القرآن، والصبّي أنقص حالاً،  
فأولى أن يُمنع. والوجهان جاريان في اللوح أيضاً إذا قلنا بإلحاقه.

قال الزوزني<sup>(١)</sup> وصاحب التنقيح<sup>(٢)</sup>: إن الخلاف إنما هو في الصبيان في حال التعلم؛  
لاستدعاء الضرورة، وأما في غير حال التعلم فلا يجوز تمكينهم منه قطعاً.  
خاتمة: يكره إحراق الخشبة المنقوشة بالقرآن، وكذا كتابته على الحيطان، سواء المسجد  
وغيره، وكذا على الثياب.

ويحرم كتابته بالشيء النجس وعلى الشيء النجس.  
ولو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة حرّم مسّ المصحف بذلك الموضع دون  
غيره على أحسن الطريقتين.

(١) النسخ "الزورقي"، و"الزروقي"، لم أجد هذه الاسماء في كتب التراجم ولعله: "الزوزني" المشهور بابن

العفريس مؤلف جمع الجوامع في الفقه الشافعي.

(٢) صاحب التنقيح: هو الإمام النووي، شرح فيه الوسيط للإمام الغزالي، وصل فيه إلى شروط الصلاة. ينظر:

الخرائن السنية للمُنذلي (ص ٤٠)، والمسألة موجودة في مخطوطة المهات للإسنوي رقم (٤٥٩) فقه، رقم الورقة

(١٠١)، ظهر.



ولو خاف أحد من المصحف<sup>(١)</sup> من غرق أو حرق أو نجاسة أو كافر ولم يتمكن من الطهارة، أخذ مع الحدث؛ فإن المحذورات تُبيح المحظورات.

\*\*\*

(والشك في الطهارة بعد يقين الحدث، وفي الحدث بعد يقين الطهارة لا يُزيل) ذلك الشك (حكم اليقين) السابق.

واعلم أن هذا من القواعد التي يبنى عليها كثير من الأحكام الشرعية، وهو: استصحاب اليقين والإعراض عن الشك<sup>(٢)</sup>.

والأصل<sup>(٣)</sup> فيه ما روى أبو هريرة<sup>(٤)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا وَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٥)</sup>، ويروى: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَأْتِيَ أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخَ بَيْنَ يَتَيْهِ فَيَقُولُ: أَحَدُكُمْ أَحَدْتُ، فَلَا يَنْصَرِفَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٦)</sup>.

(١) الظاهر: "على المصحف".

(٢) الاستصحاب حكم بقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه. وهو حجة عند الشافعي رحمه الله في كل أمر نفيًا كان أو إثباتًا ثبت وجوده أي تحققه بدليل شرعي ثم وقع الشك في بقاءه أي: لم يقع ظن بعدمه. ينظر: التعاريف (٥٧/١)، وإرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ - ١٨٣٤ م)، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، ط. الأولى، (١٤١٢ - ١٩٩٢)، - دار الفكر - بيروت - (٣٩٦/١). ودستور العلماء (٧٨/١).

(٣) الأصل لغة: عبارة عما يُفتقر إليه ولا يُفتقر هو إلى غيره، وشرعاً: عبارة عما يبنى عليه غيره ولا يبنى هو على غيره. التعريفات (٤٥/١).

(٤) أبو هريرة الدوسي اسمه على أرجح الروايات عبد الرحمن بن صخر، أحفظ من روى الحديث كما قال الإمام الشافعي، صاحب رسول الله ﷺ، من قبيلة دوس. أسلم عام خيبر وشهدا مع رسول الله ﷺ، ثم لزمه رغبة في العلم راضياً بشيعة بطنه، كان أحد الستة المكثرين من الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ، توفي سنة (٥٨ هـ). ينظر: الاستيعاب (١٧٦٨/٤)، رقم (٣٢٠٨)، وتهذيب الاسماء (٥٤٦/٢)، رقم (٨٧٧).

(٥) متفق عليه بنحوه، وهذا لفظ الإمام مسلم، رواه في صحيحه، رقم (٣٦٢)، وبنحوه (٣٦١)، ورواه البخاري (٦٤/١) كتاب (٤) الوضوء، باب (٤)، رقم (١٣٧)، ورواه أبو داود، ورواه الترمذي بمعناه.

(٦) روى بمعناه الإمام أحمد في مسنده، رقم (٨٣٥١)، وكذلك في (٣/٣٧)، رقم (١١٣٣٨) وفي (٣/٥٤)، رقم (١١٥٣١٩) مسند أبي سعيد الخدري، وفي (٤/٤٠)، رقم (١٦٤٩٧) مسند عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رحمه الله.

وفي وجهه: إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث بعده، أخذ بالحدث؛ احتياطاً، ذكره صاحب التمتّة<sup>(١)</sup>، وهو وجه شاذ.

والمراد بالشك هنا وفي أكثر أبواب الفقه تساوي طرفي التردد من غير رجحان<sup>(٢)</sup>. وإن رجح أحد طرفيه فالراجع ظنّ والمرجوح وهم.

وإذا علمت هذا فاعلم: أنّ ظنّ الحدث بعد الطهارة كالشك في أنّه لا يرفع يقين الطهارة، وظنّ الطهارة بعد الحدث كاليقين في أنّه يُرفع به يقين الحدث؛ تغليباً لجانب العبادات؛ ولأنّ الطهارة أقلّ صحباً من الحدث، فظنّها كيقينه، وهذا ما قاله المصنّف، وتبعه صاحب الأنوار<sup>(٣)</sup>.

وقال البدري<sup>(٤)</sup>: هذا وهم منهم؛ إذ يلزم الترجيح بلا مرجح.

(١) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي النيسابوري، من شيوخه الفوراني والقاضي حسين وأبو سهل الأبيوردي ومن مؤلفاته: التمتّة لخصها من إبانة شيخه الفوراني، أراد أن يكمل به الإبانة ولكن المنية حالت دون ذلك، ومع ذلك فقد أجاد بحيث لم يلحقه من أكمله بعده في قوة مضمونه، وله كتاب في الخلاف، وكتاب في الفرائض مختصر، قدم بغداد ودرّس بها بعد أن فقد ابن الصباغ بصره، وأقام بها إلى أن توفي سنة ٤٧٨هـ رحمه الله تعالى. ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ١١٠)، رقم (٣٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٢٢-١٢٤)، رقم (٤٥٤)، وطبقات (ابن هداية) ط بيروت (ص ١٧٦ و ١٧٧).

(٢) نهني الأستاذ الدكتور ظافر أحد أعضاء لجنة المناقشة جزاء الله خيراً إلى وقوع خلاف في تفسير الشك بين الأصوليين والفقهاء؛ لأنّ المراد بالشك هنا وفي أكثر أبواب الفقه مطلق التردد، هذا هو مصطلح الفقهاء، وما ذكره الشيخ المصنّف هو مصطلح الأصوليين ينظر: دقائق المنهاج (١/ ٣٣)، والمجموع (١/ ١٦٨)، والشيخ المصنّف تبع في هذا التفسير الرافعي صاحب المحرر، حيث قال في العزيز شرح الوجيز (٢/ ٨٥) ط. دار المعرفة في المسألة نفسها: الثالث: المشهور من معني الشك التردد في طرفي وجود الشيء وعدمه بصفة التساوي، فإذا حدث له هذا التردد في الحدث بعد تيقن الطهارة، أو في الطهارة بعد تيقن الحدث لم يلتفت إليه واستصحب ما كان. وهذا الحكم لا يختص بالشك في طرف الحدث بل لو كان الحادث ظنّ الحدث بعد تيقن الطهارة فهو كالشك في انه يجوز له الصلاة استصحاباً ليقين الطهارة، لكن لو ظنّ الطهارة بعد الحدث لم يستصحب حكم الحدث بل له أن يصلي بالظن، فإذا حكم الشك واحداً في الطرفين، وحكم الظن في الحدث بخلاف حكمه في الطهارة.

(٣) العزيز ط العلمية (١/ ١٧٠)، والأنوار لأعمال الأبرار (١/ ٣١).

(٤) البدري الوالد هو: عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع، تاج الدين أبو محمد الفزاري المصري الأصل الدمشقي. تفقّه في صغره على الشيخين ابن الصلاح وابن عبد السلام، وبرع في المذهب وهو شاب، وجلس للأشغال وله بضع وعشرون سنة. ومن تصانيفه: الإقليد لدرء التقليد شرحاً على التنبيه لم يتمّه، وهو من مصادر الوضوح، كما ذكره الشارح في مقدمة الكتاب، وله شرح الورقات في الأصول، و تعليقة على الوجيز، وشرح قطعة من التعجيز، والفتاوى، والتاريخ، لم أحصل على أحدها. توفي بالبصرة في جمادى الآخرة سنة: (٦٩٠هـ)، ودفن بمقبرة

وفيه نظر، إذ الترجيح حاصل بما ذكرنا من التعليلين.

فإن قيل<sup>(١)</sup>: يرد على القاعدة ما لو حكمنا بالنقض بإحدى الكفين العاملةين كما مر<sup>(٢)</sup>؛ لأن أصالة كل واحد منهما مشكوك، فقد رُفِعَ حكمُ اليقين بالشك؟ قلنا: لا يرد؛ بناءً على أنهم جعلوا كل واحدة منهما حدثاً كالنوم وإن لم يخرج منه شيء. ويرد على القاعدة أيضاً: ما لو رأينا هرة نجس فمها ثم غابت غيبةً محتملة لطهارة فيها وولغت في الإناء، فلم نحكم بنجاسة الإناء - مع أن الأصل نجاسةً فمها -؛ استصحاباً لليقين، هذا رفعٌ لحكم اليقين بالشك.

وأجيب بجوابين: أحدهما: أن ذلك من قبيل العفو، فكأنه مستثنى من الحكم؛ لكثرة تردد الهرة وعسر الاحتراز عنها، هذا ما يفهم من كلام الغزالي<sup>(٣)</sup>.

والجواب الثاني: أن الإناء الذي تولغ فيه معلوم الطهارة، وفمها بعد ما غابت مشكوك النجاسة، فلا نحكم بنجاسة الإناء بذلك الشك، وهذا ما يفهم من كلام المصنف في الشرحين<sup>(٤)</sup>.

(ولو تيقنهما) أي: الطهارة والحدث (معاً) أي: يقيناً حاصلًا بوقوعهما منه (وشك في السابق منها نُظِرَ) أي: تؤمَّل (فيما) أي: في زمانٍ (قبلهما) أي: قبل وقوع تيقنهما منه (وأخذ في الحال) أي: في الزمان الذي هو فيه (بضده) أي: بضد ما قبلهما (على الأظهر من الوجهين).

وصورة المسألة: أنه لو تيقن بعد طلوع الشمس حدثاً وطهارةً، وجهل أسبقهما،

باب الصغير. ينظر: طبقات الشافعية، لأبي بكر بن محمد بن أحمد المعروف بـ (ابن قاضي شعبة)، (ت ٨٥١هـ)، تحقيق الدكتور الحافظ عبد العليم خان، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت (٢/ ١٧٣-١٧٥)، رقم (٤٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣٢٨/٤)، رقم (١١٦٠).

(١) مصطلح يستعمل في السؤال الضعيف، وجوابه: قلنا، أو: قلت الفتح المبين (١٦٤).

(٢) في قوله: "فإن تساوتا في العمل فبأيتها مس انتقض الوضوء."

(٣) حيث قال ﷺ في الوسيط (٢٠٩/١): والثاني أنه طاهر لعموم الحاجة، ولأنها من الطوافين عليكم والطوافات.

(٤) العزيز شرح الوجيز (٢٧٠/١)، طبع دار المعرفة بهامش المجموع، والطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، (١٤١٧هـ)، (٧١/١).

فيؤمر بإسناد الوهم إلى ما قبل طلوع الشمس ليتذكّر ما كان عليه من الطهارة والحدث: فإن تذكّر أنّه كان محدثاً فهو الآن على الطهارة، لأنّه تيقّن الطهارة بعد ذلك الحدث وشكّ في تأخر الحدث - المعلوم بعد طلوع الشمس - عن تلك الطهارة، والأصل عدم تأخره.

وإن تذكّر أنّه كان متطهراً فهو الآن محدث؛ لأنّه تيقّن حدثاً بعد تلك الطهارة وشكّ في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث، ومن الجائز سبقها على الحدث وتوالي الطهارتين. وهذا من معتاد التجديد، فإن لم يكن التجديد من عادته فيكون الآن متطهراً.

وإن لم يتذكر ما قبلهما فلا بدّ من الوضوء؛ لتعارض الاحتمالين بلا ترجيح، ولا سبيل إلى الصلاة مع التردّد المحض. وهذا الوجه [هو] اختيار صاحب التلخيص والكثيرين من الأئمة، ومال إليه المصنّف في الشرحين<sup>(١)</sup>.

والثاني<sup>(٢)</sup>: أنّه لا ينظر إلى ما قبلهما ويؤمر بالوضوء بكلّ حال؛ أخذاً بالاحتياط. وهذا ما اختاره البلقيني وابن عبدان، وهو مأخذ المتورّعين.

واعلم: أنّه لا نعني بقولنا: "اليقين لا يرفع ولا يترك بالشكّ" يقيناً جازماً؛ إذ الطهارة والحدث نقيضان فمتى شككنا في أحد النقيضين فمحال أن يتيقّن الآخر جزماً، بل المراد أن اليقين الذي كان أولاً لا يرفع ولا يترك حكمه بالشكّ بعده استصحاباً له؛ إذ الأصل في الشيء الدوام والاستمرار على ما كان عليه، فهو في الحقيقة عمل بالظنّ وطرح للشكّ. وبهذا يندفع الاعتراض فيه<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) العزيز شرح الوجيز (٨٣/٢) بهامش المجموع، و (١٦٩/١) طبع دار الكتب العلمية.

(٢) مقابل لقوله: (على الأظهر من الوجهين).

(٣) بأن يقال: كيف يكون الحكم متيقّناً ومقابله مشكوكاً فيه؟ حيث إن مقابل الحكم المشكوك فيه مشكوك فيه أيضاً؛ لأنّ طرفي الشكّ متساويان، فإذا ترجح أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظنّ. ينظر: التعريفات (١٦٨/١).

## آداب الاستنجاء

(فصل: من يقضي حاجته) فيستحب له رعاية آداب: الأول: أن (يقدم رجله اليسرى في دخول الخلاء واليمنى في الخروج) عكس المسجد، لأن اليسار للأذى واليمن لغيره.

وهل يختص ذلك بالبيان أم لا؟ فالذي ذكره الغزالي في الوسيط<sup>(١)</sup> يقتضي الاختصاص، لكن الأكثرين على أنه لا يختص، حتى قالوا: يقدم رجله اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه في الصحراء، وإذا فرغ قدم اليمنى.

وسمي الخلاء خلاء؛ لأنه يتخلل فيه الإنسان، أي: يستفرغ عن حاجته.

وقيل: سمي باسم شيطان موكل بذلك الموضع.

(و) أن (لا يستصحب شيئاً عليه اسم الله تعالى ورسوله) كالخاتم والدرهم المنقوش بهما؛ تعظيماً وتوقيراً، ولما روي: أنه ﷺ: «إذا دخل الخلاء نزع خاتمته، وكان نقشه: محمد رسول الله».<sup>(٢)</sup> ولا فرق في اسم الله بين أن يكون مختصاً به أو مشتركاً، كالعزيز والمهيمن.

ولا فرق بين اسم نبينا ﷺ واسم سائر الأنبياء، ولا بين أن يكون في البناء أو في الصحراء، على الأصح.

وحكم ما عليه شيء من القرآن كذلك، على الصحيح.

ولو كان فص خاتم منقوشاً بشيء مما ذكر وغفل عن النزع حتى اشتغل بقضاء الحاجة ضم كفه عليه؛ حتى لا يظهر. وقال الصيمري: هو مخير في أول الأمر بين النزع وبين إرادة ضم الكف عليه، ولم يساعده أحد.<sup>(٣)</sup>

(١) حيث قال فيه (٢٩٨/١): وإن كان في بيان يقدم الرجل اليسرى في الدخول الخ.

(٢) رواه بنحوه الحاكم في المستدرک (٢٩٨/١)، رقم (٦٧١)، ولفظه عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ ليس خاتماً نقشه "محمد رسول الله"، وكان إذا دخل الخلاء وضّعه»، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنها خرجا حديث نقش الخاتم فقط، ورواه النسائي في السنن الكبرى (٥/٤٥٥)، = رقم (٩٥٤٢)، لكنه قال: وهذا الحديث غير محفوظ، وروى الترمذي الجزء الأول من الحديث في سننه (٢٢٩/٤)، رقم (١٧٤٦)، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمته»، ثم قال: هذا حديث حسن غريب، وفي الجزء الثاني في الكتاب والباب والصحيفة أنفسها رقم (١٧٤٧)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح غريب ا.هـ. والجزء الثاني هذا متفق عليه.

(٣) بل كلام غيره يشعر بأنه لا بد من النزع ينظر: العزيز شرح الوجيز - طبع دار الفكر (١/٤٧٣).

ولو خالف في المذكورات كرهه. وقيل: إلا في القرآن فإنه يحرم. ولا يبعد ذلك.

(و) أن (يعتمد في الجلوس على رجله اليسرى) لما روي عن سراقه بن مالك<sup>(١)</sup> قال: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَيْنَا الْخَلَاءَ أَنْ نَتَوَكَّأَ عَلَى الْيُسْرَى». <sup>(٢)</sup> ولأن مستقر الأذى هو الجانب الأيسر فإذا تحامل على اليسرى استطلق ما في الأيسر بيسر.

وأن ينصب ظهره؛ ليخرج بوله مستوياً، يأخذ آلتة بين أصبعين من اليسرى، ثم قيل: هما السبابة والوسطى، وقيل: الإبهام والسبابة.

ولا يلعب بآلته؛ فقد روي: «أنه يورث الغباوة».

ولا ينظر إلى ما يخرج منه؛ فقد روي: «أنه يورث الوسوسة».

ولا يبصق على ما يخرج منه؛ «فإنه يورث تبدد الأسنان».

ولا يطرح ما يستنجي به على ما يخرج منه؛ «فإنه يتبلى بالرياح».

ولا يقتل قملة؛ لما روي: «أنه يرجع معه شيطان إلى فراشه يبيت معه سبعين ليلة يُنسيه ذكر الله». <sup>(٣)</sup>

ولا يتكى على حائط ونحوه؛ فإن ذلك من فعل الجبابة.

(١) أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم الكنافي المدلجي. أسلم عند النبي ﷺ بالجرعانة، وقصته حين تبع النبي وقت الهجرة مشهور في الصحيحين. روى عن رسول الله ﷺ (١٩) حديثاً، بشره النبي ﷺ بلبس سوار كسرى حين الهجرة فلبسها في خلافة عمر رضي الله عنه. توفي في أول خلافة عثمان رضي الله عنه، وقيل بعد وفاته، والصحيح الأول ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٠٥)، رقم (٢٠٠)، والاستيعاب (٢/ ٥٨١)، رقم (٩١٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤١)، رقم (٣١١٧).

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٣٦)، رقم (٦٦٠٥)، عن رجل غير مسمى عن سراقه بن مالك، والبيهقي في سننه الكبرى (١/ ٩٦)، (١١٤)، رقم (٤٦٢)، وسندهما ضعيف ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٤٦)، رقم (١٢٩).

(٣) من "ولا يلعب بآلته" إلى هنا خمسة مقاطع لم أجد مصدراً يدل على ترتيب هذه الأدواء على تلك الأفعال إلا المقطع الأخير؛ فقد رواه كمال الدين الدميري في كتابه: (حياة الحيوان الكبرى)، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م)، دار المعرفة- بيروت- لبنان (٤/ ٣٨٥)، بلفظ: "وأفاد الترمذي الحكيم: أنه إذا وجد الجالس على الخلاء قملة، لا يقتلها بل يدفنها؛ فقد روي: «أنه من قتل قملة وهو على رأس خلته بات معه في شعاره شيطان فينسيه ذكر الله أربعين صباحاً». وقيل: «من قتل قملة على رأس خلته لن يكفى الله ما عاش». إ.هـ. ولم أجد لما ذكره أصلاً في كتب المتون والتخريج.

وأما المرأة فتجلس متفرجة القدمين ملتصقة الركبتين إحداهما بالأخرى وتضع يدها اليسرى على عاتقها متحاملة عليها تحاملاً يسيراً ليخرج بولها مستوياً ولا يعود إليها الرشاش.

(و) أن (لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها) إن كان في البناء، أو في الصحراء ولكن بين يديه شيء بقدر مؤخر الرجل قريباً منه بثلاثة أذرع. (وإن كان في الصحراء) ولم يكن بين يديه بقدر ما ذكر، أو في دار فيحاء<sup>(١)</sup>، أو في بستان محوط وجلس بعيداً من الجدار (حرم استقبالها واستدبارها)، وذلك لما روي: أنه ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ»<sup>(٢)</sup>، وروي: أنه ﷺ قال: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، بَلْ شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»<sup>(٣)</sup>.

والخبر محمول على الصحراء وإن كان مطلقاً؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «رَقِيتُ السَّطْحَ مَرَّةً فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ جَالِساً عَلَى لَبْنَيْنٍ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ»<sup>(٤)</sup>، وكان في البناء، ومن استقبل بيت المقدس في المدينة فقد استدبر الكعبة.

- ولما روى جابر<sup>(٥)</sup> قال: «مَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ نَسْتَقْبِلَ بِفُرُوجِنَا الْقِبْلَةَ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ»<sup>(٦)</sup>، «وكان [ابن عمر] أناخ راحلته واستقبل إليها»<sup>(٧)</sup>.

- (١) فيحاء: أي: واسعة. لسان العرب (٢/ ٥٥٠)، الطبعة الأولى - دار صادر - بيروت، مادة: (فيح).
- (٢) رواه الشافعي في الأم (١/ ٨٠) بهذا اللفظ بسنده الصحيح، رقم (٥)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٤/ ٢٦٤)، رقم (١٤٠٦) والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٢١)، وأبو داود في سننه، رقم (٨).
- (٣) رواه البخاري، رقم (٣٩٤)، ورواه مسلم، رقم (٢٦٤).
- (٤) متفق عليه: رواه البخاري، رقم (١٤٥، ١٤٨، ٣١٠٢)، ورواه مسلم، (٦١-٢٦٦)، والشافعي في مسنده (١/ ١٨٣).
- (٥) أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن جابر بن عبد الله بن حرام الأنصاري الخزرجي المدني الفقيه رضي الله عنه، صاحب رسول الله ﷺ. روى علماً كثيراً عنه، بلغ مسنده (١٥٤٠) حديثاً، من أهل بيعة الرضوان، وكان آخر من شهد العقبة موتاً، كان مفتي المدينة في زمانه، عاش بعد ابن عمر أعواماً وتفرّد، عاش أربعاً وتسعين سنة وفقد بصره في آخر عمره، توفي سنة (٧٨هـ) بالمدينة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ١٨٩-١٩٤)، رقم (٣٨).
- (٦) رواه الحاكم في المستدرک (١/ ٥٧)، رقم (٥٥٢)، ورواه الترمذي في سننه، رقم (٩)، عن مجاهد عن جابر عن النبي ﷺ، ورقم (١٠) عن جابر عن أبي قتادة عن النبي ﷺ، وقال الترمذي: حديث جابر عن النبي ﷺ حديث حسن غريب، وحديث جابر عن أبي قتادة عن النبي ﷺ ضعيف، فيه ابن لهيعة، أ.هـ. ورواه البيهقي والدارقطني والإمام أحمد.
- (٧) لم يرد مرفوعاً في كتب الحديث، وإنما جاء فيها: «أن ابن عمر أناخ راحلته مستقبلاً القبلة ثم جلس يبُولُ

وأما سبب المنع في الصحراء هو ما ذكره الأصحاب؛ من أن الصحراء لا تخلو من مصلٍّ من ملك أو إنس أو جنٍّ، فربما يقع بصره على عورته مستقبلاً أو مستدبراً<sup>(١)</sup>.  
وأما في الأبنية؛ فالحشوش لا يحضرها إلا الشيطان، ومن يصلي فيكون خارجاً عنها فيحول البناء بينه وبين المصلي، وليس السبب مجرد احترام الكعبة<sup>(٢)</sup>، هكذا نقل عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>، وعن الشعبي<sup>(٤)</sup>.

إليها». رواه جمع، منهم: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت (٢١/١) رقم (٣٣)، ولا يوجد في متون الحديث لفظ الكتاب الظاهر منه الرفع، فأدرجت لفظ (ابن عمر) فيه، وفصلت بين المقطعين، قال البيهقي في السنن الصغرى (١/٦٢): ويشبه أن يكون ابن عمر إنما قال ذلك لرؤيته لرسول الله ﷺ فعل ذلك في البناء، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢/١٠٧): رواه الحاكم في المستدرک وقال على شرط البخاري وفي نسخة على شرط مسلم، وقال الحازمي: هو حديث حسن. هـ. ينظر: تلخيص الحبير (٢/٢٥٤)، ونصب الراية (٢/١٠٧)، وكذلك قال الالباني. ينظر: مشكاة المصابيح (١/١١٣).

(١) عبارة المجموع (٢/١٠١): ولأن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجنّ يصلّون، هكذا قاله أصحابنا واعتمدوه، رواه البيهقي بإسناد ضعيف عن الشعبي التابعي من قوله، وهو تعليل ضعيف.... ولكن التعليل الصحيح أن جهة القبلة معظمة فوجب صيانتها في الصحراء، ورخص فيها في البناء للمشفقة. وهذا التعليل اعتمده القاضي حسين والبعوني والرويان وغيرهم، والله أعلم.

(٢) ينظر: كفاية الاختيار في حل غاية الاختصار، تأليف: تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٨٩٢هـ)، لتقي الدين أبي بكر الحصني (ت ٨٢٩هـ)، تحقيق محمد عوض هيكل، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، - دار السلام - القاهرة (٣/٤٧٠).

(٣) لعله يشير إلى ما في سنن البيهقي الكبرى (١/٩٣)، ولفظه:.... عن عيسى الخياط قال: قلت للشعبي وأنا أعجب من اختلاف أبي هريرة وابن عمر: قال نافع عن ابن عمر: «دخلت بيت حفصة فحانت منى التفاتة فرأيت كنيف رسول الله ﷺ مستقبل القبلة». وقال أبو هريرة: «إذا أتى أحدكم الفائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»، قال الشعبي: صدقا جميعا. أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء: «أن لله عباداً ملائكة وجن يصلون فلا يستقبلهم أحد يبول ولا غائط ولا يستدبرهم». وأما كفهم هذه فإنما هو = بيت يبنى لا قبلة فيه، وهكذا رواه موسى بن داود وغيره عن حاتم بن إسماعيل، إلا أن عيسى بن أبي عيسى الخياط هذا هو عيسى بن ميسرة ضعيف.

(٤) هو علامة العصر، أبو عمرو عامر، بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الهمداني ثم الشعبي. ولد في إمرة سيدنا عمر بن الخطاب ؓ، وقال الشيرازي: في السنة السادسة من خلافة سيدنا عثمان ؓ. تابعي سمع الحديث من عدة من كبار الصحابة ؓ. شارك في خروج القراء بقيادة عبد الرحمن ابن الأشعث، ثم اختفى زماناً، ثم اقتيد إلى الحجاج وطلب منه السماح، فعفى عنه. روى عنه أبو حنيفة وابن أبي ليلى، كان حافظاً وما كتب شيئاً قط. رأى حسين من الصحابة، توفي سنة (١٠٤هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٩٤-٣١٩)، رقم (١١٣)، وطبقات الشيرازي طبع بيروت (١/٨٢).



وعلى هذا فلو أناخ راحلته وتستر بها أو جلس في وهدة<sup>(١)</sup> أو نهر، أو أرخى ذيله حصل الغرض، صرح به المصنّف في الكبير، والنووي في الروضة<sup>(٢)</sup>.  
وأن لا يستقبل النّيرين<sup>(٣)</sup> ولا يستدبرهما لا في الصحراء ولا في البناء؛ وهذا أدب على الإطلاق لا يتعلّق بمعنى آخر كالقبلة ليفرق فيها بين البناء والصحراء.  
(و) أن (يُبعد في المذهب) إن كان في الصحراء وثمة غيره، إلى حيث لا يسمع منه صوت خارج ولا شمه.

ويستحب أن يغيب شخصه؛ تأسيّاً برسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

(و) أن (يستتر) ما سوى العورة (عن العيون) إذا كان في العمران ولا يمكنه البعد في المذهب (ببقية جدار ونحوها) من حجر أو شجر أو غير ذلك.  
وإنما قلنا: "ما سوى العورة"؛ لأن ستر العورة واجب، فلا وجه لدخوله في المندوبات.  
وقال بعضهم: أراد بذلك ستر العورة، ومن العجب أنهم أوردوه في المندوبات وقالوا:  
ومن الآداب أن يستر عورته من العيون! ولو فرضنا صون نظر الحاضرين عنه وحملنا كلامهم عليه لكان أولى في تصحيح عبارتهم، ولكن المنع باقٍ للمانع وهو أن يقول: لا نسلم أن صون نظر الناظر عنه يمنع الحرمة عليه، ويمكن أن يحمل قولهم على تقدير كون الناظر لا على وجوده حقيقة، تدبّر. (و) أن (لا يبول في الماء الراكد)؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»<sup>(٥)</sup>، ويروى: «فِي الرَّائِدِ»<sup>(٦)</sup>. وهذا المنع

(١) الوهدة: المطمئن من الأرض، والمكان المنخفض، لسان العرب (٣/ ٤٧٠).

(٢) العزيز ط دار الفكر (١/ ٤٥٧)، وط دار الكتب (١/ ١٣٦)، والروضة (١/ ٢١٦).

(٣) (النيران): تنية نير كسيّد، وهو الجامع للنور الممتلئ به، والنيران: الشمس والقمر. تاج العروس (١/ ٦٩).

(٤) التأسي به ﷺ هو الاقتداء به حيث «كَانَ ﷺ إِذَا ذَهَبَ الْمَذْهَبُ أَبْعَدَ» رواه أبو داود، رقم (٢٠) عن المغيرة بن شعبه قال: «كنت مع النبي ﷺ في سفر فأتى النبي ﷺ حاجته فأبعد في المذهب»، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

(٥) إشارة إلى أن صون نظر الناظر الفرضي يعني ستر عورة قاضي الحاجة فلا يبقى كشف العورة.

(٦) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٣٩)، ورواه مسلم في صحيحه، رقم (٩٥) - (٢٨٢).

(٧) هذا لفظ ابن ماجه، رواه في سننه، رقم (٣٤٤) ولفظه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ»، وروى مسلم بمعناه من حديث جابر في صحيحه، رقم (٩٤) - (٢٨١)، ولفظه: «عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبالي في الماء الراكد».

يشمل القليل والكثير؛ لما فيه من الاستقذار.

وفي القليل معنى آخر للمنع؛ وهو تنجيسه وتعطيل فوائده، فصار المنع فيه أشدَّ.

وفي الليل معنى آخر شامل لكليهما. وهو ما قيل: إنَّ الماء في الليل للجنّ، وقد يحصل منهم الأذى للمتبول فيه، فصار المنع بالليل أشد.

وتقييده بالماء الراكد يخرج الماء الجاري إذا كان بالنهار؛ لانتفاء معنى الاستقذار والتنجيس. ولا يخفى أنّه لا فرق بينه وبين الماء الراكد بالليل.

(و) كذا (لا يبول في الجحرة)؛ لما روى قتادة<sup>(١)</sup> عن عبدالله بن سرجس: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ». قيل لقتادة: وما بال الجحرة؟ قال: يُقال: أُنْها مساكن الجنّ؛ ولئلا يكون فيه حيوان ضعيف من تمتاز ونملة ونحوهما [فتؤذي] به.

(و) لا يبول (في مهاب الرياح)؛ استنزاها من البول، وحذرا من رشاشته، وقال: «تَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup> وروي: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَمَخَّرُ الرِّيحَ»<sup>(٣)</sup>، أي: ينظر أين مجراها؟ فلا يستقبلها (و) أن (لا يجلس للبول والغائط في

(١) قتادة بن دعامه بن قتادة السدوسي البصري التابعي، سمع أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وأبا الطفيل، وابن المسيب، وجعا غيرهم، كان أحفظ أهل البصرة ثقة مأمونا حجة، لم يسمع شيئا إلا حفظه. توفي سنة (١١٨ هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٣٦٩)، رقم (٥٠٣).

(٢) عبد الله بن سرجس الصحابي المدني البصري، حليف بني غزوم، روى عن الرسول الكريم (١٧) حديثا، روى مسلم منها ثلاثة. روى عنه عاصم الأحول وقاتادة. رأى النبي ﷺ وهو ممن استغفر له ﷺ، ورأى خاتم النبوة عند غصن كتفه اليسرى، مات بالبصرة في دولة عبد الملك بن مروان سنة نيف وثمانين. ينظر: مشاهير علماء الأمصار (١/ ٣٩)، رقم (٢٣٦)، والاستيعاب (٣/ ٩١٦)، رقم (١٥٤٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٥٣)، رقم (٣٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٤٢٧)، رقم (٧٤).

(٣) رواه الحاكم في المستدرک (١/ ٢٩٧)، رقم (٦٦٧)، وقال: هذا حديث على شرط الشيخين، فقد احتجنا بجميع رواته، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٣٠)، وأبو داود في سننه، رقم (٢٩)، قال: ولست أبت القول أنّها مساكن الجنّ، لأن هذا من قول قتادة.

(٤) رواه الدار قطني (١/ ١٢٧)، رقم (٢)، عن أنس ﷺ، وقال: المحفوظ مرسل، وعن ابن عباس رفعه، في (١/ ١٢٨)، الكتاب والباب أنفسهما، رقم (٩) بلفظ: «عامة عذاب القبر من البول، فتنزّهوا من البول»، ثم قال: لا بأس به.

(٥) في كتب التخريج وفي العزيز (١/ ٤٦٦): «يتمخّر الرّيح»، ولم أجد في كتب التخريج ومتون الحديث حديثا من فعل الرسول ﷺ بلفظ الكتاب، إلا ما روى البيهقي بمعناه في سننه الكبرى (١/ ٩٨)، رقم (٤٧٥) عن أبي هريرة ﷺ.

متحدّث الناس)، أي: مكان اجتماع الناس للحديث ونحوه، إذا لم يكن مملوكاً لأحد، ولا فيحرم. (و) لا (في الطريق)؛ للنهي [عنه].<sup>(١)</sup>

ولا في ظلّ بالصيف، أو متشرّق بالشتاء، والموارد، وهي طرق الماء.

(و) لا (تحت الأشجار المثمرة)؛ صيانة لها عن التلوّث والتنجيس.

وهذا المنع في البول أشدّ؛ إذ لا يرى بعد الجفّ ليحترز عنه. وهذا ما أطلق الجمهور.

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> بالتحريم في الكلّ؛ لأنّ فيها إيذاء المسلمين، وللأخبار الصحيحة الواردة المقرّونة بوعيد اللعن.<sup>(٣)</sup>

وقد نقل المصنف في الشهادات عن العُدّة<sup>(٤)</sup>: أنّ التغوّط في الطريق حرام.

أمّا الجلوس في حرائمها فلا يكره، بل لو قيل بالكراهة لكان أولى.

(و) أن لا يستنجي بالماء في موضع الفراغ من قضاء الحاجة، بل ينتقل عنه ثمّ يستنجي<sup>(٥)</sup>، تحرّزاً عن عود الرشاش إليه إذا أصاب الماء النجاسة، هذا إذا لم يكن في

قال: «كان رسول الله ﷺ يكره البول في الهواء»، ولكن ذكر أن أبا أحمد قال: هو موضوع. ١. هـ.. وكذلك ذكر ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ويوجد في علل ابن أبي حاتم (٣٦/١) من رواية أبي هريرة قوله ﷺ: «استمخروا الريح»، لكنه روى عن أبيه أنّه موقوف، أسنده عبد الرزاق بأخّرة، و وجدت في غريب الحديث لابن سلام حديثاً بلفظ: «إذا أراد أحدكم البول فليتمخّر الريح»، يعني: ينظر من أين مجراها؟ فلا يستقبلها، ولكن يستدبرها كي لا ترد عليه البول. ينظر: تلخيص الحبير (١٠٦/١)، رقم (١٣٧)، وخلاصة البدر المنير (٤٥/١)، رقم (١٢٧).

(١) في الحديث الصحيح، ومنه ما رواه مسلم، رقم (٢٦٩)، عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «أتقوا اللّغتين، قالوا: وما اللّغتان يا رسول الله ﷺ؟ قال: الذي يتخلّى في طريق الناس أو في ظلّهم».

(٢) هو النووي، قال بتحريم الملاعن؛ للأحاديث المتضمنة للعن على فاعلها، ولما فيه من إيذاء المسلمين، ثمّ قال: وفي كلام الخطابي وغيره إشارة إلى تحريمها. ينظر: المجموع (١٠٢/٢)..

(٣) منها قوله ﷺ: «أتقوا الملاعن الثلاثة: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظلّ»، سنن أبي داود، رقم (٢٦)، وإسناده جيد، على رأي النووي، وصحيح على رأي الحاكم وابن السكن. ينظر: المجموع (١٠١/٢)، والبدر المنير (٣١٠/٢)، واللعن على لسان المصطفي عليه الصلاة والسلام إنما يرد في الكبائر.

(٤) الذي في العزيز ط. دار الكتب العلمية (٨/١٣): قال في العدة: ومن الصفات النظر بالعين إلى ما لا يجوز،.. والتغوّط مستقبل القبلة، وفي طريق المسلمين. هـ. فلعل قوله: أما الجلوس في حرائمها إلخ. من كلام الشارح الجوري، وليس من كلام الإمام الرافي نقلاً عن العدة.

(٥) لقوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في مستحّمه ثم يتوضّأ فيه، فإن عاتة الوسواس منه»، رواه ابن ماجه = في سننه، رقم (٣٠٤)، قال ابن ماجه: سمعت محمد بن يزيد يقول: سمعت علي بن محمد الطنافسي يقول: إنّما هذا في

الأخيلة المتخذة له، فإن كان، لم ينتقل؛ لانتفاء العلة.

وإذا كان يستنجي بحجر فلا يقوم عن موضعه بحال؛ كي لا تنتشر النجاسة.

(و) أن (يستبرئ من البول)؛ بالتحنج عند انقطاعه، وبالنتر ثلاثاً، وهو: أن يمر بأصابه على أسفل الذكر ويدلكه لإخراج ما هنالك من البول؛ وهذا للاستتراء من البول أيضاً. ويروى: أنه ﷺ قال: «فَلْيَنْتَرْ ذَكَرَهُ»<sup>(١)</sup>.

ولو استبرأ بالمشي عقب البول فلا بأس، وأكثره فيما قيل سبعون خطوة.

ويكره حشو الإحليل لغير سلس البول؛ لأنه يضره، ومن ثمة ينبغي أن لا يجذبه؛ لأن إدمان ذلك يضره.

(و) أن (يقول عند دخول الخلاء) وإن كان جديداً، وعند وصوله موضع إرادة الجلوس في الصحراء: (بسم الله)، وهذا للتحصن من الشيطان، لا لأنه أمر ذو بال، ولهذا لم يقدمه ابتداء الآداب؛ دفعاً لذلك [الوهم] (اللهم) أي: يا الله، على الأفصح<sup>(٢)</sup>

الحفيرة، فأما اليوم فلا، فمغتسلاتهم الجص والصاروخ والقيز، فإذا بال فأرسل عليه الماء فلا بأس، اهـ. ورواه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال النووي: وإسناده صحيح، وقال الترمذي: غريب، وصححه ابن السكن. ينظر: تحفة المحتاج، لعمر بن علي الأندلسي (ت ٨٥٤هـ)، تحقيق عبد الله بن سعاف الدحياني، الطبعة الأولى، مكة المكرمة (١٤٠٦هـ)، (١/١٦٤) رقم (٤٥). والمجموع للنووي (٢/١٠٧).

(١) قوله: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَنْتَرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثًا» من النتر ينون ثم تاء مثناة من فوق ثم راء مهملة: هو الجذب بشدة. ينظر: مصباح الزجاجة، للإمام البوصيري (ت ٨٤٠هـ) المطبوع مع شرح السندي، (ت ١٣٨هـ) تحقيق خليل مأمون شيخنا، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ)، دار المعرفة - بيروت - لبنان، (١/٢٠٦)، والحديث رواه أحمد في مسنده. رقم (١٩٠٥٣)، وحديث عيسى بن يزداد (١٩٠٧٦ و ١٩٠٧٧)، والبيهقي في الكبرى (١/١١٣)، رقم (٥٥٢)، ثم قال: قال عبد الله بن عدي: مرسل، وابن ماجه في سننه، رقم (٣٢٦). ومن رواه: عيسى ويزداد، وكلاهما مجهولان. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/٤٧)، رقم (١٣٢).

(٢) في النسخ كلها: "على الأفصح"، والأولى: "على الأصح"، فإن في لفظ "اللهم" خلافاً بين النحاة: هل الميم عوض عن حرف النداء المحذوف أو جزء من جملة محذوفة؟ فالبصريون على أن أصله "يا الله" فحذف حرف النداء وعوّض عنها النون المشددة، وأما الكوفيون فقالوا: أصله "يا الله أمنا بخير" لكنه لما كثر في كلامهم حذفوا بعض الجملة طلباً للخفة، ودليلهم اجتماع "يا" مع الميم المشددة، والعوض والمعوض لا يجتمعان، قال الشاعر: إني إذا ما حدث ألتأ أقول: يا اللهم يا لله، ورد البصريون عليهم بثلاثة أدلة، ولما كان الراجح عند المصنف قول البصريين قال: على الأفصح. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد عمي الدين عبد الحميد، واسم التحقيق: كتاب الانتصاف من الإنصاف، دار الطلائع - القاهرة (١/٢٩١)، رقم المسألة (٤٧).

(إني أعود بك) أي: ألتجئ إليك وأستجير منك<sup>(١)</sup> (من الخُبث) بضم أوله وثانيه، أو يسكون ثانيه، جمع خبيث، وأراد به ذكران الشياطين، (والخبائث)، جمع خبيثة، وهي إناتهم، وذلك؛ للإتباع<sup>(٢)</sup>، ولأنّ الخلاء المعدّ مأواهم، وغيره يصير مأوى لهم بخروج الخارج. فإن ترك ذلك حتّى دخل، قاله بقلبه.

وقيل: أراد بالخبث الشرك، وبالخبائث المعاصي، وخصّ التعوذ منهما بذلك الموضع؛ لأنّه موضع الغفلة ومكان الشيطان<sup>(٣)</sup>.

(و) يقول (عند الخروج) من الخلاء، والإنصراف عن محلّها في الصحراء: (غفرانك) أي: أطلب غفرانك على ما قرّطت في طاعتك عند اشتغالي بقضاء حاجتي. وقال القاضي<sup>(٤)</sup> والبعوي: لا يستحبّ سوى ذلك.<sup>(٥)</sup>

وزاد الآخرون: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي) منه. والأصل في ذلك ما نقل من كتاب العنوان: <sup>(٦)</sup> «مِنْ أَنْ نُوْحَا ۖ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِ الْخَلَاءِ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَقَنِي طَعْمَهُ، وَأَبْقَى فِي مَنْفَعَتِهِ، وَأَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ".»<sup>(٧)</sup>

(١) الأولى: "بك".

(٢) لما روي عن أنس بن مالك   أنّه قال: «كان النبي   إذا دخل الخلاء قال: اللهمَّ إني أعود بك من الخُبث والخبائث»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٤٢)، ومسلم، رقم (٣٧٥).

(٣) عن سيدنا علي   أن رسول الله   قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول: "بسم الله"»، رواه الترمذي، رقم (٦٠٦)، قال: وإسناده ليس بذلك القوي، ورواه ابن ماجه، رقم (٢٩٧).

(٤) القاضي إذا أطلق في كتب الشافعية هو القاضي حسين شيخ المروزة. ينظر: الفتح المبين (١٣٦).

(٥) لم يصرح البغوي في التهذيب بذلك، ولكنه اقتصر على قول "غفرانك". ينظر: التهذيب في الفقه للبغوي (٢٨٨/١).

(٦) لا يوجد كتاب بهذا الاسم، وينسب حاجي خليفة كتاباً باسم "العنوان، في تحريم معاشره الشبان والنسوان"، للشيخ شمس الدين، محمد بن عمر الغمري الشافعي (ت ٨٤٩هـ)، وكتاباً باسم "العنوان في القراءة"، لأبي طاهر، إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت ٤٥٥هـ)، كشف الظنون (٢/ ص ١١٧٦)، وينظر: كشف الظنون (٢١/١) و(١٧٢/١) و(٦٧٤/١)، ولا يناسب أحدهما موضوعنا.

(٧) هذا الأثر مروي في مصنف ابن أبي شيبة (١١٤/٦)، رقم (٢٩٩٠٦).

وكان الشيخ أبو نصر<sup>(١)</sup> يكرّره مرّتين، والمحَبّ الطبري<sup>(٢)</sup> ثلاثاً.

وأن لا يرفع ثوبه حتّى يدنوَ من الأرض، ويُسبله إذا قام قبل انتصابه، وأن لا يتكلّم بشيء قبل خروجه إلّا للضرورة، وأن لا يذكر الله بلسانه، فإن عطس حمد الله بقلبه، كفي حال الجماع.<sup>(٣)</sup>

وأن يجتهد ليجعل بينه وبين السماء سترًا، وأن يغطّي رأسه ولو بيده.

وأن يكون مستحيًا من الله، متفكرًا في حقارة نفسه.

وان لا يبول قائمًا إلّا لعذر، وأن لا يطوّل القعود على الخلاء.

\*\*\*

## حكم الاستنجاء

فلَمّا كان الموحج إلى الاستنجاء هو قضاء الحاجة - قدّم أدها أولاً، ثمّ قال: (ويجب الاستنجاء) وهو في اللغة: طلب النجو وهو القطع والاستئصال<sup>(٤)</sup>. وفي الشرع عبارة

(١) الظاهر ممّا في النجم الوهاج (٢٩٧/١) أنّه الشيخ نصر بن إبراهيم بن داود المقدسي الفقيه أبو الفتح المعروف بابن أبي حافظ، وأبو ابن أبي حائط - جاء هذا في سير أعلام النبلاء - وبالشيخ أبي نصر، من شيوخه: الفقيه سليم الرازي بصور، ومحمد بن بيان الكازروني بديار بكر. ومن مؤلفاته: كتاب الانتخاب الدمشقي، والحجة على تارك المحجة، والتهديب في المذهب، والمقصود، والكافي في المذهب، وشرح الإشارة لشيخه = سليم الرازي. كانت أوقاته مستغرقة في عمل الخير من علم وعمل. توفي سنة (٤٩٠هـ) بدمشق، ينظر: طبقات السبكي (٣/٢٨٨) رقم (٥٥٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩/١٣٦-١٤٣) رقم (٧٢)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت (١٨١-١٨٢)، ويوجد أبو نصر آخر هو إبراهيم بن محمد أبو نصر المقدسي الشافعي. من مؤلفاته: التقريب في فروع الفقه الشافعي. توفي سنة (٧٧٨هـ). ينظر: هدية العارفين (١٧/١) وشدّرات الذهب (٧/٢٦٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/١٣٣)، رقم (٤٦٥).

(٢) أبو العباس محب الدين أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري الشافعي. من شيوخه ابن الجعزي وعلى رأسهم الشيخ مجد الدين القشيري والد ابن تيمية تفقه عليه بقوص. ومن تلاميذه البرزالي ومن مؤلفاته: الأحكام الصغرى والأحكام الكبرى والأحكام الوسطى في الحديث، وتحرير التنبيه في مختصر تنبيه أبي إسحاق الشيرازي، وكتاب الغناء وتحريره، وله كتاب حافل في فضل مكة المكرمة. توفي سنة (٦٩٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٦٤-٢٦٥)، رقم (١٠٤٦٩)، والأعلام (١/١٥٩)، وهدية العارفين (١/١٠١).

(٣) الأولى: "كما في حال الجماع".

(٤) نجاء غصون الشجرة نجواً، واستنجاها: قطعها، قال شمر: وأرى الاستنجاء في الوضوء من هذا؛ لقطعه العذرة بالماء لسان العرب؛ (١٥/٣٠٧).

عن: إزالة ملوثة يخرج عن السيلين. والأصل فيه قوله ﷺ: «فَلَيْسَتْ جِ أَحَدُكُمْ بِحَجَرٍ»<sup>(١)</sup>، ونحوه، ولأنه نجاسة تجب إزالتها كسائر النجاسات إذا أراد أن يصلي أو يطوف أو ما يشترط فيه طهارة الخبث، لا لحمل المصحف ومسه.

ثم للاستنجاء طريقان: أحدهما بالأصالة، والآخر بالترخص، فسوى بينهما في اللفظ؛ تنبيهاً على صيرورة الرخصة عزيمة<sup>(٢)</sup> لعموم البلوى، وقدم ما هو الأصل وقال: (ويجوز بالماء) وذلك لأن السبب الباعث على وجوب الاستنجاء إزالة النجاسة، وعلّة زوالها بالماء بديهي، فيشترط أن يغسل المحل بحيث لا يبقى للنجاسة عين، معتاداً أو غير معتاد، وذلك إنما يعلم بوجود الشم من يده، فإن كان الشم بحيث يجده من بُعد فيجب عليه الغسل ثانياً، وإن لم يجده إلا بقربه من المشام فلا.

ويستحبّ ذلك يده بعد ذلك بالتراب؛ ليزيل تلك الشم؛ وللتابع<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت المستنجية ثيبة فيجب أن تغسل ما يظهر لو جلست على قدمها.

ويستحبّ لها وللرجل الاعتماد على الإصبع الوسطى، إلا أن يكونا صائمين.

(١) لم أجده بلفظ الكتاب إلا في كنز العمال لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ) تحقيق محمد عمر الدماطي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) (١٥٤/٩)، رقم (٢٦٣٩٢) بلفظ: «إذا تموط أحدكم فليستنج بثلاثة أحجار فإن ذلك طهوره»، ويقول الهندي: رواه الطبراني عن أبي أيوب، إ.هـ. ولم أجده في معاجم الطبراني، وسيأتي من المصنف بلفظ: «وليستنج بثلاثة أحجار»، مشيراً إلى ما سبق، فيظهر أن المكتوب هنا هو المقصود، وتغيير اللفظ سهو من النساخ، ورواه بنحوه الإمام الشافعي في الأم (٨٠/١)، رقم (٥) بلفظ «وليستنج بثلاثة أحجار» عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٨)، ورواه النسائي وابن ماجه، قال النووي في المجموع (١١١/٢): صحيح.

(٢) الرخصة: الحكم الشرعي المتغير من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي، أو ما جاز فعله مع قيام مقتضى المنع، والعزيمة على التعريف الأول: حكم شرعي ورد ابتداءً، أو تغير من سهولة إلى صعوبة، أو تغير للعذر، أو لانتفاء سبب الحكم الأصلي، وعلى التعريف الثاني: حكم شرعي ورد لا لعذر، فلا استنجاء بالحجر رخصة، لأنه تغير من الصعوبة إلى السهولة لعذر عدم وجود الماء، مع قيام السبب للحكم الأصلي وهو طلب التخلص من عين النجاسة وأثرها، ثم صار عزيمة حيث جاز مع وجود الماء أيضاً لعموم البلوى. ينظر: المحصول من علم الأصول (١٨/١)، وشرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي (١١٩/١-١٢٤).

(٣) لأحاديث كثيرة في ذلك، منها ما رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٧٠) عن ميمونة رضي الله عنها: «وضع رسول الله ﷺ وضوءاً للنجاسة، فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً، ثم غسل فرجه، ثم ضرب بيده الأرض أو الحائط مرتين أو ثلاثاً»، ورواه بمعناه مسلم في صحيحه، رقم (٣١٦ و ٣١٧).

واستحبّ بعضهم أن يقال عند الفراغ من الاستنجاء: "الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً".

أو يقال: "اللهم طهر قلبي من الشرك والنفاق". ولا يكره أن يكون مستقبل القبلة. ولو كان في يده اليسرى خاتم منقوش باسم الله أو باسم رسوله أو باسم ملك وجب نزعه، بخلاف ما لو دخل الخلاء، فإن هناك يستحب، كما مرّ.<sup>(١)</sup>

(ويجوز الاقتصار على الحجر)؛ للحديث المارّ<sup>(٢)</sup>؛ [وللإجماع] أيضاً<sup>(٣)</sup> (وما في معناه، وهو كلّ) عين (ظاهر) منشّف (قالع للنجاسة، غير محترم، فلا يستنجي بالروث) لما روي: «أنه ﷺ نهى عن الاستنجاء بالروث»<sup>(٤)</sup>، ولأنّ النجاسة لا تزال بالنجس كما لا تزال بالماء النجس.

ولا فرق بين أن يكون نجس العين أو لا يكون، كالحجر النجس، ولهذا عطف على الروث، الحجر النجس وقال: (والحجر النجس) وكان الشافعي لا يستنجي بحجر قد مسح به مرة إلاّ أن يكون قد طهر بالماء.

ولو استنجى بالنجس تعين الماء على الأصح؛ لأنّ المحلّ قد أصابته نجاسة أجنبية، والاقتصار على الحجر فيما يعمّ به البلوى.

والثاني: يجوز؛ لأنّ النجس لا يتأثر بالنجاسة فيبقى حكمه كما كان.

(والزجاج الأملس) وكذا القصب والحديد [المملّس]<sup>(٥)</sup>؛ لأنّه غير قالع بل طالٍ وناقلٌ من موضع إلى موضع.

(١) عند شرح قول الإمام الرافعي: ولا يستصحب شيئاً عليه اسم الله واسم رسوله.

(٢) يقصد قوله ﷺ: «وليستنج بثلاثة أحجار» المارّ تخريجاً قبل قليل.

(٣) قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ابن حزم الظاهري) (ت ٤٥٦هـ) في كتابه: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية - بيروت (ص ٢٠): اتفقوا على أن الاستنجاء بالحجارة وبكل طاهر ما لم يكن طعاماً أو رجيعاً أو... أو فحماً أو حمة جائز.

(٤) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ٨٠)، رقم (٥)، وروى البخاري نحوه (٧٠/ ١) رقم (١٥٤ و ١٥٥)، ومسلم (١/ ٢٢٤)، رقم (٢٢٦)، ورواه غيرهم كثيرون.

(٥) والملاسة: ضد الخشونة، لسان العرب (٦/ ٢٢١). وينظر العزيز (١/ ٤٩٣).



وكذلك ما لا يقلع للزوجته أو لتناثر أجزائه كالحممة<sup>(١)</sup> الرخوة والتراب لا يجوز الاستنجاء به.

وقد نقل عن الشافعي<sup>(٢)</sup> جواز الاستنجاء بالمقابس وهو الفحم.

ونقل أنه لا يجوز به، فمن الأصحاب من أثبت القولين بلا تفصيل.<sup>(٣)</sup>

والأصح أن قوله الأول محمول على ما بقي فيه صلابة، أو لضعف تأثير النار فيه أو لقوة في جوهره، وقوله الثاني على ما يتناثر عند الاعتماد عليه، ويعبر الأول بالمقابس والثاني بالحممة.

وكذا اختلف قولاه في التراب،<sup>(٤)</sup> فحملوا الجواز على المدر المتماسك، والمنع على المتناثر؛ إذ يلتصق بالنجاسة ولا يمكن التحامل عليها.

ولو استنجى بما لا يقلع لم يسقط الفرض وتعين الماء.

وإنما قلنا: "ظاهر منشئ"؛ لأنه لا يجوز الاستنجاء بالحجر الرطب ونحوه؛ لأن البلل الذي عليه ينجس بإصابة النجاسة إيّاه ويعود شيء منه إلى محلّ النجوس فيحصل عليه نجاسة أجنبية، ولأن الشيء الرطب لا يُزيل النجاسة، بل يزيد التلوّث والانتشار.

وقال القاضي (ابن كج)<sup>(٥)</sup>: يجوز الاستنجاء بالحجر الرطب.

ولمن نصره أن يقول: لا نسلم أن البلل الذي عليه ينجس بإصابة النجاسة إيّاه، بل إنما

(١) سيأتي تفسيره من الشارح عند تقسيم الفحم إلى المقابس والحممة.

(٢) الناقل هو البويطي كما في نهاية المطلب (١/١٠٦).

(٣) وقال الخراسانيون: اختلف نص الشافعي فيه قالوا: وفيه طريقان: الصحيح منها أنه على حالتين، وقيل: فيه قولان مطلقاً حكاهما القفال والقاضي حسين والمتولي وغيره من الخراسانيين، وحكاها الدارمي من العراقيين، قال إمام الحرمين: والصواب التفصيل. المجموع (٢/١٣٤)، ونهاية المطلب (١/١٠٦).

(٤) نص الشافعي عليه السلام في البويطي ومختصر الربيع على جواز الاستنجاء به ينظر: المجموع للنووي (٢/١٤١).

(٥) هو الإمام أبو القاسم يوسف بن أحمد الدينوري المعروف بالقاضي (ابن كج)، من شيوخه أبو الحسين بن القطان وعبد العزيز الداركي كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، تولى القضاء ببلده وارثاً للناس إليه من الأفاق رغبة في علمه وعمله وجوده، ويعتبر من أصحاب الوجوه، من مؤلفاته التجريد. قتله العيارون بدينور سنة (٤٠٥ هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٩٤)، رقم (٥٦٢)، وطبقات ابن هداية الله ط بغداد (٤٢) وط بيروت (ص ١٢٦)، ووفيات الأعيان (٥/٤٢٧)، رقم (٨٣٦)، والأعلام (٩/٢٨٤).

ينجس بالانفصال، كالماء الذي يزيل به النجاسة، وقولهم: "لا يزيل النجاسة" ممنوع؛ إذ إنما يكون ذلك لو كان عليه شيء محسوس من الماء، لا مجرد البلل.

(والمطعومات)؛ لحرمتها، والعظم معدود من المطعومات؛ «لأن النبي ﷺ نَهَى عَنِ الاستنجاءِ بالعظم، وقال: إِنَّهُ زَادُ إِخْوَانِكُمْ مِنَ الْجَنِّ».<sup>(١)</sup>

ومن الأشياء المحترمة ما كتب عليه شيء من العلم المحترم: كالفقه والحديث والتفسير، أو آلتها: كالنحو والصرف والمنطق المعهود في يومنا<sup>(٢)</sup>.

ومن المحترم جزء الحيوان المتصل به، على الأصح، واستثنى بعضهم لحية الحري؛ لأنه مهذّر غير [معتصم].<sup>(٣)</sup>

ولا يلحق بها الذهب والفضة والجواهر النفيسة، على الأصح، ولا قشر الرمان ونحوه، إذا لم يكن فيه لب.

وإذا استنجى بشيء محترم عصي جزماً، وهل يجزیه ذلك عن الفرض؟ [فيه] وجهان: أصحُّهما: أنه لا يجزیه؛ لأنّ الاقتصار على غير الماء من قبيل الرخص، والرخص لا تناط بالمعاصي.<sup>(٤)</sup>

والثاني: يجزیه؛ لأنّ الغرض قطع النجاسة وقد حصل، فصار كالاستنجاء باليمنی. وعلى الأول فله الاقتصار على الحجر كما لو لم يستعمل شيئاً إلا إذا نقل النجاسة عن موضعها كالأملس.

(١) رواه مسلم: رقم (٤٥٠)، وابن حبان (٢٨١/٤)، رقم (١٤٣)، ورواه ابن خزيمة (٤٤/١)، رقم (٨٢) والبيهقي (١١/١)، رقم (٣٠).

(٢) المنطق المتضمن للمعلومات التصورية والتصديقية بمبادئها ومقاصدها، دون المنطق القديم المأخوذ من الفلسفة اليونانية المتضمن نظريات الفلاسفة القدامى في العقول والأفلاك التي تخالف في كثير منها العقيدة الإسلامية.

(٣) سيأتي أنّ المعصوم هو ما سوى الحرق والمرتد والخنزير والكلب العقور وما في معناها من سائر الفواسق الخمس.

(٤) جاءت هذه القاعدة الفقهية في كتب الأصول بلفظ: "الرخص لا تناط بالمعاصي". ينظر: الأشباه والنظائر لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ-١٥٠٥م)، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ) دار الكتب العلمية - بيروت (١٣٨/١)، والمنثور (١٦٧/٢).

(ويجوز الاستنجاء بالجلد المدبوغ [دون غيره] على الأصح) من الوجهين، ولو كان من غير مذكى؛ إذ الدباغ يزيل دسومته ويقلبه إلى طبع الثياب والخشب، ولذلك اختلفوا في تحريم أكله كما سنذكر إن شاء الله تعالى.

والثاني: لا يجوز؛ لأنه كان من جنس ما يؤكل.

ويستثنى عن الوجهين جلد كتاب علم محترم ما دام متصلاً، وجلد المصحف وإن انفصل.

وأما الجلد الغير المدبوغ: فإما أن يكون نجساً أو طاهراً:

أما الأول فلا يجوز الاستنجاء به قطعاً؛ لنجاسته.

وأما الثاني ففيه وجهان: وقد يقال: قولان: أحدهما: أنه يجوز، كسائر الأعيان الطاهرة، وحرمة ليس بحيث يمنعه عن الاستعمال في سائر النجاسات، فكذلك فيه.

وأصحهما: أنه لا يجوز؛ لأنه مأكول يؤكل على الرؤوس والأكارع، فصار كسائر المطعومات؛ ولأن فيه دسومة تمنع التشيف.

وإذا قلنا بعدم الجواز هل يجوز بما عليه من الشعر إن كثر؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأن احترام المطعوم يقتضي التحرُّز عنه كقشر الرمان، وبه أفتى الشيخ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

والثاني: يجوز؛ نظراً إلى أن الشعر ليس بمطعوم وليس صواناً للمطعوم كقشر الرمان، وبه أفتى الأكثرون.

(ويشترط في الاقتصار على الحجر أن لا تحفّ النجاسة) على المحلّ بحيث لا ينقله الحجر، وإلا فلا يجوز؛ لعدم حصول التخفيف المجوّز للاقتصار، لكن لو بال ولم يستنج حتى جفّ ذكره وبال ثانياً، فإن بلّ بالثاني ما بلّ الأول فيجوز على الأصح، وإلا فلا يجوز.

(١) ما في تحفة المحتاج بشرح المنهاج (٢٩٢/١) الطبعة الأولى (١٤١٦هـ) يخالف هذا؛ حيث يقول: نعم إن استنجى بشعره الطاهر أجزأه. ولم أجد في فتاواه ما يؤيد ذلك، فلعل هذه مسألة وليست فتوى مأخوذة من الإمداد أو الإيعاب كما أشار إليه محشي التحفة: العلامة عبد الحميد الشرواني في الصحيفة نفسها، أو هي ما في فتح الجواد (٧٤/١) من تصريحه بعدم الإجزاء على الأصح.

وألحق بعضهم به التغوط وقال: ولو تغوط ولم يستنج حتى جف ثم تغوط أخرى فحكمه حكم البول.

(ولا تنتقل) النجاسة عن الموضع الذي أصابته عند الخروج، حتى لو قام وانضمت إلیها وانتقل النجاسة - تعین الماء؛ لعدم تناول النص إياها (ولا تصيب الموضع)، أي: موضع النجوة (نجاسة أخرى)، أي: سوى النجاسة الملتصقة به عند الخروج، سواء كانت من نفسه أو غيره، حتى لو عاد إليه رشاش ما يخرج منه من الأرض - تعین الماء، وكذا لو لاقاه ماء غير مطهر أو مائع آخر بعد الاستجمار أو قبله أو حجر رطب. والعرق كذلك على الأصح؛ إذ المائع الملاقي ليس في حكم الخارج فلا [يتناوله] النص.

والأصح من القولين (أن ندره الخارج) كالدم والقيح والمذي والودي (لا تمنع الاقتصار على الحجر) وما في معناه؛ نظراً إلى المسلك المعتاد؛ فإن خروج النجاسة منه مما يتكرر على الغالب والنادر، فيعسر البحث عنها والوقوف على کیفیتها، فيناط الحكم بالمرجح. هذا ما رواه المزي<sup>(١)</sup> وحرمله.

والثاني: أنه يتعين إزالتها بالماء؛ لأن الاقتصار على الحجر تخفيف على خلاف القياس ورد في ما تعم البلوى، فلا يلحق به غيره، وهو الذي رواه الربيع المرادي<sup>(٢)</sup> عن نصه: أنه إن كان في جوف مقعده بواسير يخرج منها الدم وجب غسله بالماء. وأجيب: <sup>(٣)</sup> بأن ذلك محمول على ما إذا كان بين الإليتين لا داخل المقعد<sup>(٤)</sup>. انتهى. ولو أثبت القولان فكلاهما في الجديد.

(١) مختصر المزي طبع دار المعرفة (١٣٩٣هـ) (ص ٣).

(٢) الربيع بن سليمان المرادي، مؤذن الفسطاط، وراوي الأم. وينظر: الأم (٨٦/١) ط. دار إحياء - بيروت - (١٤٢٠هـ).

(٣) من قبل الخراسانيين أصحاب الطريق الثاني. وهو: أنه يميز الحجر قولاً واحداً. ينظر: المجموع (١٤٤/٢).

(٤) وهذا التأويل بعيد، يشوشه أنه جاء في نص الأم (٨٦/١). "قرب المقعدة أو في جوفها". وينظر: المصدر السابق (١٤٤/٢).

قال القفال<sup>(١)</sup>: إن كان النادر مشوباً بالمعتاد كفى الحجر، وإن تمحضت فلا بد من الماء.

(و[كذا]) لا يمنع الاقتصار على [الحجر] انتشار النجاسة فوق المعتاد؛ لتعسر الاحتراز عنه. ونقل المزي: أنه إذا عدا المخرج تعين الماء وزعم أن الضرورة تختص بالمخرج فلا يسامح في ما عداه<sup>(٢)</sup> ولم يثبت الأكثرون ونسبوه إلى الغلط وأجازوا الاقتصار (ما لم تجاوز الصفحتين) المنطقتين عند القيام (والخشفة)، فإن جاوز تعين الماء؛ لأنه انتشار لا يعم ولا يغلب. فإذا اتفق وجب غسله كسائر النجاسات، ولا فرق بين المجاوز وغيره.

ومنهم من فرق وقال: ما جاوز الإليتين فكسائر النجاسات، وفيما بينهما الجواز. وقدر الخشفة في مقطوعها في معناها وكذا لو دخل بول المرأة مدخل الذكر بأن كانت ثيباً وتحققت ذلك.

ومنهم من قطع بعدم الجواز في الثيب وما يخرج من قبل المشكل فيعين لإزالتها الماء لاحتمال زيادته.

اعلم أنه يدخل في حكم النادرة الخارج<sup>(٣)</sup> دم الحيض فيجوز الاقتصار فيه على الحجر ويُتصور ذلك في من انقطع حيضها فاستنجت به ثم تيممت لسفر أو مرض فتصلي بلا إعادة.

وتعذر وصول الحجر لمحل الحيض من الثيب لا أثر له - خلافاً لمن نظر إليه -؛ لأن نحو الخرقه يقوم مقامه.

(ويجب) لمن يقتصر على الحجر (استيفاء ثلاث مسحات: إما بأحجار) ثلاثة (أو بأطراف حجر واحد) وذلك لما روي أنه ﷺ قال: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَسَحَاتٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) حكاه عنه الفوراني، المجموع (٢/ ١٤٤)، والقفال شهرة لعلمين من أعلام المذهب الشافعي.

(٢) مختصر المزي ط. دار المعرفة (ص ٣).

(٣) الأولى: النادر الخارج.

(٤) مسند أحمد، رقم (١٤٦٤٨) بلفظ: «إِذَا تَغَوَّطَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسَحْ ثَلَاثَ مَسَحَاتٍ»، وفيه ابن لهيعة.

وعن سلمان<sup>(١)</sup> أنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن [لا نجزي] بأقل من ثلاثة أحجار<sup>(٢)</sup>، فظاهر الأمر للوجوب؛ فتجب رعاية العدد.

وفي وجه: إذا حصل النقاء بما دون الثلاثة كفى، حكاه أبو عبد الله الحنطلي<sup>(٣)</sup>، واحتج بما روي أنه ﷺ قال: «من استجمر فليوتر، ومن لا فلا حرج»<sup>(٤)</sup>.

وأجيب: بأن ذلك محمول على ما بعد الثلاث، جمعاً بين الأخبار، وحيث لا حرج في ترك الإيتار.

ثم قوله ﷺ: «وليستج بثلاثة أحجار»<sup>(٥)</sup> ليس لتخصيص الحكم بها؛ لأن غير الحجر بالشرائط المذكورة مشارك للحجر في تحصيل مقصود الاستنجاء.

(فإن لم يحصل النقاء) أي: تخفيف النجاسة، وهو أن لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الماء (فلا بد من الزيادة) على الثلاث (حتى يحصل النقاء)؛ لأنه المقصود الأصلي من شرع الاستنجاء.

(وإن حصل) النقاء (بشفع) [أي]: بأربعة أو ستة مثلاً (أستحب أن يوتر)؛ للأمر به في الخبر.<sup>(٦)</sup>

(١) الصحابي الجليل أبو عبد الله سلمان الخير الفارسي، مولى رسول الله ﷺ، سئل عن نسبه فقال: أنا سلمان بن الإسلام، من أهل إصبهان. هرب من أبيه وانتقل بين الأديان والأديرة حتى وصل إلى الحجاز ودخل المدينة. فقدم إليها رسول الله ﷺ فآمن به، أول مشهد شهدها مع رسول الله ﷺ غزوة الخندق، ثم لم يتخلف عن مشهد بعدها. روي له عن رسول الله ﷺ ٦٠٢ (حديثاً)، اتفقا على ثلاثة ولمسلم ثلاثة. توفي بالمدائن سنة (٣٦هـ)، وقيل: (٣٥هـ). ينظر: تهذيب الأساء (٢١٩/١)، رقم (٢١٨).

(٢) رواه مسلم، رقم (٢٦٢)، ورواه الطبراني في الكبير (٢٣٤/٦)، عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان، رقم (٦٠٨٠ و٦٠٨١)، وهذا ولفظ الكتاب رواية بالمعنى كما في كتب التخريج.

(٣) وحكاها العمراني في البيان (٢١٨/١)، والرافعي في العزيز (٥٠٦/١)، والحنطلي هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري الحنطلي بتشديد النون. لعل أحد أجداده كان بائع حنطة. من شيوخه عبد الله بن عدي وأبو بكر الإسماعيلي. ومن تلاميذه القاضي أبو الطيب الطبري وأحمد بن شعيب الروياني. ومن مؤلفاته الكفاية في الفروق، والفتاوى. كان إمام عصره بطبرستان. توفي حوالي سنة (٤٠٠هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٧/٣)، رقم (٣٩٨)، وتهذيب الأساء (٥٣٣/٢)، رقم (٨١٩)، والأنساب للسمعاني (٢/٢٧٥)، وطبقات الشافعية لابن هداية، ط. بيروت (ص ١١٣-١١٤).

(٤) رواه البخاري، رقم (١٦٠، ١٥٩)، ومسلم رقم (٢٣٧، ٢٣٩).

(٥) الذي سبق تخريجه، وكان بدل لفظه، لفظ «فليستج أحدكم بحجر» الذي لا يوجد في كتب المتون المنوفرة عندنا، فتبين أنه سهو من النساخ.

(٦) الذي مر عن قريب لفظه وتخريجه. وهو قوله ﷺ: «من استجمر فليوتر».

ولينظر إلى الحجر قبل رميه ليعلم أنه أتى أم لا؟.

(وأصح الوجهين أنه يمسح في كل مسحة جميع الموضع)، وبه قال أبو علي بن أبي هريرة<sup>(١)</sup>، وأبو زيد [المروزي].<sup>(٢)</sup>

وكيفيته: أن يضع واحداً على مقدم صفحته اليمنى فيمسحها به إلى مؤخرها، ويديره إلى الصفحة اليسرى يمسحها به من مؤخرها إلى مقدمها فيرجع إلى الموضع الذي بدأ منه، ويضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى [ويفعل] به مثل ذلك، ويمسح بالثالث الصفحتين والمسربة<sup>(٣)</sup>. وذلك؛ لما روي أنه ﷺ قال: «وَلَيْسَتْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ: يُقْبَلُ بِوَاحِدٍ، وَيُدْبَرُ بِآخَرٍ، وَيُحْلَقُ بِثَالِثٍ».<sup>(٤)</sup>

(و) الوجه (الثاني) وبه قال أبو إسحاق المروزي<sup>(٥)</sup>: (أن يوزعها) أي: المسحات (على الجانبين والوسط)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «حَجَرٌ لِلصَّفْحَةِ الْيُمْنَى، وَحَجَرٌ لِلصَّفْحَةِ الْيُسْرَى، وَحَجَرٌ لِلْوَسْطِ».<sup>(٦)</sup>

ثم الخلاف في الأولوية دون الوجوب؛ لثبوت الروايتين جميعاً<sup>(٧)</sup>، فيجوز عند كل قائل العدول إلى الكيفية الأخرى.

(١) هو القاضي أبو علي الحسن بن الحسين البغدادي، أحد شيوخ المذهب الشافعي، المعروف بابن أبي هريرة. من شيوخه ابن سريج ثم أبو إسحاق المروزي شرح مختصر المزني شرحين: مختصراً ومبسوطاً، ودرّس ببغداد وتخرج عليه خلق كثير. توفي سنة (٣٤٥هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ١٨٩-١٩٥)، رقم (١٧٠)، وطبقات ابن هداية الله ط. بيروت (٧٢-٧٣)، وط. بغداد (٢١-٢٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ٦١)، رقم (١٥٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٣٠)، رقم (٢٤١).

(٢) هو الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله، راوي صحيح البخاري، سبقت ترجمته.

(٣) المسربة بضم الراء وقيل يجوز فتحها، وهي هنا: مجرى الغائط. ينظر: المجموع (٢/ ١٢٦).

(٤) لم أجده في كتب متون الحديث. وقال النووي: منكر لا أصل له. وقال ابن الملقن: غريب، أي: لا أعرف من رواه. ونقل في تلخيص الحبير كلام ابن الصلاح على الوسيط أنه لا يعرف. ينظر: المجموع (٢/ ١٣٢)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٤٩)، رقم (١٤٣)، وتلخيص الحبير (١/ ١٨١).

(٥) إبراهيم بن أحمد المروزي، صاحب كتاب الفصول في معرفة الأصول، وشرح مختصر المزني، وينظر: المجموع (٢/ ١٢٤).

(٦) رواه الدارقطني في سننه (١/ ٥٦)، رقم (١٠)، بلفظ «وحجر للمسربة»، ثم قال: حديث حسن، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١١) رقم (٥٥٣ و٥٥٤)، وقال: إسناده حسن، وكذلك قال النووي في المجموع (٢/ ١٢٣).

(٧) ثبوت الرواية الأولى غير مسلم، كما نقلنا عن المجموع وخلاصة البدر وتلخيص الحبير.

وقال الشيخ أبو محمد<sup>(١)</sup>: الخلاف في الوجوب؛ لأنَّ صاحب الوجه الأول لا يبيحز الثاني؛ لأنَّ تخصيص كلِّ حجر بموضع مما يمنع رعاية العدد الواجب. وصاحب الوجه الثاني لا يبيحز الأول؛ للحديث المصرَّح بالتخصيص<sup>(٢)</sup>، ويقول: العدد المعتبر بالإضافة إلى جملة الموضع دون كلِّ جزء منه. والأوَّل هو اختيار المعظم<sup>(٣)</sup>.

فرع: ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر بالقرب من النجاسة، فلو وضعه على النجاسة تعيَّن الماء. ثم إذا انتهى إلى النجاسة أدار الحجر قليلاً قليلاً حتى يرفع كلَّ جزء منه جزءاً من النجاسة.

ولو أمره من غير إدارة فهل يجزيه ذلك؟ فيه وجهان: أحدهما أنه لا يجزيه؛ لأنَّ الجزء الثاني من الموضع يلتقي [مع] ما ينجس من الحجر، والاستنجاء بالنجس غير جائز. وأظهرهما: أنه يجزيه؛ لأنَّ الاستجمار رخصة وتكليف الإدارة يسدَّ بابها، صرَّح به المصنَّف في العزيز<sup>(٤)</sup>.

(والأفضل الجمع بين الماء والحجر)؛ لأن الله تعالى قد أثنى على أهل قباء ﷺ بذلك، وأنزل: ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا﴾ الآية، (التوبة: ١٠٨). ولأن العين

(١) الشيخ عبدالله بن يوسف، والد إمام الحرمين وينظر: العزيز طبع دار الفكر (١/ ٥١٤)، وط. العلمية (١/ ١٤٨).

(٢) الحديث الثاني في هذا الموضوع، وهو حديث حسن. ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٥٠).

(٣) يقصد بالأول الوجه القائل بأن الخلاف في الأولوية لا في الوجوب، كما في المجموع (٢/ ١٢٤)، والعزيز (١/ ٥١٤).

(٤) العزيز شرح الوجيز (١/ ٥١٦).

(٥) مورد نزول هذا المقطع من الآية الكريمة قوم من الأنصار، وسبب تخصيصهم بهذا الوصف فيه أقوال: أحدها أنهم كانوا يستنجون بالماء. ذكر ذلك الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الأم (١/ ٨٥)، ورواه ابن ماجه في سننه، رقم (٣٥٥). وثانيها أنهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعمال الحجارة. جاء ذلك في التفسير وكتب المواظ والفقهاء، منها ما جاء في تفسير القرآن العظيم لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، الطبعة الأولى (١٧١٤هـ= ١٩٩٧م)، دار إحياء - بيروت (٢/ ٣٣٦-٣٣٧) عن الحافظ أبي بكر البزار عن ابن عباس: «أن أهل قباء لما نزلت الآية الكريمة سألهم رسول الله ﷺ فقالوا: إنا نتبع الحجارة بالماء»، قال ابن كثير: إن هذا الحديث مشهور بين الفقهاء، ولم يعرفه كثير من المحدثين أو كلهم. وقال النووي في المجموع (٢/ ١١٦): ليس له أصل في كتب الحديث. ا. هـ.. والثالث التوبة من الذنوب والتطهر من الشرك. جاء ذلك في المصدر نفسه (٢/ ٣٣٦).



يزول بالحجر، والأثر بالماء، فلا يحتاج إلى مخامرة عين النجاسة، وذلك محبوب. وإن اقتصر على أحدهما فالماء أولى؛ لأنه يُزيل العين والأثر.

(والأدب الاستنجاء باليسرى)، دون اليمنى؛ لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيُمْنَى لَطْهُورِهِ وَطَعَامِهِ، وَكَانَتِ الْيُسْرَى لِحِلَائِهِ وَمَا كَانَ مِنْ أَدَى»<sup>(١)</sup>.  
فإن كان يستنجي بالماء صبّه بيمينه ومسح باليسرى، وإن كان يستنجي بجامد ففي الدبر: يأخذ الحجر بيسراه ويمسح به الموضع، وكذلك تفعل المرأة في الاستنجاء من البول.

وأما قبل الرجل: فإن استنجى بها لا يحتاج إلى استمساكه كصخرة عظيمة أو جدار مثلاً أخذ ذكره [باليسرى] ويمرّه على ثلاثة مواضع.

وإن كان يحتاج إلى الاستمساك كالحجر الصغير فيمسكه بين إبهامي الرجلين أو بين العقبين ويأخذ ذكره بيساره ويمرّه عليه، وإن لم يتيسر هكذا أخذ الحجر باليمين والذكر باليسار ويحرك اليسار دون اليمين، فإن حرّكها كان مستنجياً باليمين.

وقيل: الأولى أخذ الحجر بيساره والذكر بيمينه ويمرّ الحجر على الذكر؛ لأن الاستنجاء يقع بالحجر فإمساكه باليسرى أولى، وهو ضعيف؛ لأن مسّ الذكر باليمين مكروه مطلقاً وقد ورد النهي به.<sup>(٢)</sup>

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: لا يحصل الخلاص عن ذلك المحذور إلا بإمساك الحجر بين الإبهامين أو العقبين، كما مرّ، أمّا إذا استعمل اليمين كان مرتكباً للنهي، كيف فعل؟ (ولو خرجت) من المسلك (حصاة أو دودة) أو نواة أو بعرّة (من غير تلويث) لم يجب

(١) رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٣ و ٣٤)، والإمام أحمد في مسنده، رقم (٢٦٣٢٦)، قال الإمام النووي في المجموع (١٢٥/٢): صحيح.

(٢) في الحديث الصحيح، منه ما رواه البخاري رقم (١٥٢، ١٥٣)، ولفظه: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ، وَلَا يَنْتَفِسُ فِي الْإِنَاءِ». ومسلم رقم (٢٦٧)، ومن ألفاظه قال ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخِلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ».

(٣) ذكره الرافعي في العزيز (٥١٩/١)، ولم يسمّ صاحبه. وينظر: المجموع (١٢٧/٢).

الاستنجاء)، لا بالماء ولا بالحجر (في أصح الوجهين)<sup>(١)</sup>؛ إذ المقصود من الاستنجاء زوال النجاسة أو تخفيفها، و[ههنا] لم تتحقق النجاسة؛ فلا معنى للاستنجاء.

والثاني: يجب الاستنجاء؛ إذ الخارج لا يخلو عن النداءة، والورع لا يخفى.

\*\*\*

## فروض الوضوء

لما فرغ المصنف من بيان قضاء الحاجة وآدابها وحكم الاستنجاء وآدابها شرع في بيان فروض الوضوء، وأخرها عنها لتأخرها بالذات وقال: (فصل: فروض الوضوء ستة) الفروض جمع فرض وهو: القطع والتقدير<sup>(٢)</sup> والبيان<sup>(٣)</sup>، لغة.

وأما شرعاً: فهو ما يعاقب تاركه ويثاب فاعله<sup>(٤)</sup>، وهو لا يطلق إلا على المنصوص. بخلاف الوجوب<sup>(٥)</sup>؛ فإنه يطلق على المنصوص والمستنبط. هذا عند الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

أما عند علماء الأصول: فهي مترادفات عندنا<sup>(٧)</sup>.

(١) وخالف الغزالي وشيخه وشيخه الأصحاب فنقلوها وجهين. والصواب: قولان. المجموع (١١٢/٢).

(٢) تاج العروس (٤٦٨/١٨)، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القنوي (ت ٩٧٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ) - دار الوفاء - جدة (٤٨/١).

(٣) قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَرَضَّيْنَاهَا﴾ (النور: ١): معناه بيناها، قاله ابن عباس. تفسير الماوردي (٧١/٤).

(٤) المطلع على أبواب المقنع: لمحمد بن أبي الفتح الحنبلي، تحقيق: محمد بشير (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) - المكتبة الإسلامية، بيروت (١٨/١).

(٥) الظاهر: بخلاف الواجب.

(٦) في البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي الشافعي (١/٤٦): أن للحنفية في الفرق بين الفرض والواجب اصطلاحين، وأن الاصطلاح الثاني لهم أن الفرض ما ثبت بنص القرآن، والواجب ما ثبت من غير وحي مصرح به. وهذا الترادف متفق عليه عند الشافعية الأصوليين، أما عند الأصوليين من الأحناف فما ثبت بدليل قطعي هو الفرض، كوجوب قراءة القرآن الكريم في الصلاة الثابت بعد الكتاب بالإجماع. وما ثبت بدليل ظني يسمى واجباً، كوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الثابت بالحديث غير المتواتر مثل قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب». ينظر: التبصرة للشيرازي (١/٩٤)، والتمهيد للإسنوي (١/٥٨)، وشرح التلويح للإمام سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) على التوضيح لصدر الشريعة (ت ٧٤٢هـ) ط. (١) - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان (٢/٢٥٨)، وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (ص ٨٨)، وأصول الفقه الإسلامي في نسيجه الجديد للدكتور مصطفى الزلمي (٢١٤).

والوضوء بضم الواو وفتحها من الوضوء وهي النظافة<sup>(١)</sup>. وقيل: من الإضاءة وهي التنوير.<sup>(٢)</sup> ثم استعمله الشرع بضم الواو في غسل الأعضاء الآتية، وفتحها في ما يتوضأ به. (أحدها: النية)، هي في اللغة القصد، يقال: نواك فلان بخير، أي: قصدك، وقد يقال: هي الحفظ، يقال: نواك الله، أي: حفظك الله<sup>(٣)</sup>. وفي الشرع عبارة عن انبعاث القلب على المقصود مقارناً بأفعال الجوارح.

وهي واجبة في طهارة الأحداث؛ لأنها عبادة فأشبهت سائر العبادات، وقد قال ﷺ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**».<sup>(٤)</sup>

ولا تشترط في إزالة النجاسة؛ لأنها من قبيل التروك؛ إذ المقصود هجران النجاسة، والتروك غير مشروطة بالنية، كترك الزنا وشرب الخمر ونحوها.

وهنا مسائل لابد من معرفتها قبل العلم بكيفية النية، وقد أهملها المصنف، ولا علينا أن نذكرها لك:

فاعلم أنه بُني على اعتبار النية في الطهارات عدم صحتها من الكافر، حتى لو اغتسل الكافر أو توضأ في كفره ثم أسلم لم يعتد به؛ لأنه ليس أهلاً للنية فتلزم الإعادة بعد الإسلام.

وقال أبو بكر الفارسي<sup>(٥)</sup>: لا تجب إعادة الغسل وتجب إعادة الوضوء؛ لأن الغسل

(١) أنيس الفقهاء (١/٤٩).

(٢) لم أجد مصدره، وهو من الإشتقاق الكبير مثل اشتقاق جذب من الجذب. ينظر: شرح المحلى على جمع الجوامع (١/١٢٥).

(٣) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى الهروي (أبو منصور)، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د محمد جبر الألفي، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت (١/٤١).

(٤) متفق عليه، رواه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع وبدأ كتابه به، رقم (١)، ورواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (١٩٠٧)، ورواه أبو داود وابن ماجه وغيرهم.

(٥) الشيخ أحمد بن حسين بن سهيل أبو بكر الفارسي، صاحب كتاب عيون المسائل. من شيوخه ابن سريج، توفي بعد (٣٠٠هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٤/٥٥)، رقم (٥٨٣)، ابن شاهويه، وطبقات الشافعية الكبرى (١/٣٩٩-٤٠١).

(٤٠١) رقم (٤٣)، وطبقات المصنف ابن هداية الله ببيروت (٧٥-٧٧)، ومن المؤسف أن الشارح رحمه الله ينقل عن بعض الأعلام باسم مختصر محتمل لأشخاص، بدون ذكر كتبهم، فلعله كان يتصور القراء مثله في الإحاطة بتراجم العلماء، وقد ذكره في موضع آخر من هذا الكتاب وقال في عيون المسائل: فظهر أنه هو المراد هنا أيضاً.

يصحّ من الكافر في بعض الأحكام؛ بدليل غسل الذميمة عن الحيض لتحلّ لزوجها المسلم.

وأجيب: بأن الذميمة إذا جوّز نكاحها استدعى الضرورة غسلها عن الحيض للوطء، كالمجنونة المسلمة فاستقرّ عليه الحكم للاستحلال، بخلاف العبادات. هذا في الكافر الأصلي، أما المرتدّ فلا تصحّ الطهارة منه بحال، ولم يجوّزوا فيه الخلاف المذكور.

ولو توطأ المسلم ثم ارتدّ فالأصحّ أنّه لا يبطل، حتى لو عاد إلى الإسلام لم يجب عليه الإعادة؛ إذ حكمه مستديم؛ ألا يرى أنّه لو ارتدّ لم يبطل ما مضى من صومه وصلاته، حتى لا يجب عليه إعادته بعد الإسلام؟.

وفي وجه: يبطل الوضوء بالردة<sup>(١)</sup>؛ لأن ابتداء الوضوء لا يصحّ مع الردّة، فإذا طرأ في أثناءه أبطله.

وأصحّ الطريقتين أن هذا الخلاف لا يجري في الغسل، بل مقطوع بصحّته؛ إذ الغسل يجمع الكفر في بعض المواد، بخلاف الوضوء.

وأما التيمّم فيبطل بالردة على الأصحّ<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ التيمّم لاستباحة الصلاة، وإذا ارتدّ خرج عن أهلية الاستباحة، فلا يفيد تيمّمه الإباحة بعد ذلك، كما لم تيمّم قبل الوقت.

وأما كفيّة النية: (فينوي رفع الحدث)، أي: رفع حكمه كحرمة الصلاة مثلاً، أو المانع القائم بالأعضاء؛ لأنّ رفعه هو المقصود من الوضوء، أو المنع المرتب عليه بالنسبة إلى أكثر من صلاة مفروضة؛ إذ الحدث بهذا المعنى لا يرفعه إلا الوضوء، وأما التيمّم فإنما يرفع بالنسبة إلى فريضة واحدة كما سيأتي، وإنها يكفي الإطلاق؛ لأنّ المقصود من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها، فإذا نواه فقد تعرّض لما هو المقصود.

ولو نوى رفع بعض الأحداث دون البعض فالأصحّ: أنّه يصحّ وضوؤه؛ لأنّه قد نوى رفع البعض فوجب أن يرفع، والحدث لا يتجزأ، فإذا ارتفع البعض ارتفع الكل.

(١) المجموع (٢/٥).

(٢) المصدر نفسه (٢/٥).

والثاني: لا يصح؛ لأن ما لا ينوى رفعه يبقى، والأحداث لا تتجزأ، فإذا بقي البعض بقي الكل. وأجيب: بأن نفس النوم والبول مثلاً لا تُرفع وإنما يرفع حكمهما، وهو شيء واحد تعددت أسبابه، والتعرض لها ليس بشرط، فإذا تعرض له مضافاً إلى سبب واحد لغت الإضافة وارتفع.

وقيل: إن لم ينف رفع ماعداه كفى، وإن نفى لم يكف<sup>(١)</sup>؛ إذ نيته تتضمن الرفع والإبقاء، فهو كما لو قال: أرفع الحدث لا أرفعه.

وقيل: إن نوى رفع الحدث الأول صح، أو غيره فلا؛ لأن الأول هو الذي أثر في المنع.

وقيل: إن لم ينو الآخر لم يصح؛ لأنه الأقرب.<sup>(٢)</sup>

هذا كله إذا كان الحدث المخصص بالرفع واقعاً له.

فإن لم يكن - كما لو نوى حدث النوم ولم ينم وإنما بال مثلاً - نظر: إن كان غلطاً صح؛ لأن التعرض لها ليس بشرط فلا يضر الغلط فيها، وإن كان عامداً لم يصح؛ لأنه متلاعب بطهارته.

(أ) ونوي استباحة شيء مما يقتدر إلى الطهارة كالصلاة ومسّ المصحف والطواف وسجدة الشكر والتلاوة؛ لأن رفع الحدث إنما يطلب لإستباحة هذه الأشياء، فإذا نواها فقد نوى غاية المطلوب.

فإن نوى استباحة صلاة معينة كظهر مثلاً ولم يتعرض لما عداها نفياً وإثباتاً صح بلا خلاف. وإن نفى غيرها ففيه أوجه:

أحدها: الصحة، لأن المنوية تباح جداً، ولا تباح إلا إذا ارتفع الحدث، والحدث لا يتبعص.

والثاني: المنع؛ لأن نيته تضمنت الاستباحة وعدمها، فهو كما لو قال: أبيع لا أبيع.

(١) حكى هذا الوجه الماوردي والبيهقي والغزالي وآخرون. التهذيب (١/٢٢٧)، والحاوي الكبير (١/٩٤)، والمجموع (١/٣٦٩).

(٢) أو لأن ما قبل الأخير اندرج فيه، حكاه صاحب الشامل وجماعة من الخراسانيين. ينظر: المجموع (١/٣٦٩).

والثالث: تباح المنويّة دون غيرها؛ لقوله ﷺ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup>، والأوّل هو الذي اختير.

(أو ينوي أداء فرض الوضوء)، أو أداء الوضوء بحذف الفرض؛ لأنّ النية هنا لمجرّد التمييز، وهو حاصل بما ذكر.

ويجب استحضار قصد فعل الوضوء كما في الصلاة. أشار إليه الإمام<sup>(٢)</sup>، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

ثمّ الصّحّة بجميع الكيفيات السابقة إنّما هي بالنسبة إلى السليم، وأما دائم الحدث فممتاز بالحكم، كما أشار إليه بقوله: (والأصحّ) من الوجهين (أنّ من به حدث دائم كالمتحاضة) وسلس البول والمذي والمني (لا تكفيه نية رفع الحدث)؛ إذ حدثه لا يرتفع، كيف وقد يقارن وضوؤه وقد يتأخّر عنه؟

والثاني: تكفيه؛ إذ نية رفع الحدث متضمّنة لاستباحة الصلاة، فقصدّه يؤثّر تضمّنه وإن لم يؤثّر بخصوصه.

وأجيب: بأنّه لا يلزم من استباحة الصلاة رفع الحدث؛ بدليل فاقد الطهورين.<sup>(٤)</sup>

(وتكفيه نية الاستباحة)، بدون نية رفع الحدث (على الأصحّ)، بالقياس على كفاية تلك النية عن المتيمم، بجامع كون حدثهما لا يرفع.

والثاني: لا تكفيه، بل لا بد من نية رفع الحدث أيضاً؛ إذ حدثه يتلاحق سبقاً وتأخراً، فينوي رفع الحدث للسابق والاستباحة للمتأخّر، وهذا اختيار أبي بكر

(١) هذا لفظ البخاري، رقم (٥٤)، وابن ماجه، رقم (٤٢٢٧)، وفي مسند أحمد، رقم (١٦٨). وجاء بالفاظ

أخر، كما في البخاري، رقم (١)، أبي داود، رقم (٢٢٠١)....

(٢) قال إمام الحرمين في نهاية المطلب (١/٥٧): "نية الوضوء نية القربات.....

(٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٥٠).

(٤) فاقد الطهورين هو الذي لم يجد ماء ولا تراباً للطهارة أو عجز عنها. ينظر: قواعد الفقه، تأليف: محمد عميم

الإحسان المجددي البركني (ت)، الطبعة الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م)، دار النشر، الصدف بيلشرز - كراتشي

(١/٤٠٦).

الفارسيّ والخضري. <sup>(١)</sup> والأفضل الجمع بينهما؛ خروجاً من الخلاف.

ولو نوى دائم الحدث استباحة فريضة واحدة جاز بلا خلاف وإن نفى غيرها، بخلاف السليم؛ إذ طهارته لا تفيد إلا استباحة فريضة واحدة.

ولو نوى استباحة نافلة أو مطلق الصلاة فحكمه حكم الناي المتيمّم، فستعرفه إن شاء الله. (و) الأصحّ (أن المتوضّئ لو نوى التبرّد) أو التنظيف (مع النية المعتبرة) - وهي نية رفع الحدث أو استباحة الصلاة - (لم يضرّ)؛ لحصوله بدون النية فنيّة لا غية؛ كمن كبرّ للتحريم وقصد به إعلام [القوم].

والثاني: يضرّ؛ للإخلال بالإخلاص باشتراك القرية مع غيرها <sup>(٢)</sup>.

وعلى الأوّل لا فرق بين أن يضمّ قصد التبرّد أو التنظيف على النية المعتبرة ابتداء وبين أن يُحدثها في الأثناء بشرط أن يكون ذاكرةً للنية المعتبرة، فإن غفل عنها لم يصحّ ما يأتي به بعد ذلك؛ لأنّ النية الأولى غير باقية حقيقةً، وقد تحققت نيةً ثانيةً، فتكون أقوى.

(و) الأصحّ (أنه) أي: المتوضّئ (لو نوى استباحة ما يستحبّ له الوضوء كقراءة القرآن) حفظاً، (ودخول المسجد) وسماع الحديث وروايته، (لم يكف)؛ لأنّ هذه الأفعال مباحة مع الحدث، فلا يتضمّن نيةً استباحتها رفع الحدث.

والثاني: تكفيه؛ إذ غرضه أن يكون تلك الأفعال على الكمال، ولا يكون ذلك إلا برفع الحدث.

(١) سبقت ترجمة أبي بكر الفارسي، وأما الخضري فهو أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي الشافعي، المعروف بالخضري بكسر الخاء وسكون الضاد نسبة إلى بعض أجداده. كان يضرب به المثل في قوة الحفظ = وقلة النسيان، له معرفة بالحديث، كان معاصراً لأبي زيد المروزي. ذكر أنّه تلميذ القفال، وذكر أنّه شيخ القفال، فالأول هو الشاشي، والثاني هو المروزي، ومن شيوخه أيضاً أبو بكر الفارسي، ومن تلاميذه أيضاً أبو علي الدقاق، أقام بمرورناشراً للمذهب الشافعي، وله في المذهب وجوه غريبة، توفي في عشر الثلاثين وثلاثمائة، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧٦/٢) رقم (١١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧٢/١٨) رقم (٨٩)، ووفيات الأعيان (٥٧/٤) رقم (٥٨٧)، وطبقات ابن هداية الله طبع بيروت (ص ١٠٩) هذا، وهذا الوجه ضعيف. ينظر: التهذيب (٢٢٧/١). (٢) هذا الوجه محكي عن ابن سريج، وأجاب العلماء عن تعليقه بالتشريك أن هذا ليس تشريكاً وتركاً للإخلاص، بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها لأن من ضرورتها حصول التبرّد. ينظر: المجموع (٣٦٧/٢).

وأجيب: بأن الكمال تابع للعبادات غير مقصود في نفسه، فلا يلزم من قصده حصول المتبوع، بخلاف العكس.

(ولتكن النية) المعتبرة (مقرونة بأول غسل الوجه)؛ إطباقاً لأفعال الجوارح، وذلك على سبيل الوجوب.

ولا يجب استصحابها إلى آخر الوضوء إذا لم يحدث نية أخرى كما ذكرنا؛ لتعسر المحافظة عليها.

وإذا قارن النية أول غسل الوجه ولم يقدمها في السنن المتقدمة كالمضمضة والاستنشاق مثلاً لم ينل أجرها؛ إذ ليس للمرء من عمله إلا ما نوى.

(فلو تأخرت) النية (عنه) أي: عن أول غسل الوجه (لم يحجز) بلا خلاف؛ إذ يلزم منه خلو أول الفرض عن النية، وذلك منافٍ للصحة، كفي الصلاة (وكذا) لم يحجز (لو تقدمت) النية (عليه) أي: على أول غسل الوجه، بأن قارنها بالسنن المتقدمة، (ولم تبق) النية (عنده، في أصح الوجهين)؛ إذ المقصود من العبادات واجباتها، والسنن تابع لها فلا يكفي اقتران النية بها؛ ولأنها أمور سابقة على فرض الوضوء غير داخلية فيه كالاستنجاء.

والثاني: يجوز؛ إذ السنن معدودة من الوضوء، فاقترانها بها كاقترانها بفرضه.

قال النووي: هذا في المضمضة والاستنشاق إذا لم ينغسل معها شيء من الوجه<sup>(١)</sup>، فإن انغسل أجزأه إذا انغسل وهو ناول للوجه ولا يضر العزوب بعده<sup>(٢)</sup>.

وكذا إن لم ينو بالجزء المغسول الوجهة على الصحيح<sup>(٣)</sup>.

وعند الجمهور يحتاج إلى غسل ذلك الجزء ثانياً<sup>(٤)</sup>.

(١) بأن تـمـضـض من أنوبة إبريق ونحوه المجموع (١/٣٦٢).

(٢) المجموع (١/٣٦٢)، وينظر: البيان (١/١٠٢)، ولأن نيته قارنت الواجب بحر المذهب (١/٨٧).

(٣) لأن نيته عزبت قبل الفرض فلم يحجزه، كما لو عزبت عند غسل الكف. ينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليميني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ)، المحقق: قاسم محمد النوري - دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، (١/١٠٣).

(٤) المجموع (١/٣٦٢)، وعبرة روضة الطالبين (١/١٩٤) و التهذيب (١/٢٣١).



(والأظهر) من الوجهين (أنه لا بأس بتفريق النية على الأعضاء) بأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه، وعند غسل اليد رفع الحدث عنها، وهكذا؛ إذ يجوز تفريق أفعاله، فكذلك يجوز تفريق النية على أفعاله.

والثاني: لا يجوز؛ لأن الوضوء عبادة واحدة، فلا يجوز تفريق النية على أعضائها كالصوم والصلاة.

وأجيب بمنع القياس؛ لوجود الفارق كما لا يخفى.

فرعان: الأول: أنه لا يجب إضافة الوضوء إلى الله تعالى، ويستحب الجمع بين القلب واللسان في النية، وإن اقتصر على أحدهما فعلى القلب يجزيه وعلى اللسان فلا.

ولو جرى على لسانه [رفع] الحدث أو التبرّد وفي القلب خلافه فلا اعتبار بالقلب.

ولو نوت المغتسلة عن الحيض استباحة الوطء تبيح لها كلّ ما كانت ممنوعة عنه من الصلاة ونحوها<sup>(١)</sup>.

وقيل: لا تبيح لها إلا الوطء<sup>(٢)</sup>. وقيل: لا يباح لها شيء<sup>(٣)</sup>.

ولو ألقى في نهر مكرهاً فنوى رفع الحدث ارتفع، ولو غسل أعضاء الوضوء إلا رجليه ثم ورد النهر ذاكرًا للوضوء كفى، وإلا فلا.

والثاني: من غفل لمعة من وجهه في الكرّة الأولى وانغسلت في الثانية بقصد النفل فهل يجزيه أو لا؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجزيه؛ لأن نية التنفّل حدثت بعد عزوب النية المعتبرة، فهو كما لو أحدث نية التبرّد بعد عزوب<sup>(٤)</sup> النية المعتبرة؛ إذ لم يبق له رفع الحدث؛ ضرورة اعتقاده رفع الحدث في الكرّة الأولى.

(١) في هذه المسألة ثلاثة أوجه: أصحّها هذا؛ لأنّها نوت ما لا يستباح إلا بطهارة. ينظر: المجموع (١/٣٦٥).

(٢) كاغتسال الذمّة تحت مسلم لا تقطاع الحيض. المصدر نفسه (١/٣٦٦).

(٣) لأنّها نوت ما تنتقض به الطهارة، قال إمام الحرمين: الأصحّ صحّة غسلها؛ لأنّها نوت حلّ الوطء لا نفس الوطء، وحلّ الوطء لا يوجب غسلًا. إ.هـ. المجموع (١/٣٦٦).

(٤) العزوب: الغيبة. قال تعالى: ﴿عَلَيْهِ الْعُقُوبُ لَا يَعُزُّبُ عَنْهُ﴾ (سبأ: ٣)، أي: لا يغيب عن علمه شيء. تاج العروس (١/٣٧٩).

وأصحهما: أنه يجزيه؛ لأن الشيء المفروض لا يخرج عن الفرضية بنية التنفل؛ ألا يرى أن من جلس للتشهد الأخير ظاناً أنه الأول ثم تذكر في آخره فإنه يجزيه، ولا يجب عليه الإعادة؟.

ولو انغسلت في تجديد الوضوء لا يجزيه، والفرق: أن الغسلات في الكرات الثلاث طهارة واحدة، ومقتضى النية الأولى أن تحصل الغسلة الثانية بعد الأولى، فما لم ينغسل عن الأولى لا يقع عن الثانية، وظن كونه عن الثانية لا يمنع وقوعه عن الأولى؛ كمن ترك سجدة من الركعة الأولى ناسياً وسجد في الثانية يتم بها الأولى مع أن ظنه أنها من الثانية، وأما التجديد فهو عبادة مستقلة منفردة بنية، لم يتوجه إليه رفع الحدث.

قال النووي: ولو نسيها في وضوء أو غسل ثم نسي الوضوء أو الغسل فأعاد بنية الحدث أجزأه، وتكمل طهارته بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

(و) الفرض (الثاني: غسل الوجه)؛ وذلك بالنص والإجماع.

أما النص: فقوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية (المائدة: ٦).

وأما الإجماع: فقد نقل عن ابن المنذر<sup>(٢)</sup> و[ابن] عبد البر<sup>(٣)</sup>.

وسمي الوجه وجها لحصول المواجهة به، أي: المواجهة في المحاورات.

(وهو ما بين منابت الشعر غالباً) أي: إنباتاً غالباً بالنسبة إلى أكثر الناس، وأراد به تسطيح الجبهة المائل إلى التدوير (ومنتهى اللحيين) وهما العظامان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى (والذقن) وهو اجتماع رأسي العظمين، ولعله أراد به آخره الذي

(١) الروضة (١/ ١٩٦)؛ لأن الفرض باق في اللعة وقد نوى الفرض في الطهارة الثانية، صرح بهذا ابن الحداد في فروعه، والقاضي أبو الطيب في شرح الفروع، والبعوي في التهذيب (١/ ٢٢٧) ونقل الفوراني الاتفاق عليه. ينظر: المجموع (١/ ٣٧٦).

(٢) لم أجد ذكر الإجماع عليه صراحة في كتابي ابن المنذر: الإجماع والأوسط. وجاء في الأوسط (١/ ٤٠٧)، المسألة (١٢٨): أجمع أهل العلم لا اختلاف بينهم على أن من توضأ مرة مرة فأسبغ الوضوء - أن ذلك يجزيه؛ لأن الله جل ذكره قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، فأمر بغسل الوجه، هـ. وهو مذكور صراحة في مراتب الإجماع لابن حزم (١/ ١٨).

(٣) ينظر لبيان الإجماع: التمهيد (٤/ ٣١).

يلي الخنك متائلاً عن الاستواء؛ لتظهر الفائدة في ذكره؛ إذ هو غير منتهى اللحيين، ويمكن أن يكون عطف تفسير لنتهى اللحيين (طولا) أي: من جهة الطول؛ تحديداً للوجه، (وما بين الأذنين في العرض) هذا حدّ الوجه طولاً وعرضاً.

وأراد بما بين النهايات الظاهر الذي ليس دونه حائل، ليخرج عنه داخل الفم والأنف.

واعلم أن إطلاق الكتاب يقتضي أن لا يكون الذقن ومنتهى اللحيين من الوجه؛ إذ جعلهما منتهى للحدّ، كما لا يخفى.

وليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: أراد بمنتهاهما ما يليهما من الخنك، فيدخلان فيه حينئذ.

(فخرج عنه) أي: عن الوجه (موضع الصلح) وهو مقدّم الرأس الذي ذهب الشعر عنه؛ لأنّه فوق ابتداء التسطّيح، ولا عبرة بانحسار الشعر عنه؛ نظراً إلى الأغلب.

(و) خرج أيضاً (النزعتان وهما البياضان) باعتبار خلوّ الشعر عنهما، (المكتفان) أي: المحيطان، -من الكنف وهو الإحاطة- (للناصية) أي: لمقدّمة الرأس أعلى الجبين؛ لأنّها في حدّ التدوير.

ويخرج عنه الصدغان أيضاً، وهما في جانبي الأذن يتصلان بالعذارين من فوق؛ لأنّها خارجان عن ما بين الأذنين؛ إذ هما فوق الأذنين.

(ويدخل فيه) أي: في حدّ الوجه (موضع الغمّم) أي: الشعر النابت على الجبهة على خلاف الغالب - مأخوذ من غمّ الشيء إذا ستر - إذ هو في تسطّيح الجبهة، ولا عبرة بنبات الشعر على خلاف الغالب؛ كما لا عبرة بانحساره عن الصلح على خلاف الغالب. وقيل<sup>(١)</sup>: هذا إذا استوعبت الغمّم جميع الجبهة، وإلا فهو من الرأس؛ لأنّه

(١) قاله الغزالي والرافعي. ينظر: الوجيز لحجة الإسلام الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق: علي معوّض وعادل عبد الموجود، ط الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، دار الأرقم- بيروت (١/١٢٢)، والعزیز: دار الكتب (١/١٠٥-١٠٦)، ودار الفكر (١/٣٣٨).

على شكله، والباقي المكشوف هو الجبهة، وضعفه النووي<sup>(١)</sup>.

(وكذا) يدخل فيه (موضع التحذيف) وهو الذي نبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والتزعة. وقد يقال: بين الصدغ والتزعة، والمعنى لا يختلف؛ لتلاصق الصدغ والعذار (على الأظهر) من الوجهين؛ لمحاذاة بياض الوجه، ولهذا يعتاد النساء والأشرف إزالة الشعر عنه، ولذلك سمي موضع التحذيف. وذلك ما اختاره ابن سريج<sup>(٢)</sup>،

والشيخ [أبو زيد]<sup>(٣)</sup>، وصاحب الوجيز وغيرهم، وتبعهم المصنف<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه من الرأس؛ [لنبات الشعر] عليه متصلاً بسائر شعر الرأس. وهذا الوجه يوافق نص الشافعي، وعليه الأكثرون، وبه أفتى الشيخ نصر المقدسي وأبو زكريا يحيى بن شرف النووي<sup>(٥)</sup>.

ويمكن التلفيق<sup>(٦)</sup> بين الوجهين بأن يقال: أراد الأولون جعله من الوجه؛ نظراً إلى أنه [يجب غسله] تبعاً للوجه؛ ليتحقق استيعابه، وذلك متفق عليه، وأراد الآخرون خروجه عنه؛ لأن غسله ليس بالأصالة بل بالتبعية، وذلك متفق عليه، فلا منافاة بينهما.

(والشعور الخفيفة - على الوجه - غالباً) قيد للخفة لا لكيئوتها، (وهي: الأهداب) أي: الشعور النابتة على أجفان العين، من الهدب وهو دف<sup>(٧)</sup> جناح الطائر. (والحاجبان) - ثأهما باعتبار المنبت - وهما الشعور النابتة على سطح العين، سميت

(١) روضة الطالبين (١/١٩٧)، والمجموع شرح المذهب (١/٤٠٦).

(٢) جاء في بحر المذهب للرويانى (١/١٠٢): وقال ابن سريج وابن أبي هريرة: هو من الوجه، اهـ...

(٣) أبو زيد هنا هو المروزي، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله، س.ت. عند بيان مقدار القلتين.

(٤) "الوجيز" (١/١٢٢)، والعزیز (١/٣٣٩).

(٥) الأتم طبع دار إحياء - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ) (١/٨٩)، وروضة الطالبين، ط. المكتبة التوفيقية (١/١٩٧).

(٦) المناسب: "التوفيق".

(٧) "دف جناح الطائر" أي: تحريك جناحه. جاء في الحديث: «كُلُّ ما دَفَّ، ولا تأكل ما صَفَّ»، أي: كل ما حرك جناحيه في الطيران ونحوه. النهاية (٢/٢٩١).

حاجباً؛ لأنها حجبت شعاع النيرين عن الحدقة.

(والعذاران) وهما القدر المحاذي للأذنين يتصلان من الأعلى بالصدغ ومن الأسفل بالعارض. (والشاربان) وهي الشعور النابتة على الشفة العليا، سُميت بذلك؛ لأن فم الإنسان يلاقيها عند الشرب.

فهذه الشعور الخفيفة (يجب غسلها ظاهراً) أي: ظاهرها المرئي (وباطناً) أي: باطنها الذي يلي منها الوجه (وغسل البشرة تحتها) أي تحت مسترسلها، لا المنبت الحقيقي؛ فأنه لا يمكن أن يغسل<sup>(١)</sup>، وذلك لكونها من الوجه، ولا عبرة بحيلولة الشعر؛ لأمرين: أحدهما: أن الغالب في هذه الشعور الخفة فيصل الماء إلى منابتها بسهولة، فإن اتفق كثافة على سبيل التدورة الحق بالغالب.

والأمر الثاني: أن بياض الوجه محيط بها: إما من كل جوانب، كالحاجبين والأهداب، أو من الجانبين، كالعذارين والشاربين، فيجعل موضعها تبعاً لما يحيط به، والأمر الأول أظهر. والسلعة النابتة في محلّ الفرض ملحقة بتلك الشعور.

(وكذا العنقفة) وهي النابتة على الشفة السفلى، يجب غسلها ظاهراً وباطناً (في أظهر الوجهين).

وهذان الوجهان مبنيان على التعليلين المذكورين في الأهداب، وغيرها إن عللنا بندرة الكثافة فالعنقفة ملحقة بها، وإن عللنا بإحاطة البياض فلا، بل هي كاللحية.

والتعليل الأول أظهر كما أشرنا إليه، وقد حكي التعليل فيها على نصّ الشافعي: "بأن هذه الشعور لا تستر ما بعدها غالباً"، فإذا عرفت هذا عرفت علّة الوجهين.

(وأما اللحية) بكسر اللام (الكثيفة) المتراكمة بعضها على بعض، وسنذكر الخلاف<sup>(٢)</sup> (فيكفي غسل ظاهر ما في حدّ الوجه منها)، ولا يجب غسل البشرة تحتها؛ لما روي: «أنه ﷺ تَوَضَّأَ فَعَرَفَ عُرْقَةً غَسَلَ بِهَا وَجْهَهُ»<sup>(٣)</sup>، وكان [كثيف اللحية]، ولا يبلغ ماء الغرفة

(١) لبنات الشعر عليه، إلا أن ينتف الشعر.

(٢) أي: في تفسير الكثافة، وفيه وجهان يأتي بيانها بعد أسطر في قوله: ثم الفرق بين الكثيف والخفيف بوجهين: إلخ..

(٣) صحيح، رواه البخاري، رقم (١٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٦٠)، رقم (١٠٧٨)، ورواه غيرهما.

الواحدة إلى أصول الشعر مع كثافتها، والمعنى عسر إيصال الماء إلى ما تحتها مع الكثافة. وفي قول أو في وجه: يجب إيصال الماء إلى منابتها؛ لأنَّ المنابت وجه، وهذا شعر نابت عليه. (وإن كانت) اللحية (خفيفة) غير متراكمة (فهي كالشعور الخفيفة غالباً)، فيجب غسلها ظاهراً وباطناً؛ لعدم عسر إيصال الماء إلى ما تحتها. ويستثنى عن اللحية الكثيفة لحية المرأة والخنثى؛ لأن أصل اللحية لهما نادر يلحق بالغالب.

وفي وجه ضعيف: إنَّ الخنثى كالرجل.

ثم الفرق بين الكثيف والخفيف بوجهين: أظهرهما - وهو المحكي عن نصِّ الشافعي -: أن الكثيف ما يمنع رؤية خلاها في مجلس التخاطب، والخفيف ما لا يمنعه<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن الكثيف: ما احتاج إلى مبالغة واستقصاء في إيصال الماء إلى منبته، والخفيف: ما لا يحتاج، وكأنَّ الوجهين قريان من معنى واحد، إلا أنَّه يقع بينهما تفاوت في هيئة النبات بسطاً وجعداً، فقد يؤثر الجعد في منع الرؤية دون الإيصال مع خفِّته، والبسط بالعكس. (وإن خفَّت) بعضها (وكثُفت) بعضها (فلكلِّ حكمه، على أصحَّ الوجهين)؛ توفيراً لمقتضى كلِّ واحد مما عليه.

والثاني: أن لكلِّهما حكمَ الخفيف. ذكره صاحب التهذيب<sup>(٢)</sup>، وعلَّله؛ بأن كثافة البعض مع خفة البعض نادر، فصار كشعر الذراع إذا كثف. وأجيب بالمنع، والادعاء بأنَّ الكثافة في البعض والخفة في البعض أغلب من كثافة الكلِّ، فكيف يستقيم التعليل؟

(ويجب أيضاً) أي: كما يجب غسل ظاهر ما في حدِّ الوجه من اللحية الكثيفة (غسل ظاهر الخارج) من حدِّ الوجه (من اللحية الكثيفة في أصحَّ القولين)؛ لأنَّه من الوجه

(١) الأم (١/٨٩).

(٢) هو البغوي، وعبارة التهذيب: "وإن كان بعض لحية خفيفاً والبعض كثيفاً يجب إيصال الماء إلى باطن الخفيف دون الكثيف"، وما نقله عنه الشارح من الاستدلال قاله البغوي في لحية المرأة الكثيفة. ينظر: التهذيب (١/٢٣٩).

بحكم التبعية، وقد عدّه الشارع من الوجه حين «رأى رجلاً غَطَّى لحيته وهو في الصلاة، فقال ﷺ: اكشِفْ لِحَتَكَ فَأَتَاهَا مِنَ الْوَجْهِ»<sup>(١)</sup>؛ ولأنّه متدلٌّ عن الفرض فهو كالجلد المتدلّي.

والثاني: لا يجب غسله؛ بالقياس على الشعر النازل عن حد الرأس؛ فإنّه لا يعطى حكم الرأس حتى لا يجوز المسح عليه، فكذلك ما نزل عن حدّ الوجه لا يعطى حكم الوجه.

وأجيب بمنع القياس للفارق، وهو: أنّ الرأس اسم لما [ترأس وعلا]<sup>(٢)</sup>، فلمّا نزل عنه الشعر خرج عن ذلك الاسم، فلا يناوله النصّ، والوجه اسم لما يُتوجّه به عند المحاورات، واللحية النازلة لا يخرج عن ذلك الاسم [فيتناوله] النصّ.

والمراد بالخارج ما انتشر عن منبته حتى جاوز حدّ الوجه، صرح به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد.<sup>(٣)</sup>

والخلاف جارٍ في الخارج من الشعور الخفيفة أيضاً، لكن صحّح في الإرشاد وجوب غسل باطنها أيضاً؛ لندرة الخروج فيها.

فرع: لو خلق لإنسان وجهان وجب غسلهما؛ لحصول المواجهة بهما، أو رأسان كفى مسح بعض أحدهما؛ لأنّ الواجب مسح بعض ما يسمّى رأساً.

(و) الفرض (الثالث: غسل اليدين مع المرفقين)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ (المائدة: ٦).

وكلمة إلى قد تستعمل بمعنى مع، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: ١٤) وهو

(١) حديث ضعيف غريب من رواية ابن عمر رضي الله عنهما، قال المحدثون: له إسناد مظلم، ثم قالوا لا يثبت في الباب شيء. ينظر: خلاصة البدر المنير (٢٧/١)، رقم (٥٧)، وتلخيص الخبير (٥٦/١)، رقم (٥٧)، قال شيخ الإسلام: ولم أجده هكذا، وإنما أخرجه صاحب مسند الفردوس بلفظ: «لا يغطين أحدكم لحيته فإن اللحية من الوجه».

(٢) بحر المذهب (١١٢/١).

(٣) شرح شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي إرشاد ابن المقرئ شرحين: فتح الجواد، والإمداد، وينظر: فتح الجواد (٤٧/١).

المراد هنا؛ لما روي: «أنه ﷺ تَوَضَّأَ وَأَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَيْهِ»<sup>(١)</sup>، وقال: هذا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»<sup>(٢)</sup>.

والمرفق بمجمع العظمين: عظم الساعد وعظم العضد.<sup>(٣)</sup>

فيجب غسل اليدين مع ما عليهما من شعر وإن كثف، وأظفار وإن طالت، كيد أو سَلْعَة نبتت بمحلّ الفرض وإن خرجت عنه، وكذا باطن ثقب أو شقّ فيه؛ لأنّه صار ظاهراً.

نعم ما له غور في اللحم يجب غسل ظاهره فقط، وكذلك غسل ما يحاذيها من يد زائدة نبتت فوق محلّ الفرض وتدلّت وتميّزت عن الأصليّة بنحو قصر فاحش أو ضعف بطش أو غير ذلك؛ لحصول ذلك القدر في محلّ الفرض، وإن لم يتميّز عن الأصليّة - كأن اتّفقتا طولاً وقوّة مثلاً - وجب غسلها جميعاً لتحقيق إتيانه بالفرض. ولو تكشّطت الجلدة من العضد وتدلّت على الساعد وجب غسل المتدليّ مطلقاً ما لم يلتصق به، وإن لصق غَسَلَ ظاهرها؛ بدلاً عما استتر منه.

ولو انكشطت من الساعد والتصق رأسها بالعضد والباقي متجافٍ وجب غسل المحاذي لمحلّ الفرض ظاهراً وباطناً، دون ما فوقه على الأشهر؛ إذ العبرة بما عليه التكشّط لا بما منه. (ومن قُطعت يده من الكوع فعليه غسل الباقي) إلى المرفق وجوباً؛ إذ الميسور لا يسقط بالمعسور.<sup>(٤)</sup>

(وإن قطعت يده من المرفق فعليه غسل رأس عظم الباقي في أصحّ القولين) من

(١) هذا الجزء من النصّ رواه الدار قطني (٨٣/١)، رقم (١٥)، والبيهقي في الكبرى (٥٦/١)، رقم (٢٥٨ و ٢٥٩)، وكلاهما عن جابر رضي الله عنه، وفي إسنادهما ابن عقيل، وهو متروك عند محدّثين، لم يرضه سوى ابن حبان، وأورده في الثقات وانفرد بذلك.

(٢) هذا المقطع من النصّ جزء من حديث آخر ليس مرتبطاً بغسل المرفقين، وكان يغني عن هذا النصّ المتفرق الأجزاء الضعيف ما هو محلّ الاستدلال منه ما رواه الإمام مسلم، رقم (٢٤٦) عن أبي هريرة: «أنه تَوَضَّأَ حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصْدِ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ». ينظر لهُذين المقتعين: خلاصة البدر المنير (٢٧/١)، رقم (٥٩)، والتحقيق في أحاديث الخلاف (١٤٧/١)، رقم (١٣٠)، وتلخيص الحبير (٥٨/١)، رقم (٥٦)، و (٩٤/١)، رقم (١٠٢).

(٣) فتح الجواد (٥١/١). وفيه لغتان: مَرَفِقٌ يفتح الميم وكسر الفاء، ومَرَفِقٌ بكسر الميم وفتح الفاء. طلبه الطلبة (ص ٧٠).

(٤) المنثور (١٩٨/٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١٥٩)، وينظر: المنثور (٢٢٧/١).



أصحّ الطريقتين؛ لأنّه من محلّ الفرض حين السلامة وقد بقي، فأشبهه الساعد بعد القطع من الكوع.

والثاني: لا يجب؛ لأنّ وجوب غسله بتبعية عظم الساعد، وقد زال.

وأجيب: بأنّ اسم المرفق إنّما يطلق على مجمع العظمين<sup>(١)</sup>، فهو متناول بالنصّ، فكيف يكون غسله بالتبعية؟.

والطريق الثاني: القطع بالوجوب من غير جري الخلاف.

وإن قطعت تماماً فوق المرفق فغسل الباقي من العضد مستحبّ لتطويل التحجيل، كما لو كانت سليمة، وليس بواجب؛ لزوال محلّ الفرض.

فإن قيل: غسل ما فوق المرفق إنّما هو تابع للمفروض، فإذا سقط المفروض المتبوع فهلا يسقط التابع كمن فاتته صلوات في أيام الجنون، فإنّ قضاء الرواتب التابعة يسقط بقضاء الفرائض المتبوعة؟

قلنا: سقوط القضاء هناك مسامحة ورخصة، وإلّا فهو ممكن في نفسه، والتابع أولى بالمسامحة، وسقوط الأصل هنا ليس على سبيل الرخصة بل هو متعذر في نفسه، فحسّن الإتيان بالتابع؛ محافظةً على العبادة بقدر الإمكان، كمن ليس على رأسه شعر فيستحبّ له امرأُ موسى على رأسه حين الخلق في الحجّ.

(و) الفرض (الرابع: مسح الرأس)؛ للآية<sup>(٢)</sup>، ولما روي: «أنّه ﷺ مسح في وضوئه ناصيته»<sup>(٣)</sup>. ولا شك أن الاكتفاء بالناصية يمنع وجوب الاستيعاب والربع على ما ذهب إليه جماعة؛<sup>(٤)</sup> لأنّها دونهما، بل دون نصفهما.

(١) قال في فتح الجواد (١/ ٥١): "وهو مجتمع عظم الساعد وعظم العضد مع الإبرة الداخلة بينهما.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦).

(٣) روى نحوه مسلم في صحيحه، رقم (٢٧٤) بلفظ: «أن النبي ﷺ توضأ فمسح بناصرته وعلى العمامة وعلى الخفين»، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (٣٠٩/ ٢٠)، رقم (٨٨٦) بلفظ: «أن النبي ﷺ توضأ ومسح على ناصيته».

(٤) فعند مالك يجب مسح جميع الرأس، وكذا عند أحمد في رواية عنه، وعند أبي حنيفة يجب مسح ريعه في رواية، وقدر ثلاثة أصابع في رواية أخرى عنه ينظر: المدونة الكبرى (١/ ١٦)، والمغني (١/ ٨٦)، والمبسوط للسرخسي (١/ ٦٣)، وبدائع الصنائع (١/ ٨٦).

(بقدر ما يقع عليه الاسم، إما على البشرة) ولو بقدر شعرة، (أو على الشعر الكائن في حدّ الرأس) ولو كانت شعرة واحدة.

وكلام المصنف يقتضي التخيير بين البشرة والشعر، وهو مذهب الجمهور. <sup>(١)</sup>

وقال الروياني: لا يجوز على البشرة عند وجود الشعر؛ لانتقال الفرض إلى الشعر. وقال أبو العباس بن القاصّ: لا بدّ من مسح ثلاث شعرات؛ كما يجب إزالتها في التحلّل عن النسك. <sup>(٢)</sup>

ويستحبّ بقدر الناصية؛ للخروج من الخلاف. <sup>(٣)</sup>

والمراد بالشعر الكائن في حدّ الرأس، أن لا يخرج منه لو مدّ، فلو كان مسترسلاً خارجاً عن الحدّ أو قطعاً <sup>(٤)</sup> يخرج لو مدّ، لم يحز المسح عليه؛ لأنّ الماسح عليه غير ماسح على الرأس.

قال المصنّف في العزيز: إن كل شعر مدّ من جهة النبات يكون خارجاً عن حدّ الرأس وإن كان في غاية القصر، فكأنّ المراد المدّ من جهة الرقبة والمنكبين؛ [إذ هي جهة النزول عادة]، وتبعه كثيرون من الشراح.

وقال الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد: والمراد أن لا يخرج بالمدّ من جهة نزوله أيّ جانب كان، فالنازل للوجه من الناصية لا يجوز مسحه وإن كان لو مدّ من القفاء لما نزل. <sup>(٥)</sup> وقيل: ما جاوز عن منبته لا يجوز أن يمسح عليه وإن لم يخرج عن حدّ الرأس؛ لأنّه كالغطاء لما تحته.

(١) منهم القاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والغزالي في البسيط، والمتولي والبغوي، والشاشي في المعتمد وآخرون، والشيخ أبو حامد والتبذنجي والمحاملي والجرجاني وصاحب العدة ينظر: المجموع (٤٣٦/١)، ونهاية المطلب (٧٩/١).

(٢) بحر المذهب (١١٢/١)، والمجموع (٤٣٠/١)، والتهذيب للبغوي (٢٤٩/١).

(٣) أي: خلاف أبي حنيفة وأبي يوسف، فالواجب عندهما مسح ربع الرأس، والناصية ربعه. ينظر: المبسوط للسرخسي (٦٤/١).

(٤) وشعر قطّ وقطّ أيضاً: شديد الجعودة. المصباح المنير (٥٠٨/٢).

(٥) فتح الجواد بشرح الإرشاد (٥٢/١).

(والأظهر) من الوجهين (أنه لا يشترط المدُّ) في مسح الرأس؛ إذ المقصود وصول الماء فلا نظر إلى كيفية الإيصال، كما لا نفرِّق في الغسل بين أن يجري الماء على بدنه أو يغوص ببدنه فيه.

والثاني: يشترط المدُّ؛ لأن عدم المدَّ لا يسمَّى مسحاً، وهذا اختيار القفال<sup>(١)</sup>.

ولو قطرت المرأة على خمارها ووصل البلل إلى شعرها ولم يجرِ على الموضع<sup>(٢)</sup> فعلى الوجهين، وإن جرى كفى بلا خلاف.

(و) الأظهر (أنَّ الغسل يقوم مقام المسح)؛ لأنَّ الغسل أبلغ من المسح، فكان مُجْزِئاً بالطريق الأولى.

والثاني: لا يُجزّيه؛ إذ المأمور به مسح لا غسل.

ومحل الخلاف في ما إذا غسل من غير إيصال شيء إليه من يدٍ أو خرقةٍ أو نحوهما، وإلا فلا خلاف في جوازه.

وإذا قلنا بالجواز فهل يكره الغسل؟ فيه وجهان: أحدهما: نعم؛ لأنَّه إسراف كغسل الخفِّ بدلاً عن مسحه.

وأظهرهما: أنَّه لا يكره؛ لأنَّه الأصل، والعدول إلى المسح للتخفيف، فإذا غسل عاد إلى أصله، ولكن لا يستحبُّ؛ لما أشار إليه الشارع في باب الرخص: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ».<sup>(٣)</sup>

فرع: الأذنان ليستا من الرأس فلا يجوز المسح عليهما، والحديث الوارد فيهما ضعيف<sup>(٤)</sup>.

(١) القفال المروزي المعروف بالصغير، عبد الله بن أحمد، يتكرر ذكره في كتب متأخري الخراسانيين. مقدمة المجموع (١/١١٥).

(٢) العزيز طبع دار الكتب. بيروت (١/١١٤)، وط. دار الفكر (١/٣٥٦).

(٣) صحيح، رواه الإمام مسلم في صحيحه، رقم (٦٨٦).

(٤) لفظ الحديث: «لَا أَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»، رواه ابن ماجه في سننه، رقم (٤٤٣)، ورواه البيهقي في الكبرى، رقم (٣١٧)، ولكنه صرح قبل سرد الحديث بضعف سنده، ورواه الترمذي، رقم (٣٧)، ثم قال: هذا حديث حسن ليس إسناده بذلك القائم.

(و) الفرض (الخامس: غسل الرجلين إلى الكعبين)، لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦).

وقراءة الجرّ فيه إمّا محمولة على جرّ الجوار، وإمّا محمولة على الظاهر من عطف الأرجل على الرؤوس؛ بناءً على أنّ الغسل الخفيف يسميه العرب مسحاً؛ قصداً لطلب التوسط؛ إذ الأرجل مظنة الإسراف، ولا يجوز أن يعطيها حكم المسح كما في الرأس؛ لقيام التقييد المانع لذلك.<sup>(١)</sup>

والكعبان هما العظمان [الثاتان] من الجانبين عند مفصل الساق.<sup>(٢)</sup>

وقال القاضي ابن كج: <sup>(٣)</sup> «الكعب هو الذي فوق مشط القدم».

وأجيب: بما روى نعيم بن بشير<sup>(٤)</sup> قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بإقامة الصُفوف، فرأيتُ الرجل يُلِزِقُ مِنْكَبِهِ بِمِنْكَبِ أَخِيهِ وَكَعْبَهُ بِكَعْبِ أَخِيهِ». <sup>(٥)</sup> والذي يتصور فيه الإلحاق هما لا هو. انتهى.

وإطلاق الكتاب الفرضية على غسل الرجلين على سبيل الأصالة، أو بالنسبة إلى من لا يمسح الخفين، وإلا فالتوضي غير مكلف بغسلهما، فافهم.<sup>(٦)</sup>

خاتمة: قد يمتحن ويسأل عن وضوء ليس فيه غسل الرجلين؟ وصورته: ما إذا غسل الجنب جميع بدنه إلا لرجليه ثم أحدث، فإن قلنا: يجب وضوء وغسل عند

(١) يقصد أن الأعضاء المغسولة في الوضوء ذكرت مقيدة وعضو المسح فيه ذكر مطلقاً في الآية الكريمة.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٢٩٣).

(٣) صاحب التجريد، القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد الدينوري. س. ت. (ص ١٦٦). ولم أحصل على مؤلفاته.

(٤) هو أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد نعيم بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، ابن أخت عبد الله بن رواحة. ولد سنة اثنتين من الهجرة، وعُدّ من الصحابة الصبيان باتفاق مسنده (١١٤) حديث، اتفقاً له على خمسة، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة، قتل في أواخر سنة (٦٤ هـ) بعد وقعة مرج دابق. ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤١١)، رقم (٦٦).

(٥) رواه البخاري تعليقاً بصيغة الجزم (١/ ٢٥٤) كتاب (١٥) الجماعة والإمامة، باب (٤٧) إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف، وقال النعمان بن بشير: «رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه»، ورواه ابن حبان في صحيحه (٥/ ٥٥٠)، رقم (٢١٧٦)، ورواه ابن خزيمة والبيهقي.

(٦) وجه الأمر بالفهم أنّه غير مكلف بالغسل على التعيين، بل على التخير في حالة لبس الخف بشروطه.

اجتماع الحدين، وجب غسل الرجلين عن الجنابة ووضوء كامل للحدث يقدم منها ما شاء، فيكون الرجلان مغسولتين مرتين<sup>(١)</sup>.

وإن قلنا: تكفي غسلة لكن يجب الترتيب في أعضاء الوضوء فيجب تأخير غسل الرجلين، ويكون غسلها واقعا عن الجنابة والحدث جميعاً.

وإن قلنا: يكفي الغسل من غير اشتراط الترتيب - وهو الأصح الأقوى المختار - فيجب غسل الرجلين عن الجنابة<sup>(٢)</sup>، إما قبل سائر أعضاء الوضوء أو بعدها أو في خلالها، ويغسل سائر الأعضاء عن الحدث على الترتيب، فيكون المأتي به وضوءاً خالياً عن غسل الرجلين؛ لأن الرجلين قد اجتمع فيهما الحدثان ولم تكونا مغسولتين عن جهة الوضوء.

فهذه صورة الامتحان، ولا يختص بغسل الرجلين، بل لو غسل الجنب ما سوى الرأس والرجلين ثم أحدث كان الكلام في الرأس والرجلين على ما ذكرنا في الرجلين، ويصح أن يقال: هذا وضوء خالٍ عن مسح الرأس والرجلين، وعلى هذا القياس.

(و) الفرض (السادس: الترتيب)، وهو جعل الأشياء في مرتبتها لغة<sup>(٣)</sup>، وأما شرعاً: فهو تعاور الأحكام بعضها بعد بعض إما حكماً<sup>(٤)</sup> أو حساً. وهو في الوضوء: (أن يغسل وجهه ثم يديه ثم بمسح برأسه ثم يغسل رجليه).

وذلك واجب، لما روي: أنه ﷺ قال: «إِبدَأُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) ولا شاهد للمعاينة في هذه الصورة.

(٢) لا عن الحدث؛ لأنه كما قال النووي لما أحدث لم يتعلق حكم الحدث بالرجلين لبقاء الجنابة فيها، وإنما أثر في الأعضاء الثلاثة الأخرى لظهارتها. ثم قال: وهذا كله تفريع على المذهب أنه إذا اجتمع حدث وجنابة اندرج الحدث في الجنابة. المجموع (٤٧٦/١).

(٣) التعريفات (٧٨/١).

(٤) سيأتي تصوير الترتيب حكماً في انغماس المحدث بدلاً عن الوضوء.

(٥) رواه مسلم ضمن حديث جابر الطويل في وصف حجة رسول الله ﷺ، رقم (١٢١٨) بلفظ المضارع: "أبدأ"، ورواه أبو محمد النيسابوري عبد الله بن علي ابن الجارود (ت ٣٠٧هـ)، في المنتقى، تحقيق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى (١٤٠٨-١٩٨٨م)، مؤسسة الكتاب - بيروت (١/١٢٤)، رقم (٤٦٩) باللفظ نفسه، وابن حبان في صحيحه (٩/٢٥١)، رقم (٣٩٤٣) بلفظ المضارع "نبدأ"، والنسائي في الكبرى (٢/٤١٣)، رقم (٣٩٦٨)، بلفظ الأمر: "أبدأوا" كما ورد في الكتاب، ورواه أبو داود أيضاً، ويجب أن يضاف أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقال أيضاً: «لا يَقْبَلُ اللهُ تعالى صلاةَ امرئٍ حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ التَّرتِيبَ»<sup>(١)</sup>. فيلغو المقدّم على محلّه، ولو غسل أربعة أعضائه معاً ارتفع حدث وجهه فقط إن قارنه النيّة.

ولو بان بعد فراغه تركَ ظفر فقطعه - وجب غسل ما ظهر بقطعه وغسل ما يترتب عليه، بخلاف ما لو قَطَعَهُ بعد ما غُسِلَ، فإنّه لا يجب غسل ما ظهر منه.

ولو شكّ في غسل عضو قبل فراغه من الوضوء غُسِلَ وما بعده، وبعد الفراغ لم يؤثّر. (ولو) اغتسل (المحدث بدلاً عن الوضوء فالأصح) من الوجهين (أنّه إن اغتسل بحيث أمكن تقدير الترتيب - بأن غمس فيه ومكث فيه زماناً-)، وهو قدر ما لو قدّر صبّ الماء على رأسه لبلغ قدميه، وقيل: قدر ما يقال: وجهه، يد، رأس، رجل. وقيل: قدر ما يتوضأ مسرعاً في الخارج<sup>(٢)</sup>، (يجزيه) ذلك الغسل عن الوضوء؛ لأمرين: أحدهما: أنّ الغسل أكمل من الوضوء؛ فإنّه يكفي لرفع أغلظ الحدثين فلا يصغر أولى، كيف والأصل هو الغسل، وإثما حطّ تخفيفاً.

والأمر الثاني: أنّ الترتيب حاصل في الحالة المفروضة كما لا يخفى، فعلى الأمر الأوّل: إشاراً للغسل على الوضوء وسقوطاً للترتيب<sup>(٣)</sup>، وعلى الثاني: الراجع للحدث هو الوضوء المندرج تحت الغسل؛ إذ الترتيب حاصل تقديرًا.

والثاني: لا يجزيه وإن مكث؛ لأنّ الترتيب من واجبات الوضوء، والغسل ليس بواجب، والواجب لا يسقط بفعل ما ليس بواجب.<sup>(٤)</sup>

(١) لا يوجد حديث بلفظ الكتاب، ولم يأت في الروايات ذكر الترتيب لفظاً وإن كان كل الأحاديث المروية في وصف وضوء رسول الله ﷺ لم تصفه إلا مرتباً، وروى الطبراني في المعجم الكبير (٣٧/٥) مسند رفاعه بن رافع حديثاً بلفظ: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين»، رقم (٤٥٢٥)، وكذلك الدارقطني في سننه (٩٥/١)، رقم (٤) باللفظ السابق، وابن ماجه والبيهقي وأبو داود بلفظ قريب منه ولكن ليس فيها ذكر الترتيب لفظاً، وقال النووي في المجموع (٤٧٣/١): واحتجوا بحديث فيه ذكر الترتيب صريحاً بحرف ثم، لكنه ضعيف غير معروف.

(٢) مسرع: أي: مسرع في الوضوء، و"في الخارج" أي: في خارج الماء الذي انغمس فيه.

(٣) الأولى: "فعلى المعنى الأول إشاراً للغسل على الوضوء يسقط الترتيب"، كما في عبارة العزيز في طبع دار الفكر (٣٦١/١).

(٤) ينظر: الفروق مع هوامشه (٣٥/٢)، حيث يقول: أما إجزاء ما ليس بواجب عن الواجب فهو خلاف الأصل.

(وإن لم يمكن) تقدير الترتيب: (بأن خرج في الحال، أو غسل أسافله قبل أعاليه) ثم أعاليه من غير أن يغسل معه الأسافل ثانياً (فلا يجزيه) على الصحيح؛ بناء على الأمر الثاني في تعليل الأول، وهو إشار الغسل على الوضوء وسقوط الترتيب، وهذا هو الأصح عند الغزالي<sup>(١)</sup>، واختاره النووي<sup>(٢)</sup>، وأفتى به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد.<sup>(٣)</sup>

\*\*\*

## سنن الوضوء

(وأما سنن الوضوء فمنها السواك)، أي: من سنن الوضوء أن يستاك بخشن غير إصبع نفسه، وأما إصبع الغير فيجوز قطعاً، على ما في شرح المذهب<sup>(٤)</sup> ودقائق المنهاج<sup>(٥)</sup>، واختاره [الشيخ ابن حجر] في شرح الإرشاد<sup>(٦)</sup>.

وأما إصبع نفسه المتفصلة: إن قلنا بطهارته ففي جواز السواك به وجهان:  
الأظهر: الجواز، وبه قال صاحب الإرشاد<sup>(٧)</sup>.

قال في شرح المذهب<sup>(٨)</sup>: ويجوز الاستياك بإصبع نفسه المتصلة، وإن وقع في أكثر كتب

(١) فإنه قال في الوجيز (١/ ١٢٣): "...إلا إذا اغتسل سقط الترتيب في أظهر الوجهين". إ.هـ.

(٢) متن المنهاج في تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/ ٣٤٦).

(٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٥٩).

(٤) المجموع (١/ ٤٧٥)، قال: "الثالث أن ينغمس ولا يمكث، فوجهان مشهوران: أحدهما عند المحققين والأكثرين: الصحة.

(٥) دقائق المنهاج (١/ ٣٤٦).

(٦) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٥).

(٧) إذا كان المقصود ابن المقرئ فقد ابتدأ في تعداد سنن الوضوء بالسواك فقال: "وسنّ لوضوء كفلس سواك"، ثم قال الشيخ ابن حجر في شرحه: "أوله، وإلا فائناء". ينظر: المصدر السابق، والصحيفة نفسها.

(٨) ليس في المجموع ذكر "المتصلة"، وإنما عبارته: "وأما الأصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك بلا خلاف، وإن كانت خشنة ففيها أوجه: الصحيح المشهور: لا يحصل؛ لأنها لا تسمى سواكاً ولا هو في معناه، وبهذا الوجه قطع المصنف والجمهور، والثاني: يحصل؛ لحصول المقصود،... والثالث: إن لم يقدر على عود ونحوه حصل، وإلا فلا،... إلى أن قال: ثم الخلاف إنما هو في أصبعه، أما أصبع غيره الخشنة فتجزئ قطعاً، لأنها ليست جزءاً منه فهي كالأشنان". إ.هـ.

هـ. المجموع (١/ ٣٣٥). وينظر: التهذيب (١/ ٢١٧)، وبحر المذهب (١/ ٨١)، وأسنى المطالب (١/ ٣٦).

القوم عدم الجواز تبعاً للرافعي، واختاره الإسنوي<sup>(١)</sup>.

والعود أولى من غيره، وأولاه ذو الرائحة الطيبة، وأولاه الأراك<sup>(٢)</sup>، ويكره بما يضرب كالبرد وعود الريحان.

(عرضاً) أي: في عرض الأسنان ظاهرها وباطنها: بأن يبدأ بجانب فمه الأيمن ويذهب إلى الوسط، ثم باليسر ويذهب إليه، ويكره طولاً. ويسن أن يُمرّه على سقف حلقه إمراراً لطيفاً، وعلى أطراف أسنانه وكراسي أضراسه.

(وهو) أي: السواك (مستحب) إن نوى به السنة، إن لم يشمله نيّة الطهر<sup>(٣)</sup> (عند الوضوء)؛ لأحاديث كثيرة فيه.<sup>(٤)</sup>

اختلف الأصحاب في ترتيب السنن: قال بعضهم: السواك مقدّم على الجميع، منهم الغزالي<sup>(٥)</sup> واختاره المصنّف<sup>(٦)</sup> وقال الإمام: غسل الكفين مقدّم ثم السواك.<sup>(٧)</sup>

وقال صاحب الإرشاد مسنداً إلى الجمهور: التسمية مقدمة ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم السواك، ونقل نصّ الشافعيّ في المختصر.<sup>(٨)</sup> وقال الأسنوي: تستحبّ المقارنة بين التسمية وغسل الكفين ثم السواك.<sup>(٩)</sup>

(١) العزيز طبع دار الفكر (١ / ٣٧١) ومخطوطة المهات رقم (٤٥٩) فقه، الصحيفة (٨٣) وجه.

(٢) وفي حديث الزهري عن بني إسرائيل: «وعنهم الأراك»، هو شجر معروف، له حلّ كعناقيد العنب، واسمه الكبات بفتح الكاف، وإذا نضج يسمى المرد. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤١).

(٣) وإن قلنا بشمولها له فينال الثواب وإن لم يتوها كما في أفعال الوضوء المسنونة الأخرى.

(٤) ستأتي الأحاديث في فضل السواك وتحريجها بعد أسطر.

(٥) قال في الإحياء "إذا فرغ من الاستنجاء اشتغل بالوضوء. ويتبدىء بالسواك. وفي الوجيز (١ / ١٢٣) قدّم الاستياك على سنن الوضوء كلّها. ينظر: إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ) - دار المعرفة، بيروت (١ / ١٣٢).

(٦) العزيز ط العلمية (١ / ١٢٠).

(٧) لم أجد في نهاية المطلب النصريح بتقديم غسل اليدين على السواك، لكنّه قدّمه عليه في تعداد سنن الوضوء (١ / ٩٦).

(٨) ليس المقصود إرشاد ابن المقرئ، فلا يوجد ما ذكره في فتح الجواد، ولم أجد النصّ في مختصر المزني، ولم أحصل على مختصر غيره.

(٩) المهات في شرح الروضة والرافعي (٢ / ١٦٣).



(وعند الصلاة) سواء كان متغير الفم أو لم يكن؛ لقوله ﷺ: «لَوْلا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ - أي: أمر وجوب - بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»، <sup>(١)</sup> وقال ﷺ: «رَكَعَتَانِ بِسَوَاكِ خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِغَيْرِ سَوَاكِ». <sup>(٢)</sup>

وصلاة النفل وسجدة التلاوة وسجدة الشكر في معنى الفرض، وفاقد الطهورين <sup>(٣)</sup> وواجههما سواء.

(و) عند (تغير النكهة)، بفتح النون وإسكان الكاف: ريح الفم. وذلك قد يكون بالنوم، فيستحب عند الاستيقاظ؛ لما روي: «أَنَّهُ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ اسْتَاكَ» <sup>(٤)</sup>. ويروي: «أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ» <sup>(٥)</sup>.

وقد يكون لطول السكوت، وقد يكون لترك الأكل، وقد يكون لأكل ما له رائحة كريهة، فيستحب عند [ذلك] جميعاً.

ويستحب عند اصفرار الأسنان - ويعرض ذلك عند تغير النكهة - وعند قراءة القرآن. (ولا يكره) في كل وقت وإن لم يصل ولم يتوضأ ولم يتغير نكهته؛ لأن غايته التطيب، وهو غير مكروه بل محبوب.

(إلا للصائم بعد الزوال)؛ فإنه يكره لو تغير فمه بسبب الصوم، لأنه [يُزيل] أثر العبادة، وهو خلوف <sup>(٦)</sup> الفم، وأنه أطيب عند الله من ريح المسك، كما جاء في الخبر <sup>(٧)</sup>، فإذا كان كذلك فلا يزال، كدم الشهيد.

(١) رواه البخاري، رقم (٨٤٧)، ومسلم، رقم (٢٥٢)، وابن حبان، (٣/٣٥١)، رقم (١٠٦٨).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/٣٨)، رقم (١٦٠) بلفظ: «صلاة بسواك»، وأشار إلى ضعف إسناده.

(٣) سبق شرحه في بداية فروع الوضوء.

(٤) لم أجد هذا اللفظ، وجاء بمعناه في سنن النسائي الكبرى، رقم (٤٠٣) بلفظ: «كنت عند النبي فقام فتوضأ فاستاك»، وفي السنن الكبرى للبيهقي (١/٨٩)، رقم (٤٢٤)، وفي سنن أبي داود، رقم (٥٦) بلفظ: «كان يوضئ له وضوؤه وسواكه، فإذا قام من الليل نخلى ثم استاك»، ورقم (٥٧) بلفظ: «كان لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ».

(٥) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٤١)، ورواه مسلم، رقم (٢٥٥).

(٦) الخلوف بضم الخاء: تغير طعم الفم ورائحته لامساكه عن الطعام والشراب الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (١/١٦٧).

(٧) ولفظه: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٧٩٥)، ورواه مسلم، رقم (١١٥١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم عن غيره، ورواه غيرهما.

وإن تغيرَ فمه بسبب آخر بعد الزوال كنوم ووصول شيء كرية الرائحة إلى فمه، لم يُكره.  
وإنما خصَّ ما بعد الزوال بالكراهة؛ لأن تغير الفم بسبب الصوم حيثنذ يظهر؛ لخلوّ معدته.  
وتعبيره بالصائم يقتضي أن تزول الكراهة بغروب الشمس وإن لم يفطر؛ إذ لا يقال له  
حيثنذ: إنّه صائم.

قال في شرح المهذب: إنّه لا يكره للصائم أيضاً في كلّ وقت<sup>(١)</sup>.  
واختاره الإسني في التذكرة، وزاد: والصواب استحباب السواك مطلقاً<sup>(٢)</sup>.  
ومال الشيخ عزّ الدين<sup>(٣)</sup> في أوائل «القواعد» إلى استحبابه للصائم بعد الزوال<sup>(٤)</sup>.  
وكيفية إمساكه: أن تجعل خنصر اليمنى تحته والبنصر والوسطى فوقه، وتجعل الإبهام  
أسفل رأسه تحته، هكذا روي في الأخبار<sup>(٥)</sup>.  
وأما التخليل فسنة قبل الوضوء وبعده، ومن أثر الطعام، وبعود السواك أولى،  
ويكره بالحديد، ويحرم بالفضّة والذهب، والسواك أفضل منه.  
(ومنها التسمية: فيسمي الله في ابتداء الوضوء)؛ لقوله ﷺ: «تَوَضَّؤُوا بِاسْمِ اللَّهِ» أي:  
قائلين لذلك.

- 
- (١) المجموع (٣٣٢/١) نقلاً عن ابن المنذر عن جمع من العلماء.  
(٢) عبارته في كتابه: تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه، المطبوع مع التصحيح المذكور بتحقيق الدكتور محمد عقله  
الإبراهيم الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) مؤسسة الرسالة- بيروت (٤٠٦/٣): «والمختار عدم كراهته  
للصائم بعد الزوال مطلقاً».  
(٣) هو الشيخ عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي السلمي (٥٧٨-٦٦٠هـ). كان عالماً ورعاً زاهداً  
أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وتسم فتاواه وأراؤه بالواقعية والعمق. من شيوخه ابن عساكر والشيخ سيف الدين  
الأمدي. ومن تلاميذه شيخ الإسلام (ابن دقيق العيد)، والشيخ تاج الدين (ابن الفركاح). ومن مؤلفاته قواعد  
الأحكام في مصالح الأنام، وبداية السؤل في تفضيل الرسول كان خطيباً بدمشق ثم انتقل إلى مصر، واستقر في صالحية  
مصر بالقاهرة، واستمر بالتدريس فيها إلى أن توفي. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٥٤-٣٨٦) رقم (١١٨٣)،  
وطبقات ابن هداية طبع بغداد (ص ٨٥)، وطبع بيروت (٢٢٢ و ٢٢٣)، وهدية العارفين (١/٥٨٠)، ومعجم المؤلفين-  
تراجم مصنفى الكتب العربية، للدكتور عمر رضا كحالة، مطبعة دار إحياء الكتب العربية- بيروت (٢/١٦٢).  
(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام تأليف سلطان العلماء أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام  
(ت ٦٦٠هـ)، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٢م)، الناشر: المكتب العلمي للتراث- القاهرة (١/٣٠).  
(٥) لم أجد في كتب الحديث التي حصلت عليها ما يبين هذه الكيفية.

وأقلها: باسم الله، وأكملها: بسم الله الرحمن الرحيم.  
 وأما قوله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يُسمِ الله»<sup>(١)</sup>، فمؤول بالكمال.  
 ويستحب التعوذ قبله، وبعده: الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً<sup>(٢)</sup>.  
 (فإن نسي) التسمية (في الابتداء سَمَّى إذا تذكَّر في الأثناء)، فيقول: بسم الله أوله  
 وآخره؛ تداركاً لما فات، كالأكل وغيره مما يشتمل على أفعال متعددة: كالاحتحال  
 والتأليف والشرب.  
 أما نحو جماع: فإن نسي في أوله لا يسمِّي في أثنائه؛ لكرهية الكلام أثناءه مطلقاً، وإن  
 لم يتذكَّر حتى فرغ من الوضوء فلا يأتي به، صَرَّح به الشيخ في [شرح] الإرشاد<sup>(٣)</sup>.  
 ومعناه: أنه لا يخص به أصل السنة، لا أنه لا يجوز الإتيان [به].  
 والتسمية في الوضوء سنة عين، وفي نحو أكل سنة كفاية<sup>(٤)</sup>.  
 (ومنها غسل اليدين إلى الكوعين في أول الوضوء) قبل غسل الوجه؛ «كان رسول الله ﷺ  
 يفعل ذلك في وضوئه»<sup>(٥)</sup>. ولا فرق في استحبابه بين القائم من النوم وغيره، ولا بين أن  
 يتردَّد في طهارتهما أو لا، ولا بين أن يغمسهما في ما يتوضأ منه أو لا؛ للاتِّباع.  
 ويسنُّ غسلهما معاً، ولا يسنُّ التيمُّن فيهما، صَرَّح به صاحب الإرشاد<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه الترمذي، رقم (٢٥)، ثم قال بعد ذكر جملة طرق للحديث: قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد. هـ. قال النووي في المجموع (١/ ٣٨٥): ويمكن أن يحتج فيه بحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، أو بذكر الله فهو أتر» الذي قال في نفس المصدر (١/ ١١٧): رواه أبو داود وابن ماجه والنسائي وإسناده جيد.

(٢) لم أجد لهذا القول حديثاً.

(٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٠).

(٤) سنة العين ما يطلب طلباً غير جازم من كل واحد من المكلفين الذين يتوجه إليهم الخطاب، وسنة الكفاية ما يسقط طلبه الغير الجازم بفعل البعض عن الباقيين، لأنه مطلوب يقصد الشارع حصوله من المكلفين من غير نظر بالذات إلى فاعله. شرح المحلي على جمع الجوامع (١/ ١٨٦).

(٥) يدل على ذلك أحاديث كثيرة، منها ما رواه البخاري (١/ ٧١)، رقم (١٥٨)، حيث يُري سيدنا عثمان كيفية وضوء رسول الله ﷺ، ويروي ساداتنا علي بن أبي طالب وعبد الله بن زيد وغيرهم من الصحابة كيفية وضوء الرسول ﷺ، وفي كلها البدء بغسل اليدين، مثلاً، في حديث سيدنا عثمان ؓ: «فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلها... الحديث»، وحديث سيدنا عثمان متفق عليه، وحديث سيدنا عليّ صحيح. ينظر: المجموع (١/ ٣٨٨).

(٦) وشارح إرشاد ابن المقرئ: ابن حجر الهيتمي في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦١).

(فإن كان) المتوضئ (لا يتيقن طهارة يديه للقيام من النوم)؛ لاحتمال تنجسهما في طوفهما<sup>(١)</sup> من غير إشعاره به (أو غيره) بالرفع والجر، أي: أو لم يتيقن طهارتهما بسبب آخر غير النوم، بأن ناول بهما حال نداوتها شيئاً مما يغلب فيه النجاسة كثياب مدمني الخمر ونحوها (كُره أن يدخلهما في الإناء) دون القلتين (قبل أن يغسلهما ثلاثاً)؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده؟»<sup>(٢)</sup>. فیدلّ الحديث على أن المقتضي للغسل هو التردد في نجاسة اليد بسبب النوم، وألحق به التردد بغيره.

أمّا عند كثرة الماء أو تيقن طهارة يديه فلا كراهة؛ لانتفاء توهم التنجيس، وحيث هو مخير بين الغسل قبل الغمس أو بعده. فالثلاثة هذه هي المندوبة أول الوضوء، لكن سنّ تقديمها - عند الشك - على الغمس.

ويستحبّ غسل اليدين أيضاً إذا لم يتيقن طهارتهما عند أكل الشيء الرطب المناول بهما كعند العصيدة والخبيص<sup>(٣)</sup> والثريد<sup>(٤)</sup> ونحوها. ويكره لو لم يغسلهما وناول بهما، والله أعلم. (ومنها المضمضة والاستنشاق)؛ لما روي: «أنه ﷺ يَمَضْمَضُ وَيَسْتَنْشِقُ فِي الْوُضُوءِ»<sup>(٥)</sup>.

المضمضة: إدخال الماء في الفم مع التمخّط، والاستنشاق: إدخاله في الأنف بتصعيد النفس إلى الخيشوم بحيث [لا يصل إلى] دماغه، وإلا كره؛ لتورّثه الصداق. ولا يجب؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «عَشْرُ مِنَ السُّنَّةِ...»<sup>(٦)</sup> وعَدَّ منها المَضْمَضَةَ والاستنشاق.

(١) وطاف في البلاد طَوَافاً وتطَوَّافاً وطَوَّف: سار فيها. المحكم والمحيط الأعظم (٩/٢٤٣).

(٢) رواه البخاري بدون ذكر "ثلاثاً"، رقم (١٦٠)، ومسلم مع ذكر "ثلاثاً"، رقم (٢٧٨)، وابن حبان، رقم (١٠٦٤).

(٣) العصيدة: دقيق يلت بالسمن ويطبخ. لسان العرب (٧/٢٠)، والنهاية (٣/٤٨٣)، والخبيص: الحلواء المخبوصة، معروف لسان العرب (٧/٢٠).

(٤) الترد: الهشم، ومنه قيل لما هشم من الخبز ويَلّ بهاء القدر: ثريدة. لسان العرب (٣/١٠٢).

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، ولكنه متفق عليه بالمعنى من رواية عبد الله بن زيد وعثمان بن عفان وغيرهما من الصحابة ﷺ في وصف وضوء النبي ﷺ، كالأحاديث التي مرّ تخريجها قبل قليل، وما رواه مسلم، رقم (٢٢٦).

عن عثمان ﷺ، وما رواه البخاري، رقم (٢٦٢) عن ميمونة ﷺ.

(٦) رواه مسلم، رقم (٢٦١)، وأبو داود، رقم (٥٣) عن عائشة.

ثم اعلم أن أصل السنّة يحصل بإيصال الماء إلى الفم [والأنف]، سواء كان بغرفة أو أكثر، ثم اختلف الأئمّة في الكيفيّة التي هي أفضل على طريقتين:

أحدهما: أن الفصل أفضل بلا خلاف، وحيث ذكر الجمع أراد بيان الجواز. وأصحّها: أن فيه قولين: (والأصحّ) من القولين في تلك الطريقة (أنّ الأفضل في كفيّتهما الفصل بينهما)؛ لما روي عن طلحة بن مُصَرِّف<sup>(١)</sup> عن أبيه عن جدّه قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يفصلُ بينَ المضمضة والاستنشاقِ». <sup>(٢)</sup> وكذا روي عن عثمان<sup>(٣)</sup>، وعليّ<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني من تلك الطريقة: أن الوصل - أي: الجمع بينهما - أفضل؛ لما روي: «أنّ عليّاً وصَفَ وُضوءَ رسولِ الله ﷺ أنه يَتَمَضَّمُضُ مع الاستنشاقِ بَءاءَ واحدٍ»<sup>(٥)</sup>، ومثله روي عن عبد الله بن زيد<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، طلحة بن مصرف - بضم الصاد المهملة وكسر الراء - بن عمرو بن كعب، من عباد الكوفيين وأقرنهم وخيارهم، وجدّه عمرو بن كعب له صحبة، اختلف في تاريخ وفاة طلحة من سنة (١١٠) إلى سنة (١١٣هـ) ينظر: تهذيب الأسماء (١/ ٢٤١) رقم (٢٧٢)، ومشاهير علماء الأمصار، لأبي حاتم البستي (٣٥٤هـ) تحقيق مرزوق علي إبراهيم، الطبعة الأولى (١٤١١هـ)، (١/ ١١٠)، رقم (٨٤١).

(٢) رواه أبو داود، رقم (١٣٩)، وسكت عنه، لكن المحدثين ضعفوه. ينظر: خلاصة البدر (١/ ٣٢)، رقم (٧٨)، والمجموع (١/ ٣٩٨).

(٣) أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو ليلى، ابن عفان بن أبي العاص بن أمية ﷺ، أسلم قديماً وهاجر المجرتين. سمي ذا النورين لأنّه تزوج ابنتي رسول الله ﷺ. قتل سنة (٣٥هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (١/ ٢٩٧-٣٠٠)، رقم (٣٩٥)، والاستيعاب (٣/ ١٠٣٧-١٠٥٣)، رقم (١٧٨١).

(٤) رواية الفصل بين المضمضة والاستنشاق عن سيدنا علي ﷺ ذكره الإمام الرافعي وتبع فيه إمام الحرمين في النهاية، وأنكر ذلك عليه ابن الصلاح في الكلام على البسيط فقال: لا يعرف ولا يثبت، بل روى أبو داود عن عليّ صدّه، ولكن العسقلاني قال: روى أبو علي بن السكن في صحاحه عن طريق أبي وائل قال: «شهدتُ عليّ بن أبي طالب وعثمان بن عفان تَوْضَأَ ثلاثاً ثلاثاً، وأفردا المضمضة من الاستنشاقِ، ثم قالَا: هكذا رأينا رسولَ الله ﷺ تَوْضَأَ». ينظر: هامش الوسيط (١/ ٢٨٣)، وتلخيص الحبير (١/ ٧٩)، رقم (٧٨ و٧٩)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٣٢)، رقم (٧٨).

(٥) رواه أبو داود (١/ ٢٧)، رقم (١١٣)، والنسائي في الكبرى، رقم (٩٩).

(٦) عبد الله بن زيد هذا هو المعروف بابن أم عمار، وهو ابن زيد بن عاصم الأنصاري المازني. شهد أحداً وما بعدهما من المشاهد، واختلف في كونه بدرياً. وهو قاتل مسيلمة الكذاب، شارك وحشياً في قتله، رماه وحشي بالحربة وقتله عبد الله بسيفه قتل يوم الحرة سنة (٦٣هـ) ﷺ تعالى ورضي عنه. ينظر: مشاهير علماء الأمصار لأبي حاتم البستي (١/ ١٩)، رقم (٧١)، وتهذيب الأسماء للنووي (٢/ ٣٧٧)، رقم (٨٠)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٣٧٧)، رقم (٨٠). والحديث متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٨٨)، ومسلم: رقم (٢٣٥).

فإن قلنا بالفصل ففي كفيته وجهان: (و) أصحهما (أنَّ الأفضل في كفيّة الفصل أن يأخذ غرفة يتمضمض منها ثلاثاً، ثمَّ يأخذ غرفة يستنشق منها ثلاثاً)؛ لأنَّ علياً كرم الله وجهه هكذا رواه عن رسول الله ﷺ.

والثاني: يأخذ ثلاث عُرفات للمضمضة وثلاثاً للاستنشاق؛ لأنّه أقرب إلى النظافة، وبه قال النووي وصاحب الإرشاد.<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فالترتيب بينهما مستحق لا مستحب؛ لاختلاف العضوين، بمعنى أنّه لو قدّم الاستنشاق على المضمضة لغا، وقيل: مستحب؛ لأنّهما بتقاربهما كعضو واحد. (ويبالغ فيهما) أي: في المضمضة والاستنشاق، ففي المضمضة يبلغ الماء أعلى الحنك ووجهي الأسنان واللّثات مع إمرار الإصبع عليها. وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء إلى خيشومه، وإدخال الإصبع وإزالة ما فيه من الأذى، [ويستنثر] كالتمخّط<sup>(٢)</sup>؛ للأمر بذلك.<sup>(٣)</sup>

(إلا أن يكون صائماً)، فلا يُبالغ فيهما؛ لثلا يصل الماء إلى الدماغ أو البطن، وقد روي عن لقيط بن صبرة<sup>(٤)</sup> قال: قلتُ: يا رسول الله أخبرني عن الوضوء، قال رسول الله ﷺ: «أسبغ الوضوء، وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالَغَ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِماً».<sup>(٥)</sup>

(ومنها تكرار الغسل والمسح) أي: المفروض كمسح الرأس، أو المسنون كمسح الأذنين والصماخين؛ لما روي: «أنّه ﷺ تَوَضَّأُ ثَلَاثاً ثَلَاثاً وَقَالَ: هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ

(١) المجموع (٣٩٣/١)، وسبق الكلام على الإرشاد وينظر: فتح الجواد (٦٢/١).

(٢) المخاط من الأنف كاللعباب من الفم، والجمع أخطّة، وامتخط هو وتمخط امتخاطاً أي: استنثر. لسان العرب (٣٩٨/٧).

(٣) الأمر بذلك وتخريجه يأتين في تخريج حديث لقيط بن صبرة الآتي في الشرح.

(٤) أبو رزين العقيلي، وقيل: أبو عاصم، لقيط بن عامر بن صبرة - بفتح الصاد وضم الباء - ابن المتفق، له صحبة، ومن قال: لقيط بن صبرة فقد نسبته إلى جده. ينظر: مشاهير علماء الأمصار (٩٨)، رقم (٤٠٨)، وتهذيب الأسماء (٣٨٠/٢ - ٣٨١)، رقم (٥٣٤).

(٥) رواه الترمذي في سننه، رقم (٧٨٨) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه البيهقي في السنن الكبرى

(٣٠٣/٧)، رقم (١٤٥٤٨)، وابن ماجه في سننه، رقم (٤٠٧).

الأنبياء من قبلي، ووضوء خليل الله إبراهيم<sup>(١)</sup>، وروي: «أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم»<sup>(٢)</sup>.

والحديث شامل للمغسول والممسوح.

وقال أبو عبد الله الحنطلي<sup>(٣)</sup>: لا تكرار في مسح الرأس والأذنين، ونقل عليه قولاً للشافعي، وهو شاذ.

(وعند الشك) في العدد (يأخذ باليقين)، بأن بيني على الأقل، كما لو شك في عدد ركعات الصلاة، وهذا اختيار الجمهور.

وفي وجه: يأخذ بالأكثر؛ حذراً من أن يزيد غسلة رابعة فيقع في البدعة، وترك السنة أهون من اقتحام البدعة.

وأجيب: بأننا لا نسلم أن الرابعة بدعة على الإطلاق، بل البدعة إتيانه بالرابعة عن العلم بحقيقة الحال.

ويجب ترك التلث كسائر السنن لنحو ضيق وقت عن إدراك كل الصلاة فيه، ولقلة ماء بحيث لو ثلث قصر عن الواجب، واحتياج [إلى] الفاضل لعطش.

ويسنُّ لإدراك جماعة لم يرجُ غيرها، نعم لو قلنا بوجوب الجماعة فيجب الترك.

والزيادة على الثلاث مكروه إلا في الماء الموقوف، فإنه حرام.

والإسراف في الصب حرام ولو كان على شطّ نيل، والله أعلم.

(١) رواه الدارقطني في سننه (٨٠/١)، رقم (٤١)، ثم قال: تفرد به المسيب بن واضح عن حفص بن ميسرة، والمسيب ضعيف، ورقم (٦) وفي إسناده زيد بن الحواري، وهو ضعيف، وابن ماجه في سننه، رقم (٤١٩ و ٤٢٠)، وضعفه العلماء. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/٣٤)، رقم (٨٤).

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى، رقم (٨٩ و ٩٠)، ورواه أبو داود في سننه (٣٣/١)، رقم (١٣٥)، قال العسقلاني في تلخيص الحبير (٨٣/١): رواه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن ماجه من طريق صحيحة، وقال الزيلعي في نصب الراية (٢٩/١): قال الشيخ تقي الدين في الإمام: وهذا الحديث صحيح عند من يصحح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لصحة الإسناد إلى عمرو، انتهى.

(٣) صاحب الكفاية في الفروق، أبو عبد الله الحسين بن محمد الطبري، س.ت.

وقال أبو طاهر الزيادي: <sup>(١)</sup>إنه يخلل ما بين كل أصبعين [من أصابع رجله] بإصبع من أصابع يديه؛ ليكون بهاء جديد، ويفصل الإبهامان فلا يخلل بهما؛ لما فيه من العسر. ومحل الاستحباب حيث وصل الماء بدونه وإلا وجب لا لنفسه بل لأداء فرض الوضوء. ويجرم فتق الأصابع الملتحمة؛ إذ لا يجب إيصال الماء إليها، ففتقها تعذيب بلا ضرورة. (ومسح الأذنين ظاهراً وباطناً) مع صماخيهما، وهما خرقا الأذنين؛ للاتباع <sup>(٢)</sup>: بأن يدخل مسّحتيه في صماخيه فيمسحهما برأسيهما، وبباطن أنملتيهما باطن الأذنين ومعاففهما، ويمرّ إبهاميه على ظهرهما، ثم يلصق كفّيه بالأذنين وهما مبلولتان استظهاراً. <sup>(٣)</sup>

وليستا من الرأس ولا من الوجه، والأولى غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس، كما نقل عن ابن سريج <sup>(٤)</sup>. وإن لم يقل بالجمع بينهما أحد - احتياطاً في العمل بمذهب العلماء فيها، صرح به صاحب الإرشاد والروضة <sup>(٥)</sup>.

ويشترط لحصول تلك السّنة أن يكون مسحهما بهاء جديد، فلا يكفي لهما بلل ماء الرأس، لكن لا يشترط الترتيب في أخذ الماء، حتى لو بلّ أصابعه ومسح ببعضها رأسه ثم بياقيها أذنيه كفى.

وأما مسح الرقبة فقد اختلفوا فيه: في أنّه سنة أو أدب أو بدعة:

قال بعضهم: إنّه سنة، حتى لا يكفيه بلل الباقي، بل لا بدّ من ماء جديد، وبه قال القاضي الروياني. <sup>(٦)</sup>

(١) القائل هو الشيخ أبو طاهر محمد بن محمد بن محمّد بن علي بن داود الفقيه الزيادي، نسبة إلى أحد أجداده. إمام المحدثين والفقيه بنيسابور في زمانه. من شيوخه أبو الوليد وأبو سهل، ومن تلاميذه أبو عاصم البغدادي. ومن مؤلفاته أصالي في الحديث، وكتاب الشروط. توفي بعد سنة (٤٠٠ هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٧٠)، رقم (٣٤٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٧٦)، رقم (١٦٩)، والأنساب (٣/ ١٨٥)، وهديّة العارفين (٢/ ٥٩)، وتهذيب الأسماء (٢/ ٥٢٥)، رقم (٨٠٨).

(٢) روى الترمذي في جامعه (١/ ٥٢)، رقم (٣٦) عن ابن عباس ؓ: «أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما»، ثم قال: حسن صحيح. وروى ابن ماجه في سننه، رقم (٤٣٩) عن ابن عباس ؓ: «أن رسول الله ﷺ مسح أذنيه داخلهما بالسبابتين، وخالف إبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما».

(٣) استظهرت في طلب الشيء: تحرّيت وأخذت بالاحتياط، والاستظهار: الاحتياط. المصباح المنير (٢/ ٣٨٨).

(٤) روضة الطالبين (١/ ٢١١) في نظير المسألة، وسبقت ترجمته.

(٥) جاء ذلك في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٦)، وروضة لطالبين (١/ ٢١١).

(٦) بحر المذهب (١/ ١١٩) نقلًا عن أصحابنا بخراسان.



وقال بعضهم: إنه أدب يكفيه بلل الباقي من الأذنين، وهو قضية كلام المسعودي<sup>(١)</sup> وصاحب التهذيب<sup>(٢)</sup>.

والسنة والأدب يشتركان في أصل الاستحباب، لكن السنة يتأكد شأنها، والأدب دون ذلك. وقال بعضهم: إنه بدعة والحديث الوارد فيه موضوع،<sup>(٣)</sup> وبه قال النووي وصاحب الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٤)</sup> إذ ما لا يثبت فالأصل عدمه.

(وتقديم اليمنى على اليسرى) في اليدين والرجلين، ولو كان ماسحاً على الخفين؛ للأمر بالتيامن من الشارع في الوضوء.<sup>(٥)</sup> وأما الأذنان والخذان فلا يستحب البداية باليمنى منهما؛ لأن مسح الأذنين معاً أهون.

وكذا غسل الخدين، إلا أن يكون أقطع فلا يتهون عليه مسح الأذنين وغسل الخدين دفعة واحدة، فيراعي التيامن،<sup>(٦)</sup> ذكره أبو المحاسن الروياني، وتبعه صاحب الإرشاد.<sup>(٧)</sup>

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله - وقيل: عبد الملك - بن مسعود المروزي، صاحب الوجه في المذهب الشافعي، أحد أصحاب القفال المروزي كان إماماً فاضلاً. من مؤلفاته شرح مختصر المزني. توفي في سنة نيف وعشرين وأربعمائة بمرو. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٥٤)، رقم (٣٣٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٥٥٩)، رقم (٩٣٤)، وطبقات ابن هداية طبع بيروت (١٣٧).

(٢) هو أبو محمد، الحسين بن مسعود البغوي. ينظر: التهذيب (١/ ٢٥٦) حيث يقول: يستحب مسح العنق تبعاً للرأس والأذن.

(٣) يقصد المروي: «مسح الرقبة أمان من الغل»، ينظر: المجموع (١/ ٤٨٩) ويروي: «من توضأ ومسح على عنقه وقي الغل يوم القيامة». وفي إسناده مقال. ينظر: خلاصة البدر (١/ ٣٨)، رقم (١٠٠ و ٩٩)، والتلخيص: (١/ ٩٢)، رقم (٩٧)، و (١/ ٩٣)، رقم (٩٨).

(٤) المجموع (٤٨٨)، وفتح الجواد (١/ ٦٧).

(٥) يقصد قوله ﷺ: «إذا توضأتُم فابدؤوا بيمينكم»، رواه ابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٧٠)، رقم (١٠٩٠)، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩١)، رقم (١٧٨)، وأبو داود، رقم (٤١٤١)، وابن ماجه، رقم (٤٠٢)، قال في خلاصة البدر المنير (١/ ٣)، قال عمر بن علي الأندلسي في تحفة المحتاج (١/ ١٨٨)، رقم (٨١): وصححه ابن خزيمة وابن حبان، أ.هـ.

(٦) أي: في جميع أعضاء الوضوء، كما في فتح الجواد (١/ ٦٦).

(٧) ينظر بحر المذهب (١/ ١١٦)، وصاحب الإرشاد هنا يحتمل: ابن المقرئ (ت ٨٣٧هـ)، وابن قاضي شعبة (ت ٨٧٤هـ)، وشرف الدين محمود المصري (ت ٩٧٦هـ)، إذ كل واحد منهم متأخر عن الروياني الشهيد (ت ٥٠٢هـ)، والمسألة مذكورة في فتح الجواد (١/ ٦٦)، ولعله مراد الشارح ابن هداية، وقد نسب الشارح الإرشاد إلى الزركشي (ت ٧٩٤هـ) أيضاً.

ويستحب أيضاً في كل ما فيه تكرير، كالاكتحال وتنف الإبط وحلق الرأس ونحوه، ولبس نحو النعل والثوب، وتقليم الظفر وقص الشارب، والعطاء والأخذ، ويكره تركه. (وتطويل الغرة)، وهو غسل ما فوق الواجب، ثم الأكثرون على أنها شاملة للتحجيل، وقالوا بترادف اللغتين، فلا يرد على المصنف بإفراها بالذكر ترك التحجيل. وقال النووي: إنها لا تشملها، بل تستعمل الغرة في غسل الزيادة على الواجب من الوجه، والتحجيل في غسل الزيادة على الواجب من اليدين والرجلين<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يكون قول المصنف من باب [سرايل تقيكم الحر]<sup>(٢)</sup>.

والأصل في ذلك قوله ﷺ: «أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمَحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غَرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ»<sup>(٣)</sup>، ويحصل أصل السنة بغسل أدنى شيء زائد على الواجب. وكما لها أن يستوعب صفحتي عنقه ومقدم رأسه في الغرة، ويستوعب عضده وساقه في التحجيل.

(ومنها الموالاة) وهي التابع (في غسل الأعضاء)، وذلك سنة؛ لما روي: «أَنْ رَجُلًا تَوَضَّأَ وَتَرَكَ لُحَّةً مِنْ عَقِبِهِ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِغَسْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ»<sup>(٤)</sup>،

(١) المجموع (١/ ٤٥٩)، وعبارته: قلت: الأصح أَنَّ الغرة غير التحجيل؛ لقوله ﷺ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غَرَّتَهُ....»، فهذا صريح في المغايرة...

(٢) تمام الآية: [وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ] (النحل: ٨١). سرايل: أي: ثياباً وقمصاناً من الصوف والكتان والقطن، وأجيب عن تخصيص وقاية الحر بالذكر بجوابين: أحدهما أن المخاطبين أولاً كانوا أصحاب حر ولم يكونوا أصحاب برد، وثانيها أنه اكتفي بذكر أحدهما عن الآخر إذ كان معلوماً عند المخاطبين. وذلك شائع في كلام العرب، مثل قول الشاعر:

وما أدري إذا بيمت أرضاً      أريد الخير أيها يليني؟  
أالخير الذي أنا أبتغيه؟      أم الشر الذي هو يبتغيني

تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٥هـ)، سنة (١٤٠٥هـ) - دار الفكر - بيروت (٤/ ١٥٧). ويقصد الشارح أن فيه حذف حرف العطف مع المعطوف.

(٣) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٣٦)، ومسلم، رقم (٢٤٦).

(٤) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ، وروي أبو داود في سننه، رقم (٣٩٦)، والدارقطني في سننه (١/ ١٠٨)، رقم (٦)، وكلاهما بلفظ: «أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَوَضَّأَ وَتَرَكَ عَلَى قَدَمَيْهِ مِثْلَ مَوْضِعِ الظَّفَرِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وُضُوءَكَ». وقال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمعروف عن جرير بن حازم.... إلى أن قال: وقد

ولم يأمره بالاستئناف ولم يبحث عن الزمان الفاصل. «وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ يَتَوَضَّأُ فِي سَوَاقِ الْمَدِينَةِ فَذُعِيَ إِلَى جَنَازَةٍ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وُضُوئِهِ فَرَضُ الرَّجُلَيْنِ، فَذَهَبَ إِلَى الْمُصَلَّى ثُمَّ وَقَرَهُ.»<sup>(١)</sup> هذا هو الجديد المنصوص عليه في رواية حرمله والربيع<sup>(٢)</sup>.

(وفي القديم) في رواية الزعفراني: (هي واجبة)؛ لما روي: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَالَةِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءِي، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»<sup>(٣)</sup>؛ ولأنها عبادة ينقضها الحدث، فيعتبر فيها الموالاة كالصلاة.

وأجيب عن استدلال الحديث: بأنَّه ﷺ أراد: لا يقبل كمال الصلاة، كما هو في بعض الروايات، ولئن سلّم لم لا يجوز أن يكون ضمير "به" راجعاً إلى الوضوء نفسه؟؛ لأنَّه المحسوس، والموالاة أمر معنوي لا يجمع المحسوس في مرجع الضمير.

وعن القياس بمنعه؛ لوجود الفارق، وهو أنَّ أفعال الوضوء يجوز أن يتخلّل بينها زمان يسير بالاتفاق، وكذا التكلم في أثناءه، فكذلك الزمان الكثير، بخلاف الصلاة.

ثم لجريان القولين شرطان، وإن أطلق المصنف:

أحدهما: أن يكون ترك الموالاة بتفريق كثير، أما التفريق اليسير فلا يضرُّ بلا خلاف.

روي عن معقل بن عبد الله الجزري عن أبي يزيد عن جابر عن عمر عن النبي ﷺ نحوه. وقال الدار قطني: تفرد به جرير بن حازم عن قتادة، وهو ثقة، لكنه لا يصلح دليلاً صريحاً على عدم وجوب الموالاة.

(١) رواه الشافعي في الأم (١/١٠٢)، رقم (٦٣) موقوفاً، وأخرج الأثر الإمام البخاري تعليقاً كما في فتح الباري (١/٣٧٥) قبل الحديث المرقم (٢٦٢)، وقال العسقلاني: والإسناد صحيح، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (١/٨٤)، رقم (٤٠١)، ثم قال: وهذا صحيح عن ابن عمر، ومشهور عن قتبية هذا اللفظ، ورواه الإمام مالك (٩٣-١٧٩هـ)، في الموطأ، رقم (٧٣)، وذكره العمراني في البيان مرفوعاً (١/١٣٧)، وقال محققه: لم أجده مرفوعاً. (٢) اسم اثنين من رواة كتب الشافعي، وإذا ذكر الربيع في رواية مذهب الشافعي فالمراد الربيع بن سليمان المرادي، لا الربيع الجيزي.

(٣) القطعة الأولى من الحديث صحيحة ثابتة بالمعنى، فكل من روى وصف وضوء رسول الله ﷺ لم يروه إلا على سبيل الموالاة والترتيب، أما القطعة الثانية - من "ثم قال" إلى آخره - فليس جزءاً من هذا الحديث، وإنما هي جزء من حديث ابن عمر مثلاً في الوضوء مرة مرة، وليس فيه ذكر الموالاة، وفي إسناده مقال. ينظر: نصب الراية للزيلعي (٧٦٢هـ)، (١/٤٧)، وخلاصة البدر (١/٣٩٩) رقم (١٠٤)، ومن الجدير بالملاحظة أن "هذا وضوئي" لم يأت بعده "لا يقبل الله الصلاة" بل: "ووضوء النبيين من قبلي" مثلاً، و"لا يقبل الله الصلاة" جاء قبله في الروايات: "هذا وضوء" بدون ياء المتكلم.

والأصحّ أنّ التفريق الكثير هو أن يمضي من الزمان ما يحفّ فيه المغسول مع اعتدال الهواء واعتدال مزاج الشخص المفرّق. فلا عبرة بحال المحموم، ولا بتباطؤ الجفاف بسبب البرودة، ولا بإسراع الجفاف لفرط الحرارة.

وقيل: مرجع القليل والكثير العرف.

والشرط الثاني: أن يكون التفريق بلا عذر، فإن كان بعذر: بأن فقد ماءه وذهب لطلب المكفي أو غير ذلك، لم يضرّ باتفاق القولين؛ إذ الصلاة في القديم لا تبطل بعذر سبق الحدث، فالوضوء أولى بأن لا يبطل بالعذر.

وإذا علمت هذا فاعلم أنّه يستحبّ الاستئناف عند حصول الشرطين؛ خروجاً من الخلاف<sup>(١)</sup>.

ولو لم يستأنف كفى النية الأولى ولا يجب تجديدها، على الأظهر.

(وأن لا يستعين في الوضوء بغيره) بالصبّ عليه من غير عذر؛ لما روي: «أنّ عمرَ بادِرَ ليصبّ الماءَ على يدِ رسولِ الله ﷺ فقالَ له: لا أَسْتَعِينُ على وُضُوئي بِأَحَدٍ»<sup>(٢)</sup>.

ولأنّه ترفّه فلا يليق بمتعبّد، والأجر على قدر التعب.

ولا يكره على الأصحّ؛ لأنّه ﷺ قد استعان أحياناً<sup>(٣)</sup>، لكنّه خلاف الأولى<sup>(٤)</sup>.

(١) يقصد خلاف المالكية، حيث إنّ الموالاة واجبة عندهم، على أحد القولين المشهورين، وهي فعله في زمن متصل من غير تفريق كثير، ويعبر عنها بالفور. ينظر: الشرح الكبير لسيد أحمد الدردير أبي البركات، (ت ١٢٠١ هـ) تحقيق: محمد عlish - دار الفكر، بيروت (١/ ٩٠).

(٢) رواه أبو يعلى في مسنده (١/ ٢٠٠)، رقم (١٠٥)، بلفظ: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يستقي ماءً لطهوره فبادرته أستقي له، فقال: مه يا عمر! فإنّي أكره أن يشرّكني في طهوريّ أحدٌ»، قال ابن الملقن: رواه الرافعي في أماليه، والبزار في مسنده، اهـ. وقال النووي في المجموع: باطل لا أصل له، اهـ. وقد انتقده ابن الملقن على قوله هذا، أما أنا فلم أحصل على أمالي الرافعي ولا مسند البزار، وإسناد الحديث ضعيف جداً. ينظر: تلخيص الحبير (١/ ٩٧)، رقم (١٠٥) والمجموع (١/ ٣٨٢)، وخلاصة البدر (١/ ٤٠)، رقم (١٠٦)، وروى ابن ماجه في سننه، رقم (٣٦٢) حديثاً بمعناه عن ابن عباس بلفظ: «كان رسول الله ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد»، وفي إسناد مطهر بن الهيثم، وهو ضعيف.

(٣) فاستعان بأسامة بن زيد كما روى الإمام مسلم في صحيحه (٢/ ٩٣٦)، رقم (١٢٨٠): «أنّه كان رديفَ النبي ﷺ حين أفاض من عرفة، فلما جاء الشعبُ أنأخَ راجلته ثم ذهب إلى الغائط، فلما رجع صبيّ عليه من الإداوة فتوضّأ»، ورواه البخاري (١/ ٧٨)، رقم (١٨١).

(٤) الضمير في «ولأنّه ترفّه» و«ولا يكره» و«لكنّه خلاف الأولى» للصبّ، ولذلك ذكر.

ولا يستبعدنك عدم الكراهة<sup>(١)</sup> مع الجزم بأن تركها أولى؛ لأن الشيء قد يكون أولى ولا يوصف ضده بالكراهة: كاستغراق الأوقات بالعبادات وتركه.

[وتباح لإحضار الماء]، وليس خلاف الأولى<sup>(٢)</sup>؛ لمواظبته ﷺ على جوازه<sup>(٣)</sup>.

(ولا ينفض يديه)؛ للنهي عنه<sup>(٤)</sup>، ولأنه كالترّي عن العبادة.

والنفض مكروه عند المصنف، ومباح عند النووي<sup>(٥)</sup>، وخلاف الأولى عند الجمهور<sup>(٦)</sup>.

واستثنى بعضهم نفض اليد عند مسح الرأس والأذنين، وقال: يستحبّ هنا<sup>(٧)</sup>، وليس له وجه يعتمد.

(وكذا) يستحبّ أن (لا ينشف الأعضاء في أظهر الوجهين)؛ لأحاديث صحيحة فيه<sup>(٨)</sup>.

نعم يندب في ميت، ولعذر: كأن هبت ريح تُنجسه، أو يألمه برد، أو كان مقيمًا يشق عليه انتظار التشيف.

(١) في العبارة مجاز عقلي، وهو نسبة الفعل إلى غير ما حقه أن ينسب إليه وهو المفعول به. وكانت الحقيقة: ولا تستبعدن عدم الكراهة إلخ..

(٢) عبارة المهات: "وإن استعان في إحضار الماء فلا بأس، ولا يقال: إنّه خلاف الأولى". ينظر: مخطوطة المهات رقم (٤٥٩)، (ص ٨٦) ظهر.

(٣) في العبارة ركافة لا يليق بالشيخ المصنف مثلها في عباراته، والظاهر أنه من سهو النساخ.

(٤) يقصد بالنهي عنه ما ورد في كتاب المجروحين لابن أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي - حلب (١/ ٢٠٣)، رقم (١٥٠) بلفظ: «تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفِضُوا أَيْدِيَكُمْ فَأَتَاهَا مَرَاوُحُ الشَّيْطَانِ»، إذا وفي إسناده البخاري بن عبيد من أهل الشام، ورواه عبد الرحمن بن محمد (أبو محمد الرازي) (ت ٣٢٧هـ) في كتابه: علل الحديث رقم الحديث (٧٣) تحقيق عبد الدين الخطيب، سنة الطبع (١٤٠٥هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت (١/ ٣٦) باللفظ نفسه ثم قال: فقال أبي: هذا حديث منكر، والبخاري ضعيف الحديث، وأبوه مجهول، ا.هـ.، وقال النووي في المجموع (١/ ٤٨٣): هذا الحديث ضعيف لا يعرف، وثبت في الصحيحين ضده.

(٥) العزيز شرح الوجيز طبع دار المعرفة (٤٤٨-٤٤٩هـ)، والمجموع (١/ ٤٨٤).

(٦) لأن الحكم مستفاد من دليل عام، وهو التحرز عن مظهر التبرّي عن العبادة، إذ الحديث الذي استدل به منكر كما ذكر في الهامش قبل السابق، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٦٤).

(٧) العبارة موجودة بتامها مع تفصيل في النجم الوهاج (١/ ٣٥٥)، وكذلك في حاشية أبي العباس أحمد الرمي (ت ١٠٠٤هـ) على شرح الروض - (٢/ ١) بدون رفع أبهام البعض.

(٨) منها ما أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٢٧٦)، ومسلم في صحيحه: رقم (٣٧) - (٣١٧)، ولفظ البخاري عن ميمونة ؓ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غَسْلًا... إِلَى أَنْ قَالَتْ: ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَنَاولَتْهُ نَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْفِضُ يَدَيْهِ».

والثاني: لا يستحب ترك التنشيف؛ لنشفه ﷺ أعضاءه في بعض أحيانه<sup>(١)</sup>.

وأجيب: بأن ذلك محمول على العذر: كبرد وإلصاق نجاسة وغيرهما.

وبالجملة<sup>(٢)</sup> إن التنشيف ليس بمكروه على المعتمد.

(ومنها أن يقول عند غسل الوجه: اللهم بَيِّض وجهي يوم تَبَيَّض وجهه وتسود وجهه، وعند غسل اليد اليمنى: اللهم أعطني كتابي بيمينتي وحاسبني حساباً يسيراً، وعند غسل اليد اليسرى: اللهم لا تعطني كتابي بشمالِي ولا من وراء ظهري، وعند مسح الرأس: اللهم حَرِّمْ شعري وبَشْرِي على النار، وروي: اللهم احفظ رأسي وما حَوَى وبطني وما وَعَى، وعند مسح الأذنين: اللهم اجعلني من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه، وعند غسل الرجلين: اللهم ثَبِّت قدمي على الصراط يوم تزلُّ الأقدام.) لأنها وردت عن آثار السلف الصالحين<sup>(٣)</sup>. وقال النووي: لا أصل لها<sup>(٤)</sup>.

واعترض عليه صاحب الإرشاد بأنه إذا أراد أنه لا أصل لها في الأحاديث فكثير من المستحبات كذلك؛ لأن بعضها مروي عن الصحابة، وبعضها عن التابعين، وبعضها عن الأئمة المجتهدين، فيلزم أن لا يكون للكل أصل.<sup>(٥)</sup> وإن أراد أنه لا أصل لها في كلام السلف فهو ممنوع، فيثبت استحبابها.<sup>(٦)</sup>

(١) روي في تنشيف رسول الله ﷺ أحاديث لا يخلو إسناده عن ضعف منها ما رواه أبو داود في سننه، رقم (٥١٨٥)، وفيه: «فَأَمَرَ لَهُ سَعْدٌ بِغَسْلِ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ نَاوَلَهُ مِلْحَفَةً مَصْبُوغَةً بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ فَاشْتَمَلَ بِهَا»، ورواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهم. ويقول الترمذي في سننه تعليقاً على الحديث المرقم (٤٠) عن عائشة ؓ: «ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء».

(٢) مصطلح يستعمل في التفصيل، وقيل: في الكلّيات. ينظر: الفتح المين (١٢٦).

(٣) قال في المجموع (٤٨٩/١): ذكره كثيرون من الأصحاب ولم يذكره المتقدمون، وزاد فيه الماوردي فقال: يقول عند المضمضة: اللهم اسقني من حوض نبيك كأساً لا أظمأ بعده أبداً، وعند الاستنشاق: اللهم لا تحرمني رائحة نعيمك وجناتك. قال: ويقول عند الرأس: اللهم أظني تحت عرشك يوم لا ظل إلا ظلك. إ.هـ. وهل مجرد الورد في آثار السلف الصالحين - عدا الصحابة - يثبت الاستحباب؟

(٤) روضة الطالبين (٢١٢/١)، ونصّه: "قلت: هذا الدعاء لا أصل له، ولم يذكره الشافعي والجمهور، والله أعلم". والمجموع (٤٨٩/١).

(٥) لا يلزم ذلك، بل ما استند إلى دليل فله أصل، وما لم يستند إلى دليل فليس له أصل يعتمد عليه.

(٦) كلام السلف رحمهم الله - غير الصحابة ؓ - ليس حجة شرعية، ولا سيما في الأمور التوقيفية كتحديد العبادات، فلا يثبت استحباب شيء بمجرد ورود في كلام السلف، بل لابد من استناده إلى دليل، ومنه قول الصحابي عند من يراه حجة بشروط.

قال الإمام النووي: "لم يحن في شيء عن النبي ﷺ"، إ.هـ، وقال المحقق: الاستحباب من ألفاظ المندوب، وهو

«وإذا فرغ قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»<sup>(١)</sup>. «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»<sup>(٢)</sup>. «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك»<sup>(٣)</sup>. لأحاديث صحيحة فيه. قال صاحب الإرشاد: يستحب أن يقوله مستقبل القبلة رافعاً بصره إلى السماء، ويرفع يديه مع الدعاء.

ورفع المسبحة هنا بدعة ما وردت به سنة ولا انعقد عليه الإجماع. قال: ويقرأ "إنا أنزلنا" مستقبلاً، ثم يتوجه إلى الطريق. وأما ألفاظ الدعاء فلا ضرورة في شرحها.

\*\*\*

## المسح على الخفين

(فصل يجوز للمتوضئ أن يمسح على الخفين<sup>(٤)</sup> بدلاً عن غسل الرجلين)؛ لتواتر الأخبار فيه.<sup>(٥)</sup>

وقوله: "يجوز" مشعر بأن الغسل أفضل، وهو كذلك، نعم قد يسن: كأن تركه رغبة عن السنة، أي: إثارة للغسل الأفضل عليه، أو تركه شكاً في جوازه، فيقهر به نفسه المتخيلة لمنع

---

حكم شرعي لا يثبت لإبدليل، كما أن الأصل في العبادات التوقف، إ.هـ. والمروي عن الصحابة في حكم المرفوع، فكيف يجمع مع المروي عن الأئمة المجتهدين؟ ينظر: كتاب (الأذكار)، تخريج أسامة بن عبد العليم آل عطوة، تحقيق مصطفى العدوي، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) - دار ابن رجب (ص ٥٨)

(١) رواه مسلم (٢٣٤)، وابن ماجه (٤٢٩)، والنسائي (١٤٨).

(٢) رواه الترمذي (٥٥)، وصححه الألباني في المشكاة (٢٨٩).

(٣) رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٧٣/١)، إرواء الغليل (١٣٥/١)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٦٥١)

(٤) الخف: ما يستر القدم مع الكعب من شعر أو لبد أو جلد رقيق ونحوها. دستور العلماء (٦٢/٢).

(٥) قال أبو بكر بن المنذر: روي عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ: «أن

رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين». المجموع للإمام النووي (٥٠١/١)، وفي صحيح البخاري، (٧٨/١):

«عن المغيرة بن شعبة أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر، وأنه ذهب لحاجة له، وأن مغيرة جعل يصب الماء عليه

وهو يتوضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ومسح على الخفين». وفي صحيح مسلم، (٢٧٢): «عن همام قال:

بال جرير ثم توضأ ومسح على خفيه، فقيل: تفعل هذا؟ فقال: نعم، رأيت رسول الله ﷺ بال ثم توضأ ومسح على

خفيه». قال الأعمش: قال إبراهيم: كان يعجبهم هذا الحديث؛ لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة.

ما عُلِمَ واستقرَّ، أو كان ممن يُقتدى به، أو وجد في نفسه كراهة، أو خاف بالنزع فوت جماعة. وقد يجب: كأن خاف فوت عرفة لو غسل قدميه، أو خاف وقت الرمي أو طواف الوداع أو إنقاذ أسير أو الجمعة، أو الوقت مطلقاً، أو انفجار ميتٍ تعيَّنت عليه صلاته. وتقييد المصنف بالمتوضئ يخرج المغتسل؛ فإنه لا يجوز له المسح على الخفين.

وتقييده بالخفين يخرج ما لا يسمى خفاً: كأن لفَّ على قدمه قطعة أدم وشده بالرباط، فإنه لا يجوز المسح عليه؛ إذ النص [لا يتناوله]، ويشعر بأنَّه لا يجوز مسح أحد الخفين وغسل إحدى الرجلين؛ لأنَّهما بمنزلة عضو واحد، ولا يجوز الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد لا على التعاقب، ويجوز للأقطع؛ لانتفاء المعنى المحذور.

(ومدته للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن) على الجديد؛ لأحاديث صحيحة في تقدير ذلك، كحديث علي<sup>(١)</sup>، وحديث صفوان بن عسال<sup>(٢)</sup>.

وفي القديم لا يتقدَّر للمسح مدة، بل يمسح أي قدر شاء، وسواء المسافر فيه والمقيم؛ لرواية أبي بن عمار<sup>(٣)</sup> - وكان ممن صلى [إلى] القبليتين - قال: «قلت: يا رسول الله ﷺ أأمسح على الخفين؟ قال: نعم، قلت: يوماً؟ قال: أو يومين، قلت: وثلاثة أيام؟ قال: نعم، وما شئت<sup>(٤)</sup>».

ومن قال بالجديد قال بنسخ الحديث، أو بتأويل "ما شئت" على الأزمنة خوفاً

(١) رواه مسلم، رقم (٢٧٦)، والدارمي في سننه، رقم (٧٤١)، ولفظها: «جَعَلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ ثلاثةَ أيامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ»، قال الدارمي: يعني المسح على الخفين.

(٢) صفوان بن عسال - بفتح العين وتشديد السين المهملة - المرادي الكوفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من كبار الصحابة، غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة. روى عنه من الصحابة عبد الله بن مسعود وزياد بن حُبَيْش، ولفظ حديثه: «كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ»، رواه الإمام الشافعي في الأم (١١٧/١) (٧١)، والترمذي في سننه، رقم (٩٦)، ثم قال في (ص ١٦٠): هذا حديث حسن صحيح. وينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٣/١)، رقم (٢٦٣)، والمجموع (٥٠٣/١).

(٣) أبي بن عمار - بضم العين وكسر ها - الصحابي الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، له حديث واحد، وهو أنَّه صلى مع النبي ﷺ في بيته إلى القبليتين، فسأله عن المسح على الخف فقال: «امسح ما شئت»، اتفق الحفاظ على ضعف إسناد الحديث واضطرابه، وأنكر بعض العلماء كونه صحيحاً. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٢٠/١)، رقم الترجمة (٤٣)، والمجموع للنووي (٥٠٨/١).

(٤) رواه الحاكم في المستدرك (٢٧٦/١) رقم (٦٠٧)، وصحح الحديث ودافع عن إسناده، ورواه أبو داود في سننه رقم (١٥٨)، ثم قال: وقد اختلف في إسناده، وليس هو بالقوي، ورواه غيرهما.



وأمنأ، لا على الزيادة على الثلاثة.<sup>(١)</sup>

(وتحسب المدة للمسافر والمقيم (من وقت الحدث بعد اللبس)، وإن بقي بطهارته أياماً، لا من وقت اللبس؛ لأن وقت جواز المسح يدخل بالحدث، ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعله فيه، كوقت سائر العبادات.

ويفهم من عبارته أنه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجله في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول.

(وإن مسح في الحضر) ولو على رجل (ثم سافر، أو بالعكس) بأن مسح في السفر ثم صار مقيماً (لم يستوف) في كلا الصورتين (مدة المسافرين)؛ تغليباً لجانب الحضر، وهذا ما اختاره المصنف وتبعه جماعة<sup>(٢)</sup>.

ويفهم من قوله<sup>(٣)</sup> أنه لو لبس الخف في الحضر ثم سافر ومسح في السفر، استوفى مدة المسافرين، سواء كان أحدث في الحضر أم لا، وسواء سافر بعد الحدث وخروج الصلاة أم لا؛ وبه صرح [المصنف] في العزيز، والنووي في الروضة<sup>(٤)</sup>، والشيخ في الإرشاد<sup>(٥)</sup>، وذلك لأن أول المسح أول العبادة، فإذا وقع في السفر أقيمت كما تقام في السفر، ولا نظر إلى دخول الوقت في الحضر. ألا يرى أنه لو سافر بعد دخول الوقت كان له القصر؟

وقال بعضهم<sup>(٦)</sup>: الاعتبار بتمام المسح، حتى لو مسح إحدى رجله ثم سافر ومسح الأخرى في السفر، كان له أن يستوفي مدة المسافرين، وعليه الجمهور.

(١) لم يشر الشارح إلى اضطراب الحديث وضعف إسناده إلا عند الحاكم المعروف بالتساهل، رحمهم الله تعالى..

(٢) العزيز طبع دار الفكر (٢/ ٤٠٠)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٥-٢٨٦).

(٣) يعني قول المصنف: "مسح في الحضر".

(٤) العزيز طبع دار الفكر (٢/ ٣٩٩)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٩٥).

(٥) الإرشاد من تأليف ابن المقرئ اليمني الحسيني الشيخ إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله، وشرحه الشيخ ابن الحجر الهيتمي شرحين: فتح الجواد في شرح الإرشاد، والإمداد في شرح الإرشاد، هذا، وتصريح الشيخ ابن الحجر موجود في فتح الجواد (١/ ٥٧)، فلا أدري هل مراد الشارح بالشيخ هو شيخ الإسلام الهيتمي وكلمة "شرح" ساقطة من النسخ، أم مراده الشيخ اليمني ابن المقرئ؟

(٦) نقله الشيخ زكريا الأنصاري في أسنى المطالب (١/ ٢٩٥) عن الرافعي، ولم أجده في العزيز.

والمراد بالسفر ما يجوز القصر فيه، أما العاصي بالسفر والهائم وطالب الغريم<sup>(١)</sup> مثلاً وصاحب السفر القصير يقتصرون على مدة المقيم.

وقيل: لا يجوز المسح على الخفّين للعاصي بالسفر مطلقاً؛ لأنّه تخفيف لا يليق به العاصي. ويشترط لجواز المسح أن يكون اللبس بعد كمال الطهارة؛ لحديث مُغيرة<sup>(٢)</sup> قال: «سَكَبْتُ الوُضوءَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا انْتَهَيْتُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ هَوَيْتُ إِلَى الْخَفَّيْنِ لِأَنْزَعَهُمَا، فَقَالَ: دَعِ الْخَفَّيْنِ؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ». <sup>(٣)</sup> علّل جواز المسح بطهارة الرجلين عند اللبس.

ويتفرّع عن هذا الأصل ما لو غسل إحدى رجليه وأدخله ثم الأخرى وأدخله، لم يجز المسح عليهما؛ لأنّ أوّل اللبس يقدّم على تمام الطهارة، وهي شرط يجب تقديمها. ولو ابتدأ اللبس وهو متطهر ثمّ أحدث قبل وصول الرجل إلى قدم الخفّ لم يجز المسح، نصّ عليه في الأم<sup>(٤)</sup>، وجرى عليه صاحب الإرشاد<sup>(٥)</sup>، ثم ذكر فيه<sup>(٦)</sup>: «بالمشقوق القدم المشدودة في أصحّ الوجهين وأن يكون قوياً بحيث يمكن أنّه إذا مسح على الخفّين بشرطه ثم زال قدمه من مقرّه إلى الساق ولم يظهر محلّ الفرض وأحدث، فله أن يدخل ويمسح، وقياس الأول أن يبطل المسح.

ويمكن الفرق بأنّ ثمة الأصل عدم المسح فلا يباح إلا بلبس تام، وإذا مسح فالأصل استمرار الجواز، فلا يبطل إلا بالنزع التام.

(١) الغريم من كلمات الأضداد يطلق على الدائن وعلى المدين. ينظر: المصباح المنير (٤٤٦/٢)، ولكن طالب الغريم هو الدائن الذي يطلب المدين ليلزمه.

(٢) مغيرة بن شعبة بن أبي عامر، الثقفى أبو عيسى أو أبو محمد رحمهما الله، كان من دهاة العرب، وأصحاب الشجاعة والمكيدة. يقال له: مغيرة الرأي، شهيد بيعة الرضوان، وحرب اليمامة وفتوح العراق والشام. له في الصحيحين (١٢) حديثاً، توفي سنة (٥٠ هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١٩٧/٦) رقم (٨١٤٨)، وسير

أعلام النبلاء (٣/٢١-٣٣) رقم (٧).

(٣) رواه الإمام الشافعي في الأم: (١٠٨/١)، رقم الحديث (٦٩)، والبخاري في صحيحه، رقم (٢٠٣)، وأبو داود في سننه، رقم (١٥١)، كلهم بألفاظ قريبة من لفظ الكتاب.

(٤) الأم (١٠٩/١).

(٥) ابن المقرئ اليميني (ت ٨٣٧ هـ)، س.ت.، أو الشيخ شرف الدين محمود المصري س.ت. في مقدمة الكتاب، أو ابن قاضي شهبة.

(٦) أي: الإمام الشافعي في الأم (١٠٨/١)، رقم الحديث (٦٩).

وقال أبو حامد<sup>(١)</sup>: يبطل المسح به، واختاره [أبو الطيّب] الطبري<sup>(٢)</sup>.

(ويشترط أن يكون الملبوس ساتراً) أي: حائلاً (لمحلّ الفرض دون المكعب)<sup>(٣)</sup> المشهور، أو القبش<sup>(٤)</sup>، فأنه لا يجوز المسح عليه؛ إذ فرض الظاهر الغسل، وفرض المستور المسح، ولا صائر إلى الجمع بينهما كما أشرنا إليه، فيغلب حكم الغسل؛ لأنّه الأصل. (و) دون (المتخرّق) على الحديد، قليلاً كان الخرق أو كثيراً؛ لأن بعض مواضع الفرض غير مستور.

والقديم: أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش الخرق؛ لأن الخرق مما يغلب في الأسفار ويتعدّد الإصلاح، فالقول بامتناع المسح عليه يضيّق باب الرخصة، فوجب أن يُسَمَّح. وعلى هذا فما دام يتماسك في الرجل ويتأتّى المشي عليه، فليس بفاحش. وعلى الحديد: لا عبرة بمواضع الخرز الذي ينسدّ بالخيط أو [ينضمّ]، فإن لم ينسدّ أو لم ينضمّ لم يحز المسح عليه.

ولوتحرّقت الطهارة وحدها أو [البطانة] وحدها، جاز المسح إن كان ما بقي صفيقاً<sup>(٥)</sup>، وإلا فلا يجوز في أظهر الوجهين، وعلى هذا يقاس ما [لو] تحرّق من الطهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه.

(ولا بأس بالمشقوق القدم)، أراد بالقدم مستقرّ موضع الفرض، سواء كان في الأسفل

(١) المذكور في العزيز هو "القاضي أبو حامد"، وهو المروذي، فلذا أدرجت لفظ "القاضي" في الشرح. ينظر: العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٧١).

(٢) يحتمل القاضي أبا الطيب الطبري طاهر بن عبد الله بن طاهر، صاحب شرح مختصر المزني وتصانيف في الخلاف والجدل، وأبا عبد الله الطبري الحسين بن علي بن الحسين، صاحب كتاب العدة، (ت ٤٩٨ هـ)، وأبا علي الطبري الحسن أو الحسين بن القاسم الطبري صاحب الإفصاح (ت ٣٥٠ هـ)، وستأتي ترجمته، ولكن قيد في العزيز (١/ ٢٧١) الطبري بأبي الطيب فتعين أن المراد الأول منهم، والشارح رحمه الله يذكر شهرة الأعلام مجملة بدون ذكر أسمائهم ومؤلفاتهم، أو أنه سقط من النسخ ينظر: طبقات (ابن هداية) ط. بيروت (ص ٧٤ و ١٥٠ و ١٨٦).

(٣) المكعب، وزان مقوّد: المدايس لا يبلغ الكعبين، غير عربي، المصباح المنير (٢/ ٥٣٥).

(٤) القفش: الحف الصغير، معرّب كشف، القاموس المحيط طبع دار الجليل (٢/ ٢٩٦).

(٥) سُخِّف الثوب سخفاً وزان قُرب قُرباً، وسخافة - بالفتح -: رُقٌ لقلّة غزله، فهو سخيّف المصباح المنير (٢/ ٣٨٨).

أو الأعلى، (المشدودة) بالشرح<sup>(١)</sup> بحيث لا يظهر منه شيء (في أصح الوجهين)؛ لحصول السترة، وارتفاق المشي عليه، وهذا ما نقل الشيخ أبو حامد عن نصّ الشافعي.

والثاني: لا يجوز المسح عليه كما لو لفّ على رجله قطعة آدم.

وأجيب بمنع القياس؛ لوجود الفارق، وهو: أنّ المانع ثمة كونه غير متناول بالنصّ؛ لعدم وقوع اسم الخفّ عليه، وهنا المانع الشقّ فقط؛ إذ هو متناول بالنصّ، فإذا [انسدّ] الشقّ عادت الرخصة<sup>(٢)</sup> فلو فتح الشرح بطل المسح وإن لم يظهر؛ لأنّه يظهر في محلّ الحاجة، وهو المشي.

(و) يشترط أيضاً (أن يكون) الخفّ (قوياً بحيث يمكن متابعة المشي) - أي: مداومة المشي - (عليه) لا فرسخاً ورحلة، بل (قدر ما يتردّد المسافر في حاجاته) عند النزول والترحال والاحتطاب والاحتشاش، وإن قعد لابسه، وضبطه صاحب الإرشاد بثلاثة أيام ولياليها لمسافر سفر قصر، ويوم وليلة لغيره؛ لاستدامتهما قدر ذلك، فيجب المتابعة عليه لو مشى ذلك القدر، وأفتى به الشيخ ابن حجر.<sup>(٣)</sup>

وقيل: ثلاثة أميال، وقال بعضهم: المراد بقدر الحاجة ما يتفق التردّد إليه ثلاثة أيام للمسافر من الخطّ والترحال وغيرهما، ويوم وليلة لغيره، لا مشي ثلاثة أيام أو يوم وليلة، وهذا أوفق لإطلاق الجمهور، وعليه العمل.

(لا كجورب الصوفية)، وهي التي [يلبسها] الصوفي مع المكعب.<sup>(٤)</sup>

(ولا الجورب المتخذة من الجلد الضعيف)، [فلا يمسح عليها] حتى يكون بحيث يمكن متابعة المشي عليه ويمنع نفوذ الماء - إن اعتبرنا ذلك -؛ إمّا لصفاقتها، أو تنعّل القدمين والأسفل، أو الإلصاق بالمكعب، وكذلك حكم المتخذ من اللبد والصوف. هذا إذا تعذّر المشي لضعف الملبوس في نفسه، فلو كان تعذّر المشي في الخفّ لسعته

(١) الشرح محرّكة: العري. القاموس المحيط (١/٢٠٢).

(٢) الأدم جمع أديم بمعنى الجلد، والأدم اسم جمع له. ينظر: القاموس المحيط (٤/٧٤).

(٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٥٥).

(٤) العزيز - ط دار الفكر (٢/٣٧٣)، وطبع دار الكتب (١/٢٧٤).

المفرطة أو لضيقه، ففيه وجهان: أصحهما: عدم الجواز؛ لعدم الحاجة إلى إدامة مثل هذا الخف؛ إذ لا فائدة فيه.

والثاني: الجواز؛ إذ في نفسه صالح للمشي عليه في الجملة؛ ألا يرى أن لو لبسه الكافي<sup>(١)</sup> لصلح له؟.

وأما المتعذر للثقل أو لعدم ثبته على المستقر لملاسة أسفله فلا يجوز المسح عليه؛ لما ذكرنا في علة الوجه الأول.

وقيل: يجوز؛ إذ التعذر من اللابس دون الملبوس.

(و) يشترط أيضاً (أن يكون) الخف (طاهراً) عينا (لا كجلد الميتة قبل الدباغ)، وإن أمكن زواله في الجملة، (و) لا (جلد الكلب والخنزير) قبل الدباغ وبعده؛ لأنه لا يمكن الصلاة فيه، والمقصود الأصلي للمسح الصلاة، وما عداها كالتابع لها؛ ولأن الخف بدل عن الرجل، ولو كانت الرجل نجسة لم يجز غسلها عن الوضوء حتى تطهر، فكيف يُمسح على بدنها النجس العين؟.

وأما غير نجس العين إذا تنجس بعارض هل يجوز المسح عليه قبل الغسل ثم يغسل؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لأنه كما لا يصح الغسل عن الوضوء قبل زوال النجاسة فكذلك بدله.  
والثاني: يجوز إذا مسح على موضع طاهر ثم غسل المتنجس؛ إذ المكفي من المسح الجزء، وقد حصل على الطاهر، بخلاف الغسل. والأول أوفق لإطلاق الكتاب.  
والثاني هو المختار عند القاضي أبي الطيب والإسنوي<sup>(٢)</sup>،

(١) كافأ الشيثان ثمانلا. لسان العرب (١/١٣٩). فالظاهر: المكافي بدل الكافي.

(٢) ص شرح مختصر المزني، وتصانيف في الخلاف، وينظر: مخطوطة المهتمات المرقمة (٤٥٩) في المكتبة القادرية (ص ١٢٨) ظ.

وأفتى به عصام الدين<sup>(١)</sup> في حاشية الأنوار<sup>(٢)</sup>.

(و) يشترط أيضاً (أن يمنع) الخفُّ (نفوذ الماء إلى الرجل) لو صبَّ عليه، لا البلل الواصل إليه عند المسح، كما ذهب إليه بعض الطلبة. صرح به صاحب الإرشاد؛ إذ الغالب من الخفاف أن تمنع نفوذ الماء فينصرف إليها نصوص المسح، ويبقى المسح واجبا في ما عداها على الأصل.

(و) إذا عرفت هذا ف (أصح الوجهين أنه لا يمسح على المنسوج الذي لا يمنع نفوذ الماء)؛ لتلهله، وكذا الذي لا صفاقة له من سائر الأنواع، كما ذكرنا.

والثاني: يجوز، كما لو تحرقت الظهارة والبطانة من موضعين غير متحاذيين، فإنه يجوز المسح عليه مع نفوذ الماء. هذا ما اختاره الإمام، وتابعه الغزالي في الوسيط<sup>(٣)</sup>، وحذف ذلك الشرط في الوجيز<sup>(٤)</sup>.

وأجيب: بأن صلاحية الخف ثمة موجودة أولاً، وأتباع الصلاحية على الدوام متعسر، وهنا ليس كذلك، فلا قياس لوجود الفارق.

(والأظهر) من الوجهين (أنه يجوز أن يمسح على المفصوب والمسروق) يعني: ليس

(١) الشيخ عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفرائيني، ولد في إسفرائين من قرى خراسان، (٨٣٧هـ)، وكان أبوه قاضياً، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها، له شروح وحواش في المنطق والتوحيد والتفسير من شيوخه المولى عبد الرحمن الجامي المعروف، ومن مؤلفاته الأطول شرح تلخيص المفتاح للقرظوني، وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح شمائل النبي المسمى: الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية لأبي عيسى محمد بن سورة الامام الترمذي المتوفى سنة (٢٧٩هـ). زار آخر عمره سمرقند وتوفي فيها سنة (٩٤٥هـ) رحمه الله تعالى ينظر: كشف الظنون (١/ ١٩٠)، و(٢/ ١٠٥٩)، ومعجم المطبوعات العربية والعربية، ليوسف إيلان سركيس مطبعة بهمن - قم (١٣٥١هـ)، (١٤١٠هـ)، مكتبة المرعشي النجفي. (٢/ ١٣٣٠)، والأعلام للزركلي (١/ ٦٦).

(٢) لعله يقصد حاشيته على تفسير البيضاوي: أنوار التنزيل، وهي مشحونة بالتحقيقات الفائقة من أول القرآن إلى آخر الأعراف، ومن أول سورة النبأ إلى آخر القرآن، أهدها إلى السلطان سليمان العشاني أوله: (الحمد لله الذي عم بإرفاد إرشاد الفرقان الخ). ينظر: كشف الظنون (١/ ١٩٠-١٩١).

(٣) نهاية المطلب (١/ ٢٩٧)، قال: "وهو القياس". وينظر: الوسيط (١/ ٤٠٠).

(٤) حيث قال فيه: الشرط الثاني أن يكون الملبوس ساتراً قويا حلالاً، فان تحرق أو كان دون الكعبين لم يكن ساتراً، والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرح فيه خلاف، والقوى ما يتردد عليه في المنازل، لا كالجورب واللفاف وجورب الصوفية. ينظر: الوجيز (٢/ ٣٦٩).

من اشتراط جواز المسح أن يكون الخف حلالاً؛ كما لا يشترط لصحة الوضوء كون الماء حلالاً أو الثوب حلالاً، ولأن نفس الخف غير مبيح للصلاة بل المبيح غيره وهو المسح، وهذا ما اختاره أبو علي الطبري<sup>(١)</sup>، وتبعه المصنف في الشرحين والكتاب، والنووي في الروضة<sup>(٢)</sup>.

**والثاني:** لا يجوز؛ لأن المسح لحاجة الاستدامة، وهو مأمور بالنزع والرفض، ولأن لبسه معصية والمسح رخصة، والرخصة لا تُناتى بالمعاصي، وبه قال صاحب التلخيص والبلقيني وجماعة<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا أولى بأن يُقتى به؛ صيانة للدين.

**(و) الأظهر (أنه لا يجوز أن يمسخ على الجرموق) أي:** على الطاقة الأعلى من الخفين المسوحين أحدهما فوق الآخر إذا كانتا صفيقتين، أو ضعيفتين، أو كان الأعلى ضعيفاً ولم يصل البلل إلى الأسفل، [أو يصل ولكن] يقصد به الأعلى؛ لأن الأصل غسل الرجل، والمسح رخصة وردت في الخف، فلا يلحق به الجرموق؛ لعدم شدة الاحتياج إليه.

**والثاني:** أنه يجوز مطلقاً، سواء وصل البلل إلى الأسفل أو لم يصل، إذا صلح؛ لأن المسح جوّز رفقاً وتخفيفاً، وهذا المعنى موجود في الجرموق؛ إذ الحاجة قد تدعو إلى لبسه لبرد ونحوه، ويشقّ نزعُه عند كل وضوء.

وتفصيل المسألة على الوجه الأول أن للجرموق أربعة أحوال:

صلاحية الأعلى وضعف الأسفل: فالمسح على الأعلى، ولا عبرة بالأسفل كاللفافة<sup>(٤)</sup>.

(١) الشيخ حسين بن القاسم الطبري، منسوب إلى طبرستان، إقليم مجاور لخراسان، ومدينته أمل، صاحب الإفصاح شرح عزيز الوجود على مختصر المزني، من شيوخه ابن أبي هريرة، ومن مؤلفاته أيضاً العدة في الفقه، وكتاب في الخلاف المجرّد باسم المحرر، تفقه ببغداد ودرّس بها بعد شيخه ابن أبي هريرة، وتوفي بها سنة (٣٥٠هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٠٦)، رقم (١٨٠) و(٢٧/٣)، رقم (٣٩٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله، طبع بيروت (٧٤ و٧٥)، وطبع بغداد (٢٢ و٢٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٥٣٩)، رقم (٨٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/٦٢)، رقم (٤٣).

(٢) ينظر: العزيز: (٢/٣٧٥)، والمحرر: تحقيق نشأت بن كمال (١/١٢٣)، وروضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية (١/٢٩١).

(٣) صاحب التلخيص هو ابن القاص الطبري، أحمد بن محمد، والبلقيني هو صاحب الينبوع، والتدريب ومعرفة الملهمات.

(٤) اللفافة - بالكسر - ما يلف على الرجل وغيرها، و الجمع لفائف. المصباح المنير (٢/٥٥٦).

وعكسه: فعلى الأسفل، أو على الأعلى ويصل البلل إلى الأسفل بقصده خاصة، وكذا إن قصدهما على الصحيح، فيلغو قصد الأعلى، وكذا إن لم يقصّد واحداً منهما؛ لوجود القصد في الجملة لسقوط الفرض. وهو لا يحصل إلا بمسح الأسفل حينئذ. وعدم صلاحيتها فيتعدّر المسح.

وصلاحيتهما: فالمسح على الأسفل على الوجه الأوّل الأصحّ، وعلى الأعلى على الوجه الثاني. (ويجزئ في المسح ما يقع عليه الاسم)، لا مسح أكثر الخفّ، ولا قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد<sup>(١)</sup>؛ إذ النصوص متعرضة لمطلق المسح، وإذا أتى بما يقع عليه الاسم فقد ناوله النصوص كمسح الرأس.

ثمّ لا بدّ أن يكون محلّ المسح (تأما يحاذي محلّ الفرض)؛ إذ المسح بدل عن الغسل، فلا بدّ من وقوعه موقعه.

(إلا) استثناء عن محلّ الفرض (أنّ الأظهر) من الوجهين (أنّه لا يكفي مسح ما يحاذي الأخصين) أي: المتغوّرين من أسفل القدم، (والعقبين) أي: المنحدرين من خلف القدم؛ إذ الرخص لا بدّ فيها أن لا تُجاوَزَ النصوص<sup>(٢)</sup>، ولم يرد الاقتصار على الأخصين والعقبين.

والثاني: يكفي؛ لكونها محاذيين لمحلّ الفرض، وقد يعبرّ عن هذا الخلاف بقولين. وفيه طريقة تقطع بالجواز بلا خلاف، وأخرى تقطع بالمنع كذلك، هذا في أقلّ ما يجزئ عنه. (والأكمل أن يمسح) من الخفّين (موضع القدمين والأخصين). والأولى فيه أن يضع كفّه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهور الأصابع، ويُمَرّ اليسرى إلى أطراف الأصابع من الأسفل، واليمنى إلى الساق، ويُروى هذه الكيفية عن ابن عمر<sup>(٣)</sup>. ولا يقال: إن أسفل الخفّ لا يستحبّ مسحه؛ لأن حديث المغيرة بن شعبة مصرّح

(١) الأول قول الحنابلة. ينظر: المغني لابن قدامة (١/ ٣٨١)، والثاني قول الحنفية. ينظر: المبسوط للسرخسي (١/ ١١٣).

(٢) فمن القواعد الفقهية ما قاله الشافعي رحمته الله: لا يتعدى بالرخصة مواضعها. ينظر: البحر المحيط للزركشي (٤/ ٥٢).

(٣) هذا عن ابن عمر شاذ، والأوثق منه المحفوظ مروى بلفظ: عن ابن عمر: «أنّه كان يمسح أعلى الخفّ وأسفله».

ينظر: تلخيص الحبير (١/ ١٦٠) تعليقاً على كلام الرافعي في الشرح الكبير في هذه المسألة، والبدر المنير (٣/ ٤٩).



بذلك، حيث قال: «مسح رسول الله ﷺ أعلى الخف وأسفله»<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام المصنف أن مسح العقبين ليس بمستحب، وهو ما أفهم من كلام البلقيني وتابعيه؛ لأن السنة ما جاءت به؛ ولأنه به قوام الخف، فدوام المسح يفسده. وقال بعضهم: يستحب كسائر أجزاء الخف من الأعلى والأسفل، وهو الأصح في العزيز والروضة والإرشاد.<sup>(٢)</sup>

وفيه طريقة تقطع بالاستحباب بدون جري الخلاف.

ثم المسح على الأعلى والأسفل وإن كان محبوباً لكن (لا على وجه الاستيعاب بل يُحْطُ خُطوطاً)؛ لما روي: «أن رسول الله ﷺ مسح على خفه خُطوطاً من الماء».<sup>(٣)</sup> وحكى عن القاضي البيضاوي<sup>(٤)</sup>: أنه يستحب الاستيعاب كمسح الرأس.

(١) رواه ابن الجارود في المتقى (٣٢/١)، رقم (٨٤)، وابن ماجه في سننه، رقم (٥٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٣/١)، رقم (١٢٨٦)، والترمذي في سننه، رقم (٩٧)، ثم قال: إن الحديث معلول، ثم روى برقم (٩٨) عن المغيرة نفسه بلفظ: «وأبى رسول الله ﷺ مسح على الخفين ظاهرهما»، ثم قال: حديث المغيرة حديث حسن.

(٢) العزيز طبع دار الكتب العلمية (٢٨٠/١)، وروضة الطالبيين (٢٩٤/١).

(٣) لم أجده بلفظ الكتاب في متون الحديث، ووجدت في كتب التخریج أن إمام الحرمين صححه في النهاية، وأن الإمام ابن الصلاح قال: لا أصل له، وأن شيخ الإسلام العسقلاني دافع عن إمام الحرمين، فقال: في ما قال ابن الصلاح نظر، فقد ورد في الطبراني الأوسط... انظر: تلخيص الحبير (١٦٠/١)، وخلاصة البدر المنير (٧٤/١) رقم (٢٢٨)، وحقاً هو المعجم الأوسط للطبراني، رقم (١١٥٣)، بلفظ: جابر قال: «مر النبي برجل يتوضأ يغسل خفيه، فنخسه برجله وقال: ليس هكذا السنة، أمرنا بالمسح على الخفين هكذا: وأمر يديه على خفيه»، وأين هذا من ذاك؟ ولكنني وجدت في الأوسط - تأليف محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الطبعة الأولى (١٩٨٥م) تحقيق أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة = الرياض في الكتاب (٥٩) المسح على الخفين (١/٤٥٥)، رقم (١٥٢) بلفظ: «روي عن عمر بن الخطاب أنه مسح على خفيه حتى روي آثاراً أصابعه على خفيه خُطوطاً كما روي آثار قيس بن سعد على الخف، وقال الحسن: خُطوطاً بالأصابع»، وقد ظفر ابن الملحق بثلاث طرق للحديث ولكنها لا تخلو عن ضعف. ينظر: البدر المنير (٢٩/٣).

(٤) القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي من تلاميذه: أبو المكارم الجاربردي، ومن مؤلفاته: الغاية القصوى في الفقه، والمطالع والمصباح في الأصول، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة في الحديث. كان إماماً بارزاً، وتي قضاء القضاة بشيراز، توفي بتبريز سنة ٩٨٥هـ. ينظر: طبقات المفسرين (١/٢٥٤) تأليف أحمد بن محمد الأدنروي (ت) الطبعة الأولى (١٩٩٧م)، تحقيق سليمان بن صالح الخزبي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/٣٢٥)، رقم (١١٥٣) والذي في تفسيره على قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦) «الباء مزيدة، وقيل للتبعض؛ فإنه الفارق بين قولك: مسحت المنديل، وبالمنديل، ووجهه: أن يقال: إنها تدل على تضمين الفعل معنى الإلصاق فكأنه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب». ينظر: تفسير البيضاوي (٢/٣٠٠).

وفي الجملة: الاستيعاب ليس بمكروه، فأما الغسل وتكرار المسح فمكروهان: أما الغسل؛ فلاّته تعيب للخفّ.

وأما التكرار؛ فلاّته ما وردت به سنّة؛ ولأّته يوجب ضعف الخفّ وفساده، والمسح رخصة مبنية على التخفيف.

فرع: إذا لبست المستحاضة الخفين بعد ما توضّأت ثم أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة، ففي جواز المسح لها وجهان: أصحهما: الجواز، وروى ذلك أبو بكر الفارسي في "عيون المسائل" <sup>(١)</sup> عن نصّ الشافعي؛ لأنّها تحتاج إلى اللبس، فالإرفاق بها كغيرها؛ ولأنّها تستفيد الصلاة بطهارتها، فتستفيد المسح أيضاً.

والثاني: [عدم] الجواز؛ لأنّ طهارتها ضعيفة والمسح ضعيف، فلا يضم الضعيف إلى الضعيف. فإذا قلنا بالأول: فإذا أحدثت قبل أن تصلّي فريضة مسحت وصلّت فريضة ونوافل ما شاءت. وإن أحدثت بعدما صلّت فريضة: فإذا توضّأت ثانيا لا يجوز لها أن تمسح إلا للنوافل، فإن دخل وقت فريضة أخرى أو أرادت قضاء فائتة، يجب عليها نزع الخفّ والطهارة الكاملة. وفي معنى المستحاضة كلّ من به حدث دائم، وكذلك المتيّم للجراحة أو الانكسار، لا المتيّم لإعواز الماء؛ فإنّته إذا وجد الماء لزمه نزع الخفّ والوضوء الكامل. وألحق ابن سريج <sup>(٢)</sup> هذا بهؤلاء، وهو ضعيف.

(والشاكّ في انقضاء المدّة) بأن نسي ابتداءها - وهو وقت الحدث - فلم يعلم أنّه أحدث وقت الصبح أو الظهر مثلاً، أو شكّ بعدما سافر أنّه مسح في الحضر لتكون المدّة يوماً وليلة، أو في السفر لتكون المدّة ثلاثة أيام لبلياليها؟ (بأخذ بانقضائها)، فيغسل رجله وجوباً (ولا يمسح)؛ إذ الأصل هو الغسل، والمسح رخصة جوّزت بشرائط، فإذا لم يتيقّن شرطها رجع الأصل.

(١) هو أحمد بن الحسين بن سهل صنف الانتقاد على المختصر، والخلاف مع المزني، وعيون المسائل. ينظر:

الخرائن السنية (ص ٧٤).

(٢) المجموع (١/ ٥٤٣)، وروضة الطالبين (١/ ٢٩٠).

ولو كان ذلك في المسافر كما ذكرنا وقلنا: لا يزيد على يوم وليلة، فتعدى ومسح اليوم الثاني شاكاً وصلى وعلم الحال في اليوم الثالث أنه كان ابتداء المسح في السفر، أتم اليوم الثالث مسحاً؛ لارتفاع شكّه فيه، وأعاد ما صلاه شاكاً في اليوم الثاني؛ لوقوعه على الشكّ هذا.

(وإذا أجنب في المدة فلا بدّ من النزع) والغسل (واستئناف اللبس بعد الغسل) إن أراد المسح؛ لما روى صفوان قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيامٍ بلياليهنَّ إلاّ عن جنابةٍ»<sup>(١)</sup>.

والمعنى؛<sup>(٢)</sup> أنّ الجنابة لا تتكرّر ولا يشقّ نزع الخفّ لها، وكذا حكم الحيض والنفاس للمرأة. وإن نجست رجله في الخفّ - بأن دميت مثلاً ولم يمكن غسلها فيه - وجب النزع وغسل الدم، ولا يكون المسح بدلاً عنه، وإن أمكن غسلها فيه فغسلها لم يبطل المسح. (ومهما نزع) الخفين (في المدة أوبعدها وهو على الطهارة) في سائر أعضائه (كفاه غسل الرجلين) بلا استئناف الوضوء (في أصحّ القولين)؛ إذ المسح بدّل زال حكمه بظهور محلّ مبدّله، فيرجع إلى مبدّله، كالتيتم لفقد الماء إذا وجد الماء. (ووجب استئناف الوضوء في القول الثاني)؛ إذ الوضوء عبادة واحدة، فبطلان بعضه يستلزم بطلان الكلّ كالصلاة، والفرق ظاهر<sup>(٣)</sup>.

واعلم أنّ الأصحاب اختلفوا في مبنى هذين القولين على ثلاثة طرق:

أحدها: أنّهما مبنيان على القولين في تفريق الوضوء. واعترض عليه بوجوه ثلاثة:

الأوّل: أنّ التفريق في الوضوء غير مبطل له على الجديد، وقد نصّ في الجديد على وجوب الاستئناف ههنا في مواضع، فلو كانا مبنيين على قولي التفريق في الوضوء لما كان كذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) سبقت ترجمة صفوان بن عسال وتخريج حديثه، وينظر خلاصة البدر المنير (١/٧٣)، رقم (٢٢٥).

(٢) يتكرر ذكر لفظ (المعنى) في هذا الكتاب مراداً منه علة الحكم وحكمته.

(٣) سبق من الشارح بيان الفارق بين أفعال الصلاة وأفعال الوضوء في الرد على مؤيدي القول القديم في قولهم بوجوب الموالاة في الوضوء قياساً على الصلاة، وسبق هناك أن الموالاة في الوضوء واجب عند المالكية في المشهور عندهم.

(٤) أي: لما صرح في الجديد بوجوب الاستئناف، بل كان يصرح بعدم وجوبه كما في الوضوء، حيث نص في الجديد بأن التفريق الكثير بين أفعال الوضوء لا يضطر. ينظر: المجموع (١/٤٩٨).

والثاني: أن قولي التفريق إنما يجريان في التفريق الكثير دون اليسير، ولا صائر إلى الفرق في ما نحن فيه ههنا.

والثالث: أن التفريق بالعدر جائز ثمة باتفاق القولين، والعدر موجود ههنا. والطريق الثاني: أنهما مبنيان على أن بعض الطهارة يجوز أن يختص بالانتقاض أم يتداعى انتقاض البعض انتقاض الكل، فيه وجهان: أحدهما: يجوز أن يختص البعض بالانتقاض كما يجوز أن يختص البعض بالثبوت؛ ألا ترى أن من غسل بعض أعضاء الوضوء ارتفع الحدث عنه وإن لم يرتفع عن الباقي؟، فعلى هذا لا يجب الاستئناف. والثاني: لا يجوز أن يختص البعض بالانتقاض، كالصلاة والصوم، وعلى هذا وجب الاستئناف. والطريق الثالث - وهو المذكور في الوجيز، وبه قال القفال<sup>(١)</sup>، واختاره المصنف في العزيز<sup>(٢)</sup>، والشيخ أبو حامد وغيرهم، وهو أصح الطرق -: أنهما مبنيان على أن المسح على الخف هل يرفع الحدث عن الرجلين أم لا؟ فيه قولان: أحدهما: يرفع؛ لأنه مسح بالماء فيشبه مسح الرأس؛ ولأنه يجوز الجمع بين فريضتين وأكثر، فلو لم يرفع لما جاز كالتيميم.

والثاني: أنه لا يرفع، لأنه لو رفع الحدث لما تقدّر بمدة. فإن قلنا بالأول: فيجب استئناف الوضوء؛ إذ وجوب غسل الرجلين عند النزاع يدل على عود الحدث فيهما، والحدث لا يتجزأ في عوده. وإن قلنا بالثاني: فلا يجب الاستئناف؛ لأن الحدث قد ارتفع في سائر الأعضاء سوى الرجلين، فإذا غسلها ارتفع عنهما أيضاً. واعلم أن النووي اختار القول الأول في الطريق الثالث<sup>(٣)</sup>، ولا شك أن اختياره ذلك مُشعرٌ بوجوب الاستئناف عنده.

\*\*\*

(١) القفال إذا ذكر بدون الإسم والنسب في كتب الفقه فالمراد به القفال المروزي، وإذا ذكر كذلك في كتب التفسير والأصول فالمراد به الشاشي الكبير ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٥٥٦)، والمجموع (١/ ١١٥)، طبعة دار إحياء (١٩٩٥ هـ).  
(٢) الوجيز في فقه الإمام الشافعي (١/ ١٣٩)، والعزيز طبع دار الفكر (٢/ ٤٠٧)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٨٨).  
(٣) أي: القائل بأن مسح الخفين يرفع الحدث، وبنزعهما يعود الحدث إلى جميع الأعضاء لعدم تجزئته. وينظر: المجموع (١/ ٥٤٨).

## أسباب وجوب الغسل

(فصل: أسباب وجوب الغسل أربعة): الغسل في اللغة: سيلان الماء على الشيء، وفي الشرع: ما يأتي<sup>(١)</sup>، ويجوز فتح غينه وضمها، لكن مضمومها مشترك بين الفعل وماء الغسل، وقد يقال بالكسر لما يغسل به من سدر ونحوه.

ثم فيه إشكال استشكله المصنف في بعض كتبه، وهو أنه: إن أريد بالغسل غسل جميع البدن من غير أخذ النية معه، يلزم أن يكون نجاسة جميع البدن من أسبابه، ولم يعدّها أحد. وإن أريد أخذ النية معه فحينئذ لا يخلو: إما أن يعتبر مطلق النية، أو نية من يغسل أعضائه: فإن كان الثاني فلم ينتظم عدّ الموت من موجبات الغسل، وإن كان الأول فغسل الميت إنما يكون من هذه الجملة إذا كانت النية معتبرة فيه من الغاسل، والأصحّ عدم الاعتبار. ويمكن أن يقال: المراد بالغسل في هذا الفصل هو غسل جميع البدن لا لإزالة نجاسة أصابت البدن بل لرفع حدث كلّف بتنظيف البدن عنه، سواء كان مشروطاً بالنية كالحيض والنفاس والجنابة، أو لم يكن كالميت، فاندفع الإشكال.

ومنهم من أجاب عن هذا الإشكال بجواب آخر ثم توقّف فيه لضعف دليله، فإن أردت الإطلاع عليه فاطلبه في شرح الينابيع لابن الرفعة.

(أحدها: الموت)، بالإجماع<sup>(٢)</sup>، وأراد به موت غير الشهيد، [أما الشهيد] فيجيء ذكره في كتاب الجنائز.

ولا يرد عليه السقوط الغير المنفوخ فيه؛ فإنه يغسل على الأصح مع أنه ليس بميت؛ إذ الموت شيء إضافي لا يكون إلا بعد الحياة؛ لأننا نقول: أراد بالموت كون البدن خالياً عن الحياة، سواء سبقته الحياة أم لا؟.

(والثاني: الحيض)؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (٣٣ الآية).

(١) في فصل مستقل حيث يقول: أقل ما يصح به الغسل شيان.

(٢) ينظر: الإجماع، لابن المنذر (٤٢/١).

(٣) تمام الآية: ﴿وَسَتَلَوْنَكَ عَنِ الْمَجِيزِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجِيزِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّيِّينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

ثم الموجب للغسل هنا خروج الدم أو الانقطاع؟ فيه وجوه:

أحدها: خروج الدم؛ كما أنّ خروج البول موجب للوضوء، والمنّي للغسل.

والثاني: الانقطاع؛ لقوله ﷺ لفاطمة بنت [أبي] حبيش<sup>(١)</sup>: «إِذَا أَدْبَرْتَ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي»<sup>(٢)</sup>، علّق الاعتسال بإدبار الدم.

والثالث: الخروج يوجب الغسل لكن عند الانقطاع؛ كما يقال: الوطء يوجب العدة عند الطلاق، والنكاح يوجب الإرث عند الموت، وكذلك البول والمنّي خروجهما يوجب الوضوء والغسل لكن عند الانقطاع، بل عند القيام إلى الصلاة.

(والثالث النفاس)، أي: الدم الذي يخرج بعد تمام خروج الحمل؛ بالقياس على الحيض، والكلام في النفاس كفي الحيض<sup>(٣)</sup> (ويلحق به) أي: بالنفاس في وجوب الغسل (الولادة بلا بلل في أظهر الوجهين)؛ لأنّه لا يخلو عن بلل - وإن قلّ - في غالب الأمر، فيقام الولد مقام البلل، كما أنّ النوم يقوم مقام الخروج وإن لم يتحقق؛ لمقارنتهما في أغلب الأحوال؛ ولأنّ الغسل يجب بالماء الذي خلق الولد منه، فكذلك بالولد.

والثاني: لا يجب الغسل؛ لظاهر قوله ﷺ: «الماء من الماء»<sup>(٤)</sup>؛ فإنّ إطلاقه ينفي الغسل بدون الإنزال، خالفنا في الأسباب المتفق عليها، فبقي الحكم فيها بحاله.

وأجيب: بأنّ استحالة الشيء عن حاله لا يوجب سقوط الحكم الأوّل عنه؛ ألا يرى: أنّ النجاسة لا يطهر وإن صيرها التراب إلى طبعه بمرور الزمان؟.

(١) "فاطمة بنت أبي حبيش" لها صحبة، تزوجها عبد الله بن جحش، واسم أبي حبيش قيس بن المطلب، هي قرشية أسدية، وحبيش يقرأ بصيغة المصغر. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٦١٧)، رقم (١١٩٩).

(٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم الحديث (٢٢٦)، ولفظه: عن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة فقال رسول الله ﷺ لا إنما ذلك عرق وليس بحيض فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فأغسلي عنك الدم ثم صلي، قال وقال أبي: «ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت»، ومسلم، رقم (٣٣٣)، وابن حبان في صحيحه، رقم (١٣٤٨) بلفظ: «وإن كان الآخر فتوضئي وصلي»، ورواه غيرهم.

(٣) في وجود ثلاثة وجوه في تعيين موجب الغسل: خروج الدم، أو الانقطاع، أو الخروج عند الانقطاع.

(٤) رواه مسلم، رقم (٣٤٣)، والنسائي في سننه الكبرى، رقم (٢٠٥)، ورواه غيرهما.

(والرابع الجنابة)؛ بالإجماع والنص<sup>(١)</sup>.

وسميت جنابة؛ لأن صاحبها يُجنب، أي: يبعد بسببه عن معظم العبادات.

(ويحصل) الجنابة (بطريقتين): أحدهما: (التقاء الختانين) أي: تحاذيهما لا التضمّام<sup>(٢)</sup>؛ إذ التضمّام غير ممكن؛ إذ مدخل الذكر في أسفل الفرج، وموضع الختان في أعلاه، والفصل بينها ثقبه البول، وشفرا المرأة يحيطان بهما جميعاً، فيتعدّر التضمّام، هكذا فسّر الشافعي<sup>(٣)</sup>، وفيه تردد؛ وهو أن يقال: أن كان موضع ختان المرأة من حيز الداخل بحيث لا يصل إليه شيء من الحشفة فالقول بتعدّر التضمّام واضح، لكن إذا كان بحيث لو أحاط الشفران بالحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك، كان التضمّام ممكناً.

ثم اعلم أن موضع الختان غير معتبر بعينه، لا في الذكر ولا في المحل، ولذا قال: (وفي معناه) أي: معنى الالتقاء (إيلاج قدر الحشفة) من مقطوعها، وإن جاوز [الطول] حد الاعتدال، فلا يعتبر قدر حشفة معتدلة، ولا إدخال قدرها مع وجودها: كما لو ثنى ذكره وأدخل قدرها منه، ولا إدخال دونها، ودون قدرها، وإن لم يبق من الذكر غيره، خلافاً للقاضي ابن كج.

وفي وجه: إذا قطعت الحشفة لا يوجب الغسل<sup>(٤)</sup> إلا باستغراق جميع [الباقى] قل أو كثر. (في أي فرج كان) من قبل امرأة أو بهيمة، أو دبرهما، أو دبر رجل أو خشي إذا كان الفاعل واضحاً، صغير أو كبير، حيّ أو ميّت.

وتجنب المرأة بأيّ ذكر دخل فرجها، سواء كان ذكر بهيمة أو ميّت أو صبيّ، منفصل أو متّصل، ولا يشترط انزال ولا انتشار ولا قصد ولا اختيار، ولو مع حائل خشن؛ - بأن لفّ ذكره بكثيف - لقوله ﷺ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ

(١) ينظر: الأوسط لابن المنذر (٢/ ٨١) كتاب الاغتسال من الجنابة، وستجيء النصوص عند الاستدلال على طرق الجنابة.

(٢) ويقال: حاذيت موضعاً إذا صرت بحذائه، وحاذى الشيء وآزاه، وحذوته: قعدت بحذائه، وضام الشيء الشيء: انضمّ معه، وتضام القوم: إذا انضمّ بعضهم إلى بعض. لسان العرب (١٤/ ١٧٠)، و (١٢/ ٣٥٨).

(٣) الأولى: فسر الشافعي، وذلك في مختصر المزني "طبع دار المعرفة - بيروت (ص ٥).

(٤) الأولى: "لا يجب الغسل".

الغسل» متفق عليه<sup>(١)</sup>، وزاد مسلم<sup>(٢)</sup> في روايته: «وإن لم يُنزل»<sup>(٣)</sup>.

وأما حديث: «إنما الماء من الماء»<sup>(٤)</sup> فمنسوخ، أو محمول على الاحتلام.

وفي وجه: إذا لفّ ذكره لا يجب الغسل ما لم يُنزل؛ إذ اللذة إنما يحصل عند ارتفاع الحجاب.

وفي وجه آخر: إن كان اللفّ بخرقه ليّنة رقيقة حصل الجنابة، وإن كان بخشن كثيف

فلا؛ إذ الأول لا يمنع اللذة والثاني يمنع.

قال المصنف في العزيز<sup>(٥)</sup>: الحشن الكثيف: ما يمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر

ويمنع وصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر، والليّنة الرقيقة: ما لا يمنع ذلك.

قال النوويّ ناقلاً عن صاحب البحر<sup>(٦)</sup>: يجري هذه الأوجه في إفساد الحجّ به،

وقال: وينبغي أن يجري في جميع الأحكام<sup>(٧)</sup>.

فرع: إذا كان الفاعل والمفعول به مشكّلين وأولج أحدهما في فرج الآخر، فلا جنابة

ولا حدث؛ لجواز توافقهما، وكذا لو أولج كلّ واحد منهما في فرج الآخر.

وإن أولج كلّ واحد منهما في دُبُر الآخر فلا جنابة أيضاً؛ لجواز كونهما امرأتين، لكنّهما

يُحدثان بالنزع؛ [الخروج الخارج من أحد السيلين. وإن أولج أحدهما في دُبُر الآخر

انتقض وضوء المولج فيه بالنزع،] ولا جنابة.

(١) أي: بالمعنى، رواه البخاري، رقم (٢٨٧) بلفظ: «إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»،

ورواه الإمام الشافعي في الأم (١٢٨/١)، رقم (٧٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٥٢/٣)، رقم (١١٧٦).

(٢) الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، إمام أهل الحديث، صاحب الصحيح المعروف

باسمه المشهور له بحسن السبك ودقة الترتيب، من شيوخه الإمام أحمد بن حنبل وحرمة بن يحيى، من مؤلفاته

الجامع الكبير المرتب على الأبواب، والمسند الكبير المرتب على أسماء الرجال. توفي بنيسابور سنة (٢٦١هـ) رحمه

الله تعالى. ينظر: تهذيب الأسماء (٣٩٧/٢)، رقم (٥٧٠).

(٣) في صحيحه (٢٧١/١)، رقم (٣٤٨)، في رواية مطر، ولفظه: «عن أبي هريرة أن نبي الله ﷺ قال إذا جلس

بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل»، وفي حديث مطر: «وإن لم ينزل»، قال زهير من بينهم: «بين

أشعبها الأربع»، وليس في رواية أبي قتادة هذه الزيادة.

(٤) الذي سبق تخريجه والاستدلال به من نفاة وجوب الغسل بالولادة.

(٥) العزيز شرح الوجيز (١١٩/٢)، طبع دار الفكر بهامش المجموع.

(٦) أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، وينظر: بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي (١٩٢/١).

(٧) المجموع شرح المذهب طبع دار إحياء (١٥٢/٢).



وإن أولج أحدهما في دُبُر الآخر، والآخرُ في فرج الآخر فلا جنابة أيضاً؛ لاحتمال كونهما امرأتين، ويُحدثان، لخروج الخارج من دبر أحدهما وقُبُل الثاني.

فلو كان الاشكال في الفاعل وحده فلا جنابة، سواء أولج في فرج امرأة أو بهيمة؛ لجواز كونه امرأة، وتُحدث المرأة المنزوعُ عنها.

وإن أولج في دبر رجل فلا جنابة، وتُحدثان؛ إذ بتقدير الذكورة يُجنبان، ولم نحكم به؛ للشك، وبتقدير الأنوثة قد لمس الأنثى وخرج من دبر الرجل شيء، فثبت أدنى الحدثين. ولو كان الإشكال في المفعول به وحده فالإيلاج في دبره موجب<sup>(١)</sup>، كما أشرت إليه، وأما الإيلاج في فرجه فلا يوجب جنابة ولا حدثاً؛ لجواز كونه رجلاً.

ولو أولج رجل في فرج مشكل، والمشكل في فرج امرأة، فالمشكل جنب؛ لأنه إن كان رجلاً فجَماع، أو امرأة فجَموع، وأما المرأة والرجل فلا يُجنبان، وتحدث المرأة بالنزع منها. ولو كان لرجل ذكران يبول بهما فيجب الغسل بإيلاج كل واحد منهما، وإن كان يبول بأحدهما فالحكم يتعلق به، دون الآخر.

(و) الطريق الثاني للجنابة (خروج المنى)؛ بالإجماع<sup>(٢)</sup>؛ ولظاهر قوله ﷺ: «الماء من الماء» أي: الغسل من المنى.

وأراد بالمني منى نفسه المخرج عنها؛ لثلاث يتقضى بخروج منى الرجل من المرأة بعد أن غسلت إن لم تقض وطرها بذلك الوطء: بأن كانت نائمة أو مكرهة؛ فإنه لا يجب الغسل عليها بخروج ذلك المنى.

ثم لا فرق بين أن يخرج (من الطريق المعتاد و) من (غيره)، مثل أن يخرج من ثقبه في الصلب أو في الخصية، سواء كان المعتاد منسداً أو لا، هذا ما أطلقه الجمهور.

وقال صاحب التتمة<sup>(٣)</sup>: حكم الخارج من غير المعتاد في الجنابة كحكم النجاسة

(١) أي: للغسل.

(٢) ينظر: مراتب الإجماع لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت (١/ ٢١).

(٣) تنمة (الإبانة) للفرجاني، ألفها - أي: التتمة - تلميذه المتوفى النيسابوري عبد الرحمن بن مأمون بن علي، أبو سعد، س. ت.

المعتادة إذا خرجت من ثقبه غير السيلين، فيعود التفصيل والخلاف المذكور، فيكون الصلب هنا كالمعدة ثمة<sup>(١)</sup>.

(ويختصّ المنّي بثلاث صفات): ليست في غيره:

الأولى: هي (التدفّق شيئاً فشيئاً)، أي: يخرج بدفعات متدافعات، قال الله تعالى: «خُلِقَ من ماءٍ دافقٍ» (الطارق: ٦).

(و) الثانية (التلذّذ بخروجه)، واستعقابه فتور الذكر وانكسار الشهوة.

(و) الثالثة (رائحته كرائحة الطلع) وهو زهر التمر، وقيل: أراد ما يشبه الصمغ يخرج مع زهره.

(و) كرائحة (العجين) - أراد به عجينا خمر من دقيق البرّ أو الشعير وبقي يوماً أو يومين، لا مطلق العجين - (ما دام رطباً، و) رائحته (كرائحة بياض البيض رطباً، إذا جفّ).

وله صفات آخر غير مختصة به: كالثخانة والبياض في منّي الرجل، ويشاركه الودي، والرقّة والاصفرار في منّي المرأة في حال الاعتدال، فيشاركه المذي.

فإذا هذه الصفات ليست من خواصّه، فعدمها لا ينفيه، ووجودها لا يقتضيه. ولا يشترط اجتماع الخواص المعبرة، بل واحد منها يكفي في كونه منياً، كما أشار إليه بقوله:

(فمهما وُجِدَ في) الشيء (الخارج) من الطريق المعتاد وغيره (شيءٌ من هذه الخواصّ) الثلاث التي لا يشارك المنّي شيءٌ فيها (وجب الغسل)، سواء كان على هيأته المعروفة، أم لا، حتّى لو خرج رقيقاً لمرض أو ضعف، أو من غير دفع وشهوة، لنحو حمل شيء ثقيل، ووجب؛ لأنّ الخارج منّي، لوجود خاصّته فيه، فيعتمدها.

ولا يتصور في هذه الحالات من خواصّه إلا الرائحة، وكذا. لو خرج على لون الدم. على الصحيح، اعتماداً على بعض الخواصّ.

وقيل لا يجب إذا كان على لون الدم؛ لأنّ المنّي في الأصل دمّ، فإذا رجع إلى أصله فهي كسائر الدماء.

(١) وسبق الخلاف في هذا الكتاب عند شرح قول المصنّف: ”(وإذا انسَدَ السبيل المعتاد)“.

وخروج البقية بعد الغسل يوجب الغسل ثانياً؛ لوجود الرائحة، سواء خرج بعدما بال أو قبله، على المعتمد.

(وإلا أي: وإن لم يوجد في ذلك الخارج شيء من الخواص الثلاث بل لم ير إلا ثخانة وبياضاً (فيحتمل أن يكون) ذلك الخارج (ودياً) بسكون الدال المهملة، وقد يقال بكسره وتشديد الياء: [ماء] أبيض ثخين يخرج عند انقباض الطبيعة أو حمل شيء ثقيل (فلا يجب) الغسل؛ إذ الودي مشارك للمني في هاتين الصفتين، فيختار ما شاء من الحدثين: فإن اختار الأصغر غسل المصاب ويتوضأ، وإن اختار الأكبر يغتسل، ولا يجب [عليه] غسل المصاب منه إلا إذا خرج بعدما بال ولم يغسل ذكره. قال في الأنوار: والورع الجمع<sup>(١)</sup>).

إعلم أن هذه المسألة مشابهة لمسألة من توضأ بعد الشك في الحدث احتياطاً، وقد استشكله النووي<sup>(٢)</sup> بأنه حيثئذ لا فائدة في استحبابه؛ إذ لو كان محدثاً فلا يرفع حدثه، وإن كان متطهراً فلا حاجة إليه، فكذلك إذا التبس الودي بالمنى؛ لأنه إن كان جنباً فلا ترفع جنبته؛ لعجزه عن جزم النية، وإن لم يكن جنباً فلا فائدة في الغسل، ثم قال: وليس لهذا الإشكال جواب شافٍ.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام مجيباً عن هذا الإشكال: بأن طريق الشاك أن يحدث نفسه ثم يتطهر، وطريق الملتبس أن يجامع ثم يغتسل<sup>(٣)</sup>.

وفيه نظر؛ لأن فيه أمراً بإبطال العبادة، وهو خلاف الصواب، مصادم للنصوص، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطْلَوْا أَعْمَلَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فكيف يُعقل وفيه إبطال للوضوء الأول؟.

(١) الأنوار لأعمال الأبرار (١/ ٣٤).

(٢) في بعض النسخ: الإسني، ولم أجد هذا الاستشكال في المهمات، وشبهه هذا الاستشكال موجود في المجموع (١/ ٢٧٥)، وطبع دار الفكر (١/ ٣٣٢) ونقل النووي نظيره جوابه عن ابن الصلاح وهو: فالجواب ما أجاب به الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمته الله قال: لا نقول بأنه لا يرتفع حدثه على تقدير تحقق الحدث، وإنما نقول لا يرتفع على تقدير انكشاف الحال، ويكون وضوءه هذا رافعاً للحدث إن كان موجوداً في نفس الامر، ولم يظهر لنا للضرورة فإذا انكشف الحال زالت الضرورة فوجب إعادة نيّة جازمة.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي (٢/ ١٥).

(٤) وقام الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِّيعُوا اللَّهَ وَاطِّيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُطْلَوْا أَعْمَلَكُمْ﴾ (محمد: ٣٣).

بل الصواب أن يجاب عن الإشكال: بأنه أُغْتَفِرَ عدمُ الجزم هنا للضرورة، كما اغتفر في حق من نسي صلاةً من الخمس من غير تعيين، فإنه يقضي الصلوات الخمس وتجزئه المنسية مع أنه غير جازم للنية فيها؛ إذ لو حصل الجزم في واحدة لم يحصل في الأخرى، وهكذا إلى الأخيرة.

ولما كان الرجال والنساء مساويين - في صفات المنى وحصول الجنابة وبخروجه - عند الجمهور، فأشار إليه بقوله: (ويستوي في طريق الجنابة) أي: في طرد الخواصّ الثلاث (الرجل والمرأة): أما في التلذذ والرائحة فظاهر. وأما في التدفق؛ فلقوله تعالى في صفة الماء الدافق: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ (الطارق: ٧).

أراد صلب الرجل وترائب<sup>(١)</sup> المرأة، فأشمل التدفق على مائهما.

وتحتلم المرأة كما يحتلم الرجل؛ لما روي: «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ<sup>(٢)</sup> جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسْلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ».

فإن كانت بكرةً فلا يلزمها الغسل إلاً ببخروجه بارزاً عن المختن، وإن كانت ثيباً فيلزمها ببخروجه فيما يجب عليها غسلها عند الوضوء؛ إذ صار لها في حكم الظاهر. قال في الوجيز: "إذا تلذذت المرأة بخروج منيها منها لزم الغسل عليها<sup>(٣)</sup>"، هذا يشعر بأن طريق معرفة المنى في حقها التلذذ والشهوة لا التدفق، وقد صرح بذلك في الوسيط، وكذلك ذكره الإمام<sup>(٤)</sup>، وهذا أوفق عندي؛ لعدم مناسبة مخرج منيها للتدفق، فلم لا يجوز أن تكون الآية الشريفة المستشهد بها لهم من قبيل تجامع الكلام كقولهم:

(١) ترائب جمع تريبة وهي موضع القلادة من الصدر. غريب القرآن، تأليف: أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت ٣٣٠)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جبران، دار قتيبة - (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، (١/ ١٥٩).

(٢) أم سليم، اسمها الغُميصاء، ويقال: الرُميصاء، ويقال: أنيفة، ويقال: رُميثة - بنت ملحان بن خالد الأنصارية، أم خدام النبي ﷺ. أنس بن مالك، مات زوجها مالك فزوجها أبو طلحة، وكان مهرها إسلامه، فولدت له عميراً وعبد الله، شهدت حنيناً وأحداً، من فضليات النساء، روت (١٤) حديثاً ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٦٢٥)، رقم (١٢١٣)، وسير أعلام (٢/ ٣٠٤)، رقم (٥٥).

(٣) عبارة الوجيز (١/ ١٢٩): والمرأة إذا تلذذت بخروج ماء منها لزمها الغسل. إ.هـ، ومن منهج الشارح النقل بالمعنى.

(٤) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ١٤٦)، والوسيط للإمام الغزالي (١/ ٣٢٤).

جاءني رجلان معهما<sup>(١)</sup> رمح، وإنها الرمح مع أحدهما؟ نظيره قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (الرحمن: ٢٢). وإنها يخرجان من المالح دون العذب، وأمثال ذلك كثير في كلامهم، والله أعلم.

\*\*\*

## ما يحرم على الجنب

(و يحرم بالجنابة) على المسلم<sup>(٢)</sup> (ما يحرم بالحدث) وذلك بالطريق الأولى؛ لأنها أغلظ.

(و) يزداد على المحدث تحريماً (شيئان آخران: أحدهما المكث في المسجد)؛ لقوله ﷺ: «لَا أَحِلُّ الْمَسْجِدَ حَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ»<sup>(٣)</sup>، (دون العبور)، أي: لا يحرم العبور، قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

والمعنى الفارق بين المكث والعبور أن في المكث قرابة في الجملة كفي الاعتكاف فمنع منه الجنب، ولا قرابة في العبور، والعبور وإن لم يكن حراماً لكنه مكروه إلا لغرض: ككون المسجد طريق مقصده أو أقرب الطريقين إليه.

ولا فرق في الجوازين أن يكون له طريق سواه أو لم يكن.

وفي وجه: إنها يجوز العبور إذا لم يجد طريقاً سواه، وهو شاذ. والتردد لغير جهة الخروج في أكناف المسجد كالمكث، عند الجمهور.

(١) في (ج): "ومعها"، وهو أيضاً صحيح.

(٢) لا يمنع الكافر الجنب من قراءة القرآن إن رجي إسلامه ولم يكن معانداً، ولا من المكث في المسجد، ويمنع من مس المصحف؛ لأن حرمة أكد، وتمنع الحائض والنفساء الذميتان من القراءة والمكث كالمسلمة. ينظر: فتح الجواد (١/ ٨٥).

(٣) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٣٢)، والبيهقي في سننه الكبرى، رقم (٤١٢١)، وحسنه ابن القطان من رواية عائشة، وضعفه البيهقي. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٦١)، رقم (١٨١).

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَجًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (النساء: ٤٣).

ورحبة المسجد<sup>(١)</sup> وهواه وبئر فيه مسجد<sup>(٢)</sup>.

قال في شرح الارشاد: فلو وقف رجل حصته الشائعة من دار مسجدا حرم المكث فيه ما لم يقسم، وإذا قسم ففي ما وقع له<sup>(٣)</sup>.

ولا رخصة في مكث الجنب في المسجد إلا إذا احتلم وتعذر عليه الخروج لنحو غلق أو خوف على مال وإن قل، فيحل له المكث، لكن يتيمم بغير ترابه تخفيفاً للحدث بقدر الامكان.

أمّا التيمم - بترابه وهو الداخل في وقفه - فحرام، وإن لم يتعذر لزمه الخروج فوراً، لكن لا يلزمه إسراع على خلاف العادة، وخروجه من أقرب باب أولى، ولو لم يجد الماء إلا فيه جاز له المكث بقدر الاستقاء منه.

فرع: مساجد المدرسة والرباط وكل ما اشتهر كونه مسجداً مساجد، لا مساجد منى المحدثه استفاضة، ذكره في الارشاد<sup>(٤)</sup>.

(و) الشيء (الثاني) مما يحرم على الجنب زيادة على المحدث (قراءة القرآن أي قدر كان؟)، لما روي: أنه ﷺ قال: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»<sup>(٥)</sup>، وقال علي عليه السلام: «لم يكن يحجب النبي عن القرآن شيء إلا الجنب»<sup>(٦)</sup>.

وإنما يحرم لو قرأ بحيث يسمع نفسه لو اعتدل سمعه ولا لغط ثمة، حتى لو أجرى القرآن على قلبه أو نظر في المصحف أو همته بتحريك اللسان بحيث لا يسمع فلا يحرم،

(١) رحبة المسجد: الساحة المنبسطة، قيل: يسكون الحاء، والجمع رحاب، وقيل: بالفتح، وهو أكثر. المصباح المنير (١/ ٢٢٢).

(٢) خبر لرحبة والمعطوفين عليه، فالأولى: "مساجد"، كما في الفرع الآتي.

(٣) في فتح الجواد (١/ ٨٤): أو بما بعضه مسجد، كأن وقف حصته الشائعة في أرض مسجداً.

(٤) وكذلك شارح إرشاد ابن المقرئ. ينظر: فتح الجواد (١/ ٨٥).

(٥) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٤٢٢)، وفي إسناده لين ينظر: خلاصة البدر (١/ ٦٠)، رقم (١٧٩).

(٦) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٤٦) بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنباً»، اهـ، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٢٢٩) بلفظ قريب من لفظ الكتاب، وكذلك رواه ابن ماجه في سننه، رقم (٥٩٤)، عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

بخلاف إشارة الأخرس وتحريك لسانه، فإنه يحرم عليه؛ لأنه بمنزلة نطق الغير.

ويشترط كون القرآن مقصوداً [بالقراءة]، سواء كان مفرداً بالقصد أم مشتركاً مع غيره: [كإتيانه به عند الاحتجاج مع الحاكم]، فلما كان القصد شرطاً تدارك قوله المطلق بقوله: (نعم، لو أتى بشيء منه) أي: من القرآن (على قصد الذكر) كسبحان الله؛ فإنه من القرآن في الجملة، قال الله تعالى: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ﴾<sup>(١)</sup>، (والسبحك)، كـ ”بسم الله“ عند كل أمر ذي بال، و”الحمد لله“ عند الفراغ منه،

وآية سنة الركوب وسنة الاسترجاع<sup>(٢)</sup> - (فلا بأس)؛ لعدم الإخلال بالتعظيم حينئذ؛ إذ لا يكون قرآناً إلا بالقصد، قاله النووي، واختاره صاحب الارشاد<sup>(٣)</sup>.

وقضية إطلاقه عدم الفرق بين ما لا يوجد نظمه إلا في القرآن - كآية الكرسي مثلاً - وبين ما يوجد، وبه قال صاحب المجموع أيضاً حيث قال: ”كل آية تشتمل على موعظة أو حكمة يجوز أن يقرأها بقصد ما اشتملت عليه“ [انتهى]، واعتمده بعض المحققين وأفتى به صاحب الارشاد<sup>(٤)</sup>، وقال الزركشي<sup>(٥)</sup>: ما لم يوجد نظمه إلا في القرآن تحرم قراءته مطلقاً، أي: سواء كان بقصد القرآن أو غيره، ورد ذلك عليه.

ويفهم من مفهوم مخالف عبارة المصنف أنه لو لم يقصد به الذكر حرم، سواء قصد القرآن أو لم يقصد، وليس كذلك، بل لو لم يقصد شيئاً وجرى على لسانه لم يحرم. كذا صرح به [المصنف] في الشرحين، والنووي في الروضة<sup>(٦)</sup>.

وأما فاقد الطهورين إذا أوجبا عليه الصلاة فهل يحل له قراءة الفاتحة أو يأتي بالتسبيح؟ فيه وجهان:

- (١) تمام الآية: ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم: ١٧).
- (٢) ترجع الرجل عند المصيبة واسترجع: قال: إنا لله وإنا إليه راجعون. لسان العرب (٨/ ١١٧).
- (٣) في روضة الطالبين (١/ ٢٤٥) أشار إليه ولم يصرح به.
- (٤) المجموع (٢/ ١٨٧-١٨٨)، ودقائق المنهاج (١/ ٣٥ و ٤٥) وفتح الجواد (١/ ٨٤).
- (٥) صاحب إعلام الساجد بأحكام المساجد، وخادم العزيز والروضة، والديباج في توجيه المنهاج، لم أجده فيه، ولعله في الخادم ولم أحصل عليه.
- (٦) روضة الطالبين (١/ ٢٤٥).

أحدهما - وبه قال المصنّف - لا يجوز ذلك<sup>(١)</sup>؛ إذ فعلُ الصلاة إنما هو لحرمة الوقت، فلا ضرورة في القراءة، وتبعه [جمهورُ] الأئمة.

والثاني: يجوز له القراءة بل تلزمه؛ لأنَّ إباحة الصلاة تتضمّن إباحة القراءة، وبه قال النووي، وتبعه صاحب الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٢)</sup>.  
وأفتى المتأخرون بأنّه لا يمنع الكافر عن قراءة القرآن وعن المكث في المسجد؛ توقّعا لإسلامه، صرّح به صاحب الإرشاد<sup>(٣)</sup>.

فرع: إذا تنجّس فم غير حائض وجنب هل تحلّ قراءة القرآن؟ فيه وجهان:  
أحدهما أنّها تحرم؛ تعظيما وتوقيرا له، وبه قال البلّقيني وتابعوه.  
والثاني: أنّها تُكره ولا تحرم، وبه قال النووي<sup>(٤)</sup>، وعليه الفتوى، والله أعلم.

\*\*\*

## أركان الغسل

(فصل: أقلّ) ما لا يصحّ (الغسل) إلّا به (شيثان: أحدهما النية، وهي أن ينوي رفع الجنابة) أو رفع الحدث عن جميع البدن، والحائض [تنوي] رفع حدث الحيض أو استحابة الوطء، على ما ذكرنا من الخلاف فيه<sup>(٥)</sup>.

ولو نوى رفع الحدث مطلقا بلا وصف بالصغر أو الكبر صحّ غسله؛ لاستلزام رفع مطلق الحدث رفع الحدث المقيّد؛ إذ هو عامّ عبارة عن مانع على أيّ وجه فرض.  
ولو وصّفه بالصغر: فإنّ تعدّد لم يصحّ لا في أعضاء الوضوء ولا في غيرها، وإن غلط بأنّ ظنّ أنّ حدثه هو الأصغر لم يرتفع [عن غير] أعضاء الوضوء، وفي أعضاء الوضوء وجهان:

(١) العزيز شرح الوجيز طبع دار الكتب العلمية (١٨٥/١) و (٢٦٣/١).

(٢) المجموع شرح المذهب (١٨٧/٢)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (٨٤/١).

(٣) وكذلك شارح إرشاد ابن المقرئ الشيخ ابن الحجر الهيتمي في فتح الجواد (٨٥/١).

(٤) المجموع (١٨٨/١)، وروضة الطالبين (٢٤٧/١).

(٥) فيما سبق عند قوله: ولو نوت المغتسلة عن الحيض استحابة الوطء إلخ..



أحدهما: لا يرفع عنها أيضاً؛ لأن الجنباة أغلظ ولم يقصد رفعها .

وأظهرهما: أنه يرفع عن الوجه واليدين والرجلين دون الرأس: أمّا رفعها عن ما سوى الرأس من أعضاء الوضوء؛ فلأنّ غسلها واجب في الحدين جميعاً، فإذا غسّلها بنية غسلٍ واجبٍ كفى.

وأما عدم رفعها عن الرأس؛ فلأنّ فرض الرأس في الوضوء المسح، وفي الغسل الغسل، والذي نواه إنّما هو المسح، والمسح لا يغني عن الغسل بخلاف العكس، تأمل<sup>(١)</sup>.

(أو) ينوي (استباحة الصلاة وما في معناها) ممّا يقتدر إلى الغسل كالطواف وإن كان بشاهو<sup>(٢)</sup>، وقراءة القرآن وإن لم يُحسّن، وسجدة الشكر والتلاوة ومكث المسجد وإن كان ببادية.

(أو) ينوي (أداء فرض الغسل) أو الغسل المفروض أو الواجب، أو الطهارة للصلاة، لا الغسل فقط؛ لأنّه قد يكون عادة، وبه فارق الوضوء. ولو اجتمع حيض ونفاس وجنباة كفى غسل واحد ونيةً للجميع، وإن نفت نية البعض بعضاً.

فرع: لو تعمدت الحائض نية رفع حدث النفاس أو بالعكس لم يضرّ.

(وينوي) المغتسل [نية] (مقرونة بأول غسل المفروض) وهو أول جزء ملاقي على الماء، كما كان في الوضوء يشترط مقارنتها بأول غسل المفروض وهو الوجه.

وقد ذكرنا مسائل النية في الوضوء فيقاس عليها نظائرها في الغسل، فلا يجوز أن تتأخر عن أول الغسل المفروض كما لا يجوز أن تتأخر عن غسل الوجه في الوضوء. والمعنى هنا؛ أنّه لا يحسب الجزء المغسول قبل النية فيجب إعادة غسله ثانياً، لا أنّه يبطل بالكلية كما في الوضوء، تأمل<sup>(٣)</sup>.

(١) إشارة إلى الجواب القوي، وهو أن الأظهر أن الغسل يقوم مقام المسح، كما بينه في مسح الرأس.

(٢) (شاهو): اسم جبل سبق الكلام عليه في مقدمة التحقيق عند ترجمة جد الشارح: "الپير خضر الشاهوي". يقصد أنّه بعيد جداً عن مكّة المكرّمة، ومع ذلك يصح الوضوء فيه بنية الطواف.

(٣) لعله إشارة إلى أن أول الغسل المفروض ما وقع بنية الغسل، فما قبله ليس باول الغسل المفروض.

(و) الشيء (الثاني: استيعاب بشرة جميع البدن) وهو ظاهر الجلد. ومنه باطن جذري أو نفاطة انفتح رأسها، لا باطن قُرحة برئت وارتفع قشرها ولم يظهر شيء مما تحته. ومنه ما يظهر من صماخي الأذنين، وأنف جُدع<sup>(١)</sup>، وشقوق لا غور لها<sup>(٢)</sup>، وفرج بكر أو ثيب إذا قعدت لقضاء الحاجة، وما تحت قلفة الألف<sup>(٣)</sup> وباطنها.

(وشعره) ظاهراً وباطناً (بالغسل، ويجب إيصال الماء إلى منابت الشعور وإن كثفت)؛ لما ثبت من فعله ﷺ<sup>(٤)</sup> المبين للتطهر المأمور به في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ (المائدة: ٦)، ولظاهر قوله ﷺ: «تحت كل شعرة جنابة، فبَلَّوا الشعر وأنقوا البشرة»<sup>(٥)</sup>.

وليس من ظاهر البشرة باطن الأنف والفم؛ فلا يجب غسلها، كما صرح به وقال: (ولا تحب المضمضة والاستنشاق)؛ إذ لو وجب غسلها لكانا من الوجه، ولو كانا من الوجه لوجب غسلها في الوضوء، وإذا لم يجب غسلها في الوضوء ثبت أنها ليسا من الوجه. وليس من الظاهر باطن العين أيضاً، بل لا يسن غسل باطنه وإن وجبت إزالة النجاسة عنه؛ لأنها أفحش، ولا شك أنه إذا لم يجب غسل باطن الأنف والعين لا يجب غسل الشعر النابت عليهما؛ تبعاً لمنبته.

ولا يجب غسل باطن عقد لشعرة أو أكثر ولا يجب قطعها، للمشقة، وبه فارق الضفائر المجدولة؛ فإنه يجب نقضها وبسطها إن لم يصل الماء إلى باطن الشعر إلا به؛ لإحكام الشد أو للتلبّد أو غيرهما، وإن وصل بدون النقض فلا حاجة إليه، هذا ما يساغ في الفتوى.

(١) الجَدْعُ القَطْعُ وقيل هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها لسان العرب (٨/ ٤١)، مادة: (جدع).

(٢) غور كل شيء: عمقه وبعده. النهاية (١/ ٣٩٣).

(٣) الألف: هو الذي لم يجتن، والقلفة: الجلدة التي تقطع من ذكر النسي. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٨٥٤).

(٤) رواه البخاري، رقم (٢٤٥) بلفظ: «أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غُرَبَ يديه ثم يفيض الماء على جلده كله»، ورواه مسلم، رقم (٣١٦) بلفظ: «فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ حَقَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

(٥) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٤٨)، ثم قال: الحرث بن وحيه حديثه منكر، وهو ضعيف، اهـ. ورواه غيره، وكلهم ضعفوه. ينظر: (١/ ٤٠٢).

وأما الوجوه: ففي وجه: لا يجب غسل ما ظهر من المجدوع بالجدع.  
وفي وجه: لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرتين كالأنف والفم.  
وفي وجه: يجب عليها إدخال الأصبع ونحوها في باطن فرجها إذا كانت مغتسلة عن  
حيض أو نفاس.  
وفي وجه: لا يجب نقض الصفائر مطلقاً.  
وفي وجه: يجب عليها قطع العقد [على الشعور] لاسيما نقض الصفائر، والله الموفق.

\*\*\*

## سنن الغسل

(وكمال الغسل) يحصل (بأن يُزيل ما عليه من قدر) طاهر كمنيّ أو مخاط، أو نجس  
حكميّ أو عينيّ<sup>(١)</sup>، إن حكمنا بأنّه يكفي لهما غسل واحد- وسيجيء الخلاف فيه<sup>(٢)</sup>؛  
لصيرورة زوالها حينئذ من الكمال.  
وفسر بعض الشارحين "القدر" بموضع الاستنجاء إذا اقتصر على الحجر؛ إذ إزالتها  
ليس من الواجب "ولا يخفى ما فيه"<sup>(٣)</sup>.  
(ويتوضأ) أولاً (كما يتوضأ للصلاة) وضوء أكاملاً؛ للإتباع، كما رواه الشيخان عن  
عائشة رضي الله عنها، فتأخيره أو بعبءه عن الغسل خلاف الأفضل.  
ويكره تركه كما يكره ترك المضمضة والاستنشاق، وتداركها، وتدارك الآخرين  
أكد؛ لقوة الخلاف في وجوبها<sup>(٤)</sup>.

(١) النجس الحكمي ما لا يحس أحد أوصافه بمس أو نظر أو شم أو ذوق، وأن النجس الحقيقي بخلافه، ويوجد اصطلاح آخر فيها: وهو أن النجاسة الحكمية: هي الحدث، والنجاسة الحقيقية: هي الخبث، أي: عين النجاسة. دستور العلماء (٢٧٣/٣).

(٢) عند قوله: ومن على بدنه نجاسة إلخ.

(٣) لأن عدم وجوب إزالتها والعفو عنها بالنسبة للوضوء فقط، ولو أصاب الماء قدر محل الاستجمار تنجس. الإعانة (١٠٧/١).

(٤) المضمضة والاستنشاق واجبان في الوضوء والغسل في المشهور عند الحنابلة، وفرضان في غسل الجنابة ستان في الوضوء عند الحنفية، وستان فيها عند المالكية وعندنا. ينظر: الكافي لابن عبد البر (٢٢/١)، والمبسوط (٦٢/١)، والمغني (٨٣/١).

(وفي قول: يُوَخَّرُ غَسْلُ الرجلين إلى آخر الغسل)؛ لرواية ميمونة رضي الله عنها <sup>(١)</sup>.

ولا خلاف في حصول أصل السنة بكل واحد من الطريقتين، وإنما الخلاف في الأفضلية كما أشرت إليه. <sup>(٢)</sup>

وينوي بهذا الوضوء سنة الغسل إن تجردت جنبته عن الحدث كما لو أخره إلى ما بعد الغسل، وإلا نوى رفع الحدث الأصغر؛ خروجاً من الخلاف. <sup>(٣)</sup>

وقول المصنّف في الشرحين: "لا حاجة إلى إفراده بنية؛ لأنه إن لم يكن عليه حدث أصغر أو كان وقلنا بإدراجهِ - وهو المذهب - لم يكن عبادة مستقلة بل من كمال الغسل <sup>(٤)</sup>". مراده به - كما قاله صاحب الارشاد <sup>(٥)</sup>، والنشائي <sup>(٦)</sup> - الإشارة لما صحّحه في الوضوء: من عدم وجوب نيّته، لا نفى استحبابها، وهذا مراد من سواه من الأئمة

(١) أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها، اسمها مشتق من اليمن بمعنى البركة. تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء، وبنى بها بسرف - ماء بين مكة والمدينة بينه وبين مكة عشرة أميال، وماتت ودفنت بسرف أيضاً، وكانت وفاتها سنة (٥١هـ) ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٦٢٠)، رقم (١٢٠٤)، والحديث المذكور رواه البخاري، رقم (٢٥٤)، ولفظه: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَاءً لِلْغُسْلِ فَفَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَفْرَعَ عَلَى شِبَالِهِ فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ»، ورواه مسلم، رقم (٣١٧).

(٢) في قوله: خلاف الأفضل.

(٣) أي: الخلاف في أن الغسل هل يقوم مقام الوضوء فيها إذا كان على المغتسل الحدثان أو لا؟، فعلى القول بعدم قيامه مقامه يجب عليه نية رفع الحدث، وعلى القول بقيامه مقامه تكون نية رفع الحدث للخروج من الخلاف المذكور لا واجباً. ينظر: العزيز (١/ ١٩٢)، والمجموع (٢/ ٢١١).

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز (١/ ٣٥٩) ط. دار الفكر بهامش المجموع، و(١/ ١٩٢) طبع دار الكتب العلمية.

(٥) وكذلك شارح إرشاد ابن المقرئ في فتح الجواد (١/ ٩١).

(٦) النشائي الوالد: هو عز الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن أحمد المدلجي المصري صاحب الإشكالات على الوسيط، من شيوخه الخافظ شرف الدين الدماطي، ومن تلاميذه مجد الدين الزنكلوني، توفي بمكة سنة (٧١٦هـ)، ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي (٤٢٥)، رقم (١٢٠٧)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٥/ ٤٢٦)، رقم (١٤٠١)، والخزائن السنية (ص ١٦٤)، والنشائي الابن هو كمال الدين أحمد بن عمر بن أحمد صاحب الإبريز جمع الحاوي والوجيز، وكشف غطاء الحاوي، والمتنقى شرح الرافعي والروضة، وشرح المذهب، والكفاية، ونكت التنبيه، ومختصر الجوامع، وشرحه. من شيوخه والده عز الدين النشائي، ثم صار معيداً بمدرسته وبرع في الفقه، توفي بالقاهرة سنة (٧٥٨هـ). ينظر: طبقات الإسنوي (٤٢٠)، رقم (١٢٠٨)، وطبقات السبكي (٥/ ١٠) رقم الترجمة (١٢٩٥)، والخزائن السنية (ص ١٦٤)، ولا أعرف مراد الشارح من النشائي.

بقوله: "نية الغسل كافية فيه" أي: فلا يجب له نية مفردة، ولكنها تسنّ.

(ويتعمّد) أي: يلاحظ (معاطف بدنه)، جمع معطف، وهو ما فيه التواء كطبقات بطن البطين<sup>(١)</sup> والموق<sup>(٢)</sup> واللحاذ<sup>(٣)</sup>، والإبط<sup>(٤)</sup> وتحت المَقْبِل من الأنف والأذن. ففي ما سوى الأذن يتعمّد كيف شاء، وفي الأذن يأخذ كفّاً من ماء ويضعها برفقٍ عليها مميلاً لها ليصل الماء إلى معاطفها من غير نزول إلى قعر صمّاخيه فيضّر به، والصائم أولى بالإحتياط من غيره، وإنما يسنّ تعمّد ما ذكر؛ لأنّه ممّا يغفل عنه غالباً.

وسنّ ستر عورته إن لم يكن ثمة من يحرم نظره إليها، وإلا وجب.

(ويُفيض الماء على رأسه مع تخليل أصول الشعر) ولو محرماً، لكن برفق إن كان عليه شعر؛ للاتباع<sup>(٥)</sup>، بأن تدخل أصابعه العشرة أصول شعره فيشرب بها منابته. ويسن ذلك في اللحية أيضاً.

(ثمّ يفيض الماء (على الشقّ الأيمن ثمّ على الأيسر)؛ للاتباع أيضاً<sup>(٦)</sup>): بأن يغسل شقّه [الأيمن المقدم] ثمّ المؤخّر، ثمّ الأيسر كذلك، فهذه مرّة، ثمّ ثانية كذلك، وثالثة كذلك؛ لسهولة هذا ههنا بخلافه في الميّت.

ولا تيامن في الرأس إلا في حقّ أقطع لا يتأتّى منه إفاضة، وإلا في التخليل إذا لم يكف ما يفيضه كلّ الرأس، فحينئذ البدء بالأيمن أولى.

ويثلث في غسل جميع الأعضاء قياساً على الوضوء، بل الغسل أولى بالثلث؛ لزيادة الوثوق.

(١) في صفة علي - كرم الله وجهه -: "البطين الأتزع" أي: العظيم البطن. النهاية (١/٣٥٥).

(٢) موق العين: - بهمة ساكنة، ويجوز التخفيف - مؤخرها. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/٥٨٥).

(٣) اللّحاذ - بالكسر -: مؤخر العين ممّا يلي الصدغ، وقال الجوهري: بالفتح. المصباح المنير (٢/٥٥٠).

(٤) الإبط: ما تحت الجناح، ويذكر ويؤنث. المصباح المنير (١/١٢).

(٥) ومما ورد في وصف غسل الرسول ﷺ حديث السيدة عائشة المتفق عليه، وقد سبق تخريجه.

(٦) يدل عليه أحاديث: منها ما رواه البخاري، رقم (٢٥٨)، ومسلم، رقم (٣١٨): «كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشقّ رأسه الأيمن ثمّ الأيسر فقال بيها على رأسه».

(ويدلّك)؛ ليسهل جري الماء على بدنه؛ وللاّتباع<sup>(١)</sup>؛ وللخروج من خلاف من أوجهه<sup>(٢)</sup>.  
 فإن كان يغتسل في ماء راكد فغمس فيه ثلاثاً وذلك في كلّ مرة حصل الكمال. وإن  
 كان جارياً فجرى عليه ثلاث جريات وكان هو يدلك فكذاك على الصحيح. وقيل:  
 سنّة التثليث إنما يحصل بفعل نفسه.

(والحائض) أو النفساء (تُبْع أثر الدم مسكاً ونحوه)، كعنبر، وزَبَاد<sup>(٣)</sup>، وهو ما  
 يؤخذ من عرق سنّور برّي، ذكره في الارشاد، أو طيباً آخر.

فإن لم تجد طيباً فطيناً فتجعله على نحو قطنه وتدخلها إلى ما يجب عليها غسله  
 في الوضوء من فرجها؛ للأمر بذلك في الأخبار الصحيحة<sup>(٤)</sup> وعلّته تطيب المحل  
 بقطع الرائحة الكريهة، ومن ثمة يسنّ للبكر والخليّة والآيسة، ويكره تركه على أصحّ  
 الوجهين، وجعل ذلك بعد الغسل شرطاً لكمال السنّة لا لأصلها.

ويستثنى المحرمة فيمتنع عليها استعمال الطيب، وكذا المحدّة، لكن يسنّ لها تطيب  
 المحلّ بقليل قسط [أو أظفار]، ولو لم تجد أو لم تفعل إلا الماء كفى في دفع الكراهة لا  
 عن السنّة، هكذا قال صاحب الارشاد.

وقال بعضهم: إذا لم تجد شيئاً فالغسل كافٍ، ويحصل لها كمال السنّة سواء المحدّة وغيرها،  
 وهو الأقوى.

(١) يدل عليه الحديث الشريف: «إنّ تحت كلّ شعرة جنابة، فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة»، سبق تخريجه، ومعلوم  
 أن إنقاء البشرة إنما يحصل بالدلك والإمرار، ولم أجد في كتب المتون من السنّة الفعلية ما يصرح بذلك.  
 (٢) الدلك: إمرار اليد على العضو، وهو واجب عند المالكية في الوضوء والغسل على المشهور عندهم، وسنّة  
 فيها عند الشافعية والحنابلة وعند الحنفية على الأصح عندهم. ينظر: الكافي (١/٢٤-٢٥)، وبدائع الصنائع  
 (١/٢٣ و ١/٣٤)، والمغني (١/٧١ و ١/١٣٩ و ١/٩٠).

(٣) العنبر من الطيب: مادة صلبة لا طعم لها ولا ريح إلا إذا سحقته وأحرقت، يقال: آته روث دابة بحرية،  
 و - حيوان ثديي بحري من الفصيلة القيطسية ورتبة الحيتان، يفرز مادة العنبر، المعجم الوسيط (٢/٦٣٠)،  
 والزَبَاد: حيوان ثديي من الفصيلة الزبادية قريب من السنانير، له كيس عطر قريب من الشرج يفرز مادة دهنية  
 تستخدم في الشرق أساساً للعطر المعجم الوسيط (١/٣٨٨).

(٤) مثل ما رواه الإمام البخاري في صحيحه، رقم الحديث (٣٠٨)، عن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ  
 النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْحَيْضِ فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ قَالَ خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسِكَ تَطْهَرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ  
 أَتَطَهَّرُ قَالَ تَطْهَرِي بِهَا قَالَتْ كَيْفَ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي فَاجْبِذْ نَهْأَ إِلَيَّ فَقُلْتُ تَبْجِي بِهَا أَثَرُ الدَّمِ».

(ولا يستحب تجديد الغسل) لكل صلاة على الصحيح؛ لعدم وروده، ولأنه مشقة قد تؤدي إلى الإضرار بالبدن، (بخلاف الوضوء) فإنه يستحب تجديده؛ لأحاديث صحيحة في ذلك<sup>(١)</sup> ولعدم المشقة.

والشرط في استحباب التجديد أن يكون قد صلى بالوضوء الأول فريضة بلا خلاف أو نافلة على الأصح، وألحق بعضهم به سجدة شكر وتلاوة.

والتجديد أن يتوضأ وهو متوضئ، وهل يستحب فيه النية؟ [فيه] وجهان مبنيان على أن التجديد عبادة مستقلة أو تنظيف مقوّل للأول: فإن قلنا بالأول - وهو الأظهر - فيستحب أن ينوي: بأن يقول مقارناً بأول غسل الوجه: نويت أن أجدد وضوئي تأسيّاً، ولا يجوز أن ينوي رفع الحدث.

وإن قلنا بالثاني فلا يستحب فيه النية؛ إذ هو لمجرد التنظيف حيثئذ.

(ويستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّ)، أي: عن رطل وثلاث بالبغداديّ، وقيل: رطلان<sup>(٢)</sup>

(وماء الغسل عن صاع) أي: عن أربعة أمداد؛ لما روي: «أنه ﷺ يتوضأ بالمدّ ويغتسل بالصاع»<sup>(٣)</sup>، ويروى أنه قال: «سأيت أقواماً يستقلّون هذا، من رغب في

(١) منها ما روى البخاري، رقم (٢١١)، ولفظه: «عن أنس قال: كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف كنتم تصنعون قال يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث»، ورواه ابن خزيمة في، رقم (١٢٦)، واعترض النووي على الاحتجاج بهذا الحديث على مشروعية التجديد بأن فيه احتمال أن يكون الوضوء بعد الحدث، فيحتاج لدرء الاحتمال إلى مرجح. ينظر: المجموع (١/ ٤٩٥).

(٢) مقدار الرطل بالوحدات الجديدة هو (٤٠٧) غرامات ونصف غرام، وحيث إن المدرطل وثلاث، والصاع أربعة أمداد فمن اليسير معرفة مقدارهما باللترات؛ إذ الكيلو من الماء الصافي جداً يساوي لترأً واحداً تقريباً، وما يجدر ذكره هنا أن الكيلو الذي يساوي (١٠٠٠) غرام يساوي (٣١٢) درهماً ونصف درهم. ينظر: الأوزان والمقادير، لإبراهيم سليمان، ط. (١)، (١٣٨١هـ) مطبعة صور الحديثة - لبنان (ص ١٩).

(٣) متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه، رقم (١٩٨) بلفظ: «كان النبي ﷺ يغسل أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمدّ»، ورواه مسلم، رقم الحديث (٣٢٥) بلفظ الكتاب مع زيادة «إلى خمسة أمداد».

سُتِّيَ وتمسك بها بُعِثَ معي في حظيرة القدس<sup>(١)</sup>.

(ولا تقدير فيه) أي: في ماء الوضوء أو الغسل بالمدّ أو الصاع، فإن نقص وأسبغ كفى في أولى الوجهين، ويؤخذ ذلك من نصّ الشافعي: "قد يُحرق بالكثير فلا يكفي، ويُرفق بالقليل فيكفي"<sup>(٢)</sup>، "الأحبّ أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّ، وماء الغسل عن صاع.

وقيل: يقدر ماء الغسل بصاع، وماء الوضوء بمدّ، فلا يجوز بأقلّ من ذلك، ويصادمه ما روي: «أنه ﷺ تَوَضَّأُ بِنَصْفِ مَدٍّ»<sup>(٣)</sup>، وروي: «أنه ﷺ تَوَضَّأُ بِثُلْثِ مَدٍّ»<sup>(٤)</sup>. هذا في حكم الأقلّ.

وأما [حكم] الأكثر فقضية كلامه - كالنوويّ وكثير - أن الزيادة عليهما إذا لم يكن فيها سرف لا تكره، بل قد تسنّ<sup>(٥)</sup>، وقضية كلام الآخرين الاقتصاد عليهما، واعتمده ابن الرفعة وردّ عليه الإسنويّ في المهمات<sup>(٦)</sup>.

وكلّ ذلك في من حجم بدنه معتدل كحجم بدن رسول الله ﷺ، وإلا فما يليق به.

(١) في (١): لم أجد النص المذكور في صلب الكتاب إلا في كتب التخرّيج، قال في تلخيص الحبير (١/١٤٤)، رقم (١٩٤): رواه أبو المظفر السمعاني في أثناء الجزء الثاني من كتابه: "الانتصار لأصحاب الحديث" من حديث أم سعد بلفظ: «الوضوء مدّ، والغسل صاع، وميأتي أقوامٌ يستقلّون ذلك، خلاف أهل سُنِّي، والأخذ بسُنِّي معي في حظيرة القدس»، ثم قال الحافظ العسقلاني: وفيه عنبة بن عبد الرحمن، وهو متروك. اهـ.. وأراد بـ "حظيرة القدس" الجنة. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٠٤)، ولسان العرب (٤/٢٠٤)، والقدس - بسكون الدال وضمها - الطهر، - اسم مصدر - ومنه قيل للجنة: حظيرة القدس. مختار الصحاح (١/٢١٩). ولم أحصل على الانتصار.

(٢) الأم، تحقيق أحمد عبيدو عناية (١/٩٧).

(٣) رواه الطبراني في الكبير، رقم (٨٠٧١)، والبيهقي في الكبرى، رقم (٨٩٧)، ثم قال: والصلت بن دينار متروك لا يفرح بحديثه. اهـ.. وينظر: خلاصة البدر (١/٦٥)، رقم (١٩٧).

(٤) قال الحافظ العسقلاني في تلخيص الحبير (١/١٤٥)، رقم (١٩٥): لم أجده، والمعروف ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بنحو ثلثي المدّ، ورواه أبو داود والنسائي من حديث أم عمارة الأصارية، وصحّحه أبو زرعة في العلل لابن أبي حاتم، ويبدو أن الناسخ أسقط الياء من ثلث. وينظر: خلاصة البدر المنير (١/٦٥)، رقم الحديث (١٩٧).

(٥) لأنّ المستحبّات المطلوبة في الوضوء والغسل لا تتأتّى إلا بالزيادة على المدّ والصاع ينظر: مخطوطة المهمات المرقّمة (٤٥٩) فقه والطبع (٢/٢٦٨)، (١٠٧) وجه، ونص المجموع (١/٤٩٢): "ماء الوضوء والغسل غير مقدر، لكن يستحبّ أن لا ينقص في الوضوء عن مدّ، ولا في الغسل عن صاع، والإسراف مكروه بالاتفاق". و نصّ الروضة: (١/٢١٤): "وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مدّ، وأن لا يسرف.

(٦) كفاية النبيه (١/٥٠٦)، المهمات (٢/٢٦٧)، والهداية على أوهام الكفاية (ص ٥٩-٦٠).



(ومن على بدنه نجاسة لا تكفيه الغسلة الواحدة عن إزالة النجاسة والغسل، بل يزيلها أولاً ثم يغتسل، وكذا في الوضوء) لو كان أعضاء وضوئه أو بعضها نجساً؛ لأنّ الماء إذا استعمل في النجاسة وأزالتها، انتقل إليه المانع فورثه كِلَّةً<sup>(١)</sup>، فلا يرفع به الحدث كالماء الذي رفع حدثاً آخر، وهو ظاهر المذهب وعليه كثيرون.

قال النووي: "يرفع به الحدث أيضاً؛ إدراجاً للأضعف تحت الأقوى؛ إذ النجاسة أقوى مانعاً؛ بدليل عدم جواز التيمم لها، بخلاف الحدثين<sup>(٢)</sup>"، وبه قال صاحب الإرشاد<sup>(٣)</sup>. وإذا قلنا: تكفي الغسلة الواحدة عن الحدث وإزالة النجاسة كان تقديم إزالتها من الكمال، كما أشرنا إليه.

وإن قلنا بظاهر المذهب لم تكن الإزالة من الكمال ولا من الأركان، خلافاً لكثير من الأصحاب حيث قالوا: "واجبات الغسل ثلاثة: غسل النجاسة إن كانت، والنية، وإيصال الماء إلى جميع البدن شعراً [وبشرة]، وليس كذلك؛ لأنّه لو كان من واجبات نفس الغسل لكان الترتيب معتبراً في أركان الغسل؛ لإشتراط تقديم غسل النجاسة، وقد اتفقوا على أنّه لا ترتيب في الغسل؛ ولأنّ الأمر في الوضوء والغسل واحد، ولم يعدّه أحد من أركان الوضوء، فإذا إزالة النجاسة شرط لهما، وشرط الشيء لا يعدّ من نفس الشيء؛ ألا يرى: أن الطهارة وستر العورة من شروط الصلاة ولا يعدّان من أفعالها وأركانها؟، تدبّر<sup>(٤)</sup>.

(ومن اغتسل للجنباء والجمعة) بأن ينوي لهما (أجزأه) ذلك الغسل (عنهما)؛ عملاً بما نوى، كمن نوى عند دخول المسجد الفرض والتحيّة (فإن اغتسل لأحدهما) أي: لم ينو إلا للجنباء أو الجمعة (لم يحزه للآخر):

أمّا في تجريد نية الجمعة عن الجنباء؛ [فلأنّ] غسل الجمعة نفل وغسل الجنباء فرض، والفرض لا يحصل بنية النفل.

(١) كلّ السيف كلاً، وكِلَّة - بالكسر - وكلّولا، فهو كليل وكالٌّ، أي: غير قاطع المصباح المنير (٢/٥٣٨)..

(٢) المجموع للإمام النووي (١/٢١٩ و١/٣٧٧)، وروضة الطالبين له أيضاً (١/٢٥٠).

(٣) وشارح إرشاد ابن المقرئ اليميني: ابن حجر الهيتمي أيضاً في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٩١ و٩٢).

(٤) لفظ "تدبّر" يستعمل للسؤال في المقام ينظر: الفوائد المكية (ص ٤٥)، والخزانة السنية (١٨٤).

وأما بالعكس؛ فلأنَّ غسل الجمعة قرينة مقصودة لم يندرج تحت الفرض كسنة الظهر معه. ولا يقال: أنها يحصلان معا في هذه الصورة كالتيحة مع الفرض؛ لأنَّ التَّحِيَّةَ لقصد إشعار البقعة بالصلاة فيحصل بدون النية، وليس القصد هنا النظافة فقط، بدليل أنه يَتِمُّ عند عجزه عن الماء.

وغسل العيد كالجمعة بلا فرق.

وإن اجتمع جنابة وحيض ونفاس: فإن نوى لأحد الآخرين حصل الأخرى؛ لاتِّحاد جنسهما، وكذا الجنابة على الأصحَّ؛ إذ معنى الطهارات على التداخل. وقال في شرح الارشاد: لا يحصل غسل الجنابة؛ لاختلاف موجبها<sup>(١)</sup>.

فرع: يستحبُّ في الغسل البداء بأعضاء الوضوء ثمَّ بالرأس وبأعلى البدن.

ولو أحدث في أثناء غسله صحَّ أن يتمَّ غسله، لكن لا يصليَّ حتَّى يتوضَّأ.

ويجوز الغسل من المنيِّ قبل البول، والأفضل بعده؛ كيلا يخرج معه منيّ، ذكره في الروضة<sup>(٢)</sup>.

ويكره الغسل في الماء الراكد إذا لم يجز عليه ماء آخر.

ويستحبُّ أن يقول في آخر الغسل: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله».

خاتمة: ندب لجنب وحائض ونفساء بعد انقطاع دمهما غسل فرج ووضوء لنوم ووطء وطعم أكل أو شرب؛ لأمر الجنب به في الوطء لكونه أنشط للعود<sup>(٣)</sup>؛ وللاتِّباع في البقية ما عدا الشرب<sup>(٤)</sup>.

(١) الأولى: لاختلاف جنسهما، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (٩٣/١).

(٢) روضة الطالبين (٩١/١)، وطبع المكتبة التوفيقية بتحقيق الألباني وعثيمين (٢٥٢/١).

(٣) في ما رواه مسلم، رقم (٣٠٨) بلفظ: «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضَّأ»، وابن ماجه، رقم =

(٥٨٧)، والنسائي في الكبرى (١٢١/١)، رقم (٢٥٨)، وأبو داود، رقم (٢٢٠)، والترمذي، رقم (١٤١).

(٤) كما جاء في صحيح مسلم، رقم (٣٠٥) بلفظ: «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضَّأ

ووضوءه للصلاة».

وصَحَّ من النَّبِيِّ ﷺ في النوم غسل الفرج أيضاً<sup>(١)</sup>، وقيس بذلك الباقي؛ وذلك لتخفيف الحدث غالباً أو التنظيف، ويكره فعل شيء من ذلك بلا وضوء. ويستحبُّ أن لا يُزيل بعض أجزائه أو دمه قبل غسل بدنه؛ لأن ذلك يُردّ عليه في الآخرة جنباً، ذَكَرَهُ في الارشاد. وفضل ماء الجنب والحائض طهور<sup>(٢)</sup>.

وبالله التوفيق.

---

(١) كما جاء في صحيح مسلم، رقم (٣٠٦)، ولفظه: عن ابن عمر قال: ذكر عمرُ بنُ الخطابٍ لرسول الله ﷺ أنه تُصِيهُ جنباً من الليل، فقال له رسول الله ﷺ: «تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ ثُمَّ نَمَ». (٢) كما يدل عليه الحديث المرقم: (٣٢٣) في صحيح مسلم، ولفظه: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسلُ بفضْلِ ميمونة».



## فصل في بيان النجاسات

وقد مرّ تعريف النجاسة في أوّل الكتاب<sup>(١)</sup>.

إعلم أنّ الأعيان تنقسم إلى جهاد وحيوان. والمراد بالجهاد هنا ما ليس بحيوان، ولا كان حيواناً، ولا جزءاً من حيوان، ولا خرج منه. والأصل في الجميع الطهارة؛ لأنّها مخلوقة للانتفاع، والانتفاع إنّما يحصل أو إنّما يكمل بالطهارة.

ويستثنى عن هذا الأصل الخمر وما يضاهاها، ولهذا أتى المصنف بضمير الفصل الدالّ على القصر في شأن المذكور وقال: (النجاسات هي الخمر)

[الخمر] حرام بالإجماع<sup>(٢)</sup>؛ لأنّها محرّمة التناول لا لاحترام فيها كلحم الإنسان ولا ضرر فيه كالسموم، فعلم أنّ التحريم إنّما هو لنجاسة عينها؛ تأكيداً للزجر عن إنتهاكها؛ ولأنّ الله تعالى سمّاها رجساً<sup>(٣)</sup> والرجس والنجس عبارتان عن معبّر واحد. قال المفسّر الكامل محمد بن هيثم: "فلولا خمر الدنّيا نجسة لما صحّ منّة الله على

(١) مع تقسيمها إلى المغلظة والمتوسطة والمخففة.

(٢) قال ابن المنذر في كتابه الإجماع (١/ ١١١)، رقم المسألة (٦٢٦): "وأجمعوا على تحريم الخمر".

(٣) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَذُنُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة: ٩٠).

العباد بكون شراب الآخرة طهوراً في قوله تعالى: ﴿وَسَقَّيْنَهُمْ زُبَيْبًا طَهُورًا﴾<sup>(١)</sup>..

وسواء فيها المحترمة وغيرها.<sup>(٢)</sup>

وفي المحترمة وجه شاذ أنها طاهرة؛ لأنها حلال.<sup>(٣)</sup>

(وكل مسكر) كالأنبذة المسكرة؛ لأنها ملحقة بها في التحريم بجامع النشوة المطربة، وكذلك في النجاسة.

وفي النبيذ وجه شاذ منكر أنه طاهر؛ لاختلاف العلماء فيه.<sup>(٤)</sup>

ولا حاجة في المسكر إلى قيد المائع كما قيده النووي<sup>(٥)</sup>؛ إذ نحو الحشيش والبنج<sup>(٦)</sup> مخدر لا مسكر؛ لانتفاء النشوة المطربة عنه قطعاً، وهو شرط السكر، ولعلّ تعبير النووي فيه بالاسكار أراد به تغطية العقل لا غير، تأمل<sup>(٧)</sup>.

وفي العرق المأخوذ من الخمر وجهان: أصحهما عندهما<sup>(٨)</sup> التحريم والنجاسة.

وهو [الترشح] الصاعد عنها عند الغليان.

وأما الحيوانات فهي طاهرة كلّها، بمعنى أنّ مخامرتها لا تمنع صحة الصلاة ونحوها إلا ثلاثة: (و) الأوّل (الكلب) ولو معلّماً، لأمره ﷺ بالتسبيح من ولوغه وإراقة ما

(١) تمام الآية: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَّيْنَهُمْ زُبَيْبًا طَهُورًا﴾ (الإنسان: ٢١).

(٢) الخمر المحترمة هي التي عصرت بقصد الخليّة، أو بغير قصد الخمرية، وهو المعتمد. المجموع (٥٩٤/٢)، والإقناع للشربيني (٩٤/١)، وفيه: أن الخمرة: هي المتخذة من ماء العنب، والموسوعة الفقهية، تأليف لجنة من قبل وزارة الأوقاف الكويتية، موضوع الغصب (٢٣٣/٣١)، المادة (١٣).

(٣) ينظر: نهاية المطلب (١٥٨/٦)، والعزيز (٢٨/١)، وروضة الطالبين (١٣/١)، والمجموع شرح المذهب (٥٧٧/٢).

(٤) العزيز شرح الوجيز (٢٨/١)، والأشباه والنظائر (٤٨/١).

(٥) ينظر: متن المنهاج بأعلى صحائف مغني المحتاج، باب النجاسة (١٢٨/١).

(٦) البنج: جنس نباتات طيبة مخدرة من الفصيلة الباذنجانية. المعجم الوسيط (٧١/١)، والحشيش: نبات مخدر، (مولّد). المصدر نفسه (١٧٦/١).

(٧) مصطلح يدل على دقة المقام مرة، وإلى خدش فيه أخرى، فهو هنا إشارة إلى الجواب القوي. ينظر: الخزانة السنية (ص ١٨).

(٨) عندهما: الظاهر أي: عند الرافعي والنووي رحمهما الله تعالى، ولم أجد المسألة في المصادر التي حصلت عليها.

ولغ فيه <sup>(١)</sup>، وذلك مستلزم للنجاسة بالضرورة؛ إذ الأصل عدم التعبد فيه <sup>(٢)</sup>. (و) الثاني: (الخنزير)؛ للأمر بقتله <sup>(٣)</sup>، ولأنه أسوأ حالاً من الكلب، إذ لا يقتنى ولا يُتفع به بحال في الرفاهية. (و) الثالث (فروعهما)، أي: فروع كل واحد مع الآخر أو غيره من حيوان طاهر؛ تغليباً للنجاسة.

وليس مثله ما ربي بلبن أحدهما، ولا ما ربي بلبن شاة أحلبها الكلب؛ لأنه منها فهي تابع لها، ولا دود ميتتها؛ لأنه متولد من عفونتهما لا من عينهما.

(والميتات) وهي كل ما زالت حياته لا بذكاة شرعية: فلو ذبح غير المأكول كحمار مثلاً، أو ذبح المجوسي مثلاً مأكولاً فهو ميتة.

ونحو عقر الناذ <sup>(٤)</sup>، وضغطة الصيد <sup>(٥)</sup>، وذبح أم الجنين <sup>(٦)</sup> ذكاة شرعية.

(١) في أحاديث كثيرة: منها ما في سنن النسائي (المجتبى)، رقم (٦٦)، بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرّات»، ولكنه قال: لا أعلم أحداً تابع علي بن مسهر على قوله: «فليرقه»، وهو بمعناه في صحيح مسلم بدون هذه الزيادة، يأتي بإذن الله تعالى تخريجه في مبحث تطهير النجاسات.

(٢) إشارة إلى ما ذهب إليه المالكية، حيث يرون الغسل من ولوغه تعبداً، وليس معطلاً بعله، ومن ولوغه فقط، لا من لحسه الإناء بدون تحريك اللسان، وأنه يراق الماء الذي ولغ فيه، ولا يراق سائر المائعات إذا ولغ فيه، بل تعتبر طاهرة. ينظر: المدونة الكبرى (٥/١) الناشر: دار صادر- بيروت (١١٥/١) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ = ٧٩٥م)، والكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر المالكي (ت ٤٩٣هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت (١٧/١).

(٣) في الحديث الشريف المتفق عليه، بتعير مدح سيدنا المسيح بكسر الصليب وقتل الخنزير، وقال شيخ الإسلام في تلخيص الحبير (١/٤١)، رقم (٣٥)، ودلالته على نجاسة الكلب غير ظاهرة، لأنه لا يلزم من الأمر بقتله أن يكون نجساً. والحديث رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢١٠٩)، ورواه مسلم، رقم (١٥٥)، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ مِنْ مَرِيَمَ ٱلْحَكِيمَةِ مُقْسِطًا فَيَكْبِرُ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيرَ وَيَضَعُ الْجُرُتَةَ وَيَضُرُّ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ»، وينظر: المجموع (٢/٥٨٦).

(٤) الناذ: الإبل الشارد ونحوه، وذكاته عقره، أي: جرحه في موضع من بدنه بحيث يؤدي إلى إزهاق روحه. ينظر: تحفة المحتاج (١/٤٧٨).

(٥) الصيد إذا أرسل عليه كلب معلّم ونحوه فأمسك به ومات الصيد تحت ضغطته فذلك ذكاته بشرط مخصوصة. المصدر نفسه (١/٤٧٨).

(٦) إذا ذبح حيوان مأكول حامل فوجد بعد الذبح الجنين ميتاً في بطنها فذلك ذكاة للجنين أيضاً، كما جاء في الحديث الشريف: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»، رواه الترمذي في سننه، رقم (١٤٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وينظر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج (١/٤٧٨).

والأصل في الميتات النجاسة؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مُضَرَّ يدلُّ على النجاسة.

(إلا الآدمي) فإنه لا ينجس بالموت؛ لأنه لو نجس بالموت لكان نجس العين، وإذا كان نجس العين لم يؤمر بغسله بعد الموت كسائر الأعيان النجسة.

وما قيل: "بأنه لو كان طاهراً لما أمر بغسله كسائر الأعيان الطاهرة" مردود؛ بأن غسل نجس العين غير معهود، وأما غسل الطاهر فمعهود كما في حق الجنب والمحدث، ويكون الغرض منه: إما التكريم وإما إزالة الأوساخ أو غير ذلك. وفي قول: ينجس بالموت؛ لأنه حيوان طاهر في الحياة غير مأكول بعد الموت فيكون نجساً. وأجيب بأن قضية التكريم تنافي ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ الآية<sup>(٢)</sup>؛ ولأن عدم أكله بعد الموت لشرافته لا لنجاسته.

فإن قيل: يرد على المصنف "المشرك"؛ فإنه آدمي والجمهور على أنه نجس بعد الموت، قلنا: لا يرد؛ إذ المصنف أراد به آدمياً طاهراً قبل الموت، فإنه لا ينجس بالموت، والكافر نجس حياً وميتاً؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ الآية<sup>(٣)</sup>، وروي: «أن ابن عباس إذا لمس مشركاً غسَلَ يَدَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) تمام الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُهُ وَالَّذِينَ هُمْ وَمَا أَهْلُ لَعْنٍ أَلْيَتُهُمْ، وَالْمُشْرِكَةُ وَالْمُشْرِكَةُ وَالْمُشْرِكَةُ وَمَا أَكَلُ السَّعْبِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْوَاجِ ذَلِكُمْ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ يَوْمَ آكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَسْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: ٣).

(٢) تمام الآية: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَنَاءِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠).

(٣) تمامها: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَائِمِهِمْ هَكَذَا أَوَّانَ يَحْفَتُهُ عِيْلَهُ فَوَقَّعَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ شَاءَ إِلَهٌ اللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٢٨).

(٤) بحث عنه حسب وسعي فلم أجد هذا النص في المصادر، لكن ورد مسنداً عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من صافح يهودياً أو نصرانياً فليتوضأ وليغسل يده»، وهو ضعيف لأن في سنده إبراهيم بن هانئ، قال ابن عدي في الكامل (١/ ٢٦٠): وإبراهيم هذا هو شيخ مجهول وهو في جملة مجهولي مشايخ بقره، وقد روى عنه بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس غير حديث لم أخرجه ها هنا، وكلها مناكير، ولا يشبه حديث إبراهيم هذا حديث أهل الصدق، وكذلك قال العسقلاني في لسان الميزان: (١/ ١١٨)، رقم (٣٦٩)، وينظر: المعيار (١/ ٦٨)، رقم (٢٥).



(و) إلا السمك بأنواعها (والجراد)، لقوله ﷺ: «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ» <sup>(١)</sup> الحديث؛ ولقوله ﷺ حين سأله عن ماء البحر قال: «طهور ماؤه حلّ ميتته».

قيل: إنما أحلّ الجراد بالسمك؛ لأنّه مخلوق من بيض السمك؛ فإن السمك يضعه عند الشطوط فلمّا كانت السنة غير مطيرة لم يبلغ الماء إليه، فلم يضيّعه الله فيخلق منه الجراد، وهذا من بدائع قدرته. <sup>(٢)</sup>

والمراد [بالجراد] ما يطير بجناح من جنس جسده، لا المتولّد من عفون الخضر والبراري على شكله، ولا المتميّز المستكنّ في الجحور والبيوت.

ولا نحكم بطهارة غير [هذه] الثلاثة بعد الموت: سواء كان له دم سائل أو لم يكن.

قال القفال <sup>(٣)</sup>: لا ينجس بالموت ما لا نفس له سائلة؛ لأنّها لا تستحيل بالموت؛ إذ الاستحالة بسبب احتباس الدم في العروق بعد الموت، وليس فيها ذلك، وما فيها من الرطوبة فكرطوبة النباتات. وظاهر المذهب الأول. <sup>(٤)</sup>

وأما جواز أكل الدود المتولّد من المأكول معه وعدم وجوب غسل نحو الفم منه؛ فلعسر الاحتراز ومشقة تكليف التمييز، لا لأنّه طاهر، فتأمّل <sup>(٥)</sup>.

(والدم) عطف على قوله: هي الخمر، أي: الدم نجس حرام وإن انحلب من طحال أو كبِد أو بقي على نحو عظم؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْنَيْتُهُ﴾ (المائدة: ٣) أي: حُرِّمَ عليكم

(١) رواه ابن ماجه في سننه، رقم (٣٣١٤)، ورقم (٣٢١٨)، وتماه: «عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ: الْخَوْتُ وَالْجَرَادُ»، والإمام الشافعي في مسنده (١/٣٤٠)، ورواه البيهقي في سننه (١/٢٥٤) كتاب (١) الطهارة، باب (٢٧٣) الخوت يموت في الماء، رقم (١١٢٨)، ثم قال: وهذا، أي: روايته موقوفاً على ابن عمر، إسناده صحيح، اهـ..، و«أحلّ لنا» في كلام الصحابي في حكم المرفوع، وروي مرفوعاً لكنه ضعيف. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/١١) شرح الحديث المرقم (١١).

(٢) يبدو من صيغة الترميض في بداية المسألة عدم اقتناع المصنف الشارح بهذه الخرافة التي أبطلها العلم، وهو تولد الحيوانات من غير أجناسها، وبإلته لم يسجلها في كتابه هذا أصلاً.

(٣) المروزي، أبو بكر، عبد الله بن أحمد بنظر: المجموع (١/١١٥)، وتهذيب الأسماء (٢/٥٥٦)، وسبقت ترجمته.

(٤) أي: نجاسة كلّ ميتة غير السمك والجراد والآدمي.

(٥) مصطلح يراد به الإشارة إلى الضعيف، كما جاء في كتاب الخزانة السنّية (ص ١٨٤)، نقلاً عن الفوائد المكيّة (ص: ٤٥).

الدم كما حرّمت عليكم الميتة، وتحريم ما لا ضرر فيه ولا كرامة له يدلّ على نجاسته، سواء كان من مأكول أو غيره، بشرٍ أو غير بشرٍ، إلا أنّ بعضهم حكموا بطهارة دم رسول الله ﷺ، «لأنّ أبا طيبة شرب دمه ولم يُنكره»<sup>(١)</sup>.

وبه قال أبو جعفر الترمذي<sup>(٢)</sup>.

وسائر فضلاته على هذا الخلاف، روي: «أنّ أمّ أيمن<sup>(٣)</sup> شربت بولّه فقال رسول

(١) أبو طيبة الحجام اسمه نافع، وقيل: ميرة، وقيل: دينار، كان عبدًا لبني بياضة حجّم رسول الله ﷺ فأمر له بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخفّفوا عنه من خراجة ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٥٢٦)، وغوامض الأسماء المبهمة (١/ ٤٤٧)، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد ومحمد كمال الدين عز الدين، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ)، عالم الكتب - بيروت.

هذا ورواية أن أبا طيبة شرب دم رسول الله ﷺ ولم ينكر عليه، ليس فيه ذكر أبي طيبة الذي هو مولى لبني بياضة من الأنصار، وإنما فعل ذلك - كما روي - مولى لبعض قريش، وإن الرسول ﷺ قال له: (احترزت من النار) كما جاء في الرقم (٢٨٥): «احتجّم رسول الله ﷺ فأعطاني دمه فقال: اذهب فوّاره، فذهبت فشربته، فرجعت، فقال: ما صنعت به؟ قلت: وآزيتّه، أو قلت: شربته، قال: احترزت من النار»، كما في الحديث رقم (٢٨٥)، والرقم (٢٨٦)، ونصه: عن ابن عباس قال: «حجّم رسول الله ﷺ غلامًا لبعض قريش فلما فرغ من حجّامته أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط، فنظر يمينًا أو شمالًا فلم ير أحدًا، نحسّى دمه حتى فرغ، ثم أقبل، فنظر رسول الله ﷺ في وجهه فقال: ويحك ما صنعت بالدم؟ قال: غيّبته من وراء الحائط، قال أين غيّبته؟ فقال: يا رسول الله ﷺ إني نفست على دمك أن أمريقه في الأرض، فهو في بطني، قال: اذهب فقد احترزت نفسك من النار»، رواه عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي) (٥١٠-٥٩٧هـ) في العلل المتناهية، تحقيق خليل الميس، ط. (١)، ن. دار الكتب العلمية - بيروت، باب شرب دمه ﷺ (١/ ١٨٦)، رقم الحديث (٢٨٦)، ثم بيّن أبو الفرج ﷺ عدم صحة إسناد الحديث، والحديث بهذا اللفظ الذي في الكتاب أنكر ابن الصلاح وجود أصل له، وبيّن النووي أنّه ضعيف ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ١٣)، رقم (١٧)، والآحاد والثاني لأحمد بن عمرو بن الضحاك (أبي بكر الشيباني)، (٢٠٩-٢٨٧هـ)، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط. (١)، (١٤١١هـ-١٩٩١م)، دار الراجعية - الرياض (٢/ ٩١).

(٢) أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الفقيه الشافعي، من شيوخه الربيع، تفقه عليه بعد أن انتقل من مذهب الإمام أبي حنيفة إلى مذهب الإمام الشافعي بسبب رؤيا رآه، سكن بغداد وحدث بها. من تلاميذه أبو القاسم الطبراني، له في المقالات كتاب سمّاه «اختلاف أهل الصلاة» في الأصول. كان إمامًا زاهدًا قانعًا باليسير، توفي سنة (٢٩٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى لثناج الدين السبكي (١/ ٤٠٢)، رقم (٤٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٤٥-٤٦)، رقم (٥٧٢)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (ص ٣٧ و ٣٨).

(٣) بركة الحبشية: أم أيمن مولاة رسول الله ﷺ وحاضته، ورثها من أبيه ثم أعتقها لما تزوّج ﷺ بخديجة، كانت من المهاجرات الأول، تزوّجها عبيد ابن الحارث الخزرجي فولدت له أيمن - ولأيمن هجرة وصعبة وجهاد. أسّشهد يوم حنين، ثم تزوّجها زيد بن حارثة فولدت له أسامة حب رسول الله ﷺ، لها في مسند بقي خمسة أحاديث، ماتت في خلافة عثمان. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٧٩٣)، رقم (٣٢٥٢)، والإصابة (٨/ ١٦٩)، رقم (١١٨٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢٢٣)، رقم (٢٤).

الله ﷻ: إِذَا لَا يَلِجُ النَّارَ بَطْنُكَ<sup>(١)</sup>، ولم ينكر عليها<sup>(٢)</sup>.

والمعظم على أن حكمها منه كحكمها من غيره، وحملوا ما روي [على] التداوي.  
(والقيء)، وإن لم يتغير؛ لأنه له موضعٌ يستحيل فيه، (والقيح)؛ لأنه دم استحيل  
فصار أغلظ منه.

(والبول) [من المأكول] وغيره (والعذرة) بالإجماع<sup>(٣)</sup> (والروث) بالقياس عليه، من  
المأكول وغيره.

ولنا وجه: أن بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهران، وبه قال أبو سعيد الإصطخري  
من أصحابنا، واختاره القاضي الروياني<sup>(٤)</sup>، وتمسكوا بأحاديث مشهورة في ذلك مع  
تأويلاتها ومعارضاتها<sup>(٥)</sup>، وبه قال أحمد<sup>(٦)</sup> ومالك<sup>(٧)</sup>.

فلو راثت البهيمة جثاً أو قاءت: فإن بقي فيها قوة النبت - بأن لو زرع [نبت] -  
فهو متنجس يطهر بالغسل؛ لعدم استحالته، وإن لم تبق فهو نجس؛ لاستحالته عند  
الجمهور.

(والمذي)، بإسكان المعجمة وتخفيف الياء، وقد يقال: بكسرها وتشديد الياء، ماء  
يخرج من الذكر أو الفرج عند الملاعبة أو فرط الشهوة.

(١) رواه بدون «إذا لا يلعج إلخ» البيهقي في الكبرى (٦٧/٧)، رقم (١٣١٧٤)، ورواه الحاكم في المستدرک بهذه  
الزيادة (٧٠/٤)، رقم (٣٦٦)، رقم: (٦٩١٢)، والطبراني في المعجم الكبير ما أسندت أم أيمن، رقم (٢٣٠).

(٢) بل ضحك ﷺ حين أخبرته بذلك وقال: «أما والله أنه لا تبجمن بطنك أبداً»، ولكن في سند الحديث أبو  
مالك ونييع، وأبو مالك ضعيف، ونييع لم يلحق أم أيمن ينظر: تلخيص الحبير (٣١/١)، رقم (٢٠).

(٣) قال الشوكاني في السبل الجرار (٣٦/٣)، قال: «وأما تحريم بيع العذرة وماله حكمها من النجاسات فهو  
مجمع عليه».

(٤) الذي في بحر المذهب: (١٩٠/٢) وقال بعض أصحابنا بخراسان: «بول ما لا نفس له سائلة وروثه طاهر».  
(٥) ينظر: المجموع شرح المذهب للإمام النووي (٥٦٧-٥٧٠).

(٦) طهارة بول ما يؤكل لحمه بناء على قول في مذهبه ينظر: مجموعة الفتاوى لابن تيمية (١٣/٢١)، و (١٥/٢١).

(٧) ينظر: المدونة الكبرى (٥/١) حيث استدلل في (٦/١) بالحديث: «أن ابن مسعود ذرق عليه طائر فنفضه =  
بأصبعه». وفي (٧/١) بالحديث المروي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي: «رأيت طائراً أذرق على سالم بن عبد  
الله فمسحه عنه».

(والودي)، بإسكان المهملة أو كسرهما كذلك: ماء أبيض ثخين لا رائحة له يخرج عند انقباض الطبيعة إما بعد البول أو بعد حمل شيء ثقيل، فهما نجسان؛ لأنّ لهما موضعاً يستحيلان فيه فيشبهان سائر المستحيلات.

وفي وجه: المذيّ طاهر؛ لأنّه جزء من المنّي، وحطّ الغسل فيه تخفيفاً.

(ومنيّ غير الآدميّ) نجس (على الأصح) من الوجوه الثلاثة<sup>(١)</sup>، سواء كان من مأكول اللحم أو غيره؛ لأنّه مستحيل في الباطن كالدم، وإنما استثنى منّيّ الآدميّ؛ تكريماً.

والثاني: أنّه طاهر من المأكول أو غيره سوى الكلب والخنزير؛ لأنّه أصل حيوان طاهر فأشبهه منّيّ الآدميّ.

والثالث: [أنّه] طاهر من المأكول نجس من غيره كاللبن.

واختار النوويّ الوجه الثاني ونسّبه إلى الأكثرين<sup>(٢)</sup>، وتبعه صاحب الارشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

وبيض الطائر إن كان الطائر مأكولاً فيؤكل كلبن الأنعام، وإن لم يكن مأكولاً ففيه الخلاف: فإن قلنا بنجاسة منّيّ فنجس، وإلا فطاهر يجوز أكله إلا ما فيه ضرر كبيض الحداة<sup>(٤)</sup>.

وأما منّيّ الآدميّ فطاهر، سواء الرجل والمرأة فيه.

وفي قول: منّيّ المرأة نجس، وقضية التكريم تنافيه، لكن لو قلنا: إن رطوبة فرج المرأة نجسة فينجس منّيّها بملاقاته؛ كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره.

ويستحبّ غسل المنّيّ رطباً وفركه يابساً؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك كمالك وأبي حنيفة<sup>(٥)</sup> رحمهما الله تعالى.

(١) الأولى: من وجوه ثلاثة.

(٢) التصحيح في المجموع (٢/ ٥٧٤)، والتصحيح والنسبة في روضة الطالبين (١/ ١٥٤).

(٣) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ٢٩).

(٤) لم أجد مصدراً يبيّن ضرر بيض الحداة.

(٥) الإمام أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، رأى من الصحابة أنس بن مالك، وأخذ عن نافع مولى ابن عمر وعطاء بن أبي رباح. من شيوخه أيضاً حماد بن سليمان، هو من أهل

(ولبن ما لا يؤكل لحمه) من الحيوانات نجس على الأصح؛ على قياس سائر مستحيلات، وإنها خالفنا في المأكول؛ تبعاً للحم، وقد من الله تعالى [علينا بذلك] فقال عز من قائل: ﴿وَلَا لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعْنَةٌ﴾<sup>(١)</sup> الآية؛ فجعل ذلك رفقا عظيماً بالعباد، وإلا فهو مستحيل فالقياس يقتضي نجاسته.

وقال الإصطخري: "لبن ما سوى الكلب والخنزير طاهر كعرقه ولعابه"، والفرق ظاهر.<sup>(٢)</sup>

(سوى الآدمي)، استثناء عما لا يؤكل لحمه، أي: سوى الآدمي فإنه لا يؤكل لحمه، ولبنه طاهر؛ إذ لم ينقل عن السلف في عصر ما أمر النساء بغسل الثياب والأبدان مما يصيبهن منه؛ ولأن التكريم يقتضي أن يكون نشوء الإنسان على الشيء الطاهر.

وفي وجه شاذ: أنه نجس كسائر ما لا يؤكل [لحمه]، وإنما يربى منه الصبي للضرورة. ثم اعلم: أن إطلاق الكتاب يقتضي طهارة لبن الرجل والصغيرة، وهو الأصح؛ إذ المذهب لا يختلف في شيء واحد باختلاف محلّه، وقد صرح به صاحب الإرشاد حيث قال: "ولبن بشر ولو ميتاً أو ذكراً أو صغيرة".

الكوفة، نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد، ضربه ابن هبيرة لأنه أبى أن يكون قاضياً. توفي عن عمر (٧٠) سنة شهيداً في السجن سنة (١٥٠هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٩٠-٤٠٤)، رقم (١٦٣)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٤-٣٢٧)، رقم (٧٢٩٦).

هذا، والمالكية والحنفية متفقون في القول بنجاسة مني الآدمي مختلفون في طريقة تطهير الشوب مثلاً منه فقال المالكية يجب غسله وطباً وبإساً، وفرقه بإساً باطل، وقال أكثر الحنفية يجب غسله وطباً وفرقه بإساً. ينظر: المدونة الكبرى (٢١/ ١) للإمام مالك بن أنس، (١٧٩هـ) مطبعة السعادة - مصر (١/ ٢١)، ومواهب الجليل، تأليف أبي عدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب الرعيني (ت ٩٥٤هـ)، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، - دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ١٠٤)، والمبسوط لشمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، (ت ٤٨٣هـ) - دار المعرفة - بيروت، سنة الطبع (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، (١/ ٨١).

(١) تمامها: ﴿وَلَا لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعْنَةٌ تُنْفِكُهَا بِطَوْبِهِ مِنْ بَيْنِ قَرْبٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّهْرِينَ﴾ (النحل: ٦٦)، ﴿وَلَا لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعْنَةٌ تُنْفِكُهَا بِطَوْبِهِمَا وَلَكِنَّهَا سَائِغٌ كَثِيرٌ وَمَتَانٌ كَلُونَ﴾ (النحل: ٢١).

(٢) لعل مراده بالفرق الظاهر ما يستفاد من استدلال الشارح على نجاسة القيء والمني مثلاً، ومن عبارة الوجيز وشرحه العزيز طبع دار الكتب العلمية (١/ ٣٥) من أن العرق واللعب ليس لهما مقر في الباطن يجتمعان ويستحيلان فيه، وإنها يرشحان رشحاً، وأن اللبن له مقر في الباطن يجتمع ويستحيل فيه.

وعبارة ابن عبدان كالتصريح بذلك؛ حيث قال: "منّي الأدميين والادميات طاهر، وكذلك ألبانهم".

وقال الصيمري وصاحب زاد المسير<sup>(١)</sup>: "إن لبن الرجل والصغيرة نجس؛ إذ لا أصل له فيهما، فهو كسائر فضلاتهما". ويجري هذا الخلاف فيما إذا درّ لشاة مثلاً لبن قبل أن تحبل.

وأما الإنفحة<sup>(٢)</sup> - وهي اللبن المستحيل في جوف نحو السخلة - فطاهرة على الأصح؛ لإطباق الناس في كل عصر

على أكل الجبن المعمول بها، والأمة لا تجتمع على الضلالة.

والثاني: أنها نجسة بقياس الاستحالة، فالوجهان إنما يجريان بشرطين:

أحدهما: أن تؤخذ من السخلة المذبوحة، فإن ماتت فهي نجسة بلا خلاف، بخلاف البيض المتصلّب الموجود في بطن طائر مأكول بعد موته؛ لأنه ليس جزءاً منه، ولا يتأثر بالموت لصلابته، بخلاف الإنفحة.

والشرط الثاني: أن لا يطعم إلا اللبن، وإلا فنجس بلا خلاف.

والمرشّح من كل حيوان ملحق بأصله: إن كان الحيوان نجس العين فنجس، وإلا فطاهر، وكذا اللعاب؛ فقد حكم رسول الله ﷺ بطهارة سؤر الهرة والحمار<sup>(٣)</sup>، ولا شك أن

(١) في (١): "زاد الميزان"، وفي (ج): "زاد المسير"، والظاهر أنه "زاد المسير"، وقد ذكر الشارح ابن هداية الله في أواخر طبقاته طبع بغداد (ص ١٠١) كتابين باسم زاد المسير ومودع البيان ونسبهما إلى السلمي، ولم يذكر عنه شيئاً غير ذلك، ولحدّ الآن لم أحصل على ترجمة واضحة له، فإن الذين اشتهروا بالسلمي من الأعلام كثيرون. ينظر: فهارس شذرات الذهب.

(٢) الإنفحة نوعان: مائعة، وهي التي عرّفها الشارح، وعرفه الشيخ سليمان بن عمر بن محمد البجيرمي في حاشيته على شرح المنهج طبع المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا (١٩٩/٢) باب الربا حيث قال: وهو شيء يؤخذ من كرش الجدي مثلاً، أصفر ما دام يرضع، فيوضع على اللبن فيجمد. هـ، وجامدة، وهي الكيس التي ترشح أو تجتمع فيه تلك المادة الصفراء يحفف ويطحن أو يقطع فيجبن به، فعلى التعريف الأول هي من ترشحات وفضلات الباطن، وعلى التعريف الثاني حكمه حكم الجزء من الحيوان. ينظر: المصباح المنير (٦١٦/٢)، ولسان العرب (٦٢٢/٢). مادة (ن ف ح).

(٣) أما الحكم بطهارة سؤر الهرة فيؤخذ من قوله ﷺ: «إنها ليست بنجسة»، أنها من الطوافين عليكم والطوافات»، رواه الشافعي في الأم (٣٠/١)، رقم (١٤)، وأبو داود في سننه، رقم (٧٥)، والترمذي في سننه، = رقم (٩٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأما الحكم بطهارة سؤر الحمار فيؤخذ من قوله ﷺ في جواب «أنتوضأ بما

ذلك يدل على طهارة لعابها، وقيس عليهما السباع وكل ما لا يؤكل لحمه من طاهر العين.  
وروي: «أنه ﷺ رَكَضَ فَرَسَ أَبِي طَلْحَةَ<sup>(١)</sup> مُعْرُورِيًّا<sup>(٢)</sup>»، ولم يحتز عن عرقه<sup>(٣)</sup>.

والبلغم إن لم يتحقق خروجه من المعدة فطاهر، وإن تحقق فهو نجس.

وكذلك الماء السائل من فم النائم، ويعفى لمن كثر منه قليله. والمِرَّة<sup>(٤)</sup> نجسة، صفراء أو سوداء.

وجِرَّة البعير<sup>(٥)</sup> ونحوه نجسة، وهي بكسر الجيم ما يخرج عند الاجترار.

وماء القروح والنفاطات نجس على الأصح، سواء تغير أو لم يتغير، وسواء له رائحة كريهة أو لا، وقال النووي: إن لم يتغير ولم تكن له رائحة كريهة فهو طاهر<sup>(٦)</sup>.

أفضلت الحمرة؟: «نعم، وبها أفضلت السباع كلها»، رواه الشافعي في الأم (٢٨/١)، رقم (١٢ و١٣)، والبيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد. البيهقي. الخسروجدي (ت ٤٥٨هـ)، في معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن أدریس الشافعي تحقيق: سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية بيروت، بدون رقم الطبعة: بدون سنة الطبع، وفي إسناده الطريقتين مقال، قال البيهقي: لكن الأسانيد إذا ضمت إلى بعضها اكتسبت قوة وينظر: خلاصة البدر المنير (١٣/١).

(١) زيد بن سهل بن الأسود بن حزام بن عمرو، أبو طلحة الأنصاري الخزرجي النجاري ﷺ، صاحب رسول الله ﷺ، وأحد النقباء الإثني عشر ليلة العقبة، وأحد أعيان البدرين، روى عنه ربيبه أنس بن مالك وابن عباس وغيرهما، روى نيفا وعشرين حديثا منها في الصحيحين حديثان، وتفرّد كل من البخاري ومسلم بحديث، توفي سنة (٣٢ أو ٣٣هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٨/٢)، رقم (٥)، وتهذيب الأسماء (٥٨٢/٢)، رقم (٨٠٩).

(٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٧١١) بلفظ: «على فرس عربي»، ورواه في مواضع أخرى من صحيحه، ومسلم، رقم (٢٣٠٧) باللفظ السابق، ورواه محمد بن هارون (أبو بكر الروياني)، (ت ٣٠٧هـ) في مسنده (٩٠/٢)، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ) تحقيق: أيمن علي أبي يمان - مؤسسة قرطبة - القاهرة، بلفظ: «فركب رسول الله فرسا معروريا، وأخذ نحو الصوت، إلخ»، ورواه البيهقي في سننه الكبرى، رقم (١٠٩٠٤)، ومعلوم أن الفرس إذا عري عرق وخاصة في حر الحجاز، وابتلت ثيابه ﷺ به.

(٣) الظاهر أنه من كلام الشارح كمل به الاستدلال؛ إذ لم أجده في كتب نصوص الحديث، وفي النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٢٥/٣): وفيه - أي: في الحديث - «أنه أتى بفرس معرور»، أي: لا سرج عليه ولا غيره، واعرورى الفرس: ركب عريانا، فهو لازم ومتعد.

(٤) بكسر الميم: خلط من أخلاط البدن الأربعة التي هي البلغم والصفراء والسوداء والدم. ينظر المصباح المنير (٥٦٨/٢)، وغريب الحديث للحري، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (١٩٨-٢٨٥هـ)، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) تحقيق: دسليمان إبراهيم محمد العابد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٠١-١٠٠/١).

(٥) الجرة - بكسر الجيم - ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، يقال: اجتر البعير يجتر. النهاية (١/٧٢٩).

(٦) المجموع (٥٧٧/٢)، وروضة الطالبين طبع المكتبة التوفيقية (١/٤٦٤).

واختاره صاحب الإرشاد، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

«والجزء المنفصل من الحيوان حكمه حكم الميتة<sup>(٢)</sup>»، أي: حكم ميتة ذلك الحيوان، واللام فيه بدل عن المضاف إليه، أي: إن كان الحيوان المنفصل هو منه طاهراً لو مات - كالسمك والجراد وكذا الأدمي على الأصح - فالجزء طاهر أيضاً، وإلا فنجس؛ لقوله ﷺ: «مَا أَبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ»<sup>(٣)</sup>، أي: ما أبين من حيٍّ من شأنه أن ينجس بالموت فهو ميت، ولا يجوز أن يحمل على ظاهره، وإلا فيدخل فيه جزء السمك والجراد والأدمي.

(إلا شعر المأكول فإنه طاهر)، استثناء عن الجزء المنفصل، أي: الجزء المنفصل من الحيوان حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان إلا شعر المأكول فإنه طاهر سواء أبين بجزء أو نتف، أو تناثر بنفسه.

وكذا الصوف والوبر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وقيس على الشعر والوبر والصوف - ريش الطائر الطاهر الحلال، سواء نتف أو سقط بنفسه. وفي وجه: المتناثر والمتنفذ نجس، وهو شاذ منكر.

والقرن ملحق بالشعر على وجه، إذا أبين فيما لا حياة فيه من الحيوان الإنسي، وكذا الذي يسقط عن البقر الوحشي، والأصح أنه نجس؛ إلحاقاً بسائر أجزائه كعظمه إذا مات. وكذا الظلف والحافر والمخلب والسن؛ إذ كلُّ منها تحلله الحياة، فينجس بالإبانة كما ينجس بالموت.

(١) ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (٢٩/١)

(٢) في (ج): "حكم الميتة".

(٣) رواه الحاكم في المستدرک (١٣٧/٤)، رقم (٧١٥٠) بلفظ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت»، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي (٢٦٧/٤)، رقم (٧٥٩٨) بلفظ: «ما قطع من حي فهو ميت»، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والترمذي في سننه، رقم (١٤٨٠)، بلفظ: «ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة»، ثم قال: هذا حديث حسن غريب.

(٤) تمام الآية: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمَتَعْنَا إِلَى حِينٍ﴾ (النحل: ٨٠).



ويستثنى من المبان فارة المسك<sup>(١)</sup> إذا انفصلت [في حياة الطيبة، وكذا الشعر عليها، تبعاً لها، وإن انفصلت] بعد أن ماتت فالفارة نجسة دون المسك فيها إذا كان منعقداً متجسماً، نعم، لو كان ثمة رطوبة فهو متنجس يطهر بالغسل، أما المائع أو القريب منه فنجس بالإتفاق.

واعلم أن ما ذكرنا في الشعر فيما إذا انفصل في الحياة، وأما بعد الموت فهل ينجس الشعر ونحوه بالموت أو لا ينجس؟ فيه قولان: أحدهما: لا ينجس، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد والمزني<sup>(٢)</sup>، وصححه جمع من أصحاب الشافعي، واختاره السبكي في بعض تصانيفه<sup>(٣)</sup>، وقال: أنه أفتى به صاحب الترشيح بمكة على مذهب الشافعي<sup>(٤)</sup>. وقال إبراهيم البلدي<sup>(٥)</sup>: إنه روى ذلك ربيع المرادي عن نص الشافعي، فكان من أقواله [المتأخرة].

(١) فارة المسك: رائحته، ووعاؤه، والمسك: ضرب من الطيب يتخذ من نوع من الغزلان. المعجم الوسيط (٧٠٥/٢)، و (٨٦٩/٢).

(٢) ينظر: المدونة الكبرى (٩٢/١)، والمبدع لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح (ت ٨٨٤هـ)، طبعة سنة (١٤٠٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت (٧٦/١)، وفتح القدير (٩٦/١)، ومختصر المزني (١٣٩٣هـ)، (١/٨) (٣) الظاهر أنه ليس السبكي الوالد تقي الدين أبا الحسن علي بن عبد الكافي، لأنه توفي قبل ولادة صاحب الترشيح، وإنما هو السبكي الولد تاج الدين عبد الوهاب المتوفى (٧٧١هـ) إذهو المعاصر لصاحب الترشيح، وله كتاب باسم: (ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح).

(٤) كتاب الترشيح المذهب في تصحيح المذهب للشيرازي، صاحبه هو ابن التقي المصري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، فقيه شافعي، مولده ووفاته بالقاهرة، كان أبوه نقيباً فتصوف ونشأ ولده صاحب الترجمة الذي كان أولاً بزي الجند ثم حفظ القرآن الكريم وتفقّه وتأدّب وجاور بمكة والمدينة مرّات، من مؤلفاته أيضاً عمدة السالك وعدة الناسك، والسراج في نكت المنهاج. ولد سنة (٧٠٢هـ)، وتوفي سنة (٧٦٩هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادى (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، تصحيح: محمد شرف الدين بالتقيا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (٢٨١/١)، والأعلام للزركلي (٢٠٠/١).

(٥) الشيخ أبو محمد إبراهيم بن محمد البلدي، من أصحاب المزني، ونسبته إلى "بلد شرقي الفرات، وقد جاءت روايته هذه عن الإمام الشافعي متبعة برواية أبي القاسم الأنطاقي أن أبا إبراهيم المزني قال: سمعت الشافعي يقول قبل وفاته بشهر: إن الشعر لا يموت بموت ذي الروح، ترجمته غير مفصلة، لا يعرف تاريخ ولادته ولا وفاته بالتحديد، إلا أن السبكي في طبقاته ذكر أن العبادي ذكره في الطبقة الثانية. ينظر: طبقات السبكي (٤٥٧/١)، رقم (٥٧)، وتحقيق طبقات الشافعية للإمام النووي بقلم محيي الدين علي نجيب (٧٠١/٢).

واحتجّوا بأن الصحابة رضي الله عنهم اقتسموا الفراء المغنومة من الفرس في زمن عمر رضي الله عنه <sup>(١)</sup>، وكانت [تلك الفراء] من ذبائح المجوس، فلم ينكر عليهم أحد فصار إجماعاً، ولأنه لا حياة فيه، فموته وحياته سيّان فيه.

والثاني: أنّه ينجس، وبه قال المصنّف والنوويّ وتابعوهما <sup>(٢)</sup>؛ لأنّه من فضلات البدن فيتبعه في الطهارة والنجاسة.

(وليست العلقّة) أي: الدم الغليظ المتجمّد، (والمضغة) أي: اللحمية المخترعة عن ذلك الدم قدر ما يمضغ، (ورطوبة فرج المرأة) وهي ماء أبيض متردّد بين المذيّ والعرق، ما لم يتحقّق خروجها من الباطن (من النجاسات)، على الأظهر من الوجهين فيها: أما في العلقّة؛ فبالقياس على المنّي الذي يخرج على لون الدم لكثرة الوقاع، إذ تلك العلقّة أيضاً منّيّ صار دماً.

وأما في المضغة؛ فلائها أصل الآدمي فأشبهه الجنين الملقاة بعد تسوية الأعضاء وقبل نفخ الروح.

وأما في رطوبة فرج المرأة؛ فالخافاً لها بالعرق.

ورطوبة فرج كلّ حيوان طاهر كرطوبة فرج المرأة، حتّى لا يحتاج إلى غسل [يبضها] للاستعمال في الرطوبة.

والثاني: أنّها نجسة: أمّا العلقّة فلائها دم.

وأمّا المضغة؛ فلائها مخترعة من ذلك الدم.

[وأمّا] رطوبة فرج المرأة فبالقياس على سائر فضلاتها <sup>(٣)</sup>.

(١) قال في المجموع (٢٩٤/١): قال الروياني: لأن الصحابة في زمن عمر رضي الله عنه قسموا الفري المغنومة من الفرس وهي ذبائح مجوس.

(٢) المجموع (٢٨٩/١)، وفي العزيز (٣٥/١) ما يفيد أن ظاهر المذهب نجاسة الشعور بالموت.

(٣) وهذا قياس مع الفارق؛ إذ هي نادرة ورطوبة الفرج دائمة، وذكر في الحاوي أن الشافعي قال في بعض كتبه: أنها طاهرة كالمنى ورأيت بعض أصحابنا احتج على طهارتها لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة" ومنه كان من الجوع في الغالب؛ لأنه لا يجوز عليه الاحتلام وهذا حسن، والمشهور ما تقدم «بحر المذهب للروياني» (١٩٤/١)، وينظر: المجموع شرح المذهب (٥٧٠/٢).

[طرق تطهير المتنجس: الاستحالة، الدباغ، التعفير والغسل، الغسل، الرش]

(وما هو نجس العين لا يطهر) باستحالة عن الحال الأول (إلا شيئان): وإنما قيّدنا بالاستحالة ليصحّ الحصر؛ إذ قد يطهر نجس العين لا بالاستحالة، بل بطريق آخر كحلول الحياة في فرخ الطائر وجنين سائر الحيوانات، تأمل.

(أحدهما الخمر، فإنها إذا تخلّلت) أي: استحالت خلاً بنفسها من غير معالجة (طهرت)، بالإجماع<sup>(١)</sup>؛ لقوله ﷺ: «خَيْرُ خَلِّكُمْ خَلٌّ خَمْرِي»<sup>(٢)</sup>. وإذا طهرت باستحالتها طهرت الدن<sup>(٣)</sup> وإن تشربت الخمر؛ إذ لا معنى للحكم بطهارة المظروف مع نجاسة الظرف.

[ولا بأس] بارتفاعها ونزولها بسبب الغليان للضرورة، وإلا لم يوجد خلّ طاهر.

أما إذا ارتفعت بفعل فاعل لم يطهر وإن غُمِر المرتفع قبل جفافه أو بعده بخمر، على القول المعتمد، صرح به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد<sup>(٤)</sup>.

(وإن خلّلت بطرح ملح أو نحوه) كخبز حارّ (فيها لم يطهر) بلا خلاف؛ لفهوم قوله ﷺ: «لا»<sup>(٥)</sup>، في جواب من قال: أَتَتَّخِذُ الْخَمْرَ خَلًّا؟ ولأنّ المطروح ينجس بالملاقاة [فلا يطهر بتخلّل الخمر]، فيكون الخلّ مائعاً متنجساً به، ولا طريق إلى تطهير المائعات إذا تنجّست.

وإن كان المطروح نجساً ونزع قبل التخلّل ثم تخلّلت فباقية على النجاسة؛ إما لأنّ النجس يقبل التنجيس كما هو مذهب الجمهور، أو لتنجّسها بعد تخلّلها [بما ينجس بها].

(١) الإجماع، لابن المنذر (١/١١١)، رقم (٦٢٦).

(٢) رواه البيهقي في معرفة السنن من حديث جابر مرفوعاً، وفي سنده ضعف وقال: أهل الحجاز يسمون خلّ العنب خلّ الخمر، وقال ابن الجوزي: لا أصل له، ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف (١/١١١)، وتلخيص الحبير (٣/٣٥)، رقم (١٢٣٠)، وكشف الخفاء للعجلوني (١/٤٧٠)، رقم (١٢٤٨).

(٣) سقط في (ج) لفظ: "الدن"، وكتب بجانب السطر: "الظرف".

(٤) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٣١).

(٥) رواه مسلم في صحيحه، رقم (١٩٨٣)، ونصه: «عن أنس أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلاً فقال: لا»، ورواه الترمذي في سننه، رقم (١٢٤٩) عن أنس بن مالك ؓ، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

ويعفى عن نحو حَبَّاتِ العناقيد، لمَشَقَّةِ نزعها.

والنيذ يطهر بالتخلل أيضاً؛ لأنَّ الماء من ضرورته، وكذلك عنب أعتصر واحتيج لصبِّ ماء عليه لإخراج ما بقي فيه، وعليه يحمل كلام البغوي [والقاضي]،<sup>(١)</sup> خلافاً لمن ضعفه.

(والتقل من الظلِّ إلى الشمس وبالعكس) وفتح رأس الدنَّ ليصيبها الهواء (لا يمنع الطهارة على الأصح) من الوجهين؛ لعدم إلقاء العين فيها فكأنتها غير متخذة؛ لضعف العمل فيها.

والثاني: يمنع الطهارة؛ لأنَّه استعجال على طلب المقصود بفعل محرّم منهّي [عنه] فيعاقب بنقيضه كالقاتل الوارث.

وأجيب بمنع القياس؛ للفارق بأن حصول القتل ثمة بالمباشرة، وحصول التخليل هنا بالشرط، والشرط لا يتأثر في الأحكام. ألا يرى: أن من أمسك إنساناً وقتله آخر لم يضمن؛ إذ الامساك شرط القتل لا نفسه؟، والله الموفق.

(و) الشيء (الثاني) الذي يطهر بالاستحالة (الجلد الذي نجس بالموت)، إحترز به عن جلد الكلب والخنزير، فأنه نجس قبل الموت فلا أثر للدباغ فيه عندنا<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ غاية الدباغ نزع الفضلات ودفع العفونة، ومعلوم أنَّ الحياة أبلغ في ذلك من الدباغ، فإذا لم يفد الحياة الطهارة لهما فأولى أن لا يفيد الدباغ.

والمراد بالموت ما لا ذكاة فيه شرعاً: بأن كان مأكولاً فمات بنفسه، أو ذبحه من لم يحل ذبيحته، أو غير مأكول: كحمار ذبح.

(١) قال البغوي في التهذيب: ولو عالج الخمر بأن طرح فيها شيئاً من خل أو ملح أو شيء آخر حتى تخللت فهي على نجاستها، اهـ. وقوله: "أو شيء آخر" يشمل الماء، ولم يستثنه في ما بعد، وهذا، والظاهر أن المراد بالقاضي، القاضي حسين.

(٢) يشير إلى أن الدباغ يطهر جميع جلود الميتات عند غير الشافعية إلا جلد الخنزير عند بعضهم ينظر: بدائع الصنائع (٨٦/١)، والاستذكار (٢٩٤/٥)، والمحلى (١١٨/١ و ١٢٣/١)، والشرح الكبير لأحمد الدردير (٥٤/١).

(يطهر بالدباغ)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «أي: إهابٌ دُبِغَ فقد طُهر» <sup>(١)</sup> (ظاهره)، و[هو] ما لا قاه الدباغ، (وكذا باطنه في أصح القولين) من الجديد، حتى يجوز أن يصلّى فيه وعليه، ويستعمل في الأشياء الرطبة واليابسة، ويباع؛ لقوله ﷺ: «هَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَغْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ» <sup>(٢)</sup>، أطلق ولم يفصل بين الإنتفاع في الرطب واليابس؛ ولأنّ خاصيّة الحرّيف أن يصل إلى ما يصل [إليه] نداوة الماء، والنداوة نافذة فيه.

والقديم: أنّه لا يطهر باطنه، حتى يجوز أن يصلّى عليه، لا أن يصلّى فيه <sup>(٣)</sup>، ولا يباع، ولا يستعمل في الأشياء الرطبة؛ لقوله ﷺ: «لَا تَنْتَفِعُوا بِالْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» <sup>(٤)</sup>، ظاهره المنع مطلقاً فخالقنا في ظاهر الجلد؛ جمعاً بينه وبين الأخبار المجوّزة للدباغ. وأجيب: بأن الجمع يحصل بطريق آخر، وهو أن يحمل هذا الحديث على ما قبل الدباغ ويخصّص العصب بالمنع مطلقاً، قال النووي: أنكر جماهير العراقيين وكثير من الخراسانيين هذا القديم، وقطعوا بطهارة الباطن وما يترتب عليه، وهذا هو الصواب <sup>(٥)</sup>، انتهى.

وأما أكله: فإن كان من المأكول فالجديد جوازه؛ لقوله ﷺ: «دَبَاغُ الْمَيْتَةِ ذَكَاتُهُ» <sup>(٦)</sup>.

(١) رواه مسلم، رقم (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، وأبو داود في سننه، رقم (٤١٢٣) باللفظ نفسه، والترمذي في سننه، رقم (١٧٢٨) عن ابن عباس، والإهاب بكسر الهمزة: الجلد. المجموع (١/٢٦٧).

(٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (١٤٢١)، ومسلم، رقم (٣٦٣)، والترمذي في سننه كتاب (٢٥) اللباس، باب (٧) ما جاء في جلود الميتة إلخ.، رقم (١٧٢٧)، وأبو داود في سننه كتاب (٢٧) اللباس، باب (٤٠)، رقم (٤١٢٠).

(٣) يصلّى فيه: أي: يلبس، ويصلّى عليه: أي: يفرش.

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٢٧٧)، والنسائي في سننه، رقم (٤٥٧٥ و٤٥٧٦ و٤٥٧٧)، وأبو داود في سننه، رقم (٤١٢٧)، والترمذي في سننه، رقم (١٧٢٩)، وقال: حديث حسن، وكان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا الحديث ثم تركه للإضطراب في إسناده.

(٥) روضة الطالبين (١/١٨٤)، طبع المكتبة التوفيقية.

(٦) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/٢١)، رقم (٦٩)، ولفظه: «طهور كل إهابٍ دبّاغُهُ»، قال: ورواته كلهم ثقات، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٤٥٧١) عن عائشة ؓ، والدارقطني في سننه، رقم (٤) عن ابن عباس ؓ، وابن حبان، رقم (١٢٩٠).

والقديم منعه؛ لقوله ﷺ: « إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا »<sup>(١)</sup>.

وإن كان من غير المأكول فطريقان: أحدهما طرد القولين، والثاني: القطع بالمنع، والطريق الأول أظهر.

وقال النووي: "الأظهر عند الأكثرين تحريم الجلد المدبوغ من المأكول"<sup>(٢)</sup>، فمن غير المأكول بالطريق الأولى.

واختاره صاحب الإرشاد وقال: "هو كذب ما لا يؤكل لنحو جلده أو الاصطياد بلحمه"<sup>(٣)</sup>؛ ولآته صار على طبع الأخشاب [والثياب].

فهذه مسألة مما يفتى بها على القديم.

ولا يطهر الشعر بالدباغ إذا قلنا: أنه ينجس بالموت؛ إذ لا يتأثر<sup>(٤)</sup> فيه، نعم يطهر القليل تبعاً كدّن الخمر، والرجوع فيه إلى العرف، كذا ذكره النووي في شرح المهذب، والإسنوي في المهمات، وجزم به في التحقيق، وأفتى به الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من اقتصر في المسألة على الحكم بالعفو<sup>(٦)</sup>، فيوهم من قولهم بقاء النجاسة، وليس كذلك<sup>(٧)</sup>.

(والدباغ نزع الفضلات) أي: الدباغ الذي يطهر به الجلد تجويزاً من الشارع نزع الفضلات، أي: تنقيته من عفوناته بحيث يكون نظيفاً مصوناً عن الاستحالة والتغيرات عند التقع في الماء، (بالأدوية الحريفة)، كآته تفسير للدباغ، أي: الدباغ المذكور إنما يكون

(١) متفق عليه، رواه البخاري، رقم: (١٤٢١)، ورقم (٢١٠٨)، ومسلم، رقم (٣٦٣).

(٢) روضة الطالبين (١/١٨٤).

(٣) هذا النص إلى هنا موجود في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٣٢).

(٤) الأولى: "لا يؤثر".

(٥) المجموع (١/٢٨٧ و٢٩٢)، و (٣/١٤٢)، والمهمات (٢/١١٢)، والتحقيق (١٥٢)، وفتح الجواد (١/٣٢).

(٦) كما في المهذب - طبع دار الفكر (١/١١)، وينظر: المجموع: (١/٢٨٧).

(٧) لما روى الربيع الجيزي عن الشافعي، ولقولهم: "ويحكم بطهارته تبعاً" كما في المجموع (١/٢٣٩).

بالأدوية الحريفة كالشث<sup>(١)</sup> والقُرظ<sup>(٢)</sup> الواردين في الحديث<sup>(٣)</sup>، وكذا ما يشابههما في الحرافة كالعفص<sup>(٤)</sup>،

وقشور الرمان وصفر البلوط<sup>(٥)</sup> ونحوها.

وفي وجه: يختص الدباغ بالشث والقُرظ الواردين في الخبر<sup>(٦)</sup> كما يختص تطهير نجاسة الكلب بالتراب.

وأجيب: بأن التراب أحد الطهورين اشترط<sup>(٧)</sup> في نجاسة الكلب تقوية للباء، فلا يشاركه غيره في ذلك المعنى فيختص به، والشث والقُرظ أُختِرا للدباغ لمعنى مؤثر فيهما وهو الحرافة، ويشاركهما أشياء في ذلك المعنى فلا يختصان به، فتأمل<sup>(٨)</sup>.

(١) الشث بالشاء المثناة: شجر مثل التفاح الصغار، وورقه كورق الخلاف يدبغ به، مَرَّ الطعم طيب الرائحة، ولكن الموجود في العزيز في نص الحديث هو الشبَّ بالباء الموحدة، ولكنه نقل عن الصحاح: الشب بالباء الموحدة نوع من المعادن يشبه الزجاج، يدبغ به، والشث بالشاء المثناة نبت يدبغ به اهـ، وينظر: المصباح المنير (١/٣٠٢)، ولسان العرب (٢/١٥٨ و١/٤٨٠).

(٢) القُرظ: شجر يدبغ به، وقيل: ورق السَلَم يدبغ به الأدم، وقيل: حب معروف يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاء. المصباح المنير (٢/٤٩٩)، ولسان العرب (٧/٤٥٢).

(٣) لم يرد في الحديث إلا القُرظ، ولم يأت نص الحديث الشريف بعد، وسيأتي في مسألة عدم وجوب الاستعانة بالماء بعد قليل.

(٤) قال في لسان العرب (٧/٥٤): العفص حمل شجرة البلوط، تحمل سنة بلوطاً وسنة عفصاً، اهـ، وليس كذلك، فإن شجرة البلوط نوع مستقل من الأشجار الضخمة في جبال الأكراد، وشجرة العفص نوع آخر وكل واحدة منهما تحمل بلوطاً خاصاً بها، وشجرة العفص من الأشجار العجيبة التي تحمل أنواعاً من الثمار، يسميها الأكراد: طزطل وسيضكة وتسقل وقشكه وخرنوك ودوموكة وثووشو، - مع الأسف لا أعرف مرادفاتهما باللغة العربية، ومن المحتمل أن لا تكون فيها مرادفات لهذه الأسماء لعدم تواجدها هذه الثمار في بلاد العرب - كما أنها تحمل في أكثر السنوات المن الذي يؤكل كدواء وكحلاوة، ويستعمل في صناعة الحلويات النادرة، وكل ثمارها غير المن يستعمل في الدباغ.

(٥) البلوط بوزن تنور: ثمر شجر، يؤكل ويدبغ بقشره. لسان العرب (٧/٢٦٤)، والمصباح المنير (١/٦٠) والظاهر أنه "قشر البلوط" فلم أجد في المعاجم "صفر البلوط".

(٦) ليس للشب ولا للشث ذكر في الحديث، وإنما هو من كلام الإمام الشافعي رحمه الله. ينظر: المجموع (١/٢٧٧)، والأدم (١/٥٠).

(٧) في (ج): "الشرط"، بدل اشترط، وهو محتمل.

(٨) لعل وجه الأمر بالتأمل بهذا اللفظ الدال على الخدش في الجواب أن التقوية يتصور بأشياء أخرى كالأشنان والصابون، إلا أن يقال بالتعبد.

ولا فرق بين أن تكون الأدوية طاهرة أولاً، كزرق الطائر وغيره على الأظهر، إذ الغرض إخراج الجلد عن التعرض للعفونة والتغير، وهذا يحصل بالطاهر والنجس جميعاً.

والثاني: لا يجوز الدباغ بالنجس؛ إذ النجس لا يصلح للتطهير.

فإن قلت: كيف يصحّ قول المصنف - وهو: أفراد "نزع الفضلات" - بالذكر وقد اعتبر الشافعي ثلاثة أشياء: نزع الفضلات، وتطيب الجلد، وصيرورته بحيث لو نُقِع في الماء لم يعد إليه الفساد والنتن؟<sup>(١)</sup>

قلت: لا فرق؛ إذ هذه الثلاثة من الأمور المتلازمة، فيلزم من اعتبار أحدها اعتبار الجميع، والكلام ما قلّ ودلّ.

(ولا يكفي تجميدها) أي: تسقيط الفضلات (بالشمس والتراب) أي: بإلقائه بالشمس مع تريبه بالتراب؛ لأنّ الفضلات لاتزول؛ بشهادة أنّه لو نقع في الماء عاد إليه الفساد والنتن.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه لا يجب الاستعانة بالماء في أثناء الدباغ) بأن يُخرج فيُغسل ثم يُدخل في المدبغة وهكذا إلى أن يُدبغ؛ لقوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ»؛ ولأنّ الغالب فيه معنى الإحالة دون الإزالة، أي: الجلد بنزع الفضلات يستحيل من النجاسة إلى الطهارة، كالخمريستحيل خلّاً، نعم، لابدّ من توسّط رطوبة من ماء أو مائع آخر بين الدباغ والجلد؛ حتّى تؤثر فيه الأدوية.

والثاني: تجب الاستعانة بالماء؛ تغلياً لمعنى الإزالة، والماء متعيّن للإزالة؛ ولما روي أنّه ﷺ قال: «أَلَيْسَ فِي الشُّتِّ وَالْقُرْظِ وَالْمَاءِ مَا يُطَهِّرُهُ؟»<sup>(٢)</sup>.

(١) الأم (٥٠/١).

(٢) وقع في لفظ الحديث في هذه النسخ تحريفان: الأول زيادة لفظ "الشتّ" أو "الشب"، وليس في الحديث، والثاني: تبديل ضمير المؤنث بضمير المذكر في "يطهره"، والحديث رواه الدار قطني في سننه = (٤٢/١) كتاب (١) الطهارة، باب (١٢) الدباغ، رقم: (١)، بلفظ: «أَو لَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقُرْظِ مَا يُطَهِّرُهَا؟»، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٦٣)، وأبو داود في سننه، رقم (٤١٢٠)، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٤٥٧٤)، وصححه ابن السكن والحاكم. ينظر: تلخيص الحبير (٤٩/١)، رقم (٤٣).



وأجيب: بمنع معنى الإزالة، وبحمل الماء في الحديث على القدر الذي تتأثر بسببه الأدوية في الجلد كما أشرنا إليه.

(لكنّ الجلد إذا دُبِغ فهو كالثوب النجس فلا بدّ من غسله) وإن دبغ بطاهر، على الأظهر؛ لإزالة أجزاء الأدوية؛ لأنّها تنجّست [بملاقاة الجلد] وبقيت ملتصقة به. والثاني: لا يجب؛ لظاهر قوله ﷺ: «فَقَدْ طَهَّرَ».

وأجيب: بأنّ معنى قوله: «فقد طهر» أي: خرج عن كونه نجس العين.

فإن قلنا: يجب، فالجلد طاهر العين متنجس بعارض فيجوز بيعه، ولا يجوز أن يكون الماء المغسل به بعد الدباغ متغيّراً بالأدوية، بخلاف ما لو أوجبنا الاستعمال في الأثناء، فإنّه لا يضرّ كونه متغيّراً، صرح به في العزيز<sup>(١)</sup>.

فرع: لا يجوز الدباغ بالملح، نصّ عليه الشافعي<sup>(٢)</sup>، وعلّل الأصحاب؛ بأن الملح حريق وليس بحرّيف، والرخصة وردت في الأشياء الحرّيفة.

وفهم من ذلك أنّه لو حصل التطيب بغير الأشياء الحرّيفة كحتّ<sup>(٣)</sup> ونحوه لم يطهر، كما لا يطهر الثوب ونحوه بإزالة النجاسة منه بغير الماء من المائعات، وهذا ظاهر نصّ الشافعي، حيث قال: «الدباغ ثلاثة أشياء: نزع الفضول بالحرّيف، وتطيب الجلد، وصيرورته بحيث لو لقي نداوة لم يعد إليه الفساد»<sup>(٤)</sup>، وبالله التوفيق.

(وما تنجّس بغيره) أي: وما ليس بنجس العين في نفسه بل تنجس بسبب غيره.

وضمير «غيره» راجع إلى «ما»، ولا يجوز أن يرجع إلى الموت كما أوهمه بعض الطلبة؛ إذ الكلام في تطهير ما هو نجس في نفسه وما هو يتنجس بغيره. فقد فرغ من الأول وشرع في الثاني.

(١) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٩٤).

(٢) لم أجد هذا النصّ، لقلة مؤلفات الإمام الشافعي عندنا.

(٣) الحث: أن يحكّ بطرف حجر أو عود، والقرص: أن يدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلّكاً شديداً ويصبّ عليه الماء حتّى تزول عينه وأثره المصباح المنير (١/ ١٢٠).

(٤) كتاب الأم، تحقيق: أحمد عبيدو عناية (١/ ٥٠).

ثم المتنجس بغيره ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متنجس بالنجاسة المغلظة، ومتنجس بالمخففة، ومتنجس بالمتوسط، فأشار إلى هذه الأقسام بقوله: (نظر فيه) أي: في ذلك المتنجس بغيره:

(إن تنجس بولوغ الكلب)، الولوغ مصدر ”ولغ الكلب يلغ“ إذا أدخل لسانه في مائع وحركه<sup>(١)</sup>، (أو) تنجس (بملاقاة شيء منه) من سائر أجزائه أو فضلاته: كعرقه ودمه أو شيء آخر (فيغسل سبعا) بعد إزالة العين ولو بمرات، ولا يزيد على السبع وجوباً وإن تعدد الولوغ أو طرأت نجاسة أخرى.

وتستحب الزيادة على السبع عند تعدد الولوغ أو طرأت نجاسة أخرى، ويكفي عنها غمسه في ماء كثير مع تحريكه سبعا أو بمرور سبع جريات عليه، وإنما يطهر بسبع تمزج (إحداهن بالتراب) الذي يجوز أن يُتِمَّ به، ولو بالقوة كالطين: بأن يكدر الماء حتى يظهر أثره فيه ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل، سواء مزجه به قبل الوضع على المحل - وهو الأولى - أم بعده.

وسواء الامتزاج في الأولى أو الأخيرة أو غيرهما، وذلك لما روي أنه ﷺ قال: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا إحداهن بالتراب»<sup>(٢)</sup>.

وقيس على ولوغه سائر أجزائه في العدد والتعفير؛ لأن فمه أطيب من غيره؛ لكثرة ما يلهث به<sup>(٣)</sup>؛ فإذا ورد التغليظ فيه ففي غيره بطريق أولى.

(والأصح) من القولين وهو الجديد، (أنّ التخزير) في غلظ النجاسة ووجوب العدد والتعفير (كالكلب)؛ لأنه حيوان نجس العين والسور كالكلب وهو أولى بالتغليظ؛ إذ لا يجوز اقتناؤه بحال.

والقديم: أنه لا يلحق بالكلب؛ إذ القياس في الإزالات يقتضي الاقتصار على كرة

(١) خاص بالسباع ومن الطير بالذباب. القاموس المحيط (١١٩/٣).

(٢) رواه مسلم، رقم (٢٧٩)، ولفظه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرّات: أولاً بالتراب».

(٣) لهث - ضبط في الأصل بكسر الهاء، وهو من باب مَنَعَ كما في القاموس - الكلب وغيره يلهث لهثاً إذا أخرج لسانه من شدة العطش والحرّ. النهاية في غريب الحديث والأثر، للجزري (٥٧٥/٤).

واحدة، وإنما ورد التغليظ في الكلاب قطعاً على مخالطتها، وذلك المعنى غير موجود في الخنزير، فالأولى إبقاؤها على القياس المطرد.

ولا يمنع ذلك اشتراكهما في نجاسة العين، ألا ترى: أن البول والخمر يشتركان في نجاسة العين، يفترقان في وجوب الحد؛ للمعنى المذكور في الكلب والخنزير؟ قال الحنّاطي: هذا مذهب جمهور العلماء من أصحابنا وغيرهم<sup>(١)</sup>.

(والأصحّ) من ثلاثة أقوال (أنّ غير التراب) من الصابون والأشنان وسُحاقة الخزف (لا يقوم مقامه) مطلقاً، سواء وجد التراب أو لم يجد؛ لظاهر النصّ<sup>(٢)</sup>؛ ولأنّها طهارة متعلّقة بالتراب فلا يقوم غيره مقامه كالتيّم.

والثاني: يقوم غيره مقامه؛ كالدباغ فإنّه يقوم غير الشثّ والقرظ مقامهما مع أنّهما المنصوصان، وكالاستنجاة يقوم غير الحجر مقامه مع أنّه المنصوص، وجوابه معلوم قد أشرت إليه في أدوية الدباغ<sup>(٣)</sup>.

والثالث: إن وجد التراب لم يعدل إلى غيره، وإن لم يوجد جاز للضرورة، ولا يبعد ذلك<sup>(٤)</sup>. ومنهم من قال: إن كان المتنجس مما يفسد [بالتراب] كالثياب البيض فيجوز العدول، وإن لم يفسد كالأواني فلا.

(و) الأصحّ من الوجهين (أنّه لا يجوز أن يكون التراب نجساً) كما لا يجوز أن يكون المتيّم به نجساً.

والثاني: يجوز، كالدبغ بالشيء النجس؛ إذ المقصود الاستعانة على القلع بشيء آخر. وأجيب بأن الغرض الاستظهار<sup>(٥)</sup> بظهور آخر؛ لكون النجاسة غليظة، وانتفى ذلك هنا.

(١) هذا ترجيح للقول القديم هنا، وقد رجحه الإمام النووي في المجموع (٢/٦٠٤).

(٢) أي: الحديث الشريف المتفق عليه السابق تخريجه قبل أسطر.

(٣) حيث أفاد أن أدوية الدباغ المنصوصة فيها معنى مؤثر يمكن القياس عليها، بخلاف التراب.

(٤) صيغة تمريض، تدلّ على ضعف مدلولها: بحثاً كان، أو جواباً؟. سلّم المتعلم المحتاج (١/١٣٥).

(٥) الاستظهار: الاجتهاد في الطلب، والأخذ بالأحوط. التعاريف (١/٥٨).

(أو) يكون التراب (ممزوجاً بمائع آخر غير الماء)، كماء الورد والشجر أو الخل. ويغسل به مرّة، وستاً بالماء، لقوله ﷺ: «فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعاً إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ»، فالمعنى: فليغسله سبعا بالماء، إحداها مستصحبة بالتراب، فلو لم يكن المعنى كذلك لجاز الغسل سبعا بغير الماء، وهو مخالف للإجماع<sup>(١)</sup>.

والوجه الثاني: أنّه يكفي أن يكون التراب ممزوجاً بمائع غير الماء؛ إذ المقصود من تلك الغسلة التراب، وأجيب بأنّه لو كان كذلك لجاز أن يذرّ التراب على المحلّ ثم يغسل سبعا، وهو غير جائز بالإجماع. والأفضل جعل التراب في الكرة الأولى.

ولو تنجّس الأرض بنجاسة كلب فالأصحّ أنّه لا يجب تعفيرها؛ إذ لا معنى لتعفير التراب.

ويجب تعفير الحجر والرمل، كما صرّح به صاحب الإرشاد وغيره.

وعلى هذا فلو تنجّس ماء قليل جارٍ في نهر بنجاسة الكلب وتنجّس به المحلّ وكان فيه أحجار ورمل، لم يطهر وإن جرى عليه سبعون جرية.

وقول صاحب الأنوار: "[حتى] لو كانت النجاسة من الكلب فلا بدّ من سبع جريات<sup>(٢)</sup>" محمول على ما لو كانت جرية منها أو أكثر كدرة بالتراب، أو على أن لا يكون في النهر حجر ولا رمل أصلاً، وإلا لم يطهر المحلّ ولا الماء، وإن جرى من الشاهو<sup>(٣)</sup> إلى الشام، تأمل. اللهم إلا أن يذهب إلى وجه ضعيف وهو أن الغسلة الثامنة والتاسعة أي: الزيادة على السبع تقوم مقام التراب، كما حكاه المصنف في العزيز.<sup>(٤)</sup>

هذا حكم المتنّجس بالنجاسة المغلظة.

(١) ينظر: مراتب الإجماع لابن حزم (٢٤/١).

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار، طبع مطبعة مصطفى البابي بمصر (١٠/١).

(٣) "شاهو" اسم جبل في منطقة "كوماسي التابعة لولاية "سنندج" سكن جد الشارح، واشتهر جده بالنسبة إلى هذا الجبل، سبق الكلام عنه في مقدمة التحقيق عند ترجمة السيد محمد زاهد. والشام: وتخفف همزتها. الإقليم الشمالي الغربي من شبه جزيرة العرب. المعجم الوسيط (١/٤٦٩).

(٤) العزيز وطبع دار الكتب العلمية (١/٦٧).

(وإن تنجّس بالمخففة: كأن نجس ببول صبي لم يطعم) أي: لم يتناول شيئاً للتغذي (سوى اللبن، كفى فيه النضح) أي: الرش بالماء حتى يعم موضع البول وإن لم يسل، وبه يفترق الرش والغسل.

وتشترط المكاثرة والغلبة لزوال نحو طعم، على القول المعتبر؛ لما روي عن أم قيس<sup>(١)</sup>: «أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ لَهَا لَمْ يَطْعَمْ سِوَى اللَّبَنِ فَأَجْلَسَتْهُ فِي حِجْرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِإِءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ»<sup>(٢)</sup>.

فخرج بقيد "البول" سائر فضلاته؛ فلا يكفي فيها النضح، وبالصبي الصبيّة؛ فإنّه لا بدّ من غسل بولها، على الأصح؛ لما روي أنّه ﷺ قال: «إِنَّمَا يُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ»، وفي رواية: «الجارية»<sup>(٣)</sup>، وفرّق بينهما معنيّ بأنّ بول الصبيّ كالماء وبول الصبيّة أصفر ثخين، وأيضاً بأنّ طبعها أحرّ، فبولها ألصق بالمحلّ.

وخرج بقولنا: "للتغذي" ما هو بخلافه: كالتحنيك أو التبرّك أو التداوي، نعم، الرضاع بعد الحولين بمنزلة الإطعام بما سواه.

ولا فرق بين اللبن الطاهر والنجس ولو من نحو شاة، على الأصح؛ صرح به الإسنوي، وشارح الإرشاد<sup>(٤)</sup>.

(وإن تنجّس بسائر النجاسات) أي: بغير المغلظة والمخففة - فينقسم ذلك إلى قسمين:

(١) أم قيس بنت محصن أخت عكاشة بن محصن الصحابي المشهور، اسمها أمنة أو أمية أسلمت قديماً بمكة وهاجرت إلى المدينة مع أهل بيتها ينظر: طبقات ابن سعد (٨/٢٤٢)، والإصابة (٨/٢٨٠)، رقم (١٢٢٠٩)، و(٧/٤٧٦)، رقم (١٥٧٦٨).

(٢) رواه البخاري، رقم (٢٢١)، ومسلم، رقم (٢٨٧)، وابن حبان في صحيحه، رقم (١٣٧٤).

(٣) صحيح ابن حبان، رقم (١٧٣٥)، عن علي بن أبي طالب أن نبي الله ﷺ قال في بول الرضيع: «ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية»، رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٧٥ و٣٧٦)، عن أم الفضل، بلفظ: «يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر»، والترمذي في سننه رقم (٦١٠)، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وابن خزيمة في صحيحه، رقم (٢٨٣)، بلفظ: «يغسل بول الجارية، ويُرْشُ بول الغلام»، والحاكم في المستدرک، رقم (٥٨٧) ثم قال: هذا حديث صحيح.

(٤) مخطوطة المهات في المكتبة القادرية، رقم (٤٥٩)، رقم الورقة: (٦٤) ظهر، والمهات طبع (٢/٨٥)، وفتح الجواد (١/٣٦).

عيني: وهو ما يحسّ أحد أوصافه بمسّ أو نظر أو شمّ أو ذوق، ولا يتصوّر بغير ذلك من الحواسّ<sup>(١)</sup>.

وحكمي: وهو بخلافه<sup>(٢)</sup>. فإذا عرفت هذا (فما لا عين عليه) - أراد به النجاسة الحكمية كبول جفّ على المحلّ ولم يوجد له رائحة ولا أثر - (يكفي إجراء الماء عليه)، بأن يسيل ويتقطّر منه؛ إذ ليس ثمة ما يُزال، فيكفي ذلك. ويستحبّ التلث فيه، خروجاً من خلاف أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>.

(وما عليه عين) بأن يحسّ أوصافه بما ذكرنا (فلا بدّ من إزالة طعمها مطلقاً)؛ لسهولة إزالتها غالباً، ويعرف: بأن يدمى فمه أو [يتنجّس] بنجاسة أخرى ذات طعم كخمر مثلاً، وزاد صاحب الإرشاد: أو يظنّ زوال النجاسة<sup>(٤)</sup>، فله حيثنّ ذوق محلّها إن كانت النجاسة مما عرف طعمها أولاً.

وأما غير الطعم فلا يجب إزالته إن عسّر، كما نبّه عليه وقال: (ولا بأس ببقاء اللون أو الرائحة إذا عسّرت الإزالة، على الأصحّ) من الوجهين، وقيل: من القولين: أما في اللون؛ فلما روي: «أَنَّ حَوْلَةَ بِنْتِ يَسَارٍ<sup>(٥)</sup> قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَفْعَلُ مَعَ دَمِ الْحَيْضِ؟ قَالَ: إِغْسِلِيهِ، قَالَتْ: أَغْسِلُهُ فَيَقَى أَثْرُهُ، فَقَالَ: يَكْفِيكَ هَذَا وَلَا يَضُرُّكَ أَثْرُهُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) إذ بقي من الحواس الخمس السمع، ولا يحس شيء من أوصاف النجاسة الثلاثة به.

(٢) هذا اصطلاح، ويوجد اصطلاح آخر يقسم النجاسة إلى عينية وحكمية، والنجاسة العينية إلى المرئية والمرئية: فالنجاسة العينية: كل عين حرم تناوؤها على الإطلاق مع الإمكان حال الاختيار لا حرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن أو عقل ينظر: التعاريف (١/٦٩٢)، والنجاسة الحكمية هي الحدث والجنابة، ينظر: دستور العلماء (٢/١٤ و٣/٢٧٣).

(٣) حيث يرى: أن النجاسة الحقيقية لا تزول إلا بملاقاة الماء في الأواني ثلاث مرات ينظر: بدائع الصنائع (١/٧٠، و١/٦٤).

(٤) الظاهر: "شارح الإرشاد؛ لأنّ هذا النصّ موجود في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/٣٣).

(٥) لم يذكر كتب التراجم إلا نسبها، إلا ما جاء في كتاب الإكمال (١/٣١٩) أنّ كنيها أم علي، وهي أم محمد وضباعة، وقد صرح بذلك إبراهيم الحربي كما رواه عنه البيهقي فقال: لم نسمع ببخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/٦٠٩)، رقم (١١٧٧)، والإكمال لابن ماكولا علي بن هبة الله (٤٢٢-٤٧٥هـ)، الطبعة الأولى (١٤١١هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت.

(٦) رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٣٩١٩)، وأشار إلى ضعفه بقوله: تفرد به ابن لهيعة، وصرح بضعفه الإمام النووي في المجموع (٢/٥٤٥).

ومعنى عسر إزالة اللون أن لا تزول بالخت والقرص<sup>(١)</sup>، ويشترط مع ذلك في المصبوغ بالنجس انفصال عينه: بأن تصفو غسالته ويصير أثراً محضاً. وأما في الرائحة؛ فبالقياس على اللون بجامع المشقة.

والثاني: لا يظهر ما بقي واحد منهما: أما في اللون؛ فلأن أثر النجاسة ظاهر.

وأما في الرائحة؛ فلذلاتها على بقاء العين، والخلاف في بقائها أقوى من الخلاف في بقاء اللون.

ونبه بكلمة "أو" على أنه يضرّ بقاءهما معاً في محلّ واحد وإن عسر الإزالة.

وقوله: "لا بأس" محتمل لتأويلين: أحدهما: أن يقال: إن المحلّ نجس لكن يعفى عنه كما في أثر محلّ الإستنجاء؛ إذ ليس في الأخبار تصريح بالطهارة.

والثاني: أن يقال: يظهر المحلّ حقيقة لرفع التكليف بالعسر، وهذا التأويل أوفق لإطلاق الجمهور تصريحاً وتضميناً، والله الموفق.

ويستحب أن يزيد بعد الغسلة المحوجة إليها إلى الثلاثة، لتوهم بقاء النجاسة كالمستيقظ من النوم، بل هو أولى؛ لتحقيقها أولاً.

(وينبغي أن يورد الماء القليل (على الثوب النجس، ولا يجوز العكس) - على الأصح من الوجهين - : بأن [يغمسه]<sup>(٢)</sup> في إجانة فيها ماء قليل؛ إذ الملاقاة بين الماء القليل والنجاسة موجبة لنجاسة الماء، فخالفنا فيما إذا كان الماء وارداً؛ لأنّ الوارد عامل والقوة للعامل، فبقي حكم التنجيس في سائر الأحوال.

والثاني وبه قال ابن سريج: يطهر بالعكس أيضاً، أي: كما لو كان وارداً عليه.

وفحوى ذلك الوجه: أن لا فرق بين الوارد والمورود عليه.

ولن نصر الجمهور أن يقول: يدلّ على الفرق أنّه ﷺ منع المستيقظ من نوم من

(١) والحك والخت والقشر سواء. النهاية في غريب الحديث والأثر. وسبق تعريف الخت والقرص.

(٢) الغمس: إرساب الشيء في الشيء السيل، أو الندى، أو في ماء، أو صلب، حتى اللقمة في الخل. غمسه يغمسه غمساً أي: مقله فيه، وقد انغمس فيه واغتمس. لسان العرب (٦/١٥٦).

غمس اليد في الإناء قبل الغسل ثلاثاً<sup>(١)</sup>، ولولا الفرق بين الوارد والمورود عليه لما انتظم المنع من الغمس والأمر بالغسل<sup>(٢)</sup>.

والخلاف فيما إذا قصد بالغمس إزالة النجاسة، فأما لو ألقته الريح فيه نجس الماء بلا خلاف. (والأصح) من الوجهين (أن العصر لا يشترط في الطهارة)، وهذان الوجهان مبنيان على طهارة الغسالة ونجاستها:

فإن قلنا بطهارتها فلا يشترط وإلا فيشترط، ألا يرى أنه علل عدم وجوب العصر بعدم نجاسة الغسالة وقال؟<sup>(٣)</sup> (لأنَّ الأصحَّ) من الوجهين (طهارة الماء الذي يغسل به النجاسة إذا انفصل عن المحلِّ غير متغيِّر) طعماً أو لوناً، ولم يزد وزناً على ما كان عليه قبل الغسل، (و) الحال أن (قد طُهرَ المحلُّ) أي: يكون انفصاله في حال طهارة المحلِّ، إذ البلب الباقي على المحلِّ بعضه، والماء القليل لا يتبعض نجاسةً وطهارةً، ولا نظر إلى انتقال النجاسة إليه؛ لأنَّه قهَّرها وغلبها فكأنَّه أعدمها.

والثاني: أنَّه ينجس وإن طهر المحل؛ لانتقال النجاسة عليه، وجوابه هو في ضمن دليل الأول<sup>(٤)</sup>.

وإن لم يظهر المحلِّ فالماء المنفصل نجس كما لو انفصل متغيراً أو أثقل مما كان وزناً إن لم يكثر، وإلا فلا ينجس بزيادة الوزن<sup>(٥)</sup>، لأن الكثير لا ينجس إلا بالتغير<sup>(٦)</sup>.

وإذا عُسرت الإزالة فالنظر إلى الغسالة: فإن لم يزل عنها اللون مع المبالغة والإمعان ارتفع التكليف.

(١) تقدم نص الحديث المتضمن لهذا المنع وللأمر بالغسل وتخريجُه.

(٢) ينظر للفرق بين الوارد والمورود عليه، المجموع (٢/ ٦٢١)، والحاوي الكبير (٢/ ٢٥٨).

(٣) العزيز شرح الوجيز (١/ ٢٤٤).

(٤) وهو أن الباقي على المحل بعض من الغسالة، والماء القليل لا يتبعض طهارة ونجاسة.

(٥) لأن زيادة الوزن حيثئذ بسبب مكائثرته.

(٦) المراد بالكثرة صيرورته قلتين فأكثر، أو هذا على الوجه الذي يرى أن الماء النجس إذا كوثر بطاهر يظهر بشروط وإن لم يبلغ قلتين.



وقد لا يُشترط العصر، بلا خلاف: فيما لو أجرى عليه الماء وهو غير موضوع في نحو إجانة بل على اليد ونحوها.

(ولا طريق إلى تطهير المائعات إذا تنجّست) لأنها بطبيعة لا ينفصل الماء عنها بعد ما اختلط بها.

والمائع: هو الذي إذا أخذ منه قطعة يترادّ ما يملأ محلّها فوراً.

والجامد: بخلافه، ولذا لو وقعت فأرة مثلاً في نحو سمن جامد ألقيت وما حولها ممّا ماسّها فقط.

ويؤخذ تعدّد تطهير المائع أيضاً من أمره ﷺ بإراقة ما تنجّس منها<sup>(١)</sup>، مع نفيه عن إضاعة المال<sup>(٢)</sup>، فإراق أو يستعمل في نحو إيقاد<sup>(٣)</sup>. ويكره سقيه للدوابّ كسقي العسل المتنجّس للنحل، وهو الحيلة في تطهيره.

(وفي الأدهان) التي لها انجماد بعد الإذابة، وفي الشيرج<sup>(٤)</sup> (وجه: أنّه يمكن غسلها): بأن تجعل في جفنة ونحوها ويصبّ عليها الماء، ويحرك بنحو خشب حتّى يعلو الدهن، ويفتح أسفله حتّى يخرج الماء من أسفله.

(١) الوارد في الحديث الذي رواه مسلم، رقم (٢٧٩) بلفظ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه»، وقد سبق نصّه وتخرجه برقم (١٨٥)، وما رواه أبو داود في سننه، رقم (٣٨٤٢) بلفظ: «عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه»، ورواه النسائي في الكبرى، رقم (٤٥٨٤)، وما رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٣٩٢) عن ميمونة ؓ: «أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن فقال: إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان ذائباً فلا تقربوه».

(٢) كما ورد مثلاً في الحديث عن المغيرة بن شعبة ؓ، قال رسول الله ﷺ: «إن الله حرّم عليكم عقوق الأتھات، ووأد البنات، ومَنَعَ وهات، وكرة لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»، رواه البخاري، رقم (٢٢٧٧)، ومسلم، رقم (٥٩٣).

(٣) لما رواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٩٤١٠) موقوفاً على ابن عمر ؓ، وكذلك رقم (١٩٤١١ و١٩٤١٢) مرفوعاً بلفظ: «سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والزيت، قال: «استصحبوا به، ولا تأكلوه»، كما رواه الطحاوي أيضاً بسند صحيح. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/٢٢٦)، رقم (٧٩٤).

(٤) «الشيرج»، وهو معرّب من «شيره»، وهو دهن السمسم، وربما قيل للدهن الأبيض وللعصير قبل أن يتغير: «شيرج» تشبيهاً به لصفائه، وهو يفتح الشين على مثال «زنب». المصباح المنير (١/٣٠٨).

ولا يشترط كونه قلّتين، هكذا قال المصنف في شرح الوجيز<sup>(١)</sup>.

وأنت خير بأنّ الأدهان لا تطهر بهذا الطريق؛ إذ هي بطبيعة لا تقبل دخول الماء في أجزائها فلو طهر ظاهرها يبقى باطنها نجساً، بل الصواب أن تجعل في رجل ونحوه تسع قلّتين مملوء من الماء، ثم يقاد تحتها نار حتّى يغلي ويذاب ما فيه من الدهن فيختلط أجزاؤه بأجزاء الماء، ثم يُطفأ النار فيبرد ويجمّد الدهن فيؤخذ منه، وهذا أسلم الطريقين.

قال المصنف في الشرح الصغير: ولا يبعد أن يطرد الخلاف في الخلّ والدبس وسائر المائعات، لأنّ إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب والتحريك ممكن، والغسالة طاهرة فلا يضرّ بقاؤها.

\*\*\*

ويوضّحه: أنّا ذكرنا وجهاً<sup>(٢)</sup>: أنّ الماء النجس إذا كوثر بهاء طاهر يطهر وإن لم يبلغ قلّتين، بشرط أن يكون الوارد أكثر ويورد كما ذكرنا، فهذا ذهاب إلى أنّ المائع يمكن غسله.

وبالله التوفيق.

\*\*\*

(١) لم أحصل على الشرح الصغير، ولم أجد في العزيز ما نقله الشارح.

(٢) في شرح قول المصنف: والثاني: تعود الطهارة دون الطهورية، ثم ذكر الشارح شروطاً ثلاثة لعود الطهارة.

ثم بحمد الله تعالى وتوفيقه تحقيق كتاب الطهارة من الوضوح، ويتلوه كتاب التيمم.

## كتاب التيمم

وهو لغةً: القصد، وشرعاً: عبارة عن إيصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط تأتي.  
وهو رخصة مطلقاً ومن خصائصنا، وقيل: عزيمة، وفائدة الخلاف تظهر في العاصي بالسفر<sup>(١)</sup>.

والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع: قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: ٤٣، والمائدة: ٦)، قال رسول الله ﷺ: «الْتُّرَابُ طَهُورٌ الْمُؤْمِنِ - وفي رواية: طَهُورٌ الْمُسْلِمِ - ولو لم يجد الماء عشرَ سنين»<sup>(٢)</sup>، ونقل عن ابن المنذر<sup>(٣)</sup> وابن عبد البر الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>.

(الجنب والمحدث يعدلان إلى التيمم إذا لم يمكنهما) تعذراً أو تعسراً (إستعمال الماء)،

(١) أي: إذا قلنا: أنه رخصة فلا يجوز للعاصي بالسفر، إذ الرخص لا تناط بالمعاصي، وإن قلنا: أنه عزيمة فيجوز له.  
(٢) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٣١١)، ولفظه: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ، ولو إلى عشرِ سنينَ فإذا وجدتَ الماءَ فأَمْسِسه جِلْدَكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»، «والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٣١١)، وأبو داود في سننه، رقم (٣٣٢)، والترمذي في سننه، رقم (١٢٤)، ولفظه: «عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ الْمُسْلِمِ، وإن لم يجدِ الماءَ عشرَ سنينَ، فإذا وجدَ الماءَ فليَمْسِسه بَشْرَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) ينظر: الإجماع (١/٣٤)، رقم (١٨).

(٤) الاستذكار (١/٣٠٣)، والتمهيد (١٩/٢٧٠).

ولا يختص ذلك بالجانب والمحدث، بل الحائض والنفساء والمأمور بغسل مسنون والميَّت في معناهما في العدول إليه عند العجز عن الماء.

ولا يتيَّم عن غسل النجاسة؛ لعدم وروده مع كونه ليس في معنى الوارد<sup>(١)</sup>.

(وذلك) أي: العدول من الماء إلى التيمُّم (أسباب: أحدها فقد الماء)؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ الآية.

واعلم: أنَّ للمسافر أربعة أحوال: لأنَّه إمَّا أن يتيقَّن وجود الماء حوالیه أو لا يتيقَّن، فإن لم يتيقَّنه فإمَّا أن يتيقَّن عدمه وهو الحالة الأولى، أو لا يتيقَّن عدمه كما لا يتيقَّن وجوده وهو الحالة الثانية، وإن يتيقَّنه فإمَّا أن لا يزاحمه غيره على الأخذ والاستقاء، وهو الحالة الثالثة، أو يزاحمه عليه وهي الحالة الرابعة، وسيُكشف لك هذه الأحوال تصریحاً [وتضميناً]:

### الحالة الأولى

(وإذا تيقَّن المسافر أن لا ماء هناك) بأن كان في بعض رمال البوادي، أو سبق علمه على عدمه، ففي تقديم الطلب على التيمُّم وجهان: أظهرهما أنَّه (لم يطلبه وتيمَّم)، وبه قال الغزالي، والمصنف في الشرحين، والنووي في الروضة<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الطلب مع يقين عدمه عبث.

والثاني: وبه قال صاحب الإيضاح والعمرائي<sup>(٣)</sup>، أنَّه يقدِّم الطلب؛ لأنَّ الله تعالى [قال]: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾، وإنما يقال: ”لم يجد“ إذا فقد بعد الطلب.

وأجيب: بمنع الاستدلال بتلك الآية<sup>(٤)</sup>. هذه الحالة الأولى.

(١) أي: لا يشترك مع ما ورد في النصّ - وهو إزالة الحدث - في معنى حتى يتعدّى إليه الحكم.

(٢) الوجيز (١/١٣٣)، والوسيط (١/٣٥٤)، والعزیز دار الفكر (٢/١٩٥) ودار الكتب (١/١٩٧)، والروضة (٢٥٣/١).

(٣) صاحب الإيضاح هو أبو القاسم الصيمري عبد الواحد بن الحسين، (ت ٣٨٦هـ)، وينظر: البيان (١/٢٨٩).

(٤) مستنداً بأن جملة: ”لم تجدوا“ كما تستعمل في الانعدام بعد الوجود، كذلك تستعمل في عدم الوجود أصلاً أيضاً، يدل على ذلك استعمالها في الآية نفسها في المريض، ولا يشترط في حقهم الطلب. ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ت. (٧٠١هـ)، طبع سنة (١٣٢٨هـ) بمصر (١/٣٥٥).

## الحالة الثانية

(وإن ظنَّ المسافر أن يكون هناك ماء) يمكن إطلاعه عليه إمكاناً قريباً أو بعيداً (طلبه) ولا يتيّم قبل الطلب؛ إذ التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة مع إمكان وجود الماء، هذا ما علّل به أكثرهم، وقضية تعليلهم عدم جواز الطلب قبل وقت الصلاة، بمعنى أنّه لا يعتدّ به؛ إذ لا ضرورة حينئذٍ.

وكيفية الطلب: أن يبحث بنفسه أو بنائبه، على ما يقتضيه إطلاق المعظم (في رحله) أي: منزله إن قرئ بفتح الراء، أو حقيقته المحمول فيها أمتعة السفر إن قرئ بالكسر، وقيل: الفتح والكسر يشتركان فيهما إستعمالاً.

(و) يطلب (عند الرفقة معه) بأن يخصّ كلّ واحد بمشاهدة الاستدعاء، أو يعمّم جميعاً بالنداء، والأول أولى.

وإذا عرف أنّ معهم ماءً وجب استيهابه من صاحبه على الأظهر؛ إذ ليس في [هبة] الماء منّة كثيرة. والثاني: لا يجب؛ لصعوبة السؤال على أهل المروءة.

وإذا أجزنا النيابة في الطلب فبعث النازلون ثقة طلب لهم جاز للكلّ، ولا يسقط الطلب بطلبه عمّن لم يأمره ولم يأذن له فيه.

ولو كان الوقت ضيقاً بحيث لم يسع فيه إلا تلك الصلاة، فالأصحّ أنّه لا يطلب، ويسيّم، وقيل: يطلب إلى أن يبقى ما يسع فيه ركعة، وقيل: إلى خروج الوقت.

(ونظر من الجوانب إن كان) ذلك الظانّ للماء (في مستوٍ من الأرض)، ويخصّ مواضع الخضرة ومواضع اجتماع الطيور والزجل<sup>(١)</sup> بمزيد الإحتياط.

(وإن احتاج إلى التردّد) بأن كانت الأرض ذات تلوان<sup>(٢)</sup> وأغوار ووعدة<sup>(٣)</sup> (تردّد بحسب ما كان ينظر إليه) لو كان في مستوٍ من الأرض، وهو القدر الذي لو تردّد إليه

(١) الزّجل - بفتحين -: الصوت. مختار الصحاح (١/ ٢٨٠).

(٢) لا يظهر لتلوان معنى مناسب، والظاهر أنّه "تلفات" جمع تلفة، وهي الهضبة المنبوعة، وسبق بيان معناه في مقدمة الكتاب.

(٣) الغور: ما انخفض من الأرض النهاية (٣/ ٧٤٢)، والوعدة: المكان المنخفض، لسان العرب (٣/ ٤٧٠).

أدركه الغوث لو استغاث بالرُّفقة مع ما هم عليه من التشاغل. قال صاحب الإرشاد: وقد يقرب من غُلوة سهم<sup>(١)</sup>. وهذا سَمَاهُ الفقهاء بحدّ الغوث.

ومع ذلك إنما يلزمه التردّد إذا لم يخف على نفسه أو ماله وإن قلّ، سواء المتخلف في رحله والذي معه.

فإن خاف لم يجب التردّد؛ لأنّ الخوف يبيح له الإعراض عن الطلب عند تيقّن الماء كما سيجيء، فعند التوهّم بالطريق الأولى.

(فإذا لم يجد) بعد الطلب (تيمّم)؛ لحصول العجز عن الوصول إلى الأصل حينئذٍ.

وكل ما ذكرنا فيما إذا لم يسبق تيمّمه بتيمّم آخر.

فإن اتّفق ذلك واحتاج إلى التيمّم مرّة أخرى؛ لبطلان الأول لنحو حدث، نُظر: إن لم ينقل من ذلك المكان وتيقّن بالطلب الأول أن لا ماء فيه ولم يجوز بحصول سبب كطلوع [ركب] وإطباق غيم وما أشبه ذلك مما يظنّ عنده حصول الماء، لم يجب الطلب قطعاً.

وإن انتقل أو أطلع ما يوقع في ظنّه حصول الماء وجب قطعاً.

وإن لم ينتقل ولم يتيقّن [عدم] حصول الماء في الطلب الأول بل غلب على ظنّه عدمه، ففيه وجهان:

(والأظهر) من ذين الوجهين أنّه (يجب تجديد الطلب للتيمّم الثاني والثالث)؛ لأنّه

إذا لم يتيقّن عدم الماء في الطلب الأول فربّما يطلع على بئر خفيت عليه أولاً، أو يجد من يدلّه على الماء، وليكن ذلك الطلب أخفّ من الأول.

والثاني: لا يحتاج إلى طلب آخر؛ إذ لو كان ثمة ماء لظفر به في الطلب الأول.

فإذا عرفت هذا وتأملت في قوله: ”والأظهر أنّه يجب تجديد الطلب إلخ“ فيجب أن

لا يخفى عليك شيان:

أحدهما: أنّ هذا الخلاف غير مخصوص بما إذا دخل عليه وقت صلاة أخرى، بل مهما احتاج إلى التيمّم لهذا السبب أو لسبب آخر، جرى الوجهان، سواء تخلّل بين التيممين زمان أو لم يتخلّل.

(١) الغلوة: قدر رمية بسهم. المصدر السابق (٣/ ٢٨٣)، وينظر فتح الجواد (١/ ٩٨).

والثاني: كلام المصنف وإن كان مطلقاً لكنّ الشرط في جري الخلاف أن لا يحدث سبب يوهم حدوث الماء مما ذكرنا من الانتقال [وطلوع الركب] ونحوهما، وإلا وجب إعادة الطلب قطعاً، وأن لا يكون العدم مستيقناً بمقتضى الطلب الأوّل، وإلا فطلب ما استيقن عدمه عبث فلا يجب الإعادة قطعاً.

هذا وإن كان قد أشرت إليه في سياق الشرح لتصحيح المتن لكن ذكرته تصريحاً؛ لأن الأذهان تتفاوت.

وهذه مسألة لا بدّ من العلم بها لمحصّل هذا الكتاب، إنتهى.

وهذه هي الحالة الثانية للمسافر

### الحالة الثالثة

(وإذا تيقّن) المسافر (وجود الماء بالقرب منه)؛ بسبق علمه به أو إخبار عدل، بل بإخبار فاسق إن وقع في قلبه صدقه، - (و) القرب (هو القدر الذي يتردّد المسافر) النازل (إليه في حاجاته) كالاحتطاب والاحتشاش، وينتهي البهائم إليه في الرعي - (وجب السعي إليه)؛ لأنّه يسعى إليه لأمر معاشه فلا أمر معاده أولى.

وهذا فوق حدّ الغوث الذي يتردّد إليه عند التوهم، قال الإمام محمد بن يحيى البغدادي<sup>(١)</sup>،

(١) الذي يبدو من كلام الشارح أنّه القاضي محمد بن يحيى بن مظفر البغدادي، ابن الحُبَيْر (٥٥٩-٦٣٩ هـ). كان إماماً عارفاً بالمذهب، ديناً وقوراً، تفقه على الشيخ المجير البغدادي وغيره، وناب في القضاء عن أبي عبد الله بن فضلان ودرّس في النظامية. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٩/٤)، رقم (١١٠٠)، وذيل طبقات ابن الصلاح (٨٧٨/٢) بقرينة وصفه بالبغدادي، ولكن المحققين للكتب الفقهية الشافعية ذكروا أن محمد بن يحيى هذا ليس البغدادي ابن الحُبَيْر، بل هو النيسابوري: أبو سعد أو أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور الإمام الشهيد، بقرينة ما في: طبقات الشافعية (٣٢٥/١)، حيث يقول: "نقل عنه الرافي في التباعد في الماء ثم في التيمم في حد القرب ثم في الجنائز - صاحب كتاب المحيط في شرح الوسيط، والإنصاف في مسائل الخلاف، وهو المتولد سنة (٤٧٦ هـ) تلميذ الإمام الغزالي، وأبي المظفر الخوافي، وقتله الغز في شهر رمضان سنة (٥٤٨ هـ) حين دخلوا نيسابور دسوا في فيه التراب حتى مات وقال ابن السمعاني: أنه قتل في شوال سنة تسع، قال: ورأيت في المنام فسألته عن حاله فقال غفر لي..." وينظر أيضاً: طبقات الشافعية للإسنوي (٤٣٩)، رقم (١٢١٣)، وطبقات الفقهاء الشافعية (١٧/٤)، رقم (٧١٦)، وتحقيق روضة الطالبين للشيخين الألباني وعثيمين (١/١٦١)، وتحقيق محمد عوض هيكمل لكتاب كفاية الأخيار (ص ٩٠).

ولعلّه يقرب من نصف فرسخ<sup>(١)</sup>، واعتمد على هذا جمهور الأئمة، وقيل: ثلثا فرسخ.

(إلا أن يخاف على نفسه) من قاتل، أو عضوه من قاطع، أو عرضه من هاتك (أو ماله) من غاصب أو سارق أو قاطع طريق وإن قل، ما لم يكن قدراً يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجرّة، فإن كان خوفه على ذلك القدر فقط وجب السعي إليه؛ لأن ذلك القدر مستوفى بأيّ وجه كان، صرح به شارح الإرشاد في شرحه الكبير له<sup>(٢)</sup>. والخوف على مال الغير كعلى ماله، وعلى نفسه وعضوه كعلى نفسه وعضوه، لكن بشرط العصمة والحرمة<sup>(٣)</sup>، وإلا لم يؤثر الخوف.

(فإن كان يتقن وجود الماء فوق ذلك) القدر (فله التيمّم) ولم يجب السعي إليه وإن أمن ماله ونفساً؛ لأنّ في زيادة الطريق على ذلك القدر مشقة عليه، فهو كما لو بيع منه الماء بأكثر من ثمن المثل.

فلو كان الماء في حدّ القرب لكن لو سعى إليه لفات الوقت، فيتيمّم ولا يسعى إليه؛ لأنّه لو وجب ذلك لما ساغ التيمّم أصلاً<sup>(٤)</sup>، وكذا لو خاف الانقطاع عن الرفقة وإن لم يتوحّش، ويفارق الجمعة؛ إذ لا بدل لها<sup>(٥)</sup>.

(والأولى إذا يتقن وجود الماء في آخر الوقت أن يؤخّر الصلاة) إليه ليصلّيها بالوضوء؛ لأنّ فضيلة الصلاة بالوضوء وإن كان في آخر الوقت أبلغ من فضيلة الصلاة بالتيمّم في أوّلها؛ ألا يرى أنّ تأخير الصلاة إلى آخر الوقت جائز، وإن قدر على أدائها في الأول، ولا يجوز التيمّم مع القدرة على الوضوء؟.

(١) الفرسخ مقياس من مقاييس الطول، يقدر بثلاثة أميال، أو اثني عشر ألف ذراع = ثمانية كيلو مترات، القاموس الفقهي، تأليف الدكتور سعدي أبي حبيب، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ)، الناشر: دار الفكر - دمشق: (ص ٢٨٢).

(٢) شرح شيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي الإرشاد لابن المقرئ اليميني (ت ٨٣٧هـ) شرحاً كبيراً أسماه الإمداد في شرح الإرشاد، ثم هذبه واختصره وسماه فتح الجواد بشرح الإرشاد، وهو كثيراً ما يحيل على الشرح الكبير في فتح الجواد فيقول: كذا في الأصل، ينظر مقدمة فتح الجواد وحاشية الشارح عليه (١/ ٨-٩) (١/ ٩٨).

(٣) أي: بشرط أن يكون مال الغير أو الغير معصوماً محترماً، لا كالكافر الحربي والكلب العقور.

(٤) لأنّه لو شرط الطلب ولو بعد فوات الوقت لم يحصل بأس من الحصول على الماء بعد خروج الوقت فلم يكن التيمّم يسوغ.

(٥) حيث يشترط لجواز تركها للحاق بالرفقة أن يكون الانقطاع موحشاً.



وإن صَلَّى في أول الوقت والحالة هذه فالذهب جواز التيمم وعدم القضاء؛ لما روي: «أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو أَقْبَلَ مِنَ الْجُرْفِ»<sup>(١)</sup> حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَرْبِدِ<sup>(٢)</sup> تَيَمَّمَ وَصَلَّى الْعَصْرَ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَتَيَمَّمُ وَجُدْرَانُ الْمَدِينَةِ تَنْظُرُ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: أَوْ أَحْيَى حَتَّى أَدْخَلَهَا؟ ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ مُرْتَفَعَةٌ، وَلَمْ يُعِدِّ الصَّلَاةَ»<sup>(٣)</sup>.

(وإن) لم يتيقن وجود الماء في آخر الوقت بل (ظنه) - فأصح القولين أَنَّ التعجيل أفضل (من التأخير، فيتيمم ويصلي في أول الوقت؛ لقوله ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا»<sup>(٤)</sup>) في جواب من سألته عن أفضل الأعمال، ولم يفصل بين أن يكون بالوضوء أو بالتيمم؛ ولأنَّ فضيلة الأولوية ناجزة تفوت بالتأخير يقينا، وفضيلة الوضوء غير معلومة الحصول، [فصيانه] الناجز عن يقين الفوات أولى من المحافظة على أمرٍ موهوم.

والثاني: أَنَّ التأخير أفضل؛ إذ قد يُبرَد بالظهر في شدة الحرّ وتؤخر لثلا يخْل<sup>(٥)</sup> معنى الخشوع بالحرارة، وقد أمر به الشارع<sup>(٦)</sup>، فالتأخير لإدراك الوضوء أولى أن يؤمر به.

(١) الجرف: - بضم فسكون، أو بضمين - موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، في ظاهر المدينة كانوا يعسكرون به إذا أرادوا الغزو، به كانت أموال لعمر بن الخطاب ولأهل المدينة وفيه بئر چشم وبئر جمل معجم البلدان (١٢٨/٢).

(٢) يقرب المرید بكسر الميم وفتح الراء وفتح الباء الموحدة، ويروى بفتح الميم، وهو على ميل من المدينة ينظر: فتح الباري (١/ ٤٤١)، وقال في: معجم البلدان (٥/ ٩٨) و مرید النعم موضع على ميلين من المدينة وفيه تيمم ابن عمر.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٢٢٤)، ولفظه: «عن نافع عن بن عمر أنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمرید تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة»، والإمام مالك في الموطأ (١/ ٥٦)، رقم (١٢١)، والإمام الشافعي في الأم (١/ ١٤٧)، رقم (٨٦)، والدارقطني في سننه (١/ ١٨٦)، رقم الحديث: (٢ و ٣٠٤)، وأسانيدهم صحيحة. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٧١)، ورواه البخاري في صحيحه كتاب (٧) التيمم، باب (٢) التيمم في الحضر إلخ، بصيغة التعليق.

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه، رقم (١٤٧٩)، ونصه: «عن ابن مسعود قال: قلت يا رسول الله أي = الأعمال أفضل؟ قال: الصلاة في أول وقتها»، والترمذي في سننه، رقم (١٧٠)، وأبو داود في سننه، رقم (٤٢٦)، والدارقطني في سننه، رقم (٥٤)، وفي إسناده اضطراب، ينظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/ ١٠٥)، رقم (١٠٣).

(٥) الأولى: لثلا يخْل.

(٦) أمر سبحانه وتعالى بالخشوع في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ (المؤمنون: ١/ ٢) وأمر رسول الله بالإبراد في أحاديث كثيرة، منها ما رواه الشيخان بلفظ: «إذا اشتد الحرّ فأبردوا بالصلاة، فإنَّ شدة الحرّ من فيح جهنم»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٥١٠)، ومسلم، رقم (٦١٥).

واحتج الغزالي في الوسيط تقويةً للقول الأول؛ بأن تعجيل الصلاة منفرداً أفضل من التأخير؛ لحيازة فضل الجماعة، - وكذا قال الإمام في النهاية - فهنا أولى<sup>(١)</sup>.

ثم لا يخفى أن موضع القولين فيما إذا اقتصر على صلاة واحدة، أما إذا صَلَّى بالتيَمُّم في أول الوقت وبالوضوء في آخره فهو النهاية في إحياء الفضيلة<sup>(٢)</sup>.

ولا يخفى أيضاً بأن محل الخلاف فيما إذا ترجح الوجود على العدم.

وأما إذا ظنَّ العدمَ ووهِم الوجودَ فلا جريان للقولين في هذه الحالة، بل الحكم أولوية التعجيل لا محالة، وكذا لو تساوى العدم والوجود، في أحسن الطريقتين. [وكل ما ذكرنا] من التعجيل والتأخير في حق المسافر.

وأما المقيم؛ فذمُّته مشغولة بالقضاء وإن صَلَّى بالتيَمِّم، [فليس له أن يصلي بالتيَمِّم] وإن خاف فوت الوقت لو سعى إلى الماء، وإذا كان ممنوعاً من الصلاة بالتيَمِّم مع فوات الوقت فأولى أن يكون ممنوعاً عنها في أول الوقت.

#### الحالة الرابعة

ويتفرع على ما ذكرنا في تأخير المسافر ما لو كان الماء حاضراً ممنوعاً كماء البئر ينزع عليه الواردون وعلم [أن] النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد فوات الوقت، وما لو كان ثوب واحد بين جماعة من العراة يتداولونه، وما إذا كان في السفينة أو في بيت ضيق ضاق عليه محلُّ القيام ولا يجد إلا بالتناوب.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الغزالي وتابعيه<sup>(٣)</sup> نقلوا نصَّ الشافعي على مسألتي البئر والثوب بأنَّه يصبر ولا يصلي في الوقت بالتيَمِّم، وعرياناً ولا يبالي بخروج الوقت<sup>(٤)</sup>، وفي مسألة ضيق المقام أن يصلي قاعداً ولا يصبر إلى انتهاء النوبة إليه، وفرقوا بأنَّ أمر القعود أسهل من أمر الوضوء واللبس، ولهذا جاز ترك القيام في النفل مع القدرة،

(١) نهاية المطلب (٢١٧/١)، والوسيط (٣٥٩/١).

(٢) المصدر نفسه (٢١٧/١).

(٣) ومن تابعه الإمام النووي: روضة الطالبين، طبع المكتبة التوفيقية (٢٥٧/١).

(٤) الوسيط (٣٦٠/١)، وروضة الطالبين، كتاب التيمم (٢٥٧/١).

بخلاف التيمم وكشف العورة عند القدرة على الماء والثوب<sup>(١)</sup>.  
واختلف الجمهور على طريقين: أظهرهما: طرد القولين في المسائل كلها.  
وأظهر [ذين] القولين أنه يصلي في الوقت بالتيمم وعرياناً وقاعداً؛ لأن حرمة الوقت لا بد من رعايتها، والقدرة بعد الوقت لا تأثير لها في صلاة الوقت.  
والثاني: يصبر لوجود القدرة على الوضوء واللبس والقيام.  
وإذا قلنا بالأظهر في هذه الطريقة فلا تجب الإعادة، صرح به صاحب الروضة<sup>(٢)</sup>.  
والطريق الثاني: تقرير النصين باختلافهما كما ذكرنا.  
فرع: لو خاف راكب السفينة على الغرق<sup>(٣)</sup> لو استقى فله التيمم ولا إعادة عليه؛ كمن حال بينه وبين الماء سبع مثلاً.  
ولمتوطن محل لا ماء فيه الجماع والتيمم، ولا إعادة عليه ولا يلزمه النقل، صرح به صاحب الإرشاد والإسنوي وغيرهما<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر.  
(وإن وجد) الجنب والمحدث (من الماء ما لا يكفي وجب استعماله قبل التيمم، في أصح القولين)؛ لقوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا بِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(٥)</sup>؛ ولأنه قدر على غسل بعض أعضائه، ولا يسقط القدرة بالعجز عن الباقي، كمن كان بعض أعضائه جريحاً وبعضها صحيحاً وجب غسل الصحيح.  
وإنما وجب تأخير التيمم؛ لثلاث تيمم ومعه ماء.  
ويجب على المحدث الترتيب، لا الجنب، لكن [أعضاء] وضوئه ورأسه أولى.  
وحيث استعمله تيمماً عن الباقي تيمماً واحداً، كمن عمّته الجراحة.  
والثاني: لا يجب استعماله، بل يتيمم، كمن وجد بعض الرقبة، فإنه لا يجب إعتاقه، بل يعدل إلى الصوم.

(١) الوسيط (١/ ٣٦٠ و ٣٦١).

(٢) روضة الطالبين، كتاب التيمم (١/ ٢٨٧).

(٣) الأولى: "على نفسه من الغرق".

(٤) كابن حجر الهيتمي في فتح الجواد (١/ ٩٩)، وتقدم الكلام على المقصود بالإرشاد وبصاحب الإرشاد.

(٥) متفق عليه من حديث أبي هريرة ؓ، رواه البخاري، رقم (٦٨٥٨)، ومسلم، رقم (١٣٣٧).

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو: أنَّ الكفارة لا يحتمل التشقيص إجماعاً، والطهارة يحتمل في الجملة، كفي الجريح.

والقول الأول هو القديم مما يفتى به، فليعلمه [محصل] هذا الكتاب.

وخرج بقوله: "من الماء" ما لو وجد ما لا يصلح إلا للمسح، كالثلج والبرد ولا يمكن إذابتها، فلا يؤمر بمسح الرأس؛ [إذ لا يصح المسح] مع بقاء فرض الوجه واليدين.

[وفي وجه: يتيمّم للوجه واليدين]، ثم يمسح بذلك، ثم يتيمّم ثانياً للرجلين، حكاه المصنف في العزيز، وهو شاذّ، انفرد به أبو العباس الجرجاني<sup>(١)</sup>.

هذا كلّه إذا وجد التراب للتميم، فإن لم يجد وكان الماء ناقصاً عن الكفاية ففيه طريقان:

أحدهما: طرد القولين.

وأظهرهما: القطع بوجوب الاستعمال لا محالة؛ إذ لا بدل ينتقل إليه، فصار كمن لا يجد إلا ما يستر به عورته<sup>(٢)</sup> فيلزمه ذلك.

قال النووي: ولو لم يجد إلا تراباً لا يكفي للوجه واليدين وجب استعماله، على المذهب<sup>(٣)</sup>. قال صاحب الإرشاد: ولو وجد المحدث بيدنه أو ثوبه الذي لا يمكنه نزع نجاسة لا يعفى عنها، والماء بقدر ما يكفي لأحدهما فقط تعيّن الخبث إذا كان مسافراً؛ لتعذر التيمّم له، بخلاف الحدث، وإن كان حاضراً فلا يتعيّن واحد منهما؛ لوجوب الإعادة عليه على كلّ تقدير، وقس على هذا الجنب والحائض.

فرع: إذا كان معه ماء يكفي لطهارته فأتلفه بإراقة أو شرب أو غيرهما فالتيمّم واجب قطعاً، وفي وجوب القضاء كلام: وهو: إن كان الإراقة قبل الوقت بأيّ وجه كان، وإن

(١) القاضي أحمد بن محمد ابن القاص ص الشافعي والتحرير والبلغة. ينظر: العزيز دار الفكر (٢/٢٢٦)، ودار الكتب (١/٢٠٦).

(٢) الأولى: "سوائيه".

(٣) روضة الطالين، طبع المكتبة التوفيقية (١/٢٥٨).

كان سبقه، أو بعده لغرض صحيح: كشرِبٍ للحاجة أو غسل الثوب للنظافة، أو كان قد اشتبه عليه إنّا آن أحدهما نجس فلم يظهر له شيء فأراقهما أو أحدهما في الآخر، وغير ذلك من الأغراض فلا قضاء قطعاً.

وإن كان بعد دخول الوقت وأراق لغير غرض وتيمّم وصلى، ففي القضاء وجهان: أحدهما: يجب؛ لأنّه عصى بالصّبّ والحالة هذه، والتيمّم من قبيل الرّخص، فلا ينافي بالمعاصي.

وأظهرهما: أنّه لا يجب وإن عصى بالإراقة؛ لأنّه فاقدّ حين التيمم، فهو كمن قتل عبده وكفّر بالصوم.

ولو جاوز نهراً ولم يتوضّأ وكان قد دخل وقت الصلاة ثمّ بعُد عنه وصلى بالتيمم، فالذي يقتضيه إطلاق الأئمة عدم وجوب القضاء قطعاً من غير جري الخلاف، والفرق: أنّه لم يصنع شيئاً ههنا وإنّما امتنع من التحصيل، والتقصير في تفويت الحاصل أشدّ منه في الامتناع من تحصيل ما ليس بحاصل.

ولو وهب الماء في الوقت لمن لا يحتاج إليه، أو باعه من غير حاجة إلى ثمنه فلا شبهة البطلان؛ إذ البذل عليه حرام، فهو غير قادر على تسليم الموهوب والمبيع شرعاً. (ويلزمه شري الماء) للوضوء أو الغسل (إذا بيع بثمن المثل) اللائق به على ما سيأتي الخلاف فيه؛ لأنّه يمكنه استعمال الماء بصرف المال إليه فوجب، كشري الثوب لستر العورة.

وفهم من مفهوم مخالف المتن أنّه لو بيع منه بأكثر من ثمن المثل لم يلزمه الشري، سواء كانت الزيادة قليلة أو كثيرة، وهو الذي يظهر من إطلاق [كلام] الأكثرين.

وقال أبو العباس الجرجاني: إذا كانت الزيادة قدراً يتعابن به الناس، يلزمه الشري ولا عبرة بهذه الزيادة، وإن بيع منه نسيئةً فزيد بسبب التأجيل ما يليق [بالماء] فهو بيع بثمن المثل وإن زاد المبلغ [عن ثمن مثله] نقداً، حتّى يجب الشري بالنسيئة.

وما معنى ثمن المثل للماء؟ وكيف يعتبر؟، فيه وجوه:

أحدها: وبه قال الإمام<sup>(١)</sup> والغزالي وتابعهما: أن ثمن مثله قدر أجره نقله إلى الموضع الذي فيه الشخص؛ لأنّه لا يرغب في الماء بأكثر من ذلك<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فالأجرة تختلف باختلاف المسافة طويلاً وقصراً.

وهذا الوجه ضعيف؛ لأنّه يفهم منه أن الماء لا يملك؛ إذ لو لم يعتبر ذلك لما اضطرّ إلى تقدير ثمن المثل بأجرة النقل.

والقول بأن الماء لا يملك ضعيف في المذهب، على ما لا يخفى<sup>(٣)</sup>.

وثانيها: أنّه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الأوقات، ولا يعتبر ذلك الوقت بخصوصه؛ إذ قد يرغب في شربة واحدة عند عزّه بدنانير.

وبه قال أبو إسحاق المروزي، واختاره القاضي الروياني<sup>(٤)</sup>.

وثالثها: أنّه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة؛ لأنّ لكل شيء سوقاً يرتفع وينخفض، وثمان مثل الشيء ما يليق به في تلك الحالة، ألا يرى أن الرقبة وإن كانت غالية بالنسبة إلى أغلب الأحوال، يجب شرائها بما يرغب فيها في تلك الحالة؟.

وهذا الوجه هو الأظهر عند الأصحاب، واختاره المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة<sup>(٥)</sup>، والزركشي في الإرشاد<sup>(٦)</sup>.

ويلزمه صرف ما في يده إلى الماء ثمناً وأجرة (إلا أن يحتاج إلى ماعه) من المال (لدين

(١) نهاية المطلب (١/٢٢٢).

(٢) الوسيط، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ)، (١/٣٦٥).

(٣) قال الغزالي في بيان أقسام المياه: "القسم الثاني: المياه المختص بالملك بالإحراز في الأواني والروايا، فهو كسائر الأملاك لا يجب بذله لأحد، ولا لمضطر إلا بقيمة، والماء مملوك على الأظهر، ويعه صحيح. ينظر: الوسيط (٢٣٤/٤).

(٤) ينظر: بحر المذهب (١/٧٣).

(٥) العزيز شرح الوجيز. دار الفكر بهامش المجموع (٢/٢٣٥)، وروضة الطالبين (١/٢٦٠).

(٦) لم يسجل الإرشاد للزركشي في أدلة الكتب والمؤلفات، وإنها هو لبدر الدين بن قاضي شعبة، وينظر: ترجمة الزركشي في مقدمة الكتاب.

مستغرق [مستقر] في ذمته ولو مؤجلاً، ما لم يكن حلوله بعد وصوله إلى محل ماله، [وكذا لما يتعلق بعين ماله كرهنٍ معارٍ من آخر] (أو) يحتاج إليه (لنفقته) وكسوته اللاتقة به مما يترك للمفلس، فيما يظهر.

وأفهم كلامه أنه لو تعارض ماء طهره وستر عورته قدّم الثاني وإن لم يستر سوى السوء؛ لدوام نفعه، ومن ثمة لزم السيد شراء ساتر عورة مملوكه، دون ماء طهره في السفر.

(أو مؤنات سفره) عطف للعام إلى الخاص<sup>(١)</sup>، إذ النفقة إنما تستعمل في المأكول والمشروب، والمؤنات تستعمل في كل ما يحتاج مما ذكر ومن الملبوس والركوب والمسكن والخادم، إذا احتاج إليها.

(أو نفقة رقيقه) سواء كان ممن عليه نفقته أم لا، إذا انعدم نفقته، (أو حيوان محترم معه) لنفسه أو لغيره.

والمراد بالحيوان المحترم كل ما لا يباح قتله، فيدخل فيه الذمي والكلب المعلم دون تارك الصلاة والزاني المحصن.

فإذا لم يزد المال عما ذكر فلا يجب عليه الشراء ويعذر في الصرف إلى هذه الوجوه؛ إذ لا بدل لها، بخلاف الماء فإن له بدلاً.

ويؤثر المالك المحتاج إلى الماء للطهارة العطشان المحترم بقدر ربه؛ دفعاً لضرر مهجته، دون مريد الطهر به؛ فلا يجوز إثاره، وإن كان أحوج وحدثه أغلظ.

وللعطشان أن يأخذ جوازاً من مالك الماء قهراً بالمقاتلة عليه عند امتناعه من بذله بعبّوس المثل، وإن أدى إلى قتله؛ لأنه بمنعه صار مهدراً، وإن قُتل المضطرّ ضمين؛ لأن القاتل ظالم له.

وإنما يجوز أن يأخذ قهراً بقيمته في ذلك الزمان والمكان وإن كان مثلياً؛ إذ لو فرض

(١) في (١): "عطف العام على الخاص"، وفي كل خير.

الأخذُ في مفازة والغرم<sup>(١)</sup> في محلٍّ لا قيمة للماء فيه بالكليّة، ففي أمره حيثنّذ بالمثل إجحاف بالمالك، أمّا لو فرض الغرم بمحلّ الأخذ أو بمحلّ آخر للماء فيه قيمة - وإن قلت - فيغرم المثل؛ لأنّ الأصل المثل، وإنما عدل عنه حيث لا مائيّة له، وهنا ليس كذلك.

(ولا يلزمه شريُّ الماء إذا بيع منه بالغبن الفاحش) أي: الذي لا يتغابن في مثله الناس، وفي ذلك إشارة إلى اختيار الجرجانيّ كما عرفت، وذلك كما لو كان يتلف ماله لو سعى إلى الماء المباح.

(والأصحّ) من الوجهين (أنّه يلزمه القبول إذا وُهب منه الماء) في الوقت؛ لقلة المنة فيه؛ لكونه في محلّ التسامح، ولا يعدّ فاقداً حيثنّذ.

والثاني: لا يلزمه القبول؛ لأنّه في حال عزّه تعظم فيه المنة كسائر الأموال.

وإن وُهب منه قبل الوقت فلا يلزمه القبول كما يجوز له بذل الماء حيثنّذ؛ إذ لا يطالب بالعبادات قبل وقتها.

(أو أعير منه الدلو) أو الرشاء<sup>(٢)</sup> أو غيرهما من آلات الإستقاء التي تتوقف عليها القدرة على الماء، وإن زادت قيمتها على ثمن مثل الماء؛ لأنّ الإعارة لا تعظم فيه المنة، والأصل عدم تلف المستعار.

والثاني: إن لم يزد قيمة المستعار على ثمن مثل الماء وجب القبول، وإن زادت فلا؛ لأنّ العارية مضمونة، فقد يتلف ويحتاج إلى الغرامة<sup>(٣)</sup>.

ولو أقرض منه الماء وجب القبول؛ لأنّه إنما يطالب عند الوجدان، فهوّن عليه الخروج من العهدة، بخلاف ما لو أقرض منه ثمن الماء؛ فإنّه لا يلزمه القبول.

فإن قلت: ما الفرق بين الشري نسيئة وبين القرض حيث قالوا: ولو بيع منه الماء نسيئة وهو موسر لزمه [الشري]، ولو أقرض منه ثمن الماء لا يلزمه القبول؟.

(١) في (١): "والمغرم".

(٢) والرشاء: رسن الدلو..... والرشاء: الحبل والجمع: أرشية. لسان العرب (٣٢٣/١٤).

(٣) وجوب ضمان العارية بالتلف هو القول المشهور في المذهب الشافعي ينظر: روضة الطالبين (٨٠/٤).



قلت: الفرق أن الأجل لازم في الشري، فلا مطالبة قبل الحلول، بخلاف الإقتراض؛ فإنه لم يأمن المطالبة والحبس قبل الوصول إلى بلد المال.

(ولا يلزمه القبول إن وُهب منه ثمن الماء) أو وُهب منه الدلو أو الرشاء أو أجرة الاستقاء؛ كما لا يلزم قبول الثوب على العاري؛ لعظم المنّة فيه على الأصح. وقيل: إن وُهب الابن من الأب أو بالعكس وجب القبول؛ لعدم كثرة المنّة والامتنان بينهما، وهذا هو المتّجه عندي.

(وإن نسي الماء في رحله) وظن أن لا ماء عنده (أو أضلّه فيه) بعد ما علم كونه فيه يقيناً (فلم يجد الماء بعد الطلب) في صورة الإضلال (فتيمّم) [وصلّى] في صورتين (وجب القضاء على أظهر القولين).

اعلم: أن المصنف رحمه الله أطلق الكلام في حكم النسيان والاضلال على نهج واحد؛ وهو إجراء القولين فيهما بلا فرق، لكن فيه تفصيلاً لا بدّ لمحصّل هذا الكتاب من العلم به، ولا علينا أن نذكره: وهو أن في مسألة النسيان اختلف الأصحاب على طريقين في وجوب القضاء:

أحدهما: القطع بوجوب القضاء من غير إجراء القولين، وأظهرهما: أن في المسألة قولين: الجديد والقديم:

ففي الجديد يجب القضاء؛ لأنّ مثل هذا الشخص إمّا أن يكون واجداً للماء أو لا يكون: فإن كان الأول فقد فات شرط التيمم.

وإن كان الثاني فسببه تقصيره، فتجب الإعادة كمن نسي ستر العورة أو نسي غسل بعض أعضاء الطهارة.

والقديم أنّه لا يجب القضاء؛ لأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فيسقط فرضه بالتيمم، كما لو حال بينهما سبب.

وفي مسألة الإضلال نظّر: إن لم يستقص ولم يبالغ في الطلب وجب القضاء بلا خلاف، وإن بالغ في الطلب حتّى غلب على ظنه عدم الماء أصلاً فقولان كلاهما من الجديد على أصحّ الطريقين، وقيل: هما الجديد والقديم:

أظهرهما: أنه تجب الإعادة؛ لأنه عذر نادر لا يدوم، والقضاء إنما يسقط بالأعذار العامة أو النادرة التي تدوم.

والثاني: لا إعادة عليه؛ إذ لم يفِرْط في البحث والطلب فيعذر.

قال معظم العراقيين والنووي والإسنوي<sup>(١)</sup> وصاحب الإرشاد: القولان مخرجان<sup>(٢)</sup> على القولين في من اجتهد في القبلة وصلّى ثم تيقن الخطأ، ولهذا يقال: في مسألة الاضلال وجهان لا قولان.

ولا شك أنك تعلم بعد هذا أن إطلاق المصنف لا يخلو عن [تعسف]، تدبر<sup>(٣)</sup>.

ولو علم المسافر أن في موضع نزوله بئراً فَنسيها وتيمّم فعلى الطريقين في مسألة النسيان.

ولو كان الماء يباع وهو واجد للثمن فنسي الثمن وتيمّم وصلّى، قال ابن كج: يحتمل أن يكون كمسألة نسيان الماء، ويحتمل أن لا يكون القضاء أصلاً. قال المصنّف في العزيز: والاحتمال الأول أظهر.<sup>(٤)</sup>

(ولو أضلّ) المسافر (رحله) أي: منزله (في الرحال) أي: في المنازل؛ لظلمة أو دهشة من أحد أو غيرهما (لم يجب القضاء)، وفيه تفصيل أيضاً: وهو أنه إن لم يمعن في الطلب وجبت الإعادة بلا خلاف، وإن أمعن وبالع في الطلب ففيه طريقتان:

أحدهما: على القولين في إضلال الماء في الرحل.

والثاني: القطع بنفي الإعادة.

(١) المهات طبع (٢/٣٠٥)، والمجموع (٢/٣٠٦).

(٢) القول المخرج هو أن يجيب الإمام الشافعي رحمته الله بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولا يظهر ما يكون سبباً للفرق بينهما، فينقل أصحابه جوابه في كل صورة إلى الصورة الأخرى، فيحصل في كل صورة قولان: منصوب ومخرّج، المنصوص في هذه مخرّج في تلك وبالعكس ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (١/٣٦) تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري (ت ٩٧٧هـ).

(٣) مصطلح يستعمل للسؤال في المقام الخزانة السنية (ص ١٨٤)، ولعل السؤال هو: هل اعتبر القول المخرّج قولاً لصاحب المذهب؟

(٤) فتح العزيز (٢/٢٥٨) ط. دار الفكر، و (١/٢١٦) ط. دار الكتب العلمية.

والفرق على وجهين: أحدهما: - ذكره الغزالي - أن تخيم الرفقة أوسع من الرحل، ورحله أضبط للماء من المخيم للرحل، فعلى هذا يكون من أضلّ الرحل في الرحال أبعد عن التقصير.<sup>(١)</sup>

والوجه الثاني: أن من صلى وفي رحله ماء فقد صلى بالتيمم عند الماء، ومن صلى وقد أضلّ رحله [فيها] فقد صلى وليس معه ماء.

وفيه [وجه] ثالث، وهو: [أنه] إن وجده قريباً منه فيعيد، ولو وجده بعيداً فلا، وبه قال الحلّمي<sup>(٢)</sup> من أصحابنا، لكن المختار نفى الإعادة مطلقاً.

(و) السبب (الثاني) من الأسباب المجوّزة للتيمم الاحتياج، وهو: (أن يحتاج إلى الماء الموجود) المملوك أو غيره (لعطشه أو لعطش ذي حرمة معه) - وهو ما سوى الحربيّ والمرتدّ والخنزير والكلب العقور وما في معناهم من سائر الفواسق الخمس<sup>(٣)</sup> - (إما) للعطش الحاصل (في الحال أو) المترقب (في المال، فيجوز له) عند وجدان ذلك الماء المحوج إليه (التيمم)؛ دفعا للضرر الملحق بهم بالعطش لو توضّأ به.

وقضية إطلاقه أنه لا فرق في توقّع العطش مالا بين ما لنفسه وبين ما لرفقته من ذوي الحرمة، وهو الذي عليه المعظم؛ إذ لا فرق بين الروحين في الحرمة.

وقال الإمام في النهاية والغزالي في الوسيط: ويحتمل أن لا يجوز له التيمم إذا كان توقّع العطش للرفقة<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الوسيط (١/٣٦٩).

(٢) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم المعروف بالحليّمي منسوباً إلى جدّه، كان شيخ الشافعية بعد شيخه القفال الشاشي بها وراء النهر، ومن شيوخه أيضاً أبو بكر الأودني، ومن مؤلفاته: المنهاج في شعب الإيمان، توفي سنة (٤٠٣هـ أو ٤٠٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات السبكي (٣/١٩) رقم (٣٨٩)، وطبقات ابن هداية ط. بيروت (ص ١٢٠ و ١٢١)، وط. بغداد (ص ٤٠)، وطبقات ابن قاضي شهبة (١/١٧٨)، رقم (١٤٠). (٣) الفواسق الخمس هي التي ذكرت في الحديث الشريف المتفق عليه: «خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفأرة، والعقرب، والحذّيا، والغراب، والكلب العقور»، رواه البخاري، رقم (٣١٣٦)، ورواه مسلم، رقم (١١٩٨)، هذا، والأولى: من سائر الفواسق، أو: من الفواسق، بدون لفظ "الخمس".

(٤) ينظر: نهاية المطلب لإمام الحرمين (١/٢٢٢)، والوسيط للإمام الغزالي (١/٣٦٥).

وحكم وجوب البذل للعاطش وأخذه قهراً وحكم عدم وجوبه لمريد طهر قد مر<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي الزُّجَاجِيُّ<sup>(٢)</sup> وأقضى القضاة الماورديُّ من المتقدمين، والزرکشي والنووي من المتأخرين، في كتبهم: إن كان مع المحتاج ماء طاهر وآخر نجس، يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر<sup>(٣)</sup>.

وقال البلقيني: لا يلزمه ذلك، بل يشرب الطاهر ويتيمم، والخلاف فيما إذا كان ذلك في وقت الصلاة؛ لتوجُّه الوجوب عليه، أمّا لو كان قبل الوقت فيجوز شرب الطاهر بلا خلاف.

قال الغزالي: وعلى هذا فينبغي أن يقال: إن قدر على التطهّر بالماء وجمعه في ظرف لشربه لزمه ذلك ولم يجز التيمم؛ لأنّه إذا أمر بشرب النجس والوضوء بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء وشرب المستعمل<sup>(٤)</sup>.

قال الشافعي: إذا مات رجل من القافلة وله ماء ورفقاؤه يخافون العطش شربوه ويمّموه وأدّوا ثمنه إلى الورثة؛ لأنّهم يخافون على مهجتهم، وليس للشرب بدل، وللطهارة بدل، وهو التيمم<sup>(٥)</sup>.

وأراد بالثمن: إمّا المثل حيث يؤدّون من مكان للماء قيمةً هناك، وإما القيمة باعتبار مكان الأخذ حيث لم يكن له قيمة عند مكان الأداء.

ولو أوصى بالماء لأحوج فيقدّم العطشان، ثم ذوي الإحترام، فإن لم يفهم فيقرع بينهم، ثم الميت؛ لأنّه خاتم أمره، وإن كانا اثنين فالسابق منهما، وإن تساويا

(١) في قوله: وللعطشان أن يأخذ إلخ..

(٢) بضم الزاي وتخفيف الجيم هو الإمام أبو علي الحسن بن محمد بن العباس الزجّاجي الطبري الشافعي، محدث فقيه. من شيوخه: أبْن القاص، ومن مؤلفاته: التهذيب في فروع الفقه الشافعي ويسمى: زيادة المفتاح، ومن تلاميذه القاضي أبو الطيب، توفي في حدود (٤٠٠هـ). ينظر: طبقات ابن السبكي (١٨/٣) رقم (٣٨٦)، وطبقات ابن هداية الله بيروت (١١٠)، وبغداد (٣٦).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١/٢٩٠)، ولكن في المجموع (٢/٢٨٣)، والروضة (١/٢٦٢): أن الأصح أنّه يشرب الطاهر ويتيمم.

(٤) الوسيط (١/٣٦٦).

(٥) ينظر: مختصر المزني ط. دار المعرفة، باب التيمم (٨).

فالأفضل، فإن تساويا فبالقرعة، ثم الحائض؛ لأنّ حدثها أغلظ وقد تعلق بها حقان، كما لا يخفى<sup>(١)</sup>، ثمّ الجنب، ثمّ المحدث، [إلا] إذا قصر الماء عن غسل الجنب وكفى لطهارة المحدث، فيقدّم المحدث، وقد صرح به الزركشي، وصاحب العمدة<sup>(٢)</sup>، وأبو العباس الجرجاني.

(والسبب الثالث المرض)، وهو مبيح للتيمم في الجملة: قال الله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية. (النساء: ٤٣) قال ابن عباس: «المعنى: إِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى فَيَتَيَمَّمُوا»<sup>(٣)</sup>. ويستوي في هذا السبب المسافر والمقيم وصاحب الحدث الأكبر والأصغر.

ثم المرض المبيح ما أشار إليه فقال: (الذي يخاف من استعمال الماء معه) أي: مع وجود ذلك المرض (على) فوت (روحه أو) على فوت (عضو) بالكلية أو فوت منفعة (عضو يبيح) بسبب ذلك المرض (له التيمم)؛ لما روي عن ابن عباس في تفسير الآية: «إذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله، أو قروح أو جذري فيجنب ويخاف أن يتغسل فيموت؛ فيتيمم بالصعيد»<sup>(٤)</sup>.

ولا يقال: إن اسم المرض لا يقع على الجراحة والإنكسار ونحوه؛ لأننا نقول: المراد بالمرض العلة العارضة التي يخاف معها من استعمال الماء فيشمل الجميع؛ ألا ترى أن ابن عباس فسّر المريض بالجريح؟<sup>(٥)</sup>

(١) حق الله تعالى بالتطهر وأداء الصلاة، وحق الزوج بالاغتسال لتمكيته.

(٢) نسب الشارح في مقدمة الكتاب العمدة إلى الشيخ تقي الدين السبكي علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، وسبقت ترجمته هناك، هذا وتوجد عدة كتب باسم العمدة، منها العمدة لأبي بكر الشاشي: محمد بن أحمد (ت ٥٠٧هـ).

(٣) قال شيخ الإسلام في تلخيص الجبير (١/ ١٤٦)، رقم (١٩٨): لم أجده هكذا. اهـ، ورواه الدار قطني (١/ ١٧٨)، رقم (١١٠)، عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً، وقال: الوقف هو الصواب، ولفظه: «رخص للمريض التيمم بالصعيد».

(٤) صحيح ابن خزيمة (١/ ١٣٨) كتاب (١)، رقم (٢٧٢)، ثم قال: هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب، والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٢٤)، رقم (١٠٠٦ و ١٠٠٧)، ثم أشار إلى أنه روي موقوفاً ومرفوعاً، ومستدرک الحاكم (١/ ٢٧٠) رقم (٥٨٦)، وقال: رفعه، وسنن الدار قطني (١/ ١٧٧)، رقم (٩).

(٥) في الحديث المثبت هنا في تفسير الآية الكريمة، والموجود في تنوير المقباس، التفسير الذي ينسب لسيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنه. الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان (١/ ٧١).

(وكذا) يبيح له التيمم (لو كان المخوف) من استعمال الماء (بُطء) بفتح أوله أو ضمه (البُراء) أو شدة الضنى، أي: العُجف، أو زيادة العلة، (أو شيئاً فاحشاً) كتغير لون، وتُحول، واستحشاف<sup>(١)</sup>، وثغرة تبقى، ولحمة تزيد، ونحو ذلك، (على الأصح) من القولين في أظهر الطرق؛ لأننا لا نوجب شري الماء بأكثر من ثمن المثل؛ لما فيه من الضرر، ومن البديهي أن الضرر هنا أشد.

والثاني: المنع؛ لأن إباحة التيمم للمريض مأخوذ من الآية، وقد روينا عن ابن عباس اعتبار خوف التلف فيه.

وأجيب بأن ترك الصوم وترك القيام في الصلاة لا يعتبر فيه خوف التلف، بل يكفي شيء مما ذكر بالاتفاق، فكذلك هنا.

والطريق الثاني القطع بالجواز من غير جريان القولين، ويؤول قول المنع على ما إذا لم يلحقه إلا مجرد الألم في حال الوضوء من غير استدامة.

والطريق الثالث القطع بالمنع، ويؤول الجواز على ما إذا كان المخوف التلف. انتهى.

ونقل الأصحاب طريقة أخرى على الجزم بالمنع في الشين الفاحش؛ إذ ليس فيه بطلان عضو ولا منفعة وإنما هو فوات جمال.

وأجاب ابن سريج والإصطخري<sup>(٢)</sup> عنها وقالوا: إن الشين الفاحش يشوه الخلقة ويدوم ضرره، فأشبه تلف العضو.

ثم ألفاظ الكتاب: قوله: "شيئاً فاحشاً" لا بد له من قيد آخر:

وهو: كونه على عضو ظاهر، وهو ما يبدو عند المهنة غالباً، فلو كان المخوف شيئاً فاحشاً في عضو باطن - وهو ما يعد كشفه هتكاً للمروءة - فلا يؤثر، ولا نظر لفحش

(١) نحل جسمه، - كمنع وعلم ونصر وكُرِّم - نُحولاً: ذهب من مرض أو سفر، فهو ناحل ونحيل القاموس المحيط، مادة: ن. ح. ل (٤/٥٦)، واستحشفت الأذن أو الضرع: يست وتقلصت. المصدر نفسه، مادة (ح. ش. ف) (٣/١٣٢)، طبع دار الجليل.

(٢) الإصطخري هو الحسن بن أحمد بن يزيد، صاحب الشروط، والوثائق، والفرائض الكبير، وأدب القاضي والأقضية، س. ت.

نقص قيمة القرن كما قيل ولو شابة مقصودة للاستمتاع بذلك؛ لأنه غير محقق، بخلاف بذل فلس زائد على ثمن المثل؛ لأنه خسران محقق.

وخرج بقوله: "فاحشاً" ما لو كان المخوف أثر جذري ونحوه؛ فإنه لا يؤثر وإن كان على عضو ظاهر.

ولعلك تقول: ما الفرق بين زيادة العلة وبطء البرء حيث جعلت كل واحد سبباً مخوفاً؟

فنقول: المراد بزيادة العلة إفراط الألم وكثرة المقدار وإن لم تمتد المدة، ومن بطء البرء إمتداد المدة وإن لم يزد القدر، وقد يجتمع الأمران.

ويعتمد في كون المرض مرخصاً على معرفة نفسه إن كان عارفاً بالطب، أو على قول طبيب مسلم ثقة بالغ عدل، ولا يشترط كونه ذكراً أو حراً؛ لأن طريقه الإخبار، وإخبار العبد والمرأة مقبول.

وإن لم يعرف بنفسه ولم يجد من يخبره لكن يخاف من استعمال الماء ففي جواز التيمم له خلاف:

قال الشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد: جاز له التيمم لكن يلزمه الإعادة إذا برئ أو وجد المخبر، وإن أخبره بجواز التيمم؛ لأنه كان شاكاً في السبب المجوز وقت التيمم<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب التحقيق: لا يتيمم<sup>(٢)</sup>، ونقله صاحب الروضة عن أبي علي السنجي وأقره<sup>(٣)</sup>، واعتمده ابن العماد، واستدل بأن شأن كل واجب إذا شك في خوف مسقط أن لا يسقط بل لابد من تحققه أو ظنه بعلامة شرعية. قال في المجموع: ما رأيت من وافقهم ولا من خالفهم<sup>(٤)</sup>، انتهى.

(١) فتح الجواد (١/١٠٦).

(٢) صاحب التحقيق هو الإمام النووي، وينظر: التحقيق (ص ١٠٨).

(٣) وهو الإمام النووي أيضاً في الروضة (١/٢٦٥)، وأبو علي السنجي هو صاحب المجموع الذي نقل عنه الإمام الغزالي في الوجيز.

(٤) المجموع للإمام النووي (٢/٣٣٢).

أقول: وافقهم أفضى القضاة الروياني وخالفهم أزهد الزهاد البغوي وأفتى بأنه يجوز له التيمم<sup>(١)</sup>، وتبعه جمع من المتأخرين وانتصروا له بما نقل صاحب المجموع عن النص: "بأن المضطر إذا خاف من طعام أحضر إليه أنه مسموم جاز له أكل الميتة"<sup>(٢)</sup> فاستقر الفتوى على جواز التيمم ووجوب الإعادة، والله الموفق.

(وفي معنى المرض) - في جواز التيمم لا في سقوط القضاء، كما سنذكر - (شدة البرد) بحيث يخاف معه فوت عضو أو منفعة وعجز عما يسخن به الماء وعما يستدفئ به نفسه، جاز له التيمم؛ لما روي: «أن عمرو بن عاصٍ تيمم لشدة البرد في غزوة ذات السلاسل، وكان بمحضر النبي ﷺ فأقره، وصلى بأصحابه»<sup>(٣)</sup>.

(وإن امتنع من استعمال الماء في بعض أعضائه دون بعض لجراحة ونحوها) كانكسار: فإذا أن كان عليه ساتر أو لم يكن: (فإن لم يكن عليه ساتر) من نحو جبيرة - وهي: الألواح التي تُهَيَّأ لذلك - أو لصوق - وهي: الخرق المبطية بالضهاد الملصقة على الجراحة - (غسل الصحيح) من أعضائه، (والصحيح أنه يتيمم مع ذلك).

إعلم أن هذه العبارة غير صحيحة؛ لأنها تفهم جريان الخلاف في التيمم وعدم جريانه في غسل الصحيح، والحال أن الأمر بالعكس؛ إذ التيمم مقطوع به، وفي غسل الصحيح طريقان:

أحدهما: فيه قولان: أحدهما: لا يجب عليه غسل الصحيح بل يكفي التيمم؛ لأن غسل بعض الأعضاء لا يكفي مطهراً والتيمم يكفي مطهراً.

والثاني: أنه يجب؛ لأنه قادر على [استعمال الماء] في الجملة فلا يساغ له التيمم حتى يستعمله.

(١) ينظر: بحر المذهب (٢٤٩/١)، والتهذيب للبغوي (١/٤١٤).

(٢) المجموع (٥٤/٩)، طبع دار الفكر (١٩٩٧م)، والأم (٢/٢٥٣)، الطبعة الثانية (١٩٩٣م) - دار المعرفة - بيروت.

(٣) المستدرک، رقم (٦٢٨ و٦٢٩)، وسنن أبي داود، رقم (٣٣٤ و٣٣٥)، وسنن البيهقي الكبرى، رقم (١٠١١ و١٠١٢) ثم قال: ويحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعاً، غسل ما قدر على غسله وتيمم للباقي.



وهذان القولان عند أصحاب هذا الطريق مخترجان<sup>(١)</sup> على القولين فيما إذا وجد من الماء ما لا يكفيه.

**والطريق الثاني** - وهو المعمول به - : القطع بوجوب الغسل من غير جري الخلاف؛ لأن اعتلال بعض الأعضاء لا يزيد على فقدانه، ومن المعلوم أن لو كان المقطوع بعض الأطراف لم يسقط عنه غسل الباقي، فههنا أولى.

وأجاب أصحاب هذا الطريق عن تخريج الطريق الأول؛ بأن الخلل ههنا في الشخص لا في آلة العبادة، وثمة في الآلة التي تتأذى بها العبادة، فأشبه ما إذا وجد بعض الرقبة. وإذا قلنا بوجوب الغسل فلا يجب مسح موضع العذر بالماء وإن لم يضره؛ لأنّ واجبه الغسل فإذا تعذّر فلا فائدة في المسح، بخلاف المسح على الساتر الآتي؛ لشبهه بالمسح على الخفّ.

ويجب أن يُمرّ التراب عليه إن كان بمحلّ التيمّم ما لم يضرّه كما هو ظاهر، ومثله ما لو كان بالجراحة أفواه مفتّحة وأمكن إمرار التراب عليها؛ لأنها صارت ظاهرة. (ولا ترتيب) واجب (بين غسل الصحيح والتيمّم إن كان جنباً) بل مخير: إن شاء قدّم غسل الصحيح على التيمّم وإن شاء آخر؛ إذ لا ترتيب فيه.

وفي وجه: يقدّم غسل الصحيح؛ لأن الغسل أصل والتيمّم بدل، فيقدم الأصل؛ كما إذا وجد من الماء ما لا يكفيه.

وأجيب بأن التيمّم ههنا للعلة وهي مستمرة، وثمة لعدم الماء، فلا بدّ من استعمال الموجود ليصير عادماً.

(وإن كان محدثاً فالأصح) من ثلاثة أوجه: (أنه يُشترط إيقاع التيمّم في وقت غسل المعلوم)؛ لأن التيمّم بدل عن موضع العذر، فلا يجوز أن يتنقل عن العضو المعلوم قبل أن يتيمّم.

ولا يجوز أن يقدّمه عليه إذا لم يكن المعلوم أول أعضاء الوضوء؛ إذ الترتيب شرط في

(١) سبق تعريف القول المخرج قبل الكلام على السبب الثاني من أسباب التيمّم بأسطر.

الوضوء فلا يعدل عن عضوٍ إلى عضوٍ ما لم يتمّ تطهير الأول أصلاً وبدلاً.

(حتى يحتاج إلى التيمم مرتين إذا كانت الجراحة على عضوين): كأن كانت على الوجه جراحة وعلى اليد أخرى، يغسل الصحيح من وجهه ويتيمم للمعلول منه، ثم يغسل الصحيح من يديه ويتيمم للمعلول منهما، ثم يمسح [برأسه]، ويغسل رجليه.

والثاني: يجب تقديم غسل المقدور عليه كما ذكرنا في الجنب، وجوابه قد ذكر<sup>(١)</sup>.

والثالث: أنه يتخير: إن شاء قدم الغسل على التيمم وإن شاء أخر عنه وإن شاء أدخله في خلال المغسول، ولا نظر إلى أن الترتيب مرعي في الوضوء؛ لأن التيمم فرض مستقل بنفسه، والترتيب إنما يراعى في العبادة الواحدة، وبه قال [الشيخ] أبو علي السنجي<sup>(٢)</sup>.

وأجيب: بأن كون التيمم فرضاً مستقلاً بنفسه ممنوع، بل [هو] وصف تابع في طهارة العضو المعلوم، وكونه مستقلاً في بعض المواد لا ينافي كونه تابِعاً ههنا، تأمل<sup>(٣)</sup>. وعلى هذين الوجهين يكفي تيمم واحد وإن تعددت الجراحة.

(وإن كان عليه سائر<sup>(٤)</sup> كالجبيرة) التي ذكرنا (ولم يمكن نزعها)؛ خوفاً مما ذكر من المحذور (عند الطهارة) أي: الغسل أو الوضوء (فغسل<sup>(٥)</sup> الصحيح والتيمم كما ذكرنا) من وجوب الترتيب في حق المحدث، وعدمه في حق الجنب.

وقوله: "فغسل الصحيح" إما فعل ماض بمعنى الغابر<sup>(٦)</sup> أي: فيغسل الصحيح، وإما مصدر مرفوع مضاف إلى الصحيح، فحينئذٍ: إما أن يكون مبتدأً محذوف الخبر والتيمم عطف عليه، أي: فغسل الصحيح والتيمم واجب كما ذكرنا. وإما أن يكون

(١) قبل سطور، في قوله في جواب من استدل بأصلية الغسل وتبعية البدل: التيمم هنا للعلقة، وثمة لعدم الماء إلخ..

(٢) الحسين بن شعيب صاحب كتاب المجموع وتعليقه جمع فيها بين مذهبي العراقيين والخراسانيين وشرح فروع ابن الحداد.

(٣) إشارة إلى الجواب القوي، ووجه قوته أن التابعة والمتبوعة أمران اعتباريان.

(٤) عطف علي قوله في (ص ٢٢٩) (فإن لم يكن عليه سائر).

(٥) (٥) جاء في نسخة بلفظ: "فيغسل" وهذا أولى.

(٦) الغابر: الماضي، فالأنسب: بمعنى الحاضر، بقرينة تفسيره بـ "فيغسل الصحيح" ..

فاعل فعل محذوف، أي: فيجب غسل الصحيح والتيمم، فلما حذف الفعل أدخل الفاء على الفاعل ليدلّ على أنّ فعل الجزاء محذوف، وهذا لا يصحّ إلا على رأي الزّجاجي<sup>(١)</sup>.  
ووجب غسل الصحيح بقدر الإمكان، حتى لو قدر على غسل ما تحت أطراف الجبيرة من الصحيح الذي أخذته الجبيرة -وجب ذلك: بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لينغسل تلك المواضع بالتقاطر منها.

(ويمسح مع ذلك) أي: مع غسل الصحيح والتيمم (الجبيرة بالماء على الأصحّ)؛ لما روي: «أنه ﷺ أمرَ عليّاً أن يمسحَ على الجبائر»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: يكفي التيمم ولا يمسح، وبه قال أبو عبد الله الحنّاطي، والقاضي أبو الطيّب<sup>(٣)</sup>.  
(والأصحّ) من الوجهين (أنه يجب استيعابها) أي: تعميم الجبيرة بالمسح؛ إذ هو مسح أبيض لكون الماسح عاجزاً عن الأصل، فيجب التعميم كالمسح في التيمم.  
والثاني: يكفي ما يقع عليه الاسم؛ كمسح الخفّ والرأس، وأجيب بأن هنا العدول للضرورة، فيجب الإتيان به على حسب الإمكان، وثمة للتخفيف، فكلما أخفّ أحسن<sup>(٤)</sup>، فلا قياس بينهما، لحصول البّون.

ويتفرع على هذا مسائل: الأولى: أن تكون الجبيرة على الطهارة كالخفّ، وإلا لم يجز المسح عليها، على الصحيح، ولا تأخذ من الصحيح إلا بقدر ما لا بدّ منه لاستمساك الجبيرة، وإلا لم يجز.

والثانية: إن كان الماسح جنباً مسح الجبيرة متى شاء، وإن كان محدثاً والجبيرة على

(١) أبو القاسم الزّجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، نحوي، تلمذ على إبراهيم السري الزّجاج فنسب إليه، ومن شيوخه أيضاً: الأخفش وابن دريد ونفطويه. من مؤلفاته: الجمل الكبير في النحو، واللامات في اللغة، والإيضاح في علل النحو، سكن طبرية دمشق وتوفي بها حوالي (٣٣٩هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: معجم المؤلفين (١٢٤/٥)، هذا، ولم أحصل إلى الآن على مصدر رأيه. وهذه أيضاً مسألة نحوية تدل على تضلّع الشارح في النحو.

(٢) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/١٤١)، رقم (٨٣)، وابن ماجه في سننه، رقم (٦٥٧)، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٠٢٠)، وإسناده ضعيف. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/٦٧)، رقم (٢٠٠).

(٣) القاضي أبو الطيب الطبري، صاحب شرح مختصر المزني والتعليق الكبرى، سبقت ترجمته.

(٤) الظاهر: فكلما خف حسن.

بعض أعضاء الوضوء مسحها إذا بلغ إلى غسل ذلك العضو الذي عليه الجبيرة؛ إذ الترتيب ركن في الوضوء.

والثالثة: هل يقدر لهذا المسح مدة؟ فيه وجهان:

أحدهما: لا؛ لأن تقدير المدة إنما يعرف بالنقل والتوقيف، ولم يرد من الشارع سوى المسح، فله الاستدامة إلى البرء، وبه قطع الصيدلاني<sup>(١)</sup>، واختاره المصنف في العزيز، والنووي في الروضة<sup>(٢)</sup>، والزرکشي في الإرشاد، وابن حجر في شرحه<sup>(٣)</sup>، وسراج الدين بن الملقن في العجالة<sup>(٤)</sup>، وأبو العباس الجرجاني في التحرير، وغيرهم.

والثاني: نعم، لأنه مسح على حائل فأشبهه المسح على الخف، ففي حق المقيم يقدر بيوم ليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وبه قال الإصطخري وأبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup> وغيرهما.

(١) هو أبو بكر محمد بن داود بن محمد المروزي، نسبته إلى بيع العطر، ويعرف بالداودي أيضاً نسبة إلى أبيه من شيوخه القفال المروزي، ومن تأليفاته تعليقاته على مختصر المزني تعرف عند الحراسانيين بطريقة الصيدلاني. لم يعرف تاريخ وفاته تحديداً. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤٣٨)، رقم (٣٢٣)، وطبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (١٥٢ و١٥٣)، وطبع بغداد (ص ٥٢).

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز (٢/ ٢٨٢) ط. دار الفكر، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ١٢٢)، وروضة الطالبين (١/ ٢٦٦). (٣) تقدم أنه ليس للزرکشي كتاب في الفقه باسم الإرشاد، وإنما هو لابن قاضي شهبة بدر الدين ذكرنا شيئاً في ذلك في (ص ٧٠) وينظر: فتح الجواد لشيخ الإسلام ابن حجر الهيتمي في شرح الإرشاد لابن المقرئ (١/ ١٠٧). (٤) عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج، تأليف سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن النحوي والمشهور بابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، سنة الطبع (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، الناشر: دار الكتاب - الأردن (١/ ١٣٩).

(٥) من هو أبو علي الفارسي هذا؟ من معوقات تحقيق هذا الكتاب وجود أسماء أعلام مشتركة بين أشخاص، ووجود أسماء كتب كذلك، ومنهم الشيخ أبو علي الفارسي، فيوجد في كتب التراجم ثلاثة علماء بهذه الكنية والشهرة: أولهم الحسن بن سعيد الفارسي ثم البغدادي البزاز، وبعضهم يسميه حسينا، يعرف بابن البستبان. من شيوخه سفيان بن عيينة، ومن تلاميذه القاضي المحاملي توفي سنة (٢٣٦هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٠)، رقم (١٩٧)، والمرجح أنه هو المقصود هنا.

وثانيهم: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي الفسوي النحوي، صاحب التصانيف من شيوخه الحسن بن سعدان وأبو القاسم التنوخي والزجاج، ومن تلاميذه ابن جني وعلي بن عيسى الربيعي، ومن مؤلفاته الإيضاح والحجة والبغداديات والتكملة. توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩)، رقم الترجمة (٢٧١).

وثالثهم: الحسن بن مسلم بن أبي الجود الفارسي العراقي، من أصحاب الشيخ عبد القادر من شيوخه أبو البدر الكرخي، ومن تلاميذه الدببشي كان يدري الفقه والفرائض. توفي سنة (٥٩٤هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٠١)، رقم (١٥٧).

قال الإمام في النهاية: وهذا الاختلاف فيما إذا كان يتأتى الرفع بعد انقضاء كل يوم وليلة من غير ضرر بين، فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز الاستدامة، وإن كان يتأتى ذلك في كل طهارة وجب النزاع لا محالة ولا يجوز المسح<sup>(١)</sup>.

وحكم اللصوق في الكل حكم الجبيرة.

(والأصح) من القولين (أنه إذا تيمم للفريضة الثانية لا يجب استئناف الوضوء) للمحدث، والغسل للجنب؛ إذ التيمم طهارة مستقلة في الجملة، فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى وإن كانت بعضها منها في هذه الصورة، كما لو اغتسل الجنب ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا يتقضى به غسله، وإن كان بعض أعضاء الوضوء، بعض المغسول في الجنابة.

والثاني: يجب الاستئناف؛ لأن كليهما صاراً كطهارة واحدة، فمتى ارتفع جزؤها ارتفع كلها.

(بل الجنب لا يعيد شيئاً من الغسل) [المرتّب] على العضو المعلوم؛ كما لا يجب عليه الاستئناف، بل يكفيه التيمم ما لم يحدث، وإذا أحدث نُظر: إن كان الجرح بغير أعضاء الوضوء وأحدث قبل أن يصلي فرضاً، لزمه الوضوء فقط؛ لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء، فلا يؤثر فيه الحدث، أو بعد الفرض وأراد التنفل، كفاه الوضوء، أو فرضاً آخر، لزمه الوضوء والتيمم.

(والأظهر) أي: من الوجهين (أن المحدث يعيد غسل ما يترتب على العضو المعلوم من الأعضاء)؛ لأنه إنما تيمم بدلاً عن محل العذر، فإذا وجبت إعادته خرجت طهارته عن كونها تامة، فإذا أتمها وجبت إعادة غسل ما بعد ذلك؛ كمن أغفل لمعة من وجهه ثم علم بعد الفراغ من الوضوء، فإذا غسلها وجب غسل ما بعدها من الأعضاء.

وبه قال المصنّف في الشرحين، والغزالي، والإمام، والشيخ أبو علي<sup>(١)</sup>، وأقضى القضاة الروياني<sup>(٢)</sup>، وغيرهم من المعتبرين.

والثاني: لا يجب أن يعيد، بل هو كالجنب؛ لأن الوضوء الكامل لا تجب إعادته لكلّ فريضة، فكذاك غسل الصحيح الذي هو بعضه، والذي يعاد لكلّ فريضة هو التيمّم، وبه قال ابن الحدّاد<sup>(٣)</sup>، والنووي في الروضة، ونسبه إلى المحققين<sup>(٤)</sup>، واختاره صاحب الإرشاد وشارحه، والإسنويّ في المهمات<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من المتأخّرين. وهو الذي يحاوله قلبي. [والله الموفق].

خاتمة: إذا رفع الساتر لتوهمه البرء فإذا هو لم يبرأ، لم يبطل تيمّمه ولو كان في الصلاة، بخلاف ما لو توهم الماء؛ فإنّ تيمّمه يبطل وإن بان خلاف ما يتوهمه؛ لأنّ طلب الماء واجب عند توهمه؛ إذ طلبه سبب لتحصيله، بخلاف توهم البرء، وللإمام فيه توقّف. وإذا برئت الجراحة ولم يشعر به وجب قضاء ما صلّى بالتيمّم من حين البرء. ولو شدّ جبائر بعضها فوق بعض جاز له المسح على العليا على المعتمد، ذكره صاحب الإرشاد<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(١) ليس هو الشيخ أبا علي السنجي؛ لأنّه يرى الخيار بين تقديم التيمّم على غسل المعلوم وتأخّره وتوسطه، كما في المجموع للإمام النووي (٣٣٤/٢)، فإذا يمكن أن يكون هو أحد الأعلام المذكورين في التعليق قبل السابق باسم أبي علي الفارسي.

(٢) العزيز (٢٢٨/١) ط. دار الكتب، و (٣٠٦/٢)، والوجيز في (٣٠٤/٢)، ونهاية المطلب (٢٠٣/١-٢٠٤)، وبحر المذهب (٢٥٣/١).

(٣) شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد الكنانى المصري، صاحب كتاب الفروع في المذهب، والباهر في الفقه، وأدب القضاء، وجامع الفقه من شيوخه النسائي وأبو إسحاق المروزي، انتهت إليه الرئاسة في مصر توفي سنة (٣٣٤ أو ٣٣٥) رحمه الله تعالى ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٤٤٥-٤٥١)، رقم (٢٥٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/٥٩-٧٥)، رقم (١١٤).

(٤) قال في زوائد الروضة: قلْتُ: بَلِ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّهُ كَالْجُنْبِ. روضة الطالبين (١/١٠٧).

(٥) فتح الجواد (١/١٠٨)، والمهمات طبع دار ابن حزم (٢/٢١٤).

(٦) الظاهر: "شارح الإرشاد"، وينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/١٠٨).

## ما يتيمم به

(فصل) في بيان ما يتيمم به (يجوز التيمم بالتراب بأنواعه)، مما يقع عليه اسم التراب، كالأعفر وهو الذي لا يخلص بياضه، والأسود، والسخ<sup>(١)</sup>، - وهو الذي لا ينبت [عليه] شيء؛ لملوحتة، دون الذي يعلوه الملح؛ إذ اسم التراب لا يقع على الملح - والبطحاء، وهو التراب الناعم في مسيل الماء، (حتى الطين الذي يُتداوى به) كالطين الأحمر الأرمني الذي يؤكل تداوياً، والأبيض الخراساني الذي يؤكل سفهاً؛ فكل ذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماء على العذب والمالح والكدر والصافي؛ «وقد تيمم رسول الله ﷺ بتراب المدينة، وأرضه سبخة»<sup>(٢)</sup>.

وما نقل عن الشافعي رحمه الله في بيان ما لا يتيمم به قال: "ولا السبخ ولا البطحاء"<sup>(٣)</sup> "ليس ذلك باختلاف قول منه، باتفاق الأصحاب، بل [أراد بهما]: إذا كانا أصليين لا غبار عليهما، فهما إذا كالحجر، انتهى.

قال المصنف في العزيز: وسئل القاضي حسين عن تراب الأرضة فقال: ما أخرجته من الخشب لم يجز التيمم به وإن شابة التراب؛ لأنه ليس بتراب، وإن أخرجته من مدرّ جاز، ولا بأس باختلاط لعباها به؛ كالتراب المعجون بالخلّ إذا جفّ تيمم به<sup>(٤)</sup>.

(ولا يجوز التيمم بما لا يسمى تراباً: كالزرنينخ والمعادن)، أراد به معادن الذريرة

(١) سَبَخَة - يفتحون -: الأرض الرملية التي لا تنبت لملوحتها، فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/١٠٢).

(٢) وهذا مستفاد من حديثين: التيمم بتراب المدينة مستفاد مما رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٣٠) بلفظ: «أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل، فلقية رجل، فسلم عليه، فلم يرده عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار، فمسح بوجهه ويديه، ثم رده عليه السلام»، وهو متفق عليه، وكون تراب المدينة سبخة مستفاد مما رواه البخاري أيضاً عن عائشة ١ في شأن دار الهجرة (٢/٨٠٣)، رقم (٢١٧٥) بلفظ: «قد أريت دار هجرتكم، أريت سبخة ذات النخل بين لابتين». ينظر: تلخيص الحبير (١/١٤٩) رقم (٢٠٣).

(٣) من الناقلين ابن المنذر في الأوسط: (٢/٣٩)، وقد نقل الشارح بالمعنى كعادته. وهو موجود في الأم (١/٥٠) بلفظ: فَأَمَّا الْبَطْحَاءُ الْغَلِيظَةُ وَالرَّقِيقَةُ وَالْكَيْبُ الْغَلِيظُ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ صَعِيدٍ، إ.هـ، والبطحاء: الحصى الصغار النهاية (١/١٣٤).

(٤) الأرضة: دويبة تأكل الخشب. المصباح المنير (١/١٢)، وينظر: العزيز (٢/٣١٠)، دار الفكر، ودار الكتب (١/٢٣١)، هذا، وفي عبارة العزيز بدل "لأنه ليس بتراب": "فأنه ليس بتراب وإن شابه"، وبديل "باختلاط لعباها به": "باختلاطه بلعباها".

والثورة والجص<sup>(١)</sup> وشبه ذلك مما لا يسمّى تراباً، وأما معادن الذهب والفضة إن ظهر جوهرهما بحيث يعدّ خليطاً بالتراب فلا يجوز، وإلا فيجوز.

ولا يجوز بالأحجار المدقوقة، ولا بالقوارير المسحوقة، ولا بفئات الأوراق، ولا بحيلة الشجر<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك.

وفي قول: يجوز بذلك كله؛ لأنّه من الأرض.

وأجيب بما روى حذيفة<sup>(٣)</sup> عن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً، وَجُعِلَ تَرَابُهَا طَهُوراً»<sup>(٤)</sup> الحديث، عدّل إلى ذكر التراب بعد ذكر الأرض؛ فلولا اختصاص الطهور بالتراب لقال: جُعِلَ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً.

(ويجوز) التيمّم (بالرمل إن ارتفع منه غبار) يلصق باليد، لأن ذلك الغبار تراب، [وعليه يحمل] نصّ الشافعي فيه بالجواز<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز إن لم يرتفع منه غبار يلصق باليد خشناً أو ناعماً، وعليه يحمل نصّه الآخر فيه، وهو عدم الجواز<sup>(٦)</sup>.

فإذا عرفت محمل النصّين فعليك أن لا تظنّ أنّ هذه المسألة ذات قولين كما ظنّ صاحبُ التلخيص، بل عدم الجواز في الرمل الخشن الذي لا يرتفع منه غبار مقطوع به، وجوازه في الذي يرتفع منه مقطوع به؛ لاتفاق الأصحاب على تفريق النصّين على الحالتين كما أشرنا إليه، تأمّل<sup>(٧)</sup>.

ثمّ اعلم بأن الرمل خشناً أو ناعماً من جملة التراب؛ إذ هو من طبقات الأرض كما يأتي

(١) الذريرة: نوع من الطيب، قال الزخشي: هي فتات قصب يؤتى به من الهند المصباح المنير (١/٢٠٧).

(٢) لم اجد معناه في المعاجم، ولا لفظاً يشابهه في المصادر، وفي (ب) باجيلة الشجر، ولم أجده أيضاً في المعاجم.

(٣) أبو عبد الله حذيفة بن اليمان الصحابي.

(٤) رواه مسلم (١/٣٧١)، رقم (٥٥٢)، ولفظه: «عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ جُعِلَتْ صُفُونَا كَصُفْوِ الْمَلَائِكَةِ وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى»، والبيهقي في السنن الكبرى، (١/٢١٣)، رقم (٩٦٣)، والحديث صحيح الإسناد. ينظر: المجموع (٢/٢٤٥).

(٥) جاء ذلك في القديم والإملاء، ينظر: متن المذهب في شرحه: المجموع (٢/٢٤٧).

(٦) جاء ذلك في الأم (١/٥٠) في قوله: «والكتيب الغليظ، فلا يقع عليه اسم التراب حيثنّ، وإن خالطه

تراب. اهـ.

(٧) إشارة إلى دقة الجواب وقوته.



عن الماوردي<sup>(١)</sup>، ومن ثمة أفتى النووي والإسنيوي بأنّه لو سحق الرمل الصرف وصار له غبار - أي: لم يبق فيه ما يمنع لصوقه بالعضو - أجزأه، بخلاف الحجر المسحوق<sup>(٢)</sup>.

ولا ينافيه تعليلهم لعدم الإجزاء في ما لا غبار له بأنّه حصّ متصاغرة جداً كالأحجار المدقوقة؛ لأنّ معناه: أنّ عدم الغبار فيه أحقه بالحجر المدقوق، لا أنّه لا يسمّى تراباً بالكلّيّة، فقد قال الماوردي: عدم الإجزاء فيه؛ لعدم الغبار، لا لخروجه عن جنس التراب<sup>(٣)</sup>.

وما وقع في بعض العبارات: أنّه لا يسمّى تراباً مؤّول، وعلى [هذا] التفصيل المصرّح به في شرح الإرشاد والمجموع<sup>(٤)</sup> يحمل ما وقع في كتب المصنّف والنووي من إطلاق الإجزاء وإطلاق عدمه.

(ولا يجوز) التيمّم (بسحاقة) أي: بما يسحق من (الخزف) بإمراره على حجرٍ ونحوه ويصير غباراً؛ لأنّه تجدد له اسم آخر غير التراب بسبب طبخه؛ ألا ترى أن العرب يقولون: صار الطين خزفاً والصيرورة إنّما تستعمل فيما حال عن أصله بحيث لا يقع عليه اسمه الأول؟، لكن لو سُوي الطينُ وسُحِق أو وقع نار على تراب فاسودّ - ما لم يصّر رماداً - جاز التيمّم بالأول على الصحيح، وبالثاني بلا خلاف، صرّح به صاحب الروضة والشيخ ابن حجر في شرح الإرشاد<sup>(٥)</sup>، وأبو العلاء القنوّي في شرحه للحاوي<sup>(٦)</sup>.

(١) بعد أسطر، وهو في: الحاوي الكبير (١/ ٢٤٠).

(٢) روضة الطالبين (١/ ٢٧٢)، ومخطوطة المهات الموجودة في المكتبة القادرية (ص ١١٩) وجه، وطبع المهات (٣١٨/ ٢).

(٣) الحاوي الكبير (١/ ٢٤٠).

(٤) فتح الجواد شرح الإرشاد (١/ ١٠٩)، والمجموع (٢/ ٢٤٨).

(٥) روضة الطالبين (٢/ ٢٧١)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ١٠٩).

(٦) الشيخ علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف القنوّي، قاضي القضاة من شيوخه ابن دقيق العيد، ومن مؤلفاته: شرح الحاوي الصغير للقزويني، ومختصر منهاج الحلّمي، وشرح التعرف على مذاهب أهل التصوف، ومختصر العالم في الأصول. انتفع به أهل مصر، أقام بالقاهرة ثلاثين سنة، ثم ولي قضاء الشام، وأقام بها دون عامين ثم توفي سنة (٧٢٩هـ) بنظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٣١)، رقم الترجمة (١٣٨٨)، والجدير بالملاحظة أنّ لقبه في كتب التراجم: علاء الدين، ولم أجد تكتيته فيها بأبي العلاء، والشارح يذكره في طبقاته المطبوع مع طبقات الفقهاء للشيرازي، تحقيق خليل الميس (١/ ٢٨٩)، ومنها شرح للحاوي الصغير للشيخ علاء الدين علي بن مجد الدين إسماعيل القنوّي إهد فهل هذه الكنية إلّا تحريف من النسخ؟.

(ويشترط أن يكون التراب المتيّم به طاهراً)، فلا يجوز بالتراب النجس بالنص والتخريج<sup>(١)</sup>:

أما النص: فقوله تعالى: ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (النساء: ٤٣)، قال ابن عمر وابن عباس: «أي: تراباً طاهراً»<sup>(٢)</sup>.

وأما التخريج: فإذا لا يجوز الطهارة بالماء النجس مع لطافته وجريانه، فأولى أن لا يجوز بالتراب النجس مع كثافته وعدم جريانه. والتراب النجس هو الذي أصابه مائع نجس وأثر نداوته في جميع أجزائه.

أما إذا اختلط به جامد نجس فلا يؤثّر في أجزائه بالنجاسة، لكن لا يجوز التيمّم به؛ لأنّه يكون الواصل إلى بعض أجزائه عضوّه تراباً طاهراً، وإلى بعضه تراباً نجساً، والنجس لا يطهّر.

وأما تراب المقابر المنبوشة الذي غلب اختلاط صديد الموتى به فعلى قوليّ تعارض الأصل والظاهر، وقد مرّ<sup>(٣)</sup>.

ويجوز التيمّم بما على ظهر الكلب والخنزير وفروعهما - إذا علم التصاقه في حالة الجفاف - بالاتفاق.

وإن علم التصاقه في حال الرطوبة أو العرق فلا يجوز بالاتفاق.

وإن لم يعلم لا هذا ولا ذاك فقد قال المصنف وتابعوه: هو على القولين في الأصل والظاهر<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: وهو مشكل، وينبغي أن يُقطع بجواز التيمّم به؛ عملاً بالأصل، إذ ليس هنا ظاهر يُعارضه<sup>(٥)</sup>.

(١) يقصد بالتخريج القياس كما يظهر من بيانه.

(٢) تنوير المقياس من تفسير ابن عباس (٧١/١).

(٣) في كتاب الطهارة فصل الأواني، عند قول الشارح: خاتمة، الشيء الذي لا يتيقن طهارته ولا نجاسته إلخ.

(٤) العزيز شرح الوجيز (٢٧٦/١) طبع دار الكتب العلمية، وقد مرّ.

(٥) روضة الطالبين (٢٧٢/١)، وينظر: المجموع (٢٥٤/٢).

(وأن لا يكون) التراب المتيمّم به (مشوباً) أي: مخلوطاً (بغيره كالزعفران والدقيق) إذا كان الخليط كثيراً، بلا خلاف؛ لأن الخليط الكثير يسلب الطهورية عن الماء مع قوّته، فأولى أن يسلب عن التراب.

(وفي وجهه: إذا كان الخليط قليلاً لم يضّر). وبه قال أبو إسحاق المروزي<sup>(١)</sup>، وصاحب التقريب<sup>(٢)</sup>. كما في الماء، إلحاقاً للمغمور بالمعدوم.

والأكثر على أن القليل كالكثير فيه، وأجابوا عن ذلك الوجه: بأن الماء لطيف لا يمنعه الخليط عن السيّلان فيزيل جزء الخليط في صوب جريانه ويجري على موضعه، والتراب كثيف ليس له تلك القوّة فما علق به الخليط لا يصل إليه التراب.

ثم [حدّ الكثرة والقلّة فيه]: قال المصنف في العزيز ناقلاً عن الإمام: حدّ الكثرة أن يظهر الشيء الخليط ويرى، والقليل ما لا يظهر، وقال: ولم أر لغيره تعرّضاً لذلك، بل اقتصروا على ذكر القلّة والكثرة<sup>(٣)</sup>.

(ولا يجوز التيمّم بالتراب المستعمل) مرّة أخرى في تيمّم لفرض أو سنة (في أصحّ الوجهين)؛ لأنّه يورث ضعفاً وكِلّةً؛ لتأديّ العبادة به كالماء.

والثاني: يجوز؛ لأنّه لا يرفع الحدث، فإذا لا يتأثر بالإستعمال، بخلاف الماء.

(وكلُّ واحد من) التراب (الباقى على العضو المسحوق والمتناثر منه، مستعمل في أصحّ الوجهين)، يعني: أنّ التراب الملتصق بالعضو والمتناثر منه سواء في الإستعمال، حتى لا يجوز أن يضرب إنسان يده على وجه التيمّم أو يديه ويأخذ التراب للتيمّم، وكذا على ما تناثر؛ لتأديّ العبادة بهما.

(وفي وجهه: المتناثر ليس بمستعمل؛ إذ التراب كثيف فمتى التصق بالحلّ يمنع التصاق

(١) أبو إسحاق المروزي: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق، وأبو إسحاق المروزي: إبراهيم بن أحمد بن محمد، والمكتوب هنا هو المروزي.

(٢) صاحب التقريب هو نجل القفال الشاشي الكبير، واسمه أبو الحسن القاسم بن الإمام أبي بكر محمد بن علي، كتاب جليل من شروح مختصر المزني، وهو غير تقريب أبي الفتح سليم الرازي. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٥٥٣)، رقم (٩١٢).

(٣) العزيز شرح الوجيز، ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٣٣)، وط دار الفكر بهامش المجموع (٢/ ٣١٢).

غيره به، وإذا لم يلتصق بالمحلّ فلا يتأثر، ويفارق الماء؛ فإنّ أجزاء رقيقة تلاقي المحلّ بأجمعها.

وأجيب: بأنّ الملتصق والمتأثر ما دام يسمح يتردّد من موضع إلى موضع، والفرض إنّما يسقط بكليهما، فكيف لا؟<sup>(١)</sup>

(و لا بدّ) أي: لا افتراق للمتميم<sup>(٢)</sup> (من قصد التراب)؛ لأنّ القصد مأخوذ في تعريف التيمّم، فلو لم يقصده لم يناوله النصّ، فلم يجوز، (فلو سقت) أي: أثارت [وهاجت] (الريحُ الترابَ عليه فردّده) أي: فأمرّ يده عليه (ونوى التيمّم) عند التردد (لم يُجزَ)؛ لأنّ انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقّق له، وإن قصد بوقوفه في مهبّها التيمّم؛ لأنّه لم يقصد التراب وإنما هو أتاها لما قصد الريح.

في وجه: لو قصد بوقوفه في مهبّها التيمّم كفى؛ كما لو جلس في الوضوء تحت ميزاب أو برز للمطر، وبه قال [أبو حامد المروزي]<sup>(٣)</sup>، وصاحب التقريب<sup>(٤)</sup>، والحليمي، والقاضي أبو الطيب، حكاه القاضي أبو القاسم ابن كج<sup>(٥)</sup> عن نصّ الشافعي رحمه الله.

وأجيب: بمنع القياس [للفارق]، وهو: أن اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد، يقال: غسّلت المطرُ وجهَ المغبرِّ، بخلاف التيمّم فإنّه لا يقع عليه الاسم مع انتفاء القصد.

(ولو أمر غيره حتى يتمّه جاز إن كان عاجزاً) عن المباشرة بنفسه لمرض أو قطع، بل

(١) ي: فكيف لا يكون المتأثر مستعملاً كالملتصق؟

(٢) إشارة إلى أنّ "لا" نافية للجنس، و"بدّ" بمعنى "افتراق" اسم "لا"، مبني على الفتح في محل نصب، و"للمتميم" جازٍ ومجرور متعلّق بـ "بدّ"، وكذا "من قصد التراب" متعلّق بـ "بدّ"، وخبر "لا" محذوف، تقديره: "موجود".

(٣) أبو حامد المروزي هو القاضي أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروزي أو المروذي، نسبة إلى مرو الروذ من توابع خراسان. من شيوخه أبو إسحاق المروزي، ومن تلاميذه أبو حيّان التوحّيدي، ومن مؤلفاته: شرح مختصر المزني، وسبق شيء من ترجمته عند ترجمة "أبي حامد". ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٩٢)، رقم (٢٣)، وطبقات ابن الصلاح (١/ ٣٧٢)، رقم (٩٦)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨)، رقم (٧٧)، وفيه الفرق بين "المروزي" و"المروودي"، وطبقات ابن هداية الله ط. بيروت (ص ٨٦).

(٤) هو نجل الففال الشاشي الكبير، وسبقت ترجمته في الصحيفة السابقة.

(٥) القاضي أبو القاسم ابن كج هو الدينوري صاحب التجريد.

لا تقتصر على الجواز؛ لأن ذلك واجب عليه إذا وجد [غيره] متبرعاً أو بالأجرة، كما في الوضوء، (وكذا إن كان قادراً، على الأظهر) من الوجهين، إقامة لفعل مأموره مقام فعله، ولا بد من نية الأمر، كما قاله في شرح المذهب<sup>(١)</sup>.

والثاني: لم يصح وإن أمره؛ لأنه مأمور بقصد التراب ولم يقصد، ولا يخفى ما فيه. وخرج بقوله: "ولو أمر غيره" ما لو لم يأمر ويممه، فإنه لا يجوز، باتفاق الوجهين؛ لإنتفاء القصد مباشرةً ونيابةً.

ويشترط أن يكون المأمور مميّزاً، وإلا لم يصح أيضاً؛ لأن شرط المباشر أن يكون من أهل العبادة. صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

## أركان التيمم

(فصل: أركان التيمم خمسة:)، وسنقول لك تعريف الأركان والشرائط في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

اعلم أن النووي رحمه الله عدّ من الأركان<sup>(٣)</sup> التراب، وقصده، فصار الأركان عنده سبعة<sup>(٤)</sup>.

ولك أن تعارضه<sup>(٥)</sup> وتقول: يلزمه عدّ الماء من أركان الوضوء؛ إذ التراب في التيمم بمنزلة الماء في الوضوء، وبطلانه بدهي.

وتقول أيضاً: إن القصد داخل [في النقل] فلا فائدة في عدّه ركناً برأسه، لأن من نوى عند نقل التراب إلى الوجه كان قاصداً بلا شك، فإذا كان الأركان خمسة.

(١) المجموع للنووي (٢/ ٢٧٠)، ولكن لم يذكره تصريحاً.

(٢) تكلمنا على الإرشاد، وقد صرح شارح إرشاد ابن المقرئ في فتح الجواد بذلك دون صاحبه في (١/ ١٠٩).

(٣) في (١): "عد في الأركان"، وهو محتمل.

(٤) روضة الطالبين، كتاب التيمم، الباب الثاني في كيفية التيمم (١/ ٢٧١).

(٥) المعارضة: إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم الدليل عليه. ينظر: آداب البحث والمناظرة، للشيخ اسماعيل الكليني (ت ١٢٠٥هـ) - المكتبة العربية - بغداد (ص ٧٢).

(الأول): (نقل التراب إلى العضو المسوح) أي: الوجه واليدين؛ لأن الله تعالى أمر بالتيمم وهو القصد<sup>(١)</sup>، وإنما يكون قاصداً بنقل التراب.

(فلا يكفي مسح ما عليه) أي: على العضو المسوح (من التراب) بأن [ردده] من جانب إلى جانب؛ إذ لا يسمى ذلك نقلاً.

فإن قلت: القصد والنقل متلازمان، فلو اقتصر على ذكر أحدهما لكفى، فما فائدة ذكرهما إفراداً حيث ذكرنا؟

قلت: قد يفرقان من وجه، وهو: أنه لو أحدث بعد النقل وقبل المسح كان عليه الأخذ ثانياً، بخلاف القصد، كما لا يخفى.

ويتفرع على هذا ما لو أذن غيره [لِيُتِمَّهُ] وأحدث المأذون بعد النقل وقبل المسح.

قال في المفتاح<sup>(٢)</sup>: إنه لا يضر؛ لأن حدث المأذون لم يؤثر في طهارة غيره.

وقال المصنف: إن النقل يبطل بحدث الأمر، خلافاً للقاضي، كما يبطل لو تيمم بنفسه<sup>(٣)</sup>.

ثم نقل التراب إن كان من عضو ليس هو محل التيمم فيجوز بلا خلاف؛ كما لو نقله من بدن غيره، وإن كان من عضو هو محل التيمم فيه خلاف، أشار إليه بقوله: (والأصح) من الوجهين (أن النقل من اليد إلى الوجه وبالعكس كالنقل من سائر الأعضاء) (و) كالنقل (من الأرض)؛ لأنه منقول من غير العضو المسوح به، فأشبهه غير محل التيمم.

والثاني: لا يجوز؛ لأنه منقول من محل الواجب، فأشبه ما لو نقل من أعلى الوجه إلى أسفله أو من الساعد إلى الكف.

[ويوهم من] عبارته أن النقل من إحدى اليدين للأخرى غير جائز بلا خلاف،

(١) في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ (النساء: ٤٣)، والمائدة: (٦).

(٢) من كتب ابن القاص في الفقه. ينظر: طبقات ابن هداية الله، ط. بيروت (ص ٦٥ و ٦٦).

(٣) العزيز شرح الوجيز (٢/ ٣٣٥)

وليس كذلك، بل فيه خلاف ذكره سراج الدين بن الملّقن ناقلاً عن الكفاية<sup>(١)</sup>، ولم يرجّح جانب منع ولا جواز.

ووجه المنع أن اليدين كعضو واحد، فأشبه النقل من أعلى الوجه إلى أسفله.

ووجه الجواز أن أعضاء الوضوء كلها كعضو واحد<sup>(٢)</sup>؛ لإشراكها جميعاً في الواجب.

وأجيب: بأن المراد بكون اليدين كعضو اتّحادهما في فرض واحد، فتفارقا سائر الأعضاء، فتَقَوَّى جانب المنع.

وفهم من "نقل التراب إلى العضو الممسوح" ما لو نقل التراب ليمسح به [وجهه] ظاناً أنّه [لم يمسح] ثم تذكّر أنّه مسحه، لا يجوز أن يمسح بذلك التراب يديه؛ لانتفاء النقل للممسوح وهو شرط، بخلاف ما لو كان ذلك في الماء؛ لأنّ قصد الماء ونقله لا يشترط بالاتفاق، وقد صرح بذلك القفال في الفتاوى. ونقله عنه سراج الدين بن الملّقن في العجالة<sup>(٣)</sup>.

فرع: لو تمكّع<sup>(٤)</sup> في التراب ووصل التراب إلى الوجه واليدين ناوياً به التيمم: فإما أن يكون عاجزاً أو لم يكن:

فإن كان الأوّل جاز قطعاً، نصّ عليه في المختصر<sup>(٥)</sup>، وإن كان الثاني فوجهان: أحدهما عدم الجواز؛ لأنّه لم ينقل التراب إلى الأعضاء وإنما عكس، وبه قال المسعودي وادّعى أنّه ظاهر المذهب<sup>(٦)</sup>.

والثاني: الجواز؛ لتحقيق قصد التراب بهذا الطريق وهو المطلوب، وبه قال المصنف

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه لنجم الدين بن الرفعة (ت ٧١٠هـ) (٢/٤٤-٤٥). وينظر: كشف الظنون (٣٩٧/١).

(٢) ينظر: عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج لابن الملّقن (١/١٤٠-١٤١).

(٣) المصدر نفسه (١/١٤١).

(٤) معكته في التراب معكاً: - من باب نفع - دلكته به، و معكته تمعيكاً تمكّعك، أي: مرّغته فتمرّغ. المصباح المنير (٥٧٦/٢).

(٥) لم أجده في مختصر المزني، فلعله في مختصر حرملة أو البويطي.

(٦) سبق تعريف ظاهر المذهب في مقدار القلتين، وترجمة المسعودي في سنن الوضوء، ولم أحصل على مؤلفاته.

والنووي ونسباه إلى الأكثرين.<sup>(١)</sup> ويبنى على هذا الخلاف ما لو سفت الريح التراب على كفه فمسح به وجهه، وما لو أخذ التراب من الهواء للمسح به حالة إثارة الريح إياه، والأصح فيها الجواز. وكذا لو أخذه من وجهه وردّده إليه ومسحه به؛ لأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو منه.

(و) الركن (الثاني: النية)؛ لما مرّ في الوضوء من الكلام فيها دليلاً وغيره، نعم وقتها وكيفيتها مخالفة لما مرّ ثمة: أما الأول: فلاّته يشترط هنا اقترانها بالنقل واستدامتها إلى مسح بعض الوجه كما يأتي.<sup>(٢)</sup>

وأما الثاني: فلاّ أن هنا لا بدّ من نيّة استباحة مفتقر كما أشار إليه بقوله: (ولا ينوي التيمّم رفع الحدث)؛ إذ التيمّم لا يرفع الحدث؛ لأنّه لو رفع الحدث [لما بطل إلا بعروض الحدث، ولما تأثّر برؤية الماء، فإذا لم يرفع الحدث] لم يصحّ تيممه بنية رفعه. وفي وجه: يصحّ تيممه بنية رفع الحدث؛ إذ حدثه يُرفع في حق فريضة ونوافل ما شاء، فإنّها مستباحة به، وقد قال ﷺ: «لا صلاة إلاّ بطهارة»<sup>(٣)</sup>، وكما أنّ رفع الحدث يتضمّن استباحة الصلاة، فقصد رفعه يتضمنها، وبه قال ابن سريج، وجعله ابن خيران<sup>(٤)</sup> قولاً للشافعي.

(١) العزيز شرح الوجيز (٢/٣١٩)، المجموع (١/٢٧١)، وروضة الطالبين (١/٢٧٣).

(٢) في قول الرافعي: ويقرن النيّة بأول أعماله المفروضة.

(٣) لا يوجد بهذا اللفظ في كتب الحديث المتوفرة عندي، وروى مسلم، رقم (٢٢٤) من حديث ابن عمر بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور»، والترمذي في سننه، رقم (١).

(٤) الظاهر أنّه ابن خيران الكبير، أبو علي الحسن أو الحسين بن صالح بن خيران البغدادي. من شيوخه: أبو العباس وأبو إسحاق. من مؤلفاته: شرح المزني. طلب للقضاء فامتنع، فسمّر الوزير ابن الفرات بابه عليه بأمر المقتدر بالله، واستمر هذا الضغط عليه فلم يلبّ ولم يجب، إلى أن أمر الوزير بالإفراج عنه توفي في حدود سنة (٣١٠-٣٢٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٠٠)، رقم (١٧٧)، وطبقات الشافعية للشيرازي ط. بيروت (١١٣-١١٢)، وطبقات ابن هداية الله ط. بيروت (٥٦-٥٥).

وأما ابن خيران الصغير فهو: أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن خيران، صاحب كتاب "اللطف"، كتاب دون التنبية حجماً، نقل فيه كتاب "الشهادات" عن ابن خيران الكبير، من تلاميذه أحمد - أو أبو أحمد - بن رامين. ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله طبع بيروت (١١٢-١١٣)، والظاهر أن مراد الشارح هو ابن خيران الكبير، لما في المجموع في شرح "ابن خيران" في عبارة المذهب (١/٢٠٩) من أن ابن خيران هو ابن خيران الكبير، ثم أنّه في (٢/٤٠٩) لما أراد صاحب كتاب: "اللطف" قيد الشهرة به.



وأجيب [بها] روي: «أنه ﷺ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ حِينَ تَيَمَّمْ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ وَكَانَ تَيَمُّمُهُ عَنِ الْجَنَابَةِ: يَا عَمْرُو، صَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فَقَالَ عَمْرُو: إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، وَسَاهَ جُنُبًا [بعد التيمم]، فلو رفعه لما ساه جُنُبًا.

ونية رفع الجنابة للجنب كنية رفع الحدث للمحدث، و(لكن ينوي) المتيمم (استباحة الصلاة).

ثم [له أربع] أحوال:

الأولى: (إن نوى الفرض) أي فرض كان من الفرائض الخمس أو المنذورة؟ (والنفل، صحَّ التيمم وأبيحاً) - أي: الفرض والنفل - له بتلك النية؛ لأنه قد تعرّض لمقصود التيمم، ويجوز له النافلة قبل الفريضة وبعدها كما حكاها البويطي عن نصّه.

وفي وجه: ليس له التنفل بعد خروج وقت تلك الفريضة، ولا شك أن هذا الوجه [إنما يبنى على ما إذا] كانت الفريضة المنوّة معيّنة، وفي اشتراط تعيينها وجهان:

أحدهما: يشترط تعيينها بصفاتها، ويروى ذلك عن أبي إسحاق المروزي و[أبي] عليّ بن أبي هريرة، وبه قال أبو القاسم الصيمري، واختاره الشيخ أبو عليّ الفارسي<sup>(١)</sup>؛ لأنه [لما لا بدّ] من نية الفريضة [للتستباح]، فكذا لا بدّ [من تعيينها]؛ كما يجب في نية الصلاة مع التعرّض [للفرضية] تعيينها.

والثاني: - وهو الأصحّ عند الأكثرين، وبه قال المصنّف والنووي<sup>(٢)</sup> - أنه لا يشترط التعيين؛ لأنه لا يحتاج في الطهارة إلى تعيين الحدث الذي ينوي رفعه، فكذا لا يحتاج إلى تعيين ما ينوي استباحته، وعلى هذا فلو أطلق صلى آية فريضة شاء، ولو عيّن واحدة جاز أن يصلي غيرها، كذا ذكره المصنّف في العزيز<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق الكلام على هذا الاسم وعلى الذين اشتهروا به، والعجيب أن ثلاثهم باسم الحسن.

(٢) المجموع (٢/٢٥٥)، والعزيز شرح الوجيز (٢/٣٢٢) ط دار الفكر، و(١/٢٣٨) ط. دار الكتب العلمية.

(٣) العزيز شرح الوجيز (٢/٣٢٢) ط. دار الفكر، و(١/٢٣٨) ط. دار الكتب العلمية.

والحالة الثانية: أن ينوي النفل ولم يخطر بباله الفرض، فهل يبيح بهذا التيمم الفرض؟ فيه قولان:

(والأظهر) [من ذين القولين] (أنه إن نوى النفل دون الفرض لا يجوز له الفرض) بهذا التيمم؛ إذ الفرض أصل والنفل تابع، ومن البديهي [عدم جواز كون الأصل تابعا].

والثاني: يجوز له الفرض؛ إذ النافلة مفتقرة إلى الطهارة فأشبه ما لو توضأ للنافلة، وأجيب بأن الوضوء رافع للحدث فمتى ارتفع للنافلة ارتفع للفريضة؛ لأنه لا يتجزأ، والتيمم مستبيح والاستباحة يختلف بقوة المستباح وضعفه.

وفي وجه: لا يباح النفل أيضاً؛ إذ النفل تابع والتيمم طهارة ضرورة فلا يجعل مقصداً به، ومن قال بهذا الوجه فقد قال: لا يصح هذا التيمم أصلاً. <sup>(١)</sup>

وأجيب: بأن التيمم طهارة صالحة للفرض إذا نواه، فللنفل بالطريق الأولى.

ونية استباحة حمل المصحف للمحدث أو سجود التلاوة أو الشكر أو نوى الجنب الاعتكاف أو قراءة القرآن فكنية النفل. <sup>(٢)</sup>

وفيما إذا تعين عليه حمل المصحف كفي مفاضة أو دار حرب ولم يجد الماء وتيمم له، وجه: أنه يجوز به الفرض، وبه قال القاضي حسين وابن كج.

والحالة الثالثة: أن ينوي الفرض ولم يحضر بباله النفل، فهل يجوز له التنفل مطلقاً أو قبل الفرض؟ فيه خلاف أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأول بقوله:

(وأنه إن نوى الفرض دون النفل يجوز له التنفل مطلقاً) مقدماً على الفرض ومؤخراً؛ لأن النوافل [تبع الفرض فإذا صلحت طهارته للفريضة التي هي الأصل فللنوافل] أولى.

(١) المجموع (٢/ ٢٥٧)، قال: فعلى هذا لا يصح التيمم للنفل مفرداً، وإنما يصح تبعاً للفرض، قالوا لأن التيمم إنما يجوز للضرورة، ولا ضرورة للنفل.

(٢) في العبارة ركافة، وصوابها ما في العزيز (٢/ ٣٢٤) ط. دار الفكر وفي (١/ ٢٣٩) ط العلمية، وهو: "ولو نوى بتيممه حمل المصحف، أو سجود التلاوة، أو الشكر، أو نوى الجنب الاعتكاف، وقراءة القرآن، فهو كما لو نوى بتيممه صلاة النفل".

وقيل: لا يجوز أن يتنفل قبله؛ لأن النوافل تؤدى بالتيمم تبعاً للفرائض؛ لأنّه طهارة ضرورة، ولا ضرورة في الإتيان بالتابع قبل المتبوع.

وقيل: لا يجوز له التنفل مطلقاً لا قبله ولا بعده؛ إذ لم ينو إلا الفريضة، وقد قال ﷺ: «ليس لامرئٍ إلا ما نوى»<sup>(١)</sup> وجوابها لا يخفى.<sup>(٢)</sup>

والحالة الرابعة: أن ينوي مطلق الصلاة من غير قصد الفرض والنفل، فهل هو كنية الفرض والنفل أو كنية النفل؟ فيه خلاف، أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأول أيضاً بقوله: (وأنه إن نوى الصلاة مطلقاً كان كما لو نوى النفل)؛ لأنّ مطلق الصلاة محمول على النفل، والفرض محتاج إلى تخصيصه بالنية، كمن تحرّم بالصلاة [مطلقاً] فإنّه ينعقد صلاته نفلاً، وهذا هو الذي اختاره المصنّف والنووي وأكثر العراقيين، وبه أفتى القفال.<sup>(٣)</sup>

وقيل: هو كنية الفرض والنفل جميعاً؛ إذ الصلاة اسم الجنس فيتناول النوعين كما لو تعرّض لهما، وهو قياس قول الحلّمي ممّا حكاه أبو الحسن العبّادي<sup>(٤)</sup>، واختاره الغزالي في الوجيز، وبه قطع إمام الحرمين<sup>(٥)</sup>، وهو الذي يفهم من عبارة الإرشاد.

فرع: [لو عيّّن] في النية ما يريد استباحته فأخطأ، كأن نوى استباحة فائنة الظهر ولم يكن عليه فائنة أو كانت وظنّها العصر [لم تصحّ نية تيممه]؛ لوجوب نية الاستباحة دون التعيين، فإذا عيّّن وأخطأ لم يصحّ، كما لو عيّّن الإمام فأخطأ، بخلاف مثله في الوضوء؛ لأنّ نية الإستباحة غير واجبة فيه.

(ويقرن النية بأول أعماله المفروضة)؛ فكما لا يجوز أن يتأخّر النية في الوضوء عن أول

(١) لم أجده هذا اللفظ، ولفظه عند البخاري ومسلم: «وإنما لكل امرئ ما نوى»، أو: «وإنما لامرئ ما نوى»، أو: «ولكل امرئ ما نوى»، رواه البخاري، رقم (١) و (٦٩٥٣) باب بدء الوحي، ومسلم، رقم (١٩٠٧).

(٢) ومن الجواب أن ما ينو أعم من أن يكون بالأصالة أو بالتبع.

(٣) ينظر: العزيز (٢٤٠/١)، والمجموع (٢/٢٥٦).

(٤) أبو الحسن العبّادي، هو ولد الشيخ محمد بن أحمد بن محمد القاضي، وهو صاحب كتاب "الرقم"، توفي سنة (٤٩٥هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/٢٩٧)، رقم (٥٦٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٤٩٩)، رقم (٧٦٦)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٢٧٦).

(٥) نهاية المطلب (١/١٦٨)، والوجيز (١/٢٣٦)، وعبارته: "أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه".

عمل مفروض فكذا لا يجوز في التيمم، (و) أول العمل المفروض في التيمم (هو نقل التراب) لأنه من أركانه، (لكن الظاهر) من الوجهين (أنه يجب استدامتها إلى مسح شيء من الوجه) مع التجرد عن الحدث، فلو أحدث مع النقل، أو بعده وقبل المسح، [بطل النقل]، فيعيده، وكذا لو عزبت بينهما، أو نقل المأذون فأحدث الأمر؛ لأن النقل ليس مقصوداً لذاته، فاشتُرط استدامة النية إلى المقصود، وهو المسح.

والثاني: لا يجب استدامتها إلى المسح؛ كما لو قارنت أول غسل الوجه وعزبت بعده، وجوابه معلوم<sup>(١)</sup>.

وفيه وجه: أن حدث الأمر لا يؤثر في بطلان النقل كما أن جماع المؤجر لا يؤثر في بطلان الحج.

وأجيب بالفرق، وهو: أن النية هنا من الأمر فيؤثر حدثه في النقل؛ ولهذا لم يؤثر حدث المأمور كما نقلنا عن المفتاح<sup>(٢)</sup>، وثمة النية من الأجير فيؤثر جماعه دون جماع المؤجر. إنتهى.

قال الشيخ في [شرح] الإرشاد: وحيث بطل نقله قبل وصول يديه إلى وجهه فنوى ثانياً ورفعها إليه أو مرغ الوجه عليهما كفى؛ [أخذاً ممّا] لو سفت ريح على يديه تراباً فنوى ومسح بهما فإنه [يجزؤه]<sup>(٣)</sup>.

(ولا يجوز أن ينوي التيمم فريضة التيمم) أو إقامة (التيمم) المفروضة (على الأصح) (من الوجهين؛ إذ التيمم طهارة ضرورة من قبيل الرخص، فلا يصح مقصوداً؛ لكونه غير مقصود في نفسه، وبهذا يفارق الوضوء؛ حيث يستحب تجديد الوضوء، دون تجديده. والثاني: يجوز؛ لأنه بسبب اضطراره إليه صار فرضاً عليه كالوضوء، فكما يصح وضوءه بها يصح تيممه أيضاً.

(و) الركن (الثالث: مسح الوجه بالتراب) مستوعباً لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾

(١) يجاب بأن أول غسل الوجه جزء من المقصود، ونقل المأذون ليس جزءاً من المسح المقصود، فبينهما فارق، فلا يصح القياس.

(٢) من كتب ابن القاص أبي العباس أحمد، ينظر ترجمته في هذا التحقيق في مقدمة الكتاب.

(٣) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/ ١١٠).

الآية؛ (النساء: ٤٣) و(المائدة: ٦). ولما روي: «أنه ﷺ تيمم فمسح وجهه ويديه»<sup>(١)</sup>، ولو لم يستوعب لصح أن يقال: «ما مسح وجهه [وإنما مسح بعض وجهه]»؛ ولأن الوجه في محل الفرض في الطهارتين، فكما يجب استيعابه في الوضوء المبدل فكذلك يجب في التيمم البدل.

وقال الصيدلاني من أصحابنا: إذا مسح أكثر وجهه أجزأه ولا يجب الاستيعاب، وهو منكر. ويجب إيصال التراب إلى ما يلي من أنفه شفته العليا وما يظهر منه؛ فإنه من الوجه ويغفل عنه كثير من الناس.

(ولا يجب إيصاله إلى منابت الشعور: خفيفة كانت أو كثيفة)، عامة كانت أو نادرة كالحية المرأة والخنثى؛ لما نقل عن النبي ﷺ: «أنه تيمم بضربتين، ومسح بأحدهما وجهه»<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم أن التراب لا يصل إلى منابت الشعور بضربة وإن خفت.

وقال الزوزني:<sup>(٣)</sup> يجب إيصال التراب إلى منابت الشعور التي يجب إيصال الماء إليها؛ إعطاءً للبدل حكم المبدل، والفرق ظاهر<sup>(٤)</sup>.

وفي مسح ظاهر الخارج من اللحية في حد الوجه الخلاف المار في الوضوء<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٠٠٤)، ثم قال: وقد روي مسنداً عن النبي، وليس بمحفوظ، وقد سبق تخريجه موقوفاً من فعل ابن عمر رضي الله عنهما، وينظر: المعيار لتاج الدين التبريزي (١/١٤٦)، وإذا كان قصد الشارح ما رواه البخاري، رقم (٣٣٠) فلفظه: «أقبل النبي ﷺ من نحو بشر بجمل فلقية رجل = فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام».

(٢) سنن البيهقي الكبرى (١/٣١٩)، كتاب (١)، باب (٢٣٢)، رقم (٩٧٣) وسنن أبي داود، كتاب (١)، باب (١٢٤) التيمم في الخضر، رقم (٣٣٠) بلفظ: «ضرب يديه على الحائط ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه»، ثم قال: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، ورووه فعل ابن عمر إ.هـ. وقال في المعيار (١/١٤٤): ومحمد هذا يرفع المراسيل ويستند الموقوفات.

(٣) الزوزني - ويعرف بابن العفريس - هو أبو سهل أحمد بن محمد صاحب جمع الجوامع، وجمع الجوامع هذا كتاب جمعه من جميع كتب الشافعية في عصره. نقل عنه الرافعي في أول كتاب الطهارة، كان معاصراً للفقهاء الشافعي. سمع من أبي العباس الأصم، توفي سنة (٣٦٢هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢٢٢)، رقم (١٨٩)، وطبقات ابن هداية الله، طبع بيروت (ص ٩٠).

(٤) من وجوه ظهور الفرق لطافة الماء وكثافة التراب، وسهولة وصول الماء وصعوبة وصول التراب إلى منابت الشعور.

(٥) في قوله: (غسل ظاهر الخارج) من حد الوجه (من اللحية الكثيفة في أصح القولين).

(و) الركن (الرابع مسح اليدين إلى المرفقين)؛ لما روي: «أنه ﷺ مسح وجهه وذراعيه»<sup>(١)</sup>، والذراع اسم للساعد إلى المرفق.

والكلام في الزائد وتدلّي الجلد ما مرّ<sup>(٢)</sup>.

ولا يشترط تيقّن وصول التراب إلى جميع أجزاء العضو، بل يكفي غلبة الظنّ بعد الاحتياط، كما نقله ابن حجر عن الأمّ<sup>(٣)</sup>، هذا هو الجديد.

والقديم: أنّه يكفي مسح الكفّين إلى الكوعين؛ لما روي: «أنّه قال لعمّار ﷺ: «يكفيك ضربة للوجه، وضربة للكفّين»<sup>(٤)</sup>. قال النووي في شرح المسلم: هذا أقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة<sup>(٥)</sup>.

وقال الخطّابي<sup>(٦)</sup>: الاختصار على الكفّين أصحّ رواية، ووجوب مسح الذراعين أشبه بالأصول وأصحّ في القياس.

قال سراج الدين بن الملقّن في العجالة: "قلت: والذي يظهر من حيث السنة الصحيحة الإقتصار [على الكوعين]"<sup>(٧)</sup>.

(١) رواه الشافعي في الأم (١٧٦/١)، رقم (٨٧) و (١٦٤/١)، رقم (٩) ولفظه: «أنّه ﷺ تيمّم فمسح وجهه وذراعيه»، وأبو داود، رقم (٣٣٠)، والبيهقي في الكبرى، رقم (٩٣٦)، وذكر له شاهداً وطرقاً يقوي بعضها بعضاً ينظر: المجموع (٢/٢٤٥)، وخلاصة البدر (١/٦٩)، رقم (٢٠٨)، وتلخيص الحبير (١/١٥١)، رقم (٢٠٦).

(٢) في الوضوء.

(٣) الذي في الأم تحقيق أحمد عبيدو (١/١٦٦): أنّه إذا رأى أن قد أمس يديه التراب على وجهه وذراعيه ومرفقيه ولم يبق شيئاً أجزاءه.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، ورواه الطبراني في الأوسط (٧/١٤٧)، رقم (٧١٢١) بلفظ: «إنما كان يكفيك أن تمسح وجهك وكفيك بالتراب، ضربة للوجه وضربة للكفّين»، وإسناده ضعيف. ينظر: خلاصة البدر (١/٦٩)، رقم (٢١١)، قال ابن الملقّن: والثابت عنه - أي عن عمار - ضربة واحدة لهما.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي باب التيمّم. الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت (٤/٦١).

(٦) الخطّابي، هو أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُستي - بضم الباء - بلدة على شاطئ هيرمند، محدث لغوي فقيه أديب، ولد وتوفي ببُست من شيوخه القفال الشاشي وابن أبي هريرة، ومن مؤلفاته: معالم السنن شرح سنن أبي داود، وغريب الحديث، وشرح صحيح البخاري، وأعلام السنن، وأعلام الحديث، وإصلاح الغلط. توفي سنة (٣٨٨هـ) ينظر: معجم البلدان (١/٤١٥)، وطبقات السبكي (٢/٢٠٧-٢١٣) رقم (١٨٢).

(٧) في (١): "الكفّين"، وما في عجالة المحتاج، كتاب الطهارة، باب التيمّم (١/١٤٣) هو: الكوعين.

وقال الأذرعى<sup>(١)</sup>: هو الحق. [وقال الطيبي]<sup>(٢)</sup>: عامة أصحاب الحديث إلى الإقتصار على الكفّين.

ومن ذهب إلى إيجاب التيمم إلى المرفقين الشافعي وأبو حنيفة - رحمهما الله - وغيرهما<sup>(٣)</sup>، وذهبوا في ذلك إلى أنه قال الله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ عقيب قوله في الوضوء: ﴿فَأَغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، والمجمل إذا ذكر عقيب المقيّد حمل على المقيّد، هذا ما ذكره الطيبي بلفظه.

قال المزني في شرح المختصر:

أصول الدين أربعة، وفيها شفاء الداء [عند ذوي العقول]<sup>(٤)</sup>  
فأولها كتاب الله، نصّاً وثانيها أقاويل الرسول  
وثالثها هو الإجماع، فاعلم وردّ الحادثات إلى الأصول  
ورابعها القياس، لفقد نصّ وذلك في الهدى نهج القبول  
وإنّ الشافعيّ بنى عليها أصول الدين بالرأي النّفول<sup>(٥)</sup>

(١) شهاب الدين، صاحب كتاب قوت المحتاج، وكتاب غنية المحتاج، سبقت ترجمته في مقدمة الكتاب.

(٢) والطيبي، إذا قرئ بكسر الطاء فهو القاضي أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد. من شيوخه أبو إسحاق الشيرازي. نسبة إلى "طيب" بكسر الطاء المهملة، بلدة بين واسط وكور الأهواز، استشهد بها بعد سنة (٥٠٠هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: طبقات ابن الصلاح (١/ ٣٥٠)، رقم (١٠٧)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت (ص ١٥٥).

ويوجد طيبي آخر وهو أبو الحسن الطيبي، من أصحاب القاضي أبي الطيب الطبري، كانت له فراسة في حل الغوامض، توفي سنة (٤٥٠هـ) رحمه الله تعالى ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله شارح المحرر، ط. = بيروت تحقيق الدكتور عادل نويهض: (ص ١٥٤)، والظاهر أن مراد الشارح هو الأول منهما، ولم أحصل على ترجمة وافية لهما، ولا على معلومات عن مؤلفاتهما.

(٣) الأم، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) تحقيق أحمد عبيدو، ط (١)، (١٤٢٠هـ): (١/ ١٦٤)، والمبسوط: (١٠٧/١).

(٤) وقع هنا في (ب) اختلاط في ترتيب الأبيات، حيث أدرج سهواً من الناسخ في وسط هذا المصراع عجز البيت الثاني ثم صدر البيت الثالث، ثم جيء بالأبيات على ترتيبها الصحيح.

(٥) في (أ): "النفول" (وفي ج): "المنقول"، ولم أجد لهما هنا معنى مناسباً، كما أن ما في (ج) يخرب وزن الشعر، فالظاهر هو: "النفول" بالفاء، ولم أجد معنى النفول في المعاجم، ولكن وجدت في حاشية للمخطوطة (ب): بمعنى النافل، أي: الزائد على رأي غيره، ولم أجد هذا النصّ الشعري في مصدر.

أقول: وهذا التعليل غير مرضي إذ المجلد إنما يحمل على المقيد لو لم يعارضه النص، وقد عارضه حديث عمار<sup>(١)</sup>، فانتفى شرط الحمل، فإذا علمت هذا فإذا لا يصح الحمل والقياس إلا عند فقد النص. وبالله التوفيق.

(و) الركن (الخامس الترتيب بين) مسح (الوجه و) مسح (اليدين)؛ بالنقل عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، والقياس على الوضوء<sup>(٣)</sup>، فتقديم الوجه على اليدين واجب، ولو تركه ناسياً لم يصح، على أصح الطريقين كما في الوضوء.

قال ابن الملقن: وما يظهر من حديث البخاري عدم الترتيب بين الوجه واليدين<sup>(٤)</sup>.

(١) لعل المراد: بحديث عمار، وهو قوله ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَنَفَعَ فِيهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»، متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٣٣١)، ومسلم، رقم (٣٦٨).

(٢) يقصد بالنقل مثل ما رواه أحمد بن محمد بن سلامة (أبو جعفر الطحاوي) في شرح معاني الآثار، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) دار الكتب العلمية - بيروت (١/ ١٤٢)، رقم = (٦٣٧)، ونصه: عن عبد الله بن عباس ؓ عن عمار قال: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَلَّتْ آيَةُ التِّيمُمِ، فَضَرَبْنَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلَّوْجِ، ثُمَّ ضَرَبْنَا ضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكَبَيْنِ ظَهراً وَبَطْناً»، هـ، وما رواه أبو داود، رقم (٣٣٠)، ونصه: «أَخْبَرَنَا نَافِعٌ قَالَ انْطَلَقْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ فِي حَاجَةٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَضَى ابْنُ عُمَرَ حَاجَتَهُ، فَكَانَ مِنْ حَدِيثِهِ يُوَيْدُ أَنْ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَكَّةٍ مِنَ السَّكَاكِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ حَاطِطٍ أَوْ بَوَّلَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السَّكَّةِ ضَرَبَ يَدَيْهِ عَلَى الْحَاطِطِ وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ وَقَالَ: أَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ عَلَى طَهَرٍ»، هذا، وكل الأحاديث التي تدل على التيمم بضربة واحدة فقط تعارض أدلة الترتيب من الأحاديث.

(٣) فإنه ﷺ لم يتوضأ إلا مرتباً، وسبق الاستدلال بحديثين لترتيب الوضوء، واستدل العلماء بالترتيب بآتي الوضوء أيضاً.

(٤) لعله يقصد الحديث المرقم (٣٤٠) في صحيح البخاري، ولفظه: «جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال إني أجنب فلم أصب الماء فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمكنت فصليت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ إنما كان يكفيك هكذا فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه»، فتقرير التمعك يؤخذ منه عدم اشتراط الضربة والترتيب.



قلت: قد تعارض حديث البخاري مع حديث حذيفة<sup>(١)</sup>، وبقيت أحاديث آخر سالمة عن المعارضة<sup>(٢)</sup>.

(والأصح) من الوجهين (أنه لا يشترط الترتيب في نقل التراب لهما) أي: للوجه واليدين؛ إذ الركن الأصلي في التيمم هو المسح، وأخذ التراب ونقله وسيلة له، فلا يعتبر فيه الترتيب.

والثاني: يجب، نظراً إلى كون النقل ركناً، وأجيب بأنه ركن بالتبعية لا يلزم أن يقتضي ما يقتضيه الركن بالأصالة، (حتى لو ضُرب بيديه على الأرض) دفعةً واحدةً (ومسحاً بيمينه وجهه) إن أمكنه (ويساره يمينه) الماسحة (جاز).

فرعان: الأول: يجب أن يكون التيمم بعد إزالة النجاسة التي لا يعفى عنها؛ لعدم صحته معها [على المعتمد]؛ لأنه للإباحة، ولا إباحة مع المانع، فأشبه ما لو تيمم قبل الوقت. ومنه يؤخذ أنه لا فرق بين المسافر والحاضر وإن لزمّت الإعادة على كل تقدير.

فإن قلت: اتفق الجمهور على جواز التيمم للعريان مع وجوب الستر، فهذا حكم بصحة التيمم مع المانع، فليكن التيمم مع النجاسة كذلك؟

(١) المناسب: "مع حديث عمار"، فحديث حذيفة الذي في هذا الشرح في كتاب التيمم لا يتعارض مع أي حديث، فلا بدّ أنه حصل تحريف من النساخ، ولعله يقصد أمثال الروايات التي رويت عن عمار وفيها بيان الضربتين والترتيب، منها ما سبق نقله وقد رواه الطحاوي عن ابن عباس عن عمار بلفظ: «كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ، فَضَرَبْنَا ضَرْبَةً وَاحِدَةً لِلَّوْجِ، ثُمَّ ضَرَبْنَا ضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ ظَهراً وَبَطْناً»، وأصرح منه في الدلالة على عدم اشتراط الترتيب ما في فتح الباري، ط. الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م). مكتبة الصفا، القاهرة (١/ ٥٧٢) من رواية الاسماعيلي بلفظ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ تَنْفُضَهُمَا، ثُمَّ تَمْسَحَ بِيَمِينِكَ عَلَى شِمَالِكَ وَبِشِمَالِكَ عَلَى يَمِينِكَ، ثُمَّ تَمْسَحَ عَلَى وَجْهِكَ».

(٢) مثل حديث أسلع، رقم (٩٤٤) الذي رواه البيهقي في الكبرى، ونصه: «وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِضُ أَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَاضِي ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ ثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبَاسٍ ثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ الْأَسْلَعُ قَالَ كُنْتُ أَخْذُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَانَهُ جَبْرِيلُ بِآيَةِ التَّيَمُّمِ، فَأَرَانِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ الْمَسْحُ لِلتَّيَمُّمِ؟ فَضَرَبْتُ بِيَدِي الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَمَسَحْتُ بِهَا وَجْهِي، ثُمَّ ضَرَبْتُ بِهَا الْأَرْضَ فَمَسَحْتُ بِهَا يَدَيَّ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ»، ثم قال: الربيع بن بدر ضعيف إلا أنه غير منفرد به، وقد روينا هذا القول من التابعين عن سالم بن عبد الله والحسن البصري والشعبي والنخعي. إ.هـ. وحديث محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر الذي رواه أبو داود برقم (٣٣٠)، وسبق قبل قليل، ولا يخفى أن إسناد هذين الحديثين فيه مقال ينظر: المجموع (٢/ ٢٦٢)، والمعيار (١/ ١٤٤، ١٤٤٣)، و(١/ ١٤٩).

قلت: إباحة الصلاة لا يجامع النجاسة أصلاً، وقد يجامع العري، ألا يرى أنه تصح الصلاة مع العري بلا إعادة بخلاف النجاسة؟

والفرع الثاني: أنه قد تكرر لفظ الضربتين في الأحاديث، فجرى طائفة من الأصحاب على الظاهر، وقالوا: لا يجوز أن ينقص منهما، فمنهم النووي، وصاحب الإرشاد، وابن ملقن، وابن عبدان، وكثير من المتأخرين<sup>(١)</sup>.

وقال آخرون: الواجب إيصال التراب إلى العضو، سواء كان بضربة أو أكثر، ومنهم المصنف، والغزالي، والإمام، والقفال، والرويانى<sup>(٢)</sup>، وكثير من المتقدمين، وهو الأقوى. ولا يتعين المسح باليد، بل لو مسح وجهه بخرقه أو خشبة عليها تراب جاز عندهم ولا يشترط الإمرار أيضاً، ولا أن لا يرفع يده من العضو حتى يستوعبه.

وقيل: يشترط أن لا يرفع يده عن العضو حتى يستوعبه؛ لأن التراب الباقي على اليد بعد الفصل يصير مستعملاً، فلا يصح تيممه به حتى يأخذ تراباً جديداً.

وأجيب: بأننا إن قلنا: إن المستعمل هو اللاصق بالعضو المسوح، فالباقي غير مستعمل بحال، وإن قلنا: إن المتناثر مستعمل فإنما يثبت حكم الاستعمال إذا انفصل بالكليّة.

\*\*\*

## سنن التيمم

(ويستحبّ) للتيمّم أمور: منها: (أن يسمّي الله تعالى) في الابتداء، كما في الوضوء؛ لأنه إحدى الطهارتين<sup>(٣)</sup>.

(١) روضة الطالبين (١/ ٢٧٥)، لكن ابن الملّقن في عجالة المحتاج إلى توجيه المنهاج (١/ ١٤٣) على قول المنهاج: "الأصح المنصوص وجوب الضربتين"، قال: "يردّه حديث عمار في الصحيح، والضرب ليس بمتعين، ولهذا يكفي التمعك".

(٢) بحر المذهب (١/ ٢٢٢)، قال في الوجيز (١/ ١٣٥): ولو معك وجهه في التراب جاز على الصحيح، وينظر: الوسيط (١/ ٣٧٧-٣٧٨). ينظر: العزيز: ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٣٦)، وطبع دار الفكر (٢/ ٣١٩)..

(٣) سبق في سنن الوضوء تحريج الحديث المتضمن لأمر رسول الله ﷺ.

(و) منها: (أن يمسح الوجه واليدين بضربتين) بلا زيادة ولا نقصان، أما الزيادة؛ فلعدم وروده، وأما النقصان؛ فللخروج من خلاف من أوجهه، وللتأبع<sup>(١)</sup>. وتكره الزيادة عليهما إن حصل الاستيعاب، وإلا وجبت [زيادة].

وقال القاضي ابن كج: تستحبّ ضربة للوجه وضربة لليد اليمنى وضربة لليد اليسرى، والمشهور الأول.

وصورة الضرب غير متعيّنة لا لحصول السنّة - عند الجمهور - ولا للوجوب عند غيرهم، بل المراد نقلتان ولو بالأخذ عن الهواء، أو بوضع يديه على تراب وعلق بهما الغبار.

(وأن يبدأ في الوجه بأعلاه) أي: من جانب ناصيته، كما في الوضوء، ويستحبّ نزع الخاتم في الضربة الأولى؛ ليكون مسح جميع الوجه باليد، ولا يجب نزع الخاتم فيها؛ إذ الغاية أن يكون بعض الوجه ممسوحاً بغير اليد، وقد قدّمنا أنّه لا يشترط المسح باليد<sup>(٢)</sup>.

(و) بعد مسح الوجه (بمسح يمينه) في الضربة الثانية: (بأن يضع بطون أصابع يساره سوى الإبهام)؛ - فإنّه لا يضعها بل يرفعها - (على ظهر أصابعه اليمنى سوى الإبهام)؛ - فإنّه لا يضع عليها - بحيث لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبّحة اليسرى، (ويمرّها على ظهر الكف) اليمنى (وإذا بلغ الكوع ضمّ أطراف أصابعه على حرف الذراع)؛ لأنّه لو لم يضمّ لبقي الحرف غير ممسوح؛ لعدم امتلائه الكفّ في الكوع بخلاف سائر الذراع (ويمرّها إلى المرفق، ثمّ يدير بطن كفّه اليسرى إلى بطن الذراع) اليمنى (ويمرّها بإبهامه مرفوعة) كما كانت (فإذا بلغ الكوع) إياباً (أمرّها) أي: إبهامه اليسرى (على إبهامه اليمنى، وبمسح يمينه يساره) كذلك.

وهذه الكيفية محبوبة على ما صرح به الجمهور<sup>(٣)</sup>. وقد زعم بعضهم أنّها منقولة عن فعل رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

(١) يقصد اتباع فعل النبي ﷺ في التيمم بضربتين كما يدل عليه أحاديث: منها حديثان سبق تحريجهما.

(٢) بعد قوله في أعلى الصحيفة: والفرع الثاني أنّه قد تكرر لفظ الضربتين إلخ..

(٣) المجموع (٢/ ٢٦٦).

(٤) نقله الرافعي أيضاً في العزيز (٢/ ٣٣٠) ط دار الفكر، كما نقله عنه النووي في المجموع (٢/ ٢٦٧)، ولم يعيننا ذلك البعض.

وقال الصيدلاني: هذه الكيفية غير واجبة ولا مستحبة، وهو ما أطلقه أكثر شراح المختصر<sup>(١)</sup> حيث قالوا: إنما ذكر الشافعي هذه الكيفية ردّاً على مالك حيث قال: الضربة الواحدة لا يتأتى منها المسح إلى المرفقين، وهذا يشعر بأنها غير محبوبة ولا مقصودة في نفسها. ويستحب تحريك الخاتم في تلك الضربة أو نزعها، وقال النووي والإسنوي وصاحب الإرشاد وكثير من المتأخرين: أنه يجب نزع الخاتم فيها ولا يكفي تحريكه؛ لأنّ التراب بكثافته لا يصل تحته بخلاف الماء<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ووجب تفريج الأصابع عند الضربة الثانية؛ لتعميمها بالمسح، ويجب التخليل بينها عند مسحها إن لم يفرّج؛ لحصول المقصود من وصول التراب إلى جميع أجزائها بإحدى الخصلتين، والواصل إليها قبل مسح الوجه غير معتدّ به، ولا يكلف المسافر نفص ما عليه من غبار السفر إلاّ إن كثف.

وأما ضرب إحدى الراحتين بالأخرى عند مسح الذراعين فمستحبّ عند الجمهور؛ بناءً على أنّ فرض الكفّين يتأدّى بضرهما على التراب، وهو الظاهر، وقيل: لا يتأدّى، وعلى هذا فيجب. (ويستحبّ تقديم اليمنى على اليسرى) كما في الوضوء؛ للاتّباع<sup>(٣)</sup>، ولا تحسبه تكراراً؛ لأنّ التمثيل لا يفيد الحكم.

(و) يستحبّ تخفيف التراب المأخوذ أيضاً - بنفخة في الكفّين أو نفضهما بحيث يبقى قدر الحاجة فقط؛ للاتّباع<sup>(٤)</sup>؛ ولئلاّ يشوّه خلقه<sup>(٥)</sup>.

(١) من شراح المختصر: القفال المروزي، والشيخ أبو حامد الاسفرائيني، وأبو حامد المروزي، والقاضي أبو الطيب الطبري، والمزني.

(٢) المجموع (٢/٢٧٣)، وروضة الطالبين (١/٢٧٨).

(٣) لآته جاء في الحديث الشريف: «كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله»، رواه البخاري، رقم (١٦٦)، ومسلم، رقم (٢٦٧-٢٦٨).

(٤) يدل على فعله ﷺ أحاديث، منها حديث البخاري رقم (٣٤٠)، الذي سبق تخريجه في هذا التحقيق وكذلك ما رواه ابن خزيمة في صحيحه، رقم (٢٦٩)، ولفظه: «جاء رجل إلى عمر فقال: إنا نجنب وليس معنا ماء، فذكر قصته مع عمار بن ياسر وقال: - يعني عماراً - فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: إنما كان يكفّيك أن تقول بيديك هكذا وهكذا، وضرب بيديه إلى التراب ثم نفّضهما ثم نفّخ فيهما ومسح بهما وجهه ويديه».

(٥) الخلق التقدير، يقال: خلق الأديم إذا قدره قبل القطع، وبابه: نصر. مختار الصحاح (١/٧٨).

ويستحب أن لا يمسح التراب حتى يفرغ من الصلاة، وأن يضرب اليدين معاً، وأن يمسح باليدين لا بنحو خرقة، وأن يتعهد نحو الموق ومما يقبل من أنفه، وأن يكون حين تيممه مستقبل القبلة.

(والقول في الموالاة) بكونه مستحباً أو واجباً (كما مرّ في الوضوء)، فيستحب على الجديد أن يوالي بين أفعاله، بحيث يمسح الثاني قبل [تقدير] جفاف الأول لو كان مغسولاً مع اعتدال الهواء والمزاج، ويجب ذلك على القديم.

وتستحب كلمة الشهادتين بعد الفراغ وسائر الأذكار المسنونة بعده. وبالله التوفيق.

(فصل) في بيان حكم التيمم: أعلم أن التيمم على ضربين:

أحدهما: ما يرخص به مع وجدان الماء كتيمم المريض والجريح.

والثاني: ما يكون بسبب إعواز الماء أو الحاجة إليه أو الخوف من الاستقاء وما أشبه ذلك.

وكلا الضربين يبطلان بما يبطل الوضوء، وبالردة كما مرّ، وبالبرء في المريض.

والضرب الأول لا يتأثر برؤية [الماء] ووجوده بحال، ويختص الضرب الثاني بالبطلان بعروض القدرة على استعمال الماء، فجعل المصنف الكلام فيه فقال:

(إذا تيمّم لعدم الماء) عن حدثٍ أو جنابةٍ - والمراد بعدم الماء عدم القدرة على استعماله كما أشرنا إليه - (ثمّ وجده) أي: حصل له القدرة على الاستعمال (فإن لم يكن في الصلاة بطل تيممه بلا خلاف)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «إذا وجدت الماء فأمسّه جلدك»<sup>(١)</sup>.

ولا يختص البطلان حينئذٍ بيقين الظفر بالماء، بل يبطل تيممه بظنه الماء؛ كما لو [طلع] عليه ركب أو طبقت بالقرب منه غمامة، وكذا لو توهّمه، كتخيّله السراب ماء؛ إذ الطلب واجب عند حدوث هذه العوارض.

وإذا وجب الطلب بطل التيمم وإن قلّ الماء الموجود أو المظنون؛ لوجوب استعمال الناقص كما مرّ<sup>(٢)</sup>.

(١) سبق تخريجه في بداية كتاب التيمم لأنه طرف من حديث: «الصعيد الطيب وضوء المسلم....».

(٢) في قوله: «وإن وجد (الجنب والمحدث من الماء ما لا يكفي وجب استعماله قبل التيمم، في أصح القولين».

ولا أثر لتوهم السترة لبطلان صلاة العاري؛ لأن الطلب لا يحصلها غالباً، ولا لوجود الرقبة بعد الشروع في صوم الكفّارة، ولا الحيض بعد أشهر العدة؛ لأنهما مقصودان لذاتهما، بخلاف التيمّم، إنتهى.

فمتى بقي من تكبيرة الإحرام راؤها فهو خارجٌ يبطل تيمّمه بها ذكرنا، (إلا إذا قارن وجدانه مانع من استعمال الماء) فإنه لا يبطل تيمّمه؛ لأنّ المانع يدفعُ عدمَ الجواز ابتداءً، فأولى أن يدفع البطلانَ دواماً، وذلك المانع (بأن احتاج إليه لعطشه) فصار العطش مانعاً حين التوهم فلا يؤثر، وكذا لو وجد ماء في [قعر] بئر وهو عند الاطلاع عليه عالم بتعدّر الاستقاء.

ومنه ما لو سمع من يقول: "عندي لفلان للعطش أو للاحتياج ماء"، والسامع يعلم غيبه أو عدم رضائه عند سماع اسمه، فإنّ المانع - وهو العلم بغيبة المالك أو عدم رضاه - قارَنَ توهمه، بخلاف ما لو قال: "عندي ماء لفلان"، فيبطل تيمّمه؛ لأنّ المانع لم يأت إلا بعد التوهم، ومنه يؤخذ ما لو رأى ماءً وأسداً مثلاً، فإن رأى الماء أولاً بطل تيمّمه؛ لأنّ التوهم سبق المانع، وإن رأى الأسد أولاً فلا؛ لأنّ المانع سبق التوهم كما هو ظاهر.

(وإن كان) التيمّم (في الصلاة) والحالة هذه: (فإن وجب قضاؤها لو أتمّها بالتيمّم): بأن كان في موضع لم يندر فيه الماء. ولا أثر لنحو الظنّ هنا وإنما يؤثر فيه اليقين. (فالأصح) من الوجهين (أنه يبطل تيمّمه في الحال)، أي: في حال يقنّ الماء ولا يستمرّ إلى السلام؛ لأنّه لا بدّ من إعادتها فلا فائدة للاستمرار عليها.

والثاني: يستمرّ ولا يبطل؛ لأنّه شرع في الصلاة بطهر أمر باستعماله، فيتّمّها محافظةً على حرمتها ثم يعيدها بالوضوء.

ويجري ذلك الخلاف في ما لو [يُتمّ] الميّت وصليّ عليه في محلّ يغلب فيه وجود الماء ثم [وجدوه] قبل دفنه.

ويجري في المصلي على الميّت أيضاً، انتهى.

ولو افتتح المسافر التيمّم صلاةً مقصورةً ثم رأى الماء وهو فيها، فنوى بعد رؤيته إقامة أو إتماماً، بطل التيمّم والصلاة، سواء وجب قضاؤها [أم لا]؛ لأنّه بنية الإقامة أو الإتمام أوجد زيادةً باختياره، فكان كما لو نوى افتتاح صلاةٍ أخرى، فالبطلان لذلك، لا لكونها يجب قضاؤها، فاندفع بما تقرّر ما للإسنوي وغيره من الاعتراض هنا<sup>(١)</sup>.

ولو تأخّرت الرؤية عن الإقامة أو نية الإتمام أو قارنها لم يبطل تيمّمه، كما صرح به صاحب الإرشاد وشارحه<sup>(٢)</sup>.

(وإن لم يجب قضاؤها) لو أتمّها بالتيمّم، بأن كان مسافراً معدماً (لم يبطل) أي: تيمّمه، ولا صلاته؛ بناءً على عدم بطلان تيمّمه (إلى أن يسلم، فريضةً كانت الصلاة أو نافلةً)؛ لأنّه قد تلبّس بالمقصود بلا مانع من الإستمرار فيه، ووجدان الأصل بعد التلبس بمقصود البدل لا يبطل حكمه، كوجود المكفّر الرقبة بعد الشروع في الصوم، وهذا ما نصّ عليه الشافعيّ في الأم<sup>(٣)</sup>، وله أن يسلم التسليمة الثانية لأنّها من توابع الصلاة. وحكى الرويانيّ عن والده<sup>(٤)</sup> أنّه لا يسلم الثانية، لأنّه كالمتنقل بهذا التيمّم بعد الفرض<sup>(٥)</sup>. قال النووي: وفي ما حكى الرويانيّ نظراً؛ لأنّ التسليمة الثانية من تتمّة صلاته، بخلاف النوافل<sup>(٦)</sup>.

(١) خلاصة اعتراض الإسنوي أنّ نية الإقامة لا دخل لها في بطلان التيمّم؛ بدليل أنّه لو كان مقيماً بمكان يغلب فيه عدم الماء فرأى الماء في أثناء صلاته لا يبطل تيمّمه وخلاصة جواب المصنّف أنّ نية الإقامة أوجدت زيادة في الصلاة، وإيجاد تلك الزيادة له دخل في بطلان التيمّم. ينظر: مخطوطة المهّمات المرقّمة (٤٥٩) فقه، الورقة (١٢٠) ظهر، والمهّمات طبع (٣٢٩/٢).

(٢) ينظر: فتح الجواد (١/١١٤).

(٣) الأم، الطبعة الأولى - دار إحياء التراث العربي - تحقيق أحمد عبيدو (١/١٦١-١٦٣).

(٤) الرويانيّ الوالد هو إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري، له تصانيف في الفقه، لا يعرف تاريخ وفاته، والرويانيّ الولد هو أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل، وكتابه المشهور: "بحر المذهب" مأخوذ من حاوي الماوردي مع ما أخذه عن والده. ينظر: طبقات ابن هداية الله ط. بيروت (ص ١٨٨)، وطبقات السبكي (٤/١٢٤)، رقم (٩٠٠)، والرويانيّ الجد هو ابن القاص أحمد بن محمد الطبري.

(٥) بحر المذهب (١/٢٣٢)، لكنّه يعقّب على كلام والده فيقول: وعندي هذا حسن، ولكن يمكن أن يقال: وإن سلّم ثانية فلا بأس، لأنّها من تتمّة الصلاة، وآتيا مخاطب بهذا في الابتداء، والله أعلم.

(٦) روضة الطالبين (١/٢٨٠)، والمجموع (٢/٣٥٩).

(وفي النافلة وجه): أنها تبطل بوجود الماء في أثنائها؛ لأنَّ حرمتها قاصرة عن حرمة الفرض، ولهذا لا تلزم بالشروع بخلاف الفرض، وهذا ما حكاه الإمام عن ابن سريج<sup>(١)</sup>.

واعلم أنَّ عبارة المصنّف موهم بعدم جريان الخلاف في الفريضة، وليس كذلك، بل فيه قول مخرّج - خرّجه المزنيّ وساعده ابن سريج<sup>(٢)</sup> على التخرّيج - على أنَّهما يبطلان، وقالوا: المستحاضة إذا انقطع دمها في الصلاة بطلت صلاتها فالتميّم برؤية الماء كذلك، والجامع أنَّ الضرورة قد ارتفعت في الصورتين.

وأجيب: بالفرق من وجهين: أحدهما: أنَّ حدث التيمّم وإن لم يرتفع كحدثها، إلّا أنّه لم يزد ولم يحدّد بعد الطهارة، والمستحاضة قد تجدد حدثها وزاد بعد الوضوء.

والثاني: أنَّ المستحاضة مستصحبة للنجاسة وسوحت للضرورة، فإذا ارتفعت الضرورة زالت الرخصة، والتيمّم لا نجاسة عليه، حتّى لو كان عليه نجاسة غير معفوّة ووجد الماء في أثناء صلاته بطلت ولا يجوز له البناء إتفاقاً، فإذا انتفى التخرّيج.

وعلى الأصحّ المنصوص لو كان في صلاة فريضة وقلنا: لا يبطل، فهل الأولى الخروج منها للوضوء، [أو الاستمرار]، أو غير ذلك؟، فيه خمسة أوجه:

(والأظهر) منها (أنَّ الخروج من الصلاة ليتوضأً أولى من الاستمرار عليها)؛ لأنّه انتقال إلى الأفضل، فهو كمن وجد الرقبة في أثناء الصيام فعدل إليها؛ وليخرّج من خلاف من حرّم الاستمرار كالأوزاعي<sup>(٣)</sup> وغيره.

والثاني: الإستمرار أولى؛ لأنَّ في الخروج إبطالاً للعبادة والعمل، وقد قال الله تعالى:

(١) عند الشافعية: المندوبات لا تلزم بالشروع فيها، أي: لا يجب إتمامها ولا قضاؤها إذا أفسدها إلا الحج والعمرة وصلاة الجنازة والأضحية وفرض كفاية الجهاد، وتحب كلّها بالشروع عند الحنفية. ينظر: أصول السرخسي (٢/ ٢٤١)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٢٣٣).

(٢) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ١٧٦).

(٣) الشيخ أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمّد الأوزاعي، ولد سنة (٨٨هـ)، عالم من أهل الشام. من شيوخه عطاء بن أبي رباح وقتادة، ومن تلاميذه شعبة والثوري. كان يسكن دمشق، ثم تحوّل إلى بيروت = مرابطاً بها إلى أن توفي سنة (١٥٧هـ) رحمه الله تعالى. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٦-١٣٩)، رقم (٤٨)، وطبقات الفقهاء للشيرازي ط. بيروت (ص ٦٧).



﴿وَلَا يُطْلَأُ أَعْمَلُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وبه قال الشيخ أبو حامد وطبقة.

والثالث: إن قلبها نفلاً وسَلَّمَ من ركعتين فالخروج أفضل، وإن أراد إبطالها مطلقاً فالإستمرار أفضل؛ صيانةً للعبادة عن الإبطال، وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي حسين، وعليه يميل قلبي<sup>(٢)</sup>.

والرابع: يحرم الخروج قطعاً مطلقاً؛ لأنه إعراض عن الفريضة وهو غير جائز، وبه قال القفال والبلقيني.

والخامس: يفرق بين أن يضيق الوقت فلا يخرج؛ لأنه لو لم يكن في الصلاة تعيّن عليه الإسراع إليها، [فإذا كان] فيها فيمتنع الخروج، وإن لم يضق الوقت فله الخروج؛ لأنّ الوجوب في أول الوقت موسّع، والشروع لا يُلزِم شيئاً، وبه قال إمام الحرمين وطرد التفصيل في كلّ مصلّ سواء المتيمّم وغيره<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: هذا الذي حكاه الإمام إختيار له لم يتقدّم به أحد، واعترف الإمام بهذا، وهو خلاف المذهب، وخلاف نصّ الشافعي في الأمّ، فقد نقل أبو سعيد المتولّي والغزالي عن الأصحاب عن الشافعي: أنّه يحرم على المتلبّس بالفرض في أول الوقت قطعها بغير عذر، فإذا تفصيل الإمام في غير المتيمّم غير صواب<sup>(٤)</sup>. وبالله التوفيق.

ولمّا كان في النافلة خلاف في جواز الزيادة على الركعتين عند إطلاق النية وكذا عند تقييدها، أشار إليه عاطفاً إلى الخلاف الأول بقوله: (وأنّه إذا لم يعيّن في النافلة عدداً لم يزد على ركعتين)، كما هو المنقول عن نصّه<sup>(٥)</sup>؛ لأنّ الأولى في النوافل مثنى مثنى، فنزل الإطلاق عليه، فليسلم عن ركعتين وليصلّ بالوضوء، فلو زاد بطل الكلّ. وفي وجه: له أن يصلي ما شاء؛ نظراً إلى حال الشروع، وبه قال القاضي حسين.

(١) سورة محمد: ٣٣.

(٢) الظاهر: "وإليه يميل قلبي".

(٣) نهاية المطلب (١/١٠٧-١٠٨).

(٤) روضة الطالبين (٢/٢٨٠) قال فيه: وقد ذكر الغزالي في البسيط، إـهـ. وينظر: المجموع (٢/٣٦٢-٣٦٣).

(٥) الأم، تحقيق أحمد عبيدو (١/١٦١)، وطبعة دار المعرفة الثانية (١/٤٨).

(وإن نوى عدداً لم يزد على ما نوى)، وإن كان المنوي ركعةً، كما صرح به في العزيز<sup>(١)</sup>؛ إذ الزيادة كافتتاح نافلة؛ بعد وجود الماء؛ ألا يرى أنه يقتصر في الزيادة إلى قصد جديد؟ وفي وجه: له الزيادة إلى ما شاء. وبه قال القفال؛ لأن حرمة تلك الصلاة باقية ما لم يسلم، فيفارق ما لو سلم وافتتح نافلة أخرى.

وقضية إطلاق المصنف أن له استيفاء العدد المنوي وإن زاد على ركعتين، وهو كذلك؛ لأن إحرامه انعقد لذلك، فأشبهه المنذورة المقدرة. وفي وجه: ليس له الزيادة على ركعتين بكل حال.

فرع: إذا لم يخرج من الصلاة وأتم الفريضة، فإما أن كان الماء باقياً إلى فراغه أو لم يكن: فإن كان باقياً بطل تيممه بالسلام حتى قال الروياني - كما ذكرنا -<sup>(٢)</sup>: لا يسلم الثانية.

وإن لم يكن باقياً: فإما أن يشعر المصلي بفواته قبل الفراغ أو لم يشعر:

فإن لم يشعر إلى الفراغ فكذلك يبطل تيممه بلا خلاف.

وإن شعر [به] قبل الفراغ ففي بطلان تيممه وجهان:

أحدهما: يبطل؛ لأن وجود الماء مبطل للتيمم، والمانع إنها هي الصلاة؛ لحرمتها، وبه قال صاحب التلخيص، والشيخ أبو حامد<sup>(٣)</sup>.

والثاني: لا يبطل، حتى يجوز [له] التفعل به؛ لأنه حين الفراغ غير واجد للماء ولا متوهم للوجدان، وبه قال القفال وآخرون.

قال النووي: والأول هو الأصح، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) العزيز شرح الوجيز ط. دار المعرفة بهامش المجموع (٢/ ٣٣٩)، وطبع دار الكتب العلمية (١/ ٢٥٠).

(٢) في قوله: وحكى الروياني عن والده أنه لا يسلم الثانية، لأنه كالتفعل بهذا التيمم بعد الفرض.

(٣) التلخيص من مؤلفات ابن القاص الجرجاني، مختصر يذكر فيه في كل باب مسائل منصوصة ومخرجة، ثم أموراً ذهب إليها الحنفية في كل باب على خلاف قاعدتهم. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٢٥٢). والشيخ أبو حامد هو أحمد بن محمد الإسفرائيني، ص. الرونق.

(٤) المجموع (٢/ ٣٥٨).

## ما يستباح بالتيمم

(فصل: لا يصلي بتيمم واحد أكثر من فريضة واحدة)؛ لأن التيمم طهارة ضرورية، فيقتدر بقدر الضرورة؛ ولما روي عن ابن عباس أنه قال: «مَنْ السَّنَةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ بِالتَّيْمَمِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ الْوَاحِدَةُ، ثُمَّ يُتَيَّمُ لِلْأُخْرَى»<sup>(١)</sup>، والسنة في كلام الصحابي ينصرف إلى طريقة الوجوب.

وإطلاق الفريضة يشعر بأنه لا فرق بين أن تكون الفريضتان متفتحتين كصلاتين وطوافين، أو مختلفتين كصلاة وطواف، أو مقضيين كظهرين.

وحكم الصبي في الكل حكم البالغ على أصح الطريقين؛ لأنه وإن لم يكن مكلفاً لكن ما يؤدّيه حكمه حكم الفرض في النية وغيرها، نعم لو تيمم لفرض ثم بلغ لم يصل به؛ لأن صلاته كانت نفلاً عليه.

وأراد بالفريضة ما هو عبادة عينية أصالة لا بطريق الوسيلة؛ ليخرج عنه تمكين الحليل؛ فأنه يجوز مراراً، وجمعه مع فريضة بتيمم واحد؛ لمشقة [تكرر] التيمم بتكرره. (ويصلي من النوافل ما شاء)؛ إذ النوافل ممّا لا يمكن المنع منها، وتكليف التيمم لكل منها حرج عظيم؛ لأنها غير محصورة، ومنها الصلاة المعادة بالجماعة بناءً على أن الفريضة هي الأولى، كما سنذكر في موضعه إن شاء الله تعالى.

واعلم أن الأصحاب قد اختلفوا على طريقين في المنذورة: فمنهم من أسلكها مسلك واجب الشرع، بمعنى أنه يتعين الإتيان بما التزم من غير نقصان.

ومنهم من أسلكها مسلك جائز الشرع، أي: في الأحكام مع وجوب الأصل، وعنوا بجائز الشرع القربات التي جُوز تركها، فإن قلنا به فيجوز القعود في الصلاة المنذورة مع القدرة على القيام، ويجوز أداؤها على الراحلة السائرة، وإن قلنا بالأوّل فلا يجوز، فأشار إلى هذا الخلاف فقال:

(١) رواه الدارقطني في سننه، رقم (٥)، والبيهقي في سننه الكبرى، رقم (٩٩٧)، وفي إسناده الحسن بن عمار، ضعفه كلاهما، واحتج البيهقي في الباب والكتاب والصحيفة نفسها بالحديث رقم (٩٩٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «عن نافع عن ابن عمر قال: يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث»، ثم قال: وإسناده صحيح.

(والأصح) من الطريقتين (أنّ المنذورة كال مكتوبة)؛ سلوكاً بها مسلك واجب الشرع؛ لأنها مفروضة معيّنة على الناذر فأشبهت المكتوبة، حتّى لا يجوز أن يجمع بين منذورتين ولا منذورة ومكتوبة بتيمّم.

والثاني: أنّها ليست كال مكتوبة؛ سلوكاً بها مسلك جائز الشرع؛ لأنها وجبت بعارض فلا يلحق بالمفروض الأصلي، انتهى.

قال أقضى القضاة الروياني: ولو نذر إتمام كلّ صلاة شرع فيها كان له الشروع في نفل بتيمّم أدّى به فرضاً، لأن ابتداءه نفل، وإذا جوّز ابتداءً فله الإتمام به <sup>(١)</sup>.

واعلم أنّ الشافعيّ نصّ في المختصر في موضع أنّه يجمع بين فريضة وصلاة جنازة بتيمّم <sup>(٢)</sup>، ونصّ في موضع آخر أنّه لا يقعد فيها مع القدرة على القيام، فالنصّ الأول يقتضي إلحاقها بالنوافل، والثاني يقتضي إلحاقها بالفرائض، واختلف الأصحاب على بيان القولين النصّين على ثلاثة طرق:

أحدها: أن المسألة ذات قولين نقلاً وتخريجاً: أحدهما جواز الجمع؛ للنصّ الأول، والثاني عدم الجواز؛ بالنصّ الثاني؛ وبالتخريج على سائر الفرائض.

والطريق الثاني: تنزيل النصّين على حالين: حيث قال: ”يجمع“ أراد: إذا لم يتعيّن عليه، وحيث قال: ”لا يقعد“ أراد ما إذا تعيّن عليه.

والطريق الثالث: تقرير النصّين، وهو الأصحّ الذي اختاره المصنف وقال:

(وأنّه) أي: وأصحّ الطرق الثلاثة أنّه يجوز الجمع بين فريضة وصلاة جنازة؛ لشبهها بالنوافل في جواز الترك، وتعنيّها بانفراد المكلف عارض.

هذا تقرير النصّ الأول.

وإنما تعين القيام فيها على القادر؛ لأنّ القيام قوامها؛ لعدم الركوع والسجود فيها، فترك القيام يمحو صورتها.

(١) بحر المذهب للرويانى (٢/٣٠٥).

(٢) منها: الأم، ط. دار المعرفة (ص ٧) قال: ويصلي بعد الفريضة النوافل وعلى الجنائز.

هذا تقرير النصّ الثاني، ليت شعري: من لم يعثر على هذه الإشارات فكيف يسوغ له تدريس هذا الكتاب الشريف؟ وإذا علمت تقرير النصّين فعلمت أنّ الجنائز وإن كثرت كجنازة واحدة سواء جمع بينها وبين فريضة أو جمع بينها إفرازاً<sup>(١)</sup>.

واعلم أنّ المصنّف لم يلتزم ببيان الوجوه والأقوال والطرق، كما التزم النووي، فلا يقع ذلك منه إلاّ إتفاقياً، بل الغرض المهمّ عنده بيان الخلاف، فلا بأس عليه أن يعطف الوجوه على الطرق أو بالعكس، أو الأقوال على الوجوه، أو الطرق على الوجوه والأقوال، فإذا علمت هذا فنقول: قوله وأنّه إن نسي إلخ "عطف للوجوه على الطرق [أي]: (و) الأصحّ من الوجهين (أنّه إن نسي صلاةً من) الصلوات (الخمس يكفيه تيمّم واحد للخمس) ويخرج من العهدة؛ لأنّ المقصود فرض واحد والباقي وسيلة إليه، وبه قال الغزالي<sup>(٢)</sup>، وأبو العباس بن القاص<sup>(٣)</sup>، وابن الحدّاد<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنّه يفتقر لكل واحدة إلى تيمّم؛ لأنّ كلّ واحدة واجب عليه بعينه، فأشبهت [هي وصاحبها] الفائتين، وبه قال الشيخ ابن سريج والخضري.

وقال أبو عليّ الفارسي<sup>(٥)</sup>: الوجهان مبنيان على أنّه لا يجب تعيين الفريضة المقصودة بالتيمّم. فإن أوجبنا التعيين وجب لكل واحدة تيمّم واحد لا محالة، وحكى الدارمي<sup>(٦)</sup> هذا عن ابن المرزبان<sup>(٧)</sup>.

(١) فرزبي: ضحك، فرّز يفرّز فرّزاً الشيء: نحاه وعزله ومازه، وفرّز عليّ برأيه تفرّزة: قطع عليّ به، وأفرزه عن غيره: فرّزه وقسمه، فهو مفرّز، وفرّز له من ماله نصيباً وأفرّزه وأفرّزت فلاناً بشيء: إذا أفردته به ولم تشرك معه فيه أحداً. معجم الأفعال المتعدية بحرف، لموسى بن محمد بن الملياني الأحدي (١/ ٢٧١). ولا يظهر لي معناه هنا.

(٢) الوسيط (١/ ٣٨٦).

(٣) المكتوب في النسخ: "وأبو سعيد ابن القاضي" قبلته بالصواب على ضوء ما في العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/ ٢٥٥).

(٤) صاحب كتاب: "الفروع".

(٥) المكتوب في المسألة هذه في المجموع هو "أبو عليّ السنجي"، س.ت.، وسبق بيان "أبي عليّ الفارسي".

(٦) الظاهر أنّه الدارمي الفقيه، أبو الفرج، صاحب الاستذكار، وجامع الجوامع السابقة ترجمته.

(٧) هو أبو الحسن عليّ بن أحمد البغدادى المعروف بابن المرزبان. من شيوخه ابن القطان، ومن تلاميذه أبو حامد الإسفرائيني، توفي سنة (٣٦٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٥٠)، رقم (٢٢٢)، وطبقات ابن هداية، ط. بيروت (٩١)، و ط. سنة (١٣٥٦) بغداد (٢٨-٢٩).

واختار الدارمي طرد الخلاف وإن أوجبنا التعيين.

ولك أن تقول في عدم وجوب التعيين: إنما يجب التعيين إذا كانت الفريضة معينة معلومة، أما إذا لم تكن فيجوز أن يقال: ينوي بتيممه ما عليه، [ويُحتمل منه] التردد والإبهام كما يُحتمل في كل واحدة من الصلوات الخمس أن ينوي أنها فاتئة وهو متردد فيها.

(وإن نسي صلاتين مختلفتين) كاثنتين من الوظائف الخمس في يوم، فحكم التيمم على ما إذا كان المنسية واحدة، فإن قلنا: يجب هناك خمس تيمّات على ما اختاره ابن سريج فكذاك هنا، وإن قلنا: يكفي تيمم واحد - فما الذي يفعل هنا؟ (فإن شاء صلى الخمس كلّ واحدة بتيمم) فيخرج عن العهدة يقيناً؛ إذ يلزم أن تكون كل واحدة من المنسيّتين مؤدّاة بتيمم، وهذه طريقة أبي العباس بن القاصّ<sup>(١)</sup>.

(وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأول أربعاً) من الصلوات الخمس (على الولاء) كصبح وظهر وعصر ومغرب، (وبالتيمم الثاني بعيد ما سوى الأوّل) أي: الصبح مثلاً (ويضمّ إليها) أي: [إلى] تلك الثلاث المعادة يعني الظهر والعصر والمغرب (الخامسة) يعني العشاء، فيخرج عن العهدة يقيناً أيضاً؛ لأنه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين: فإن كانت المنسيّتان في هذه الثلاث فقد تأدّت كلّ واحدة بتيمم، وإن كانت المنسيّتان الصبح والعشاء فقد تأدّى الصبح بالأول والعشاء بالثاني، وإن كانت إحدى المنسيّتين إحدى الثلاث، والأخرى الضبح أو العشاء فكذاك. وهذه طريقة ابن الحداد. واعلم أن طريقة ابن القاصّ جائزة عند ابن الحداد ومخرج بها عن العهدة، وأما طريقة ابن الحداد قال بعضهم: إنها لا تجوز عند ابن القاصّ، وهو ظاهر كلامه في التلخيص.

وقال بعضهم ومنهم الصيدلاني: لا خلاف بينهما وكلّ واحد منهما يميز ما أجازاه الآخر، فإن كان الأول فلا يتنظم أن يقال: إن شاء فعل هذا وإن شاء فعل ذلك، وإن كان الثاني فيتنظم، والمصنف اختار الثاني ولهذا قال: فإن شاء إلخ.

وفي وجوه: يتيمم مرتين ويصلي بكل واحد منهما الخمس؛ لأنه للفائتة الواحدة يقضي الخمس بتيمم، فللفائتين يلزمه ضعف ذلك.

وأجيب: بأنه إذا صلى الأربع بالتيمم الأول فقد علم سقوط إحدى الفائتين عنه، ففعل الخامسة بهذا التيمم عبث؛ لأنه لا يتأدى فرضان بتيمم واحد.

والمشهورة المستحسنة عند الأصحاب طريقة ابن الحداد، ولهم في بسطها كلام، فلعلك تريد الإطلاع عليها فنقول وبالله التوفيق: لا بد فيها من زيادة في عدد الصلوات، فيجب معرفة ضابط القدر الزائد وما يشترط في كيفية أدائها ليخرج عن العهدة. أما الضابط فهو أن يزيد في عدد المنسي فيه عدداً لا ينقص عما يبقى من المنسي فيه بعد إسقاط المنسي وينقسم المجموع صحيحاً على المنسي.

بيانه في الصورة المذكورة في الكتاب: المنسي صلاتان، والمنسي فيه خمس يزيد عليه ثلاثة؛ لأنها لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد إسقاط الإثنين بل تساويه، والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الإثنين صحيحاً.

وأما ما يشترط في كيفية الأداء: فأنه يتدئ بالمنسي فيه بأية صلاة شاء ويصلي بتيمم ما يقتضيه القسمة لكن شرط خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك في كل مرة ما ابتدأ به في المرة التي قبلها، ويأتي في المرة الأخيرة بما بقي من الصلوات، فلو صلى في المثال السابق بالتيمم الأول ما سوى الصبح من الصلوات الخمس، وبالثاني ما سوى العشاء منها، فقد أحل بهذا الشرط؛ لأنه لم يترك في المرة الثانية ما ابتدأ به في المرة الأولى، وإنما ترك ما ختم به في المرة الأولى فلا يخرج عن العهدة؛ لجواز أن يكون ما عليه الظهر أو العصر أو المغرب مع العشاء، فبالتيمم الأول صحت تلك الصلاة ولم يصح العشاء، وبالتيمم الثاني لم يصل العشاء، نعم لو صلى العشاء بعد ذلك بالتيمم الثاني خرج عن العهدة، انتهى.

ولو كانت المنسية ثلاث صلوات في يوم وليلة ولم يعرف عينها: فعلى طريقة ابن القاص يتيمم خمس تيممات ويصلي الخمس، وعلى طريقة ابن الحداد يتيمم ثلاث تيممات ويزيد في عدد الصلوات فيضم على الخمس أربعاً؛ لأن الأربع لا ينقص

عمّا بقي من الخمسة بعد إسقاط الثلاثة بل يزيد عليه وينقسم المجموع وهو تسعة صحيحاً على الثلاثة، ولو ضُم إلى الخمسة ثلاثة أو اثنين لما انقسم، فيصلي بالتيمم الأول الصبح والظهر والعصر، وبالثاني الظهر والعصر والمغرب، وبالثالث العصر والمغرب والعشاء فيخرج عن العهدة كما لا يخفى، بالقياس المذكور.

(وإن كانتا) أي: المنسيتان (متفقتين) من صلوات يومين فصاعداً: فعند ابن سريج والخضري<sup>(١)</sup> يجب للخمس مرتين عشر تيمّات لكل واحدة تيمّم.

وعند المعظم (صلى الخمس مرتين بتيممين) فيصلي بكل واحد منهما الصلوات الخمس، ففي كل من الخمس فرض واحد يؤدى به، والبواقي وسيلة كما ذكرنا. ولا يكفي هنا ثمان صلوات بتيممين بخلاف ما إذا كانتا مختلفتين؛ لأنّه لو فعل كذلك لم يأت بالصبح إلا مرة واحدة بالتيمم الأوّل، ولا بالعشاء إلا مرة بالتيمم الثاني، ويجوز أن يكون ما عليه [صبحين أو عشاءين].

ولو لم يعلم كون المنسيتين متفقتين أو مختلفتين أخذ بالأسوأ، وهو كونها متفقتين، فيأتي بعشر صلوات بتيممين. وحكم وضوء دائم الحدث كحكم التيمم في الكلّ بلا فرق.

فرع: إذا قلنا بوجوب ركعتي الطواف ففي جواز الجمع بين الطواف وبينهما وجهان: أحدهما - وبه قال ابن سريج - أنّه يجوز؛ لأنّها تابعتان للطواف، فهما بمثابة بعض الأشواط. وأصحّها: لا يجوز؛ لأنّها عبادة مستقلة؛ ولهذا يحتاج إلى نيّة مفردة، بخلاف الأشواط.

وإذا قلنا بعدم وجوبها - وهو الأصحّ - فلا خلاف في جواز الجمع، انتهى.

وأما خطبة الجمعة فلا يستجمع معها تيمّم واحد على ما اقتضاه كلام المصنّف في الشرحين والنووي في الروضة، وغيرهما<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ الخطبة وإن كانت فرض كفاية إلا أنّهم راعوا القول بأنّها نائبة عن ركعتين، وكفي للخطبتين تيمّم بلا خلاف.

(ولا يتيمّم لفريضة قبل وقت فعلها) أي: وقت صحّة فعلها ولا يصحّ قبله؛

(١) المجموع للنووي (٢/ ٣٤٤)، وسبقت ترجمة الخضري في مبحث نية الوضوء.

(٢) العزيز ط. دار المعرفة (٢/ ٣٤٣)، وروضة الطالبين (٢/ ٢٨١).



لأنه طهارة ضرورة ولا ضرورة حينئذٍ، وعدم صحتها للفرض متعين.

وأما للنفل ففيه وجهان مبنيان على أن من أحرم بالظهر مثلاً قبل الزوال هل يصح صلاته نفلاً؟، فإن قلنا: تصح<sup>(١)</sup>، فيصح تيممه، وإلا فلا. وظاهر المذهب [عدم الصحة] كما صرح به الشيخان وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وإنما قال: "وقت فعلها" ولم يقل: "وقتها"؛ ليدخل فيه ما لو جمع بين صلاتين فإنه حينئذٍ إن تقدّم الأخيرة فقد تيمّم لها قبل وقتها الأصلي، لكنّه وقت فعلها شرعاً، وكذا إن تأخّر الأولى؛ فإنه يتيمّم لها في وقت الأخيرة لكنّه وقت فعلها شرعاً.

ولم يقل: "وقت جواز فعلها"؛ ليدخل فيه ما لو تيمّم للصلاة قبل الإتيان بشرائطها كستر العورة وخطبة الجمعة، وكما لا يتقدّم التيمّم للمؤدّة على وقتها لا يتقدّم للفائتة أيضاً.

ووقت الفائتة حين تُذكر لقوله ﷺ: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا»<sup>(٣)</sup>، وإذا تيمّم لصلاة في أول وقتها وأخرها إلى آخر الوقت وصلّاها بذلك التيمّم جاز - نصّ عليه الشافعي، واختاره المصنف في العزيز، والنووي في الروضة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه تيمّم في وقت الحاجة، وهو وقت صحة فعلها، ولذلك فسّرت كلامه كذلك.

ولو تيمّم لفائتة قبل الزوال ولم يصلّها به فلما جاء وقت الظهر صلى به الظهر جاز على المعتمد؛ لجواز العدول من فرض إلى فرض في نية التيمّم كما مرّ<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز التيمّم بظنّ الفائتة وإن صادف المظنونة، على الأوجه.

(١) وهو الأصح هنا، كما في المجموع (٣/ ٢٤٩).

(٢) هما: الرافعي والنووي. ينظر: العزيز ط. دار الكتب (١/ ٢٥٨)، والمجموع (٢/ ٢٧٥)، والروضة (١/ ٢٨٤).

(٣) متفق عليه بدون جملة: «فإن ذلك وقتها»، رواه البخاري، رقم (٥٩٧)، ولفظه: «عن أنس عن النبي ﷺ قال: من نسي صلاةً فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك، وأقم الصلاة للذكرى، قال موسى: قال هتافاً: سمعته يقول بعد: وأقم الصلاة للذكرى»، ومسلم، رقم (٦٨٤)، ورواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (٣٠٠٠)، وأشار إلى ضعف الزيادة، والدارقطني في سننه، رقم (١)، وينظر: تلخيص الحبير: (١/ ١٥٥)، رقم (٢١١)، وخلاصة البدر (١/ ٧٠)، رقم (٢١٣).

(٤) الأم (١/ ١٤٧)، والعزيز شرح الوجيز ط دار المعرفة (٢/ ٣٤٩)، والروضة (٢/ ٢٨١).

(٥) في قول الشارح في بيان الحالة الأولى من نية التيمّم: [إن نوى الفرض والنفل... نقلاً عن العزيز: ولو عين واحدة جاز أن يصلي غيرها.

(وكذا حكم النوافل المؤقتة) لا يجوز تقديم التيمم على وقت فعلها (في أصح الوجهين)؛ لأنها كالفرائض في التقيد بالأوقات.

والثاني: يجوز؛ لتوسع أوقاتها وضعف تأثيرها.

واحترز بالمؤقتة عن المطلقة؛ فإنه يجوز لها التيمم ما لم يقع في أوقات مكروهة، أو يتيمم لها بقصد أن يصلّيها فيها، على المعتمد.

ويدخل وقت الرواتب المتقدمة على الفرائض بدخول وقت متبوعها، والمتأخرة بفعلها.

ووقت الكسوف والعيد معروف، ووقت الاستسقاء اجتماع الناس في الصحراء.

ووقت صلاة الجنازة بغسل الميت على الأظهر، وبالموت عند القفال، ويكره التيمم لها قبل التكفين اتفاقاً.

(فصل) في بيان قضاء الصلاة [التي صليت بالتيمم وحكم صلاة فاقد الطهورين وغيره من أصحاب الخلل].

إعلم أنّ التيمم قد يكون بحيث يغني الصلاة المؤداة به عن القضاء وقد يكون بحيث لا يغني، وغرض المصنّف في هذا الفصل بيان ذلك، ولا علينا أن نختلط به القول في الصلاة المشتملة على غير التيمم من سائر وجوه الخلل التي يقضى بها والتي لا يقضى بها لإدراجها تحت ضابطة، وهي: أنّ العذر إمّا عام - وهو ما يغلب وقوعه - وإمّا نادر. والنادر إمّا دائم أو غير دائم. فلا قضاء في العذر العام والنادر الدائم؛ لما في إيجابه مع أحدهما من الحرج، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ <sup>(١)</sup>. وأمّا النادر الغير الدائم فإمّا قتال أو فرار مباح أو غيرهما، فلا قضاء فيهما، ويجب في غيرهما.

فمن الأعذار النادرة التي لا تدوم: (من لم يجد ماءً ولا تراباً لتوخل الأرض وغيره) كطباق الثلج مع عجزه عن الإذابة، أو كان على جبل مصخرة (يصلّي) لحرمة الوقت،

(١) تمامها: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ. هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ بَلَّةَ أَيْكُمْ إِنْزِيلَهُ هُوَ مَنَّكُمْ عَلَى النَّاسِ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا يَتَّبِعُكَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكَ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ (الحج: ٧٨).

على الجديد المنصوص عليه في المختصر<sup>(١)</sup>؛ إذ هو قادر على الإتيان بأفعال الصلاة، والميسور لا يسقط بالمعسور، وقد قال ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

(ثم إذا قدر على أحدهما) أي: على الماء أو التراب (قضى)؛ لندرة عذره وعدم دوامه.

وإنما يقضي بالتراب لو كان في موضع يسقط عنه الإعادة به، وإلا فلا فائدة فيه.

وهذه الصلاة صحيحة فيبطلها ما يبطل غيرها كسبق الحدث، وله فعلها وإن لم يضق الوقت، على ما صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٢)</sup>. وتلزمه الجمعة وإن لزمه قضاء الظهر على ما صرح به الزركشي.

ويسنّ [له التيمم] على نحو صخر إن قلّد القائل به كأبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، وإلا أثم؛ لتلبّسه بعبادة فاسدة عنده.

ولا يجوز له [التنفل]، ولا حمل المصحف ومسّه، ولا قراءة القرآن لو كان جنباً بعد الفراغ (من الصلاة)، وأمّا فيها فقد قدّمنا الخلاف فيها<sup>(٤)</sup>، ولا يجوز وطء الحائض.

هذا كله تفريع على الجديد. ويقابله أقوال من القديم:

الأوّل: أنّه يحرم عليه الصلاة كالحائض، ويجب عليه القضاء كالتارك، ولا يخفى ما فيه.<sup>(٥)</sup>

والثاني: أنّه يستحبّ فعلها لحزمة الوقت، ويجب القضاء.

والثالث: يجب فعلها ولا قضاء؛ لأنّه أتى بوظيفة الوقت بقدر إمكانه.

(وفي التيمم لشدة البرد أظهر القولين أنّه يقضي) ولو في السفر؛ لأنّ البرد وإن لم يندر إلا أنّ العجز عن تسخين الماء وتدفئة الأعضاء نادر، وإن اتفق فلا يدوم.

والثاني: لا يجب عليه القضاء في السفر؛ لما روي: «أنّ عمرو بن العاص تيمّم لشدة

(١) لم أجده في مختصر المزني.

(٢) وكذلك شارح إرشاد ابن المقري في فتح الجواد بشرح الإرشاد (١/١١٩).

(٣) فإن التيمم يجوز عنده بكل ما هو من جنس الأرض من تراب أو نورة أو حص أو زرنبخ أو حجر. ينظر المبسوط (١/١٠٩).

(٤) في ما يحرم على الجنب.

(٥) وهو تفريق الحكم في محل واحد بلا دليل.

الْبَرْدِ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ وَصَلَّى، وَحَكَى ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ». وَأَمَّا فِي الْحَضَرِ فَيَجِبُ؛ إِبْقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَأَمَّا إِعْرَابُ قَوْلِهِ: "وَفِي التَّيْمَمِ الْخ" <sup>(١)</sup>: فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "وَفِي التَّيْمَمِ" خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ؛ لِفَائِدَةِ الْإِخْتِصَاصِ، وَهُوَ: "قَوْلَانِ"، يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ إِظْهَارُهُ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بِإِضَافَةِ الْمُبْتَدَأِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ إِلَيْهِ، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَفِي التَّيْمَمِ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ قَوْلَانِ، أَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ يَقْضِي.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "فِي التَّيْمَمِ" مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: "أَظْهَرَ"، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: "وَأَظْهَرَ الْقَوْلَيْنِ فِي التَّيْمَمِ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ الْخ".

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ؛ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: "وَالْحُكْمُ فِي التَّيْمَمِ لَشِدَّةِ الْبَرْدِ الْخ".

(وَالْمَسَافِرُ لَا يَقْضِي) إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ الْوَقْتِ، وَلَا يَعِيدُهَا إِذَا وَجَدَهُ فِي الْوَقْتِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّ فَقْدَ الْمَاءِ فِي الْأَسْفَارِ عَذْرٌ عَامٌّ، وَرَوَى: «أَنَّ رَجُلَيْنِ خَرَجَا فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ، فَتَيَمَّمَا وَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ، وَلِلَّذِي لَمْ يُعِدِ: أَصَبَتْ السَّنَةُ وَأُجِرَ أَنْتَ صَلَاتُكَ» <sup>(٢)</sup>.

(إِلَّا إِذَا كَانَ سَفَرُهُ سَفَرًا مُعْصِيَةً) كَأَبْقٍ وَنَاشِئَةً مِثْلًا (فَيَقْضِي عَلَى الْأَصَحِّ) مِنَ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْقَضَاءِ عَلَى التَّيْمَمِ بِسَبَبِ السَّفَرِ رَخِصَةٌ، فَلَا يَنَاطُ بِسَفَرِ الْمُعْصِيَةِ كَالْقَصْرِ وَالْفَطْرِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَقْضِي؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُوجِبْنَا عَلَيْهِ التَّيْمَمَ فَقَدْ صَارَ عَزِيمَةً فِي حَقِّهِ، بِخِلَافِ الْفَطْرِ وَالْقَصْرِ، فَأَتَمَّهَا لَا يُوجِبَانِ عَلَيْهِ.

(١) هذه من المسائل النحوية التي تبين تضلع الشيخ المصنف في علوم الآلة.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک، رقم (٦٣٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وروى مو صولاً ومرسلاً، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٠٣١)، والدارقطني في سننه، رقم (١)، وينظر: سنن أبي داود، رقم (٣٣٨)، سنن النسائي، رقم (٤٣٣)، و سنن الدارمي، رقم (٧٧١).

وحكى المصنف في العزيز مع هذا الخلاف وجهاً: أنّه لا يَتِمُّ أصلاً وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.  
واعلم: أنّه لا يشترط لسقوط القضاء كون السفر طويلاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ الآية. (النساء: ٤٣ والمائدة: ٦). واسم السفر يقع على الطويل والقصير.  
(والمقيم إذا تيمم لعدم الماء يقضي)؛ لأنّ عدم الماء في موضع الإقامة نادر، وإذا اتفق لا يدوم غالباً، فلا يصلح عذراً دافعاً للقضاء.

وفي القديم: أنّه لا يجب عليه الإعادة؛ لأنّه أتى بالمقدور عليه وهو البدل، فيقوم مقام الأصل. وأجيب: بأنّ البدل المعدول إليه يقوم مقام الأصل في جواز الإتيان بالصلاة حتّى لا يخلو الوقت عن وظيفته، لا في سقوط القضاء.

واعلم أنّ وجوب القضاء على المقيم ليس بسبب الإقامة، بل لأنّ فقد الماء في الإقامة نادر. وكذلك عدم الوجوب في السفر ليس لأنّه مسافر، بل لأنّ فقد الماء في السفر ممّا يعمّ ويغلب، فالاعتبار بندرة الفقد وعدمها. حتّى لو توطّن في موضع يعدم فيه الماء غالباً يَتِمُّ ويصلي ولا يعيد، وله الجماع والتيمم ولا يلزمه النقل عنه، كما ذكرنا نقلاً عن الإرشاد<sup>(٢)</sup>، ويدلّ على ذلك ما روي: «أنّه ﷺ قال لأبي ذرّ ؓ: - وكان يقيم [بالربذة]<sup>(٣)</sup>، ويفقد الماء أياماً -: يكفيك التراب ولو لم تجد الماء عشر حجج<sup>(٤)</sup>».

ولو دخل المسافر قرية في طريقه وعدم الماء وتيمّم وصلى أعاده؛ نظراً إلى ندرة الفقد، وإن كان حكم السفر باقياً.

فعلى هذا فمن عبّر بالإقامة والسفر جرى على الغالب، والحقيقة ما بيّنا، حتّى قال

(١) العزيز شرح الوجيز طبع دار الفكر (٣٥٢/٢) نقلاً عن الحناطي، و(١/٢٦١) طبع دار الكتب العلمية.

(٢) قبيل قول المصنف: وإن وجد من الماء ما لا يكفيه وجب استعماله.

(٣) «الربذة» - بفتح الراء المهملة والباء المعجمة بوحدة والذال المنقوطة - من قرى المدينة على طريق الحجاز على ثلاثة أيام، قرية من ذات عرق، بها قبر أبي ذر الغفاري ؓ، كان يسكن بها إلى أن توفي رحمه الله تعالى. ينظر: الأنساب للسمعاني (٤١/٣)، ومعجم البلدان للحموي (٤٣/٣).

(٤) لم أجد اللفظ المذكور هنا، ولا المذكور في العزيز بلفظ: «التراب كافيك ولو... إلخ». وسبق في أوائل كتاب التيمم تخريج حديث جاء في الكتاب بلفظ: «التراب طهور المؤمن» - وفي رواية المسلم - : ولو لم يجد الماء عشر سنين، فلم أجدّه بذلك اللفظ، وإنما وجدته بألفاظ مشابهة له، ومنها ما رواه الترمذي في سننه، رقم (١٢٤) بلفظ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ لِلْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ»، وقال: حديث حسن صحيح.

صاحب الإرشاد: فلو غلب الفقد أو استوى الأمران فلا قضاء وإن كان مقيماً، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

(وإن تيمم لمرض مانع من استعمال الماء مطلقاً لم يقض) سواء كان مسافراً أو مقيماً؛ لعموم الآية<sup>(٢)</sup>؛ ولأن المرض عذر عامٌ للمسافر والمقيم يستويان في منع وجوب القضاء إذا تيمما لمرض، ويستويان في الوجوب إذا تيمما لبرد.

(وإن كان) المرض (يمنع استعمال الماء في بعض الأعضاء دون بعض: فإن لم يكن عليه ساتر) من جبيرة أو لصوق (لم يقض)؛ إذ لو تجرد التيمم لشيء من العلل والأمراض لما كان عليه القضاء، فإن انضم إليه غسل بعض الأعضاء فأولى أن لا يجب.

(إلا إذا كان على الجراحة دم) كثير خارج عن حدّ العفو وخاف من غسلها ضرراً، فإنه يقضي؛ لحمله نجاسة غير معفو عنها؛ ولأنه عذر نادر لا يدوم غالباً، وكذا لو لم يكن عليها دم ولكنها في محل التيمم وخاف من مسحه بالتراب ضرراً؛ لانتفاء البذل والمبدل [منه].

(وإن كان عليه ساتر: فإن وضّعه على الطهارة لم يقض على أصح القولين)؛ لحديث جابر في المشجوج كما مرّ<sup>(٣)</sup>، ولأن المسح على الخف يغني عن القضاء مع أنه لا ضرورة فيه، فهنا أولى؛ لقيام الضرورة.

والثاني: أنه يقضي؛ لأنه عذر نادر غير دائم.

ومحل الخلاف فيما إذا كان في غير محل التيمم، وإلا فيجب بلا خلاف؛ لانتفاء البذل والمبدل [منه].

هذا ما ذكره المصنف في العزيز وتبعه النووي في الروضة<sup>(٤)</sup>، وقال صاحب المجموع

(١) ينظر: فتح الجواد (١/١١٨).

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (النساء: ٤٣)، والمائدة: ٦.

(٣) حديث المشجوج لم يتقدم في هذا الشرح، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٣٣٦)، ولفظه: عن جابر قال: «خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَسَجَّهَ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ احْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ هَلْ نَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّمِ فَقَالُوا مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ إِلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَأَتَانَا شِفَاءُ الْعَمِيِّ السَّوَالِ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْبِرَ - أَوْ يَعْبِثَ شَكَّ مُوسَى - عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَسَّحَ عَلَيْهَا وَيَغْيِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»، ورجال إسناده ثقات. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/٦٧)، رقم (٢٠١).

(٤) العزيز طبع دار الفكر (٢/٣٥٩)، وطبع دار الكتب العلمية (١/٢٦٥)، وروضة الطالبين (٢/٢٨٧).

بعد تقرير ما قرّرت: إنّ إطلاق الجمهور يقتضي أنّه لا فرق بين أن يكون في محلّ التيمم أو غيره<sup>(١)</sup>، واعتمده الشيخ ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

(وإن وضعه على الحدث وجب النزع) إن أمكن، ولا يجوز المسح. (وإن تعذّر النزع) لنحو خوف تلف مسح وصلى للضرورة، و (وجب القضاء على أظهر القولين)؛ لفوات شرط المسح، وهو الوضع على الطهارة.

والثاني: لا يجب؛ لأنّه أتى بما وجب عليه في الوقت، وهو القديم، على ما صرح به الجمهور. وقال الصيدلاني: إن وضعه على الحدث - في عدم وجوب [الإعادة] قول جديد وقولان قديمان.

خاتمة في بيان ما التزمت أوّل الفصل<sup>(٣)</sup>:

إعلم أن من صلى قاعداً أو مومياً لنحو مرض لا يقضي إن استقبل القبلة وإن أزمّن نفسه سفهاً: بأن تدلّى أو وثب من غير ضرورة؛ إذ المرض عذر عام في الجملة، وإن لم يستقبل وجب؛ لندرة [فقد] من يوجّهه، لا للمرض، ومن ثمة لو منع مرضه توجّهه لم يقض على المعتمد.

ويقضي من رُبط [بوثاق] أو على خشبة [و] صلى بالإيماء.

وكذا الغريق المثبت بخشبة سواء استقبلاً القبلة أم لا؛ لندرة العذر مع عدم دوامه، هذا ما أطلقه الجمهور.

وقال صاحب التهذيب والصيدلاني لا يقضيان ما صلّيا إلى القبلة<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع (٢/٣٧٢).

(٢) فتح الجواد (١/١١٩).

(٣) وهو خلط القول بالكتاب لبيان حكم الصلاة مع غير التيمم من أنواع الخلل، وهي: العجز عن التوجه للقبلة بسبب المرض والشلل أو الربط على الوثاق والخشبة، والغريق المثبت بخشبة، والحيس في مكان نجس أو ضيق لا يقدر فيه على إتمام الركوع والسجود، والصلاة مع الحركات الضرورية في القتال أو الكرّ والفرّ، والعجز عن ستر العورة.

(٤) صاحب التهذيب هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي س.ت. (ص ٨٩)، وينظر: التهذيب (١/٤٢٠)، كتاب الطهارة، فصل في الأعذار التي تسقط الإعادة، غير أنّه ذكر ذلك في الغريق فقط، وقال: "في من شد وثاقه على الأرض يجب أن يصلي كما أمكنه ثم يعيد، لأنّه عذر نادر،" فلعل عدم إعادة المربوط بخشبة والغريق مذكور في تعليقه الصيدلاني، ولم أجده.

ويقضي من صلى في مكان نجس؛ لندرة عذره، وقال المزني: فلا<sup>(١)</sup>.

ولا يقضي المصلي المقاتل، أو الفارّ، أو الكارّ، إذا كان القتال أو الفرار أو الكرّ مأذوناً فيها شرعاً، كما سنبتن إن شاء الله.<sup>(٢)</sup>

ولا يقضي العاجز عن الستر، سواء كان في السفر أو الحضر؛ لأنّ العري عامّ في ناحية لا يعتادون لبساً، وفي غيرها إذا وقع دام غالباً، ويتمّ [أركان] الصلاة.

ولا يقتصر على القعود والإيحاء؛ لأنّ الميسور لا يسقط بالمعسور، ولأنّ المحافظة على الأركان أولى من المحافظة على الشرائط؛ إذ الشرط يعتبر لتزيين الأركان وكمالها، والركن لقوام الصلاة ووجودها.

ويحرم الطهارة بالماء المسبل للشرب: كالخوابي<sup>(٣)</sup> الموضوعة في الطرق.

ويجوز التيمّم عند وجوده ولا قضاء، وكذا لو جهل حاله على المعتمد. ويحرم نقل المسبل من محله.

وبالله التوفيق.

(١) قال: كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها. اهـ. ينظر: المجموع (٢/ ٣٧٧).

(٢) في كتاب الصلاة.

(٣) والحبّ: الجرّة الصّخمة. والحبّ: الحايبة؛ وقال ابنُ دُرَيْدٍ: هُوَ الَّذِي يُجْعَلُ فِيهِ الْمَاءُ لِسَانِ الْعَرَبِ: (١/ ٢٩٥)،

مادة: "حب"، و"خباً".

تم بحمد الله تعالى تحقيق كتاب التيمم من الوضوح. ويليه كتاب الحيض.



## كتاب الحيض

### تعريف الحيض لغةً واصطلاحاً

يقال: حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحاضاً ومحيضاً فهي حائض وحائضة أيضاً ونساء حِيضٌ وحوائض، وأصلها السيلان يقال: حاض الوادي إذا سال وفاض<sup>(١)</sup>. قال الفراء: <sup>(٢)</sup>أصله الخوض قلبت الواو ياءً.

وفي الشرع: دُمٌ جِلَّةٌ يخرجُ من أقصى رحم المرأة في أوقاتِ الصَّحَّةِ<sup>(٣)</sup>.

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾<sup>(٤)</sup>.

المحيض مصدر ميمي<sup>(٥)</sup>، والأذى: [القذر]، سَمِيَ به لأنه [يؤذي] المرأة؛ إذ يسترخي

---

(١) الحاوي الكبير (٣٧٨/١)، وينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (لغة الفقه)، لحيى بن شرف بن مري النووي أبي زكريا، تحقيق: عبد الغني الدقر، الطبعة: الأولى، (١٤٠٨هـ)، دار القلم - دمشق (١/٤٤).

(٢) الفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الكوفي من شيوخه الكسائي، ومن تلاميذه ابنا المأمون العباسي، ومن مؤلفاته العديدة: المعاني، والحدود، والبهي مات بطريق الحج سنة (٢٠٧هـ) رحمه الله تعالى، ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/١١٨)، رقم (١٢)، ووفيات الأعيان (٥/١٤٥)، رقم (٧٩٨)..

(٣) أسنى المطالب (١/٩٩).

(٤) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهَا حَتَّى يَظْهَرَ فَإِذَا ظَهَرَ فَأُفَوِّهْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

(٥) الْمَصْدَرُ الميمي: هو ما دلَّ على الحدث ويُدعى بميم زائدة. وصياغته من الثلاثي: على زنة: "فَفَعَلَ" بفتح العين نحو "مَنْظَرٌ" و"مَضْرَبٌ" و"مَفْتَحٌ" و"مَوْقَى". وشذَّ منه "المرجع" و"المصير" و"المعرفة" و"المغفرة" و"المليت"، وقد وردَ فيها الفتح على القياس. معجم القواعد العربية (٢٥/٤٩).

به أعضاؤها ويورث طبعها اليوسة ما دامت حائضاً، ويؤذى الرجل بوجوده؛ إذ به يمتنع عن معظم الاستمتاع، كما يأتي.

(وأقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين قمرية)؛ لاستقراء الشافعي رحمته الله ومن وافقه، وقد قال: أعجل من سمعت من النساء يحضن نساء تهامة يحضن لتسع سنين<sup>(١)</sup>.

قال الأصحاب: والمتبع في وقت الحيض وقدره الوجود، فيرجع فيه إلى العرف؛ إذ ما لضبط فيه شرعاً ولا لغة يرجع فيه إلى العرف.

وقيل: أقل مدة الإمكان يدخل بالطعن في السنة التاسعة، وقد سميت حينئذ بنت تسع.

وقيل: يدخل بمضي ستة أشهر من السنة التاسعة.

والمراد بتسع سنين استكمالها تقريباً لا تحديداً، فيسامح قبل تمامها بما لا يسع أقل حيض وطهر دون ما يسعهما، فليحمل قول المصنف: (فإذا رأت قبل ذلك شيئاً) على ما قبل تلك المدة، وإلا لم يصح إطلاقه (فهو دم فساد)<sup>(٢)</sup>، لا يتعلق به حكم مما يتعلق بالحيض.

ولا فرق بين البلاد الحارة والباردة عند الجمهور.

وقال الشيخ أبو محمد: إن الأمر في البلاد الحارة ما ذكرنا، وفي البلاد الباردة لابد من استكمال عشر سنين.

واعلم أن نص الشافعي قد اختلف في المختصر في أقل مدة الحيض:

(١) الأم، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ)، الناشر: دار المعرفة (٥/ ٢١٤).

(٢) الفرق بين دم الفساد والاستحاضة أن الاستحاضة دم متصل بالحيض وليس بحيض، ودم الفساد دم غير متصل بالحيض وليس بحيض، وهذا اصطلاح الأكثرين. والنساء أربعة أصناف: طاهر وحائض ومستحاضة وذات دم فاسد، فذات دم الفساد هي التي استمر بها دم غير متصل بالحيض في وقت لا يصلح للحيض، كدم تراه من لها دون تسع سنين، أو رآته حامل وقلنا ليس هو بحيض، أو رآته غيرهما في وقت لا يصلح للحيض بأن رآته قبل مضي خمسة عشر للطهر، فهو الدم الذي لا يصلح أن يكون حيضاً ولا نفاساً، وعند بعض العلماء: ولا متصلاً بالحيض حتى يكون استحاضة. ينظر: الحاوي الكبير (١/ ٣٩٠)، والمجموع (٢/ ٣٨١)، و(٢/ ٣٨٢).

فقال في الحيض: يوم وليلة، وقال في العدة: يوم<sup>(١)</sup>، واختلف الأصحاب في تقرير النصين على طرق:

أحدها: أن المسألة ذات قولين:

أحدهما: يوم وليلة؛ لما روي: «أن علياً كرم الله وجهه قال: «أقل الحيض يوم وليلة»<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أقل الحيض يوم؛ لما روي عن الأوزاعي قال: «عندنا امرأة تحيض بالغداة وتطهر بالعشي»<sup>(٣)</sup>.

والطريق الثاني: القطع بأن أقله يوم، وحيث قال: «أقله يوم وليلة» إنما قال ذلك؛ لأنه لم يجد في النساء من تحيض أقل من ذلك، ثم لما وجد وعرف رجوع إليه.

والطريق الثالث: القطع بأن أقل مدة الحيض يوم وليلة؛ تطبيقاً بين النصين، فحيث قال: يوماً، أراد: بليته، والعرب كثيراً ما يقول ذلك، وهذا ما اختاره المصنف وقال: (أقل مدة الحيض يوم وليلة)؛ لأن المتبع فيه الوجود، وقد قال الشافعي رحمه الله: رأيت امرأة لم تنزل تحيض يوماً وليلة، وروي مثله عن عطاء<sup>(٤)</sup> وأبي عبد الله الزبيري<sup>(٥)</sup>.

(١) مختصر المزني: ط. دار المعرفة مع كتاب الأم (ص ١١) و (ص ٢١٧).

(٢) قال في تلخيص الحبير (١/ ١٧٢): كأن الرافي يشير إلى ما ذكره البخاري تعليقاً عن علي وشريح أنها جوزا ثلاث حيض في شهر، وقد ذكرت من وصله في تعليق التعليق، إ.هـ. وقصة علي وشريح ورد في صحيح البخاري كتاب (٦) الحيض، باب (٢٤) (١/ ١٢٣)، ولفظه: «ويذكر عن علي وشريح: إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه: «أنها حاضت ثلاثاً في شهر» صدقت»، إ.هـ. وينظر: تعليق التعليق، تأليف شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزفي - المكتب الإسلامي - بيروت (٢/ ١٧٩).

(٣) رواه الدارقطني في سننه، رقم (١٧).

(٤) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم المكي، كان أعور أفتطس أشل أعرج، ولكنه صار شيخ الإسلام، مفتي الحرم، من أشهر علماء الحجاز الذين كانوا يستفتون طلبة العلم من مختلف أرجاء المعمورة، سمع من كثيرين من أصحاب النبي ﷺ منهم: جابر والعبادلة الأربعة وأبو هريرة، وحدث عنه كثيرون منهم: مجاهد بن جبر، والزهرري، وقادة توفي رحمه الله سنة خمس عشرة ومائة. ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ٤٦٧)، والتاريخ الكبير (٦/ ٤٦٣)، والتاريخ الصغير (١/ ٣١٢)، وتاريخ دمشق (٤٠/ ٣٧٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٧٨-٧٩)، وتاريخ الإسلام (٤٢٠). والحديث رواه الدارمي في سننه (١/ ٢٣١)، رقم (٨٤٥).

(٥) الزبيري بن أحمد صاحب الكافي في الفقه، كان أعمى يسكن البصرة، سبقت ترجمته عند الكلام على مقدار القلتين.

والمراد قدرهما متصلًا، وهو: أربع وعشرون ساعة زمنية<sup>(١)</sup>؛ كما قاله الإمام، واعتمده الجمهور.<sup>(٢)</sup>

(وأكثره خمسة عشر يوماً وليلة)؛ إذ هو المستقر بعد الرجوع إلى عادات النساء؛ وقد روي: «أنّ علياً - كرم الله وجهه - قال: «ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة»<sup>(٣)</sup>. وقال عطاء: "«رأيت من تحيض يوماً وليلة، ومن تحيض خمسة عشر يوماً»<sup>(٤)</sup>. وروي مثل ذلك عن أبي عبد الله الزبيري.

ومرادهم بخمسة عشر يوماً وليلة ليس اتصال الدم فيها، بل مع نقاء ناقص عن أقل الطهر تخلل دمًا؛ إذ النقاء حينئذ يشبه الفترة بين دفعات الدم، فيسحب عليه حكم الحيض بشرط أن يكون تلك الدماء تجتمع حيضًا، وهو أن لا ينقص مجموعها عن يوم وليلة، فإذا رأت دمًا يوماً وليلة ونقاء ثلاثة عشر والخامس عشر دمًا فالكل حيض؛ لتخلله بين الدمين، بخلاف [النقاء الذي لم يتخلل] بين الدمين، فلو رأت يوماً دمًا ويومًا نقاءً إلى آخر الثالث عشر ولم يعد فالرابع عشر وتاليه طهر قطعاً؛ كالنقاء قبل الدم الأول، وكالدماء المتخللة إذا نقص مجموعها عن أقل الحيض، كما أنّ الفترات المتخللة بين الدماء حيض قطعاً.

وعلامة الفترة أن لو دخلت القطنه الفرج تلوثت، والنقاء أن لو دخلت لم تلوث.

(وأغلبه ست أو سبع)؛ لاستقرار عادات النساء عليه، وقد ورد به الحديث قال ﷺ:

(١) الساعة الزمانية هي جزء من أربعة وعشرين يوماً من اليوم واللييلة، ويطلق الساعة مطلقة على جزء من أجزاء الوقت وإن قل، وعلى الآلة التي يعرف بها الوقت ينظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٦٣).

(٢) منهم: أبو عبد الله الزبيري والقاضي حسين والمتولي والبغوي والسرخسي وصاحب العدة وآخرون. المجموع (٢/ ٣٨٢).

(٣) قال العسقلاني رحمه الله في تلخيص الحبير (١/ ١٧٢): حديث علي: «ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة»، هذا اللفظ لم أجده عن علي، لكنه يخرج من قصة علي وشريح التي تقدمت، إله، وقد سبقت القصة نقلاً عنه.

(٤) رواه البخاري معلقاً في صحيحه: كتاب (٦) الحيض، باب (٢٤)، بلفظ: «الحيض يومٌ إلى خمسة عشر»، وقد وصله العسقلاني في تعليق التعليق (٢/ ١٨١)، والدارمي في سننه (١/ ٢٣١) بلفظ: أخبرنا الحكم بن المبارك ثنا عبد الله بن إدريس عن مفضل بن مهلهل عن سفيان عن بن جريج عن عطاء قال: «أقصى الحيض خمس عشرة»، ولعله أراد ليلة، ولذا آتت العدد.

«تَحِيْضِي سِتًّا أَوْ سَبْعًا فِي عِلْمِ اللَّهِ، كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ»، وسيأتي إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

(وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً وليلة)؛ لثبوت ذلك من عاداتهنّ، ولأنّه لو نقص من ذلك لما استقام الدور؛ لكون أكثر الحيض خمسة عشر يوماً بلياليها فيلزم في أقل الطهر ذلك، وقد روي أنّه ﷺ قال: «تَمَكُّثُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تُصَلِّيُ»<sup>(٢)</sup>، أشعر ذلك بأقل الطهر وأكثر الحيض.

وقوله: «بين الحيضتين» يمكن أن يحترز به عمّا وقع بين حيض سابق ونفاس لاحق، حتّى لو تخلّل بينهما أقلّ من ذلك فهو طهر، كما لو رأت حاملّ الدم وقلنا: إنّه حيض، ثمّ طهرت ولو بلحظة ثمّ ولدت، فالدم بعد الولادة نفاس، وقبلها حيض، والمتخلّل بينهما طهر، وعليه الأكثرون.

ويمكن أن يحترز به أيضاً عمّا وقع بين نفاس سابق وحيض لاحق: كأن رأت النفاس ستين، ثمّ طهرت يوماً مثلاً، ثمّ رأت الدم: فالذي جرى عليه صاحب الإرشاد<sup>(٣)</sup> والمتوّي وغيرهما أنّ المتخلّل والتالي حيض.

والجمهور على أنّ التالي استحاضة والمتخلّل ليس بطهر، وفرّقوا بين الصورتين: بأنّ الولادة فاصل حتّى لا سيّما إن كان معها دم؛ لقولهم: الدم الخارج مع الطلق ليس بحيض ولا نفاس، فأعطي ما قبلها حكماً مستقلاً، بخلاف المتصل بالنفاس من غير تخلّل أقل الطهر؛ فإنّ عدم الفاصل أوجب امتناع الحكم بكون اللاحق حيضاً، فأجري عليه أحكام الاستحاضة، كما لو جاوز الحيض نفسه خمسة عشر، انتهى.

وما بلغ أقل الطهر في مدة النفاس طهرٌ على المعتمد:

(١) تأتي في الكتاب تنمة الحديث عند الكلام على المستحاضة المبتدأة الغير المميزة، وهذا حديث حنة، ونؤجّل تحريجه إلى هناك.

(٢) لا أصل له، ويوجد في صحيح البخاري، رقم (٣٠٤) قوله ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تصلّ ولم تصم؟»، وينظر: المجموع (٤٠٥/٢) حيث يقول الإمام النووي: «تمكث شطر دهرها» حديث باطل لا يعرف، إ.هـ، وينظر: خلاصة البدر المنير (٧٧/١)، رقم (٢٣٣)، وسيأتي تحريج الحديث: «أليس إذا حاضت إلخ».

(٣) وكذلك شارح إرشاد ابن القري في فتح الجواد (١٢٣/١).

كانت نفس ساعة فأكثر ثم طهرت خمسة عشر يوماً ثم رأت الدم يوماً وليلة فأكثر: فالأول نفاس والعائد حيض والمتخلل طهر؛ لأنهما دمان وقع بينهما طهر كامل، فلا يضم أحدهما إلى الآخر كدمي حيض.

(ولا حد لأكثره)؛ إذ قد لا ترى المرأة الدم في عمرها إلا مرة، فيكون باقي العمر طهراً.

قال الأصحاب: المستند في هذه التقديرات الوجود المعلوم بالاستقراء، يعني: إن المتبع في سن الحيض والأقل والأكثر ما وجدت من عادات النساء بعد البحث الشافي فاعتمدنا ذلك واتبعناه.

فعلى هذا فلو وجدنا امرأة تميض أقل من يوم وليلة على الاطراد أو أكثر من خمسة عشر يوماً، أو الطهر أقل من خمسة عشر، فهل تتبع ذلك؟، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: نعم، نجعل النقاء طهراً والدم حيضاً؛ لأننا بيننا أن المتبع في هذه المقادير الوجود، فإذا وجدنا الأمر على خلاف ما عهدنا وجب اتباعه؛ إذ العادات قد تختلف باختلاف الأهوية والأعصار، وبه قال الاستاذ أبو إسحق الإسفرايني<sup>(١)</sup>، والقاضي حسين.

والوجه الثاني: إن أوفى ذلك مذهب واحد من السلف صرنا إليه، وإلا فلا؛ إذ يبين لنا بذلك أن ما وجدناه قد وجد قبل هذا لكنه لم يبلغ الشافعي رحمته الله، وبه قال الفقهاء<sup>(٢)</sup> والبلقيني.

والوجه الثالث: أنه لا عبرة به؛ لأن الأولين قد أعطوا البحث حقه ولم ينقلوا زيادة ولا نقصاناً، وبحثهم أوفى، واحتمال عروض دم فاسد للمرأة أقرب من انخراق العادات

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرايني الملقب بركن الدين، الفقيه الأصولي المتكلم. من شيوخه أبو بكر الإسماعيلي، ومن تلاميذه القاضي أبو الطيب الطبري وأبو منصور البغدادي، ومن مؤلفاته: "جامع الحلى في أصول الدين والرد على الملحدين"، (ت ٤١٠ هـ)، و"دفن بإسفراين". ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٤ - ٥٥)، رقم (٤)، هذا، والمكتوب في النسخ كلها: "الإسفراني"، وفي معجم البلدان (١/ ١٧٧): أنها إسفراين بالفتح ثم السكون وفتح الفاء وراء ألف وباء مكسورة وباء أخرى ساكنة ونون: بليدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان، فالصواب هو: الأسفرايني، ولم أحصل على مؤلفات القاضي حسين ولا الشيخ أبي إسحاق.

(٢) قال الفقهاء الشافعي في حلية العلماء (١/ ٢١٩): وحكي عن مالك أنه قال: لا أعلم بين الحيزتين وقتاً يعتمد عليه.

المستمرة، وبه قال الإمام والغزالي<sup>(١)</sup> والمصنف<sup>(٢)</sup> والنووي<sup>(٣)</sup> وجميع العراقيين، وهو الأظهر، وعليه يتفرع مسائل الحيض، وبالله التوفيق.

\*\*\*

## ما يحرم على الحائض

(ويحرم على الحائض ما يحرم على الجنب)؛ إذ حدثها أغلظ: فليس لها أن تصلي؛ لقوله ﷺ: «إِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتِكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ».<sup>(٤)</sup>

ولا أن تطوف؛ لما روي أنه ﷺ قال لعائشة وهي مُحْرِمَةٌ وقد حاضت: «إِصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ».<sup>(٥)</sup>

ولا أن تمس المصحف؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، الآية (الواقعة: ٧٩)،

ولا أن تلبث في المسجد؛ لما روي أنه ﷺ قال: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ».

ولا أن تقرأ القرآن؛ لما روي أنه ﷺ قال: «لَا يَقْرَأُ جُنُبٌ وَلَا حَائِضٌ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ»، وفي معنى الصلاة سجدة الشكر والتلاوة.

(ويحرم عليها العبور في المسجد أيضاً إن لم تأمن التلويث)؛ إمّا لأنها لم تستوثق، أو لغلبة الدم؛ صيانةً للمسجد عن النجاسة.

وليس هذا من خاصية الحائض؛ بل المستحاضة وسلس البول وصاحب الجراحة النضاجة كالحائض في ذلك.

ومنه يؤخذ تحريم المرور للمتنعل في المسجد إذا كان بنعله نجاسة يخشى السقوط أو الإلصاق، انتهى.

(١) نهاية المطلب (١/٣٢٣)، والوجيز في الفقه (١/٢٩٢).

(٢) العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/٢٩٢)، وطبع دار الفكر (٢/٤١٥).

(٣) روضة الطالبين (١/٢٩٩).

(٤) سنائي تمة نص هذا الحديث الشريف، وسبق تخريجه عند الكلام على الثاني من موجبات الغسل.

(٥) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٩٠)، ومسلم، رقم (١٢١٠).

(٦) أي: من الأحداث والأنجاس، الكلبي. تفسير القرطبي (٩/١٧/٢٢٦).

وإن أمنت التلوّث ففي جواز العبور لها وجهان: أحدهما: لا يجوز؛ لإطلاق الخبر.

وأصحّها: أنّه يجوز؛ كالجنب ومن على بدنه نجاسة لا يخاف منها التلوّث.

(وكذلك) يجرم عليها (الصوم) زيادة على الجنب، كالعبور عند التلوّث؛ لما روى أبو سعيد الخدري<sup>(١)</sup>، أنّ النبي ﷺ قال: «أليس إذا حاضت المرأة لم تصلّ ولم تصم؟»<sup>(٢)</sup>. وعليه الإجماع<sup>(٣)</sup>. (ويجب عليها قضاؤه) بأمر جديد (بخلاف الصلاة)، فإنّه لا يجب بل يجرم؛ لخبر عائشة<sup>(٤)</sup>: «كُنَّا نؤمّرُ بقضاء الصوم، ولا نؤمّرُ بقضاء الصلاة»<sup>(٥)</sup>. ويسنّ لمجنونٍ ومغمى عليه قضاؤها؛ لأنّ إسقاطها عن المجنون والمغمى عليه رخصة، وعن الحائض عزيمة<sup>(٦)</sup>.

والفرق لمورد النصّ بمعنيين: أحدهما: أنّ قضاء الصوم لا يشقّ مشقّة قضاء الصلاة؛ لأنّ غاية ما يفوتها بعض شهر، فيسهل عليها قضاؤه في السنة، بخلاف الصلاة؛ فإنّها تكثّر وتكرّر.

والثاني: أنّ أمر الصلاة لم يُبين على أن تؤخّر ثمّ تقضى، بل إمّا أن لا تجب أصلاً، أو تجب بحيث لا تؤخّر بالأعذار، ألا ترى أنّ المريض يؤمر بالصلاة ما بقي عقله وإن كان لا يطيق إلّا بالإشارة بالعين؟ والصوم قد يترك بعذر السفر ثمّ يقضى، فكذلك يترك بالحض ثمّ يقضى، انتهى.

- 
- (١) سعيد بن مالك الخزرجي الأنصاري، أبو سعيد الخدري - بضم الخاء المعجمة - ، استصغر بأحد واستشهد أبوه بها، وغزاها هو بعدها، روى عن النبي ﷺ الكثير، بلغ مسنده (١١٧٠) حديثاً، كان من أفضه أحداث الصحابة اختلف في تاريخ وفاته ما بين سنة (٦٥-٧٤ هـ. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٥١٨-٥١٩)، رقم (٧٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ١٦٨-١٧٢)، رقم (٢٨)، والإصابة (٣/ ٧٨-٧٩)، رقم (٣١٩٨).
- (٢) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٢٩٨)، ومسلم، رقم (٧٩)، ولفظ الكتاب لفظ البخاري.
- (٣) الإجماع لابن المنذر (١/ ٣٥).
- (٤) رواه مسلم في صحيحه، رقم (٣٣٥).

(٥) من تعاريف العزيمة أنّها: الحكم الشرعي الأصلي السالم موجه عن المعارضة، ومن تعاريف الرخصة أنّها: ما خرج عن الوضع الأصلي لعارض، فترك الصلاة في حق الحائض والنفساء عزيمة، لأنّها مكلفتان به، ووجوب القضاء عليهما بأمر جديد، وإسقاط الصلاة عن المجنون والمغمى عليه رخصة، لأنّه خرج عن الوضع الأصلي وهو الوجوب عليهما لعارض وهو الجنون والإغماء، وهما ليسا مكلفين في حال الجنون والإغماء حتى يكون وجوب ترك الصلاة عليهما عزيمة كالحائض والنفساء ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٣).



وهل يجب الصوم على الحائض في حال الحيض؟

فمنهم من قال: نعم، كقفال وخضري<sup>(١)</sup>؛ إذ لولاه لما وجب القضاء كالصلاة.

ومنهم من قال: لا، كإمام<sup>(٢)</sup> وغزالي<sup>(٣)</sup>؛ إذ هي ممنوعة عنه، والمنع والوجوب لا يجتمعان. قال النووي: والصحيح الذي عليه الجمهور والمحققون أنه ليس بواجب، بل يجب القضاء بأمر جديد<sup>(٤)</sup>، إنتهى. وإنما قيّدت به<sup>(٥)</sup>؛ تنبيهاً على هذا.

(وكذلك) يحرم (الوطء) معها تحريماً تعدياً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاعْزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الآية، (البقرة: ٢٢٢). وفسرها النبي ﷺ بقوله: «افْعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجِمَاعَ»<sup>(٦)</sup>، وعليه الإجماع.<sup>(٧)</sup>

قال الغزالي في الإحياء: يورث وطء الحائض علة مؤلة جداً في المجمع، والجذام في الولد.<sup>(٨)</sup>

(١) المراد القفال المروزي، س.ت، والخضري هوشيك القفال المروزي، س.ت في بيان كيفية نية وضوء دائم الحدث (ص ١٧٣).

(٢) قال في نهاية المطلب (١/٣١٦) "ثم الحيض يتنافى صحة الصلاة ووجوبها".

(٣) الأولى: كالإمام والغزالي وينظر: الوسيط (٢/٢٥٣)، ونهاية المطلب (١/٣١٦)، وفيه: "قال قائلون: يجب، والمحققون يأبون ذلك؛ لأنّ الوجوب شرطه اقتران الإمكان به، ومن ينبغي حقيقة الفقه لا يقيم لهذا الخلاف وزناً" إ.هـ.

(٤) روضة الطالبين (١/٣٠٠)، والمجموع (١/٣٨٦).

(٥) حيث قيّد قول المصنف: "ويجب عليها قضاؤه" بقوله: "بأمر جديد"، أي: تنبيهاً على أنها لا تجب عليها في حال الحيض.

(٦) رواه مسلم، رقم (٣٠٢)، بلفظ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، وابن حبان في صحيحه (٤/١٩٦)، رقم (١٣٦٢).

بلفظ مسلم، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٩٠٩٧) بلفظ الكتاب.

(٧) المراد إجماع العلماء والمسلمين. ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ)، تحقيق: دأبو حماد صغير - أحمد بن محمد حنيف، ط: الأولى، (١٩٨٥م)، دار طيبة - الرياض (٢/٢٠٨) يقول: "والفرج محرم في حال الحيض بالكتاب والإجماع"، وقال النووي في المجموع في هذه المسألة: أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض.

(٨) إحياء العلوم (٢/٥٠)، ولكن العبارة الموجودة في الإحياء هي: وقيل: إن ذلك - يعني الإتيان في المحيض - يورث الجذام في الولد إ.هـ.

وقال ابن سينا<sup>(١)</sup>: وطء الحائض يورث البهق<sup>(٢)</sup>، وكلاله الذهن، وذهاب ضوء البصر.  
 (ويحرم الاستمتاع بها بين السرّة والركبة أيضاً) أي: كما يحرم الوطء (على الأظهر)  
 من الوجوه، ويحكي ذلك عن النصّ في الأمّ؛<sup>(٣)</sup> لظاهر قوله تعالى: فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي  
 الْمَحِيضِ؛ ولما روى عن معاذ<sup>(٤)</sup> أنّه قال: «سألتُ رسولَ الله ﷺ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ  
 إِمْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟»، قال: «ما فوقَ الإِزَارِ»<sup>(٥)</sup>، ولأنّ الاستمتاع بها تحت الإزار يدعو  
 إلى الفرج وقد قال ﷺ: «مَنْ ارْتَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ»<sup>(٦)</sup>، فوجب المنع عنه.  
 والثاني: أنّه لا يحرم؛ وبه قال أبو إسحق<sup>(٧)</sup>، والنوويّ في تصحيح التنبيه<sup>(٨)</sup>؛ لظاهر

(١) العلامة الفيلسوف أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي بن سينا البلخي البخاري، صاحب التصانيف في الطب  
 والفلسفة والمنطق من مؤلفاته: الشفاء، والقانون، والإشارات، أكمل تحصيل العلوم وهو ابن ثمانٍ عشرة سنة، كَفَرَهُ  
 الإمام الغزالي كما كَفَرَ الفارابي. كان أبوه من دعاة الإسماعيلية، توفي سنة (٤٢٨هـ) عن عمر لا يتجاوز (٥٨) سنة، ﷺ  
 تعالى. ينظر: وفيات الأعيان (١٣٣/٢ - ١٣٨)، رقم (١٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٣١ - ٥٣٦)، رقم (٣٣٩).  
 (٢) البهق: داء يذهب بلون الجلد فتظهر فيه بقع بيض. المعجم الوسيط (١/ ٧٤)  
 (٣) ولكن الموجود في الأم تحقيق أحمد عبيدو (١/ ١٩٤) هو: ودلت سنة رسول الله ﷺ على اعتزال ما تحت  
 الإزار منها.

(٤) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي المدني البصري شهد العقبة وهو  
 شابٌ أمرد قال فيه النبي ﷺ: «أعلمهم بالحلّال والحرام معاذ»، توفي حوالي سنة (١٨هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء:  
 (١/ ٤٤٣ - ٤٦١)، رقم (٨٦).

(٥) رواه أبو داود في سننه، رقم (٢١٣)، وقال: وليس هو - يعني الحديث - بالقوي.  
 (٦) متفق عليه، رواه البخاري، رقم (٥٢) بلفظ: «مَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاهٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ  
 يُوَاقِعَهُ»، ومسلم، رقم (١٥٩٩) بلفظ قريب من لفظه.

(٧) ليس هو الشيرازي صاحب التنبيه والمهذب، لأنّه رجّح فيها حرمة الاستمتاع وقال: «هو المذهب». ينظر:  
 التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة  
 الأولى، (١٤٠٣هـ)، - عالم الكتب - بيروت (١/ ٢٢)، والمهذب له أيضاً (١/ ٣٨)، بل هو المروزي إبراهيم  
 بن أحمد بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) الذي سبقت ترجمته، انتهت إليه الرياسة ببغداد بعد شيخه: ابن سريج، ومن  
 مؤلفاته: شرح مختصر المزني؛ بدليل أنّ الشيرازي أطلق كنيته عند نقل هذا الوجه عنه في المهذب. وقد قال النووي  
 في المجموع (١/ ١١٢): «وحيث أطلق - أي: المصنّف - أبا إسحاق فهو المروزي».

(٨) تصحيح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي، من مؤلفات الإمام النووي، وسأه تلميذه ابن العطار: «العمدة في  
 تصحيح التنبيه» في كتابه: (تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي محيي الدين) في (١/ ٣٣) وكذلك جلال الدين  
 السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه: (المنهاج السويّ في ترجمة الإمام النووي) في (١/ ٩٧)، وتحفة الطالبين والمنهاج  
 السوي كلاهما مطبوعان مع روضة الطالبين بتحقيق فؤاد بن سراج عبد الغفار، وللأسنوي: عبد الرحيم بن حسن  
 (ت ٧٧٢هـ) أيضاً كتاب بالإسم نفسه. ينظر: هدية العارفين (١/ ٢٩٦)، ومعجم المطبوعات العربية (٢/ ١١٧٢).

قوله ﷺ: «افْعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الْجِمَاعَ»؛ ولأن الوطء إنما حرم بسبب الأذى فلا يحرم الاستمتاع بما حوالى الفرج.

والثالث: إن أمن الوقوع فيه لقوة ورعه أو لضعف شهوته لم يحرم، وإلا حرم. والاستمتاع شامل للنظر بالشهوة كما هو شامل للتماس، ويحرم عليها تمكينه من ذلك مع القدرة على منعه.

ويحلّ تمتعها بما بين سرّة الرجل وركبته نظراً ومسّاً.

ويفرّق بأنّ تمتعها بما بينهما منها أقوى في الدّعاء إلى الوطء من عكسه.

ولو زعمت حيضاً ممكناً فظنّ كذبها حلّ له وطؤها، أو زعم انقطاعه لم يحلّ؛ عملاً بالأصل فيهما، ومتى شكّ في الحيض ندب الإحتياط.

(ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرّة وتحت الركبة)، سواء أصاب ذلك شيء من دم الحيض أو لم يصب؛ لأحاديث صحيحة في ذلك<sup>(١)</sup>؛ ولأنّه لا يدعو إلى الجماع غالباً. وبدن الحائض طاهر، فلا يكره معاشرتها وتقيلها ومضاجعتها وأكل سوّرها وملاصق عرقها.

والوطء هنا من عامدٍ، عالمٍ بالتحريم والحيض، مختارٍ -كبيرةً، على ما صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٢)</sup>، يكفر مستحلّه ويعزّر غيره، فيسنّ للواطئ دون المرأة التصدّق بمثقال إسلاميّ من ذهب خالص أو قدره من سائر الأموال.

ويجوز صرفه على فقير واحد على المعتمد إذا كان فيأول الحيض وقوة الدم.

ويسنّ مثل ذلك لمن ترك الجمعة متعدّياً، وينصف [مثقال] إن كان في ضعفه أو بعد

(١) مثل ما رواه مسلم في صحيحه، رقم (٢٩٣)، نصّه: «عن عائشة ؓ قالت: كان إحْدَانَا إذا كانت حَائِضًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَأْتِرُ بِإِزَارٍ ثُمَّ يَبَاسُئِرُهَا»، ورقم (٢٩٤) عن ميمونة ؓ وفي البخاري، رقم (٣٠٢) بالمعنى نفسه، وما سبق تخريجه قبل قليل عن معاذ بن جبل ؓ في سنن أبي داود، رقم (٢١٣).

(٢) فتح الجواد (٨٦/١)، ويجوز أن يكون قصده بصاحب الإرشاد الشيخ محمود شرف الدين المصري، ولو لم نجد اسم كتابه عند غير الشارح.

انقطاعه إلى التطهر، كما صرح به صاحب المجموع<sup>(١)</sup>، وبثلي دينار إن كان بين القوة والضعف، كما صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يجب ككفارة نحو الظهار؛ لأنّ تحريم الوطء فيه للأذى فأشبهه الوطء في الدبر. ووطء المتحيرة صغيرة لا كفارة فيه.

ويستمرّ تحريم هذه المحرمات المذكورة وإن انقطع الدم (إلى أن تغتسل أو تيمّم)، عند العجز عن استعمال الماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ على قراءة التشديد، وعلى قراءة التخفيف إن حملت على تلك<sup>(٣)</sup>، وإلا فمن قوله تعالى ثانياً: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ أي: اغتسلن، ولم يجوز الإتيان إلا بعد الاغتسال.

ولو قال المصنف: "حتى تطهر" بدل قوله: "تغتسل" لكان أشمل؛ لدخول التيمم فيه. ولو لم يجد ماء ولا تراباً فلا يجوز وطؤها كما مرّ<sup>(٤)</sup>.

(سوى الصوم، فأنّه إذا انقطع الدم ارتفع تحريمه)؛ إذ تحريم الصوم عليها بسبب الحيض لا بسبب الحدث الحاصل منه؛ إذ لو لم يكن كذلك لما صحّ صوم الجنب. فرع: إذا رأت المرأة دمًا في سنّ الحيض تؤمر باجتناب ما تجتنبه الحائض، [ولا يُنتظر] بلوغه يوماً وليلة؛ عملاً بالظاهر ولو كانت حاملاً، ثم إن نقص عن يوم وليلة قضت ما كانت تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها الغسل.

وإن انقطع بعد بلوغه أقلّه بأن خرجت القطنه نقيّة وليس عليها شيء من أثر الدم فتؤمر بالغسل والصلاة والصوم، ويحلّ وطؤها، فإذا عاد في زمن الحيض تبّين وقوع عبادتها في الحيض، فتؤمر بقضاء الصوم فقط، ولا إثم بالوطء؛ لبناء الأمر على الظاهر، فإن انقطع ثانياً حكم بطهرها، وهكذا، ما لم يعبر خمسة عشر، تأمل.

\*\*\*

(١) المجموع (٢/ ٣٩٠).

(٢) الذي في فتح الجواد شرح إرشاد ابن المقري (١/ ٨٦) هو نذب التصديق بمثقال ونصف مثقال، وليس فيه التصديق بثلاث مثقال، فلعّل المراد إرشاد ابن قاضي شعبة، أو إرشاد الشيخ محمود المصري، أو إرشاد الزركشي الذي ينسبه الشارح إليه.

(٣) أي: على الغسل أو بدله وهو التيمم.

(٤) في بيان قضاء الصلاة التي صليت بالتيمم وحكم صلاة فاقد الطهورين وغيره من أصحاب الخلل.

## تعريف الاستحاضة وأحكامها

(والاستحاضة): دم جبلة يخرج من فم عرق في أدنى الرحم - ويسمى ذلك العرق عاذلاً وعاذراً بالذال المعجمة مع اللام أو الرء، وعادلاً بالمهملة مع اللام - ويسمى دم فساد أيضاً، سواء خرج متصلاً بالحيض أو النفاس، أو لا<sup>(١)</sup>، كالذي تراه المرأة قبل تسع سنين، وهو (حدث دائم كسلس البول) [أي: كحدث سلس البول]<sup>(٢)</sup>.

والسلس بكسر اللام صفة مشبهة من [السلاسة] وهو التقاطر<sup>(٣)</sup>.

(لا تمتنع) أي: الاستحاضة (الصوم والصلاة)؛ للأخبار التي نروها في المستحاضات من بعد. فنشأ وهم أن عدم منع الاستحاضة الصلاة على الإطلاق بلا احتياط كالسليم، فاستدركه بقوله: (ولكن المستحاضة تغسل فرجها).

وليس "لكن" استدراكاً عن التشبيه كما يوهم، والغاية أنه أفرد المستحاضة بالذكر في الاحتياط؛ لأن أمرها أهم، ووجودها أغلب، وبالمحل أنسب، ولا يلزم من ذلك عدم اشتراكها في الحكم.

ولا يقال: إن سلس البول مختص بالاختصار على الحجر فيجوز أن يكون "لكن" استدراكاً عن التشبيه؛ لأن الجمهور سلكوها في مسلك واحد في منع الاختصار، وغيرهم في الجواز، تأمل<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا اصطلاح الأكثرين الذين يقسمون الاستحاضة نوعين: نوع يتصل بدم الحيض، ونوع لا يتصل به، أما الآخرون فيسمون النوع الثاني دم فساد. ينظر: المجموع (٢/ ٣٨١).

(٢) بحذف المضاف، يوسف الأصم.

أقول: رحم الله الشيخ الشارح، لما ذا لم يشكّله بفتح اللام، فيكون مشابها للحدث والاستحاضة بدون تأويل؟.

فائدة: مدار الحكم في السنة النبوية في مبحث الاستحاضة على ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أم سلمة في المعتادة، ورقمها التسلسلي في هذا التحقيق (٢٧٣) والثاني: حديث فاطمة بنت أبي حبيش في الميزة، وثالثها: حديث همنة بنت جحش في المستحاضة، وينظر: الحاوي الكبير (١/ ٣٨٢).

(٣) شيء سلس: لين سهل، ورجل سلس أي: لين مفادّين، السلس: السلاسة، ابن سيده: سلس سلساً سلاسة شلوساً، فهو سلس. لسان العرب (٦/ ١٠٦) ولم أجد في المعاجم للسلاسة معنى التقاطر.

(٤) أي في جواز الاختصار على الحجر بالنسبة إلى بول السلس ودم المستحاضة، إلا أن الجواز راجع بالنسبة إلى بول السلس مرجوح بالنسبة إلى دم المستحاضة، ولعل هذا هو وجه الأمر بالتأمل.

فتغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء أو التيمم، وتحشوه بقطن ونحوها؛ دفعاً للنجاسة أو قليلاً لها، (وتعصّب به بخرقه) إن لم يندفع الدم بالحشو، وتلجّمت: بأن تشدّ على وسطها خرقه كالتكة، وتأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين وتجعل أحدهما قدامها والآخر وراءها وتشدها بتلك الخرقه.

وكل ذلك واجب إلا في موضعين: أحدهما: أن تتأذى بالتشديد ويحرقها إجتماع الدم، فلا يلزمها ذلك؛ لما فيه من الضرر.

والثاني: أن تكون صائمة، فتترك الحشو نهائياً وتقتصر على الشدّ.

وسلس البول أيضاً يدخل قطنه في إحليله، فإن انقطع مع ذلك فذاك، وإلا عصّب رأس ذكره بخرقه، إلا أن يُحرق بالبول، فيترك.

(وتتوضّأ) المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه (للصلاة في وقتها) كما ذكرنا في التيمم<sup>(١)</sup>، فلو قدّم الوضوء على الوقت بطل.

وقال الشيخ أبو محمد<sup>(٢)</sup>: لو انطبق آخره أول الوقت صحّ.

ولا تصلي بوضوء أكثر من فريضة، وتصلي من النوافل ما شاءت؛ لما صحّ من أمره ﷺ للمستحاضة بالوضوء لكل صلاة<sup>(٣)</sup>.

(وتبادر إليها) أي: إلى الصلاة بعد الوضوء بالعادة، (فلو تأخّرت) بأن توضّأت في أول الوقت وصلّت في آخرها أو بعد خروج الوقت (لم يميز على الأصح) من الأوجه؛ إذ الحدث يتكرر عليها وهي مستغنية عن ذلك قادرة على المبادرة.

والثاني: الجواز؛ كما في التيمم؛ ولأنها لو أمرت بالمبادرة لأمرت بتخفيف الصلاة والاقتصار على الأقلّ.

(١) في قوله: فرعان: الأول يجب أن يكون التيمم بعد إزالة النجاسة التي لا يغنى عنها...

(٢) والد إمام الحرمين، صاحب كتاب الفروق.

(٣) في حديث عائشة ؓ الذي رواه البخاري في صحيحه، رقم (٢٢٦)، ولفظه: عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: «يا رَسُولَ اللَّهِ إني امرأةٌ أُسْتَحَاضُ فلا أَطْهَرُ أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتِكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرْتَ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي» قال: وقال أبي: «ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ»، وسبق تخريجه مفصلاً عند بيان الموجب الثاني من موجبات الغسل.

وأجيب: بمنع القياس على التيمّم للفارق<sup>(١)</sup>، وبأن إطالة الصلاة في حقّها حيازة الأجر لا تنحطّ عن انتظارها للجماعة ونحوها، فيجوز لها التأخير هناك كما يأتي<sup>(٢)</sup>، فهذا أولى.

والثالث: أنّ لها التأخير ما لم يخرج وقت الصلاة؛ لأنّ جميع الوقت في حق تلك الصلاة كالشيء الواحد، والوجوب فيه موسّع.

وأجيب: بأنّ التضييق عليها بعد الوضوء لا ينافي كون الوجوب موسّعاً<sup>(٣)</sup>؛ ألا ترى أنّها لو توضّأت ولم تصلّ وماتت قبل خروج الوقت لم تأثمّ اتفاقاً؟.

(إلا أن يكون التأخير منها لأمرٍ يرجع إلى الصلاة: كستر العورة وانتظار الجماعة) أو الاشتغال بالراتبة القبلية، أو الذهاب إلى المسجد حيث سنّها لها الذهاب، أو تحصيل ستره تصليّ إليها، وغيرها ممّا فيه زيادة فضيلة؛ فإنّه لا يضرّ التأخير حيثيذّ؛ مراعاة لمصالح الصلاة وإحياءها للأجر.

ولا يقال: إنّ بعض هذه الأمور مندوب إليه واجتناب النجاسة شرط، فمراعاة الشرط أحقّ من مراعاة المندوب؛ لأنّ الأئمة قد ساءحوها في نحو ذلك لثلاث تكون محرومة عن اقتراف الطاعات، فتكون النجاسة الحادثة بعد الانتظار واقعةً في محلّ العفو والمسامحة؛ ألا يرى أنّهم أجازوا التنفّل لها ما شاءت مع أنّه لا ضرورة فيها؟.

(ثمّ تعيد الوضوء لكلّ فريضة)؛ إذ لا يجوز لها أن تجمع بين فريضتين بوضوءٍ كما مرّ<sup>(٤)</sup>.

وهل يلزمها تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكلّ فريضة؟ نُظِر:

إن زالت العصابة عن موضعها أو ظهر الدم على جوانبها وجب التجديد بلا خلاف؛ إذ النجاسة قد كثرت وأمكن تقليلها فلا تحتلّ العفو.

(١) بأن زيادة الخبث محققة في حال تأخير الصلاة بعد الوضوء من المستحاضة، بينما لا يتوقع زيادة الخبث في تأخير الصلاة بعد التيمّم من الطاهر.

(٢) بعد أسطر، في قوله: إلا أن يكون التأخير منها لأمرٍ يرجع إلى الصلاة، كستر العورة وانتظار الجماعة...

(٣) العزيز (٤٣٦/٢).

(٤) قبل سطور، وسقنا نص حديث دليلاً عليه، وهو حديث البخاري، رقم (٢٢٦).

وإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا خرج الدم فوجهان:

(والأصحّ) منها (أنه يجب) عليها (تجديد العصابة أيضاً)، كما يجب عليها تجديد الوضوء، فتجددها مع ما يتعلّق بها؛ إذ هي قادرة على الاحتياط بقدر الإمكان فيلزمها. والثاني: لا يجب؛ إذ لا معنى لإزالة النجاسة مع استمرارها، لكن الأمر بطهارة الحدث مع استمراره معهود.

ونقل المصنّف في العزيز عن السعودي بأنّ في المسألة قولين لا وجهين<sup>(١)</sup>، وهذا الخلاف جارٍ فيما لو أحدثت بريح ونحوه قبل أن تصليّ فرضاً. وإن بالتوجب التجديد قطعاً؛ لظهور نجاسة ما [ابتليت بها].

واعلم أنّه إذا خرج الدم منها بعد الشدّ فإن كان ذلك لغلبة الدم لم يبطل وضوؤها؛ إذ لا اختيار لها في ذلك، وإن كان لتقصيرها في الشدّ بطل، وكذا لو زالت العصابة عن موضعها لضعف الشدّ وزاد خروج الدم بسببه، فإن اتّفق ذلك في الصلاة بطلت، وإن اتّفق بعد ما صلّت الفريضة فلا يجوز أن تنتقل.

واعلم أنّ طهارة المستحاضة تبطل بما تبطل طهارة السليم، وتبطل أيضاً بحصول الشفاء؛ لزوال العذر والضرورة، فيجب عليها استئناؤها.

وفي وجهٍ ضعيفٍ: أنّه لو اتّصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل، هذا إذا وقع خارج الصلاة؛ فإن وقع فيها فالصحيح أنّه تبطل الصلاة فتوضّأ وتستأنف؛ لأنّها قدرت على أن تطهر وتصلّي مع الاحتراز عن استصحاب النجاسة وقد ارتفع الضرورة. وخرّج ابن سريج قولاً ههنا على المتيمّم الذي يرى الماء في أثناء صلاته، يعني: أنّ طهارتها لا تبطل إلى أن تسلّم، وقد خرّج ثمة إلى ههنا بالبطلان، وأجبت من وجهين ثمة فاطلبه.<sup>(٢)</sup>

هذا حكم الانقطاع الكليّ، وهو الشفاء.

(١) العزيز شرح الوجيز (٢/٤٣٦).

(٢) في كتاب التيمم في بيان حكم رؤية المتيمم للماء في الصلاة.



(وإذا انقطع دم الاستحاضة بعد الوضوء وكانت لا تعتاد الانقطاع والعود) ولم تجد من أهل [البصيرة] من يخبرها بالعود (أو [تعتادهما] واحتمل الانقطاع بحيث يمكن الوضوء والصلاة) بأقل مجزئ عنها (فعلها إعادة الوضوء) مع ما يتعلّق به من إزالة النجاسة (في الحال) أي: حال الانقطاع، ولا يجوز أن تصلي بالوضوء السابق:

أمّا في الصورة الأولى؛ فلأنّ هذا الانقطاع يحتمل أن يكون شفاءً وهو الظاهر؛ فإنّ الأصل بعد الانقطاع عدم العود، وعلى هذا فلو عاد الدم قبل إمكان فعل الطهارة والصلاة فلا يصحّ أنّ وضوءها بحاله؛ لأنّه لم يوجد الانقطاع المغني عن الصلاة مع الحدث.

وفي وجه: يبطل الوضوء وإن عاد الدم؛ نظراً إلى حال الانقطاع.

وأما [في] الصورة الثانية؛ فلتمكنها من فعل الصلاة من غير حدث.

وإن لم يكن قدر الانقطاع ما يسهل فيه الطهارة والصلاة؛ لعلمها به بحسب عاداتها أو بإخبار من يثق به، فلا عبرة به، ولها الشروع في الصلاة؛ إذ الظاهر أن لا يدوم مثل هذا الانقطاع. فلو أنّه امتدّ على خلاف عاداتها أو خلاف ما أخبرت به، بأن بطلان الطهارة ووجب قضاء الصلاة.

فلو أنّها في صورة الانقطاع الموسّع خالفت أمرنا وشرعت في الصلاة من غير إعادة الوضوء ينظر:

إن لم يعد الدم أصلاً أو عاد بعد زمن إمكان الوضوء والصلاة، لم يصحّ صلاتها؛ لظهور الشفاء في الأول؛ ولتمكنها من الصلاة من غير حدث في الثاني.

وإن عاد قبل الإمكان فكذا على الأصحّ؛ لأنّها شرعت فيها على التردّد.

فرع: يلزم على المستحاضة انتظار انقطاع إعتادته في أثناء الوقت إن وثقت بانقطاعه فيه بحيث تأمن خروجّه؛ لاستغنائها حيثئذٍ عن الصلاة بالحدث والنجس.

وسلّس المنيّ يلزمه الغسل لكلّ فرضي.

ولا يجوز لسلس البول أن يعلّق قارورة يقطر فيها بولّه ويصليّ من غير حشو وتعصيب.

ومن استمسك حدثه بالجلوس في الفرض لزّمه، ولا إعادة.

قال ابن حجر ناقلاً عن ابن عماد<sup>(١)</sup>: ويعنى عن قليل سلس البول في الثوب والعصابة بالنسبة إلى تلك الصلاة خاصة. وبالله التوفيق.

\*\*\*

## الفرق بين الحيض والاستحاضة

(فصل: الأنثى التي هي في سنّ الحيض إذا رأت الدم قدر أقلّ الحيض) - وهو يوم وليلة - (ولم يعبر أكثره) - وهو خمسة عشر - (فهو حيض كلّه)؛ لأنّه دم بشروطه في إمكانه فلا يجوز حمله إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

وحكم وجوب اجتنابها عمّا يحرم على الحائض عند ابتداء الرؤية ما مرّ<sup>(٣)</sup>.

(والصفرة) التي تنحطّ عن الشقرة، (والكدرة) التي تشبه الريم<sup>(٤)</sup> (كالسواد والحمرة)، في إجراء حكم الحيض عليهما، لافي القوة والضعف (على الأصحّ) من الوجهين؛ لتناولهما بالنصّ في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَذَىٰ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>.

والثاني: أنّهما ليسا بدم إلاّ أن يقعاً في أيام عاداتهما؛ لحديث أم عطية<sup>(٦)</sup>: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الصَّفْرَةَ وَالْكَدْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا»<sup>(٧)</sup>.

(١) صاحب الفصول المهمة، سبقت ترجمته في أول بيان ما يحرم على المحدث.

ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٣٩٥/١)، والفناوى الفقهية الكبرى (١/١٦٦).

(٢) الأولى: "على غيره".

(٣) في قوله: فرع: إذا رأت المرأة دمًا في سنّ الحيض تؤمر باجتناب ما تحتنبه الحائض، إلخ.

(٤) من معاني الريم: الفضل، والعلاوة بين القودين، والجبال الصغار، والقبر أو وسطه، والتباعد، والطبي الخالص البياض، وآخر النهار إلى اختلاف الظلمة، وانضمام فم الجرح للبرء، كالريان محرك، والميل في حمل البعير، ونصيب يبقى من جزور أو عظم يفضل فيعطاه الجزار، والساعة الطويلة، والدرجة، والزيادة،...، ولا يظهر لي مراد الشارح منها، ينظر: القاموس المحيط (٤/١٢٥).

(٥) البقرة: (٢٢٢).

(٦) نسيبة بنت الحارث، وقيل: بنت كعب الأنصارية رضي الله عنها، من فقهاء الصحابة، لها أربعون حديثاً، حديثها مخرج في الكتب الستة، هي التي غسلت زينب بنت النبي ﷺ، عاشت إلى حدود سنة (٧٠هـ). ينظر: تهذيب الأسماء (٦٢٦)، رقم (١٢١٥)، وسير أعلام النبلاء (٣١٨/٢)، رقم (٥٩).

(٧) رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٢٠)، وليس في لفظ البخاري: "بعد الطهر" رواه البيهقي والدارمي وأبو داود والنسائي وغيرهم، والحديث صحيح. ينظر: المجموع للنووي، (٤١٦/٢).

وأجيب: بأن حديث أم عطية يعارضه حديث عائشة رضي الله عنها، حيث قالت: «كُنَّا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ حَيْضًا»<sup>(١)</sup>، فإذا تعارض الحديثان، وبقي الآية سالمة عن المعارضة<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

## أقسام المستحاضة وأحكامها

واعلم أن قضية إطلاق الكتاب أن ما تراه المبتدأة أو المعتادة في زمن الحيض حيض، وليس كذلك، بل محله إن لم يبق عليها بقية طهر، وإلا - كأن رأت ثلاثة أيام دمًا ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دمًا ثم انقطع - فالثلاثة الأخيرة دم فساد لا حيض، كما هو في الإرشاد<sup>(٣)</sup> والمجموع تصريحاً<sup>(٤)</sup>، وشرح ابن الملّقن تضيماً<sup>(٥)</sup>.

إعلم أن المستحاضة سبعة أقسام: مميّزة وغيرها، وكلّ منهما إمّا مبتدأة أو معتادة<sup>(٦)</sup> وهي إمّا ذاكرة للقدر والوقت أو ناسية لهما أو ذاكرة لأحدهما فقط<sup>(٧)</sup>، وستطلع عليها إن شاء الله تعالى.

(١) لا يوجد هذا اللفظ في كتب متون الحديث، لكن صحّ عن أم المؤمنين بمعناه ما رواه الإمام مالك في الموطأ، رقم (١٢٨) بلفظ: «كَانَ النِّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسِيُّ فِيهِ الصُّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ يَسْأَلْنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ فَتَقُولُ كَهْنًا لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ تُرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهَرَ مِنَ الْحَيْضَةِ»، ورواه الإمام البخاري في صحيحه معلقاً (١٢١/١) كتاب (٦) الحيض، باب (١٩) إقبال الحيض وإدباره. وينظر: المجموع (٤١٦/٢).

(٢) يدفع التعارض بأن حديث أم عطية في ما بعد الطهر المستيقن، وحديث أم المؤمنين عائشة في ما قبله رضي الله عنها.

(٣) وشرحه فتح الجواد (١٢٥/١).

(٤) ينظر: المجموع للإمام النووي (٥٢٩/٢).

(٥) حيث قال في عجالة المحتاج (١٥٨/١): ولا بدّ من احتواش النقاء بدمين في الخمسة عشر، وإلا فهو طهر قطعاً. (٦) والمبتدأة همزة مفتوحة بعد الدال والمستحاضة المبتدأة عند الشافعية: هي التي ابتدأها الدم لزمان الإمكان، ولم تكن رأتها، وجاوز خمسة عشر يوماً وهو على لون، أو لونين ولكن فقد شرط من شروط التمييز. والمميّزة بكسر الياء فاعلة من التمييز. ينظر: المجموع (٤٢٢/٢)، والقاموس الفقهي (١٠٨/١).

(٧) الاحتمالات العقلية لأقسام المستحاضة عشرة: المبتدأة المميّزة، المبتدأة الغير المميّزة، المعتادة الغير المميّزة، المعتادة الغير المميّزة، المميّزة للوقت، المعتادة المميّزة للذاكرة لهما، المعتادة الغير المميّزة للناسية للوقت، وهي المتحيّرة، المعتادة الغير المميّزة الحافظة للوقت دون القدر، والمعتادة الغير المميّزة الحافظة للقدر دون الوقت، فهذه سبعة أقسام ذكرت في الكتاب، وأهملت ثلاثة أقسام محتملة، وهي: المعتادة المميّزة للناسية للقدر والوقت، أو الناسية للقدر فقط، أو الناسية للوقت فقط، وأهملت لأن هذه الثلاثة يحكم فيها بالتمييز؛ لأن نسيان القدر والوقت أو أحدهما قدر رجح جانب الرجوع إلى التمييز، قال الإمام الرافعي في العزيز (٤٩٠/٢) طبع دار المعرفة بهامش المجموع: "لأن الرجوع إلى العادة قد تعذّر، فنأخذ بدلالة التمييز كيف اتفق، ولو أمكن الرجوع إلى العادة أيضاً لكنّا نأخذ بالتمييز على الأصح" إ.هـ. وكذلك الشارح في الوضوح في المتحيّرة.

## القسم الأول: المبتدأة المميّزة

(وإذا عبر الدم الأكثر فلها حالتان: أحدهما أن تكون مبتدأة)، وهي التي لم يسبق لها حيض وطهر، (فينظر: إن كانت) تلك المبتدأة المستحاضة (مميّزة - وهي التي ترى في بعض الأيام دمًا قويًا وفي بعضها ضعيفًا - فتجعل حائضًا في وقت القويّ ومستحاضة في وقت الضعيف)؛ لما روي في الصحيحين عن عائشة قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش [إلى النبي] فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا؛ إنما هي عرق، وليست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي»<sup>(١)</sup>، ويروى أنه قال: «إن الحيض أسود، وإن له رائحة، فإذا كان ذلك فدعي الصلاة، وإذا كان الآخر فاغتسلي وصلي»<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في صفة دم الحيض: «أنه أسود محتدم بحراني ذو دفعات»<sup>(٣)</sup>، وفي دم الاستحاضة: «أنه أحمر رقيق مشرق»<sup>(٤)</sup>، ثم قال الأصحاب: الأسود هو الذي يعلوه حمرة متراكمة فيضرب من ذلك إلى السواد، والمحتدم هو الحار الذي يلدغ البشرة ويحرقها بحدته ويختص برائحة كريهة.

ودم الاستحاضة رقيق لا احتدام له ويضرب إلى الشقرة أو الصفرة، فلذلك سمي مشرقاً. وقيل: المحتدم هو الضارب إلى السواد، والبحراني هو شديد الحمرة.

ثم إننا يحكم بكونها مميّزة (بشرط أن لا ينقص القوي عن أقلّ الحيض، وأن لا يزيد

(١) سبقت ترجمة فاطمة بنت أبي حبيش، كما سبق تخريج هذا اللفظ من الحديث عند بيان الثاني من موجبات الغسل.  
(٢) رواه الحاكم في المستدرک (١/ ٢٨١) والنسائي في السنن الكبرى، رقم (٢٢٠)، رواه غيرهما، وأسانيدهم صحيحة، ومن الجدير بالملاحظة أن زيادة: "وإن له رائحة" لا توجد في كتب متون الحديث. ينظر: المجموع (٢/ ٤١٠)، وخلاصة البدر المنير (١/ ٨١)، رقم (٢٥٠).

(٣) - قال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١/ ٨٣)، رقم (٢٥٩): ضعيف لا يعرف، كما قال الإمام ابن الصلاح.

(٤) ورد في كتاب الضعفاء للعقيلي (٤/ ٨٣)، رقم (١٦٩٣) عن عائشة رضي الله عنها: «إن دم الحيض أحمر بحراني، وإن دم الاستحاضة دم كفسالة اللحم»، لكن العقيلي نقل قبل الحديث أن البخاري قال فيه: لا يتابع عليه، ويوجد مثل هذا في كلام الشافعي رحمته الله في الأم (١/ ٢٠٠) حيث قال: فأيام الأحمر القاني المحتدم الثخين أيام الحيض، وأيام الدم الرقيق أيام الإستحاضة.

على أكثره) وإلاّ. كأن كان أقلّ عن أقلّ الحيض أو أكثر عن أكثره. فلا يمكن تحيضها فيه، (وأن لا ينقص الضعيف عن أقلّ الطهر)؛ لأنّا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقويّ بعده حيضاً آخر، وإنّما يمكن جعله طهراً إذا بلغ أقلّ الطهر.

فهذه ثلاثة شروط: شرطان في القويّ، وواحد في الضعيف.

فلو رأت يوماً أو نصف يوم أسود ثمّ أحر فقد فقد الشرط الأول.

ولو رأت ستة عشر أسود ثمّ أحر فقد فقد الشرط الثاني.

ولو رأت يوماً وليلة أسود وأربعة عشر أحر ثمّ عاد الأسود فقد فقد الشرط الثالث، وهو: أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر.

والمراد بخمسة عشر على الاتّصال، وإلاّ فلو رأت يوماً أسود ويومين أحر وهكذا أبداً، فجملة الضعيف في الشهر لم تنقص عن خمسة عشر يوماً لكنّه لما لم يكن على الاتّصال لم يكن ذلك تمييزاً معتبراً.

ثمّ الأصحاب تكلموا في اعتبار القوة والضعف:

قال الإمام والغزالي: إنّ الاعتبار في القوة والضعف بمجرد اللون<sup>(١)</sup>، فالأسود أقوى بالإضافة إلى الأحمر، والأحمر أقوى بالإضافة إلى الأشقر، والأشقر أقوى بالإضافة إلى الأصفر والأكدر، إذا جعلناهما حيضاً.

وادّعى الإمام أنّ هذا متفق عليه، وقال: لو رأت خمسة سواداً مع الرائحة المنعوتة في الخبر<sup>(٢)</sup> وخمسة سواداً بلا رائحة فهما دمٌ واحدٌ<sup>(٣)</sup>.

قال المصنف ناقلاً عن العراقيين وغيرهم - وتبعه النووي -: إنّ القوّة تحصل بإحدى ثلاث: اللون، كما ذكر الأولون.

والرائحة، فالذي له رائحة كريهة أقوى ممّا لا رائحة له.

(١) نهاية المطلب (١/٣٣٧)، والوسيط (١/٤٢٤)، والوجيز (١/١٤٢).

(٢) سبق أن ذكرنا أن ذكر الرائحة لا يوجد في متون الحديث، والظاهر أنّ لفظ: "في الخبر" مدرج من النسخ.

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (١/٣٣٧)، نقلاً عن الصيدلاني وتفرّيعاً على قوله بدون مقطع: "في الخبر".

والثخانة، [فالثخين] أقوى من الرقيق.

وهذا هو الأصح؛ ألا يرى أنّ الشافعيّ [ذكر] في صفة الحيض أنّه محتدم ثخين له رائحة؟<sup>(١)</sup> وعلى هذا فلا يشترط اجتماع الصفات كلّها، بل كلّ واحدة منها تقتضي القوّة وحدها. ولو كان بعض دمها موصوفاً بصفة من الصفات الثلاث والبعض خالياً عن جميعها، فالقويّ هو الموصوف بها.

وإن كان للبعض صفة وللبعض صفتان فالقويّ الثاني.

وإن كان للبعض صفتان وللبعض الصفات الثلاث فالقويّ الثاني.

وإن تساويا فالحكم للسابق منهما، كذا ذكره أبو سعيد المتولّي، وتبعه الأصحاب، وفيه تأمل، إ.هـ.<sup>(٢)</sup>

ثمّ إذا وجد الشرائط الثلاثة للتمييز فلا يخلو إمّا أن يتقدّم القويّ أو الضعيف:

فإن تقدم القويّ نظر: إن استمرّ بعده الضعيف على نهج واحد - كما إذا رأت خمسة سواد ثم حمرة مستمرة - فأيام القويّ حيض وأيام الضعيف طهر، أي: استحاضة. وإن لم يستمرّ الضعيف على نهج [وأمكن جعل أولهما مع القويّ حيضاً]<sup>(٣)</sup> - بأن رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم خمسة شقرة ثم أطبقت الصفرة - فما سوى الصفرة حيض؛ لأنّ إلحاق الشيء بمتبوعه الأقوى أولى من إلحاقه بتابعه الأضعف، وكلّ من الأحمر والأشقر في هذا المثال يسمّى لاحقاً نسبياً؛ لضعفه بالنسبة إلى ما قبله وقوّته بالنسبة إلى ما بعده.

وإن كان الضعيف سابقاً - كأن رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم أطبقت الشقرة - فحيضها السواد فقط، وكذا اللاحق الغير النسبي - كأن رأت سواداً خمسة ثم صفرة خمسة ثم حمرة

(١) الأم (١/٢٠٠).

(٢) المجموع (٤٢٩-٤٣٠) ..

(٣) عبارة أدرجتها في الشرح ليعطف عليها قوله بعد: "ولو لم يصلح القوي ولاحقه..." "أخذنا من روضة الطالبين (١/٣٠٧).

مطبقة-، كما هو في التحقيق<sup>(١)</sup>، لكنّ الذي في المجموع والعزيز والروضة ما حاصله: أنّ الحيض هو السواد مع الصفرة<sup>(٢)</sup>.

ولو لم يصلح القوي ولاحقه أن يكونا حيضاً معاً<sup>(٣)</sup> - كعشرة سواداً ثم ستة حمرة، أو خمسة سواداً ثم أحد عشر حمرة ثم أطبقت الصفرة - فالحيض هو السواد فقط. ويتفرع على ما قالوا: إنّ القويّ حيض، تقدّم أو تأخر - كما لو رأت المرأة خمسة عشر حمرة أولاً ثم خمسة عشر سواداً - تركت الصوم والصلاة في هذه المدة، أمّا في الخمسة عشر الأولى؛ فلأنّها ترجو الانقطاع يوماً فيوماً، وأمّا في الثانية؛ فلأنّ السواد بين أنّ ما قبله استحاضة وأنّه هو الحيض، ويجوز أن يكون كذلك.

قال المصنف في العزيز: ولا تتصوّر مستحاضة تدع الصلاة شهراً كاملاً إلا هذه على هذا الوجه، وزاد أبو سعيد المتوليّ فقال: ولو زاد السواد على الخمسة عشر - والصورة هذه - فقد فات شرط التمييز، وحكمها أن تُردّ في أول الأحمر إلى يوم وليلة أو ستّاً أو سبع - على اختلاف يجيء - فيكون إبتداء دورها الثاني إحدى وثلاثين، فإن حيضناها منه يوماً وليلة فهذه امرأة تؤمر بترك الصلاة واحداً وثلاثين يوماً، وإن حيضناها ستّاً أو سبعاً فهذه امرأة تؤمر بتركها ستّاً وثلاثين أو سبعاً وثلاثين<sup>(٤)</sup>. وبالله التوفيق.

\*\*\*

## القسم الثاني: المبتدأة غير المميّزة

(وإن لم تكن) المستحاضة المبتدأة (مميّزة)، وهي التي ترى الدم كلّهُ على صفةٍ (واحدة): فإن لم تعرف وقت ابتداء دمها فحكمها حكم المتحيّرة؛ لأنّ مردّها - كما

(١) التحقيق للإمام النووي (١٢٣).

(٢) العزيز (٤٥٢/٢)، وروضة الطالبين (٣١٨/١)، وفي المجموع (٤٣٣/٢) أن هذا هو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة.

(٣) معطوف على «وأمكن جعل أولهما مع القويّ حيضاً» أدرجتها أخذاً من عبارة الروضة، والظاهر أنّه سقط من النسخ.

(٤) العزيز شرح الوجيز (٤٥٥/٢)، وطبع دار الكتب العلمية (٣٠٩/١).

يأتي- أول مفاتحة الدم في كل شهر، فإذا كان ذلك مجهولاً لزم التحير.

وإن عرفت وقت الابتداء - وهي الحالة المرادة في الكتاب - ففي القدر الذي تُحْيِض فيه قولان:

(فالأصح) منهما: (أنها تردّ إلى أقلّ الحيض) وهو يوم وليلة في أول الدور، وتردّ في الظهر إلى تسعة وعشرين يوماً وليلة، وهو تتمّة الدور؛ إذ سقوط الصلاة عنها يوماً وليلة في أول الدور مستيقن وفي ما بعده مشكوك فيه، فلا نترك اليقين إلاّ بيقين أو أمانة ظاهرة كالتمييز والعادة.

والثاني: أنها تعود إلى غالب عادات النساء وهو ستّ أو سبع؛ إذ الظاهر اندراجها في الغالب؛ لما روي أنّ حمنة بنت جحش<sup>(١)</sup> استفتت رسول الله ﷺ فقال: «تَحْيِضُ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسَلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ فَصَلِّيْ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلَاثًا وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا وَصُومِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِيكَ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قلنا به فالردّ إلى الست أو السبع على سبيل التخيير بينهما أم لا؟، فيه وجهان:

أحدهما: وبه قال أبو إسحق المروزي<sup>(٣)</sup> وابن سريج<sup>(٤)</sup> والحناطي: أنها على التخيير: فتحْيِضُ إن شاءت ستّاً وإن شاءت سبعاً؛ لظاهر الخبر.

والثاني: وبه قال الإمام والغزالي والمصنّف والنووي<sup>(٥)</sup> وجمهور العراقيين: أنها ليست على التخيير، بل إن كانت عادة النساء ستّاً فستّاً وإن كانت سبعاً فسبعاً، وهذا هو الصحيح.

(١) أخت أم المؤمنين زينب بنت جحش، ولها هجرة، وكانت من المبايعات، وشهدت أحداً فكانت تسقي العطشى، وتداوي الجرحى. كانت زوج مصعب بن عمير، فتزوجها بعد استشهاد طلحة، فولدت له محمد بن طلحة المعروف بالسجاد وعمران. ينظر: تهذيب الأسماء (٢/ ٦٠٦)، رقم (١١٧٢)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٢١١-٢١٥) من خلال ترجمة أختها زينب أم المؤمنين، رقم (٢١)، والإصابة (٢/ ٥٨٦)، رقم (١١٠٥٤). (٢) رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ١٩٧)، رقم (١٠٤)، وأبو داود في سننه، رقم (٢٨٤)، وابن ماجه في سننه، رقم (٦٥٧)، والترمذي في سننه، رقم (١٢٨) ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) في (١): "المروزي"، وهو سهو.

(٤) المجموع للإمام النووي في نظير الموضوع (٢/ ٤٢٤).

(٥) الوسيط (١/ ٤٢٨)، والعزیز (٢/ ٤٥٨)، و (١/ ٣١٢)، والمجموع (٢/ ٤٢٤).



ومن المعتبر [بعادتهن]؟ قال بعضهم: الاعتبار بنساء عشيرتها من الأبوين جميعاً؛ لتقارب طبائعهن، فإن لم تكن لها عشيرة فبنساء بلدها.

هذا ما إختاره المصنّف والنووي وتابعهما<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: الاعتبار بنساء العصابات خاصّة، وهذا ما إختاره القفال مع جماعة.

وقال بعضهم: الاعتبار بنساء البلد<sup>(٢)</sup>؛ لاستواء الجميع في تأثر الهواء، وبه قال البلّقيني.

والأول هو الذي يفتى به.

(و) المبتدأة (المميّزة التي فقدت شرط التمييز): بأن ترى الدم القويّ: إمّا أقلّ من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر أو الضعيف دون خمسة عشر (فهي كغير المميّزة) في جريان القولين في الرد إلى الأقلّ أو الغالب، وابتدائه على القولين من وقت ظهور الدم.

وقال ابن سريج: لو ابتدأ الدم الضعيف وجاوز القويّ بعده أكثر الحيض، فالضعيف استحاضة، وابتداء حيضها على اختلاف القولين من أولّ القويّ، والمعنى فيه العمل بالتمييز على قدر الإمكان، كأن رأت خمسة حمرة ثم اسودّ دمها وعبر الخمسة عشر.

وتختصّ فاقدة التمييز بخلاف آخر، فلعلّك تريد الإطّلاع [عليه]، فنقول وبالله التوفيق:

إذا جعلنا مردّها أولّ ظهور الدم فهل يلزمها الاحتياط في ما وراء المردّ إلى تمام الخمسة عشر؟ فيه قولان:

أحدهما: أنّها تحتاط كالمتحيّرة؛ لأنّ احتمال الأمور الثلاثة - أي: الحيض والطهر والانقطاع - قائم بالخمسة عشر، [والمتحيرة إنّما تؤمر بالاحتياط لقيام هذه الاحتمالات فكذلك هي فعلى هذا فلا يحلّ للزوج إلى تمام الخمسة عشر<sup>(٣)</sup> غشيانها ولا تقضي

(١) ينظر: العزيز (٢/٤٥٨)، و (١/٣١٢)، والمجموع (٢/٤٢٥)، وروضة الطالبين (١/٣٠٩).

(٢) ولا تختص بنساء العصابة، ولا بنساء العشيرة. العزيز، دار المعرفة (٢/٤٥٩)، وط. دار الكتب العلمية (١/٣١٢).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط في النسخ الثلاث، وهو لازم لإكمال المعنى، وقد اراد ناسخ النسخة (ج) تصحيح العبارة فقدر قبل "غشيانها" عبارة: "وليس للزوج"، ولكنني حصلت على نسخة في مكتبة السيد طيب نجل شيخني السيد عارف رحمته الله فقدت صفحات من أولها، ولكن هذا الموضوع موجود فيها، فصحت العبارة على ضوءها بما بين المعقوفين.

في هذه المدّة فوائت<sup>(١)</sup> الصوم والصلاة والطواف<sup>(٢)</sup>؛ لاحتمال كونها حائضاً. ويلزمها الصوم والصلاة والطواف؛ لاحتمال كونها طاهرة وتغتسل لكل صلاة؛ لاحتمال الانقطاع.

وتقضي صوم جميع الخمسة عشر: أمّا في المردّة؛ فلاّتها لم تصم، وأمّا في ما وراءه؛ فلاّحتال الحيض.

وبهذا القول قال الصيمريّ، والإصطخري، وابن القاصّ، والعجلي<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنّها لا تختاط كسائر المستحاضات؛ لأنّا جعلنا لها مردّة في الحيض فلا عبرة بما بعده، كما في المعتادة والمميّزة، فعلى هذا فتصلي وتصوم ولا تقضي شيئاً، ويأتيها زوجها، ولا غسل عليها لكل صلاة.

ويجوز قضاء الفوائت لها فيه، وبهذا قال المصنف والنووي وتابعوهما<sup>(٤)</sup>، وبه يفتى.

وعلى القولين لا تقضي الصلاة المأقّي بها بين المردّة والخمسة عشر؛ لأنّها إن كانت طاهرة فقد صلّت، وإن كانت حائضاً فليس عليها قضاء الصلاة، وبهذا تفارق المتحيرة؛ حيث في قضاء صلاتها خلاف يأتي.



(١) العزيز. ط. دار الفكر (٢/٤٦٧).

(٢) أي: ما فاتها في سائر الأوقات. منه. بهامش النسخة (ج)

(٣) اشترك أكثر من واحد في هذه الشهرة وهم: ١- أبو الفتوح منتخب الدين أسعد بن محمود بن خلف الأصبهاني العجلي المتوفى سنة (٦٠٠هـ)، كان شيخ الشافعية بأصبهان والمُعول عليه فيها بالفتوى، وكان زاهداً يأكل من كسب يده ألف كُتُباً منها آفات الوعظ، وشرح مشكلات الوسيط والوجيز للغزالي وشرح الكلمات المشكّلة، وتَمّة التَمّة، نقل عنه الرافعي في العزيز، كان عليه الفتوى بأصبهان توفي سنة: (٦٠٠هـ). ينظر: طبقات السبكي الكبير (٤/٣٠٩)، رقم (١١١٩)، وطبقات (ابن هداية) طبع بيروت: (ص ٢١٤ و ٢١٥)، والأعلام للزركلي (١/٣٠١)، ٢- والآخر عتيان بن علي بن شراف العجلي أبو سعد المروزي البندنجي المتوفى (٥٢٦هـ) فقيه شافعي، له تعلّيق على الحاوي الكبير للماوردي في الفروع. ينظر: الأعلام للزركلي (٤/٢١٠).

(٤) روضة الطالبين (١/١٤٧)، والمجموع (٢/٤٦٦)، والعزيز شرح الوجيز "دار الكتب العلمية (١/٣١٥).

### القسم الثالث: المعتادة الذاكرة للقدر والوقت، غير المميّزة

(و الحالة الثانية) للمستحاضة (أن تكون معتادة، وهي المرأة التي سبق لها حيض و طهر) بانقطاع دمها خمسة عشر، أو لسبق تمييز لها ثم زال، وهي ذاكرة لهما: (فتردّ إلى عاداتها في الحيض والطهر قدراً ووقتاً) فتعمل بها في كلّ ذلك باعتبار محلّه من الشهر وقدره من أيامه؛ للأمر بذلك في حديث أم سلمة<sup>(١)</sup>.

ومهما اقتضت العادة جُعِلَ المحلّ حيضاً مع نقاء تَحُلُّلِ أيامَ عادة الحيض؛ عملاً بقول السحب، فلو رأت خمستها المعهودة المتخلّلة بنقاء من أول الشهر، ثمّ دماً متّصلاً ردّت على عاداتها من أوّل كل شهر، لكن لو رأت خمستها المعهودة حمرة، ثمّ أطبق السواد فحيضها خمسة من أوّل السواد، وقد انتقلت عاداتها، كما صرح به صاحب المجموع وغيره<sup>(٢)</sup>.

والتفصيل أن يقال: عاداتها السابقة إمّا أن لا يكون فيها اختلاف لا في القدر ولا في الوقت، أو يكون فيها اختلاف، فهما حالتان:

وأما الأولى فيتنظر: إن تكرّرت عادة حيضها وطهرها مراراً ردّت إلى عاداتها في قدر الحيض ووقته وفي الطهر أيضاً، ولا فرق بين أن تكون عاداتها أن تحيض أياماً من كلّ شهر أو من كلّ شهرين أو من كلّ سنة وأكثر.

وإن لم يتكرّر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبنيّ على أن العادة بما ذا تثبت؟

وفيه وجهان: أشار إليهما بقوله: (والعادة تثبت بمرّة واحدة على الصحيح)، وبه قال

(١) أم المؤمنين هند بنت أبي أمية بن المغيرة، من المهاجرات الأول، كانت قبل النبي ﷺ عند أخيه من الرضاعة أبي سلمة دخل بها النبي ﷺ ستة أربع من الهجرة، كانت من آخر من مات من أمهات المؤمنين، ولها عدة أحاديث توفيت سنة (٥٩هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٢٠٣)، رقم (٢٠)، وطبقات ابن سعد (٨/٨٦-٩٦).

(٢) المجموع شرح المذهب (٢/٤٥١).

إبن سريج، وأبو إسحاق<sup>(١)</sup> والإمام<sup>(٢)</sup>، والغزالي<sup>(٣)</sup>؛ لأن الظاهر أنها في هذا الشهر كالذي قبله؛ ولقوله ﷺ في حديث أم سلمة: «فَلْتَنْظُرْ عِدَّةَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا...»<sup>(٤)</sup>، الحديث، إعتبر الشهر الذي قبل الاستحاضة. والثاني: وبه قال ابن خيران والصيمري: أن العادة لا تثبت إلا بمرتين؛ إذ العادة مشتقة من العود، ولا عود إلا بالتكرر، فلو كانت تحيض [خمساً وتطهر] خمساً وعشرين فجاء بها دور ثانٍ فحاضت ستاً ثم استحاضت بعد ذلك: فعلى الأول تردّ إلى الست، وعلى الثاني إلى الخمسة؛ إذ الخمسة قد تكرّرت.

ثم المعتادة في الشهر الأول من شهور الاستحاضة ترتبص كالمبتدأة؛ لجواز أن ينقطع دون الخمسة عشر وإن جاوز عاداتها، فإن عبر الخمسة عشر قضت صلاة ما وراء أيام العادة، [ثم] في الدور الثاني وما بعده إذا مضت أيام العادة اغتسلت وصَلَّت وصامت؛ لظهور الاستحاضة، ولا يأتي هنا خلاف الاحتياط؛ لقوة العادة، إنتهى.

الحالة الثانية: أن يكون في عاداتها السابقة اختلاف، ولها صور:

منها: أن يكون في عاداتها المتقدمة على الاستحاضة اختلاف في القدر أو في الوقت، وسميت متنقلة:

فمن مسائلها: ما لو كانت تحيض خمساً من أول كل شهر وتطهر بآقيه: فحاضت في دور أربعاً من الخمس المعتاد ثم استحيضت بعد ذلك، فهذه قد انتقل حيضها من الكثرة إلى القلة، ولو حاضت في دور ستاً ثم استحيضت، فقد إنتقل حيضها من القلة إلى الكثرة. فإن قلنا بالوجه الصحيح رددنا إلى ما قبل الاستحاضة، وإلا فإلى العادة القديمة.

(١) المروزي، كما في المجموع (٢/ ٤٤٣).

(٢) حيث رجح هذا الوجه في نهاية المطلب في دراية المذهب (١/ ٣٤٥) ووصفه بالأرجح.

(٣) الوجيز (١/ ١٤٤)، والوسيط (١/ ٤٣١).

(٤) نص الحديث: عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ: «أن امرأة كانت تهرأق الدم على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: لتَنْظُرْ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ مِنْ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا فعلت ذلك فلتغتسل ولتستفر، ثم تُصَلِّ،» رواه الإمام الشافعي في الأم (١/ ١٩٩)، رقم (١٠٥)، وأبو داود، رقم (٢٧٤) ورواه غيرهما، وأسانيدهم صحيحة على شرط الشيخين. ينظر: المجموع (٢/ ٤٤٠).

ولو كانت المسألة بحالها فرأت في دور ستة أيام دما وفي دور عقبه سبعة ثم استحيضت، فعلى الأول رددناها إلى السبعة، وعلى الثاني وجهان: أحدهما: تردّ إلى الخمسة ويتساقط العددان في الدورين الأخيرين؛ إذ واحد منهما لم يتكرّر على حياله.

والثاني: أنها تردّ إلى الستّة؛ لأنّ التكرّر قد حصل فيها مرّة وحدها ومرّة مندرجة في السبعة. وهذا الوجه أحسن.

ولو كانت المسألة بحالها فحاضت في دور الخمسة الثانية من الشهر فهذه قد تغيّر وقت حيضها وصار دورها المتقدّم على هذه الخمسة بتأخر الحيض خمسة وثلاثين، خمسة منها حيض والباقي طهر.

والضابط فيها مع الاختصار<sup>(١)</sup> ما إذا كانت متنقلة فإنّها يثبت تنقلها بمرتين مع الاتساق. أعني: وقوع الأدوار المختلفة على منوال واحد: كأن رأت شهراً ثلاثاً ثم شهراً خمساً ثم [شهراً] سبعا ثم عاد دور آخر هكذا، فإذا استحيضت في الشهر السابع ردّت إلى ثلاثة أو في الشهر الثامن ردّت إلى خمسة أو في الشهر التاسع ردّت إلى سبعة وهكذا؛ لأنّ هذا التعاقب صير تلك الأدوار كالقدر والوقت المعتادين، فلو لم يتكرّر. كأن استحيضت في الشهر الرابع. ردّت إلى السبع؛ لأنّ الآخر ينسخ ما قبله، والحرّ تكفيه الإشارة.

\*\*\*

### القسم الرابع: المعتادة، الذاكرة للقدر والوقت، المميّزة

(فإن كانت المعتادة) الذاكرة لعادتها (مميّزة) نظر: إن توافق مقتضى العادة والتمييز، كما إذا كانت تحيض خمسة في أوّل كلّ شهر وتظهر الباقي فاستحيضت ورأت خمستها سواداً وباقي الشهر حمرة، فحيضها تلك الخمسة، واعتضد كلّ واحد من الدالتين بصاحبتهما.

وإن لم يتوافق: كأن كانت عادتها خمسة ثم استحيضت فرأت سوادا عشرة ثم حمرة مطبقة (فتأخذ بمقتضى التمييز) فتجعل العشرة السواد حيضاً (دون) مقتضى (العادة)،

(١) هذا هو المكتوب في النسخ التي حصلت عليها، والظاهر: "مع الاختصار".

حتى يكون حيضها خمسة فقط (على الأصح) من ثلاثة أوجه؛ لأن التمييز أقوى؛ إذ هو علامة ناجزة في الدم، والعادة علامة منقضية في صاحبتها، ولظاهر قوله ﷺ: «دم الحيض أسود»<sup>(١)</sup>، وبه قال ابن سريج وأبو إسحاق المروزي<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها ترد إلى العادة، فترد إلى الخمسة القديمة؛ لأن العادة قد ثبتت واستمرت، وصفة الدم معرض البطلان؛ ألا ترى أنه لو زاد القوي على خمسة عشر بطلت دلالته؟ وبه قال ابن خيران والصيمري<sup>(٣)</sup>.

والثالث: إن أمكن الجمع بينهما يُجمع؛ عملاً بالدالتين، وإلا فتساقطا، فتكون كالمبتدأة، وفيها ما قدّمنا من الخلاف<sup>(٤)</sup>.

ومحل كون التمييز أقوى وجريان الخلاف حيث لم يتخلل بينهما بقدر أقل الطهر، وإلا. كأن رأيت عشرين أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر، فالخمس الأولى من الحمرة حيض والخمسة السود حيض آخر؛ لأن بينهما خمسة عشر يوماً. وبالله التوفيق.

فرع: العادة التي ترد إليها المستحاضة المعتادة ليس من شرطها أن تكون عادة حيض وطهر صحيحين بلا استحاضة، بل قد تكون مستفادة من التمييز وهي مستحاضة، كما إذا رأيت المبتدأة خمسة سواداً وخمسة وعشرين حمرةً وهكذا مراراً ثم استمر السواد والحمرة في سائر الأدوار، فقد علمنا بها سبق من التمييز أن حيضها خمسة من كل شهر وصار ذلك عادة لها، فحيضها الآن خمسة من أول كل [شهر] ونحكم بالاستحاضة في الباقي.

هذا هو الصحيح.

وقال الإمام<sup>(٥)</sup>: لا نظر بعد بطلان التمييز إلى ما سبق، بل هي كمبتدأة غير مميزة.

(١) سبق تحريجه عند الكلام على المبتدأة المميزة.

(٢) في المجموع (٤٥٦/٢): ابن سريج، وأبو إسحاق المروزي..

(٣) المجموع (٤٥٦/٢).

(٤) من الرد إلى أقل الحيض، أو إلى غالب عادات النساء.

(٥) قاله في نهاية المطلب ناقلاً بلفظ: "ومن أصحابنا من قال... (٣٥٧/١).

ولو كانت المسألة بحالها فرأت في بعض الأدوار عشرة سواداً وباقي الشهر حمرة ثم استمرّ السواد في الدور الذي بعده، فقد قال الأئمة: نحيضها عشرة السواد في ذلك الدور؛ لأنّ الاعتماد على صفة الدم، ثمّ مردّها بعد ذلك العشرة.

ولو كانت المسألة بحالها [كأن] اعتادت السواد خمسة ثمّ استمرّ الدم ثمّ رأت في بعض الأدوار [عشرة]، فتردّ في ذلك الدور إلى العشرة. والله أعلم.

\*\*\*

### القسم الخامس: المعتادة، الناسية للقدر والوقت، غير المميّزة

(فصل) الناسية لعادتها إذا كانت مميّزة فهي مردودة إلى التمييز ولا إشكال؛ إذ الرجوع إلى العادة قد تعدّر فأنخذ بدلالة التمييز، كيف ولو أمكن الرجوع إلى العادة فكذلك نأخذ بمقتضى التمييز؟.

وإن لم تكن مميّزة بشرطه - وهي المقصودة بهذا الفصل -: فلها ثلاثة أحوال:

لأنّها إمّا أن تكون ناسية لقدر الحيض ووقته جميعاً أو ناسية لقدره دون الوقت أو بالعكس:

الأولى: (إذا نسيت المعتادة عادتها قدرأ ووقتاً)؛ لغباوة أو إغماء، أو كانت مجنونة فاستمرّ لها عادة في الحيض والطمهر ثمّ استحيضت فأفاقت ولم تعرف حال عادتها. (وهي المتحيّرة)؛ [لتحيّرها] في شأنها، وقد تسمّى محيرةً [أيضاً]؛ لأنّها تحير الفقيه في شأنها، (فهي كالمبتدأة على قول)؛ إذ العادة المنسية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة؛ ألا ترى أنّ التمييز لما لم يمكن منه استفادة الحكم ألحق بالعدم؟، ولأنّ المصير إلى القول الثاني يلزمها حرجاً عظيماً، ولا جرح في الدين.

وأجيب بمنع الإمكان: وهو أنّ ابتداء الدور في المبتدأة معلوم بظهور الدم، بخلاف الناسية، وكلّ وقت يعيّن لها فهو تحكّم لا يفيد.

(والأصحّ أنّها تؤمر بالاحتياط)؛ لأنّ كلّ زمان في حقّها محتمل للحيض والطمهر

والانقطاع فيجب الأخذ بالأسوأ، وقد روي: «أن سهلة بنت سهيل<sup>(١)</sup> استحيضت، فأمرها النبي ﷺ أن تغتسل لكل صلاة»<sup>(٢)</sup>، قال الأئمة: أنها كانت ناسيةً فأمرها بالاحتياط.

(فلا يغشاها الزوج) أو السيد؛ إذ ما من زمان يمرّ عليها إلا ويحتمل أن تكون حائضاً فيه. وعن أقضى القضاة الماوردي وبعض المتأخرين أنه لا باس بوطئها؛ لأن الاستحاضة علة مزمنة فالتحريم توريط لها في الفساد<sup>(٣)</sup>.

وإذا قلنا بالتحريم فلو فعل عصى، ويجب عليها الغسل من الجنابة، ولا تجب الكفارة ولو قلنا بوجوبها في الحيض، إذ لا تيقن لوقوعه في الحيض. وفي الاستمتاع بما بين السرة والركبة الخلاف المار في الحائض. (ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة)؛ إذ لا ضرورة لها فيها وكانت في كل وقت معرضة لاحتمال الحيض، وأمّا في الصلاة فتجب قراءة الفاتحة قطعاً.

وأما غير الفاتحة من السور: فمنهم من جوّز لها؛ تبعاً للصلاة ومنهم من لم يجوّز لها، والأوّل هو الأصحّ.

(ولا تحمل المصحف)، وحكمها في دخول المسجد كالحائض، فلا تعبر عند خوف التلوّث، وعند الأمن وجهان:

قال الإسنوي: يجوز لها المكث في المسجد إن أمنت التلوّث لصلاة أو اعتكاف أو

(١) سهلة بنت سهيل الصحابية رضي الله عنها، امرأة أبي حذيفة رضي الله عنه، هاجرت معه إلى الحبشة، وهي التي أرضعت سالماً لتظهر عليه، تزوّج بها بعد استشهاد أبي حذيفة عبد الرحمن بن عوف. ينظر: تهذيب الأسماء (٦١٣/٢)، رقم (١١٨٧)، والإصابة (٧/٧١٦)، رقم (١١٣٤٦).

(٢) تمام الحديث: «فلما جهّدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل»، رواه أبو داود في سننه، رقم (٢٩٥) ثم قال: وقد قيل: إن ابن إسحاق وهم فيه، وفيه ابن إسحاق وعتتته. ينظر: تلخيص الحبير (١/٧١)، رقم (٢٣٧)، وخلاصة البدر المنير (١/٨٣)، رقم (٢٥٥).

(٣) الحاوي الكبير (١/٤١٠)، وبحر المذهب (٩/٣٠٩)، قال في دليّه: "فأما المستحاضة فلا يحرم وطنها لأنها كالطاهرة فيما يحل ويحرم، ولأن دم الاستحاضة رقيق وهو دم عرق قليل الأذى وليس كدم الحيض في ثخنه وثنته وأذاه، والله أعلم". وبحر المذهب (١/٣١٨).



طواف<sup>(١)</sup>، وهو المتجه، وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

(وتصلي فرائض الأوقات أبداً)؛ لأن كل وقت أُفرد بالنظر فمن الجائز كونها طاهرة [فيه].

(وكذا لها أن تصلي النوافل) راتبة أو غير راتبة (على الأصح) من الوجهين؛ لأن النوافل من مهمات الدين، فلا وجه لحرمانها عنها، فهي كالتيمم يتنفل مع بقاء حدثه. والثاني: لا يجوز لها التنفل؛ إذ لا ضرورة في التنفل مع احتمال الحيض، فصار كقراءة القرآن في غير الصلاة وحمل المصحف. وفرق بعضهم بين الرواتب وغيرها، وهذا الخلاف جارٍ في نوافل الصوم والطواف.

(وتغتسل لكل فريضة)؛ لاحتمال الانقطاع قبيلها، ويجب أن يقع غسلها (في وقتها)؛ لأنه طهارة ضرورة كالتيمم، وفي وجه: لو انطبق آخر غسلها أول الوقت جاز، سبق نظيره في وضوء الاستحاضة<sup>(٣)</sup>.

ومحلّه حيث لم تعلم وقتاً لانقطاع دمها، فإن علمته - كعند الغروب مثلاً - إغتسلت كل يوم عقيبه فقط ثم تصلي به المغرب وتتوضأ لغيرها.

وهل يلزمها المبادرة إلى الصلاة بعد الغسل؟ فيه وجهان: أصحهما عند الإمام والغزالي: أنها لا تلزمها<sup>(٤)</sup>.

والثاني - وبه قال الصيمري وغيره - : نعم، كما تجب على المستحاضة المبادرة بعد الوضوء.

وأجيب: بأن الوجوب على المستحاضة هناك لتقليل الحدث، والغسل إنما يؤمر [به]؛ لاحتمال الانقطاع، ولا يمكن تكرّر الانقطاع بين الغسل والصلاة، ولو بادرت أيضاً فمن المحتمل أن غسلها يقع في الحيض، فإذا لا حيلة في دفع هذا الاحتمال وإن قرب الزمان.

(١) مخطوطة المهمات المرقمة (٤٥٩) فقه، الورقة (١٣٦) وجه.

(٢) ينظر: فتح الجواد (٨٥/١) و (١٢٠/١).

(٣) عن الشيخ أبي محمد والد إمام الحرمين (١٩٥).

(٤) ينظر: نهاية المطلب (٣٦٣)، والوسيط (١/٤٤٢)،.

ولمن نصر الثاني أن يقول: سلّمنا أنّ دفع أصل الاحتمال لا يمكن، لكنّ الاحتمال في الزمان الطويل أظهر منه في الزمان القصير، فبالمبادرة يقلّ الاحتمال، إنتهى.  
فلو قلنا بالأول وأخرت لزماها الوضوء لتلك الصلاة ثانياً؛ إذ لم يجرز للمستحاضة تأخير الصلاة عن الطهارة.

وفي قضاء الصلاة عليها وجهان:

أحدهما - وبه قال الإمام والغزالي، وقال الإسنوي، وعليه الفتوى<sup>(١)</sup>: أنّه لا يجب؛ لأنّها إن كانت طاهرة وقت الصلاة المؤدّاة أجزأها ما فعلت، وإلا فلا صلاة عليها، وأيضاً إنّ قضاء الصلاة يفضي إلى حرج شديد.

والثاني - وبه قال ابن سريج واختاره المصنف في الشرحين وقال: وهو ظاهر المذهب عند الجمهور وهكذا قال النووي في الروضة - أنّه يجب<sup>(٢)</sup>؛ لاحتمال وقوع الأداء في الحيض مع إدراك ما يسع تكبيرة من الوقت ولو من الوقت الضروري، فتلزما صاحبة الوقت والتي تجمع معها.

وإذا سلكتنا طريق الاحتياط وجب سلوكه في جميع جهات الاحتمال.

وعلى هذا فإن صلّت أوّل الوقت كان للقضاء طريقان:

أحدهما: أن تقضي بوضوء تفعله كلّ فرض بعد أداء فرض لا تجمع مع المعاد: فتقضي الظهر والعصر بعد أداء المغرب، والمغرب والعشاء بعد أداء الصبح، والصبح بعد أداء الظهر، فتبرأ عن العصرين مثلاً؛ لأنّهما إن وقعا في طهرها أولاً فواضح، وإلا فإن استمرّ حيضها إلى الغروب فلا وجوب عليها، وإن انقطع قبله وقع القضاء في طهرها لا محالة، والغسل للمغرب كافٍ لهما، لكن تتوضأ لكلّ منهما كسائر المستحاضات، وكذا يقال في البقيّة.

وإنّما قلنا: ”بعد أداء فرض...“؛ لأنّه لو قضت قبل أدائه، كأن قضت العصرين قبل

(١) الوسيط (١/٤٤٦)، المهات طبع دار ابن حزم (٢/٣٠٢).

(٢) العزيز طبع دار المعرفة (٢/٤٩٨)، وطبع دار الكتب العلمية (١/٣٢٨)، وروضة الطالبين (١/٣٢١).

أداء المغرب، فلا يكفيها الوضوء، بل تغتسل لأوليها وتتوضأ للآخرى، وتغتسل ثانياً للمغرب؛ لاحتمال الانقطاع قبل أدائه.

وإنما قلنا: "لا تجمع مع المعاد"؛ لأنه لو قضته مع فرض يجمع معه، كأن قضت الظهر في وقت العصر، فلا يبرأ؛ لاحتمال وقوعها في الحيض وانقطاعه قبل الغروب. وإذا كانت تقضي على هذه الكيفية فلا يلزمها البدار إلى القضاء، بل تخرج عن العهدة إذا أتت به في ما بين خروج الوقت وقبل مضي خمسة عشر يوماً من أول وقت الفرض المؤدى الذي تريد قضاءه؛ لأن الحيض إن انقطع في الوقت بقي الطهر خمسة عشر يوماً، وإلا فلا شيء عليها. والطريق الثاني: أن تمهل حتى تمضي ستة عشر يوماً أو أكثر ثم تقضي الخمس وهكذا تقضي الصلوات الخمس التي هي صلوات يوم وليلة لكل ستة عشر يوماً؛ لأنها لا تقضي ما وقع في الحيض أو الطهر، وإنما تقضي التي تأخر الانقطاع عن غسلها، وهي في ستة عشر لا تحتمل إلا مرة؛ ضرورة تخلل أقل الطهر والحيض بين كل انقطاعين، فيجوز أن تجب به صلاة واحدة أو صلاتا جمع؛ لوقوع الانقطاع في وقت الأخيرة، فتكون كمن نسي صلاة أو صلاتين مختلفتين. انتهى.

وإن لم تصل الفرائض كلها في أول الوقت بل صلت كما اتفق: كفي الأول والآخر والوسط تلزمها للخمسة عشر صلوات يومين وليتين، لجواز أن يطراً الحيض في وسط صلاة فتبطل، وينقطع في وسط أخرى فيجب.

ويجوز أن تكونا مثلين، ومن فاتته صلاتان متماثلتان ولم يعرف عينها وجب عليه صلاة يومين وليتين.

وكيفية قضاء الخمس قد ذكرها المصنف في العزيز، ولم نشتغل بتفصيلها؛ روماً للاختصار. فإذا أردت الإطلاع فاطلبها منه <sup>(١)</sup>.

(وتصوم) المتحيرة (جميع شهر رمضان)؛ لاحتمال أنها طاهرة في الكل، ثم كم يجزئها من ذلك؟.

(١) العزيز، هامش المجموع، طبع دار المعرفة (٥١١/٢) وما بعدها، وطبع دار الكتب العلمية (١/٣٢٨-٣٣٠).

قال بعض الأصحاب كصاحب الإفصاح والشيخ أبي حامد<sup>(١)</sup>: أنه يُجزئها خمسة عشر يوماً، ونقلوا ذلك عن نصّ الشافعي؛ إذ لا بدّ وأن يكون لها في الشهر طهر صحيح، وغاية ما يمكن إمتداد الحيض إليه خمسة عشر يوماً، فيقع صوم خمسة عشر يوماً في الطهر.

وقال الشيخ أبو زيد المروزي وأكثر الأصحاب على اختلاف الطبقات: لا يجزئها إلا أربعة عشر يوماً؛ لاحتمال أن يبتدئ حيضها في أثناء نهار ويمتدّ خمسة عشر يوماً فينقطع في أثناء نهار أيضاً فينبسط الخمسة عشر ويفسد صومها، وحملوا نصّ الشافعي على ما إذا حفظت أن دمها يبتدئ بالليل وينقطع بالليل.

والمصنّف رحمه الله اختار هذا الوجه، ولذا أوجب عليها قضاء ستة عشر وقال: (فتصحّ لها منه أربعة عشر يوماً ثمّ تقضي ستة عشر يوماً، وتصوم) لأجل قضاء ذلك (شهراً آخر) سوى رمضان (كاملاً) ثلاثين يوماً.

إعلم أنّه متى أُطلق الشهر في المستحاضات عُني به ثلاثون يوماً، سواء أبتدئ به في الأوّل الهلالي أم لا.

(فيصحّ لها من ذلك) الشهر الكامل (أربعة عشر يوماً أيضاً) كما في رمضان؛ لما ذكرنا، فبقي عليها قضاء يومين، (ثمّ تصوم ستة أيام) لأجل قضاء ذين اليومين من جملة (ثمانية عشر يوماً: ثلاثة في أوّلها وثلاثة في آخرها فيصحّ لها اليومان الباقيان) عليها؛ لأنّ الثلاثة الأولى إمّا أن تكون في الطهر فذاك، أو لا تكون: فإن كان كلّها في الحيض فغاية الإنتهاء إلى السادس عشر بتقدير الإبتداء من اليوم الأوّل، فيقع اليومان الأخيران في الطهر، وإن كان بعضها في الحيض دون بعض: فإن كان اليوم الأوّل في الطهر صحّ مع الثامن عشر، وإن [كان] اليومان الأولان في الطهر صحّا، وإن كان اليوم الأخير في الطهر صحّ مع السابع عشر.

والضابطة في ما [تقضي] أكثر من يوم: أن تضعف ما عليها وتزيد يومين، ثمّ تصوم نصف المجموع ولاءً متى شاءت، وتصوم مثل ذلك من أول السادس عشر، فيكفيها،

(١) الشيخ أبو حامد هو الإسفرائيني أحمد بن محمد بن أحمد صاحب الرونق وشرح مختصر المزني. وصاحب الإفصاح هو أبو علي الطبري الحسن أو الحسين بن قاسم.

فتخرج عن العهدة، كما إذا أرادت أن تقضي يومين فتضعفهما فتكون أربعة، وتزيد يومين عليها فتكون ستة، ثم تصوم نصف المجموع وهو ثلاثة متى شاءت، ثم نصفها الآخر - وهو ثلاثة - من أول السادس عشر، فيكفيها. وهذا مثال المتن.

وعلى هذه الضابطة لو كانت تقضي ثلاثة أيام تضعفها فتكون ستة، فتزيد عليها يومين فتكون ثمانية، تصوم أربعة ولأء وأربعة من أول السادس عشر، وعلى هذا القياس، حتى إذا كانت تقضي أربعة عشر يوماً تضعف وتزيد يومين فيستوعب الشهر، وهو غاية ما يقضى في الشهر الواحد، ولهذا لم يصحّ من رمضان إلا هذا القدر.

ولو أتها صامت ما عليها على الولاء متى شاءت من غير ضعف وأعادته من أول السابع عشر وصامت بينهما يومين إما مجتمعين أو متفرقين متصلين بالصوم الأول أو الثاني أو لا خرجت عن العهدة، كما لا يخفى، فعلى هذا فالمثال المذكور في الكتاب ليس متعيناً لقضاء اليومين، وتجد ذلك في العجالة مثورة كأنها درر انفصم سلكها فانثرت<sup>(١)</sup>.

(ويمكنها قضاء يوم واحد) هذا إشارة إلى ضابطة يعرف بها قضاء يوم واحد، وليس من تتمّة مسألة قضاء رمضان، وزعم بعضهم بأن ذلك على تقدير كون رمضان ناقصاً فاسدٌ كما لا يخفى.

فقوله: "يمكنها قضاء إلخ" أي: يحصل لها بالإمكان أو يمكن منها إن جعل الإمكان بمعنى التمكن وهو شائع في الاستعمال.

(بأن تصوم يوماً وتفطر يوماً، وتصوم اليوم الثالث والسابع عشر من صومها الأول)،

(١) عجالة المحتاج (١/ ١٥٧)، حيث يقول: "ولا تعين هذه الكيفية، بل لو صامت أربعة من هذه الستة في أول الثمانية عشر واثنين في آخرها، أو بالعكس، أو اثنين في أولها واثنين في آخرها واثنين في الوسط كيف شاءت، حصل اليومان الواجبان. والضابط في قضاء اليومين وغيرهما أن تضعف ما عليها وتزيد عليه يومين، فتصوم ما عليها على الولاء متى شاءت، ثم تأتي بضعفه من أول السابع عشر من صومها، ثم تأتي باليومين = بينهما سواء كانا متصلين باليومين الأولين أم بالأخيرين أم منفردين عنهما متفرقين أم مجتمعين، فتأمل ذلك. ويحصلان أيضاً بخمسة أيام: بأن تصوم يوماً وثالثه وخامسه وسابع عشره وتاسع عشره"، انتهى ومن الجدير بالذكر أن عبارة الطبعة هذه مشتملة على أخطاء إعرابية فأصلحتها.

وتفطر ما بين اليوم الثالث إلى اليوم السابع عشر وهو ثلاثة عشر يوماً، فتبرأ ذمتها يقيناً؛ لأنها إما طاهرة في اليوم الأول فيحصل به الفرض، أو غير طاهرة، وحينئذ إما أن تكون حائضاً في جميعه فينقطع حيضها قبل السابع عشر ألبتة ويقع الثالث أو السابع عشر في الطهر، وإما أن تكون حائضاً في بعضه: فإن كانت حائضاً في أوله وانقطع فيه فهي طاهرة في اليوم الثالث لا محالة، وإن كانت حائضاً في آخره وابتدأ فيه فغايبته الإتهاء إلى السادس عشر، ويقع السابع عشر في الطهر، فعلى أي تقدير قدر وقع يوم في الطهر؛ لأن الحيض كيفما قدر. مقدماً أو مؤخراً. يخرج يوم من الحيض، انتهى.

واعلم أن ذكر اليوم الثالث والسابع عشر للصوم الثاني والثالث إنما جرى في كلامهم لبيان أن السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد؛ وإلا فلا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني، ولا السابع عشر للصوم الثالث، بل يجوز أن تصوم بدل الثالث يوماً بعده إلى آخر الخامس عشر، وبديل السابع عشر يوماً بعده إلى آخر تسعة وعشرين يوماً ولكن بشرط أن يكون المخلف من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الأول والثاني أو أقل منه، فلو صامت الأول والثالث والثامن عشر لم يحجز؛ إذ المخلف من السادس عشر يومان وليس بين الصومين الأولين إلا يوم.

وإنما امتنع ذلك؛ لجواز أن ينقطع الحيض في اليوم الثالث ويعود في الثامن عشر فيكون الكل في الحيض.

ولو صامت الأول والرابع والثامن عشر جاز؛ لأن المخلف مثل ما بين الصومين.

ولو صامت السابع عشر والحالة هذه جاز؛ لأن المخلف أقل مما بين الصومين.

ولو صامت الأول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر يوماً فيجوز أن تصوم التاسع والعشرين؛ إذ المخلف حينئذ مثل ما بين الصومين، ولها أن تصوم يوماً قبله؛ لأن المخلف يكون أقل، نعم لا يجوز أن تصوم السادس عشر؛ فإنها لو فعلت ذلك لم تخلف شيئاً، ولا بد من تخليف بشرطه.

قاعدة: في قضاء الصوم المتتابع والصلوات الفوائت التي لم تصل في الأوقات: أما الصوم: فلو كانت تقضي صومها متتابعاً بنذر وغيره، فإن كان قدر ما يقع في شهر،

صامته على الولاة ثم مرة أخرى من السابع عشر. مثاله: عليها يومان متتابعان، تصوم يومين ويوم السابع عشر والثامن عشر، وتصوم بينهما يومين متتابعين، فتخرج عن العهدة بيقين، كما لا يخفى على المتأمل.

فلو كان عليها شهران متتابعان صامت مائة وأربعين [يوماً] على التوالي: أربعة أشهر ستة وخمسين [يوماً]، وعشرين يوماً لأربعة أيام، فإن دام طهرها شهرين فذاك، وإلا فقد شهرين من هذه المدة صحيح البتة، وتخلل الحيض لا يقطع التتابع.

وأما قضاء الصلوات الفوائت نُظِرَ: إن كانت واحدة صلّتها بغسل متى شاءت، ثم تمهل زماناً يسع الغسل وتلك الصلاة، ويعيدها بغسل آخر بحيث يقع في خمسة عشر يوماً من أول صلاة المرة الأولى، وتمهل في السادس عشر [قدر الإمهال الأول]، ثم تعيدها بغسل آخر قبل تمام الشهر من المرة الأولى.

ويشترط أن لا تؤخر الثالثة عن أول السادس عشر بأكثر من الزمان المتخلل بين آخر المرة الأولى وأول الثانية، كما في الصوم.

فالإمهال الأول كالإفطار اليوم الثاني.

والإمهال الثاني كالإفطار السادس عشر.

وإن كانت الصلوات التي تريدها أكثر من واحدة فلها طريقتان:

أحدهما: أن تنزلها منزلة صلاة واحدة، فيصلّيها على الولاة ثلاث مرّات، كما ذكرنا في الواحدة، وتغتسل في كلّ مرة للصلاة الأولى، وتتوضأ لكل واحدة بعدها، ولا فرق في هذا بين أن تكون الصلوات متّفة أو مختلفة.

والطريق الثاني: أن تنظر في ما عليها من العدد: إن لم يكن فيه اختلاف فيضعفه ويزيد عليه صلاتين أبداً، وتصلّي نصف الجملة ولاءً، ثم النصف الأخير في أول السادس عشر من أول الشروع في النصف الأول.

مثاله: عليها خمس صلوات ظهر، تضعفها تكون عشرة، وتزيد صلاتين تكون إثنتي عشرة، تصلّي نصفها - وهو ستة - متى شاءت، ثم ستة في أول السادس عشر.

وإن كان في العدد الذي عليها اختلاف، فتصلي ما عليها بأنواعه على الولا متى شاءت، ثم تصلي صلاتين من كل نوع مما عليها بشرط أن تقعا في خمسة عشر يوماً من أول الشروع، وتمهل من أول السادس عشر زماناً يسع الصلاة المفتتح بها، ثم تعيد ما عليها على ترتيب فعلها في المرة الأولى.

مثاله: عليها ثلاث صلوات: صبح وظهران، تصلي الخمس متى شاءت، ثم تصلي بعدها في الخمسة عشر صبحين وظهرين، وتمهل من أول السادس عشر ما يسع الصبح وظهرين، وتعيد الخمس كما فعلت أولاً.

وفي هذا الطريق تفتقر لكل صلاة إلى غسل، بخلاف الطريق الأول. وحكم المنذورة في الكل حكم الفائتة.

والطواف كالصلاة واحداً أو عدداً، وتصلي مع كل طواف [ركعتيه]. ويكفيها غسل واحد للطواف والركعتين، إن لم نوجبهما.

وإن أوجبناهما فثلاثة أوجه:

أصحها: أنه يجب الوضوء للركعتين دون الغسل.

والثاني: يجب الغسل لهما ثانياً.

والثالث: لا يجب هذا [ولا ذاك]، وفيه كلام تركته؛ حذراً عن الإطالة<sup>(١)</sup>.

(وإن حفظت) المستحاضة (شيئاً من عاداتها ونسيت شيئاً)، بأن حفظت القدر فقط،

[أو الوقت فقط] مع حفظها قدر الدور مع ابتدائه، فيكون تحيّرهما نسبياً (فمتى تيقنت

الطهر أو الحيض لم يخف الحكم) فنحكم بمقتضى كل واحد منهما.

(وإن ترددت) أي: شكّت (فيهما) أي: في الحيض والطهر (فهي في الغشيان) وسائر

الاحتياطات (كالخائض) عملاً بالاحتياط؛ لاحتمال الحيض (وفي العبادات كالطاهرة)

عملاً بالاحتياط؛ لاحتمال الطهر.

(وإذا احتمل انقطاع الدم) أي: في كل زمانٍ يحتمل أن ينقطع فيه الدم ساعة فساعة

(١) الأولى: حذراً من الإطالة ينظر: لسان العرب (٤/١٧٦) واستشهاده بقول الشاعر: حذارٍ حذارٍ من فوارس

دارم أبا خالدٍ من قبل أن تتندما. هذا، وقد خص النووي في المجموع فصلاً لطواف التحيرة يجوز أن يكون هو

مقصود الشارح بالكلام فيه. ينظر: المجموع (٢/٤٩٥)، والحاوي الكبير (١/٤٠٩).



(فعليها أن تغتسل لكل فريضة)؛ لاحتمال الانقطاع بين كل فريضتين.

والقول الجملي أن يقال: إذا لم تنس القدر والوقت جميعاً فمحفوظها، [إما الوقت، وإما القدر]، أو شيء منه، فلا بدّ لها على كلّ تقدير أن تحفظ دورها مع ابتداء الدم كما ذكرنا؛ ليخرج عن التحير المطلق.

ونذكر لك أمثلة ترشد بها إلى غيرها:

فلو قالت الحافظة للوقت: كان [دوري] ثلاثين دائماً، يبتدئ الدم من أولها ولا أعرف غير ذلك، فيوم وليلة في أولها حيض بيقين، ثم إلى آخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة: أما الطهر؛ فلجواز أن لا يزيد الحيض على أقله، وأما الحيض؛ فلجواز الامتداد إلى أكثره، وأما الانقطاع؛ فلجواز زيادة الحيض على أقله وعدم امتداده إلى أكثره، فيحتمل الانقطاع ساعة فساعة فتحتاط فيه، ثم إلى آخر الثلاثين طهر بيقين، وكذلك الحكم في كلّ ثلاثين بعدها.

ولو قالت: أحفظ أنّ دمي ينقطع في آخر كل شهر، ولا أعرف غير ذلك، فأول الشهر إلى انقضاء خمسة عشر طهر بيقين؛ لأنّ غاية الممكن افتتاح الحيض من الليلة السادسة عشرة، وبعده يحتمل الحيض والطهر؛ لجواز أن يكون القدر الذي إعترفت به آخر امتداد أكثر الحيض، وأن يكون مستقلاً بالأقل<sup>(١)</sup>، ولا يحتمل الانقطاع؛ لأنّ القدر المعترف به إن كان آخر الحيض فالخمس عشرة كلّ حيض، وإن كان مستقلاً فطهر، واليوم الثلاثون واليلة قبله حيض بيقين.

\*\*\*

## القسم السادس: الحافظة للوقت دون القدر، غير المميّزة

وهي قسمان:

١- ذات الخلط المطلق: ويتعلّق بحال حافظة الوقت مسائل تسمّى مسائل الخلط،

فنذكر لك منها شيئاً يرشدك إلى أشياء:

(١) في (١): "مستقلاً بالحيض".

فلو قالت: كنت في آخر كل شهر وأول ما بعده حائضاً - فهذا المثال يسمى خلطاً مطلقاً - فلحظة في أول كل شهر ولحظة في آخره حيض بيقين، ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من ليلة السادس عشر طهر بيقين، وما بين اللحظة [من أول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع، وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة] من آخر الشهر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع.

ولو قالت: كنت أخلط شهراً بشهر طهراً، فليس لها حيض بيقين، لكن لها ساعتاً طهر بيقين: ساعة من آخر كل شهر وساعة من أوله، ثم [قدر] أقلّ الحيض بعد مضيّ اللحظتين لا يمكن فيه الانقطاع، وبعده يمكن.

٢. ذات الخلط الغير المطلق: وأمّا الخلط الغير المطلق بأن قالت: كنت أخلط الشهر بالشهر وكنت اليوم الخامس حائضاً، فلحظة من آخر الشهر إلى آخر خمسة أيام من الشهر الثاني حيض بيقين، ولحظة من آخر [الخامس] إلى آخر العشرين طهر بيقين.

\*\*\*

### القسم السابع: الحافطة للقدر دون الوقت، غير المميّزة

وأمّا حافطة القدر فأشكالها في إضلال حيضها في دورها، والإضلال قد يكون في جميع الدور، وقد يكون في بعضه: فإن كان الأوّل فكلّ الدور يحتمل الحيض والطهر، وقدر الحيض من أول الدور لا يحتمل الانقطاع، وبعده يحتمل الانقطاع أيضاً، فلعلّك لا تكتفي بهذا، فنقول: مثاله: قالت: دوري ثلاثون، ابتداءؤها كذا وحيضي عشرة أضللتها فيها، فعشرة من أولها لا يحتمل الانقطاع، والباقي يحتمله، والكل يحتمل الحيض والطهر، نعم لو قالت: كان حيضي إحدى عشرات الشهر، وقد نسيت عينها، فهذا يفارق الصورة السابقة، في [أنّ] احتمال الانقطاع بعد العشرة الأولى قائم إلى آخر الشهر، وههنا لا يحتمل الانقطاع إلّا في آخر كلّ عشرة من العشرات.

وإن كان الثاني: كأن قالت: أضللت خمسة عشر في عشرين من أول الشهر، فالعشرة الأخيرة طهر بيقين والخمسة الثانية والثالثة حيض بيقين؛ لأنّها تدرجان تحت تقدير تقديم الحيض

وتأخيرها، والخمسة الأولى تحتمل الحيض والطمهر دون الانقطاع، والرابعة تحتملها جميعاً. ولو قالت: أضللت عشرة في عشرين من أول الشهر، فالعشرة الأخيرة طهر بيقين والعشرون من أوله يحتمل الحيض والطمهر، ولا يمكن الانقطاع في العشرة الأولى، ويمكن في الثانية. والطمهر المستيقن قد يقع في الأول أيضاً، كأن قالت: أضللت العشرة أو الخمسة عشر في العشرين من آخر الشهر.

وقد يقع في الوسط، كأن قالت: حيضي خمسة ودوري ثلاثون، وكنت اليوم الثالث عشر طاهرة، فخمسة من أول الدور يحتمل الحيض والطمهر دون الانقطاع، وما بعدها يحتملها إلى آخر الثاني عشر، والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر بيقين، ومن أول السادس عشر إلى آخر العشرين يحتمل الحيض والطمهر دون الانقطاع، ومنه إلى آخر الشهر يحتملها جميعاً.

\*\*\*

## كيفية غسل المعتادة

فرع: تغتسل المعتادة آخر كل نوبة من عاداتها المختلفة النظم: كأن رأت شهراً ثلاثاً أيام، ثم شهراً خمسة، ثم شهراً سبعة، ولم يتسق هذا النظم في سائر الأدوار، بل كان بعضه يتقدم تارة ويتأخر أخرى، أو اتسق لكن نسي فلم تعرف، فتجعل كالمختلفة احتياطاً، فتغتسل آخر الثلاث، ثم آخر الخمس، ثم آخر السبع؛ لاحتمال الانقطاع في آخر كل، وتتوضأ في ما بين الاغتسال لكل فرض، ثم هي بعد السبع إلى آخر الشهر طاهرة بيقين، وبالله التوفيق.

\*\*\*

## بيان قول السحب والتلفيق

(فصل): (إذا رأت يوماً دماً ويوماً نقاءً) أو يومين يومين، فإما أن ينقطع قبل مجاوزة خمسة عشر أو لا ينقطع: فإن لم ينقطع وجاوز - صارت مستحاضة ويكون الفرق بين حيضها واستحاضتها بالرجوع إلى العادة والتمييز كغيرها.

وإن لم يجاوز (فأظهر القولين أنَّ أيام النقاء حيضاً أيضاً) كأيام الدم، ويسمى هذا قول السحب؛ إذ حكم الحيض يسحب على أيام النقاء؛ لأنَّ زمان النقاء ناقص عن أقل الطهر فيكون حيضاً كساعات الفترة بين دفعات الدم؛ ولأنَّ أزمانه النقاء لو كانت طهراً فيما أن يكون كل واحد منها طهراً وحده، وإما أن يكون مجموعها طهراً واحداً، فإن كان الأوّل وجب إنقضاء العدة بثلاثة منها، وهو خلاف الإجماع.

وإن كان الثاني وجب أن يفرّقها على جميع الشهر حتّى لا تكون مستحاضةً بمجاوزة التقطّع خمسة عشر، وليس كذلك. وبه قال الإمام والغزالي، والقاضي أبو الطيب الطبري<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنَّ أيام النقاء طهر - ويسمى قول التلفيق إذ يلتقط أيام النقاء ويلفّق ويحكم في الطهر فيها - ويكون حيضها أيام الدم لا غير؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، أي: ينقطع دمهنّ، وقد انقطع فوجب أن يجوز القربان؛ ولأنّه لا نحكم في أيام الدم حقيقةً بالطهر، فكذلك لا نحكم في أيام النقاء حقيقةً بالحيض؛ توفيراً لحقّهما، وبه قال الشيخ أبو حامد<sup>(٢)</sup> وطائفة من العراقيين.

وعلى هذا فإنّها يحكم بالطهر في الصوم والصلاة والاعتسال ونحوها لا للعدة ولا لعدم تحريم الطلاق فيها.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: فيه تحكّم؛ لتفريق الأحكام من غير دليل، وهو غير معهود. ومحلّ القولين ما إذا كان النقاء المتخلّل زائداً على الفترات المعتادة بين دفعات الدم. فإن لم يزد فالكلّ حيض بلا خلاف.

والفرق بين الفترة والنقاء قد ذكر في أوّل الكتاب<sup>(٣)</sup>.

وعلى الأوّل حكم الحيض إنّما يسحب على النقاء بشرطين:

الشرط الأوّل: أن يكون النقاء محتوشاً بدمين في الخمسة عشر، حتّى لو رأت يوماً

(١) نهاية المطلب (١/ ٤٢٠)، والوسط (١/ ٤٦١)، والمجموع للإمام النووي (٢/ ٥١٨).

(٢) إذا قيد أبو حامد بلفظ: الشيخ فهو الإسفرائيني، كما قال في المجموع (١/ ١١٣)، ومن العراقيين المؤيدين لقول التلفيق البندنجي والمحاملي وسليم الرازي والرويان في الحلية وغيرهم. ينظر: المجموع (٢/ ٥١٨).

(٣) يعني: أوّل كتاب الحيض...

وليلةً دماً وأربعة عشر نقاءً ورأت في السادس عشر دماً، فالتقاء مع ما بعده من الدم طهر؛ لأنه ليس محتوشاً بالحيض في المدة.

ولا يخفى أن الغرض من قولنا: "فالتقاء مع ما بعده طهر" التسوية بينهما في نفي الحيض، لا في أحكام الطهارة مطلقاً؛ لأنها مستحاضة في زمن الدم دون النقاء.

والشرط الثاني: أن يكون قدرُ الحيض في مدة خمسة عشر تمام يوم وليلة إن تفرّق بالساعات، وإلا فلا حيض لها.

وقيل: ينبغي أن يكون كل دم يوماً وليلةً.

وقيل: لا يشترط ذلك، بل لو كان المجموع نصف يوم، كان الثاني حيضاً.

\*\*\*

## حكم دم الحامل

(وأصح القولين) الجديد المنصوص عليه في المختصر<sup>(١)</sup> (أن الدم الذي تراه الحامل) على أدوار الحيض (حيض)،

سواء رآته قبل تحرّك الولد أو بعده، في أيام عاداتها أم لا؟، ولو كان بين التوأمين أو ولدت متّصلاً بآخره بلا تخلّل نقاء؛ لإطلاق الآية والأخبار؛ ولأنّه دم في أيام الإمكان على قدر الحيض، فجاز أن يكون حيضاً كدم الحائل والمرضع.

والثاني - وهو القديم المنصوص به في رواية الزعفراني -: أنّه ليس بحيض، لقوله ﷺ في سبأيا أو طاس<sup>(٢)</sup>: «ألا لا توطأ حائل حتّى تحيض، ولا حامل حتّى تضع»<sup>(٣)</sup>، فجعل

(١) مختصر المزني، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ) دار المعرفة - بيروت (١/٢١٨).

(٢) يفتح الهمزة، وبالطاء والسين: وإد في بلاد هوازن، وفيه كانت وقعة حنين للنبي ﷺ ببني هوازن. ينظر: معجم البلدان (١/٢٨١).

(٣) لم أجده بهذا الترتيب ولا بهذا اللفظ، ورواه الإمام أحمد في مسنده، رقم (١١٦١٤) بلفظ: «لا توطأ حامل - قال أسود: - حتّى تضع، ولا غير حامل حتّى تحيض حيضة - قال يحيى -: أو تستبرئ بحيضة»، وأبو داود في سننه، رقم (٢١٥٧)، والحاكم في المستدرک (٢/٢١٢)، رقم: (٢٧٩٠) ولفظها: «لا توطأ حامل حتّى تضع ولا غير ذات حمل حتّى تحيض حيضة» وقال الحاكم: هذا صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال في خلاصة البدر المنير (١/٨٣) رقم الحديث (٢٥٧): وأعله عبد الحق وابن القطن.

الحَيْضَ دليلاً على براءة الرحم، فلو قلنا: الحامل تحيض لبطلت دلالتها؛ ولأنّ فم الرحم ينسدّ بالحمل فيمنع خروج دم الحيض.<sup>(١)</sup>

فإن قلنا: إنّهُ ليس بحيض فهو حدث دائم كسلس البول لا يمنع الصوم والصلاة والوطء. وإن قلنا: إنّهُ حيض فيجري عليه أحكام الحيض إلّا في تحريم الطلاق فيه وانقضاء العدة به. وأمّا الدم الذي يخرج حال الطلق أو مع خروج الولد فليس بحيض؛ لأنّ انزعاج البدن بالطلق يدلّ على أنّ خروجه هذه العلة لا للجبلّة، ولا بنفاس؛ لتقدّمه على انفصال الولد، عند الجمهور. وعلى هذا فيجب أن يستثنى عن صورة القولين في دم الحامل الدّم الخارج عند الطلق؛ لأنّها حامل بعدد في تلك الحالة. فائدة: زهر العصفور<sup>(٢)</sup> إذا غلّي بالعسل وشربته من ترى الدم دائماً انقطع، كذا رأيت في بعض الكتب، انتهى.

قال صاحب القاموس: "السلق المراءة التي تحيض في الدبر!"<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فهل يحرم غشيانها؟ فيه احتمالان:

أحدهما: أنّه لا يحرم؛ لأنّ علة التحريم الأذى، وقد إنتفى هنا. وعلى هذا فهل تُمنع من الصوم والصلاة وسائر ما يتعلّق بالحائض؟ فيه وجهان: والاحتمال الثاني: أنّه يحرم؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ (البقرة: ٢٢٢). قلت: الصحيح أنّه لا يحرم؛ لأنّ هذا ليس دم جبلّة ليكون حيضاً، بل دم علة فيكون استحاضة<sup>(٤)</sup>، سواء حاضت بقبْلِها [أيضاً] أم لا.

(١) والراجح أنّه ليس بحيض، يدلّ عليه أن الله جلّ ذكره جعل عدة التي ليست بحامل ثلاثة قروء في الطلاق، وجعل عدة الحامل أن تضع ما في بطنها، قال الله عز وجل: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْوالُ الَّتِي هُنَّ عَلَيْهَا أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الآية. (الطلاق: ٤) أو لا تراه جعل عدتها أن تضع ولم يجعلها بالأقراء ويلزم من جعل الحامل تحيض أن يجعلها تنقضي بالأقراء، فأقرب القولين إلى تأويل القرآن والسنة أن الحامل لا تكون حائضاً وهذا على غير الكتاب والسنة ينظر: الأوسط لابن المنذر. (٢/ ٢٤١). (٢) العصفور: نبات صيفي أنبوية الزهر، يستعمل زهره تابلاً، ويستخرج منه صبغ أحمر يصبغ به. المعجم الوسيط (٢/ ٦٠٥)، مادة: ع. ص. ف.

(٣) القاموس (٣/ ٢٥٥)، مادة: (س. ل. ق.)، أقول: ولكنها خرافة لاتستند إلى واقع، لاختلاف مجري الحيض والدبر.

(٤) أي: إذا اتصل بالحيض المحقق، وإلا فهو دم فساد أو هذا على الاصطلاح الغير الشائع. ينظر: المجموع (٢/ ٣٨٢).

## أحكام النفاس

(فصل): (أقل النفاس لحظة)، النفاس في اللغة: هو الولادة.

وفي الشريعة: عبارة عن دم يخرج بعد فراغ الرحم بالكلية، ولو من نحو علقه أومضغة، وهي مبتدأ خلق آدمي.

وقوله: "لحظة" ليس المراد تحديده بها، بل بيان أقل ما يتصور فيه، فلا منافاة بين تعبيره هنا وبين تعبيره في الصغير والعزير، حيث قال في الصغير: "لا ضبط له"، وفي الكبير: "لا حد له"<sup>(١)</sup>.  
(وأكثره ستون يوماً)، بالرجوع إلى ما وجد وعُهد كما في الحيض.

وقد روي عن الأوزاعي أنه قال: "عندنا امرأة ترى النفاس شهرين"، وروي مثل ذلك عن ربيعة<sup>(٢)</sup>.

(وأغلبه أربعون يوماً)؛ بشهادة الوجدان أيضاً.

فإن قيل: ما الحكمة في أن أكثر النفاس لا يزيد على ستين؟ قلت: لأن النطفة إذا وقعت في الرحم تمكث أربعين يوماً ماءً، ثم تصير دماً فتمكث أربعين أخرى، ثم تصير لحماً فتمكث أربعين أخرى، ثم ينفخ فيه الروح فيكون بعد ذلك دم الحيض غذاءه - كما جاء في الحديث<sup>(٣)</sup> - فلا يجتمع الدم بعد النفخ، ثم إذا وضعت الحمل خرج ما اجتمع فيما قبل النفخ، وجملة ذلك مائة وعشرون يوماً، فلو كانت تحيض

(١) العزيز ط. دار الكتب العلمية (١/٣٥٦).

(٢) هو أبو عثمان، ربيعة بن أبي عبد الرحمن قزوخ القرشي النيمي، من موالى آل المنكدر، مفتي المدينة وعالم وقته المشهور بريعة الرأي. من شيوخه أنس بن مالك وعطاء بن يسار، ومن تلاميذه الإمام مالك والأوزاعي. توفي بالأنبار - وقيل: بالمدينة - سنة (١٣٦هـ) رحمه الله تعالى ينظر: (طبقات الفقهاء)، للشيرازي، (١/٦٥)، و (سير أعلام النبلاء) (٦/٨٩-٩٦)، رقم الترجمة: (٢٣).

(٣) يقصد بها جاء في الحديث قوله ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ؟ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، رواه البخاري في صحيحه، رقم (٣٠٣٦)، لا قوله: "فيكون دم الحيض غذاءه" فذلك من الخرافة المنسوبة إلى الفكر الإسلامي من الفلسفة اليونانية، ينزه المعصوم عن صدور مثله عنه.

بالأكثر يكون أكثر نفاسها ستين؛ لأن أيام حيضها في تلك المدة ستون، فتأمل<sup>(١)</sup>.  
وإبتداء مدة النفاس من وقت خروج الدم لا من الولادة إذا لم يتخلل بين الولادة  
وخروج الدم أقل الطهر.

وإن تخلل فليس لها نفاس والخارج حيض.  
ولو رأت الدم أياماً ثم إنقطع وعاد بعد مضي أقل الطهر، فالعائد حيض، والمتخلل  
طهر، والأول نفاس على الأصح؛ لأنهما دمان تخلل بينهما طهر صحيح فلا يضم  
أحدهما إلى الآخر كدمي الحيض.

والثاني: إن العائد نفاس إذا وقع في زمن النفاس وأجيب؛ بأنه لو حكم بأن العائد  
نفاس لزم منه كون المتخلل نفاساً أيضاً، وهو خلاف الإجماع<sup>(٢)</sup>، انتهى.  
فلو ولدت ولم تر الدم حتى مضى أقل الطهر وقلنا: الخارج بعده حيض: فلو نقص  
الخارج عن أقل الحيض فالأظهر أنه دم فساد؛ لأن الطهر الكامل قطع حكم النفاس.  
وفي وجهه: أنه نفاس؛ لأنه يبعد جعله حيضاً ويمكن جعله نفاساً، فنصير إليه.

(١) لعله إشارة إلى الجواب الضعيف. ينظر: المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية (ص ٥٩)، وضعف الجواب من وجهين: الأول أنه ليس كل النساء يحضن أكثر الحيض، حتى يكون أكثر النفاس ستين بالنسبة لكلهن، والثاني: أن دم النفاس ليس غذاءً للجنين، وليس دم النفاس ودم الحيض واحداً، حتى يدعى أن النفاس هو دم الحيض المتجمع في الرحم، بل الحيض عبارة عن انطلاق الدم الناتج عن انفصال المشيمة عن جدار الرحم والحيض عبارة عن البقيّة التي فسدت ولم تلقح في الرحم فقذفت مع العصير المغذي الذي أفرزته الأوعية الدموية استعداداً لاستقبال الجنين وسال جارفاً معه البقيّة الفاسدة والدماء التي تفرزها حينذاك غشاء الرحم، أما إذا لقيت البقيّة وحصل الحمل فلا حيض. ينظر: كتاب حياتنا الجنسية للدكتور صبري القباني (ص ٢١٣)، وكتاب حياتنا الجنسية للدكتور فريدريك كهن، الطبعة الثالثة عشرة، ترجمه من الفرنسية إلى العربية الصيديلي أنطوان فيلو (ص ٥٩)، وكتاب إعجاز القرآن في ما تحفيه الأرحام، لكريم نجيب الأغرة، الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م)، دار المعرفة - بيروت - لبنان (ص ١٨٣).  
(٢) إذا كان مراده أن كون الطهر المتخلل نفاساً خلاف الإجماع فهو ممنوع، حيث إنه لا يوجد إجماع بين علماء الأمة على خلاف ذلك بل ولا بين علماء المذهب الشافعي. وإن كان قصده: أن الطهر المتخلل ليس بنفاس بل هو طهر فاسد فلا يوجد إجماع على ذلك أيضاً وخاصة إذا كانت مدة الطهر أكثر من ثلاثة أيام. ينظر: المبسوط للسرخسي (٢/ ١٤١). والأوسط لابن المنذر (٢/ ٢٥٤) المسألة (٢٣٨)، وعبارة العزيز (٢/ ٦٠٠) ط دار المعرفة: "ولانا لو جعلناه نفاساً لجعلنا الطهر الصحيح نفاساً أيضاً تقريباً على الصحيح وهو قول السحب، ولا ضرورة بنا إلى ذلك"، وهذه هي العبارة السالمة من الاعتراض.



(ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض)؛ بالإجماع والأخبار المصرحة بذلك<sup>(١)</sup>.  
(وإذا عبر الدم ستين) فهي مستحاضة، (كان كما لو عبر الدم خمسة عشر يوماً في الحيض، فينظر: أمتدأة؟ في النفاس (أم معتادة؟ مميّزة أو غير مميّزة؟، ويقاس بما ذكرنا في الحيض)، فالمتدأة الغير المميّزة تردّ إلى لحظة على الأصحّ، وعلى أربعين يوماً في الثاني، فيحكم بعدها بالاستحاضة، حتّى تقضي ما تركته من الصلاة فيها.  
والميّزة تردّ إلى التمييز في النفاس إن لم يزد القويّ على ستين، ولا تأتي هنا بقية الشروط. والمعتادة المميّزة إلى التمييز على الصحيح، وغير المميّزة الحافظة للعادة إلى العادة، والمتحيرة تحتاط.

ولو انقطع الدم ولو بعد ساعة وجب الغسل وحلّ الوطء بلا كراهة.  
ولو خاف الزوج عوده أستحبّ له التوقّف احتياطاً.  
تنبيه: يجب على المرأة أن تتعلّم ما تحتاج إليه من هذا الكتاب كلّ<sup>(٢)</sup>.

(١) لعله يقصد أن الأخبار مصرحة بتسمية الحيض نفاساً، فلا فرق بينها في الحكم، كما جاء في المحلى، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٣-٤٥٦هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة - بيروت، رقم المسألة (٢٦١)، (١٨٤/٢).

وكذلك جاء في صحيح ابن حبان (٣٩٠١): ذكر الخبر الدال على أن حكم النفساء حكم الحائض في هذا الفعل إذ اسم النفاس يقع على الحيض، والعلة فيها واحدة.

أو يقصد الأخبار الدالة على منع النفساء مما تمتنع منه الحائض، مثل ما جاء في سنن الدارمي، رقم (٩٨٥)، وما جاء في سنن الدارقطني، رقم (١٧)، والمصدر نفسه، رقم (٧)، ونصه: ... عن طاوس عن جابر قال: «قال رسول الله ﷺ لا يقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئاً»، وفي سنن أبي داود، رقم (٣١٢)، ونصه: حدثنا الحسن بن يحيى: أخبرنا محمد بن حاتم يعني حبي: حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع عن كثير بن زياد قال: حدثتني الأزدية يعني: مسّة. قالت: حججت فدخلت على أم سلمة، فقلت: يا أم المؤمنين إن سمرة بن جندب يأمر النساء بقضين صلاة المحيض فقالت: «لا يقضين، كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس» إ.هـ. ومن الجدير بالملاحظة: أن المراد بنساء النبي ﷺ غير زوجاته من بنات وقريبات، وسريته مارية رضي الله عنهن، والمراد بالمحيض في قول السائلة ما يعمّ النفساء؛ ليطابق السؤال الجواب، أو إن أم المؤمنين بينت حكم الحائض بالطريق الأولى، إذ النفاس أقلّ وقوعاً فالحيض أولى بالعفو عن قضاء الصلاة ينظر: المنهل العذب المورود، شرح سنن الإمام أبي داود، تأليف محمود محمد خطاط السبكي (ت ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م) مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لبنان (٣/ ١٣٣-١٣٦).

(٢) القصد إما كتاب الحيض، وإما كتاب الطهارة كله، والأول هو الراجح؛ لأن باقي كتاب الطهارة يمكن العلم به بالسؤال من دون حرج.

فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها، وإلا فلها الخروج لتعلم ذلك وغيره مما وجب عليها فعله عيناً بل يجب.

ويحرم منعها إلا أن يسأل الزوج ويخبرها وهو ثقة، كما هو ظاهر.

وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم غير واجب إلا برضاها، ذكره صاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

وبالله التوفيق.

\*\*\*

(١) ينظر فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٣٩-١٤٥). وأسنى المطالب (٣/ ٤٣٤)، و(الفتاوى الفقهية الكبرى)، وهي مجموعة فتاوى الشيخ ابن حجر المهيتمي (ت ٩٧٤هـ) طبع سنة (١٣٥٧هـ)، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي (٤/ ٢٠٥) - (٤/ ٢٠٩).  
 تم بحمد الله تعالى تحقيق كتاب الحيض من الوضوح، ويليهِ كتاب الصلاة.

يقول المحقق الفقير عبد الله بن الملا محمود الأرمردي: قدّم بحمد الله تعالى وتوفيقه تحقيق الجزء المقرر عليّ تحقيقه لنيل درجة الماجستير في الفقه من كتاب الوضوح شرح المحرر للرافعي، ويشتمل على كتاب الطهارة بفصوله الأحد عشر: المياه، والقلتان، ومن اشبه عليه ماء طاهر بنجس، والأواني، وأسباب الحدث وما يحرم على المحدث، وآداب الاستنجاء وحكمه، وفروض الوضوء وسننه، والمسح على الخفين، وأسباب وجوب الغسل وما يحرم على الجنب، وأركان الغسل وسننه، والنجاسات وطرق تطهيرها، وعلى كتاب التيمم بفصوله السبعة، وكتاب الحيض بفصوله الأربعة، وفصل في أحكام النفاس. أسأل الله الكريم أن يتقبل مني بفضلِهِ، وأن يجعله حسنة جارية للمصنف والشارح وكل من سعى فيه، ولكل من يحقق جزءاً منه، وأن يلهمنا الحق ويرزقنا اتباعه، آمين.

وقد انتهى كتاب الحيض في المخطوطة (٧٧١٢) في اللوحة الأولى إلى اللوحة (٤٢)، والمخطوطة (ذ) في اللوحة (٤٣٨٨) وفي المخطوطة (٣١٧١) إلى اللوحة (١٠٩٣٤ ظ) وفي المخطوطة (٢٧٢٥) في اللوحة (٣٨) وقد وفني الله سبحانه وتعالى لتحقيق كتاب الصلاة أيضاً، ويتلو هذا الجزء من التحقيق، أدعوه سبحانه وتعالى أن يوفني لتحقيق الوضوح كله وإعداده للطبع كما كان شيوخي يتمنونهُ وكما وعدت بذلك عند تحقيق أول جزء منه. ومن الله التوفيق.

## كتاب الصلاة<sup>(١)</sup>

الصلاة في اللغة: الدعاء. قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: ١٠٣). أي: ادعُ، وقال ﷺ: «فَإِنْ كَانَ صَائِتًا فَلْيُصَلِّ».<sup>(٢)</sup>

وفي الشرع: عبارة عن أفعالٍ مخصوصةٍ ولو قلبية - ليدخل فيه صلاة المريض الجارية على قلبه - وعن أذكارٍ معهودة قولية غالباً - ليدخل فيه صلاة الأخرس - مفتوحة بالتكبير المقترن بالنية ومختمة بالتسليم.

والصلاة اسمٌ وضع موضع مصدر. تقول: صَلَّيتَ صلاةً، ولا تقول: تصليّةً<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: اشتقاق الصلاة من الصلّوين وهما عرقان ينحنيان في الركوع<sup>(٤)</sup>، ومنه المصليّ من الحَيْل<sup>(٥)</sup>؛ لكونه لاصقاً بصلّوي السابق، وقيل: سميت صلاة؛ لأنها ثمانية الإيمان، كما أنّ المصليّ ثاني السابق.

(١) يبدأ كتاب الصلاة من الوضوح في المخطوطة (٧٧١٢) من اللوحة (٤٢).

وفي المخطوطة (ذ) من اللوحة (٤٣٨٨).

وفي المخطوطة (٣١٧١) من اللوحة (٠٩٣٤ ظ).

وفي المخطوطة (٢٧٢٥) من اللوحة (٣٨ و).

(٢) رواه كثيرون منهم مسلم في صحيحه، رقم (١٣٣١)، ونصه: «عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِتًا فَلْيُصَلِّ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ».

(٣) يشير الشارح إلى الفرق بين المصدر واسم المصدر، فاسم المصدر يؤدي معنى المصدر ولا يجري على قاعدة المصدر في الصياغة.

(٤) أو: ما عن يمين الذنب وشماله، وهما صَلَوَانٍ. ينظر: الصحاح (٦/٢٤٠٣)، مادة: (صلا).

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٤٥/٢).

وقيل: هي من الصلي بمعنى النار، سميت به؛ لأنه يستقيم بها اعوجاج العبد. يقال صليت العود على النار إذا قومته، ولأن العبد إذا دخل فيها ولاحظ سطوة معبوده حصل له منها حرارة وشوق، كما قيل: "هم القوم يصلّون ويصلّون، ويسجدون وهم الأعلون"<sup>(١)</sup>.

والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (البقرة: ٤٣). أي: أديموها ولاحظوا إتقانها، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: ١٠٣). أي: مفروضاً موقتاً، إبقاءً على أن من أتى بها فهو مؤمن؛ لأنه لا يجب على الكافرين كما يفهم من اللفظ، فإذا وجوب الخمس معلوم من الدين بالضرورة، ويكفر جاحده كما يأتي<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

## مواقيت الصلوات الخمس

وبدأ المصنف بالمواقيت كغيره؛ إذ الأهم من الصلاة الوظائف الخمس، وأهم ما يعرف بها مواقيتها؛ لأنها بدخول الوقت تجب، وبخروجه تفوت، وبدأ بالظهر منها؛ لأنها أولها ظهوراً، أو لأنها أول صلاة علّمها جبرئيل النبي ﷺ مع بقية الخمس عند باب الكعبة<sup>(٣)</sup>، وقال: (أول وقت الظهر) سميت ظهراً؛ لأنها تقع في وقت الظهيرة، وأراد بالظهر صلاة الظهر، مجازاً مرسلًا<sup>(٤)</sup> (إذا زالت الشمس).

والزوال هو ميلها عن وسط السماء - المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء - إلى جهة المغرب في الظاهر لنا بزيادة الظل عند تهاوي نقصه - وهو الأكثر - أو حدوثه إن لم

(١) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٤٦٥-٤٦٩)، مادة "صلا"، وتهذيب اللغة (١٢/ ١٦٤)، باب الصاد واللام من المعتل، وتاج العروس (٣٨/ ٤٣٧)، مادة: "صلو"، والمفردات في غريب القرآن (١/ ٢٨٥)، والمصباح المنير (١/ ٣٤٦).

(٢) في مبحث تارك الصلاة.

(٣) مصنف عبد الرزاق (١/ ٤٥٣)، رقم (١٧٧١).

(٤) تسمية للحال باسم المحل.

يكن، كمكة وصنعاء اليمن في أطول يوم السنة، وهو الثاني عشر من حزيران<sup>(١)</sup>.

وليس المراد نفس الميل؛ فإنه يوجد قبل ظهوره لنا، وليس هو أول الوقت، ومن ثمة لو صادفه التحريم لم ينعقد، وكذا الفجر يعتبر ظهوره لنا؛ لأن مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس، ومن ثمة كان اعتماد كثير من الموقّتين في العالم على حساب نصف قوس النهار<sup>(٢)</sup>، فإذا مضى حكموا بدخول الوقت خطأ؛ لأن ذلك أول زوالها في نفس الأمر، وقد تقرر أنه غير معتبر.

(وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله) إلى جانب المشرق (سوى ما يبقى عند الاستواء) عند أغلب الأحوال، وذلك يختلف باختلاف البلاد والفصول: فإذا كان الشاخص ذراعين مثلاً، والباقي من ظله عند الاستواء ربع ذراع، فإنما يخرج الوقت إذا صار الظل ذراعين وربع ذراع، أي: وقته مابين الزوال والزيادة على قدر ظل المثل؛ للإجماع على دخوله بالزوال، فلا يندب التأخير عنه، ولخبر جبرئيل وغيره بخروجه بالزيادة على ظل المثل<sup>(٣)</sup>. وله وقت فضيلة وحرمة وضرورة واختيار وعذر<sup>(٤)</sup>، كما لا يخفى<sup>(٥)</sup>.

(وهو) أي: مصير ظل كل شيء مثله (أول وقت العصر)، وعود الضائِر كذلك للمبالغة في تعاقب الوقتين من غير فصل بينها، لا لاشتراكهما في ذلك الوقت، كما يوهم من عبارته؛ لأن ذلك الوهم متعارض بالنص؛ فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه

(١) قال العسقلاني: أول يوم الصيف هو أطول أيام السنة وليله أقصر لياليها إنباء الغمر بأبناء العمر (٩/ ٩٠).

(٢) قوس النهار: هي القوس التي فوق الأرض من الدائرة الموازية لعدل النهار التي فيها تدور الشمس في يوم واحد من الأيام مفاتيح العلوم: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي (ت: ٣٨٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (١/ ١٢٨).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، رقم (٣٢٢٠)، وسنن أبي داود، رقم (٣٩٣).

(٤) وقت الضرورة ما تدفع الضرورة وتلجى إليه، وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفيق والكافر يسلم والخائض النفسا ينقطع دمها، ويقابله وقت الرفاهية، وهو الوقت الأصلي للصلوات، ووقت العذر عند من يفرق بينه وبين وقت الضرورة ما يرخص في التقديم والتأخير من غير إلجاء إليه وهو السفر والمطر. ينظر: العزيز (١/ ٣٦٦).

(٥) لم يفصل الشارح أوقات الظهر الخمسة كما يفصل في العصر، وهناك ذكر للعصر وقت الكراهة بدل وقت الحرمة، فوقت الفضيلة هو أول وقت الظهر، ووقت الاختيار له يمتد إلى مصير الشاخص مثله، وقال الرافعي: الظهر ذات وقتين: الفضيلة والاختيار. ينظر: العزيز (١/ ٣٩٥).

قال: قال رسول الله ﷺ: «وقت الظهر ما لم يدخل وقت العصر»<sup>(١)</sup>.

ولا يقال: إن هذا متعارض بنص آخر فلا يصح دليلاً، وهو ما روي: «أنه ﷺ صلى الظهر في الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، والعصر في الأول كذلك»؛ لأننا نقول: هذا مؤوّل بأنّه ابتدأ العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، والأول لا يقبل التأويل، فإذا تعارضاً فهو أقوى.

فإن قيل: قال الشافعي في المختصر: «لا يزال وقت الظهر قائماً حتى يصير ظل كل شيء مثله فإذا جاوز ذلك بأقل زيادة دخل وقت العصر»<sup>(٢)</sup>، فظاهره يقتضي اعتبار زيادة على مصير الظل مثل صاحبه ليدخل وقت العصر، وذلك ينافي قول المصنّف: «وهو أول وقت العصر»، فهل في ذلك اختلاف قول أو وجه، أو كيف الحال؟.

قلت: لا خلاف في دخول وقت العصر عند خروج وقت الظهر عندنا، وكلام الشافعي محمول على أنّ خروج وقت الظهر لا يكاد يُعرف إلا بزيادة الظل على المثل، وإلا فتلك الزيادة من العصر إجماعاً.

(ويبقى) وقت العصر (إلى غروب الشمس)؛ لقوله ﷺ: «وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «ويبقى إلى غروب الشمس» يُشعر بأنّه لو غربت الشمس ثم عادت لم يعد الوقت، وليس كذلك، بل صرح صاحب الإرشاد بأنّه لو عادت عاد الوقت؛ واستدلّ بما روي: «أن النبي ﷺ دعى بعودها حتى صَلَّى عليّ بن أبي طالب في الوقت حين اشتغل ببناء حجرة النبي ﷺ حتى غربت الشمس»<sup>(٤)</sup>، رواه كثير من المحدثين منهم أبو

(١) قال ابن ملقن: هذا الحديث لا يحضرنه من رواه عن ابن عمر، وإتّما هو عن ابن عمر والعاص وهو حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه، رقم (٦١٢) بلفظ: «وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل لطوله ما لم يحضر العصر» ينظر: البدر المنير (١٧٢/٣).

(٢) مختصر المزني (١١/١).

(٣) صحيح البخاري، رقم (٥٥٤)، وصحيح مسلم، رقم (٦٠٨).

(٤) لم أجد مصدراً لهذا الحديث بلفظه هذا، ووجدت في شرح مشكل الآثار للطحاوي (٩٢/٣): «عن أسماء

يعلى الموصلي<sup>(١)</sup>، وأبو داود، وابن حبان، وتبعه الشيخ ابن حجر في أصل الإرشاد<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سريج: إن وقت العصر تفوت بمصير ظل كل شيء مثليه<sup>(٣)</sup>؛ لأن جبرئيل ﷺ لم يبين بعده وقتاً للعصر. وأجيب: بأنه مضمون قد عارضه التصريح<sup>(٤)</sup>.

(والاختيار أن لا تؤخر إلى مصير ظل كل شيء مثليه) أي: بعدما بقي عند الاستواء.

وسمي بالاختيار؛ لأن جبرئيل ﷺ اختاره، قاله صاحب الإقليد.

وقيل: لأن صاحبه مختار فيه غير مسرع خوفاً للخروج، ولا بطيئاً طمعاً للامتداد.

وقيل: لأنه كان وقت الأنبياء عليهم السلام من قبل<sup>(٥)</sup>.

وأول وقتها هو وقت الفضيلة، ثم بعده الاختيار إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه، ثم بعده الجواز إلى الاصفرار، وبعده الكراهة إلى الغروب، وله وقت آخر للعذر، وهو

ابنة عُمَيْس قالت كان رسول الله ﷺ يُوحى إليه ورأسه في حجر علي فلم يُصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول الله ﷺ: صَلِّتْ يَا عَلِيُّ؟ قال: لا فقال رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ أَنَّهُ كَانَ فِي طَاعَتِكَ وَطَاعَةِ رَسُولِكَ فَارْدُدْ عَلَيْهِ الشَّمْسَ، قالت أَسْمَاءُ: فَأُتِيَتْهَا غَرَبَتْ ثُمَّ رَأَتْهَا طَلَعَتْ بَعْدَ مَا غَرَبَتْ، رواه الطبراني في المعجم الكبير، رقم (٣٩٠)، لكن أبا الفرج ابن الجوزي قال: «هذا حديث موضوع بلا شك»، وينظر: تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، لشمس الدين الذهبي (١/ ١١٧)، وينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٢/ ٣١٤) والضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٢٧) لا أصل له، ضعيف ومنكر من جميع طرقه.

(١) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي. من شيوخه: ابن معين، ومن تلاميذه: ابن حبان، ومن مؤلفاته: المسند والمعجم، توفي سنة سبع وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٤/ ١٧٤)، رقم (١٠٠)، والوفاء بالوفيات (٧/ ١٥٨).

(٢) في النسخ: (ونسبه)، أو شيء مثله، ولا أدري معنى "نسبه" هنا، ثم هل صاحب الإرشاد هو الإمام العلامة الفقيه إسماعيل بن أبي بكر عبد الله المعروف بابن المقرئ (ت: ٨٣٧ هـ) واسم الكتاب: إرشاد الغاوي إلى مسالك الحواي، أو الشيخ شرف الدين محمود المصري (ت: ٩٧٦ هـ). ذكره الشارح في مقدمة كتاب الوضوح، وأشاد به في طبقاته، أو البهشتي حيث ينقل عنه الشارح مراراً؟، والظاهر أن الصواب العبارة: "في شرح الإرشاد"، وأن مراد الشارح إرشاد ابن المقرئ بقرينة تبعية شيخ الإسلام ابن حجر إياه، إذ لشيخ الإسلام شرحان عليه.

(٣) أي: ذلك نهاية وقت العصر؛ حيث قال الرسول ﷺ في اليوم الثاني: «ثُمَّ صَلِّ بِالعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ» ثم قال جبريل في الأخير: «وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ»، وإليه ذهب أبو سعيد الإصطخري ينظر: العزيز (١/ ٣٩٦).

(٤) وهو قوله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر». رواه البخاري في صحيحه، رقم (٥٧٩) و مسلم، رقم (٦٠٨).

(٥) لعله إشارة إلى ما في حديث جبريل ﷺ، وينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٤١٦).

وقت الظهر عند التقديم كما أنّ للظهر وقتَ العصر عند التأخير.

(ويدخل وقت المغرب بغروب) قرص (الشمس) حيث تغرب، وإلا فبالقياس.

ويعلم غروبها بذهاب شعاعها عن القلل والجدران، وبإقبال الظلام من المشرق، وهو الوقت الذي يبيح للصائم الطعام والشراب، روي أنه ﷺ قال: «إذا أقبل الظلام من هنا - وأشار إلى المشرق - وغربت الشمس من ههنا - وأشار إلى المغرب - فقد أفطر الصائم»<sup>(١)</sup>.

(ويبقى إلى غروب الشفق الأحمر على القديم) المروي عن رواية الزعفراني والكرائيسي؛ لما روي عن بريدة<sup>(٢)</sup>: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة، فقال صلّ معنّا هذين - يعني اليومين - إلى أن قال: وصلّى بي المغرب في اليوم الثاني قبل مغيب الشفق»<sup>(٣)</sup>، وفي صحيح البخاري أنّ النبي ﷺ قال: «وقت صلاة المغرب ما لم يغرب الشفق»<sup>(٤)</sup>، ويعبر عن هذا القول بأن للمغرب وقتين. والكلام في الشفق يأتي<sup>(٥)</sup>.

وعلى الحديد المنصوص عليه في غير الإملاء: إذا مضى قدر وضوء أو تيمم وستر عورة وأذان وإقامة وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت؛ لأنّ جبرئيل ﷺ صلاها في اليومين في وقت واحد<sup>(٦)</sup>.

ثم من المعلوم أنّ ما لا بد منه من الشرائط في الصلاة لا يجب تقديمه على الوقت،

(١) صحيح البخاري، رقم (١٩٤١)، بلفظ: «إذا رأيتم الليل أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم» وصحيح مسلم، رقم (١١٠٠) بلفظ: «إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس، فقد أفطر الصائم» ورواه أبو داود بمعناه، رقم (٢٣٥١) وفي مسند أحمد، رقم (١٩٢) و...

(٢) بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، أسلم حين مرّ به النبي ﷺ مهاجراً بالغميم، غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة. مات بمرو سنة ثلاث وستين. ينظر: معرفة الصحابة (ص: ٢٩٥)، والإصابة (٤١٨/١)، رقم (٦٣٢).

(٣) رواه مسلم في صحيحه، رقم: (١٧٦) - (٦١٣).

(٤) لم أجده في البخاري، وهو في مسلم، رقم (١٧٣) - (٦١٢) بلفظ: «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ».

(٥) في بيان وقت المغرب.

(٦) حيث قال: ﷺ في الحديث الذي رواه جمع منهم أبو داود في سننه، رقم (١٥٩٠) عن ابن عباس: في اليومين: «وَصَلَّى بِي الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمَ».



فيتحمل بعد الغروب قدر ما يشتغل بها وإن لم يحتج إليه: كأن كان متطهراً مستور العورة. والعبرة بالوسط المعتدل في فعل كل إنسان على حدته.

ويعتبر أيضاً أكل لقمة يكسر بها غلمة الجوع.

وزاد صاحب الإرشاد قدر ركعتين قبلها ركعتين بعدها، والتعمم والتقمص وزوال الخبث المغلظ؛ لأنه قد يصيبه.

وفي وجهه: ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحط عن الاعتبار.

وفي وجهه: إنَّما يعتبر قدر ثلاث ركعات فقط.

ويعبر عن هذا القول بأن للمغرب وقتاً واحداً، فيلزم الفصل بين آخر وقت المغرب وأول وقت العشاء.

(لكن لو شرع في هذه الوقت ومدّها إلى غروب الشفق جاز على أظهر الوجهين)؛ كسائر الصلوات، فإنه لا يكره امتدادها إلى خروج الوقت، ولما روي: «أنه ﷺ قرأ الأعراف في المغرب»<sup>(١)</sup>، ومن المعلوم أنّ وقتها لا يسع ذلك.

والثاني: لا يجوز أن يُخرج بعض العبادة عن الوقت باختياره.

ثم اعلّم أنّ طائفة من الأصحاب اختاروا القول القديم، وقالوا: وعليه الفتوى، منهم الإمام أبو سليمان الخطّابي، وابن خزيمة<sup>(٢)</sup>، وأبو عبد الله البيهقي<sup>(٣)</sup>، والغزالي في الإحياء، والبغوي في التهذيب، والنووي في الروضة وقال: الأحاديث الصحيحة

(١) رواه الترمذي في سننه، رقم (٣٠٩).

(٢) الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري المعروف بابن خزيمة، كان إمام زمانه بخراسان، من شيوخه البويطي والمزني، ومن مصنفاته التي تزيد على مائة وأربعين كتاباً: تفسير القرآن، وكتاب التوحيد وإثبات الصفات، والصحيح المشهور باسمه، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. ينظر: طبقات الفقهاء (١/ ١٩٨)، وهدية العارفين (٢٩/٦).

(٣) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن علي بن الحسين بن فطيمة البيهقي، قاضي خسرو جرد. من شيوخه: أبو المظفر السمعاني، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة ينظر: التحجير (١/ ٢٢٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٧٣/٧)، رقم (٧٦٢).

مصرّحة بما قاله في القديم، وتأويل بعضها متعذر<sup>(١)</sup>. انتهى.

وللمغرب وقت فضيلة، ووقت عذر، وهو وقت العشاء لمن يجمع.

(ويدخل وقت العشاء بغروب الشفق الأحمر) أي: التي تلي الشمس، لا الصفرة التي بعدها، ولا البياض بعدها؛ لرواية ابن خزيمة قال: «الشفق هو الأحمر»<sup>(٢)</sup>. نعم، إطلاق الشفق على الصفرة والبياض مجاز.

ولو لم يغب الشفق بناحية؛ لمقابلته دور الحمائل<sup>(٣)</sup> للفلك، أو لم يوجد كمبدأ دور الدولابي<sup>(٤)</sup> من جانب الشرق، اعتبر غروبه بأقرب بلد إليهم.

ولو لم يوجد وقت العشاء - بأن يطلع الفجر كلّما غربت الشمس وهو في الدور الرحاوي<sup>(٥)</sup> في جانب القطبين - فالأصحّ وجوب العشاء بمجرد الغروب.

ولو لم تغرب قطّ كحمايات الشماليّ وماوراء البحر الأعظم<sup>(٦)</sup> من جانب الجنوب فتجب بالقياس والحساب، كما أشرنا إليه في وقت المغرب.

قال إمام الحرمين في النهاية: أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة،

(١) ينظر: إحياء علوم الدين (١/ ١٩٥)، وروضة الطالبين (١/ ١٨١)، والتهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/ ١٠).

(٢) ابن خزيمة نفى ثبوت الحديث فقال: "والواجب في النظر إذا لم يثبت عن النبي ﷺ "أن الشفق هو الحمرة" وثبت عن النبي ﷺ "أن أول وقت العشاء إذا غاب الشفق" أن لا يصلي العشاء حتى يذهب بياض الأفق. ينظر: صحيح ابن خزيمة (١/ ١٨٣-١٨٤).

(٣) الدور الحمائي للفلك: في المواضع التي يكون عرضها دون تسعين. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (٧٩١هـ)، (سنة النشر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م) - باكستان (١/ ٣٤٩).

(٤) دور الفلك الدولابي: حين تكون بقعة على خط الاستواء، لأن سطوح جميع المدارات اليومية يقطع سطح الأفق على زوايا قائمة كما يقطع سطح الدولاب سطح الماء ويكون الليل والنهار في جميع السنة متساوين ينظر: شرح المقاصد (١/ ٣٤٨).

(٥) الدور الرحاوي، أو الدوران الرحاوي: الدوران نحو المشرق كالرحا بحركة مستوية المقدار في كل كوكب، ويكون في عرض تسعين حيث يكون قطب العالم على سمت الرأس. ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام (١/ ٣٤٩)، وتحقيق ما للهند (١/ ١١٥).

(٦) مصطلحان قديمان جغرافيان، لعل المراد بهما ما يرادف البحر المحيط والأقيانوس الشمالي والجنوبي، قالوا: البحر الأعظم الذي يحيط بجميع الأرض ينظر: معجز أحمد (١/ ص ٩٢)، والمعجب (١/ ٣٦٤)، وإحياء علوم الدين (٤/ ٤٤٢).

والشمس إذا غربت تعقبها حمرة ثم ترقق إلى أن تنقلب صفرة ثم تبقى بياضاً<sup>(١)</sup>، ونقل الغزالي في البسيط مثل ذلك<sup>(٢)</sup>، ويعارضه قول الشافعي؛ حيث قال في المختصر: "وإذا غاب الشفق - وهو الأحمر - فأول وقت العشاء"<sup>(٣)</sup>، هذا لفظه.

(ويبقى إلى طلوع الفجر الصادق)؛ لظاهر الأحاديث الصحيحة من امتداد وقت كل صلاة من الخمس غير الصبح إلى دخول وقت الأخرى، وهي مثل قوله ﷺ: «صلاة الليل منى منى، فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة»<sup>(٤)</sup>، وقوله ﷺ: «ليس التفريط في النوم، إنما التفريط في التيقظ: يؤخر حتى يدخل وقت صلاة أخرى»<sup>(٥)</sup>.

(والاختيار) بما فسرنا<sup>(٦)</sup> (أن لا يؤخر عن ثلث الليل في أصح القولين)؛ لأن جبرئيل عليه السلام كذا صلاها في اليوم الثاني، وهذا ما اختاره المصنف والغزالي، والنووي في الروضة<sup>(٧)</sup>. وأن لا يؤخر عن نصفه في القول الآخر؛ لحديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة، ولأخرت العشاء إلى نصف الليل»<sup>(٨)</sup>. قال سراج الدين بن الملتن: وكلام النووي في شرح المذهب يقتضي أن الأكثرين على هذا القول، وبه أفتى أبو عبد الله البهقي في خلافايته، واختاره السليم في الفروع<sup>(٩)</sup>، وقال النووي في شرح مسلم: إنه الأصح<sup>(١٠)</sup>.

وللعشاء وقت فضيلة أول الوقت، ووقت اختيار إلى الثلث، وقت جواز بلا كراهة

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢١).

(٢) نقله النووي في روضة الطالين (١/ ١٨١).

(٣) مختصر المزني (١/ ١١).

(٤) صحيح مسلم، رقم (٧٤٩).

(٥) المذهب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٥٢)، ومسنّد أحمد بن حنبل، رقم (٢٢٦٠٠).

(٦) في بيان وقت الاختيار للعصر.

(٧) الوسيط في المذهب (٢/ ١٧)، وروضة الطالين (١/ ١٨٢).

(٨) جاء بهذا اللفظ في كتاب «الزهد والرقائق لابن المبارك» (١/ ٤٣٧)، رقم (١٢٣١)، ومستخرج الطوسي علي جامع الترمذي (١/ ٤٢٧)، وفي المخلصيات (٢/ ١٩٧)، وفي معجم ابن عساكر (٢/ ١١٦٩)، وفي السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٠٧) وجاء بألفاظ آخر في صحيح مسلم، رقم (١٧٢) - (٦١٢)، ومسنّد أحمد، رقم (٦٩٩٣، ٦٩٦٦) وسنن أبي داود، رقم (٣٩٦)....

(٩) مختصر خلافيات البيهقي (١/ ٤٦٠)، وعجالة المحتاج (١/ ١٦٣).

(١٠) شرح النووي على صحيح مسلم (٥/ ١١٦).

إلى طلوع الفجر الكاذب بعد الثلث أو النصف على اختلاف القولين، ثم بعد الفجر الكاذب كذلك عند الجمهور إلى بقاء مايسعها.

وقال الروياني: بعد الفجر الكاذب وقت كراهة<sup>(١)</sup>.

ولها وقت عذر، وهو وقت المغرب لمن يجمع.

(ويدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق وهو الذي يستطير) أي: ينتشر (ضوؤه) ولا يزال يزداد ويعترض (في الأفق) أي: أكتاف السماء، واحترزه عن الفجر الكاذب الذي يبدأ مستطيلاً ذاهباً إلى السماء ينمحق ويصير الدنيا أظلم مما كانت، وشبهه العرب بذنوب الطلس<sup>(٢)</sup> لطوله، أو لأن الضوء في أعلاه أكثر كما أن شعر ذنب السيد في أعلاه أكثر، روي أنه ﷺ قال: «لا يغرّنكم الفجر المستطيل، فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير»<sup>(٣)</sup>.

(ويبقى) وقتها (إلى طلوع الشمس)؛ لقوله ﷺ: «وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس»<sup>(٤)</sup>.

وعن الإصطخري: أنه لا وقت للصبح بعد ظهور الحمرة<sup>(٥)</sup>.

والاختيار أن لا تؤخر عن وقت الإسفار، وهو الضياء بحيث يُقرأ السفر، وهو الكتاب، وإنما لم يؤخر لحديث جبرئيل<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: بحر المذهب (١/٣٨٧).

(٢) الطلس و الظلمة: مصدر الأطلس من الذئاب، وهو الأمعط الذي تساقط شعره، وهو أخبث ما يكون، والجمع الطلس ينظر: لسان العرب، مادة: (طلس) (٦/١٢٤).

(٣) رواه مسلم، رقم (١٠٩٤)، ولفظه: عن سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَغْرُنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ لِعَمُودِ الصُّبْحِ حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا»، ورواه الترمذي في سننه، رقم (٧٠٦) بلفظ: «لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيرَ فِي الْأَفْقِ»، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٤) مسند الإمام أحمد، رقم: (٦٩٦٦).

(٥) الحاوي الكبير (٢/٣٠)، والبيان (٢/٣٣)، والعزیز (١/٣٧٤).

(٦) الذي رواه جمع منهم أبو داود في سننه، رقم (١٥٩٠) «عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: آمَنِي جِبْرِيلَ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ: فَصَلِّ فِي الظُّهْرِ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَتْ قَدَرُ الشَّرَاكِ، وَصَلِّ فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلِّ فِي بَعْثِ الْمَغْرِبِ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَصَلِّ فِي الْعِشَاءِ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، وَصَلِّ فِي الْفَجْرِ حِينَ حَرَّمَ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ عَلَى الصَّائِمِ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ صَلِّ فِي الظُّهْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ، وَصَلِّ فِي الْعَصْرِ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلِيهِ، وَصَلِّ فِي الْمَغْرِبِ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، وَصَلِّ فِي الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَصَلِّ فِي الْفَجْرِ فَاسْفَرْ، ثُمَّ تَنَقَّتْ إِلَيَّ فَقَالَ: يَا عَمَدَ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ».

للصبح وقت فضيلة في الأول، والاختيار إلى الإسفار، وجواز بلا كراهة إلى ظهور الحمرة، وكراهة بعدها إلى طلوع الشمس، ولا وقت للعذر لها؛ إذ لا تجمع مع صلاة مّا. فائدة: اعلم أنّ الدجال يمكث في الأرض أربعين أياماً؛ ثلاثة أيام منها يخالف أيامنا: يكون يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وباقيها كأيامنا، كما صح في حديث مسلم، فلا يكفي فيها صلاة يوم، بل يقدر لكل منها قدره؛ لما روي: «أنه قيل: يا رسول الله ﷺ ففي ذلك اليوم الذي كسنة أيكفينا صلاة يوم؟ قال: اقدروا قدره»<sup>(١)</sup>. ويجري ذلك في سائر الأحكام كإقامة العيدين وصوم رمضان ومواقيت الحج ويوم عرفة ومدة الآجال: كالسّلم والعنة<sup>(٢)</sup>، وكذا يقال فيما لو تغرب الشمس على قوم مدّة، كما أشرنا إليه.

واعلم أنّ صلاة الصبح نهائية، كما صرح به النووي في الروضة<sup>(٣)</sup>. والأصحّ الذي دلّت عليه الأحاديث الصحيحة أنّ الوسطى المفضلة على غيرها هي العصر<sup>(٤)</sup>. ولا يقال: إنّ هذا ليس مذهب الشافعي رحمه الله؛ لأنّه نصّ أنها الصبح<sup>(٥)</sup>؛ لأننا نقول: فلما تحقق صحة الأحاديث بأنها عصر بعد ما نصّ - ومذهبه أتباع الحديث - فصار مذهبه أنها العصر، ذكره النووي ناقلاً عن صاحب الحاوي ثم قال: قال: ولا يكون في المسئلة قولان، كما وهم بعض أصحابنا<sup>(٦)</sup>.

قال المصنف في شرح المسند: كانت الصبح صلاة آدم، والظهر صلاة داود، والعصر صلاة سليمان، والمغرب صلاة يعقوب، والعشاء صلاة يونس، وكانت تسمية كل واحدة بما عليها<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح مسلم، رقم (٢٩٣٧).

(٢) العنة بالضم: عجز الرجل عن الجماع، فيؤجله الحاكم سنة فإذا لم يقدر فللمرأة الفسخ. ينظر: المطلع: (٣١٩/١).

(٣) لكنه قال: "وإن كانت نهائية فهي في القضاء جهرية، ولو قتها حكم الليل في الجهر. ينظر: الروضة (٢٦٩/١).

(٤) صحيح البخاري، رقم: (٢٩٣١، ٤١١١، ٤٥٣٣، ٦٣٩٦)، وصحيح مسلم، رقم (٦٢٧).

(٥) اختلاف الحديث (٥٢٢/١).

(٦) الحاوي الكبير (٨/٢)، والروضة (١٨٢/١)، وشرح النووي على مسلم (١٢٨/٥).

(٧) شرح مسند الشافعي للرافعي (٢٥٣/١).

(فيكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة، والنوم قبل العشاء) أي: بعد دخول وقتها وقبل فعلها، خلافاً للإسنوي<sup>(١)</sup>.

وألحق بالعشاء في كراهة النوم قبل فعلها وبعد دخول وقتها غيرها من الصلوات، ولكن خصّها العشاء بالذكر حيث ذكرت؛ لأنّ الكراهة فيها أشدّ؛ لانغمار النائم في وقتها كلها، فهي في محل الفوات، فالخوف من فواتها أكثر، فكانها هي المنفردة بالكراهة، ولهذا دعا عمر رضي الله عنه على من نام عن العشاء، فقال ثلاث مرات: «من نام عن العشاء فلا نامت عيناه»<sup>(٢)</sup>.

ومحل الكراهة في الكل حيث ظن الاستيقاظ قبل ضيق الوقت لعادة غالبية أو لإيقاظ غيره إياه، وإلا حرم النوم في الوقت، وكذا قبله على ما قاله كثيرون، لكن المنقول على ما قاله أبو زرعة في التحرير خلافاً<sup>(٣)</sup>.

ويكره الحديث والأشغال المباحان بعد العشاء إلا في الخير، أو لعذر كمذاكرة علم شرعي أو آلة له، أو إيناس ضعيف، أو ملاطفة زوجة؛ كما صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٤)</sup>. ومن المعلوم أنه إذا كان المباح بعدها مكروهاً فالمكروه أشد كراهة، والمحرم أشد تحريماً، وعلل سراج الدين بن الملّقن لكراهة الحديث بعد العشاء؛ «أنّ الله تعالى قد جعل الليل سكناً، وهذا يخرج عن ذلك»<sup>(٥)</sup>.

ويفهم منه أنه لو جمعها تقديم لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضي وقت

(١) المهمات (٤١٧/٢).

(٢) رواه مالك في الموطأ، رقم (٦) بلفظ: «والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل، فمن نام فلا نامت عينه...»  
(٣) هو أبو زرعة العراقي أحمد بن عبد الرحيم ولي الدين قاضي القضاة الكردي الرازياني ثم المصري، من شيوخه: والده والبلقيني وابن الملّقن، والضياء القزويني، ومن مؤلفاته: شرح البهجة في الفقه ومختصر المذهب والنكت على الحاوي والتنبيه والمنهاج المسمى بتحرير الفتاوى، توفي سنة (٨٢٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية (٨٠/٤)، برقم (٧٦٢)، وذيل التقييد (٣٣٢/١)، برقم (٦٦٢)، وذيل طبقات الحفاظ للذهبي (٣٧٦/١)، وشذرات الذهب (١٧٣/٢) وينظر تحرير الفتاوي (٢٠٠/١) رقم (٥٧٦).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج للهيتمي (٤٠٧/٤).

(٥) عجالة المحتاج (١٦٥/١).

الفراغ منها غالباً، خلافاً لأبي عماد، كما صرح به في أصل الإرشاد<sup>(١)</sup>.

تنبيه: اعلم أنَّ الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً، فله التأخير عن أوله إلى وقت يسعها بشرط العزم على فعلها فيه على المعتمد، ومن ثمة يعذر ميتٌ مات وسط الوقت بلا أداء وقد كان أضمر العزم على الفعل فلا إثم عليه، بخلاف ما لم يعزم؛ فإنه وإن لم يَأْثُم بترك الفعل لكنه يَأْثُم بترك العزم.

ومحل حلّ التأخير ما لم يظن موتاً في أثناء الوقت، وإلا عصي بالتأخير؛ لظنه الفوات، وذلك مثل من عليه قصاص يريدون استيفاءه في الوقت.

والموت مثال؛ إذ الضابط ظنُّ الإخراج بأيّ سبب كان؟، كما لو ظن الحائض طروء الحيض في الوقت حرّم عليها التأخير.

\*\*\*

ويستحب تعجيل الصبح والعصر والمغرب في أول الوقت؛ لما صحّ عن النبي ﷺ قال: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي رحمه الله: رضوان الله إنّما يكون للمحسنين، والعفو أشبه أن يكون للمقصرين<sup>(٣)</sup>، وقد روي: «أنه ﷺ يصلي الصبح بحيث ينصرف النساء عن المصلي متلفعات بمروطهنّ لا يعرفن من الغلس»<sup>(٤)</sup>، «ويصلي العصر بحيث يذهب الذهاب بعدها إلى العوالي»<sup>(٥)</sup> والشمس نقية بيضاء، ويصلي المغرب حين يفطر الصائم<sup>(٦)</sup>.

ويحصل التعجيل بالأخذ في أسباب الصلاة، كستر العورة والطهارة والأذان والإقامة،

(١) هذا المصدر لا أفهمه حتى أبحث عنه.

(٢) رواه الدارقطني في سننه، رقم (٢٢)، و البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٨٩٢)، وغيرهما، وهو حديث لا يصح من جميع طرقه. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/ ٩٠).

(٣) مختصر المزني (١/ ١٣).

(٤) صحيح البخاري، رقم (٨٢٩)، وصحيح مسلم، رقم (٦٤٥)، والعوالي: موضع قرب المدينة.

(٥) صحيح البخاري، رقم (٥٢٥)، وصحيح مسلم، رقم (٦٢١).

(٦) لم أجده من فعله ﷺ، ووجدت في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٩٠)، رقم (٣٣٣٢) عن أبي أيوب الأنصاري أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «صَلُّوا الْمَغْرِبَ حِينَ يَفْطُر [فطر] الصَّائِمِ».

ويعتبر في كل واحد الوسط المعتدل من فعل نفسه بعد دخول الوقت، فلا يشترط تقدمها عليه، بل لو أخر بقدرها لم تفتة الفضيلة.

ولا يضر أيضاً التأخير لعذر خفيف، ومنه الخروج من كل أرض غضب: كمحسر، ومسجد الضرار وبابل<sup>(١)</sup>.

ومنه الشغل الخفيف كقليل أكل عرفاً، بل وكثيره المؤثر فقده في خشوعه، وغير ذلك. وقال الشيخ أبو محمد والد إمام الحرمين: "يشترط لحصول التعجيل تقدم ستر العورة والطهارة على الوقت".

وقال الآخرون: "لا تفوت فضيلة التعجيل ما بقي نصف وقت الاختيار"<sup>(٢)</sup>. وكذا يستحب تعجيل العشاء في أول الوقت في أظهر الوجهين؛ لعموم الأخبار، وبخصوص ما روي: «أنه ﷺ كان يصلي العشاء لسقوط القمر ليلة الثالثة»<sup>(٣)</sup>. والثاني: أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار؛ لحديث: «لولا أن أشق..»، الحديث. وأجيب: بأن مواظبته ﷺ عليها في أول الوقت يعارضه، ويبقى سائر الأخبار سليمة عن المعارضة.

قال في المجموع: والوجه الثاني أظهر دليلاً، وصوّبه صاحب الإرشاد<sup>(٤)</sup>. (وكذا) يستحب (تعجيل الظهر) للأخبار<sup>(٥)</sup>، (إلا أنه يستحب الإبراد في الظهر) أي: إدخاله في البرد، أي: تأخيره حتى يمتد للحيطان ظل يمشى فيه قاصداً مكان الجماعة، وغايته نصف الوقت (عند شدة الحر)؛ لقوله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»<sup>(٦)</sup>.

(١) سبق بيان هذه الأماكن في تحقيق كتاب الطهارة من الوضوح.

(٢) الوسيط (٢/٢٣).

(٣) سنن أبي داود رقم (٤١٩)، وسنن الترمذي، رقم (١٦٥)، ولفظها: «عن النعمان بن بشير قال: أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة - صلاة العشاء الآخرة - كان رسول الله ﷺ يصلّيها لسقوط القمر لثالثة».

(٤) المجموع (٣/٦١)، وفتح الجواد بشرح الإرشاد (١/١٤٤).

(٥) مثل ما رواه الترمذي، رقم (١٧٠) «عن أم فروة قالت: سئل النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟ قال الصلاة لأول وقتها».

(٦) صحيح البخاري، رقم (٥٣٨، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩)، وصحيح مسلم، رقم (٦١٥).



(والأظهر) من الوجهين (أنه يختص) ذلك الإبراد (بالبلاد الحارة)؛ إذ الأمر هيّن في غيرها من البلاد المعتدلة، وبه قال أبو علي الفارسي، وحكاه ابن كج عن نصّ الشافعي رحمته الله.

والثاني: أنه لا يختص؛ لأنّ التأذي في إشراق الشمس حاصلة في البلاد المعتدلة.

(و) يختص (بالجماعة بشرط أن يكون في المسجد الذي يأتيه الناس من بُعد) ويتأذى في الطريق بالشمس؛ بناء على أنّ مناط النص هو المشقة التي تُذهب بالخشوع أو كماله، وهو الذي عليه الجمهور.

وفي وجه شاذّ: أنه يستحب الإبراد للمنفرد أيضاً:

وفي قول غريب: أنه لا يختصّ بالمسجد البعيد، ودليلها إطلاق الخبر.

وعلى الأول: فلو كان يمشي في كِنٍّ<sup>(١)</sup> بحيث لا يتأذى في الطريق بالشمس لا يستحب له الإبراد.

ولو تحمل المشقة وصلّاه في أول الوقت كان أفضل.

وهل يستحب الإبراد بالجمعة؟ فيه وجهان: أحدهما: أنه يستحب؛ لإطلاق الخبر الواقع في ذلك الوقت.

وأظهرهما: أنه لا يستحب؛ لأنهم ربما يتكاسلون فيها فيفوت بخروج بعضه من الوقت، والحديث الوارد فيه في صحيح مسلم لبيان جواز الإبراد بها. انتهى.

قال صاحب الإرشاد: ويستحب إبراد الظهر للمنفرد إذا أراد الصلاة بالمسجد، وللمسافرين وإن قربت منازلهم؛ ولشدة مشقة الحرّ في البرية<sup>(٢)</sup>.

فرع: للموقّت تأخير الصلاة للاشتغال بإنقاذ غريق من إنسان محترم أو حيوان آخر كذلك، وكذا الصلاة على ميت خيف انفجاره، قال الإسني: ويجب التأخير لمثل ذلك وإن خرج الوقت، ولو كان الخوف لفوات مال محترم غير الحيوان كره

(١) الكِنُّ بالكسر: وقاء كلّ شيء وسيرته كالكنّة والكِنَان بكسرهما. تاج العروس (٦٣/٣٦)، مادة: (كنن).

(٢) فتح الجواد (١/١٤٤)، والمناسب: "لشدة الحرّ بدون واو حتى يكون تعليلاً.

أن يصلي، ولا يحرم؛ لأنَّ حرمة المال أنزل من حرمة الروح<sup>(١)</sup>.  
ولو رأى وهو في الصلاة إنساناً أو حيواناً محترماً مشرفاً إلى الهلاك وهو يظن أن يقدر  
على تخليصه وجب عليه القطع والسعي في تخليصه، ولو كان المرنئي السارق لماله أو  
لمال مسلم أو ذمي جاز له القطع.  
وكذا أن يصلي في طلبه صلاة شدة الخوف على ما صرح به الزركشي.  
وله التأخير أيضاً للاشتغال بدفع الصائل على نفس أو مال.  
ولو كانت النفس بحيث يجب الدفع عنها وجب التأخير لأجل دفع الصائل عنها،  
وكذا يجب القطع.

\*\*\*

## طرق معرفة الوقت

(ومن اشتبه عليه الوقت) لغيم أو حبس في موضع مظلم أو غيره (اجتهد) وجوباً،  
لما ذكرنا في الأوإاني<sup>(٢)</sup>.  
(ويستدل عليه بورود أو درس أو غيرهما) مما يغلب على الظن به حصوله: كصياح ديك  
جرب أصابته الوقت، أو كثرة أذان المؤذنين في الغيم وغلب على الظن أنهم لا يخطئون.  
وجوازاً لمن صبر ليتيقن دخول الوقت لنحو الخروج من بيت مظلم لرؤية الشمس؛  
لأنَّ للظن المفاد من الاجتهاد حكم اليقين.  
ولا يجوز لمن قدر على اليقين بأذان العدل أو رواية العارف بالمواقيت أو خبر ثقة عن  
علم؛ لأنَّه لا مشقة عليه في سماع الأذان والخبر، بخلاف الخروج لرؤية الشمس مثلاً؛  
فإن من شأنه المشقة.  
ولا يجوز للقادر على الاجتهاد قبول خبر من يخبر عن الاجتهاد، ويجوز للأعمى على الأصح.

(١) لم أجده في المهمات، ولعله في كافي المحتاج شرح المنهاج للإسنوي، ولم أحصل عليه.

(٢) ما في الأوإاني اشتباه طاهر بنجس والتطهر بها يظنه طاهراً.

قال الروياني والمصنف والغزالي وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين: أنه لا يجوز؛ لأنه كالخبر عليه عن الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب التهذيب وابن سريج وأبو حامد والبندنجي وصاحب العدة: أنه يجوز<sup>(٢)</sup>. واختاره النووي وادّعى أنه المنقول من نص الشافعي<sup>(٣)</sup>.

واحتجوا عليه بقوله ﷺ: «المؤذنون أمناء الناس على صلواتهم»<sup>(٤)</sup>، فلم يفرق بين الأعمى والبصير.

قال الشيخ ابن حجر: للمقادر تقليد المؤذن البصير في الغيم، خلافاً للرافعي، هذا قوله. ويفهم من قوله أنه لا صائر إلى جواز تقليد المؤذن الأعمى<sup>(٥)</sup>. انتهى.

وحيث وجب الاجتهاد فلو صلى بلا اجتهاد بطلت، وإن تحير آخر وجوباً إلى أن يغلب على ظنه دخول الوقت، ولا يكفي هنا مجرد الظن كما صرح به بعضهم، وإن كفى في حق المجتهد غير المتحيز.

وللمنجم العمل بحسابه، ولا يقلّد غيره، صرح به صاحب الإرشاد<sup>(٦)</sup>.

(ثم إن لم يتبين الحال) بأن صلاته وقعت في الوقت أو قبله أو بعده، (أو تبين وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا قضاء)؛ أمّا في الأول؛ فلأن ظن الاجتهاد إذا لم يعارضه يقين الخطأ كاليقين في الأحكام الشرعية.

وأما الثاني؛ فلأنها وقعت موقعها وهو المطلوب.

(١) إذا كان مراد المصنف أبا المحاسن فهو من المجيزين، ينظر: بحر المذهب (١/٣٧٧)، والغزالي لم أجد عدم إجازته في كتبه.

(٢) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/٥٢).

(٣) الأم للشافعي (٢/١٩٤)، والمجموع (٣/١٠٣)، وروضة الطالبين (١/٢٠٩).

(٤) رواه الشافعي في الأم (١/٨٧)، مرسلاً، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (٢٠٨٢، ٢١١٤)، وفي إسناده ضعف ينظر: البدر المنير (٣/٢٢٥)، وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/٢٠٢). التهذيب (٢/٥٢).

(٥) تحفة المحتاج وحاوashi الشرواني والعبادي: (١/٤٣٦)، وينظر: الفتاوى الفقهية الكبرى (١/١٢٨).

(٦) صاحب الإرشاد هو ابن المقرئ، ولم أحصل عليه، وينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوashi الشرواني والعبادي (١/٤٣٦).

وأما الثالث؛ فلأنه في غير حال الاشتباه تجزئ عنه ففي الاشتباه أولى.

ثم الواقعة بعد الوقت قضاءً أو أداءً؟ فيه وجهان:

والأصح أنه قضاء، حتى لو كان مسافراً تجب عليه إعادة الصلاة تامة إذا قلنا: لا يجوز قصر القضاء.

وإن تبين وقوعها قبل الوقت وجب القضاء على الأصح من الوجهين؛ لوقوعها في غير وقتها قبل وجوبها عليه.

والثاني: لا يجب؛ عملاً بما ظنّ. ومحل الخلاف فيما إذا لم يبق الوقت، وإلا فتجب الإعادة في الوقت.

ولو قال المصنف: "وجبت الإعادة" لكان أشمل.

ويعتمد في وقوعها قبل الوقت على قول عدل يخبره عن العلم دون الاجتهاد، أو علم ذلك بنفسه.

\*\*\*

### فصل: في من يجب عليه أداء الصلاة أو قضاؤها

(لا تجب الصلاة إلا على مسلم عاقل بالغ طاهر) اعلم أنّ وجوب الصلاة على من اجتمع فيه الإسلام والبلوغ والعقل والنقاء مجتمع عليه.

وأما عدم وجوبها على من عداه: فإما أن يريد به عدم وجوب المطالبة في الوقت أو عدم المؤاخذة يوم القيامة.

وأيّ ما كان ينقض بالكافر؛ إذ الأصل عندنا أنّ الكافر مخاطبٌ بالشرائع مؤاخذاً بها يوم القيامة.

وإن أريد به نفي القضاء كما هو المتعارف: فإما أن يريد عن الكل أو يريد عن البعض: فإن كان الأول فلا يصح النفي؛ إذ القضاء فرع الأداء، فمن لا وجوب للأداء عليه كالصبي مثلاً فلا معنى لنفي القضاء عنه.

وإن أريد الثاني فيلزم التفكيك في المنفي وهو غير معهود، اللهم إلا أن يقال كما قال المحامي: المراد بعدم وجوب الصلاة عدم المطالبة علينا إياهم في الوقت. أما في غير الكافر فظاهر، وأما في الكافر فلقيام المانع، أو تضعيف العذاب عليه يوم القيامة.

وإذا أريد به عدم وجوب المطالبة علينا إياهم في الوقت يشمل الحكم كلهم مع الإيحاء بأن فيهم من تجب عليه الصلاة في الجملة، فيصح التفريع بقوله: (فأما الكافر فلا يجب عليه القضاء)، أي: قضاء مافاته في أيام الكفر إن كان أصلياً، إذ الإسلام يهدم ما قبله، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (الأنفال: ٣٨)، والحكمة فيه أن إيجاب القضاء عليهم ينقهرهم من الإسلام.

(وإن كان مرتداً وجب عليه القضاء) أي: قضاء مافاته في أيام الردة والمتركة قبلها في الإسلام؛ لالتزامه أولاً إياها، فلا تسقط عنه بالردة، كحقوق الآدمين.

(والصبي) لا تجب عليه الصلاة؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة»<sup>(١)</sup> الحديث.

ولا يجب أن يؤمر أحد ممن لا يجب عليه الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه (يؤمر بالصلاة لسبع سنين، ويضرب على تركها لعشر) سنين؛ لقوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر». <sup>(٢)</sup> وأراد بالسبع والعشر: استكمالهما.

وإنما قيد الأمر بكونه ابن سبع؛ إذ الأمر مناط بالتمييز، والتمييز لا يحصل غالباً إلا في السبع وبعده.

(ولكن لا قضاء عليه إذا بلغ) وقد ترك شيئاً في حال وجوب الأمر به؛ لأنه غير مكلف به أصلاً، والأمر إنما يكون للتمرين.

(١) رواه البخاري في صحيحه (٤٥/٧) معلقاً، وأبو داود في سننه، رقم (٤٣٩٨)، بلفظ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلي حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر» وفي معناه أيضاً برقم (٤٤٠١)، (٤٤٠٢، ٤٤٠٣)، وفي سنن الترمذي، برقم (١٤٢٣)، وفي سنن النسائي رقم (٣٤٣٢)، وفي سنن ابن ماجه، رقم (٢٠٤١: ٢٠٤٢)، وفي سنن الدارمي، رقم (٢٣٤٢) وفي مسند أحمد، رقم (٢٤٦٩٤).

(٢) سنن أبي داود، رقم (٤٩٥) والحديث حسن، ينظر: البدر المنير (٢٣٨/٣)، والمجموع (١٠/٣).

وإذا علمت هذا فهل يكفي في الأمر والضرب مجرد التمييز، أو لا بدّ من السبع؟، فيه وجهان: أحدهما: أنّ التمييز وحده لا يكفي، بل لا بدّ له معه من السبع، وبه صرح النووي في شرح المذهب، وقال صاحب الكفاية: هو المشهور<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه يكفي التمييز وحده كالتخيير بين الأبوين، وبه جزم صاحب الإقليد، والأول هو الأصحّ.

قال الإسنوي: وأحسن ما قيل في التمييز أن يأكل ويشرب ويستنجي وحده<sup>(٢)</sup>. وإنّما قال: "يؤمر"، و: "يضرب" بصيغة المجهول فيهما؛ ليدخل فيه كلّ واحد من الأبوين وإن علا، ثم الوصي أو القيم، وكذا يدخل فيه نحو الملتقط ومالك الرقيق. فإن لم يكن له ولي خاص قال الإمام: فإن استثقل فالمسلمون؛ لأنّ ذلك فرض كفاية<sup>(٣)</sup>. ثم لا يكفي في الأمر مجرد الصيغة، بل لا بدّ معه من التهديد والمعنى<sup>(٤)</sup> فيه مع عدم الوجوب عليه التعود من الصبي.

وكما يؤمر بالأداء يؤمر بالقضاء إلى أن يبلغ، ويبقى وجوب الأمر والضرب على الولي إلى تحقق البلوغ، فإذا تحقق ترك.

وقيد الضرب بالعشرة؛ لأنّه زمن احتمال البلوغ بالاحتمال، فقد يحتلم ولا يصدق به، فحينئذ يجب نهيّه عن المحرمات وتعليمه الواجبات من الطهارة والصلاة والشرى والبيع. وأجرة تعليم ذلك من مال الصبي، فإن لم يكن له مال فمن مال الأب، فإن لم يكن فمن مال الأم.

وهل يجوز إعطاء الأجرة من مال الصبي لتعليمه ما سوى الواجبات من القرآن والعلوم والآداب؟، فيه وجهان: قال النووي: والأصحّ الجواز<sup>(٥)</sup>.

(١) المجموع (١١/٣)، وكفاية النبيه لابن الرفعة (٣٠٤/٢).

(٢) المهات (٤٣٤/٢).

(٣) يقصد بالإمام إمام الحرمين، ولم أجد هذا القول في نهاية المطلب.

(٤) المعنى هنا بمعنى علة الحكم أو الحكمة من تشريعه.

(٥) كفاية التنبيه (٣٠٤/٢)، والروضة (١٩٠/١)، والمجموع (٥٩٣/١).

والأمر بالصوم في السبع وبالضرب في العشرة على الترك - كما في الصلاة - بشرط الإطاعة.  
(وكذا المجنون) لا قضاء عليه كالصبي؛ إذ الأصل فيمن لا تجب عليه العبادة أن لا يجب عليه القضاء.

وإنما خالفنا الأصل في حق النائم والناسي بأمر جديد، وهو قوله ﷺ: «إذا نسي أحدكم الصلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها».<sup>(١)</sup>

والإغماء كالجنون في إسقاط قضاء الصلاة به، سواء قلّ أو كثر، لكن بشرط أن يستغرق وقت العذر والضرورة؛ لأنه متعذر بزوال عقله، فقيس على المجنون المتناول بالنص.  
لكن يجب عليه قضاء الصوم إن أغمي عليه جميع النهار؛ إذ قلما يكثر ذلك، فلا مشقة فيه، بخلاف الصلاة.

بخلاف السكر فإنه لا يسقط القضاء إذا تعدى بسببه: كأن شرب المسكر بلا حاجة ولا دواء.  
وكذا لو تناول دواء مزيلاً للعقل أو شرب لحاجة كإساعة لقمة مثلاً، فلا قضاء عليه؛ لأنه معذور.

ولو علم أن جنس ذلك الشراب مسكر لكن ظن أن ذلك القدر لا يسكر لقلته، فليس ذلك بعذر.

فلو وثب أو تدلّ من شاهر حاجة كفرار ممن يقتله ظلماً، أو من سبّع وزال عقله فلا قضاء عليه إن أفاق، وإن فعله عبثاً قضى، على ما صرح به المصنف في الشرحين<sup>(٢)</sup>.  
ولو وثب في حالة جنون وكان منقطعاً فأطبق لذلك، أو في حالة السكر وهو غير متعذّر به فجئن لم يجب القضاء؛ لأنه غير مكلف حينها.

والحيض يسقط القضاء على ما مرّ في باب الحيض؛ لما ذكرنا من الدليل ثمة، فإن شئت فراجع<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم، رقم (٦٨٤)، بلفظ: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك»، و«من نسي صلاة أو نام عنها، فكفارتها أن يُصلّيها إذا ذكرها»، و«إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها، فليصلها إذا ذكرها، فإن الله يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾». وجاء في صحيح البخاري، رقم (٥٩٧) وفي سنن الترمذي، رقم (١٧٧)، (١٧٨) وفي سنن النسائي، رقم (٦١٣، ٦١٥، ٦١٩، ٦٢٠) وفي سنن أبي ماجه، رقم (٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨).

(٢) العزيز (١/٣٩٤).

(٣) تحقيق كتاب الحيض من الوضوح للباحث.

فرع: يقضي المرتد - إذا أسلم - أيام الجنون، ونحوه الواقع في الردة؛ تغليظاً عليه.  
وكذا يقضي من سكر أو أغمى عدواً ثم جنّ صلاة المدة التي ينتهي إليها السكر  
غالباً وصلاة مدة الإغماء.

ثم إذا انتهى مدة سكره أو إغمائه وهو مجنون بعد فلا يقضى مدة الجنون بعده.  
وإنما يقضى من سكر مثلاً بتعدّد ثم جنّ بلا تعدّد مدة السكر، لا مدة جنونه بعدها،  
بخلاف مدة جنون المرتد؛ لأنّ من جنّ في ردّته مرتد في جنونه حكماً، ومن جنّ في  
سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً.

وإنما منع نحو الحيض القضاء مع الردة والسكر ولم يمنع الجنون؛ لأنّ سقوط القضاء  
لأجله عزيمة - ولذلك يحرم القضاء على الخائض - ولأجل نحو الجنون رخصة،  
والمرتد والسكران ليسا من أهل الرخصة، ولذلك لا يجب القضاء باستعجال الحيض  
كما لو شربت دواء محيضاً، بخلاف استعجال الجنون، كما صرح به شارح الإرشاد.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

ثم اعلم أنّ الوقت إمّا وقت رفاهية، وهو مأمّر، وإمّا وقت ضرورة وهو ما يصير  
فيه المعذور من أهل لزوم الصلاة بزوال مانع الصلاة، فأشار إليه بقوله:  
(وإذا زالت هذه الموانع) أي: الكفر الأصلي والصبأ والجنون والإغماء والحيض، ولو  
قال المصنف: "ولو زالت هذه الأسباب" لكان أولى؛ لأنّ منها الصبأ، وهو ليس بمانع؛  
بدليل صحة الصلاة معه، بل هو سبب لعدم الوجوب (وقد بقي من الوقت ركعة)  
فصاعداً (لزمته تلك الصلاة) أي: التي هي فرض الوقت؛ استدلالاً بقوله ﷺ: «من  
أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح».<sup>(٢)</sup>  
والمعتبر في الركعة أخفّ ما قدر عليه أحد.

وإنما يلزم فرض الوقت بإدراك قدر ركعة إذا امتدّت السلامة عن الموانع قدر إمكان

(١) وهو الهيثمي. ينظر: المنهاج القويم، الطبعة الأولى (١٢٧).

(٢) صحيح مسلم، رقم (٦٠٨)، صحيح بخاري، رقم (٥٧٩، ٥٨٠) وسنن أبي داود، رقم (١١٢١) وسنن  
الترمذي، رقم (٤٢٣، ٥٢٤) وسنن النسائي، رقم (٥١٥، ٥١٧، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٥٨) وسنن ابن ماجه، رقم  
(١١٢٣) ومسنند أحمد بن حنبل، رقم (٧٥٣٨، ٧٦٦٥، ٨٥٨٥، ٩٩١٨، ٩٩٥٤).



فعل الطهارة وتلك الصلاة، كما يشير إليه المصنف في آخر الفصل، أما لو عاد المانع أو حدث آخر قبل ذلك فلا يلزم. مثاله: إذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جنّ، أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه، أو طهرت الحائض ثم جنت، أو أفقت المجنونة ثم حاضت، فإن مضى في حال السلامة قدر ما يسع أربع ركعات لو كان مقيماً، أو اثنين لو كان مسافراً بعد الطهارة لزم العصر، وإلا فلا، وزاد صاحب الإرشاد بعد الطهارة قدر ستر العورة واجتهاد القبلة وقضاء ما لزمه أولاً من صلاة أو أكثر ثم اعتبر قدر صاحبة الوقت. انتهى.

هذا إذا كان الباقي مقدار ركعة، أما إذا كان الباقي قدر تكبيرة ففي لزوم فرض الوقت به قولان كلاهما في الجديد: (وأظهر القولين) منها (أنها) أي: فرض الوقت (تلزم) على المدرك (إذا بقي قدر تكبيرة أيضاً) كما لو بقي قدر ركعة؛ لأنه أدرك جزءاً من الوقت، وهو إدراك يتعلق به الإيجاب، فيستوي فيه الركعة وما دونها؛ ألا يرى: أن المسافر إذا اقتدى بالمقيم في جزء يسير من صلاته لزمه الاتمام؟، هكذا علل الأئمة. ويفهم من تعليلهم أن مادون التكبيرة أيضاً يؤثر في الوجوب، كما ثمة يؤثر في الإتمام، اللهم إلا أن يقال بالفرق، وهو: أن المدار ثمة على مجرد الربط بصلاة الإمام، ويحصل ذلك بمادون تكبيرة، وهنا إدراك جزء محسوس من الوقت؛ إذ لا يسمى مدركاً له إلا بإدراك جزء محسوس، ودون التكبيرة غير محسوس فألغى.

والثاني: أنها لا يلزم فرض الوقت بقدر تكبيرة؛ كمن أدرك مادون الركعة من الجمعة، فإنه غير مدرك لها.

وأجيب: بأن ثمة إدراك إسقاط، وهنا إدراك وجوب، فأحتيط فيهما. تدبر فإنه لطيف.

(و) الأظهر من القولين (أنه يلزم الظهر بإدراك آخر وقت العصر، والمغرب بإدراك آخر وقت العشاء)؛ لما روي: «أن عبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن عباس رضي الله عنهما قالوا في الحائض التي تطهر قبل طلوع الفجر بركعة: "يلزمها المغرب والعشاء"»<sup>(١)</sup>، ولأن وقت كل واحد منها وقت الأخرى في حال العذر، ففي حال الضرورة أولى، فيكفي

(١) سنن البيهقي الكبرى، رقم (١٦٨٦)، و (١٦٨٧).

إدراك وقت مشترك، ولا يعتبر إمكان فعل الصلاتين.

والثاني: أنه لا بد من زيادة أربع ركعات على القدر المعتبر في فريضة الوقت ليلزم التابع؛ لأننا إن لم نلزم الصلاتين حملاً على الجمع، وصورة الجمع إنما يتحقق إذا أتم إحدى الصلاتين وبعض الأخرى في الوقت.

وهل يلزم مع القدر المذكور للزوم الصلاة الواحدة أو صلاة الجمع إدراك زمان الطهارة؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم، وبه قال الإصطخري؛ لأن الصلاة إنما يمكن بعد تقديم الطهارة.

وثانيهما: وبه قال الجمهور: لا؛ إذ الطهارة لا تحتص بالوقت، ولا تشترط في اللزوم، وإنما تشترط للصحة، ألا ترى أن الصلاة تجب على المحدث ويعاقب بتركها؟

هذا كله في زوال المانع، أما حكم طروئه فهو أنه لا يعتبر التمكن من فعل شرائط الصلاة إن طرأ العذر أول الوقت واستغرق باقيه إن أمكن تقديمها كوضوء الرفاهية، بل إذا طرأ بعد أن مضى زمن تسع تلك الصلاة بأخف مجزئ ويسع طهراً، لا يصح تقديمه، كتيميم وطهر سلس لزمته مع فرض قبلها إن صلح لجمعه معها وأدرك قدره؛ لأنّه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها، فلا تسقط بما طرأ بعده، بخلاف طهر يصح تقديمه؛ لإمكان تقديمه في الجملة.

ولو خلا من الموانع قدر ما ذكر فالحكم كذلك، لكن لا يتأتى استثناء طهر يمكن تقديمه في غير الصبي.

ولا تجب الثانية هنا وإن اتسع لها زمن الخلو من وقت الأولى بخلاف عكسه؛ لأن وقت الأولى؛ لا يصلح للثانية إلا إذا صلاهما جمعاً، بخلاف العكس.

واشترط هنا الاتساع لها، بخلاف آخر الوقت؛ لإمكان البناء على ما أوقعه فيه بعد خروجه، بخلافه هنا، تأمل.

\*\*\*

وإذا بلغ الصبي بعد أداء وظيفة الوقت، والوقتُ بعدُ باقي، فلا إعادة عليه على ظاهر

المذهب؛ لأنه أدى وظيفة الوقت وقد صحت منه، كالأمة التي صلّت مكشوفة الرأس ثم عتقت والوقت باقٍ لم تلزمها الإعادة، ويستحب له أن يعيد.

وعن ابن سريج أنه تجب الإعادة؛ لأنّ ما أدّاه في الصبا واقع في حال النقصان، فلا يجزئ عن الفرض، ولا فرق بين أن يكون ما بقي من الوقت بعد أداء الوظيفة قليلاً أو كثيراً عنده. وعند الإصطخري: أنه إن بلغ والباقي من الوقت ما يسع لتلك الصلاة لزمّت الإعادة، وإلا فلا<sup>(١)</sup>.

(وكذا لو بلغ بالسّن في أثناء الصلاة أتمّها) وجوباً (وأجزأته) بلا إعادة على ظاهر المذهب، وتستحب الإعادة: أمّا وجوب الإتمام؛ فلأنّها صلاة صحيحة وقد أدرك الوجوب فيها، فيلزمه إتمامها وذلك معهود؛ إذ العبادة قد يكون تطوعاً في الابتداء ثم تجب؛ كما إذا ابتدأ بالصوم وهو مريض ثم شفي، وكحج التطوع، وكما لو شرع في صوم تطوع ثم نذر إتمامه. وأمّا الاستحباب فلتؤدّي العبادة على الكمال<sup>(٢)</sup>. وقال ابن سريج: الإتمام مستحب والإعادة واجبة.

وقال الإصطخري: إن بقي ما يسع الصلاة وجبت الإعادة، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>. وحكم ما لو بلغ في أثناء اليوم وهو صائم عن رمضان أو مفطر فيه سنذكر في الصوم إن شاء الله.

هذا في غير الجمعة، أمّا إذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير فائتة بعد فهل يلزمه حضورها؟:

فعند القائلين بوجوب إعادة سائر الصلوات وجوب حضوره إياها بديهي.

وعند القائلين بعدم وجوب الإعادة في سائر الصلوات وجهان:

أحدهما: أنه يجب عليه الجمعة؛ لأنه لم يكن من أهل الفرض حين صلى الظهر وقد كمل حاله.

(١) العزيز (١/٣٨٨).

(٢) ومنشأ ذلك قول الشافعي رحمته الله: أحببت أن يتم ويعيد، ولا يبين أنّ عليه الإعادة. مختصر المزني (٨/١٠٧).

(٣) العزيز (١/٣٨٨).

ويفارق سائر الصلوات؛ لأنه بالبلوغ لا ينتقل إلى فرض أكمل مما فعل أولاً، وههنا ينتقل إلى الجمعة، وهي أكمل من الظهر، ألا ترى أنّ صحتها يتعلق بأهل الكمال؟ وبه قال ابن الحداد. والثاني: أنها لا تلزمه، وهو الأصحّ في الشرحين والروضة، كالمسافر والعبد إذا صليا الظهر ثم أقام ذلك وأعتق هذا، فإنه لا تلزمها الجمعة.

ولمن نصر الأول أن يقول: أنها حين صليا الظهر كانا من أهل الفرض، بخلاف الصبي. وأجاب القائلون بالثاني: بأننا لا نسلم أنّ الصبي ليس من أهل الفرض؛ لأنّه مأمور بالصلاة مضروب على تركها، ولا يعاقب أحد على ترك التطوع، وفيه نظر.

\*\*\*

### متى يكون فعل الصلاة أداءً أو قضاءً؟

(ومن وقع بعض صلاته في الوقت وبعضها خارج الوقت) سواء كان من أهل أصحاب الأعذار أو غيرهم (فالأصحّ) من ثلاثة أوجه: (أنه إن وقعت ركعة في الوقت فالكل أداء، وإلا فالكل قضاء)؛ لقوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» أي: مؤداة.

واختصت الركعة بذلك؛ لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة؛ إذ معظم الباقي كالتركيب لها، فجعل ما بعد الوقت تابعاً لها، بخلاف مادون الركعة.

والثاني: الكل قضاء؛ اعتباراً بالآخر؛ لأنّه وقت سقوط الفرض.

والثالث: أنّ ما وقع في الوقت أداء كما لو وقع كلها، وما خرج كما لو خرج الكل.

ثمّ فائدة كونها أداءً جوازُ القصر لو سافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة.

وأيضاً ينوي الأداء لا القضاء؛ إذ لا يجوز القضاء بنية الأداء أو بالعكس إذا أراد المعنى الشرعي لا دفع الحرج، بل يعصي بالتأخير إلى أن يضيق الوقت عنها وإن وقع أكثر من ركعة في الوقت وقلنا: الكل أداءً. نعم، لو شرع في غير الجمعة وقد بقي ما يسعها جاز له أن يطوّفها بالقراءة وغيرها حتى يخرج الوقت.

قال صاحب الإرشاد: وحيث مدّ إلى ما بعد الوقت وجب القطع عند ضيق وقت الثانية.  
قال القاضي: ولا خلاف أنه لو افتتح الصلاة أول الوقت وطوّل القراءة حتى بلغ آخره ثم سلّم والوقت باق فإنه يستحسن<sup>(١)</sup>.  
وقال الغزالي في الإحياء: المد في الوقت إلى خروج وقت الفضيلة خلاف الأفضل<sup>(٢)</sup>.  
قال الشيخ ابن حجر: وقول القاضي هو المتجه.

\*\*\*

### المقدار الموجب للصلاة من وقتها

(ومن أدرك) من أصحاب الأعذار (من الوقت قدر ما يصلى فيه الفرض) بأخف ما يجوز (ثم جن أو حاضت المرأة لزمته تلك الصلاة) أي: استقرت في ذمته، فيقضي إذا زالت المانع؛ لأنه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فعل الفرض، فلا يسقط بها طراً بعده؛ كما أنّ هلاك المال بعد النصاب وتمكّن الأداء لا يسقط الزكاة.

قال ابن سريج: لا يلزم قضاء الصلاة ما لم تدرك جميع الوقت<sup>(٣)</sup>.

وإنما قلنا: "قدر ما يصلى فيه الفرض بأخف ما يجوز" بناء على ظاهر المذهب، وهو أنه لو طوّلت المرأة صلاتها فحاضت في أثناءها، والماضي من الوقت ما يسع تلك الصلاة لو خففت، لزمها القضاء.

ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون أو إغماء بعد ما مضى من الوقت ما يسع ركعتين لزمه القضاء بها؛ لأنه لو قصر لأمكنه.

ولا يعتبر مع إمكان فعل الصلاة إمكان الطهارة إلا لمن لا يجوز له تقديم الطهارة على الوقت كما مر.

(١) المراد القاضي حسين ينظر: كفاية النبيه (٢/ ٣٦٩).

(٢) نقل الشارح بالمعنى، ففي الإحياء: "بل عليهم المبادرة لحيازة فضيلة أول الوقت فهي أفضل". ينظر: الإحياء (١/ ١٧٤).

(٣) العزيز (١/ ٣٩٠).

(وإن أدرك) من أول الوقت (أقل من ذلك لم يلزمه تلك الصلاة)؛ لأنه لم يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من الفرض، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).  
وقال أبو يحيى البلخي من أصحابنا: حكم أول الوقت كآخره، حتى لو أدرك قدر تكبيرة أو ركعة في أول الوقت ثم جنّ مثلاً، لزمه بعد الإفاقة قضاء تلك الصلاة، كما لو أدرك في آخر الوقت مثل ذلك<sup>(١)</sup>.

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو أنه إذا أدرك جزءاً من الوقت في آخره أمكن البناء على ما أوقعه فيه بعد خروج الوقت، وهنا ليس كذلك.  
ثم اعلم أنه ذكرنا أن من الصلاة ما إذا أدرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه التي قبلها معاً، كالظهر بإدراك آخر وقت العصر والمغرب بإدراك آخر وقت العشاء.  
وأما لو أدرك أول الوقت فالعصر لا يلزم بإدراك وقت الظهر، والعشاء لا يلزم بإدراك وقت المغرب.

وقال أبو يحيى البلخي: إذا أدرك من وقت الظهر قدر ثماني ركعات ثم طرأ العذر لزم الظهر والعصر، كما لو أدرك من ذلك وقت العصر.

وأجيب بالفرق، وهو: أن الحكم بلزوم الصلاتين إذا أدرك وقت العصر مأخوذ من الجمع بينهما عند قيام سببه، وكون كل واحدة منها مؤداة في وقت الأخرى، ومعلوم أن وقت الظهر إنما يكون وقتاً للعصر على سبيل تبعية العصر للظهر، ألا ترى أنه إذا جمع بالتقديم لم يجز له تقديم العصر على الظهر؟، فإذا لم يفعل الظهر فليس وقتها وقت العصر، وأما وقت العصر فليس وقتاً للظهر على تبعية الظهر للعصر، ألا ترى: أنه إذا جمع بالتأخير جاز له تقديم الظهر على العصر، بل هو أولى على وجه، ومتعين على وجه كما يأتي، فكان وقت العصر وقتاً للظهر من غير التوقف على فعل العصر، فلهذا المعنى افترق الطرفان.

\*\*\*

## الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها

(فصل: الأوقات المكروهة) التي تبطل الصلاة التي فيها، أوعصي فيها المصلي (خمسة):

ثلاثة منها تتعلق بالزمان من غير نظر لمن صلى ومن لم يصل، وهي:

(عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح) ويستوي سلطانها بظهور شعاعها، والمراد بقدر الرمح فيما يرى علينا لا في نفس الأمر؛ فإنه غير معلوم، وقيل المراد بقدر الرمح قدر سنان، وقيل تزول الكراهة بطلوع قرص الشمس بتمامها.

(وعند الإستواء حتى تزول)، قال في الإرشاد: وقت الاستواء وإن ضاق جداً عن الصلاة لكنه يسع التحريم فتبطل بها الصلاة.

وقال الإسنوي: الاستواء الحقيقي لا يسع فيه بعض من تكبيرة فضلاً عن صلاة، ولأنه زمان غير منقسم فالمراد الاستواء الحسي، هذا هو المتجه.

(وعند الاصفرار حتى تغرب) بتمامها، وذلك لما روي: «أنه ﷺ نهي عن الصلاة في تلك الأوقات، وقال: إنَّ الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها، وإذا غربت فارقتها»<sup>(١)</sup>.

قوله: «ومعها قرن الشيطان» قيل: معناه قوم الشيطان وعبداء الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات.

وقيل: معناه إنَّ الشيطان يُدني رأسه من الشمس في هذه الأوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له<sup>(٢)</sup>.

وإثان منها يتعلق النهي بفعل صاحبة الوقت، فمن فعلها يحرم عليه ما يأتي به وإلا فلا، وهما:

(بعد صلاة الصبح إلى الطلوع، وبعد صلاة العصر إلى الغروب) روي: «أنَّ النبي ﷺ قال:

(١) موطأ مالك، رقم (٥٨٤) والأم (١/١٤٧)، و سنن النسائي، رقم (٥٥٨، ٥٥٩)، مسند أحمد، رقم (١٩٠٦٣).

(٢) فتح الباري للعسقلاني (١٣/٤٦).

لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس.. الحديث<sup>(١)</sup> فمن عجل تلك الصلاتين في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهة، وإن أخرها قصر، وعلى هذا فلو جمع العصر تقديماً فلا يصح أن يصلي بعدها؛ لأن [النهى] فيها يتعلق بالفعل وقد فعل، وأدعى الدميري أنه المنصوص<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل أن لا يكون كذلك؛ إذ المراد بالفعل فعل صاحبة الوقت، وليس وقت الظهر وقتاً للعصر كما ذكرنا في جواب أبي يحيى البلخي<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن حالة الاصفرار داخلية في الوقت الثاني منها، وهو ما بعد العصر إلى الغروب لكن في حق من صلى العصر، وحالة الطلوع إلى الارتفاع متصلة بما بعد الصبح لكن في حق من صلى الصبح.

هذا الذي ذكرنا في صلاة الصبح والعصر هو ظاهر المذهب، وفي الصبح وجهان آخران: أحدهما: تكره الصلاة بعد طلوع الفجر سوى ركعتي سنة الصبح سواء صلى الصبح أم لا. قال في الروضة: قال صاحب الشامل هذا الوجه هو ظاهر المذهب، وقطع به صاحب التتمة. والوجه الثاني: أنه تكره الصلاة لمن صلى سنة الصبح وإن لم يصل الفريضة.

قال في الروضة: والصحيح ما سبق، وهو الموافق لكلام الجمهور<sup>(٤)</sup>.

(وإنما يكره في هذه أوقات) الخمسة (صلاة لا سبب لها، دون ما لها سبب).

إعلم: أن قول المصنف ومن عداه في هذا المقام: "صلاة لا سبب لها، وصلاة لها سبب" ليس مرادهم مطلق السبب؛ إذ ما من صلاة إلا ولها سبب، بل المراد بقولهم: "لا سبب لها" سبب متقدم على هذه الأوقات أو مقارن لها، وبقولهم: "لها سبب" أي: أن لها سبباً متقدماً ومقارناً، تعبيراً بالمطلق عن المقيد.

(١) صحيح البخاري، رقم (٥٨٦) وصحيح مسلم، رقم (٨٢٧) وسنن أبي داود، رقم (١٢٧٦) سنن ابن ماجه، رقم (١٢٤٩، ١٢٥٠).

(٢) النجم الوهاج (٣٢/٢).

(٣) بمنع القياس.

(٤) العزيز شرح الوجيز (٤٠٢/١)، وروضة الطالبيين (١٩٢/١).



وقد يفسر قولهم: "لا سبب لها" بأن الشارع لم يخصها بوضع شرعية، بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداءً، وهي النوافل المطلقة، وعلى هذا التفسير: كل ما لا سبب له مكروه، ولكن كل ما له سبب ليس بجائز، ألا ترى أن ركعتي الإحرام لها سبب بهذا التفسير، وهما مكروهتان كما سنذكر؟

ولفظ المصنف يوافق التفسير الأول؛ لأنه خص الكراهة بما لا سبب له من الصلاة.

ثم إنه عدّ أنواعاً من الصلاة التي لها سبب فقال: (كقضاء الفوائت)؛ فإنه لا يكره كراهة تحريم؛ لعموم قوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا»<sup>(١)</sup>. ويستوي في الجواز قضاء الفرائض والرواتب والنوافل التي اتخذها ورداً: روي: «أنه ﷺ فاتته سنة الظهر البعدية فقضاها بعد العصر»<sup>(٢)</sup>.

هذا إذا لم يقصد تأخيرها إلى هذه الأوقات ليقضيها فيها ولا يداوم على هذا، فإن قصد التأخير إليها أو داوم على ذلك حرم ولم ينعقد؛ لأنه حيثئذ مراغم للشرع بالكلية، كما صرح به صاحب الإرشاد وأفتى به الشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

(وصلاة الكسوف) لا تكره فيها؛ لأنها لو أخرت عن هذه الأوقات فربما انجلت الشمس وفاتت الصلاة (وصلاة الجنائز) لا تكره فيها أيضاً؛ إذ ربما يحدث في الميت تغيير لو أخرت عنها، وقد روي: «أنه ﷺ قال: يا علي لا تؤخر أربعاً...»<sup>(٤)</sup> وعدّ منها الجنائز إذا حضرت.

(وسجدة الشكر) لا تكره أيضاً؛ لأن سببه السرور الحادث؛ فإذا حصل فقد قارن الوقت.

(١) البخاري، رقم (٥٩٧)، ومسلم، رقم (٦٨٤) قال ابن الملقن: "مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا فَإِنَّهَا لِلْبَيْهَقِيِّ فِي خِلَافِيهِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَضَعْفُهُ. ينظر: خلاصة البدر (١/ ٧٠).

(٢) صحيح البخاري، رقم (١٢٣٣)، وصحيح مسلم، رقم (٨٣٤)، وسنن أبي داود، رقم (١٢٧٣) و سنن النسائي، رقم (٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١) وسنن ابن ماجه، رقم (١١٥٩).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٤٤٣)، و المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرية (ص: ٧٦).

(٤) الظاهر أن أربعاً هنا سبق قلم، والصواب: "ثلاثاً" والحديث رواه الترمذي في سننه، رقم (١٧١)، بلفظ: «يَا عَلِيُّ ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَائِزَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كَفْوًا»، وقال: حديث حسن غريب، وقال: وما أرى إسناداً يمتثل (٣/ ٣٨٧). ورواه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٣٥٣٥).

(و) كذا (سجدة التلاوة)؛ لأن سببه القراءة وهي مقارنة لهذه الأوقات فلا تؤخر عن وقتها.

هذا إذا لم يتحرر الإتيان بالتلاوة في الوقت المكروه أو قبله ليسجد فيه، بل وقع اتفاقاً، وإلا حرم قطعاً، كما صرح به في الإرشاد.

وذكر المصنف السجدين؛ لأنها كالصلاة في الشرائط والأحكام، لا كونها من أنواع الصلاة. ومن هذا القبيل: تحية المسجد، فإن اتفق دخوله في هذه الأوقات لغرض غير التحية كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تكره التحية؛ لما روي: «أنه ﷺ قال: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»<sup>(١)</sup>، ولأن سبب التحية الدخول، وقد اقترن بهذه الأوقات.

ولو دخل لغرض التحية فأقيس الوجهين: أنه لا يجوز له التحية؛ كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في هذه الأوقات، ويدل عليه ما روي: «أنه ﷺ قال: «لَا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ بِصَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: صلاة الاستسقاء، فأظهر الوجهين أنها لا تكره؛ إذ الحاجة الداعية إليها موجود في الوقت.

وقال صاحب التهذيب: إنها تكره؛ لأن الغرض منها الدعاء والسؤال، وهو لا يفوت بالتأخير، فاشبهت صلاة الاستخارة، ومن قال بالأول قال بمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما لو تطهر في هذه الأوقات جاز له أن يصلي ركعتين؛ لما روي: «أنه ﷺ قال لبلال: حَدَّثَنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ خَشْفَ نَعْلِكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي إِلَّا أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا

(١) صحيح البخاري، رقم (١١١٠).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٥٦٠) وصحيح ابن حبان، رقم (١٥٦٦)، وقوله: "لا يتحرى" ورد بصيغة الخبر والنهي ينظر: تنوير الحوالك (١/١٧٢).

(٣) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/٢١٨).

صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصَلِّيَ»<sup>(١)</sup>، عنى به سنة الوضوء.

وهل يلحق بهذه الصلاة ركعتا الإحرام؟ فيه وجهان:

أحدهما: نعم لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحج والعمرة، وبه قال الصيمري والقفال.  
والثاني: لا لأن سببها متأخر، وهو ضعيف لاحتمال وقوعه وعدمه؛ إذ قد يعوق  
دونه عائق. وبه قال الإمام والغزالي والمصنف في الشرحين، واختاره النووي<sup>(٢)</sup>، وهو  
الأصح المفتى به.

واعلم أن الصبح والعصر المعادتين بالجماعة تدخلان في ذوات الأسباب بالتفسير  
الأول؛ لأن لها سبباً مقارناً بذلك الوقت، وهو وجود الجماعة، فلا تكره إعادتها  
ويحزجان بالتفسير الثاني؛ لأنها حيثئذ تطوع محض على الجديد، فيكره إعادتهما، فمتى  
وجدت القول بكرهه إعادتها فاعلم أنه مبني على التفسير الثاني.

\*\*\*

### الأزمة والأمكنة المستثنيات عن كراهة الصلاة

(ويستثنى من هذه الأوقات وقت الاستواء يوم الجمعة)؛ فإنه لا يكره التطوعات فيه؛  
لما روي: «أنه ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة»<sup>(٣)</sup>.

وإطلاق المصنف يقتضي أن لا فرق بين المجمع وغيره، وبين من غشيه النعاس  
 وغيره، وهو كذلك عند الجمهور.

وعلة الترخيص عند الجمهور شرف ذلك الوقت، وقد قال ﷺ: «إِنَّ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا  
يَوْمَ الْجُمُعَةِ»<sup>(٤)</sup> فدل ذلك على الترخيص للشرف فيشمل الجميع.

وقال صاحب التهذيب: تختص الرخصة بمن يغشاه النعاس، وعلل للترخيص بأن

(١) صحيح البخاري، رقم (١٠٩٨)، ومسند إسحاق بن راهويه (٢١٨/١)، رقم (١٧٤).

(٢) العزيز (٣٩٨/١)، والوسيط (٣٧/٢)، والمجموع (١٧٠/٤).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٤٦٩/١)، وكل طرقه ضعيفة. ينظر: خلاصة الأحكام (٢٧٣/١).

(٤) سنن أبي داود، رقم (١٠٨٣)، وهذا حديث معلول. ينظر: البدر المنير (٢٧٢/٣).

الناس يبتغون إليها فيغلبهم النوم، فيحتاجون إلى طرد النعاس بالصلاة كيلا يُبطل وضوؤهم، فيفتقرون لإعادة الوضوء إلى تخطي الرقاب<sup>(١)</sup>.

قال الصيمري والقفال: إن الرخصة يختص بمن يدخل الجامع سواء غشيه النعاس أم لا. وعلل للترخيص بأن النعاس عند الاجتماع في الجامع يشق عليهم مراعاة الشمس والتميز بين حالة الاستواء وما قبلها وما بعدها، فخفف الأمر عليهم بالترخيص، فعلى التعليلين يخرج المتخلف عن هذه الرخصة.

ومنهم من استثنى كل الأوقات المكروهة يوم الجمعة لشرفها.

والصحيح الأول؛ لأن الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقى الباقي على عموم النهي. (والأصح) من الوجهين (أنه يُستثنى أيضاً من البقاع حرم مكة) زادها الله شرفاً، كما يستثنى من الأزمنة استواء يوم الجمعة (فلا يكره فيه صلاة) أية صلاة كانت؟ (في وقت ما) أي: في وقت ما كان وقتاً، أي وقت كان؟ لما روي أنه ﷺ قال: «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت أو صلى فيه أية ساعة شاء من ليلٍ أو نهارٍ»<sup>(٢)</sup>.

والمعنى فيه شرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فيها، فلا يجعل الشخص محروماً عن استكثار الفضيلة فيه بحال.

والثاني: أن مكة شرفها الله كسائر البلاد، وما ورد في الحديث يختص بركعتي الطواف؛ لأنها صلاة لها سبب. انتهى.

والأولى تركها؛ خروجاً من الخلاف.

وعن الإصطخري: أن الاستثناء يختص بنفس مكة، وسائر حرمة كسائر البلاد.

وعن الحلبي: أنه يختص بالمسجد الحرام، والصحيح ما ذكره المصنف.

فرع: متى ثبت النهي والكراهة فلو تحرّم بالصلاة المنهية لم تنعقد على الأصح؛ كمن صام يوم العيد؛ إذ الوقت غير قابل للصلاة.

(١) التهذيب (٢/٢١٩)، والعزیز (١/٣٩٧).

(٢) رواه الشافعي ينظر: اختلاف الحديث (١/٥٠٤)، قال النووي: والحديث صحيح ينظر: خلاصة الأحكام (١/٢٧٢).

وفي وجه: ينعقد، كالصلاة في الحمام وأماكن النهي.

وسنذكر جوابه في بحث الأماكن إن شاء الله تعالى.

وعلى الوجهين يقاس على ما لو نذر أن يصلي في هذه الأوقات:

إن قلنا: يصح الصلاة فيها فيصح النذر، وإلا فلا، كنذر صوم يومي العيد.

فإن صححنا فالأولى أن يصلي في وقت آخر، كمن نذر أن يذبح شاة بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحه بسكين غير مغصوب.

وأما لو نذر صلاة مطلقاً فله أن يصليها في الأوقات المكروهة؛ فإنها من الصلاة التي لها سبب كالفائتة.

تذنب في الأماكن:

(تكره الصلاة) تنزيها (في المزيل) بضم الباء وفتحها: موضع الزبل، ومثلها كل نجاسة، (وفي المجزرة) بفتح الزاي: موضع جزر الحيوان أي: ذبحه (وفي المقبرة) بتثنية الباء، إن لم يتحقق نبشها، سواء صلى إلى القبر أو عليه أو بجانبه، كما نص عليه في الأم. أما المقبرة المنبوشة يقيناً فالأصح أنه لا تصح الصلاة فيها إلا بحائل، ثم تكره كالمجزرة ونحوها.

ومحل الكراهة في غير قبور الأنبياء، فلا تكره الصلاة فيها؛ لأنهم أحياء، نعم يحرم تبركاً وتعظيماً، وعليه يحمل الحديث فيه، كما صرح به صاحب الإرشاد وغيره.

(وفي الطريق) إذا كانت في البنيان دون ما في البرية؛ لاشتغال القلب بمرور الناس.

(وفي الوادي) والمراد بالوادي: الذي نام فيه رسول الله ﷺ ومن معه عن صلاة الصبح.

وقال آخر<sup>(١)</sup> جواباً عن هذا الوادي: فإن فيه شيطناً.

وليس المراد مطلق الأودية حيث ذكر<sup>(٢)</sup>؛ لعدم ثبوت النهي فيما سواه، كما صرح به

الشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

(١) الظاهر أن في هذه العبارة سقطاً، وأن المراد بالآخر هنا الإمام النووي، قال: اتبع الإمام الرافعي الغزالي وإمام الحرمين في إثبات النهي عن الصلاة في بطن الأودية مطلقاً، ولم يجز في هذا نهياً أصلاً... ينظر: روضة الطالبين (١/٢٧٨)، وإن كان هذا التعبير ليس من دأب الشيخ الشارح.

(٢) شرح مشكل الوسيط (٢/١٧٤).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٢/١٦٨).

(وفي الحمام) بمسلخه، وهو محل سلخ الثياب؛ لأنَّ الحمام مأوى الشياطين، ولا فرق بين الحديد وغيره على الأصحَّ (وفي العطن) وهو موضع الإبل الذي تساق إليه إذا شربت ليشرب غيرها نهلاً أو عللاً<sup>(١)</sup>، ثم تساق إلى المرعى، وإنَّما تكره الصلاة فيه؛ لقوله ﷺ: «العطن مأوى الشياطين»<sup>(٢)</sup>.

(وفي مراح الإبل) وهو مأواها ليلاً.

ولا كراهة في مرابض الغنم ومرائض الخيل والبغال والحمير حيث لا نجاسة بها؛ لعدم ورود النهي فيها.

وإن كان فيها نجاسة وبسط عليها فيكره كما في العطن، إلا أنَّ في العطن أشد؛ لأنَّها تزيد بأنَّه مأوى الشياطين.

وعلى ظهر الكعبة؛ لاستعلائه على ظهرها المنافي للأدب والتواضع؛ حيث جعل الكعبة تحت قدميه.

وفي الكنيسة، وهي متعبد اليهودي، والبيعة، وهي متعبد النصاري، وفي أبنية المعصية، والأرض المغصوبة عليها، وفي الحشوش والسوق؛ إلحاقاً لذلك كله بنحو الحمام.

ومحل الكراهة حيث لم يظن فوات الصلاة لو أخر الخروج من تلك الأمكنة، وإلا وجبت الصلاة فيها. انتهى.

وإنَّما تصح الصلاة في ذلك الأماكن دون الأوقات المكروهة؛ لأنَّ النهي في الأماكن لأمر خارج، ولأنَّ تعلق الصلاة بالوقت أشدُّ من تعلقها بالمكان؛ لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة، فكان الخلل في الوقت أعظم.

هذا ما وعدتك في الفرع بجواب الوجه الثاني<sup>(٣)</sup>.

وبالله التوفيق.

\*\*\*

(١) الغلل: الكرة الأولى من الشرب، والمهل: الكرة الثانية أبو بكر المصنف.

(٢) صحيح ابن حبان (٦٠١/٤)، رقم (١٧٠٢) بلفظ: «وَلَا تُصَلُّوا فِي مَعَاتِنِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ».

(٣) يقصد الفرع الواقع بعد مسألة استثناء حرم مكة المكرمة.

## قضاء الصلوات

(فصل: من فاتته صلاة) واحدة، (أو صلوات) متعددة: فإذا أن يكون متعدداً بتفويتها أو لم يكن كناس وجاهل بوجوبها من غير تفريط في التعلم، ونائم لم يتعد بنومه، ومشتغل بنحو دفع صائل، فهو متوسع في القضاء لا يلزمه الفور، لكنه لما كان نفسه في معرض التلف.

(فينبغي) أي: يستحب (أن يبادر إلى قضائها)؛ محافظة على الصلاة وتبرئة للذمة.

وإن كان متعدداً وجب قضاؤها على الفور، ويلزمه صرف جميع الأزمنة إلى القضاء ماعدا ما يحتاج لصرفه في ما لا بد منه، وإنه يحرم عليه التنفل وفرض الكفاية حتى يقضي ما فوته، كما صرح به صاحب الإرشاد.

ثم إن قضى فائتة الليل بالليل جهر فيها، وفائتة النهار بنهار لم يجهر، وإن قضى فائتة النهار بالليل أو بالعكس فالاعتبار بوقت القضاء في أصح الوجهين، حتى يجهر في فائتة النهار المقضية بالليل، ويسر في فائتة الليل المقضية بالنهار، وبوقت الأداء في الثاني، حتى يجهر في فائتة الليل المقضية بالنهار، ويسر في فائتة النهار المقضية بالليل.

(و) المستحب (أن يقضيها على الترتيب) ففي صلاة يوم يقضي الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك، ولما روي: «أنه ﷺ فاتته أربع صلوات فقضاها على الترتيب»<sup>(١)</sup>.

ولا يجب الترتيب؛ لأنها عبادة مستقلة، والترتيب فيها من توابع الوقت وضروراته، فلا يبقى معتبراً في القضاء كصيام أيام رمضان.

(و) يستحب (أن يقدم الفائتة على الحاضرة)؛ خروجاً من خلاف من أوجب ذلك (إلا أن يخاف فوت الحاضرة) لضيق الوقت لو اشتغل بالفائتة قبلها فيجب تقديم الحاضرة لتلا تصوير فائتة أيضاً.

ولو عكس صحنا وإن أساء، كما صرح به المصنف في العزيز<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٧٩)، وقال: ليس بإسناده بأس. ورواه الشافعي في الأم (١/ ٨٦)، باب الإذان والإقامة للجمع بين الصلوات والصلوات، قال ابن الملقن: هذا الحديث صحيح. ينظر: البدر المنير (٣/ ٣١٧).

(٢) العزيز شرح الوجيز (١/ ٥٤٣).

ولو تذكر الفائتة بعد الشروع في صلاة الوقت أتمها، سواء كان الوقت ضيقاً أو واسعاً ثم يقضي الفائتة.

ويستحب إعادة صلاة الوقت إن بقي؛ خروجاً من الخلاف، وروي أنه ﷺ قال: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً فَذَكَرَهَا، وَهُوَ فِي صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَلْيَبْدَأْ بِالَّتِي هُوَ فِيهَا، فَإِذَا فَرَغَ صَلَّى الَّتِي نَسِيَ»<sup>(١)</sup>، وبالله التوفيق.

\*\*\*

## الأذان والإقامة

(فصل): في بيان الأذان والإقامة:

الأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى: وأذن في الناس بالحج. والإقامة في اللغة: الأمر بالقيام، وفي الشرع: هما عبارتان عن كلمات معهودة في أوقات مخصوصة.

واعلم: أن استحباب الأذان ليس يختص بما ذكره المصنف<sup>(٢)</sup>.

بل يسن في صور أخرى عدها صاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر وغيرهما.

منها: المهموم، فيؤمر من يؤذن في أذنه؛ فإنه يزيل الهم.

ومنها من ساء خلقه، فيؤذن في أذنه فيحسن بإذن الله تعالى، قال الإسنوي: ولا فرق بين البهيمة وغيرها.

ومنها: إذا تلونت سحرة الشياطين والجن في صورة قبيحة في اليقظة أو في النوم فيؤذن ليدفع شرهم.

ومنها: في أوان الحرب ولو كان مع البغاة.

ومنها: مالهو سافر أحد من الوطن أو من موضع يريد الرجوع إليه، فيؤذن خلفه.

(١) سنن الدارقطني (٨١) باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى (٤٢١/١)، والسنن الكبرى للبيهقي

(٢/٣١٤)، وضعفه ابن عدي. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/١٤٥).

(٢) ما ذكره المصنف هو الصلاة المكتوبة، في قوله: وإنما يشرعان...



ومنها: ما لو وُلد الصبي، فيؤذّن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى.

وأما تعديد الأذان لدفع ضرر المطر فالجمهور على أنه بدعة، وقال الإصطخري: مستحب؛ ظهوراً للابتهاال.

ثم المقصود من الفصل: إعلم أنّ الأئمة اختلفوا على طريقتين:

أحدهما: إجراء الخلاف في الأذان والإقامة مطلقاً سواء كان في صلاة الجمعة وغيرها من المكتوبات.

والثاني: القطع باستحبابها في غير الجمعة، ويجري الخلاف فيها.

والأول أصح، ولذلك اختاره المصنف معرضاً عن الثاني بقوله: (الأذان والإقامة ستان) على الكفاية (على أظهر الوجهين)؛ لأنها للإعلام والدعاء إلى الصلاة، فصار كقوله: "الصلاة جامعة" في العيدين، ولأنه ﷺ «جمع بين صلاتين وأسقط الأذان من الثانية»<sup>(١)</sup>، والجمع سنة، فلو كان الأذان واجباً لما تركه بالسنة.

والثاني: أنها فرضاً كفاية؛ لأنّه من شعائر الإسلام، فليؤكد بالفرضية، ولقوله ﷺ: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم»<sup>(٢)</sup>، وظاهر الأمر للوجوب.

والطريق الثاني: أنها مسنونتان في غير الجمعة، وفرضاً كفاية في الجمعة على أصح الوجهين؛ لأنّ الجمعة مختصة بوجوب الجماعة فيها، فتختص بوجوب الدعاء إليها، وبه قال ابن خيران، ونسبه القاضي ابن كج وأبو حامد إلى أبي سعيد الإصطخري<sup>(٣)</sup>.

فإذا قلنا باستحبابها فلو اتفق أهل ناحية أو بلدة على تركها هل يقاتلون؟ فيه وجهان:

أحدهما: وبه قال الإمام والغزالي والمصنف والنووي أنهم لا يقاتلون، كما لا يقاتلون على ترك سائر السنن<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه مسلم، رقم (١٢١٨) من حديث جابر بلفظ: «فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ»، و البخاري، رقم (١٦٧٣) بلفظ: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ».

(٢) صحيح البخاري، رقم (٦٢٨، ٦٣١، ٦٥٨) وصحيح مسلم، رقم (٦٧٤).

(٣) يقصد بأبي حامد الشيخ أبا حامد. ينظر: العزيز (١/٤٠٤).

(٤) نهاية المطلب (٢/٣٩)، والوسيط في المذهب (٢/٤١)، والمجموع (٣/٨٢).

وثانيهما: - وبه قال أبو إسحق المروزي - أنهم يقاتلون؛ لأنها من شعائر الإسلام فلا يمكن من تركها<sup>(١)</sup>.

فلو أذن في جانب بلدة كبيرة ولم يشعر جانبها الأخرى حصلت السنة بجانب المؤذن فيها، والباقي على هذا الخلاف في المقاتلة معهم.

وإذا قلنا: هما فرضا كفاية فإنما يسقط الحرج بإظهارهما بحيث يعلم جميع أهل البلد أنه قد أذن فيها لو أصغوا، ففي القرية الصغيرة يكفي في موضع واحد، وفي مصر لا بدّ من محالّ، وإن امتنع قوم منهما قوتلوا بلا خلاف.

وإن قلنا بافترضهما في صلاة الجمعة خاصة فقد اختلف الأئمة:

قال الشيخ أبو محمد وأحمد بن سيار<sup>(٢)</sup>: الأذان الواجب هو الذي يقام بين يدي الخطيب؛ فإنه الذي يختص بالجمعة، فلا يبعد إيجابه كالجماعة والخطبة.

وقال الشيخ أبو محمد: وجدت لفظ الوجوب في هذا الأذان للشافعي رحمته الله.

وقال الإصطخري وابن عبدان: يسقط الوجوب بالأذان الذي يؤتى به لصلاة الجمعة وإن لم يؤذن بين يدي الخطيب.

(وإنما يشرعان) أي: يستأن على الأصحّ، ويفرضان على الثاني (في الصلاة المكتوبة) من الخمس مؤداة أو مقضية على ما يأتي من الخلاف، فليس في غير المفروضة أذان وإقامة، سواء فيه صلاة تسن فيها الجماعة أو لا تسن؛ إذ لم ينقل الأمر به عن رسول الله ﷺ ولا عن خلفائه الراشدين.

(فأما صلاة العيدين ونحوها) مما تسن فيها الجماعة كالكسوف، والاستسقاء، والترأويح إذا قلنا باستحباب الجماعة فيها (فينادي لها: الصلاة جامعة) بنصبهما،

(١) الحاوي الكبير (٢/٥٠)، والبيان (٢/٥٨)، والمجموع (٣/٨٢).

(٢) أحمد بن سيار بن أيوب، أبو الحسن الفقيه المروزي، كان يُقاس بعبد الله بن المبارك في عصره، من الشافعية من أصحاب الوجوه، أوجب الأذان للجمعة دون غيرها. توفي سنة (٢٨٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد وذبوله ط العلمية (٤/٤٠٩)، رقم (٢١٩١)، وطبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٣٤٢)، رقم (١٠٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/١١٣)، رقم (٨٤).

ورفعهما، ونصب واحد ورفع الأخرى؛ لأنه صح ذلك عن أنس<sup>(١)</sup> في كسوف الشمس، فألحق به كل نفل ندب عند دخول فعله بالجماعة.

ويجزئ: "الصلاة"، أو: "هلموا إلى الصلاة رحمكم الله"؛ لورود ذلك كله عن فعل الصحابة. قال صاحب الإرشاد: وينبغي ندبه عند دخول الوقت مرة، وعند الصلاة أخرى؛ ليكون نائباً عن الأذان والإقامة.

واختلفوا في صلاة الجنازة: فعدها الغزالي والمصنف والقاضي ابن كج من جملة ما يستحب له ذلك النداء<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ أبو حامد وجماعة: لا يستحب لها الأذان والإقامة، وكذلك هذا النداء، ووافقهم صاحب التهذيب وصاحب الروضة وقال: وهو المنصوص عليه في الأم<sup>(٣)</sup>.

ولعل سبب عدم الاستحباب أن المتبعين للجنازة حاضرون فلا حاجة إلى إعلام وجمع، ولهذا قال الأوزاعي: كفى بالجنازة داعية، واختار هذا جمع من المتأخرين كسراج الدين بن الملقن في العجالة، والأرشد<sup>(٤)</sup> في الإرشاد، وابن حجر في شرح الإرشاد الصغير، والزرکشي في شرحه للمنهاج، وأبوزرعة في التحرير وغيرهم رحمهم الله.

(ويستحب للمنفرد أن يؤذن على الجديد) المنصوص عليه في المختصر؛ لما روي: «أنه ﷺ قال لأبي سعيد الخدري: إنك رجل تحب الغنم والبادية، فإن دخل عليك وقت الصلاة فأذن»، (ويرفع الصوت)؛ لأنه ﷺ قال لأبي سعيد: «ارفع صوتك فإنه لا يسمع صوتك

(١) أنس: هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضير بن زيد بن حرام الأنصاري الخزرجي النجاري من بني عدي بن النجار، خادم رسول الله ﷺ، كان يسمى بذلك ويفتخر به، كناه رسول الله ﷺ أبا حمزة، خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، وهي مدة إقامته عليه الصلاة والسلام بالمدينة، روى عن رسول الله ﷺ، (٢٢٨٦) حديثاً، وروى عنه ابن سيرين والحسن البصري وغيرهما، اختلف في وقت وفاته، فقبل: (٩١هـ) وقيل: (٩٢هـ) وقبل غير ذلك، وهو آخر من توفي بالبصرة من الصحابة. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ج ٢ من القسم الأول/ ١٢٧) رقم (٧١)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (١/ ١٤٨) رقم (٢٥٨).

(٢) الوسيط في المذهب (٢/ ٤٥).

(٣) ينظر: الأم (١/ ٨٣)، والتهذيب (٢/ ٤٤)، وروضة الطالبين (١/ ١٩٧).

(٤) من هو الأرشد؟ لم أهد إلى اسمه وترجمته، وينظر: «عجالة المحتاج» (١/ ١٧٧).

حجر ولا شجر ولا مدر إلا شهد لك يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

وإذا قلنا باستحباب الأذان له فالإقامة أولى؛ لما روي أنه ﷺ قال: «إذا كان أحدكم بأرض فلاة فدخل عليه وقت صلاة فإن صلى من غير أذان ولا إقامة صلى وحده، وإن صلى بإقامة صلى بصلاته ملكاه، وإن صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صف من الملائكة أولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب»<sup>(٢)</sup>.

والقديم: أنه لا يؤذن؛ إذ الغرض من الأذان الإبلاغ والإعلام، وذلك متتفٍ في المنفرد.

قال بعض الأئمة: إن كان يرجو حضور جمع أذن، وإلا فلا، وحمل حديث أبي سعيد على أنه كان ينتظر حضور غلمانه ومن هو في البادية، وهذا الخلاف فيما إذا لم يبلغ المنفرد أذان المؤذنين، فإذا بلغه فالصحيح في شرح مسلم للنووي أنه لا يؤذن؛ كأحد الجمع، وهو المفهوم من كلام المصنف في الشرحين<sup>(٣)</sup>.

(و) المنفرد يرفع الصوت (إلا أن يصلي منفرداً في مسجد أقيمت الجماعة فيه) وتفرقوا؛ (إذاً لا يرفع الصوت)؛ لثلاث شوش قلوب السامعين بتوهم بطلان صلاتهم الأولى؛ لعدم وقوعها في الوقت، أو يتوهم دخول صلاة أخرى، قال الإمام: ورعاية ذلك في الغيم أولى.

وليس المراد بقول المصنف: «وغيره لا يرفع الصوت» تحريم رفع الصوت، بل مرادهم أن رفع الصوت فوق ما يسمع نفسه ترك الأولى.

وأراد بالمسجد موضع الصلاة، سواء كان المسجد المعهود، أو المصلى في الصحراء، فلا يرد ما قيل: أنه لو قال: «موضع الصلاة» لكان أشمل.

(١) تمة الحديث السابق، صحيح البخاري، رقم (٦٠٩)، وسنن النسائي، رقم (٦٤٤) وسنن ابن ماجه، رقم (٧٢٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق: (١/٥١٠)، رقم (١٩٥٥)، ولفظه: «إذا كان الرجل بأرض في فحانت الصلاة فليتوضأ فإن لم يجد ماء فليتيمم فإن أقام صلى معه ملكاه وإن أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه» وينظر: الترغيب والترهيب (١/١٤٩)، وأخرجه الطبراني، رقم (٦١٢٠) والبيهقي، رقم (١٩٨٢).

(٣) العزيز شرح الوجيز ط العلمية (١/٤٠٦-٤٠٩)، وشرح النووي على مسلم (٥/١٥)، ونصه: وَمَذْهَبُنَا الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ الْأَذَانُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَ أَذَانَ الْجَمَاعَةِ وَإِلَّا فَلَا يُشْرَعُ.

ويتفرع على أذان المنفرد مسألة أخرى: وهي أنه إذا أقيمت الجماعة في مسجد بأذان ثم حضره جمع، فإن لم يكن له إمام راتب أقيمت الجماعة فيه ثانياً، وإلا ففيه وجهان: أصحهما: أنه يكره.

وإذا أقاموا جماعة ثانية مكروهة أو غير مكروهة فهل يسنّ لهم الأذان؟

نقل المصنف في العزيز عن الإمام عن صاحب التقريب فيه قولين:

أحدهما: لا؛ لأنّ كل واحد منهم مدعو بالأذان الأول، وقد أجاب بالحضور، فصاروا كالحاضرين في الجماعة الأولى بعد الأذان.

والثاني: نعم؛ لأنّ الأذان الأوّل انتهى حكمه بإقامة الجماعة الأولى، لكن لا يرفع الصوت في الأذان الثاني؛ لئلا يلتبس الأمر على الناس، قال المصنف في الشرحين والنووي في الروضة هذا القول أظهر<sup>(١)</sup>.

قال الكرخي من أصحابنا<sup>(٢)</sup> في مختصره: ولا يؤذن في مسجد له إمام معروف مرتين.

(ويقيم للفائتة) بلا خلاف؛ لأنّ الإقامة لافتتاح الصلاة، فلا فرق فيها بين الحاضرة والفائتة (ولا يؤذن لها على الجديد) المنصوص عليه في المختصر؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «حُسِنَا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هويًا من الليل فدعا رسول الله ﷺ بـلاّ فأقام للظهر فصلًا، ثم أقام للعصر فصلًا، ثم أقام للمغرب فصلًا، ثم أقام للعشاء فصلًا، ولم يؤذن لها مع الإقامة»<sup>(٣)</sup>.

وهذا القول هو اختيار الإمام والغزالي والمصنف وتابعيهم<sup>(٤)</sup>.

والقديم المنصوص عليه في الأمالي: أنه يؤذن لها؛ لما روي: «أنه ﷺ كان في سفر فقال: احفظوا علينا صلاتها يعني الفجر، فضرب على آذانهم، فما أيقظهم إلا حرّ الشمس،

(١) نهاية المطلب (٢/٤٤)، والعزيز (١/٤٠٦).

(٢) الشيخ أبو القاسم منصور بن عمر بن علي البغدادي الكرخي الشافعي.

(٣) أخرجه أحمد بمعناه في مسنده، رقم (١١٢١٤)، والدارمي (١٥٢٤)، والنسائي في السنن الكبرى، رقم (١٦٣٩).

(٤) الأم (١/٨٦)، وينظر: المجموع (٣/٩١).

فقاموا فساروا هُنيئاً، ثم نزلوا وأذن بلال وصلى ركعتي الفجر ثم ركبوا<sup>(١)</sup>.

وبه قال النووي وكثير من العراقيين، وقالوا: هذه المسألة مما يفتى فيها على القديم<sup>(٢)</sup>.

وحكى قول آخر عن إملاء الجديد: أنه إن أمل اجتماع قوم يصلون معه أذن، وإلا فلا<sup>(٣)</sup>. ولا يخفى عليك بعد هذا أن الأذان في القول الأول حق الوقت، وفي القول الثاني حق الفريضة، وفي القول الثالث حق الجماعة، كما صرح به في العزيز<sup>(٤)</sup>.

هذا كله في الفائتة الواحدة، (وإذا كان يصلي الفوائت على التوالي فلا يؤذن لما بعد الأولى بلاخلاف)، وفي الأولى الخلاف الماز، وقيم لكل.

وإنما قلنا: على التوالي؛ لأنه لو صلاها متفرقات ففي الأذان لكل واحد الخلاف الماز. فإن والى بين فريضة وقت وفائتة فإن قدم فريضة الوقت وأذن وأقام لها اقتصر على الإقامة للفائتة، وإن قدم الفائتة أقام لها وفي الأذان الأقوال: قال الإمام: إن قلنا: يؤذن للفائتة فلا يؤذن للمؤداة بعدها كي لا يتولى الأذانان، وإن قلنا: يقتصر للفائتة على الإقامة فيؤذن للاداء بعدها وقيم. هذا لفظه<sup>(٥)</sup>.

قال المصنف في العزيز: والأظهر أنه يقتصر لصلاة الوقت بعد الفائتة على الإقامة بكل حال، وتبعه النووي في الروضة؛ لحديث أبي سعيد، فإنه يؤمر للعشاء بالأذان مع أنها في الوقت، وصليت بعد الفوائت<sup>(٦)</sup>.

قال النووي مستدركاً للإطلاق: "إلا أن يؤخرها على الفائتة بحيث يطول الفصل بينهما، فإنه يؤذن للحاضرة قطعاً بكل حال"، ثم قال: كذا قاله أصحابنا<sup>(٧)</sup>.

(١) سنن أبي داود، رقم (٤٣٧)، مسند أحمد، رقم (١٦٧٤٦).

(٢) روضة الطالبين (١/١٩٧).

(٣) روضة الطالبين (١/١٩٧)، ومختصر خلافيات البيهقي (١/٤٨٠).

(٤) العزيز (١/٤٠٨).

(٥) نهاية المطلب (٢/٥٢).

(٦) العزيز (١/٤٠٩).

(٧) روضة الطالبين (١/١٩٧)، قال: لأنه زيادة ثقة حفظ ما لم يحفظ غيره.

وإن جمع بسفر أو مطر: فإن كان الجمع بالتقديم فيؤذن ويقيم للأولى ويقتصر للثاني على الإقامة؛ لما روي: «أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر في وقته بعرفة بأذان وإقامتين»، ولأنه لو أذن للثانية لأخلّ بالموالاة، وهي مرعية عند التقديم لا محالة.

وإن جمع بالتأخير لم يؤذن لكل واحدة منها:

أما للعصر؛ فللمحافظة على الموالاة فإنها مستحبة، فتعارضت الستتان.

وأما للظهر؛ فلأنها خرجت عن وقتها الأصلي، ولما روى أسامة وابن عمر: «أن رسول الله ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء بإقامتين من غير أذان»<sup>(١)</sup>، هذا اختيار المتقدمين.

وقال النووي: بل الأظهر أنه يؤذن؛ ففي صحيح مسلم عن جابر: «أن رسول الله ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت الثانية بأذان وإقامتين»، ثم قال: «ورواية جابر مقدم على رواية أسامة وابن عمر عند علماء الحديث»<sup>(٢)</sup>.

(والنساء إذا صلين جماعة فالأظهر) من ثلاثة أقوال: (أنه يستحب لهن الإقامة دون الأذان):

أما استحباب الإقامة؛ فلأنها لاستنهاض الحاضرين، فيستوي فيها الرجال والنساء.

وأما عدم استحباب الأذان؛ فلأن الأذان للبلاغ والإعلان، ولا يحصل ذلك إلا برفع الصوت، وفي رفع صوت النساء خوف الافتتان، وقد روي عن ابن عمر ؓ قال: «ليس على النساء أذان»<sup>(٣)</sup> وهذا القول هو الذي نص عليه الشافعي في الأم والمختصر،<sup>(٤)</sup> فلو أذنت على هذا ولم ترفع صوتها لم يكره، وكان ذكر الله.

و الثاني: أنه لا أذان ولا إقامة: أما الأذان فلما سبق، وأما الإقامة فلأنها تبع الأذان.

والثالث: أنه يستحب الأذان والإقامة: لما روي عن عائشة: «أنها كانت تُؤدِّن وتُقيم»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٦٨/٤)، رقم (٢٨٥٠)، متفق عليه من رواية ابن عمر ينظر: خلاصة البدر المنير (١٠١/١).

(٢) في حديث جابر ؓ الطويل. صحيح مسلم، رقم (١٢١٨)، وروضة الطالبين (١٩٨/١).

(٣) سنن البيهقي الكبرى، رقم (١٧٧٩)، وفيه ضعف. ينظر: البدر المنير (٤٢١/٣).

(٤) الأم (٨٤/١)، ومختصر المزني (ص: ١٢).

(٥) مصنف عبد الرزاق (١٢٦/٣)، رقم (٥٠١٥) والمستدرک علی الصحیحین (٣٢٠/١)، رقم (٧٣٠).

وعلى هذا فلا ترفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها، فإن رفعت وثمة من يحرم نظره إليها حُرِّم. فإن قيل: صوت المرأة ليس بعورة، وقد أجاز الأئمة غناءها مع استماع الرجال لها إذا لم تخش فتنة، فلم لا يجوز لها رفع الصوت في الأذان؟ قلت: لأنَّ في تجويز الأذان لها مع رفع الصوت حملاً للرجال على الإصغاء والنظر إليها؛ إذ هو للمؤذن حال الأذان سنة، وهما موقعان له في الفتنة، بخلاف تمكنها من الغناء، فإنه ليس فيه حمل أحد على ما يفتنه لكرهة استماعه تاره وحرمة أخرى.

فإن قلت: فعلى هذا فلتحرم عليها رفع الصوت في التلبية كما في الأذان، ولا قائل به.

قلت: شتان بين التلبية والأذان؛ فإن ثمة كل أحد مشتغل نفسه، مع أنَّ التلبية لا يسن الإصغاء إليها بخلاف الأذان.

(و) أمّا صفة (الأذان) فالأصح أنه (مثنى مثنى) إلا تكبير أوله فإنه أربع، وتهليل آخره فإنه فرد.

(والإقامة فرادى) إلا كلمة "قد قامت"؛ فإنها تثنى؛ لما روى ابن عمر قال: «كان الأذان في عهد النبي ﷺ مثنى والإقامة فرادى، إلا أنَّ المؤذن يقول: "قد قامت الصلاة" مرتين»<sup>(١)</sup>.

وإنما كرر التكبير في أول الأذان وأفرد التهليل في آخره؛ لأنَّ أبا محذورة رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> كذلك حكاه عن تلقين رسول الله ﷺ إياه، وكذلك هو في قصة رؤيا عبدالله بن زيد رضي الله عنه <sup>(٣)</sup>. وفي القديم أنه لا يقال الكلمات المكررة التي ذكرنا إلا مرة مرة، وفيه حديث مرسل،

(١) السنن الكبرى للنسائي، رقم (١٦٠٥)، وسنن الدارمي، رقم: (١٢٢٩).

(٢) أبو محذورة القرشي الجمحي، قيل: اسمه: أوس بن معير بن لوذان بن ربيعة بن عريج بن سعد بن جمح. مؤذن رسول الله ﷺ بمكة بعد الفتح غلبت عليه كنيته، توفي أبو محذورة بمكة سنة تسع وسبعين. أسد الغابة (١/٩٤) و (١/٤٨٠).

وينظر لتلقيين رسول الله ﷺ إياه مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/٥٩)، رقم (١٧٧)، ومسند أحمد، رقم (١٥٣٧٦)، وصحيح مسلم، رقم (٣٧٩).

(٣) عبدالله بن زيد عبد ربيع بن ثعلبة بن زيد بن الحارث بن الخزرج، شهيد: العقبة، وبدرأ، وهو الذي أري الأذان، توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن أربع وستين سنة ينظر: الطبقات الكبرى ط العلمية (٣/٤٠٦)، وجمهرة أنساب العرب (٢/٣٦١)، وسير أعلام النبلاء، ط الرسالة (٢/٣٧٦). وينظر لرؤياه: سنن ابن ماجه، رقم (٧٠٦)، وسنن أبي داود، رقم (٤٩٨)، وسنن الترمذي، رقم (١٨٩).



وقصة عبدالله بن زيد يعارضه، ويبقى حكاية أبي محذورة سالمة عن المعارضة.

(ويستحب فيها) أي: في الإقامة (الإدراج) أي: الإحذار في الكلمات مسرعاً من غير فصل (وفي الأذان الترتيل) في كلماته: بأن يأتي بها مبينة من غير تمطيط مجاوز للحد؛ لحديث جابر: «أنه ﷺ قال لبلال: إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فأحذر»<sup>(١)</sup>، ولأن الأذان للغائبين، فكان الترتيل أبلغ في الدعاء، والإقامة للحاضرين، فكان الإدراج فيها أشبه للاستنهاض، ومن ثمة لم تسن المبالغة في الجهر في الإقامة فوق ما يسمعون.

(و) في الأذان (الترجيع) بأن يأتي بكلمتي أبي محذورة، وحكمته استحضر نعمة ظهورهما بعد خفائهما أول الإسلام، والتدبر بالإخلاص فيهما؛ لأن النجاة ليس إلا بهما. ثم الترجيع مستحق أو مستحب؟ فيه وجهان، وقيل: قولان: أحدهما: أنه مستحق كسائر الكلمات المأمور بها.

وأصحهما: أنه مستحب، حتى لو تركه لم يفسد أذانه؛ إذ المقصود من الأذان الإعلام والإبلاغ، والذي يأتي به سرّاً بحيث لا يسمعه إلا من قرب منه فلا يتعلق به إبلاغ. (ويستحب في أذان الصبح التثويب) وهو قوله: «الصلاة خير من النوم» مرتين بعد الحيعلتين؛ لورود الخبر به كما نفصل لك إن شاء الله. قال المصنف في العزيز: يسمى تثويباً من قولهم: ثاب إلى شيء أي: عاد، والمؤذن يعود به إلى الدعاء إلى الصلاة بعدما دعا إليها بحيعلتين<sup>(٢)</sup>.

وقال عصام الدين: التثويب هو الانتساب إلى الثواب بقوله: الصلاة خير من النوم، فالمؤذن ينسب المصلي إلى الثواب بترك النوم، فعلى هذا أفعل التفضيل في قوله: «خير» لمطلق الزيادة؛ إذ ليس في النوم خير الآخرة، إلا النوم لنشاط العبادة، وهذا ليس من ذاك، أو على بابه بالنسبة إلى الدنيا، يعني: الاستيقاظ للصلاة خير من النوم، فإن الصلاة لا يشغلكم عن تحصيل المعاش، بخلاف النوم. تأمل.

(١) رواه الترمذي في سننه، رقم (١٩٥)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين (١/٣٢٠)، رقم (٧٣٢) وصححه، والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٨٥٨) وضعفه.

(٢) العزيز (١/٤١٣).

## ثم التفصيل الموعود:

إعلم أنّ في الثوب طريقتين: أحدهما: القطع بثبوت الثوب من غير جري الخلاف: لما روي عن بلال: «قال رسول الله: لا ثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر»<sup>(١)</sup>، وبهذه الطريق قال أبو على الطبري والشيخ أبو حامد والقاضي ابن كج والصيدلاني، ولعل المصنف اختارها، ولهذا لم يتعرض للخلاف.

والطريقة الثانية أنّ فيه قولين: القديم والجديد.

فالقديم: ثبوته لما ذكرنا، وأجاب عنه المصنف في العزيز، فقال: وقد ثبت عن أبي محذورة أنه قال: «علّمني رسول الله ﷺ وقال: وإذا كنت في أذان الصبح وقلت: حيّ على الفلاح فقل: الصلاة خير من النوم مرتين»<sup>(٢)</sup>، فيحتمل أنه لم يبلغه عن أبي محذورة، وبنى الثبوت في القديم على رواية غيره، ويحتمل أنه بلغه في القديم ونسيه في الجديد، وعلى كل حال فاعتماده على حديث أبي محذورة، فكأنه قال: مذهبي ما ثبت في حديثه، وقد ثبت ثبوت الثوب في حديثه. انتهى.

ومن أثبت القولين قال: المسألة مما يفتى فيها على القديم.

ثم قول المصنف: «وفي أذان الصبح الثوب» مطلق يشمل الأذان الأوّل والثاني في الصبح. لكن قال صاحب التهذيب: إذا ثوب في الأوّل لا يثوب في الثاني. قال في الإرشاد: والمعتمد ثبوته في الأذنين<sup>(٣)</sup>.

ثم المشهور في الثوب القطع بأنّه ليس بركن في الأذان.

وللإمام فيه احتمال من جهة أنه يضاهي كلمات الأذان في رفع الصوت<sup>(٤)</sup>.

(وليكن المؤذن قائماً)؛ لأنّ الملك الذي رآه عبدالله بن زيد في المنام أذن قائماً، وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤدّي رسول الله ﷺ، ولأنّ القيام أبلغ في الإعلام، فلوترك

(١) مسند أحمد، رقم (٢٣٩١٢)، و (٢٣٩٥٨)، وسنن الترمذي، رقم (١٩٨).

(٢) صحيح ابن حبان، رقم (١٦٨١)، وسنن أبي داود، رقم (٥٠٤).

(٣) التهذيب (٤٢/٢)، قال: وإذا أذن للصبح مرتين، وثوب في الأول لا يثوب في الثاني؛ على أصح الوجهين.

(٤) نهاية المطلب (٤٢/٢).

القيام مع القدرة فالأصح صحة الأذان والإقامة لحصول أصل الإبلاغ، وبالقياص على ترك القيام في صلاة النفل إلا أنه يكره إلا للمسافر فإنه لا يكره له ركباً وقاعداً، فثبت أن الأولى؛ في الأذان والإقامة قائماً (مستقبل القبلة)؛ لأنه المنقول سلفاً وخلفاً، فإن أذن أو أقام مستدبر القبلة فالأصح الجواز؛ لما ذكرنا في ترك القيام.

ويستحب أن يؤذن على موضع عال للاتباع، ولزيادة الإعلام، ولا يُسن ذلك في الإقامة إلا إذا احتيج إليه، ولو لم يكن للمسجد منارة فيؤذن على سطحه وإلا فعلى بابه. وأن يكون حال أذانه دون إقامته أنملتا سبائتيه في صماخيه؛ لأنه أجمع للصوت.

وأن يكون ملتفتاً- في الأذان والإقامة وإن قلّ الجمع - بعنقه دون صدره ورجليه يمنة في حيّ على الصلاة مرتّبه، ويسرة في حيّ على الفلاح مرتّبه، ثم يرد وجهه إلى القبلة؛ لأنّ بلالا كان يفعل ذلك.

واختصّ به؛ لأنها خطاب كسلام الصلاة، ولا يلتفت في التثويب على نزاع فيه للإسنوي<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## شروط الأذان

(ويشترط فيه الترتيب) المعروف؛ للاتباع، فإن عكس ولو ناسياً لم يصح وله البناء على المنتظم منه، والاستئناف أولى؛ للخروج من خلاف من أوجبه ولو ترك بعضه أتى به مع إعادة ما بعده.

(والموالة) بأن لا يتخلل الفصل الكثير بالسكوت وغيره (فلو سكت) سكوتاً (طويلاً، أو تكلم بكلام كثير) عرفاً (فالأصح) من القولين (وجوب الاستئناف)؛ لأنّ غرض الإعلام يبطل إذا تخلل الفصل الطويل؛ إذ السامعون يظنون أنه لعب أو تعلم. والثاني: لا يبطل لبقاء أصل الإعلام.

(١) لم يذكر الخلاف في المهمات، ورحم الله الشارح حصل على كافي المحتاج في مريوان آنذاك، ولم أحصل عليه في السليمانية.

ومحل الخلاف ما لم يفحش الطول بحيث لا يسمى مع الأول أذاناً، وإلا استأنف جزءاً، كما صرح به في الإرشاد.

ولا يضر سير السكوت والكلام وإن كان عمداً، كسير نوم أو إغماء.

والسكوت اليسير: هو الذي يُحمل على العيِّ والاستراحة والتنفس، وهذا هو المشهور، وقال الشيخ أبو محمد: يشبه أن يكون الكلام اليسير مع رفع الصوت بمنزلة السكوت الطويل؛ لأن الكلام أشد جراً للبس من السكوت.

ويستحب استئناف الإقامة فيما ذكر مطلقاً، والأذان إلا في الأوليين<sup>(١)</sup>.

ويسن أن يحمد سراً إذا عطس، وأن يؤخر ردَّ السلام وتشميتَ العاطس إلى الفراغ؛ إذ السنة أن لا يتكلم في أثناء الأذان والإقامة ولو بمصلحة، نعم، يجب إنذار محترم يقع في مؤذِّل ولا إنذاره.

وحيث لم نحكم بوجوب الاستئناف بنى نفسه، ولا يجوز بناء غيره على أذانه؛ للإخلال بالإعلام.

فلو ارتدَّ في أثناءه ثمَّ أسلم بنى إن قصر الفصل؛ لأن الردة لا تحبط ما مضى حيثئذ، وإن أحبطت ثوابه، كما صرح به الشافعي رحمته الله في الأم<sup>(٢)</sup>.

ولو ارتدَّ بعد الفراغ من الأذان ثمَّ أسلم وأقام جاز، لكن المستحب أن لا يصلي بأذانه وإقامته، بل يعيدهما غيره؛ لأن الردة يورث شبهة في حاله.

\*\*\*

## شروط المؤذن

(ويشترط في المؤذن: الإسلام والعقل والذكورة، فلا يصح أذانُ الكافر)؛ إذ لا يعتقد مضمون كلمات الأذان ولا الصلاة التي يدعو به إليها، فإتيانه به نوع من الاستهزاء، ولأنه ليس من أهل العبادة.

(١) الظاهر أن المراد بها يسير نوم أو إغماء.

(٢) الأم (١/٨٦).

ثم اعلم أن الكافر ضربان:

أحدهما: الذين يستمرُّ كفرهم مع الإتيان بالأذان كالعيسوية - فرقة من أهل الكتاب يقولون: "محمد رسول الله" لكنه على العرب خاصة - فلا ينافي التلفظ بالأذان مقاتلتهم، فلا يصيرون مسلمين بالأذان قطعاً إلا بالتبري عمّا يخالف شريعتنا.

والثاني: سائر الكفار، فهل يحكم بإسلامهم بكلمتي الشهادة في الأذان؟

فيه وجهان نقلهما المصنف في العزيز عن صاحب البيان وهو عن أصحاب الشافعي رحمهم الله: أحدهما: لا نحكم؛ لأنه يأتي به على سبيل الحكاية.

وأصحهما الذي اختاره الإمام والغزالي والشيخ أبو محمد والد الإمام والففال ومحمد ابن بنت الشافعي والمصنف والنووي وصاحب الإرشاد وابن ملقن والشيخ ابن حجر: أنه يُحكم بإسلامه؛ كما لو تكلم بكلمتي الشهادتين باستدعاء غيره<sup>(١)</sup>، فعلى هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الإتيان بالأذان، ولكنه لا يعتد بأذانهم؛ لوقوع أوله في الكفر. (ولا أذان المجنون)؛ إذ لا أهلية له للعبادة، والسكران ملحق بالمجنون إذا كان مخبطاً على الصحيح؛ تغليظاً للأمر عليه، وأمّا في حالة نشوه - وهو مبادئ النشاط - وثملته - وهو آخره - يصح أذانه لا تنظام قصده.

(ولا) أذان (الصبي الذي لا يميّز) إلحاقاً بالمجنون.

وأما المميز فيصح أذانه كما تصح إمامته؛ لأنه يتأدى بأذانه الشعار، وإن لم يقبل خبره بدخول الوقت.

نعم، يشترط فيمن نصبه الإمام أو نائبه للأذان أن يكون بالغاً أميناً عارفاً بالوقت بأمانة أو بخبر ثقة عن علم، فإن انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه، وإن صح أذانه، كما صرح به صاحب الإرشاد.

(ولا أذان المرأة للرجال) كما لا تصح لها إمامتهم.

(١) كفاية النبيه (٤/٢٥)، ونهاية المطلب (٢/٦٥)، والعزيز (١/٤١٩)، وروضة الطالبيين (١/٢٠٢).

وإطلاق المصنف يشمل رجال المحارم أيضاً، وهو كذلك، صرح به جمع من المعتبرين<sup>(١)</sup>.  
وقال الأسنوي: والقياس التجويز، وقال: في كلام الرافعي نظر<sup>(٢)</sup>.

وأجيب: بأن منعها من الأذان لعدم أهليتها لذلك الفعل، لا بجهة تحريم صوتها ليفرق بين المحارم، ألا ترى أن صوتها ليس بعورة كما لا يخفى؟، وأما أذانها لنفسها أو لجماعة النساء فقد مر<sup>(٣)</sup>.

والخشي كالمرأة، حتى لا يجوز له أن يؤذن للرجال مطلقاً، وللنساء مع رفع الصوت، وحكم الإقامة لكل كالأذان.

(ويكره الأذان للجنب والمحدث)، وكذا الإقامة؛ لأنها عبادتان، فوقعهما في حال الكمال أولى، ولأنه يحتاج إلى الانصراف للطهارة، فيوقع الناس في الغيبة، وهذا من أهم ما يحترز منه، ولأنه يدعو إلى الصلاة فينبغي أن يكون من أهلها، وإلا فهو واعظ غير متعظ، وقد صح عن رسول الله ﷺ قال: «إني كرهت أن أذكر الله تعالى على غير طهر»<sup>(٤)</sup>.  
ويستحب أن لا يكون به خبث مانع للصلاة، كما صرح به صاحب الإرشاد.

وأراد بالجنب والمحدث من لا تباح له الصلاة؛ لثلاث يتنقض بالتميم منها؛ إذ الجنابة والحديث لا يرفعان بالتميم، مع أنه لا يكره لهما الأذان ونحوه إذا تيمما بشرطه.  
ولو أحدث أثناءه ولو حدثاً أكبر يسن له الإتمام؛ لأن قطعه يوهم اللعب.

(والكراهة في الجنب أشد) للأذان (من المحدث له)؛ لأن ما يحتاج إليه الجنب لتمكين الصلاة فوق ما يحتاج إليه المحدث لها؛ ولكون حدثه أغلظ، وفي الحائض أشد منها؛ لأن حدثها أغلظ، ولعدم تمكنها من الصلاة إلا أن تكون بعد قطع الدم وقبل الغسل، فتكون كالجنب.

(و) كراهة كل واحد من الحديثين (في الإقامة أشد) منها في الأذان؛ لأن الإقامة تتبعها

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج (٧٨/٥).

(٢) وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ أَسْنَى الْمَطَالِبِ (١٢٩/١). ينظر: المهمات (٤٥٢/٢).

(٣) في مبحث أذان النساء وإقامتهن.

(٤) صحيح ابن حبان، رقم (٨٠٣).

الصلاة، ويكون بعد حضور القوم، فإن انتظروه ليتطهر ويعود شقّ عليهم، وإلا ساء الظنون فيه واتهم بالكسل والتهاون بالصلاة.

وقضيته كلام الحاوي وصاحب الإرشاد والنووي والمصنف في الشرحين أنّ كراهة الحدث في الإقامة أشد من الجنبية في الأذان<sup>(١)</sup>، وقال القونوي: فيه نظر، ووجه نظره أنّ الجنبية أغلظ، فلتكن الكراهة فيها أشدّ حيث كان.

وقد يمكن أن يجاب عنه: بأن كراهة الإقامة للمحدث ليست مختصة بحدثه، بل يقوّمها معنى آخر، وهو إيقاع الناس في الأذى إن انتظروا عوده، أو في الغيبة وسوء الظن به، ولا شك أنّ هذا المعنى كاف لترجيح جانب الكراهة، بل لا شبهة فيه. وقال الإسنوي: يستويان - أي: كراهة إقامة المحدث وأذان الجنب - لتعارض المعنيين، ولا يبعد ذلك. انتهى.

إعلم أنّ رفع الصوت في الأذان ركن، ولم يتعرض له المصنف اكتفاءً بالقرائن الدالة عليه. ونحن نفصل لك فنقول: الأذان ينقسم إلى ما يأتي به الإنسان لنفسه خاصة، وإلى ما يأتي به للجماعة عامة:

فأما الأول: فيكفي أن يُسمع نفسه؛ إذ الغرض منه الذكر، لا الإعلام، وقال الإمام: الاقتصار على السماع لنفسه لا يسمى أذاناً، بل لا بد أن يرفع بقدر ما يسمع لو حضر عنده نفر، والأول هو المشهور.

وأما الأذان للجماعة: فالأصحّ أنه لا يجوز الإسرار بشيء منه ولو كلمة؛ لأنّ ذلك مبطل لمقصود الإعلام.

(ويستحب أن يكون المؤذن صَيِّتاً) أي: عالي الصوت؛ لقوله ﷺ في حديث عبدالله بن زيد: «ألقه على بلال فإنه أُنْدى صوتاً منك»<sup>(٢)</sup> أي: أبعد ندى صوت منك، والغرض فيه زيادة الإبلاغ والإسراع.

(١) العزيز ط العلمية (١/ ٤٢٠) وروضة الطالبين (١/ ٢٠٣).

(٢) سنن ابن ماجه، رقم (٧٠٦)، وسنن أبي داود، رقم (٤٩٩)، وسنن الترمذي، رقم (١٨٩).

(حَسَنَ الصَّوْتِ) لِلتَّبَاعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَارَ أَبَا مُحَمَّدٍ لِحَسَنِ صَوْتِهِ، وَلَآنَ الدُّعَاءَ لِلْعِبَادَةِ جَذَبَ لِلنَّفُوسِ إِلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِي طِبَاعَهَا، فَإِذَا كَانَ الدَّاعِي حَلَوِ الْمَقَالِ رَقَّتْ قُلُوبُ السَّامِعِينَ، فَيَقْدِرُونَ عَلَى مَخَالَفَةِ نَفْسِهِمْ بِأَسْهَلِ مَا كَانَ. وَيَكْرَهُ تَمْدِيدَ الْحُرُوفِ زَائِدَةً عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَهُوَ التَّمْطِيطُ، وَإِنْ يَلْوِي صَوْتَهُ إِلَى أَنْحَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُؤَذِّنُونَ فِي زَمَانِنَا، وَهُوَ الطَّرَبُ.

وَأَنْ يَكُونَ (عَدْلًا)؛ إِذِ السَّنَةُ أَنْ يُوْذَنَ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ فَحَيْثُذَ قَدْ يَعْثُرُ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى، فَإِذَا كَانَ عَدْلًا غَضَّ الْبَصَرَ، وَلَآئِهِ مِتَقَلَّدَ لِعَهْدَةِ الْوَقْتِ، فَإِذَا كَانَ فَاسِقًا لَمْ يُوْثِقِ النَّاسَ خِيَانَتِهِ فِي الْوَقْتِ وَالنَّظَرَ فِيمَا لَا يَجُوزُ، وَلَكِنَّهُ يَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ بِأَذَانِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خَبْرَهُ.

وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ حَرًّا أَيْضًا، لِأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَخْتَصَرِ: "أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ثَقَّةً"<sup>(١)</sup>، وَاخْتَلَفَ الْأَثَمَةُ فِي وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: قَالَ الصِّمَرِيُّ: إِنَّهُ تَأْكِيدٌ فِي الْكَلَامِ، وَقَالَ الْإِمَامُ: أَرَادَ عَدْلًا فِي دِينِهِ ثَقَّةً فِي الْعِلْمِ بِالْمَوَاقِيتِ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: أَرَادَ عَدْلًا إِنْ كَانَ حَرًّا، وَثَقَّةً إِنْ كَانَ عَبْدًا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يُوْصَفُ بِالْعَدَالَةِ، لَكِنْ يُوْصَفُ بِالثَّقَّةِ وَالْأَمَانَةِ<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

## الأذان أفضل أو الإمامة؟

### والحكمة في عدم تأذين رسول الله ﷺ

وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ عَمَلٌ فِيهِ فَضِيلَةٌ، ثُمَّ لَا يَخْلُو، إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ أَفْضَلَ مِنَ الْأَذَانِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ تَسَاوَيَا، وَرَابِعٌ هَذِهِ الْأَقْسَامُ مُحَالٌ فَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْأَوَّلَ وَقَالَ:

(١) مختصر المزني (٨/١٠٥).

(٢) لم أجده في الإحياء والوسيط، ووجدته من كلام الماوردي في الحاوي الكبير (٢/٥٧).



(والإمامة أفضل من التأذين على الأصح) من الأوجه الثلاثة، وبه قال صاحب التقریب والقفال والشيخ أبو محمد والغزالي والقاضي الروياني، وحكاه عن نص الشافعي في كتاب الإمامة في الأم<sup>(١)</sup>.

وعلّوه بأن الإمامة أشق، فيكون الفضل فيها أكثر، ولأن رسول الله ﷺ واظب عليها دون الأذان، وتبعه الخلفاء الراشدون فيها.

والثاني: أن الأذان أفضل، وبه قال الشيخ أبو حامد وأتباعه، وغلطوا من صار إلى تفضيل الإمامة وبالغوا في ذلك، وتبعهم صاحب التهذيب واختاره، وعلّلوا:

أولاً: بقوله ﷺ: «الْأَئِمَّةُ ضُمْنَاءُ وَالْمُؤَذِّنُونَ أَمْنَاءُ فَأَرَشَدَ اللَّهُ الْأَئِمَّةَ وَغَفَرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وقالوا: "الأمين أحسن حالاً من الضمين، والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالإرشاد".

وثانياً: بنص الشافعي رحمه الله حيث قال: "أكره الإمامة للضمان وما على الإمام فيها، وأحب الأذان؛ لقول النبي ﷺ: اغفر للمؤذنين".

وقالوا: إنما لم يؤثر رسول الله ﷺ الأذان لوجوه:

أحدها: أنه إذا قال: "حيّ على الصلاة" لزم تحتم الحضور؛ لأن إجابته واجبة، فترك؛ شفقة على أمته.

والثاني: لو أذن فيما أن يقول: "أشهد أن محمداً رسول الله" أو: "أشهد أني رسول الله":

فالأول ليس بتحويل؛ لأن القائل: "محمد رسول الله"، فتختل الجزالة، والثاني تغيير لنظم الأذان.

والثالث: أنه ما كان يفرغ للأذان؛ لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره، والصلاة لا بدّ من إقامتها بكل حال، فأثر الإمامة فيها.

(١) الأم (١/١٥٩)، وبحر المذهب (١/٤٣٦).

(٢) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/٥٨)، رقم (١٧٤)، وينظر: التلخيص الحبير (١/٥١١)، رقم (٣٠٤). أخرجه الشافعي في الأم (٢/١٩٤)، وفي خلاصة البدر المنير (١/١٠٤) ولفظه: «الْأَئِمَّةُ ضُمْنَاءُ وَالْمُؤَذِّنُونَ أَمْنَاءُ، فَأَرَشَدَ اللَّهُ لِلْأَئِمَّةِ وَغَفَرَ لِلْمُؤَذِّنِينَ».

### وأجيب عن استدلالهم نصراً للأول:

أمّا عن الحديث: بأن معنى قوله: "الأئمة ضمنا" أي: يحملون القراءة والسهو عن المأمومين، كالضامن يحمل الدين عن المضمون عنه، وهذا إنَّما يدل على عظم خطرها، لا على عدم أفضليتها، وخصهم بدعاء الإرشاد؛ لأنَّ في تضليلهم إضلالاً لكثير من الناس، كما قيل: "زَلَّةُ الْعَالَمِ زَلَّةُ الْعَالَمِ"، مع حمله على ثبوتهم على الرشد، فإذا لا يفيد للأفضلية. وعن قول الشافعي: بأن معناه: أكره الإمامة لكثرة آدابها؛ فإنها عظيم القدر عند الله تعالى، وأخاف أن لا أراعي آدابها، فتنزه عنها لكثرة آدابها، لا لأنها أحط مرتبة من الأذان، كما تنزه لقمان عن تحمل النبوة حين أمر بتحملها فقال: "إن كان مفوضاً إلى خيرتي فلا أحملها، وإن كان أمراً من الله فسمعا وطاعة"، فهل يلزم من ذلك حظ رتبة النبوة؟ أعوذ بالله.

و أمّا جواب اعتذارهم عن رسول الله ﷺ فنقول: لا نسلم أنه لو أذن لتحتّم الحضور، بل إنَّما يلزم من ذلك لو كان الأمر للإيجاب، ومعلوم أن الأوامر منقسمة إلى ما يكون للإيجاب وإلى ما يكون للاستحباب، ولم قلت: "أنه لو قال: أشهد أن محمداً رسول الله لا اختلت الجزالة؟" ألا ترون أن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَوَّى الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ (يس: ١١)، ولم يقل: "وخشياني بالغيب"؟، وما تقولون في كلمة الشهادة في التشهد؟ يقول: "أشهد أن محمداً رسول الله"، أو: "أني رسول الله"؟، وأيا من كان؟ يندفع به مدعاهم.

ولا نسلم أن الاشتغال في سائر المهمات يمنع من الأذان مع حضور الجماعة وإقامة الصلاة في أول الوقت.

فلو سلمنا فلا شك أن له أوقات فراغ، فينبغي أن يؤذن في تلك الأوقات.

والوجه الثالث: أنها يستويان، ويزعم تعارض الأدلة، وهو غريب تفرد به صاحب البيان<sup>(١)</sup>. وتوسط بعض مشاهير العلماء بين الوجوه، منهم: الشيخ أبو علي الطبري والقاضي عبدالله ابن كج والمسعودي والبغوي وشيخه القاضي حسين، فقالوا: إن علم من نفسه

القيام بحقوق الإمامة واستجمع خصالها فالإمامة أفضل، وإلا فالأذان أفضل<sup>(١)</sup>.

وأما الجمع بينهما فقد قال المصنف في العزيز: "وأما الجمع بين الإمامة والأذان فلا يستحب"، وقال: "وأغرب ابن كج قال: "فالأفضل لمن صلح لهما الجمع بينهما"، ولعله أراد الأذان لقوم، والإمامة لآخرين". هذا قوله في العزيز<sup>(٢)</sup>.

قال الإسنوي في المهمات: واستغراب الرافعي لابن كج يشعر بانفراده بهذه المسألة، وليس كذلك، بل قد صرح أيضاً باستحباب الجمع بينهما الطبري والماوردي والقاضي أبو الطيب، وأدعى الإجماع عليه، ونقل عنهم النووي<sup>(٣)</sup> في شرح المذهب وزيادات الروضة وصححه<sup>(٤)</sup>؛ لأجل حديث فيه حسنه الترمذي<sup>(٥)</sup>.

وصرح بكراهة الجمع بينهما الشيخ أبو محمد والد الإمام، والبغوي.

واعلم أنه إذا وقع اختلاف بين المصنف والنووي في مسألة مدللة بالحديث كهذه مثلاً فالراجح قول المصنف على النووي، خلافاً لمن عكس: فقد قال شيخ الاسلام الإسنوي: العمل بتصحيح الرافعي قطعاً فيما خالفه النووي معتمداً على الأحاديث<sup>(٦)</sup>؛ فإن الرافعي جرى على استخراج الشافعي للحكم المختلف فيه، ومعلوم أن استخراج الشافعي أقوى من استخراج النووي؛ فإن الحديث تمسك به النووي في المسألة التي بينه وبين الرافعي، وهو الذي تفكر فيه الشافعي ولم يعمل به، هذا لفظ الإسنوي<sup>(٧)</sup>.

(ولابد من وقوع الأذان في الوقت)؛ إذ هو للإعلام بدخول الوقت، فلو قدم أو أخر التمس الأمر على الناس، هذا إجماع.

قال صاحب الإرشاد ناقلاً عن الكفاية: أنه يجوز الأذان لكل صلاة ما بقى لها وقت الاختيار.

(١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٥٧/٢).

(٢) العزيز (٤٢٣/١).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٩٣/٤).

(٤) المهمات (٤٦٣/٢)، والمجموع شرح المذهب (٨٠/٣)، وروضة الطالبين (٢٠٥/١).

(٥) سنن الترمذي، رقم (٤١١)، وهذا المقطع ليس من كلام الإسنوي.

(٦) كأحاديث انتقاض الوضوء بأكل لحم الإبل، وصوم الولي عن الميت، وغيرها وهذا موجود في المهمات (١٠١/١).

(٧) يوجد الموضوع في المهمات (١٠١/١) ولكن مع التصرف في عبارته، وإن قال الشارح كعادته: "هذا لفظ الإسنوي".

وقضيته كلام المصنف كالنووي جواز الأذان للصلاة وإن خرج وقت الاختيار، وليكن محمولاً على ما إذا لم يفعل الصلاة؛ لأن الشافعي رحمته الله نصّ على سقوط مشروعية الأذان بفعل الصلاة. <sup>(١)</sup>

(إلا في صلاة الصبح؛ فإنه يُعتدّ بأذانها) قبل وقتها (في آخر الليل) ويأتي الخلاف فيه؛ لما روي: أنه عليه السلام قال: «إنّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم». <sup>(٢)</sup>

وأختصت تلك الصلاة بذلك؛ لأنّ وقتها وقت غفلة، فيدخل على الناس وفيهم الجنب والنائم، فاستحب تقديم أذانها على الوقت لينتبهوا ويتهايأوا ويدركوا فصيلة أول الوقت. وهذا التقديم مستحب وإن لن يفهم كلامه.

ثم قوله: «فإنه يعتد... الخ» يدل على أنه لو لم يُعد بعد دخول الوقت كفى؛ لحصول السنة، وهو كذلك.

قال الشيخ أبو يحيى اليميني في البيان: «ذكر بعض أصحابنا أنه إذا جرت عادة أهل البلدة بالأذان بعد طلوع الفجر لا يقدّم فيها الأذان على الوقت؛ كيلا يشتبه عليهم الأمر». <sup>(٣)</sup>

قال المصنف في العزيز: «وهذا التفصيل غريب». <sup>(٤)</sup>

ثم في وقت جواز التقديم أوجه: أحدها: - وبه قال المصنف وتابعوه - أنه يقدم في الشتاء لسُبع بقي من الليل، وفي الصيف لنصف سُبع بقي من الليل؛ لما روي عن سعد القرظي <sup>(٥)</sup> قال: «كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسُبع بقي من الليل، وفي

(١) نص عليه البوطي. النجم الوهاج (٢/ ٥٩)، وكفاية النبي (٢/ ٤٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٧، ٦٢٠، ٦٢٣، ١٩١٨)، ومسلم (١٠٩٢).

(٣) البيان (٢/ ٦٢).

(٤) العزيز (١/ ٣٧٥).

(٥) سعد بن عائد مولى عمار بن ياسر، المعروف بسعد القرظ صحابي مشهور أذن بقاء على عهد النبي ﷺ، ثم نقله عمر إلى المدينة. وقع في الرافعي والوسيط، سعد القرظي بياء النسب، وتعقبه ابن الصلاح وقال: إن كثيراً من الفقهاء صحفوه؛ اعتقاداً منهم أنه من بني قريظة، وإنما هو سعد القرظ، مضاف إلى القرظ بفتح القاف وهو الذي يدبغ به، وعرف بذلك لأنه اتجر في القرظ فربح فيه فلزمه فأضيف إليه. ينظر: الأوسط لابن المنذر (٣/ ١٥)، والاستيعاب (٢/ ٥٩٣)، والخلاصة (١/ ٣٦٩)، والعزيز (١/ ٣٧٥).

الصيف لنصف السبع»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فلا يعتبر تحديداً بل يعتبر تقريباً.

والثاني: وبه قال الصيمري: أنه إذا خرج وقت اختيار العشاء، إمّا الثلث أو النصف على اختلاف القولين فقد جاء وقت أذان الصبح؛ إذ لا يخاف حيثئذ اشتباه أحد الأذنين بالأخرى؛ لأنّ الظاهر أنّ العشاء لا يؤخّر عن وقت الاختيار.<sup>(٢)</sup>

الثالث: وبه قال النووي وتابعوه: أنّ وقته النصف الأخير من الليل، ولا يجوز قبل ذلك؛ لأنّ العرب حيثئذ تقول: أنعم صباحاً، قال في الروضة: أعتمد من رجح الأول حديثاً باطلاً محرّفاً<sup>(٣)</sup>.

الرابع: وبه قال أبو القاسم ابن كج وصاحب زاد الميزان<sup>(٤)</sup>: جميع الليل وقت له؛ كما أنه وقت لنية صوم الغد، واحتج لذلك بظاهر قوله ﷺ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ». (وليكن للمسجد مؤذنان) على سبيل الاستحباب، وكما أنّ لمسجد رسول الله ﷺ بلالاً وابن أم مكتوم، ومن الفوائد فيه أن (يؤذن أحدهما قبل الصبح) كما كان يؤذن بلال (والآخر بعده) كما كان يؤذن ابن أم مكتوم، وفائدة الأذان الأوّل ما ذكرنا، والأذان الثاني إعلام الوقت.

وإطلاقه يقتضي أن لا يؤذن الأذنين واحد، وهو كذلك؛ لأنّه صوت واحد، فمن لم يسمعه الأوّل ويسمعه ثانياً لا يعرف أنه قبل الفجر أو بعده، إلا إذا لم يوجد إلا واحد فيؤذن مرتين: أحدهما قبل الفجر والآخر بعده، لكن يميز بينهما بنوع من الهيئة، ولو اقتصر على واحد فما بعد الفجر أولى.

وتجوز زيادة المؤذنين على اثنين، لكن قال في العزيز: «الأحب أن لا يزداد على أربعة؛ لأنّ عثمان ؓ اتخذ أربعة من المؤذنين، ولم يزد أحد من الصحابة على هذا العدد»<sup>(٥)</sup>، وبه قال أبو علي الطبري.

(١) رواه البيهقي وفي إسناده مقال. ينظر: التلخيص الحبير (١/٤٥٨).

(٢) الوسيط في المذهب (٢/٢١).

(٣) روضة الطالبين (١/٢٠٨).

(٤) الشارح ينقل عن كتاب فقهي تارة باسم زاد المسير وتارة باسم زاد الميزان، ولا ذكر له في فهارس الكتب.

(٥) الحاوي الكبير (٢/٥٨)، والعزيز (١/٤٢٥).

قال صاحب الروضة: وأنكره كثير من أصحابنا وقالوا: إننا الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة: فإن رأى الإمام المصلحة في الزيادة على الأربعة فعَله، وإن رأى الاقتصاد على اثنين لم يزد، وهذا هو الأصح والمنصوص<sup>(١)</sup>.

ويترتب المؤذنون في أذانهم إذا تعددوا والمسجد واحد إن اتسع الوقت لذلك؛ لأنه أبلغ في الإعلام، ولا يؤذنون معاً؛ لأنه خلاف المنقول، ولا يتأخر بعضهم عن بعض؛ لئلا يذهب أول الوقت، وإن ضاق الوقت: فإن كان المسجد كبيراً تفرقوا في جوانبه وأذنوا، وإلا اجتمعوا وأذنوا، إلا إذا أدى اختلاف أصواتهم إلى التشويش فواحد بالقرعة إن تنازعوا. ويقيم المؤذنون ندباً للأمر به<sup>(٢)</sup>، فإذا أذن جمع أقام الراتب منهم وإن تأخر أذانه؛ لأن ولاية ذلك له، وإن لم يكن راتب أقام أولهم أذاناً لسبقه، وإن أذنوا معاً وتنازعوا أقرع بينهم، ويقدم من خرجت له القرعة، فإن أقام غير مستحق الإقامة اعتد به، لكنه خلاف الأولى؛ لأنه مسمى بأخذ حق الغير.

ولا يزداد على مقيم واحد إن كفى، وإلا فيزيد بحسب الحاجة.

ووقت الأذان منوط بنظر المؤذن، فلا يحتاج إلى مراجعة الإمام.

ووقت الإقامة منوط بنظر الإمام، فإنما يقيم المؤذن عند إشارته؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة»<sup>(٣)</sup>.

والمعنى فيه أن الإقامة ستنها أن يعقبها الصلاة على الاتصال، والصلاة على الإمام، فينبغي أن يكون عازماً إلى الشروع عند تمامها، ولهذا لم يقولوا بترتيب الإقامة عند كثرة المؤذنين؛ لأن ما سوى الأخيرة لا تتصل بها الصلاة.

(١) روضة الطالبين (١/٢٠٦).

(٢) من الرسول الكريم: فعن زياد بن الحارث الصدائي، قال: «قال رسول الله ﷺ: «أَذِّنْ يَا أَخَا صَدَاءِ» قَالَ: فَأَذَنْتُ، وَذَلِكَ حِينَ أَضَاءَ الْفَجْرُ، قَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَرَادَ بِإِلَالٍ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُقِيمُ أَخُو صَدَاءِ؛ فَإِنْ مَنَ أَدْنَى، فَهُوَ يُقِيمُ»، مسند أحمد مخرجاً رقم (١٧٥٣٨)، قال ابن الملقن: والحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره... ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث. قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَدْنَى فَهُوَ يُقِيمُ. البدر المنير (٣/٤٠٧) الحديث (٣٢).

(٣) سنن الترمذي، رقم (٢٠٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١/٣٦٣)، رقم (٤١٧١).

ويستحب أن يكون المؤذن ممن جعل رسول الله ﷺ أو بعض صحابته رضي الله عنه الأذان في آبائه إن وُجد، وكان عدلاً صالحاً له.

\*\*\*

(ويستحب لمن سمع الأذان) والإقامة (أن يقول مثل ما يقول المؤذن) والمقيم وإن لم يسمع إلا صوته ولا يفهمه، كما صرح به صاحب الإرشاد. وكذا لو كان المؤذن والمقيم من كُره ذلك منه كالجنب والمحدث على الأصح، وكذا لو لم يسمع إلا آخره فيجب الجميع مبتدأ من أوله، وذلك لما صح عن رسول الله ﷺ: «من فعل ذلك دخل الجنة». <sup>(١)</sup>

ويجب الترجيع أيضاً وإن لم يسمعه، ولا يستحب لنحو الأصم من لا يسمع الأذان. ويستوي استحباب الإجابة للمتطهر والمحدث والجنب والحائض وإن انتفى الكمال في غير الأول. ويقطع نحو الطائف والذاكر والقارئ ما فيه ليحجب، فإن ذلك لا يفوت. ويسن عدم التكلم بغير الإجابة حتى يفرغ.

ويتدارك من ترك التبعية ولو بغير عذر إن قرب الفصل، ويعتد بها على الأشهر. ولوترتب المؤذنون أجاب الكل مطلقاً، ويكره ترك إجابة الأول، وإن أذنوا معاً كفت إجابة واحدة.

ويكره للمصلي ولو كانت صلاته نفلاً، وكذا لمن يكره له التكلم كقاضي الحاجة والمجامع ومستمع الخطيب، وكذا الذي تنجس فوه، فلو أجاب المصلي بصدق وبررت، أوقال: «حي على الصلاة» بطلت صلاته؛ لأنه كلام، لا بها سواها، فإنه أذكار. (إلا في الحيعلتين) فلا يقول كما يقول المؤذن (فإنه يقول) في إجابته: (لا حول) من المعصية ومما ليس فيه رضاء الله (ولا قوة) إلى الطاعة ومنها ما دعوت إليه (إلا بالله) أي: بتوفيقه وإرادته، وإنما يقول ذلك للاتباع؛ لما صحَّ في صحيح البخاري <sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح ابن حبان - محققاً (٤/٥٨٢)، رقم (١٦٨٥).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٦١٣)، وسنن أبي داود، رقم (٥٢٧)، سنن الدارمي، رقم (١٢٣٨).

وكذا يحولق فيها لو قال المؤذن: "صلوا في رحالكُم" كما قرره الأسنوي<sup>(١)</sup>، وكذا لو أتى بالتثويب: فيقول بعد كل مرة: "صَدَقْتَ وبررتَ" - بكسر الراء إلا ولي، وقيل: بفتحها - أي: صرت ذا برٍّ، أي: خير كثير.

ويقول بعد كل من كلمتي الإقامة: أقامها الله وأدامها، وجعلني من صالحِي أهلها، أو: "اللهم أقمها وأدمها".

(ويستحب للمؤذن ولمن سمع الأذان) أو الإقامة (أن يصلي) ويسلم (على النبي ﷺ عند الفراغ منه) أو من الإقامة؛ لحديث حسن فيه.<sup>(٢)</sup>

(وأن يقول) بعد الصلاة على النبي: (اللهم رب هذه الدعوة التامة.. إلى آخره)؛ لما صحَّ أنه ﷺ قال: «من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتي».<sup>(٣)</sup>

إعلم أن المنقول المأثور من هذه الدعاء في رواية البخاري وغيره هو: "اللهم رب الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً"، وفي رواية بتعريفها، وبعدها: «الذي وعدته» فقط، وقد اشتهر زيادة "الفضيلة والدرجة الرفيعة" وختمه بيا أرحم الراحمين، كما هو في الكتاب، ولا أصل له كما صرح به صاحب الإرشاد، وأما معنى الدعاء فلا ضرورة فيه فلم نتعرض له.

ويستحب لمن سمع أذان المغرب أن يقول: "اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك

(١) المهمات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي (٢/ ٨٤٦).

(٢) لا يقصد الحديث في الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان بل بعد الإقامة، فالصلاة عليه ﷺ بعد الأذان ورد في صحيح مسلم، رقم (٣٨٤)، بل يريد بعد الإقامة، ولم أجد في الصلاة عليه بعد الإقامة حديثاً بعد بحث إلا ما في الفتاوى الفقهية الكبرى (١/ ١٢٩)، ونصه: «عن يُوْسُفَ بنِ أَصْبَاطٍ قال: بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَقُلْ اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْمُسْتَجَابَةُ لَهَا صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَرَوَّجْنَا مِنَ الْحُورِ الْعِينِ قُلْنَ الْحُورُ الْعِينُ مَا كَانَ أَرْهَقَ فِينَا»، ولم يروه إلا أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي الدينوري (ت: ٣٣٣هـ) في: المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، - جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، (٢/ ١١٧)، رقم (٢٥٠ - ٢٤٣٩) وطبع دار الفكر (٦/ ١١٣)، وقال محققه الشيخ مشهور: في إسناده ضعف، وإلا محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله في جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الثانية (١٤٠٧ - ١٩٨٧) دار العروبة - الكويت (١/ ٣٧٣).

(٣) صحيح البخاري، رقم (٦١٤).



وأصوات دعائك فاغفر لي، وإذا سمع أذان الصبح: اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك...“ إلى آخره. وبالله التوفيق.

\*\*\*

تذنيب: نذكر فيه شيئين:

الأول: يستحب أن يكون المؤذن متطوعاً بالأذان لا يأخذ عليه رزقاً ولا أجره؛ لخبر الترمذي وغيره: «مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

ولكل من الإمام وغيره من المسلمين على ما قاله البلقيني وصاحب الإرشاد الاستئجار عليه، لكن في استئجار الإمام من بيت المال يغتفر جهالة المدة.

وتبطل أفراد الإقامة بالإجارة؛ لدخولها ضمناً في الأذان، ويجوز جمعها في الإجارة، كذا قال الشيخ ابن حجر.

والثاني: ليحترز المؤذن من أغلاط تبطل الأذان، بل يكفر متعمداً بعضها: كمد بآء أكبر، وهمزة أشهد، وألف الله، وهاء أشهد، وغير ذلك.

ويحرم تلحينه إن أدى إلى تغيير معناه، أو إيهام محذور: كتخفيف الياء في حي على الصلاة، أو مدّها.

ويكره أن يقول: حيّ على خير العمل، سواءً فيه أو بعده.

ويسن أن يكون بقرب المسجد، ويكره الخروج منه بعد الأذان وقبل أن يصلّي إذا لم يكن عذر. ويصح لنفسه بالعجمية مطلقاً، كما صرح به في الإرشاد، وكذا للجمع إن لم يكن فيهم من يحسن بالعربية.

ويستحب تسكين راء التكبيرة الأولى، فإن لم يفعل فالأصحّ الضم. وبالله التوفيق.

\*\*\*

(١) سنن الترمذي، رقم (٢٠٦)، وسنن ابن ماجه، رقم (٧٢٧) ومسند البزار (١١/١٩١)، رقم (٤٩٣٧)، وفي صحة إسناده خلاف والأكثر على تضعيفه ينظر: البدر المنير (٣/٤٠٣)، وتلخيص الحبير (١/٢٠٨).

## شروط الصلاة

(فصل: استقبال القبلة شرط في) صحة (الصلاة) أي: التوجه إلى القبلة، وهي عين بناء البيت الحرام وهو الكعبة؛ شرفه الله بقوله تعالى: ﴿فَلَتَوَلَّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ (البقرة: ١٤٤)، ولقوله عليه السلام: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ»<sup>(١)</sup> حين صلى ركعتين في رحب الكعبة مستقبلاً إليها. سميت الكعبة قبلة؛ لأن المصلي يقابلها.

وليس بناء استفعل منه للطلب كما زعم الدميري<sup>(٢)</sup>، بل لمجرد التأكيد؛ لأن نفس الطلب ليس بشرط في الصلاة، نعم، قد يعرض عند عدم التحقق.

والمراد بالتوجه: المحاذاة بالصدر، فلا يكفي إحناء الجبهة ونحوها بدون الصدر، ويكفي العكس، ويتوجه إلى عرصة البيت عند انهدامه - والعياذ بالله - وإن لم يكن فيها شاخص منه؛ لأن هواء البيت للخارج عنه منزل منزله؛ بدليل صحة الصلاة على أعلى منه كأبي قبيس.

(وذلك عند القدرة)؛ فإن العاجز كالمريض الذي لم يجد من يوجهه إلى القبلة، وكمن علق بعود حين الغرق، والذي ربط بسارية مثلاً فمعدور؛ إذ لا يكلف أحد بما لا وسع له فيه (إلا في حالتين) فإنه لا يشترط استقبال القبلة:

(أحدهما: شدة الخوف) كالنحام القتال بشرط كونه مباحاً كما يأتي؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرَاجًا وَلَا أَوْزَكِيًا﴾ (البقرة: ٢٣٩)، ويستوي فيه الفرض والنفل.

ولو تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال، كما لو قدر قائماً إلى غير القبلة وراكباً إلى القبلة وجب الاستقبال راكباً؛ لأنه أكد من القيام، ألا ترى أن القيام يسقط في النافلة بغير عذر بخلاف الاستقبال؟.

وإنما لم يتعرض للقتال وقال: «أحدهما شدة الخوف»؛ ليدخل فيه ما إذا انكسرت السفينة وبقي على لوح منها وخاف الغرق لو توجه، أو خاف من نزوله عن دابته ولو بمجرد الانقطاع عن الرفقة، فإنه يجوز ترك الاستقبال، كما اقتضاه كلامه؛ إذ القتال ليس معتبراً بعينه، بل المعتبر الخوف.

(١) صحيح البخاري، رقم (٣٩٨)، وصحيح مسلم، رقم (١٣٣٠) و سنن النسائي، رقم (٢٩١٤).

(٢) لم أجد هذا في النجم الوهاج.

(الحالة الثانية النافلة) كالعيدين والرواتب ونحوها، لا الفرائض المكتوبة أو المنذورة إذا سلكناها مسلك واجب الشرع (في السفر) دون الحضر؛ لما يأتي.

(فإنه يجوز للمسافر التنفل في سيره راكباً وماشياً)؛ لأنَّ الإنسان قد يكون له أوراد ووظائف، ويحتاج إلى السفر لمعاشه، فلو منع من التنفل مع سيره لفاته أحد الأمرين: أمّا أوراده أو مصالح معاشه، وقد روى ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، حَيْثُ تَوَجَّهَتْ»<sup>(١)</sup>.

(والأصح) من القولين (أنه لا يختص ذلك بالسفر الطويل)؛ لإطلاق حديث ابن عمر، وروى مثله عن جابر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، ولأنَّ الحاجة كما تمس إلى الأسفار الطويلة تمس إلى الأسفار القصيرة.

والثاني: أنه يختص به؛ كالقصر والفطر.

ومن الأئمة من قطع بالجواز من غير إجراء القولين، فإذا حصل طريقان: أحدهما: القطع بالجواز، والثاني إجراء القولين، كما في المتن.

والمراد بالسفر القصير ما إذا خرج إلى حيث لم تلزمه الجمعة لعدم سماعه النداء، كذا قال صاحب الإرشاد.

ثم لما كان في تنفل الحضر خلاف لم يكتف بذكر المسافر فأشار إلى رده مبالغاً بقوله: (وإن اختص ذلك بالسفر)؛ إذ الغالب في حال المقيم اللبث والاستقرار، فلا يجوز ترك الاستقبال.

وقال الإصطخري: يجوز للحاضر أيضاً ترك الاستقبال في التنفل، فيتوجه إلى مقصده في الترددات؛ إذ المقيم محتاج إلى التردد في دار إقامته، قال المتولي: هذا اختيار القفال.

قال الشيخ أبو محمد والنووي: إنهما اختارا القفال بشرط الاستقبال في ترده، لا مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح البخاري، رقم (٤٠٠، ١٠٠٠، ١٠٩٣، ١٠٩٩)، وصحيح مسلم، (٥٠٢، ٧٠٠).

(٢) مثلاً في مسند الشافعي (٢٤) ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٥٧٦/٢)، رقم (٤٥٢٢): «... أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ التَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ».

(٣) البيان (١٥٦/٢)، والعزیز (٤٣٢/١).

(ثم إن كان الراكب يقدر على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود) من غير ضرر (بأن كان في مرقد) وهو: الهودج الواسع الذي يمكن الرقود فيه، ويقال له: محارة أيضاً (لزمه الاستقبال) وإتمام الركوع والسجود؛ إذ لا مشقة فيه، فأشبهه راكب السفينة.

وعلى هذا فلو اقتصر على الإيلاء كان بمثابة التنفل على الأرض إذا صلى مضطجعا مقتصرأ على الإيلاء، وفي جوازه وجهان مذكوران في العزيز<sup>(١)</sup>، وسنذكر لك في بحث التنفل إن شاء الله.

وفي وجه حكاة القاضي ابن كج: أنه لا يلزم الاستقبال ولا إتمام الركوع والسجود في المرقد؛ كما لا يجب على راكب السرج، قال صاحب الروضة: وهو المنصوص<sup>(٢)</sup>. وقال ابن كج: شتان بين المرقد والسفينة؛ لأن حركة راكب السفينة لا يؤثر فيها، وحركة راكب الدابة يؤثر في المرقد، فيخاف الضرر<sup>(٣)</sup>.

إعلم أن الشافعي رحمه الله ألحق راكب السفينة بتمكن الأرض حيث قال: أنه لا يجوز له ترك الاستقبال وترك إتمام الركوع والسجود لسهولته عليه.

ثم استثنى صاحب العدة مسيرها - وهو من له دخل في سيرها وإن لم يكن رئيس الملاحين - فقال:

ولا يلزمه التوجه في جميع صلاته ولا إتمام الأركان؛ لأن تكليفه ذلك يعطله عن العمل أو التنفل، وبه قال النووي في الروضة والتحقيق وفي شرح المذهب<sup>(٤)</sup>، وتبعه صاحب الإرشاد وجمع من المتأخرين، وصحح المصنف في الصغير عدمه، وعبر عن الاستثناء بـ "قيل".

هذا كله في من يقدر على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود.

(وإن لم يقدر) الراكب على الاستقبال وإتمام الركوع والسجود في جميع صلاته: كأن

(١) العزيز (٤٣٨/١).

(٢) روضة الطالبين (٢١٣/١).

(٣) العزيز شرح الوجيز (٤٣٨/١).

(٤) المجموع شرح المذهب (٢٣٥/٣)، وروضة الطالبين (٢١١/١).

صلى على سرج أو إكاف ونحوهما (فالأصح) من الأوجه (أنه إن كان سهل عليه الاستقبال) بأن كانت الدابة واقفة وسهل عليه أداؤها أو انحرافه عليها إلى القبلة، أو كانت سائرة لكن زمامها بيده (وهي ذلولة يلزمه الاستقبال في التحريم)؛ ليكون الابتداء على صفة الكمال؛ فقد روى أنس عن رسول الله ﷺ: «أنه كان إذا سافر وأراد أن يتطوَّع، استقبل القبلة بناقته وكبَّر ثم صلى حيث وجَّهه ركابُه»<sup>(١)</sup>.

(وإلا) أي: وإن لم يسهل عليه: بأن كانت صعب الإدارة غير ذلولة، أو كانت مقطرة أو غير متلاجة (فلا يلزمه) الاستقبال في التحريم لدفع المشقة، واختلال أمر السير عليه، ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة.

والثاني: أنه يلزمه الاستقبال مطلقاً، أي: سهل عليه أو لم يسهل؛ ليقع إبتداؤها على الكمال ثم يخفف الأمر عليه في الدوام، كما أنَّ النية يشترط اقترانها بالتكبير ولا يشترط في دوام الصلاة، فعلى هذا الوجه لو تعذَّر الاستقبال في تلك الحالة لم تصح الصلاة. وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو أنَّ عدم النية لا يجامع صحة الصلاة أصلاً، وترك الاستقبال يجامعها، فيتسامح فيه ما لا يتسامح فيها.

والثالث: لا يلزمه مطلقاً كما في الصلاة؛ لأنَّ تكليف الاستقبال يشقُّ عليه، ويشوش عليه سيره، وهو ضعيف لا يحتاج إلى الجواب.

والرابع: إن كانت الدابة متوجهة إلى القبلة، أو إلى طريقه أحرم كما هو؛ إذ في الأولى مصاب وفي الثانية نازلة منزلتها، وإن كانت إلى غيرهما لم يجز الإحرام إلا إلى القبلة مطلقاً. وإذا شرطنا الاستقبال عند التحريم ففي اشتراطه عند السلام وجهان: أشار إلى الأصحَّ منها بقوله:

(وأنه لا يلزمه) الاستقبال (في غير حالة التحريم)؛ لأنَّ صلاته وقع أولاً بالشرط، فجعل ما بعده تابعاً له.

(١) سنن أبي داود، رقم (١٢٢٥)، ومسنَد أحمد، رقم (١٣١٠٩) وسنن الدارقطني، رقم (١٤٧٨) الحديث صحيح وإسناده حسن، ينظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (١/ ٢٨٠).

والثاني: يشترط في السلام أيضاً؛ إذ هو أحد طرفي الصلاة، فاشترط الاستقبال فيه كالتحريم. والأصحّ عدم الاشتراط كما في سائر الأركان.

(وصوبُ الطريق) أي: جهة مقصده (بدلُ عن القبلة في حقه) أي: في حق المسافر الراكب الذي لا يقدر على الاستقبال في جميع صلاته، وذلك لأنّ المصلي لا بدّ وأن يستمر على جهة واحدة ليجمع شمله ولا يشوش فكره، وجعلت تلك الجهة جهة الكعبة لشرفه، فإذا عدل عنها لحاجة السير فيلزمه الجهة التي قصدتها؛ محافظة على ذلك المعنى.

ثم الغالب في الطريق أن لا يستقيم، بل يشتمل على اعوجاجات ومعاطف تلقاها السائر يمنية ويسرة فيتبعها كيفهما كانت حاجة السير.

وأفهم قوله: "صوب الطريق" أنه لا يشترط سلوكه في نفس الطريق؛ إذ المسافر قد يعدل منه لزحمة أو غبار أو مريدا للتخلي، فاعتبر جهة المقصد دون نفس الطريق.

(فلا يجوز أن ينحرف عنه) أي: عن صوب طريقه (إلا إلى القبلة)؛ لأنها الأصل، فإن انحرف إلى غيرها عامداً عالماً مختاراً بطلت صلاته، وناسياً أو جاهلاً أو ظاناً بأن المنحرف إليها القبلة أو مكرهاً فلا إن عاد قريباً إلى القبلة، وإلا بطلت على الأصحّ.

وقال الشيخ أبو محمد: لا تبطل في الكل وإن لم يعد قريباً إلا في العمد والعلم والاختيار معهما؛ لأنه معذور.

ثم ما ذكره من جواز انحرافه إلى القبلة: فإن كان على اليمين أو اليسار فجوازه ظاهر لا مشاحة فيه، وإن كان على الخلف فالذي يقتضيه كلام صاحب الإرشاد والإسنوي وغيرهما: أنه إن كان عامداً بطلت صلاته؛ لتخلل المنافي لهيئة الصلاة، وفي كلام المتولي ما يخالفه، والأصحّ البطلان<sup>(١)</sup>.

فعلى هذا فكلام المصنف محمول على الحالتين لا على الخلف، أو يقال: الانحراف إنما يستعمل عرفاً عن اليمين والشمال، أمّا في الخلف فيقال: "التفت خلفه"، ولا يقال: "انحرف"، فعلى هذا لا يحتاج إلى تخصيص.

ويتفرع على قوله: "صوب الطريق.. الخ" أنه ليس لراكب التعاسيف<sup>(١)</sup> ترك الاستقبال في شيء من صلاته، وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدير أخرى: كالمتردد في طلب ضالة مثلاً؛ إذ ليس له صوب ومقصد معين.

واعلم أنه لا ينفي عنه<sup>(٢)</sup> التنفل ركباً مطلقاً في سيره كما وهم بعضهم، بل إنَّها ينفي جواز ترك الاستقبال، فيجوز له التنفل إذا كان مستقبلاً في جميع صلاته، سواءً كانت دابته سائرة أو واقفة؛ كما صرح به المصنف في العزيز، والنووي في الروضة، وغيرهما<sup>(٣)</sup>. ولو كان له مقصود معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل يتنفل مستقبلاً صوبه؟ وجهان:

أظهرهما: نعم؛ لأنَّ له مقصداً معلوماً، والأصل وصوله بذلك الطريق مقصده. (ويوميء) الراكب الذي لم يقدر على إتمام الأركان (بالركوع والسجود) بالانحناء؛ إتياناً بالعبادة بقدر الإمكان (ويجعل السجود أخفض من الركوع) ليميز بينهما. ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ونحوها؛ لما فيه من المشقة وخوف الضرر. وقد ثبت عن فعل النبي ﷺ الإيماء دون غيره<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام: ولا يجب عليه بذل وسعه في الانحناء؛ لتعسر ذلك<sup>(٥)</sup>. (وإن كان) المسافر (ماشياً فالأصح) المنصوص عليه من الأقوال (أنه يتم الركوع والسجود) ولا يقتصر على الإيماء؛ لسهولة الأمر عليه، بخلاف الراكب؛ فإن إتمامها عسير عليه.

هكذا أطلق الناقلون، لكن قال الأوزاعي: هذا إذا لم يكن زمن وحل وثلج، فإن كان

(١) قال في الصحاح: "العسف والتعسف: الأخذ في غير الطريق"، والظاهر أن راكب التعاسيف حيث ذكره الأئمة استعارة يشمل الراكب والماشي، فلا يحسن ذكر الماشي بعده، كما ذكره صاحب الأنوار.

(٢) الضمير راجع إلى راكب التعاسيف، لا للمسافر أو الراكب، والظاهر أن هذا شرح لغير عبارة المحرر، وهو قول الغزالي في الوجيز: وَلَا يُصَلِّي رَاكِبٌ التَّعَاسِيفِ. ينظر: العزيز (١/ ٤٣٣).

(٣) العزيز (١/ ٤٣٦).

(٤) مسند أحمد، رقم (١١٧٠١).

(٥) نهاية المطلب (٢/ ٨٢).

فيقتصر على الإيحاء؛ لأنَّ السجود على الوحل و الثلج أشق من وضع جبهة الراكب على السرج ونحوه، فإذا ساءحوا هناك فهنا أولى.

(ويستقبل القبلة فيهما) أي: في الركوع والسجود؛ لسهولة الدوران والانحراف عليه، (وفي التحرم) كالراكب الذي يسهل عليه الاستقبال، بل لا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحرم هنا، بخلاف ثمة، على ما صرح به في العزيز<sup>(١)</sup>، (ولا يمشي إلا في حال القيام والتشهد) لطول زمانها.

ومن القيام الاعتدال، وفارق الجلوس بين الجديتين؛ فإنَّ مشي القائم أسهل، فسومح له فيه قدر ما يأتي بذكره، ومشْيُ الجالس لا يمكن إلا بالقيام، وهو غير جائز، فلزم التوجه. وقضية ذلك أنه لو كان يزحف له ويحبو؛ لعجزه عن المشي جاز له ذلك في الجلوس بين الجديتين، وهو محتمل.

والثاني: لا يمشي في حال التشهد، بل يقعد ويسلم، وبه قال الشيخ أبو محمد محمداً عن النص أيضاً، وتابعه ابنه الإمام والغزالي، ونفى الشيخ أبو حامد والشيخ أبو الحسين وأبو سعيد المتولي ما حكوا عن النص وقالوا: لم يثبت ذلك، بل المذهب أنه يمشي في حال التشهد كالقيام<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أنَّ الماشي لا يلبث ولا يضع جبهته على الأرض، بل يومئ راعياً وساجداً كالراكب؛ لأنَّ كثرة اللبث قد يفضي إلى الانقطاع عن الرفقة ويشوش عليه أمر السفر، وبه قال ابن سريج.

وعلى هذا فيجعل السجود أخفض من الركوع كالراكب، ولا يقعد في التشهد قطعاً، ولا يجب عليه الاستقبال في السجود والركوع، وحكمه في التحرم حكم الراكب الذي بيده زمام دابته وهي ذلولة.

فرع: [في أحكام تتعلق بالراكب والراحلة] يجب أن يكون ما يلاقي الراكب وثيابه طاهراً، فلو بالت الدابة أو وطئت نجاسة لم يضر؛ لأنَّه ليس حاملاً لها أو ملاقياً، بل

(١) نهاية المطلب (٢/٨٣)، والعزیز (١/٤٣٩).

(٢) العزیز (١/٤٣٩).



لو كان السرج نجساً وألقى عليه ثوباً طاهراً أو صلى عليه جاز.

أمّا لو أوطأ الدابة نجاسةً فالذي يقتضيه كلام الجمهور أنّ ذلك لا يضرّ؛ كما لو وطئت بنفسها. وقال المتولي في التتمة: لو سيرّها على النجاسة عمداً بطلت صلاته؛ لإمكان التحرز عنها.

وأمّا الماشي فلا خلاف في أنه لو مشى على نجاسة قصداً بطلت صلاته؛ لأنّه يصير ملاقياً لها بخفّه الملبوس، أو رجله الحافية.

ولا تجب المبالغة في التحفظ والاحتياط في المشي؛ إذ النجاسة تكثر في الطرق، وتكليف ذلك يشوش أمر السير.

ولو انتهى إلى النجاسة ولم يجد معدلاً، للإمام فيه احتمال إن كانت يابسة، وإن كانت رطبة فمشى عليها بطلت صلاته وإن كان من غير قصد؛ لأنّه يصير حاملاً للنجاسة. ويبطل صلاة الماشي بعدوٍ إن حصل منه بلا حاجة.

وكذا صلاة الراكب بالإعداء من غير حاجة يقتضيها الإعداء؛ لوجب الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها.

بخلاف العدو والإعداء لحاجة: كخوف مجرد الانقطاع عن الرفقة، فلا يضرّ وإن كثر.

وكذا لو ضربها أو حرّك رجله لتسير.

وظاهر كلامهم أنه يسامح في غير العدو والإعداء وإن جاوز عادة مشيه أو مشي دابته؛ تسهلاً عليه.

ولا بدّ من دوام سيره وسفره، فلو وصلت سفينته دار إقامته، أو نوى الإقامة امتنع الترخص.

وكذا لو وصل المنزل في خلال صلاته نزل وجوباً ما لم يمكنه الإتمام عليها إلى القبلة، والماشي يتمّها متمكناً.

فلو مرّ ببلده مجتازاً فله إتمام الصلاة ركباً، فإن كان له بها أهل، فهل يصير مقيماً بالوصل إليها من غير قصد الإقامة؟ فيه قولان: قال النووي أظهرهما أنه لا يصير. <sup>(١)</sup>

(وأما الفرائض فلا يجوز إقامتها على الراحلة وإن تمكن من الاستقبال وإتمام الركوع والسجود): بأن كان في هودج أو على سرير عليها (إن كانت سائرة)؛ لأنه ﷺ لا يصلي عليها المكتوبة<sup>(١)</sup>، ولأن سيرها منسوب إليه؛ بدليل صحة الطواف عليها.

وقيل يجوز كالسفينة الجارية، وأجاب الأوزاعي بالفرق: بأن العدول عن السفينة في أوقات الصلاة يتعسر، بل قد يتعذر، بخلاف الدابة.

نعم، إن خاف من النزول على نحو نفس أو مال وإن قل، أو فوت رفقة استوحش به وإن لم يتضرر كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ويعيد كما مر<sup>(٢)</sup>.

(وإن كانت) الدابة (واقفة معقولة) أي: مشدودة الساق على باهوها<sup>(٣)</sup> أو على وتد ونحوه (فيجوز) الفريضة عليها؛ لاستقرار المصلي في نفسه، فالراحلة - والحالة هذه - كالعدل أو المتاع الساقط على الأرض، وبه قال صاحب المعتمد وحسين بن مسعود الفراء وأبو سعيد المنتولي والقاضي الروياني وغيرهم.

ولم يتعرضوا لكونها معقولة، حتى قال صاحب الروضة في دقائق المنهاج: الصواب حذف المعقولة في المحرر، كما هو في المنهاج، وكما هو في الشرح الكبير للرافعي وفي التهذيب، وقال سراج الدين ابن ملقن في العجالة: "ولا يشترط أن تكون معقولة وإن توهمه" لفظ المحرر.<sup>(٤)</sup>

وقال الإمام والغزالي: لا تقام الفريضة على الراحلة وإن كان المصلي قادراً على المحافظة على الأركان كلها مستقبلاً وكانت معقولة؛ لأنه مأمور بأداء الفريضة متمكناً على الأرض أو ما في معناها، وليست الدابة للاستقرار عليها.<sup>(٥)</sup>

وأجاب الأوّلون: بأن لا نسلم أن المصلي مأمور بالاستقرار على الأرض ونحوها مما

(١) صحيح البخاري، رقم (١٠٠٠، ١٠٩٨) وصحيح مسلم، رقم (٣٩، ٧٠٠)، ولفظها: «كان رسول الله ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ... غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ». وينظر: سنن أبي داود، رقم (١٢٢٤)، وسنن النسائي، رقم (٧٤٤).

(٢) لم أجد مسألة مشابهة فيما مر.

(٣) كذا في النسخ، والظاهر أنه كلمة كردية.

(٤) ينظر: عجالة المحتاج (١/١٨٦)، والتهذيب (٢/٦١)، ودقائق المنهاج للنووي (٩).

(٥) نهاية المطلب (٢/٧٠)، والوسيط في المذهب (٢/٦١)، والعزير (١/٤٢٩).

يصلح للاستقرار، بل هو مأمور بالاستقرار في نفسه، ولا ينافي ذلك على الدابة إذا وقفت. والأرجوحة المعلقة بالحبال على هذا الخلاف:

فيصح الفرض عليها إذا اسقبل وأتم ركوعه وسجوده عند الأولين، دون الآخرين. وكذا لو حمل رجالاً سريراً وعليه مصلي الفرض: فعند الأولين<sup>(١)</sup> يجوز؛ لأنه مستقر وسير السرير منسوب إلى حامله، وعند الآخرين لا يجوز؛ لأنه محمول الناس، فكان كمحمول البهائم. والفرائض في السفن مجزئة بالاتفاق؛ لبقاء الإنسان فيها شهراً أو دهرًا. والزوارق إن كانت مشدودة فتصح فيها بلا خلاف. وإن كانت جارية فللإمام فيها تردد واحتمال؛ لأنه يكسر الأفعال بالجريان، وهو قادر على دخول الشط.

ولم يزد المصنف في التعزيز وغيره على نقل ذلك التردد<sup>(٢)</sup>. لكن النووي صرح في الروضة وشرح المذهب بصحة الفرائض فيها كالسفن<sup>(٣)</sup>. ولا فرق بين المقيم ببغداد وغيره، على ما صرح به الشيخ الإسنوي في المهمات<sup>(٤)</sup>. ثم الكلام في المصلي على الأرض، وله أحوال: أحدها: أن يصلي في جوف الكعبة فابتدأ بها فقال: (ومن صلى في جوف الكعبة) فريضة أو نافلة، فيصح كلاهما كما هو في الخارج، خلافاً للمالك وأحمد<sup>(٥)</sup>.

(١) منهم إمام الحرمين. ينظر: نهاية المطلب (٢/٧٦).

(٢) التعزيز (١/٤٣٠) ونهاية المطلب (٢/٧٤).

(٣) المجموع شرح المذهب (٣/٢٤٢)، وروضة الطالبين (١/٢١٠).

(٤) نقل ذلك عن الروضة ينظر: المهمات (٢/٤٧٤)، وكفاية النبيه (٣/١٢).

(٥) في رواية مذهب أحمد هو الصحة، وهو الراجح من مذهب مالك سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً قاله اللخمي، والمشهور جواز النفل دون الفرض. ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفوط) (المتوفى: ١١٨٩ هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر - بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م: (١/١٦٦)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (المتوفى: ٢٥١ هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ م: (٥/٢٢٦٢)، والمغني ١/٧٢١، والإقناع (١/٩٩-١٠٠)، والإنصاف (١/٤٩٦-٤٩٧).

قال النووي في زيادات الروضة: "قال أصحابنا: والنفل فيها أفضل منه خارجها، وكذا الفرض إن لم يرجّ جماعة، فإن رجاها فخرجها أفضل"<sup>(١)</sup>؛ لشرف المحل، بخلاف ما إذا رجي جماعة خارجها؛ لأنّ المحافظة على فضيلة يتعلق بنفس العبادة أولى من المحافظة على فضيلة يتعلق بمكانها. ثم إذا جوزنا الصلاة فيها (استقبل أيّ جدار شاء)؛ لأنّها أجزاء البيت، لكنه إلى محاذاة الحجر أفضل للناسي.

(وله أن يستقبل الباب إن كان مردوداً)؛ لأنّ باب البناء معدود من أجزائه؛ بدليل دخوله في بيعه.

(وإن كان) الباب (مفتوحاً فيشترط) لصحة الصلاة (أن يكون العتبة) أي: التي عليها صرّارة الباب (شاخصة) أي: مرتفعة (بقدر ثلثي ذراع) بذراع الآدمي (إلى ذراع) أي: قدر مؤخرة الرجل، فإنها لا تزيد على ثلثي ذراع إلى ذراع؛ قياساً على السترة، وقد ورد الحديث في السترة بذلك<sup>(٢)</sup>، فصار مؤخرة الرجل أصلاً لذلك الكلام، ولا شك أن يقع الاختلاف فيها، فتعبيره بهذا العبارة لأجل المخالفة في المؤخرة، لا كما قيل: ثلثي ذراع في الطول إلى ذراع في العرض.

قال الإمام في النهاية والمصنف في العزيز: كأنّ الأئمة راعوا في الاعتبار لهذا القدر أن يكون في جلوسه يسامت بمعظم بدنه الشاخص، ويكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المسامتة.<sup>(٣)</sup>

ثم إذا صححنا صلاته فلا فرق بين أن يكون قريباً من الشاخص، أو بعيداً فوق ثلاثة أذرع فاكتر، أو خرج بمعظم بدنه عن محاذاة الشاخص؛ لأنّه متوجه ببعض جزأ، وبباقيه هواها تبعاً.

ويشترط أن يكون ذلك الشاخص من أجزاء البيت كشجرة نبت فيها، أو عصا مستمرة، أو تراب جمع من أجزائه، دون ما يلقيه الريح وإن سواه في منخفض البيت ثم أخرجه.

(١) روضة الطالبين (٢١٤/١)، ونهاية المطلب (٨٩/٢).

(٢) صحيح ابن حبان - محققاً (١٤١/٦)، رقم (٢٣٧٩)، وسنن أبي داود، رقم (٦٨٥).

(٣) نهاية المطلب (٨٩/٢)، والعزيز (٤٤٢/١).

وإن لم يكن الشاخص بقدر المذكور، أو كان لكن ليس من بناء البيت لم تصح الصلاة بالتوجه إليه.

وقال الصيمري والبلقيني: يكفي أصل الشخوص ولا يشترط القدر المذكور؛ لأنه توجه ببعضه بعضاً من أجزائه.

وقال الشيخ أبو محمد والد الإمام وأبو سعيد المتولي: يشترط أن يكون الشاخص بحيث لم يخرج عن سمته المصلي قائماً وقاعداً، والمذهب الأول.

وكذا الحكم لو انهدم الشاخص بانهدام البيت. حاشاه.

ولا يعتبر في حقه هواء البيت؛ لأنه فيه، والهواء إنما يعتبر في حق الخارج، كما أشرنا إليه.

الحالة الثانية: أن يكون على السطح، ففي الجواز عليها وجهان:

أحدهما: لا يجوز؛ لاستئلته على الكعبة، فيكون تاركاً للأدب والتوقير.

وأصحهما: الجواز مع الكراهة كما ذكرنا في الأماكن.

ولم يتعرض المصنف لذلك فقال:

(وإن صلى على سطحها فينبغي أن يكون بين يديه شيء من بنائها بقدر المذكور) فإن لم يكن لم يجز (على الأظهر) من الوجهين؛ لأنه - والحالة هذه - مصلٍ على البيت، لا إلى البيت.

والثاني: يجوز كما لو صلى خارج البيت متوجهاً إلى هواه.

والمذهب الأول. فلو وقف في آخر السطح وتوجه إلى الجانب الآخر، وكان الجانب الذي وقف فيه أخفض من الجانب الذي استقبل جاز.

ولونبت حشيش على السطح وعلا قال الإمام: لا حكم لها في الاستقبال؛ لأنه قريب الزوال.

وقال صاحب التهذيب: يجوز؛ كالشجرة، قال المصنف في العزيز: "وقول الإمام أظهر."<sup>(١)</sup>

ولو غرز عصا وتوجه إليها فوجهان:

أحدهما: يجوز؛ لحصول الاتصال بالمغرز، ألا ترى: أن الأوتاد المغروزة تعدّ من الدار

فيدخل في البيع؟

(١) التهذيب (٢/٦٥)، ونهاية المطلب (٢/٩٠)، والعزيز (١/٤٤٣).

والثاني: - وعليه الفتوى - لا يجوز؛ كما لو وضع متاعاً بين يديه، ومطلق الغرز لا يوجب كون المغروز من البناء، بخلاف الأوتاد؛ فإن العادة جرت بغرزها للمصالح، فتعد من البناء.

والوجهان إنها يجريان في الغرز المجرد، أما لو كانت مبنية كفت للاستقبال. وللإمام فيه تردد<sup>(١)</sup>؛ لأنّ بدن المصلي يخرج عن سمتها من طرفين، فليكن على الخلاف فيمن وقف عند ركن البيت وبعضه خارج عنه وسيأتي. لكن قال صاحب الروضة: ظاهر كلام الأصحاب القطع بصحة الصلاة في مسأله العصا؛ لأنّه يعدّ مستقبلاً، بخلاف مسألة طرف الركن<sup>(٢)</sup>.

الحالة الثالثة: أن يكون المصلي في المسجد الحرام.

فيجب عليه لا محالة استقبال عين الكعبة؛ لأنّه قادر على ذلك، فلو وقف في مقابلة ركن وخرج ببعض بدنه ففي جوازه وجهان: أحدهما: يجوز؛ لحصول أصل الاستقبال. وأصحهما لا يجوز؛ لأنّه يصدق أن يقال: ما استقبل الكعبة، إنها استقبلها بعضه. ولو امتدّ الصف وخرج بعضه عن سمتها بطلت صلاة الخارجين إن قرب الصف؛ إذ لا يسمّون: مستقبلين.

وأما الصف البعيد عنها فتصح صلاتهم وإن طال من المشرق إلى المغرب، لكن مع انحراف فيه، أو كان بين الصف والكعبة قدر سمتها مراراً؛ لأنّ صغير الجرم كلما زاد بعده زادت محاذاته، كالنار الموقدة من بعد، وكغرض الرماة.

الحالة الرابعة: أن يكون خارج المسجد:

وهو أمّا بمكة، أو بمدينة رسول الله ﷺ حرسهما الله تعالى، أو بغيرهما من البلدان وطرف المسلمين:

فالْمَكِّي: إن كان يعاين الكعبة كمن على جبل أبي قبيس صلى إليها معاينة، وله أن

(١) نهاية المطلب (٢/ ٨٩).

(٢) روضة الطالبين (١/ ٢١٥).

ينبغي محراباً على مقابلتها ويصلي إليه أبداً؛ لأنه يستيقن الإصابة، ولا يلزمه في كل صلاة معاينتها، وإذا لم يعاين الكعبة ولا يتيقن الإصابة فيستدل بما أمكنه ويسوي محرابه بناءً على الأدلة، هذا ما نقله المصنف عن الغزالي، والشيخ أبي يحيى اليمني، وهو عن العراقيين، ثم قال ناقلاً عنهم: لا يكلف الرقي إلى سطح الدار مع إمكان العيان، واعتمدوا فيه ما صادفوا أهل مكة عليه في جميع الأعصار، قال: وفيه نظر؛ لأن الاجتهاد بمكة مع إمكان العيان بعيد<sup>(١)</sup>.

وأما المدني: فمحراب رسول الله ﷺ بمنزلة الكعبة له؛ إذ ما أقره رسول الله ﷺ فهو صواب قطعاً، فمن يعاينه يستقبله أو يسوي محراباً بحاله إعياناً واستدلالاً، كما ذكرنا في الكعبة، ولا يجوز أن يطلب جهة أخرى بالاجتهاد.

وأما سائر البلاد والبقاع: فكل بقعة صلى فيها رسول الله ﷺ وضبط فيها المحارب فكالمدينة، حتى لا يجوز الاجتهاد فيها لاجهة، ولا يمنية ويسرة.

وما لم يصل فيها رسول الله ﷺ لكن نشأ فيها قرون المسلمين ونصبوا المحارب فلا يجوز الاجتهاد فيها في الجهة.

وأما الاجتهاد في التيامن والتياسر: فالذي رجحه الأكثرون أنه يجوز؛ لأن الخطأ في الجهة مع استمرار الناس واتفاقهم ممتنع، ولكن الخطأ في الانحراف يمنية ويسرة مما لا يبعد، وكان عبد الله بن المبارك<sup>(٢)</sup> يقول حين رجع من الحج: تياسروا، تياسروا يا أهل مرو.<sup>(٣)</sup>

والثاني: لا يجوز؛ لأن احتمال أصابة الخلق الكثير أقرب إلى الصواب من احتمال

(١) العزيز (١/٤٤٤)، ونهاية المطلب (٢/٩٢).

(٢) عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن المروزي، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، من شيوخه: هشام بن عروة، ومن تلاميذه: الثوري، مات بهيت في سنة نيف وثمانين ومائة. ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص: ٩٤)، وتاريخ بغداد وذيله ط العلمية (١٠/١٥١)، رقم (٥٣٠٦)، ومشاهير علماء الأمصار (ص: ٣٠٩)، رقم (١٥٦٤)، وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/٣٧٨)، رقم (١١٢).

(٣) التفسير الكبير (٤/١٠٨)، والعزيز (٣/٢٢٤)، وتفسير غرائب القرآن (١/٤٣٠).

أصابة الواحد، هذا إطلاق الجمهور، وفصل القاضي الروياني وابن يونس القزويني<sup>(١)</sup> وغيرهما بين البلاد بعد المدينة: فجعلوا قبلة الكوفة صواباً يقيناً كقبلة المدينة؛ لأن قبلة الكوفة صلى عليه علي كرم الله وجهه مع عامة الصحابة عليه السلام، ولا اجتهاد مع اجتماع الصحابة عليهم السلام.

ثم اختلفوا في قبلة البصرة: فمنهم من قال: هي صواب أيضاً كقبلة الكوفة، ومنهم من جوز فيها الاجتهاد، وفرّق بأن قبلة الكوفة نصّبها على كرم الله وجهه، وقبلةُ بصرة نصّبها عتبةُ بن غزوان.

ولاشك أن الصواب في فعل عليٍّ أقرب من فعل عتبة.

وفي كلام المصنّف في العزيز ما يُشعر بعدم الفرق بين كوفة وبصرة لكثرة من دخلها من الصحابة. <sup>(٢)</sup>

وكان علي كرم الله وجهه إذا دخل البصرة اعتمد قبلة عتبة بن غزوان. <sup>(٣)</sup>

ثم الكلام في المستقبل:

اعلم أن المصلي إمّا يقدر على معرفة القبلة، أو لا يقدر، ثم القدرة يحصل إمّا يقيناً أو ظناً: وسترى تفصيل ذلك في شرح هذا إن شاء الله.

(والقادر على معرفة القبلة) كمن بمحراب رسول الله ﷺ أو كان بمكة ولا حائل من جبل أو بناء (لا يجوز له الاجتهاد ولا التقليد) وهو: الرجوع إلى قول الغير، بل يصلي إلى الكعبة يقيناً ولا يكتفي بالاجتهاد والتقليد المفيدين للظن؛ ألا يرى أن من وجد النص لا يجوز له الحكم بالاجتهاد والتقليد؟.

(١) هو شرف الدين أبو الفضل أحمد ابن كمال الدين موسى ابن رضى الدين يونس بن محمد الإربلي، ثم الموصلي، الشافعي، صاحب "شرح التنبيه"، وقد اختصر "الإحياء" مرتين، وله محفوظات كثيرة وذهن وقاد، مات كهلاً في حياة أبيه في سنة اثنتين وعشرين وستمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٦/١٩٥)، رقم (٥٥٧٩)، وطبقات الشافعية - لابن قاضي شعبة (٢/٧٢)، رقم (٣٧٢)، والوافي بالوفيات (٨/١٣١).

(٢) العزيز (١/٤٤٥-٤٤٦).

(٣) العزيز (١/٤٤٥).



ويتفرع على هذا ما لو استقبل الحجر بكسر الحاء، فإنه لا يجوز وإن أعيد البيت على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة السلام؛ لأنّ كون الحجر من البيت ظني؛ لثبوته بالآحاد، وذلك لا يكتفى به في القبلة، فلا يجوز العدول من اليقين اليه، ومثله الشاذروان<sup>(١)</sup>.

قوله: "ولا التقليد" أراد تقليد عدد لم يبلغ حد التواتر؛ فيجوز له الاعتماد على خبره؛ لأنّ خبره يفيد العلم كالمعاينة.

(إن لم يقدر على معرفتها) يقيناً: بأن كان بينه وبين الكعبة حائل (ووجد ثقة) من حرّ أو عبد، رجل أو امرأة، لا الصبي ولو كان مميزاً على الأصحّ، ولا الفاسق على الصحيح، ولا الكافر قطعاً (بشرط أن يخبره عن علمه) دون اجتهاد (أخذ بقوله) ولا يجتهد؛ كما إذا أخبر بطلوع الفجر عند اشتباه الوقت عليه، وكذا في الحوادث إذا روى العدل خبراً يؤخذ به، سواء أخبره برؤية الكعبة والمحراب المعتمد، أو قال: رأيت القطب ونحوه، أو الجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا، ففي كل ذلك يمتنع الاجتهاد، بل يعتمد خبره.

فإن علم أنه يعلم ولم يخبره لزمه سؤاله حيث لا مشقة عليه فيه على المعتمد، ويسأل من دخل داره ولا يجتهد، نعم إن علم أنّ صاحب الدار إنّما يخبره عن اجتهاده امتنع عليه تقليده، كما هو ظاهر.

والأعمى يعتمد المحراب إن عرفه بلمسه؛ لأنّ ظهور الدلالة بمنزلة الأخبار له، وكذا البصير إذا دخل المسجد في ظلمة، هكذا ذكره المصنف وصاحب التهذيب والروضة وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب العدة: إنّما يعتمد الأعمى على اللمس إذا شاهد محراب المسجد قبل العمى، أمّا لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه.

ولو اشتبهت عليه طبقات لمسها فلا شك في أنه يصبر حتى يجد من يخبره عنه

(١) والشاذروان - وهو الجدار القصير المسمّى بين اليمانيين والغربي واليماني دون جهة الباب، وإن أحدث الآن عنده شاذروان - من البيت؛ لأنّ قریشاً تركته منه عند بنائهم الكعبة لضيق النفقة. المنهج القويم (١/ ٥٧٧).

(٢) التهذيب (٢/ ٦٦)، والعزیز (٤٤٧/ ١)، والمجموع (٣/ ٢٠٤)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٧).

صريحاً، فإن خاف فوت الوقت صلى على حسب الحال وأعاد.

ثم لا شك في أنك تعلم بما ذكرنا أنّ التوجه إلى عين الكعبة شرط مطلقاً: لكن في القرب يقيناً، وفي البعد ظناً.

(وإن لم يجده) أي: من يخبره عن علم (وكان قادراً على الاجتهاد فلا يجوز له التقليد)؛ لأنّ المجتهد لا يقلّد المجتهد، بل يلزمه الاجتهاد والتوجه إلى جهة يظنّها جهة القبلة. ولا يحصل القدرة على الاجتهاد إلا بمعرفة أدلة القبلة، وهي كثيرة، قد صنف الأئمة كتباً منفردة في بيانها، ونحن نذكر بعضها لكي يحصل معرفة ما في بيانها، فنقول وبالله التوفيق: هي أقسام:

الأول: الرياح، وهي أربعة يمكن الاستدلال بها:

الصباء: وهي التي تهبّ من تلقاء وجهك إذا استقبلت الشرق.

والدبور: وهي التي تهبّ من جانب قفاك إذا كنت كذلك.

والجنوب: وهي التي تهبّ من جانب يمينك. والشمال: وهي التي تهبّ من جانب يسارك.

وأما ما سواها وهي: النكباء والعصار والخبوب بالخاء<sup>(١)</sup> فلا يعتد بها؛ إذ ليس لها

جهة معينة.

فاذا عرفت هذا فاعلم أنّ أهل القادسية وكوفة وبغداد وحلوان وهمدان والري ونيسابور ومرو الرود وخوارزم وبخارى والشاش وفرغان وتون وزوزن وهرات وسرخس وجوزجان وطبربار وبلخ وترمز وصعانيان وما كان من البلاد على سمت ذلك يستقبلون من الكعبة إلى مصلى آدم ﷺ أي: إلى بابها، فيكون لأهل هذه البلاد ريح الصبا على كتفه اليسرى والشمال على كتفه اليمنى أي: قفاه والدبور على صفحة خده الأيمن والجنوب على خده الأيسر.

(١) لم أجده في المعاجم إلا ما في لسان العرب (٢/ ٤٧٠): والخبُوب من الخَبَب في السير، وفي منهوات المصنف هنا: الجنوب: الريح التي تقابل الشمال، والشمال هي التي تهبّ من ناحية القطب، والقبول: هي دلج الصبا، وهي التي تقابل الدبور، والصبا هي التي تهبّ من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والنكباء: الريح الناكبة التي تنكب مهاب الريح أي: تعدل. منه. الهامش على اللوحة المرقمة (٤٤١٤) من نسخة مكتبة الشيخ عبد الله الذليلاني.

وأهل بصرة وفارس والأهواز وإصفهان وكرمان وسجستان وبدخشان وجبال قشمير وبعض بلاد جين وخطا إلى شمال بلاد الصين يستقبلون الركن العراقي يجعلون مهب الصبا على خلف كتفه الأيسر والشمال على أذنه اليمنى والدبور على خده الأيمن والجنوب على عينه اليسرى، وشرق الصين على خلف كتفه اليمنى. والرياح أضعف الأدلة؛ لكثرة اختلافها.

القسم الثاني: الجبال: والاستدلال بها لا يختلف باختلاف المطالع، بل الغالب أن يكون كل متشرق منها محاذياً لجهة الكعبة في جميع الآفاق، ويستوي فيها التلويح والأصول.

القسم الثالث: الأنهار: والاستدلال بها إنَّما يكون لمن صلى على شطها مستقبلاً بأمانة من محراب وغيره وعلم أنَّ النهر مثلاً تجري إلى القبلة أو إلى جهة أخرى، ثم مشى من ههنا واشتبه عليه الأمر لصلاة أخرى وهو يعلم مجرى النهر فيستدل بها، هذا أقوى ما ذكر فيها.

وقيل: وجه الاستدلال هو أنَّ جانب الجنوب من العالم أخفض من جانب الشمال، فالإيه تجري الأنهار غالباً فيستدل بها على هذا الوجه.

وقيل: ذلك إنَّما هو في أنهار مخصوصه كدجلة، فإنها تجري إلى جانب الشرق، وبديز فإنه يجري إلى جانب الجنوب، وهر جوازن<sup>(١)</sup> فإنها تجري أيضاً إلى جانب المشرق ولا يتعلق بغير هذه الأنهار وجه الاستدلال.

وما قيل: "تقويس الأنهار غالباً إلى القبلة" فما رأيت في الكتب.

القسم الرابع: النجوم: ومنها الشمس والقمر، ووجه الاستدلال بها لا يخفى.

ومنها القطب الشمالي، وهو كما قال المصنف وغيره: نجم صغير في بنات النعش الصغرى بين الفرقدين والجدي، وهو لا يتنقل سيراً ولا تسيراً؛ لأنَّه في مدار الدور الرحاوي، وقال أهل الهيئة: هو نقطة يدور عليها الكواكب بل الفلك.

ومنها الهنعة<sup>(١)</sup> منزلة من منازل القمر. ومنها بنات النعش الوسطى، ومنها الشولة أيضاً من منازل القمر.<sup>(٢)</sup>

فالواقفون بالبلاد المذكورة أولاً، إذا كان القطب خلف أذن اليمنى للمصلي وبنات النعش الوسطى إذا طلعت خلف كتفه اليسرى والهنعة إذا طلعت من أذنه إلى كتفه اليسرى كان مستقبلاً.

وبالبلاد المذكورة ثانياً إذا جعل القطب على صدغه الأيمن والشولة إذا نزلت للغروب على عينه اليسرى كان مستقبلاً.

والمصلي بيت المقدس ودمشق وقبرص وطر سوس وطرابلس وانطاكية وملطية يجعل القطب على كاهله والشولة على عينه اليمنى.

والمصلي بمصر وإسكندرية ودمياط وأرزنجان وما على سمتها يجعل القطب على عاتقه الأيسر والهنعة إذا ارتفعت على صدغه الأيمن.

ومنها القطب الجنوبي وهو في مدار الرحاوي بين مطلع السهيل ومغيبه إذا جعله الواقف على خده الأيمن ببربر وسودان ونومة ودنقلة وجرمى دارملك الحبشة وزبيد وعدن وسحر وصنعا وسبأ وظفار وقلهات وحضر موت وصحار وقصبيته عمان كان مستقبلاً.

والواقف بطنائيس وهجر وقطيف وبحرين يجعله في مقابلة عينه اليمنى، والواقف بمنصورية السند وكنج وبست وزابل ومولتان يجعله خلف أذنه اليمنى، والواقف بخليج وإفرنجة وقندهار وكشمير يجعله على كاهله.

ومنها الغميصا والغبور وهما كوكبان في الدور الدولابي، والمجرة واقعة بניהما، وقد يقال لأحدهما: الشعري، وللآخر: الجوزاء، فاذا بلغا قريباً من الاستواء وجعلهما

(١) والهنعة: كوكبان أيضاً بينهما قيد سوط يطلعان على إثر الهقعة في المجرة وقال بعضهم: الهنعة قوس الجوزاء يرمي بها ذراع الأسد، وهي ثمانية أنجم في صورة قوس تهذيب اللغة (١/ ١٠٤)، وإذا طلعت الهنعة: أدرك البسر والتين، وفيه تنقص المياه. الأزمنة والأمكنة، المؤلف: لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ (١/ ٢٤٤).

(٢) فأول أنواء الشتاء الهنعة، وآخرها الشولة. المخصص (٢/ ٤١٠).

الواقف بمحاذاة عينه اليسرى بديكم وسأوة وقم وآمل وكاشان وسارية وسمنان ودامغان واستراباد وبسطام واسفرائن وسبزوار وارمنة ومراغة وتبريز وسلطانية وأهر وسهرورد وزنجان ونهاوند وشاهو كان مصاباً.<sup>(١)</sup>

وإذا انحطأ عن الاستواء يجعلهما الواقف بما ذكرنا في محاذاة عينه اليمنى، فمن فعل بعض ما ذكرنا في تلك البلاد فقد استقبل جهه الكعبة ظناً، وقدمراً أن الظن مكفية للبعيد عنها والله أعلم.

ثم القادر على الاجتهاد بما ذكرنا لا يجوز له التقليد كما في الأحكام الشرعية.

(وإن تحيّر في نظره) خلفاء الأدلة عليه لغيم أو ظلمة أو تعارضت الأدلة (على أظهر القولين)؛ لقدرته على الاجتهاد، وكون التحير عارضاً قريب الزوال، وهو اختيار ابن القاص.

والثاني: أنه يقلد؛ لأنه عجز عن استظهار الصواب بنظره فأشبه الأعمى، وفيه طريقان آخران: أحدهما: القطع بجواز التقليد.

والثاني: القطع بعدم جوازه، بل يصلي كيف اتفق لحق الوقت ثم يقضي؛ لأنه عذر نادر.

وإذا قلنا بجواز التقليد وقلد فوجوب القضاء على وجهين:

أحدهما: - وبه قال المصنف والنووي ومعظم العراقيين - أنه لا يقضي؛ لأنه عاجز عن استبانة الصواب في الوقت، فأشبه الأعمى إذا صلى بالتقليد<sup>(٢)</sup>.

والثاني: - هو المفهوم من كلام الإمام - أنه يقضي؛ كمن تيمم في الحضر لفقدان الماء.<sup>(٣)</sup>

قال الإمام في النهاية: ومحل الخلاف في تقليد المتحير إذا ضاق الوقت ويخشى الفوات، أما في أول الوقت أو وسطه فيمتنع التقليد لا محالة؛ إذ لا حامة اليه، ثم قال: وفي المسألة نوع احتمال لتشبيهه بالمتيمم في أول الوقت مع العلم بأنه ينتهي إلى الماء في آخره.<sup>(٤)</sup>

(ثم يجب) على المجتهد في القبلة (تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية والثالثة) وإن لم

(١) الظاهر: "كان مصاباً".

(٢) العزيز شرح الوجيز (١/٤٤٦).

(٣) نهاية المطلب (٢/٩٤).

(٤) نهاية المطلب (٢/٩٥).

ينقل عن موضعه (على أظهر الوجهين)؛ سعيًا في طلب الحق؛ إذ الثاني إن وافق الأول فيقويه، وإن خالفه فإتّما يخالفه إذا كان أقوى أدلة، والأخذ بالأقوى واجب.

والثاني: لا يجب؛ إذ الأصل استمرار الظن الأول.

قال الشيخ ابن حجر: ومحلّه إذا لم يكن ذاكرًا لدلائل الأول، وإلا لم يجب الاجتهاد ثانيًا وثالثًا قطعًا. <sup>(١)</sup>

ومحل الخلاف أيضاً في الفرائض قضاء وأداء ومنذورة، أمّا النفل وصلاة الجنازة فلا يجب التجديد لهما على ما صرح به المصري. <sup>(٢)</sup>

هذا كله في القادر على الاجتهاد (وإن كان عاجزاً عن الاجتهاد: فإن كان سبب عجزه أنه لا يمكنه تعلم أدلة القبلة كالأعمى) في البصر؛ لأنّ معظم أدلتها بصرية، أو في البصيرة بحيث لم يبق له أهلية التعلم أصلاً لهرم أو غيره (يقلد) وجوباً (مسلماً مكلفاً عارفاً بأدلة القبلة) كالعامي في الاحكام، وقد قال الله تعالى: ﴿فَتَتْلَوْهُ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)، فإن صلى بلا تقليد قضى.

والتقليد هو قبول خبر الغير مستنداً إلى الاجتهاد، حتى إن الأعمى لو أخبره بصير بمحل القطب منه وهو عالم بدلالته، أو قال: رأيت جماعة من المسلمين يصلون إلى هذه الجهة كان الأخذ بمقتضاه قبول خبر لا تقليداً.

ويستوي في المقلد الرجل والمرأة والحر والعبد، فإذا وجد مجتهدين قد اختلفا في الاجتهاد قلد من شاء منهما، لكن الأوثق أعلم عنده أولى، وقيل: يجب، ورحجه في الشرح الصغير.

فإن كان أحدهما أعلم والآخر أوثق فالظاهر استواءهما؛ لأنّ كلا فيه معنى ليس في الآخر، فيقلد من شاء منهما بلا خلاف.

وقيل: إذا استوى عنده قول اثنين فهو خير، وقيل: يصلي مرتين إلى الجهتين.

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (١/ ٥٠١).

(٢) الشيخ محمود المصري الذي ينقل عنه المصنف مراراً وأشار بكتابه في طبقات الشافعية، ولا يوجد لترجمته ولا لكتابه أثر عندنا.

(وإن تمكن من تعلّمها) بأن كان بصيراً إذا بصيرة إلا أنه كان جاهلاً في الحال (فالأصح) من الوجهين (أنه يجب عليه تعلم الأدلة ولا يجوز التقليد)؛ بناء على أن تعلم الأدلة فرض عين كالصلاة وشرائطها، وهو ما صرح به المصنف في الشرحين والغزالي في الوجيز<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فلو قلد قضي؛ لتقصيره.

وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم الذي تحير في نظره وقدمنا الخلاف فيه.

والثاني: لا يجب عليه التعلم، ويجوز له التقليد؛ بناء على أن تعلم الأدلة فرض كفاية كالأحكام الشرعية، ولأن الحاجة إلى استعماها نادرة؛ إذ الاشتباه قلما يقع، وعلى هذا فلو قلد لا يقضي؛ لعدم توجه الوجوب عليه.

وتوسط معظم المتأخرين كالنووي وصاحب الإرشاد والزرکشي وسراج الدين بن الملّقن والإسنوي والشيخ ابن حجر وقالوا: تعلّمها عند إرادة سفر يقل فيه العارفون بالقبلة فرض عين، وفي الحضر أو في سفر بين قرى بها محاريب معتمدة بحيث لا يخرج الوقت قبل المرور على واحدة منها أو يكثر العارفون فيه بحيث يسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فرض كفاية.<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا فلو قلد في الحضر أو في سفر هذا شأنه لم يقض؛ لأن التعلم عليه والحالة هذه فرض كفاية، وفي ماسواها قضي؛ لأنه عليه فرض عين حيثئذ.

(ومهما صلى بالاجتهاد) أي: باجتهاد نفسه أو مقلده فيما لو لم يكن أهلاً له (ثم يتيقن الخطأ) أي: عرض له ما يمنعه عن الاجتهاد، فدخل فيه خبر ثقة عن المعاينة (فعليه القضاء) سواء يتيقن له جهة صواب أو لم يتيقن (في أصح القولين)؛ لتيقنه الخطأ فيما يأمن من مثله في الإعادة، وبه فارق نحو الأكل في الصوم ناسياً، والخطأ في الوقوف بعرفة؛ لأنه لا يأمن من مثلها في الإعادة.

والثاني: لا يجب القضاء؛ لأنه ترك الاستقبال بعذر، فأشبه ما لو ترك حال المضايقة.

وقال بعضهم: القولان فيما إذا يتيقن الخطأ مع يتيقن الصواب، أمّا إذا يتيقن الخطأ دون

(١) العزيز (١/٤٤٩).

(٢) المجموع (١/٢٥).

الصواب فلا يجب القضاء بلا خلاف؛ إذ لا يأمن في القضاء في الخطأ أيضاً، فأشبه خطأ الحجيج في الوقوف بعرفة.

وأجاب عنهم إمام الحرمين وقال: التشبيه بخطأ الحجيج غير صحيح؛ لأن الخطأ ثمة غير مأمون في السنين المستقبلية بحال، وهنا إن لم يأمن الخطأ في حالة الاشتباه فيمكنه الصبر إلى أن ينتهي إلى بقعة يستيقن فيها الصواب<sup>(١)</sup>.

(وعلى هذا) أي: وعلى القول بوجوب القضاء عند تيقن الخطأ (لو كان في أثناء الصلاة ويتقن الخطأ فعليه الاستئناف) لتحقيق إيقاع جزء من صلاته إلى غير القبلة فلا يعتد بها مضي. وإن قلنا: لا يجب القضاء بعد الفراغ فيتحرف إلى جهة الصواب، ويبنى إن ظهر له عن قريب؛ لأن الماضي معتد به، وإن لم يظهر جهة صواب عن قريب بل بقي متحيراً زمناً بطلت صلاته.

(وإن لم يتقن الخطأ) بعد الفراغ (ولكن ظن) الخطأ (بأن تغير اجتهاده عمل بالاجتهاد الثاني ولا يلزمه القضاء) أي: قضاء ماصلي بالاجتهاد الأول؛ إذ الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد؛ ألا ترى أن القاضي لو قضى باجتهاده ثم تغير اجتهاده لا ينقض القضاء الأول؟ (حتى لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات لتغير الاجتهاد جاز)؛ لأن الأمر بالاستئناف نقض لما أدى من صلاة، والاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد.

وفي وجه: يستأنف إذا تغير اجتهاده في خلال الصلاة؛ لأن الصلاة الواحدة لا تؤدي إلى جهتين مختلفين، كما أن الحادثات لا يتصور إمضاؤها بحكمين مختلفين.

ولو كانت المؤداة إلى الجهات الأربع صلواتاً أربعاً فالأولى أن يحكم بصحة الكل بلا قضاء؛ لأن كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتيقن خطأ ولم يختلف الجهات فيها.

ولصاحب التقریب فيها وجهان: أحدهما: أنه يجب عليه قضاء الكل؛ لأن الخطأ مستيقن في ثلاث منها ولم يتعين، فهو كما لو فسدت عليه صلاة من صلوات، حكاها صاحب التتمه عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائي.



والثاني: أنه يجب عليه قضاء ما سوى الأخيرة ويجعل الاجتهاد الآخر ناسخاً لما قبله.  
والمذهب الصحيح الأول.

وتيقن الخطأ في التيامن والتيسر كتيقن الخطأ في الجهة على ما صرح به جمهور العراقيين وتبعهم المصنف والنووي؛<sup>(١)</sup> لاشتراكهما في عدم استقبال العين، وهو شرط يقيناً للقريب وظناً للبعيد كما مر.

تكملة [في أحكام تتعلق باستقبال القبلة بالتقليد]: إذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قال له عدل: أخطأ بك من قلدته، فلا يخلو إما أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أو عن علم أو معاينة فهما حالتان:

ففي الأولى ينظر: إن كان قول الأول أرجح عنده لزياده عدالته أو هدايته إلى الأدلة فلا اعتبار بقول الثاني؛ إذ الأقوى لا يرفع بالأضعف، وإن تساويا عنده أو لم يعلم أنهما سيان أو أحدهما أقوى فكذا ذلك.

وإن كان قول الثاني أرجح فهو كما لو تغير اجتهاد المجتهد بنفسه فيتحول في صلاته بما مضى من الخلاف.

ولو أخبره بعد الفراغ لم تلزمه الإعادة، وإن كان قول الثاني أرجح.

الحالة الثانية: أن يخبره عن علم ومعاينة فيجب الرجوع إلى قوله؛ لأن استناد قوله إلى اليقين، واعتماد الأول على الاجتهاد، ولا فرق في هذا بين أن يكون قول الثاني أصدق عنده أو لا يكون، كما صرح به في العزيز<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى: أنت مستقبل للشمس، مثلاً، والأعمى يعلم أن قبلته ليست في صوب المشرق، فيجب قبول قوله.

ولو قال الثاني: أنت على الخطأ قطعاً فكذا ذلك يجب قبوله؛ لأن قطعه أرجح من ظن المجتهد، فتكون بمنزلة الإخبار عن المحسوس.

(١) العزيز (١/ ٤٤٥)، والمجموع (٣/ ٢٠٤)، وروضة الطالبين (١/ ٢١٦).

(٢) العزيز (١/ ٤٥٩).

وإنما يتحول في الكل إذا بان الصواب عقب قول الثاني، وإلا بطلت صلاته، كما أشعر به كلام المصنف في العزيز وصاحب الإرشاد<sup>(١)</sup>. وبالله التوفيق.

\*\*\*

## (فصل: في أركان الصلاة)

إعلم أنّ الأركان والشرائط يشتركان في أنه لا بدّ منهما، ثم ما الفرق بينهما؟ قال الجيلي في شرحه: يفترقان افتراق العام والخاص، وأراد كون الركن أخصّ، فعلى هذا كل ركن شرط ولا ينعكس، وقال المصنف: يفترقان افتراق الخاصين، وفرق بينهما بعبارتين:

إحدهما: الأركان المفروضات المتلاحقة التي أولها التكبير وآخرها التسليم، ولا يلزم التروك، فانها دائمة لا تلحق ولا تُلحق، والشرط ما عداها من المفروضات والعبادات. الثانية: أنّ الشروط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقترن كلّ معتبرٍ سواه، والأركان ما لا تعتبر فيها على هذا الوجه، مثاله: الطهارة، يعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكلّ أمر معتبر، والركوع معتبر لا على هذا الوجه<sup>(٢)</sup>.

وأنا أقول بعبارة أخرى: فما يتوقف عليه الشيء إمّا أن يكون داخلاً في ماهيته أو لم يكن، فالأول يسمى ركناً، والثاني يسمى شرطاً. فاذا علمت هذا فاعلم أنّ حقيقة الصلاة يتركب عن هذه الأفعال المسماة أركاناً.

ثم إنّ المصنف رحمته الله عدّ الأركان ثلاثة عشر<sup>(٣)</sup>، يعني: أجناسها، فمنها ما لا يتكرر كالسليم، ومنها ما يتكرر: إمّا في كل ركعة كالسجود، أو بحسب عدد الركعات كالركوع، ولم يجعل الطمأنينة في الأركان ركناً مستقلاً، بل جعلها في كل ركن كالجُزء منه والهيئة السابقة له، وقد أصاب؛ لما روي: «أنه ﷺ قال للأعرابي: ثم اركع حتى

(١) العزيز (١/٤٥٨)

(٢) أي: ما سوى النية. أصم.

(٣) العزيز (١/٤٦٠)

تطمئن راكمها» فعَدَّ الطمأنينة من الركوع<sup>(١)</sup>.

وقال الصيمري: هي أربعة عشر؛ بجعل الطمأنينة في محالها كلها ركناً واحداً، وقال النووي: هي سبعة عشر؛ بجعل الطمأنينة في كل من محالها الأربع ركناً<sup>(٢)</sup>.

وقال الغزالي: هي أحد عشر؛ بسقوط النية عنها والطمأنينة والترتيب<sup>(٣)</sup>، وسنذكر الخلاف في النية والترتيب.

وضم القفال وصاحب التلخيص إليها استقبال القبلة، والنزاع لفظي لا يتعلق به محذور.

فأركان الصلاة على اختياره (ثلاثة عشر: الأول والثاني النية والتكبير) أتى بهذه العبارة؛ تنبيهاً على شدة امتزاجهما، وهو أنه لا يحتسب كل واحد بدون الآخر.

ثم كون النية من الأركان هو مذهب الأكثرين؛ لاقرانها بالتكبير، وانتظامها مع سائر الأركان.

ولا يبعد أن تكون من الصلاة ويتعلق بسائر الأركان، ويكون قول الناي: "أصلي" عبارة بلفظ الصلاة عن سائر الأركان تعبيراً باسم الشيء عن معظمه<sup>(٤)</sup>.

وقال الغزالي: هي بالشرائط أشبه؛ لأنها تتعلق بالصلاة، فتكون خارجة عنه، وإلا لكانت متعلقة بنفس الصلاة، ولافتقرت إلى نية أخرى<sup>(٥)</sup>.

(أما) الكلام في (النية: فإن كانت الصلاة فريضة فيجب قصد فعلها)؛ امتيازاً لها عن سائر الأفعال، فاستحضار نفسها بالقلب مع الغفلة عن فعلها غير مكفٍ.

(و) يجب أيضاً (تعيينها من ظهر أو عصر أو غيرهما) كجمعة؛ ليمتاز المنوية عن غيرها، فلا يكفي نية فريضة الوقت عن الظهر أو العصر مثلاً؛ لاشتراكها فيه صلاة

(١) ويؤيده ما يأتي في التقديم والتأخير بركن منه.

(٢) روضة الطالبين (١/٢٢٣).

(٣) الوسيط (٢/٨٦).

(٤) أي: ما سوى النية أصم، ولفظ: "عبارة" بمعنى: تعبيراً.

(٥) المهات (٢/١٥)، والعزير (١/٤٦٨)، وروضة الطالبين (١/٢٢٦)، والوسيط (٢/٨٦).

أخرى، وهو: أنه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الإتيان بها إتياناً بفريضة الوقت، وقد قال ﷺ: «فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنْ ذَلِكَ وَقْتُهَا»<sup>(١)</sup>، وليست هي بظهر وقد شاركت الظهر في الوقت.

وكذا لا يصح الظهر بنية الجمعة، ولا بالعكس، إلا أن يزيد: "مقصورة" ففيه وجهان مبيان على أن الجمعة مقصورة أو صلاة بحياتها<sup>(٢)</sup>، وسيأتي الخلاف في بابها.

وقوله: "فيجب قصد فعلها الخ" بيان لحقيقة النية، وذلك لأن النية قصد، والقصد يتعلق بمقصود، والمقصود لا بدّ وأن يكون معلوماً؛ إذ قصد المجهول محال، فالناوي يحضر في ذهنه نفس الصلاة أولاً وما يجب التعرض له من صفاتها، فيجعله معلوماً في ذهنه، ثم يقصد إلى هذا المعلوم، وفيه زيادة تفصيل نذكره في مبحث المقارنة إن شاء الله.

(والأصحّ من الوجهين أنه يجب التعرض للفريضة) قضاء كانت الفريضة أو أداء، مكتوبة أو مندورة؛ لأنّ الظهر مثلاً قد يوجد من الصبي ومن صلى منفرداً ثم أعاده بالجماعة، ولا يكون فرضاً، فوجب التمييز، وهذا ما اختاره أبو إسحاق الإسفرائيني.

والثاني: لا يشترط؛ لأنّ الشافعي رحمه الله قال في الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت: يجزيه، ولو كانت نية الفريضة مشروطة لما أجزأه ذلك؛ لأنه لم ينو الفريضة.

وهل الصبي كالبالغ في نية الفريضة؟ فيه خلاف: قال المصنف في العزيز، والنووي في الروضة، وعبد الغفار القزويني في الحاوي وغيره: أنه كالبالغ؛ قياساً على وجوب القيام عليه، ويؤيده نية الفريضة في المعادة كما يأتي.

وقال الإسنوي في المهمات والنووي في التحقيق والمحامي في المجموع وصاحب الإرشاد الصغير فيه: إن نية الفريضة لا تشترط في صلاة الصبي؛ لأنّ صلاته نفل، واختاره سراج الدين بن الملقن في العجالة.<sup>(٣)</sup>

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١/٤١١)، رقم (٤٧٣٨)، وسنن الدارمي، رقم (١٣٦٩)، وفي سنده ضعف وأصله في الصحيحين دون قوله: "فإن ذلك وقتها". ينظر: تلخيص الحبير (١/٤٧٤).

(٢) أي: برأسها منه.

(٣) المهمات (٣/١٥)، وبحر المذهب (٢/٩) و (٢/٢٩٤).

وفيه تردد: وهو أن قولهم: "المصلي ينوي الفريضة" فلا يخلو إما أن يريدوا بالفريضة في هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه، أو يريدوا كونها من الصلاة اللازمة على أهل الكمال، أو يريدوا شيئاً آخر: فإن أرادوا شيئاً آخر فليشخصوه ثم يبحثوا عن لزومه. وإن أرادوا الأوّل فوجب أن لا ينوي الصبي الفريضة بلا خلاف، وقد رأيت الخلاف، وهي غير لازمة عليه.

وإن أرادوا الثاني فمن تعرض للظهر أو العصر فقد تعرّض لإحدى الصلوات اللازمات على أهل الكمال؛ إذ كونها ظهراً أخصّ من كونها صلاة لازمة عليه، والتعرّض للأخص مغني عن التعرض للأعم.

(و) الأصحّ من الوجهين (أنه لا تجب الإضافة إلى الله تعالى) بأن يقول: "الله"، أو: "فريضة الله"؛ إذ العبادات من حيث هي عبادات لا تكون إلا لله، وإضافتها إليه تعالى لحصول الكمال لا للوجوب.

والثاني: يجب، وبه قال صاحب التلخيص؛ لتحقيق معنى الإخلاص، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة: ٥).

(و) الأصحّ (أنه يصح الأداء بنية القضاء، وبالعكس) إن أراد المعنى اللغوي؛ إذ كلّ منهما يأتي بمعنى الآخر، بخلاف ما لو نوى أحدهما مع علمه بخلافه، وقصد المعنى الشرعي أو أطلقه؛ فإنه لا يصحّ لتلاعيه.

والثاني: لا يجوز؛ ليمتاز كلّ منهما عن الآخر.

ثم استشكل المصنف وقال: قولنا: "يصح الأداء بنية القضاء وبالعكس" فإما أن نعني به أن يتعرض في الأداء لحقيقة، لكن يجري في قلبه أو على لسانه لفظ القضاء، وكذلك في عكسه، أو نعني به أن يتعرض في الأداء لحقيقة القضاء، وفي القضاء لحقيقة الأداء:.

فإن عيّنا الأوّل فلا ينبغي أن يقع خلاف في جوازه؛ لأن الاعتبار في النية بما في الضمير، ولا عبرة بالعبارات.

وإن عيّنّا الثاني فلا ينبغي أن يقع خلاف في المنع؛ لأنّ قصد الاداء مع العلم بخروج الوقت، والقضاء مع العلم ببقاء الوقت هزؤٌ وعبثٌ، فوجب أن لا تنعقد به الصلاة، كمن نوى الظهر ثلاث ركعات أو خمساً عمداً.<sup>(١)</sup>

وأجاب النووي: بأن قولنا: "يصح الأداء بنية القضاء أو بالعكس" في حق الجاهل بالوقت، بأن ظن بقاء فنوى الأداء، أو خروجَه فنوى القضاء ثم بان خلافه جاز؛ إذ التعرض للأداء والقضاء غير واجب، فلا يضر الخطأ فيهما للعذر، وأمّا في حق العالم بالحال فيلزم ما ذكره الرافعي. انتهى قول النووي.<sup>(٢)</sup>

ويتفرع على هذا ما لو صلى أحد دهرأ صلاة الصبح قبل وقتها ظاناً بدخول وقتها: فإن نوى كل يوم فعل المفروضة عليه بأن قال: أصلي الصلاة المفروضة عليّ من غير تقييد بما ظن الآن لم يلزمه بعد البيان إلا قضاء صبح واحد؛ لأنّ صلاة كل يوم قضاء لما قبله.

وقد تعذر بما قال النووي: "إنّ القضاء يصح بنية الاداء عند عذر"، ومع التقييد بذلك لم تصح صلاته فرضاً، فيلزمه قضاء الكل؛ لأنّه ينوي كل يوم صلاة لم يدخل وقتها، ولا أثر لظنه دخوله. وبالله التوفيق.

ولا يشترط التعرض لاستقبال القبلة؛ لأنّه إمّا ركن أو شرط، وليس على الناوي التعرض لتفاصيل الأركان والشرائط، ولا لعدد الركعات؛ لأنّ الظاهر مثلاً إذا لم يكن مقصوداً لا يكون إلا أربعاً، ولا للوقت كالיום، لا في الأداء ولا في القضاء، فإن عين وأخطأ صحّ في الأداء، كما صرح به الشيخ ابن حجر<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ علمه بالوقت المتعين بالفعل يلغي خطأه فيه: لا في القضاء؛ لأنّ وقت الفعل غير متعين له شرعاً فلا نلغي به خطأه فيه، ولأنّه إنّما يقضي ما على ذمته، فالتى عليه ما نواها، والتي نواها ليست عليه، ذكره أبو سعيد المتولي في التتمة.<sup>(٤)</sup>

(١) العزيز (١/٤٦٨).

(٢) المجموع (٣/٢٨٠)، وروضة الطالبين (١/٢٢٧).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٢/١١).

(٤) ويؤيده ما يأتي في التقديم والتأخير بركن منه.

فمعنى قول صاحب الانوار: "وإن كانت من جنسين فصاعداً وجب التعيين"<sup>(١)</sup> "أي: وجب وقوع التعيين موقعه لوعين، حتى لو أخطأ بطل بما ذكرنا، لأنه يجب التعيين في نيتها أولاً، وقد صرح بعدم وجوب التعيين صاحب الإرشاد والمتولي وغيرهم، انتهى.

قال الشيخ ابن حجر: ولا فرق بين أن ينوي فرض الظهر أو فرض صلاة الظهر، خلافاً لمن زعم أن بينهما فرقاً، وقال: ولا يجوز أن ينوي في وقت العصر للظهر جمعاً ظهر الوقت، بخلاف ظهر اليوم أو هذه الظهر"<sup>(٢)</sup>.

(وإن كانت) الصلاة المنوية (نافلة فإن تعلقت بوقت) كصلاة الصنحى والعيدى (أو بسبب) كالا ستسقاء والكسوف (فهى كالفريضة في المسائل المذكورة) من قصد الفعل وتعيينها، وكونها أداء أو قضاء بالمعنى الشرعى إن كانت مما تقضى، فينوى سنة صلاة الضحى وسنة صلاة العيد الفطر والتراويح وسنة الاستسقاء والخسوف.

وتعين الرواتب التابعة بالاضافة إلى متبوعها، فيقول: أصلي ركعتي فريضة الفجر، أو رواتب فريضة الظهر، أو سنة فريضة العشاء.

وفي غير ركعتي الفجر وجه: أنه لا يجب التعيين فيها؛ إلحاقاً بالنوافل المطلقة.

وفي الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء؛ لأنها مستقلة بنفسها، وإذا زادت على واحدة فينوي بالجميع الوتر، كما ينوي في جميع ركعات التراويح التراويح.

وعن القاضي البيضاوي وجوه آخر:

أحدهما: أنه ينوي بها قبل الواحدة صلاة الليل.

والثاني: ينوي سنة من الوتر.

والثالث: مقدمة الوتر.

قال في العزيز: ويشبه أن يكون هذه الوجوه للأولوية دون الاشتراط.

(وفي التعرض للنفلية) فيها (الوجهان) الجاريان في تعرض الفرض في الفريضة.

(١) الأنوار لأعمال الأبرار للأردبيلي (١/٥٩).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/١٣٩).

قال النووي: والأصحّ عدم الاشتراط هنا؛ لانتفاء المعنى المعلن به في الفرض؛ لعدم اشتراكه لشيء آخر<sup>(١)</sup>.

(وإن كانت) الصلاة (نافلة مطلقة فيكفي) فيها (نية فعل الصلاة)؛ إذ هي أدنى درجات الصلاة، فيحصل بنية ما هيتهها.

ولم يذكر المصنف هنا الخلاف لتعرض النفلية، فمن لم يشترط في الضرب الأوّل فهنا أولى بأن لا يشترط، ومن شرطه ثمة فيلزمه الاشتراط هنا أيضاً؛ إذ لا فرق في ذلك بينهما. وليكن التعرض لخاصيتها وهي الإطلاق والانفكاك عن الأسباب والأوقات كالتعرض لخاصية الضرب الأوّل.

وأما السنن التي تفعل بين المغرب والعشاء سوى راتبة المغرب فالأصحّ إنها مستقلة بنفسها. ثم [هل] ينوي مطلق الصلاة أو شيئاً آخر؟ فمنهم من قال: لا تكفي نية الإطلاق؛ لأنها مسماة بصلاة الأوابين؛ فقد قال ابن عباس: "تلك صلاة الأوابين"<sup>(٢)</sup>، فينوي سنة الأوابين. ومنهم من قال: "تكفي نية الإطلاق"، وكونها صلاة الأوابين لا يوجب الإضافة اليهم، وقيل: يضاف إلى المغرب، وهو ضعيف؛ بشهادة بقاء وقتها بعد خروج وقت المغرب.

تكملة: تذكر فيها أشياء مما يتعلق بالنية فنقول:

التلفظ بكلمة "إن شاء الله تعالى" بعد النية مبطل إن قصد التعليق أو أطلق؛ للمنافاة بمقتضاها؛ وكذا لو أضمرها، وإن قصد الذكر والتبرك لم تبطل.

وتبطل الصلاة بنية الخروج وإن لم يستمر عليه، بخلاف الصوم؛ لأنّ أمر الصلاة أضيق. وكذا لو علق بطلانها بحصول شيء في الصلاة ولو كان مستبعد الحصول، على ما أطلقه البلقيني، وفارق من نوى - وهو في الأولى - مبطلاً في الثانية؛ إذ ليس في نفس الأولى ما ينافيه.

(١) روضة الطالبين (١/ ٢٢٧).

(٢) الذي في تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٩) وغيره: واختلفت عبارة الناس في «الأوابين»، فقالت فرقة هم المصلحون، وقال ابن عباس: هم المسبّحون، وقال أيضاً: هم المطيعون المحسنون، وقال ابن المنكدر: هم الذين يصلون العشاء والمغرب، وذلك أن رسول الله ﷺ سئل عن الصلاة في ذلك الوقت فقال: «تلك صلاة الأوابين» ولم أجده في كتب الحديث والأثر.



والوسواس القهري لا أثر لها، فلو ظن أنه في صلاة أخرى فرضي أو نفل قائم عليه صحت صلاته، على ما صرح به الشيخ ابن حجر.<sup>(١)</sup>

ولو نوى الصلاة ودفع غريمه، أو حصول دينار فيما إذ قيل له: "صلّ ولك دينار" لم تبطل، بخلاف نية فرض ونفل لا يندرج فيه؛ للتشريك بين عبادتين مقصودتين، وبخلاف نية الطواف ودفع الغريم؛ فإنه لا يصح؛ لأن الطواف من جنس ما يدفع به عادة، فيخرج به عن كونه عبادة، بخلاف الصلاة.

(وأما التكبير فتتعين كلمته على القادر، وهي: الله اكبر)؛ للاتباع، مع قوله ﷺ: «وتحريمها التكبير»،<sup>(٢)</sup> فلا يجوز العدول إلى ذكر آخر، كقوله: "الله كبير"؛ لانتفاء التفضيل، أو: "الرحمن أجل"، أو: "الرب أعظم"، أو: "الله تعالى" مع واحد منهما؛ لعدم كونها في معنى الوارد.

وكذا لا يجزيه: "الرحمن أو الرحيم أكبر" على الأصح، خلافاً للقاضي ابن كج؛ فإنه اعتبر لفظه: "أكبر"، ولم يعتبر اسماً من أسماء الله تعالى بخصوصه.<sup>(٣)</sup>

(ولا بأس بزيادة لا تبطل اسم التكبير، كقوله: "الله الأكبر")؛ إذ الألف واللام لا يزيدان إلا المبالغة في التعظيم، مع شمولهما على المعنى الوارد.

وكذا كل زيادة لا يغير النظم أو المعنى، كزيادة مدٍّ حيث يحتمل، وكقوله: "الله اكبر من كل شيء"، أو: "الله أكبر وأجل وأعظم، ولكنه خلاف الأولى في الكل؛ لأن أبا محمد الكرايسي نقل عن الأستاذ أبي الوليد<sup>(٤)</sup> رواية في القديم: أنه لا يجزئ سوى: "الله اكبر"؛

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٢/ ١٩١).

(٢) مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٧٠)، رقم (٢٠٦)، سنن أبي داود، رقم (٦١)، وسنن الترمذي، رقم

(٣)، وسنن ابن ماجه، رقم (٢٧٥) ومسند أحمد، رقم (١٠٠٦).

(٣) كفاية النبي في شرح التنبيه (٣/ ٨٣).

(٤) هو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشي الأموي الإمام الجليل أحد أئمة الدنيا أبو الوليد النيسابوري.

من شيوخه: أبو العباس بن سريج، ومن تلاميذه: الحاكم، ومن مؤلفاته: المستخرج على صحيح مسلم، وصف أحكاماً على مذهب الشافعي. توفي في سنة تسع وأربعين وثلاثمائة ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٢٦)، رقم

(١٦٥)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١/ ١٢٦)، رقم (٧٧)، وتذكرة الحفاظ وذيلوه (٣/ ٧٤)، رقم

(٨٦٣-١٢/١٥-).

لرواية عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يتدئ صلاته بقوله: "الله أكبر"». <sup>(١)</sup>  
 (وكذا) لا يبطل اسم التكبير (قوله: "الله الجليل الأكبر")، فلا بأس به (على أظهر الوجهين)؛ إذ تلك الزيادة لما لم تُبطل إسم التكبير ومعناه أشبهت الزيادة في قوله: الله أكبر.

والثاني: المنع؛ لاستقلال الزيادة هنا وإفادتها، فيتغير النظم، بخلاف الله الأكبر؛ فإن الزيادة هنا غير مستقل، ولا مفيد إستقلالاً.

ويجري الوجهان فيما إذا دخل بين كلمتي التكبير شيئاً آخر من نعوت الله تعالى ما قل، كقوله: "الله عز وجل أكبر"، وما أشبه ذلك.

أمّا إذا كثر الداخل كقوله: "الله لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس أكبر" فلا يجزئه؛ لأن هذه الزيادة يخرج به المأني به عن كونه تكبيراً في اللغة، ولهذا لا يجوز أن يقف بين كلمتيه وقفة فاحشة.

(ولا يجزئه قوله: "الأكبر الله" على الأظهر من الطريقتين)، وهو ظاهر كلام الشافعي في المختصر والآم <sup>(٢)</sup>؛ لأن المصلي مأمور بالتكبير، وذلك لا يسمى تكبيراً، ويفارق قوله: "عليكم السلام"؛ فإنه يسمى تسليماً.

الطريق الثاني: المسألة على قولين في عكس التكبير والسلام:

أحدهما: الجواز فيهما؛ إذ المعنى واحد قدّم أو أخر.

وثانيهما: المنع؛ لحديث عائشة في التكبير، وقيس عليه «السلام».

ثم الخلاف جار في "أكبر الله" على الأصح، وقيل: يجزئ ذلك دون خلاف <sup>(٣)</sup>.

تنبيه: يجب على المصلي أن يحترز عن زيادة تُغيّر المعنى، كمدّ همزة "الله"، وكألف بعد الباء، وزيادة الواو قبل: "الله"، وتشديد الباء من "أكبر"؛ فإنه مبطل، لا تشديد

(١) أخرجه مسلم، رقم (٤٩٨) من حديث عائشة، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ».

(٢) حيث قال: "وَهَكَذَا التَّكْبِيرُ وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا تُحِيلُ مَعْنَى التَّكْبِيرِ"، وفي مختصر المزني (ص: ١٤): "ولا يجزئه إلا قوله الله أكبر أو الله الأكبر بنظر: الأم (١/ ١٠٠) وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٢٦).

(٣) حلية العلماء (٢/ ٧٧)، والعزير (١/ ٤٧٣).

الراء على أوجه الوجهين؛ لأنها حرف تكرير؛ فلا يتغير المعنى.

ولا يجوز إبدال همزة "أكبر" "واو"، وما اقتضاه كلام الإسني من مسامحة به يحمل على الجاهل. ومثل ذلك إبدال الكاف همزة، وتخلل واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين.

وكذا زيادة مد الألف التي بين الهاء واللام إلى حد لا يراه أحد من القراء، كما هو ظاهر.

قال عبدالعزيز الجيلي في شرح التنبيه، والدميري في شرح المنهاج، وأبوبرذعة في التحرير<sup>(١)</sup>، والطبري في شرح المشكاة: أنه يجب الجزم في راء التكبير؛ لأنه هكذا سمع من الشارع، وزاد الجيلي: "ولو لم تفعل لم تصح صلاته".

وقال الإسني والزركشي وصاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر: "لا بأس بضمها؛ لأنه الأصل"<sup>(٢)</sup>.

وعندي هذا أقوى.

وأما وصل همزة "الله" بما قبلها كـ "مأموما" خلاف الأولى ولا تبطل؛ لسقوطه درجا، ويراعى ما ذكر في كل ما يكون من التكبيرات في الانتقالات.

ويجب إسماع تكبيرة نفسه أن كان صحيح السمع ولا عارض من لفظ ونحوه، كسائر الأركان القولية.

(وإن كان) المصلي (عاجزاً عن التكبير) كله أو بعضه (يأتي بترجمته)؛ لأنه ركن عجز عنه، فلا بد له من بدل، وترجمته أولى ما يجعل بدلا عنه؛ لأدائها معناه، والترجمة تعبير بلغة أخرى. ولا يجوز أن يعدل إلى ذكر أخرى، وقيل: يجوز له العدول إلى ذكر؛ كما يجوز العدول إلى سورة أخرى عند العجز عن الفاتحة.

وأجيب: بأن نظم الفاتحة مناط للإعجاز والبلاغة، فتعذر العدول إلى الترجمة؛

(١) إن لأبي زرعة: أحمد بن عبد الرحيم العراقي نكتاً في أصول الفقه سماها: (التحرير، لما في منهاج الأصول)، ولأبي العباس: أحمد بن محمد بن الجرجاني، الشافعي كتاب التحرير، في فروع الفقه الشافعي؟. ينظر: كشف الظنون (١/٣٥٨)، و (٢/١٨٧٩) والنجم الوهاج (٢/٩١)، و تحرير الفتوي (١/٢٣٨)، وتحفة المحتاج (٢/١٣)، ونهاية الزين (٥٧)، والهداية إلى أوام الكفاية (٢٠/١٢٥).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/١٤٧).

لإبطال ذلك بها، فتعين العدول إلى سورة أخرى؛ لاشتغالها على ذلك أيضاً، والتكبير ليس كذلك فلا قياس للفرق.

وترجمة التكبير بالفارسية: "خدای بزرگتر است"، ذكره الشيخ أبو محمد والقاضي الروياني.<sup>(١)</sup> قال في العزيز: ولو قال: "خدای بزرگ" وترك صيغة التفصيل لم يجز؛ كقوله: "الله كبير". وجميع اللغات في الترجمة [سواء] على ما اقتضاه كلام الجمهور.

وقيل: السريانية والعبرانية قد أنزل الله تعالى بهما كتاباً، فإن أحسنهما لم يعدل عنهما. والفارسية بعدهما ولو من الهندية والتركية والكردية.

وإن عجز عن الترجمة فما رأيت في الكتب حكمه، لكن القياس أن يقول لفظاً دالاً عن التعظيم؛ كمن عجز عن الفاتحة وبدلها من القرآن، فإنه يجوز له العدول إلى ذكر آخر، ويلزمه التعلم عند القدرة؛ إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فإن لم يجد من يعلمه بمحلّه وجب الرحلة إلى حيث أطاق، ولا يجوز له الإتيان بالترجمة. وفي وجه: لا يجب ذلك، بل له الاقتصار على الترجمة بدلاً؛ كما لا يلزمه الانتقال ليتوضأ بالماء ويجزيه التيمم بدلاً.

وأجيب: بأن القادر على الرحلة للتعلم إذا عاد إلى موضوعه انتفع به طول عمره، فنفعه دائم، بخلاف التيمم؛ فإن استعمال الماء للمستقبل غير ممكن، ومفارقة الموضع بالكلية قد يشق عليه، فلا قياس للفارق.

وتؤخر الصلاة وجوباً عن أول وقتها لأجل التعلم إلى أن يضيق الوقت، فاذا ضاق صلى بترجمته لحرمته الوقت.

وإنما جاز التيمم أول الوقت مع تيقن الماء آخره؛ لأن وجوده لا يتعلق بفعله، بخلاف التكبير. ولعلك تقول: هل على العاجز قضاء ما صلى بالترجمة؟ قلت: إذا لم يمكنه التعلم أصلاً فلا؛ لأن العباد المختلفة إذا قضيت فانما يقضى بعد ارتفاع الخلل، وهنا لا يتوقع ارتفاعه. وإن أمكنه ولكن ضاق الوقت عن التعلم بأن أسلم في آخر الوقت أو بلغ مثلاً،

أولم يضيّق لكنه كان بليداً لا يمكنه التعلّم إلا بعد أزمنة لا يلزمه قضاء الصلاة المؤداة بالترجمة في الحال؛ لأنّه معذور لا تقصير منه.

ولو كان يمكنه التعلّم في الوقت فأخّر حتى ضاق الوقت وصلى بالترجمة لحرمة الوقت، قضى لتقصيره.

قال الشيخ ابن حجر: وقت تقصير الصبي في التعلّم بعد التمييز، وهو إطلاق صاحب الإرشاد. وعلى هذا فلو بلغ في آخر الوقت ولم يمكنه التعلّم قبل خروجه صلى بالترجمة وقضى؛ لأنّه كان مقصّراً بترك التعلّم في حالة التمييز قبل البلوغ؛ إذ هو كالبالغ في الأركان والشرائط حينئذ.

فرع: العاجز عن النطق بالتكبير وترجمته لخرس ونحوه يحرك لسانه وشفتيه ولهاته بحسب ما يمكنه؛ إتياناً بالعبادة بقدر الطوق.

ويستحب رفع اليدين في التكبير لكل مصل قائم أو قاعد، مفترض أو متنفل إلى حذو منكبيه بحيث يقابل أطراف أصابعه أعلى أذنيه، ورأس إبهامه شحمتها، وكفاه منكيه، وهذه الهيئة في الجملة مروية عن رسول الله ﷺ بروايات مختلفة: فقد روى ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة». <sup>(١)</sup> وروى وائل بن حُجر: «أنه ﷺ لما كبر رفع يديه إلى أذنيه». <sup>(٢)</sup> وروى: «أنه ﷺ رَفَعَ يديه إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ» <sup>(٣)</sup>. فمن فعل ما ذكر جمع بين الأخبار بقدر الإمكان.

قال الطحاوي والكرخي <sup>(٤)</sup>: إن أبا حنيفة رحمه الله كان يرفع يديه حذو أذنيه.

(١) صحيح البخاري، رقم (٧٣٥)، وصحيح مسلم، رقم (٣٩٠).

(٢) مسند أحمد، رقم (١٨٨٦٦)، وصحيح مسلم، رقم (٥٤) - (٤٠١).

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٧٣٧)، ومسند أحمد مخرجا، رقم (١٨٨٤٩)، والسنن الكبرى للنسائي (١/٤٥٩)، رقم (٩٥٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٢/٢٢)، رقم (٧٢)، قال الألباني: فيه ضعف.

(٤) هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، أبو جعفر الطحاوي، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في طحان صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفيا، ورحل إلى الشام سنة (٢٦٨هـ)، وهو ابن أخت المزي، من تصانيفه: شرح معاني الآثار، وبيان السنة، وكتاب الشفعة، والمحاضر والسجلات، ومشكل الآثار في الحديث، وأحكام القرآن، (ت ٣٢١هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٦١)، والأعلام (١/٢٠٦)، والكرخي هو عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي الحنفي، صنف: رسالة في الأصول، وشرح الجامع الصغير، وشرح الجامع الكبير.

وقال القدوري<sup>(١)</sup>: كان يرفع بحيث يحاذي إبهامه شمعاً أذنيه.

ويستحب أن يكون كفّاه إلى القبلة عند الرفع، قاله النووي<sup>(٢)</sup>.

ولو قطعت يد المصلي أو إحداهما من المعصم رفع الساعد.

وإن كان القطع من المرفق رفع العضد على الأصح؛ تشبيهاً بالرافع.

ولو لم يقدر على الرفع بقدر المسنون، بل كان إذا رفع زاد أو نقص أتى بالممكن.

ولو قدر على الزيادة والنقصان دون القدر المسنون فالإتيان بالزيادة أولى، على ما صرح به في العزيز<sup>(٣)</sup>.

(والأظهر) من ثلاثة أوجه (أنه يرفعهما عند التكبير)؛ لما روي وائل بن حُجر: «أنَّ

رسول الله ﷺ كان يرفعهما عند ابتداء التكبير»<sup>(٤)</sup>، ومن حجّمه الإشارة إلى طرح ما سوى الله تعالى، والإقبال ب كله إلى الصلاة.

ثم اختلفوا على هذا في انتهاء الرفع: منهم من قال: يجعل انتهاء الرفع والتكبير معاً، كما يجعل ابتداءهما معاً.

ومنهم من قال: يجعل انتهاء التكبير والإرسال معاً.

قال المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة: والأكثر على أنه لا استحباب في طرف الانتهاء<sup>(٥)</sup>.

والثاني: أنه يرفع غير مكبر، ثم يبتدأ بالتكبير مع ابتداء الإرسال، وينتهي مع انتهائه، رواه أبو حميد الساعدي عن رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان أبو الحسين القدوري: فقيه حنفي، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق. من مؤلفاته: المختصر المعروف باسمه القدوري في فقه الحنفية، والتجريد يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه (ت ٤٢٨ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٤)، الأعلام (١/ ٢١٢).

(٢) روضة الطالبين (١/ ٢٣١)، والمجموع (٣/ ٣٠٩).

(٣) العزيز (١/ ٤٧٦).

(٤) لفظه في العزيز (١/ ٤٧٥): «لَمَّا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوِ أَذْنَيْهِ»، مسند الشافعي - ترتيب السندي (١/ ٧٢)، رقم (٢١٠)، مسند أحمد، رقم (٧١٧)، وصحيح مسلم (٢٥ - ٣٩١)، ومصنف عبد الرزاق (٢/ ٦٩)، رقم (٢٥٢٤)، صحيح البخاري، رقم (٧٣٧)، وسنن أبي داود، رقم (٨٨٠، ٨٨١، ١٠٢٤، ١٠٥٦، ١١٤٣)، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٥٩).

(٥) العزيز (١/ ٤٧٧)، والمجموع (٣/ ٣٠٨).

(٦) سنن أبي داود، رقم (٧٣٠). ولفظه: «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يُكَبِّرُ حتى يقرَّ كل عظم في موضعه معتدلاً...»

والثالث: أنه يرفع غير مكبر ثم يكبر ويده قارَّتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والإرسال، رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ.<sup>(١)</sup> وهذا اختيار صاحب التهذيب<sup>(٢)</sup>.

وأصل الاستحباب يحصل بالجميع؛ لورود الأخبار بأكملها، لكن الخلاف في الأولوية. ثم إن فرغ من التكبير قبل الفراغ من الرفع، أو بالعكس أتمَّ الثاني، وإن فرغ منها حطَّ يديه، ولو ترك الرفع حتى أتى ببعض التكبير رفعهما في الباقي، فإن أتمَّ التكبير لم يرفع بعد ذلك.

ويستحب كشف اليدين عند الرفع متفرق الأصابع وسطاً. وأن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم، وأن لا يبالغ في مدّه، بل يأتي فيه مبيناً. بخلاف تكبيرات الانتقال، فإنها لو لم يمدّها لخلا باقي انتقاله عن الذكر إلى أن يصل إلى الركن الثاني، وهنا الأركان مشروعة على الاتصال بالتكبير.

(ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير) كله؛ لأنه أوّل أفعال الصلاة، فتجب مقارنة النية له كالخج وغيره، ويفارق الصوم؛ لما مر في اعتبار المقارنة هناك من عسر مراقبة طلوع الفجر. وذلك بأن يحضر في نفسه ذاتها وما يجب التعرض له، ثم يقصد إلى فعل هذا المعلوم كما مر. ويجعل قصده هذا مقارناً لأول التكبير، ولا يغفل عن ذكره حتى يتم التكبير.

ولا يجوز توزيع ذكر النية عليها، ونازع فيه الإمام والغزالي بأن انتفاء الغفلة بجميع ذلك لا تحويه القدرة البشرية، ومن ثمة اختار في المجموع وغيره الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعدّ محتضراً للصلاة<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الرفعة وغيره: أنه الحق الذي لا يساغ سواه، وصوبه السبكي، واختاره الشيخ ابن حجر<sup>(٤)</sup>.

(فلو نوى وغفل قبل التكبير لم يُجزه)؛ لعدم حصول شيء من المقارنة فضلاً عما ذكرنا.

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٣٥).

(٢) التهذيب (٢/ ٨٩).

(٣) نهاية المطلب (٢/ ١١٧)، والعزیز (١/ ٤٦٥)، والمجموع (٣/ ٢٧٨).

(٤) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ١٩).

(وكذلك) لم يُجزه (لو اقترنت نيته بأول التكبير ولم يُدمها إلى تمام التكبير في أظهر الوجهين)؛ إذ النية مشروطة في الانعقاد، والانعقاد لا يحصل إلا بتمام التكبير، ولهذا لو رأى المتييم الماء قبل تمام التكبير بطل يتممه.

والثاني: يجزيه؛ لأنّ بعد أول التكبير في حكم الاستدامة.

ثم في كيفية المقارنة المذكورة وجهان:

أحدهما: يجب أن يتبدئ النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان، ويفرغ منها معاً.

وأصحهما: أنه لا يجب ذلك، بل لا يجوز؛ لأنّ التكبير من الصلاة، فلا يجوز الإتيان بشيء منه قبل تمام النية، وعلى تقدير التوزيع يكون التكبير خالياً عن تمام النية المعتمدة.

ثم بعد التكبير لا يشترط استصحاب النية في الصلاة، فلا يضر عزوبها؛ لما في تكليف استصحابها من العسر، إلا أنّ الامتناع عما ينافي جزم النية شرط، كما أشرنا إليه في التكملة، وذلك كالإيمان، فإنه لا يشترط استحضار العقيدة الصحيحة، ولكن يستدام حكمه، ويشترط الامتناع عما يناقضه.

(وتبين) بهذا الذي ذكرنا من وجوب المقارنة وعدم التغافل (أن النية المعتمدة تتعلق بالقلب، والنطق باللسان قبيل التكبير) بالأشياء المعلومة (محبوب) جمعاً بين العضوين في العبادة، ولأنّه أبعد من الوسوسة، فلا يكفي النطق مع تغافل القلب.

ولا يضر عدم النطق بما سوى التكبير، ولا النطق بخلاف ما في القلب، كأن قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر.

وقال صاحب الإفصاح حاكياً عن بعض الأصحاب: أنه لا بدّ من التلفظ باللسان؛ لأنّ الشافعي رحمه الله قال في الحج: ولا يلزمه إذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه، وليس كالصلاة التي لا تصحّ إلا بالنطق، هذا نصه.

وأجاب الأئمة: بأن الشافعي لم يرد اعتبار التلفظ بالنية، إنّما أراد التكبير، فإن الصلاة لا تنعقد إلا به<sup>(١)</sup>.

(١) لم أجد نص الشافعي هذا في الأم، ووجدت روايته عن الشافعي في نهاية المطلب (٢/ ١٢٠).



فروع:

فرع الأول: أن تكبيرة الإحرام واحدة.

قال ابن القاصّ في التلخيص، والبغوي في التهذيب، والنووي في الروضة: أن من كبر للإحرام أكثر من واحدة دخل في الصلاة بالأوتار، وخرج بالأشفاع.

وصورته: أن ينوي بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولم ينو الخروج من الصلاة بين كل تكبيرتين، فبالأولى يدخل والثانية يخرج، وبالثالثة يدخل والرابعة يخرج، وهكذا إلى غير النهاية؛ لأنّ من نوى الصلاة ثم نوى افتتاح صلاة أخرى بطلت الأولى ولم يحصل الثانية؛ لأنّ الثانية نية واحدة، إذا حصل بها بطلان الأولى لا يحصل بها انعقاد الثانية؛ لاستحالة اجتماع النقيضين بحكم واحد.

أما لو نوى الخروج بينهما فدخل بالتكبيرة الثانية؛ لأنّ الخروج قد حصل بالنية، فلم يبق للتكبيرة إلا الانعقاد.

ولو لم ينو بها سوى الأولى؛ افتاحاً ولا خروجاً صحّ دخوله بالأولى، وباقي التكبيرات أذكار لا تبطل بها الصلاة<sup>(١)</sup>.

الفرع الثاني: أنه لو أحرم بالصلاة ثم أفسدها قصداً فهل تصير قضاء مع بقاء وقتها؟ فيه وجهان:

أحدهما: تصير قضاءً؛ كالحج إذا أفسده مضيقاً عليه، وبه قال الروياني والشيخ أبو حامد وأبو بردعة وأبو عبد الله المصري والزركشي والدميري وغيرهم من المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فلو نوى ثانياً بنية الأداء بالمعنى الشرعي بطلت، ولو كانت جمعة لم يفعلها؛ لأنها لا تُقضى.

والثاني: لا تصير قضاءً؛ إذ الأصل في العبادات الواقعة في الوقت أن تكون أداءً،

(١) المجموع (٣/٢٤٧)، وروضة الطالبيين (١/٢٣٠).

(٢) أبو عبد الله المصري هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين صاحب الشافعي، س.ت، وينظر: النجم الوهاج (٢/٢٦).

فخالفنا في الحج لورود النص، فبقي البواقي بحالها. وبه قال الإسنوي وسراج الدين بن ملقن وصاحب الإرشاد، واختاره الشيخ ابن حجر في شرحه: العباب وفرعه. <sup>(١)</sup> ولم يتعرض للأول أحد من المتقدمين سوى الروياني وأبي حامد.

الفرع الثالث: لو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام فلا ينعقد فرضه بلا خلاف، وهل تنعقد صلاته نفلاً؟ فيه قولان نقلاً وتخريجاً:

أحدهما: تنعقد؛ لأن الاختلال إنما وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها، وقد نوى صلاة بصفة الفرضية، فاذا بطلت الصفة بقي قصد الصلاة مطلقاً.

والثاني: أنها تبطل بالكلية؛ لأن المنوي هو الفرض، والنفل غير منوي، فاذا لم يحصل المنوي فحصول غير المنوي بعيد، وهذا أظهر القولين، ويقويه كونه ملاعباً للصلاة.

ويمضي هذا الخلاف فيما لو نوى الظهر قبل الاستواء، لكن الأصح هنا انعقاد صلاته نفلاً إذا أحرم ظاناً بدخول الوقت بالاجتهاد ثم بان خلافه؛ لأنه نوى التقرب إلى الله تعالى، وبنى قصد الفرض على اجتهاده، فاذا ظهر خطؤه حسن أن لا يضيع سعيه.

الفرع الرابع: لو شك في الصلاة في النية أصلها أو بعض شرائطها ثم تذكر أنه أتى بها بكاملها نظر: إن تذكر قبل أن يحدث شيئاً على الشك مع قصر الزمان لم تبطل، وإن طال الزمان على الشك بطلت على الأصح؛ لانقطاع نظمها.

وإن تذكر بعد أن أتى على الشك بركن فعلي كالركوع والسجود بطلت بلا خلاف.

وكذا لو أتى بقولي على الصحيح المنصوص عليه <sup>(٢)</sup>.

قال النووي ناقلاً عن الماوردي: أنه لو شك هل نوى الظهر أو العصر؟ لم يجزئه عن واحدة، فإن تيقنها فعلى التفصيل <sup>(٣)</sup>. وبالله التوفيق.

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه (٢/٣٧٤).

(٢) روضة الطالبين (١/٢٢٥).

(٣) الحاوي الكبير (٢/٩٣)، وعبارته: "لَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى ظَهْرًا، أَوْ عَصْرًا لَمْ يَجْزِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَتَقَنَّهَا فَإِنْ تَقَنَّهَا بَعْدَ الشَّكِّ فَعَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّقْسِيمِ وَالْجَوَابِ". العزیز ط العلمية (١/٤٧٩).

(الركن الثالث: القيام للقادر) عليه، أو ما يقوم مقامه للعاجز عنه كالقعدة والضجعة وهو قوله: (أو ما في معناه)، وكذا للقادر في النفل، ففيه إشارة إلى أن القيام بعينه ليس ركناً في مطلق الصلاة، بخلاف التكبير والقراءة؛ لأن القعود في النفل جائز مع القدرة على القيام، فإذا لا يحسن أن يعدّ القيام بعينه ركناً في الصلاة، كما عدّه بعض الأئمة، بل يقال: "الركن هو القيام أو ما في معناه" كما قاله المصنف<sup>(١)</sup>.

قال في الصغير: ولا يبعد أن لا يعدّ القيام ركناً برأسه والقراءة ركناً، بل يجعل أحدهما شرطاً للآخر، فيقال: الركن القراءة قائماً، أو القيام قارئاً.

قلت: لو كان كذلك لانتفى أحدهما لانتفاء الآخر؛ ضرورة انتفاء الشروط بانتفاء الشروط، وليس كذلك؛ ألا ترى: أن من لم يحسن القراءة يلزمه القيام، ومن لم يُطَق القيام تلزمه القراءة؟ بخلاف الطمأنينة في الأركان؛ فإن انتفاءه مستلزم لانتفاء الركن. فإن قلت: القيام مقدم على النية والتكبير بدليل أنه يجوز أن ينوي ويكبر القادر على القيام قاعداً في الصلاة الفرض، فالأولى تقديمه، فلمَ أخره عنهما؟.

قلت: لأنها ركنان مطلقا، أي: في النفل والفرض، والقيام إنّما هو ركن في الفرض، فهما بالتقديم أولى؛ لأن القيام قبلهما شرط لصحتهما، وركنيته إنّما هي معهما وبعدهما، ولا منافاة في ذلك.

(ويجب القيام في صلاة الفرض عند القدرة) سواء كان الفرض أصلياً أو على صورته كالمعادة وصلاة الصبي. وفي صلاة الصبي وجه: أنه يجوز له القعود مع القدرة على القيام؛ لأنها نافلة عليه، والصحيح خلافه.

والمندورة إن أطلق فكال مكتوبة، وإن قيّد بشيء من القيام والقعود فبما قيد.

(ويشترط فيه نصب الفقار) أي: عظام ظهره التي هي مفاصله؛ لأن إسم القيام دائرة معه.

\*\*\*

ولا يشترط الإقلال، وهو: أن يكون مستقلاً غير مستند ولا متكىء على جدار ونحوه، بل لو أسند منتصباً صحت صلاته، سواءً قدر على الإقلال أو لم يقدر، وإن كان الاستناد بحيث لو سُئل سقط؛ لوجود اسم القيام، لكن يكره.

نعم: لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه على الأرض لأمكنه القيام بطل؛ لأنه لا يسمى قائماً، بل متعلقاً، ومن ثم قال العبادي: وجب وضع القدمين على الأرض، ولو أخذ اثنان بعضديه ورفعهما في الهواء وصلى لم يصح.

وشرط الإمام والغزالي وصف الإقلال في القيام، وأبطلا صلاة من اتكأ من غير حاجة وضرورة، وإن كان منتصباً<sup>(١)</sup>، ولم يساعدهما أحد.

(فلا يجوز أن يقف منحنيّاً أو مائلاً إلى اليمين أو اليسار بحيث يبطل اسم القيام) بأن يقف منحنيّاً في حد الراكعين، أو متمايلاً زائلاً عن سنن القيام؛ لأنه مأثور بالقيام، ويصدق عليه حينئذ أن يقول: إنه راکع أو مائل، لا قائم.

وإن لم يبلغ حد الراكعين لكنه كان أقرب إليه من الانتصاب فوجهان: أظهرهما: أنه لا يجوز أيضاً.

ولا يضر إطراق الرأس، بل تسنُّ على ما اقتضاه كلام المتأخرين.

ولو عجز عن القيام مستقلاً وقدر عليه متكئاً على شيء، أو عليه وعلى ركبته، أو على النهوض بمعين ولو بأجرة مثل طلبها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر يومه وليتته، لزمه ذلك؛ لأنه ميسور.

وقال صاحب التهذيب: لا يلزمه الاستناد إذا عجز عن الاستقلال<sup>(٢)</sup>.

ويكره أن يقدم إحدى قدميه على الأخرى، أو يلتصقهما؛ لأنه اختراع وترنم.<sup>(٣)</sup>

(١) نهاية المطلب (٢/٢١٣)، والوسط في المذهب (٢/١٠١).

(٢) الذي في التهذيب في فقه الإمام الشافعي (٢/١٧٣): "ولو لم يمكنه القيام إلا معتمداً على غيره أو مستنداً إلى جدار، يلزمه أن يصلي قائماً مستنداً. وقيل: لا يلزمه ذلك، بل يصلي قاعداً، فإن صلى قائماً مستنداً جاز".

(٣) كذا في النسخ، ولا مناسبة له هنا؛ إذ الترتُّم: التطريبُ والتغنيُّ وتحسينُ الصوتِ بالتلاوة. ينظر: لسان العرب (٢٥٤/١٢).

(وإن لم يقدر على الانتصاب وكان في حدِّ الراكعين) لكبرٍ أو زمانةٍ أو تقويسٍ خلَقا (فالصحيح أنه يقف مع ذلك)؛ إذ الوقوف راعياً أقرب إلى القيام من القعود، فلا ينزل عن الدرجة القربى إلى البعدى.

وبه قال العراقيون، وتابعه صاحب التهذيب والتممة، واختاره المصنف في الشرحين، وحكاه ابن كج عن نصِّ الشافعي رحمه الله.<sup>(١)</sup>

وعلى هذا فيقف (ثم يزيد في الانحناء للركوع إن قدر عليه)؛ ليتفارق الركوعُ القيامَ في الصورة. والثاني: أنه لا يقف، بل يقعد؛ لأنَّ حد الركوع يفارق حدَّ القيام، فلا يتأدَّى هذا بذلك. وبه قال الإمام والغزالي.

وقال الإمام: والذي يدل عليه كلام الأئمة أنه يقعد، ولا يجزيه غيره، وعلى هذا فيلزمه الارتفاع عند الركوع إلى حد ركوعه عن القيام؛ إذ الركوع مقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه<sup>(٢)</sup>.

(والقادر على القيام دون الركوع والسجود) لعله بظهره يمنعه عن الانحناء، أو كان مخلوقاً كذلك (يقوم) وجوباً؛ لأنَّه مستطيع للقيام، وقد قال رحمه الله لعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِماً فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً... الحديث»<sup>(٣)</sup>، علق القعود بعدم استطاعة القيام، ولأنَّه عجز عن ركن، فلا يسقط عنه غيره؛ كما لو عجز عن القيام لا تسقط عنه القراءة.

(ويأتي بهما بحسب الإمكان) فينحني صلبه بقدر الطاقة، فإن لم يُطَق فرقبته، وإن لم يطق فرأسه، فإن لم يطق فطرفه، فإن احتاج فيه إلى الاعتماد إلى شيء، أو إلى أن يميل إلى جانب، لزمه ذلك.

ولو قدر على القيام والاضطجاع دون القعود قال الزركشي: يقوم؛ لأنَّ القيام فيه قعود وزيادة، ثم يفعل ما يمكنه من الإيماء، كما مر.

(١) التهذيب في فقه الإمام الشافعي (١٧٣/٢)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه (٩٤/٤).

(٢) نهاية المطلب (٢١٤/٢)، والوسيط في المذهب (١٠١/٢).

(٣) تمام الحديث: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَّ جَنْبٍ»، صحيح البخاري، رقم (١١١٧)، وسنن أبي داود، رقم (٩٥٢).

وسنن الترمذي، رقم (٣٧٢)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٢٢٣)، ومسند أحمد، رقم (١٩٨١٩).

ولما كان أخذ اليدين في الصلاة سنة في القيام دون التكبير ذكره هنا خلافاً لما ذكره ثمة، فقال: (وليقبض في القيام بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض الساعد) حين يحطهما عن الرفع للتكبير. أما وضع اليمنى على اليسرى فلحديث: «ثلاث من سنن المرسلين» وعدّ منها وضع اليمنى على الشمال في الصلاة. <sup>(١)</sup>

وأما القبض؛ فلحديث ابن عمر رضي الله عنهما «أنه ﷺ كَبَّرَ ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»، <sup>(٢)</sup> ويروى: «أنه وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والساعد». <sup>(٣)</sup>

قال القفال: يتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل، وبين نشرها في صوب الساعد؛ لأن القبض باليمنى على اليسرى حاصل في الحالتين. كذا نقل عنه المصنف في العزيز. <sup>(٤)</sup>  
(وليضعهما تحت الصدر وفوق السرة)؛ لما روي عن علي كرم الله وجهه أنه فسر قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر: ٢) بوضع اليمنى على الشمال تحت النحر. <sup>(٥)</sup>

ويروى: أن جبرائيل كذا فسرّه للنبي عليه ﷺ. <sup>(٦)</sup>  
والحكمة فيه أن يكون فوق القلب؛ حفظاً له عن الوسواس؛ إذ العادة أن من يحفظ شيئاً يضع يديه عليه، ذكره الشيخ ابن حجر.

- 
- (١) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٥)، رقم (٢٤٢٣)، ولفظه: «ثَلَاثٌ مِنَ النَّبَوَةِ: تَعَجُّلُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ السُّجُودِ، وَوَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ»، وفي إسناده ضعف.
- (٢) مسند أحمد مخرجا، رقم (١٨٨٥٠)، ولفظه: «فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَتْمَا حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ»، قَالَ: «ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»، ومسند أحمد، رقم (١٨٨٧٦)، وسنن أبي داود، رقم (٧٢٣)، وسنن الترمذي، رقم (٢٥٢)، وسنن النسائي، رقم (١٢٦٥)، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٠٩).
- (٣) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٨٨٧٠)، ولفظه: «فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَاذَتْمَا أُذُنَيْهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرَّسْغَ وَالسَّاعِدَ»، ورواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان. تحفة المحتاج (١/ ٣٣٥).
- (٤) العزيز ط العلمية (١/ ٤٧٨).
- (٥) سنن أبي داود، رقم (٧٥٦)، والحديث ضعيف. وسنن الدارقطني (١/ ٢٠١)، رقم (٩)، قال ابن كثير: يُرَوَّى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَلَا يَصِحُّ.. ينظر: تفسير ابن كثير ط العلمية (٨/ ٤٧٦).
- (٦) التفسير الذي روي لجبريل غير هذا، ففي سنن البيهقي الكبرى (٢/ ٧٥)، رقم (٢٣٥٧): «عَنْ عَلِيٍّ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَجَبْرِئِيلَ: مَا هَذِهِ النَّحِيرَةُ قَالَتْ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَحِيرَةٍ وَلَكِنْ يَأْمُرُكَ إِذَا أَحْرَمْتَ بِالصَّلَاةِ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ إِذَا كَبَّرْتَ وَإِذَا رَكَعْتَ وَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَإِنَّهَا صَلَاتُنَا وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ»، قال في تلخيص الجبير (١/ ٢٧٣): وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

## ثم كيف كيفية الإرسال والضم؟

إعلم أن الغزالي رحمه الله تعالى قال: لا ينفذ يديه يميناً وشمالاً إذا فرغ من التكبير، ولكن يرسلهما إرسالاً خفيفاً، ثم استأنف وضع اليمنى على الشمال، وفي بعض الأخبار: «أنه ﷺ كان يرسل يديه إذا كبر، فإذا أراد أن يقرأ وضع اليمنى على اليسرى»<sup>(١)</sup>، فهذا يشعر بأنه يُدلي ثم يضمهما إلى الصدر.

وقال محيي السنة وغيره: المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه، وهذا مشعر بأنه يحطهما ويضمهما إلى الصدر من غير إدلاء.<sup>(٢)</sup>

وأَيُّ الكلامين أولى بالأخذ؟ فالأصح عند المصنف الأول، وعند النووي الثاني.<sup>(٣)</sup>

وإرسال اليدين في القيام مكروه أو ترك الأولى؟ فيه وجهان:

أحدهما: ترك الأولى وليس بمكروه؛ لأن مالكا رحمته الله يدعي استحباب إرسالهما، فإذا انتفينا الاستحباب بقي الجواز بلا كراهة بحاله.<sup>(٤)</sup>

والثاني: أنه مكروه؛ لأن الشيعة قد تعودوا ذلك فيكون تشبيها بهم والتشبيه بالمبتدعة مكروه. وفي معنى إرسال اليدين إرسال كمّي الثياب، وقد نهى رسول الله ﷺ عن السدل<sup>(٥)</sup>، وهو يناولهما لغة وعرفاً.

(وإن عجز عن القيام) بأن شق عليه القيام مشقة شديدة.

قال في المجموع: بأن يكون كدوران راكب السفينة، وضبطها الإمام بحيث تُذهب خشوعه.<sup>(٦)</sup>

(١) الذي في إحياء علوم الدين (١/١٥٣): "وفي بعض الروايات: «أنه ﷺ كان إذا كبر أرسل يديه، وإذا أراد أن يقرأ وضع اليمنى على اليسرى»". قال الحافظ العراقي: أخرجه الطبراني من حديث معاذ بإسناد ضعيف.

(٢) التهذيب (٢/٤٣٥).

(٣) العزيز (١/٤٧٨)، وروضة الطالبين (١/٢٣٢).

(٤) الاستذكار (٢/٢٩١).

(٥) سنن أبي داود، رقم (٦٤٣)، وسنن الترمذي، رقم (٣٧٨)، والمستدرک على الصحيحين للحاكم (١/٣٨٤)،

رقم (٩٣١)، ولفظ الترمذي: «نهى رسول الله ﷺ عن السدل في الصلاة».

(٦) المجموع شرح المذهب (٤/٣١٠).

قال الشيخ ابن حجر: والمذهب الأول، ثم قال: ليس المراد منهما واحداً، خلافاً لمن توهمه؛ إذ الخشوع يذهب بدون دوران الرأس،<sup>(١)</sup> وقال: المراد بالمشقة ما لا يتحملة الناس عادة وإن لم يكن بحيث يبيح له التيمم.

وبالجملة: لا نغنى بالعجز عدم إمكان الإتيان بالقيام فحسب، بل لو خاف من زيادة المرض، أو خاف من الغرق: بأن كان على ساحل، أو يدور رأسه في السفينة فله القعود. قال المصنف في العزيز: ولو جلس الغازون في الكمين فأدركتهم الصلاة ولو قاموا لرأهم العدو وفسد تدبيرهم فلهم الصلاة قعوداً، لكن يلزمهم القضاء؛ لندرة عذرهم.<sup>(٢)</sup> ثم إذا قعد المذدورون فليس لقعودهم هيئة معينة (فيقعد كيف اتفق)؛ لإطلاق قوله ﷺ: «صل قائماً فإن لم يستطع فقاعداً» فلم يفصل بين قعدة وقعدة.

(ولكن الافتراش أولى) من التربع (على الأظهر) من القولين؛ لأن ذلك قعود لا يعقبه السلام، فهو كالقعود للشهد الأول، ولأن الافتراش قعود عبادة، والتربع قعود عادة، فقعود العبادة في العبادة أولى.

والقول الثاني: أن التربع أولى؛ لما روى: «أنه ﷺ لما صلى جالساً تربع»<sup>(٣)</sup>، وأوّل من قال بالأول بأنه ﷺ ربما لم تمكنه هيئة الافتراش، أو أراد تعليم الجواز، وإلا فالتربع نوع من التنعم، فلا يليق بحال المتعبد.

وفيه وجهان أيضاً: أحدهما: أنه ينصب ركبته اليمنى ويجلس [على] رجله اليسرى كالقارئ يجلس بين يدي المقرئ، ولا يتربع لما ذكرنا، ولا يفتersh؛ ليفارق هيئة القعود هاهنا هيئة الجلوس في التشهد، وهذا الوجه نقله محيي السنة عن أستاذه القاضي حسين.

(١) ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٢٤).

(٢) العزيز (١/ ٤٨١).

(٣) رواه الدارقطني (١/ ٣٩٧)، رقم (٣)، والنسائي في سننه المجتبى، رقم (١٦٦١)، بلفظ: «عن عائشة قالت رأيت النبي ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا»، ورواه ابن حبان في صحيحه (٦/ ٢٥٧)، رقم (٢٥١٢)، والحاكم (١/ ٣٨٩)، رقم (٩٤٨).



والثاني: يتورك في هذا القعود؛ لأن مدة القيام طويلة، وهذا القعود بدل عنه، فاللائق به التورك؛ إذ الافتراش إنما يؤمر به عند الاستنفار، وهذا الوجه نقله الغزالي عن أستاذه إمام الحرمين. <sup>(١)</sup>

قال الماوردي في الأحكام السلطانية: "إن اختلاف العلماء في قعود العاجز مخصوص بالرجل، وأمّا المرأة فتقعد متربعة؛ لأن التربع أقرب إلى التستر." <sup>(٢)</sup>

ويكره الإقعاء في جميع قعدات الصلاة؛ لنهي ﷺ عن أن يقعي الرجل في صلاته، وروي: أنه ﷺ قال: «لا تقعوا إقعاء الكلاب». <sup>(٣)</sup>

وللإقعاء ثلاث تفاسير: أحسنهما ما ذكره المصنف بقوله: (وهو أن يجلس على وركيه وينصب ركبتيه) هذا تفسير أبي عبيدة، وزاد: "ويضع يديه على الأرض".

ووجه أحسنيته أن تلك الهيئة تشبه بقعدة القردة إن لم يضع يديه على الأرض، وإن وضع فتشبهه بقعدة الكلب.

والتفسير الثاني: أن الإقعاء هو أن يفرش رجليه ويضع إتيته على رجليه.

والتفسير الثالث: أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه.

قال النووي في زيادات الروضة: "والتفسير الثاني غلط؛ فقد ثبت في صحيح مسلم: «أن الإقعاء سنة نبينا ﷺ» <sup>(٤)</sup>، وفسره العلماء بما قاله، ونصّ على استحبابه الشافعي في رواية البويطي وفي الإملاء في الجلوس بين السجدين.

وقال العلماء: الإقعاء ضربان: مكروه وغيره، فالمكروه: المذكور في الوجه الأول، وغيره: الثاني. هذا لفظه <sup>(٥)</sup>.

(١) نهاية المطلب (٢/ ٢١٥).

(٢) بحثت في الأحكام السلطانية والإقناع والحاوي الكبير فلم أجد هذا النص للماوردي، ولا أرى مناسبة بين هذه المسألة والأحكام السلطانية فلعل هذا سهو من النساخ.

(٣) سنن ابن ماجه، رقم (٨٩٦)، من حديث العلاء أبي محمد المتهم بالوضع، البدر المنير (٣/ ٥٢١).

(٤) صحيح مسلم، رقم (٣٢) - (٥٣٦)، لفظه: «قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، فَقَالَ: «هِيَ السُّنَّةُ»، قُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ ﷺ».

(٥) روضة الطالبين: ط المكتب الإسلامي (١/ ٢٣٥).

ومع ندبه الافتراش أفضل منه؛ لشهرته عندهم.

ويكره أيضاً أن يقعد ماداً رجليه؛ لأنه يعود عادي لا يليق بحال العابد، انتهى.

ولو أمكنه قعود باستناد أو بمعين فقياس مأمّر في القيام لزومه.

والأولى لمن عجز عن القيام أثناء السجدة أو إن صلى مع الجماعة قطع السجدة والصلاة منفرداً قائماً.

ولمن يذهل عن الخشوع لو صلى مفترشاً ولو صلى بالإقعاء لأجمع أن يصلي بالإقعاء؛ رعاية للخشوع.

والخلاف فيما لو لم يختلف الألم إلا بالقعدات.

ويلزم القعود للسلس إن استمسك بوله بلا إعادة، كما مر.

وثواب القاعد لعذر كثواب القائم، وبه يشهد قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء: ٧).

قال محمد بن هيثم: معناه لنجزينهم في حالة عجزهم وأمراضهم وكبرهم، أحسن عملهم الذين يعملون في حالة صحتهم وشبابهم.<sup>(١)</sup>

نعم لو كان العجز عن القيام بسبب فعلٍ عصى به كأن قطع رجله في السرقة الثانية، أو كسر بوثبة بلا حاجة، نقص ثوابه على ما نطق به الأئمة.

(ثم) القاعد (ينحني للركوع) أن لم يقدر على الارتفاع له (بحيث يحاذي جبهته موضع سجوده) وهو أكمله؛ لأنه ينحني إلى حدّ تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في القيام.

وفحواه: أن أكمل الركوع عن القيام أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه ويمدّهما، وحينئذ يحاذي جبهته موضع سجوده، فإذا حاذاه في القعود حصلت تلك النسبة.

(وأقل ركوعه أن ينحني بحيث يحاذي جبهته ما وراء ركبتيه من الأرض) ويبقى بين موضع المحاذي وموضع سجوده مسافة كما يبقى في أقل ركوعه من القيام.

والضابط: أن ينحني حتى يصير بالإضافة إلى القاعد المنتصب كالراكم قائماً بالإضافة

(١) محمد بن هيثم من المفسرين سبقت ترجمته في كتاب الطهارة من الوضوح، ولم أحصل على تفسيره.

إلى القائم المنتصب، فيعرف النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائماً ويقدر كأن المائل من شخصه عند القعود هو قدر قامته، فينحني بمثل تلك النسبة. انتهى.

وأما سجوده فكسجود القائم، ولهذا لم يتعرض له، فإن عجز عنهما فعل الممكن، وعن السجود فقط أتى بالركوع مرتين: مرة لركوعه، ومرة لسجوده ما لم يقدر على أزيد من أكمل الركوع، وإلا جعل الزيادة للسجود؛ لتمييز الركنا.

(وإن عجز عن القعود) بالمعنى الذي ذكرنا في القيام عند الجمهور، وقال الإمام: لا نكتفي في ترك القعود بما نكتفي به في ترك القيام، بل لابد هنا عدم تصور القعود، أو خيفة الهلاك، أو المرض الطويل؛ إلخافاً بالمرض الذي يُعدل بسببه إلى التيمم<sup>(١)</sup>.

قال في الإرشاد: وهو ضعيف، بل إذا حصل العجز عن القعود بما ذكرنا في القيام (صلى مضطجماً على جنبه الأيمن) مستقبلاً بجمع مقادير بدنه القبلة، كالموضوع في الضريح؛ لقوله ﷺ: «فإن لم يستطع فعلى جنبه»<sup>(٢)</sup>.

وقيد الأيمن للاستحباب لا للوجوب، بخلاف قيد الجنب، حتى لو اضطجع مستقبلاً على جنبه الأيسر جاز، إلا أنه ترك سنة التيامن، هذا هو الأصح.

وفي وجه أو قول: يصلي مستلقياً على ظهره، ويجعل رجله إلى القبلة؛ لأنه إذا رفع وسادة قليلاً كان وجهه إلى القبلة، وإذا أومأ بالركوع والسجود كان إيماءه في صوب القبلة، والمضطجع على الجنب إذا أومأ لا يكون إيماءه في صوب القبلة.

هذا الخلاف فيمن قدر على هياتين، أما إذا لم يقدر إلا على أحدهما أتى بها، وفي الوجوب عند القدرة عليها، لا في الأولوية. انتهى.

ثم إن عجز عن الاضطجاع على الجنب استلقى على قفاه وجعل أخمصيه إلى القبلة، ويجب رفع رأسه في غير الكعبة؛ ليتوجه إلى القبلة، وأما فيها فلا إن كان لها سقف.

ومتى أمكن للمضطجع أو المستلقى زيادةً على أكمل الركوع تعينت للسجود، وإلا كُرِّر

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ٢٢٠).

(٢) بلفظ الغائب وبثنية الجنب رواية بالمعنى، وقد سبق بلفظ الخطاب وقد رواه البخاري.

عنه وعن السجود، ولا يلزمه جعل أقله له وأكملِه للسجود، على ما صرح به في الإرشاد. فإن عجز عن ذلك أو ما إلى صوب القبلة راکعاً وساجداً برأسه، ويوميء به السجود أخفض من إيائه للركوع، ويقرب في الإياء بهما جهته من الأرض بقدر طاقته، وظاهر أنه يكفي أدنى زيادة على الإياء بالركوع وإن قدر على أكثر من ذلك، خلافاً لما وهم من عبارة الإرشاد وغيره.

ثم إن عجز عن الإياء برأسه أو ما بطرفه بالأجفان والحاجب، والظاهر من كلام المتأخرين أنه لا يلزمه أن يجعل إياء الأجفان والحاجب بالسجود أكثر منه في الركوع؛ لمشقة رعاية ذلك.

ثم إن عجز عن الإياء بالجوارح صلى بقلبه، بأن يجري أركان الصلاة الفعلية - وكذا القولية إن عجز عن النطق بها - على قلبه، بأن يمثل نفسه قائماً، قارئاً، راکعاً، ساجداً، إلى غير ذلك؛ لأنه الممكن في حقه، ولا إعادة عليه لو برئ.

ولا يلزم نحو قاعد وموميء اجراء ما عجز عنه بقلبه؛ لأنه أتى ببدله.

وبما تقرر علم أن الصلاة لا تسقط ما دام العقل باقياً؛ لأنه مناط التكليف. وبالله التوفيق.

فرعان: الأول: من كان به رمد وقال له طبيب يوثق بقوله: "إن صليت مستلقياً أو مضطجعاً أمكن مداواتك، وإلا خيف عليك العمى"، فهل يجوز له القعود أو الاضطجاع بهذا العذر؟ فيه وجهان:

أحدهما: وهو الذي عليه الأكثرون، وصرح به المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، والإسنوي في المهمات، والقزويني في الحاوي<sup>(١)</sup>، وأبو بزرعة في التحرير، والشيخ صالح البلقيني في الكافي، والشيخ أبو يحيى اليماني في البيان، والإمام في النهاية، والغزالي في الوجيز، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين: أنه يجوز؛ كما يجوز له الإفطار في رمضان بهذا العذر، وكما يجوز ترك الوضوء والعدول إلى التيمم بهذا العذر،

(١) يأتي من الشارح أن اسمه عبد الغفار.

(٢) تحرير الفتاوى (١/ ٢٤٠).

ولأنه يجوز ترك القيام لما فيه من المشقة، فلأن يجوز تركه لذهاب البصر كان أولى<sup>(١)</sup>.  
والثاني - وبه قال الشيخ أبو حامد وأبو سعيد الإصطخري والصيمري وابن عبدان والقلموني - أنه لا يجوز؛ لما روى: «أن ابن عباس لما وقع الماء في عينيه قال له الأطباء: إن مكثت سبعا لا تصلي إلا مستلقياً عاجلاً، فسأل عائشة وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة عليهم السلام فلم يرخصوا له في ذلك، وترك المعالجة وكُفَّ بصره»<sup>(٢)</sup>.  
والأول هو الصحيح.

ويجزي في القعود أيضاً الوجهان عند الجمهور، وقال الإمام: لا خلاف في جواز القعود<sup>(٣)</sup>، الله عليم خبير.

الفرع الثاني: أنه يجوز للمصلي أن يتنقل عن القيام إلى القعود، وعنه إلى الاستلقاء لعجز طراً عليه في أثناء صلاته؛ لأن ذلك وسعه.

ويجب أن يتنقل من الإيماء وما قبله من المراتب إلى أعلى منه بسبب قدرة حصل له في الأثناء، وبينى ولا يستأنف.

ولو ترك قياماً أطاقه فعاد العجز في غير محل الجلوس بطلت صلاته، أو في محل الجلوس كالتشهد الأوّل فلا. ويقرأ المتنفل وجوبا الفاتحة أو بدلها على الأصحّ في حالة هويّه من القيام إلى القعود، أو منه إلى الاضطجاع، أو منه إلى الاستلقاء، لا في حالة النهوض عن نحو الاضطجاع إلى ما قبله؛ لأنّ الهويّ أقرب إلى الأكمل المعجوز عنه، فكان الأولى بالقراءة فيه، بخلاف النهوض؛ فإنّ المنقول إليه أكمل منه، فيجب تأخير القراءة إليه.

ويجب - كما صرح به الإرشاد وأصله - قياماً إطاقه بعد قيام القراءة وقبل الركوع ليركع منه؛ لا وقت الطمأنينة فيه، لأنّه غير مقصود في نفسه، وإن ندبت إعادة الفاتحة في حال الكمال.

(١) نهاية المطلب (٢/ ٢٢١)، والوسيط (٢/ ١٠٩)، والبيان (٢/ ٤٤٥)، والعزير (١/ ٤٨٦).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٥)، (٦٢٨٦)، وسنن البيهقي الكبرى (٢/ ٣٠٩)، (٣٥٠٠)، وتلخيص الحبير (١/ ٢٢٨).

(٣) نهاية المطلب (٢/ ٢٢٢).

وقد كان في هذا الفرع اختلافات كثيرة تركتها حذراً عن الإطالة، واقتصرت على المعتمد فيه.

(وأما النوافل) بأنواعها كالرواتب التابعة وغيرها كالعيدين والاستقاء والخسوفين (فيجوز القعود فيها مع القدرة على القيام)؛ لأنه ﷺ كان يتنفل على الراحلة وهو قاعد، ولأنّ النوافل مما يكثر، فلو وجب فيها لشق وانقطعت النوافل.

(والأظهر) من الوجهين (أنّه يجوز الاضطجاع) في النوافل (مع القدرة على القعود)؛ لحديث عمران بن حصين «وَمَنْ صَلَّى نَائِماً، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ»<sup>(١)</sup>، ولا شك أنّ حطّ الأجر إنّما يكون عند القدرة على درجة أعلى مما أتى به.

والثاني: لا يجوز؛ لأنّ قوام الصلاة بالأفعال، وإذا اضطجع فقد ترك معظمها وانمحت صلاته، بخلاف القعود؛ فإن صورة الصلاة منظومة معه.

ثمّ صلاة القاعد القادر على القيام على النصف من صلاة القائم، والمضطجع على النصف من القاعد في حقنا، أمّا في حق نبينا ﷺ فتطوعه مضطجعاً وقاعداً كتطوعه قائماً. ولا يسنّ أن يصلي الركعتين بعد الوتر المسأتين بمؤنس القبر قاعداً؛ لأنّ صدورهما هكذا عن عائشة كان اتفاقاً، كما صرح به الشيخ ابن حجر.<sup>(٢)</sup>

وقوله: "يجوز الاضطجاع" أراد به على الجنب، أمّا الصلاة مستلقياً فلا يجوز بلا خلاف؛ لأنّه اختراع في صورة الصلاة، وما ورد به سنة، وما انعقد به إجماع.

ثمّ المضطجع إذا جوّزنا له الصلاة فلا يجوز له الإيلاء بالركوع والسجود، ولا التخطر<sup>(٣)</sup> بالقراءة، بل يجلس عند الركوع والسجود فيتمهما جالساً، ويأتي بالقراءة نطقاً على الصحيح عند الجمهور.

وقال الصيمريّ وابن عبدان: إذا جوّزنا له الاضطجاع فيجوز له الإيلاء بالأركان لا التخطر بالقراءة. وبالله التوفيق.

(١) صحيح البخاري، رقم (١١١٥)، وسنن ابن ماجه، رقم (١٢٣١)، وصحيح ابن حبان مخرجا (٢٥٨/٦)،

رقم (٢٥١٣)، وسنن النسائي، رقم (١٦٦٠)، ومسنند أحمد، رقم (١٩٩٧٤).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٢٣٠).

(٣) الخاطر: ما يخطر في القلب من تديبر أو أمر. لسان العرب (٤/ ٢٤٩)، مادة: (خطر).

(الرابع: القراءة) وسنذكر الاستدلال لها.

بدأ المصنف بالأذكار المتقدمة على القراءة لأن محلها هنا، وإن كان اللائق في الركن الابتداء بها اشتمل عليه من الواجب، فقال: (ويستحب بعد التكبير دعاء الاستفتاح) وهو قوله: «وجهت وجهي النخ»؛ لحديث علي ؓ أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة كبر ثم قال: وجهت وجهي النخ»<sup>(١)</sup>.

وقال في آخره: «وأنا أول المسلمين»؛ لأنه ﷺ كان أول مسلمي هذه الأمة<sup>(٢)</sup>.

ويستحب للمنفرد والإمام إذا علم رضا المأمومين بالتطويل أن يضيف إليه: «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، سبحانه أنت ربّي، وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، وأنا بك وإليك، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك»؛ لأن ذلك كله مروى عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وروي بعد قوله: «الخير كله بيدك»: «والشر ليس إليك».

قال المزني: معناه: لا يضاف إليك بانفراده، وقال الربيع: لا يقترب به إليك<sup>(٤)</sup>.

وزاد بعضهم قبل دعاء الاستفتاح: «سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك».

(١) عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي، وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ، وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي، وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ»». صحيح ابن حبان - مخرجا (٧١/٥).

(٢) وغيره لا يقول ذلك بل، يقول ما ذكره الشيخ؛ لأنه ليس أول المسلمين. كفاية النبي (١٠٠/٣).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٧٧١)، وسنن النسائي، رقم (٨٩٧)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨٠/٢)، رقم (٢٥٦٧).

(٤) لم أجدّه في مختصر المزني، وحكاؤه الشيخ أبو حامد العمراني عنه. ينظر: المجموع (٣١٧/٣)، والبيان (١٧٨/٢).

(و) يستحب (التعوذ بعد) دعاء (الاستفتاح)؛ لما روي عن جبير بن مطعم وغيره: «أن النبي ﷺ كان يتعوذ في الصلاة قبل القراءة»<sup>(١)</sup>.

وصيغته أن يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» هكذا ذكره الشافعي رحمه الله وورد به الخبر.<sup>(٢)</sup> وحكى القاضي الروياني عن بعض أصحابنا أن الأحسن أن يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».<sup>(٣)</sup>

قال في العزيز: ولا شك أن كلاهما جائز مؤد للغرض، وكذا كل ما يتضمن على الاستعاذة بالله تعالى من الشيطان.<sup>(٤)</sup>

والمستحب فيهما الإسرار في السرية والجهرية: أمّا دعاء الاستفتاح فبالإجماع، وفرقاً بينه وبين القراءة الواجبة.

وأما التعوذ؛ فلأنه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة، فيسرّ بها كالاستفتاح.

وفي التعوذ قول: أنه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتأمين.

وذكر الصيدلاني أن هذا هو قوله القديم، والذي يقول باستحباب الإسرار هو الجديد.

وحكى الشيخ أبو يحيى اليماني في البيان القولين على وجه آخر فقال:

أحد القولين: أنه يتخير بين الجهر والإسرار، ولا ترجيح.

والثاني: أنه يستحب فيه الجهر، ونقل أبو علي البصري عدم استحباب الإسرار قطعاً.<sup>(٥)</sup>

فاذاً حصل في التعوذ في الجهرية ثلاث طرق: أحدها: إجراء القولين: أظهرهما استحباب الإسرار.

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٨٦/٢)، رقم (٢٥٨٩)، ولفظه: «عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»».

(٢) الأم للشافعي (١٢٩/١)، ولفظ الشافعي: «وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَعَوَّذُ حِينَ يَفْتَحُ قَبْلَ أَمِّ الْقُرْآنِ وَبِذَلِكَ أَقُولُ وَأُحِبُّ أَنْ يَقُولَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»».

(٣) بل نقل عنهم أن ذلك أولى من قوله: «أعوذ بالله العلي من الشيطان الغوي». ينظر: بحر المذهب (٢٣/٢).

(٤) العزيز (٤٩٠/١).

(٥) البيان (١٨٠/٢).



الطريق الثاني: إجراؤهما: أحدهما بالتخير، والثاني باستحباب الجهر.

والطريق الثالث: استحباب الإسرار قطعاً، من غير إجراء القولين.

(والأظهر) من الطريقين: (أنه يستحب التعوذ في كل ركعة)؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨)، وقد وقع الفصل بين القراءتين، فأشبه ما لو قطع القراءة خارج الصلاة بشغل ثم عاد إليها، وحكي ذلك عن نص الشافعي رحمته الله.

(لكنه في الركعة الأولى أكد) إستحباباً؛ لأن افتتاح القراءة في الصلاة إنما يكون في الركعة الأولى وقد اشتهر ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والطريق الثاني فيه قولان: أحدهما: الاستحباب في الجميع لما ذكر.

والثاني: عدم الاستحباب في ماسوى الأولى؛ كما لو سجد للتلاوة في القراءة ثم عاد إليها، فإنه لا يعود التعوذ.

وأجيب: بمنع القياس للفارق، وهو: أن الفاصل هنا ناشئ عن نفس القراءة، فكأنه من تتمته؛ لأن السبب والمسبب كشيء واحد في شدة الامتزاج بينهما، وثمة لا يتعلق حصول الفاصل بنفس القراءة، فبين الفصلين بون بعيد.

ثم اعلم أنه لو ترك دعاء الاستفتاح عمداً أو سهواً حتى تعوذ أو شرع في الفاتحة لم يعد إليه ولا يتداركه في سائر الركعات، ذكره الغزالي <sup>(١)</sup>.

ويتفرع على هذا ما لو أدرك المسبوق الإمام في التشهد الأخير فكبر وقعد فسلم الإمام كما قعد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح؛ لفوات وقتها بالقعود. ولو سلم الإمام قبل قعوده لا يقعد، ويقرأ دعاء الاستفتاح.

(ثم) بعد الاستفتاح والتعوذ (الفاتحة متعينة في) قيام (كل ركعة) ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الخسوفين أو في ما يقع بدلاً عن القيام، فلا يقوم شيء آخر من القرآن مقامها.

(١) لم أجده في كتب الغزالي التي حصلت عليها، والنص بعينه موجود في العزيز بنظر: العزيز (١/ ٤٩٠).

ويستوي فيها الإمام والمأموم في السرية والجهرية حفظاً أو تلقيناً أو نظراً؛ لقوله ﷺ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>، وما نُفِي إجزاء العبادة لانتفائه لا يكون إلا واجباً، أي: لا بد منه لصحتها ولو مندوبة، وأيضاً المخالف في ذلك أبو حنيفة، وهو قائل بأنه لا يوصف بالإجزاء إلا الواجب كما هو في الأصول، فالحديث حجة عليه لذلك<sup>(٢)</sup>.

يدل على دخول المأموم في ذلك قوله ﷺ: «لعلكم تقرأون خلفي؟ قلنا نعم، قال: لا تفعلوا: إلا بفاتحة القرآن - ويروى: فاتحة الكتاب - فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها»<sup>(٣)</sup>. وحديث الدارمي: «من صلى خلف إمام فقرأه الإمام قراءته»<sup>(٤)</sup> ضعيف.

وحديث مسلم: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»<sup>(٥)</sup> محمول على السورة سواها.

وفي قول لنا: أنها لا تجب على المأموم في الجهرية في ما يجهر به الإمام؛ لما روي: «أنه ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقرأة، فقال: هل قرأ معي أحد منكم؟، فقال رجل: نعم يا رسول الله. قال: فقال رسول الله ﷺ: إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَارِعُ الْقُرْآنَ. قال: فأنتهى الناس عن القرآن فيما يجهر به في القرأة»<sup>(٦)</sup>.

وأجيب: بأن هذا الحديث منسوخ بحديث عبادة بن الصامت وغيره.

ثم إذا قلنا: "المأموم يقرأ" فلا يجهر بحيث يغلب جاره، لكن يخففها بحيث يسمع نفسه لو كان سميعاً، فإن ذلك أدنى درجات القراءة.

(١) صحيح ابن خزيمة (٢٤٨/١)، رقم (٤٩٠)، وصحيح ابن حبان - مخرجا (٩١/٥)، رقم (١٧٨٩)، و سنن الدارقطني (١٠٤/٢) قال: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ  
(٢) التقرير والتحجير (٢٠٦/٢).

(٣) صحيح البخاري، رقم (٧٥٢)، وصحيح مسلم، رقم (٣٩٤)، وسنن الترمذي، رقم (٢٤٧)، وسنن النسائي، رقم (٩١٠)، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٣٧)، ولفظهم: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، وروي بالفاظ آخر.

(٤) ليس في سنن الدارمي ولكن جاء في سنن ابن ماجه، رقم (٨٥٠)، ومسنند أحمد، رقم (١٤٦٤٣)، وفي المجموع حسن بطرقه وشواهد.

(٥) صحيح مسلم، رقم (٦) - (٤٠٤)، زيادة بعد قوله ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ثُمَّ لِيُؤْمَكُم أَحَدُكُمْ فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا: آمِينَ»، وفي سنن أبي داود، رقم (٩٧٣)، قال أبو داود: وَقَوْلُهُ: فَأَنْصِتُوا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ لَمْ يَجِئْ بِهِ إِلَّا سَلْيَانُ التَّيْمِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(٦) موطأ مالك، رقم (٢٣٠) ومسنند أحمد، رقم (٧٨٢٠)، وينظر: سنن أبي داود، رقم (٨٢٦)، وسنن الترمذي، رقم (٣١٢) وسنن النسائي، رقم (٩١٩).

ويستحب للإمام أن يسكت بعد قراءة الفاتحة حتى يقرأ المأموم الفاتحة إذا قلنا بوجودها عليه؛ لثلايفوته استماع السورة، أو يشوش عليه القراءة.

فعلمت مما ذكرنا أن الفاتحة معينة ركناً في كل ركعة (إلا في ركعة المسبوق) الذي سبقه الإمام بها حقيقة أو حكماً؛ فإنها لا تجب فيها عليه، بل يحتمله الإمام عنه؛ لأن الأصح أنها وجبت عليه، فيدرك الركعة بإدراكه معه ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر من في معناه من كل متخلف بعذر، كزحمة ونسيان وبُطْء حركة، بأن لم يقم من السجود إلا والإمام راعع هاوٍ للركوع، وحيث فقد يُتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات.

وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أن اشتغال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف، بل هي واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة.

خلافاً لمن قال حيثئذ: لا تجب القراءة في الفرائض إلا في ركعتين، ثم لو كانت الفريضة زائدة على ركعتين فهو مخير بين السكوت والتسبيح.<sup>(١)</sup>

ولمن قال: لا تجب القراءة في معظم الركعات ففي الثلاثية يقرأ في ركعتين، وفي الرباعية في ثلاثاً.

والحجة عليهما ما روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة».<sup>(٢)</sup>

(والتسمية) آية (من الفاتحة)؛ لأن رسول الله ﷺ قرأها من الفاتحة وعدّها آية منها وقال: «إذا قرأتُم الفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم؛ فإنها أم القرآن والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها»<sup>(٣)</sup>، ويجهر بها فيما يجهر بالفاتحة فيه للاتباع، رواه

(١) القائل بذلك هو الإمام أبو حنيفة. ينظر: مختصر الطحاوي (٢٨)، ومختصر اختلاف العلماء (٢١٦/١) مسألة (١٥٥)، وبدائع الصنائع (١١١/١)، وحاشية ابن عابدين (٣٠٧/١).

(٢) هذا الحديث غريب بهذا اللفظ لا يعرف راويه، وبمعناه ثابت في أحاديث، منها حديث المسيء صلاته. ينظر: خلاصة البدر المنير (١١٩/١)، وتلخيص الحبير (٢٣٢/١)، رقم (٣٤٥).

(٣) سنن الدارقطني (٨٦/٢)، رقم (١١٩٠)، ولفظه: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ لِلَّهِ فَاقْرَءُوا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنِّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ، وَأُمُّ الْكِتَابِ، وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَاهَا»، والسنن الكبرى للبيهقي (٦٧/٢)، رقم (٢٣٩٠)، وينظر: تلخيص الحبير (٢٣٣/١).

أحد وعشرون صحابياً بالطرق الثابتة. <sup>(١)</sup>

ولا يشكل وجوبها بحديث أنس: «كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتحتون الصلاة بالحمد لله رب العالمين» <sup>(٢)</sup>؛ لأنه أراد به السورة، ولا بقوله: «صليت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ؓ» فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم <sup>(٣)</sup>؛ لأنّ هذا رواية للحديث الأوّل بالمعنى بحسب فهم الراوي، كيف؟ وقد صح عن أنس: «أنه كان يجهر بالتسمية» <sup>(٤)</sup>، ومع هذا التأويل يعارضه أحاديث صحيحة: كحديث ابن عمر ؓ قال: «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ؓ، وكانوا يجهرون بالتسمية» <sup>(٥)</sup>، وحديث علي وابن عباس ؓ: «أنهما قالا: إنّ النبي ﷺ كان يجهر بها في الصلاة». <sup>(٦)</sup>

والتسمية آية من كل سورة أيضاً ماعدا براءة؛ لقوله ﷺ: «أنزلت على سورة أنفأ، فقرأ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، إنا أعطيناك الكوثر»، إلى آخره. <sup>(٧)</sup>  
واشتراط التواتر إنّما هو فيما ثبت قرآناً قطعاً لا حكماً، لا يقال: لو كان قرآناً لكفر جاحدها؛ لأنّ التكفير لا يكون بالظنّيات.

(وتجب رعاية تشديداتها) الأربعة عشر؛ لأنّ الحرف المشدد بحرفين؛ إذ التشديد لا يكون إلا عند التضعيف، فإذا خفف بطل منها حرف، فإن تعمد بتركه بطلت، وناسياً وساهياً عاد على الصواب.

(١) المعجم الكبير للطبراني (١٠/٢٧٧)، رقم (١٠٦٥١)، والمستدرک علی الصحیحین (١/٣٥٨)، رقم (٨٥٣).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٧٤٣)، وصحيح مسلم، رقم ٥٢. (٣٩٩)، وسنن أبي داود، رقم (٧٨٢)، وسنن الترمذي، رقم (٢٤٦)، وسنن النسائي، رقم (٩٠٢).

(٣) صحيح مسلم، رقم ٥٠. (٣٩٩).

(٤) المستدرک علی الصحیحین (١/٣٥٨)، رقم (٨٥٣) بلفظ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وقال الحاكم: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ آخِرِهِمْ ثِقَاتٌ.

(٥) سنن الدارقطني (١/٣٠٥)، رقم (١٢)، وفي إسناده مقال. ينظر: نصب الراية: (١/٣٤٨).

(٦) المعجم الكبير للطبراني (١٠/٢٧٧)، رقم: (١٠٦٥١) والمستدرک علی الصحیحین (١/٣٢٦)، رقم (٧٥٠)، ومعرفة السنن والآثار (٢/٣٦٩)، (٣٠٧٠) عن ابن عباس، قال الذهبي: صحيح وليس له علة، وسنن الدارقطني (١/٣٠٢)، رقم ٢٩ (٢) عن علي، ومعجم ابن الأعرابي: (١/٢٦٥)، رقم (٤٨٩) عن علي وعمار.

(٧) صحيح مسلم، رقم ٥٣. (٤٠٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٦/٣٠٥)، رقم (٣١٦٥٥).

ويكفر بتركه من "إياك" متعمداً إن علم معناه، كما ذكره أبو برزعة في التحرير، والزركشي في الكافي<sup>(١)</sup>؛ لأنه تكلم بكلمة الكفر؛ إذ معنى إياك بالتخفيف: ضوء الشمس.

ولو شدد المخفف متعمداً قال أبو برزعة: لا تبطل صلاته، واستأنف القراءة. ولا يبعد ذلك.

(و) رعاية (حروفها) التي هي مائة وأربعة وعشرون، إلا من قرأ: "مالك" فإنه يزيد آخر، وذلك سوى بسم الله الرحمن الرحيم؛ فإنها تسع عشرة حرفاً. وإنا يجب ذلك؛ لأن المصلي مأمور بقراءة الفاتحة، وهي عبارة عن هذه المنظومة، والكلمات المنظومة مركبة من الحروف المعلومة، فإذا قال الشارع: "لا صلاة إلا بفاتحة" فقد وقف الصلاة على جملتها، والموقوف على أشياء يتنفي بانتفاء بعضها، كما يتنفي بانتفاء كلها.

(حتى لا يجوز إبدال الضاد بالظاء على الأصح) من الوجهين، كما لا يجوز إبدال غيرهما من الحروف.

والثاني: يجوز؛ لتعسر التمييز بينهما على العوام، والمذهب الأول.

فلو أبدل حرفاً بآخر، كالضاد بالظاء، أو الذال في "الذين" بالمهملة - خلافاً للزركشي ومن تابعه - أو لحن لحناً يغير المعنى، كضم تاء "أنعمت" أو كسر ها: فإن تعمّد ذلك وعلم تحريمه بطلت صلاته في المغير المعنى، وقراءته في الإبدال الذي لم يغير، نعم، إن عاده على الصواب قبل طول الفصل كمل عليها.

ولا تبطل قراءة لاحي لا يغير المعنى لكنه إن تعمّد حرم، وإلا كره إن قصر.

واعلم أنه وقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين في "الحمد لله رب العالمين" بالهاء، وبالنطق بالقاف متردداً بين الكاف، والوجه أنّ فيه تفصيلاً يصرح به قول ابن حجر ناقلاً عن المجموع وأقره، وهو أنه لو أخرج بعض الحروف من مخرجه كنستعين بتاء يشبه

(١) سبقت ترجمة الزركشي في مقدمة الوضوح، ولم أحصل على الكافي.

الدال، وصراط لا بصاد محض ولا بسين بل بينهما بما لم يتفق عليه قراءة، فإن كان لا يمكنه التعلم صحت صلاته، وإن أمكنه وجب، ويلزمه إعادة كل صلاة في زمن التفريط.

قال الشيخ ابن حجر: ويجري هذا التفصيل في سائر الإبدال وإن لم يغير المعنى<sup>(١)</sup>.

نعم، إن كان الإبدال يوافق قراءة شاذة - كإنّا أنطيناك الكوثر - لم يؤثر، كما قاله ابن الرفعة وغيره، ومثلها كل قراءة شاذة لا يغير معنى ولا زيادة فيها ولا نقص، وإن تعمد وعلم التحريم، ولو شدد مخففاً حرم عمداً، وقد مرّ حكمه.

والمبالغة في التشديد خلاف الأحسن؛ لأنّ القصد المحافظة على الإتيان به، لا الزيادة على الوارد.

وفي الإرشاد عن الجويني: أنه يحرم وقفة لطيفة إلا بين السين والتاء من نستعين، وبه يعلم أنه يجب على قارئ الفاتحة الإتيان بما أجمع القراء على وجوبه من مدٍّ وادغام وغيرهما.

وفيه عنه أيضاً: الأولى أن لا يقف على أنعمت عليهم؛ لأنه ليس بوقف ولا منتهى آية عندنا، وأن يصل بين البسمة والحمدلة. نعم، الأفضل الوقف على رأس كل آية من بقية الفاتحة للاتباع، ويحرم الجمع بين قراءتين لا ارتباط بينهما، بل يظهر البطلان إن غير المعنى المقصود من ذلك النظم بالنسبة إلى آية واحدة.

(ويشترط فيها الترتيب)؛ لأنّ الإتيان بالنظم المعجز مقصود في القراءة، والترتيب مناطه، فمتى تركه بطل المقصود، فلو قدم مؤخراً على مقدم نُظر: إن كان عامداً بطلت قراءته، وعليه الاستئناف، وإن كان ساهياً عاد إلى الموضع الذي أخلّ منه بالترتيب، قال في العزيز عن الصيدلاني: إلا أن يطول، فيستأنف، وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه<sup>(٢)</sup>.

(والموالة) في أجزائها عند قرائتها للاتباع.

(١) الفتاوى الحديثة لابن حجر الهيتمي (١٧٥).

(٢) العزيز (١/٤٩٧).

(وتنقطع الموالاة بذكر تحللها)، كتسبيح، أو تهليل، أو قراءة آية أخرى فيها، وإن قلّ ذلك؛ لأن الاشتغال بغيرها يغير النظم، ويوهم الإعراض عنها (إلا أن يرجع) ذلك الذكر (إلى أمر) مأمور به (في الصلاة) لحيازة الفضيلة، أو لمصلحة يتعلق به فيها:

فالأول: (كالتأمين) في أثناء قرائته لآخر قراءة للإمام، وسؤاله الرحمة، إن اشتمل عليها قراءة الإمام، واستعاذة من العذاب إن اشتملت عليه، وسجدة لقراءة الإمام إن سجد.

والثاني: (كالفتح عليه) إن وقف، لا مادام متردداً فيها (على الأصح) من الوجهين؛ فإنه لا تنقطع الموالاة؛ لأن هذه الأمور مندوب إليها في الصلاة، فلا اشتغال بها عند أسبابها لا يجعل قادحاً، وعليه الجمهور.

والثاني: تبطل به الموالاة؛ كما لو حمد الله عند العطش، أو فتح على غير إمامه، وبه قال الشيخ أبو حامد.

وضعه لا يخفى.

وإنما قلنا: "لا مادام متردداً"؛ إذ الفتح حيثئذ غير مطلوب فيقطع به الموالاة بلا خلاف، كما هو مقتضى كلامهم، وكذا لو آمن أو دعا لقراءة غير الإمام، أو سجد لقراءته، أو فتح عليه، أو سبّح لمستأذن عليه، فإن الموالاة تنقطع، بل تبطل صلاته في صورة السجدة إن علم وتعمد.

وتقديم سبحان الله على الفتح يقطع الموالاة على أوجه الوجهين، وكذا لو صلى على النبي ﷺ في أثناء الفاتحة إذا اشتملت قراءة الإمام على اسمه ﷺ؛ فإنه يقطعها وإن قلنا: إنها سنة فيها، كما صرح به العجلي؛ لأنها ليست لأمر يرجح إلى الصلاة.

(وكذا تنقطع الموالاة بالسكوت الطويل) لغير غرض، وهو ما زاد على سكتة الاستراحة والإعياء، وضبطه المصنف بأن يشعر مثل السكوت بقطعه القراءة وإعراضه عنها، وإنما تنقطع الموالاة بالسكوت الطويل إذا كان عمداً، سواء كان لعائق أو بالاختيار.

وروى الإمام والغزالي وجهان عن العراقيين: أن ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمداً لا تُبطل القراءة. انتهى.<sup>(١)</sup>

فلعلك تقول: قيدت قطع الموالاة بالسكوت الطويل إذا كان عمداً، فما حكم النسيان؟ فنقول وبالله التوفيق: إذا ترك الموالاة ناسياً فالذي عليه الجمهور، ونقلوه عن نص الشافعي: أنه لا تنقطع الموالاة، بل له البناء على ما مضى.

وقال الإمام والغزالي: أنه تنقطع الموالاة بالنسيان، حتى لا يجزؤه ما أتى به، كما لو ترك الترتيب ناسياً، واعترض الإمام على كلام الجمهور فقال: ترك الولاء إذا كان مما تختل به القراءة وجب أن يكون بمثابة ترك القراءة ناسياً، حتى لا يعذر به.<sup>(٢)</sup>

ولن نصر الجمهور أن يقول: إنما يضرّ منكم في المقدمة المطلقة، لكنهم أرادوا: عند التعمد، وللإمام أن يعود ويقول: إذا اختل ترك الولاء عند التعمد وجب أن يختل عند النسيان؛ كما أن ترك القراءة من أصلها لافرق في حكمه بين الحالتين.

وللناصر أن يعود ويقول بالفرق: وهو أن الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لها، فإذا ترك القراءة فقد ترك التابع والمتبوع، وإذا ترك الموالاة فقد ترك التابع دون المتبوع، فلا يبعد أن يجعل النسيان عذراً هنا دون ثمة، ويفارق الترتيب بآته أكد؛ لأن ترك النية يخلّ بالإعجاز، دون ترك الموالاة. انتهى.

ولا يؤثر سكوت طال لتذكر آية نسيها، خلافاً للإسنوي، ولا تكرير آية منها إن كرّر ما هو فيه، أو ما قبله واستصحب، خلافاً لصاحب التحقيق، أمّا إذا انتفى ذلك: كأن وصل إلى "أنعمت عليهم"، قرأ: "ملك يوم الدين" عالماً عامداً ولم يستصحب القراءة فإنه يستأنف بلا خلاف.

ولو قرأ نصفها ثم شك هل بسمل؟ ثم ذكر أنه بسمل أعاد ما قرأ بعد الشك فقط، على ما قاله البغوي عن أستاذه القاضي حسين<sup>(٣)</sup>، قال الشيخ ابن حجر: والأوجه أن يعيدها كلّها.

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٤٠)، والوسيط في المذهب (٢/ ١١٦).

(٢) نهاية المطلب (٢/ ١٤٢).

(٣) التهذيب (٢/ ٩٦).



(ولا تنقطع) الموالاة (بالسكوت اليسير)؛ إذ قد يكون لنحو تنفّس وسُعال، فلا يشعر بقطع القراءة (إلا إذا انضم إليه قصد قطع القراءة) فإنه يقطع الموالاة (على الأصح) من الوجهين؛ للإعراض عنها حقيقة؛ لا قتران نية القطع بالفعل.

والثاني: أنه لا يقطع أيضاً؛ لأنّ السكوت اليسير بمجرده، والنية بمجرده لا يضران اتفاقاً، فكَذلك انضمامهما.

وأجيب: بأن في الاجتماع قوة ليست في الانفراد؛ ألا ترى أنّ نية التعدي من المودّع لا يوجب كون الوديعة مضمونة عليه، وكذا مجرد النقل من الموضع إلى موضع، وإذا اقترنتا صارت مضمونة عليه؟ انتهى.

فإن قلت: قد ذكرت في مستند الثاني: أنّ مجرد النية لا يؤثر في قطع القراءة، وذكرت أنّ نية قطع الصلاة يؤثر، فما الفرق؟ قلت: الفرق أنّ النية ركن في الصلاة تجب إدامتها حكماً وإن لم تجب إدامتها حقيقة، ولا يمكن إدامتها حكماً مع نية القطع، فتبقى الأفعال بلا نية، وقراءة الفاتحة لا تفتقر إلى نية خاصة، فلا يؤثر فيها نية القطع. (ومن لم يحسن) أي: لم يعلم (الفاتحة) ولم يمكن تعلّمها قبل ضيق الوقت ولا قراءتها من نحو مصحف، ولا بتلقين ولو بأجرة، فإذا تعذّر عليه التعلّم لضيق الوقت أو ببلادته نظر: إن أحسن سواها (فيأتي بسبع آيات من القرآن) وجوباً، ولا يجوز العدول إلى ذكر آخر؛ لأنّ القرآن بالقرآن أشبه، ولا إلى ترجمتها؛ لأنّ نظم القرآن معجز، فيراعى ما هو الأقرب إليه. (ولا يجوز أن ينقص عدد الآيات عن السبع) وإن طالت على الفاتحة؛ إذ عدد الآيات مرعيٌّ فيها: قال الله تعالى: ﴿سَبْعًا يَنْزِلُ فِيهَا﴾ (الحجر: ٨٧)، وعدّها النبي ﷺ سبع آيات<sup>(١)</sup>، فيراعى هذا العدد في بدلها (فيأتي بها) حال كون تلك الآيات (متوالية) إن أحسن كذلك؛ إذ المتوالية أشبه بالفاتحة (والا) أي: وإن لم يحسن متوالية (فمتفرقة).

وهذا الترتيب للوجوب عند جماهير الأصحاب حتى لو أحسن متوالية وقرأ متفرقة لم تصحّ صلاته.

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٦٧/٢)، رقم (٢٣٨٩)، والمعجم الأوسط (٢٠٨/٥)، رقم (٥١٠٢).

قال النووي: قطع جماعة بأنه تُجزؤه الآيات المتفرقة وإن كان يحسن المتوالية، سواء فرّقها من سورة أو سورٍ، منهم القاضي أبو الطيب، وأبو علي البندنجي، وأبو يحيى اليميني في البيان، قال: وهو المنصوص، وهو الأصح، انتهى<sup>(١)</sup>.

وإذا أتى بالمتفرقة فيجزيه وإن لم يفد معنى منظوماً، خلافاً للإمام، فانه يقول: إذا لم يحسن المتفرقة بحيث يفيد معناه منظوماً فلا نأمره بقراءتها، بل نجعله كمن لا يحسن شيئاً من القرآن أصلاً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ولو كان لا يحسن من القرآن إلا آية أو آيتين فقي وجوب القراءة عليه وجهان: أحدهما: يجب عليه أن يكرر حتى يبلغ قدر الفاتحة. وأصحهما: أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي.

وهذا كله إذا أحسن شيئاً من القرآن.

(وإلا) أي: وإن لم يحسن شيئاً من القرآن (فيأتي بتسبيح أو ذكر) خلافاً لمن قال: لا يلزمه ذلك، بل يقف ساكناً بقدر الفاتحة، ولمن قال: لا يلزمه ذلك ولا الوقوف.

لنا عليهما ماروي: أنه عليه السلام قال: «إذا قام احدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى، فإن كان لا يحسن شيئاً من القرآن فليحمد الله ويكبره»<sup>(٣)</sup>. وروي: «أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزيني في صلاتي، فقال: قل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»<sup>(٤)</sup>.

ثم اختلف الأئمة في أنه هل يتعين شيء من الأذكار أم يتخير فيها؟

قال معظم الخراسانيين: إن الكلمات المذكورة في الحديث الثاني متعينة لظاهر الأمر، ثم اختلفوا:

(١) البيان (٢/ ١٩٦)، والمجموع (٣/ ٣٧٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٤٥).

(٢) نهاية المطلب (٢/ ١٤٥).

(٣) رواه الشافعي في الأم (١/ ١٠٢)، ورواه أبو داود بمعناه، رقم (٨٦١).

(٤) سنن النسائي، رقم (٩٢٤)، سنن أبي داود، رقم (٨٣٢)، مسند أحمد، رقم (١٩١١٠)، وسنن الدارقطني.

(١/ ٣١٤)، رقم (٢).

فمنهم من قال: تكفيه هذه الكلمات الخمس؛ لأن الرجل قال: علمني ما يُجزيني في صلاتي، فعلمه النبي ﷺ هذه الكلمات، وبهذا قال أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب. ومنهم من قال: يضم إليها كلمتين آخرين حتى يكون سبعة أنواع، يكون كل نوع بدلاً عن آية.

والمراد بالكلمات هنا: أنواع الذكر، لا الألفاظ المفردة.

وقال معظم العراقيين: إنه لا يتعين شيء من الأذكار، وبه أفتى أبو إسحاق المروزي وأبو حامد الغزالي والمصنف والنووي وغيرهم من أكابر الأئمة، وقالوا مجيبين عن الأولين: بأن تعرض الحديث للكلمات الخمس جرى على سبيل التمثيل.

قال صاحب التهذيب: وعلى هذا فيجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر، أي ذكر شاء؛ تشبيهاً لمقاطع الأنواع بغايات الآيات. <sup>(١)</sup>

والأدعية كالآنية إن تعلقت بأمور الآخرة، حتى لو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالآخرة أتى به وأجزأه.

وقال المتأخرون - ومنهم الإسنوي والشيخ ابن حجر -: إن الأدعية المتعلقة بأمور الدنيا كذلك، حتى لو لم يعرف غير الدعاء المتعلق بالدنيا أتى به وأجزأه. <sup>(٢)</sup>

وهذا هو الوجه عندي؛ إذ الابتغال إلى الله تعالى بأي وجه كان، لا ينحط عن درجة الوقوف المجرد.

ثم يجب أن لا يقصد بالذكر أو الدعاء غير البدلية، فلو أتى بنحو افتتاح لا بقصد، أو بقصد بدلية اعتد به بدلاً؛ لعدم الصارف، وإن أتى بقصد غير البدلية فلا.

(وينبغي) أي: يجب (أن لا ينقص حروف البدل) من القرآن وغيره (عن حروف الفاتحة) الموجودة في النطق دون الرسم، وقد مر عددها، لكن المشددة بحرفين في الفاتحة، فكذلك في البدل، فيزيد على المذكور أربعة عشر، فيلزمه الإتيان بها (على

(١) التهذيب (٢/١٠٤)، والمجموع (٣/٣٧٧)، وروضة الطالبين (١/٢٤٥)، والعزیز (١/٥٠٣).

(٢) المهمات (٢/١٤٣).

الأصح) من الوجهين؛ لإمكان اعتبارها في البدل، فأشبهت الآيات السبع.

والثاني: يجوز أن ينقص؛ اكتفاءً بالآيات السبع أو الأذكار كذلك، كمن فاته صوم يوم طويل، فانه يجوز له أن يقضيه في يوم قصير ولا ينظر إلى الساعات.

ولمن نصر الأول أن يقول: إنما يجزيه صوم يوم قصير عن طويل؛ لعسر رعاية الساعات، وليس هنا عسر.

ثم قال الإمام: لا يراعى في غير القرآن إلا عدد الحروف، بخلاف القرآن؛ فانه يراعى عدد الآيات أيضاً، وقد مر عن صاحب التهذيب ما ينازعه في ذلك، وهو المختار عند المتأخرين<sup>(١)</sup>.

(وإن لم يحسن شيئاً) مما ذكرنا (وقف بقدر الفاتحة) وجوباً؛ إذ القيام واجب في نفسه، فلا يسقط بسقوط غيره.

والذي يظهر: أنه يعتبر قدرها من معتدل القراءة، لا منه بفرض إحسانها، ولا من غيره البطيء أو السريع.

ولا ينافيه ما مرّ في قدر الحشفة المقطوعة. فتأمله، وقد مر أنه لا يترجم عن القرآن.

والعاجز عن السورة يقف بقدرها أيضاً.

ولو أحسن شيئاً من الفاتحة أتى به في محله وببدل الباقي كامر، فإن لم يعرف بدلاً كرّر ما يعرفه منها حتى يبلغ سبعا، أو آية فأكثر من غيرها أتى به ثم ببذل الباقي؛ تقديماً للجنس على غيره، فإن لم يحسن ذكراً كرّر ما يحفظ كذلك.

وجميع ما مرّ في ما إذا استمرّ العجز عن القراءة إلى الفراغ من الصلاة أو البدل.

فأما إذا قدر على الفاتحة بنحو تلقين: فإن كان ذلك قبل الشروع في البدل فعليّه الإتيان بها بلا خلاف، وإن كان بعده وقبل الفراغ منه: كأن أتى بنصف البدل ثم قدر عليه فقراءة النصف الآخر واجب بلا خلاف أيضاً، وفي النصف الأول وجهان: أحدهما: أنه يأتي به أيضاً، ويلغي ما أتى به من البدل، كوجود الماء قبل تمام التيمم. والثاني: لا يجب أن يأتي به؛ كمن شرع في صوم الكفارة المرتبة بعد العجز عن الرقبة ثم وجدها.

وإن كانت القدرة بعد قراءة البدل والركوع فلا يرجع اليه، وقد مضت تلك الركعة على الصحة، فإن عاد عالماً عامداً بطلت صلاته، وإن كان بعده وقبل الركوع فوجهان: أصحهما: أنه لا تجب قراءتها؛ إذ البدل قد تمّ وتأدى به الفرض، فهو كمن وجد الماء بعد الصلاة بالتيمم.

والثاني: تجب؛ لأن محل القراءة باقٍ وقدر عليه.

(ويستحب في آخر الفاتحة التأمين) أي: التكلم بكلمة آمين في الصلاة وخارجها؛ ثبت ذلك عن رسول الله <sup>(١)</sup>.

والحكمة فيه: أن النصف الثاني من الحمد مشتمل على الدعاء، فيحسن أن يطلب من الله إجابته؛ لأن معنى الكلمة على قول ابن عباس: ليكن كذلك، وعند غيره: اسم فعل بمعنى: استجب.

قال الشيخ ابن حجر: ويؤمن في آخر بدله، ولو كان ذكراً لا دعاء فيه؛ تشبيهاً بالفاتحة. وينبغي أن يفصل بينها وبين قوله: "ولا الضالين" بسكتة لطيفة؛ تمييزاً بين الواجب وغيره. ويستوي في استحبابها الإمام والمأموم والمنفرد.

والميم من آمين مخففة؛ لثلاث تخرج الكلمة عن معناها الأصلي.

قال النووي في التبيان: بالمد والتشديد معناه: قاصدين، فتبطل بها الصلاة <sup>(٢)</sup>، واستدرك عليه ابن حجر وقال: إلا أن يريد: قاصدين إليك وأنت أكرم من أن تُحَيَّب قاصداً، فتكون دعاء، فلا تبطل بها الصلاة.

ويجوز فيها المد والقصر، وهما لغتان صحيحتان، فالقصر بلا تشديد اختيار الادباء، وبالمد كذلك اختيار الفقهاء.

(١) مسند أحمد، رقم (١٠٤٦٩) بلفظ: «أَنَّ نَعِيمَ الْمُجِيرِ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ، صَلَّى وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ أَمَّ الْقُرْآنِ فَلَمَّا قَالَ: [غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ] قَالَ: آمِينَ، ثُمَّ كَبَّرَ لَوْضِعِ الرَّأْسِ»، ثُمَّ قَالَ حِينَ قَرَعَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وصحيح البخاري، رقم (٧٨٠، ٧٨١، ٦٤٠٢)، وصحيح مسلم، رقم (٢٧-٣٩٢) وسنن ابن ماجه، رقم (٨٥٤).

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن (ص: ١٣٤).

قال ابن العراقي في التقريب: فيها لغة أخرى، وهي تشديد الميم مع القصر، وقال: المبطل إنما هو تشديد الميم مع المد، كما ذكرنا عن التبيان. وادّعى ابن الملقن جواز لغة أخرى: وهي الإمالة مع التشديد، وأشار إليه في العجالة بقوله: ويجوز تشديدها، أي: تشديد الميم، وأنكره الكثيرون، وبسط فيه الكلام الشيخ ابن حجر في المقدمة. <sup>(١)</sup>

(ويؤمّن المأموم مع تأمين الإمام) ولا يؤخّر عنه؛ لأنّ التأمين لقراءته لا لتأمينه، ولا يقدم عليه وإن تبطأ الإمام في التأمين؛ لتعاضد إحداها بالأخرى، وليس للمأموم المقارنة في شيء إلا في هذا، وقد قال ﷺ: «إذا أتمن الإمام أمنت الملائكة، فأمنوا فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر» <sup>(٢)</sup>.

ولو فاتته المقارنة أتمن عقيبها وإن شرع الإمام في السورة.

ثم لا خلاف في أنّ المنفرد والإمام يجهران بالتأمين في الجهرية؛ تبعاً للقراءة، وقد روى وإلّ بن حجر قال: «صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ: آمِينَ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ» <sup>(٣)</sup>.

وأما المأموم ففي الجهر بها إذا جهر الإمام قولان: والأظهر من ذين القولين: أنه يجهر به؛ لما روى ابن حبان عن عطاء قال: «أدركت مائتين من الصحابة إذا قال الإمام: "ولا الضالين" رفعوا أصواتهم بآمين» <sup>(٤)</sup>، وروى عن أبي هريرة أنه قال: «إذا أمن رسول الله ﷺ أمن خلفه حتى كان للمسجد ضجة» <sup>(٥)</sup>.

ولأنّ المقتدى متابع للإمام في التأمين؛ فإنه إنما يؤمّن لقراءته، فيتبعه في الجهر كما يتبعه في الأصل.

(١) لم أفهم قصد الشارح بالمقدمة.

(٢) صحيح البخاري، رقم (٧٨٠)، وصحيح مسلم، رقم (٤١٠).

(٣) سنن الترمذي، رقم (٢٤٨)، وقال: حديث حسن.

(٤) الثقات لابن حبان (٢٦٥/٦)، وسنن البيهقي الكبرى (٥٩/٢)، رقم (٢٢٨٦).

(٥) لم يرد بهذا اللفظ في كتب الحديث، وإنما ورد في سنن ابن ماجه، رقم (٨٥٣) بلفظ: «عن أبي هريرة قال ترك الناس التأمين وكان رسول الله ﷺ إذا قال: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (قال آمينَ حتى يسمَعَهَا أَهْلُ الصَّفِّ الْأَوَّلُ فَيَرْتَجُّ بِهَا الْمَسْجِدَ)، ورواه أبو داود في سننه، رقم (٩٣٤)، ولفظه: «عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا تلا: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، قال: آمينَ حتى يسمَعَ من يليه من الصَّفِّ الْأَوَّلِ»، وفي إسناده مقال، ينظر: تلخيص الجبير (١/٢٣٨).

وهذا من الأقوال القديمة التي يفتى بها.

والثاني: لا يجهر؛ كما لا يجهر بالتكبيرات وإن جهر الإمام بها، وضعفه لا يخفى.  
وفيه طريقة أخرى: وهي حمل القولين على الحالتين: قوله الجديد على ما إذا قل المقتدون،  
أو صغر المسجد وبلغ صوت الإمام القوم، فيكفى إسماعه إياهم التأمين كأصل القراءة،  
وقوله القديم على ما إذا كثرت القوم فيجهرون حتى يبلغ الصوت الكل. انتهى.

وجهر الأنثى والخنثى بها كجهرهما بقراءتهما، وستعرف.  
قال النووي في زيادات الروضة: "قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ تَرَكَ التَّائِمِينَ، حَتَّى اشْتَغَلَ بِغَيْرِهِ  
لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ"<sup>(١)</sup>.

وَفِي (الْحَاوِي) وَغَيْرِهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ مَا لَمْ يَرُكَّعْ<sup>(٢)</sup>.  
وقال في الأم: "لَوْ قَالَ آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ؛ كَانَ حَسَنًا". وهذا لفظه<sup>(٣)</sup>.

والتكلم بالياء المقدرة في المنادى غير مضر كما لا يخفى؛ لكون النداء في مثل هذا المقام  
دعاء، والمقدر في حكم الملفوظ، لكنه خلاف المنقول، فالأولى تركها، ومن قال: أنه مبطل  
فليُنظر هل تبطل الصلاة بقوله ألف مرة: يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة؟، ثم لينصف.  
(وتسحب قراءة السورة) للإمام والمفرد للاتباع، وقد رواه أحد وعشرون صحابياً  
(إلا في الركعة الثالثة) من المغرب، والثالثة (والرابعة) في الرباعية؛ فإنه لا يقرأ السورة  
(على القول المعمول به) المنصوص عليه في الأمالي من القديم في رواية أبي محمد  
الكرابيسي وأبي الحسين الزعفراني؛ لحديث أبي قتادة ونحوه في ذلك.<sup>(٤)</sup>  
والجديد أنه يقرأ؛ لحديث أبي سعيد الخدري.<sup>(٥)</sup>

(١) روضة الطالبين (١/٢٤٧).

(٢) الحاوي الكبير (٢/١١٢).

(٣) لفظ الأم للشافعي (١/١٣١): "وَلَوْ قَالَ مَعَ" آمِينَ: رَبَّ الْعَالَمِينَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ كَانَ حَسَنًا."

(٤) ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلِينَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأَخْرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ»،

صحيح البخاري، رقم (٧٧٦)،

(٥) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثَيْنِ آيَةً، وَفِي الْأَخْرَتَيْنِ قَدْرَ  
خَمْسَ عَشْرَةِ آيَةً أَوْ قَالَ نِصْفَ ذَلِكَ، وَفِي الْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسَ عَشْرَةِ آيَةً، وَفِي  
الْأَخْرَتَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ ذَلِكَ». صحيح مسلم، رقم (٥٧ - ٤٥٢).

وإن قلنا بالأول فالمسبوق إن لم يدرك الأولين مع إمامه فيقرأ في باقي صلاته إذا تدركه ولم يكن قرأها فيما أدركه؛ لئلا تخلو صلاته عن السورة من غير عذر. ثم أصل السنة يحصل بأية، والأولى ثلاثة؛ ليقابل أقصر صورة، ولا ينقص عنها. وقال الشيخ ابن حجر: وأصل السنة يحصل ببعض آية إن فاد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٦)، ويحصل بقراءة البسملة لا بقصد أنها التي أول الفاتحة، وبإعادة الفاتحة إن لم يحسن غيرها، وبتكرير سورة واحدة في الركعتين، لا إن قرأ السورة ثم الفاتحة، على ما اختاره النووي.<sup>(١)</sup>

وقال الإمام والشيخ نصر المقدسي: أنه يحصل بتقديم السورة على الفاتحة<sup>(٢)</sup>. ويكره تركها على ما صرح به في العباب.

وسورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة، وكذا من أطول منها من حيث الاتباع، وقد يترتب على السورة الكاملة بخصوصها ثواب لم يترتب على بعض الطويلة، مثلاً: يقال: ثواب سورة الإخلاص يعادل ثواب ثلث القرآن، ولم يرد في نصف البقرة وغيرها ثواب بخصوصه، ولأنه قد يتفق له الوقف في موضع من البعض في غير محله. قال في الإرشاد ناقلاً عن الشيخ تقي الدين: إن محل السورة القصيرة أفضل من البعض في غير التراويح، أما فيها فقراءة البعض أفضل؛ إذ السنة في التراويح القيام بجميع القرآن.

وقضيته أنه لو لم يأت بجميع القرآن فالسورة أفضل أيضاً، وهو كذلك؛ إذ حينئذ لا صارف عنها.

ويستحب تطويل الأولى؛ على الثانية للاتباع.

نعم إن ورد نص بتطويل الثانية أتبع، ومن ثمة سنّ للإمام في مسألة الزحام تطويل الثانية؛ ليلحقه منتظر السجود.

(١) روضة الطالبين (١/٢٤٨)، والمجموع (٣/٣٨٨).

(٢) نهاية المطلب (٢/١٥٥)، الفقرة (٨٤٢).



وأما الثالثة والرابعة: فقد نقل القاضي الاتفاق على استوائهما، وأقره صاحب الروضة.<sup>(١)</sup>

(والمأموم لا يقرأ السورة) في الصلاة التي يجهر بها الإمام وهو يسمع صوته (بل يستمع) لقراءة الإمام ويُنصت. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)، وقد قدمنا استحباب سكوته لذلك.

ويقرأ في ذلك السكوت: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما... الخ، أو يقرأ القرآن<sup>(٢)</sup>.  
(فإن كان) المأموم (بعيداً عن الإمام) بحيث لا يسمع صوته، أو لا يفهم كلمات قراءته، أو كان الإمام في صلاة سرية أو جهرية وكان المأموم أطروشاً (فالأظهر) من الوجهين (أنه يقرأ) السورة كالمنفرد، وإن لم يؤمر بالقراءة حين يسمع ليستمع.  
والثاني: أنه لا يقرأ؛ لما روي: «أنه ﷺ قال: إذا كتتم خلفي فلا تقرأوا إلا بفاتحة الكتاب»<sup>(٣)</sup>.

ولمن نصر الأول أن يقول: هذا الحديث له سبب لا يصح الاستدلال به، وهو أن أعرابياً راسل رسول الله ﷺ في قراءة "والشمس"، فتعسرت القراءة على رسول الله ﷺ، فلما تحلل من الصلاة قال هذا؛ لأجل ذلك<sup>(٤)</sup>.

(والأحب) أن يقرأ (في الصبح من طوال): سور وقعت في السبع الآخر من القرآن المسمى بـ(المفصل)، سمي به ذلك السبع؛ لكثرة الفصول الواقعة بين سوره، وقيل: لقلة المنسوخ فيه، فكانه المبالغ في الفصل بين الحق والباطل.

ثم أوله الحجرات، وطوؤه قيل: إلى عم، وقال الشيخ ابن حجر: قد اشتهر ذلك، وهو خلاف المنقول، بل طوؤه إلى سورة الملك، إلا أنه يقرأ في يوم الجمعة في الركعة

(١) روضة الطالبين (١/٢٤٨)، والمجموع (٣/٣٨٧).

(٢) تمامه كما ورد من فعله ﷺ: «بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُتَقْنَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ» ينظر: صحيح البخاري، رقم (٧٤٤).

(٣) سنن الدارقطني (٢/١١٤)، رقم (١٢٤٠).

(٤) سنن البيهقي الكبرى (٢/١٦٢)، رقم (٢٧٣٢).

الأولى من الصبح: سورة السجدة الم، وفي الركعة الثانية: ”هل أتى على الإنسان“  
بكمالها للاتباع، وتسبب المداومة عليهما، وعند ضيق الوقت سورتان قصيرتان أفضل  
من بعضهما.

قال الغزالي في الإحياء: المستحب للمسافر أن يقرأ في أولى الصبح: ﴿قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ﴾  
وفي الثانية: الإخلاص للاتباع؛ فإن رسول الله ﷺ هكذا يفعل<sup>(١)</sup>.

وينبغي أن لا يقرأ سورة السجدة بقصدها في الصلاة؛ فإن قرأ فالذي يقتضيه إطلاق  
المعظم أنه تبطل صلاته، وقول صاحب الأنوار كالصريح في ذلك حيث قال: ولو أراد  
أن يقرأ آية أو سورة يتضمن سجدة ليسجد: فإن لم يكن في الصلاة ولا في الأوقات  
المنهية لم يكره، وإن كان فيهما أو في أحدهما فالحكم كما لو دخل المسجد في الأوقات  
المنهية لا لغرض سوى تحية المسجد، وقد سبق. انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وشرح بطلان الصلاة بها الماوردي، والقاضي حسين، والشيخ أبو علي البند نجي. <sup>(٣)</sup>  
(وفي الظهر نحواً مما في الصبح) للاتباع (وفي العصر والعشاء أو ساط) سور (المفصل)  
وهي من عم إلى والضحي على المتعارف، ومن الملك إلى النازعات عن الشيخ ابن  
حجر.

(وفي المغرب قصاره) وهي من الضحي إلى آخر القرآن، وعند الشيخ ابن حجر من  
النازعات إلى آخر القرآن.

ويستحب أن يقرأ على ترتيب المصحف، وعلى التوالي ما لم يكن التي يليها أطول،  
كسورة الكوثر وقُلْ يا أيها الكافرون؛ لأن تطويل الثانية على الأولى خلاف السنة.

### تذنيب في أشياء متفرقة:

قال الشيخ ابن حجر في شرح خلاصة الحاوي: ولو شك في حرف أو كلمة في أثناء  
الفاتحة أو في أصلها بعد ما زعم قراءتها وجب أن يستأنف، بخلاف ما لو شك بعدها

(١) إحياء علوم الدين (١/٢٤٧).

(٢) الأنوار (١/٧٩).

(٣) الحاوي الكبير (٢/٢٧٦).

في بعضها؛ لأن الظاهر مضيئها تامة، ولو قرأ غافلاً ففطن عنى ﴿صَرَطَ الَّذِينَ﴾ ولم يتيقن قراءتها لزمه استثنائها. انتهى.

قال: ولو اقتصر المتنفل في ركعات بعد قراءتها على تشهد واحد سنّ له قراءة السورة في الكل. وقال في ما يستحب للمأموم قراءة السورة في السرية: فلو جهر الإمام في السرية أو أسر في الجهرية اعتبر فعله على الأصحّ، معناه: يقرأ فيها يسراً، وينصت فيها يجهر، وقيل: يعتبر الم شروع، معناه: يقرأ فيها يجهر وهي سرية الأصل، وينصت فيها يسراً وهي جهرية الأصل، وضح في الصغير.

قال: المصنف في العزيز:

يستحب للقارئ في الصلاة وخارجها أن يسأل الرحمة إذا مرّ بآية تسبيح.

وأن يتعوذ إذا مرّ بآية عذاب، وأن يسبح إذا مرّ بآية تسبيح.

وأن يتفكر إذا مرّ بآية تمثيل.

وأن يقول: بلى وأنا على ذلك من الشاهدين إذا قرأ: ﴿أَتَى اللَّهُ يَأْتِيَهُ الْمَكِيدِينَ﴾ (التين: ٨).

وأن يقول: آمنا بالله إذا قرأ: ﴿فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (المرسلات: ٥٠).

والمأموم يفعل ذلك لقراءة الإمام<sup>(١)</sup>. انتهى قوله.

أقول: وأن يقول بعد قوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَاءُ الْآءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (الرحمن: ١٣): فما بشيء من نعمتك ربنا نكذب؛ لثبوت تعبير الصحابة بذلك في حديث حسن<sup>(٢)</sup>.

وأن يقول عند قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦): "اللهم صل وسلم على نبينا محمد"؛ امتثالاً لأمره تعالى.

وأن يكبر ثلاثاً عند قوله تعالى: ﴿وَكَبِيرَةً كَثِيرًا﴾ (الإسراء: ٢١١)؛ امتثالاً لأمره أيضاً.

وأن يقول بعد كل سورة في قصار المفصل إلى أن يختم: لا اله إلا الله والله أكبر كبيراً

(١) العزيز شرح الوجيز (١/٥٠٨)، وروضة الطالبين (١/٢٤٩).

(٢) لفظه: «لَا شَيْءَ مِنْ نِعْمِكَ رَبَّنَا نَكُذِّبُ فَلَكَ الْحَمْدُ»، سنن الترمذي، رقم (٣٢٩١)، وشعب الإيمان

(٢/٤٨٩)، رقم (٢٤٩٣)، وفي إسناده ضعف. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٢١٩).

متكبراً جباراً عظيماً؛ لرواية البيهقي عن ابن عباس في ذلك<sup>(١)</sup>. وبالله التوفيق.

(الخامس: الركوع)؛ للكتاب والسنة والإجماع، (وأقله أن ينحني بحيث تنال راحته) وهما ما عدا الأصابع من الكفين (ركبتيه) هذا إقتباس من لفظ خبر مروى في ذلك.<sup>(٢)</sup> ومعناه: أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحتيه على ركبتيه لأمكنه، وهذا عند سلامة اليدين واعتدال الحلقة، فلا اعتبار بوصولهما اليهما عند إطالتها. والأقطع وقصير اليدين يراعيان هيئة ركوع المعتدل ولا يوصلان اليها؛ لفوات استواء الظهر.

وفي لفظ الانحناء إشعاراً بأنه لو إنحنس - أي: اقنعس<sup>(٣)</sup> - وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب لم يكن ذلك ركوعاً وإن صار بحيث لو مَدَّ يديه لنالتا ركبتيه؛ إذ نيلهما ركبتيه لم يكن بالانحناء.

قال المصنف في العزيز ناقلاً عن الإمام: ولو مَزَجَ الانحناء بهذه الهيئة، وكان التمكن من وضع الراحتين على الركبتين بهما جميعاً لم يعتدَّ بها جاء به ركوعاً<sup>(٤)</sup>.

ثم إن عجز عن الركوع إلا بنحو مُعِينٍ لزمه ذلك، ولو بأجرة هذا أقل ركوع القائم، أما ركوع القاعد فأقله وأكمّله قد مر، ويطمئن فيه وجوباً حتى يستقرَّ أعضاؤه في هيئة الركوع بحيث ينفصل هويُّه للركوع عن ارتفاعه للاعتدال، وذلك لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، فَقَالَ: عَلَّمَنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا»، الحديث.<sup>(٥)</sup>

(١) لم أجده إلا في شعب الإيمان (٤٢٦/٣)، رقم (١٩١٢)، ولفظه: "كَبَّرَ حَتَّى تَحْتَمِيَ"، وليس فيه هذه الزيادة نصاً.

(٢) صحيح البخاري، رقم (٧٩٠) ومسنّد أحمد، رقم (٣٩٧٤)،

(٣) وكل مدخل رأسه في عنقه كالمتنع من الشيء: مقنعس. لسان العرب (١٧٨/٦)، مادة: (قنص).

(٤) العزيز شرح الوجيز (٥٠٩/١).

(٥) صحيح البخاري، رقم (٦٢٥١)، وصحيح مسلم، رقم (٤٥-٣٩٧)، ومسنّد أحمد مخرّجاً، رقم (٩٦٣٥).

وهذا الرجل هو الذي يقال له: المسيء صلاته .

قال المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، وغيرهما من الأئمة: فلو جاوز حدَّ أقلِّ الركوع وزاد في الهويّ ثم ارتفع وحركاته متوالية فلا طمأنينة<sup>(١)</sup>، وزيادة الهويّ لا تقوم مقامها.<sup>(٢)</sup> وقال الصيمري: يقوم، ونسبه الأسنوي إلى الغلط.

وليس من حدٍّ لأقلِّ تكبيرة الركوع وتسبيحه، خلافاً لمن جعلهما من أقله.

لنا: أنه ﷺ لم يأمر المسيء صلاته بالذكر في الركوع.

وعدّ من الأقلّ شيئاً آخر، وهو: أن لا يكون صارف للفعل عن الركن إلى غيره ممّالاً تشمله نية الصلاة وإن لم يشترط قصد الركن أولاً؛ لدخوله في نية الصلاة المستصحبة حكماً وإن غربت، وذلك في كل الأركان، وأشار إلى ذلك بقوله:

(وينبغي) أي: يجب (أن لا يقصد بهويه غير الركوع، حتى لو قرأ آية سجدة فهوى ليسجد ثم لما بلغ حد الركعين بدا) أي: ظهر (له) قصد آخر (وأراد أن يجعله ركوعاً لم يجز)؛ لوجود الصارف عن الركن ممّالاً يشتمله نية الصلاة.

وهذا الشرط قد شرطه صاحب التهذيب وتبعه الأئمة في ذلك، فيجب العود إلى القيام ليركع منه.<sup>(٣)</sup>

ولو أراد أن يركع فسقط كظهيره في السجود الآتي قام وجوباً ثم يركع؛ لأن السقوط نفسه صارف والشرط عدمه، لا عدم قصده فحسب، كما أوهمه عبارة بعضهم، أما إذا اشتملته نية الصلاة لم يؤثر، بأن أتى به بقصد النفل، كما سيجيء نظيره.

(وأكمّله أن ينحني بحيث يستوي ظهره وعنقه) ويصير كصحيفة واحدة، فلا يكون رأسه ورقبته أخفض ولا أعلى من عجزه؛ لما روي: «أنه ﷺ كان يُسَوِّي ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ بِحَيْثُ لَوْ صَبَّ الْمَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ لَأَسْتَمَسَكَ».<sup>(٤)</sup>

(١) العزيز ط العلمية (٥٠٩/١)، وروضة الطالبين (٢٥٠/١) والمجموع (٤٠٩/٣).

(٢) المجموع (٤٠٩/٣)، وروضة الطالبين (٢٥٠/١).

(٣) التهذيب (١١٧/٢).

(٤) لم يرد هذا اللفظ في كتب المتون، ورواه ابن ماجه، رقم (٨٧٢) بلفظ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ حَتَّى لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَأَسْتَمَسَكَ»، وإسناده ضعيف. ينظر: تلخيص الحبير (٢٤٠/١)، رقم (٣٦١).

وكره تركه؛ فقد روي عن النبي ﷺ «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُدْبِعَ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ كَمَا يُدْبِعُ الْحِمَارُ»<sup>(١)</sup>.  
وفسر المصنف التذبيح بأن يسط ظهره ويطأ رأسه بحيث يكون رأسه أشد انحطاطاً من إتيته.

وتذكر هذه الكلمة بالبدال المهملة وبالمعجم<sup>(٢)</sup>، قال المصنف في العزيز: والأول أشهر.<sup>(٣)</sup>  
(وينصب ساقيه) إلى الحقب لأنّه أعون على مد الظهر والعنق (ولا يثنى ركبتيه) كأنه تفسير لنصب الساقين؛ إذ نصبهما لا يمكن إلا باستقامة الركبتين، هكذا يفهم من عبارة العزيز.  
ويمكن أن يقال: "ولا يثنى ركبتيه" أي: لا يلصق إحداها بالأخرى؛ إذ هو مكروه،  
هذا مفهوم عبارة الشيخ ابن حجر، وكلا الاحتمالين محبوب، والأول أقرب.

(ويأخذها بيديه وأصابعه متفرجة) أي: متفرقة وسطاً (متوجهة نحو القبلة) لما روي:  
«أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُمْسِكُ رَاحَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهِمَا وَيُفْرِجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»<sup>(٤)</sup>، وليكون  
جميع أعضائه إلى أشرف الجهات، فإن كان أقطع أو عليل اليد فعلى ما أمكنه، (ويكبر  
للكوع عند ابتداء الهوي) بفتح الهاء، وهو النزول من العلو إلى السفلى، كما أن ضمها  
عكسه، وذلك لما روي عن عبد الله بن مسعود: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ فِي كُلِّ رَفْعٍ  
وُخْفُضٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ»<sup>(٥)</sup>. وهل يمد هذه التكبيرة؟ فيه قولان:

أحدهما: وهو القديم، لا يمدّها؛ لما روي: «أَنَّهُ ﷺ قَالَ: التَّكْبِيرُ جَزْمٌ»<sup>(٦)</sup>، أي: لا يمدّ،

(١) سنن الدارقطني (١/٢١٣)، رقم (٤٢٦)، بلفظ: «يَا عَلِيُّ إِنَّ أَرْضِي لَكَ مَا أَرْضَى لِنَفْسِي، وَأَكْرَهُ لَكَ مَا أَكْرَهُ لِنَفْسِي، لَا تَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ جُنُبٌ، وَلَا أَنْتَ رَاكِعٌ، وَلَا أَنْتَ سَاجِدٌ، وَلَا تُصَلِّ وَأَنْتَ عَاقِصُ شَعْرِكَ، وَلَا تُدْبِعُ تَدْبِيعَ الْحِمَارِ». وينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/٢١٢).

(٢) هُوَ الَّذِي يُطَاطَأُ رَأْسُهُ فِي الرُّكُوعِ حَتَّى يَكُونَ أَحْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ. وَقِيلَ دَبَّحَ تَدْبِيحاً إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ، وَدَبَّحَ ظَهْرَهُ إِذَا ثَنَاهُ فَارْتَفَعَ وَسَطُهُ كَأَنَّهُ سَنَامٌ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: رَوَاهُ اللَّيْثُ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ وَالصَّحِيفُ بِالْمُهْمَلَةِ. النِّهَايَةُ (٢/٩٧)، مادة: (دَبَّحَ).

(٣) العزيز (١/٥١٠).

(٤) لم يرد بهذا اللفظ، وإنما رواه ابن حبان في صحيحه (٥/١٨٩)، رقم (١٧٨١) بلفظ: «ثُمَّ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهِمَا»، وينظر: صحيح ابن خزيمة (١/٣٠٨)، رقم (٦٠٨).

(٥) صحيح البخاري، رقم (٧٨٤) ولفظه: «يَكْبُرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَكُلَّمَا وَضَعَ» وينظر: صحيح البخاري، رقم (٧٨٦)، (٨٢٦)، وصحيح مسلم، رقم (٣٩٢، ٣٩٣)، وسنن أبي داود، رقم (٨٣٥)، وسنن النسائي، رقم (١٠٨٢).

(٦) قال شيخ الإسلام: لا أصل له بهذا اللفظ وإنما هو قول إبراهيم النخعي حكاه الترمذي عنه. ينظر: تلخيص الحبير (١/٢٢٥)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٧)، والحديث ضعيف.

لأنه لو حاول المدّ لم يأمن أن يجعل المدّ على غير موضعه فيغير المعنى، مثل أن يجعله على الهمزة فيصير استفهاماً.

والثاني: وهو الجديد، أنه يمدّها إلى تمام الهويّ حتى لا يخلو جزء من صلاته عن الذكر، ويحمل الحديث على تكبيرات الإحرام كما تكلمنا فيها في موضعها. ويجري القولان في جميع تكبيرات الانتقالات، ولا نُعيدهما لك.

(ويرفع يديه كما) يرفعهما (في ابتداء الصلاة) عند تكبيرة الإحرام؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع... الحديث»<sup>(١)</sup>.

قال النووي في زيادات الروضة يستحب أن لا يصل تكبيرة الركوع بآخر السورة، بل يسكت بينهما سكتة لطيفة، ويستحب رفع اليدين في تكبيره الإحرام والركوع والرفع منه لكل مصل قائم وقاعد ومضطجع وموميء، نص عليه الشافعي في الام<sup>(٢)</sup>.

(ويقول في الركوع: سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً)؛ لما روى عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ: «لما نزل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال ﷺ: اجعلوها في ركوعكم»<sup>(٣)</sup>، وقولوا سبحان ربي العظيم»<sup>(٤)</sup>.

قال المصنف في العزيز: وذلك أدنى درجات الكمال، وروى عن النبي ﷺ استدلالاً لما قاله أنه قال: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ وَذَلِكَ أَدْنَاهُ»<sup>(٥)</sup>.

وقال النووي في الزيادات ناقلاً عن الأصحاب: أقل ما يحصل به الذكر تسبيحة

(١) صحيح البخاري، رقم (٧٣٥)، ولفظه: «أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما... وكان لا يفعل ذلك في السجود»، وينظر: صحيح مسلم، رقم (٢٢/٣٩٠)، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٦٥)، ومسنند أحمد، رقم (٤٦٧٤).

(٢) الأم للشافعي (١٢٧/١)، وروضة الطالين (١/٢٥١).

(٣) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٧٤١٤)، وسنن أبي داود، رقم (٨٦٩)، ٢ باب ما يقول الرجل في رُكُوعِهِ وَشُجُودِهِ، وسنن ابن ماجه، رقم (٨٨٧)، وإسناده حسن. ينظر: خلاصة الأحكام للنووي (١/٣٩٦).

(٤) لم أجد هذه الزيادة في متون الحديث.

(٥) العزيز (١/٥١٢).

واحدة، وزعم أبو برزعة أنّ بين كلامي المصنف والنووي تغايراً؛ حيث قال: ويدل قول النووي على أنّ أدنى الكمال واحدة لا ثلاثة.<sup>(١)</sup>

ولك أن تقول: لم لا يجوز أن يحمل قول النووي على أقل ما يحصل به أصل السنة، وقول المصنف في العزيز على أقل ما يحصل به الكمال؟، وشتان ما بين المحمولين.

واستحب بعضهم أن يضيف إليه: ”وبحمده“ وقال: إنه ورد في بعض الأخبار.<sup>(٢)</sup> وأتم الكمال أن يضيف على الثلاثة الدعاء الآتي فحسب عند المصنف والنووي وتابعيهما. وحكى المصنف عن الحاوي: أنّ أتم الكمال من سبع تسيّحات إلى إحدى عشرة، وأوسطه خمس.<sup>(٣)</sup>

ثم الزائد على أدنى الكمال إنّها يستحب للمنفرد.

(والإمام لا يزيد عليه) أي: على أدنى الكمال وهو ثلاثة؛ كي لا يطوّل على القوم.

وقال الروياني: لا يزيد على خمسة.

قال في العزيز: هذا إذا لم يرض القوم بالتطويل، أمّا إذا رضوا بالتطويل فيستوفي أتم الكمال.<sup>(٤)</sup> فليكن إطلاق الكتاب محمولاً على ما إذا لم يرضوا.

وقال الإسني: والإمام لا يزيد على الثلاثة والخمسة - على اختلاف الرأيين - وإن رضي القوم بالتطويل؛ لأنّه مأمور بالتخفيف، وعلى هذا إطلاق الكتاب بمطائه.

(ويضيف المنفرد إليه) وكذا الإمام يرضى القوم إن قلنا بقول الشيخين: (اللهم لك ركعت) قدّم الظرف؛ ليدل على اختصاص ما يأتي به له، وكذا في البواقي (ولك خشعت) أي: لك ذللت جوارحي.

(١) روضة الطالبين (١/٢٥١).

(٢) وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى اسْتِحْبَابِ قَوْلِهِ: ”وَبِحَمْدِهِ“ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ وَصَاحِبُ الشَّامِلِ وَالْعَزَالِيُّ وَآخَرُونَ، وَيُنْكَرُ عَلَى الرَّافِعِيِّ لِأَنَّهُ قَالَ: وَبَعْضُهُمْ يُضِيفُ إِلَيْهِ ”وَبِحَمْدِهِ“ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ وَجَّهَ شَاذَّ مَعْنَى أَنَّهُ مُشْهُورٌ هَذَا لِأَنَّ الْأَيْمَةَ. ينظر: العزيز (١/٥١٢)، والمجموع (٣/٤١٢).

(٣) الحاوي الكبير (٢/١٢٠)، والمجموع (٣/٤١٢)، والعزيز (١/٥١٢).

(٤) العزيز (١/٥١٢).



وأصل الخشوع السكون، مثل الخضوع، إلا أن الخضوع يستعمل في القلب، والخشوع في الجوارح. (وبك آمنت) أي: اطمأن قلبي واستقرّ على وحدانيتك؛ إذ الإيمان صفة القلب، وجعلهُ ساكناً مطمئناً.

واعلم أنّ حقيقة الإيمان: هو تصديق النبي ﷺ بالقلب في جميع ما علم مجيؤه به بالضرورة من عند الله إجماعاً؛ فإنه كاف في الخروج عن عهدة الإيمان.

(ولك أسلمت) أي: انقذت وأطعت بأعضائي الظاهرة، قدم صفة القلب على صفة الجوارح لأنها الأصل؛ إذ صفة الجوارح قد يتخلف عنها كفى المنافق. نعوذ بالله (خشع) أي: سكن وتذلل وتطامن وتواضع (سمعي) السمع: قوة أودعه الله تعالى في قعر الصباخ، به يدرك الأصوات بسبب وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت، بمعنى أنّ الله تعالى يخلق الإدراك في النفس عند ذلك بطريق جري العادة عند المتكلمين، وبطريق الإيجاب عند الحكماء (وبصري) وهي: قوة مودعة في العصبين المجوفتين اللتين يتلاقيان ثم يفترقان من غير تقاطع على هيئة الصليب فيوصلان إلى العين، يدرك بها النفس الاضواء أولاً وبالذات والألوان والأشكال والمقادير، وغير ذلك مما يخلق الله تعالى إدراكها في النفس عند استعمال العبد تلك القوة ذاتياً وبالتوسط، وأراد بالسمع والبصر محلها من قبيل ذكر الحال وإرادة المحل مجازاً مرسلأً (وعظمي وعصبي) هي العروق الصغار التي يقوى الله تعالى بها المفاصل<sup>(١)</sup> (وشعري وبشري) وإنما أجرى حكم الخشوع عليها؛ لأنها تتأثر بتأثر السمع والبصر فرحاً وترحاً (وما) مبتداء موصولة (استقلت) أي: قامت (به) متعلق باستقلت (قدّمي) اسم جنس وليس بشئنة، فاعل استقلت، والجملة صلة ما، وتشديد الياء في قدّمي على تقدير الشئنة لحن؛ لأنها فاعل، ورفعها في الشئنة بالألف دون الياء كما هو ظاهر (له) ظرف مستقر جزماً<sup>(٢)</sup> (رب العالمين).

(١) العصب: ما يشد المفاصل ويربط بعضها ببعض وشبه خيوط بيض يسري فيها الحس والحركة من المخ إلى البدن. المعجم الوسيط (٢/٦٠٤).

(٢) الظرف المستقر: جار ومجرور حذف متعلقها وكان من الأفعال العامة: الكون والوجود والثبوت والحصول، وهنا الفعل: "خشع" ذكر بعده: "لك"، فلا يتعلق "له" به بل بفعل عام أو مشتق من هذه الأفعال الأربعة. ينظر: كتاب إظهار الأسرار للبركوي، مبحث حروف الجر، والكيليات (٥٩١)، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/١١٤٩)، والمعجم الوسيط (٢/٦٠٤).

وأراد بقوله: "ما اسقلت به قدمي": جملة، أي: جميع جسمي، ذكره تعميماً بعد تخصيص أو تأكيداً لما سبق.

فإن قلت: ما الحكمة في أن القراءة وجبت في القيام والتشهد في الجلوس، ولم يجب التسبيح في الركوع والسجود؟

قلت:؛ لأن القيام والقعود متعارفان في العادة فوجب تمييزهما عنها بوجوب القراءة والتشهد فيهما، بخلاف الركوع والسجود؛ فانهما من حيث كونهما ركوعاً وسجوداً لا يكونان إلا للعبادة، فلا يحتاجان إلى التمييز.

(الركن السادس: الاعتدال) وهو: التوسط لغة، سمي به؛ لأنه يتوسط بين القيام والركوع، وهو ركن في الصلاة الفرض لكنه غير مقصود في نفسه، ولذلك عدّ ركناً قصيراً، خلافاً لمن لم يعدّه ركناً، لنا ما روي أنه ﷺ قال للمسيء صلاته: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً».

(وهو أن يعود) الراكع (إلى هيئته التي كان عليها قبل الركوع) من نحو قيام أو قعود أو إلى ما أمكنه في من لا يطيق انتصاباً، ويطمئن في الاعتدال كما ذكرنا في الركوع، وهو: أن يستقر بحيث ينفصل هويه للسجود عن ارتفاعه للاعتدال.

قال الإمام في النهاية: في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء؛ لأن النبي ﷺ في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال، وقال: في كلام الأصحاب ما يقتضي التردد، والمنقول الصواب وجوبها<sup>(١)</sup>.

(ويشترط فيه) عدم الصارف كما ذكرنا في الركوع، وهو: (أن لا يقصد بارتفاعه غير الاعتدال) حتى لو رأى في ركوعه عقرباً أو حيّة فارتفع فزعا لم يعتدّ بذلك الارتفاع عن الاعتدال؛ لوجود صارف لم تشمله الصلاة، بل يجب عليه أن يعود إلى الركوع ثم يعود إلى الاعتدال، فلو سقط منه قبل الطمأنينة وجب العود إليه والطمأنينة ثم السجود.

ولو شك بعد السجود في إتمامه عاد إليه غير المأموم فوراً وجوباً، وإلا بطلت صلاته، والمأموم يأتي بركعة بعد سلام الإمام.

قال النووي في الزيادات: ولو أتى بالركوع الواجب فعرضت له علةٌ منعتة عن الاعتدال سجد عن ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره، ولو زالت العلة قبل أن يضع جبهته على الأرض وجب أن يرتفع ويعتدل قائماً ثم يسجد. <sup>(١)</sup>

وإن زالت بعد وضع الجبهة على الأرض لم يرجع على الاعتدال، فإن خالف وعاد إليه، فإن كان عالماً بتحريمه بطلت صلاته، وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود إن لم يتمه.

وفي كون الاعتدال ركناً في النافلة خلاف نذكره في الجلوس بين السجدين إن شاء الله تعالى.

ويستحب رفع اليدين للاعتدال حذو المنكبين، فإذا اعتدل قائماً حطّهما؛ لما روي عن ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ: كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك» <sup>(٢)</sup>.

(ويبتدئ برفع اليدين) مع الابتداء برفع الرأس؛ لثبوته كذلك عن فعله ﷺ. <sup>(٣)</sup> (ويقول عند ذلك) أي: رفعه اليدين مع رفع الرأس: (سمع الله لمن حمده) أي: تقبل الله منه حمده، أو أجاب الله حمد من حمده، أو غفر الله لمن حمده، على اختلاف الآراء، من قبيل المجاز المرسل، رواه ابن عمر عن رسول الله ﷺ. <sup>(٤)</sup>

(فإذا استوى) أي: استقام (قائماً قال: ربنا لك الحمد) أو: ربنا ولك الحمد، أو: اللهم ربنا لك الحمد، أو: لك الحمد ربنا، أو: الحمد لربنا؛ لثبوت ذلك كله في الأحاديث الصحيحة.

(١) روضة الطالبين (١/٢٥٣).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٧٣٥) وصحيح مسلم، رقم (٢٢) (٣٩٠).

(٣) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري، رقم (٢٠٤)، وصحيح البخاري، رقم (٧٣٥). بلفظ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَرَفَعَهُمَا كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَكَانَ لَا يَقَعِّلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ»

(٤) سنن الدارمي، رقم (١٤٤٦)، وفي قرة العينين للبخاري (٣٥)، رقم (٤٠).

قال الشافعي رحمه الله عليه في الأم: ربنا ولك الحمد أحب إلي<sup>(١)</sup>.

ثم الواو فيه إما زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره: لك الاختصاص فيما نعبدك، ولك الحمد أو لك الأمر فيما أطعناك، ولك الحمد.

قال في زيادات الروضة: يجهر الإمام بسمع الله، ويسر بربنا لك الحمد<sup>(٢)</sup>، وسبب ذلك الإعلام بالرفع عن الركوع؛ ليرفع المأمومون.

ويؤخذ من ذلك أنّ المبلغ خلف الإمام يسلك هذا المسلك ولا يجهر بربنا لك الحمد؛ لأنه ليس للانتقال، بل ذكر للاعتدال، فلم يجهر به كسائر الأذكار، وأما غير المبلغ فيسرّ بكليهما، كما صرح به في الروضة<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ ابن حجر: إن لم يحتج الإمام أو المبلغ إلى الجهر بالتسميع: بان لم تكن الجماعة في الظلمة، ولم يكن فيها أعمى لم يجهر به؛ لانتفاء معنى الإعلام.

(ملء السموات والأرض) روي: "ملء" بالرفع والنصب، وكلاهما صحيح: الرفع على صفة الحمد، والنصب على الحال وعامله عامل الظرف: "لك"، أو الظرف على اختلاف الرأيين، ومعناه: لو كان للحمد جسم لملاً ذلك.

(وملء ما شئت من شيء) تفسير ماشئت (بعد) ظرف شئت، مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، أي: بعد السموات والأرض مما لا نعلمه نحن، كالأفق الأعلى والكرسي وغيرهما، روى ذلك عبد الله ابن أبي أوفى<sup>(٤)</sup>.

(١) الأم للشافعي (١/١٣٥).

(٢) روضة الطالبين (١/٢٥٢).

(٣) روضة الطالبين (١/٢٥٢).

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى. هو عبد الله بن علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد، كنيته أبو إبراهيم الأسلمي، كان من أصحاب الشجرة، وَلَمْ يَزَلْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى بِالْمَدِينَةِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ فَتَرَهَا حَيْثُ تَرَهَا الْمُسْلِمُونَ وَابْتَنَى بِهَا دَارًا فِي أَسْلَمَ. وَكَانَ قَدْ ذَهَبَ الْبَصَرَةَ. وَتَوَفَّى بِالْكُوفَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَكَانَ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْكُوفَةِ. الطبقات الكبرى ط العلمية (٤/٢٢٦) رقم (١٨٥٠)، والتاريخ الأوسط لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، أبي عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) - دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى (١/١٨١).

ويستوى في ما ذكر الإمام والمأموم والمنفرد بدليل قوله:

(ويزيد المنفرد) وفي الإمام برضى القوم الخلاف المار (أهل الثناء) - بالرفع والنصب: الرفع على الخبرية، أي: أنت أهل الثناء، والنصب على النداء، أي: يا أهل الثناء. قال الحنفا: والمختار نصبه<sup>(١)</sup>

. (والمجد) وهو نهاية الشرف، وقيل: العظمة «حق ما قال العبد: كلنا لك العبد»<sup>(٢)</sup>

وفي صحيح مسلم: «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد»<sup>(٣)</sup>.

فعلى الأول ما موصولة مرفوعة بالابتداء، و"حق" خبرها مقدم عليها، واللام في "العبد" للجنس أو للعهد، ومقول القول: "كلنا لك عبد".

وعلى الثاني "أحق" مبتداء مضاف إلى ما الموصوفة، و"اللهم لا مانع" إلى آخره خبره، و"كلنا لك عبد" جملة حالية معترضة بين المبتدأ والخبر، أي: أحق الأشياء التي تكلم بها العبد من ثناء الله من العبد المطيع الخاشع الخاضع: اللهم إلى آخره.

ويموز أن يكون "أحق" خبر مبتدأ، و"ما" منصوباً تقديرأ<sup>(٤)</sup> بنزع الخافض، أي: أنت أحق بما قال العبد لك من الحمد من غيرك.

وعلى التقدير الأول إنما يكون: "اللهم" إلى آخره، خبراً عن أحق، بتأويل الكلام أو القول أو الخبر، وإلا فهي منصوب على أنها مقول القول.

ويموز أن يكون خبر أحق: "ربنا لك الحمد"، ولا يحتاج إلى الضمير؛ لاتحادهما

(١) عون المعبود (٣/ ٥٨).

(٢) سنن النسائي الكبرى، رقم (١٠٦٨)، ولفظه: «حق ما قال العبد كلنا لك عبد لا نازع لما أعطيت ولا ينفع ذا الحمد منك الجدة»، قال شيخ الإسلام العسقلاني: وَقَعَ فِي الْمُهَذَّبِ كَمَا وَقَعَ هُنَا بِإِسْقَاطِ الْأَلِفِ مِنْ "أَحَقُّ" وَبِإِسْقَاطِ الْوَاوِ قَبْلَ "كُلُّنَا" وَتَعَقُّبُهُ النَّوْوِي بِأَنَّ الَّذِي عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ بِإِثْبَاتِهَا كَذَا قَالَ، وَهُوَ فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ بِحَذْفِهَا أَيْضًا. تلخيص الحبير (١/ ٢٤٤)، وينظر: سنن الدارمي، رقم (١٣٥٢)، ومسند أحمد، رقم (١١٨٢٧).

(٣) صحيح مسلم، رقم (٢٠١). (٤٧١)، ولفظه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ. اللَّهُمَّ لَا تَمْنَعْ لِيَا مُعْطِي لِيَا مُنْعَتٍ، وَلَا يَنْفَعْ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

(٤) المناسب: "منصوب محلاً؛ لأن "ما" اسم موصول مبني، وإعراب المنيات على المحل.

معنى - كما قاله عصام الدين وجعله أقوى - واللهم إلى آخره جملة إنشائية لا محل لها من الاعراب، وقيل غير ذلك.

(اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد) أي: ذا الحظ والجاه.

وقيل: ذا الجَد بمعناه الأصلي. <sup>(١)</sup> (منك الجَد) من فيه للبدل، أي: لا ينفع ذا الجَد بدل طاعتك جدُّه، نظيره قوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ (التوبة: ٣٨).

ويجوز أن يكون فاعل "لا ينفع" ضميراً راجعاً إلى الشيء العام المتقرر في النفس، أي: لا ينفع ذا الجَد شيء، والجَد الثاني بدل من ذلك الضمير.

ويجوز أن يكون "من" ابتدائية، أي: لا ينفع ذا الجَد نفعاً ناشئاً منك الجَدُّ، أي: لا يصير جدُّه سبباً لأن ينفعه.

وقوله: "أهل الشاء" إلى آخر الدعاء، رواه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. <sup>(٢)</sup>

ولما كان القنوت مشروعاً في حال الاعتدال متصلاً بأذكار الاعتدال فقال:

(ويستحب القنوت) وهو في اللغة: الطاعة والسكوت والدعاء مطلقاً، والقيام في الصلاة، والامساك عن الكلام، والدعاء على الأعداء خاصة، وطول القيام في الصلاة، وإدامة الحج، وإطالة الغزو، والتواضع لله تعالى.

وفي الشريعة: عبارة عن الكلمات الآتية، سميت قنوتاً؛ لبعض مناسبتها مع المعاني المذكورة لغة.

وذلك (في الاعتدال) لا غير، خلافاً لمن قال: القنوت قبل الركوع.

(١) أي: النسب، ويكون معنى: "لا ينفع ذا الجَد منك الجَد"، أي: لا ينفع ذا النسب في الدنيا نسبه في الآخرة، قال النووي: "هو بفتح الجيم فهما على الصحيح المشهور، وحكى ابن عبد البر وجماعة كسر الجيم أيضاً، وهو: الإسراع في الحرب، أي: لا ينفعه هربه منك. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٤٨/٣)، وكفاية النبيه في شرح التنبيه (١٧٧/٣)

(٢) صحيح مسلم، رقم (١٩٤-٤٧١)، (٢٠٥-٤٧٧)، قال شيخ الإسلام: لم أجده من حديث علي بن رزاهة مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث بن عباس بن ماجة من حديث أبي جحيفة. ينظر: تلخيص الحبير، رقم (٣٦٩).

لنا عليه ما يروي: «أنه ﷺ إنما يقنت إذا رفع رأسه من الركوع»<sup>(١)</sup>، وعليه درج الخلفاء الراشدون<sup>(٢)</sup>.

(في الركعة الثانية من صلاة الصبح) خلافاً لمن قال: لا قنوت في الفرائض.<sup>(٣)</sup>

ولمن قال: القنوت مخصوص بالأئمة يدعون لجيوشهم.<sup>(٤)</sup>

لنا ما يروي: «أنه ﷺ قنت شهراً يدعو على قاتل أصحابه ببئر معونة ثم تركه».<sup>(٥)</sup>

وأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا، وروي ذلك عن خلفائه الأربعة عليهم السلام.<sup>(٦)</sup>

(وهو أن يقول: اللهم اهديني في من) أي: مع من (هديت) قال في المفتاح: <sup>(٧)</sup>عني

(١) لم يرد بهذا اللفظ، وإنما بلفظ: «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله ﷻ لأننا أقربكم صلاة برسول الله ﷺ فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر وعشاء الآخرة وصلاة الصبح». سنن البيهقي الكبرى (١٩٨/٢)، رقم (٢٩١٠)  
(٢) الأم للشافعي (١٤٩/٧)، و (٢٦٣/٧)، والسنن الكبرى للبيهقي (٢٨٨/٢)، رقم (٣١٠٨)، ولفظه: «سَأَلْتُ أَبَا عُثْمَانَ عَنِ الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ قَالَ: "بَعْدَ الرُّكُوعِ" قُلْتُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهم». (٣) روى ذلك عن عمر، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وقال ابن عمر: هي بدعة، وقال قتادة، وإبراهيم: لم يقنت أبو بكر ولا عمر حتى مضياً. شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٨٥/٢)، وتهذيب الآثار مسند ابن عباس: تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، - مطبعة المدني - القاهرة (٣٦٦/١)، رقم (٦٣٦)، ولفظه: لَا قُنُوتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَإِنَّمَا الْقُنُوتُ فِي الْوُتْرِ.  
(٤) وَقَالَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: لَا يَقْنَتُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ إِلَّا عِنْدَ نَازِلَةٍ تَنْزِلُ بِالْمُسْلِمِينَ، فَيَدْعُو الْإِمَامُ لْجُيُوشِ الْمُسْلِمِينَ شرح السنة لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش - المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، (١٢٤/٣).

(٥) صحيح مسلم، رقم (٦٧٧)، ولفظه: «عن أنسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ»، وصحيح البخاري، رقم (١٠٠١، ٢٨١٤، ٧٣٤٠) و...

(٦) سنن البيهقي الكبرى (٢٠١/٢)، رقم (٢٩٢٦)، وسنن الدارقطني (٤١/٢)، رقم (٢٠)، قال النووي: صحيح، رواه جماعات من الحفاظ وصححوه. ينظر: خلاصة الأحكام (٤٥٠/١)، رقم (١٤٧٦)، وينظر: تهذيب الآثار مسند ابن عباس (٣٥٥/١)، رقم (٦٠٤): «كان عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يقنت في صلاة الفجر»، سنن البيهقي الكبرى (٢٠٨/٢)، رقم (٢٩٥٥): «أن علياً كان يقنت في صلاة الصبح بعد الركوع».

(٧) تصورت أنه كتاب مفتاح الحاوي المبين عن النصوص والفحواي - لجمال الدين محمد بن سعيد بن علي بن كبن الطبري اليمني الشافعي (ت: ٨٤٢هـ) وهو نكت على الحاوي الصغير للقريني، ولكن المصنف ذكر هنا أنه نقل عن المرقاة، والظاهر أنه مرقاة المفاتيح للملا علي (ت: ١٠١٤هـ)، وهو متأخر عن صاحبه. ينظر: إيضاح المكنون (٥٢٣/٤) فخر تصوري اللهم اهتدنا.

به إبراهيم ﷺ؛ فإنه أول من استدللّ للوحدانية وسأل الهداية من الله تعالى وهداه (وعافني) أي: تجاوز عني خطيئتي (في من) أي: مع من (عافيت) تجاوزت عن خطئه، عني به آدم ﷺ؛ فانه أول خاطيء تجاوز عنه.

قال في المفتاح أيضاً: وعلى هذا فقوله: ”عافني“ بمعنى اعف عني؛ لأنّ المعافاة كما قاله في المرقاة: إنّما يستعمل في المحافظة عن شرور الأشرار في الدنيا، يقال: عافاه عن فلان أي: حفظه عن شره ومكيدته.

(وتولني) أي: احفظني ونجّني (فيمن توليت) عني به موسى؛ لأنّ الله تعالى نجّاه من فرعون حين فرّ إلى مدين، ومنه حين رجع وقد كان عليه دم القبطي، ومن الغرق حين غرق، ومنّ الله تعالى عليه بالنجاة في كثير من المواضع، قاله في المفتاح أيضاً. (وبارك لي) أي: زدني بركة ونماءً (فيما أعطيت) من الهداية والإيمان والعلم والرزق (وقني) أي: احفظني (شرّ ما قضيت) على أهل عصري، أو: عليّ لو كان معلقاً بد عائي، أو: احفظني من الفتنة في الدين حين حلول قضائك إياي.

وأراد بالشّر الفتنة، وأضافه إلى المقضي؛ لأنّ الافتتان إنّما يحصل دائماً عند وجود الشرائر، إضافة للمسبب إلى السبب.

(فإنك تقضي) أي: تحكم على من شئت بما شئت لأنك مالك الرقاب وموجدوها، والمملوك مقهور تحت تصرف المالك لا سيما إذا كان مخلوقه أيضاً. (ولا يُقضى عليك) إذ لا يكافؤك أحد فضلاً عن أن يكون فوقك ليحكم عليك (إنّه) الضمير للشأن (لا يذلّ) أي: لا يصير ذليلاً مهيناً (من واليت) أي نصرته أو أحببته أو كفلت أمره.

ولا يقال: إنا قد نجد من الأنبياء والأولياء قد صاروا أدلة مهانة في أيدي الظلمة فهذا يناقض ذلك.

لأننا نقول: المراد بعدم الذل والإهانة: أن يكون الشخص محمود العاقبة، أو غالب الحجة، أو متبعا في الحق في وقت ما، ولا شك أنّ من والاه الله تعالى لا يخلو عن شيء عن ذلك.

(تباركت ربنا) أي: تكاثر خيرك، إذا كانت الكلمة من البركة وهو كثرة الخير، أو:



تزايدت عن كل شيء في صفاتك وأفعالك؛ إذ البركة تتضمن معنى الزيادة، أو: أنت دائم لا يعتريك الزوال، يقال: برك المطر على الماء، أي: دام وروده عليه، ومنه: "البركة" للحوض؛ لدوام الماء فيها (وتعاليت) أي: ترافعت عن أن يدرك كنه عظمتك فهم، أو: أن يبلغ على حقيقة ذاتك وهم، أو: أن يدركك الأبصار، أو: أن يمثلك الأفكار.

هذا القدر هو المروي عن الحسن بن علي عليه السلام علمه رسول الله ﷺ.

وزاد العلماء ومنهم الأوزاعي وابن عيينة: (وَلَا يَعِزُّ مِنْ عَادَيْتَ) قبل "تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ".<sup>(١)</sup>

وبعده: (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ).<sup>(٢)</sup>

قال القاضي أبو الطيب: كلمة: "لَا يَعِزُّ مِنْ عَادَيْتَ" عندي غير مستحبة؛ إذ العداوة لا يضاف إلى الله تعالى.

قال المصنف في العزيز: ليست إضافة العداوة إلى الله تعالى بعيداً؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٩٨).<sup>(٣)</sup>

قال يحيى بن شرف النووي في زيادات الروضة: قال جمهور أصحابنا: لا بأس بهذه الزيادة، وقال الشيخ أبو حامد وأبو علي البندنجي: إنها مستحبة، واتفقوا على تغليب القاضي أبي الطيب في إنكار "لَا يَعِزُّ مِنْ عَادَيْتَ" وقد جاءت في رواية البيهقي<sup>(٤)</sup>. هذا لفظه.

(والإمام يأتي بلفظ الجمع) في القنوت، ولا يخص نفسه بالدعاء؛ لما رواه البيهقي في سننه عن ابن عباس بلفظ الجمع<sup>(٥)</sup>، ولا يتأتى حمل ذلك على المنفرد، فتعين حمله على الإمام.

وعلمه النووي في الأذكار بأنه يكره للإمام تخصيص نفسه بالدعاء؛ لما روي: أنه ﷺ [قال]: «لَا يَوْمَ عَبْدٌ قَوْماً فَيُخَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ».<sup>(٦)</sup>

(١) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٢/٢٠٩)، رقم (٣٢٦٣).

(٢) العزيز (١/٥١٦).

(٣) العزيز (١/٥١٦).

(٤) روضة الطالبين (١/٢٥٤)، وسنن البيهقي الكبرى (٢/٢٠٩)، رقم (٢٩٥٧)، و (٣/٣٨)، رقم (٤٦٣٧).

(٥) سنن البيهقي الكبرى (٢/٢٩٧)، رقم (٣١٤١).

(٦) الأذكار للنووي (٦١).

وقضية هذا التعليل<sup>(١)</sup> طرده في سائر أدعية الصلاة، وبه صرح البغوي، وأستاذه القاضي حسين، والغزالي في الإحياء في كلامه على التشهد<sup>(٢)</sup>، ونقله ابن المنذر في الإشراف عن نص الشافعي: أنه قال: لا أحب للإمام تخصيص نفسه بالدعاء<sup>(٣)</sup>، والجمهور لم يذكروه إلا في القنوت.

قال ابن المنذر: قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يقول في صلاته: «اللهم باعد بيني بصيغة الوجدان إلى آخر الدعاء»<sup>(٤)</sup>.

والحاصل من كلام الأئمة: أن كل دعاء يؤمن فيه المأموم يكره للإمام تخصيص نفسه به، سواء أكان في الصلاة كالقنوت، أو غيرها كالدعاء خلف الفرائض، وكل دعاء يستوي فيه الإمام والمأموم كدعاء بين القراءتين ودعاء الجلوس بين السجدين ودعاء بعد تشهد لا يكره للإمام تخصيص نفسه به، بل يستحب له تخصيص نفسه للاتباع. (والأظهر) من الوجهين (أنه تستحب الصلاة) وكذا السلام؛ إذ أفراد الصلاة بدون السلام وبالعكس مكروه في اللفظة، لا الكتابة، كما صرح به الإسني والشيخ ابن حجر في شرح ديباجته لخلاصة الحاوي (على النبي ﷺ في آخره)؛ لأنه روي في حديث الحسن أنه قال ﷺ: «تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي وسلم»<sup>(٥)</sup>. قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (الشرح: ٤) أي: لا أذكر إلا وتذكر معي<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: تعليل النووي بالحديث. منه.

(٢) إحياء علوم الدين (١/١٧٧).

(٣) الإشراف على مذاهب العلماء (٢/١٥٤)، م ٥٩٢، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (٣/١٠٨) رقم (٤٩٥٧).

(٤) الإشراف (٢/١٥٤)، حديث (٣٦٣)، وصحيح البخاري، رقم (٧٤٤)، وصحيح مسلم، رقم (١٤٧) -

(٥٩٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٦/٢٦)، رقم (٢٩٢٠٨).

(٥) سنن النسائي، رقم (١٧٤٦)، والحسن هنا هو الإمام حسن بن علي ؑ، ولفظه: «عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي الْوُتْرِ قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكَتْ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ»، وينظر: سنن أبي داود، رقم (١٤٢٥)، وسنن الترمذي، رقم (٤٦٤)، وسنن ابن ماجه، رقم (١١٧٨).

(٦) أحكام القرآن للشافعي (١/٥٨).

والثاني: أنها لا تستحب، وزعم أن أخبار القنوت لم ترد بها<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ ابن حجر: وتستحب أيضاً على آله وأصحابه<sup>(٢)</sup>.

ونقل صاحب الأنوار عن أبي العباس الروياني استحسان قوله: "رب اغفر لي وارحم وأنت خير الراحمين" بعد الصلاة على النبي ﷺ.

ونقل عن الشيخ الصالح البلقيني أن يقول بعد ذلك: رب زدني علماً<sup>(٣)</sup>.

ثم الكلام في أن كلمات القنوت هل يتعين أم يجوز كل ما اشتمل على الدعاء؟

قال بعضهم: إنها تتعين ككلمات التشهد، وبه قال الغزالي في الوسيط<sup>(٤)</sup>.

وقال الأكثرون: إنها لا تتعين، بخلاف التشهد؛ لأنه فرض أو من جنس الفرض، وبه صرح المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، والرويان في الحلية، والقاضي أبو الطيب في المجموع، وأبو سعيد ابن القاص في التلخيص، وأبو العلاء القونوي في شرحه الحاوي، والإسنوي في المهمات، والشيخ ابن حجر في شرح خلاصة الحاوي حتى قال: ويجزئ عن القنوت آية فيها دعاء إن قصده، وكذا دعاء محض ولو غير مأثور إن كان أخروبياً، وكذا إن كان دنيوياً<sup>(٥)</sup>. هذا لفظه.

(والأظهر) من الوجهين (أنه يرفع فيه اليدين)؛ لما روي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود ؓ كانوا يرفعون أيديهم في القنوت، وهو اختيار أبي زيد، والشيخ أبي محمد والد الإمام، وابن الصباغ<sup>(٦)</sup> والغزالي، والمصنف في الشرحين، والنووي في الروضة، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: بالصلاة على النبي ﷺ في آخره.

(٢) تحفة المحتاج وحواشي الشرواني والعبادي (٦٦/٢).

(٣) الأنوار (٦٥/١).

(٤) الوسيط في المذهب (١٣٣/٢).

(٥) روضة الطالبين (٢٥٤/١)، والعزير (٥١٧/١)، والوسيط في المذهب (١٣٣/٢)، والمهمات (٩٠/٣).

(٦) هو: أبو نصر عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن جعفر المعروف بابن الصباغ الفقيه الشافعي، من شيوخه: القاضي أبو الطيب، والشيخ أبو اسحاق، ومن تلاميذه: ابن عساكر، والسمعاني، ومن مؤلفاته: الشامل، والكمال، وتوفي سنة (٤٧٧هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٢٤/٥)، برقم (٤٦٥). وطبقات الفقهاء (٢٣٧/١).

(٧) الوسيط في المذهب (١٣٥/٢)، وكفاية النبيه (٢٤٥/٣)، ولم يرجح المصنف. ينظر: العزير (٥١٩/١).

والثاني: لا يرفع؛ لما روي عن أنس: «أن النبي ﷺ لم يكن يرفع يديه إلا في ثلاثة مواطن: في الاستسقاء، والانتصار، وعشية عرفة»،<sup>(١)</sup> وهو اختيار القفال والبغوي وشيخه القاضي حسين وإليه يميل إمام الحرمين.<sup>(٢)</sup>

(ولا يمسح بهما وجهه) ولا غيره من الصدر ونحوه على الصحيح؛ إذ لم يرد فيه شيء بخصوصه، بخلاف الدعاء الخارج من الصلاة؛ فإنه يستحب مسح الوجه بهما؛ لما ورد في الحديث.<sup>(٣)</sup>

وحكمته: الإفاضة بما أعطاه الله تعالى تفاؤلاً بتحقيق الإجابة، وأما في الصلاة فإن الرحمة فائضة على جميع البدن، فلا يحسن التفاؤل بحصرها في اليدين.

وفي وجه: يمسح بهما وجهه؛ لما روي: «أنه ﷺ قال لابن عباس: «إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ فَادْعُ اللَّهَ بِبَطْنِ كَفِّكَ، فَإِذَا قَرَعْتَ فَامْسَحْ رَاحَتَكَ عَلَى وَجْهِكَ»»<sup>(٤)</sup>.

ولمن نصر الأول أن يقول: هذا في حق الخارج.

ثم يتفرع على هذا فائدة وهي: أن الداعي إذا كان يدعو لرفع ضُرٍّ سنَّ له جعل ظهر الكفين إلى السماء؛ تفاؤلاً على دفعه، وإن كان يدعو لتحصيل شيء عكس، فينبغي أن يفعل بهما في القنوت لأن فيه كليهما.

لكن قال الشيخ ابن حجر: لا يفعل كليهما إلا في قنوت النازلة، وشرط لاستحباب جعل ظهر الكف إلى السماء وقوع البلاء، لا الدعاء لدفعه من غير وقوعه.

(والأظهر) من الوجهين (أن الإمام يجهر به) ولو في سرية، كصبح بعد طلوع

(١) حديث أنس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَرْفَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ: الْإِسْتِسْقَاءَ وَالْإِسْتِنصَارَ وَعَشِيَّةَ عَرَفَةَ» لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، بَلْ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ». التلخيص الحبير: (١/ ٢٥١)، رقم (٣٧٣).

(٢) شرح السنة للبغوي (٤/ ٢٥٧)، ونهاية المطلب في دراية المذهب (٢/ ١٨٨)، الرقم (٨٨٩).

(٣) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٢٤٧)، رقم (٣٢٣٤)، وسنن الترمذي، رقم (٣٣٨٦)، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ صَدْرِهِ فِي الدُّعَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ». والحديث ضعيف.

(٤) سنن ابن ماجه، رقم (١١٨١)، وإسناده ضعيف. ينظر: العلل المتناهية (٢/ ٨٤١)، والتيسير (١/ ٩٥).

الشمس للتّباع، فإنّ رسول الله ﷺ [كان] يجهر به. <sup>(١)</sup>

وليكن الجهر به دونه بالقراءة، فإن أسرّ فاتته سنة الجهر، لا أصل السنة.

والثاني: يسرّ به؛ إلحاقاً بسائر الدعوات المشروعة في الصلاة.

والخلاف في الاستحباب، لا في الجواز.

ولا يجري هذا الخلاف في المنفرد والمأموم، بل يسرون به قطعاً، كسائر الأذكار.

(وأن المأموم يؤمّن فيما هو دعاء) ولا يقنت معه؛ لما روي عن ابن عباس قال: «يقنت رسول الله ﷺ فيؤمّن لها، ونحن نؤمّن خلفه». <sup>(٢)</sup> ومن الدعاء الصلاة على النبي على المعتمد.

(ويوافقه) بالقراءة سرّاً (في ما هو ثناء) وهو من قوله: «إنك تقضي» إلى الصلاة على النبي ﷺ.

فإن لم يوافقه فليستمعه أو يقول أشهد به قاله الشيخ ابن حجر.

وقال ابن الصباغ: المأموم مخير في الدعاء بين أن يقنت أو يؤمّن معه.

وقال الغزالي في الوجيز والرويان: أنه يؤمّن في الكل؛ لظاهر حديث ابن عباس <sup>(٣)</sup>.

(فان كان) المأموم (لا يسمع صوت الإمام) أو يسمعه لكن لا يفهم منه تفاصيل الكلمات لبعد أو صمم (فيقنت سرا) كما يشاركه في الدعوات والأذكار السرية. وفي وجه: يؤمّن ولا يقنت، واختاره القلموني.

(والأصح) من القولين - وقيل: من ثلاثة - (أن القنوت مخصوص من الفرائض

(١) صحيح البخاري، رقم (٤٥٦٠)، ولفظه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَدْعُوَ لِأَحَدٍ، قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرَبَّيَا قَالَ: إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ، وَسَلْمَةَ بَنِ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بَنِ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، وَاجْعَلْهَا سَيْنِينَ كَسَيْنِي يَوْسُفَ» يجهر بذلك.

(٢) لم أجد مصدراً معتمداً لهذا اللفظ، وروى أبو داود، رقم (١٤٤٣) عن ابن عباس قال: «قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مِنْ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى رِجْلِ وَذَكَوَانَ وَعُصَيَّةَ وَيُؤْمِنُ مِنْ خَلْقِهِ»، وإسناده حسن أو صحيح. ينظر: خلاصة الأحكام (١/٤٦١).

(٣) في قوله: «وَيُؤْمِنُ مِنْ خَلْقِهِ»، وينظر: بحر المذهب (٢/٨١)،. العزيز (١/٥١٨).

بالصبح)؛ لما مرَّ أن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين لم يتركوا فيها، وذلك لشرفها، أو لكونها أقصر الفرائض فهي بالزيادة أليق (إلا إذا نزلت بالمسلمين نازلة) عامة كالوباء والقحط، أو خاصة بمن تعدى نفعه كأسر العالم في يد الكافر والشجاع.

ويلحق بها الخوف من العدو كافراً كان أو مسلماً، وكذا لو نزلت جراد بناحية، وكذا الطاعون على الأصح.

والثاني: أن الطاعون لا يلحق بالنازلة؛ لأنه شهادة.

ولمن نصر الأوّل أن يقول: هو كهجوم العدو الكافر وإن حصل الشهادة لمن قتل في قتاله لكنه شهادة باعتبار نازلة باعتبار، وقد قال ﷺ: «لا تتمنوا لقاء وجه العدو واسألوا الله العافية»<sup>(١)</sup>.

(لا نزلت) دعاء من المصنف للمسلمين (فيشرع في سائر الفرائض في الركعة الأخيرة بعد الركوع)؛ لأنه ﷺ كان يقنت على قاتلي أصحابه ببئر معونة لدفع تمردهم عن المسلمين، لا لأجل المقتولين كما ظن؛ لأن تداركهم قد فات.

وقوله: "فيشرع" محتمل للاستحباب والجواز، قال النووي: "الأصح استحبابه، وصرح به صاحب العدة، ونقله عن الشافعي في الإملاء"<sup>(٢)</sup>. هذا لفظه.

وسنّ مراجعة الإمام الأعظم لذلك القنوت بالنسبة إلى الجوامع، فإن أمر به وجب على ما صرح به الإسنوي وغيره.

وأراد بالفرائض المكتوبة، أمّا المنذورة والنافلة فلا يقنت فيها.

والأصح كراهته في صلاة الجنازة؛ لبناء أمرها على الخفة. هذا تقرير قوله.

وفي هذا القول وجه حكاه أبو الفضل بن عبدان عن أبي علي بن أبي هريرة: أنه يستحب ترك القنوت في الصبح إذا صار شعار قوم من المبتدعة؛ لأن الاشتغال به تعريض للنفس للتهمة.

(١) صحيح البخاري، رقم (٢٩٦٦)، وصحيح مسلم، رقم (٢٠ - ١٧٤٢)، ولفظ مسلم: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ».

(٢) روضة الطالبين (١/٢٥٤).

والقول الثاني: أنه يقنت مطلقاً، سواء نزل بالمسلمين نازلة أو لم تنزل؛ لثبوته عن رسول الله ﷺ في الفرائض، وتركه بعد فعله لا ينافي الاستحباب. انتهى.

ثم قد مر الخلاف في جهر القنوت في الصبح.  
وأما في سائر الصلوات إذا قنت فالذي أورده الغزالي في الوسيط أنه يسر في السريات، وفي الجهريات الخلاف المذكور في قنوت الصبح،<sup>(١)</sup> لكن الذي يقتضيه إطلاق الجمهور أنها كالصبح سرية كانت أو جهرية.

وحديث بئر معونة يدل على أنه يجهر به في جميع الصلوات.<sup>(٢)</sup>  
وبالله التوفيق.

الركن (السابع: السجود) مرتين في كل ركعة؛ للكتاب والسنة والإجماع.  
والحكمة في تكراره دون غيره من الأركان: أنه أبلغ في التواضع، ولأن المرأ لا يتقرب إلى الله تعالى في شيء في أركان الصلاة مثل تقربه إياه في السجود، كما ورد في الخبر، فالتكرار به أليق، وبه أقل وأكمل.

(وأقله أن يضع جميع جبهته أو بعضه على مصلاه)؛ لما روي عن ابن عمر ؓ أنه ﷺ قال: «وَإِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنْ جَبْهَتَكَ وَلَا تَنْقُرْ نَقْرًا»<sup>(٣)</sup>.

وإنما يجزئ بعض الجبهة؛ لصدق اسم السجود عليه.  
وحكى القاضي أبو القاسم بن كج أن أبا الحسن بن قطان قال: "لا يكفي وضع بعض الجبهة؛ لظاهر حديث ابن عمر"، والصحيح الاكتفاء به؛ لما روي عن جابر قال: «رأيت رسول الله ﷺ سجد بأعلى جبينه»<sup>(٤)</sup>، أي: جبهته.

(١) سنن أبي داود، رقم (١٤٤٣) «عن ابن عباس قال قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والغروب والعشاء وصلاته الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من بني سليم على رجل وذكوآن وعصية ويؤمن من خلفه».

(٢) «عن أنس بن مالك ؓ قال دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة على رجل وذكوآن وعصية عصت الله ورسوله». صحيح البخاري، رقم (٢٨١٤)، وصحيح مسلم، رقم (٦٧٧).

(٣) صحيح ابن حبان، رقم (١٨٨٧)، والمعجم الكبير للطبراني (١٢/٤٢٥)، رقم (١٣٥٦٦).

(٤) لم أعتد إليه بهذا اللفظ، وفي مصنف ابن أبي شيبة، رقم (٢٦٩٧) ومسنند أبي يعلى (٤/١٢٧)، رقم (٢١٧٦)، ومسنند الشاميين للطبراني (٢/٢٨٣)، رقم (١٣٤٦) بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ يسجد في أعلى جبهته على قصاصي الشعر»، قال العسقلاني: في إسناده ضعف. ينظر: المطالب العالية (٤/١٢٩)، رقم (٤٩٩-٢).

وخرج بذكر الجبهة الجبينان وهما جانباهما؛ فإنه لا يجزئ وضعهما؛ لأنها ليسا في معناها.  
(وأصح القولين أنه لا يجب وضع اليدين والقدمين والركبتين)؛ إذ لم يرد عن أحد من الصحابة والتابعين القول بالإيماء بها عند العجز، فلو وجب وضعها لوجب الإيماء بها إذا عجز عن وضعها.

بل لو وُضِعَ بطنه على شيء ناتئ عند سجوده ووُصِّلَ جبهته على الأرض وهو قابض قدميه ويديه صحَّ.

وهذا هو الذي اختاره القفال والبغوي وشيخه القاضي حسين والشيخ أبو محمد والد الإمام، والإمام، والغزالي، وأبو سعيد المتولي، والإصطخري، وأبو العباس الروياني، وأبو الفضل بن عبدان، وأقضى القضاة أبو المحاسن الروياني والد أبي العباس الروياني، وأبو بكر الفارسي، وأبو علي بن أبي هريرة، والشيخ أبو إسحق المروودي، والاستاذ أبو إسحق الإسفرائيني، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني أيضا، والشيخ أبو إسحق الشيرازي، وغيرهم من كبار الأئمة. <sup>(١)</sup>

والثاني: أنه يجب وضعه؛ لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين». ويروى: «على سبعة آراب» <sup>(٢)</sup>.

وهذا القول هو اختيار الشيخ أبي علي البندنجي، والشيخ أبي يحيى اليمني والشيخ أبي صالح البلقيني، وأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، وأبي بردعة الجرجاني، وسراج الدين بن الملقن، وإبي عبدالله الأسنوي، والشيخ أبي نصر المقدسي، وصاحب الإرشاد، والشيخ ابن حجر المكي، وليس لهم سند عقلا ولا نقلا إلا هذا الحديث، والتمسك به ضعيف من وجوه:

(١) المجموع شرح المهذب (٤٢٧/٣)، ونهاية المطلب في دراية المذهب (١٦٣/٢)، والعزیز شرح الوجیز ط العلمية (٥٢٠/١).

(٢) صحيح مسلم، رقم (٤٩١)، وسنن الترمذي، رقم (٢٧٢)، وسنن أبي داود، رقم (٨٩١)، ومسند أحمد بن حنبل، رقم (٢٥٩٦)، ورواه البيهقي في سننه (٢٨١/٢)، رقم (٢٧٤٨)، وابن حبان في صحيحه، رقم (١٩٢٢) بلفظ: «إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجَدَ مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابٍ»



الأول: أنه معارض بحديث مسيء الصلاة، والتأويل منهم بأنه ﷺ لم يذكر فيه جميع أركان الصلاة لا ينفع، بل ممنوع؛ لأنه في معرض التعليم، ولا يترك المعلم لا سيما الشارع شيئاً مما يحتاج إليه المتعلم.

والثاني: أنه قد روي عن الشافعي أنه من خصائصه ﷺ، ويدل على هذا أن تركيب الحديث بحسب البلاغة أدل على الاختصاص من قوله: «نصرت بالصبا... الخ»<sup>(١)</sup>، ومن قوله: «نصرت بالرعب مسيرة شهر»<sup>(٢)</sup>، وغيرهما من الأحاديث التي وردت بمثل هذا التركيب من خصائصه؛ لأن تلك الأحاديث ما اشتملت إلا على إسناد واحد، وهذا الحديث اشتمل على إسنادين في ضمن إسناد واحد، فكأنه قال: المأمور أنا بوجوب هذا التضرع وجدير بي لا بغيري؛ إذ لم ينعم ربي على أحد بمثل ما أنعم عليّ من خلقه، على وزان: «تميميّ أنا»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنه ﷺ ما كان يترك قولاً من أقواله محتملاً للوجوب والاستحباب غير مبين في المقصود منه إلا بيّنه، وكثيراً ما يجمع الله ورسوله بين الواجب وغيره في الآيات والأحاديث. وبالله التوفيق.

فإن قلنا: «يجب» فيكفي وضع جزء من كل واحد منها، والاعتبار باليدين بباطن الكف، وفي الرجلين ببطون الأصابع، فلو قطعت أصابع رجله وقدر على وضع شيء من بطن القدمين لم يجب، كما اقتضاه كلام المجموع والإرشاد<sup>(٤)</sup>.

وإن قلنا: «لا يجب» فيعتمد على ما شاء منها؛ إذ لا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع غالباً.

(١) صحيح البخاري، رقم (١٠٣٥) وصحيح مسلم، رقم (١٧) - (٩٠٠). وتامه: «نصرت بالصبا، وأهلكت عاد بالدبور».

(٢) صحيح البخاري رقم: (٤٣٨)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٠٣/٦)، رقم (٣١٦٤٢)، ولفظه: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا...»

(٣) حيث إن تقديم المسند هنا لتخصيص المسند بالمسند إليه، كقولك: تميمي أنا، في جواب من قال: أنت حجازي وشاعر. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي - المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، (١/٣٦٩).

(٤) المجموع شرح المذهب (٣/٤٢٩).

وصور صاحب الروضة إمكان السجدة مع رفعها جميعاً بأن يرفع ركبتيه وقدميه ويضع ظهره كفيه على الأرض أو حرفهما، فإنه في حكم رفعهما. <sup>(١)</sup>

ولا يجب على كلا القولين وضع الأنف؛ لما مرّ من حديث جابر: «أن رسول الله ﷺ سجد على أعلى جبهته» <sup>(٢)</sup>، ومعلوم أنّ من سجد بأعلى الجبهة لا تكون أنفه على الأرض، قال الشيخ أبو يحيى اليميني: يجب وضع الأنف، واختاره بعض المتأخرين <sup>(٣)</sup>.

(وينبغي) أي: يجب (أن يكون شيء من الموضوع من جبهته مكشوفاً)؛ لحديث خباب بن أرت رضي الله عنه <sup>(٤)</sup> قال: «شكّونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرّمضاء في جباهنا وأكفّنا، فلم يُشكّنا» <sup>(٥)</sup>، أي: لم يُزل شكواناً.

وأفاد قوله: "شيء" أنه لا يجب كشف الجميع، كما لا يجب وضع الجميع، وقوله: "من الموضوع" ما لو كشف شيئاً ووضع غيره؛ فإنه لم يجزئه، على ما صرح به في العزيز. <sup>(٦)</sup>

واختص الانكشاف بالجبهة؛ لحصول مقصود السجود - وهو غاية التواضع والخشوع - بمباشرة أشرف ما في الإنسان لمواطيء الأقدام والنعال.

وإذا أوجنا وضع القدمين والركبتين فلا يجب كشفهما، أمّا الركبتان؛ فلأنهما من العورة أو متصلان بها على الاختلاف فيهما، وأياً ما كان لا يليق بتعظيم الصلاة كشفهما.

(١) روضة الطالبين (١/٢٥٦).

(٢) مسند الشاميين لطبراني (٢/٢٨٣) رقم (١٣٤٦).

(٣) البيان (٢/٢١٦).

(٤) خَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ بْنِ جَنْدَلَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ كَعْبٍ. مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ. كَانَ خَبَابٌ عَنْ يُعَذَّبُ فِي اللَّهِ بِمَكَّةَ بِالرَّمْضَاءِ حَتَّى بَرَصَ ظَهْرُهُ، ثَوْبِي مُنْصَرَفٌ عَلَيَّ مِنْ صَفِيٍّ إِلَى الْكُوفَةِ سَنَةً سَبْعَ وَثَلَاثِينَ. أَوَّلُ مَنْ قُبِرَ بِظَهْرِ الْكُوفَةِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ سَنَةً. يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى ط الْعِلْمِيَّةُ (٣/١٢١)، رقم (٤٣) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتح هلال - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م) - السفر الثالث (٣/٧)، رقم (٣٥٩٧)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزاوي - دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (٢/٩٠٦)، باب الخاء.

(٥) صحيح مسلم، رقم (١٨٩) - (٦١٩).

(٦) العزيز (١/٥٢١).

وأما القدمان؛ فلأن المصلي قد يكون ماسحاً على الخف، وفي كشفها إبطال طهارة الماسح وتفويت تلك الرخصة.

فأما اليدين فإذا أوجبنا وضعهما ففي كشفهما قولان: أحدهما: يجب؛ لظاهر حديث خباب \* . وأصحهما: لا يجب؛ لأن المقصود من السجود إظهار هيئة الخشوع وغاية التواضع، وقد حصل ذلك بكشف الجبهة، ولأن الكشف قد يشق فيهما عند شدة الحر والبرد، بخلاف الجبهة؛ فإنها بارزة بكل حال فتعوّد ذلك.

فإن قلنا بوجوب الكشف فيهما كفى كشف البعض من كل واحد منهما.

والكشف المعتبر أن يباشر جبهته موضع السجود، بأن لا يكون بينه وبين موضع السجود حائل من هُدبة ثوبه ونحوها متصل به يتحرك بحركته قياماً وقعوداً، فإن كان بينه وبين موضع سجوده حائل بما وُصف لم يجز؛ لأنه لم يباشر موضع السجود، نعم، لو اضطرّ على ستر الجبهة لنحو جراحة يشق كشفها كالمشقة المسقطة للقيام فيما يظهر سجّد على ساترها بلا إعادة، على المنصوص، وعلل صاحب الروضة بأنه إذا سقط الإعادة بالإيحاء للعذر فهنا أولى.<sup>(١)</sup>

هذا إذا لم يكن تحت ساتره نجاسة، وإلا وجبت الإعادة بلا خلاف، وكذا على شعر نبت على الجبهة وعمها، على المعتمد؛ لأنه كالبشرة، كما صرح به البغوي، لا الذي نزل عليها من الناصية؛ فإنه كالهُدبة.

قوله: "متصل به" يحترز به عما إذا سجد على نحو ذيل الغير؛ فإنه يجزيه وإن تحرك بحركته، كما لو سجد على سرير تحرك بحركته.

ويحترز بقوله: "يتحرك بحركته" عما لم يتحرك بحركته وإن اتصل به.

ثم لم يكتف بذلك؛ لنحو خفاء فيه واختلاف وقع فيه خصّصه بالتفريع وقال: (فإن كان) الحائل (لا يتحرك بحركته كطرف ذيله وكُمّه الطويلين فلا بأس) بالسجود عليه؛ لأنه في حكم المنفصل عنه، فأشبه ما لو سجد على ذيل غيره.

قال سراج الدين بن الملقن في العجالة ناقلاً عن شرح المذهب: أو كان بيده عود ونحوه فسجد عليه جاز؛ لأنه لا يعدّ من ملبوسه ولا ينسب إليه.<sup>(١)</sup> ولا يخفى ضعفه.

(ويجب أن يكون أسافله) أي: حقوه<sup>(٢)</sup> (أعلى من أعاليه) أي: من رأسه وكتفيه (على الأظهر من الوجهين)؛ إذ لو لم يكن أسفله أعلى من أعلاه فلا يخلو إما أن يكونا متساويين أو يكون الأسافل أسفل: فالثاني لا يجوز بلا خلاف؛ لعدم وقوع اسم السجود على هذه الهيئة، فهو كما لو أكبّ على الأرض ومدّ رجله، والأول غير مجزئ أيضاً؛ لعدم وروده عن رسول الله ﷺ، وكذا من خلفائه رضي الله عنهم، وبه صرح الغزالي والبلغوي حيث قالوا: وحدّ السجود أن يكون أسفلُ بدنه أعلى من أعاليه<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه تكفي المساواة، وبه قال الشيخ أبو محمد والد الإمام، وغيره؛ لعسر التحفظ على هيئة التنكس.

والجمهور على أن هيئة التنكس مطلوبة واجبة؛ وعلى هذا فلو تعدّر هذه الهيئة لمرض ونحوه ففي وضع وسادة ونحوها ووجوب وضع الجبهة عليها وجهان نقلهما في العزيز عن الإمام:

أحدهما: أنه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه؛ لأنّ الساجد تلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة، فإذا تعدّر أحد الأمرين يأتي بالثاني على قدر الإمكان، وبه قال الغزالي والصيمري وأبو الفضل بن عبدان<sup>(٤)</sup>.

والثاني: لا يجب ذلك؛ لأنّ هيئة السجود فائتة، والموضع إنما يكون لهذه الهيئة، بل يكفيه إنهاء الرأس إلى الحدّ الممكن، وبه قال القفال، وقال المصنف في العزيز، والنووي

(١) عجالة المحتاج (١/٢٠٨).

(٢) الحقّ والحقّ والكشع، وقيل: معقّد الإزار والجمع أحقّ وأحقاء وحقّ وحقاء، وفي الصحاح: الحقّ الخضر ومسّد الإزار من الجنب. لسان العرب (١٤/١٨٩)، مادة: (حقا).

(٣) المجموع شرح المذهب (٣/٤٣٥)، والوسيط في المذهب (٢/١٣٩)، والعزيز شرح الوجيز (١/٥٢٢).

(٤) نهاية المطلب (٢/١٦٨)، والوسيط في المذهب (٢/١٣٩).

في الروضة: هذا أشبه بكلام الأكثرين<sup>(١)</sup>. انتهى.

ولا خلاف أنه إذا عجز عن وضع الجبهة على الأرض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك، ولو عجز عن الانحناء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم.

(و) يجب (أن يطمئن) في السجود؛ بقياس مامر؛ للأمر به في حديث المسيء صلاته (و) أن (ينال الموضع ثقل رأسه وعنقه) فلا يكفى إمساس الجبهة على الأرض، بل لا بد من استقرار جبهته على الأرض؛ لما روي عن رسول الله ﷺ الأمر بتمكين الجبهة على الأرض<sup>(٢)</sup>، وذلك لا يحصل إلا بتحمل يسير على موضع السجود، حتى لو كان يسجد على قطن أو حشيش أو شيء محشوٍّ بهما فعن الشيخ أبي محمد: أنه ينبغي أن يتحمل بحيث يظهر أثره على يدٍ لو فرضت تحته، وعن البغوي: أنه ينبغي أن يتحمل عليه حتى ينكس ويثبت جبهته عليه، والكلامان متغايران، فالأول اختيار صاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر، والثاني اختيار صاحب الأنوار<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام في النهاية: وعندي يرخي رأسه ولا يُقلِّه ولا حاجة إلى التحامل حيثما فرض موضع السجود، بل يفعل ما يقتضيه الجوارح بطبعها، بل هو أقرب إلى هيئة الخشوع من تكلف هيئة التحامل، وإليه الإشارة بقول عائشة ؓ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سُجُودِهِ كَالْخَرْقَةِ الْبَالِيَةِ»<sup>(٤)</sup>، هذا لفظ الإمام، وأورده الغزالي في الوسيط، ومال إليه المصنف في العزيز.<sup>(٥)</sup>

(١) العزيز (٥٢٢/١)، وروضة الطالبين (٢٥٧/١).

(٢) قال ابن الملقن: غريب وهو حديث ابن عمر وقد تقدم بلفظ: «إِذَا سَجَدْتَ فَمَكِّنْ جَبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ، وَلَا تَنْقُرْ نَقْرًا».

(٣) الأنوار (٦٥/١)، ولسان العرب (١٨٩/١٤).

(٤) الحديث بهذا اللفظ لا أصل له، قال الحافظ العسقلاني: لم أجده هكذا، وقال ابن الصلاح: لم أجده له بعد البحث صحة، وتبعه النووي، فقال في التنقيح: "منكر لا أصل له". ثم قال الحافظ: نعم قدرى ابن الجوزي نحو هذا في حديث عائشة ليلة النصف من شعبان.. قولها: «لَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ بَاتَ عِنْدِي.. الْحَدِيثُ.. وَفِيهِ: فَأَنْصَرَفْتُ إِلَى حُجْرَتِي فِإِذَا بِهِ كَالثَّوْبِ السَّاقِطِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ سَاجِدًا». ينظر: البدر المنير (٣/٦٥٤)، الحديث الحادي بعد (السبعين)، والتلخيص الحبير (١/٦١٦)، رقم (٣٧٨)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (٢/٦٧)، رقم (٩١٧).

(٥) الوسيط (٢/١٣٨)، والعزيز ط العلمية (١/٥٢٣).

وقال الإسنوي في المهمات: هو الظاهر، نقله عنه الشيخ ابن حجر وأقره.<sup>(١)</sup>

ولا يجب التحامل في سائر الاعضاء إن أوجبنا وضعه بلا خلاف. نعم، لا بد من اجتماعها في الوضع في آن واحد، فلو عاقب بينها لم يكف، كما قرره ابن حجر في العباب وفرعه.

(ويجب أن لا يكون هوئيه لغير السجود)؛ لاشتراط عدم الصارف الذي لم تشمله نية الصلاة.

(حتى لو سقط على وجهه من الاعتدال) قبل قصد الهوي للسجود (لم يحتسب به) أي: بذلك الهوي (بل يرجع إلى الاعتدال ثم يهوي للسجود)؛ ليكون قطعه بنية تشملها الصلاة.

ثم إن كان سقوطه بعد الطمأنينة في الاعتدال كفى العود والهوي، وإن كان قبلها عاد واطمأن، ثم يهوي للسجود.

وإنما قلنا "قبل قصد الهوي"؛ لأنه لو سقط بعد قصد الهوي فالأصح الذي عليه الأكثرون أنه لا يضر؛ لأن السقوط لم يصرفه عن مقصوده.

نعم، لو سقط على جهته فقصد الاعتماد عليها، أو سقط على جبينه فانقلب بنية الاستقامة فقط لم يجزه السجود فيها؛ للصارف، فيعيده لكن بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم، فإن قام عامداً عالماً بطلت صلاته على ما صرح به الإمام وصاحب الروضة.<sup>(٢)</sup>

أمّا إذا انقلب بنية السجود، أو لا بنية شيء، أو بنية السجود ونية الاستقامة فيجزيه. وإنما يضر التشريك في تكبيرة الإحرام؛ لأنها ابتداء الصلاة، والاحتياط للابتداء أكثر. ولو حمد لنحو عطاس لم يجز أن يكمل عليها بقية الفاتحة؛ لأن قصد القرآن شرط في الفاتحة.

(وأكمّله أن يقع) من الساجد (على الأرض) أول ما يقع (ركبتاه، ثم) تقع (يداه، ثم

(١) الوسيط (١٣٨/٢)، والمهمات (٩١/٣)، ونهاية المطلب (١٦٥/٢).

(٢) نهاية المطلب (١٧٢/٢)، رقم (٨٦٦) و (٨٦٧)، وروضة الطالبين (٢٥٨/١).

جبهته) خلافاً لمن قال: يضع يده قبل ركبتيه. لنا ماروي عن وائل بن حجر: قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه». (١)

(ويكبر للهوي) مع ابتدائه به، وهل يمد أو يقصر؟ فيه ماسبق من القولين، (ولا يرفع اليد مع التكبير) ههنا؛ لما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «أنه لا يرفع يديه في السجود». (٢)

(وأن يقول في سجوده: "سبحان ربي الأعلى" ثلاثاً)، لما روى عقبه ابن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما نزلت سبِّح اسم ربك الأعلى قال رسول الله ﷺ: اجعلوها في سجودكم وقولوا: سبحان ربي الأعلى». (٣)

وإنما خص الأعلى بالسجود، والتعظيم بالركوع؛ لأن الأعلى صيغة التفضيل فيدل بخصوصه على رجحان معناه على الغير، والتعظيم لا يدل كذلك، والسجود غاية التواضع والانكسار، فجعل الأبلغ له والمطلق للركوع؛ رعاية للجانبين. (٤)

وهذا (٥) أدنى درجات الكمال، ولا يزيد عليه الإمام مطلقاً، أو إلا برضى القوم، على اختلاف الوجهين الذين أشرنا إليهما في ذكر الاعتدال.

(ويزيد المنفرد) لحديث ابن عمر في ذلك (اللهم لك سجدت) أي: لك ذلك وخضعت، أو لحصول رضائك وضعت أشرف أعضائي على أذل الأشياء (وبك آمنت، ولك أسلمت) وقد مر معناهما (سجد وجهي) أي: جملة ذاتي؛ إذ قد يعبر بالوجه عن الذات، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (القصص: ٨٨) ويجوز أن يكون المراد به

(١) سنن ابن ماجه، رقم (٨٨٢)، وسنن أبي داود، رقم (٨٣٨)، وسنن النسائي، رقم (١٠٨٩) والأكثر على تضعيفه.

(٢) مسند أحمد، رقم (٦١٧٥)، وصحيح البخاري، رقم (٧٣٦)، صحيح مسلم، رقم (٢٢) - (٣٩٠) وسنن أبي داود، رقم (٧٢١).

(٣) الرواية عن ابن عباس رواه الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري (ت: ٩٩٩هـ) في مسنده: الجامع الصحيح، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)، - تحقيق: محمد إدريس، عاشور بن يوسف - دار الحكمة، مكتبة الاستقامة - بيروت، سلطنة عمان: (١/ ٩٨)، والرواية عن عقبه بن عامر رواه ابن حبان في صحيحه (٥/ ٢٢٥)، وأبو داود في سننه، رقم (٨٦٩)، وابن ماجه في سننه، رقم (٨٨٧)، ومسند أحمد، رقم (١٧٤١٤).

(٤) أي: للمعنيين. منه.

(٥) أي: الثلاث. منه.

الوجه الحقيقي؛ لأنه أشرف الأعضاء، وخضوعه وتذللّه مستلزم لخضوع سائر الأعضاء وتذللّها، ثم لو كان المراد هذا فإضافة السمع والبصر إليه بسبب المجاورة؛ إذ قد يضاف إلى ما مجاوره كما يقال: بساتين البلد.

(للذي خلقه) أي: أبدعه وأوجده من العدم إلى الوجود (وصوره) أي: جعله ذا بهجة وحسن وامتازه بمزايد عن سائر الحيوانات، وليس المراد مجرد التشكيل؛ وبه يشهد قوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ (غافر: ٦٤)، و (النابئ: ٣) (وشق) أي: فتق (سمعه) أي: محل سمعه، أو أراد الجراح، مجازاً مرسلًا، وكذلك الكلام في قوله: (وبصره)، خصهما بالذكر؛ لأنها أشرف الحواس الظاهرة، وأجلى المشاعر في براهين التوحيد (فتبارك الله) وقد مر معنى الكلمة، <sup>(١)</sup> والمذكور في صحيح مسلم: "تبارك" بلا فاء <sup>(٢)</sup> (أحسن الخالقين) أي: أحسن المصورين.

وإطلاق التصوير على غير الله على سبيل المجاز.

وإنما ذكر أحسن الخالقين هنا؛ لأن سائر المصورين مجازاً إنما يمكنهم التصوير عند حصول آلة قابلة للتصوير عقلاً كالخشب والطين مثلاً، والانسان قد صوّره الله تعالى من شيء لو تظاهر الأولون والآخرون لم يقدرُوا على التصوير منه، وهو الماء، وهذا أتم الكمال.

(ويضع الأنف مع الجبهة)؛ خروجاً عما ذكرنا من خلاف من أوجب وضعه.

وليكن الأنف مكشوفاً؛ لما روي عن أبي حميد: «أنه ﷺ إذا سجد مكن أنفه وجبهته على الأرض» <sup>(٣)</sup>.

ويفرق الرجل لا المرأة والخنثى بين ركبتيه بقدر أربعة أصابع، وقيل قدر شبر؛

(١) في شرح كلمات القنوت.

(٢) صحيح مسلم، رقم (٢٠١) - (٧٧١) بلفظ: «...اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ، وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ».

(٣) رواه أبو داود في سننه، رقم (٧٣٤)، والترمذي في سننه، رقم (٢٧٠)، ولفظ الترمذي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ أَمَكَنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ».



لما روى الدارمي عن عن فعل رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، وهذه الجملة تسمى بالتخوية في اصطلاح الفقهاء، وقد ورد في الأخبار بهذا اللفظ: روي: «أنه ﷺ كان إذا سَجَدَ خَوَى في سجوده»<sup>(٢)</sup>، أي: فرَجَ أعضاءه كما ذكرنا.

ويسن رفع ذراعيه عن الأرض معتمدا على راحتيه؛ للأمر به.<sup>(٣)</sup>  
وَيُكْرَهُ بَسْطُهَا لِلنَّهْيِ عَنْهُ،<sup>(٤)</sup> نعم لو طال سجوده فشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه.

(و) كذلك (يجافي) أي: يبعد ويفرج الرجل (في ركوعه مرفقيه عن جنبيه)؛ لما روى أبو حميد رضي الله عنه: «أنه ﷺ كان يفعل ذلك في ركوعه».<sup>(٥)</sup>

والمرأة لا تفعل شيئا من ذلك التخوية، وكذا الخنثى بل يتضامان بين الأعضاء لأنه أستر لهما وأحوط، فلو خالفا صحَّ بركعه، وفي الإرشاد: تضم في جميع الصلاة: أي: المرفقين إلى الجنين. والأفضل للعاري الضم وعدم تفريق قدميه في قيامه وسجوده ولو في خلوة، كما بحثه الأذرعى.

ويضع الساجد يديه على الأرض حذو منكبيه؛ للاتباع، رواه أبو حميد عن فعله ﷺ.

والمنكب مجتمع عظم الكتف والعضد.

وليكن الأصابع منشورة غير مقبوضة مضمونة غير متفرجة موضوعة تجاه القبلة

(١) رواه جمع منهم الدارمي في سنته، رقم (١٣٣٢)، ولفظهم: «كان رسول الله ﷺ إذا سَجَدَ خَوَى يَدَيْهِ»، يعني: جَنَحَ حتى يُرَى وَضْعُ إِبْطِيهِ مِنْ وَرَائِهِ.

(٢) التخوية أن يجافي بطنه عن الأرض ويرفعها. لسان العرب (١٤/٢٤)، مادة: (خوي)، والحديث رواه أحمد، رقم (٢٩٠٧)، ولفظه: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَاجِدًا قَدْ خَوَى، حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِيهِ»، قال ابن الملقن: هَذَا صَحِيحٌ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثٍ. ينظر: البدر المنير (٣/٦٦٤).

(٣) في صحيح مسلم، رقم (٢٣٤) - (٤٩٤) بلفظ: «إِذَا سَجَدْتَ، فَضَعْ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مَرْفَقَيْكَ».

(٤) صحيح البخاري: رقم (٨٢٢) بلفظ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَسْطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ»، وصحيح مسلم، رقم (٢٣٣) - (٤٩٣)، وينظر: تحفة المحتاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/٧٦).

(٥) سنن أبي داود، رقم (٧٣٤)، وَلَفْظُهُ: «ثُمَّ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهَا وَوَثَرَ يَدَيْهِ فَجَافَى عَنْ جَنْبِيهِ»، وصحيح ابن خزيمة (١/٣٠٨)، رقم (٦٠٨)، وصحيح ابن حبان (٥/١٨٨)، رقم (١٨٧١). وينظر: تلخيص الحبير (١/٢٤٢).

أي: جهتها للاتباع أيضاً؛ رواه أحد وعشرون صحابياً عن رسول الله ﷺ. <sup>(١)</sup>

قال الأئمة: وسنة أصابع اليد إذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفرج، إلا في حالة السجود فالسنة ضمها.

قال النووي: وإلا في التشهد، فإن الصحيح أن أصابع اليسرى تكون كهيئتها في السجود وكذا أصابعها في الجلوس بين السجدين. هذا لفظه. <sup>(٢)</sup>

ويسن أن يفرق قدميه في سجوده بقدر شبر، نقله النووي عن الأصحاب، وقرره. <sup>(٣)</sup> وينصبها موجهاً أصابعها إلى القبلة، ويفرجها، ويعتمد على بطنها.

وقال الإمام: والذي صححه الأئمة أن يضع أطراف أصابعه على الأرض من غير تحامل. <sup>(٤)</sup> والأول أصح كما صرح به المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة. <sup>(٥)</sup> ولا يحدو بظهوره، ويبرز قدميه عن ذيله مكشوفين حيث لا خف، ولا يجمع شعره وثيابه من غير حاجة.

وذلك لا يختص بالسجود، بل في جميع احوال الصلاة كما بحثه النووي. <sup>(٦)</sup>

وفي الزيادات عن النووي أنه يستحب أن يقول في السجود: سبوح قدوس ربنا ورب الملائكة والروح. <sup>(٧)</sup>

وبالله التوفيق.

(١) قال محقق العزیز (١/ ٥٢٥): أخرجه ابن خزيمة (١/ ٣٢٨)، رقم (٦٥٤)، وابن حبان (١٩١١) والبيهقي (٢/ ٢١٢)، والحاكم (١/ ٢٢٧)، وقال صحيح على شرط مسلم، انتهى. ولفظ ابن حبان: «قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مَعِيَ عَلَى فِرَاشِي فَوَجَدْتُهُ سَاجِدًا رَاضًا عَقِبِيهِ مُسْتَقْبِلًا بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ لِلْقِبْلَةِ». ينظر: صحيح ابن حبان (٥/ ٢٦٠) ولم أجده مستندا لرواية أحد وعشرين صحابياً.

(٢) روضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

(٣) روضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

(٤) نهاية المطلب (٢/ ١٦٩)، رقم (٨٦٠).

(٥) العزیز (١/ ٥٢٥)، وروضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

(٦) روضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

(٧) المجموع (٣/ ٤١٣)، و (٣/ ٤٣٢)، وروضة الطالبين (١/ ٢٥٩).

الركن (الثامن: الجلوس بعد السجدة الأولى)، وهذا ركن واجب غير أنه غير مقصود في نفسه، خلافاً لمن قال: "لا يجب الجلوس بل يكفي أن يصير إلى الجلوس أقرب"، ولمن قال: "يكفي أن يرفع رأسه بقدر ما يمر السيف عرضاً بين جبهته وبين الأرض. لنا قوله ﷺ: في خبر الميء صلته: «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا».

ثم ذلك الجلوس ركن في مطلق الصلاة كالقراءة، أو هو ركن في الفرض فقط كالقيام؟، فيه وجهان:

أحدهما: أنه ركن في مطلق الصلاة حتى لو تركه في النافلة بطلت أيضاً؛ لإطلاق الأخبار من غير فصل بين الفرض والنفل.

وأصحهما عند أكثر الأصحاب: أنه ليس بركن في النفل كالقيام. وهذا الخلاف جارٍ في الاعتدال أيضاً.

واعلم أن النووي اختار الوجه الأول، وتبعه جماعة من المتأخرين كالإسنوي وصاحب الإرشاد والشيخ ابن حجر وغيرهم<sup>(١)</sup>، لكن الزركشي قال: عجت من النووي كيف يختار هذا بعد ما اطلع على كلام الأئمة فيه، أشار بذلك على ضعفه.

(ويجب أن يطمئن فيه) بحيث يستقر جالساً (و) يجب (أن لا يقصد بارتفاعه شيئاً آخر) سوى الجلوس السجدين؛ ليتقي الصارف المذكور (كما ذكرناه) في الارتفاع من الركوع، حتى لو خر يهمل في جبهته فارتفع منه رأسه لم يحسب به، بل يرجع إلى السجود ثم يعود إلى الجلوس.

(وأن لا يطوّل، وكذا) لا يطوّل (الاعتدال) الناشئ عن الركوع، فلو أطاها عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته على الأصح؛ لأنها ركنان قصيران على ما سيأتي في سجود السهو.

ثم الأئمة قد اختلفوا في حد الطويل: قال الخوارزمي في الكافي: ضابطة الطويل أن

(١) لم أهتم إلى هذا الخلاف، بل وجدت الخلاف في أنه ركن قصير أو طويل؟. ينظر: نهاية المطلب (٢/ ٢٦٢)، والوسيط (٢/ ١٩٢)، والعزیز (٢/ ٦٨)، و (٢/ ٨٢)، و (٢/ ٣٢٣).

يُلحق الاعتدال بالقيام، أي: مع ما فيه من القراءة الواجبة والمستحبة، والجلوس بين السجدين بالجلوس للتشهد كذلك. <sup>(١)</sup>

وقال الزركشي: ضابطه أن لا يطوّل الاعتدال على الركوع بما فيه، والجلوس على السجود بما فيه، وصوّبه أبو بردعة، وقال أبو الفضل بن عبدان: أن لا يطول الاعتدال على قدر القراءة الواجبة في القيام من المعتدل بين السرعة والبطء، والجلوس على الذكر الواجب في الجلوس للتشهد من المعتدل أيضاً.

وقيل: لا يزيد الاعتدال على قدر الذكر المشروع فيه والسجود كذلك، والأول أحسن. وأما أكمله: فيستحب التكبير له (للاتباع، وأن يجلس مفترشاً) على المشهور؛ لما روى أبو حميد الساعدي <sup>(٢)</sup> في وصف صلاة رسول الله ﷺ قال: «فلما رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى؛ ثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا» <sup>(٣)</sup>.

وقيل: يضع قدميه ويجلس على صدرها، ويروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه. وقيل: يفرش رجله ويجلس على عقبه، نص إليه الشافعي في الإملاء. (وأن يضع يديه) على فخذه (قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع) غير متفرجه كما ذكرنا عن صاحب الروضة، وذلك للاتباع، رواه أبو سعيد الخدري <sup>(٤)</sup>. قال الإمام في النهاية: ولو انعطفت أطراف أصابعه فلا بأس في ترك السنة، نقله النووي، وأقره <sup>(٥)</sup>.

(١) أي: مع ما فيه. منه.

(٢) مُنْذِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذِرِ أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ مَخْلُفٌ فِي اسْمِهِ، قَبِيلُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: الْمُنْذِرُ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَهُ حَدِيثٌ فِي وَصْفِهِ هَيْئَةَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَوَفَّى فِي آخِرِ خِلَافَةِ معاوية. ينظر: = معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢٥١٥/٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢١٦/٢) سير أعلام النبلاء ط الحديث (٩٨/٤)، رقم (١٩٣).

(٣) رواه الترمذي في سننه، رقم (٣٠٤)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وبمعناه في صحيح البخاري، رقم (٨٢٨).

(٤) لم أهدأ إلى رواية أبي سعيد الخدري، ورواه مسلم عن ابن عمر في صحيحه، رقم (١١٤) - (٥٨٠) بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، فَدَعَا بِهَا وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ بَاسِطَةً عَلَيْهَا».

(٥) نهاية المطلب (١٦٩/٢)، وروضة الطالبيين (٢٦٠/١) وبغية الوعاة (٤٠١/١).

ولو ترك يديه على الأرض من جانبي فخذه كان كإرسالهما من القيام، وقد مرَّ.  
(وأن يقول) جالساً: (اللهم اغفر لي) أي: استر ذنبي، أي: لا تؤاخذني به (وارحمني)  
أي: أوصل إليّ ما ينفعني.

يراد بالرحمة في حق الله غايتها، وهو إيصال النفع إلى المحتاج.

جمع بين المغفرة والرحمة؛ إذ في كل واحد منها مزية ليست من الآخر:

أما مزية المغفرة: هو أن لا يظهر للعبد ذنبه؛ لثلا يكون متحيراً في شأنه.

وأما مزية الرحمة: هي إدخال الجنة؛ إذ قد يكون المغفرة بدون دخول الجنة، كما  
صرّح به الكواشي<sup>(١)</sup> والطيب وغيرهما.

(وارزقني) الرزق هو الحظ والنصيب، وينقسم إلى الجسماني كالمأكل والمشرب والملبوس،  
والروحاني كالعلم والمعرفة والصدقة والإخلاص والتوكل وغيرها من التحليات الباطنية  
(واجبرني) أي: أصلح مفا سدي، ومنه الجبيرة، كنّى به عن التوبة، إذ بها يصلح مفا سد  
النفس (وعافني) أي: ارزقني العافية، وهي السلامة عن المكاه في الدارين.

وقال في المرقاة: العافية مختصة بالدنيا كما أن العفو مختص بالعقبى.<sup>(٢)</sup>

(واهدني) أي: وفقني للهداية، وهي عندنا: دلالة على طريق يوصل إلى المطلوب، سواء

(١) هو أبو العباس موفق الدين أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الكواشي الموصل المفسر الفقيه الشافعي،  
من شيوخه: والده والسخاوي، ومن مؤلفاته: التفسير الكبير، والتفسير الصغير، توفي سنة (٦٨٢هـ). ينظر: غاية  
النهاية في طبقات القراء (١/ ٦٥)، وبغية الوعاة (١/ ٤٠١)، رقم (٧٩٦) وطبقات الشافعية - لابن قاضي شعبة  
(٢/ ١٣١)، رقم (٤٣٠).

(٢) مؤلف مرقاة المفاتيح نقل عن النهاية: قَالَ الْعَفْوُ: عَوُّ الذُّنُوبِ، وَالْعَافِيَةُ: أَنْ يَسْلَمَ مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْبَلَايَا، وَانْتَقَدَهُ.  
وقال بعد: بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَافِيَةِ السَّلَامَةَ مِنَ الْبَلَاءِ فِي أَمْرِ الدِّينِ، سَوَاءً يَكُونُ مَعَهُ صِحَّةُ الْبَدَنِ أَمْ لَا، وَقَالَ  
بعد: ثَلُثُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَفْوِ عَوُّ الذُّنُوبِ وَمَعْنَى الْعَافِيَةِ السَّلَامَةُ عَنِ الْأَسْقَامِ وَالْبَلَايَا. ينظر: مرقاة المفاتيح شرح  
مشكاة المصابيح لعلي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: ١٠١٤هـ)، ط الأولى،  
(١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) - دار الفكر، بيروت - لبنان (٣/ ١١٩٧)، و (٣/ ١١٩٧)، و (٤/ ١٥٣١) و (٥/ ١٧٢٥)،  
والذي كان يظهر أنه ليس مراد الشارح هذا الكتاب إذ يبعد أن يكون بلغه الكتاب ومؤلفه معاصر للشارح  
والمسافة بينهما بعيدة ونقول الشارح عنه غير موافق تماماً لما في الكتاب، ولكن في (٥/ ١٧٩٧) من مرقاة المفاتيح:  
«فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ»: أَي: عَنِ الذُّنُوبِ (وَالْعَافِيَةُ) أَي: عَنِ الْغُيُوبِ (فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) يُمَكِّنُ أَنْ  
يَكُونَ لَفًّا وَتَشْرَافًا، وهذا قريب مما نقله عنه الشارح.

حصل الوصول والاهتداء أو لم يحصل، لكن أراد هنا الإيصال إلى المقصود؛ إذ الهداية بالتفسير الأول شامل للمؤمن والكافر؛ إذ قد يدعو الله تعالى الكافر إلى طريق يوصل إلى المقصود، ولكن لا يهتدي به: قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ (يونس: ٢٥) أي: يدعو عباده كلهم؛ لأن الدعوة إلى الجنة للناس كافة.

روى هذا الدعاء ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، وفي رواية: اغفر لي واجبرني بدون ارحمني.

ولو قال: "ياخفي الألفاظ نجنا مما نخاف" حصلت السنة أيضاً.

(ثم السجدة الثانية كالأولى في الأقل والأكمل) بلا فرق، ولا يخفى أن المصنف جعل السجدين ركناً واحداً مكرراً؛ تبعاً للشيخ أبي يحيى اليمنى، فإنه كذا صحح في البيان، وقال الغزالي في البسيط: إنهما ركنان. <sup>(١)</sup>

ثم فائدة الخلاف إنهما يظهر في تقدم المأموم على الإمام أو تأخره عنه، كما لا يخفى. ثم أعلم أن الشافعي قال في المختصر: إن من يقوم من ركعة لا يعقبها تشهد أنه يستوي قاعداً ثم ينهض.

وقال في الأم: يقوم من السجدة ولا يجلس، فاختلف الأصحاب على طريقين: أصحهما: أن المسألة ذات قولين مطلقاً. (والأصح) من ذين القولين من هذا الطريق: (أنه يجلس بعد السجدة الثانية جلسة خفيفة للاستراحة في الركعة التي يقوم عنها)؛ لما روى مالك بن الحويرث: «أنه رأى النبي ﷺ يصلي: فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعداً»، <sup>(٢)</sup> ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة رضي الله عنهم صلاة رسول الله ﷺ، وذكر هذه الجلسة <sup>(٣)</sup>.

(١) البيان (٣٨٨/٢)، والنجم الوهاج (١٥٤/٢)،

(٢) صحيح البخاري، رقم (٨٢٣).

(٣) مسند أحمد، رقم (٢٣٢٥٩٩)، بلفظ: «... ثُمَّ هَوَى سَاجِداً وَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، ثُمَّ ثَبَّتَ رِجْلَهُ وَقَعَدَ عَلَيْهَا حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَضْوٍ إِلَى مَوْضِعِهِ، ثُمَّ نَهَضَ فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَهُمَا مَتَكِيَّهُ كَمَا صَنَعَ حِينَ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ.....»، وصحيح ابن حبان (١٨٢/٥)، رقم (١٨٦٧)، والمتقى لابن الجارود (٥٧/١)، رقم (١٩٤).

والقول الثاني: أنه يقوم من السجدة ولا يجلس؛ لما روى وائل بن حجر: «أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائماً»<sup>(١)</sup>.

ولمن نصر الأول أن يقول: إن هذا تعارض النفي والإثبات، وإذا تعارض النفي والإثبات فالعمل بالإثبات، مع أنه أكثر رواية، والكثير في ميزان الشرع أرجح. والطريق الثاني: أن القولين على الحالين: إن كان للمصلي ضعف لكبر ونحوه جلس، وإلا فلا. ثم التكبير لرفع الرأس مسنون:

فإن قلنا: لا يجلس المصلي للاستراحة فيبتدئ التكبير مع ابتداء الرفع، وينتهي مع استوائه قائماً.

وإن قلنا: يجلس للاستراحة ففي وقت ابتداء التكبير وجهان: أحدهما: وبه قال القفال وابن القاص: أنه يرفع رأسه غير مكبر، ويبتدئ التكبير جالساً ويمده إلى أن يقوم؛ إذ الجلسة للفصل بين الركعتين، فإذا قام حسن أن يقوم بتكبير، كما إذا قام إلى الركعة الثانية.

والثاني: أنه يرفع رأسه مكبراً؛ لما روى: «أنه ﷺ كان يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو الأصح عند الأكثرين. وعلى هذا ففي محل قطعه وجهان:

أحدهما: أنه إذا جلس قطعه ويقوم غير مكبر؛ لأنه لو مدّ إلى أن يقوم لطلال.

وهذا هو اختيار القاضي أبي الطيب والطبري.

وأصحهما: أنه يمدّ إلى أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو جزء صلاته عن الذكر، ولا يكبر له تكبيرتين بلا خلاف، انتهى.

ويكره تخلف المأموم عن الإمام لأجل جلسة الاستراحة.

ويحرم إن كان يفوت بالتخلف بعض الفاتحة كما بحثه الأذري.

ويكره أيضاً زيادتها على قدر الجلوس بين السجدة.

(١) قال ابن الملقن: "هذا الحديث غريب جداً لا أعلم من خرّجه من هذا الوجه. البدر المنير (٣/ ٦٧٣).

(٢) سنن الترمذي، رقم (٢٥٣) عن عبد الله بن مسعود، وقال: حديث حسن صحيح.

فإن أفحش تطويلها بطلت صلاته، كما قاله الشيخ ابن حجر. <sup>(١)</sup>

ويشهد بما قال قول صاحب الذخائر في صلاة الخوف فيما لو صلى بهم الإمام ثنائية وفرّقهم فرقتين وصلى بالأولى ركعة وفارقه عقب، رفعه من السجود ثم انتظر الأخرى جالساً، فقال: "قال الأصحاب: إن جهل أن ذلك لا يجوز لم تبطل صلاته، وإلا بطلت.

والمستحب في هيئة تلك الجلسة الافتراض للاتباع، رواه عشر من الصحابة منهم أبو حميد الساعدي. <sup>(٢)</sup>

ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة، فالمستحب أن يقوم معتمداً يديه على الأرض ولو كان قوياً؛ لما روي في صحيح البخاري: «أنه ﷺ كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض». <sup>(٣)</sup>

ثم لتكن راحته مبسوطتين؛ للاتباع، ولا يستحب قبض الأصابع عند الاعتماد، بلا خلاف.

ومن عبّر بأنّه يقوم كالعاجن بالنون، أراد به الشيخ المسنّ، لا عاجن الخمر؛ لما في خلاصة الفتوى <sup>(٤)</sup> والعزير ومجمل اللغة <sup>(٥)</sup>: «أنّ العاجن هو الشيخ المسنّ. ولو سلّمنا فأراد التشبيه بالعاجن في شدة الاعتماد عند وضع يديه، لا في كيفية ضم

(١) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/٧٨).

(٢) سبق تخريج حديثه قبل قليل.

(٣) لم أجده في صحيح البخاري، وقال ابن الملّقن: حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجن العاجز غريب لا يعرف ولا يصح ولا يجوز الاحتجاج به كما قاله ابن الصلاح، وقال النووي: ضعيف باطل لا أصل له. ينظر: خلاصة البدر المنير (١/١٣٧)، رقم (٤٥٥).

(٤) الظاهر أنه كتاب خلاصة الفتاوى في تسهيل اسرار الحاوي لسراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملّقن الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤هـ). ينظر: إيضاح المكنون (٣/٤٣٦)، ولم أحصل عليه.

(٥) مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ابن فارس) (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (ص: ٦٥٠)، العزيز ط العلمية (١/٥٢٨)، ونصهما: "والعاجن: الرجل الذي إذا نهض اعتمد على يديه كأنه يعجن. والشارح ناقل بالمعنى كدأبه رحمه الله.



أصابها، قاله صاحب الروضة في الزيادات ناقلاً عن القاضي أبي الطيب وغيره.  
ويكره أن يقدم إحدى رجله حال القيام واعتمد<sup>(١)</sup> عليها.

وتلك الجلسة فاصلة بين ركعتين مستقلة في نفسها، وقيل: من الركعة الأولى، وقيل: من الثانية.

وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا علق الطلاق بإتمام الركعة التي يقوم عنها: فعلى الأول والثالث: يقع إذا رفع رأسه من السجدة الثانية، ولا يقع على الثاني إلا بإتمام الجلسة، وقال البارزي<sup>(٢)</sup>: فائدة الخلاف أن المسبوق إذا أحرم والإمام فيها فيجلس إن قلنا: من الأولى، أو مستقلة، ولا يجلس إن قلنا: من الثانية.

الركن (التاسع والعاشر والحادي عشر: القعود للشهد والتشهد والصلاة على النبي ﷺ):  
أما كون القعود ركناً؛ فلأنه مشروع للذكر الواجب، وكل ما هو مشروع للواجب فهو واجب، كالقيام للقراءة.

وأما التشهد؛ فلحديث ابن مسعود: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ... الخ»<sup>(٣)</sup>.  
دل قوله: "قبل أن يفرض" على أنه فرض.

وأما الصلاة؛ فلحديث عائشة ؓ: قال رسول الله ﷺ: «لا يقبل الله صلاةً إلا بطهور والصلاة عليّ»<sup>(٤)</sup>.

(١) المناسب: "ويعتمد".

(٢) هو شيخ الإسلام، ومفتي الشام، القاضي شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم. من شيوخه والده والشيخ عز الدين بن عبد السلام، ومن مؤلفاته: شرح الحاوي أربع مجلدات، والتمييز وترتيب جامع الأصول والمغني ومختصر التنبيه، والوفا في شرف المصطفى، والأحكام على أبواب التنبيه، وغريب الحديث توفي سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة ينظر: نكت الهميان في نكت العميان، لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م): (ص: ٢٨٨)، وديوان الإسلام (٢٣٢/١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٨٧/١٠)، رقم (١٤١١)، (٣) سنن البيهقي الكبرى (٣٧٨/٢)، رقم (٣٧٧٧)، وفي ذيله الجوهر النقي (٣٧٨/٢)، رقم (٤١٣٢)، وفي معناه أحاديث كثيرة، منها رواه البخاري في صحيحه، رقم (٨٣١، ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠، ٦٢٢٨)، وصحيح مسلم، رقم (٤٠٢)، وسنن أبي داود، رقم (٩٦٨)، وسنن الترمذي، رقم (٢٨٩)....  
(٤) سنن الدارقطني (٣٥٥/١)، وفي سننه: عمرو بن شمر وجابر قال الدارقطني: ضعيفان.

ثم القعود كما يجب للشهد يجب للصلاة على النبي ﷺ أيضاً، وليس في الكتاب ما يدل على وجوبه، فلو آخر القعود وقال: "التشهد والصلاة، والقعود لها" كان أولى. وإثماً ذكرها معاً؛ لشدة اتصال بعضها ببعض حساً وحكماً:

أما حساً؛ فلأن القعود يقارن الأخيرين فلا يجزئ بدونها إلا عند العجز عنها، ولا هما بدونه.

وأما حكماً؛ فلأنها لما كانت واجبة في موضع، مسنونة في الأخرى. وسمي التشهد تشهداً؛ لشموله على النطق بالشهادتين؛ إطلاقاً لاسم الجزء على الكل، كما يقال له: التحيات؛ لاشتراكه على هذه اللفظة.

(أما القعودُ للتشهد والتشهدُ فينقسمان إلى: ما يعقبه السلام) كتشهد الصبح، وتشهد الركعة الرابعة من الظهر (وهو الركن) المشار إليه بحديث ابن مسعود<sup>(١)</sup>.

وإنما لم يقل: "إلى التشهد الأخير" كما قاله الغزالي وغيره؛ لأن التشهد الأخير إنما يكون لصلاة لها تشهد أول، وقد تكون الصلاة بحيث لا تشرع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة وظهر المسافر، فالأخير لا يشمل.

(و) ينقسم (إلى غير ذلك كما في الركعة الثانية من الظهر) والعصر (وهو مسنون)؛ لما ثبت في الصحيحين: «أنه ﷺ قام ثم سجد سجدتين في آخر صلاته»<sup>(٢)</sup>، فلو كان واجباً لعاد إليه من القيام ولم يقتصر على السجود؛ إذ الركن لا يجبر بالسجود.

وفي النوعين يجزئ القعود كيف اتفق؛ إذ لم يرد تخصيص هيئة لها أو لأحدهما على الاطراد من الشارع.

(والمستحب في التشهد الأول) إذا كانت الصلاة ذات تشهدين (الافتراش وهو: أن يضع الرجل اليسرى) أي: بحيث يلي ظهرها الأرض (ويجلس عليها وينصب اليمنى

(١) الذي سبق الآن تخريجه، ولفظه: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ خَلْقِهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، فَقَلَّمَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ».

(٢) صحيح البخاري، رقم (٨٣٠)، ولفظه: «صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ، فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»، وصحيح مسلم، رقم (٨٦) - (٥٧٠)

ويضع أطراف أصابعها على الأرض موجهة إلى القبلة) ويستدل لهذه الهيئة للشاهد الأول بالنقل والعقل:

أما النقل؛ فلما روي عن أبي حميد الساعدي: «أنه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال: إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ»<sup>(١)</sup> وأما العقل؛ فلأن المصلي في التشهد الأول مستوفز للحركة، تبادر إلى القيام عند تمامه، وذلك عن هيئة الافتراش أهون.

(والمستحب في التشهد الأخير التورك، وهو أن تخرج رجله كما في) هيئة (الافتراش، وتخرجهما من جهة اليمنى، ويُمكن التورك على الأرض) والاستدلال على هذه الهيئة كعلى الأولى:

أما النقل؛ فقد روى أبو حميد الساعدي: «أنه ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ»<sup>(٢)</sup>. وأما العقل؛ فلأنها جلسة لا يعقبا عمل، فالتورك لها أنسب؛ لأنه هيئة السكون والاستقرار، وتربُّعه ﷺ فيها لبيان الجواز.

وكره الإقعاء كما مر، والاحتباء خلاف السنة، ومر أن لهم إقعاء مندوباً.<sup>(٣)</sup> (والأظهر) من ثلاثة أوجه في الأول؛ والوجهين في الثاني (أن المسبوق ومن عليه سجود السهو يفرشان):

أما المسبوق؛ فلأنه ليس آخر صلاته، والتورك إنما ورد في آخر الصلاة، ومع ذلك أنه مستوفز يحتاج إلى القيام عند سلام الإمام. وهذا هو المنصوص في الأم.<sup>(٤)</sup> والثاني: أنه يتورك؛ تبعاً لإمامه؛ إذ هو مأمور بالمتابعة في الواجبات والمسنونات، هذا ما حكاه الشيخ أبو محمد عن بعض الأصحاب.

(١) صحيح البخاري، رقم (٨٢٨)، وسنن أبي داود، رقم (٩٦٤).

(٢) «والاحتباء»: هو أن يجمع بين ظهره وركبته بحبل أو منديل ونحو ذلك ليكون كالمستند إلى شيء. الشافعي في شرح مسند الشافعي (٢/٢٣٣). ومر بيان الإقعاء المندب في شرح قوله: ويكره الإقعاء.

(٣) الأم للشافعي (١/١٣٩).

والثالث: أنه إن كان محل التشهد المسبوق كأن أدرك ركعتين من صلاة الإمام جلس مفترشاً، وإلا جلس متوركاً؛ لأن أصل الجلوس لمحض المتابعة، فيتابعه في هيئته أيضاً. هذا ما ذكره أبو الفرج الزاز عن أبي طاهر الزيادي. والاكثرون على الوجه الأول.

وأما الساهي؛ فلأنه يحتاج بعد هذا القعود إلى عمل وهو سجود السهو، فأشبهه التشهد الأول، بل السجود عن هيئة التورك أعسر من القيام عنها، فكان أولى بأن لا يتورك، ولأنه جلوس يعقبه سجود، فهو كالجلوس بين السجدين، وهذا ما اختاره القفال وساعده الأكثرون. <sup>(١)</sup>

والثاني: أنه يتورك؛ لأنه قعود في آخر الصلاة، قال صاحب التلخيص: هذا ظاهر المذهب، ولم يساعده إلا أبو الفضل بن عبدان.

(وفي التشهد يضع يده اليسرى) من فخذة اليسرى (على طرف الركبة) بحيث يسامت - أي: يساوي - رؤوس أصابعها ركبتيه (منشورة الأصابع) من غير قبض؛ للاتباع رواه ابن عمر وغيره عن فعل رسول الله ﷺ.

وليكن نشرها (من غير ضم) بل يفرجها تفرجاً وسطاً، نقله المصنف عن معظم الأصحاب. <sup>(٢)</sup>

وذكر أبو الفرج الكرخي من أصحاب أبي حامد <sup>(٣)</sup>: أنه يضم بعضها إلى بعض حتى الإبهام؛ ليتوجه جميعاً إلى القبلة، وهكذا ذكر القاضي الروياني، واختاره صاحب الروضة وقال: نقل أبو حامد في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه. <sup>(٤)</sup>

(وأما) اليد (اليمنى فيقبض منها الخنصر والبنصر ويرسل المسبحة) بعد ما وضعها على

(١) العزيز (١/ ٥٣٠).

(٢) العزيز ط العلمية (١/ ٥٣١).

(٣) لم أحصل على ترجمته، بل لا يوجد علم بهذا الاسم، ففي العبارة سهو، ويوجد أبو الفرج الكرخي بالجيم وهو من رواة الحديث، وفي العزيز (١/ ٥٣١): "وحكى الكرخي وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامد" بدون ذكر أبي الفرج، وهو يحتمل - محمد بن منصور بن عمر بن علي الكرخي بإحقاء المعجمة الفقيه أبو بكر البغدادي. ينظر لترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٢٠٦)، رقم (٣٥٠).

(٤) بحر المذهب للروياني (٢/ ٥٩)، وروضة الطالبين (١/ ٢٦٢).

الركبة اليمنى في كلا التشهدين، ولا خلاف في ذلك؛ لاتفاق الروايات كلها على هذا.  
(والأصح) من ثلاثة أقوال: (أنه يقبض الوسطى أيضاً) كما يقبض الخنصر والبنصر؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِالإِصْبَعِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ»<sup>(١)</sup>.  
ثم يضم الإبهام إلى المسبحة على هذا القول.

(و) في كيفية الضمّ وجهان:

أصحهما: أنه (يضم الإبهام على المسبحة كمن يعقد ثلاثة وخمسين) بان يضع رأس الإبهام على أسفل المسبحة عند حرف الراحة؛ لما رواه ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ»<sup>(٢)</sup>.  
والثاني: أنه يضع الإبهام عند أسفل الوسطى كمن يعقد ثلاثة وعشرين، رواه ابن الزبير عن رسول الله ﷺ.<sup>(٣)</sup>

والقول الثاني: أنه يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الإبهام مع المسبحات من غير ضمّ؛ للاتّباع، رواه أبو حميد الساعدي عن فعل رسول الله ﷺ.<sup>(٤)</sup>

والقول الثالث: أنه يخلّق بين الإبهام والوسطى، رواه وائل بن حجر عن فعله ﷺ.<sup>(٥)</sup>  
وفي كيفية التحليق على هذا القول وجهان:

(١) صحيح مسلم، رقم (١١٦) - (٥٨٠)

(٢) صحيح مسلم، رقم (١١٥) - (٥٨٠)

(٣) صحيح مسلم، رقم (١١٣) - (٥٧٩)، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إَصْبَعِهِ الْوُسْطَى، وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ»، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٢٣٠)، رقم (٨٤٤١).

(٤) ذكره محقق العزير: قال الحافظ: لا أصل له في حديث أبي حميد، ويغني عنه حديث ابن عمر عند مسلم: «وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ». انظر التلخيص (١/ ٢٦١)، والعزير شرح الوجيز (١/ ٥٣١).

(٥) رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ مِرْقَعَهُ الْيَمِينَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ عَقَدَ أَصَابِعَهُ الْخَنَصِرَ وَالتِّي تَلِيهَا وَحَلَقَ حَلْقَةً بِأَصْبَعِهِ الْوُسْطَى عَلَى الإِبْهَامِ وَرَفَعَ السَّبَّابَةَ وَرَأَيْتُهُ يُشِيرُ بِهَا»، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٨٦)، رقم (٢٩٦٧٩)، ومسنّد أحمد، رقم (١٨٨٧٦)، وسنن الدارمي، رقم (١٣٩٧).

أحدهما: أنه يضع أنملة الوسطى بين عقدي الإبهام، وهو الذي حكاها صاحب الذخائر.

والثاني: أنه يضع رأس الوسطى على رأس الإبهام وهو الذي اختاره في العزيز<sup>(١)</sup>.

قال المصنف والنووي ناقلين عن ابن الصباغ وغيره كالشيخ أبي يحيى اليمني وأبي الفضل بن عبدان: "كيفما فعل من هذه الهيئات أتى بالسنة؛ إذ الأخبار قد وردت بها جميعاً، وكان ﷺ يفعل مرة هكذا، ومرة هكذا، لكن رواية قبض الخنصر والبنصر والوسطى ووضع المسبحة إلى الإبهام أفقه، كما قاله الشيخ ابن حجر.<sup>(٢)</sup>"

(و) على الأقوال كلها (يرفع المسبحة) من اليد اليمنى (عند قوله: "إلا الله") مع إدامتها قليلاً؛ خبر صحيح فيه<sup>(٣)</sup>، والحكمة في ذلك الجمع بين القول والفعل في إثبات الوحداية له تعالى.

وليكن عند همزة "إلا الله"؛ إذ هو حال الإثبات.

وخصت المسبحة بذلك؛ لأن لها اتصالاً بنياط القلب، فكأنها سبب لحضور القلب في التوحيد.

ويقصد بالرفع: بأن المعبود واحد؛ ليجمع في التوحيد بين الجنان والأركان واللسان. ويستحب أن لا يجاوز بصره إشارته؛ للاتباع (ولا يحركها) عند الرفع يميناً وشمالاً، بل يرفعها مستقيمة؛ لما روى ابن الزبير: «أن رسول الله ﷺ كان يشير بسبابته ولا يحركها».<sup>(٤)</sup> ولأن تحريكها لا يليق بحال إثبات التوحيد.

(١) العزيز (١/ ٥٣١)

(٢) البيان (٢/ ٢٣٢)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/ ٨٠).

(٣) قال في النجم الوهاج (٢/ ١٥٩): لما روى البيهقي (٢/ ١٣٣) من فعل النبي ﷺ. وينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٨٩)، رقم (٢٧٨٧)، بلفظ: «ثُمَّ قَعَدَ فَأَفَرَّشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ، وَرَكَّبَهُ الْيُسْرَى وَجَعَلَ حَدَّ مِرْفَقِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ قَبَضَ ثَلَاثَةً مِنْ أَصَابِعِهِ وَحَلَقَ حَلَقَةً، ثُمَّ رَفَعَ إصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا».

(٤) «أن النبي ﷺ كان يشير بها، ولا يحركها، ولا يجاوز بصره إشارته»، مسند أحمد، رقم (١٥٨٦٧)، وسنن أبي داود، رقم (٩٨٩)، وأبو داود (٩٧٤) والسنن الكبرى للنسائي، رقم (١١٩٤)، وصحيح ابن حبان - مخرجا (٥/ ٢٧٠)، رقم (١٩٤٣)، - وأصله في مسلم دون قوله: "ولا يجاوز بصره إشارته". ينظر تلخيص الحبير (١/ ٦٢٨)، رقم (٤٠٢).

وفي وجه: يحركها؛ لما روى عن وائل قال: «ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا»<sup>(١)</sup>. ولمن نصر الأول أن يقول: يمكن أن يكون ذلك من غير إشعاره ﷺ؛ لأنَّ نياط القلب قد يحركها إذا غفل عنه الرجل، وقضية التوحيد كافية للعدول عن ظاهر الخبر. وإن قلنا: «إنه لا يحركها» فحركها، فالصحيح الذي عليه الأكثرون أنه لا تبطل به الصلاة، كما صرح به النووي في الزيادات<sup>(٢)</sup>.

ويشبه أن تقاس الإشارة بالأصبعين على هذا. وفي الزيادات: أنه تكره الإشارة بمسبحة اليسرى وإن كان أقطع اليمنى؛ لأنَّ سنة اليسرى البسط دائماً<sup>(٣)</sup>.

ثم المصنف لم يذكر وضعها، وكذلك أكثر كتب المذهب. ولم يصرح أيضاً بأنه يقيمها كذلك إلى القيام والسلام، لكنه قال الشيخ نصر المقدسي: ويسن أن يقيمها ولا يضعها، لثبوت الرفع دون الوضع، وأراد بقاءها مرفوعة إلى القيام أو السلام، ونقل عنه الشيخ أحمد بن حجر وأقره<sup>(٤)</sup>.

وقال بعض شراح الحديث: الأصح أنه يضعها، ولا دلالة في الأخبار على واحد منهما، والعقل يقتضي صحة ما قاله المقدسي؛ لأنه أليق بإثبات التوحيد.

(والصلاة على النبي ﷺ فرض في التشهد الأخير)؛ لما مرّ، هذا وإن كان قد علم من تعديده الأركان الثلاثة معاً إلا أنه أعاد ذلك ليرتبط قوله: (والأصح) من الوجهين (أنها لا تجب على الآل فيه) بل تسنّ؛ إذ الصلاة على الآل سنة تابعة للصلاة على النبي ﷺ. والثاني: أنها تجب؛ لظاهر ما روي: «أنه قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قال قولوا اللهم صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٨٨٩٠).

(٢) روضة الطالبين (١/٢٦٢).

(٣) المجموع (٣/٤٥٥)، وروضة الطالبين (١/٢٦٢).

(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى (١/١٤٦).

(٥) صحيح البخاري، رقم (٥٩٩٦)، وصحيح مسلم، رقم (٤٠٥).

والمراد بآل محمد كما نص عليه الشافعي بنو هاشم وبنو المطلب، ابنا عبد المناف<sup>(١)</sup>.

فالشافعي من آله ﷺ؛ لأنه من بني المطلب. وقيل: كل مسلم، واختاره النووي في شرح مسلم<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إنما هم أولاد فاطمة فقط؛ إذ آل الرجل ما ينسب إليه، واختاره الصيمري.

وقيل: هم الذين أدخلهم النبي ﷺ تحت عبائه وقال: هذا أهلي، وهم: علي، والحسن والحسين ابناه، وفاطمة عليها السلام، وكذا جبرائيل؛ لأنه دخل تحت العباء حينئذ<sup>(٣)</sup> وهذا اختيار أبي الفضل بن عبدان.

(وأنها تسن على النبي ﷺ في التشهد الأول)؛ لأنها ركن يجب في الجلسة الأخيرة، فتسن في الأول كالتشهد.

وفي وجه: لا تسن؛ لأن الجلوس للتشهد الأول مبني على التخفيف؛ لما روي: «أنه ﷺ كان في التشهد الأول كمن يجلس على الرضف»<sup>(٤)</sup>، وهو الحجر المحمي، وذلك يدل على أنه ﷺ ما كان يطوِّله بالصلاة والدعاء.

(ولا تسن على الآل) في التشهد الأول إذا قلنا بعدم وجوبها عليه في التشهد الثاني.

(١) الأم للشافعي (٢/ ٨٨).

(٢) شرح النووي على مسلم (٤/ ١٢٤). مسند أحمد غرجا (٤٤/ ١١٨).

(٣) دخول الخمسة تحت الكساء ورد في أحاديث، منها ما في مسند أحمد، رقم (٢٦٥٠٨) «عن عطاء بن أبي رباح، قال: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ، تَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِهَا، فَأَتَتْهُ فَاطِمَةُ بِرُمِيَةٍ، فِيهَا خَزِيرَةٌ، فَدَخَلَتْ بِهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا: «ادْعِي زَوْجَكَ وَابْنِكَ» قَالَتْ: فَجَاءَ عَلِيٌّ، وَالْحُسَيْنُ، وَالْحَسَنُ، فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَجَلَسُوا بِأَكْلُونٍ مِنْ تِلْكَ الْخَزِيرَةِ، وَهُوَ عَلَى مَنَامَةٍ لَهُ عَلَى دُكَّانٍ تَحْتَهُ كِسَاءٌ خَبِرِيٌّ. قَالَتْ: وَأَنَا أَصْلِي فِي الْحِجْرَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا} (الأحزاب: ٣٣) قَالَتْ: فَأَخَذَ فَضْلُ الْكِسَاءِ، فَغَسَّاهُمْ بِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَ بَدَهُ، فَأَلَوَى بِهَا إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا، اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي وَخَاصَّتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا» قَالَتْ: فَأَدَخَلْتُ رَأْسِي الْبَيْتَ، فَقُلْتُ: وَأَنَا مَعَكُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ، إِنَّكَ إِلَى خَيْرٍ»، ولكن دخول جبريل تحته غير مصرح به فيها.

(٤) لم أجد هذا اللفظ، وفي سنن الترمذي، رقم (٣٦٦)، بلفظ: «كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف»، قال شعبه: ثُمَّ حَرَّكَ سَعْدٌ شَفْتَيْهِ يَشِيءُ فَأَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ فَيَقُولُ: حَتَّى يَقُومَ»، قال الترمذي: حديث حسن.



وإن قلنا بوجوبها فيه ففي الأوّل خلاف المذكور في الصلاة على النبي ﷺ.

ثم إذا قلنا لا تسن الصلاة على النبي ﷺ في الأوّل فصلّى عليه كان ناقلاً للركن الذكري إلى غير موضعه، وفي بطلان الصلاة به خلاف يأتي في سجود السهو إن شاء الله تعالى. وكذا إذا قلنا: لا يصلّي على النبي ﷺ في القنوت، وكذا الحكم إذا أتى بالصلاة على الآل في الأوّل وقلنا بعدم الاستحباب.

فائدة: اعلم أنّ الصلاة على النبي ﷺ واجبة في الجملة، ثم اختلف الأئمة:

قال العراقيون: إنّها هي واجبة في الصلاة الخمس في التشهد كما مرّ.

وقال الصيمري والشيخ صالح البلقيني: إنّها تجب في ما سوى الصلاة الخمس في جميع العمر مرة.

وقال أبو الفضل بن عبدان: إنّها تجب في كل خطبة ذكر فيها حمد الله؛ لا طراد الأئمة على ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (الشرح: ٤).<sup>(١)</sup>

وقال البارزي والإصطخري: إنّها تجب في كل مجلس؛ لورود الوعيد في بعض الروايات لتاركها فيه.<sup>(٢)</sup>

وقال الحلبي من أصحابنا، والطحاوي من الحنفية، وابن بطة من المالكية، واللعثمي من الحنابلة: إنّها تجب على كل من سمع اسمه ﷺ كلّ مرة، ونقلوا عن البيهقي حديثاً أنه ﷺ قال: «من سمع اسمي ولم يصلّ عليّ فجاءني يوم القيامة وأنا عنه معرض».<sup>(٣)</sup>

وبالجملة يكره أفراد الصلاة ﷺ بدون السلام وبالعكس في اللفظ.

أمّا في الكتابة فليس بمكروه، كما نقله الشيخ أحمد بن حجر عن الأصحاب وأقرّه.<sup>(٤)</sup>

(والتشهّد مشهور) أي: أكمل التشهد مشهور، وهو ما اختاره الشافعي رحمه الله في رواية

(١) المبسوط للرخي (٢٩/١)، والحاوي الكبير (١٣٧/٢).

(٢) مسند أحمد، رقم (٩٧٦٤) بلفظ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي مَجْلِسٍ فَتَفَرَّقُوا، وَلَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا كَانَ يَجْلِسُهُمْ نِيرَةٌ عَلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وينظر: النجم الوهاج (١/١٩٥).

(٣) لم أجدّه في مؤلفات البيهقي التي حصلت عليها. وفي السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٣٧٩/٢)، رقم (٤١٣٧) بلفظ: «وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ».

(٤) الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي (ص: ١١٤).

ابن عباس وهو: "التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ"، هكذا روى الشافعي.<sup>(١)</sup>

وروى غيره السلامين بالألف اللام<sup>(٢)</sup>، قال في العزيز: وهما صحيحان ولا فرق.<sup>(٣)</sup>

وقال الإمام عن بعضهم: إنَّ الأفضل إثبات الألف واللام.<sup>(٤)</sup>

ثم جمهور الأصحاب على أنه لا يستحب تقديم التسمية؛ لما روى: «أنه ﷺ كان أول ما يتكلم به عند القعدة: التحيات».<sup>(٥)</sup>

وقال أبو علي الطبري، والشيخ صالح البلقيني، وأبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: الأفضل أن يقول: بسم الله، وبالله، التحيات الخ.

وقيل: الأفضل أن يقول: بسم الله خير الأسماء، التحيات لله الخ، رواه جابر عن رسول الله ﷺ.<sup>(٦)</sup>

ونقل في العزيز عن بعض الأصحاب: أنَّ الأفضل أن يقول: التحيات المباركات الزاكيات والصلاة الطيبات لله؛ ليكون آتيا بما اشتمل عليه الروايات.<sup>(٧)</sup>

واعلم أنَّ الكلام في هذا الخلاف قريب؛ فإنَّ الفضيلة تتأدى بجميع ذلك، والكلام في الأفضلية، هذا أكمله.

(١) الأم (١١٧/١)، سنن النسائي، رقم (١١٧٤)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٠).

(٢) صحيح مسلم، رقم (٦٠) - (٤٠٣)، وسنن أبي داود، رقم (٩٧٤)، وسنن ابن ماجه، رقم (٩٠٠).

(٣) العزيز شرح الوجيز (١/٥٣٤).

(٤) نهاية المطلب (٢/١٧٨).

(٥) لم أجده بهذا اللفظ، وفي صحيح مسلم، رقم (٦٠) - (٤٠٣) بلفظ: عن ابن عباس: «أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ فَكَانَ يَقُولُ، التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ».

(٦) لم أجده رواية هذا اللفظ عن جابر، وإنما من رواية عروة عن سيدنا عمر بلفظ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ خَيْرَ الْأَسْمَاءِ، التَّحِيَّاتُ الزَّكَايَاتُ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» في «المستدرک علی الصحيحین (١/٣٩٨)، رقم: (٩٨٠)، قال الذهبي: على شرط الشيخين وله شواهد، وفي السنن الكبرى للبيهقي (٢/٢٠٣)، رقم (٢٨٣١).

(٧) العزيز (١/٥٣٥).

ولعلك [تسأل]: ما أصل التشهد ومن أين منشأؤه؟ فنقول: قال الإمام الرازي في أسرار التنزيل<sup>(١)</sup>: «إن رسول الله ﷺ كما انتهى إلى سدره المنتهى تفكر في نفسه أي شيء أقول عند تلقائي رب العزة؟ أقول السلام عليك، أو تحية من تحيات الملوك؟ فألهم إلى قلبه: «التحيات المباركات والصلوات الطيبات لله»، وقال الله تعالى: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، فقال رسول الله ﷺ: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وقال جبرائيل والملائكة المقربون: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله»، فضجت سائر الملائكة ضجيجاً وقالوا: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الإمام: والصحيح عندي: أن الأذان والإقامة والتشهد من التعليمات والرؤية الصادقة في المنامات الواقعة<sup>(٣)</sup>.

وقال محمود القزويني<sup>(٤)</sup>: هكذا سمع النبي ﷺ من جبرائيل حين صلى به الصلوات الخمس.

وقال محمد بن هيثم: التحيات سورة في التوراة والإنجيل والزبور.

(وأقل ما يجزئ منه) عند الجمهور (التحيات لله) جمع تحية، وهي ما يأتي به أحد من سلام وغيره، والمقصود هنا الثناء على الله تعالى بأنه مالك ومستحق لجميع التحيات من الخلق (سلام عليك) السلام: إما اسم من التسليم، أو من السلامة، أو اسم من أسماء الله تعالى، والكل صحيح هنا (أيها النبي) بالهمزة ودونها:

فالأول من النبأ والخبر؛ لأنه مخبر عما لا اطلاع من العوام عليه من الله من الأمور الغيبية.

(١) أسرار التنزيل وانوار التأويل تفسير صغير في مجلد للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ) مات قبل أن يتمه. ينظر: كشف الظنون (١/٨٣).

(٢) لم أجد راويه وسنده.

(٣) نهاية المطلب (٢/١٧٨).

(٤) محمود القزويني ذكره الشارح في مقدمة الوضوح في من كان مؤلفاتهم مصدراً للوضوح، وسبقت ترجمته هناك، ومن مؤلفاته: الحيل، والكشف، وتجريد التجريد على التجريد الذي ألفه رفيقه المحاملي، وسيأتي من الشارح نسبة كتاب إليه باسم مراقبة الدرجات.

والثاني من النبوة وهي الارتفاع، سمي به؛ لعلوم رتبته، والثاني أفصح وأكثر رواية، روي: «أنه ﷺ نوذي فقيل: يا نبي الله - بالهمزة - فقال ﷺ: لا تبتزوا باسمي، إنما أنا نبي الله». (١) ذكره محمد بن هيثم في سورة الأحزاب.

ثم النبي: كل ذكر حرّ من بني آدم أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ. فإن أمر به فرسول أيضاً وإن لم يكن له كتاب، فالنبي أعم مطلقاً، وقد يسمى الملك رسولاً ولا يسمى نبياً. (٢)

(ورحمة الله) والرحمة: انعطاف القلب من أحد على أحد، وهي من أفعال الجوارح فلا يجوز أن يوصف بها الله تعالى بالمعنى الأصلي، بل يراد بها في حقه تعالى غايته مجازاً مرسلًا، وهو إيصال النفع منه إلى أحد (وبركاته) جمع بركة، وهي: كثرة الخير والنماء، والمراد هنا: دوام الارتفاع ساعة فساعة في مرتبته ﷺ.

(سلام علينا) أراد به: نفسه ﷺ مع أمته صالحهم وطالحهم المؤمنين (وعلى عباد الله الصالحين) أراد بهم جميع الانبياء والرسل، من لم يدرك زمانه أو لم يبلغه دعوته من أولياء الله تعالى.

والصالح: القائم بحقوق الله وبحقوق العباد بها يوسعه.

(أشهد) أي: أوقن وأعلم (أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً) هو علم منقول من اسم مفعول من المضعف، لمن كثرت خصاله الحميدة، سمي به نبياً بإلهام من الله لجده بذلك. قال الشيخ أحمد بن حجر: "وكما اشتمل نبينا على كمالات المرسلين مع زيادات،

(١) لم أجده بهذا النص مع كثرة البحث، وفي المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٢٥١)، رقم (٢٩٠٦): «عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ، وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللَّهِ» هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجْزَءْ، وَلَهُ شَاهِدٌ مُفَسَّرٌ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْكِتَابِ»، قال الذهبي في تلخيصه: "بل منكر لم يصح". ينظر: مختصر تلخيص الذهبي (٢/ ٦٩٢)، رقم (١٢٠٠).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنََّّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ (الشورى: ٥١).

كذلك لفظُ اسمه باعتبار حساب مفرداته وأجزائها على عدد المرسلين: إذ فيه ثلاث ميمات، بسط كل منها: م.ي.م، وبسط ثانيه: ح.ا.، وبسط آخره: د.ا.ل.، وجملة حساب هذه الحروف: ثلاثمائة وأربعة عشر.<sup>(١)</sup>

(رسولُ الله) ومرّت الإشارة إلى الرسول.

هذا القدر من التشهد رواه العراقيون عن نص الشافعي، وتابعهم القاضي الروياني وصاحب التهذيب<sup>(٢)</sup>.

وليس "أشهد" الثاني من حد الأقل، بل لو قال: "وأنّ محمداً رسولُ الله" جاز بلا خلاف؛ لثبوته هكذا في صحيح مسلم<sup>(٣)</sup>، ونقله الأئمة عن الشافعي وأقروه. وكذا يجوز: "وأنّ محمداً عبده ورسوله"، لا إن قال: "وأنّ محمداً رسولهُ" بدون: "عبده"، على المعتمد.

وعلى هذا فلفظ "أشهد" الثاني إذا وقع في بعض نسخ المحرر كهذه النسخة التي صححتها سهو من النساخ.

وذكر الواو بين الشهادتين لا بدّ منه كلفظ النبي والرسول في محلّهما، فيضر التعبير بأحدهما عن الآخر، ومثله: "أحمد" بدل: "محمد"؛ قياساً على ذينك، وعلى "أعلم" بدل: "أشهد".

وفي الأنوار: "وشرطه: رعاية الحروف والتشديدات والإعراب المخلّ، والموالاة والالفاظ المخصوصة وإسراع النفس كالقائحة<sup>(٤)</sup>."

(١) لم أجد مصدره من مؤلفات ابن حجر الذي الظاهر أنه اهتيمي، ولا من مؤلفات العسقلاني، وفيه أن الحاء مركب من ثلاثة أحرف فيكون المجموع ثلاثمائة وخمسة عشر.

(٢) بحر المذهب للرويان (٢/٦٤)، والتهذيب (٢/١٢١).

(٣) الذي في صحيح مسلم، رقم (٦٠ - ٤٠٣): «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» بإثبات "أشهد"، ولكنه في مسند أحمد، رقم (٢٦٦٣) بلفظ: «وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» بحذف أشهد الثاني وإثبات واو قبل أشهد الأول، وكذلك في شرح معاني الآثار (١/٢٦٣) للطحاوي: رقم الحديث (١٥٦٧) عن ابن عباس.

(٤) الأنوار (١/٦٦).

وإنّهم يجب في الأذان: "وأشهد"؛ لأنّه طلب فيه إفراؤ كل كلمة بنفس، وذلك يناسب ترك العطف، وفقد هذا في الإقامة لا يؤثر؛ إلحاقاً بأصلها.

(وأخرج في وجهه) عن حدّ الأقل (كلمتا: "وبركاته"، و: "الصالحين")؛ أمّا كلمة: "وبركاته" فأخرجه الصيدلاني، وقال: ليست في نص الشافعي. ووافقه الغزالي في الوجيز، واختاره القاضي ابن كج<sup>(١)</sup>.

وأمّا كلمة: "الصالحين" فأخرجه الحلبي من جهة المعنى وقال: لفظ العباد مع الإضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين، كقوله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: ٦) فاستغنى بالإضافة عنها.

(وجعلت منه صيغة الشهادة الثانية) على هذا الوجه: ("وأشهد أنّ محمداً رسول الله") بإثبات أشهد.

وبهذا يعلم أنّ لفظ: "أشهد" الثاني في الوجه المعتمد سهو في المحرر. ونقل عن ابن سريج: أنّ أقله: "التحيات لله، سلام عليك أيها النبي، سلام على عباد الله الصالحين، أشهد أنّ لا إله إلا الله، وأن محمداً رسوله". حكاه عنه المصنف في العزيز<sup>(٢)</sup>. وأسقط بعضهم لفظ السلام الثاني واكتفى بأن يقول: "أشهد أنّ محمداً رسول الله الصالحين".

وبالجملة لا يشترط فيه الترتيب ما لم يخل بالمعنى المقصود بلا خلاف، صرح به معظم الأصحاب.

(وأقل الصلاة على النبي ﷺ وعلى الآل أن يقول: اللهم صل على محمد وعلى آله) أو: "صلّى الله على محمد"، أو: "صلّى الله على رسوله".

ثم الجمهور على أنّ أقل الصلاة على الآل أن يقول: "وآله"<sup>(٣)</sup>، ولفظ الكتاب يقتضي خلافه؛ لإشعاره بوجوب زيادة: "على"؛ ألا ترى؟ أنه قال بعده: "والزيادة عليه إلى

(١) العزيز (١/ ٥٣٤).

(٢) العزيز (١/ ٥٣٥).

(٣) وفي بعض النسخ: "وآله" بدون "على"، وهو أوفق لإطلاق الجمهور. منه.

قوله: إنك حميد مجيد مستحبة"، ولم يساعد المصنف في ذلك أحدٌ غيرُ البلقيني، وكأنهما تابعا في ذلك. نقل الغزالي هكذا.

ومعنى الصلاة عليه ﷺ مشهورٌ لا نتعرض له.

(والزيادةُ عليه) أي: على أقل الصلاة (إلى قوله: "إنك حميدٌ مجيدٌ" مستحبة)؛ لما ثبت في الصحيحين عن رواية كعب بن عُجرَةَ، وهو أن يقول: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْتَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ». <sup>(١)</sup>

قال في العزيز ناقلاً عن الصيدلاني: ومن الناس من يزيد: "وارحم محمداً وآل محمد كما ترحم على إبراهيم"، وربما يقولون: "كما ترحم على إبراهيم"، قال: وهذا لم يرد في الخبر - وصرح به ابن حجر بأنه بدعة منكرة <sup>(٢)</sup> - وقال المصنف: وهو غير فصيح؛ لأنه لا يقال: ترحم عليه، وإنما يقال: رحمته، وأما الترحم ففيه معنى التكلف والتصنع، ولا يحسن إطلاقه في حق الله تعالى <sup>(٣)</sup>.

وذلك إنما يستحب (في التشهد الأخير للإمام) وغيره على الصحيح، خلافاً للصيدلاني؛ فإنه قال: "لا يستحب للإمام الزيادة على لفظ الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير، كما لا يستحب للجميع في الأول". انتهى.

وأما في التشهد الأول فلا يزيد على لفظ التشهد إلا الصلاة على النبي ﷺ - إذا قلنا: هي سنةٌ فيه - وعلى الآل على وجه، بل إطالته مكروهةٌ، ولكن لو أطال لم تبطل صلاته، ولم يسجد للسهو سواء طوَّله عمداً أو سهواً، كما صرح به صاحب الروضة في الزيادات <sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح البخاري، رقم (٤٧٩٧)، وصحيح مسلم، (٦٥) - (٤٠٥).

(٢) مراد الشارح بابن حجر هنا العسقلاني، وفيه خلاف بين ابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي. وقد أحسنت بأن الشارح ابن هداية يذكر شيخ الإسلام الهيتمي بالشيخ ابن حجر، وهنا ذكر العسقلاني بابن حجر بدون الشيخ، ومن الشائع أن الهيتمي كان من شيوخه. ينظر: تلخيص الحبير للعسقلاني (١/٦٥٢)، رقم (٤٢٨)، والفتاوى الحديشية لابن حجر الهيتمي (ص: ١٤).

(٣) العزيز (١/٥٣٧).

(٤) روضة الطالبين (١/٢٦٦).

قال محمد بن هيثم: وإِنَّمَا خَصَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بهذا التشبيه الدال على ثنائه؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَرَكَّاعًا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ۖ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ۖ﴾ (الصافات: ١٠٨-١٠٩).

وقال حسين بن الفضل<sup>(١)</sup>: «وإِنَّمَا خَصَّ بِهِ؛ لأداء حق كان له علينا، وهو سؤاله من الله تعالى بعث نبينا محمد ﷺ لإرشادنا حيث قال: ﴿رَبَّنَا وَأَنْتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾ (البقرة: ١٢٩).

فإن قيل: كيف يصح التشبيه وقد قالوا: يلزم أن يكون المشبه به أفضل في التحسينات من المشبه؟ ومن البديهي أن نبينا ﷺ أفضل الأنبياء، فما وجه التقضي؟

قلت: ذكر الحفاظ من أئمة الحديث كمحمد بن اسماعيل البخاري، وأبي عبد الله البيهقي، وأبي الفضل بن عبدان، وأبي سليمان الخطابي: أن ذلك إنما صدر عن رسول الله ﷺ تواضعا منه؛ كما ثبت في صحيح مسلم أنه قال: «لا تفضلوني على يونس بن متى»<sup>(٢)</sup>. ومثل هذا كثير.

وقيل سئل عن الشافعي عن ذلك فقال: إنما هو تشبيه الآل بإبراهيم وآله، لا تشبيه محمد ﷺ؛ لأن قولك: «اللهم صل على محمد» كلام تام، والواو في قوله: «وعلى آله» استئناف، فلا يرد ما قيل.

وقال محمود القزويني في مرقاة الدرجات<sup>(٣)</sup>: معناه: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في كل لحظة ولجة وساعة كلام، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في جميع

(١) الحسين بن الفضل ابن عمير العلامة المفسر الإمام اللغوي المحدث أبو علي البجلي الكوفي ثم النيسابوري عالم عصره. من شيوخه: يزيد بن هارون وعبد الله بن بكر السهمي والحسن بن قتيبة المدائني، أقام بنيسابور يعلم العلم ويفتي إلى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومئتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤١٤)، رقم (٢٠٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٤٨/ ١)، رقم (٣٣).

(٢) بهذا اللفظ قال الزيلعي: غريب جداً. ينظر: تخريج الأحاديث والآثار (١/ ٢٦٤)، وينظر: تأويل مختلف الحديث (١/ ١١٦)، وفي مسلم، رقم (١٦٧) - (٢٣٧٧) بلفظ: «مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

(٣) لم أجد اسم هذا الكتاب في فهراس الكتب، وأما المؤلف فقد سبقت ترجمته في مقدمة الوضوح، وقد ينقل الشارح مسائل لغوية وغيرها عن المرقاة كثيراً وقد شككت في كونه مرقاة المفاتيح للعيني، فالظاهر أن قصده مرقاة الدرجات هذا، ولم أجد له أثراً.



عمرهم، ولا شك أن الزمان المزد مع الخصال الحميدة أفضل من الزمان القصير، وإن حسنت فيه الخصال، قطعاً عن النظر عن الحال فيهما.

وقيل: المسئول المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها، ومثله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٣) فإن المراد أصل الصيام، لا قدره ووقته.

وقيل: المسئول مقابلة الجملة بالجملة، كذا ذكره الأردبيلي في الأزهار. <sup>(١)</sup>

وقيل: هذا ليس من تشبيه الناقص بالكامل، بل من تشبيه غير المعلوم بالمعلوم.

(وكذا الدعاء) مستحبة (بعده)، وله أن يدعو بما شاء من أمر الدنيا والآخرة؛ لما روى ابن مسعود في آخر حديث التشهد أن النبي ﷺ قال: «ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو». <sup>(٢)</sup>

وفي رواية: «وليدع بعد ذلك بما شاء». <sup>(٣)</sup>

وحكى إمام الحرمين في النهاية عن شيخه أبي محمد: أنه كان يتردد في مثل قوله: اللهم ارزقني جارية حسناء أو أنها دعاء العينين مفلجة الأسنان مزججة الحاجبين، ونحو ذلك، ويميل إلى المنع منه، والصحيح الذي عليه الجماهير خلافه، ولا تردد له في مثل هذا الدعاء إذا كان المسئول الزوجة بالنكاح، والأفضل أن يكون دعاؤه لأمر الآخرة. <sup>(٤)</sup>

(وما ورد في الخير أولى من غيره)؛ لما فيه أمران مستحسنان: الدعاء وللاتباع (ومنه

(١) لم أحصل على معلومات عن الكتاب وعن مؤلفه، وصاحب الأنوار لم يسجل له كتاب بهذا الاسم.

(٢) صحيح البخاري، رقم (٨٣٥) بلفظ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّمَا إِذَا قُلْتُمْ أَصَابَ كُلَّ عَبْدٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو».

(٣) مسند أحمد، رقم (٢٣٩٣٧) بلفظ: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَجَلْ هَذَا» ثُمَّ دَعَا فَقَالَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالتَّحِيَّاتِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ لِيَدْعُ بِعَدْبِهَا شَاءَ»، وسنن أبي داود، رقم (١٤٨١).

(٤) نهاية المطلب (٢/٢٢٧).

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ» <sup>(١)</sup> معناه في حقنا: ما قدمت عليه نفسي من عمل سيئة فعملته، وما أخرت نفسي عنه من عمل حسنة فتركته، وكان العمل والترك مما يصح أن يعاقب عليه.

أو يراد بها قدمت: ما صدر من الذنوب وكان، وبها أخرت: ما يصدرو يكون، أو: قدمت نفسي عليه من الذنوب من غير فرط غلظة، وما أخرت عنه طبعاً فغلبنى فرط الغلظة فعملتها. أو يراد بهما: أول العمر وآخره، أو: ما مضى وما يأتي، والمراد بالمغفرة لما يأتي: عدم تمكّنها عليه.

وأما في حق نبينا ﷺ: فإما أن يريد به ما يصح أن يعاقب به الأنبياء من مخالفات البشرية ومتبعات الطبيعة، أو يريد به ما لا يصح أن يعاقب: فإن كان الأول فلا إشكال، ويكون المعنى: اغفر لي ما يصح أن يعاقب به مما تقاعدت به عن حضرة العلية أولاً وآخرأ.

وإن كان الثاني فيمكن أن يكون ذلك تعليماً للأمة، وإلا فهو مغفور أولاً وآخرأ.

أو: أراد سؤال المغفرة لغيره، ونسبه إلى نفسه تعظيماً لمن سئل له المغفرة.

وعلى هذا فيجوز أن يريد بها قدمت: ما صدر حينئذ من آدم ﷺ ونسب ذنبه إلى نفسه؛ لأنّه المقصود بإيجاده <sup>(٢)</sup>، فكانه الباعث على الذنب.

وبها أخرت: ما يصدر عن أمته، ونسب ذنوبهم إلى نفسه تشریفاً لهم، ولأنّ فعل التابع في الأغلب يُنسب إلى فعل المتبوع، يقال: فتح الأمير الحصن الفلاني، وهو جالس في الفسطاط. اللهم هذا ظن منا، وقد قلت: أنا عند ظن عبدي بي، والمنحت إنّا ينحت إلى نفسه <sup>(٣)</sup>.

(١) مسند أحمد، رقم (٧٩١٣) بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَإِسْرَافِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

(٢) الشارح معتقد بصحة حديث لولاك لولاك، وفي معناه وسنده ووضعته أو صحته مقال.

(٣) لم أوفق لفهم معناه ولم أجد هذه العبارة في مصدر، ولعل فيها تحريفاً جعلها غير مفهومة المعنى، والظاهر أن العبارة: ”والمنحط إنّا ينحط إلى نفسه“.

(وما أسررت) أي: ما كتمت عن الخلق خوفاً أو استحياءً فلا تفضحني به (وما أعلنت) أي: أجهرت به بين الخلق فلا تؤاخذني به (وما أسرفت) الإسراف: الإكثار من شيء، وقد يطلق على مجاوزة حد، والمراد: ما بلغ حداً يستقبحه العقل، وإلا ليس للمناهي حداً ليجاوز (وما أنت أعلم به مني) مما لم أعدّه ذنباً، أولم أعلمه مما كنت مقصراً في البحث عنه (أنت المقدم) الذي ترشد بعض عبادك وتهديهم إلى طريق يوصل به اليك، ويوفقهم فيما يرضاك، وينصرهم على أعداء الجسماني والروحاني (وأنت المؤخر) الذي يخذل بعض العباد من النصرة والتوفيق على الطاعة، ويمكن أن يقال: أنت المقدم، أي: أنت المعزّ الرافع، وأنت المؤخر، أي: أنت المذل الخافض، تعزّ من تشاء وتذل من تشاء (لا إله إلا أنت).

ومنه أيضاً: اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر، وفتنة المحيا والممات، وفتنة المسيح الدجال.

وأيضاً: اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم، اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، إنك أنت الغفور الرحيم.

والظاهر الذي عليه الجمهور أنه يستحب الدعاء للإمام، كما يستحب لغيره.

(وينبغي أن لا يزيد) قدر (الدعاء على التشهد والصلاة على النبي ﷺ)؛ لأنه تبع لهما، فإن زاد لم يضّر إلا أن يكون إماماً فيكره له التطويل.

وقال الصيدلاني في طريقته: لا يستحب للإمام الدعاء؛ لأنه مأمور بالتخفيف<sup>(١)</sup>.

(والعاجز عن التشهد والصلاة) بالعربية بالألفاظ المخصوصة (يأتي بترجمتهما) بسائر لغة العرب؛ قياساً على تكبيرة الاحرام؛ بجامع الوجوب.

وإنما لا يجوز الإتيان بترجمة القرآن؛ لفوات مناط الإعجاز، كما مرّ. فإن لم يحسن الترجمة بسائر لغة العرب فبأي لغة شاء، لكن السريانية والعبرانية أولى، فإن لم يحسنهما فالفارسية أولى من التركية والهندية والكردية.<sup>(٢)</sup>

(١) العزيز (١/٥٣٨).

(٢) لعل الدليل على فضل السريانية والعبرية على هذه اللغات نزول كتاب سهاوي بهما.

وترجمة التشهد بالعجمية: "سپاس بی قیاس و بی متتها مرخدای را، ایمنی باد بر تو  
 آی گزیده و بخشایش خدائی و آفزونی، و ایمنی باد بر ما و بر بندگان خدای که  
 پارسایند."

وترجمة الصلاة على النبي ﷺ: "بار خدایا افزای بر محمد.

(والأصح) من ثلاثة أوجه (في الدعاء) أي: المأثور في الصلاة، كدعاء الجلوس  
 بين السجدين، وبين القراءتين، وما بعد التشهد (وسائر الأذكار) كثناء الاستفتاح،  
 وثناء القنوت، وتكبيرات الانتقالات، والتسبيحات، والتسميع (أنَّ القادر لا يجوز له  
 الترجمة)؛ كما لا يجوز في التشهد والتكبير، فإن فعل بطلت صلاته على ما صرح به في  
 العزيز<sup>(١)</sup>، (ويجوز للعاجز)؛ كي لا يكون محروماً عن فضلها.

والثاني: يجوز مطلقاً؛ كما يجوز له ذلك خارج الصلاة، والجامع عدم الوجوب.  
 وأجيب: بمنع القياس؛ لتغاير المحلين، ألا ترى أنَّ سائر المحاورات لا تجامع الصلاة،  
 ولا يضر خارجها؟

والثالث: لا يجوز مطلقاً؛ لأنها مسنونة لا ضرورة إلى الإتيان بها.  
 ثم لا يخفى أنَّ هذا الخلاف فيما ورد به الخبر، فأما إذا اخترع المصلي دعاء أو ذكراً  
 بالعجمية وأتى به فبطل صلاته بلا خلاف، كما صرح به الإمام والغزالي، ومال إليه  
 المصنف في الشرحين، وإن كان له أن يدعو بالدعوات الغير الواردة بالعربية.<sup>(٢)</sup>  
 وفي المأثورة طريق أخرى: وهو: أنَّ ما يجبر بالسجود لو ترك كالتشهد الأوَّل والقنوت  
 ترجم عنه، وما لا فلا. انتهى.<sup>(٣)</sup>

قال صاحب الروضة في الزيادات: ثم إذا قام من التشهد الأوَّل قام مكبراً، ثم قال  
 جمهور أصحابنا: لا يرفع يديه في هذا القيام، ولنا وجه: أنه يستحب رفع اليدين فيه  
 كما يستحب في الركوع والرفع منه، وحكاها صاحب المذهب وغيره عن أبي بكر بن

(١) العزيز (١/٥٣٩).

(٢) نهاية المطلب (٢/٢٢٧)، والعزيز (١/٥٣٨).

(٣) المجموع (٣/٣٠٠).

المنذر، وأبي علي الطبري، وهذا الوجه هو الصحيح والصواب؛ فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن أبي بكر بن المنذر وأبي علي الطبري وغيرهما عن رسول الله ﷺ، ونص عليه الشافعي، هذا لفظه<sup>(١)</sup>.

(الركن الثاني عشر: السلام) وهو واجب، ولا يقوم مقامه أضداد الصلاة، خلافاً لمن قال: لو أتى بما ينافي الصلاة إختياراً من حدث أو كلام قام مقام السلام وخرج به عن الصلاة.

لنا قوله ﷺ: «وتحليلها التسليم» جعل التحليل بالسلام، فوجب أن لا يكون غيره.

وله أقل وأكمل: (وأقله) أن يقول: «السلام عليكم»، فلا بد من هذا؛ لأنه ﷺ كان هكذا يسلم، وهو كافٍ؛ لأنه تسليم، وقد قال ﷺ: «وتحليلها التسليم».

ولو قال: «عليكم السلام» جاز عند الجمهور، خلافاً لابن سريج؛ فقد سبق وجوه الخلاف في التكبير.

ولو قال: «سلامي عليكم»، أو: «سلام الله عليكم» لم يجز؛ لأنه خص في كلا صورتين، والمقصود من السلام التعميم، وتبطل صلاته إن تعمد.

وكذا تبطل بما تجرد عن آلة التعريف والتنوين معاً، أو سقط عنه الميم.

ومثله: «السلم عليكم» بكسر السين؛ لأنه يأتي بمعنى الصلح، نعم لو نوى به السلام لم يبعد إجزاؤه؛ لأنه يأتي بمعناه وقد نواه، كما صرح به الشيخ ابن حجر<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: «السلام عليهم» لا يحصل به التحلل، ولا تبطل به صلاته؛ لأنه لم يخاطبهم بل دعا لهم، والصلاة محل الدعاء للمؤمنين، كذا ذكره في المذهب<sup>(٣)</sup>.

ثم وإن مرت الإشارة إلى معنى السلام في التشهد لكن نعيده لفائدة أخرى: فاعلم أن السلام والتسليم<sup>(٤)</sup> مشتق<sup>(٥)</sup> من السلام اسم الله تعالى؛ بسلامته من العيب والنقص.

(١) روضة الطالبين (١/٢٦٦).

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/٩١).

(٣) لم أجده في المذهب.

(٤) أي: كل منهما. منه.

(٥) أي: بمعناه. منه.

ثم قيل: معناه: أن الله مطلعٌ عليكم فلا تغفلوا، يعنى: "عليكم" متعلقٌ بمطلعٌ.

وقيل: معناه: سلمتم منى، فاجعلوني أسلمٌ منكم، وهذا هو المشهور عند البخاري.

وعند الرضي: أن السلام مصدر "سَلَّمَ الله"، فعلى هذا يجوز سلام عليكم.

(والأصح) من الوجهين (أنه يجزیه: "سلام عليكم") بالتونين بدون الألف واللام، كما يجزیه في الشهد، والتونين فيه سور<sup>(١)</sup> يقوم مقام الألف واللام، وحكاها الجاجرمي عن نص الشافعي.

والثاني: لا يجزیه، بل لو تعدد به بطلت صلاته؛ لأنه خلاف المنقول، والألف واللام والتونين نقيضان لا يقوم أحدهما مقام الآخر؛ لتضاد التنكير والتعريف، وهذا هو اختيار صاحب الروضة وتابعيه، وقالوا: هو المنصوص<sup>(٢)</sup>.

إلا أن سراج الدين بن الملقن من تابعيه مال إلى الأول، وكذا الإسوي<sup>(٣)</sup>.

(والأصح) من الوجهين أيضاً (أنه لا تجب نية الخروج من الصلاة) عند السلام؛ قياساً على سائر العبادات، فإنه لا يجب فيها نية الخروج، ولأن النية تليق بالإقدام دون التروك، وبه قال أبو حفص بن الوكيل، وأبو الحسين بن القطان، واختاره القفال ومعظم المتأخرين<sup>(٤)</sup>.

والثاني: يجب؛ لأن نظم السلام يناقض الصلاة في وضعه من حيث هو خطاب الآدميين، ولهذا لو سلم قصداً في الصلاة بطلت صلاته، فإذا لم يقرن به نية صارفة إلى قصد التحلل كان متناقضاً، أو لأنه ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة، فيجب فيه النية كالتكبير، وبه قال ابن سريج وأبو سعيد [وابن] القاص، ويحكى عن ظاهر نصه في رواية البويطي.

(١) السور في القضية مصطلح منطقي، وهو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع. ينظر: التعريفات (١/١٦٣)، رقم (٨٠٩).

(٢) روضة الطالبين (١/٢٦٧).

(٣) المهمات (٣/١١٧-١١٨).

(٤) العزيز: (١/٥٤٠).

ولمن نصر الأول أن يقول: النص محمول على الاستحباب؛ إذ لم يصرح بالوجوب، بل قال: ينوي الخروج ولا يحتاج إلى نية صارفة؛ لأنه موضوع للتحلل، والعارض منعدم، وقياسه على التكبير غير جائز للفارق؛ لتضاد مادتهما، فإن التكبير للتحلي، والتسليم للتحلي، انتهى.

فإن قلنا بوجوب النية فلا يحتاج إلى تعيين الصلاة عند الخروج، بخلاف حالة الشروع؛ إذ الخروج لا يكون إلا عند الم شروع فيه، فلو عين غير ما هو فيه عمداً بطلت صلاته، أو سهى به سجد للسهو وسلم ثانياً مع النية، بخلاف ما إذا قلنا: لا يجب فيه نية الخروج؛ فإنه لا يضر الخطأ في التعيين.

وعلى وجه الوجوب ينبغي أن ينوي الخروج مقترباً بالتسليمة الأولى، فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته، وكذا لو نوى الخروج قبل السلام، وهذا ليس مختصاً بوجه الوجوب، بل في وجه الاستحباب كذلك.

ولو نوى قبل السلام الخروج عنده، فقد قال الإمام: لا تبطل صلاته، لكنه لا يكفيه، بل يأتي بالنية مع السلام.<sup>(١)</sup>

وعلى الجملة يجب على المصلي إيقاع السلام في حالة القعود إذا قدر عليه.

(وأكمّله أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله)؛ للاتباع، ولا يزيد عليه، بل لا يُسن أن يقول: "وبركاته"؛ لأنه لم ينقل، بخلاف السلام خارج الصلاة.

(وأن يسلم تسليمين) على المشهور؛ لما روي عن ابن مسعود: «أن النبي ﷺ كان يسلم على يمينه: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله»<sup>(٢)</sup>.

وحكى المصنف في العزيز عن القديم قولين: أحدهما: أن السنة تسليمية واحدة؛ لما روي عن عائشة ؓ: «أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه»<sup>(٣)</sup>.

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٨٢).

(٢) سنن أبي داود، رقم (٩٩٦)، وفي رفعه مقال، وصحيح مسلم، رقم (٥٨٢) عن سعد.

(٣) سنن ابن ماجه، رقم (٩١٩)، وسنن الترمذي، رقم (٢٩٦). وفيه ضعف، ينظر: تنقيح تحقيق أحاديث التعليق (١/ ٤٢٣).

والثاني: أن غير الإمام إنما يسلم تسليمه واحدة، ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كان حول المسجد لغطاً فالسنة تسليمتان؛ ليحصل الإبلاغ، وإن قلّوا ولا لغط فيقتصر على تسليمه<sup>(١)</sup>.

والصحيح ما في المتن.

ثم يستثنى على وجه: ما إذا رأى المقيم الماء بعد التسليم الأولى؛ فإنه يقتصر على تسليمه واحدة؛ لأنّ تيمّمه قد بطل، وقد مر ذلك بما فيه في التيمم.

قال أبو المحاسن الروياني: وليس ما يقتصر على تسليمه أصلاً إلا هذه الصورة على هذا الوجه<sup>(٢)</sup>، واعترض عليه الزركشي بصور:

أحدها: خروج وقت الجمعة بعد الأولى؛ فإنه يقتصر عليها؛ لأنّه قد بطلت صلاته بخروج الوقت.

والثاني: انقضاء مدة المسح، أو الشك فيها، أو تحرق الخف بعد الأولى.

والثالث: ما لو كشف عورته ولم يمكنه الستر عن قريب، أو سقط عليه نجس لا يعفى.

الرابع: ما لو تبين خطأ في الاجتهاد بعد الأولى.

والخامس: ما لو أعتقت أمة وهي مكشوفة الرأس.

والسادس: ما لو وجد العاري ستره. انتهى.

ثم إن قلنا بالقديم: يقتصر على تسليمه واحدة، فيجعلها تلقاء وجهه؛ لرواية عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وصلى على بعلاها.

وإن قلنا بالصحيح وهو أن يسلم تسليمتين (فالمستحب أن يلتفت مع إحداها عن يمينه بحيث يرى خده الأيمن) على المتخلفين مقبلاً في سمته من الصف لو كانوا، ولا يلوي عنقه بحيث يرى خده (ومع الثانية من يساره بحيث يرى خده

(١) العزيز (١/٥٤١).

(٢) بحر المذهب (١/١٩٨).



الأيسر كذلك)؛ للاتباع، رواه أحد عشر من الصحابة. <sup>(١)</sup>

قال بعض الأئمة: يلتفت مقبلاً على الصف بحيث يرى من كل جانب خداه، واستدلوا بما قال الشافعي في المختصر: "حتى يرى خداه".

ولمن نصر الجمهور أن يقول: لم لا يجوز؟ أن يكون معنى قول الشافعي: "حتى يرى من كل جانب خدً، فيكون المرئي خدين، لكن باعتبار الجانبين.

ويستحب أن يتدبّرها مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يكون إنقضاؤها مع تمام الالتفات، هكذا رواه أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ. <sup>(٢)</sup>

(وأن ينوي السلام على من يمينه ويساره من الجن والإنس) المؤمنين (والملائكة) إماماً كان المصلي أو مأموماً.

وإن كان منفرداً فإنها ينوي بسلاميه من على جانبيه من الملائكة.

ولم يتعرض المصنف لذلك، وقد ذكره جمهور الأئمة <sup>(٣)</sup>.

وإنما أراد بقوله: "وأن ينوي... الخ، الإمام والمأموم، خلافاً لمن زعم أنه أراد المنفرد.

ثم بين كيفيته بقوله: (والإمام) وفي بعض النسخ: "فالإمام"، وهو الصحيح (ينوي السلام على المأمومين بالأولى) وعلى من عن يمينه من مُصليّ الملائكة والإنس والجن، وبالثانية على من عن يساره منهم، والمأموم ينوي الرد عليه، فمن كان على يمينه ينوي الردّ عليه بالتسليمة الثانية، ومن على يساره فينوي بالأولى، وإن كان في محاذاته فبأيهما شاء، لكنه بالأولى أحبُّ.

واستشكل الزركشي بمن على يساره الإمام لو نوى الرد إليه بالأولى، فقال:

الرّدُّ إنّما يكون بعد سلامه على من يساره بالثانية، فكيف يردّ قبل أن يسلم؟

(١) منهم عبد الله بن مسعود: مسند أحمد، رقم (٣٨٤٩)، وحفصة: مسند أحمد، رقم (٢٦٤٦٢)، وطلق بن علي: شرح معاني الآثار (١/٢٦٩)، رقم (٦١١)، وعمار بن ياسر: سنن الدارقطني (٢/١٧٢)، رقم (١٣٤٧)، والبراء بن عازب: صحيح ابن حبان (١٢/٣٣٢)، رقم (٥٥٢٣).

(٢) لم أجد مصدره.

(٣) العزيز (١/٥٤٢)، وروضة الطالبين (١/٢٦٨).

وأجيب: بأن رد المأموم عليه مبني على أنه إنما يسلم الأولى بعد فراغ الإمام من الثانية، كما هو في شرح المذهب والتحقيق<sup>(١)</sup>.

أما إذا لم يصبر المأموم إلى فراغ الإمام من الثانية فلا ينوي الرد عليه بالأولى؛ لانتفاء المعنى. ويستحب للمأمومين أن ينووا الرد بعضهم إلى بعض بالتسليمة التي لم ينووا الرد بها على الإمام؛ لما روى سمرة بن جندب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على أنفسنا، وأن ينوي بعضنا على بعض»<sup>(٢)</sup>.

تكملة: [في آداب المصلي] يستحب أن يكون المصلي خاشعاً في صلاته، بأن يحضر قلبه ويسكن جوارحه؛ إذ لا يُكتب له منها إلا ما فعل. وأن يتدبر القرآن والذكر، وأن يدخل فيها بنشاط وفراغ قلب من الشواغل.

وأن يتنقل لنفل أو فرض من وقته عن موضع ليشهد له المواضع، وقد روي: «أنَّ المصلي إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض، ومقصّد عمله من السماء»<sup>(٣)</sup>.

فإن لم ينتقل، فصل بكلام إنسان؛ للاتّباع، صرح به الشيخ أحمد بن حجر<sup>(٤)</sup>. وإن يكثر من الذكر والدعاء بعد السلام، والمأثور أولى. والإسرار بهما أولى، إلا أن يكون إماماً يريد تعليم القوم، كما صرح به في الروضة<sup>(٥)</sup>.

وإذا مكث الإمام في محله فالأفضل أن يجعل يمينه للمأمومين ويساره للمحارب ولو بالمسجد النبوي، ثم يقوم للدعاء مستقبل الناس مستدبر القبلة في صلاة يتبعها نفل؛ للاتّباع.

ويستحب أن ينصرف صوب حاجته، فإن لم تكن فإلى يمينه.

(١) المجموع (٣/٤٨٣).

(٢) أبو داود، رقم (١٠٠١)، وابن ماجه، رقم (٩٢٢)، وسنن البيهقي الكبرى (٢/١٨١)، رقم (٢٨١٩).

(٣) مسند ابن الجعد (١/٣٣٥)، رقم (٢٣٠٥).

(٤) قال: «لَتَنْهَى فِي مُسْلِمٍ عَنْ وَصَلِ صَلَاةٍ بِصَلَاةٍ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ أَوْ خُرُوجٍ». تحفة المحتاج (٢/١٠٧)، والحديث في صحيح مسلم، (٧٣) - (٨٨٣) بلفظ: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ، أَنْ لَا نُوَصِّلَ صَلَاةً حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ»، وبمعناه في مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٦٩١٣)، وسنن أبي داود، رقم (١١٢٩).

(٥) روضة الطالبين (١/٢٦٨).

وأن يمكث الرجال حتى ينصرف النساء إن حضرن، والأولى للقوم أن لا يتفرقوا حتى يذهب الإمام.

وأن يداوم المصلي النظر على مسجده، إلا في المسجد الحرام؛ فإنه ينظر إلى الكعبة، وإلا في التشهد عند الشهادة؛ فإنه ينظر إلى المسبحة، وإلا في الركوع؛ فإنه ينظر إلى ظهر قدميه، وفي السجود إلى أنفه.

ويكره النظر إلى السماء، وكره منع تبيس الثأوب في الصلاة؛ لما روى: أنه ﷺ قال: «التَّأَوُّبُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ».<sup>(١)</sup>

وكره النظر في أمر الدنيا في الصلاة، وحرّم في المعاصي كالزنا والخمر ونحوها، لكن الأصحّ الذي عليه الأكثرون أنه لم تبطل صلاته.

وللمأموم أن يمكث في التشهد بعد سلام إمامه ويدعو إلا أن يكون مسبوقاً في غير محل التشهد الأوّل؛ فإنه يقوم فوراً، وإلا بطلت صلاته إن علم عدم الجواز وعمد، وفي محله يكره. وبالله التوفيق.

(الركن الثالث عشر: الترتيب في الأركان المذكورة) كما ذكرها في عدها المشتمل على قرن النية بالتكبير وجعلهما مع القراءة في القيام، وجعل التشهد والصلاة والسلام مع القعود، فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا ذلك، وتقديم القيام على تكبيرة الإحرام شرط لها لاركن؛ لخروجه عن الماهية، وقد مرت إليه الإشارة.

وصحّ أن يقال: الترتيب حاصل بين هذه الأركان أيضاً، لكن باعتبار الابتداء دون الانتهاء؛ ألا ترى أنه لا بدّ من تقديم القيام على القراءة حتى لو بَسَمَلَ في النهوض لم يحسب، وكذا الجلوس مقدّم على التشهد حتى لو ابتدأ ساجداً لم يحسب، وكذا استحضار النية في الذهن مقدّم على التكبير حتى لو ابتدأ بالنية في القلب وبالتكبير باللسان لم ينعقد صلاته، على ما صرح به الأنوار وغيره<sup>(٢)</sup>، ولأنّ التكبير قول يقصد به

(١) البخاري، رقم (٣٢٨٩)، ومسلم، رقم (٥٦) - (٢٩٩٤)، ومسنّد أحمد، رقم (٩١٦٢)، وسنن الترمذي، رقم (٣٧٠). وهذا وفي النسخ: منع تبيس، ولا أفهم معناه ولم أجد مقطوعاً مشابهاً له في مصادر الفقه الشافعي.

(٢) الأنوار (١/٥٨).

الدخول في الصلاة، وقصدُ الدخول سابقاً على الدخول، كما هو ظاهر.  
وإنما انعدم الترتيب في طرف الانتهاء فيها؛ لعدم توقف الإتيان بالتكبير على انقضاء النية، وكذلك البواقي.

وقد يعلم بما ذكرنا: أنّ الترتيب بين أركان الصلاة حسيّ وشرعيّ، فالحسيّ: هو تعاقب بعضها بعضاً، والشرعيّ: وقوع بعضها موقع التجويز. انتهى.

ودليل وجوبه: الاتّباع والإجماع، وعدّه ركناً؛ لأنّه جزء من الأركان، ففيه تغليب، وإلا فالأولى جعله شرطاً، كما جعله الغزالي وغيره؛ إذ هو هيئة تابعة للأركان كالطمأنينة.

والترتيب بين السنن - كالسورة بعد الفاتحة والدعاء بعد التشهد - شرطٌ للاعتداد بنيتها. ونصّ الشافعيّ على وجوب الترتيب بين التشهد والصلاة على النبي ﷺ، وجزم به الشيخ محي السنّة، وأفتى به صاحب الأنوار، ويمكن التعاقب بينهما فيجب كسائر الأركان<sup>(١)</sup>.

وقال الحلبي وأبو الفضل بن عبدان: إنّ الصلاة كبعض التشهد حتى يجوز فيه التقديم والتأخير، وارتضاه المصنف في شرح المسند<sup>(٢)</sup>.

(فلو ترك الترتيب عامداً) عالماً بعدم الجواز (كما إذا سجد قبل الركوع) أو ركع قبل القراءة (بطلت صلاته) بالاجماع؛ لأنّه تلاعبٌ منافٍ للتعبّد.

وإنما مثل بالركن الفعليّ؛ تنبيهاً على أنه لو ترك الترتيب في القوليّ وقدمه لم يضرّ إلا السلام، لكن لا يعتدّ به، حتى لو قدّم الصلاة على التشهد وقلنا بوجوب الترتيب بينهما ولم يُعدها بطلت صلاته.

(وإن كان ساهياً) بتركه (لم يعتدّ بما فعله بعد المتروك)؛ لعدم تصادفه محله، فيلغى (حتى يأتي بها تركه).

أمّا إذا لم يعرف أخذ باليقين وأتى بالباقي ويسجد للسهو، إلا إذا جوز كون المتروك

(١) الأنوار (١/٦٦).

(٢) شرح مسند الشافعي: (١/٣٧٢).

نية أو تكبيرة الإحرام فإنه يجب الاستئناف ولا سجود وكذا لو كان المتروك السلام وتذكره قبل طول الفصل، فيسلم ولا يسجد للسهو، وكذا إن طال الفصل على الأصح؛ لأن تعمّد السكوت لا يضرّ، فبالنسيان أولى<sup>(١)</sup>.

(ثم إن تذكر) تركه (قبل أن يعود إلى المثل المتروك في ركعة أخرى) بأن تذكر ترك السجود في الأولى في قيام الثانية (اشتغل به) فوراً بمجرد التذكر، فإن تأخر بطلت صلاته.

والتذكّر ليس بشرط، وإن أفهمه كلامه، حتى لو شكّ في ركوعه أنه قرأ الواجب عليه أم لا، أو في سجده أنه هل ركع أم لا، وجب الانتهاض إلى المشكوك في الحال، فلو مكث ليتذكر بطلت صلاته، على ما صرح به صاحب الإرشاد والتحقيق<sup>(٢)</sup>.

نعم لو شكّ في القيام في أنه هل قرأ الواجب أم لا، فمكث للتذكّر لم تبطل صلاته، وكذا في القعود للتشهد، ولم يسجد للسهو.

(وإن لم يتذكر) المتروك حتى عاد إلى مثله (تمت الركعة) السابقة بتقدير كون المتروك في آخر الركعة كالسجدة الثانية.

وإن كان المتروك في وسط الركعة كالقراءة والركوع حسب له عن المتروك ويأتي بما بعده، وصحّ أن يقال: أراد بتمام الركعة: تمام نظمها مجازاً أو يحذف المضاف. (وتدارك ما قبله) أي: ما قبل مثل المتروك مما لم يعتد به للإلغاء.

والمراد بالتدارك: الإتيان بقدره لإتمام صلاته، فمن لم يقدر كون المتروك في آخر الركعة، كما أشرنا إليه يقول: يمكن أن يكون الواو في قوله: "وتدارك" بمعنى: "مع"؛ تصحيحاً لإطلاق الإتمام على الركعة السابقة.

وأفهم قوله: "حتى عاد إلى مثله" ما لو لم يكن للمتروك مثل، كالنية وتكبيرة الإحرام، فإنه لا يقوم شئ غيره مقامه.

(١) وإنّما لم يسجد لفوات محلّه بالسلام. منه.

(٢) صاحب الارشاد غير معلوم و صاحب التحقيق هو النووي.

(ولو تذكر) أو شك (في آخر صلاته أنه ترك سجدة في غير الركعة الأخيرة فعليه ركعة)؛ لإلغاء المتخلل بين المتروك ومثله؛ لوقوعه في غير محله.

وتذكره بعد السلام - لا الشك - كتذكره قبله، لكن قبل طول الفصل، وإلا استأنف. والفرق بين هذه المسألة وبين ما مرّ في الإتيان بالسلام بعد طول الفصل: أن هنا يتقن الترك بعد الخروج من الصلاة، والقياس يقتضي عدم جواز البناء وإن قصر الفصل، لكنّه لما عذر بكونه لم يتذكر إلا بعد الخروج اشترط قصر الفصل بين تذكره والخروج؛ ليقلّ الزمن بينهما، حتى يكون مغتفرًا، وثمة لم يتحقق الخروج من الصلاة؛ لأنّ الصورة أنه جوز أن يكون المتروك هو السلام، فاغتفر له طول الزمان لأنّه على تقدير كونه متروكاً يفرض أنّ المصلي قد سكت طويلاً بين التشهد والسلام، وقد مرّ أنّ تعمّده لا يضرّ فضلاً عن نسيانه، فاندفع ما ظنّ الزركشي وصاحب الإرشاد: استواء المسألتين. انتهى.

وسياتي أنه لا أثر للشك بعد السلام في غير النية والتحرم<sup>(١)</sup>.

(وإن كان قد تركها من الركعة الأخيرة) وقد تشهد (فيسجد ويعيد التشهد)؛ لوقوعه في غير محله.

(وإن لم يدر من أين تركها؟) من الركعة الأخيرة أم غيرها، (أخذ بالأسوأ)؛ لأنّ الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيه، فوجب الاحتياط، فيقدّرها في غير الأخيرة ويأتي بركعة.

(وإن تذكر في قيام) الركعة الثانية (أنه ترك سجدة من الأولى) فلا يخلو إمّا أن كان قد جلس بعد السجدة المفعولة أو لا: (فإن لم يجلس بعد السجدة المفعولة) بل قام عن السجود مُسرّعاً (فالأصحّ) من الوجهين (أنه يجلس عن القيام مطمئناً ثم يسجد) ولا يكفيه القيام بدلاً عن الجلوس؛ لأنّه ركن لا بدّ منه كسائر الأركان، وغاية ما فيه أنه غير مقصود في نفسه.

والثاني: أنه يخرّ ساجداً، والقيام يقول مقام الجلوس بين السجدين؛ إذ الغرض منه الفضل بين الركنين، وقد حصل ذلك بالقيام.

(١) في مبحث سجدة السهو في شرح قول المصنف: "ولا عبرة بالشك في عدد الركعات بعد السلام على الأصحّ."

وأجيب: بأن الغرض وإن كان الفصل لكنه يجب أن يكون بهيئة الجلوس؛ لأنها أقرب إلى جنس المفصول، فلا يقوم القيام مقامها، كما لا يقوم مقام الجلوس للتشهد. (وإن كان قد جلس) بعد السجدة المفعولة: فإما أن قصد به الاستراحة، أو المقصود منه، فإن كان الأخير (فيسجد عن قيام) ولا يجلس بلا خلاف في أشهر الطريقتين؛ لحصول الفاصل بقصد الواجب.

وإن كان الأول ففيه خلاف أشار إليه مبالغاً بقوله: (وإن كان قد قصد بتلك الجلسة الاستراحة)؛ لظنه أنه قد أتى بالسجدتين (على الأظهر) من الوجهين؛ لأن قضية نيته السابقة أن لا يكون الجلوس للاستراحة إلا بعد السجدتين، فلو اعتقدها في غير محلها لم يضر؛ إذ الفرض لا يصير سنة بالقصد؛ ألا ترى أن من جلس في التشهد الأخير على ظنه الأول فأتمه ثم تذكر أنه الثاني يجزيه؟ هذا هو المرجح عند العراقيين، ورجحه القاضي الروياني.

والثاني: أنه لا تحسب تلك الجلسة، بل يجلس ثم يسجد؛ لأنه قصد بها النفل، فلا يقوم مقام الفرض؛ كمن سجد للتلاوة ثم أراد جعله سجود الفرض.

ولمن نصر الأول أن يقول: لا قياس؛ للفارق، وهو: أن سجود التلاوة نفل في وضعه وهو يقصد صرفه إلى الفرض، فلا يخرج عن وضعه بقصده، وتلك الجلسة التي قصدها نفلاً فرض في وضعها، لا يخرج عن وضعها بقصده، فإذا تأملت فيها فيكون المقاس عليه حجة على الوجه الثاني، لا له.

وحكى أبو إسحق طريقاً آخر، وهو: أنه يلزمه الجلوس للسجود: سواء قصد بتلك الجلسة الاستراحة، أو الجلسة الواجبة؛ كما لو قدر المريض على القيام بعد القراءة، فإنه يجب عليه أن يقوم فيركع عن القيام<sup>(١)</sup>.

ولم يشر إليه المصنف؛ لضعفه.

ولو تردد في أنه هل جلس بعد السجدة المفعولة أم لا؟ فالحكم كما إذا علم أنه لم يجلس، وقد مر الخلاف فيه.

(وإن تذكر أنه ترك سجدين من صلاة ذات أربع في آخرها) أوبعد السلام بلا فصل طويل (ولم يدر من أين تركهما، فعليه أن يصلي ركعتين أخريين)؛ لأنّ الأسوأ تقدير سجدة من الأولى فتجبر بسجدة من الثانية، ويلغو باقيها وسجدة من الثالثة فتجبر من الرابعة، ويلغو باقيها، فحصل له ركعتان ولزمه ركعتان.

(وكذلك) عليه أن يصلي ركعتين (في ثلاث سجعات)؛ لاحتمال كون إحداهما في الأولى، فتجبر بسجدة من الثانية ويلغو باقيها، وثنتين من الثانية فتبطل، فبقي له الأولى المجبورة والرابعة بحالها، وكذا لو قدرنا كونها في ثلاث ركعات. (وفيه نظر)؛ إذ الأسوأ في ثلاث سجعات أن يأتي بركعتين بعد سجدة، بأن يقدر المتروك أولى الأولى، وثانية الثانية، فيحصل منهما سجدة أولى وجلسة، وتكمل بأولى الثالثة ويلغو باقيها، وواحدة من الرابعة فيكملها بسجدة ويقوم جلوس التشهد مقام الجلوس بين السجدين، ثم يأتي بالركعتين.

(وفي ترك أربع يسجد سجدةً ويصلي ركعتين أخريين)؛ لاحتمال كون واحدة من الأولى، فتجبر بسجدة من الثانية ويلغو باقيها، وثتان من الثالثة فتبطل بأسرها، وواحدة من الرابعة فيتم بسجدة.

وفيه نظر أيضاً: إذ الأسوأ في أربع سجعات أن يأتي بثلاث ركعات بتامها، بأن يقدر ترك أولى الأولى وثانية الثانية وثنتي الثالثة، فلم يتم الأولى إلّا بسجدة من الرابعة ويلغو ما سواها.

وفي خمس سجعات يلزمه ثلاث ركعات لأنّ الأسوأ ترك واحدة من الأولى؛ بالرابعة ويلغو ما سواها.

(وكذلك) يلزمه ثلاث ركعات (في ستّ)؛ لاحتمال كون اثنتين من الأولى واثنتين من الثانية واثنتين من الثالثة، فيتم الأولى من الرابعة ويلغو ما سواها.

وفيه نظر أيضاً؛ إذ يلزمه بتقدير الأسوأ ثلاث ركعات بعد سجدة، بأن يقدر ترك أولى الأولى وثانية الثانية واثنتي الثالثة والرابعة، فالحاصل له ركعة إلا سجدة.



(وفي سبغ تلزمه سجدة وثلاث ركعات)؛ إذ الحاصل له ركعة إلا سجدة، هذا إذا أتى بجلوس محسوب، وإلا جلس ثم يسجد ثم يأتي بثلاث ركعات.

وفي ثمان تلزمه ثلاث ركعات وسجدتان؛ إذ الحاصل له ركعة إلا سجدتين. والتصوير فيما إذا التصق ورقة بجبهته، أو أرخى كور عمامته عليها، أو ترك الطمأنينة فيها كلها.

هذا كله فيما لو لم يترك الجلسات، فلو ترك أربع سجدات وجلستين يلزمه ثلاث ركعات وسجدة؛ لأنَّ الأسوأ إنَّما يكون المتروك سجدي الأولى والثانية وجلستي الثانية والرابعة، وإنَّما لزمه ذلك؛ لأنَّه لم يحصل له من الأولين إلا الاعتدال وما قبله، ومن الأخيرتين إلا سجدة؛ لعدم الجلوس بينهما، فإذا جلس في التشهد الأخير حُسب عن الجلسة بين السجدتين، فيأتي بسجدة ثم بثلاث ركعات، وجلوسه للتشهد الأول لغو؛ لأنَّه لم يتقدّمه سجودٌ، ولو قدّر ترك جلستي الأولين وسجدات الآخرين فالحكم كذلك.

نعم، يُحسب هنا جلوسه للتشهد الأول عن الجلوس بين السجدتين؛ لنقدم سجدة عليه، فلو تذكر بعد القيام عنه هوى ساجداً ثم يأتي بثلاث ركعات.

ولا يخفى بما ذكرنا أنَّ قول صاحب الأنوار: <sup>(١)</sup> "أو أربعاً بجلساتها" فيه نظر؛ إذ المتبادر ترك أربع جلسات، وحينئذ لا تكفي سجدة وثلاث ركعات، بل لا بدَّ من جلسة وسجدة وثلاث ركعات.

وما ذكره إنَّما يصح لو ترك أربعاً بجلستين كما ذكرنا، أو ثلاث جلسات، والأحسن عندي عبارة الحاوي: "وأربعاً و جلسات" بدون الاضافة إلى الضمير الراجع إلى الأربع؛ فإن الجمع المنكر محمول على أقل مراتبه، وهو الثلاثة.

وقوله <sup>(٢)</sup>: "أو الثلاث الأول" من زوائده، ولا يظهر له معنى؛ لأنَّه لو أريد ترك السجدات الثلاث الأول من غير ترك الجلسة فلا يصح؛ لأنَّ السجدة الثانية مع الجلسة

(١) كتاب الأنوار لأعمال الأبرار (١/ ٦٩).

(٢) أي: قول صاحب الأنوار. منه. في المصدر نفسه والمجلد والصحيفة أنفسهما.

في الركعة الثانية يتم سجدة، وقد بقيت له ركعة سالمة، فلا يلزمه إلا سجدة وركعتان. وإن أريد ترك الثلاث الأول بجلساتها فبقيت سجدتا الأخيرة سالتين فيتم بهما ركعة، فلا حاجة إلى سجدة مع ثلاث ركعات، تأمل. وبالله التوفيق.

ولو سها المسافر القاصر بزيادة ركعتين وترك في كل سجدة صحت صلاته؛ لأنه يحصل له ركعتان بكل تقدير، وكذا الساهي بالرابعة في المغرب، وبالثالثة والرابعة في الجمعة، وقد يمتحن الصبيان بهذه المسألة.

\*\*\*

### (فصل) في شروط الصلاة

إعلم أنّ الشرط هو ما يلزم من عدمه عدم الشروط خارجاً عن ماهيته ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته.

فهذا التعريف لا يشمل المانع؛ لأنه لا يلزم من عدمه شيء، ولا السبب؛ لأنه يلزم من وجوده الوجود، فخرجا بالقيدتين الأولين.

وخرج بقولنا: "لذاته" اقتران الشرط بالسبب، كوجود الحول الذي هو شرط الوجوب مع النصاب الذي هو سبب الوجوب، أو بالمانع، كالدين إن قلنا: أنه مانع للوجوب؛ فإنه وإن لزم الوجود في الأول والعدم في الثاني لكن لا اقتران الشرط بالسبب والمانع، لا لذاته.

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه لما كان الشرط والمانع مشتركين في الإبطال - أي: فقد ذاك ووجود هذا - سمي المانع شرطاً تجوزاً<sup>(١)</sup>، بل مال المصنف إلى أنه يسمى حقيقة، ولذلك أطلق هو وتابعه كالتنوي وغيره اسم الشرط على المانع بلا تأويل.

وبالجملية شروط الصلاة ثمانية عند الجمهور: وقيل تسعة: ما ذكره المصنف، والاستقبال، وقد مرّ، ومعرفة الوقت، ومعرفة فرضها من سنتها، لكن لو ظنّ الكل

(١) أي: قولاً بالمجاز منه والظاهر هنا وفي ما يأتي: «سمي فقد المانع»، أو: «سمي عدم المانع» و«اسم الشرط على فقد المانع»، أو: اسم الشرط على عدم المانع.

فرضاً لم يضّر، وإنما يضّر لو قصد النفلية بفرض، ولأجل هذا أتى المصنف بمن التبويض في صدر الفصول وقال:

### الشرط الأول

(من شروط الصلاة ستر العورة) فلو تركه مع القدرة بطلت صلاته، سواء أكان في خلوة أو ظلمة أو معه غيره؛ لما روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف: ٣١) يعني: الثياب عند الصلاة، وقال عليه السلام: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>(١)</sup>، وأراد بالحائض البالغة.

ثم وجوب ستر العورة عند القدرة لا يختص بحالة الصلاة، بل تجب في غيرها أيضاً؛ لما في صحيح مسلم أنه ﷺ قال لصحابي: «لَا تَكْشِفْ فُحْدَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فُحْدِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ»<sup>(٢)</sup>. ويروى: «لَا تُرِزْ فُحْدَكَ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا إذا كان مع غيره، فإذا كان في الخلوة فوجهان:

أحدها: وبه قال الشيخ أبو محمد أستاذ الإمام: لا يجب؛ إذ ليس ثم من ينظر إليه.

والثاني: وبه قال الشيخ أبو علي والمصنف والنووي: أنه يجب<sup>(٤)</sup>؛ لظاهر الحديث، وللتستر عن الجن والملائكة، وقال عليه السلام: «وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا»<sup>(٥)</sup>.

نعم الواجب في الخلوة إنما هو ستر سواً من الرجل، وما بين السرة والركبة لغيره.

نبه عليه الإمام<sup>(٦)</sup>، واعتمده الزركشي.

(١) سنن أبي داود، رقم (٦٤١).

(٢) لم أجده في صحيح مسلم، وهو في سنن أبي داود، رقم (٤٠١٥).

(٣) مسند أحمد، رقم (١٢٤٩)، وقامه: «لَا تُرِزْ فُحْدَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فُحْدِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ»، وسنن أبي داود، رقم

(٣١٤٠)، علق الألباني عليه أنه ضعيف جداً.

(٤) العزيز شرح الوجيز (٣٢/٢)، والمجموع شرح المذهب (١٦٥/٣).

(٥) سنن أبي داود، رقم (٤٠١٧)، سنن الترمذي، رقم (٢٧٩٤)، سنن ابن ماجه، رقم (١٩٢٠). بلفظ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»، وسنن البيهقي (١٩٩/١)، رقم (٩٩٦).

(٦) نهاية المطلب (١٩٣/٢).

قال الإسنوي والمجلي: "ولا يجب ستر العورة عن نفسه، ولا في الخلوة لعذر يحوج إلى الكشف".

ثم قال المجلي: ويجوز لأدنى غرض، ولا يشترط ظهور الحاجة، ومن الأغراض: كشفها للتبريد، وصيانة الثوب عن الأدناس والغبار عند كنس البيوت<sup>(١)</sup>. انتهى كلام المجلي.

(والعورة من الرجل ما بين السرة والركبة) وليستا من العورة على ظاهر المذهب؛ لما روي عن أبي أيوب الأنصاري \* عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ما فوق الركبة ودون السرة عورة»<sup>(٢)</sup>، وروي أنه ﷺ قال: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ»<sup>(٣)</sup>. نعم، يجب ستر جزء منهما لستر الواجب.

قال الحلبي من أصحابنا: إنها جميعا من العورة؛ نهى عليه السلام عن كشفها في بعض الاخبار، وحمله الجمهور على نهي التأديب والإرشاد. وحكى أبو عبدالله الحناطي عن أبي سعيد الاصطخري: أن عورة الرجل القبل والدبر فقط. وحكى أبو عاصم العبادي أن الركبة من العورة، دون السرة، وحكى النووي وجهها عكسه<sup>(٤)</sup>.

(و) العورة (من الحرة جميع بدنها سوى الوجه واليدين) ظاهراً وباطناً إلى الكوعين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (النور: ٣١). قال المفسرون: هو وجهها وكفاها ظهراً وبطناً<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: أسنى المطالب (١/١٧٦) و «المهات (٢/١٩٦).

(٢) سنن البيهقي الكبرى (٢/٢٢٩) - (٣٠٥٤)، بلفظ: «ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل من السرة من العورة».

(٣) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، والمتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري - مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م): (١/٢٦٤) رقم (١٤٣)، بلفظ: «عَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتِهِ»، قال الخدري بإسناد ضعيف، وانظر التلخيص (١/٢٧٩)، وخلاصة البدر (١/١٥٣).

(٤) البيان (٢/١١٧)، والعزير (٢/٣٤)، وروضة الطالبين (١/٢٨٣).

(٥) تفسير مقاتل بن سليمان (٢/٤١٧)، وتفسير مجاهد (٢/٤٤٠)، وتفسير الطبري (١٨/١١٩).

وإنما لم يكونا عورة حتى يجب سترهما؛ لأن الحاجة تدعو إلى إبرازهما.

وإنما يحرم نظرهما لو قلنا بتحريمه؛ لأنه مظنة الفتنة، وقد يحرم النظر ولا يجب الستر كما في الأمر.

ثم ذلك في الصلاة أو خارجها بالنسبة إلى الرجال الأجانب، أما بالنسبة إلى النساء والرجال المحارم إنما هي بين السرة والركبة، وسيجيء بيان ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

والمميّزة وغيرها هنا سواء، حتى لا يصح طواف وليها بها إلا مع ستر عورتها.

ثم إطلاق المصنف يقتضي عدم استثناء ما سوى الوجه واليدين منها، وهو كذلك، حتى لو نزلت شعرة من رأسها إلى وجهها في الصلاة بطلت، وفي الخارج حرم النظر إليها بلا خلاف.

وكذا تبطل صلاتها بظهور ظهر قدميها؛ لما روي: «أنه سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام عن المرأة تُصَلِّي في درعٍ وخمارٍ بلا إزار قال: لا بأس إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهورَ قدميها». الحديث<sup>(١)</sup>.

وهل أخصا قدميها<sup>(٢)</sup> من العورة؟ حُكي فيه وجهان، وقال القفال: قولان:

أحدهما: أنها ليستا من العورة؛ لأنه ﷺ خصّ ظهر قدميها بالذكر، فدلّ ذلك على عدم وجوب ستر باطنها.

وأصحّهما: أنها من العورة؛ تسويةً بينهما وبين ظاهرهما؛ كما يسوى بين ظاهر اليدين وباطنهما في خروجهما عن العورة، ثم يكفي إرخاء الثوب عليهما، وقيل: يجب لفّهما.

(و) العورة (من الأمة كهي من الرجل على الأصح) من الأوجه، فلا يلزم عليها أن

(١) سنن أبي داود، رقم (٦٤٠)، وسنن الدارقطني، رقم (١٧٨٥)، والمستدرک على الصحيحين للحاكم (٣٨٠/١)، رقم (٩١٥)، قال الذهبي: على شرط البخاري.

(٢) أخص القدم: ما دَخَلَ مِنْ بَاطِنِ الْقَدَمِ ما لم يُصَبِّ الْأَرْضَ، وَهُوَ ما رَقَّ مِنْ أَسْفَلِهَا، وَتَجَافَى عَنِ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: الْأَخْصُ: خَصَرُ الْقَدَمِ، وَخَصَرُ الْقَدَمِ: بَاطِنُهَا. ينظر: تاج العروس (١٧/٥٦٧)، مادة: خَصَصَ، وتفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (١/١٢٢)، والمعجم الوسيط (١/٢٣٧)، مادة: (خَصَر)، وباللغة الكردية: بنى بنى، وپارژنه بن.

يستر في الصلاة وخارجها إلا ما بين السرة والركبة؛ لقوله ﷺ في الرَّجُلِ الَّذِي يَسْتَرِي الأُمَّةَ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا إِلَّا الْعَوْرَةُ، وَعَوْرَتُهَا مَا بَيْنَ مَعْقِدِ إِزَارِهَا إِلَى رُكْبَتِهَا»<sup>(١)</sup>.

والثاني: أنه ما يبدو لها عند المهنة كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق فليس بعورة؛ لأنها تحتاج إلى كشفه ويعسر عليها ستره، وما سواه عورة كما في حق الحرة، وهو الصدر والظهر والمنكب والعضد؛ إذ القياس أن تكون هي كالحرة، فخالفنا فيما يظهر عند المهنة للحاجة، فبقي الباقي على القياس.

والثالث: أن جميعها عورة سوى الرأس؛ لأن «عمر» رأى أمة سترت رأسها فمنعها عن ذلك وقال: «أَتَشَبِّهِينَ بِالْحَرَائِرِ؟»<sup>(٢)</sup>، فدل على أن الفرق بينها وبين الحرة إنما هو بكشف الرأس فقط.

وحكم المبعضة والمكاتب والمذبرة كحكم الفنة في جميع ما مر.  
والخنثى إن كان رقيقاً وقلنا: إن عورة الأمة كعورة الرجل فلا يلزمه أن يستر في الصلاة إلا ما بين السرة والركبة.

وإن كان حراً أو رقيقاً وقلنا: إن عورة الأمة أكثر من عورة الرجل وجب عليه ستر الزيادة على عورة الرجل أيضاً؛ لجواز الأنوثة.

فلو خالف الخنثى ولم يستر إلا ما بين السرة والركبة فهل تجزئه صلاته؟ فيه وجهان نقلهما المصنف عن الشيخ أبي يحيى اليماني في البيان: أحدهما: تجزئه؛ لأن كون الزيادة عورة مشكوك فيه.

والثاني: لا تجزيه؛ لاشتغال ذمته بفرض الصلاة والشك في براءته.

ولم يرجع المصنف واحداً منهما، لكن النووي أفتى بترجيح الثاني<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٢٧)، رقم (٣٠٣٩ - ٣٠٤٠)، وفي معرفة السنن والآثار (٢/٩٣)، وقال: ضعيف.

(٢) الآثار لمحمد بن الحسن (١/٦١١)، رقم (٢٢٠)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/٢٣٠)، رقم (٦٢٩١) بلفظ: «عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: رَأَى عُمَرُ جَارِيَةً مُتَفَنَّةً، فَصَرَبَهَا وَقَالَ: «لَا تَشَبِّهِينَ بِالْحَرَائِرِ».

(٣) قال: لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ السَّرَّ شَرْطُ وَشَكْكَنَا فِي حُصُولِهِ. ينظر: الروضة (١/٢٨٣)، والبيان (٢/١٢٠)، والعزير (٢/٣٦).

(ويجب الستر بما يمنع من إدراك لون البشرة) للناظر (دون الثوب الرقيق) الذي يشاهد وراءه سواد البشرة وبياضها، ولا الغليظ المهلهل الذي يظهر بعض العورة، ولا الزجاج الشفاف؛ إذ المقصود من الستر منع الرؤية، ولم يحصل بذلك.

وإطلاقه يقتضي حصول الستر بصبغ العورة بما يمنع إدراك لون البشرة: كالخبر والكتم والعظم والحناء، لكن لا قائل به، فليحمل إطلاقه على ما له جرم؛ إذ الكلام في الساتر، والصبغ بدون الجرم لا يسمى ساتراً بل مغيراً، ولا يرد الظلمة؛ إذ لا تعد ساتراً عرفاً.

وأفهم قوله: "لون البشرة" أنه لو ظهر حجم أعضاء العورة فلا بأس، حتى لو لبس سراويلاً ضيقة أو ثوباً صفيقاً ووقف في الشمس وكان حجم عورته يبدو من ورائه صحت صلاته، لكنه في الذكر خلاف الأولى، وفي غيره من المرأة والخنثى مكروه. (ولو طين عورته) وهو قادر على ستره بشيء آخر (أو وقف في ماء كدير) أو صافٍ متراكم بحيث يحول بين الناظر وبشرته: بأن خاض فيه إلى عنقه (فصل على الجنارة مثلاً) - مثل بها؛ إذ الغالب والحالة هذه أن لا يقدر على الركوع والسجود - (صحت صلاته)؛ إذ المقصود منع المشاهدة وقد حصل بما له جرم، فأشبهه ورق الأشجار ونحوها.

وفي الماء وجه حكاه أبو الحسن العبادي عن القفال: أنه لا يعد ساتراً فلا يجزيه الوقوف فيه.

وذكر الإمام اتفاق الأصحاب على جواز التطين عند وجود الثوب<sup>(١)</sup>.

لكن قال صاحب العدة: فيه وجه أيضاً: أنه لا يجوز؛ لأنه إذا جف شقق فلا يحصل به الستر. ومال المصنف في العزيز إلى طرد الوجهين فيهما عند الجمهور؛ إذ الستر بهما مما لا يعتاد بحال<sup>(٢)</sup>.

(١) قال: "ولو طلى على عورته طيناً، فهو ستر باتفاق أصحابنا". ينظر: نهاية المطلب (٢/ ١٩٢).

(٢) المراد بهما الطين والماء الكدر. ينظر: العزيز (٢/ ٣٧).

(والأصحّ من الوجهين وجوب التطيّن) للصلاة إن أمكنه (إذا لم يقدر على الثوب) وما في معناه؛ لقدرته على الستر في الجملة فيلزمه، وبه قال النووي وأكثر العراقيين<sup>(١)</sup>.  
والثاني: لا يجب؛ لما فيه من المشقة والتلوّث، والنفس آبية منها، وبه قال الشيخ أبو إسحاق المروودي<sup>(٢)</sup>.

وإذا قلنا بوجوب التطين فإن كان الطين ثخيناً يمكن بشخه الاحتراز عن مس الفرج فذاك، وإن كان رقيقاً فليُلفَّ خرقة على يديه إن وجدها، أو يطين بظهر كفيه إن قدر، وله أن يستعين فيه بغيره؛ إذ الضرورات تبيح المحظورات، لكن يحترز عن النظر ما أمكن.

هذا إذا عجز عن تقديم التطين على الوضوء، وإلا فلا حاجة إلى التفصيل.  
ثم الخابية والحفرة كالتطين في الجواز والوجوب إن كانتا ضيقي الرأس تستران من أعلاها الواقفَ فيهما، بخلاف الخيمة الضيقة.

واعلم أنّ إطلاق الجمهور لا يقتضي وجوب التطين ونحوه في غير الصلاة، لكن الزركشي والشيخ ابن حجر صرّحاً بوجوبه في غير الصلاة لفقد نحو الثوب<sup>(٣)</sup>، ولم أجد من يوافقهما بعد تفحص وتصفح تامٍّ إلا بعض شراح الحاوي من المتأخرين.  
(ويراعى الستر من الأعلى والجوانب دون الأسفل)؛ لأنّ الستر إنّما يلزم من الجهة التي جرت العادة بالنظر منها، والعادة لم تجر بالنظر من الأسفل، فلو لبس قميصاً واسع الذيل جازت الصلاة فيه؛ لحصول الستر من الجهات التي اعتيد سترها، حتى لو وقف على طرف السطح يرى عورته من نظره من الأسفل لم يضرّ.

وتوقف الإمام وصاحب المعتمد في مسألة الواقف على طرف السطح؛ لأنّ الستر من الأسفل إنّما يراعى إذا كان على وجه الأرض؛ فإنّ التطلع من تحت الذيل لا يمكن

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٩٢)، والبيان (٢/ ١٢٦)، والمجموع (٣/ ١٨٠).

(٢) نهاية المطلب (٢/ ١٩٢)، والعزیز (٢/ ٣٧) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٢/ ١١٣).

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحاوي الشرواني والعبادي (٢/ ١١٠)، والفتاوى الفقهية الكبرى (٢/ ١٢٧).



إلا بحيلة وتعب، أمّا إذا كان على طرف السطح؛ فالأعين تبتدر إدراك السوأة فليمتنع ذلك، هذا كلامهما<sup>(١)</sup>.

(وإن كان) القميص (واسع الجيب) وهو مخرج الرأس من القميص (بحيث يرى منه عورته في الركوع وغيره) من الانتقالات (لم يجز) أن يصلى فيه؛ لأنّه وإن صح إحرامه بها لكنها تبطل عند الركوع؛ لانتفاء الشرط المذكور، وهو الستر من الأعلى.

(وينبغي أن يُزرَّ مثل هذا القميص) ليتلاصق طرفا جيبه بغرز نحو إبرة فيه، كما أرشد إليه رسول الله ﷺ في حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> (أو يشدّ في وسطه شيئاً) أو يستر موضع الجيب بشيء يلقيه على عاتقه، أو ما أشبه ذلك، وكذا لو لم يكن واسع الجيب لكن لو كان على محاذاة صدره أو ظهره خرّق يبدو منه العورة في الانتقالات فلا بد من شيء مما ذكرناه.

(ولو ستر بعض عورته باليد) بأن كان على محاذاة فخذه مثلاً خرّق فوضع كفه عليه (جاز على الأصح) من الوجهين حيث انتفى مسّ ناقض؛ لحصول المقصود بها، كما لو ستره بمنديل أو جمع ثوبه على ثقبه، وبه قال معظم العراقيين<sup>(٣)</sup>.

والثاني: لا يجوز؛ إذ لا يعدّ بعضه ساتراً له؛ ألا ترى أنه لو ستر رأسه بيده وهو محرّم لم يحرم؟ وبه قال القاضي أبو القاسم ابن كج، وأقضى القضاة أبو المحاسن الروياني<sup>(٤)</sup>.

ولن نصر الأول أن يقول: لم يحرم ذلك على المحرم لانتفاء الشرف فيه، لا لأنّه لا يعدّ ساتراً. ولو كان القميص واسع الجيب بحيث يرى شيء من عورته منه في الانتقالات لكن لحيته متدالية تمنع من ذلك، أو عثوئه طويلة كذلك ففي صحة صلاته الوجهان.

ولو كانت المسألة بحالها<sup>(٥)</sup> ولا مانع وكان لا يظهر شيء من العورة في القيام، فهل

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٩٢)، والعزير (٢/ ٣٨).

(٢) رواه البخاري معلقاً وقال: في إسنادِهِ نظرٌ صحيح البخاري (١/ ١٣٩)، وسنن أبي داود، رقم (٦٣٢٢)، وسنن النسائي (المجتبى) (٢/ ٧٠)، رقم (٧٦٥)،

(٣) نهاية المطلب (٢/ ١٩٣).

(٤) بحر المذهب (٣/ ٤٤٠).

(٥) أي: القميص واسع الجيب. منه.

تتعدد صلاته ثم إذا انخنى بطلت؟ أو لا تتعدد أصلاً؟ حكى فيها الإمام هذين الوجهين؛ لأن سبب عدم الكشف في القيام التصاق صدره بموضع الإزار<sup>(١)</sup>. ويظهر فائدة الخلاف فيما لو اقتدى به أحد قبل ركوعه، أو زَرَّ جيبه، أو أُلقي ثوبٌ على عاتقه قبله.

وتبين مما ذكرنا أنه لا خلاف في صحة صلاته إذا وُضِعَ الغَيْرُ يَدَهُ على عورته وإن عصياً جميعاً، كما صرح به الزركشي.

(وإن لم يجد) من الثوب ونحوه (إلا ما يكفي لسواتيه لم يستر به غيرهما) حتماً؛ إذ ماسواهما من العورة تبع لهما كالحریم، فسترهما أهم وأولى. ولا يقال: إنه على الخلاف فيما إذا لم يجد من الماء ما يكفي؛ لأنَّ للماء بدلاً ينتقل اليه، والستر بخلافه.

(وإن لم يكف) الموجود (إلا لأحدهما يستر به القبْلُ على أصح الأوجه) رجلاً كان أم امرأة؛ لبروز القبْل إلى القبلة بدون حائل، والدبر بخلافه، وإطباق الإليتين له حائل. (و) في (الثاني): يستر به (الدبر)؛ لتفاحش هيئته في الركوع والسجود، ويظهر وراءه القبْل أيضاً.

(والثالث: يتخير بينهما)؛ لتقابل الأمرين وانتفاء الترجيح.

فالوجه الأوّل هو المحكي عن نص الشافعي، وعليه جمهور الأئمة كالقفال وابن الصباغ والبغوي وشيخه القاضي حسين وابن الحداد وابن القاصّ والرويانى والمتولى والمصنف والنووي وتابعيه<sup>(٢)</sup>.

والثاني هو المحكي عن المزني، وعليه الإصطخري والحناطي والبلقيني.

والثالث هو المحكي عن ابن سريج، وعليه الإمام والغزالي وأبو الحسين بن القطان رحمهم الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

(١) نهاية المطلب (٢/ ١٩٣)، والعزیز (٢/ ٣٨).

(٢) بحر المذهب (٢/ ١٠٣)، و. التهذيب (٢/ ١٥٢)، والمجموع (٣/ ١٨٣).

(٣) الوسيط في المذهب (٢/ ١٧٦).

هذا كله في واضح الذكورة والأنوثة.

وأما الخنثى إن وجد ما يستر به قبله ودبره سترهما وجوباً، فإن لم يف بهما الموجود وقلنا بتقديم القبل فيستر قبليه، وإن كان لا يكفي إلا لأحد القبلين خير بينهما. قال المصنف في العزيز: والأولى له أن يستر آلة الرجال إن كان ثمة امرأة، وآلة النساء إن كان ثمة رجل<sup>(١)</sup>.

ثم الخلاف المذكور في الاستحقاق دون الأولوية والاستحباب، على ما صرح به الأكثرون، واختاره المصنف في الشرحين، والنووي في الروضة<sup>(٢)</sup>. وقال الروياني وابن كج وطائفة أخرى: إنه في الأولوية.

ومال إمام الحرمين إلى التوقف وقال: لا يمنع أن يقال: الخلاف في الأولوية<sup>(٣)</sup>.

فروع تتعلق بهذا الفصل:

الأول: إذا لم يجد المصلي ما يستر به عورته صلى عارياً.

والكلام في أنه كيف يصلي، وإذا صلى هل يقضي؟ قدمر في خاتمة آخر التيمم.

فإن حضر نفر من العراة فلهم إقامة الجماعة، وإمامهم يقف في وسطهم، كالنساء إذا صلين جماعة.

ثم الأولى لهم الجماعة أو الانفراد؟ فيه قولان: القديم: أن الانفراد أولى، والجديد: أن الجماعة أفضل.

قال النووي: هكذا حكى جماعة عن الجديد، والمختار ما حكاه المحققون على الجديد: أن الجماعة والإفراد سواء<sup>(٤)</sup>.

ثم محل الخلاف فيما إذا كانوا بصراء ولم يكونوا في ظلمة، فإذا كانوا عُمياناً أو في

(١) روضة الطالبين (١/٢٨٦).

(٢) العزيز (٢/٤٠)، وروضة الطالبين (١/٢٨٦).

(٣) العزيز (٢/٤٠)، والوسيط في المذهب (٢/١٧٦).

(٤) العزيز (٢/٣٩)، وروضة الطالبين (١/٢٨٥).

ظلمة استحَبَّ لهم الجماعة بلا خلاف، فلو كان فيهم لابس فليؤمَّهم واصطفوا خلفه صفّاً واحداً، فإنَّ أمَّ عارٍ واقتدى به اللابسُ جاز؛ لأنَّ صلاته مستغنية عن القضاء، لكنه خلاف الأولى.

فلو اجتمع الرجال والنساء عِراً لا يصلون معاً لا في صف ولا في صفين، بل يصلي الرجال، والنساء جالساتٌ مستدبراتُ القبلة خلفهم، ثم يصلي النساء، والرجال جالسون مستدبرات القبلة خلفهن كذلك.

والثاني: أنَّ من حبس على نجس واحتاج لفرش سترته عليها فرش وصلى عارياً ويُتم الأركان، ولا إعادة<sup>(١)</sup>.

وفي المجموع والمقنع: أنَّ من حبس في مكان نجس ولم يكن معه ما يفرش عليها صلى وتجاوَى عن النجس قدر ما يمكنه، ولا يجوز وضع جبهته على الأرض، بل ينحني للسجود إلى حدٍّ لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد، هذا كلامهما<sup>(٢)</sup>.

وفي الإرشاد: أنه يصلي عارياً من لم يجد ثوباً طاهراً يباح استعماله ولو مع وجود ساتر نجس تعذر عليه غسله.

ولا يصلي عارياً من أمكنه تطهير ثوبه أو محله وإن خرج الوقت لو اشتغل به. ويجب الستر بحريز إن لم يجد غيره في الصلاة وخارجها ولو في خلوة، وبالمتنجس خارجها. ولو وجدها خارجها قدم المتنجس ولو في التكفين.

ومن صلى عارياً وهنا ثوب حرير لم تصح صلاته؛ لأنَّ الحرير يباح للحاجة، ومنها الستر للصلاة، بخلاف المتنجس؛ لمنافاته لها.

قال الإسنوي: لزم قطع الزائد من الحرير على العورة إن لم ينقص أكثر من أجرة الثوب. وفيه توقف؛ لما ذكر في ذلك من المشقة، والأولى المساحة في لبسه هذا الزمن اليسير. الثالث: أنَّ من أوصى أو وقف الستر للأولى به فيقدم المرأة وجوباً؛ لأنَّ عورتها

(١) المجموع (٣/١٨٨)، وروضة الطالبين (١/٢٨٩).

(٢) مختصر المزني (٨/١٠٧)، ونهاية المطلب (١/٢٠٦).

أفحش، ثم الخنثى؛ لاحتمال انوثته، ولا يقدم حرة على أمة؛ لأنّ الموجود إن كفى ما بين السرة والركبة فقط فهما فيه سواء، وإن زاد فلا تعارض في الزائد للحرّة؛ إذ لا عورة للأمة حينئذ.

وفي الذخائر: تقديم الأمرد على الأمة، وفي الإرشاد: تقديم الأمة على الخنثى الحر؛ لتحقيق أنوثتها مع فحش عورتها، بخلافه.

الرابع: أنه ليس للعاري غضب ثوب، وعليه قبول عاريته وطلبها، ولا يلزمه قبول هبته، بخلاف هبة الطين؛ إذ لا منة فيه.

وفي هبة الثوب وجه عن الإصطخري أنه يلزمه القبول والصلاة فيه، ثم له الردّ. وعن البلقيني: أنّ عليه القبول، وليس له الردّ. فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين<sup>(١)</sup>. ولو باعه أو أجره منه فهو كما لو بيع منه الماء، وإقراض الثوب كإقراض ثمن الماء، وقد مرّ في التيمم.

ولو احتاج إلى شري الماء والثوب ولم يف ماله إلا لأحدهما فالواجب شري الثوب؛ إذ لا بدل له، وللماء بدل.

الخامس: قال المصنف في العزيز، والنووي في الروضة: يستحب أن يصلي الرجل في أحسن ما يجده من ثيابه، ويتعمّم ويتقمص ويرتدي، فإن اقتصر على ثوبين فالأفضل قميص ورداء، أو قميص وسراويل، فإن اقتصر على واحد فالقميص أولى، ثم الإزار، ثم السراويل، وإنما كان الإزار أولى؛ لأنّه يتجافى.

ثم الثوب الواحد إن كان واسعاً التحف به وخالف بين طرفيه كما يفعل القصار في الماء، وإن كان ضيقاً عقّده فوق سرّته ويجعل على عاتقه شيئاً.

ويستحب أن تصلي المرأة في قميص سابغ وخمار، وتتخذ جلباباً كثيفاً فوق ثيابها؛ ليتجافى عنها ولا يبين حجم أعضائها، هذا محصول كلامهما<sup>(٢)</sup>.

(١) الحاوي الكبير (١٧٧/٢).

(٢) العزيز (٤٢/٢)، والمجموع (٥٣٨/٤).

وفي زيادات الروضة: أنه يكره أن يصلي في ثوب فيه صورة، ويكره أن يصلي الرجل ملتئماً، والمرأة منتقبة، وأن يغطّي فاه إلا أن يتشاءب؛ فإن السنة حينئذ أن يضع يده على فمه، ويكره أن يشتمل الصماء، وأن يشتمل اشتمال اليهود<sup>(١)</sup>.

واشتمال الصماء: هو أن يشتمل بالثوب يتجلجل به جسده ولا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده.

واشتمال اليهود: هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه.

ويكره أيضاً الصلاة على السجّاد منقّشة. وبالله التوفيق.

### الشرط الثاني

(فصل ومن شروطها طهارة الحدث) أي: الأكبر والأصغر عند القدرة (وطريقُ تحصيلها) أي: طريق تحصيل طهارة الحدث (ما ذكرنا في كتاب الطهارة) من كيفية الوضوء والغسل.

ولو لم يقيد الذكر بكتاب الطهارة لكان أولى؛ ليدخل فيه التيمم؛ إذ هو أيضاً مما يحصل به الطهارة.

فلو شرع في الصلاة بدونها لم تنعقد إجماعاً، ثم إن كان عامداً أثم، وفي كفره كلام قد مرّ في الوضوء، وإن كان ناسياً أثيب على قصده، لا على فعله إلا القراءة ونحوها من الأذكار والأدعية مما لا يتوقف على الوضوء؛ فإنه يثاب بفعله أيضاً إن كان حدثه الأصغر، وإن كان حدثه الأكبر فلا يثاب بالقراءة، ويثاب بسائر الأذكار والأدعية.

ولو كان متطوعاً عند الشروع فسبقه الحدث بلا اختياره في الصلاة بطلت صلاته على الجديد المنصوص عليه في المختصر والإملاء في رواية المزني والربيع الجيزي؛ إذ لا صلاة إلا بطهارة، وقد روى علي بن طلق أنه عليه السلام قال: «إذا فسأ أحدكم في

الصَّلَاةَ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَعِدِّ الصَّلَاةَ»<sup>(١)</sup>.

وأدخل ابن حجر فاقد الطهورين مدخل الواجد، وأبى عنه غيره<sup>(٢)</sup>.

ومرَّ أن حدث السلس لا يضرُّ بتفصيل حكمه.

وسنَّ له حين الانصراف الأخذ بأنفه؛ إيهاماً بأنَّه رفع؛ سترأ على نفسه؛ لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا، وكذا يسن لكل من ارتكب ما يدعو للوقعة فيه أن يستره لذلك؛ لما روي: أنه ﷺ قال: «إِذَا أُتِيتُمْ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ فَاسْتُرُوا»<sup>(٣)</sup>.

(وعلى القديم) المنصوص عليه في الأمالي في رواية أبي محمد الكرابيسي (يتوضأ ويبني على صلاته)؛ لما روي أنه ﷺ قال: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ أَوْ أَمَدَّى فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَسِنِ عَلَى صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»،<sup>(٤)</sup> وليس المراد ما إذا فعل ذلك باختياره إجماعاً، فتعين السبق مراداً.

ولا فرق في ذلك بين الحدث الأصغر والأكبر، حتى لو غلبه النوم في صلاته فاحتلم اغتسل وبني.

وكيف يبني؟ أيعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه، أم يشتغل بما بعده؟ نقل في العزيز عن الصيدلاني: لو سبقه الحدث في الركوع فيعود إلى الركوع، ولا يجزيه غيره.<sup>(٥)</sup>

وفصل إمام الحرمين وقال: إن سبقه الحدث قبل أن يطمئن في ركوعه فلا بد من العود إليه، وإن اطمأن فيه قبل الحدث فالظاهر أنه لا يعود إليه؛ لأن ركوعه قد تم في الطهارة.<sup>(٦)</sup>

(١) سنن أبي داود، رقم (٢٠٥)، و سنن الدارقطني (١/١٥٣). والحديث ضعيف بهذا اللفظ، وجاء بأسناد صحيح في السنن الدارمي، رقم (١١٨١) بلفظ: «إِذَا أَحْدَثَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ يُصَلِّ»  
(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي (٢/١١٨).

(٣) رواه مالك في الموطأ، رقم (٢٣٨٦) بلفظ: «مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ».

(٤) رواه بغير هذا اللفظ ابن ماجه في سننه، رقم (١٢٢١) وفيه ضعف. ينظر: تلخيص الجبير (١/٢٧٤)، رقم (١٢٢١).

(٥) العزيز (٤/٢).

(٦) نهاية المطلب (٢/١٩٩).

وذكر الغزالي هذا التفصيل في الوسيط، ونقل عنه المصنف في العزيز ثم قال: ويجوز أن يُجرى كلام الصيدلاني على إطلاقه ويقال: لا بدّ من العود إليه، وإن اطمأن قبل الحدث لينتقل منه إلى الركن الذي بعده؛ فإن الانتقال من الركن إلى الركن واجب كما مرّ نظائره.<sup>(١)</sup>

ثم لا بدّ له أن يسعى في تقريب الزمان وتقليل الأفعال بقدر الإمكان، فليس له أن يعود إلى الموضع الذي كان يصلي فيه بعد ما تطهّر إن كان يقدر على الصلاة في موضع أقرب منه إلا إذا كان إماماً لم يستخلف أحداً، أو مأموماً يبتغي فضيلة الجماعة، فهما معذوران في العود إليه، ذكره أبو سعيد المتولي في التتمة.

وما لا يستغنى عنه من السعي إلى الماء وما أشبه ذلك فلا بأس به، ولا يؤمر بالبدار الخارج عن الاقتصاد.

ويشترط أن لا يتكلم كما ورد في الحديث، إلا إذا احتاج إليه في تحصيل الماء.

وهل يشترط أن يمتنع عن أسباب الحدث عمداً إلى أن يتوضأ؟ حكى المصنف عن العراقيين وهم عن نص الشافعي تفريعاً عن القديم: أنه لو كان الحدث الذي سبقه بولاً فخرج واستمر الباقي لم يضر؛ لأنّ طهارته قد بطلت بما سبق ولم يتأثر الصلاة به، فالبول بعده يطرأ على طهارة باطلة، فلا يؤثر.<sup>(٢)</sup>

وقال الإمام والغزالي: تبطل صلاته بما فعل إذا أمكنه التماسك؛ لأنّ الفعل الكثير يبطل الصلاة إذا كان مستغنى عنه، فكذلك الحدث إذا كان مختاراً به<sup>(٣)</sup>. والأول هو الذي عليه الجمهور.

ولو أحدث حدثاً آخر مستأنفاً ففيه الخلاف.

(ويجري القولان في كل مناقض) للصلاة (حدث) في أثنائها (من غير اختاره) في حدوثة (و) غير (تقصيره) في دفعه، ويجوز أن يكون الثاني عطف تفسير للأول (إذا لم

(١) الوسيط (٢/ ١٥٩)، والعزيز (٢/ ٤).

(٢) البيان (٢/ ٣٠٢)، والعزيز (٢/ ٥).

(٣) الوسيط (٢/ ١٥٨)، والعزيز (٢/ ٥).



يمكن دفعه في الحال) بأن تنجس ثوبه أو بدنه واحتاج إلى الغسل، أو طيّرت الريح ثوبه إلى موضع بعيد، فإنه يحتاج إلى تخلل زمان طويل، فيطرده فيه القولان بجامع المانع. ومن صورة الخلاف ما لو اعتقت الأمة في الصلاة وهي كاشفة الرأس ولم يمكن الستر في الحال. (فإن أمكن) دفعه في الحال (كما لو كشفت الريح عورته فردّ ثوبه) عليها (في الحال) أو وقعت عليه نجاسة يابسة فنفض ثوبه وسقط في الحال (لم تبطل صلاته) بلا خلاف؛ لانتفاء الناقض من غير أن يمضي عليه بعض صلاته. وكذا الحكم لو ألقى طائر زرقه على عمامته فطرحها في الحال.

ثم الشرط النفض والارتعاد، فلو نحاه بيده أو كُمّه، أو يعود في يده بطلت صلاته، كما بحثه صاحب التهذيب، واعتمده الجمهور<sup>(١)</sup>.

(وإن حدث) المناقض (بتقصيره) وإن لم يكن ذلك باختياره (كما لو) كان ماسحاً ف(انقضت مدة المسح على الخف في أثناء الصلاة بطلت صلاته) بلا خلاف؛ لأنّه مقصر بايقاع الصلاة في الوقت الذي ينقضي مدة المسح في أثناءها، فأشبه المختار في الحدث. وقضية هذا أن يقال: لو شرع في الصلاة على مدافعة الأخبثين وهو يعلم لا تبقى قوة التماسك في أثناءها ووقع ما علمه تبطل صلاته لا محالة، ولا يقاس على القولين.

ولعلك تقول: كيف صورة تقصير الماسح؟

قلت: صورته أن لبس الخف بعد تمام الطهارة، ثم أحدث في آخر الساعة الأولى من وقت الظهر قبل آخر تلك الساعة بحيث وقع آخرها في أثناء الصلاة.

ولو تخرق خف الماسح في صلاته وظهر شيء من محل الفرض فطريقان: أحدهما: أنه تبطل صلاته بلا خلاف؛ لأنّه مقصر من حيث إنه ذهل عن الخف ولم يتعهد ليعرف ضعفه وقوته، فأشبه انقضاء المدة.

وأظهرهما: أنه على قولي سبق الحدث؛ إذ الإنسان لا يتعهد الخف كل ساعة، فلا يعدّ مقصراً لترك البحث، وقد يفجأ الخرق لبعض العوارض.

(١) العزيز (٦/٢)، والمجموع (٧٦/٤) وروضة الطالبين (٢٧٢/١)، وكفاية النبيه (٣/٣٩٣).

قال المصنف في العزيز ناقلاً عن المتولي: ولو أصاب المصلي جرحاً وجرح منه دم على سبيل الدفع ولم يلوّث البشرة فإنه لا تبطل صلاته بحال؛ لأنّ المنفصل منه غير مضاف إليه، ولعل هذا فيما لم يمكن غسل موضع الانفتاح لتغوره، أو كان ما أصابه قليلاً وقلنا: القليل من الدم معفو عنه كما سيأتي، وإلا فقد صار ذلك من الظاهر فيجب غسله<sup>(١)</sup>.

### الشرط الثالث

(فصل: ومنها طهارة الخبث) الذي لا يقع في مظنة العذر والعفو؛ لقوله ﷺ: «تَزَهُوا عَنْ الْبَوْلِ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «إِذَا أَذْبَرْتَ - أَي: الْحِيضَةَ - فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي»<sup>(٣)</sup>. ثبت الأمر باجتناب النجس، فهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها، نعم، يحرم التضمخ له في البدن والثوب بلا حاجة.

(فيجب التحرز عن النجاسات في الثوب): لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ فِي الثَّوْبِ فَلَا تَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا وَلَا دُمًّا إِنَّهُ يَرْسِلُ فِيهِ النَّجَسَ الْأَكْبَرُ﴾ (المائدة: ٤) وقوله ﷺ: «لَأَسْمَاءُ: «حُتَيْه، ثُمَّ اقْرُصِيهِ، ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ»<sup>(٤)</sup>.

فلو أصاب ثوبه نجاسة وعرف موضعها فطريق إزالتها الغسل كما مر، ولو قطع موضعها حصل الغرض، ويلزمه ذلك إن تعذر الغسل وأمكنه ستر العورة بالظاهر منه ولم ينقص من قيمته أكثر من أجره مثل الثوب لو استأجره، وإن لم يعرف فسيأتي. (والبدن)؛ قال الله تعالى: ﴿وَالزَّخْرَفَ فَأَفْجُرْ﴾ (المائدة: ٥).

ومنه الفم وداخل العين، حتى لو أكل نجساً، أو تلطخ فوه بدم، أو اكتحل بأثمد نجس لم تصح صلاته بدون إزالتها منهما، وإن لم يجب إيصال الماء إليهما في الوضوء والغسل.

(١) العزيز (٦/٢)، والمجموع (١٣٦/٣).

(٢) رواه الدارقطني في سننه (١٢٧/١)، الباب (٤٩)، الرقم (٢) وقال: المحفوظ مرسل.

(٣) صحيح البخاري، رقم (٢٢٨)، وصحيح مسلم، رقم (٦٢) - (٣٣٣)، وسنن أبي داود، رقم (٢٨٢)، ومصنف ابن أبي شيبة (١١٨/١)، رقم (١٣٤٤).

(٤) غريب هذا اللفظ، ورواه مسلم، رقم (١١٠) - (٢٩١)، بلفظ: «لَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَنْصَحُهُ ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»، وصحيح البخاري، رقم (٢٢٧)، سنن الترمذي، رقم (١٣٨). ينظر: نصب الراية (٢٠٧/١).

و الفرق أنّ الخبث أغلظ من الحدث؛ بدليل جواز التيمم للحدث، دون الخبث.

(ومكان الصلاة)؛ لنهي ﷺ عن الصلاة في المكان النجس، ولا سبب إلا النجاسة<sup>(١)</sup>.

قال في الإرشاد: ويستثنى في المكان ما لو كثر ذرق الطيور؛ فانه يعفى عنه للمشقة في الاحتراز منه، وحكي ذلك عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، واختاره النووي في شرح المذهب، وأفتى به أبو زرعة<sup>(٢)</sup>.

وفي المطلب والذخائر: أنّ العفو فيما إذا لم يتعمّد المشي عليه، قال الزركشي: وهو متعين.

(ولو اشتبه عليه ثوب طاهر بثوب نجس اجتهد فيهما كما في الأواني) فإن لم يغلب على ظنه شيء وأمكنه غسل واحد ليستصحيبه في صلاته لزمه ذلك، وإن لم يمكنه فهو كمن لم يجد إلا ثوباً نجساً، وقد مرّ حكمه في ستر العورة.

ولو غلب على ظنه طهارة أحد الثوبين واستصحيبه ثم تغير اجتهاده عمل بمقتضى الاجتهاد الثاني، كما في القبلة في أظهر الوجهين، بخلاف الأواني حيث لا يعمل فيها بالاجتهاد الثاني؛ لما سبق من أنه يلزمه منه نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهنا قضية أخرى. قال النووي في الزيادات فيما إذا لم يغلب على ظنه شيء ولم يمكنه غسل الواحد منهما: لنا وجه: يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة، والصحيح المعروف: أنه يترك الثوبين ويصلي عرياناً وتجب الإعادة ثمة.

ولا تجب إعادة واحد من الصلاتين حيث صلاهما باجتهادين في ثوبين وأحدهما نجس.

وكذا لو كثرت الثياب والصلاة بالاجتهادات المختلفة، كما قلنا في القبلة.

(١) مسند الشافعي ترتيب السندي (ص: ٢٢٢)، رقم (١٩٨): «أن رسول الله ﷺ قال: «الارض كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحَمَامُ»، وإنما نهى عن الصلاة في المقبرة وهي موضع دفن الموتى وتضم باؤها وتفتح لاختلاط ترابها بصديد الموتى ونجاساتهم فإن صلى في مكان طاهر منها صحت صلاته، قال الشافعي رحمه الله: وجدت هذا الحديث في كتابي في موضعين أحدهما مُنْقَطِعاً والآخرُ عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

(٢) المجموع (٢/ ٥٥٠).

ولو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد لم يصل في الآخر على الأصح. هذا محمول كلامه<sup>(١)</sup>.

قوله: "لم يصل في الآخر"<sup>(٢)</sup> مبني على قوله في الأواني: حيث صب أحد الإنائين؛ فإن المختار عنه عدم صحة الاجتهاد في الباقي، ولا يخفى أن الجمهور على خلافه. وقد صرح المصنف بصحة الاجتهاد عند صب أحد الإنائين في العزيز وشرح المسند<sup>(٣)</sup>.

(ولو أصاب الثوب أو البدن نجاسة) غير معفوة (ولم يعرف موضعها) وكان يجوز في كل جزء (وجب غسل الجميع) ولا يجوز الاقتصار على غسل البعض، لا بالتحري ولا دونه وإن أفاد ذلك الشك في نجاسة الباقي؛ لأن حصول النجاسة في هذا الثوب متيقن، والتيقن لا يرفع بالشك.

نعم لو علم انحصارها في طرف منه بيقين كأحد كمّي الثوب أو أحد اليدين مثلاً ولم يعرف موضعها منه فغسل الطرف المحصور فيه كفى قطعاً، فليقيد إطلاقه ويقال: المراد بغسل الجميع: غسل المشكوك فيه.

(ولو غلب على ظنه أن النجاسة على طرف منه) ولم يتعين الحصر فيه (فغسله) بناءً على ظنه (لم يكف على أصح الوجهين) لأن الثوب واحد وقد تيقن نجاسته، ولم يتيقن الطهارة، فهو كما لو خفي موضع النجاسة ولم ينحصر في بعض المواضع، وبه قال معظم الأصحاب.

والثاني: يكفي ويصح صلاته فيه؛ لحصول غلبة ظن الطهارة، وينسب ذلك علي ابن سريج.

فلو فصل أحد الطرفين من الآخر واجتهد فيهما فهي كالثوبين إن غسل ما ظنه نجساً وصلّى فيه جاز.

(١) روضة الطالبين: (١/ ٢٧٤).

(٢) مراده محصل كلام النووي وقول النووي في الروضة. ينظر: الروضة: (١/ ٢٧٤)، والمجموع: (٣/ ١٤٦).

(٣) لم أجده في شرح المسند، وهو في نهاية المطلب: (١/ ٢٧٧) والوسيط: (١/ ٢٢٣)، والعزيز: (١/ ٧٤).

وإن صلى فيما ظنه طاهراً جاز أيضاً؛ لأنه لم يتيقن نجاسة أصلاً، فاجتهاده متأيد باستصحاب أصل الطهارة، بخلاف ما قبل الفصل.

وفيما إذا خفي عليه موضع النجاسة ولم ينحصر في موضع أو مواضع فلو شق الثوب بنصفين لم يجز التحري فيهما لجواز أن يكون الشق في موضع النجاسة فيكونا نجسين، ولو أصاب شيء رطباً طرفاً من هذا الثوب لا يحكم بنجاسته؛ لأننا ما تيقنا نجاسة موضع الإصابة. (ولو غسل من ثوب نجس نصفه ثم غسل نصفه الآخر فالأصح من الوجهين أنه إن غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من النصف الأول طهر الثوب كله، والا) طهر طرفاه و (بقي المنتصف نجساً)؛ لأن الطرف المغسول أولاً كان قد لاقى الثاني قبل غسله، والرطب إذا لاقى النجس نجس، ولا يسري إلى الكل؛ لضعف قوة البلل. والمنتصف بتقديم التاء على النون وفتح الصاد، وهو الواقع بين النصفين.

والثاني: لا يظهر حتى يغسل كله دفعة واحدة؛ لأن كل جزء يسري إلى الآخر بواسطة الرطوبة، وهلمَّ جرّاً إلى أطراف الثوب.

ثم هذا الخلاف يجري في نجاسة الثلج إذا وقع بكرة في طرف منه: فعلى الأصح لا ينجس إلا ما لاقاه.

وعلى الثاني: ينجس ما لم يتفاضل.

وقال البلقيني: ومحل الخلاف فيما إذا غسل طرفاً من الثوب بلا تدلٍّ، بأن غسلاً في جفنة، فأما إذا غسل طرفاً منه ثم تدلى الطرف الثاني وصب عليه الماء مع مجاوره من الأول طهر الكل بلا خلاف؛ إذ البلل لا يتراد إلى الأعلى.

(ولا تصح الصلاة إذا كان طرف من ملبوس المصلي نجساً، أو ملاقياً للنجاسة تحرك بحركته أو لم يتحرك) حتى لو وقع طرف من عمامته على أرض نجسة ولم يتحرك بحركته، أو وضعه تحت قدميه وباقيه عليه بطلت صلاته، بخلاف ما يأتي من مثال الحبل ونحوه؛ لأنه ملبوسه معدود من ثيابه، فصار كما لو لبس قميصاً طويلاً الذيل لا يرتفع بارتفاعه وكان نجساً.

وعن الصيدلاني حكاية وجهه: أنه لو لم يتحرك بحركته لم تبطل صلاته؛ لأنه ليس مائساً ولا حاملاً.

وأجيب: بأن ذلك منسوب إليه متناول بالنص؛ قال الله تعالى: ﴿وَيَا بَكَ فَطِمِرْ﴾ (الدثر: ٤).

(وكذا) الحكم (لو قبض طرف جبل أو ثوب) غير ملبوس له (وطرفه الآخر نجس) أو ملقى على نجاسة (إن كان يتحرك بحركته) انخفاضاً وارتفاعاً؛ لأنه حامل للشيء النجس، أو لما هو متصل بالنجاسة، ولا خلاف في ذلك.

(وكذا إن لم يتحرك) بحركته؛ لبعده عنه (على أظهر الوجهين)؛ لأنه حامل للشيء المتصل بالنجاسة، فتبطل صلاته كما في صورة العمامة.

والثاني: أنها لا تبطل؛ إذ الطرف الملاقي للنجاسة ليس محمولاً له، ويفارق العمامة؛ لأنها منسوبة إليه ليست متناولة بالنص.

ثم ذكر القبض ليس لتخصيص الحكم، بل لو شُدَّ في يده أو رجله أو وسطه كان كما لو قبض عليه، على أن البغوي جعل صورة الشدّ أولى بالمنع؛ حيث ألحقها بصورة العمامة ولم يحك فيه خلافاً، وفي القبض باليد روى الخلاف.

ولو كان طرف الحبل ملقى على ساجور الكلب - وهو خشبة تجعل في عنق الكلب ليتعلم القود مع صاحبه - أو مشدودة فيه فوجهان مرتبان على الصورة السابقة، بل هذه أولى بصحة الصلاة؛ لأنّ بين الكلب وطرف الحبل واسطة وهي الساجور، فيكون أبعد من النجاسة.

ولو كان طرف الحبل على الكلب فهو والصورة السابقة سواء، ولو كان طرف الحبل على موضع طاهر من حمار ونحوه وعليه نجاسة فالخلاف فيه مرتب أيضاً، لكن هذه الصورة أولى بالصحة من صورة الساجور؛ لأنّ الساجور قد يعدّ من توابع الحبل وأجزائه، بخلاف الحمار. وهكذا رتب المسائل الإمام والغزالي<sup>(١)</sup>.

ورتب الصيدلاني وصاحب التهذيب بطريق آخر: وهو أن يقال: أخذ بطرف جبل وطرفه الآخر نجس أو متصل بنجاسة حصل في المسألة ثلاثة أوجه:

أحدهما: يصح، والثاني: لا، بلا تفصيل، والثالث: إن كان طرفه الآخر نجساً أو متصلاً بعين النجاسة - كما لو كان في عنق كلب - فلا يصح، وإن كان متصلاً بشيء طاهر وذلك الطاهر متصل بنجاسة - كما لو كان مشدوداً في ساجور الكلب أو في عنق الحمار وجملة خمر فلا بأس<sup>(١)</sup>. وهذا أحسن الترتيبين.

ثم أعلم أن الشيخ أبا محمد والصيدلاني والإمام الغزالي اطلقوا الكلام في الكلب في ترتيب الخلاف.<sup>(٢)</sup>

وفصل القفال والبغوي والرويان والبيضاوي والمحاملي والشاشي والمتولي والمصنف والنووي وتابعوه وقالوا: إن كان الكلب صغيراً أو ميتاً وطرف الحبل مشدود عليه بطلت صلاته بلا خلاف؛ لأنه حامل النجاسة؛ إذ لو مشى لجره، وإن كان الكلب كبيراً حياً فأصح الوجهين أنها تبطل لأنه حامل للشئ المتصل بالنجاسة.<sup>(٣)</sup>

والثاني: لا تبطل؛ لأنه يمشي باختياره وله قوة الامتناع، فحصل في صورة الكلب طريقان: أحدهما: الإطلاق والثاني: التفصيل.

وإذا كان الحبل مشدوداً في السفينة وموضع الشد طاهر وفي السفينة نجاسة: فإن كانت صغيرة ينجرُّ بجره فهو كالشد في ساجور الكلب، ففيه الخلاف، وإن كانت كبيرة فلا بأس بلا خلاف، كما لو شد في باب دار فيها نجاسة.

(ولو لم يقبض عليه ولكن جعل رأسه تحت رجله صحت صلاته بكل حال) أي: سواء تحرك بحركته أو لم يتحرك، وسواء كان طرفه الآخر ملاقياً للنجس بواسطة كصورة الساجور أو بدون واسطة؛ إذ ليس حاملاً للنجاسة ولا ملاقياً، وليس ذلك معدوداً من ثيابه ليكون متناولاً بالنص، فأشبه ما لو صلى على السجادة وطرف منها نجس لا يلاقيه.

(١) التهذيب (٢/٢٠٢).

(٢) نهاية المطلب (٢/٣٣٠)، والوسيط (٢/١٦٧).

(٣) بحر المذهب (٢/٢٠٥)، وروضة الطالبين (١/٢٧٥)، وكفاية النبيه (٢/٥٠١).

ومن هذا يؤخذ جواز الصلاة في المدايس النجس الأسفل إذا نزع منه الرجل بحيث لو رُفع لما ارتفع، هذا ما أطلقه بعضهم، وقال الشيخ ابن حجر: يشترط أن يجعله تحت رجله بحيث لا يبقى فيه أصابعه، وإلا لم يصح؛ كمن ألقى طرف حبل على شطّ قدمه وطرفه الآخر نجس، ولا يخفى على أولي النهى أن قول الشيخ هو الحق الذي يساغ أن يفتى به.

(ولو وصل عظمه بعظم نجس) جبراً لكسر، أو اتفاقاً لمخلع (نظر: إن لم يكن متعدياً) بذلك، بأن يحتاج إلى الجبر (ولم يجد عظماً طاهراً يقوم مقامه) في الجبر والوصل، فيه إشارة إلى أن التعدي لا يحصل بمجرد وجدان العظم الطاهر بل لا بد أن يقوم مقام العظم النجس عند الحاجة إلى الجبر (فهو معذور) للضرورة، وليس عليه نزعها. وحكم ماله وصلها بعظم آدمي محترم كحكم الوصل بالعظم النجس بلا فرق في وجوب النزع وعدمه.

ثم مقتضى كلامه أنه إذا لم يكن متعدياً لا ينزع وإن لم يخف ضرراً، وكذا مقتضى كلام النووي<sup>(١)</sup>، وخالفهما جماعة، وقد يتوسط ويقال: إن خشي تألماً لم يجب وإن لم يخش مبيع التيمم، وعليه يحمل كلامهما، وإن لم يخش الما ق ط وجب النزع قطعاً؛ إذ لا ضرورة إليه بوجه، وعليه يحمل كلام غيرهما، فحصل الجمع بين الكلامين.

(وإن كان متعدياً) بأن لم يحتج إليه، أو احتاج لكن وجد عظماً طاهراً يقوم مقامه من آدمي غير محترم أو حيوان آخر (وجب النزع إن كان لا يخاف) من نفسه (الهلاك) أو من عضوه السقوط أو إبطال النفع (ولا ضرراً طاهراً) مما يبيع له التيمم من نحو شين في عضو ظاهر.

وإنما يجب النزع؛ لتعديته، فإن لم ينزع أجبره السلطان، فإن امتنع نزع السلطان لتصح صلاته وإن اكتسى لحماً وتألم بنزعه، ما لم يخف ضرراً مما مرّ. ومال إمام الحرمين إلى أنه لا يجب النزع إذا اكتسى باللحم؛ لأنّ الستر أسقط حكم



النجاسة، فصار كنجاسة الباطن، وذكره ابن كج عن أبي الحسين بن قطان<sup>(١)</sup>.

وأجيب: بأنه حامل نجاسة تعدّى بحمله، ولم يحصل في معدن النجاسة، وهو متمكن من إزالته، فهو كما لو كانت على ظاهر البدن.

(وإن خاف) محذوراً مما ذكر (فأصح الوجهين أنه لا يجب النزع) للضرر؛ كمن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها هلاكاً أو تلف عضو، بل يحرم عليه النزع، ويصح الصلاة معه بلا إعادة؛ لأنه داخل في عموم قولهم: إن العذر النادر إذا وقع لا قضاء عليه، فعلى هذا تصح إمامته.

وقال البلقيني: يقضي مادام مكشوفاً بجرحه دم كثير يخاف غسله، ولمن نصر الجمهور أن يقول بالفرق بينه وبين الدم، بأن الدم لا يدوم، بخلاف هذا.

والثاني: يجب النزع وإن خاف الهلاك؛ لتفريطه، إذ لو لم ينزع لكان مصلياً في جميع عمره مع النجاسة، ونحن نحتمل سفك الدم بترك صلاة واحدة مع أن الهلاك غير متيقن هنا. ويؤيده إطلاق نص الشافعي حيث قال في المختصر: "وإن رقعته بعظم ميتة أجبره السلطان على قلعه"<sup>(٢)</sup>، ولم يفرق بين حالة الخوف وعدمه.

(وهذا) الذي ذكرنا في تفصيل المتعدي وعدمه (في حال الحياة)؛ إذ هو حال الخطابين: خطاب الوضع وخطاب التكليف.

(فإن مات قبل نزع العظم) الذي يجب نزعه في الحياة (فالأصح) من الوجهين (أنه لا يجب النزع بكل حال) سواء متعدياً به أو لم يكن، وسواء كان يخاف من نزعه ضرراً لو كان حياً أو لم يخف؛ لما روي عن الشافعي في المختصر أنه قال: "فإذا مات صار ميتاً كله والله حسيبه"<sup>(٣)</sup>، أي: إن شاء عذبه وإن شاء عفى عنه.

ومعنى قوله: "صار ميتاً": سقط عنه التكليف والتعبد، وكنا إنما نأمره بالقلع محافظة على شرائط الصلاة ونحوها.

(١) نهاية المطلب (٢/ ٣١٥).

(٢) مختصر المزني (٨/ ١١٢).

(٣) الأم للشافعي (١/ ٧١)، ومختصر المزني (٨/ ١١٢).

وقيل: معناه: صار ميتاً، أي: صار نجساً كله مثل ذلك العظم، فلا معنى لقلعه.

واستخرج من هذا اللفظ أن للشافعي قولين في نجاسة الآدمي بالموت.

قوله: "لا يجب" يشعر بالجواز، لكنه إنما يستقيم إذا علل عدم النزع بما نقلته عن الشافعي، وإن علل بهتك حرمة الميت والمثلة، كما علل بعض الشراح فلا يستقيم؛ إذ قضية هذا التعليل عدم الجواز كما لا يخفى.

والثاني: أنه ينزع؛ إذ لا يليق بحال المؤمن أن يلقي الله وهو حامل للنجاسة.

ومنهم من خصص هذا الوجه بما إذا لم يستتر باللحم، وقطع بنفي النزع بعد الموت عند استتاره.

وخياطة الجرح بالنجس ودوائه به كالوصل بالعظم الجنس في تفصيله المذكور.

وكذا الوشم، وهو تقريح الجلد وغرزه بنحو إبرة وحشوه بعظم<sup>(١)</sup> أو كحل أو نيلج، وهو دخان الشحم، فإنه ينجس بالغرز؛ لاختلاطه بالدم، ذكره في العزيز، وحكى عن تعليق الفراء أنه يُزال الوشم بالعلاج، فإن لم يمكن إلا بالجرح لا يجرح، ولا إثم عليه بعد التوبة<sup>(٢)</sup>.

### [حكم الوشم ووصل الشعر]

فرع يحرم على الرجل والمرأة الوشم؛ لما ذكرنا.

والامتناس بالعلامة؛ لأنه مخامرة النجاسة. والأصحّ تحرّمها بدون حاجة.

(١) (العظم) "كزبرج": الليل المظلم، وعصارة شجر، أو نبت يصنع به، أو النيل الذي يُصبغ به، ويسمى: الوسمة. أو صبغ أحمر، ويقال: هو البقم. ينظر: دراسات في فقه اللغة دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ) - دار العلم للملايين، الطبعة الأولى (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م): (ص: ١٣٧)، والفرق بين الضاد والطاء تقيي الدين أبي بكر عبد الله بن علي بن محمد الشيباني الموصلي ثم الدمشقي = الشافعي (المتوفى: ٧٩٧هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، إهداء: سيف بن أحمد الغريز - دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م): (ص: ٤٦)، والأضداد لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سعاة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية، بيروت - لبنان (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، (ص: ٢٢٣).

(٢) العزيز (١٣/٢).

ووصل الشعر حرام وفاقاً في بعض الأحوال، وخلافاً في بعضها.

ثم التحريم إما لمعنى واحد أو لمعان:

وتأصيله: أن الشعر إما نجس أو طاهر، فأما النجس فيحرم وصله؛ لأنه لا يجوز استصحابه في الصلاة، وفي غير الصلاة يكون مستعملاً للشيء النجس العين في بدنه استعمال اتصال، وذلك حرام بدون حاجة.

ونظيره الإدهان بدهن نجس، ولبس جلد الميتة والخنزير والكلب.

وأما غير النجس فينقسم إلى شعر آدمي وغيره:

فأما شعر آدمي فيحرم وصله؛ لأن من كرامته أن لا ينتقع بشيء منه بعد موته وانفصاله عنه، بل يدفن.

ولأنه إن كان شعر رجل فيحرم على المرأة استعماله ومسّه والنظر إليه.

وإن كان شعر امرأة فيحرم على زوج المستوصلة أو سيدها النظر إليه والتمتع به.

وهذا التعليل لا يخلو عن تعسف.

وأما شعر غير آدمي فينظر إلى حال المرأة: فإن كانت خلية فلا يجوز لها وصله؛ لأنها تعرّض نفسها للتهمة، ولأنها تغرّر الطالب.

وذكر الشيخ أبو حامد وطائفة: أنه يكره ولا يحرم، والأظهر التحريم، وبه قال القاضي ابن كج والأكثر<sup>(١)</sup>.

وإن كان لها زوج وسيد فلا يجوز لها الوصل بغير إذنه؛ لأنه تغرير له وتلبيس عليه.

وإن وصلت بإذنه فوجهان: أحدهما: المنع؛ لإطلاق قوله ﷺ: «لعن الله الواصلة والمستوصلة»<sup>(٢)</sup>.

(١) العزيز (٢/ ١٤).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٥٩٣٣) بلفظ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»، وصحيح مسلم، رقم (١١٥) - (٢١٢٢).

[والثاني]: الجواز كسائر وجوه الزينة، هذا هو الذي صرح به في العزيز، واختاره صاحب الانوار<sup>(١)</sup>.

والقوي من حيث الدليل تحريم الوصل مطلقا، صرح به في شرح المذهب، واختاره في التحقيق<sup>(٢)</sup>.

ثم التحريم في الوصل بما يشبه الشعر.

أمّا ربط الشعر بخيوط الحرير الملونة وغير الحرير ممّا لا يشبه الشعر فليس متناولا بالنهي، ذكره في المهمات<sup>(٣)</sup>.

[حكم تحمير الوجه]

وأما تحمير الوجه: فقد قال الصيدلاني والقاضي حسين هو كوصل الشعر الطاهر من غير الآدمي، حتى لا يجوز لو كانت المرأة خلية، ولا إذا كانت ذات زوج ولم يأذن لها. وإن أذن ففيه الخلاف. واستبعد الإمام والأكثر خلاف فيما إذا كان بإذن الزوج، وخصوا الخلاف بالوصل؛ لأنّه مورد النهي، وفيه تغيير للخلقة، وليس في التحمير نهْيٌ، ولا تغييرٌ ظاهر؛ إذ الوجنة قد تحمّر لعارض غضبٍ أو فرح<sup>(٤)</sup>.

[حكم الخضاب]

ويحرم الخضاب وتطريف الأصابع وتنقيشها بالسواد وغيره على الرجل والمرأة، وعلى الرجل خضابُ اليدين والرجلين بالخناء، لا اللحية فإنه مستحب، وخضابُ اللحية بالسواد إلا الحاجة فيهما<sup>(٥)</sup>.

ويستحب للمرأة أن تخضب يديها بالخناء في العادة من غير تسويد وتنقيش، سواء كانت خلية أو ذات زوج.

(١) العزيز (٢/١٥)، والأنوار (١/٧١)، ومغني المحتاج (١/٤٠٦).

(٢) المجموع شرح المذهب (٣/١٤٠).

(٣) المهمات (٣/١٤٧).

(٤) نهاية المطلب (٢/٣١٩)، والمجموع (٣/١٤١)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج (٢/١٢٨).

(٥) أي: في خضاب اليدين والرجلين بالخناء، واللحية بالسواد.

وإذا أرادت الإحرام فهو أشد استحباباً، وينازعه معنى التعرض للتهمة إذا كانت خلية، فليكن الأمر على التفصيل الذي سنذكره في سنن الإحرام إن شاء الله تعالى. (ويجب أن يكون ما يلاقي بدنه أو ملبوسه من مكان الصلاة طاهراً)؛ لما مرّ.

وكما يعتبر ذلك في جهة السفلى يعتبر ذلك في جهة العلو والجوانب المحيطة به (حتى لو كان يمتد في الصلاة بجدار أو سقف نجس لم تصحّ صلاته)؛ لما استه النجس. نعم لو لم يعلم به أولاً ثم لما احتكّ به علم وتنحّى في الحال لم تبطل صلاته، على ما صرح به في المجموع<sup>(١)</sup>.

فلو وقف على جنب رجل علم نجاسة ثوبه ومس موضع النجس منه بطلت صلاته؛ لوجود القصد منه.

وإن مسه الرجل وعلم مسه وتنحّى في الحال لم تبطل؛ لعدم القصد من المصلي. فينظر الأولى؛ إلقاء المصلي ثوبه على النجاسة، وينظر الثانية كشف الريح عورته بلا اختياره، فليقيد بذلك إطلاق الأنوار<sup>(٢)</sup>.

(ولا بأس بنجاسة ما) أي: شيء من مكان صلاته (يحاذي صدره) أو بطنه أو شيئاً آخر من بدنه (في الركوع والسجود إذا لم يلاقه على الأظهر) من الوجهين؛ لانتفاء الملاقاة والحمل منه إياها، فهو كما لو صلى على بساطٍ أخذ طرفيه نجس تصح صلاته وإن عدّ ذلك مصلاه ونسب إليه.

نعم، يكره الصلاة مع محاذاة النجاسة كاستقبال نجس أو متنجس. والسقف كذلك إن قرب منه بحيث يعد محاذياً له عرفاً، كما هو في كتاب العباب للشيخ ابن حجر.

والثاني: لم تصح صلاته؛ لأنّ القدر الذي يوازيه منسوب إليه بكونه مكان صلاته، فيعتبر طهارته، كقميصه فوقاني الذي لا يلاقي بدنه، لما كان منسوباً إليه يعتبر طهارته. وجوابه لا يخفى.

(١) المجموع (٧٦/٤).

(٢) حيث قال: "وإن مسه الرجل فإن علم في الحال وتنحّى لم تبطل، وإلا بطلت" الأنوار (٧٢/١).

وإذا نجس أحد البيتين واشتبه عليه تحرّى كما في الثياب. وإن اشتبه عليه مكان في بيت واحد أو بساط فالذي عليه المعتبرون أنه لا يتحرّى، كما لو لم يعرف موضع النجاسة في الثوب الواحد.

(وجميع ما ذكرنا) من وجوب التحرز (في النجاسات التي لا عذر في استصحابها) ولم تقع، في مظنة العفو.

\*\*\*